





American University of Beirut  
**University Libraries**



Donated by  
**Mufti Sheikh Hassan  
Khaled**



A.U.B. LIBRARY

049  
—  
1



الجلد الأول  
أمام الجامعة الأزهرية



حسن خالده

١ - ٢

٧  
٢٠

JK  
340.59  
I6192A  
1955  
V.1-2  
c.1

# أعلام الموقعين

عن  
رَبِّ الْعَالَمِينَ

## تأليف

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر  
المعروف بابن قيم الجوزية  
المتوفى في عام ٧٥١ من الهجرة

حققه ، وفصله ، وضبط غرائبه ، وعلق حواشيه

محمد محيي الدين أبو بكر الخليل

عفا الله تعالى عنه !

الجزء الأول



الطبعة الأولى

في عام ١٣٧٤ من الهجرة - ١٩٥٥ الميلادية

---

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي  
لصاحبها : مصطفى محمد

---

مطبعة السعادة بمصر



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى خلق خلقه أطوارا ، وصرفهم فى أطوار التخليق كيف شاء  
عِزَّةً واقتدارا ، وأرسل الرسل إلى المُسَكِّفِينَ إغذارا منه وإنذارا ، فأتى بهم  
على من اتبع سبيلهم نعمته السابغة ، وأقام بهم على مَنْ خالف مَنَاهِجهم حجتَه  
البالغة ، فنصَّبَ الدليلَ ، وأنار السبيلَ ، وأزاح العِلَلَ ، وقطع المَعَاذِيرَ ، وأقام  
الحُجَّةَ ، وأوضح المَحَجَّةَ ، وقال : هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ ،  
وهؤلاء رُسُلِي مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ؛ لئَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ،  
فعمهم بالدعوة على أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ حُجَّةٌ مِنْهُ وَعَدْلًا ، وَخَصَّ بِالهُدَايَةِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ  
نِعْمَةً وَفَضْلًا ، فقبِلَ نِعْمَةَ الْهُدَايَةِ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ سَابِقَةُ السَّعَادَةِ وَتَلَقَّاهَا بِالْيَمِينِ ،  
وقال : رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ  
صَالِحًا تَرْضَاهُ ، وأدخلني برحمتك فى عبادك الصالحين ، وَرَدَّهَا مَنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ  
الشَّقَاوَةُ وَلَمْ يَرْفَعْ بِهَا رَأْسًا بَيْنَ الْعَالَمِينَ ، فهذا فَضْلُهُ وَعَطَاؤُهُ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ  
مَحْظُورًا وَلَا فَضْلُهُ بِمَنْعُونَ<sup>(١)</sup> ، وهذا عَدْلُهُ وَقَضَاؤُهُ فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ  
فسبحان مَنْ أَفَاضَ عَلَى عِبَادِهِ النِّعْمَةَ ، وَكَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ، وأودع  
الكتابَ الذى كَتَبَهُ ، أَنَّ رَحْمَتَهُ تَغْلِبُ غَضَبَهُ ، وَتَبَارَكَ مَنْ لَهُ فى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى  
رَبِّهِ بَيْتُهُ وَوَحْدَانِيَّتُهُ وَعِلْمُهُ وَحُكْمَتُهُ أَعْدَلُ شَاهِدٍ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ فَاضَلَ بَيْنَ  
عِبَادِهِ فى مَرَاتِبِ السَّكَمَالِ حَتَّى عَدَلَ الْآلَافَ الْمُؤَلَّفَةَ مِنْهُمْ بِالرَّجُلِ الْوَاحِدِ ، ذَلِكَ  
لِيَعْلَمَ عِبَادُهُ أَنَّهُ أَنْزَلَ التَّوْفِيقَ مَنَازِلَهُ ، وَوَضَعَ الْفَضْلَ مَوَاضِعَهُ ، وَأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ  
مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ، وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ  
ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ .

(١) المحظور : المنوع ، والممنون : المقطوع أو الذى يمن به معطيه .



أحمدُهُ والتوفيقُ للحمد من نعمه ، وأشكره والشكرُ كفيلاً بالمزيد من فضله  
وكرمه وقسمه ، وأستغفره وأتوب إليه من الذنوب التي توجب زوال نعمه وحلول نقمه .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كلمة قامت بها الأرض والسموات ،  
وفطر الله عليها جميعَ المخلوقات ، وعليها أُسِّستُ الملة ، ونُصِبَتِ القبلة ، ولأجلها  
جردت سيوف الجهاد ، وبها أمر الله سبحانه جميعَ العباد ؛ فهي فطرة الله التي  
فطر الناس عليها ، ومفتاحُ عبوديته التي دعا الأمم على ألسن رُسُلِهِ إليها ، وهي  
كلمة الإسلام ، ومفتاح دار السَّلام ، وأساس الفرض والسُّنَّة ، ومن كان آخر  
كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخيرته من خلقه ، وحبته على عباده ، وأمينه  
على وحيه ، أرسله رحمة للعالمين ، وقُدوة للعالمين ، ومحجَّةً للسالكين ، وحيَّةً على  
المعاندِين ، وحسرة على الكافرين ، أرسله بالهدى ودين الحق بين يدي الساعة  
بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وأنعم به على أهل الأرض  
نعمَةً لا يستطيعون لها شُكوراً ، فأمدّه بملائكته المُقرَّبين ، وأيدّه بنصره بالمؤمنين ،  
وأُنزل عليه كتابه المبين ، الفارق بين الهدى والضلال والغى والرشاد والشك واليقين ،  
فشرح له صدره ، ووضع عنه وزره ، ورفع له ذِكْرَهُ ، وجعل الذِّكْرَ والصَّغَارَ على  
من خالف أمره ، وأقسَمَ بحياته في كتابه المبين ، وقرَنَ اسمه باسمه فإذا ذكر ذكر معه  
كما في الخطب والتَّشْهيد والتَّأْذِين ، وافترض على العباد طاعته ومحبته والقيام بحقوقه ،  
وسدَّ الطرق كلها إليه وإلى جنته فلم يفتح لأحد إلا من طريقه ؛ فهو الميزان الرَّاجِحُ  
الذي على أخلاقه وأقواله وأعماله تُوزَنُ الأخلاق والأقوال والأعمال ، والفُرْقَانُ  
المُبِين الذي باتِّباعه يميز أهل الهدى من أهل الضلال ، ولم يَزَلْ صلى الله عليه  
وآله وسلم مُشْجَّراً في ذات الله تعالى لا يردده عنه راد ، صادعاً بأمره لا يصدده عنه  
صاد ، إلى أن بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق الجهاد ،  
فأشرفت برسالته الأرض بعد ظلماتها ، وتألقت به القلوب بعد شتاتها ، وامتلات



به الأرضُ نوراً وابتهاجاً ، ودخل الناسُ في دين الله أفواجا ، فلما أكمل الله تعالى به الدين ، وأتم به النعمة على عباده المؤمنين ، استأثر به ونقله إلى الرفيق الأعلى ، والحلَّ الأسنى ، وقد ترك أمته على المحجة البيضاء ، والطريق الواضحة الغراء ، فصلى الله وملائكته وأنبيأوه ورسله والصالحون من عباده عليه وآله كما وحّد الله وعرف به ودعا إليه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد فإن أولى ما يندافسُ به المتنافسون ، وأخرى ما يتسابق في حلبة سباقه المتسابقون ، ما كان بسعادة العبد في معاشه ومَعَادِه كفيلاً ، وعلى طريق هذه السعادة دليلاً ، وذلك العلمُ النافعُ والعملُ الصالحُ اللذان لاسعادة للعبد إلا بهما ، ولا نجاة له إلا بالتعلقِ بسببهما ، فَمَنْ رَزَقَهُمَا فقد فاز وغنم ، ومن خُرِمَهما فالحيرَ كله حُرِم ، وهما مورد انقسام العباد إلى مرحوم ومحروم ، وبهما يتميز البر من الفاجر والتقى من الغوى والظالم من المظلوم ، ولما كان العلم للعمل قريناً وشافعاً ، وشرّفهُ لشرف معلومه تابعاً ، كان أشرفُ العلوم على الإطلاق علمُ التوحيد ، وأنفعها علمُ أحكام أفعال العبيد ، ولا سبيل إلى اقتباس هذين النورين ، وتلقى هذين العلمين ، إلا من مشكاة مَنْ قامت الأدلة القاطعة على عصمته ، وصرّحت الكتب السماوية بوجوب طاعته ومُتَابَعَتِهِ ، وهو الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ؛ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَخْيُ يُوحَى .

ولما كان التَّلَقَّى عنه صلى الله عليه وآله وسلم على نوعين: نوع بواسطة ، ونوع بغير واسطة ، وكان التلقى بلا واسطة حظاً أصحابه الذين حازوا قَصَبَابَ السَّبَاقِ ، واستولوا على الأمد فلا طَمَعَ لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق ، ولكن المبرز من اتبع صراطهم المستقيم ، واقتفى منهاجهم القويم ، والمتخلف مَنْ عدل عن طريقهم ذات اليمين وذات الشمال ، فذلك المنتطح التائه في بَيْدَاءِ المهالك والضلال ، فأى خَصْلَةٍ خير لم يسبقوا إليها ؟ وأى خُطَّةٍ رُشِدٍ لم يستولوا عليها ؟ تالله لقد وَرَدُوا رأسَ الماء من عين الحياة عَذْباً صافياً زُلَالاً ، وأيدوا قواعد الإسلام فلم يدَعُوا



لأحد بعدهم مَقَالًا ، فتحوا القلوب بعدهم بالقرآن والإيمان ، والقرى بالجهاد بالسيف والسنان ، وألقوا إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصًا صافيًا ، وكان سَنَدُهُم فيه عن نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عن رب العالمين سَنَدًا صحيحًا عاليًا ، وقالوا : هذا عهدُ نبينا إلينا وقد عهدنا إليكم ، وهذه وصية ربنا وفرضه علينا وهي وصيته وفرضه عليكم ، فَجَرَى التابعون لهم بإحسان على منهاجهم القويم ، واقتفوا على آثارهم صراطهم المستقيم ، ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد ، وهُدُوا إلى الطيب من القول وهُدُوا إلى صراط الحميد ، وكانوا بالنسبة إلى مَنْ قبلهم كما قال أصدق القائلين ( نُمْلَةٌ من الأولين وقليل من الآخرين ) ثم جاءت الأئمة من القرن الرابع المُفَصَّل في إحدى الروايتين ، كما ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد وابن مسعود وأبي هريرة وعائشة وغيرهم ابن حُصَيْن ، فسلكوا على آثارهم اقتصاصًا ، واقتبسوا هذا الأمر عن مشكاتهم اقتباسًا ، وكان دين الله سبحانه أَجَلَ في صدورهم ، وأُعْظَمَ في نفوسهم ، من أن يقدموا عليه رأيا أو معقولا أو تقليدًا أو قياسًا ، فطار لهم الثناء الحسن في العالمين ، وجعل الله سبحانه لهم لسان صدق في الآخرين ، ثم سار على آثارهم الرَّعِيلُ الأول من أتباعهم ، ودرَجَ على منهاجهم الموفقون من أشياعهم ، زاهدين في التعصب للرجال ، واقفين مع الحجة والاستدلال ، يسرون مع الحق أين سارت ركائبه ، ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربه ، إذا بدأ لهم الدليل بأخذته<sup>(١)</sup> طاروا إليه زرافات ووحدانا<sup>(٢)</sup> ، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر انتدبوا

(١) الأخذ - بالضم - رقية تشبه السحر ، والمراد قوة الدليل التي تأخذ بالألباب

(٢) أخذ هذه الفاصلة من معنى قول شاعر الحماسة :

قومٌ إذا الشرُّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات ووحدانا

والزرافات : جمع زرافة - بزنة سحابة - وهي الجماعة ، والمعنى أسرعوا إلى إجابته مجتمعين ومفرقين ، يريد لم يتخلف أحد عن إجابته



إليه ولا يسألونه عما قال برهانا<sup>(١)</sup>، ونصوصه أجلّ في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليها قول أحد من الناس، أو يعارضوها برأي أو قياس.

ثم خلف من بعدهم خلوف فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون، وتقطعوا أمرهم بينهم زبراً وكل إلى رهيم راجعون، جعلوا التعصّب للمذاهب دياتهم التي بها يدّينون، ورؤس أموالهم التي بها يتّجرون، وآخرون منهم قنعوا بمحض التقليد وقالوا: إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون، والفرقان بمعزل عما ينبغى اتباعه من الصواب، ولسان الحق يتلو عليهم: ليس بأمّانيكم ولا أماني أهل الكتاب، قال الشافعي قدس الله تعالى روحه: أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدّعها لقول أحد من الناس، قال أبو عمر وغيره من العلماء: أجمع الناس على أن المقلّد ليس معدوداً من أهل العلم، وأن العلم معرفة الحق بدليله، وهذا كما قال أبو عمر رحمه الله تعالى: فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد.

فقد تضمّن هذان الإجماعان إخراج المتعصب بالهوى والمقلد الأعمى عن زمرة العلماء، وسقوطها باستكمال من فوقها الفروض من وراثته الأنبياء، فإن العلماء هم ورثة الأنبياء، فإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظّ وافر، وكيف يكون من ورثة الرسول صلى الله عليه وسلم من يجهد ويكدح في ردّ ما جاء به إلى قول مقلّده ومتبوعه، ويضيع ساعات عمره في التعصّب والهوى ولا يشعر بتضييعه؟ تالله إنها فتنة عمّت فأعمّت، ورمّت

(١) وأخذ هذه الفاصلة من قول شاعر الحماسة أيضاً:

لَا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانًا



القلوب فأضمت<sup>(١)</sup> ، رَبًّا عليها الصغير ، وَهَرَمَ فيها الكبير ، واتخذ لأجلها القرآن مهجوراً ، وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مسطوراً ، ولما عمت بها البلية ، وعظمت بسببها الرزية ، بحيث لا يعرفُ أَكْثَرُ الناس سواها ، ولا يعدُّون العلم إلا إياها ، فَطالِبُ الحق من مَظَانِّه لديهم مُقْتَنون ، ومُؤَثَّره على ما سواه عندهم مُعْبُون ، نَصَبُوا لمن خالفهم في طريقهم الحُبائل ، وَبَقَوْا له الغوائل ، وَرَمَوْه عن قوس الجهل والبغى والعناد ، وقالوا لإخوانهم : إنا نخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد .

فحقيقٌ بمن لنفسه عنده قَدْرٌ وَقيمة ، ألاَّ يلتفت إلى هؤلاء ولا يرضى لها بما لديهم ، وإذا رُفِعَ له علم السنة النبوية شَمَرٌ إليه ولم يُحْدِسْ نفسه عليهم ، فما هي إلا ساعة حتى يُبَعَثَ ما في القبور ، ويحصل ما في الصدور ، وتتساوى أقدام الخلائق في القيام لله ، وينظر كل عبد ما قدَّمت يده ، ويقع التمييز بين الحَقِّين والمُبْطِلين ، ويعلم المعرضون عن كتاب ربهم وسنة نبيهم أنهم كانوا كاذبين .

### فصل

ولما كانت الدعوة إلى الله والتبليغ عن رسوله شِعَارَ حزبه المُفْلِحِينَ ، وأتباعه من العالمين ، كما قال تعالى : ( قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وما أنا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) وكان التبليغ عنه من عين تبليغ ألفاظه وما جاء به وتبليغ معانيه كان العلماء من أئمة منحصرين في قسمين : أحدهما حفاظ الحديث ، وجهابذته ، والقادة الذين هم أئمة الأنام وزوامل الإسلام ،

علماء الأمة  
على ضربين

(١) روى فأصمى : أى أصاب مقعلاً ، وفي الحديث عن الصيد « كل ما أصميت ، ودع ما أثميت »



الذين حفظوا على الأئمة معاهد الدين ومعاقله ، وحموا من التغيير والتكدير مواردَه ومناهلَه ، حتى وردَ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ من الله الحسنَى تلك المناهلَ صافية من الأدناس لم تشبها الآراء تغييراً ، ووردوا فيها عينا يشربُ بها عباد الله يفجرونها تفجيرواً ، وهم الذين قال فيهم الإمام أحمد بن حنبل في خطبته المشهورة في كتابه في الرد على الزنادقة والجهمية : الحمد لله الذي جعل في كل زمانٍ فترةٍ من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يُحْيُونَ بكتاب الله تعالى الموتى ، ويبصرون بنور الله أهلَ العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضال تائه قد هدَّوه ، فما أحسنَ أثرهم على الناس وما أقبح أثر الناس عليهم ! ينفون عن كتاب الله تحريفَ الغالين ، وانتحالَ المبطلين ، وتأويلَ الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، مجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ؛ فنعوذ بالله من فتنة المضللين .

### فصل

القسم الثاني : فقهاء الإسلام ، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام ، الذين خصوا باستنباط الأحكام ، وعُنوا بضبط قواعد الحلال والحرام ؛ فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء ، بهم يهتدى الخيران في الظلماء ، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب ، وطاعتهم أفرسُ عليهم من طاعة الأمهات والآباء بنص الكتاب ، قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردُّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً ) قال عبد الله بن عباس في إحدى الروايتين عنه وجابر بن عبد الله والحسن البصري وأبو العالية

فقهاء الإسلام  
ومنزلتهم



وعطاء بن أبي رباح والضحاك ومجاهد في إحدى الروايتين عنه : أولو الأمر هم العلماء ، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، وقال أبو هريرة وابن عباس في الرواية الأخرى وزيد بن أسلم والسدي ومقاتل : هم الأمرء ، وهو الرواية الثانية عن أحمد .

طاعة الأمرء  
طاعة العلماء ؛ فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم ، فكما أن طاعة  
تابعة لطاعة العلماء  
العلماء تبع لطاعة الرسول طاعة الأمرء تبع لطاعة العلماء ، ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمرء ، وكان الناس كلهم لهم تبعاً ، كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين ، وفساده بفسادهما ، كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف : صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس ، وإذا فسد فسد الناس ، قيل : من هم ؟ قال : الملوك ، والعلماء . كما قال عبد الله بن المبارك ؟

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُتِمِّتُ الْقُلُوبَ      وَقَدْ يورث الذلَّ إِذْ مَانَهَا  
وَتَرَكَ الذُّنُوبَ حَيَاةَ الْقُلُوبِ      وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِصْيَانَهَا  
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ      وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانَهَا

## فصل

وما كان التبليغُ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ ، والصدق فيه ، لم تصلح  
ما يشترط  
فيمن يوقع  
عن الله ورسوله  
مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق ؛ فيكون عالماً بما يبلغ ، صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك حسن الطريقة ، مرضي السيرة ، عدلاً في أقواله وأفعاله ، متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله ؛ وإذا كان منصبُ التوقيع عن الملوك بالحل الذي لا يُنكر فضله ، ولا يجهل قدره ، وهو من أعلى المراتب السنيات ، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسماوات ؟



حقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعَدَّ له عُدَّتُهُ ، وأن يتأهب له أهْبَتُهُ ، وأن يعلم قَدْرَ المقام الذي أقيم فيه ، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدِّع به ؛ فإن الله ناصرَه وهاديَه ، وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه رب الأرباب فقال تعالى : ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب ) وكفى بما تولاه الله تعالى بنفسه شرفاً وجلالة ؛ إذ يقول في كتابه : ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) ، وليعلم المفتي عن ينوب في فتواه ، وليؤقِنَ أنه مسئول غداً ومَوْقُوف بين يدي الله .

### فصل

وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وخاتم النبيين ، عبدُ الله ورسوله ، وأمينه على وَحْيِهِ ، وسفيره بينه وبين عباده ؛ فكان يفتي عن الله بوَحْيِهِ المبين ، وكان كما قال له أحكم الحاكمين : ( قل ما أسألكم عليه مِنْ أَجْرٍ ، وما أنا مِنَ المتكلفين ) فكانت فتاويه صلى الله عليه وسلم جوامع الأحكام ، ومشملة على فصل الخطاب ، وهي في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم إليها ثانية الكتاب ، وليس لأحدٍ من المسلمين العُدُولُ عنها ما وَجَدَ إليها سبيلاً ، وقد أمر الله عباده بالرد إليها حيث يقول : ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ) .

### فصل

ثم قام بالفتوى بعْدَهُ بَرَكُ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup> وعِصَابَةُ الْإِيمَانِ ، وعَسْكَرُ الْقُرْآنِ ، الأصحاب رضي الله عنهم (١) البرك - بفتح الباء وسكون الراء - أصله صدر الإنسان ، وجماعة الإبل ، ويجوز أن يكون مأخذ هذا اللفظ من كل واحد من هذين المعنيين ؛ فإن البالغاء يطلقون على المقدم من القوم لفظ الصدر ، فهم يقولون : فلان صدر الأفاضل ، وقد يشتهون منه فيقولون : تصدر فلان قومه ، كما يشبهون الرجل الجلد القوي بالجلد



وجند الرحمن ، أولئك أصحابه صلى الله عليه وسلم ، ألين الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأحسنها بياناً ، وأصدقها إيماناً ، وأعمها نصيحةً ، وأقربها إلى الله وسيلةً ، وكانوا بين مُكثِرٍ منها ومُقِلٍّ ومتوسط .

المكثرون  
من الصحابة

والذين حُفِظَتْ عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ونيف وثلاثون نفساً ، ما بين رجل وامرأة ، وكان المكثرون منهم سبعة : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة أم المؤمنين ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر .

قال أبو محمد بن حزم : ويمكن أن يُجمع من فتوى كل واحد منهم سِفرٌ ضخمة .

قال : وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن أمير المؤمنين المأمون فتياً عبد الله بن عباس رضى الله عنهما في عشرين كتاباً .  
وأبو بكر محمد المذكور أحدُ أئمة الإسلام في العلم والحديث .

المتوسطون  
في الفتيا منهم

قال أبو محمد : والمتوسطون منهم فيما روى عنهم من الفتيا : أبو بكر الصديق ، وأم سَلَمَة ، وأنس بن مالك ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو هريرة ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن الزبير ، وأبو موسى الأشعري ، وسعد ابن أبي وقاص ، وسلمان الفارسي ، وجابر بن عبد الله ، ومعاذ بن جبل ؛ فهؤلاء ثلاثة عشر يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير جداً ، ويُضاف إليهم : طلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمران بن حصين ، وأبو بكر ، وعبد الله بن الصامت ، ومعاوية بن أبي سفيان .

المقلون

والباقون منهم مُقلون في الفتيا ، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان ، والزيادة اليسيرة على ذلك ؛ يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث ، وهم : أبو الدرداء ، وأبو اليسر ، وأبو سَلَمَة الخزومي ، وأبو عُبَيْدة بن الجراح ، وسعيد بن زيد ، والحسن والحسين ابنا علي ، والنعمان



ابن بشير ، وأبو مسعود ، وأبي بن كعب ، وأبو أيوب ، وأبو طلحة ، وأبو ذر ،  
 وأم عطية ، وصفية أم المؤمنين ، وحفصة ، وأم حبيبة ، وأسامة بن زيد ، وجعفر  
 ابن أبي طالب ، والبراء بن عازب ، وقرظة بن كعب ، ونافع أخو أبي بكر  
 لأمه ، والمقداد بن الأسود ، وأبو السنابل ، والجارود ، والعبدى ، وليل بنت  
 قائف ، وأبو محذورة ، وأبو شريح الكعبي ، وأبو برزة الأسلمي ، وأسما بنت  
 أبي بكر ، وأم شريك ، والحولاء بنت تويت ، وأسيد بن الحضير ، والضحاك  
 ابن قيس ، وحبيب بن مسلمة ، وعبد الله بن أنيس ، وحذيفة بن اليمان ، وثمامة  
 ابن أثال ، وعمار بن ياسر ، وعمر بن العاص ، وأبو الغادية السلمي ، وأم الدرداء  
 الكبرى ، والضحاك بن خليفة المازني ، والحكم بن عمرو الغفاري ، ووابصة  
 ابن معبد الأسدي ، وعبد الله بن جعفر البرمكي ، وعوف بن مالك ، وعدى  
 ابن حاتم ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وعبد الله بن سلام ، وعمر بن عبسة ، وعتاب  
 ابن أسيد ، وعثمان بن أبي العاص ، وعبد الله بن سرجس ، وعبد الله بن رباح ،  
 وعقيل بن أبي طالب ، وعائذ بن عمرو ، وأبو قتادة عبد الله بن معمر العدوي ،  
 وعمر بن سعدة . وعبد الله بن أبي بكر الصديق ، وعبد الرحمن أخوه ، وعاتكة  
 بنت زيد بن عمرو ، وعبد الله بن عوف الزهري ، وسعد بن معاذ ، وسعد  
 ابن عباد ، وأبو منيب ، وقيس بن سعد ، وعبد الرحمن بن سهل ، وسمره  
 ابن جندب ، وسهل بن سعد الساعدي ، وعمر بن مقرن ، وسويد بن مقرن ،  
 ومعاوية بن الحكم ، وسهلة بنت سهيل ، وأبو حذيفة بن عتبة ، وسلمة  
 ابن الأكوع ، وزيد بن أرقم ، وجريير بن عبد الله البجلي ، وجابر بن سلمة ،  
 وجؤيرية أم المؤمنين ، وحسان بن ثابت ، وحبيب بن عدى ، وقدامة  
 ابن مظعون ، وعثمان بن مظعون ، وميمونة أم المؤمنين ، ومالك بن الحويرث ،  
 وأبو أمامة الباهلي ، ومحمد بن مسلمة ، وخبّاب بن الأرت ، وخالد بن الوليد ،  
 وضمرة بن الفيض ، وطارق بن شهاب ، وظهير بن رافع ، ورافع بن خديج ،



وسيدة نساء العالمين فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفاطمة بنت قيس ، وهشام بن حكيم بن حزام ، وأبوه حكيم بن حزام ، وشُرَحْبِيل بن السمط ، وأم سامة ، ودَحِيَّة بن خليفة الكلبي ، وثابت بن قيس بن الشماس ، وثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمغيرة بن شعبة ، وبريدة بن الخصيب الأسلمي ، ورؤَيْف بن ثابت ، وأبو حميد ، وأبو أسيد ، وفضالة بن عبيد ، وأبو محمد رونا عنه وجوب الوتر - قلت : أبو محمد هو مسعود بن أوس الأنصاري ، نجَّارِي بَدْرِي - وزينب بنت أم سلمة ، وعتبة بن مسعود ، وبلال المؤذن ، وعروة بن الخارث ، وسياه بن روح أو روح بن سياه ، وأبو سعيد بن المعلي ، والعباس بن عبد المطلب ، وبشر بن أرطاة ، وصُهَيْب بن سنان ، وأم أيمن ، وأم يوسف ، والغامدية ، وماعز ، وأبو عبد الله البصري .

فهؤلاء من نقلت عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما أدرى بأى طريق عدَّ معهم أبو محمد الغامدية وما عزَّأ ، ولعله تخيل أن إقدامهما على جواز الإقرار بالزنا من غير استئذان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك هو فتوى لأنفسهما بجواز الإقرار ، وقد أُقِرَّا عليها ، فإن كان تخيلاً هذا فما أبعدَهُ من خيال ، أو لعله ظفر عنهما بفتوى فى شيء من الأحكام .

## فصل

وكما أن الصحابة سادة الأمة وأئمتها وقاداتها فهم سادات المفتين والعلماء . قال الليث عن مجاهد : العلماء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال سعيد عن قتادة فى قوله تعالى : ( وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ) قال : أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال يزيد بن عمير : لما حضر معاذ بن جبل الموت قيل : يا أبا عبد الرحمن أوصنا ، قال : أجلسوني ، إن العلم والإيمان مكانهما من ابتغاهما وجدهما ، يقول ذلك ثلاث مرات ، النفس العلم

الصحابة  
سادة أهل  
الفتوى



عند أربعة رهط : عند عويمر بن أبي الدرداء ، وعند سلمان الفارسي ، وعند عبد الله بن مسعود ، وعند عبد الله بن سلام .

وقال مالك بن يخامر : لما حضرت معاذ الوفاة بكيت ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت : والله ما أبكي على دنيا كنت أصيبها منك ، ولكن أبكي على العلم والإيمان اللذين كنت أتعلمهما منك ، فقال : إن العلم والإيمان مكانهما ، من ابتغاهما وجدهما ، اطلب العلم عند أربعة ، فذكر هؤلاء الأربعة ، ثم قال : فإن عجز عنه هؤلاء فسائر أهل الأرض عنه أعجز ، فعليك بعلم إبراهيم <sup>(١)</sup> ، قال : فما نزلت بي مسألة عجزت عنها إلا قلت : يا معلم إبراهيم <sup>(١)</sup> .

وقال أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي إسحاق ، قال : قال عبد الله : علماء الأرض ثلاثة ، فرجل بالشام ، وآخر بالكوفة ، وآخر بالمدينة ، فأما هذان فيسلان الذي بالمدينة ، والذي بالمدينة لا يسألها عن شيء .

وقال الشعبي : ثلاثة يستفتي بعضهم من بعض : فكان عمر وعبد الله وزيد ابن ثابت يستفتي بعضهم من بعض ، وكان علي وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري يستفتي بعضهم من بعض ، قال الشيباني : فقلت للشعبي : وكان أبو موسى بذلك ؟ فقال : ما كان أعلمه ، قلت : فأين معاذ ؟ فقال : هلك قبل ذلك .

وقال أبو البختري : قيل لعلي بن أبي طالب : حدثنا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : عن أيهم ؟ قال : عن عبد الله بن مسعود ، قال : قرأ القرآن ، وعلم السنة ، ثم انتهى ، وكفاه بذلك ، قال : فحدثنا عن حذيفة ؟ قال : أعلم أصحاب محمد بالناققين ، قالوا : فأبو ذر ، قال : كُنَيْف <sup>(٢)</sup> مليء علماء عجز فيه ، قالوا : فعبار ، قال : مؤمن نسي إذا ذكرته ذكره ، خلط الله الإيمان بخلطه

(١) معلم إبراهيم : هو الله جل جلاله ، وإبراهيم : هو أبو الأنبياء وخليل الرحمن ، علمه الله فأقام الحجة حتى بهت الذي كفر ، وقال الله تعالى : ( وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه — الآية ) .

(٢) الكنف بالكسر وعاء يكون فيه أداة الراعي ، وتبصيره جاء الحديث « كنيف مليء علماء »



ودمه ، ليس للنار فيه نصيب ، قالوا : أفأبو موسى ، قال : صبغ في العلم صبغة ، قالوا : فسلمان ، قال : علم العلم الأول والآخر ، بحر لا ينزح ، منا أهل البيت ، قالوا : فحدثنا عن نفسك يا أمير المؤمنين ، قال : إياها أردتم ، كنت إذا سُئِلْتُ أُعْطِيت ، وإذا سكتُ ابتُديت .

وقال مسلم عن مسروق : شامت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فوجدت علمهم ينتهي إلى ستة : إلى علي ، وعبد الله ، وعمر ، وزيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وأبي بن كعب ، ثم شامت الستة فوجدت علمهم انتهى إلى علي وعبد الله .

وقال مسروق أيضاً : جالستُ أصحابَ محمد صلى الله عليه وسلم فكانوا كالإِخَاذِ<sup>(١)</sup> : الإِخَاذَةُ تروى الراكب ، والإِخَاذَةُ تروى الراكبين ، والإِخَاذَةُ تروى العشرة ، والإِخَاذَةُ لو نزل بها أهلُ الأرض لأصدرتهم ، وإن عبد الله من تلك الإِخَاذِ .

وقال الشعبي : إذا اختلف الناسُ في شيء فخذوا بما قال عمر .

وقال ابن مسعود : إني لأحسب عمر ذهب بتسعة أعشار العلم .

وقال أيضاً : لو أن علم عمر وضع في كِفَّةٍ<sup>(٢)</sup> الميزان ووضع علم أهل الأرض في كِفَّةٍ لرجحَ علم عمر .

وقال حذيفة : كأن علم الناس مع علم عمر دُسَّ في جحر .

وقال الشعبي : قُضَاةُ هذه الأمة : عمر ، وعلي ، وزيد ، وأبو موسى .

وقال سعيد بن المسيب : كان عمر يتعوذ بالله من مُعْضِلَةٍ ليس لها أبو حسن<sup>(٣)</sup> .

وشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود بأنه عليهما علمٌ مُعَلِّمٌ ،

(١) الإِخَاذُ - بالكسر - الغدران ، واحده إِخَاذَةٌ (٢) كل ما استدار فهو كِفَّةٌ بالكسر ، نحو كِفَّةِ الميزان (٣) أبو الحسن : علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، والمعْضِلَةُ : المسألة يشق ويعسر حلها ، وقد اشتهر على كرم الله وجهه بالفقه والفهم ومعرفة وجوه الحكم ، حتى قيل « قضية ولا أباحسن لها » أي ولا حلال لها .



وبدأ به في قوله « خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ : مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ (١) ، وَمِنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ ، وَمِنْ سَالِمِ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ ، وَمِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ » .

ولما ورد أهل الكوفة على عمر أجازهم ، وَفَضَّلَ أَهْلَ الشَّامِ عَلَيْهِمْ فِي الْجَائِزَةِ ، فَقَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَفْضُلُ أَهْلَ الشَّامِ عَلَيْنَا ؟ فَقَالَ : يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ أَجْزَعْتُمْ أَنْ فَضَّلْتُ أَهْلَ الشَّامِ عَلَيْكُمْ لِبَعْدِ شِقَّتِهِمْ وَقَدْ آثَرْتُمْ بَابْنَ أُمِّ عَبْدِ ؟

وقال عقبة بن عمرو : مَا أَرَى أَحَدًا أَعْلَمُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : إِنْ تَقُلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ حِينَ لَا نَسْمَعُ ، وَيَدْخُلُ حِينَ لَا نَدْخُلُ .

وقال عبد الله : مَا أَنْزَلْتُ سُورَةَ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أَنْزَلْتُ ، وَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ رَجُلًا أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي تَبَاغَهُ الْإِبِلُ لِأَتِيَّتِهِ .

وقال زيد بن وهب : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ فَأَقْبَلَ عَبْدَ اللَّهِ فَدَنَا مِنْهُ ، فَأَكْبَّ عَلَيْهِ وَكَلَّمَ بِشَيْءٍ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَقَالَ عُمَرُ : كُنِّيْفٌ مَلِيءٌ عِلْمًا .

وقال الأعمش عن إبراهيم : إِنَّهُ كَانَ لَا يَعْدِلُ (٢) بِقَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ إِذَا اجْتَمَعَا ، فَإِذَا اخْتَلَفَا كَانَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ أَعْجَبَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَطْفَفَ .

وقال أبو موسى : لَمَجْلِسٌ كُنْتُ أَجَالِسُهُ عَبْدَ اللَّهِ أَوْثَقُ فِي نَفْسِي مِنْ عَمَلِ سَنَةٍ .

وقال عبد الله بن بريدة في قوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ) قَالَ : هُوَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ .

وقيل لمسروق : كَانَتْ عَائِشَةُ تَحْسِنُ الْفَرَائِضَ ؟ قَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتِ الْأَخْبَارَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُونَهَا عَنِ الْفَرَائِضِ .

(١) هو عبد الله بن مسعود (٢) أى لا يساوى قول أحد بقول عمر وعبد الله



وقال أبو موسى : ما أشكل علينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألناه عائشة إلا وجدنا عندها منه علما .

وقال ابن سيرين : كانوا يرون أن أعلمهم بالمناسك عثمان بن عفان ، ثم ابن عمر بعده .

وقال شهر بن حوشب : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا تحدثوا وفيهم مُعَاذُ نظرُوا إليه هَيِّبَةً لَهُ .

وقال علي : أبو ذر أَوْعَىَ علماً ثم أَوْكَىَ عليه فلم يخرج منه شيئاً حتى قبض .  
وقال مسروق : قدمتُ المدينة فوجدتُ زيد بن ثابت من الراسخين في العلم .

وقال الجري عن أبي تيممة : قدمنا الشام فإذا الناس مجتمعون يُطِيفُونَ رجل ، قال : قلت : مَنْ هذا ؟ قالوا : هذا أقرُّهُ مَنْ بَقِيَ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا عمرو البكالي .

وقال سعيد : قال ابن عباس وهو قائم على قبر زيد بن ثابت : هكذا يَذْهَبُ العلم .

وكان ميمون بن مهران إذا ذكر ابن عباس وابن عمر عنده يقول : ابن عمر أَوْرَعُهُمَا ، وابن عباس أعلمُهُمَا . وقال أيضاً : ما رأيت أقرُّهُ من ابن عمر ، ولا أعلم من ابن عباس .

وكان ابن سيرين يقول : اللهم أبقني ما أبقيت ابن عمر أقتدى به .

وقال ابن عباس : صَمَّنِي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وقال : اللهم علمه الحكمة . وقال أيضاً : دعاني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فسَحَّ علي ناصيتي ، وقال : اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب .

ولما مات ابن عباس قال محمد بن الحنفية : مات رَبَّائِي هذه الأمة .



وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : ما رأيت أحداً أعلم بالسنة ، ولا أجَلَدَ رأياً ، ولا أثَقَبَ نظراً حين ينظر مثل ابن عباس ، وإن كان عمر بن الخطاب ليَقُولُ له : قد طَرَأَتْ علينا عُضْلُ أَقْضِيَةِ أَنْتَ لها ولا مثالها .

وقال عطاء بن أبي رباح : ما رأيت مجلساً قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقهاً وأعظم ، إن أصحاب الفقه عنده وأصحاب القرآن وأصحاب الشعر عنده يُصَدِّرُهم كلهم في وادٍ واسع <sup>(١)</sup> .

وقال ابن عباس : كان عمر بن الخطاب يسألني مع الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال ابن مسعود : لو أن ابن عباس أدرك أسناننا ما عسره <sup>(٢)</sup> منا رجل .  
وقال مكحول : قيل لابن عباس : أُنِّي أصبت هذا العلم ؟ قال : بلسان سئول وقلب عَقُول .

وقال مجاهد : كان ابن عباس يُسَمَّى الْبَحْرَ من كثرة علمه .

وقال طاوس : أدركت نحواً من خمسين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذكر ابن عباس شيئاً فخالقوه لم يزل بهم حتى يقرهم <sup>(٣)</sup> .

وقيل لطاوس : أدركت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ثم انقطعت إلى بن عباس ! فقال : أدركت سبعين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا تَدَارَعُوا <sup>(٤)</sup> في شيء اتهموا إلى قول ابن عباس .

وقال ابن أبي نجيح : كان أصحاب ابن عباس يقولون : ابن عباس أعلم من عمر ومن عليٍّ ومن عبد الله ، ويعدون ناساً ، فَيَشِبُّ عليهم الناس ، فيقولون : لا تَعَجَّلُوا

(١) معنى هذا أنه كان فقيهاً مفسراً رواية للشعر .

(٢) ما عسره : أى ما خالعه (٣) يعنى أنه كان واسع الرواية قوى الحجة .

(٤) تدارعوا : تدافعوا ، والمراد إذا اختلفوا .



علينا ، إنه لم يكن أحد من هؤلاء إلا وعنده من العلم ما ليس عند صاحبه ، وكان ابن عباس قد جمعه كله .

وقال الأعمش : كان ابن عباس إذا رأيته قلت : أجمل الناس ، فإذا تسكلم قلت : أفصح الناس ، فإذا حدث قلت : أعلم الناس .

وقال مجاهد : كان ابن عباس إذا فسر الشيء رأيت عليه النور .

### فصل

عمر بن الخطاب

قال الشعبي : مَنْ سره أن يأخذ بالوَثِيقَةِ في القضاء فليأخذ بقول عمر . وقال مجاهد : إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ما صنع عمر فخذوا به . وقال ابن المسيَّب : ما أعلم أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من عمر بن الخطاب . وقال أيضاً : كان عبد الله يقول : لو سلك الناس وادياً وشعباً وسلك عمر وادياً وشعباً لسلكت وادى عمر وشعبه . وقال بعض التابعين : دُعْتُ إلى عمر فإذا الفقهاء عنده مثل الصبيان ، قد اسْتَعْلَى عليهم في فقهه وعلمه . وقال محمد بن جرير : لم يكن أحد له أصحاب معروفون حرَّروا فُتُيَاه ومذاهبه في الفقه غير ابن مسعود ، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر ، وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه ، ويرجع من قوله إلى قوله . وقال الشعبي : كان عبد الله لا يَقْنُت ، وقال : ولو قننت عمر لقننت عبدُ الله .

### فصل

عثمان بن عفان

وكان من الْمُفْتَيْنِ عثمان بن عفان ، قال ابن جرير : غير أنه لم يكن له أصحاب يعرفون ، والمبلغون عن عمر فتياه ومذاهبه وأحكامه في الدين بعده كانوا أكثر من المبلغين عن عثمان والمؤدين عنه .



علي بن  
أبي طالب

وأما علي بن أبي طالب عليه السلام فانتشرت أحكامه وفتاويه ، ولكن قاتل الله الشيعة فإنهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه ، ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود كعبيدة الساماني وشريح وأبي وائل ونحوهم ، وكان رضى الله عنه وكرم وجهه يشكو عدم حملة العلم الذى أودعه كما قال : إن ههنا علما لو أصبت له حملة .

## فصل

عمن انتشر  
الدين والفقہ؟

والدين والفقہ والعلم انتشر فى الأمة عن أصحاب ابن مسعود ، وأصحاب زيد بن ثابت ، وأصحاب عبد الله بن عمر ، وأصحاب عبد الله بن عباس ؛ فعلم الناس عامته عن أصحاب هؤلاء الأربعة ؛ فأما أهل المدينة فعلمهم عن أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ، وأما أهل مكة فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن عباس ، وأما أهل العراق فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود .

قال ابن جرير : وقد قيل : إن ابن عمر وجماعة ممن عاش بعده بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كانوا يُفْتَوْنَ بمذاهب زيد بن ثابت وما كانوا أخذوا عنه ، مما لم يكونوا حفظوا فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً .

وقال ابن وهب : حدثني موسى بن علي الأحمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب خطب الناس بالجابية فقال : مَنْ أراد أن يسأل عن الفرائض فَلْيَأْتِ زيد بن ثابت ، ومن أراد أن يسأل عن الفقہ فَلْيَأْتِ مُعَاذُ بْنُ جَبَل ، ومن أراد المال فَلْيَأْتِنِي .

وأما عائشة فكانت مُقَدِّمة فى العلم والفرائض والأحكام والحلال والحرام ،



وكان من الآخذين عنها - الذين لا يكادون يتجاوزون قولها ، المتفقهين بها -  
القاسمُ بن محمد بن أبي بكر ابن أخيها ، وعروة بن الزبير ابنُ أختها أسماء .

قال مسروق : لقد رأيت مَشِيخة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسألونها عن الفرائض .

وقال عروة بن الزبير : ما جالستُ أحداً قطُّ كان أعلم بقضاء ولا بحديثٍ  
بالجاهلية ولا أروى للشعر ولا أعلم بفريضة ولا طِبَّ من عائشة .

### فصل

ثم صارت الفتوى في أصحاب هؤلاء كسعيد بن المسيب راوية نهر وحامل  
علمه ، قال جعفر بن ربيعة : قلت لعراك بن مالك : مَنْ أفتقه أهل المدينة؟ قال :  
أما أفتقهم فقها وأعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا أبي بكر  
وقضايا عمر وقضايا عثمان وأعلمهم بما مضى عليه الناس فسعيد بن المسيب ؛ وأما  
أغزهم حديثاً فعروة بن الزبير ، ولا تشاء أن تفجر من عبيد الله بحراً إلا فجرته .  
قال عراق : وأفتقهم عندي ابنُ شهاب ؛ لأنه جمع علمهم إلى علمه . وقال الزهري :  
كنت أطلب العلم من ثلاثة : سعيد بن المسيب وكان أفتقه الناس ، وعروة بن  
الزبير وكان بحراً لا تكدره الدلاء ، وكنت لا تشاء أن تجد عند عبيد الله طريقة  
من علم لا تجدها عند غيره إلا وجدت ، وقال الأعمش : فقهاء المدينة أربعة : سعيد  
أبن المسيب ، وعروة ، وقبيصة ، وعبد الملك . وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم :  
لما مات العبادلة - عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمرو  
أبن العاص - صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالى ؛ فكان فقيه أهل مكة عطاء  
أبن أبي رباح ، وفقيه أهل اليمن طاوس ، وفقيه أهل اليمامة يحيى بن أبي كثير ،  
وفقيه أهل الكوفة إبراهيم ، وفقيه أهل البصرة الحسن ، وفقيه أهل الشام  
مكحول ، وفقيه أهل خراسان عطاء الخراساني ، إلا المدينة فإن الله خصها

من صارت  
إليه الفتوى  
من التابعين



بقرشى ، فكان فقيهة أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مُدَافِع .  
 وقال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : مررت بعبد الله  
 ابن عمر ، فسألت عليه ومضيت ، قال : فالتفت إلى أصحابه فقال : لو رأى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لَسَرَّهُ ، فرفع يديه جـداً وأشار بيده  
 إلى السماء .

وكان سعيد بن المسيب صهر أبى هريرة ، زوجه أبو هريرة ابنته ، وكان  
 إذا رآه قال : أسأل الله أن يجمع بينى وبينك فى سوق الجنة ، ولهذا أكثر عنه  
 من الرواية .

### فصل

وكان المُفتون بالمدينة من التابعين : ابن المسيب ، وعروة بن الزبير ،  
 والقاسم بن محمد ، وخارجة بن زيد ، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام  
 وسليمان بن يسار ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وهؤلاء هم الفقهاء ،  
 وقد نظمهم القائل فقال :

إذا قيل من فى العلم سبعة أبحر  
 روايتهم ليست عن العلم خارجة  
 فقل : هم عبيد الله ، عروة ، قاسم ، سعيد ، أبو بكر ، سليمان ، خارجة  
 وكان من أهل الفتوى أبان بن عثمان ، وسالم ، ونافع ، وأبوسلمة بن عبد الرحمن  
 ابن عوف ، وعلى بن الحسين .

وبعد هؤلاء أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابناه محمد وعبد الله ،  
 وعبد الله بن عمر بن عثمان وابنه محمد ، وعبد الله والحسين ابنا محمد ابن الحنفية ،  
 وجعفر بن محمد بن على ، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر ، ومحمد  
 ابن المنكدر ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وجمع محمد بن نوح فتاويه فى ثلاثة  
 أسفار ضخمة على أبواب الفقه ، وتلقى سوى هؤلاء .



## فصل

فقهاء مكة

وكان المفتون بمكة عطاء بن أبي رباح ، وطاوس بن كيسان ، ومجاهد بن جبر ، وعبيد بن عمير ، وعمرو بن دينار ، وعبد الله بن أبي مُليكة ، وعبد الرحمن ابن سابط ، وعكرمة .

ثم بعدهم أبو الزبير المكي ، وعبد الله بن خالد بن أسيد ، وعبد الله بن طاوس . ثم بعدهم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، وسفيان ابن عيينة ، وكان أكثر فتوَاهم في المناسك ، وكان يتوقف في الطلاق .

وبعدهم مسلم بن خالد الزنجي ، وسعيد بن سالم القداح . وبعدها الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، ثم عبد الله بن الزبير الحميري ، وإبراهيم بن محمد الشافعي ابن عم محمد ، وموسى بن أبي الجارود ، وغيرهم .

## فصل

فقهاء البصرة

وكان من المفتين بالبصرة عمرو بن سلمة الجرمي ، وأبو مريم الحنفي ، وكعب ابن سود ، والحسن البصري ، وأدرك خمس مائة من الصحابة ، وقد جمع بعض العلماء فتاويه في سبعة أسفار ضخمة . قال أبو محمد بن حزم : وأبو الشعثاء جابر ابن زيد ، ومحمد بن سيرين ، وأبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، ومسلم بن يسار ، وأبو العالية ، وحُميد بن عبد الرحمن ، ومُطَرِّف بن عبد الله الشَّخِير ، وزُرَّارة ابن أبي أوفى ، وأبو بُرْدَة بن أبي موسى .

ثم بعدهم أيوب السَّخْتِيَّاني ، وسليمان التيمي ، وعبد الله بن عوف ، ويونس بن عبيد ، والقاسم بن ربيعة ، وخالد بن أبي عمران ، وأشعث بن عبد الملك الحمراني ، وقتادة ، وحفص بن سليمان ، وإياس بن معاوية القاضي .

وبعدهم سَوَّار القاضي ، وأبو بكر العتكي ، وعثمان بن سليمان البتي ، وطلحة بن إياس القاضي ، وعبيد الله بن الحسن العنبري ، وأشعث بن جابر ابن زيد .



ثم بعد هؤلاء عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي ، وسعيد بن أبي عروبة ،  
 وحامد بن سامة ، وحامد بن زيد ، وعبد الله بن داود الحرشي . وإسماعيل بن  
 عُلَية ، وبشر بن المفضل ، ومُعَاذ بن مُعَاذ العنبري ، ومَعْمَر بن راشد ، والضحاك  
 ابن مخلد ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري .

### فصل

وكان من المفتين بالكوفة علقمة بن قيس النخعي ، والأسود بن يزيد النخعي فقهاء الكوفة  
 وهو عم علقمة ، وعمر بن شرجيل الهمداني ، ومسروق بن الأجدع الهمداني ،  
 وعبيدة السلماني ، وشريح بن الحارث القاضي ، وسليمان بن ربيعة الباهلي ، وزيد  
 ابن صوحان ، وسويد بن غفلة ، والحارث بن قيس الجعفي ، وعبد الرحمن بن  
 يزيد النخعي ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود القاضي ، وخيثمة بن عبد الرحمن ،  
 وسامة بن ضبيب ، ومالك بن عامر ، وعبد الله بن سخرية ، وزر بن حبيش ،  
 وخلّاس بن عمرو ، وعمر بن ميمون الأودي ، وهام بن الحارث ، والحارث بن  
 سويد ، ويزيد بن معاوية النخعي ، والربيع بن خثيم ، وعتبة بن فرقد ، وصلة  
 ابن زفر ، وشريك بن حنبل ، وأبو وائل شقيق بن سامة ، وعبيد بن نضلة .  
 وهؤلاء أصحاب علي وابن مسعود .

وأكابر التابعين كانوا يُفتون في الدين ، ويستفتيهم الناس ، وأكابرُ  
 الصحابة حاضرون يُجوزون لهم ذلك ، وأكثرهم أخذ عن عمر وعائشة وعلى ،  
 ولقي عمرو بن ميمون الأودي مُعَاذَ بن جبل ، وصحبه ، وأخذ عنه ، وأوصاه معاذاً  
 عند موته أن يَلْحَقَ بابن مسعود فيصحبه ويطلب العلم عنده ، ففعل ذلك .  
 ويضاف إلى هؤلاء أبو عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود ،  
 وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وأخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وميسرة ،  
 وزاذان ، والضحاك .



ثم بعدهم إبراهيم النَّخَعِي ، وعامر الشَّعْبِي ، وسعيد بن جُبَيْر ، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، وأبو بكر بن أبي موسى ، ومحارب بن دِثَار ، والحكم بن عتيبة ، وجبلة بن سُحَيْم وصحب ابن عمر .  
ثم بعدهم حماد بن أبي سليمان ، وسليمان بن الْمُعْتَمِر ، وسليمان الأعمش ، ومِسْعَر بن كِدَام .

ثم بعدهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن شُبْرُمة ، وسعيد بن أشوع ، وشريك القاضي ، والقاسم بن مَعْن ، وسفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، والحسن بن صالح بن حي .

ثم بعدهم حفص بن غياث ، ووَكيع بن الجُرَّاح ، وأصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف القاضي ، وزُفَر بن الهذيل ، وحمَّاد بن أبي حنيفة ، والحسن بن زياد اللؤلؤي القاضي ، ومحمد بن الحسن قاضي الرقة ، وعافية القاضي ، وأسد بن عمرو ، ونوح بن دراج القاضي ، وأصحاب سفيان الثوري كالأشجعي والمعاقي ابن عمران ، وصاحبي الحسن بن حي الزولي ، ويحيى بن آدم .

### فصل

وكان من المفتين بالشَّام أبو إدريس الخولاني ، ومَرْحَبِيل بن السَّمْط ، وعبد الله بن أبي زكريا الخُزَاعِي ، وقبيصة بن ذؤيب الخُزَاعِي ، وحبان بن أمية ، وسليمان بن حبيب المَخَارِبِي ، والحارث بن عُمَيْر الزبيدي ، وخالد بن مَعْدَان ، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري ، وجبير بن نفير .

فقهاء الشام

ثم كان بعدهم عبدُ الرحمن بن جبير بن نفير ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز ، ورجاء بن حَمِيْوة ، وكان عبد الملك بن مروان يُعَدُّ في المُفْتِينَ قبل أن يلي ما ولي ، وحدير بن كريب .



ثم كان بعدهم يحيى بن حمزة القاضي وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وإسماعيل بن أبي المهاجر ، وسليمان بن موسى الأموي ، وسعيد بن عبد العزيز ، ثم مخلد بن الحسين ، والوليد بن مسلم ، والعباس ابن يزيد صاحب الأوزاعي ، وشعيب بن إسحاق صاحب أبي حنيفة ، وأبو إسحاق الفزاري صاحب ابن المبارك .

### فصل

في المُفتين من أهل مصر: يزيد بن أبي حبيب ، وبكير بن عبد الله بن فقهاء مصر الأشج ، وبعدهما عمرو بن الحارث - وقال ابن وهب : لو عاش لنا عمرو بن الحارث ما احتجنا معه إلى مالك ولا إلى غيره - والليث بن سعد ، وعبيد الله بن أبي جعفر .

وبعدهم أصحاب مالك كعبد الله بن وهب ، وعثمان بن كنفانة ، وأشهب ، وابن القاسم على غلبة تقليده لمالك إلا في الأقل ، ثم أصحاب الشافعي كالمرزقي واليويني وابن عبد الحكم ، ثم غلب عليهم تقليد مالك وتقليد الشافعي ، إلا قوما قليلا لهم اختيارات كمحمد بن علي بن يوسف ، وأبي جعفر الطحاوي .

وكان بالقُيُروان سحنون بن سعيد ، وله كثير من الاختيار ، وسعيد بن محمد الحداد .

وكان بالأندلس ممن له شيء من الاختيار يحيى بن يحيى ، وعبد الملك بن فقهاء الأندلس حبيب ، وبقى بن مخلد ، وقاسم بن محمد صاحب الوثائق ، تحفظ لهم فتاوى سيرة ، وكذلك مسأمة بن عبد العزيز القاضي ، ومُنذر بن سعيد ، قال أبو محمد بن حزم : ومن أدركنا من أهل العلم على الصفة التي من بلغها استحقَّ الاعتداد به في الاختلاف مسعود بن سليمان ، ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر .



## فصل

فقهاء اليمن وكان باليمن مطرف بن مازن قاضي صنعاء ، وعبد الرزاق بن همام ، وهشام ابن يوسف ، ومحمد بن ثور ، وسماك بن الفضل .

## فصل

فقهاء بغداد وكان بمدينة السلام من المفتين خلق كثير ، ولما بناها المنصور أقدم إليها من الأئمة والفقهاء والمحدثين بشراً كثيراً ، فكان من أعيان المفتين بها أبو عبيد القاسم بن سلام ، وكان جبلاً نفخ فيه الروح علماً وجلالة ونبلاً وأدباً ، وكان منهم أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي صاحب الشافعي وكان قد جالس الشافعي وأخذ عنه ، وكان أحمد يُعظمه ويقول : هو في سلاح الثوري .

الإمام أحمد بن حنبل وكان بها إمام أهل السنة على الإطلاق أحمد بن حنبل الذي ملأ الأرض علماً وحديثاً وسنة ، حتى إن أئمة الحديث والسنة بعده هم أتباعه إلى يوم القيامة ، وكان رضى الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب ، وكان يحب تجريد الحديث ، ويكره أن يكتب كلامه ، ويشدد عليه جداً ، فعلم الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سقراً ، ومن الله سبحانه علينا بأكثرها فلم يفتننا منها إلا القليل ، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سقراً أو أكثر ، ورويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرناً بعد قرن فصارت إماماً وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم ، حتى إن المخالفين لمذهبهم بالاجتهاد والمقلدين لغيره لم يعظمون نصوصه وفتاواه ، ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة ، ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى



مُطابِقة كل منهما على الأخرى ، ورأى الجميع كأنها تخرج من مُشكاة واحدة ، حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان ، وكان تَحْرِيه لفتاوى الصحابة كتحري أصحابه لفتاويه ونصوصه ، بل أعظم ، حتى إنه لَيَقْدَم فتاواهم على الحديث المرسل ، قال إسحاق بن إبراهيم بن هانيء في مسائله : قلت لأبي عبد الله : حديثٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مُرْسَلٌ برجال ثبت أحبُّ إليك أو حديث عن الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت ؟ قال أبو عبد الله رحمه الله : عن الصحابة أعجَبُ إلى .

وكان فتاويه مبنية على خمسة أصول :

أصول فتاوى  
أحمد بن حنبل

أحدها : النصوص ، فإذا وجد النص أفقَى بهوجبه ، ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا مَنْ خالفه كائناً من كان ، ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المَيْتُوتَةِ لحديث فاطمة بنت قَيْس ، ولا إلى خلافه في التيمم للجُنُب لحديث عمار بن ياسر ، ولا خلافه في استدامة الحُرْم الطيب الذي تطيب به قبل إحرامه لصحة حديث عائشة في ذلك ، ولا خلافه في منع المفرد والقارن من الفَسْخ إلى التمتع لصحة أحاديث الفسخ ، وكذلك لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب في ترك الغُسل من الإكسال<sup>(١)</sup> لصحة حديث عائشة أنها فَعَلَتْهُ هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلا ، ولم يلتفت إلى قول ابن عباس وإحدى الروایتين عن علي أن عِدَّةَ المتوفى عنها الحامل أقصى الأجلين ؛ لصحة حديث سبيعة الأسلمية ، ولم يلتفت إلى قول مُعَاذ ومعاوية في توريث المسلم من الكافر لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما ، ولم يلتفت إلى قول ابن عباس في الصَّرْفِ<sup>(٢)</sup> لصحة الحديث بخلافه ، ولا إلى قوله بإباحة لحوم الحُمُر كذلك ،

(١) يقال : « أ كسل الرجل » إذا جامع ولم ينزل .

(٢) يعنى في قوله « لاربا إلا في النسب » وقد رجع عنه أخيراً بعد العلم .



وهذا كثير جداً ، ولم يكن يُقدَّم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ويقدمونه على الحديث الصحيح ، وقد كَذَّبَ أحمدُ من ادَّعى هذا الإجماع ، ولم يُسِغْ تقديمه على الحديث الثابت ، وكذلك الشافعي أيضاً نصَّ في رسالته الجديدة على أن ما لا يُعَلَّمُ فيه بخلاف لا يقال له إجماع ، ولفظه : ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : ما يدَّعى فيه الرجلُ الإجماعَ فهو كذب ، من ادَّعى الإجماع فهو كاذب ، لعل الناس اختلفوا ، ما يدريه ، ولم يَنْتَهَ إليه ؟ فليقل : لا نعلم الناس اختلفوا ، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكنه يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ، أو لم يبلغني ذلك ، هذا لفظه .

ونصوصُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلُّ عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يُقدِّموا عليها توهُّمَ إجماع مضمونه عدم العلم بالخالف ، ولو ساغ لتعطَّلت النصوصُ ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يُقدِّمَ جهله بالخالف على النصوص ؛ فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دَعْوَى الإجماع ، لا ما يظنه بعضُ الناس أنه استبعاد لوجوده .

### فصل

الأصل الثاني من أصل فتاوى الإمام أحمد : ما أفتى به الصحابة ، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يُعرَفُ له مخالف منهم فيها لم يعدُّها إلى غيرها ، ولم يقل إن ذلك إجماع ، بل من ورَّعه في العبارة يقول : لا أعلم شيئاً يدفعه ، أو نحو هذا ، كما قال في رواية أبي طالب لا أعلم شيئاً يدفع قول ابن عباس وابن عمر وأحد عشر من التابعين عطاء ومجاهد وأهل المدينة على تَسَرُّي العبد ، وهكذا قال أنس بن مالك : لا أعلم أحداً ردَّ شهادة العبد ، حكاه عنه الإمام أحمد ، وإذا

الأصل الثاني  
فتاوى الصحابة



وجد الإمام أحمد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً .

### فصل

الأصل الثالث من أصوله : إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول .

الثالث الاختيار من فتاوى الصحابة إذا اختلفوا

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانيء في مسائله : قيل لأبي عبد الله : يكون الرجل في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف ، قال : يُفتى بما وافق الكتاب والسنة ، وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه ، قيل له : أفيجاب<sup>(١)</sup> عليه ؟ قيل : لا .

### فصل

الأصل الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف ، إذا لم يكن في الباب الرابع المرسل شيء يدفعه ، وهو الذي رجّحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل من الحديث ولا المنكر ولا ما في روايته منهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فاعمل به ؛ بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف ، وللضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قول صاحب ، ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس .

وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة ، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدّم الحديث الضعيف على القياس .

فقدم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على محض القياس ، وأجمع أهل

(١) كذا ، وربما كان الأصل « أفيجب عليه ؟ » أي الإفتاء



الحديث على ضعفه ، وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر على القياس ، وأكثر أهل الحديث يضعفه ، وقدم حديث « أَكْثَرُ الْخِيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ » وهو ضعيف باتفاقهم على محض القياس ؛ فإن الذى تراه فى اليوم الثالث عشر مُساوٍ فى الحدِّ والحقيقة والصفة لدم اليوم العاشر ، وقدم حديث « لا مهر أقلّ من عشرة دراهم » - وأجمعوا على ضعفه ، بل بطلانه - على محض القياس ، فإن بذل الصداق مُعَاوِضَةٌ فى مقابلة بذل البُضْع ، فما تراضياً عليه جاز قليلاً كان أو كثيراً .

وقدم الشافعى خبر تحريم صَيْدٍ وَجٍّ<sup>(١)</sup> مع ضعفه على القياس ، وقدم خبر جواز الصلاة بمكة فى وقت النهى مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرها من البلاد ، وقدم فى أحد قوليه حديث « مَنْ قَاءَ أَوْ رُعِفَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُمْنِ عَلَى صَلَاتِهِ » على القياس مع ضعف الخبر وإرساله .

وأما مالك فإنه يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابة على القياس .

الخامس القياس للضرورة فإذا لم يكن عند الإمام أحد فى المسألة نصّ ولا قول الصحابة أو واحدٍ منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إلى الأصل الخامس - وهو القياس - فاستعمله للضرورة ، وقد قال فى كتاب الخلال : سألت الشافعى عن القياس ، فقال : إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، أو ما هذا معناه .

فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاويه ، وعليها مدارها ، وقد يتوقف فى الفتوى ؛ لتعارض الأدلة عنده ، أو لاختلاف الصحابة فيها ، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين .

وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف ، كما قال لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم فى مسألة ليس لك فيها إمام

(١) وج - بفتح الواو وتشديد الجيم - موضع بناحية الطائف ، وقيل : اسم جامع لحصونها وقيل : اسم واحد منها .



وكان يُسَوِّغُ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِمْ ، وَيَمْنَعُ من استفتاء مَنْ يُعْرِضُ عن الحديث ، ولا يبنى مذهبه عليه ، ولا يسوغ العمل بفتواه .

قال ابن هانئ : سألت أبا عبد الله عن الذى جاء فى الحديث « أُجْرَوْكُمْ عَلَى الْفُتْيَا أُجْرَوْكُمْ عَلَى النَّارِ » قال أبو عبد الله رحمه الله : يفتى بما لم يسمع ، قال : وسألته عَنْ أَفْتَى بَفُتْيَا يَعْنِي فِيهَا قَالَ : فَإِنَّهَا عَلَى مَنْ أَفْتَاهَا ، قلت : على أى وجه يفتى حتى يعلم ما فيها ؟ قال : يفتى بالبحث ، لا يدرى أيش أصلها . وقال أبو داود فى مسأله : ما أَحْصَى ما سمعت أحمد سُئِلَ عن كثير مما فيه الاختلاف فى العلم فيقول : لا أدري ، قال : وسمعتة يقول : ما رأيت مثل ابن عُيَيْنَةَ فى الفتوى أحسن فتيا منه ، كان أهون عليه أن يقول لا أدري .

وقال عبد الله بن أحمد فى مسأله : سمعت أبا يقول : وقال عبد الرحمن ابن مهدى سأل رجل من أهل العرب مالك بن أنس عن مسألة فقال لا أدري فقال : يا أبا عبد الله تقول لا أدري ؟ قال : نعم ، فأبلغ مَنْ وراءك أنى لا أدري . وقال عبد الله : كنت أسمع أبا كثيراً يسأل عن المسائل فيقول : لا أدري ويقف إذا كانت مسألة فيها اختلاف ، وكثيراً ما كان يقول : سَلْ غَيْرِي ، فإن قيل له : مَنْ نَسَأَلْ ؟ قال : سَلُوا الْعُلَمَاءَ ، ولا يكاد يسمى رجلاً بعينه . قال : وسمعت أبا يقول : كان ابن عُيَيْنَةَ لا يفتى فى الطلاق ، ويقول : مَنْ يُحْسِنُ هَذَا ؟ !

### فصل

وكان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع فى الفتوى ، ويود كراهة العلماء كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره ؛ فإذا رأى أنها قد تعينت عليه بذلَّ اجتهداه فى معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى .  
( ٣ - أعلام الموقعين ١ )

كرهية العلماء  
التسرع فى  
الفتوى



وقال عبد الله بن المبارك : حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أراه قال في المسجد ، فما كان منهم مُحدِّثٌ إلا ودَّ أن أخاه كفاه الحديث ، ولا مُفتٍ إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا .

وقال الإمام أحمد : حدثنا جرير عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منهم رجل يُسأل عن شيء إلا ودَّ أن أخاه كفاه ، ولا يحدث حديثا إلا ودَّ أن أخاه كفاه .

وقال مالك عن يحيى بن سعيد أن بكير بن الأشج أخبره عن معاوية بن أبي عياش أنه كان جالسا عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر ، فجاءهما محمد بن إياس ابن البكير فقال : إن رجلا من أهل البادية طَلَّقَ امرأته ثلاثا فماذا ترى أن ؟ فقال عبد الله بن الزبير : إن هذا الأمر ما لنا فيه قول ، فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم اتننا فأخبرنا ، فذهبتُ فسألتهما فقال ابن عباس لأبي هريرة : أفتِه يا أبا هريرة فقد جاءتك مُعْضِلَةٌ ، فقال أبو هريرة : الواحدة تُبينها ، والثلاث تحرما حتى تنكح زوجا غيره .

وقال مالك عن يحيى بن سعيد قال : قال ابن عباس : إن كل من أفتى الناس في كل ما يسألونه عنه لمجنون ، قال مالك : وبلغني عن ابن مسعود مثل ذلك ، رواه ابن وضاح عن يوسف بن عدى عن عبد بن حميد عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله ، ورواه حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن عبد الله .

وقال سحنون بن سعيد : أجسُرُ الناس على الفتيا أقلهم علما ، يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن أن الحق كله فيه .



قلت : الجرأة على الفتيا تكون من قلة العلم ومن غزارة وسعته ، فإذا قلَّ علمه أفتى عن كل ما يسأل عنه بغير علم ، وإذا اتسع علمه اتسعت فتياه ، ولهذا كان ابن عباس من أوسع الصحابة فتيا ، وقد تقدم أن فتاواه جمعت في عشرين سِفرًا ، وكان سعيد بن المسيب أيضًا واسع الفتيا ، وكانوا يسمونه كما ذكر ابن وهب عن محمد بن سليمان المرادي عن أبي إسحاق قال : كنت أرى الرجل في ذلك الزمان وإنه ليدخل يسأل عن الشيء فيدفعه الناس عن مجلس إلى مجلس حتى يدفع إلى مجلس سعيد بن المسيب كراهية للفتيا ، قال : وكانوا يدعونه سعيد ابن المسيب الجريء ، وقال سحنون : إني لأحفظ مسائل منها ما فيه ثمانية أفعال من ثمانية أئمة من العلماء ، فكيف ينبغي أن أعجلَ بالجواب قبل الخبر ؟ فلم ألام على حبس الجواب ؟ وقال ابن وهب : حدثنا أشهل بن حاتم عن عبد الله ابن عون عن ابن سيرين قال : قال حذيفة : إنما يُفتى الناس أحدُ ثلاثة : من يعلم ما نسخ من القرآن ، أو أمير لا يجد بداً ، أو أحق متكلف ، قال : فربما قال ابن سيرين : فلست بواحدٍ من هذين ، ولا أحب أن أكون الثالث .

المراد بالناسخ  
والنسخ

قلت : مراده ومراد عامة السلف بالناسخ والنسخ رفع الحكم بجملة تارة وهو اصطلاح المتأخرين ، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة ، إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مُطلق على مُقيد وتفسيره وتبيينه حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد ، فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ ، بل بأمر خارج عنه ، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى ، وزال عنه به إشكالات أوجبها حملُ كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر .

وقال هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال : قال حذيفة : إنما يُفتى الناس أحدُ ثلاثة : رجل يعلم ناسخ القرآن ومنسوخه ، وأمير لا يجد بداً ، وأحق



متكلف ، قال ابن سيرين : فأنا لست أحد هذين ، وأرجو أن لا أكون أحق متكلفاً .

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب « جامع فضل العلم » : حدثنا خلف ابن القاسم ثنا يحيى بن الربيع ثنا محمد بن حماد المصيصي ثنا إبراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد قال : حدثني جعفر بن حسين إمامنا قال : رأيت أبا حنيفة في النوم ، فقلت : ما فعل الله بك يا أبا حنيفة ؟ قال : غفر لي ، فقلت له : بالعلم ؟ فقال : ما أضرَّ الفتيا على أهلها ، فقلت : فبم ؟ قال : بقول الناس في ما لم يعلم الله أنه مني ، قال أبو عمر : وقال سحنون يوماً : إنا لله ! ما أشقى المفتي والحاكم ، ثم قال : ها أنذا يتعلم مني ما تُضرب به الرقاب وتوطأ به الفروج وتؤخذ به الحقوق ، أما كنت عن هذا غنياً . قال أبو عمر : وقال أبو عثمان الحداد : القاضي أيسرُ مأثماً وأقرب إلى السلامة من الفقيه - يريد المفتي - ؛ لأن الفقيه من شأنه إصدار ما يرد عليه من ساعته بما حضره من القول ، والقاضي شأنه الأناة والتثبت ومن تأتى وتثبت تهياً له من الصواب ما لا يتهيأ لصاحب البديهة ، انتهى .

وقال غيره : المفتي أقرب إلى السلامة من القاضي ؛ لأنه لا يلزم بفتواه ، وإنما يجربها من استفتاه ، فإن شاء قبل قوله ، وإن شاء تركه . وأما القاضي فإنه يلزم بقوله ، فيشترك هو والمفتي في الإخبار عن الحكم ، ويتميز القاضي بالإلزام ، والقضاء ؛ فهو من هذا الوجه خطرُه أشدُّ .

ولهذا جاء في القاضي من الوعيد والتخويف ما لم يأت نظيره في المفتي ، كما رواه أبو داود الطيالسي من حديث عائشة رضي الله عنها أنها ذكر عندها القضاة فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يُؤْتَى بِالْقَاضِيِ الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَخْصُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمَرَةٍ قُطِّتْ » وروى الشعبي عن مسروق عن عبد الله يرفعه « مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا وَكُلَّ بِهِ مَلَكٌ آخِذٌ بِعَقَبَائِهِ حَتَّى يَقِفَ بِهِ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ ، فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ

خطر  
قولي القضاء



إلى الله فإن أمره أن يَقْذِفَهُ قَذْفَهُ فِي مَهْوًى أَرْبَعِينَ خَرِيفًا . وفي السنن من حديث ابن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة : رجل عرف الحق ففُضِيَ به فهو في الجنة ، ورجل قضى بين الناس بالجهل فهو في النار ، ورجل عرف الحق فجار فهو في النار » .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ويل لِدَيَّانِ مَنْ الْأَرْضُ مِنْ دِيَانٍ مِنْ فِي السَّمَاءِ ، يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ ، إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِالْعَدْلِ ، وَقَضَى بِالْحَقِّ ، وَلَمْ يَقْضِ عَلَى هَوًى ، وَلَا عَلَى قَرَابَةٍ ، وَلَا عَلَى رَغَبٍ وَلَا رَهَبٍ ، وَجَعَلَ كِتَابَ اللَّهِ مَرَاةً بَيْنَ عَيْنَيْهِ . وفي سنن أبي داود من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ طَلَبَ قِضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلَهُ فَلَهُ النَّارُ » . وفي سنن البيهقي من حديث ابن جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اللَّهُ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجْرُ ، فَإِذَا جَارَ بَرَى اللَّهُ مِنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ » وفيه من حديث حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنْ اللَّهُ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجْرُ ، فَإِذَا جَارَ وَكَغَلَهُ إِلَى نَفْسِهِ » . وفي السنن الأربعة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ قَعَدَ قَاضِيًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ ذَبَحَ نَفْسَهُ بِغَيْرِ سَكِينٍ » . وفي سنن البيهقي من حديث أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وَيْلٌ لِلْأَسْرَاءِ ، وَوَيْلٌ لِلْعُرَفَاءِ ، وَوَيْلٌ لِلْأُمْنَاءِ ، لِيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ نَوَاصِيَهُمْ كَانَتْ مَعْلَمَةً بِالْثَرِيَا يَتَجَلْبَلُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَأَنْهُمْ لَمْ يَلَوْا عَمَلًا » .

وأما المفتى ففي سنن أبي داود من حديث مسلم بن يسار قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ قَالَ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا بَيْتًا فِي جَهَنَّمَ ، وَمَنْ أَقْتَى بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِيمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ ، وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ

الوعيد على  
الإفتاء



الرشد في غيره فقد خانه « فكل خطر على المفتي فهو على القاضي ، وعليه من زيادة الخطر ما يختص به ، ولكن خطر المفتي أعظم من جهة أخرى ؛ فإن فتواه شريعة عامة تتعلق بالمستفتي وغيره .

وأما الحاكم فحكمه جزئي خاص لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه وله ؛ فالفتي يفتي حكماً عاماً كلياً أن مَنْ فَعَلَ كذا ترتب عليه كذا ، ومن قال كذا لزمه كذا ، والقاضي يقضي قضاء معيناً على شخص معين ، فقضاؤه خاص مُلْزِم ، وفتوى العالم عامة غير ملزمة ، فكلاهما أجزء عظيم ، وخطره كبير .

### فصل

#### المحرمات على أربع مراتب

وقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء ، وجعله من أعظم المحرمات ، بل جعله في المرتبة العليا منها ، فقال تعالى : ( قل إنما حَرَّمَ ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) فترتب المحرمات أربع مراتب ، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش ، ثم ثنى بما هو أشد تحريماً منه وهو الإثم والظلم ، ثم ثلث بما هو أعظم تحريماً منهما وهو الشرك به سبحانه ، ثم ربح بما هو أشد تحريماً من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم ، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه . وقال تعالى : ( ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ولهم عذاب أليم ) فتقدم إليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه ، وقولهم لما لم يحرمه : هذا حرام ، ولما لم يحله : هذا حلال ، وهذا بيان منه سبحانه أنه لا يجوز للعبد أن يقول هذا حلال وهذا حرام إلا بما علم أن الله سبحانه أحله وحرمه .



وقال بعض السلف : لَيْتَقِ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولَ : أَحَلَّ اللَّهُ كَذَا ، وَحَرَّمَ كَذَا ،  
فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ : كَذَبْتَ ، لَمْ أَحَلَّ كَذَا ، وَلَمْ أَحَرِّمْ كَذَا ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لِمَا  
لَا يَعْلَمُ وَرُودَ الْوَحْيِ الْمُبِينِ بِتَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيمِهِ أَحَلَّهُ اللَّهُ وَحَرَّمَهُ اللَّهُ لِمَجْرَدِ التَّقْلِيدِ  
أَوْ بِالتَّأْوِيلِ .

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أميره بريدة  
أن ينزل عدوه إذا حاصروهم على حكم الله ، وقال « فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتَصِيبُ  
حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ وَحُكْمِ أَصْحَابِكَ » فتأمل  
كيف فرق بين حكم الله وحكم الأمير المجتهد ، ونهى أن يسمى حكم المجتهدين  
حكم الله .

ومن هذا لما كتب الكاتبُ بين يدي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى  
الله عنه حكماً حكم به فقال : هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر ، فقال : لا تقل  
هكذا ولكن قل : هذا ما رأى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

وقال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : لم يكن من أمر الناس ولا من  
مضى من سلفنا ، ولا أدركت أحداً أقتدى به يقول في شيء : هذا حلال ، وهذا  
حرام ، وما كانوا يجترئون على ذلك ، وإنما كانوا يقولون : نكره كذا ، ونرى  
هذا حسناً ؛ فينبغي هذا ، ولا نرى هذا ، ورواه عنه عتيق بن يعقوب ،  
وزاد : ولا يقولون حلال ولا حرام ، أما سمعت قول الله تعالى : ( قل أرأيتم  
ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل : آله أذن لكم أم  
على الله تفترون ؟ ) الحلال : ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه  
الله ورسوله .

قلت : وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أممتهم بسبب  
ذلك ، حيث تورّع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم ، وأطلقوا لفظ الكراهة ،  
لفظ الكراهة يطلق على المحرم

(١) في نسخة « لما لا يعلم ولا ورد الوحي — إلخ » .



فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة ، ثم سهّل عليهم لفظ الكراهة وخفّت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على التنزيه ، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى ، وهذا كثير جداً في تصرفاتهم ؛ فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة ، وقد قال الإمام أحمد في الجمع بين الأختين بملك اليمين : أكرهه ، ولا أقول هو حرام ، ومذهبه تحريمه ، وإنما تورع عن إطلاق لفظ التحريم لأجل قول عثمان .

وقال أبو القاسم الخرقى فيما نقله عن أبي عبد الله : ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة ، ومذهبه أنه لا يجوز ، وقال في رواية أبي داود : ويستحب أن لا يدخل الحمام إلا بمئزر له ، وهذا استحباب وجوب ، وقال في رواية إسحاق ابن منصور : إذا كان أكثر مال الرجل حراماً فلا يعجبني أن يؤكل ماله ، وهذا على سبيل التحريم .

وقال في رواية ابنه عبد الله : لا يعجبني أكل ما ذبح للزهرة ولا الكواكب ولا الكنيسة ، وكل شيء ذبح لغير الله ، قال الله عز وجل : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ) فتأمل كيف قال «لا يعجبني» فيما نصّ الله سبحانه على تحريمه ، واحتج هو أيضاً بتحريم الله له في كتابه ، وقال في رواية الأثرم : أكره لحوم الجلالة وألبانها ، وقد صرح بالتحريم في رواية حنبل وغيره ، وقال في رواية ابنه عبد الله : أكره أكل لحم الحية والعقرب ؛ لأن الحية لها ناب والعقرب لها حمة<sup>(١)</sup> ولا يختلف مذهبه في تحريمه ، وقال في رواية حرب : إذا صاد السكب من غير أن يرسل

(١) الحمة كشيبة السم أو الإبرة يضرب بها الزنبور والحية وغير ذلك ، ويلدغ بها ، وأصلها حمو أو حمى ، والهاء عوض عن الواو أو عن الباء .



فلا يعجبني ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أُرْسِدَتْ كَلِمَتُكَ وَسَمِّيتَ »  
 فقد أطلق لفظة « لا يعجبني » على ما هو حرام عنده ، وقال في رواية جعفر بن محمد  
 النسائي : لا يعجبني المُسْكُحَةُ والمِرْوَد ، يعنى من الفضة ، وقد صرح بالتحريم  
 في عدة مواضع ، وهو مذهبه بلا خلاف ؛ وقال جعفر بن محمد أيضا : سمعت  
 أبا عبد الله سُئِلَ عن رجل قال لامرأته : كل امرأة أنزوجهما أو جارية اشتريها  
 للوطء وأنت حية فالجارية حرة والمرأة طالق ، قال : إن تزوّجَ لم أمرُهُ أن  
 يفارقها ، والعقُّ أخشى أن يلزمه ؛ لأنه مخالف للطلاق ، قيل له : يَهَبْهُ رجل  
 جارية ، قال : هذا طريق الحيلة ، وكرهه ، مع أن مذهبه تحريم الحِيلِ وأنها  
 لا تَخْلُصُ من الأيمان ، ونص على كراهة البطة<sup>(١)</sup> من جلود الحمير ، وقال : تكون  
 ذَكِيَّة ، ولا يختلف مذهبه في التحريم ، وسئل عن شعر الخنزير ، فقال :  
 لا يعجبني ، وهذا على التحريم ، وقال : يكره القِدْ<sup>(٢)</sup> من جلود الحمير ، ذَكِيًّا  
 وغير ذكي ؛ لأنه لا يكون ذكيا ، وأكرهه لمن يعمل والمستعمل ؛ وسئل عن رجل  
 حلف لا ينتفع بكذا ، فباعه واشترى به غيره ، فسكره ذلك ، وهذا عنده لا يجوز ؛  
 وسئل عن ألبان<sup>(٣)</sup> الأثني فسكره وهو حَرَامٌ عنده ، وسئل عن الخمر يتخذ خلا  
 فقال : لا يعجبني ، وهذا على التحريم عنده ؛ وسئل عن بَيْعِ الماء ، فسكره ،  
 وهذا في أجوبته أكثر من أن يُسْتَقْصَى ، وكذلك غيره من الأئمة .

وقد نص محمد بن الحسن أن كل مكروه فهو حرام ، إلا أنه لما لم يجد فيه  
 نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام ؛ وروى محمد أيضاً عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
 أنه إلى الحرام أقرب ؛ وقد قال في الجامع الكبير : يكره الشربُ في آنية الذهب

(١) البطة : رأس الخف بلا ساق .

(٢) القِدْ - بالكسر - السير يقد من جلد غير مدبوغ .

(٣) الأثني - بضم الهمزة والتاء - جمع أثنان ، وهى أثني الحمار .



والفضة للرجال والنساء ، ومراده التحريم ؛ وكذلك قال أبو يوسف ومحمد : يكره النوم على فرش الحرير والتوسُّدُ على وسأده ، ومرادها التحريم ؛ وقال أبو حنيفة وصاحباها : يكره أن يلبس الذكورُ من الصبيان الذهبَ والحرير ، وقد صرَّح الأصحابُ أنه حرام ، وقالوا : إن التحريم لما ثبتَ في حق الذكور ، وتحريمُ اللبسِ يحرم الإلباسَ ، كالخمر لما حرَّم شربُها حرم سقيُّها ، وكذلك قالوا : يكره مُنْدِيلُ الحرير الذي يُتَمَخَّطُ فيه ويتمسح من الوضوء ، ومرادهم التحريم ؛ وقالوا : يكره بيعُ العذرة ، ومرادهم التحريم ؛ وقالوا : يكره الاحتكار في أقوات الأدميين والبهائم إذا أُضْرَبَهم وضيق عليهم ، ومرادهم التحريم ؛ وقالوا : يكره بيع السِّلَاح في أيام الفتنة ، ومرادهم التحريم ؛ وقال أبو حنيفة : يكره بيع أرض مكة ، ومرادهم التحريم عندهم ؛ قالوا : ويكره اللَّعِبُ بالشَّطْرَنْج ، وهو حرام عندهم ؛ قالوا : ويكره أن يجعلَ الرجلُ في عنق عبده أو غيره طَوْقَ الحديد الذي يمنعُه من التحرك ، وهو الغُلُّ ، وهو حرام ؛ وهذا كثير في كلامهم جدا .

وأما أصحاب مالِك فالمكروه عندهم مرَّةً ثبَتَ بين الحرام والمباح ، ولا يطلقون عليه اسم الجَوَاز ، ويقولون : إن أكل كل ذي نابٍ من السباع مكروه غير مباح ؛ وقد قال مالِك في كثير من أجوبته : أكره كذا ، وهو حرام ؛ فمنها أن مالكا نص على كراهة الشَّطْرَنْج ، وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم ، وحمله بعضُهم على الكراهة التي هي دون التحريم .

وقال الشافعي في اللعب بالشَّطْرَنْج : إنه لَهْوٌ شبه الباطل ، أكرهه ، ولا يتبين لي تحريمه ؛ فقد نصَّ على كراهته ، وتوقف في تحريمه ؛ فلا يجوز أن ينسب إليه وإلى مذهبه أن اللعب بها جائز وأنه مباح ، فإنه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه ؛ والحق أن يقال : إنه كرهها ، وتوقف في تحريمها ، فأين هذا من أن يقال : إن مذهبه جواز اللعب بها وإباحته ؟ ومن هذا أيضاً أنه نص على كراهة تزوُّج الرجل بنته من ماء الزنا ، ولم يقل قطُّ إنه مباح ولا جائز ، والذي يليق بجلالته



وإمامته ومنصبه الذي أجلَّه الله به من الدين أن هذه الكراهة منه على وجه التحريم ، وأطلق لفظ الكراهة لأن الحرام يكرهه الله ورسوله ؛ وقد قال تعالى عقيب ذكر ما حرمه من المحرمات من عند قوله ( وَقَضَى رَبُّكَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ) إلى قوله ( وَلَا تَقُلْ لَهَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهَا ) إلى قوله ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ ) إلى قوله ( وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا ) إلى قوله ( وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ) إلى قوله ( وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ ) إلى قوله ( وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ) إلى آخر الآيات ؛ ثم قال ( كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ) وفي الصحيح « إن الله عز وجل كره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال » فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله ورسوله ، ولكن المتأخرون اصطَلَحُوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم ، وتركه أَرْجَحُ من فعله ، ثم حمل من حمل منهم كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث ، فغلط في ذلك ، وأقبح غلطاً منه مَنْ حمل لفظ الكراهة أو لفظ « لا ينبغي » في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث ، وقد اطرَد في كلام الله ورسوله استعمال « لا ينبغي » في المحظور شرعاً أو قدراً وفي المستحيل الممتنع كقوله تعالى ( وما ينبغي للرحمن أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ) وقوله ( وما علمناه الشَّعَرَ وما ينبغي له ) وقوله ( وما تنزلت به الشياطين ، وما ينبغي لهم ) وقوله على لسان نبيه « كَذَّبَ ابْنُ آدَمَ وما ينبغي له ، وشتمني ابن آدم وما ينبغي له » وقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام » وقوله صلى الله عليه وسلم في لباس الحرير « لا ينبغي هذا للمتقين » وأمثال ذلك .

ما يقوله المفتي  
فيما اجتهد فيه

والمقصود أن الله سبحانه حرَّم القول عليه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه ، والمفتي يخبر عن الله عز وجل وعن دينه ، فإن لم يكن خبره مطابقاً لما شرَّعه كان قائلاً عليه بلا علم ، ولكن إذا اجتهد واستفقر وُسْعُهُ في معرفة



الحق وأخطأ لم يلحقه الوعيد ، وعفى له عن ما أخطأ به ، وأُثيب على اجتهاده ،  
ولكن لا يجوز أن يقول لما أداه إليه اجتهاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله :  
إن الله حرم كذا ، وأوجب كذا ، وأباح كذا ، وإن هذا هو حكم الله ؛ قال ابن  
وضاح : ثنا يوسف بن عدى ، ثنا عبيدة بن حميد عن عطاء بن السائب قال :  
قال الربيع بن خثيم : إياكم أن يقول الرجل لشيء : إن الله حرم هذا أو نهى عنه ،  
فيقول الله : كذبت لم أحرمه ولم أنه عنه ، أو يقول : إن الله أحل هذا أو أمر به ،  
فيقول الله : كذبت لم أحله ولم أمر به ؛ قال أبو عمر : وقد روى عن مالك أنه  
قال في بعض ما كان ينزل به فيسأل عنه فيجتهد فيه رأيه : إن نَظَنُّ إِلَّا ظَنًّا  
ما نحن بمُسْتَيْقِنِينَ .

### فصل

في كلام الأئمة في أدوات الفتيا ، وشروطها ، ومن ينبغى له أن يفتي .

وَأَيْنَ يَسْعُ قول المفتي « لَا أَدْرِي » ؟

قال الإمام أحمد ، في رواية ابنه صالح عنه : ينبغى للرجل إذا حَمَلَ نفسه على  
أدوات الفتيا أن يكون عالماً بوجوه القرآن ، عالماً بالأسانيد الصحيحة ، عالماً بالشئ ، وإنما  
جاء خلاف مَنْ خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقلة  
معرفتهم بصحيحها من سقيمها .

وقال في رواية ابنه عبد الله : إذا كان عند الرجل الكتُبُ المصنفة فيها قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلاف الصحابة والتابعين فلا يجوز أن يعمل بما  
شاء ويتخير فيقضى به ويعمل به حتى يسأل أهل العلم ما يؤخذ به فيكون يعمل  
على أمر صحيح .



وقال في رواية أبي الحارث : لا يجوز الإفتاء إلا لرجل عالم بالكتاب والسنة .  
وقال في رواية حنبل : ينبغي لمن أفتى أن يكون عالماً بقول مَنْ تقدم ، وإلا فلا يفتى .

وقال محمد بن عبد الله بن المنادى : سمعت رجلاً يسأل أحمد : إذا حفظ الرجل مائة ألف حديث يكون فقيهاً ؟ قال : لا ، قال : فمائة ألف ؟ قال : لا ، قال : فمائة ألف ، قال بيده هكذا ، وحرّك يده .

قال أبو الحسين : وسألت جدي محمد بن عبيد الله ، قلت : فكم كان يحفظ أحمد بن حنبل ؟ قال : أخذ عن ستائة ألف .

قال أبو حفص : قال لي أبو إسحاق : لما جلست في جامع المنصور للفتيا ذكرت هذه المسألة فقال لي رجل : فأنت هوذا لا تحفظ هذا المقدار حتى تفتي الناس ! فقلت له : عافاك الله إن كنت لا أحفظ هذا المقدار فإني هوذا أفتي الناس بقول مَنْ كان يحفظ هذا المقدار وأكثر منه .

قال القاضي أبو يعلى : وظاهر هذا الكلام أنه لا يكون من أهل الاجتهاد إذا لم يحفظ من الحديث هذا القدر الكثير الذي ذكره ، وهذا محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتوى ، ثم ذكر حكاية أبي إسحاق لما جلس في جامع المنصور ، قال : وليس هذا الكلام من أبي إسحاق مما يقتضى أنه كان يُقلّد أحمد فيما يفتى به ؛ لأنه قد نص في بعض تعاليقه على كتاب العلل على الدلالة على منع الفتوى بغير علم ؛ لقوله تعالى ( ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم ) .

قلت : هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأصحاب أحمد :

هل يجوز  
الفتوى بالتقليد

أحدها : أنه لا يجوز الفتوى بالتقليد ؛ لأنه ليس بعلم ، والفتوى بغير علم حرام ، ولا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم ، وأن المقلد لا يُطلق عليه اسم عالم ، وهذا قول أكثر الأصحاب وقول جمهور الشافعية .



والثاني : أن ذلك يجوز فيما يتعلق بنفسه ، فيجوز له أن يقلد غيره من العلماء إذا كانت الفتوى لنفسه ، ولا يجوز أن يقلد العالم فيما يفتي به غيره ، وهذا قول ابن بطة وغيره من أصحابنا ؛ قال القاضي : ذكر ابن بطة في مكاتباته إلى البرمكي : لا يجوز له أن يفتي بما سمع من يفتي ، وإنما يجوز أن يقلد لنفسه ، فأما أن يقلد لغيره ويفتي به فلا .

والقول الثالث : أنه يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد ، وهو أصح الأقوال ، وعليه العمل ، قال القاضي : ذكر أبو حنيفة في تعاليقه قال : سمعت أبا علي الحسن بن عبد الله النجاد يقول : سمعت أبا الحسين بن بشران يقول : ما أعيبُ على رجل يحفظ عن أحمد خمسَ مسائل استند إلى بعض سَوَارِي المسجد يفتي بها .

وقال الشافعي فيما رواه عنه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه له : لا يحلُّ لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله بناسخه ومنسوخه ، ومُخَرِّجاً ومُتَشَابِهاً ، وتأويله وتنزيله ، ومَكِّيَّه ومَدَنِيَّه ، وما أريد به ، ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبالناسخ والمنسوخ ، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ، ويكون بصيراً باللغة ، بصيراً بالشعر وما يحتاج إليه للسنة والقرآن ، ويستعمل هذا مع الإنصاف ، ويكون بعد هذا مُشْرِفاً على اختلاف أهل الأمصار ، وتكون له قريحة بعد هذا ، فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام ، وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتي .

شرط الإفتاء  
عند الشافعي

وقال صالح بن أحمد : قلت لأبي : ما تقول في الرجل يسأل عن الشيء فيجيب بما في الحديث وليس بعالم في الفقه ؟ فقال : ينبغي للرجل إذا حَمَلَ نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بالسنن ، عالماً بوجوه القرآن ، عالماً بالأسانيد الصحيحة ، وذكر الكلام المتقدم .



وقال على بن شقيق : قيل لابن المبارك : متى يفتى الرجل ؟ قال : إذا كان عالماً بالأثر ، بصيراً بالرأى .

وقيل ليحيى بن أكنم : متى يجب للرجل أن يفتى ؟ فقال : إذا كان بصيراً بالرأى بصيراً بالأثر .

قلت : يريدان بالرأى القياس الصحيح والمعاني والعلل الصحيحة التي علق الشارع بها الأحكام وجعلها مؤثرة فيها طرداً وعكساً .

### فصل

في تحريم الإفتاء في دين الله بالرأى المتضمن لمخالفة النصوص

والرأى الذي لم تشهد له النصـوص بالقبول

قال الله : ( فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ، وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ أَتَّبَعَ هَوَاهُ بغير هُدًى مِنْ اللَّهِ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ) فقسم الأمر إلى أمرين لاثالث لهما ، إما الاستجابة لله والرسول وما جاء به ، وإما اتباع الهوى ، فكل ما لم يأت به الرسول فهو من الهوى .

وقال تعالى : ( يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ، فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ) فقسم سبحانه طريق الحكم بين الناس إلى الحق وهو الوحي الذي أنزله الله على رسوله ، وإلى الهوى وهو ما خالفه .

وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : ( ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَاللَّهُ وَلَى الْمُتَّقِينَ ) فقسم الأمر بين الشريعة التي جعله هو سبحانه عليها وأوحى إليه العمل بها وأمر الأمة بها وبين اتباع أهواء الذين لا يعلمون ؛ فأمر بالأول ، ونهى عن الثانى :



وقال تعالى : ( أَتَبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، قَلِيلًا مِمَّا تَذَكَّرُونَ ) فأمر باتباع المنزل منه خاصة : وأعلم أن من اتبع غيره فقد اتبع من دونه أولياء .

وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ) فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله ، وأعاد الفعل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرضٍ ما أمر به على الكتاب ، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً ، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه ، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه ، ولم يأمر بطاعة أولى الأمر استقلالاً ، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول؛ إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول ، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لَا طَاعَةَ لِلْخُلُقِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ » وقال « إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ » وقال في ولادة الأمور « مَنْ أَمَرَكَ مِنْهُمْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلَا سَمْعَ لَهُ وَلَا طَاعَةَ » وقد أخبر صلى الله عليه وسلم عن الذين أرادوا دخول النار لما أمرهم أميرهم بدخولها « إِنَّهُمْ لَوِ دَخَلُوا لَمَا خَرَجُوا مِنْهَا » مع أنهم إنما كانوا يدخلونها طاعةً لأمرهم ، وظننا أن ذلك واجب عليهم ، ولكن لما قصَّروا في الاجتهاد وبادروا إلى طاعة من أمر بمَعْصِيَةِ اللَّهِ وَحَمَلُوا الْأَمْرَ بِالطَّاعَةِ بِمَا لَمْ يُرِدْهُ الْأَمْرُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا قَدْ عَلِمَ مِنْ دِينِهِ إِرَادَةَ خِلَافِهِ ، فَقَصَّروا فِي الْاجْتِهَادِ وَأَقْدَمُوا عَلَى تَعْذِيبِ أَنْفُسِهِمْ وَإِهْلَاكِهَا مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ وَتَبَيُّنٍ هَلْ ذَلِكَ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَمْ لَا ، فَمَا الظَّنُّ بِمَنْ أَطَاعَ غَيْرَهُ فِي صَرِيحِ مَخَالَفَةِ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ؟ ثم أمر تعالى برد ما تنازع فيه المؤمنون إلى الله ورسوله إن كانوا مؤمنين ، وأخبرهم أن ذلك خير لهم في العاجل وأحسن تأويلاً في العاقبة .



وقد تضمن هذا أمورا: منها أن أهل الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الإيمان ، وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام ، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانا ، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة ، من أولهم إلى آخرهم ، لم يسؤموها تأويلا ، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا ، ولم يبدوا لشيء منها إبطالا ، ولا ضربوا لها أمثالا ، ولم يذفعوا في صدورهم وأعجازها ، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها ، بل تلفوها بالقبول والتسليم ، وقبلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا ، وأجروها على سنن واحد ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عِصِينَ ، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين ، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه .

والمقصود أن أهل الإيمان لا يخرجهم تنازعهم في بعض مسائل الأحكام عن حقيقة الإيمان إذا ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله كما شرطه الله عليهم بقوله ( فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) وَلَا رَيْبَ أَنْ الْحَكْمَ الْمُلَقَّ عَلَى شَرْطٍ يَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَائِهِ .

ومنها : أن قوله ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ ) نكرة في سياق الشرط تعم كل الأمر بالرد ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دِقَّةً وَجِلَّةً ، جَلِيلَةً وَخَفِيَّةً ، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيا لم يأمر بالرد إليه ؛ إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى مَنْ لا يوجد عنده فصلُ النزاع . حكم كل شيء ومنها : أن الناس أجمعوا أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم هو الرد إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته .



الرد إلى الله  
والرسول من  
موجبات  
الإيمان

ومنها: أنه جعل هذا الرد من موجبات الإيمان ولوازمه ، فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان ؛ ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه ، ولا سيما التلازم بين هذين الأمرين فإنه من الطرفين ، وكل منهما ينتفى بانتفاء الآخر ، ثم أخبرهم أن هذا الرد خيرٌ لهم ، وأن عاقبته أحسنُ عاقبة ، ثم أخبر سبحانه أن مَنْ تحاكم أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسولُ فقد حَكَمَ الطاغوتَ وتحاكم إليه ، والطاغوت : كُلُّ ما تجاوز به العبدُ حدَّه من معبود أو متبوع أو مُطاعٍ ؛ فطاغوتُ كل قوم مَنْ يتحاكمون إليه غير الله ورسوله ، أو يعبدونه من دون الله ، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله ، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله ؛ فهذه طواغيت العالم إذا تأملتْها وتأملت أحوال الناس معها رأيت أ كثرهم [عَدَلُوا] من عبادة الله إلى عبادة الطاغوت ، وعن التحاكم إلى الله وإلى الرسول إلى التحاكم إلى الطاغوت ، وعن طاعته ومتابعة رسوله إلى طاعة الطاغوت ومتابعته ، وهؤلاء لم يسلكوا طريقَ الناجينِ الفائزين من هذه الأمة - وهم الصحابة ومن تبعهم - ولا قَصَدُوا قَصْدَهُمْ ، بل خالفوهم في الطريق والقصد معاً ، ثم أخبر تعالى عن هؤلاء بأنهم إذا قيل لهم تَعَالَوْا إِلَى ما أنزل الله وإلى الرسول أَعْرَضُوا عن ذلك ، ولم يستجيبوا للداعى ، ورَضُوا بحكم غيره ، ثم تَوَعَّدَهُمْ بأنهم إذا أصابتهم مصيبة في عقولهم وأديانهم وبصائرهم وأبدانهم وأموالهم بسبب إعراضهم عما جاء به الرسول وتحكيم غيره والتحاكم إليه كما قال تعالى ( فَإِنْ تَوَلَّوْا فاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ) اعتذروا بأنهم إنما قصدوا الإحسان والتوفيق ، أى بفعل ما يرضى الفريقين ويوفق بينهما كما يفعله من يروم التوفيق بين ما جاء به الرسول وبين ما خالفه ، ويزعم أنه بذلك محسن قاصد الإصلاح والتوفيق ، والإيمان إنما يقتضى إلقاء الحرب بين ما جاء به الرسول وبين كل ما خالفه من طريقة وحقيقة وعقيدة وسياسة ورأى؛ فمحض الإيمان في هذا الحرب لافى التوفيق ، وبالله التوفيق .



ثم أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يُحَكِّمُوا رِسُولَهُ في كل ما شَجَرَ بينهم من الدقيق والجليل ، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرد حتى ينتفى عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه ، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسلياً ، وينقادوا انقياداً .

وقال تعالى : ( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ) فأخبر سبحانه أنه ليس لمؤمن أن يختار بعد قضائه وقضاء رسوله ، ومن تخير بعد ذلك فقد ضلّ ضلالاً مبيناً .

وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ؛ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ) أى لا تقولوا حتى يقول ، ولا تأمروا حتى يأمر ، ولا تفتنوا حتى يفتي ، ولا تقطعوا أمراً حتى يكون هو الذى يحكم فيه ويُضَيِّه ، روى على بن أبى طلحة عن ابن عباس رضى الله عنهما : لا تقولوا خِلافَ الكتاب والسنة ، وروى العوفي عنه قال : نهوا أن يتكلموا بين يدي كلامه .

معنى التقدم  
بين يدي الله  
ورسوله

والقول الجامع في معنى الآية لا تعجلوا بقول ولا فعل قبل أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يفعل .

وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ، وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ؛ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ) فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سبباً لحبوط أعمالهم فكيف تقديم آرائهم وعقولهم وأذواقهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورفعها عليه ؟ أليس هذا أولى أن يكون مُحْبِطاً لأعمالهم ؟ .

وقال تعالى : ( إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ) فإذا جعل من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلا باستئذانه فأولى أن يكون من لوازمه أن لا يذهبوا إلى



ينزع العلم  
بموت العلماء

قول ولا مذهب علمي إلا بعد استئذانه ، وإذنه يُعَرَفُ بدلالة ما جاء به على أنه  
أذن فيه ، وفي صحيح البخاري من حديث أبي الأسود عن عُرْوَةَ بن الزبير  
قال : حج علينا عبد الله بن عمرو بن العاص فسمعته يقول : سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله لا يَنْزِعُ العلم بعد إذ أعطاكموه انتزاعاً ،  
ولسكن يَنْزِعُهُ مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يُسْتَفْتَوْنَ فيفتون  
برأيهم ، فيضلون ويضلون » وقال وكيع : حدثنا هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه عن  
عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ينزع  
الله العلم من صدور الرجال ، ولكن ينزع العلم بموت العلماء ، فإذا لم يُبْقِ عالماً  
اتَّخَذَ الناس رؤساء جهالاً فقالوا بالرأي ، فضلوا وأضلوا » وفي الصحيحين من  
حديث عروة بن الزبير قال : قالت عائشة : يا ابن أختي بَلَّغْنِي أن عبد الله بن عمرو  
مارئ بنأ إلى الحج ، فَأَلْقَاهُ فَاسْأَلْهُ فَإِنَّهُ قَدْ كَمَلَ عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً  
كثيراً ، قال : فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
قال عروة : فكان فيما ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله لا ينزع العلم من  
الناس انتزاعاً ، ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ، ويبقى في الناس رؤوس جهال  
يُفْتَوُونَهم بغير علم ، فيضلون ويضلون » قال عروة : فلما حدثت عائشة بذلك  
أعظمت ذلك وأنكرته ، قالت : أَحَدَثْتُ أَنَّهُ سَمِعَ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول هذا ؟ قال عروة : نعم ، حتى إذا كان عام قابل قالت لي : إن ابن عمرو قد  
قدم فَأَلْقَاهُ ثُمَّ فَاتَحَهُ حَتَّى تَسْأَلَهُ عن الحديث الذي ذكره لك في العلم ، قال : فلقيته  
فسألته فذكره لي نحو ما حدثني به في المرة الأولى ، قال عروة : فلما أخبرتها بذلك  
قالت : ما أَحْسَبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ ، أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص ، وقال البخاري  
في بعض طرقه « فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون » وقال : فقالت عائشة : والله  
لقد حفظ عبد الله ؛ وقال نعيم بن حماد : ثنا ابن المبارك ثنا عيسى بن يونس عن



جريز<sup>(١)</sup> بن عثمان الرحبي<sup>(٢)</sup> ثنا عبد الرحمن بن جبير بن نفيير عن أبيه عن عوف ابن مالك الأشجعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «تفترق أمتي على بضْع وسبعين فرقة أعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم» ، يجرمون به ما أحل الله ويحلون ما حرم الله « قال أبو عمر بن عبد البر : هذا هو القياس على غير أصل ، والكلام في الدين بالخُرص والظن ، ألا ترى إلى قوله في الحديث « يحلون الحرام ويحرمون الحلال » ومعلوم أن الحلال ما في كتاب الله وسنة رسوله تحليله ، والحرام ما في كتاب الله وسنة رسوله تحريمه ، فمن جهل ذلك وقال فيما سُئِلَ عنه بغير علم ، وقاس برأيه ما خرج منه عن السنة ؛ فهذا الذي قاس الأمور برأيه فضل وأضل ، ومن ردَّ الفروع إلى أصولها فلم يقل برأيه .

الوعيد على القول بالرأي

وقالت طائفة من أهل العلم : مَنْ أداه اجتهاده إلى رأى رآه ولم تَقُمْ عليه حجة فيه بعد فليس مذموماً ، بل هو معذور ، خالفاً كان أو سالفاً ، وَمَنْ قامت عليه الحجة فعاندَ وتمادى على الفتيا برأى إنسان بعينه فهو الذي يُلحِقُه الوعيد ؛ وقد روينا في مسند عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال في القرآن برأيه فليمتَبِئْهُ مِمَّعَدَه من النار » .

### فصل

فما روى عن صديقِ الأمة وأعلمها من إنكار الرأي  
روينا عن عبد بن حميد ثنا أبو أسامة عن نافع عن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة قال : قال أبو بكر رضي الله عنه : أئِْ أرضٍ تُقِلْنِي وأئِْ سماءٍ تُظِلْنِي إن قلتُ في آيةٍ من كتاب الله برأى ، أو بما لا أعلم .

ذم أبي بكر القول بالرأي

(١) بفتح أوله وكسر الراء وآخره زاي .

(٢) وقع في أصول هذا الكتاب « الزنجي » وما أثبتناه عن القريب .



وذكر الحسن بن علي الحلواني حدثنا عارم عن حماد بن زيد عن سعيد بن أبي صدقة عن ابن سيرين قال : لم يكن أحدٌ أهيبَ بما لا يعلم من أبي بكر رضي الله عنه ، ولم يكن أحد بعد أبي بكر أهيبَ بما لا يعلم من عمر رضي الله عنه ، وإن أبا بكر نزلت به قضيةٌ فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً ولا في السنة أثراً فاجتهد برأيه ثم قال : هذا رأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمني وأستغفر الله .

### فصل

في المنقول من ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

ذم عمر  
القول بالرأي

قال ابن وهب : ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر : يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً ، إن الله كان يريره ، وإنما هو منا الظنُّ والتكلفُ . قلت : مراد عمر رضي الله عنه قوله تعالى : ( إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ) فلم يكن له رأى غير ما أراه الله إياه ، وأما ما رأى غيره فظن وتكلف .

قال سفیان الثوري : ثنا أبو إسحاق الشيباني عن أبي الضحى عن مسروق قال : كتَبَ كاتبُ لعمر بن الخطاب « هذا ما رأى الله ورأى عمر » فقال : بئس ما قلت ، قل : هذا ما رأى عمر ، فإن يكون صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمن عمر .

وقال ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي جعفر قال : قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه : الشَّئَةُ مَا سَنَّهَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَا تَجْعَلُوا خَطَأَ الرَّأْيِ سَنَةَ لِلْأَمَةِ .



قال ابن وهب : وأخبرني ابن لهيعة عن أبي الزناد عن محمد بن إبراهيم التيمي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أصبح أهلُ الرأي أعداء السنن ، أعييتهم أن يعوها وتفَلَّتْ منهم أن يرووها ، فاستدَبَّقوها بالرأي .

قال ابن وهب : وأخبرني عبد الله بن عباس عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال : اتَّقُوا الرأي في دينكم .

وذكر ابن عجلان عن صدقة بن أبي عبد الله أن عمر بن الخطاب كان يقول : أصحابُ الرأي أعداء السنن ، أعييتهم الأحاديثُ أن يحفظوها وتفَلَّتْ منهم أن يعوها ، واستَحْيَوْا حين سُئِلُوا أن يقولوا لا نعلم ، فعارضوا السنن برأيهم ، فإياكم وإياهم .

وذكر ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم التيمي قال : قال عمر بن الخطاب : إياكم والرأي ؛ فإن أصحاب الرأي أعداء السنن ، أعييتهم الأحاديثُ أن يعوها وتفَلَّتْ منهم أن يحفظوها ، فقالوا في الدين برأيهم .

وقال الشعبي : عن عمرو بن حرث قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن ، أعييتهم الأحاديثُ أن يحفظوها ، فقالوا بالرأي ، فضَّلُوا وأضلُّوا ، وأسَانِد هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة .

وقال محمد بن عبد السلام الخشني : ثنا محمد بن بشار حدثنا يونس بن عبيد العمري ثنا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب أنه قال : أيها الناس ، اتَّهَمُوا الرأي في الدين ، فلقد رأيتني وإني لأرُدُّ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيي فأجتهد ولا آلو ، وذلك يوم أبي جندل<sup>(١)</sup>

(١) كان ذلك في صلح الحديبية حين اتفق رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يرجع هو وأصحابه ويعودوا من قابل وكتبوا بذلك كتابا ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى أن في ذلك إعطاء الدنيا ، ورجع إلى الصديق رضي تعالى عنه فامرّه أن يسمع ويطيع .



والكتابُ يكتبُ وقال : اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : يكتب بسمك اللهم ، فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبئتُ ، فقال : يا عمر ترأى قد رضيتُ وتأبى ؟ .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبدُ الأعلى عن محمد بن إسحاق عن يزيد ابن حبيب عن معمر بن أبي حبيبة مولى بنت صفوان عن عبيد بن رفاع عن أبيه رفاع بن رافع قال : بينما أنا عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذ دخلَ عليه رجل فقال : يا أمير المؤمنين هذا زيد بن ثابت يُفتى الناس في المسجد برأيه في الغسل من الجنابة ، فقال عمر : علىَّ به ، فجاء زيد ، فلما رآه عمر فقال عمر : أى عدوّ نفسه قد بلغت أن تفتى الناس برأيك؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، والله ما فعلتُ ، ولكن سمعتُ من أعمامى حديثاً فحدثت به : من أبى أيوب ، ومن أبى بن كعب ، ومن رفاع بن رافع ، فقال عمر : على برفاعة بن رافع ، فقال : قد كنتم تفعلون ذلك إذا أصاب أحدكم المرأة فأكسل أن يغتسل ، قال : قد كننا نفعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأتنا فيه عن الله تحريم ، ولم يكن فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء ، فقال عمر : ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم ذلك؟ قال : ما أدري ، فأمر عمر بجمع المهاجرين والأنصار ، فجَمَعُوا ، فشاورهم فشار الناس أن لا غُسل ، إلا ما كان من مُعَاذٍ وعلى فإنهما قالا : إذا جاوز الختان الختان وجب الغسلُ ، فقال عمر : هذا وأنتم أصحابُ بدرٍ قد اختلفتم ، فمن بعدكم أشدُّ اختلافًا ، فقال على : يا أمير المؤمنين إنه ليس أحدٌ أعلم بهذا من شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه ، فأرسلَ إلى حَفْصَةَ فقالت : لا علم لى ، فأرسل إلى عائشة فقالت : إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل ، فقال : لا أسمع برجلٍ فعل ذلك إلا أوجَعَتْهُ ضرباً .

ذم ابن مسعود  
القول بالرأى

قول عبد الله بن مسعود - قال البخارى : حدثنا جنيد ثنا يحيى بن زكريا



عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله قال : لا يأتي عليكم عامٌ إلا وهو شر من الذي قبله ، أما إني لا أقول أمير خير من أمير ، ولا عامٌ أخَصَبُ من عام ، ولكن فقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفاً ، ويحيى قوم يقيسون الأمور برأيهم .

وقال ابن وهب : ثنا شقيق عن مجالد به ، قال : ولكن ذهابُ خياركم وعلمائكم ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهدم الإسلام ، ويثلم .

وقال أبو بكر بن أبي شيبه : حدثنا أبو خالد الأحمر عن مجالد عن الشعبي عن مسروق قال : قال عبد الله بن مسعود : علماءكم يذهبون ، ويتخذ الناس رؤوساً جهالاً يقيسون الأمور برأيهم .

وقال سنيد بن داود : حدثنا محمد بن فضل عن سالم بن أبي حفصة عن منذر الثوري عن الربيع بن خثيم أنه قال : قال عبد الله : ما علمك الله في كتابه فاحمد الله ، وما استأثر به عليك من علم فكله إلى عالمه ، ولا تتكلف ؛ فإن الله عز وجل يقول لنبيه : ( قل ، ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين ) يروى هذا عن الربيع بن خثيم وعن عبد الله .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا خلف بن خليفة ثنا أبو زيد عن الشعبي قال : قال ابن مسعود : إياكم وأرأيت أرأيت ، فإنما هلك من كان قبلكم بأرأيت أرأيت ، ولا تقيسوا شيئاً فتزلَّ قدَّم بعد ثبوتها ، وإذا سئل أحدكم عما لا يعلم فليقل لا أعلم فإنه ثلث العلم .

وصح عنه في المَوْضَعَةِ<sup>(١)</sup> أنه قال : أقول فيها برأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريء منه .

(١) التفويض في النكاح : التزويج بلا مهر .



ذم عثمان  
القول بالرأى

قول عثمان بن عفان رضى الله عنه - قال محمد بن إسحاق : حدثني يحيى ابن عباد عن عبيد الله بن الزبير قال : أنا والله مع عثمان بن عفان بالجُحفة إذ قال عثمان وذَكَرَ له التمتع بالعمرة إلى الحج : أتموا الحجَّ وأخلصوه في أشهر الحج ، فلو أخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيتَ زورتين كان أفضل ؛ فإن الله قد أَوْسَعَ في الخير ، فقال له على : عمدتَ إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورُخْصَة رَخَّصَ الله للعباد بها في كتابه تُضَيِّقُ عليهم فيها وتنهى عنها ، وكانت لذى الحاجة ولناى الدار ، ثم أهلَّ على بعمرة وحج معاً ، فأقبل عثمان بن عفان رضى الله عنه على الناس فقال : أَنَهَيْتُ عنها ؟ إني لم أَنهَ عنها ، إنما كان رأياً أَشْرْتُ به ، فمن شاء أَخَذَهُ ومن شاء تركه .

فهذا عثمان يخبر عن رأيه أنه ليس بلازم للأمة الأخذُ به ، بل مَنْ شاء أَخَذَ به ومن شاء تركه ، بخلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يَسَعُ أحداً تركها لقول أحد كائناً من كان .

ذم على  
القول بالرأى

قول على بن أبى طالب رضى الله عنه - قال أبو داود : حدثنا أبو كريب محمد ابن العلاء ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبى إسحاق السبيعي عن عبد خير عن على رضى الله عنه أنه قال : لو كان الدينُ بالرأى لكان أسْفَلُ الخُفِّ أولى بالمسح من أعلاه .

ذم ابن عباس  
القول بالرأى

قول عبد الله بن عباس رضى الله عنه - قال ابن وهب : أخبرني بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عبدة بن أبى لُبَابَة عن ابن عباس أنه قال : مَنْ أحدث رأياً ليس في كتاب الله ولم تَمْضِ به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عز وجل .

وقال عثمان بن مسلم الصَّفَّار : ثنا عبد الرحمن بن زياد حدثنا الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيُّ عن أبى فزارة قال : قال ابن عباس : إنما هو كتاب الله وسنة رسول الله



صلى الله عليه وسلم . فمن قال بعد ذلك برأيه فلا أدري أفي حسناته يجد ذلك أم في سيئاته .

وقال عَبْدُ بنُ حَمِيدٍ : حدثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن ليث عن بكر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار .

قول سهل بن حنيف رضي الله عنه - قال البخاري : حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل قال : قال سهل بن حنيف : أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم ، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أردّ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته .

قول عبد الله بن عمر - رضي الله عنه ! - قال ابن وهب : أخبرني عمرو ابن الحارث أن عمرو بن دينار قال : أخبرني طاوس عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا لم يجد في الأمر يسأل عنه شيئاً قال : إن شئتم أخبرتكم بالظن .

وقال البخاري : قال لي صدقة عن الفضل بن موسى عن موسى بن عقبة عن الضحاك عن جابر بن زيد قال : لقيني ابن عمر فقال : يا جابر ، إنك من فقهاء البصرة وتستفتي فلا تفتني إلا بكتاب ناطق أو سنة ماضية . وقال مالك عن نافع عنه : العلم ثلاث : كتاب الله الناطق ، وسنة ماضية ، ولا أدري .

قول زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال البخاري : حدثنا سنيد بن داود ثنا يحيى بن زكريا مولى ابن أبي زائدة عن إسماعيل بن خالد عن الشعبي ، قال : أتى زيد بن ثابت قوم ، فسألوه عن أشياء ، فأخبرهم بها ، فكتبوها ثم قالوا : لو أخبرناه ، قال : فأتوه فأخبروه ، فقال : أعذرا لعل كل شيء حدثكم خطأ ، إنما اجتهدت لسكم برأيي .



معاذ بن جبل  
يندم الرأي

قول مُعَاذِ بْنِ جَبَل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ : ثنا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَل قَالَ : تَكُونُ فِتْنٌ فِيكَ كَثْرَ فِيهَا الْمَالُ ، وَيَفْتَحُ الْقُرْآنُ حَتَّى يَقْرَأَهُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالْمُنَافِقُ وَالْمُؤْمِنُ ، فَيَقْرَأَهُ الرَّجُلُ فَلَا يَتَّبِعُ ، فيقول : وَاللَّهِ لَا أَقْرَأُهُ عِلَانِيَةً ، فَيَقْرَأُهُ عِلَانِيَةً فَلَا يَتَّبِعُ ، فيتخذ مسجداً ، وَيَبْتَدِعُ كَلَامًا لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَأْيَاكُمْ وَإِيَاهُ فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ ضَلَالَةٌ ، قَالَهُ مُعَاذٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

قول أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - قَالَ الْبَغَوِيُّ : ثنا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ ثنا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ قَالَ : قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ : مَنْ كَانَ عَنْدهُ عِلْمٌ فَلْيُعَلِّمَهُ النَّاسَ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَقُولَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ فَيَكُونُ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ وَيَمُرَّقَ مِنَ الدِّينِ .

أبو موسى  
الأشعري  
يندم الرأي

معاوية  
يندم الرأي

قول معاوية بن أبي سفيان - رضى الله عنه ! - قال البخارى : حدثنا أبو اليمان ثنا شعيب عن الزهري قال : كان محمد بن جُبَيْر بن مُطْعَمٍ يحدث أنه كان عند معاوية في وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَقَامَ مُعَاوِيَةُ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَعْدُ فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا فِيكُمْ يَتَحَدَّثُونَ بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَا تُؤَثِّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَوْلَتْكُمْ جَهَالَكُمْ .

فهؤلاء من الصحابة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى ابن أوى طالب وعبدُ الله بن مسعود وعبدُ الله بن عباس وعبدُ الله بن عمر وزيدُ ابنُ ثابت وسهلُ بن حنيفة ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ومعاويةُ خالُ المؤمنين<sup>(١)</sup> وأبو موسى الأشعري رضى الله عنهم يُخْرِجُونَ الرَّأْيَ عَنِ الْعِلْمِ ، وَيَذْمُونَهُ ، وَيَحْذَرُونَ مِنْهُ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْقُتْيَا بِهِ ، وَمَنْ اضْطُرَّ مِنْهُمْ إِلَيْهِ أَخْبَرَ أَنَّهُ ظَنٌّ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ وَمِنَ الشَّيْطَانِ ، وَأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بَرَاءٌ مِنْهُ ، وَأَنَّ غَايَتَهُ أَنْ يَسُوْغَ الْأَخْذُ بِهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ لَزُومٍ لِاتِّبَاعِهِ وَلَا الْعَمَلِ

(١) لِأَنَّ أخته أم حبيبة أم المؤمنين ؛ فهو خالهم .



به ، فهل تجد من أحد منهم قَطُّ أنه جعل رأى رجلٍ بعينه دينًا تُتركُ له السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويُدَّعَى ويُضَلَّلُ مَنْ خالفه إلى اتباع السنن ؟ .

فهؤلاء بَرَكُ الإسلام<sup>(١)</sup> ، وعِصَابَةُ الإيمان ، وأئمة الهدى ، ومصابيح الدجى ، وأنصَحُ الأئمة للأئمة ، وأعلمهم بالأحكام وأدلتها ، وأفقههم في دين الله ، وأعمقهم علما ، وأقلهم تكلفا ، وعليهم دارت الفتيا ، وغنم انتشر العلم ، وأصحابهم هم فقهاء الأمة ، ومنهم مَنْ كان مُقيما بالكوفة كعلي وابن مسعود ، وبالمدينة كعمر ابن الخطاب وابنه وزيد بن ثابت ، وبالبصرة كأبي موسى الأشعري ، وبالشام كعُعاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان ، وبمكة كعبد الله بن عباس ، وبمصر كعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعن هذه الأمصار انتشر العلم في الآفاق ، وأكثر مَنْ روى عنه التحذير من الرأى مَنْ كان بالكوفة إرهابًا بين يَدَيَّ ما عَلم الله سبحانه أنه يحدث فيها بعدهم .

### فصل

قال أهل الرأى : وهؤلاء الصحابةُ وَمَنْ بعدهم من التابعين والأئمة - وإن ذمُّوا الرأى ، وحذروا منه ، ونهَوْا عن الفتيا والقضاء به ، وأخرجوه من جملة العلم - فقد روى عن كثير منهم الفُتْيَا والقضاء به ، والدلالة عليه ، والاستدلال به ، كقول عبد الله بن مسعود في المَفْوَضة : أقول فيها برأى ، وقول عمر بن الخطاب لكتابه : قل هذا ما رأى عمر بن الخطاب ، وقول عثمان بن عفان في الأمر بإفراد العُمرة عن الحج : إنما هو رأى رأيتُه ، وقول علي في أمّهات الأولاد : اتفق رأى ورأى عمر على أن لا يُبْعَنَ .

وفي كتاب عمر بن الخطاب إلى شريح : إذا وَجَدْتَ شيئًا في كتاب الله فاقض به ، ولا تلتفت إلى غيره ، وإن أتاك شيءٌ ليس في كتاب الله فاقض بما سنَّ

(١) بفتح الباء وسكون الراء - أى صدر الإسلام .

تأويل ماروى  
عن الصحابة  
من الأخذ  
بالرأى



رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما أجمع عليه الناس ، وإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك ، فإن شئت أن تجتهد رأيك فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ، وما أرى التأخر إلا خيراً لك ، ذكره سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه .

طريقة  
أبي بكر وعمر  
في الحكم على  
ما يرد عليهما

وقال أبو عبيد في كتاب القضاء : ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى فإن وجد فيه ما يقضى به قضى به ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن وجد فيها ما يقضى به قضى به ، فإن أعياه ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء ؟ فربما قام إليه القوم فيقولون : قضى فيه بكذا وكذا ، فإن لم يجد سنة سننها النبي صلى الله عليه وسلم جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به ، وكان عمر يفعل ذلك ، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل : هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء ؟ فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به ، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به .

طريقة  
ابن مسعود

وقال أبو عبيد : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : أكثروا عليه ذات يوم فقال : إنه قد أتى علينا زمان ولسننا نقضى ، ولسننا هناك ، ثم إن الله بلغنا ما نرون ، فمن عرض عليه قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ولا قضى به الصالحون



فليجته رأيه ، ولا يقل : إني أرى ، وإني أخاف ؛ فإن الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك مشبهات ، فدع ما يريئك إلى ما لا يريبك .

وقال محمد بن جرير الطبري : حدثني يعقوب بن إبراهيم أنا هشيم أنا سيار عن الشعبي قال : لما بعث عمر شريحاً على قضاء الكوفة قال له : انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يتبين لك فيه السنة فاجتهد فيه رأيك .

من قياس  
الصحابة

وفي كتاب عمر إلى أبي موسى : أعرف الأشباه والأمثال ، وقس الأمور . وقايس علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت في المكاتب ، وقايسه في الجد والإخوة ؛ فشبهه على بسيل انشعبت منه شعبة ، ثم انشعبت من الشعبة شعبتان ، وقايسه زيد على شجرة انشعب منها غصن ، وانشعب من الغصن غصنان ، وقولهما في الجد إنه لا يحجب الإخوة ، وقاس ابن عباس الأضراس بالأصابع ، وقال : اعتبرها بها ؛ وسئل على رضي الله عنه عن مسيره إلى صفين : هل كان بعهد عهده إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أم رأى رأي رآه ؟ قال : بل رأى رأي رآيته .

وقال عبد الله بن مسعود وقد سئل عن المفوضة : أقول فيها برأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله منه بريء .

حال  
ابن مسعود

وقال ابن أبي خيثمة : ثنا أبي ثنا محمد بن خازم عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال : مَنْ عَرَضَ لَهُ مِنْكُمْ قَضَاءٌ فَلْيَقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى فِيهِ نَبِيُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ نَبِيُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ ، فَإِنْ جَاءَ أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ نَبِيُّهُ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ الصَّالِحُونَ فَلْيَجْتَهِدْ رَأْيَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَحْسَنْ فَلْيَقِمْ وَلَا يَسْتَحْيِ

وذكر سفيان بن عُيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال : سمعت ابن عباس حال ابن عباس إذا سئل عن شيء فإن كان في كتاب الله قال به ، وإن لم يكن في كتاب الله



وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال به ، فإن لم يكن في كتاب الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عن أبي بكر وعمر قال به ، فإن لم يكن في كتاب الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أبي بكر وعمر اجتهد رأييه وقال ابن أبي خيثمة : حدثني أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن عبد الملك بن أبجر عن الشعبي عن مسروق قال : سألتُ أبي بن كعب عن شيء فقال : أكان هذا ؟ قلت : لا ، قال : فأَجَنَّا<sup>(١)</sup> حتى يكون ، فإذا كان اجتهدنا لك رأيينا .

حال  
أبي بن كعب

قال أبو عمر بن عبد البر: وروى عن ابن عباس أنه أرسل إلى زيد بن ثابت: أفي كتاب الله ثلث ما بقى ؟ فقال : أنا أقول برأيي وتقول برأيك . وعن ابن عمر أنه سئل عن شيء فَعَلَهُ : أرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا أو شيء رأيته ؟ قال : بل شيء رأيته .

جملة من  
أخذ الصحابة  
بالرأي

وعن أبي هريرة أنه كان إذا قال في شيء برأيه قال : هذه من كيسي ، ذكره ابن وهب عن سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن وليد بن رباح عن أبي هريرة . وكان أبو الدرداء يقول : إياكم وفراسة<sup>(٢)</sup> العلماء ، أحذروا أن يشهدوا عليكم شهادة تَكْبُكُم على وجوهكم في النار ، فوالله إنه لا يحق يقذفه الله في قلوبهم قلت : وأصل هذا في الترمذي مرفوعا « اتقوا فراسة المؤمن ؛ فإنه ينظر بنور الله ، ثم قرأ ( إن في ذلك لآيات للمتوسمين ) » .

وقال أبو عمر : ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا إبراهيم بن أبي الفياض البرقي الشيخ الصالح ثنا سليمان بن بزيع الإسكندراني ثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن

(١) من الإجماع ، أي أركنا وأرحنا . (٢) الفراسة - بالكسر - الاسم من قولك « تفرست فيه خيرا ، و » هو يتفرس » ، أي يتثبت وينظر .



المُسَيَّب عن علي ، قال : قلت : يا رسول الله الأمرُ ينزل بنا لم يَنْزِلْ فيه القرآن ، ولم تَمْضُ فيه منك سنة ، قال : «اجْمَعُوا له العالمين ، أو قال العابدين ، من المؤمنين فاجعلوه شُورَى بينكم ، ولا تَقْضُوا فيه برأى واحد» وهذا غريب جداً من حديث مالك ، وإبراهيم البرقي وسليمان ليسا ممن يحتاج بهما .

وقال عمر لعلي وزيد : لولا رأيكما لاجتمع رأيي ورأي أبي بكر ، كيف يكون ابني ولا أكون أباه ؟ يعني الجد .

وعن عمر أنه لقي رجلاً فقال : ما صنعت ؟ قال : قضى على وزيد بكذا ، قال : لو كنت أنا لَقَضَيْتُ بكذا ، قال : فما منعك والأمرُ إليك ؟ قال : لو كنت أردُّكَ إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم لفعلت ، ولكنني أردُّكَ إلى رأيي ، والرأي مشترك ، فلم يَنْقُضْ ما قال علي وزيد .

وذكر الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود أنه قال : إن الله أَطْلَعَ في قلوب العباد فرأى قلبَ محمد صلى الله عليه وسلم خيرَ قلوب العباد فاختره لرسالته ، ثم اطلع في قلوب العباد بعده فرأى قلوبَ أصحابه خيرَ قلوب العباد فاخترهم لصحبته ، فما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح .

وقال ابن وهب عن ابن لَهِيعة : إن عمر بن عبد العزيز استعمل عُروَةَ بن محمد السعدي على اليمن ، وكان من صالحى عمال عمر ، وإنه كتب إلى عمر يسأله عن شيء من أمر القضاء ، فكتب إليه عمر : لَعَمْرِي ما أنا بالنشيط على الفتيا ما وجدتُ منها بدءاً ، وما جعلتُكَ إلا لتكفيني ، وقد حَمَلْتُكَ ذلك ، فاقض فيه برأيك .

وقال محمد بن سعد : أخبرني روح بن عبادة ثنا حماد بن سلمة عن الجريري أن أبا سلمة بن عبد الرحمن قال للحسن : رأيت ما تُفْتَى به الناس ، أشياء سمعته ( ٥ — أعلام الموقعين ١ )



أم رأيك؟ فقال الحسن: لا والله ما كلُّ ما نفقَى به سمعناه، ولكن رأينا لهم خيراً من رأيهم لأنفسهم.

وقال محمد بن الحسن: مَنْ كان عالماً بالكتاب والسنة وبقول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما استحسَن فقهاء المسلمين وَسِعَهُ أن يجتهد برأيه فيما يبتلى به، ويقضى به، ويمضيه في صلاته وصيامه وحجّه وجميع ما أمر به ونهى عنه، فإذا اجتهد ونظر وقاس على ما أشبه ولم يألُ وَسِعَهُ العملُ بذلك، وإن أخطأ الذي ينبغي أن يقول به.

### فصل

ولا تعارض بحمد الله بين هذه الآثار، عن السادة الأخيار، بل كلها حق، وكل منها له وجه، وهذا إنما يتبين بالفرق بين الرأى الباطل الذى ليس من الدين والرأى الحق الذى لا مَنَدُوحَة عنه لأحد من المجتهدين، فنقول وبالله المستعان:

### معنى الرأى

الرأى فى الأصل مصدر «رَأَى الشَّيْءَ يَرَاهُ رَأْيًا» ثم غلب استعماله على المَرُئِيّ نفسه، من باب استعمال المصدر فى المفعول، كالمهَوَى فى الأصل مصدر هَوَاهُ يَهْوَاهُ هَوًى، ثم استعمل فى الشَّيْء الذى يَهْوَى؛ فيقال: هذا هَوًى فلانٍ، والعرب تفرق بين مصادر فعل الرؤية بحسب محالها فتقول: رأى كذا فى النوم رؤياً، ورآه فى اليَقَظَة رؤيّة، ورأى كذا - لا يعلم بالقلب ولا يرى بالعين - رأياً، ولكنهم خَصَّوه بما يراه القلب بمد فِكْرٍ وتأمل وطلب لمعرفة وَجْه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات؛ فلا يقال لمن رأى بقلبه أمراً غائباً عنه مما يحسُّ به إنه رأيه، ولا يقال أيضاً للأمر المَعْقُول الذى لا تختلف فيه العقول ولا تتعارض فيه الأمارات إنه رأى، وإن احتاج إلى فكر وتأمل كدقائق الحساب ونحوها.



وإذا عُرِفَ هذا فالرأى ثلاثة أقسام : رأى باطل بلا ريب ، ورأى صحيح ، الرأى على ثلاثة ورأى هو موضع الاشتباه ؛ والأقسام الثلاثة قد أشار إليها السلف ، فاستعملوا أنواع الرأى الصحيح ، وعملوا به وأفتوا به ، وسَوَّغُوا القولَ به ، وذمُّوا الباطل ، ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به ، وأطلقوا ألسنتهم بذهمه وذم أهله .

والقسم الثالث سَوَّغُوا العملَ والفتيا والقضاء به عند الاضطرار إليه حيث لا يُوجَدُ منه بدٌّ ، ولم يلزموا أحداً العمل به ، ولم يجرموا مخالفته ، ولا جعلوا مخالفه مخالفاً للدين ، بل غايته أنهم خَيَّرُوا بين قبوله وردده ؛ فهو بمنزلة ما أبيح للمضطر من الطعام والشراب الذى يحرم عند عدم الضرورة إليه كما قال الإمام أحمد : سألت الشافعى عن القياس ، فقال لى : عند الضرورة ، وكان استعمالهم لهذا النوع بقدر الضرورة : لم يُفَرِّطُوا فيه ويُفَرِّعُوا ويؤلِّدُوا ويؤسِّعُوا كما صنع المتأخرون بحيث اعتاضوا به عن النصوص والآثار ، وكان أسهل عليهم من حفظها ، كما يوجد كثير من الناس يضبط قواعد الإفتاء لصعوبة النقل عليه وتَعَسَّرَ حفظه ، فلم يتعدَّوا فى استعماله قدرَ الضرورة ، ولم يَبْغُوا العدول إليه مع تمكنهم من النصوص والآثار ؛ كما قال تعالى فى المضطر إلى الطعام المحرم ( فمن اضطرَّ غيرَ باغٍ ولا عادٍ فلا إثمَ عليه ، إن الله غفور رحيم ) فالباغى : الذى يبتغى المبتة مع قدرته على التوصل إلى المذَكَّى ، والعادى : الذى يتعدَّى قدرَ الحاجة بأكلها .

فالرأى الباطل أنواع :

الرأى الباطل  
وأنواعه

أحدها : الرأى الخالف للنص ، وهذا مما يُعَلِّمُ بالاضطرار من دين الإسلام فساده وبطلانه ، ولا تحلُّ الفتيا به ولا القضاء ، وإن وقع فيه مَنْ وقع بنوع تأويل وتقليد .

النوع الثانى : هو الكلام فى الدين بالخَرَصِ والظن ، مع التفريط والتقصير فى معرفة النصوص وفهمها واستنباط الأحكام منها ، فإن مَنْ جهلها وقاسَ برأيه



فما سُئِلَ عنه بغير علم ، بل لمجرد قدر جامع بين الشيئين الحق أحدهما بالآخر ،  
أو لمجرد قدرٍ فارقٍ يراه بينهما يفرق بينهما في الحكم ، من غير نظر إلى النصوص  
والآثار ؛ فقد وقع في الرأي المذموم الباطل .

### فصل

النوع الثالث : الرأي المتضمن تعطيل أسماء الرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس  
الباطلة التي وضعها أهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية  
ومن ضاهاهم ، حيث استعمل أهل قياستهم الفاسدة وآراءهم الباطلة وشبههم  
الداحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة ؛ فردوا لأجلها ألفاظ النصوص التي  
وجدوا السبيل إلى تكذيب رواتها وتخطئتهم ، ومعاني النصوص التي لم يجدوا  
إلى رد ألفاظها سبيلا ، فقابلوا النوع الأول بالتكذيب ، والنوع الثاني بالتحريف  
والتأويل ، فأنكروا ذلك رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ، وأنكروا كلامه  
وتكليمه لعباده ، وأنكروا مبيأئنه للعالم ، واستواءه على عرشه ، وعلوه على  
المخلوقات ، وعموم قدرته على كل شيء ، بل أخرجوا أفعال عباده من الملائكة  
والأنبياء والجن والإنس عن تعلق قدرته ومشيتته وتكوينه لها ، ونفوا لأجلها  
حقائق ما أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله ؛ وحرفوا  
لأجلها النصوص عن مواضعها ، وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد  
الذي حقيقته أنه دُبالة الأذهان ومُخَالَّة الأفكار وغُفارة الآراء ووساوس الصدور ،  
فملأوا به الأوراق سواداً ، والقلوب شكوكاً ، والعالم فساداً ، وكل من له مسكة  
من عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي ، والهوى  
على العقل ، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحكم هلاكه ،  
وفي أمة إلا فسَدَ أمرها أتمَّ فساد ، فلا إله إلا الله كم نُفِيَ بهذه الآراء من  
حق ، وأثبت بها من باطل ، وأميت بها من هُدًى ، وأحى بها من ضلالة ؟



وكم هُدم بها من مَعقل الإيمان ، وعمر بها من دين الشيطان ؟ وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء الذين لا تَمُت لهم ولا عقل ، بل هم شر من الحر ، وهم الذين يقولون يوم القيامة : ( لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ) النوع الرابع : الرأي الذي أُحْدِثَ به البدع ، وغيرت به السنن ، وعمَّ به البلاء ، وترتَّى عليه الصغير ، وهَرَمَ فيه الكبير .

فهذه الأنواع الأربعة من الرأي الذي اتفق سلفُ الأمة وأئمتها على ذمِّه وإحراجه من الدين .

النوع الخامس : ما ذكره أبو عمر بن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن الرأي المذموم في هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه والتابعين رضي الله عنهم أنه القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون ، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطة وردَّ الفروع بعضها على بعض قياساً ، دون ردها على أصولها والنظر في عللها واعتبارها ، فاستعمل فيها الرأي قبل أن ينزل ، وفرغت وشققت قبل أن تقع ، وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع للظن ، قالوا : وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيلُ السنن ، والبعثُ على جهلها ، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه ، احتجوا على ما ذهبوا إليه بأشياء ، ثم ذكر من طريق أسد بن موسى ثنا شريك عن ليث عن طاوس عن ابن عمر قال : لا تسألوا عما لم يكن : فإنني سمعت عمر يلعن مَنْ يسأل عما لم يكن ، ثم ذكر من طريق أبي داود ثنا إبراهيم بن موسى الرازي ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنابحي عن معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم « نَهَى عن الأغلوطة » .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي بإسناده مثله ؛ وقال : فسَّره الأوزاعي يعني صعاب المسائل . وقال الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن عبادة بن قيس الصنابحي عن معاوية بن أبي سفيان أنهم



ذكروا المسائل عنده ، فقال : أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غُضَلِ المسائل .

وقال أبو عمر : واحتجوا أيضا بحديث سهل وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها ، وبأنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يكره لكم قيل وقيل ، وكثرة السؤال » .

وقال ابن أبي خيثمة : ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا مالك عن الزهري عن سهل بن سعد قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها . قال أبو بكر : هكذا ذكره أحمد بن زهير بهذا الإسناد ، وهو خلاف لفظ الموطأ ، قال أبو عمر : وفي سماع أشهب : سئل مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنها كم عن قيل وقال ، وكثرة السؤال » فقال : أما كثرة السؤال فلا أدري أهو ما أنتم فيه مما أنها كم عنه من كثرة المسائل ؛ فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها ، وقال الله عز وجل : ( لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) فلا أدري أهو هذا أم السؤال في مسألة الناس في الاستعطاء . وقال الأوزاعي : عن عبدة ابن أبي لبابة : وددت أن حَطَّي من أهل هذا الزمان أن لا أسألهم عن شيء ولا يسألوني ، يتكاثرون بالمسائل كما يتكاثرون أهل الدراهم بالدراهم .

قال : واحتجوا أيضا بما رواه ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أباہ يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَغْظَمُ الْمَسْأَلِينَ فِي الْمَسْأَلِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ عَلَى الْمَسْأَلِينَ فَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » وروى ابن وهب أيضا قال : حدثني ابن لهيعة عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سَوْأَلِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَخُذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » وقال سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس قال : قال عمر بن الخطاب وهو على المنبر : أحرَّجُ بالله <sup>(١)</sup> على كل أمرئ سأل عن شيء

(١) التحريج : التضييق ، وتخرج : أي تأثم .



لم يكن ، فإن الله قد بين ما هو كائن .

وقال أبو عمر : وروى جرير بن عبد الحميد ومحمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ما رأيت قوما خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض صلى الله عليه وسلم كلهن في القرآن : يسألونك عن المَحِيض ، يسألونك عن الشهر الحرام ، يسألونك عن اليتامى . ما كانوا يسألونه إلا عما ينفعهم . قال أبو عمر : ليس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة إلا ثلاث .

قلت : ومراد ابن عباس بقوله «ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة» المسائل التي حكاها الله في القرآن عنهم ، وإلا فالمسائل التي سألوه عنها وبين لهم أحكامها بالسنة لا تكاد تحصى ، ولكن إنما كانوا يسألونه عما ينفعهم من الواقعات ، ولم يكونوا يسألونه عن المُقَدَّرَات والأغلوطات وعُضَل المسائل ، ولم يكونوا يشتغلون بتفريع المسائل وتوليدها ، بل كانت همهم مقصورة على تنفيذ ما أمرهم به ، فإذا وقع بهم أمر سألوا عنه فأجابهم ، وقد قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم ، عفا الله عنها ، والله غفور حلیم ، قد سأها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين ) .

وقد اختلف في هذه الأشياء المسئول عنها : هل هي أحكام قدرية أو أحكام شرعية ؟ على قوانين ؛ فقليل : إنها أحكام شرعية عفا الله عنها ، أى سكت عن تحريمها فيكون سؤالهم عنها سبب تحريمها ، ولو لم يسألوا لسكنت عفوا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن الحج « أفى كل عام ؟ فقال : لو قلت نعم لوجبت ، ذرؤنى ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » ؛ ويدل على هذا التأويل حديث أبي ثعلبة المذكور « إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرماً الحديث » ومنه الحديث الآخر « إن الله فرَضَ فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت



عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها » وفسرت بسؤالهم عن أشياء من الأحكام القدريّة ؛ كقول عبد الله بن حذافة « مَنْ أْبَى يارسول الله » وقول آخر « أَيْنَ أْبَى يارسول الله » قال « في النار » . والتحقيق أن الآية تعمّ النهي عن النوعين ، وعلى هذا فقوله تعالى : ( إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ) أما في أحكام الخلق والقدر فإنه يسوءهم أن يبدو لهم ما يكرهونه مما سألوا عنه ، وأما في أحكام التكليف فإنه يسوءهم أن يبدو لهم ما يشقّ عليهم تكليفه مما سألوا عنه . وقوله تعالى ( وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزِلَ الْقُرْآنَ تَبْذُلْكُمْ ) فيه قولان : أحدهما أن القرآن إذا نزل بها ابتداء بغير سؤال فسألتم عن تفصيلها وعلمها أبدى لكم وبين لكم ، والمراد بحين النزول زمنه المتصل به ، لا الوقت المقارن للنزول ، وكأن في هذا إذناً لهم في السؤال عن تفصيل المنزل ومعرفته بعد إنزاله ؛ ففيه رفعٌ لتوهم المنع من السؤال عن الأشياء مطلقاً ، والقول الثاني أنه من باب التهديد والتحذير ، أي ما سألتم عنها في وقت نزول الوحي جاءكم بيان ما سألتم عنه بما يسوءكم ، والمعنى لا تتعرضوا للسؤال عما يسوءكم بيانه ، وإن تعرضتم له في زمن الوحي أبدى لكم .

وقوله ( عفا الله عنها ) أي عن بيانها خيراً وأمرأ ، بل طوى بيانها عنكم رحمة ومغفرة وحلماً والله غفور حلیم ؛ فعلى القول الأول عفا الله عن التكليف بها توسعةً عليكم ، وعلى القول الثاني عفا الله عن بيانها لئلا يسوءكم بيانها .

وقوله ( قد سأله قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين ) أراد نوع تلك المسائل ، لا أعيانها ، أي قد تعرض قوم من قبلكم لأمثال هذه المسائل ، فلما بينت لهم كفروا بها ، فاحذروا مشابهيهم والتعرض لما تعرضوا له .

ولم ينقطع حكم هذه الآية ، بل لا ينبغي للعبد أن يتعرض للسؤال عما إن بداله ساءه ، بل يستعفى ما أمكنه ، ويأخذ بعفو الله . ومن ههنا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : يا صاحب الميزاب ، لا تخبرنا ، لما سأله رفيقه عن مائه أظاھر



أم لا ، وكذلك لا ينبغي للعبد أن يسأل ربه أن يبدى له من أحواله وعاقبته ما طواه عنه وستره ، فلعله يسوءه إن أبدى له ، فالسؤال عن جميع ذلك تعرض لما يكرهه الله ؛ فإنه سبحانه يكره إبداءها ، ولذلك سكت عنها ، والله أعلم .

### فصل

قالوا : ومن تدبر الآثار المزوية في ذم الرأي وجدّها لا تخرج عن هذه الأنواع المذمومة ، ونحن نذكر آثار التابعين ومن بعدهم بذلك ؛ ليتبين مرادهم : قال الخشني : ثنا محمد بن بشّار ثنا يحيى بن سعيد القطان عن مجالد عن الشعبي قال : لعن الله أرايت .

قال يحيى بن سعيد : وثنا صالح بن مسلم قال : سألت الشعبي عن مسألة من النكاح فقال : إن أخبرتك برأيي قبل عليه .

قالوا : فهذا قول الشعبي في رأيه ، وهو من كبار التابعين ، وقد لقي مائة وعشرين من الصحابة ، وأخذ عن جمهورهم .

وقال الطحاوي : ثنا سليمان بن شعيب ثنا عبد الرحمن بن خالد ثنا مالك بن مغول عن الشعبي قال : ما جاءكم به هؤلاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذوه ، وما كان من رأيهم فاطرحوه في الحشّ .

وقال البخاري : حدثنا سنيد بن داود ثنا حماد بن زيد عن زيد عن عمرو بن دينار قال : قيل لجابر بن زيد : إنهم يكتبون ما يسمعون منك ، قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، يكتبونه وأنا أرجع عنه غدّاً .

قال إسحاق بن راهويه : قال سفيان بن عيينة : اجتهد الرأي هو مشاورة أهل العلم ، لا أن يقول هو برأيه .

وقال ابن أبي خيثمة : ثنا الحوطي ثنا إسماعيل بن عياش عن سودة بن زياد



وعمر بن المهاجر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى الناس : إنه لا رأى لأحد مع سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال أبو بصيرة : سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يقول للحسن البصري : بلغني أنك تفتي برأيك ، فلا تفت برأيك إلا أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال البخاري : حدثني محمد بن محبوب ثنا عبد الواحد ثنا ابن الزبرقان بن عبد الله الأسدي أن أبا وائل شقيق بن سلمة قال : إياك ومجالسة من يقول : رأييت رأييت .

وقال أبان بن عيسى بن دينار عن أبيه عن ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب قال : دَعُوا السنة تمضي ، لا تعرّضوا لها بالرأي .

وقال يونس عن أبي الأسود - وهو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - سمعت عروة بن الزبير يقول : ما زال أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولودون أبناء سبأيا الأمم ، فأخذوا فيهم بالرأي ، فأضلوهم .

وذكر ابن وهب عن ابن شهاب أنه قال ، وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتركهم السنن ، فقال : إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي بأيديهم حين اتبعوا الرأي وأخذوا فيه .

وقال ابن وهب : حدثني ابن لهيعة أن رجلاً سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن شيء ، فقال : لم أسمع في هذا شيئاً ، فقال له الرجل : فأخبرني أصلحك الله برأيك ، فقال : لا ، ثم أعاد عليه ، فقال : إني أرضى برأيك ، فقال سالم : إني لعلى إن أخبرتك برأيي ثم تذهب فأرى بعد ذلك رأياً غيره فلا أجذك .

وقال البخاري : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ثنا مالك بن أنس



قال : كان ربيعة يقول لابن شهاب : إن حالي ليس بشبه حالك ، أنا أقول برأبي مَنْ شاء أخذه وعمل به ومن شاء تركه .

وقال الفريرابي : ثنا أحمد بن إبراهيم الدؤزقي قال : سمعت عبد الرحمن ابن مهدي يقول : سمعت حماد بن زيد يقول : قيل لأيوب السخيتاني : مالك لا تنظر في الرأي ؟ فقال أيوب : قيل للحمار مالك لا تجتر ؟ قال : أكره مَضْغَ الباطل .

وقال الفريرابي : ثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرني أبي قال : سمعت الأوزاعي يقول : عليك بأثار مَنْ سَلَفَ وإن رَفَضَكَ الناسُ ، وإياك وآراء الرجال وإن زَخَرَفُوا لك القول .

وقال أبو زرعة : ثنا أبو مسهر قال : كان سعيد بن عبد العزيز إذا سُئِلَ لا يُجِيبُ حتى يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، هذا الرأي ، والرأي يخطيء ويصيب .

وقد روى أبو يوسف والحسن بن زياد كلاهما عن أبي حنيفة أنه قال : عَلِمْنَا هذا رأيٌ ، وهو أحسن ما قدرنا عليه ، ومن جاءنا بأحسن منه قبلناه منه .

وقال الطحاوي : ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا أشهب بن عبد العزيز قال : كنتُ عند مالك فسئل عن البتة ، فأخذتُ ألواحاً لأكتب ما قال ، فقال لي مالك : لا تفعل ، فَعَيَّ في العشيِّ أقول إنها واحدة .

وقال مَعْنُ بن عيسى القزاز : سمعت مالكا يقول : إنما أنا بشر أخطيء وأصيب ، فانظروا في قولي ، فكلُّ ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه .

فرضى الله عن أئمة الإسلام ، وجزَّاهم عن نصيحتهم خيراً ، ولقد امتثل وصيتهم وسلك سبيلهم أهلُ العلم والدين من أتباعهم .



المتعصبون  
عكسوا القضية

وأما المتعصبون فإنهم عكسوا القضية ، ونظروا فى السنة فما وافق أقوا لهم منها قبلوه ، وما خالفها تحيلوا فى ردّه أو ردّ دلالته ، وإذا جاء نظير ذلك أو أضعف منه سنداً ودلالةً وكان يوافق قوهم قبلوه ، ولم يستجيزوا رده ، واعترضوا به على منازعيهم ، وأشاحوا وقرروا الاحتجاج بذلك السند ودلالته ، فإذا جاء ذلك السندُ بعيينه أو أقوى منه ، ودلالته كدلالة ذلك أو أقوى منه فى خلاف قولهم ؛ دفعوه ولم قبلوه ، وسنذكر من هذا إن شاء الله طرفاً عند ذكر غائلة التقليد وفساده ، والفرق بينه وبين الأتباع .

وقال بَقِيٌّ بنُ مُحَمَّدٍ : ثنا سحنون والحارث بن مسكين عن [ابن] القاسم عن مالك أنه كان يكثر أن يقول : إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وما نحن بمستيقنين .

وقال القعنبي : دخلت على مالك بن أنس فى مَرَضِهِ الذى مات فيه ، فسألتُ عليه ، ثم جلست ، فرأيتُه يبكي ، فقلت له : يا أبا عبد الله ، ما الذى يبكيك ؟ فقال لى : يا ابن قعنْب ، ومالى لا أبكى ؟ ومنَ أحقُّ بالبكاء منى ؟ والله لودِدْتُ أنى ضُربت بكل مسألة أَفْتَيْتُ فيها بالرأى سَوْطاً ، وقد كانت لى السَّعة فيما قد سبقت إليه ، وليتئى لم أفْتِ بالرأى .

وقال ابن أبى داود : ثنا أحمد بن سنان قال : سمعت الشافعى يقول : مثَلُ الذى ينظر فى الرأى ثم يتوب منه مثل المجنون الذى عولج حتى برأ فأعقل ما يكون قد هاج به .

وقال ابن أبى داود : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبى يقول : لا تكاد تَرَى أحداً ينظر فى الرأى إلا وفى قلبه دَغَلٌ .

وقال عبد الله بن أحمد أيضاً : سمعت أبى يقول : الحديثُ الضعيفُ أحَبُّ إلىَّ من الرأى ، فقال عبد الله : سألت أبى عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحبَ حديثٍ لا يعرف صحیحته من سقیمه وأصحابَ رأى ، فتنزل به



النازلة ، فقال أبى : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل أصحاب الرأى ، ضعيفُ الحديث أقوى من الرأى .

أبو حنيفة  
يقدم الحديث  
الضعيف على  
الرأى

وأصحاب أبى حنيفة رحمه الله مُجْمَعُونَ على أن مذهب أبى حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأى ، وعلى ذلك بنى مذهبه ، كما قدّم حديث القَهْقَهة مع ضعفه على القياس والرأى ، وقدّم حديث الوضوء بنبذ التمر فى السفر مع ضعفه على الرأى والقياس ، ومنع قَطَعَ السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف ، وجعل أكثر الحيض عشرة أيام والحديث فيه ضعيف ، وشَرَطَ فى إقامة الجمعة المِضَرَ والحديث فيه كذلك ، وترك القياس المَحْضَ فى مسائل الآبَار لآثار فيها غير مرفوعة ؛ فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأى قوله وقول الإمام أحمد ، وليس المراد بالحديث الضعيف فى اصطلاح السلف هو الضعيف فى اصطلاح المتأخرين ، بل ما يسميه المتأخرون حسناً قد يسميه المتقدمون ضعيفاً كما تقدم بيانه .

والمقصود أن السلف جميعهم على ذمّ الرأى والقياس المخالف للكتاب والسنة وأنه لا يحل العمل به لا فُتْيَاً ولا قضاءً ، وأن الرأى الذى لا يعلم مخالفته للكتاب والسنة ولا موافقته فغايبته أن يسوغ العمل به عند الحاجة إليه من غير إلزام ولا إنكار على من خالفه .

قال أبو عمر بن عبد البر : ثنا عبد الرحمن بن يحيى ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا عبد الله بن يحيى عن أبيه أنه كان يأتى ابن وهب فيقول له : من أين ؟ فيقول له : من عند ابن القاسم ، فيقول له ابن وهب : اتقى الله ؛ فإن أكثر هذه المسائل رأى .

وقال الحافظ أبو محمد : ثنا عبد الرحمن بن سلامة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد ابن سعيد أخبرنى محمد بن عمر بن كشانة ثنا أبان بن عيسى بن دينار قال : كان أبى



قد أجمع على ترك الفتيا بالرأى ، وأحبَّ الفتيا بما روى من الحديث ، فأعجلته المنية عن ذلك .

وقال أبو عمر : وروى الحسن بن واصل أنه قال : إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل ، وحادوا عن الطريق ، وتركوا الآثار ، وقالوا فى الدين برأيهم ، فضلوا وأضلوا .

قال أبو عمر : وذكر نعيم بن حماد عن أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق : من يَرغب برأيه عن أمر الله يضل .

وذكر ابن وهب قال : أخبرني بكر بن نصر عن رجل من قریش أنه سمع ابن شهاب يقول وهو يذکر ما وقع فيه الناس من هذا الرأى وتركهم السنن ، فقال : إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذى كان بأيديهم حين اشتقوا الرأى وأخذوا فيه .

وذكر ابن جرير فى كتاب « تهذيب الآثار » له عن مالك قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تمَّ هذا الأمر واستكمل ؛ فإنما ينبغى أن تتبّع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تتبّع الرأى ؛ فإنه من اتبّع الرأى جاء رجل آخر أقوى منه فى الرأى فاتبعه ، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته .

وقال نعيم بن حماد : ثنا ابن المبارك عن عبد الله بن وهب أن رجلاً جاء إلى القاسم بن محمد ، فسأله عن شيء ، فأجابه ، فلما ولى الرجل دَعاه فقال له : لا تقل إن القاسم زعم أن هذا هو الحق ، ولكن إذا اضطررت إليه عملت به .

وقال أبو عمر : قال ابن وهب : قال لى مالك بن أنس وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل : يا أبا عبد الله ، ما علمته فقل به ودلّ عليه ، وما لم تعلم فاسكت ، وإياك أن تتقلد للناس قِلادةً سوء .

وقال أبو عمر : وذكر محمد بن حارث بن أسد الخشنى أنبأنا أبو عبد الله محمد ابن عباس النخّاس قال : سمعت أبا عثمان سعيد بن محمد الحداد يقول : سمعت



سحنون بن سعيد يقول : ما أدري ما هذا الرأى ! سُفِكَت به الدماء ، واسْتُحِلَّتْ به الفُرُوج ، واسْتُحِقَّتْ به الحقوق ، غير أننا رأينا رجلاً صالحاً فقلدناه .

وقال سامة بن شبيب : سمعت أحمد يقول : رأى الشافعى ورأى مالك ورأى أبى حنيفة كله عندى رأى ، وهو عندى سواء ، وإنما الحجة فى الآثار .

وقال أبو عمر بن عبد البر : أنشدنى عبد الرحمن بن يحيى أنشدنا أبو على الحسن بن الخضر الأسيوطى بمكة أنشدنا محمد بن جعفر أنشدنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل عن أبيه :

دينُ النبىِّ محمدٍ أثارُ نِعَمِ المطيِّةِ للفتى الأخبَارُ  
لا تُخَذَعَنَّ عن الحديث وأهله فالرأى ليلٌ والحديثُ نهارُ  
ولربما جهل الفتى طُرُقَ الهدى والشمسُ طالعة لها أنوار  
ولبض أهل العلم :

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة ليس خُلفٌ فيه  
ما العلم نصبك للخلاف سَفَاهَةٌ بين النصوص وبين رأى سَفِيهِه  
كلاً ! ولا نصبُ الخلاف جَهَالَةٌ بين الرسول وبين رأى فقيه  
كلاً ! ولا ردُّ النصوص تعمداً حَذَرًا من التَّجَسُّمِ والتَّشْبِيهِ  
إِشْالِ النُّصُوصِ مِنَ الذِّى رُمِيتْ به من فرقة التعطيل والتمويه

### فصل

النوع الأول  
من الرأى  
المحمود

فى الرأى المحمود ، وهو أنواع

النوع الأول : رأى أفتة الأمة ، وأبرَّ الأمة قلوبا ، وأعظمهم علما ، وأقلهم تكلفاً ، وأصحهم قُصُودا ، وأكملهم فِطْرة ، وأتمهم إدراكا ، وأصفاهم أذهانا ، الذى شاهدوا التنزيل ، وعرفوا التأويل ، وفهموا مقاصد الرسول ؛ فنسبة آرائهم وعلومهم وقصودهم إلى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كنسبتهم إلى صحبته ؛



والفرق بينهم وبين من بعدهم فى ذلك كالفرق بينهم وبينهم فى الفضل ؛ فنسبة رأى من بعدهم إلى رأيهم كنسبة قدرهم إلى قدرهم .

قال الشافعى رحمه الله فى رسالته البغدادية التى رَوَاهَا عنه الحسن بن محمد الزعفرانى ، وهذا لفظه : وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القرآن والتوراة والإنجيل ، وسَبَقَ لهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفضل ما ليس لأحدٍ بعدهم ، فرحمهم الله وهنأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين ، أدَّوْا إلينا سُنَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشاهدوه والوَحْيُ ينزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم عامًّا وخاصًّا وعَزَمَ ما وإرشادا ، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا ، وهم فوقنا فى كل علم واجتهاد ووَرَعَ وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به ، وآراؤهم لنا أحمد ، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا ، وَمَنْ أدركنا ممن يرضى أو حكى لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا ، أو قول بعضهم إن تفرقوا ، وهكذا نقول ، ولم نخرج عن أقاويلهم ، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله .

ولما كان رأى الصحابة عند الشافعى بهذه المثابة قال فى الجديد فى كتاب الفرائض فى ميراث الجد والإخوة : وهذا مذهب تَلَقَّينَاهُ عن زيد بن ثابت ، وعنه أخذنا أكثر الفرائض . وقال : والقياسُ عندى قتلُ الرَّاهِبِ لولا ما جاء عن أبى بكر رضى الله عنه ، فترك صريحَ القياس لقول الصديق ، وقال فى رواية الربيع عنه : والمِدْعَةُ ما خالف كتابا أو سنة أو أثرًا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل ما خالف قول الصحابي بدعة ، وسيأتى إن شاء الله تعالى إشباع الكلام فى هذه المسألة ، وذكرُ نصوص الشافعى عند ذكر تحريم الفتوى بخلاف ما أفتى به الصحابة ، ووجوب اتباعهم فى فتاويهم ، وأن لا يخرج من جملة أقوالهم ، وأن الأئمة متفقون على ذلك .



والمقصود أن أحداً ممن بعدهم لا يساويهم في رأيهم ، وكيف يساويهم وقد ليس مثل الصحابة أحد كان أحدهم يرى الرأي فينزل القرآن بموافقته ؟ كما رأى عمر في أسارى بدر أن تُضرب أعناقهم فنزل القرآن بموافقته ، ورأى أن تُحجَب نساء النبي صلى الله عليه وسلم فنزل القرآن بموافقته ، ورأى أن يتخذ من مقام إبراهيم مُصَلًى فنزل القرآن بموافقته ؛ وقال لنساء النبي صلى الله عليه وسلم لما اجتمعن في الغيرة عليه ( عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلماتٍ مؤمنات ) فنزل القرآن بموافقته ، ولما توفى عبد الله بن أبي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى عليه ، فقام عمر فأخذ بثوبه ، فقال : يا رسول الله إنه منافق ، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عليه : ( ولا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً ، ولا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ) .

وقد قال سعد بن معاذ لما حكمه النبي صلى الله عليه وسلم في بنى قريظة : إني أرى أن تَقْتُلَ مقاتلتهم ، وتسبى ذرياتهم ، وتغنم أموالهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَمْعِ سَمَوَاتٍ » . ولما اختلفوا إلى ابن مسعود شهراً في المفوضة قال : أقول فيها برأى ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان ، والله ورسوله برىء منه ، أرى أن لها مهر نساءها لا وكس ولا شطط ، ولها الميراث ، وعليها العدة ، فقام ناس من أشجع فقالوا : نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة منا يقال لها بروع بنت واشق مثل ما قضيت به ، فما فرح ابن مسعود بشيء بعد الإسلام فرحه بذلك .

وحقيق بمن كانت آراؤهم بهذه المنزلة أن يكون رأيهم لنا خيراً من رأينا لأنفسنا ، وكيف لا وهو الرأي الصادر من قلوب ممتلئة نوراً وإيماناً وحكمة وعلماً ومعرفة وفهماً عن الله ورسوله ونصيحة للأمة ، وقلوبهم على قلب نبيهم ، ولا واسطة بينهم وبينه ، وهم يتقلون العلم والإيمان من مشكاة النبوة غصاً ( ٦ — أعلام الموقعين ١ )



طَرِيًّا لَمْ يَشْبِهْهُ إِشْكَالٌ ، وَلَمْ يَشْبِهْهُ خِلَافٌ ، وَلَمْ تُدَنَّسْهُ مَعَارِضَةٌ ، فَقِيَاسُ رَأْيٍ غَيْرِهِمْ بَأَرَأِهِمْ مِنْ أَفْسَدِ الْقِيَاسِ .

## فصل

النوع الثاني  
من الرأي  
المحمود

النوع الثاني من الرأي المحمود : الرأي الذي يُقَسَّرُ النصوص ، ويبين وجه الدلالة منها ، ويقررها ويوضح محاسنها ، ويسهل طريق الاستنباط منها ، كما قال عبدان : سمعت عبد الله بن المبارك يقول : ليكن الذي تعتمد عليه الأثر ، وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث ، وهذا هو الفهم الذي يختص الله سبحانه به من يشاء من عباده .

ومثال هذا رأي الصحابة رضي الله عنهم في العول في الفرائض عند تراحم الفروض ، ورأيهم في مسألة زوج وأبوين وأمرأة وأبوين أن للأم ثلث ما بقي بعد فرض الزوجين ، ورأيهم في توريث الميتة في مرض الموت ، ورأيهم في مسألة جرّ الولاء ، ورأيهم في المحرم يقع على أهله بفساد حجه ووُجُوب المضي فيه والقضاء والهدى من قابل ، ورأيهم في الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وقضتتا وأطعمتا لكل يوم مسكيناً ، ورأيهم في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر تصلّي المغرب والعشاء ، وإن طهرت قبل الغروب صلت الظهر والعصر ، ورأيهم في الكلالّة ، وغير ذلك .

قال الإمام أحمد : ثنا يزيد بن هرون أنا عاصم الأخول عن الشعبي قال : سئل أبو بكر عن الكلالّة ، فقال : إني سأقول فيها برأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد والولد .

فإن قيل : كيف يجتمع هذا مع ما صح عنه من قوله « أي سماء تظليني ؟



وَأَيُّ أَرْضٍ تُقَلِّى إِنْ قُلْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي » ، وكيف يجامع هذا الحديث الذى تقدم « من قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » ؟ .

فالجواب أن الرأى نوعان :

أحدهما : رأى مجرد لا دليل عليه ، بل هو خَرَصَ وتخمين ، فهذا الذى أعاد الله الصديقَ والصحابه منه .

والثانى : رأى مستندٌ إلى استدلال واستنباط من النص وَخَدَهُ أو من نص آخر معه ، فهذا من أَلْطَفَ فَهَمِ النصوص وأدَقَّهُ ، ومنه رأيه فى الكَلَالَة أنها ما عدا الوالد والولد ، فإن الله سبحانه ذَكَرَ الكَلَالَة فى موضعين من القرآن ؛ ففى أحد الموضعين وَرَثَ معها الأخ والأخت من الأم ، ولا ريب أن هذه الكَلَالَة ما عدا الوالد والولد ، والموضع الثانى ورث معها وَلَدَ الأبوين أو الأب النصفَ أو الثلثين ، فاختلف الناس فى هذه الكَلَالَة ، والصحيحُ فيها قولُ الصديق الذى لا قولَ سواه ، وهو الموافق للغة العرب كما قال :

وَرِثْتُمْ قَنَاقَةَ الْمَجْدِ لَا عَنْ كَلَالَةٍ عَنْ ابْنِ مَنَافٍ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ  
أى إنما ورثتموها عن الآباء والأجداد ، لا عن حَوَاشَى النسب ،  
وعلى هذا فلا يَرِثُ وَلَدُ الأب والأبوين لامع أب ولا مع جد ، كما لم يَرِثُوا مع الابن ولا ابنه ، وإنما ورثوا مع البنات ؛ لأنهم عصبه فلهم ما فَضَّلَ عن الفُرُوض .

### فصل

النوع الثالث من الرأى المحمود : الذى تَوَاطَّأت عليه الأمة ، وَتَلَقَّاهُ خَلْفَهُم عن سلفهم ؛ فإن ما تَوَاطَّأُوا عليه من الرأى لا يكون إلا صواباً ، كما تَوَاطَّأُوا عليه من الرواية والرؤيا ، وقد قال النبىُّ صلى الله عليه وسلم لأصحابه وقد تعدَّدَتْ منهم رؤيا ليلة القدر فى العشر الأواخر من رمضان « أَرَى رُؤْيَاكُمْ قد

النوع الثالث  
من الرأى  
المحمود



تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ » فاعتبر صلى الله عليه وسلم تواطؤ رؤيا المؤمنين ؛ فالأمة معصومة فيما تواطأت عليه من روايتها ورؤياها ، ولهذا كان من سداد الرأى وإصابته أن يكون شورى بين أهله ، ولا ينفرد به واحد ، وقد مدح الله سبحانه المؤمنين بكون أمرهم شورى بينهم ، وكانت النازلة إذا نزلت بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليس عنده فيها نص عن الله ولا عن رسوله جمع لها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جعلها شورى بينهم .

قال البخارى : حدثنا سنيد ثنا يزيد عن العوام بن حوشب عن المسيب ابن رافع قال : كان إذا جاءه الشئ من القضاء ليس فى الكتاب ولا فى السنة سمى صوافى الأمر فرفع إليهم فجمع له أهل العلم ؛ فإذا اجتمع عليه رأيهم الحق .

وقال محمد بن سليمان الباغندى : ثنا عبد الرحمن بن يونس ثنا عمر بن أيوب أخبرنا عيسى بن المسيب عن عامر عن شريح القاضى قال : قال لى عمر بن الخطاب أن اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم تعلم كل أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما استبان لك من أئمة المهتدين ، فإن لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين فاجتهد رأيك ، واستشر أهل العلم والصلاح .

وقال الحميدى : ثنا سفيان ثنا الشيبانى عن الشعبي قال : كتب عمر إلى شريح إذا حضرك أمر لا بد منه فانظر ما فى كتاب الله فاقض به ، فإن لم يكن فقيما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يكن فقيما قضى به الصالحون وأئمة العدل ، فإن لم يكن فأنت بالخيار ، فإن شئت أن تجتهد رأيك فاجتهد رأيك ، وإن شئت أن تؤامرنى ، ولا أرى مؤامرتك إياى إلا خيراً لك ، والسلام .



## فصل

النوع الرابع من الرأي المحمود : أن يكونَ بعدَ طلبِ علم الواقعة من القرآن ، فإن لم يجدها في القرآن في السنة ، فإن لم يجدها في السنة فيما قضى به الخلفاء الراشدون أو اثنان منهم أو واحد ، فإن لم يجده فيما قاله واحد من الصحابة رضي الله عنهم ، فإن لم يجده اجتهد رأيهُ ونظر إلى أقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأقضية أصحابه ؛ فهذا هو الرأي الذي سَوَّغَهُ الصحابة واستعملوه ، وأقرَّ بعضهم بعضاً عليه .

قال علي بن الجعد : أنبأنا شُعْبَةُ عن سيار عن الشعبي ، قال : أخذ عمر فرساً من رجل على سَوْمٍ ، فحملَ عليه فَعَطَبَ ، فخاصمه الرجل ، فقال عمر : اجْعَلْ يَنِي وبيْنِكَ رجلاً ، فقال الرجل : إني أَرْضَى بشريح العراق ، فقال شريح : أخذته صحيحاً سليماً فأنت له ضامن حتى تردّه صحيحاً سليماً ، قال : فكأنه أعجبه فبعثه قاضياً ، وقال : ما امتنان لك من كتاب الله فلا تسأل عنه ، فإن لم يستبن في كتاب الله فمن السنة ، فإن لم تجده في السنة فاجتهد رأيك .

وقال أبو عبيد : ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان ، وقال أبو نعيم : خطاب عمر عن جعفر بن برقان عن معمر البصري عن أبي العوّام ، وقال سفيان بن عيينة : إلى أبي موسى ثنا إدريس أبو عبد الله بن إدريس قال : أتيت سعيد بن أبي بُرْدَةَ فسألته عن رُسُلِ عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها إلى أبي موسى الأشعري ، وكان أبو موسى قد أَوْصَى إلى أبي بردة ، فأخرج إليه كتباً ، فرأيت في كتاب منها ، رجعنا إلى حديث أبي العوّام ، قال : كتبَ عمر إلى أبي موسى « أما بعد ، فإن القضاءَ فَرِيضَةٌ محكمة ، وسُنَّةٌ متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك ؛ فإنه لا ينفعُ تكلمُ بحق لا نفاذ له ، آسِ الناسَ في مجلسك وفي وجهك وقضائك ، حتى لا يطمع شريفٌ



في حَيْفِكَ ، ولا يَبْأَسُ ضَعِيفٌ مِنْ عَدْلِكَ ، البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحلَّ حراماً أو حرمَ حلالاً ، ومن ادَّعى حقاً غائباً أو بينةً فاضرب له أمداً ينتهي إليه ، فإن بَيَّنَّه أعطيته بحقه ، وإن أعجزه ذلك استَحْلَلْتَ عليه القضية ، فإن ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للعلماء ، ولا يمنعُكَ قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيكَ فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ؛ فإن الحق قديم لا يُبْطِلُهُ شيء ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل ، والمسلمون عُدُولٌ بعضهم على بعض ، إلا مجرباً عليه شهادة زور ، أو مجلُوداً في حدٍّ ، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة ؛ فإن الله تعالى تَوَلَّى من العباد السرائر ، وسَتَرَ عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان ، ثم الفهمَ الفهمَ فيما أدلى إليك مما وردَ عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايِسِ الأمور عند ذلك وأعرف الأمثال ، ثم أعمد فيما ترى إلى أحبِّها إلى الله وأشبهها بالحق ، وإياك والغضبَ والقلقَ والضَجَرَ والتأذي بالناس والتسكُّرَ عند الخصومة ، أو الخصوم ، شك أبو عبيد ؛ فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ، ويُحْسِنُ به الذكر ، فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفَّاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تَرَيَّ بِمَا ليس في نفسه شَأْنُهُ الله ، فإن الله تعالى لا يَقْبَلُ من العباد إلا ما كان خالصاً ، فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائِن رحمته ، والسلام عليك ورحمة الله . قال أبو عبيد : فقلت لكثير : هل أسنده جعفر ؟ قال : لا .

وهذا كتاب جليل تَلَقَّاه العلماء بالقبول ، وبنَوْا عليه أصول الحكم والشهادة ، والحاكم والمفتي أخَوِجُ شيءٍ إليه وإلى تأمله والتفقه فيه .

وقوله « القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة » يريد به أن ما يحكم به الحاكم نوعان : أحدهما : فرض محكم غير منسوخ ، كالأحكام الكلية التي أحكمها الله في كتابه ، والثاني : أحكام سنَّها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذان النوعان

شرح  
كتاب عمر  
في القضاء



هما المذكوران في حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « العلم ثلاثة فما سوى ذلك فهو فضل : آية محكمة ، وسنة قائمة ، وفريضة عادلة » رواه ابن وهب عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن رافع عنه ، ورواه بَقِيَّةُ عن ابن جُرَيْج عن عطاء عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « دَخَلَ المسجدَ فرأى جَمْعاً من الناس على رَجُلٍ ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : يارسول الله ، رجل عَلَّامَةٌ ، قال : وما العَلَّامَةُ ؟ قالوا : أعلم الناس بأنساب العرب ، وأعلم الناس بعربية ، وأعلم الناس بشعر ، وأعلم الناس بما اختلف فيه العرب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا علم لا ينفع وجهل لا يضر » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العلم ثلاثة ، وما خلا فهو فضل : علم آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة » .

صححة  
الفهم نعمة

وقوله « فافهم إذا أدلى إليك » صححة الفهم وحُسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده ، بل ما أُعْطِيَ عَبْدٌ عَطَاءً بعد الإسلام أفضل ولا أجلّ منهما ، بل هما ساقا الإسلام ، وقيامُهُ عليهما ، وبهما يأمن العبد طريقَ المغضوب عليهم الذين فَسَدَ قَصْدُهُمْ وطريق الضالين الذين فَسَدَتْ فُهُومُهُمْ ، ويصير من المُنْعَمِ عليهم الذين حَسُنَتْ أَفْهَامُهُمْ وقُصُودُهُمْ ، وهم أهل الصراط المستقيم الذين أمرنا أن نسأل الله أن يهدينا صراطَهُمْ في كل صلاة ، وصححة الفهم نورٌ يقذفه الله في قلب العبد ، يميز به بين الصحيح والفاسد ، والحق والباطل ، والهدى والضلال ، والغي والرشاد ، ويمدّه حسن القصد ، وتحرّى الحق ، وتقوى الربّ في السر والعلانية ، ويقطع مادته اتباعُ الهَوَى ، وإيثارُ الدنيا ، وطلبُ محمّدة الخلق ، وترك التقوى .

التمكن  
بنوعين من  
الفهم

ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم : أحدهما : فَهْمُ الواقع والفقّه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً ، والنوع الثاني : فهم الواجب في الواقع ،



وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع ، ثم يطبق أحدهما على الآخر ؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعته في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرا ؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله ، كما توصل شاهد يوسف بشق القميص من دُبر إلى معرفة براءته وصدقه ، وكما توصل سليمان صلى الله عليه بقوله « ائْتُونِي بِالسَّكِينِ حَتَّى أَشُقَّ الْوَلَدَ بَيْنَكُمَا » إلى معرفة عين الأم ، وكما توصل أمير المؤمنين على عليه السلام بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما أنكرته لتخرجن الكتاب أولنجرذنك إلى استخراج الكتاب منها ، وكما توصل الزبير بن العوام بتعذيب أحد ابني أبي الحقيق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دلهم على كنز جبي لما ظهر له كذبه في دعوى ذهابه بالإتفاق بقوله : المال كثير والعهد أقرب من ذلك ، وكما توصل النعمان بن بشير بضرب المتهمين بالسرقة إلى ظهور المال المسروق عندهم ، فإن ظهر وإلا ضرب من اتهمهم كما ضربهم ، وأخبر أن هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة وجدّها طائفة بهذا ، ومن سلك غير هذا أضياع على الناس حقوقهم ، ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله .

وقوله « فما أدلى إليك » أى ما توصل به إليك من الكلام الذي تحكم به بين الخصوم ، ومنه قولهم : أدلى فلان بحجته ، وأدلى بنسبه ، ومنه قوله تعالى : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ، وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَمِ ) أى تضيفوا ذلك إلى الحكم وتتوصلوا بحكمهم إلى أكلها .

فان قيل : لو أراد هذا المعنى لقال « وتدلّوا بالحكم إليها » وأما الإدلاء بها إلى الحكم فهو التوصل بالبرطيل بها إليهم فتزسوا الحاكم لتوصلوا برشوته إلى الأكل بالباطل .



قيل : الآية تتناول النوعين ، فكل منهما إدلاء إلى الأحكام بسببها ،  
فألنهي عنهما معاً .

وقوله « فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذه » ولاية الحق: نفوذه ، فإذا لم ينفذ  
كان ذلك عزلاً له عن ولايته ، فهو بمنزلة الوالى العدل الذى فى توليته مصلح  
العباد فى معاشهم ومآدهم ، فإذا عُزِلَ عن ولايته لم ينفع ومُرَاد عمر بذلك  
التحريضُ على تنفيذ الحق إذا فهمه الحاكم ، ولا ينفع ، تسكلمه به إن لم يكن له  
قوة تنفيذه ، فهو تحريض منه على العلم بالحق والقوة على تنفيذه ، وقد مدح الله  
سبحانه أولى القوة فى أمره والبصائر فى دينه فقال : ( وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ  
وِإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ) القَوَى على تنفيذ أمر الله ،  
والأبصار : البصائر فى دينه .

وقوله « وآس الناس فى مجلسك وفى وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف راجب الحاكم  
فى حيفك ولا يئأس ضعيف من عدلك » إذا عدلَ الحاكم فى هذا بين الخصمين  
فهو عنوان عدله فى الحكومة ؛ فتنى خَصَّ أَحَدَ الخصمين بالدخول عليه أو القيام  
له أو بصدر المجلس والإقبال عليه والبشاشة له والنظر إليه كان عنوان حيفه  
وظلمه ، وقد رأيتُ فى بعض التواريخ القديمة أن أحدَ قضاة العدل فى بنى  
إسرائيل أوصاهم إذا دَفَنُوهُ أن ينبشوا قبره بعد مدة فينظروا هل تغير منه شىء  
أم لا ، وقال : إني لم أُجِرْ قط فى حكم ، ولم أَحَابِ فيه ، غير أنه دخلَ على خصمان  
كان أحدهما صديقاً لى فجعلت أصغى إليه بأذنى أكثر من إصغائى إلى الآخر ،  
ففعلا ما أوصاهم به ، فرأوا أذنه قد أكلها التراب ، ولم يتغير جسده ؛ وفى تخصيص  
أحد الخصمين بمجلس أو إقبال أو إكرام مفسدتان : إحداهما : طمعه فى أن  
تكون الحكومة له فيقوى قلبه وجنانه ، والثانية : أن الآخر يئأس من عدله ،  
ويضعف قلبه ، وتنكسر حجته .



معنى البينة

وقوله « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق فهي أعم من البينة في اصطلاح الفقهاء، حيث خصوصها بالشاهدين أو الشاهد واليمين، ولا حَجَر في الاصطلاح ما لم يتضمن حَمْلَ كلام الله ورسوله عليه فيقع بذلك العَلَطُ في فهم النصوص وحملها على غير مراد المتكلم منها.

وقد حصل بذلك للمتأخرين أغلاط شديدة في فهم النصوص، ونذكر من ذلك مثالا واحدا، وهو ما نحن فيه لفظ البينة فإنها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى: ( لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ) وقال: ( وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ، فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ ) وقال: ( وما نَفَرَقَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ) وقال: ( قل إني على بينة من ربي ) وقال: ( أفمن كان على بينة من ربه ) وقال: ( أم آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ ) وقال: ( أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مِمَّا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى ) وهذا كثير، لم يختص لفظ البينة بالشاهدين، بل ولا أُسْتُعْمِلَ في الكتاب فيهما البتة، إذا عرف هذا فقول النبي صلى الله عليه وسلم للمدعى « أَلَاكَ بَيِّنَةٌ » وقول عمر « البينة على المدعى » وإن كان هذا قد روى مرفوعا المراد به أَلَاكَ ما يبين الحق من شهود أو دلالة، فإن الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البينات التي هي أدلة عليه وشواهد له، ولا يردُّ حقا قد ظهر بدليله أبدا فيضيع حقوق الله وعباده ويُعْطَلُها، ولا يقف ظهور الحق على أمر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مُساواة غيره في ظهور الحق أو رجحانه عليه ترجيحا لا يمكن جَعْلُهُ ودفعه، كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة مَنْ على رأسه عمامة وبيده عمامة وآخر خلفه مكشوف الرأس يَعْدُو أثره، ولا عادة له بكشف رأسه، فبينه الحال ودَلَالَتُهُ هنا تُفِيد من ظهور صدق المدعى أضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد؛ فالشارع لا يهمل مثل هذه البينة



والدلالة ، ويضيع حقا يعلم كلُّ أحدٍ ظهوره وحجته ، بل لما ظنَّ هذا مَنْ ظنه ضيعوا طريق الحكم ، فضاع كثير من الحقوق لتوقُّف ثبوتها عندكم على طريق معين ، وصار الظالم الفاجر ممكِّناً من ظلمه وفجوره ، فيفعل ما يريد ، ويقول لا يقوم على بذلك شاهدان اثنان ، فضاعت حقوق كثيرة لله ولعباده ، ونحينئذ أخرج الله أمر الحكم العلمى عن أيديهم ، وأدخل فيه من أمر الأمانة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به أخرى ، ويحصل به العدوان تارة والعدل أخرى ، ولو عرف ماجاء به الرسول على وجهه لكان فيه تمام المصلحة المغنِّية عن التفريط والعدوان .

وقد ذكر الله سبحانه نصاب الشهادة في القرآن في خمسة مواضع : فذكر نصاب الشهادة نصاب شهادة الزنا أربعة في سورة النساء وسورة النور ، وأما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين في الأموال ؛ فقال في آية الذَّيْنِ : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان ) فهذا في التحمل والوثيقة التي يحفظ بها صاحبُ المال حقه ، لافي طريق الحكم وما يحكم به الحاكم ، فإن هذا شيء وهذا شيء ، وأمر في الرَّجْعَةِ بشاهدين عدلين ، وأمر في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين أو آخَرَيْنِ من غيرهم ، وغيرُ المؤمنين هم الكفار ، والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على الوصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين ، وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه بعده ولم يحجى بعدها ما ينسخها فإن المائدة من آخر القرآن نزولا ، وليس فيها منسوخ ، وليس لهذه الآية مُعارض البتة ، ولا يصح أن يكون المراد بقوله ( من غيركم ) من غير قبيلتكم ، فإن الله سبحانه خاطب بها المؤمنين كافة بقوله ( يا أيها الذين آمنوا شَهِادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ) ولم يُخاطب بذلك قبيلة معينة حتى يسكون قوله ( من غيركم ) أيتها القبيلة ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفهم هذا من الآية ، بل إنما فهم ما هي صريحة فيه ، وكذلك أصحابه من بعده ، وهو سبحانه ذكر ما يحفظ به الحقوق من



الشهود ، ولم يذكر أن الأحكام لا يحكمون إلا بذلك ، فليس في القرآن نفي الحكم بشاهد ويمين ، ولا بالنكول ، ولا باليمين المردودة ، ولا بأيمان القسامة ، ولا بأيمان اللعان ، وغير ذلك مما يبين الحق ويظهره ويدل عليه .

وقد اتفق المسلمون على أنه يقبل في الأموال رجل وامرأتان ، وكذلك توابعها من البئع ، والأجل فيه ، والخيار فيه ، والرهن ، والوصية للمعين ، وهبته ، والوقف عليه ، وضمان المال ، وإتلافه ، ودعوى رق مجهول النسب ، وتسمية المهر ، وتسمية عوض الخلع ، يقبل في ذلك رجل وامرأتان .

وتنازعا في العتق ، والوكالة في المال ، والإيصاء إليه فيه ، ودعوى قتل الكافر لاستحقاق سلبه ، ودعوى الأسير الإسلام السابق لمنع رقه ، وجناية الخطأ والعمد التي لا قود فيها ، والنكاح ، والرجعة ، هل يقبل فيها رجل وامرأتان أم لا بد من رجلين ؟ على قولين وهما روايتان عن أحمد ، فالأول قول أبي حنيفة ، والثاني قول مالك والشافعي ، والذين قالوا لا يقبل إلا رجلان قالوا : إنما ذكر الله الرجل والمرأتين في الأموال ، دون الرجعة والوصية وما معها ، فقال لهم الآخرون : ولم يذكر سبحانه وصف الإيمان في الرقبة إلا في كفارة القتل ، ولم يذكر فيها إطعام ستين مسكينا ، وقتل نحمل المطلق على المقيد إما بيانا وإما قياسا ، وقالوا أيضا : فإنه سبحانه إنما قال : ( وأشهدوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) وفي الآية الأخرى : ( ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ) بخلاف آية الدين فإنه قال : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ ) وفي الموضعين الآخرين لما لم يقل رجلان لم يقل فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان .

فإن قيل : اللفظ مذكر ؛ فلا يتناول الإناث .

قيل : قد استقر في عرف الشارع أن الأحكام المذكورة بصيغة المذكرين إذا أطلقت ولم تقترن بال مؤنث فإنها تتناول الرجال والنساء ؛ لأنه يغلب المذكر



عند الاجتماع كقوله : ( فإن كان له إخوة فلائمة السدس ) وقوله : ( ولا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ) وقوله : ( يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ) وأمثال ذلك ، وعلى هذا فقوله ( وأشهدوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) يتناول الصنفين ، لكن قد استقرت الشريعة على أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ، فالمرأتان في الشهادة كالرجل الواحد ، بل هذا أولى ؛ فإن حضور النساء عند الرجعة أيسر من حضورهن عند كتابة الوثائق بالديون ، وكذلك حضورهن عند الوصية وقت الموت ، فإذا جَوَّزَ الشارعُ استشهاد النساء في وثائق الديون التي تسكتبها الرجال مع أنها إنما تسكتب غالباً في مجامع الرجال فلأن يسوغ ذلك فيما تشهده النساء كثيراً كالوصية والرجعة أولى .

يوضحه أنه قد شرع في الوصية استشهاد آخرين من غير المساهمين عند الحاجة ؛ فلأن يجوز استشهاد رجل وامرأتين بطريق الأولى والأخرى ، بخلاف الديون فإنه لم يأمر فيها باستشهاد آخرين من غيرنا ؛ إذ كانت مُدَايِنَةُ المساهمين تكون بينهم وشهودهم حاضرون ، والوصية في السفر قد لا يشهد بها إلا أهل الزمة ، وكذلك الميت قد لا يشهده إلا النساء ، وأيضاً فإنما أمر في الرجعة باستشهاد ذَوِي عَدْلٍ ؛ لأن المستشهد هو المشهود عليه بالرجعة وهو الزوج لثلاثي يكتسبها ، فأمر بأن يستشهد أكمل النصاب ، ولا يلزم إذا لم يشهد هذا الأكمل أن لا يقبل عليه شهادة النصاب الأنقص ، فإن طرق الحكم أعم من طرق حفظ الحقوق ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم الملتقط أن يشهد عليه ذَوِي عَدْلٍ ، ولا يكتف ، ولا يغيب ، ولو شهد عليه باللقطة رجل وامرأتان قَبِلَ بالاتفاق ، بل يحكم عليه بمجرد وصف صاحبها لها .

وقال تعالى في شهادة المال ( ممن ترضون من الشهداء ) وقال في الوصية والرجعة ( ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) لأن المستشهد هناك صاحب الحق فهو يأتي بمن يرضاه لحفظ حقه ، فإن لم يكن عدلاً كان هو المضيع لحقه ، وهذا المستشهد



يستشهد بحق ثابت عنده ، فلا يكفي رضاه به ، بل لا بُدَّ أن يكون عدلاً في نفسه ، وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى قال هناك : (من ترضون من الشهداء) لأن صاحب الحق هو الذي يحفظ ماله بمن يرضاه ، وإذا قال مَنْ عليه الحق : أنا راض بشهادة هذا على ، ففي قبوله نزاع ، والآية تدل على أنه يقبل ، بخلاف الرجعة والطلاق فإن فيهما حقاً لله ، وكذلك الوصية فيها حق لغائب .

ومما يوضح ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المرأة « أَلَيْسَ شَهِادَتُهَا بنصف شهادة الرجل ؟ » فأطلق ولم يقيّد ، ويوضحه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمدعى لما قال : هذا غَصْبَتِي أرضي ، فقال « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينِهِ » وقد عرف أنه لو أتى برجل وامرأتين حكم له ، فعلم أن هذا يقوم مقام الشاهدين ، وأن قوله « شاهداك أو يمينه » إشارة إلى الحجة الشرعية التي شعارها الشاهدان ، فإما أن يقال لفظ « شاهدان » معناه دليلان يشهدان ، وإما أن يقال رجلان أو ما يقوم مقامهما والمرأتان دليل بمنزلة الشاهد ، يوضحه أيضاً أنه لو لم يأت المدعى بحجة حلف المدعى عليه ، فيمينه كشهادة آخر ؛ فصار معه دليلان يشهدان أحدهما البراءة والثاني اليمين ، وإن نكل <sup>(١)</sup> عن اليمين فمن قضى عليه بالنكول قال : النكول إقرار أو بدل ، وهذا جيد إذا كان المدعى عليه هو الذي يعرف الحق دون المدعى ، قال عثمان لابن عمر : تحلف أنك بعته وما به عيب تعلمه ، فلما لم يحلف قضى عليه ، وأما الأكثرون فيقولون : إذا نكل ترد اليمين على المدعى فيكون نكول الناكل دليلاً ، ويمين المدعى دليلاً ثانياً ؛ فصار الحكم بدليتين شاهد ويمين ، والشارع إنما جعل الحكم في الخصومة بشاهدين لأن المدعى لا يحكم له بمجرد قوله ، والخصم منكر ، وقد يحلف أيضاً ، فكان أحد الشاهدين يقاوم الخصم المنكر ؛ فإن إنكاره ويمينه كشاهد ، ويبقى الشاهد الآخر خبير عدل لا معارض له ؛ فهو حجة شرعية لا معارض لها .

(١) في الصحاح « نكل عن العدو وعن اليمين ينكل بالضم أي جبن » وفي القاموس « نكل عنه — كضرب ونصر وعلم نكولا — نكص وجبن » .



وفي الرواية إنما يُقبل خبر الواحد إذا لم يعارضه أقوى منه ، فاطرد القياس والاعتبار في الحكم والرواية . يوضحه أيضاً أن المقصود بالشهادة أن يعلم بها ثبوت المشهود به ، وأنه حق وصدق ، فإنها خبر عنه ، وهذا لا يختلف بكون المشهود به مالا أو طلاقاً أو عتقاً أو وصية ، بل من صدق في هذا صدق في هذا ، فإذا كان الرجل مع المرأتين كالرجلين يصدقان في الأموال فكذلك صدقهما في هذا ؛ وقد ذكر الله سبحانه حكمة تعدد الاثنين في الشهادة ، وهي أن المرأة قد تنسى الشهادة وتضل عنها فتذكرها الأخرى ، ومعلوم أن تكبرها لها بالرجعة والطلاق والوصية مثل تكبرها لها بالدين وأولى ، وهو سبحانه أمر بإشهاد امرأتين لتوكيد الحفظ ؛ لأن عقل المرأتين وحفظهما يقوم مقام عقل رجل وحفظه ، ولهذا جعلت على النصف من الرجل في الميراث والدية والعقبة والعق ؛ فعق امرأتين يقوم مقام عتق رجل ، كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَعْتَقَ امْرَأً مَسْلُومًا أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ ، وَمَنْ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مَسْلُومَتَيْنِ أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ » ولا ريب أن هذه الحكمة في التعدد هي في التحمل ، فأما إذا عقلت المرأة وحفظت وكانت ممن يوثق بدينها فإن المقصود حاصلٌ بخبرها كما يحصل بأخبار الديانات ، ولهذا تقبل شهادتها وحدها في مواضع ، ويحكم بشهادة امرأتين ويمين الطالب في أصح القولين ، وهو قول مالك وأحد الوجهين في مذهب أحمد .

قال شيخنا قدس الله روحه : ولو قيل يحكم بشهادة امرأة ويمين الطالب لكان متوجهاً ، قال : لأن المرأتين إنما أقيمتا مقام الرجل في التحمل لثلاث تنسي إحداها ، بخلاف الأداء فإنه ليس الكتاب ولا في السنة أنه لا يحكم إلا بشهادة امرأتين ، ولا يلزم من الأمر باستشهاد المرأتين وقت التحمل ألا يحكم بأقل منهما ؛ فإنه سبحانه أمر باستشهاد رجلين في الديون ، فإن لم يكونا رجلين فرجل



وامرأتان ، ومع هذا فيحكم بشاهد واحد ويمين الطالب ، ويحكم بالنكول والرد وغير ذلك .

فالطرق التي يحكم بها الحاكم أوسع عن الطرق التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقه بها ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأله عتبة بن الحارث فقال « إني تزوجت امرأة ، فجاءت أمة سوداء فقالت : إنها أرصعتنا ، فأمره بفراق امرأته ، فقال : إنها كاذبة ، فقال : دَعَمَا عَنْكَ » ففي هذا قبول شهادة المرأة الواحدة ، وإن كانت أمة وشهادتها على فعل نفسها ، وهو أصل في شهادة القاسم والخارص والوزَّان والكيال على فعل نفسه .

### فصل

وهذا أصل عظيم فيجب أن يعرف ، غلط فيه كثير من الناس ؛ فإن الله سبحانه أمر بما يُحْفَظُ به الحق فلا يحتاج معه إلى يمين صاحبه - وهو الكتاب والشهود - لئلا يحدد الحق أو ينسى ، ويحتاج صاحبه إلى تذكير مَنْ لم يذكر إما جُحُوداً وإما نسياناً ، ولا يلزم من ذلك أنه إذا كان هناك ما يدل على الحق لم يقبل إلا هذه الطريق التي أمره أن يحفظ حقه بها .

### فصل

وإنما أمر الله سبحانه بالعدَد في شهود الزنا لأنه مأمور فيه بالسَّتر ، ولهذا غَلِظَ فيه النَّصَب ، فإنه ليس هناك حتى يضيع ، وإنما حد وعقوبة ، والعقوبات تُدْرَأُ بالشُّبُهَات ، بخلاف حقوق الله وحقوق عباده التي تضيع إذا لم يقبل فيها قول الصادقين ، ومعلوم أن شهادة العدل رجلاً كان أو امرأة أقوى من استصحاب الحال ، فإن استصحاب الحال من أضعف البينات ، ولهذا يدفع بالنكول تارة ، وباليمين المردودة ، وبالشاهد واليمين ، ودلالة الحال ، وهو نظير رفع استصحاب



الحال في الأدلة الشرعية بالعموم والمفهوم والقياس فيرفع بأضعف الأدلة ، فهكذا في الأحكام يرفع بأدنى النصاب ، ولهذا قدم خبر الواحد في أخبار الديانة على الاستصحاب مع أنه يلزم جميع المكلفين ، فكيف لا يقدم عليه فيما هو دونه ؟ ولهذا كان الصحيح الذي دلت عليه السنة التي لا معارض لها أن اللقطة إذا وصفها واصف صفة تدل على صدقه دُفعت إليه بمجرد الوصف ، فقام وصفه لها مقام الشاهدين ، بل وصفه لها بينة تبين صدقه وصحة دعواه ؛ فإن البينة اسم لما يبين الحق .

وقد اتفق العلماء على أن مواضع الحاجات يقبل فيها من الشهادات ما لا يقبل في غيرها من حيث الجملة ، وإن تنازعوا في بعض التفاصيل ، وقد أمر الله سبحانه بالعمل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر مُنبِّهاً بذلك على نظيره وما هو أولى منه كقبول شهادة النساء منفردات في الأعراس والحمامات والمواضع التي تنفرد النساء بالحضور فيها ، ولا ريب أن قبول شهادتهن هنا أولى من قبول شهادة الكفار على الوصية في السفر ، وكذلك عمل الصحابة وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على تجارح بعضهم بعضاً ، فإن الرجال لا يحضرون معهم في لعبهم ، ولو لم تقبل شهادتهم وشهادة النساء منفردات لضاعت الحقوق وتعطلت وأهمت مع غلبة الظن أو القطع بصدقهم ، ولا سيما إذا جاؤا مجتمعين قبل تفرقهم ورجوعهم إلى بيوتهم وتواطؤا على خبر واحد ، وفرقوا وقت الأداء واتفقت كلمتهم ، فإن الظن الحاصل حينئذ من شهادتهم أقوى بكثير من الظن الحاصل من شهادة رجلين ، وهذا مما لا يمكن دفعه وجحدّه ، فلا نظن بالشرعية الكاملة الفاضلة المنتظمة لمصالح العباد في المعاش والمعاد أنها تهمل مثل هذا الحق وتضعيه مع ظهور أدلته وقوتها ، وتقبله مع الدليل الذي هو دون ذلك .



وقد روى أبو داود في سننه في قضية اليهوديين الذين رَنَيْاً فلما شهد أربعة من اليهود عليهما أمر النبي صلى الله عليه وسلم برَجْمهما ، وقد تقدم حكم النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة الأَمَةِ الواحدة على فعل نفسها ، وهو يتضمن شهادة العبد ، وقد حكى الإمامُ أحمد عن أنس بن مالك إجماعَ الصحابة على شهادته فقال : ما علمت أحداً رَدَّ شهادة العبد ، وهذا هو الصواب ، فإنه إذا قبلت شهادته على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم يلزم الأمة فلأنَّ تقبل شهادته على واحد من الأمة في حكم جزئى أولى وأحرى ، وإذا قبلت شهادته على حكم الله ورسوله في الفروج والدماء والأموال في الفتوى فلأنَّ تقبل شهادته على واحد من الناس أولى وأحرى ، كيف وهو داخل في قوله ( وأشهدوا ذَوَى عَدْلٍ منكم ) ؟ فإنه منا وهو عَدْلٌ وقد عَدَّ له النبي صلى الله عليه وسلم لقوله « يَحْمِلُ هذا العلم من كل خَلْفٍ عُدُولُهُ » ، وعَدَلَّتْهُ الأمة في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفتوى ، وهو من رجالنا فيدخل في قوله : ( واستشهدوا شَهِيدَيْنِ من رِجَالِكُمْ ) وهو مسلم فيدخل في قول عمر بن الخطاب « والمسلمون عُدُولٌ بعضهم على بعض » وهو صادق فيجب العمل بخبره ، وأن لا يرد ، فإن الشريعة لا تردُّ خبر الصادق ، بل تعمل به ، وليس بفاسق ؛ فلا يجب الثبُتُ في خبره وشهادته ، وهذا كله من تمام رحمة الله وعنايته بعباده ، وإكمال دينهم لهم ، وإتمام نعمته عليهم بشريعته ؛ لئلا تضيع حقوق الله وحقوق عباده مع ظهور الحق بشهادة الصادق ، لكن إذا أمكن حفظ الحقوق بأعلى الطريقين فهو أولى كما أمر بالكتاب والشهود لأنه أبلغ في حفظ الحقوق .

فإن قيل : أمرُ الأموال أسهل ؛ فإنه يحكم فيها بالنكول ، وبالمين المردودة ، وبالشاهد والمين ، بخلاف الرَجْعَةِ والطلاق .

قيل : هذا فيه نزاع ، والحجة إنما تكون بنص أو إجماع ، وأما الشاهد والمين



فالحديث الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قضى بالشاهد واليمين » ليس فيه أنه في الأموال ، وإنما هو قول عمرو بن دينار ، ولو كان مرفوعاً عن ابن عباس فليس فيه اختصاص الحكم بذلك في الأموال وحدها ، فإنه لم يخبر عن شرع عام شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأموال ، وكذلك سائر ما روى من حكمه بذلك إنما هو في قضايا معينة قضى فيها بشاهد ويمين ، وهذا كما لا يدل على اختصاص حكمه بتلك القضايا لا يقتضى اختصاصه بالأموال ، كما أنه إذا حكم بذلك في الديون لم يدل على أن الأعيان ليست كذلك ، بل هذا يحتاج إلى تنقيح المناط ، فينظر ما حكم لأجله إن وجد في غير محل حكمه عدّى إليه .

وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن المرأة إذا أقامت شاهداً واحداً على الطلاق فإن حلف الزوج أنه لم يطلق لم يقض عليه ، وإن لم يحلف حلفت المرأة ويقضى عليه » ، وقد احتج الأئمة الأربعة والفقهاء قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولا يُعرف في أئمة الفتوى إلا من احتاج إليها واحتج بها ، وإنما طعن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه والفتوى كالأبي حاتم البستي وابن حزم وغيرها ؛ وفي هذه الحكومة أنه يقضى في الطلاق بشاهد وما يقوم مقام شاهد آخر من النكول ويمين المرأة ، بخلاف ما إذا أقامت شاهداً واحداً وحلف الزوج أنه لم يطلق فيمين الزوج عارضت شهادة الشاهد ، وترجع جانبه بكون الأصل معه ؛ وأما إذا نكل الزوج فإنه يجعل نكوله مع يمين المرأة كشاهد آخر ، ولكن هنا لم يقض بالشاهد ويمين المرأة ابتداء ؛ لأن الرجل أعلم بنفسه هل طلق أم لا ، وهو أحفظ لما وقع منه ، فإذا نكل وقام الشاهد الواحد وحلفت المرأة كان ذلك دليلاً ظاهراً جديداً على صدق المرأة .



فإن قيل : ففي الأموال إذا قام شاهد وحلف المدعى حُكِمَ له ، ولا تُعرَضُ اليمين على المدعى عليه ؛ وفي حديث عمرو بن شعيب « إذا شهد الشاهد الواحد وحلف الزوج أنه لم يُطَلَّقْ لم يحكم عليه » .

قيل : هذا من تمام حكمة هذه الشريعة وجالاتها ، أن الزوج لما كان أعلم بنفسه هل طلق أم لا ، وكان أحفظ لما وقع منه وأَعْقَلَ له وأَعْلَمَ بنيته ، وقد يكون قد تكلم بلفظ مُجْمَلٍ أو بلفظ يظنه الشاهد طلاقاً وليس بطلاق ، والشاهد يشهد بما سمع ، والزوج أعلم بقصده ومراده ؛ جعل الشارعُ يمينَ الزوج معارضةً لشهادة الشاهد الواحد ، ويقوى جانبه الأصلُ واستصحابُ النكاح ، فكان الظن المستفاد من ذلك أقوى من الظن المستفاد من مجرد الشاهد الواحد ، فإذا نكَلَ قَوَى الأصلُ في صدق الشاهد ، فقاوم ما في جانب الزوج ، فقَوَاهُ الشارعُ يمينَ المرأة ، فإذا حلفت مع شاهدها ونكول الزوج قَوَى جانبها جداً ، فلا شيء أحسن ولا أبين ولا أعدل من هذه الحكومة ، وأما المال للشهود به فإن المدعى إذا قال أقرضته أو بته أو أعرثه ، أو قال غصبني أو نحو ذلك ، فهذا الأمر لا يختص بمعرفة المطلوب ، ولا يتعلق بنيته وقصده ، وليس مع المدعى عليه من شواهد صدقه ما مع الزوج من بقاء عصمة النكاح ، وإنما معه مجردُ براءة الزمة ، وقد عُهِدَ كثرة اشتغالها بالمعاملات ، فقوى الشاهدُ الواحد والنكول أو يمين الطالب على رَفْعِهَا ، فحُكِمَ له ، فهذا كله مما يبين حكمة الشارع ، وأنه يقضى بالبيئة التي تبين الحق وهي الدليل الذي يدل عليه ، والشاهد الذي يشهد به ، بحسب الإمكان ، بل الحق أن الشاهد الواحد إذا ظهر صدقه حكم بشهادته وحده ، وقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الشاهد الواحد لأبي قتادة بقتل المشرك ودفع إليه سلبه بشهادته وحده ، ولم يُحْلَفْ أبا قتادة ، فجعله بيئة تامة ، وأجاز شهادة خزيم بن ثابت وحده بمبايعته للأعرابي ، وجعل شهادته بشهادتين



لما استندت إلى تصديقه صلى الله عليه وسلم بالرسالة المتضمنة تصديقه في كل ما يخبر به ، فإذا شهد المسلمون بأنه صادق في خبره عن الله فبطريق الأولى يشهدون أنه صادق عن رجل من أمته ، ولهذا كان من تراجم بعض الأئمة على حديثه « الحكم بشهادة الشاهد الواحد إذا عرف صدقه » .

### فصل

والذي جاءت به الشريعة أن اليمين تشرع من جهة أقوى المتداعيين ، فأى الخصمين ترجح جانبه جعلت اليمين من جهته ، وهذا مذهب الجمهور كأهل المدينة وفقهاء الحديث كالإمام أحمد والشافعي ومالك وغيرهم ؛ وأما أهل العراق فلا يخلفون إلا المدعى عليه وحده ، فلا يجلون اليمين إلا من جانبه فقط ، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه ؛ والجمهور يقولون : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالشاهد واليمين ، وثبت عنه أنه عرّض الأيمان في القسامة على المدعين أولاً ، فلما أبوا جعلها من جانب المدعى عليهم ، وقد جعل الله سبحانه أيمان اللعان من جانب الزوج أولاً ، فإذا نكّلت المرأة عن معارضة أيمانها بأيمانها وجب عليها العذاب بالحد ، وهو العذاب المذكور في قوله ( وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) فإن المدعى لما ترجح جانبه بالشاهد الواحد شرعت اليمين من جهته ، وكذلك أولياء الدّيم ترجح جانبهم باللوث فشرعت اليمين من جهتهم وأكدت بالعدد تعظيماً لخطر النفس ، وكذلك الزوج في اللعان جانبه أرجح من جانب المرأة قطعاً ، فإن إقدامه على إتلاف فراشه ، ورميها بالفاحشة على رؤس الأشهاد ، وتعريض نفسه لعقوبة الدنيا والآخرة ، وفضيحة أهله ونفسه على رؤس الأشهاد ، مما يأباه طابع العقلاء ، وتنفّر عنه نفوسهم ، لولا أن الزوجة اضطرّته بما رآه وتيقنه منها

تشرع اليمين  
من جهة أقوى  
المتداعيين



إلى ذلك ؛ فجانبه أقوى من جانب المرأة قطعا ، فشرعت اليمين من جانبه ، ولهذا كان القتل في القَسَامة واللَّعان وهو قول أهل المدينة ؛ فأما فقهاء العراق فلا يقتلون لا بهذا ولا بهذا ، وأحمد يقتل بالقَسَامة دون اللعان ، والشافعي يقتل باللعان دون القسامة ، وليس في شيء من هذا ما يعارض الحديث الصحيح ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ » فَإِنْ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الْمُدْعَى إِلَّا بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى ، فَإِنَّهُ لَا يَقْضَى لَهُ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى ، فَأَمَّا إِذَا تَرَجَّحَ جَانِبُهُ بِشَاهِدٍ أَوْ لَوْثٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَقْضَ لَهُ بِمَجْرَدِ دَعْوَاهُ ، بَلْ بِالشَّاهِدِ الْمُجْتَمِعِ مِنْ تَرْجِيحِ جَانِبِهِ وَمِنْ الْيَمِينِ ؛ وَقَدْ حَكَّمَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِإِحْدَى الْمُرَاتَيْنِ بِالْوَلَدِ لِتَرْجِيحِ جَانِبِهَا بِالشَّقِيقَةِ عَلَى الْوَلَدِ وَإِثَارِهَا لِحَيَاتِهِ وَرَضَى الْأُخْرَى بِقَتْلِهِ ، وَلَمْ يَلْفِتْ إِلَى إِقْرَارِهَا لِلْأُخْرَى بِهِ ، وَقَوْلُهَا « هُوَ ابْنُهَا » وَلِهَذَا كَانَ مِنْ تَرَاجُمِ الْأُثْمَةِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ « التَّوَسُّعَةُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَا يَفْعَلُهُ أَفْعَلُ » لِيَسْتَبِينَ بِهِ الْحَقَّ ، ثُمَّ تَرْجُمَ تَرْجُمَةً أُخْرَى أَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ وَأَفْقَهُ فَقَالَ « الْحَكْمُ بِخِلَافِ مَا يَعْتَرِفُ بِهِ الْمَحْكُومُ لَهُ إِذَا تَبَيَّنَ لِلْحَاكِمِ أَنَّ الْحَقَّ غَيْرُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ » فَهَكَذَا يَكُونُ فَهْمُ الْأُثْمَةِ مِنَ النُّصُوصِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَشْهَدُ الْعُقُولُ وَالْفِطَرُ بِهَا مِنْهَا ؛ وَلَعَمْرُ اللَّهِ أَنْ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ لِأَخْرَاصِ الْأَرْاءِ وَتَحْمِينِ الظُّنُونِ .

فإن قيل : ففي القَسَامة يقبل مجرد أيمان المدعين ، ولا تجعل أيمان المدعى عليهم بعد أيمانهم دافعة للقتل ؛ وفي اللعان ليس كذلك ، بل إذا حلف الزوج مُسَكَّنَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهَا بِأَيْمَانِهَا ، وَلَا تَقْتُلَ بِمَجْرَدِ أَيْمَانِ الزَّوْجِ ، فَمَا الْفَرْقُ ؟

قيل : هذا من كمال الشريعة وتام عَدْلُهَا ومحاسنها فإن الحلوف عليه في القَسَامة حق لآدمي ، وهو استحقاق الدم ، وقد جعلت الأيمان المكررة بينة تامة مع اللوث ، فإذا قامت البينة لم يلتفت إلى أيمان المدعى عليه ، وفي اللعان الحلوف



عليه حق لله وهو حد الزنا ، ولم يشهد به أربعة شهود ، وإنما جعل الزوج أن يحلف أيماناً مكررة ومؤكدة باللعنة أنها جَنَتِ على فراشه وأفسدته ، فليس له شاهد إلا نفسه ، وهى شهادة ضعيفة ، فمكنت المرأة أن تعارضها بأيمان مكررة مثلها ، فإذا نسكت ولم تعارضها صارت أيمان الزوج مع نكولها بينة قوية لا معارض لها ؛ ولهذا كانت الأيمان أربعة لتقوم مقام الشهود الأربعة ، وأكدت بالخمسة هى الدعاء على نفسه باللعنة إن كان كاذباً ؛ ففى القسامة جعل اللوث وهو الأمانة الظاهرة الدالة على أن المدعى عليهم قتلوه شاهداً ، وجعلت الخمسين، يمينا شاهداً آخر ، وفى اللعان جعلت أيمان الزوج كشاهد ونكولها كشاهد آخر .

والمقصود أن الشارع لم يَقِفِ الحكم فى حفظ الحقوق البتة على شهادة لا يتوقف الحكم ذكرين ، لا فى الدماء ولا فى الأموال ولا فى الفروج ولا فى الحدود ، بل قد على شهادة حد الخلفاء الراشدون والصحابة رضى الله عنهم فى الزنا بالحبل ، وفى الخمر بالرائحة والقيء ، وكذلك إذا وجد المسروق عند السارق كان أولى بالحد من ظهور الحبل والرائحة فى الخمر ، وكل ما يمكن أن يقال فى ظهور المسروق أمكن أن يقال فى الحبل والرائحة ، بل أولى ، فإن الشبهة التى تعرض فى الحبل من الإكراه ووطء الشبهة ؛ وفى الرائحة لا يعرض مثلها فى ظهور العين المسروقة ، والخلفاء الراشدون والصحابة رضى الله عنهم لم يلتفتوا إلى هذه الشبهة التى تجوز غلط الشاهد ووهمه وكذبه أظهر منها بكثير ، فلو عطل الحد بها لكان تعطيله بالشبهة التى تمكن فى شهادة الشاهدين أولى ، فهذا محض الفقه والاعتبار لمصالح العباد ، وهو من أعظم الأدلة على جلالة فقه الصحابة وعظمته ومطابقته لمصالح العباد ، وحكمة الرب وشرعه ، وأن التفاوت الذى بين أقوالهم وأقوال من بعدهم كالتفاوت الذى بين القائلين .

والمقصود أن الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله لم يَرُدَّ خبر العدل لم يرد الشارع قط ، لا فى رواية ولا فى شهادة ، بل قَبِلَ خبر العدل الواحد فى كل موضع أخبر خبر العدل



به ، كما قبل شهادته لأبي قتادة بالقتيل ، وقبل شهادة خزيمة وحده ، وقبل شهادة الأعرابي وحده على رؤية هلال رمضان ، وقبل شهادة الأمة السوداء وحدها على الرضاة ، وقبل خبر تميم وحده وهو خبر عن أمر حمى شاهده وراه فقبله ورواه عنه ، ولا فرق بينه وبين الشهادة فإن كلا منهما عن أمر مستند إلى الحس والمشاهدة ، فتميم شهد بما رآه وعينه ، وأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه وقبل خبره ، فأى فرق بين أن يشهد العدل الواحد على أمر رآه وعينه يتعلق بمشهود له وعليه وبين أن يخبر بما رآه وعينه مما يتعلق بالعموم ؟ . وقد أجمع المسلمون على قبول أذان المؤذن الواحد ، وهو شهادة منه بدخول الوقت ، وخبر عنه يتعلق بالخبر وغيره ، وكذلك أجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهى خبر عن حكم شرعى يعم المستفتى وغيره .

جانب التحمل  
غير جانب  
الثبوت

وسر المسألة أن لا يلزم من الأمر بالتعدد فى جانب التحمل وحفظ الحقوق الأمر بالتعدد فى جانب الحكم والثبوت ؛ فان خبر الصادق لا تأتى الشريعة برده أبداً ، وقد ذم الله فى كتابه من كذب بالحق ، ورد الخبر الصادق تكذيباً بالحق وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد إلا بما هو مثلها أو أقوى منها ، والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق ، بل بالتثبيت والتبمين ، فإن ظهرت الأدلة على صدقه قبل خبره ، وإن ظهرت الأدلة على كذبه ردّ خبره ، وإن لم يتبين واحد من الأمرين وقف خبره ؛ وقد قيل للنبي صلى الله عليه وسلم خبر الدليل المشترك الذى استأجره ليدله على طريق المدينة فى هجرته لما ظهر له صدقه وأمانته ؛ فعلى المسلم أن يتبع هدى النبي صلى الله عليه وسلم فى قبول الحق ممن جاء به من ولى وعدو وحبيب وبغيض وبر وفاجر ، ويرد الباطل على من قاله كائناً من كان ، قال عبد الله ابن صالح : ثنا الليث بن سعد عن ابن عجلان عن ابن شهاب أن معاذ بن جبل كان يقول فى مجلسه كل يوم قلما يخطئه أن يقول ذلك : الله حكم قسط ، هلك المرتابون ، إن وراءكم فتنًا يكثرفيها المال ، ويفتح فيها القرآن ، حتى يقرأ المؤمن



والمنافق والمرأة والصبي والأسود والأحمر ، فيوشك أحدهم أن يقول : قرأت القرآن فما أظن أن يتبعونى حتى أبتدع لهم غيره ، فأياكم وما أبتدع ، فإن كل بدعة ضلالة ، وأياكم وزيغة الحكيم ؛ فإن الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة ، وإن المنافق قد يقول كلمة الحق ، فتلقوا الحق عن من جاء به ، فإن على الحق نورا ، قالوا : وكيف زيغة الحكيم ؟ قال : هى الكلمة تروعونكم وتنكرونها وتقولون ما هذا ، فاحذروا زيغته ، ولا يصدنكم عنه ، فإنه يوشك أن ينفى وأن يراجع الحق ، وإن العلم والإيمان مكانهما إلى يوم القيامة .

والمقصود أن الحالك يحكم بالحجة التى ترجح الحق إذا لم يعارضها مثلها ، والمطلوب منه ومن كل من يحكم بين اثنين أن يعلم ما يقع ثم يحكم فيه بما يجب ، فالأول مداره على الصدق والثانى مداره على العدل ، وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا والله عليم حكيم .

فاليينات والشهادات تظهر لعباده معلومة ، وبأمره وشرعه يحكم بين عباده ، صفات الحالك والحكم إما إبداء وإما انشاء ؛ فإلإبداء إخبار وإثبات وهو شهادة ، والإنشاء أمر ونهى وتحليل وتحريم ؛ والحالك فيه ثلاث صفات ؛ فمن جهة الإثبات هو شاهد ، ومن جهة الأمر والنهى هو مُقت ، ومن جهة الإلزام بذلك هو ذو سلطان ، وأقل ما يشترط فيه صفات الشاهد باتفاق العلماء ؛ لأنه يجب عليه الحكم بالعدل ، وذلك يستلزم أن يكون عدلا فى نفسه ؛ فأبو حنيفة لا يعتبر إلا العدالة ، والشافعى وطائفة من أصحاب أحمد يعتبرون معها الاجتهاد ، وأحمد يوجب تولية الأصلح فالأصلح من الموجودين ؛ وكل زمان بحسبه ، فيقدم الأذنين العدل على الأعلم الفاجر ، وقضاة السنة على قضاة الجهمية ، وإن كان الجهمى أفقه ، ولما سأله المتوكل عن القضاة أرسل إليه درجا<sup>(١)</sup> مع وزيره يذكر فيه تولية أناس وعزل أناس ،

(١) الدرج : الذى يكتب فيه ، وكذلك الدرج بالتحريك ، يقال : أنفذته فى درج الكتاب : أى فى طيه .



وأمسك عن أناس ، وقال : لا أعرفهم ، وروجع في بعض من سُئِلَ لقلّة علمه فقال :  
لوم يولوه لولوا فلانا ، وفي توليته مضرة على المسلمين ؛ وكذلك أمر أن يُؤْتَى على  
الأموال الدّين السني دون الداعي إلى التعطيل ؛ لأنّه يضر الناس في دينهم ، وسُئِلَ عن  
رجلين أحدهما أنسكى في العدو مع شر به اتمر والآخرا دين ، فقال : يغزى مع الأنسكى<sup>(١)</sup>  
في العدو ؛ لأنّه أنفع للمسلمين ؛ وبهذا مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فإنه كان يُؤْتَى الأنفع للمسلمين على مَنْ هو أفضل منه ، كما ولي خالد بن الوليد من  
حين أسلم على حرو به لشكايته في العدو ، وقَدَّمه على بعض السابقين من المهاجرين  
والأنصار مثل عبد الرحمن بن عوف وسالم مولى أبي حذيفة وعبد الله بن عمر ؛  
وهؤلاء ممن أنفق من قبل الفتح وقَاتَلَ ، وهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من  
بعد وقاتلوا ؛ وخالد وكان ممن أنفق بعد الفتح وقاتل ، فإنه أسلم بعد صلح الحديبية  
هو وعمر بن العاص وعثمان بن طلحة الحبشي ، ثم إنه فعل مع بني جذيمة ما تبرأ  
النبي صلى الله عليه وسلم منه حين رفع يديه إلى السماء وقال « اللهم إني أبرأ  
إليك مما صنع خالد » ومع هذا فلم يعزله ، وكان أبو ذر من أسبق السابقين وقال له  
« يا أبا ذر إني أراك ضَعِيفًا ، وإني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسى ، لا تأمرنَّ على  
اثنين ، ولا تولّين مال يتيم » وأمر عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل ؛  
لأنّه كان يقصد أخواله بني عذرة ؛ فعلم أنهم يطعمونه مالا يطعمون غيره للقرابة ؛  
وأيضاً فله حسن سياسة عمرو وخبرته وذكائه ودّهائه<sup>(٢)</sup> فإنه كان من أدهى العرب ؛  
ودّهاة العرب أربعة هو أحدهم ، ثم أردفه بأبي عُبَيْدة . وقال « تطاوَعَا ولا تَخْتَلِفَا »  
فلما تنازعا فيمن يصلي سلم أبو عبّدة لعمر ؛ فكان يصلي بالطائفتين وفيهم أبو بكر ؛  
وأمر أسامة بن زيد مكان أبيه لأنّه - مع كونه خليفاً للإمارة - أحرص على طاب ثأر  
أبيه من غيره ، وقدم أباه زيدا في الولاية على جعفر بن عمه مع أنه مولّى ، ولكنه من  
أسبق الناس إسلاماً قبل جعفر ، ولم يلفت إلى طعن الناس في إمارة أسامة وزيد وقال

(١) أنسكى العدو وفيه نكابة : قتل وجرح (٢) الدهاء : جودة الرأي والأدب .



«إِنْ تَطَعْنُوا فِي إِمَارَةِ أَسَامَةَ فَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِ ، وَأَيْمَ اللَّهُ إِنْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارَةِ وَمَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَى » وَأَمْرُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَإِخْوَتِهِ لَأَنْهُمْ مِنْ كِبَرَاءِ قُرَيْشٍ وَسَادَاتِهِمْ وَمَنْ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ وَلَمْ يَتَوَلَّ أَحَدٌ بَعْدَهُ .  
وَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَذِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَلَّيَ الْأَنْفَعَ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ ، وَالْحُكْمُ بِمَا يَظْهَرُ الْحَقُّ وَيُوضَحُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَقْوَى مِنْهُ يَعارضُهُ ، فَسِيرَتُهُ تَوَلَّيَ الْأَنْفَعُ وَالْحُكْمُ بِالْأَظْهَرِ ، وَلَا يَسْتَطِلُّ هَذَا الْفَصْلُ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ فُصُولِ الْكِتَابِ .

### فصل

وقوله « والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلَّ حراماً أو حرم حلالاً »  
هذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَو بْنِ عَوْفٍ الْمَرْزُوقِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا صَلَاحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا ، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا » قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ؛ وَقَدْ نَدَبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى الصِّلَحِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي الدِّمَاءِ فَقَالَ : ( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ) وَنَدَبَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى الصِّلَحِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي حَقُوقِهِمَا ، فَقَالَ : ( وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ) وَقَالَ تَعَالَى : ( لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ) وَأَصْلَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ بَنِي عُمَرَ وَبَنِي عَوْفٍ لَمَّا وَقَعَ بَيْنَهُمْ ، وَلَمَّا تَنَازَعَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَابْنُ أَبِي حَذْرَدٍ فِي دَيْنٍ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذْرَدٍ ، أَصْلَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اسْتَوْضَعَ مِنْ دَيْنِ كَعْبِ الشَّطْرِ وَ[أَمَرَ] غَرِيمَهُ بِقَضَاءِ الشَّطْرِ ، وَقَالَ لِرَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا عِنْدَهُ « اذْهَبَا فَاقْتَسِمَا ثُمَّ تَوَخَّيَا الْحَقَّ ثُمَّ اسْتَهِمَا ثُمَّ لِيَحْلِلْ كُلُّ

الصلح بين  
المسلمين



منكما صاحبه » وقال « مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضٍ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحَمَلَ عَلَيْهِ » وَجَوَّزَ فِي دَمِ الْعَمْدِ أَنْ يَأْخُذَ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ مَا صَوَّلُوا عَلَيْهِ ، وَلَمَّا اسْتَشْهَدَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ حِرَامٍ الْأَنْصَارِيُّ وَالِدُ جَابِرٍ ، وَكَانَ عَلَيْهِ دِينَ ، سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَرْمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَحْلُلُوا أَبَاهُ ؛ وَقَالَ عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْخَارِجَةِ ، يَعْنِي الصَّلَاحَ فِي الْمِيرَاثِ ؛ وَسَمِيَتِ الْخَارِجَةُ لِأَنَّ الْوَارِثَ يُعْطَى مَا يَصَالِحُ عَلَيْهِ وَيُخْرِجُ نَفْسَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ ، وَصَوَّلَتْ امْرَأَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ مِنْ نَصِيْبِهِمَا مِنْ رُبْعِ الثَّمَنِ عَلَى ثَمَانِينَ أَلْفًا ، وَقَدْ رَوَى مُسْعَرٌ عَنْ أَزْهَرَ عَنْ مُحَارِبٍ قَالَ : قَالَ عُمَرُ « رُدُّوا الْخَصُومَ حَتَّى يَصْطَلِحُوا ، فَإِنَّ فَضْلَ الْقَضَاءِ يُجَدِّثُ بَيْنَ الْقَوْمِ الضَّغَائِنَ » وَقَالَ عُمَرُ أَيْضًا « رُدُّوا الْخَصُومَ لَعَلَّهُمْ أَنْ يَصْطَلِحُوا ، فَإِنَّهُ آثَرٌ لِلصَّدَقِ ، وَأَقْلٌ لِلْخِيَانَةِ » وَقَالَ عُمَرُ أَيْضًا « رُدُّوا الْخَصُومَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمْ قَرَابَةٌ ، فَإِنَّ فَضْلَ الْقَضَاءِ يَوْرَثُ بَيْنَهُمُ الشَّفَائِنَ » .

### فصل

الحقوق ضربان حق الله تعالى وحق عباده  
والحقوق نوعان : حق الله ، وحق الآدمي ؛ فحق الله لَا مَدْخَلَ لِلصَّلَاحِ فِيهِ كَالْحُدُودِ وَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ وَنَحْوِهَا ، وَإِنَّمَا الصَّلَاحُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ فِي إِقَامَتِهَا ، لَا فِي إِهْمَالِهَا ، وَلِهَذَا لَا يَقْبَلُ بِالْحُدُودِ ، وَإِذَا بَلَغَتْ السُّلْطَانُ فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمَشْفَعِ .

وَأَمَّا حَقُوقُ الْآدَمِيِّينَ فَهِيَ الَّتِي تَقْبَلُ الصَّلَاحَ وَالْإِسْقَاطَ وَالْمَعَاوِضَةَ عَلَيْهَا ، وَالصَّلَاحُ الْعَادِلُ هُوَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ : ( فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ) وَالصَّلَاحُ الْجَائِزُ هُوَ الظُّلْمُ بَعِيْنَهُ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَعْتَمِدُ الْعَدْلَ فِي الصَّلَاحِ ، بَلْ يَصَالِحُ صَاحِبًا ظَالِمًا جَائِرًا ، فَيَصَالِحُ بَيْنَ الْغَرِيمَيْنِ عَلَى دُونِ الطَّيْفِ



من حق أحدهما ، والنبي صلى الله عليه وسلم صالح بين كعب وغريمه وصالح أعدل الصلح فأمره أن يأخذ الشر ويَدَعَ الشر ؛ وكذلك لما عزم على طلاق سَوْدَةَ رضيت بأن تهَبَ له ليلتها وتبقى على حقها من النفقة والكسوة ، فهذا أعدل الصلح ، فإن الله سبحانه أباح للرجل أن يطلق زوجته ويستبدل بها غيرها ، فإذا رضيت بترك بعض حقها وأخذ بعضه وأن يُنْسِكَها كان هذا من الصلح العادل ، وكذلك أُرشد الخصمين اللذين كانت بينهما المواريث بأن يتوخياً الحق بحسب الإمكان ثم يحلل كل منهما صاحبه ؛ وقد أمر الله سبحانه بالإصلاح بين الطائفتين المقتلتين أولاً فإن بَغَتْ إحداها على الأخرى فحينئذ أمر بقتال الباغية لا بالصلح فإنها ظالمة ، ففي الإصلاح مع ظالمها هَضْمٌ لحق الطائفة المظلومة ، وكثير من الظامة المصلحين يصلح بين القادر الظالم والخصم الضعيف المظلوم بما يرضى به القادر صاحب الجاه ، ويكون له فيه الحظ ، ويكون الإغماض والْحَيْفُ فيه على الضعيف ، ويظن أنه قد أصْلَحَ ، ولا يمكن المظلوم من أخذ حقه ، وهذا ظلم ، بل يمكن المظلوم من استيفاء حقه ، ثم يطلب إليه رضاه أن يترك بعض حقه بغير محاباة لصاحب الجاه ، ولا يشتهه بالإكراه للآخر بالمحاباة ونحوها .

### فصل

الصلح إما  
مردود وإما  
جائز نافذ

والصلح الذي يحل الحرام ويحرم الحلال كالصلح الذي يتضمن محريم بُضْع حلال ، أو إحلال بُضْع حرام ، أو إرقاق حر ، أو نقل نسب أو ولاء عن محل إلى محل ، أو أكل رِبَا ، أو إسقاط واجب ، أو تعطيل حد ، أو ظلم ثالث ، وما أشبه ذلك ؛ فكل هذا صلح جائز مردود .

فالصلح الجائز بين المسلمين هو الذي يعتمد فيه رضى الله سبحانه ورضى الخصمين ؛ فهذا أعدل الصلح وأحقه ، وهو يعتمد العلم والعدل ؛ فيكون المصلح عالماً بالوقائع ، عارفاً بالواجب ، قاصداً للعدل ؛ فدرجة هذا أفضل من درجة



الصائم القائم ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصائم القائم ، قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : إصلاح ذات البين ؛ فإن فساد ذات البين الحالقة ، أما إني لا أقول تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين » وقد جاء في أثر : أصلحوا بين الناس ، فإن الله يصلح بين المؤمنين يوم القيامة ؛ وقد قال تعالى : ( إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون ) .

### فصل

يؤجل القاضى الحكم بحسب الحاجة  
وقوله « مَنْ أَدْعَى حَقًّا غَائِبًا أَوْ بَيِّنَةً فَاضْرِبْ لَهُ أَمْدًا يَنْتَهَى إِلَيْهِ » هذا من تمام العدل ، فإن المدعى قد تكون حجته أو بيئته غائبة ، فلو عجل عليه بالحكم بطل حقه ، فإذا سأل أمدًا تحضر فيه حجته أجيب إليه ، ولا يتقيد ذلك بثلاثة أيام ، بل بحسب الحاجة ، فإن ظهر عناده ومُدافعتة للحاكم لم يضرب له أمد ، بل يفصل الحكومة ، فإن ضرب هذا الأمد إنما كان لتتمام العدل ، فإذا كان فيه إبطال للعدل لم يُجب إليه الخصم .

قد يتغير الحكم بتغير الاجتهاد  
وقوله « وَلَا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضَيْتَ بِهِ الْيَوْمَ فَرَأَجَعْتَ فِيهِ رَأْيُكَ وَهَدَيْتَ فِيهِ لِرَشْدِكَ أَنْ تَرَأَجَعَ فِيهِ الْحَقُّ ، فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ ، وَلَا يَبْطُلُهُ شَيْءٌ ، وَمَرَاجَعَةُ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادَى فِي الْبَاطِلِ » يريد أنك إذا اجتهدت في حكومة ثم وقعت لك مرة أخرى فلا يمنعك الاجتهاد الأول من إعادته ، فإن الاجتهاد قد يتغير ، ولا يكون الاجتهاد الأول مانعاً من العمل بالثاني إذا ظهر أنه الحق ، فإن الحق أولى بالإيثار لأنه قديم سابق على الباطل ، فإن كان الاجتهاد الأول قد سبق الثانى والثانى هو الحق فهو أسبق من الاجتهاد الأول لأنه قديم سابق على ما سواه ، ولا يبطله وقوع الاجتهاد الأول على خلافه ، بل الرجوع إليه أولى من التماذى على الاجتهاد الأول .



قال عبد الرزاق : حدثنا معمر عن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه عن الحكم بن مسعود الثقفي قال : قضى عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأخويها لأبيها وأمها وأخويها لأمها ، فأشرك عمر بين الإخوة للأم والأب والإخوة للأم في الثلث ، فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا ، قال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ ، وهذه على ما قضينا اليوم ؛ فأخذ أمير المؤمنين في كلا الاجتهادين بما ظهر له أنه الحق ، ولم يمنعه القضاء الأول من الرجوع إلى الثاني ، ولم ينقض الأول بالثاني ؛ فجرى أئمة الإسلام بعده على هذين الأصلين .

قوله « والمسامون عُذُول بعضهم على بعض ، إلا جبر با عليه شهادة زور ، من ترد شهادته أو مجلوداً في حد ، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة » لما جعل الله سبحانه هذه الأمة أمةً وسطاً ليكونوا شهداء على الناس - والوسط : العدل الخيار - كانوا عدولا بعضهم على بعض ، إلا من قام به مانع الشهادة ، وهو أن يكون قد جُرِّب عليه شهادة الزور ؛ فلا يوثق بعد ذلك بشهادته ، أو مَنْ جُلِدَ في حد لأن الله سبحانه نهى عن قبول شهادته ، أو مُتَّهَم بأن يجر إلى نفسه نفعاً من المشهود له كشهادة السيد لعتيقه بمال أو شهادة العتيق لسيده إذا كان في عياله أو منقطعاً إليه يناله نفعه ، وكذلك شهادة القريب لقريبه لا تقبل مع التهمة ، وتقبل بدونها ، هذا هو الصحيح .

وقد اختلف الفقهاء في ذلك : فمنهم مَنْ جَوَّزَ شهادةَ القريب لقريبه مطلقاً شهادة القريب لقريبه أو عليه كالأجنبي ، ولم يجعل القرابة مانعة من الشهادة بحال ، كما يقوله أبو محمد بن حزم وغيره من أهل الظاهر ، وهؤلاء يحتجُّون بالعمومات التي لا تفرق بين أجنبي وقريب ، وهؤلاء أسعد بالعمومات ، ومنعت طائفة شهادةَ الأصول للفروع والفروع للأصول خاصة ، وجوزت شهادة سائر الأقارب بعضهم لبعض ، وهذا مذهب الشافعي وأحمد ، وليس مع هؤلاء نص صريح صحيح بالمنع .



واحتج الشافعي بأنه لو قبلت شهادة الأب لابنه لكانت شهادة منه لنفسه لأنه منه ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما فاطمة بضعة مني ير يدني ماراها ، ويؤذيني ما آذاها » قالوا : وكذلك بنو البنات ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحسن « إن أبنِي هذا سيد » قال الشافعي : فإذا شهد له وإنما يشهد لشيء منه ، قال : وبنوه هم منه ، فكأنه شهد لبعضه ، قالوا : والشهادة تردُّ بالهمة ، والوالد متهم في ولده فهو ظَنِينٌ في قرابته ، قالوا : وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأولاد « إنكم لتَبَخَّخُونَ وتَجُبُّنُونَ ، وإنكم لمن رِيحَانُ الله » وفي أثر آخر « الولدُ مُبْخَلَةٌ مَجْمِنَةٌ » قالوا : وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « أنتَ ومالكٌ لأبيك » فإذا كان مال الابن لأبيه فإذا شهد له الأبُ بمالٍ كان قد شهد به لنفسه ، قالوا : وقد قال أبو عبيد : ثنا جرير عن معاوية عن يزيد الجزري ، قال : أحسبه يزيد بن سنان ، قال الزهري : عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ظَنِينٍ في ولاء أو قرابة ولا مَجْبُولٍ » قالوا : ولأن بينهما من البعضية والجزئية ما يمنع قبول الشهادة ، كما منع من إعطائه من الزكاة ، ومن قتله بالولد ، وحَدَّه بقذفه ؛ قالوا : ولهذا لا يثبتُ له في ذمته دين عند جماعة من أهل العلم ، ولا يطالب به ، ولا يُحبَس من أجله ، قالوا : وقد قال تعالى : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِهْوَانِكُمْ) ولم يذكر بيوت الأبناء لأنها داخلة في بيوتهم أنفسهم ، فاكتمى بذكرها دونها ، وإلا فبيوتهم أقرب من بيوت من ذكر في الآية ؛ قالوا : وقد قال تعالى : ( وَجَلَّوْا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ) أي ولدا ، فالولد جزء ؛ فلا تقبل شهادة الرجل في جزئه .

قالوا : وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن أُطِيبَ ما أَكَلَ الرجل من كسبه ، وإن وَلَدَهُ من كسبه » فكيف يشهد الرجل لكسبه ؟ قالوا : والإنسان مُتَمِّمٌ



في ولده ، مَفْتُونٌ به ، كما قال تعالى : ( إنما أموالكم وأولادكم فتنة ) فكيف تقبل شهادة المرء لمن قد جعل مفتونا به ؟ والفتنة محل التهمة .

### فصل

قال الآخرون : قال الله تعالى : ( وما كان الله ليُضِلَّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) وقال تعالى : ( وأنزلنا إليك الكتابَ تبياناً لكل شيء ) وقد قال تعالى : ( وأشهدوا ذَوِي عَدْلٍ منكم ) وقد قال تعالى : ( وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدِينَ من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان ممن تَرْضَوْنَ من الشَّهداء ) وقال : ( يا أيها الذين آمنوا شهادةُ بينكم إذا حضر أحدكم الموتُ حين الوصية اثنان ذَوَا عَدْلٍ منكم ) ولا رَيْبَ في دخول الآباء والأبناء والأقارب في هذا اللفظ كدخول الأجنبي ؛ وتناولها للجميع بتناول واحد ، هذا مما لا يمكن دَفْعُهُ ، ولم يستثنِ الله سبحانه ولا رسوله من ذلك أبا ولا ولداً ولا أخاً ولا قرابة ، ولا أجمع المسلمون على استثناء أحد من هؤلاء ؛ فتلزم الحجة بإجماعهم .

وقد ذكر عبد الرزاق عن أبي بكر بن أبي سَيرة عن أبي الزناد عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة قال : قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : تجوز شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده ، والأخ لأخيه ، وعن عمرو بن سليم الزرقى عن سعيد بن المسيب مثل هذا .

وقال ابن وهب : ثنا يونس عن الزهري قال : لم يكن يُتَّهم سَافُ المسلمین الصالح في شهادة الوالد لولده ، ولا الولد لوالده ، ولا الأخ لأخيه ، ولا الزوج لامرأته ، ثم دَخَلَ الناسُ <sup>(١)</sup> بعد ذلك فظهرت منهم أمور حَمَلَتِ الوُلاةَ على اتهامهم ، فتركت شهادة من يتهم إذا كانت من قرابة ، وصار ذلك من الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة ، لم يتهم إلا هؤلاء في آخر الزمان .

وقال أبو عبيد : حدثني الحسن بن عازب عن جده شبيب بن غَرَفَةَ قال :

(١) دخل الناس — بوزن فرح — فسدوا



كنتُ جالسا عند شُريح ، فأتاه على بن كاهل وامرأة وخصم ، فشهد لها على ابن كاهل وهو زوجها ، وشهد لها أبوها ، فأجاز شريحُ شهادتهما ؛ فقال الخصم : هذا أبوها وهذا زوجها ، فقال له شريح : أتعلم شيئا تجرّحُ به شهادتهما ؟ كل مسلم شهادته جائزة .

وقال عبد الرزاق : ثنا سفيان بن عُيينة عن شبيب بن غرقدة قال : سمعت شريحا أجاز لامرأة شهادةَ أبيها وزوجها ، فقال له الرجل : إنه أبوها وزوجها ، وقال شريح : فمن يشهد للمرأة إلا أبوها وزوجها ؟

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا شعبة عن ابن أبي ذئب عن سليمان قال : شهدتُ لأُمّي عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، فقضى بشهادتي .

وقال عبد الرزاق : ثنا معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري قال : أجاز عمر بن عبد العزيز شهادةَ الابن لأبيه إذا كان عدلاً .

قالوا : فهو لأمر بن الخطاب وجميعُ السلف وشُريح وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يحيزون شهادةَ الابن لأبيه والأب لابنه ، قال ابن حزم : وبهذا يقول إياس بن معاوية وعثمان التّيمي وإسحاق بن راهويه وأبو ثور والمزني وأبو سليمان وجميع أصحابنا ، يعني داود بن علي وأصحابه . وقد ذكر الزهري أن الذين ردّوا شهادة الابن لأبيه والأخ لأخيه هم المتأخرون ، وأن السلف الصالح لم يكونوا يرُدُّونها .

قالوا : وأما حُجَّتكم على المنع فمَدَّارها على شيئين :

أحدهما : البعضية التي بين الأب وابنه وأنها تُوجب أن تكون شهادة أحدهما للآخر شهادةً لنفسه ، وهذه حجة ضعيفة ؛ فإن هذه البعضية لا توجب أن تكون كبعضه في الأحكام ، لافي أحكام الدنيا ، ولا في أحكام الثواب والعقاب ؛ فلا يلزم من وجوب شيء على أحدهما أو تحرّيمه وجوبه على الآخر وتحرّيمه من جهة كونه بعضه ، ولا من وجوب الحد على أحدهما وجوبه على



الآخر ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ » فلا يجنى عليه ، ولا يعاقب بذنبه ، ولا يثاب بحسناته ، ولا يجب عليه الزكاة ولا الحج يَفْنَى الآخر ، ثم قد أجمع الناس على صحة بيعه منه وإجارته ومُضَارَبته ومشاركته ، فلو امتنعت شهادته له لكونه جُزْءً فيكون شاهداً لنفسه لا تمتنع هذه العقود ؛ إذ يكون عاقداً لها مع نفسه .

فإن قلتم : هو مُتَّهَمٌ بشهادته له ، بخلاف هذه العقود ؛ فإنه لا يتهم فيها معه . قيل : هذا عَوْدٌ منكم إلى المأخذ الثاني ، وهو مأخذ التهمة ، فيقال : التهمة وَحْدَهَا مستقلة بالمنع ، سواء كان قريباً أو أجنبياً ، ولا رَيْبَ أن تهمة الإنسان في صديقه وَعَشِيرِهِ ومن يَعْنِيهِ مودته ومحبته أعظم من تهمة في أبيه وابنه ، والواقع شاهد بذلك ، وكثير من الناس يحابى صديقه وَعَشِيرَهُ وذاهُ أعظم مما يحابى أباه وابنه .

فإن قلتم : الاعتبار بالمظنة ، وهى التى تنضبط ، بخلاف الحكمة ؛ فإنها لا تتشارها وعدم انضباطها لا يمكن التعليل بها .

قيل : هذا صحيح فى الأوصاف التى شهد لها الشرعُ بالاعتبار ، وعَلِقَ بها الأحكام ، دون مظانها ، فإِن علق الشارع عدم قبول الشهادة بوصف الأبوة أو البنوة أو الأخوة ؟ والتابعون إنما نظروا إلى التهمة ، فهى الوصف المؤثر فى الحكم ، فجيب تعليق الحكم به وجوداً وعدمًا ، ولا تأثير لخصوص القرابة ولا عمومها ، بل قد توجدُ القرابة حيث لا تهمة ، وتوجد التهمة حيث لا قرابة ، والشارع إنما علق قبول الشهادة بالعدالة وكون الشاهد مَرَضِيًّا ، وعلق عدم قبولها بالفسق ، ولم يعلق القبول والرد بأجنبية ولا قرابة .

قالوا : وأما قولكم « إنه غير متهم معه فى تلك العقود » فليس كذلك ، بل هو متهم معه فى الحباة ، فومع ذلك فلا يوجب ذلك إبطالها ، ولهذا لو باعه فى



مرض موته ولم يُحَايِهِ لم يبطل البيع ، ولو حاباه بَطَلَ في قدر المحاباة ، فعلق البطلان بالتهمة لا بمظنتها .

قالوا : وأما قوله صلى الله عليه وسلم « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » فلا يمنع شهادة الابن لأبيه ، فإن الأب ليس هو وماله لابنه ، ولا يدل الحديث على [ عدم ] قبول شهادة أحدهما للآخر ، والذي دل عليه الحديث أَكْثَرُ منازعينا لا يقولون به ، بل عندهم أن مال الابن له حقيقة وحكما ، وأن الأب لا يملك عليه منه شيئا ، والذي لم يدل عليه الحديث حملتموه إياه ، والذي دل عليه لم تقولوا به ، ونحن نتأق أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها بالقبول والتسليم ، ونستعملها في وجوهها ، ولو دل قوله « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » على أن لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده لكننا أولَ ذاهبٍ إلى ذلك ، ولما سبقتمونا إليه ، فأين موضع الدلالة ؟ واللام في الحديث ليست للملك قطما ، وأكثركم يقول ولا للإباحة إذ لا يُبَاح مال الابن لأبيه ؛ ولهذا فَرَّقَ بعضُ السلف فقال : تقبل شهادة الابن لأبيه ، ولا تقبل شهادة الأب لابنه ، وهو إحدى الروايتين عن الحسن والشعبي ، ونص عليه أحمد في رواية عنه ، ومن يقول هي للإباحة أَسْعَدُ بالحديث ، وإلا تعطلت فائدته ودلالته ، ولا يلزم من إباحة أخذه ما شاء من ماله أن لا تقبل شهادته له بحال ، مع القطع أو ظهور انتفاء التهمة ، كما لو شهد له بفساح أو حدٍّ أو مالا تلحقه به تهمة .

قالوا : وأما كونه لا يُعْطَى من زكاته ، ولا يُقَاد به ، ولا يُحْدَث به ، ولا يثبت له في ذمته دين ، ولا يُجْبَس به ؛ فلا استدلال إنما يكون بما ثَبَتَ بنص أو إجماع ، وليس معكم شيء من ذلك ، فهذه مسائل نزاع لا مسائل إجماع ، ولو سلم ثبوت الحكم فيها أو في بعضها لم يلزم منه عدم قبول شهادة أحدهما للآخر حيث تنتفي التهمة ؛ ولا تَلَازَم بين قبول الشهادة وجريان القصاص وثبوت الدين له في ذمته لا عقلا ولا شرعا ، فإن تلك الأحكام أَقْتَضَتْها الأبوة التي تمنع من مساواته



للأجنبي في حده به ، وإقادته منه ، وحبسه بدينه ، فإن منصب أبوته يابى ذلك ، وقبحه مركز في فطر الناس ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، ومارأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح . وأما الشهادة فهي خبر يعتمد الصدق والعدالة ، فإذا كان الخبر به صادق مبرزاً في العدالة غير متهم في الأخبار فليس قبول قوله قبيحاً عند المسلمين ، ولا تأتى الشريعة برد خبر الخبر به واتهامه .

قالوا : والشريعة مبناها على تصديق الصادق وقبول خبره ، وتكذيب الكاذب ، والتوقف في خبر الفاسق المتهم ؛ فهي لا ترد حقاً ، ولا تقبل باطلاً . قالوا : وأما حديث عائشة فلو ثبت لم يكن فيه دليل فإنه إنما يدل على عدم قبول شهادة المتهم في قرابته أو ذى ولاية ، ونحن لا نقبل شهادته إذا ظهرت تهمة ، ثم منازعونا لا يقولون بالحديث ، فإنهم لا يردون شهادة كل قرابة ، والحديث ليس فيه تخصيص لقرابة الإيلاد بالمنع ، وإنما فيه تعليق المنع بتهمة القرابة ، فالغيم وصف التهمة ، وخصصتم وصف القرابة بفرد منها ؛ فكنا نحن أسعد بالحديث منكم ، وبالله التوفيق .

وقد قال محمد بن الحكم : إن أصحاب مالك يُحيزون شهادة الأب والابن والأخ والزوج والزوجة على أنه وكل فلانا ، ولا يحيزون شهادتهم أن فلانا وكله ؛ لأن الذى يوكل لا يتهمان عليه فى شىء .

وأما شهادة الأخ لأخيه فالجمهور يحيزونها ، وهو الذى فى التهذيب من رواية ابن القاسم عن مالك ، إلا أن يكون فى عياله ، وقال بعض المالكية : لا تجوز إلا على شرط ؛ ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم : هو أن يكون مبرزاً فى العدالة ، وقال بعضهم : إذا لم تنقله صلته ، وقال أشهب : تجوز فى اليسر دون الكثير ، فإن كان مبرزاً جاز فى الكثير ، وقال بعضهم : تقبل مطلقاً إلا فيما تصح فيه التهمة ، مثل أن يشهد له بما يكسب به الشاهد شرفاً وجاهاً .



والصحيح أنه تقبل شهادة الابن لأبيه والأب لأبنه فيما لا تهمه فيه ، ونص عليه أحمد ؛ فعنه في المسألة ثلاث روايات : المنع ، والقبول فيما لا تهمه فيه ، والتفريق بين شهادة الابن لأبيه فتقبل وشهادة الأب لأبنه فلا تقبل ، واختار ابن المنذر القبول كالأجنبي .

وأما شهادة أحدهما على الآخر فنص الإمام أحمد على قبولها ، وقد دل عليه القرآن في قوله تعالى ( كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ ، ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ) .

وقد حكى بعض أصحاب أحمد عنه رواية ثمانية أنها لا تقبل ؛ قال صاحب المغنى : ولم أجد في الجامع ، يعنى جامع الخلال ، خلافا عن أحمد أنها تقبل ، وقال بعض الشافعية : لا تقبل شهادة الابن على أبيه في قصاص ولا حدٍّ قذف ، قال : لأنه لا يقتل بقتله ، ولا يحذ بقذفه ، وهذا قياس ضعيف جداً ؛ فإن الحد والقتل في صورة المنع لكون المستحق هو الأب ، وهنا المستحق أجنبي .

ومما يدل على أن احتمال التهمة بين الولد ووالده لا يمنع قبول الشهادة أن شهادة الوارث لمورثه جائزة بالمال وغيره ، ومعلوم أن تطرّق التهمة إليه مثل تطرّقها إلى الوالد والولد ، وكذلك شهادة الأبنين على أبيهما بطلاق ضرة أمهما جائزة ، مع أنها شهادة للأم ، ويتوفر حفظها من الميراث ، ويخلو لها وجه الزوج ، ولم تردّ هذه الشهادة باحتمال التهمة ؛ فشهادة الولد لوالده وعكسه بحيث لا تهمّة هناك أولى بالقبول ، وهذا هو القول الذي ندين الله به ، وبالله التوفيق .

### فصل

وقوله « إلا مجر با عليه شهادة زور » يدل على أن المرة الواحدة من شهادة شاهد الزور تستقل برد الشهادة ، وقد قرّن الله سبحانه في كتابه بين الإشراك وقول الزور تستقل برد الشهادة ،



الزور، وقال تعالى : (واجتنبوا قول الزور حُنْفَاءَ لله غير مشركين به) وفي الصحيحين أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: الشرك بالله، ثم عقوق الوالدين، وكان متكئاً فجلس، ثم قال: ألا وقول الزور، ألا وقول الزور، فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت » وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أكبر الكبائر الإشراك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وقول الزور ».

ولا خلاف بين المسلمين أن شهادة الزور من الكبائر، واختلف الفقهاء الكذب من الكبائر في الكذب في غير الشهادة: هل هو من الصغار أو من الكبائر؟ على قولين هما روايتان عن الإمام أحمد حكاهما أبو الحسين في تمامه، واحتج من جعله من الكبائر بأن الله سبحانه جعله في كتابه من صفات شر البرية، وهم الكفار والمنافقون، فلم يصف به إلا كافراً أو منافقاً، وجعله علم أهل النار وشعارهم، وجعل الصدق علم أهل الجنة وشعارهم.

وفي الصحيح من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عليكم بالصدق؛ فإنه يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً ». وفي الصحيحين مرفوعاً « آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان » وقال معمر عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما كان خلق أبغض إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من الكذب، ولقد كان الرجل يكذب عنده الكذبة فما تزال في نفسه حتى يعلم أنه قد أحدث منها توبة » وقال مروان الطاطري<sup>(١)</sup>: ثنا محمد بن مسلم ثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت « ما كان شيء أبغض إلى

(١) مروان بن محمد بن حسان الأسدي، الدمشقي، الطاطري - بفتح الطاء - ين -

وتقه أبو حاتم، وقال البخاري: مات سنة عشر ومائتين.



رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب ، وما جرب على أحد كذبا فرجع إليه ما كان حتى يعرف منه توبة » حديث حسن رواه الحاكم في المستدرک من طريق ابن وهب عن محمد بن مسلم عن أيوب عن ابن سيرين عن عائشة رضى الله عنها ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن موسى بن أبي شيبه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أَبْطَلَ شَهَادَةَ رَجُلٍ فِي كَذْبَةٍ كَذَبَهَا » وهو مرسل ، وقد احتج به أحمد بن إحدی الروایتين عنه ، وقال قيس بن أبي حازم : سمعت أبا بكر الصديق رضى الله عنه يقول : « إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ ، فَإِنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبُ الْإِيمَانِ » يروى موقوفاً ومرفوعاً ؛ وروى شعبة عن سلمة بن كهيل عن مصعب بن سعد عن أبيه قال : « الْمُسْلِمُ يُطْبَعُ عَلَى كُلِّ طَبِيعَةٍ غَيْرِ الْخِيَانَةِ وَالْكَذْبِ » ، ويروى مرفوعاً أيضاً ، وفي المسند والترمذی من حديث خريم بن فاتك الأسدي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَامَ قَائِماً قَالَ : عَدَلْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ الشَّرْكَ بِاللَّهِ » ثلاث مرار ، ثم تلا هذه الآية : ( فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ حَنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرِ مُشْرِكِينَ بِهِ ) ، وفي المسند من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تَسْلِيمُ الْخَاصَّةِ وَفَشْوِ التَّجَارَةِ حَتَّى تَعِينَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا عَلَى التَّجَارَةِ ، وَقَطْعُ الْأَرْحَامِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ ، وَكُتْمَانُ شَهَادَةِ الْحَقِّ » ، وقال الحسن بن زياد اللؤلؤي : ثنا أبو حنيفة قال : كنا عند محارب بن دثار ، فتقدم إليه رجلان ، فادَّعَى أحدهما على الآخر مالا ، فجدده للدَّعَى عليه ، فسأله البيهقي ، فجاء رجل فشهد عليه ، فقال المشهود عليه : لا والله الذي لا إله إلا هو ما شهد على بحق ، وما علمته إلا رجلاً صالحاً ، غير هذه الزلة فإنه فعلَ هذا لحدِّ كان في قلبه على ، وكان محارب متكئاً فاستوى جالساً ثم قال : يا إذا الرجلُ سمعتُ ابنَ عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ يَوْمٌ تُشِيبُ فِيهِ الْوُلْدَانُ ، وَتَضَعُ الْحَوَامِلُ مَا فِي بَطُونِهَا ، وَتَضْرِبُ الطَّيْرُ بِأَذْنَابِهَا وَتَضَعُ مَا فِي بَطُونِهَا مِنْ شِدَّةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَا ذَنْبَ عَلَيْهَا وَإِنْ شَاهَدَ الزُّورُ لَا يَقَارُ قَدَمَاهُ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى يُقَذَّفَ بِهِ فِي النَّارِ » فَإِنْ كُنْتَ



شهدت بحق فاتق الله وأقم على شهادتك ، وإن كنت شهدت بباطل فاتق الله  
وغطّ رأسك وأخرج من ذلك الباب . وقال عبد الملك بن عمير : كنت في مجلس  
محارب بن دثار وهو في قضائه ، حتى تقدم إليه رجلان ، فادعى أحدهما على الآخر  
حقاً ، فأنكره ، فقال : ألك بينة ؟ فقال : نعم ، ادعُ فلاناً ، فقال المدعى عليه :  
إنا لله وإنا إليه راجعون ، والله إن شهدَ على ليشهدنَّ بزور ، ولئن سألتني عنه  
لأزكينه ؛ فلما جاء الشاهد قال محارب بن دثار : حدثني عبد الله بن عمر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الطير لتضربُ بمناقيرها ، وتقذف ما في  
حَوَاصِلها ، وتحرك أذنابها من هَوَل يوم القيامة ، وإن شاهد الزور لا تقار  
قدماه على الأرض حتى يُقذَفَ به في النار » ثم قال للرجل : بم تشهد ؟ قال :  
كنت أشهدتُ على شهادة وقد نسيتهما ، أرجع فأتذكرها ، فانصرف ولم يشهد  
عليه بشيء ، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده فقال : ثنا محمد بن بكار ثنا زافر  
عن أبي علي قال : كنت عند محارب بن دثار ، فاختصم إليه رجلان ، فشهد على  
أحدهما شاهد ، فقال الرجل : لقد شهد علىَّ بزور ، ولئن سئلت عنه ليزكَّين ،  
وكان محارب متكئاً فجلس ثم قال : سمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « لا تزولُ قدما شاهد الزور من مكانهما حتى يوجب الله  
له النار » ولله حديث طرق إلى محارب .

### فصل

وأقوى الأسباب في رد الشهادة والفتيا والرواية الكذب ؛ لأنه فساد في الحكمة في رد  
نفس آلة الشهادة والفتيا والرواية ، فهو بمثابة شهادة الأعمى على رؤية الهلال ،  
وشهادة الأصم الذي لا يسمع على إقرار المقر ؛ فإن اللسان الكذوب بمنزلة العضو  
الذي قد تعطل نفقه ، بل هو شر منه ، فشر ما في المرء لسان كذوب ؛ ولهذا يجعل



الله سبحانه شعار الكاذب عليه يوم القيامة وشعار الكاذب على رسوله سَوَادَ وجوههم ، والكذب له تأثير عظيم في سواد الوجه ، ويكسوه بُرْقَعًا من المَقَتِّ يراه كلُّ صادق ؛ فسيما الكاذب في وجهه ينادى عليه لمن له عينان ، والصادق يرزقه الله مَهَابَةً وَجَلَالَةً ، فمن رآه هابه وأحبه ، والكاذب يرزقه إهانة وَمَقَتًا ، فمن رآه مَقَتَهُ واحتقره ، وبالله التوفيق .

### فصل

زد شهادة  
المجلود في  
حد القذف

وقول أمير المؤمنين رضى الله عنه في كتابه « أو مجلوداً في حد » المراد به القاذفُ إذا حُدَّ للقذف لم تقبل شهادته بعد ذلك ، وهذا متفق عليه بين الأمة قبل التوبة ، والقرآن نص فيه ؛ وأما إذا تاب ففي قبول شهادته قولان مشهوران للعلماء : أحدهما لا تقبل ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأهل العراق ، والثاني تقبل ، وهو قول الشافعي وأحمد ومالك ؛ وقال ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس : شهادة الفاسق لا تجوز وإن تاب ، وقال القاضي إسماعيل : ثنا أبو الوليد ثنا قيس عن سالم عن قيس بن عاصم قال : كان أبو بكر إذا أتاه رجل يشهده قال : أشهد غيري ، فإن المسلمين قد فسَّقُونِي ، وهذا ثابت عن مجاهد وعكرمة والحسن ومسروق والشعبي ، في إحدى الروايتين عنهم ، وهو قول شريح .

واحتج أرباب هذا القول بأن الله سبحانه أبدَّ المنع من قبول شهادتهم بقوله ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ) ، وحكمَ عليهم بالفسق ، ثم استثنى التائبين من الفاسقين ، وبقى المنع من قبول الشهادة على إطلاقه وتأبيده .

قالوا : وقد روى أبو جعفر الرازي عن آدم بن فائد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تجوز شهادة خائن



ولا خائنة ، ولا محدود في الإسلام ولا محدودة ، ولا ذى غَمَرٍ على أخيه » وله طرق إلى عمرو ، ورواه ابن ماجه من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو ، ورواه البيهقي من طريق الثني بن الصباح عن عمرو ، قالوا : وروى يزيد بن أوى زياد الدمشقي عن الزهري عن عمرو عن عائشة ترفعه « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا مجلود في حد ، ولا ذى غَمَرٍ لأخيه ، ولا مُجَرَّبٍ عليه شهادة زور ، ولا ظَنين في ولاء أو قرابة » وروى عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

قالوا : ولأن المنع من قبول شهادته جعل من تمام عقوبته ، ولهذا لا يترتب المنع إلا بعد الحد ، فلو قَذَفَ ولم يُحَدِّدْ لم يرد شهادته ، ومعلوم أن الحد إنما زاده طُهْرَةٌ وخفف عنه إثم القذف أو رفعه ، فهو بعد الحد خير منه قبله ، ومع هذا فإنما تردُّ شهادته بعد الحد ، فردُّها من تمام عقوبته وحده ، وما كان من الحدود ولو أزمها فإنه لا يسقط بالتوبة ، ولهذا لو تاب القاذف لم تمنع توبته إقامة الحد عليه فكذلك شهادته ، وقال سعيد بن جبير : تقبل توبته فيما بينه وبين الله من العذاب العظيم ، ولا تقبل شهادته ؛ وقال شريح : لا تجوز شهادته أبداً ، وتوبته فيما بينه وبين ربه .

وسرُّ المسألة أن ردَّ شهادته جعل عقوبة لهذا الذنب ؛ فلا يسقط بالتوبة كالحد .

قال الآخرون ، واللفظ للشافعي : والثَّنْيَا في سياق الكلام على أول الكلام وآخره في جميع ما يذهب إليه أهلُ الفقه إلا أن يَقَرِّقَ بين ذلك خبر ، وأنبأنا ابن عيينة قال : سمعت الزهري يقول : زعم أهلُ العراق أن شهادة الحدود لا تجوز ، وأشهد لأخبرني فلان أن عمر قال لأبي بكر : تَبُّ أُقْبِلُ شهادتك ، قال سفيان : نسيتُ اسمَ الذي حدث الزهري ، فلما قمنا سألت مَنْ حضر ، فقال لي عمرو بن قيس : هو سعيد بن المسيب ، فقلت لسفيان : فهل شككت



فما قال لك؟ قال: لا هو سعيد غير شك، قال الشافعي: وكثيراً ما سمعته يحدث فيسمى سعيداً، وكثيراً ما سمعته يقول: عن سعيد إن شاء الله، وأخبرني به مَنْ أثق به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استتابهم، فرجع اثنان فقبل شهادتهما، وأبى أبو بكر أن يرجع فرد شهادته، ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر قال لأبي بكر وشبل ونافع: مَنْ تاب منكم قبلت شهادته، وقال عبد الرزاق: ثنا محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن المسيب أن عمر قال للذين شهدوا على المغيرة: توبوا قبل شهادتكم، فتاب منهم اثنان وأبى أبو بكر أن يتوب، فكان عمر لا يقبل شهادته.

قالوا: والاستثناء عائد على جميع ما تقدمه سوى الحد، فإن المسامنين يُجمعون على أنه لا يسقط عن القاذف بالتوبة، وقد قال أئمة اللغة: إن الاستثناء يرجع إلى ما تقدم كله؛ قال أبو عبيد في كتاب القضاء: وجماعة أهل الحجاز ومكة على قبول شهادته؛ وأما أهل العراق فيأخذون بالقول الأول أن لا تقبل أبداً، وكلا الفريقين إنما تأولوا القرآن فيما نرى، والذين لا يقبلونها يذهبون إلى أن المعنى انقطع من عند قوله (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) ثم استأنف فقال (وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا) فجعلوا الاستثناء من الفسق خاصة دون الشهادة؛ وأما الآخرون فتأولوا أن الكلام تبع بعضه بعضاً على نسق واحد فقال (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا) فانتظم الاستثناء كل ما كان قبله.

قال أبو عبيد: وهذا عندي هو القول المعمول به؛ لأن مَنْ قال به أكثر وهو أصح في النظر، ولا يكون القول بالشيء أكثر من الفعل، وليس يختلف المسامون في الزاني المجلود أن شهادته مقبولة إذا تاب.



قالوا : وأما ما ذكرتم عن ابن عباس فقد قال الشافعي : بلغني عن ابن عباس أنه كان يُحَيِّزُ شَهَادَةَ الْقَاذِفِ إِذَا تَابَ ، وقال علي بن أبي طلحة عنه في قوله تعالى ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ) ثم قال ( إلا الذين تابوا ) فمن تاب وأصلح فشهادته في كتاب الله تقبل ، وقال شريك عن أبي حصين عن الشعبي : يقبل الله توبته ولا يقبلون شهادته ؟ ! وقال مطرف عنه : إذا فرغ من ضربه فأكذب نفسه ورجع عن قوله قبلت شهادته .

قالوا : وأما تلك الآثار التي رويتها ففيها ضعف ؛ فإن آدم بن فائد غير معروف ، ورواه عن عمر قسمان : ثقات ، وضعفاء ، فالثقات لم يذكر أحد منهم « أو مجلوداً في حد » وإنما ذكره الضعفاء كالثنائي بن الصباح وآدم والحجاج ، وحديث عائشة فيه يزيد وهو ضعيف ، ولو صححت الأحاديث لحملت على غير التائب ، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وقد قبل شهادته بعد التوبة عمر وابن عباس ، ولا يعلم لهما في الصحابة مخالف .

قالوا : وأعظمُ موانع الشهادة الكفر والسحر وقتل النفس وعقوق الوالدين والزنا ، ولو تاب من هذه الأشياء قبلت شهادته اتفاقاً ؛ فالتائب من القذف أولى بالقبول .

قالوا : وأين جناية قتله من قذفه ؟ قالوا : والحد يذراً عنه عقوبة الآخرة ، وهو طهارة له ؛ فإن الحدود طهارة لأهلها ، فكيف تقبل شهادته إذا لم يتطهر بالحد وترد أظهر ما يكون ؟ فإنه بالحد والتوبة قد يطهر طهراً كاملاً .

قالوا : ورد الشهادة بالقذف إنما هو مستند إلى العلة التي ذكرها الله عقيب هذا الحكم ، وهي الفسق ، وقد ارتفع الفسق بالتوبة ، وهو سبب الرد ؛ فيجب ارتفاع ما ترتب عليه وهو المنع .



قالوا : والقاذف فاسق بقذفه ، حدّ أو لم يحد ، فكيف تقبل شهادته في حال فسقه وترد شهادته بعد زوال فسقه؟.

قالوا : ولا عهد لنا في الشريعة بذنوب واحد أصلاً يُتَاب منه ويبقى أثره المترتب عليه من رد الشهادة ، وهل هذا إلا خِلافُ المعهود منها ، وخلاف قوله صلى الله عليه وسلم « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ؟ وعند هذا فيقال : توبته من القذف تنزله منزلة من لم يقذف ؛ فيجب قبول شهادته ، أو كما قالوا .

قال المانعون : القذف متضمن للجناية على حق الله وحق الآدمي ، وهو من أوفى الجرائم ، فناسبَ تغليظ الزجر ، وردُّ الشهادة من أقوى أسباب الزجر ، لما فيه من إيلاء القلب والنكابة في النفس ؛ إذ هو عزْلُ لولاية لسانه الذي استطال به على عرض أخيه ، وإبطال لها ، ثم هو عقوبة في محل الجناية ، فإن الجناية حصلت بلسانه ، فكان أولى بالعقوبة فيه ، وقد رأينا الشارع قد اعتبر هذا حيث قطع يدَ السارق ، فإنه حد مشروع في محل الجناية ؛ ولا ينتقض هذا بأنه لم يجعل عقوبة الزاني بقطع العضو الذي جنى به لوجوه : أحدها : أنه عضو خفي مستور لا تراه العيون ، فلا يحصل الاعتبار المقصود من الحد بقطعه ؛ الثاني : أن ذلك يُفْضَى إلى إبطال آلات التناسل وانقطاع النوع الانساني ؛ الثالث : أن لذة البدن جميعه بالزنا كلذة العضو المخصوص ، فالذي نال البدن من اللذة المحرمة مثل ما نال الفرج ، ولهذا كان حد الخمر على جميع البدن ؛ الرابع : أن قطع هذا العضو مُفْضٍ إلى الهلاك ، وغير المحصن لا تستوجب جريمته الهلاك ، والمحصن إنما يناسب جريمته أشنع القتل ، ولا يناسبها قطع بعض أعضائه فافترقا .

قالوا : وأما قبول شهادته قبل الحد وردها بعده فلما تقدم أن رد الشهادة جُعِلَ من تمام الحد وتسكلمته ؛ فهو كالصفة والتممة للحد ؛ فلا يتقدم عليه ، ولأن



إقامة الحد عليه ينقص حاله عند الناس ، وتقل حرمة ، وهو قبل إقامة الحد قائم  
الحرمة غير منتهكها .

قالوا : وأما التائب من الزنا والكفر والقتل فإنما قبلنا شهادته لأن ردها  
كان نتيجة الفسق ، وقد زال ، بخلاف مسألتنا فإننا قد بينا أن ردها من تمة  
الحد ، فافترقا .

قال القابلون : تغليظُ الزجر لاضابط له ، وقد حصلت مصلحة الزجر بالحد ،  
وكذلك سائر الجرائم جعل الشارع مصلحة الزجر عليها بالحد ، وإلا فلا تطلق  
نساؤه ، ولا يؤخذ ماله ، ولا يعزل عن مناصبه ، ولا تسقط روايته ؛ لأنه أغلظ في  
الزجر ، وقد أجمع المسلمون على قبول رواية أبي بكره رضي الله عنه ؛ وتغليظ  
الزجر من الأوصاف المنتشرة التي لا تنضبط ، وقد حصل إيلاام القلب والبدن  
والنكايه في النفس بالضرب الذي أخذ من ظهره ؛ وأيضاً فإن ردَّ الشهادة  
لا ينزجر به أكثر القاذفين ، وإنما يتأثر بذلك وينزجر أعيانُ الناس ، وقَلَّ أن  
يوجد القذف من أحدهم ، وإنما يوجد غالباً من الرعاع والسَّقَط ومن لا يبالي برد  
شهادته وقبولها ؛ وأيضاً فكم من قاذفٍ انقضى عمره وما أدى شهادة عند حاكم ،  
ومصلحةُ الزجر إنما تكون بمنع النفوس ما هي محتاجة إليه ، وهو كثير الوقوع  
منها ، ثم هذه المناسبة التي ذكرتموها يعارضها ما هو أقوى منها ؛ فإن ردَّ الشهادة  
أبداً تلزم منه مفسدة فوات الحقوق على الغير وتعطيل الشهادة في محل الحاجة  
إليها ، ولا يلزم مثل ذلك في القبول فإنه لا مفسدة فيه في حق الغير من عدل  
تائب قد أصلح ما بينه وبين الله ، ولا ريب أن اعتبار مصلحة يلزم منها مفسدة  
أولى من اعتبار مصلحة يلزم منها عدة مفسد في حق الشاهد وحق المشهود له  
وعليه ، والشارع له تَطَلُّعٌ إلى حفظ الحقوق على مستحقيها بكل طريق وعدم  
إضاعتها ، فكيف يبطل حقاً قد شهد به عدل مَرَضٍ مقبول الشهادة على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وعلى دينه روايةً وفتوى ؟



وأما قولكم «إن العقوبة تكون في محل الجنائية» فهذا غير لازم؛ لما تقدم من عقوبة الشارب والزاني، وقد جعل الله سبحانه عقوبة هذه الجريمة على جميع البدن دون اللسان، وإنما جعل عقوبة اللسان بسبب الفسق الذي هو محل التهمة، فإذا زال الفسق بالتوبة فلا وجه للعقوبة بعدها.

وأما قولكم «إن رد الشهادة من تمام الحد» فليس كذلك؛ فإن الحد يتم باستيفاء عدده، وسببه نفس القذف؛ وأما رد الشهادة فحكم آخر أوجبه الفسق بالقذف، لا الحد، فالقذف أوجب حكماً: ثبوت الفسق، وحصول الحد، وهما متغايران

### فصل

وقوله «أو ظنينا في ولاء أو قرابة» الظن: المتهم، والشهادة ترد بالتهمة، ودل هذا على أنها لا تُردُّ بالقرابة كما لا ترد بالولاء، وإنما ترد بتهمتها، وهذا هو الصواب كما تقدم؛ وقال أبو عبيد: ثنا حجاج عن ابن جريج قال: أخبرني أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة عن أبي الزناد عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن عمر بن الخطاب أنه قال: تجوز شهادة الوالد لولده، والولد لوالده، والأخ لأخيه، إذا كانوا عُدُولاً، لم يقل الله حين قال (مَنْ تَرَضُّونَ مِنَ الشَّهَدَاءِ) إلا والداً وولداً وأخاً، هذا لفظه؛ وليس في ذلك عن عمر روايتان، بل إنما منع من شهادة المتهم في قرابته وولائه؛ وقال أبو عبيد: حدثني يحيى بن بكير عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب أنه تجوز شهادة الولد لوالده؛ وقال إسحاق بن راهويه: لم تزل قضاة الإسلام على هذا، وإنما قيل قول الشاهد لظن صدقه، فإذا كان متهماً عارضت التهمة الظن؛ فبقيت البراءة الأصلية ليس لها معارض مقاوم.

رد الشهادة  
بالتهمة



## فصل

شهادة  
مستور الحال

وقوله « فإن الله تبارك وتعالى تولّى من العباد السرائر ، وستر عليهم الحدود إلا بالبينات » يريد بذلك أن مَنْ ظهرت لنا منه علانيةٌ خيرٌ قبلنا شهادته ووكّلنا سرّيته إلى الله سبحانه فإن الله سبحانه لم يجعل أحكام الدنيا على السرائر ، بل على الظواهر ، والسرائرُ تبع لها ، وأما أحكام الآخرة فعلى السرائر ، والظواهرُ تبع لها .

وقد احتج بعضُ أهل العراق بقول عمر هذا على قبول شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبة وإن كان مجهول الحال ؛ فإنه قال « والمسلمون عدول بعضهم على بعض » ثم قال « فإن الله تعالى تولّى من عباده السرائر ، وستر عليهم الحدود » ولا يدلُّ كلامه على هذا المذهب ، بل قد روى أبو عبيد ثنا الحجاج عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عمر بن الخطاب : لا يوسر أحد في الإسلام بشهداء السوء ؛ فإننا لا نقبل إلا العدول . وثنا إسحاق بن علي عن مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : والله لا يوسرَنَّ رجل في الإسلام بغير العدول . وثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي فراس أن عمر بن الخطاب قال في خطبته : مَنْ أظهر لنا خيرا ظننا به خيرا وأحببناه عليه ، ومن أظهر لنا شرا ظننا به شرا وأبغضناه عليه .

وقوله « وستر عليهم الحدود » يعني الحارم ، وهي حدود الله التي نهى عن قربانها ، والحد يراد به الذنب تارة والعقوبة أخرى .

وقوله « إلا بالبينات والأيمان » يريد بالبينات الأدلة والشواهد ، فإنه قد صح عنه الحد في الزنا بالخبيل ، فهو بينة صادقة ، بل هو أصدق من الشهود ، ( ٩ — أعلام الموقعين ١ )



وكذلك رائحة النحر بينة على شربها عند الصحابة وفقهاء أهل المدينة وأكثر فقهاء الحديث .

### فصل

وقوله « والأيمان » يريد بها أيمان الزوج في اللعان ، وأيمان أولياء القتل في القسامة ، وهي قائمة مقام البينة .

### فصل

وقوله « ثم الفهم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايِس الأمور عند ذلك ، واعرف الأمثال ، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق » هذا أحد ما اعتمد عليه القياسون في الشريعة ، وقالوا : هذا كتاب عمر إلى أبي موسى ، ولم ينكره أحد من الصحابة ، بل كانوا متفقين على القول بالقياس ، وهو أحد أصول الشريعة ، ولا يستغنى عنه فقيه .

القول  
في القياس

وقد أرشد الله تعالى عباده إليه في غير موضع من كتابه ، فقاس النشأة الثانية على النشأة الأولى في الإمكان ، وجعل النشأة الأولى أصلاً والثانية فرعاً عليها ؛ وقاس حياة الأموات بعد الموت على حياة الأرض بعد موتها بالنبات ؛ وقاس الخلق الجديد الذي أنكره أعداؤه على خلق السموات والأرض ، وجعله من قياس الأولى كما جعل قياس النشأة الثانية على الأولى من قياس الأولى ؛ وقاس الحياة بعد الموت على اليقظة بعد النوم ، وضرب الأمثال ، وصرفها في الأنواع المختلفة ، وكلها أقيسة عقلية يُنبئ بها عباده على أن حكم الشيء حكم مثله ، فإن الأمثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به ؛ وقد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلاً تتضمن تشبيه الشيء بنظيره والتسوية بينهما في الحكم .

إشارات  
القرآن  
إلى القياس



وقال تعالى : ( وتلك الأمثال نضربها للناس ، وما يعقلها إلا العالمون )  
فالقِياسُ في ضَرْبِ الأمثال من خاصة العقل ، وقد ركز الله في فِطَرِ الناس  
وعقولهم التسويةَ بين المتماثلين وإنكار التفريق بينهما ، والفرق بين المختلفين  
وإنكار الجمع بينهما .

قالوا : ومَدَارُ الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والفرق بين  
المختلفين ؛ فإنه إما استدلال بمعين على معين ، أو بمعين على عام ، أو بعام على معين ،  
أو بعام على عام ؛ فهذه الأربعة هي مجاميعُ ضروب الاستدلال .

فالاستدلالُ بالمعين على المعين هو الاستدلال بالملزوم على لازمه ، فكلُّ  
ملزومٍ دليلٌ على لازمه ، فإن كان التلازم من الجانبين كان كل منهما دليلاً على  
الآخر ومدلولاً له ، وهذا النوع ثلاثة أقسام : أحدها : الاستدلال بالمؤثر على الأثر ،  
والثاني الاستدلال بالأثر على المؤثر ، والثالث الاستدلال بأحد الأثرين على الآخر ،  
فالأول كالاستدلال بالنار على الحريق ، والثاني كالاستدلال بالحريق على النار ،  
والثالث كالاستدلال بالحريق على الدخان ، ومَدَارُ ذلك كله على التلازم ، فالتسوية  
بين المتماثلين هو الاستدلال بثبوت أحد الأثرين على الآخر ، وقياسُ الفرق هو  
الاستدلال بانتفاء أحد الأثرين على انتفاء الآخر ، أو بانتفاء اللازم على انتفاء ملزومه ،  
فلو جاز التفريقُ بين المتماثلين لانسَدَّتْ طرقُ الاستدلال وغلقت أبوابه .

قالوا : وأما الاستدلال بالمعين على العام فلا يتم إلا بالتسوية بين المتماثلين ؛  
إذ لو جاز الفرقُ لما كان هذا المعينُ دليلاً على الأمر العام المشترك بين الأفراد ،  
ومن هذا أدلة القرآن بتعذيب المعينين الذين عذبهم على تكذيب رُسُلِهِ وعصيان  
أمره على أن هذا الحكم عام شامل عني مَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُم واتصف بصفتهم ،  
وهو سبحانه قد نبَّه عباده على نفس هذا الاستدلال ، وتعدية هذا الخصوص  
إلى العموم ، كما قال تعالى عقيبَ إخباره عن عقوبات الأمم المكذبة لرسُلِهِم  
وما حل بهم ( أ كفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة في الزبر ؟ ) فهذا محض



تعدية الحكم إلى مَنْ عدا المذكورين بعموم العلة ، وإلا فلو لم يكن حكم الشيء حكم مثله لما لزمَت التعدية ، ولا تمت الحجة ؛ ومثلُ هذا قوله تعالى عَقِيب إخباره عن عقوبة قوم عادٍ حين رأوا العارض في السماء فقالوا ( هذا عارض ممطرنا ) فقال تعالى ( بل هو ما استعجلتم به ، ريح فيها عذاب أليم ، تدمر كل شيء بأمر ربها ، فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم ، كذلك نجزي القوم المجرمين ) ثم قال ( ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ، وجعلنا لكم سمعا وبصارا وأفئدة ، فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء ، إذ كانوا يُجَحِّدُونَ بآيات الله ، وحاقَ بهم ما كانوا به يستهزئون ) فتأمل قوله ( ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ) كيف تجدد المعنى أن حكمكم كحكمهم ، وأنا إذا كنا قد أهلكناهم بمعصية رُسُلنا ولم يدفع عنهم ما مُكِّنُوا فيه من أسباب العيش فأنتم كذلك تسوية بين المتماثلين ، وأن هذا مُحَضُّ عَدَلِ الله بين عباده .

ومن ذلك قوله تعالى : ( أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دَمَرَهُمُ اللهُ عليهم ، وللكافرين أمثالها ) فأخبر أن حكم الشيء حكم مثله .

وكذلك كل موضع أمر الله سبحانه فيه بالسَّير في الأرض ، سواء كان السير الحسي على الأقدام والدواب أو السير المعنوي بالتفكير والاعتبار أو كان اللفظ يعمهما وهو الصواب ، فإنه يدلُّ على الاعتبار والحذر أن يحلِّ بالمخاطبين ما حلَّ بأولئك ، ولهذا أمر سبحانه أولى الأبصار بالاعتبار بما حلَّ بالمكذِّبين ، ولولا أن حكم النظير حكم نظيره حتى تَغْبِرَ العقولُ منه إليه لما حصل الاعتبار ، وقد نفى الله سبحانه عن حكمه وحكمته التسوية بين المختلفين في الحكم فقال تعالى ( أفَنَجْعَلُ المسلمين كالمجرمين ، ما لكم كيف تحكمون ) فأخبر أن هذا حكم باطل في الفِطَر والعقول ، لا تليق نسبته إليه سبحانه ، وقال تعالى : ( أم حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا



السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، سواء محياهم ومماتهم ، ساء ما يحكمون ) وقال تعالى : ( أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ، أم نجعل المتقين كالفجار ) أفلا تراه كيف ذكر العقول ونبه الفطر بما أودع فيها من إعطاء النظير حكم نظيره ، وعدم التسوية بين الشيء ومخالفه في الحكم ؟ وكل هذا من الميزان الذي أنزله الله مع كتابه وجعله قرينه ووزيره فقال تعالى : ( الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان ) وقال ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ؛ ليقوم الناس بالقسط ) وقال تعالى ( الرحمن علم القرآن ) فهذا الكتاب ، ثم قال ( والسماء رفعها ووضع الميزان ) والميزان يُراد به العدل والآلة التي يُعرف بها العدل وما يُضاده ؛ والقياس الصحيح هو الميزان ؛ فالأولى تسميته بالاسم الذي سماه الله به ، فإنه يدل على العدل ، وهو اسم مدح واجب على كل واحد في كل حال بحسب الإمكان ، بخلاف اسم القياس فإنه ينقسم إلى حق وباطل ، وممدوح ومذموم ، ولهذا لم يحىء في القرآن مدحه ولا ذمه ، ولا الأمر به ولا النهي عنه ، فإنه مورد تقسيم إلى صحيح وفاسد .

والصحيح هو الميزان الذي أنزله مع كتابه .

والفاسد ما يضاده كقياس الذين قاسوا البيع على الربا بجامع ما يشتركان فيه من التراضي بالمعاوضة المالية ، وقياس الذين قاسوا الميثمة على المذكى في جواز أكلها بجامع ما يشتركان فيه من إزهاق الروح هذا بسبب من الآدميين وهذا بفعل الله ؛ ولهذا تجد في كلام السلف ذم القياس وأنه ليس من الدين ، وتجد في كلامهم استعماله والاستدلال به ، وهذا حق وهذا حق ، كما سنبينه إن شاء الله تعالى .

والأقيسة المستعملة في الاستدلال ثلاثة : قياس علة ، وقياس دلالة ، وقياس أنواع القياس شبهه ، وقد وردت كلها في القرآن .



## قياس العلة

فأما قياس العلة فقد جاء في كتاب الله عز وجل في مواضع، منها قوله تعالى :  
 ( إِنْ مَثَلْ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ )  
 فأخبر تعالى أن عيسى نظير آدم في التكوين بجامع ما يشتركان فيه من المعنى الذى  
 تعلق به وجودُ سائر المخلوقات ، وهو محيئها طَوْعاً لمشيئته وتكوينه ، فكيف  
 يستنكر وجودَ عيسى من غير أبٍ مَنْ يُقَرُّ بوجودِ آدم من غير أبٍ ولا أم ؟  
 ووجود حواء من غير أم ؟ فآدم وعيسى نَظِيرَانِ يَجْمَعُهُمَا الْمَعْنَى الَّتِي يَصِحُّ تَعْلِيْقُ  
 الْإِبْحَادِ وَالْخَلْقِ بِهِ ، ومنها قوله تعالى : ( قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي  
 الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ) أى : قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ أُمَمٌ  
 أَمْثَالُكُمْ فَانظُرُوا إِلَى عَوَاقِبِهِمُ السَّيِّئَةِ ، واعلموا أن سبب ذلك ما كان من تكذيبهم  
 بآيات الله ورسله ، وهم الأصل وأنتم الفرع ، والعلة الجامعة التكذيب ،  
 والحكم الهلاك .

ومنها قوله تعالى : ( أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي  
 الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ ، وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَاراً ، وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي  
 مِنْ تَحْتِهِمْ ، فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ، وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ) فذكر سبحانه  
 إهلاك مَنْ قَبْلَنَا مِنَ الْقُرُونِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِمَعْنَى الْقِيَاسِ ، وَهُوَ ذُنُوبُهُمْ ،  
 فَهَمُ الْأَصْلُ وَنَحْنُ الْفَرْعُ ، وَالذُّنُوبُ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ ، وَالْحُكْمُ الْهَلَاكُ ؛ فَهَذَا مُحْضٌ  
 قِيَاسُ الْعِلَّةِ ، وَقَدْ أَكَّدَهُ سَبْحَانَهُ بِضَرْبٍ مِنَ الْأَوَّلِيِّ ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ قَبْلَنَا كَانُوا  
 أَقْوَى مِنَّا فَلَمْ تَدْفَعْ عَنْهُمْ قُوَّتُهُمْ وَشِدَّتُهُمْ مَا حَلَّ بِهِمْ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( كَالَّذِينَ  
 مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثْرَ أَمْوَالِهِمْ وَأَوْلَادُهُمْ ، فَاسْتَمْتَعُوا بِخُلُقِهِمْ ،  
 فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخُلُقِهِمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخُلُقِهِمْ ، وَخُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا ،  
 أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ) .

وقد اختلف في محل هذا الكاف وما يتعلق به ، فقيل : هو رفع خبر مبتدأ



محذوف ، أى أتم كالذين من قبلكم ، وقيل : نَصَبُ بفعل محذوف ، تقديره فعلتم كفعل الذين من قبلكم ، والتشبيه على هذين القولين فى أعمال الذين من قبل ، وقيل : إن التشبيه فى العذاب ، ثم قيل : العامل محذوف ، أى لَعَنَهُمْ وَعَذَّبَهُمْ كما لعن الذين من قبل ، وقيل : بل العامل ما تقدم ، أى وَعَدَ الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم ، وَلَعَنَهُمْ كلعنهم ، ولهم عذاب مقيم كالعذاب الذى لهم .

والمقصود أنه سبحانه ألحقهم بهم فى الوعيد ، وسَوَّى بينهم فيه كما تساوا فى الأعمال ، وَكَوْنُهُمْ كانوا أشد منهم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فَرَّقَ غير مؤثر ، فعلق الحكم بالوصف الجامع المؤثر ، وألغى الوصف الفارق ، ثم نبه على أن مشاركتهم فى الأعمال اقتضت مشاركتهم فى الجزاء فقال : ( فاستمتعوا بخلاقهم ، فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم ، وَخُضْتُمْ كالذى خاضوا ) فهذه هى العلة المؤثرة والوصف الجامع ، وقوله ( أولئك حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ) هو الحكم ، والذين من قبل هم الأصل ، والمحاطبُونَ الفرع .

قال عبدالرزاق فى تفسيره : أنا معمر عن الحسن فى قوله ( فاستمتعوا بخلاقهم ) قال : بذنبهم ، ويروى عن أبى هريرة .

وقال ابن عباس : استمتعوا بنصيبهم من الآخرة فى الدنيا ، وقال آخرون : بنصيبهم من الدنيا .

وحقيقة الأمر أن الخلاق هو النصيب والحظ ، كأنه الذى خُلِقَ للانسان وَقُدِّرَ له ، كما يقال قَسَمَهُ الذى قَسَمَ له ، ونصيبه الذى نصب له أى أثبت ، وقطه الذى قُطَّ له أى قُطِع .

ومنه قوله تعالى : ( وما له فى الآخرة من خلاق ) وقول النبى صلى الله عليه وسلم



إنما يَلْبَسُ الحرير في الدنيا مَنْ لا خَلَقَ له في الآخرة « والآية تتناول ما ذكره السلف كله ، فإنه سبحانه قال ( كانوا أشدَّ منكم قوة ) فبتلك القوة التي كانت فيهم كانوا يستطيعون أن يعملوا للدنيا والآخرة ، وكذلك الأموال والأولاد ، وتلك القوة والأموال والأولاد هي الخَلَقُ ، فاستمتعوا بقوتهم وأموالهم وأولادهم في الدنيا ، ونفس الأعمال التي عملوها بهذه القوة من الخَلَقِ الذي استمتعوا به ، ولو أرادوا بذلك الله والدار الآخرة لكان لهم خَلَقٌ في الآخرة ، فتمتّعهم بها أخذُ حظوظهم العاجلة ، وهذا حال مَنْ لم يعمل إلا لدنياه ، سواء كان عمله من جنس العبادات أو غيرها ، ثم ذكر سبحانه حال الفروع فقال ( فاستمتعتم بخلافكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلافهم ) فدلّ هذا على أن حكمهم حكمهم ، وأنه ينالهم ما نالهم ؛ لأنَّ حُكْمَ النظير حُكْمُ نظيره .

ثم قال ( وخضتم كالذي خاضوا ) فقليل : الذي صفة لمصدر محذوف ، أى كالخوض الذي خاضوا ، وقيل : لموصوف محذوف ، أى كخوض القوم الذي خاضوا ، وهو فاعل الخوض ، وقيل : الذي مصدرية كما ، أى كخوضهم ، وقيل : هي موضع الذين .

والمقصود أنه سبحانه جمع بين الاستمتاع بالخَلَقِ وبين الخوض بالباطل ؛ لأنَّ فساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به وهو الخوض ، أو يقع في العمل بخلاف الحق والصواب وهو الاستمتاع بالخَلَقِ ، فالأول البدع ، والثاني اتباعُ الهوى ، وهذان هما أصل كل شر وفتنة وبلاء ، وبهما كُذِّبَت الرسل ، وعَصِيَ الرب ، ودُخِلَت النار ، وحلَّت العقوبات ، فالأول من جهة الشبهات ، والثاني من جهة الشهوات ، ولهذا كان السلف يقولون : احذروا من الناس صنفين : صاحبَ هَوَى فتنته هواه ، وصاحب دنيا أمحبته دنياه .

أصل كل شر  
البدع واتباع  
الهوى



وكانوا يقولون : احذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ؛ فإن فتنتهما فتنة لكل مَفْتُونٍ ، فهذا يشبه المغضوب عليهم الذين يعلمون الحق ويعملون بخلافه ، وهذا يشبه الضالين الذين يعملون بغير علم .

وفي صفة الإمام أحمد رحمه الله : عن الدنيا ما كان أصْبَرَهُ ، وبالماضين ما كان أشبهه ، أثنه المدْعُ فنَقَّاهَا ، والدنيا فأبأها ، وهذه حال أئمة المتقين الذين وصفهم الله في كتابه بقوله ( وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبرُوا وكانوا بآياتنا يوقنون ) فبالصبر تُتْرَكُ الشهوات ، وباليقين تدفع الشبهات ، كما قال تعالى : ( وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ) وقوله تعالى : ( واذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ) .

وفي بعض المراسيل : « إن الله يحبُّ البَصَرَ الناقد عند ورود الشبهات ، ويجب العقل الكامل عند حلول الشهوات » .

فقوله تعالى : ( فاستمتعتم بخلاقيكم ) إشارة إلى اتباع الشهوات وهُودَاءِ الْعُصَاةِ وقوله ( وخضتم كالذي خاضوا ) إشارة إلى الشبهات وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات ، وكثيراً ما يجتمعان فقلَّ من تجده فاسد الاعتقاد لإلغاء اعتقاده يظهر في عمله .

والمقصود أن الله أخبر أن في هذه الأمة مَنْ يستمتع بخلاقه كما استمتع الذين من قبله بخلاقهم ، ويخوض كخوضهم ، وأنهم لهم من الذم والوعيد كما للذين من قبلهم ، ثم حَضَّهم على القياس والاعتبار بمن قبلهم فقال : ( ألم يأتهم نبياً الذين من قبلهم قوم نوح وعاد وثمود وقوم إبراهيم وأصحاب مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ ، أُنْتَهَم رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ) .

فتأمل صحة هذا القياس وإفادته لمن عُلِّقَ عليه من الحكم ، وأن الأصل



والفرع قد تساوى في المعنى الذى عُلّق به العقاب ، وأكده كما تقدم بضرب من الأولى ، وهو شدة القوة وكثرة الأموال والأولاد ، فإذا لم يتعذر على الله عقاب الأقوى منهم بذنبه فكيف يتعذر عليه عقاب مَنْ هو دونه ؟

ومنه قوله تعالى : ( وربك الغنى ذو الرحمة ، إن يشأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ من بعدكم ما يشاء ، كما أنشأكم من ذرية قوم آخرين ) فهذا قياس جليّ ، يقول سبحانه : إن شئت أذهبتم واستخلفتُ غيركم كما أذهبتم مَنْ قبلكم واستخلفتكم فذكر أركان القياس الأربعة : علة الحكم ، وهى عموم مشيئته وكلها ، والحكم ، وهو إذهابه بهم وإتيانه بغيرهم ، والأصل ، وهو مَنْ كان من قبل ، والفرع ، وهم المخاطبون .

ومنه قوله تعالى : ( بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ، ولَمَّا يَأْتِهِمْ تَأويله ، كذلك كذب الذين من قبلهم ، فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ) فأخبر أن مَنْ قبل المكذبين أصلٌ يعتبر به ، والفرع نفوسهم ، فإذا ساووه في المعنى ساووه في العاقبة .

ومنه قوله تعالى : ( إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهداً عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول ، فأخذناه أخذاً وبيلاً ) فأخبر سبحانه أنه أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إلينا كما أرسل موسى إلى فرعون ، وأن فرعون عصى رسوله فأخذه أخذاً وبيلاً ، فهكذا مَنْ عصى منكم محمداً صلى الله عليه وسلم ، وهذا في القرآن كثير جداً فقد فتح لك بابه .

### فصل

قياس الدلالة وأما قياس الدلالة فهو الجمع بين الأصل والفرع بدليل العلة وملزومها ؛ ومنه قوله تعالى : ( ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء



أَهْرَزَتْ وَرَبَّتْ ، إِنَّ الذي أَحْيَاهَا لَحْيِي الموتى ، إنه على كل شئ قدير ( فدلَّ سُبْحَانَهُ عِبَادَهُ بِمَا أَرَاهُمْ مِنَ الإِحْيَاءِ الذي تَحَقَّقُوهُ وَشَاهِدُوهُ عَلَى الإِحْيَاءِ الذي اسْتَبْعَدُوهُ ، وَذلك قِيَّاسُ إِحْيَاءٍ عَلَى إِحْيَاءٍ ، وَاعتبارُ الشَّيْءِ بِنَظِيرِهِ ؛ وَالْعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ هِيَ عُمُومُ قُدْرَتِهِ سُبْحَانَهُ ، وَكَمَالُ حِكْمَتِهِ ؛ وَإِحْيَاءُ الأَرْضِ دَلِيلُ الْعِلَّةِ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ( يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذلك تُخْرَجُونَ ) فدلَّ بِالنَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ ، وَقَرَّبَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ جِدًّا بِلَفْظِ الإِخْرَاجِ ، أَيْ يُخْرِجُونَ مِنَ الأَرْضِ أَحْيَاءَ كَمَا يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ( أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ؟ أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى ، ثُمَّ كَانَ عُلُقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّيْ ، فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ؟ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ؟ ) .

فَبَيْنَ سُبْحَانَهُ كَيْفِيَّةَ الْخَلْقِ وَاخْتِلَافَ أَحْوَالِ الْمَاءِ فِي الرَّحِمِ إِلَى أَنْ صَارَ مِنْهُ الزَّوْجَانِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ، وَذلك أَمَارَةٌ وَجُودِ صَانِعٍ قَادِرٍ عَلَى مَا يَشَاءُ ، وَنَبْهَةٌ سُبْحَانَهُ عِبَادَهُ - بِمَا أَحَدَتْهُ فِي النُّطْفَةِ الْمَهْمِنَةِ الْحَقِيرَةِ مِنَ الْأَطْوَارِ ، وَسَوْقَهَا فِي مَرَاتِبِ الْكَمَالِ مِنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ أَعْلَى مِنْهَا ، حَتَّى صَارَتْ بَشَرًا سَوِيًّا فِي أَحْسَنِ خَلْقٍ وَتَقْوِيمٍ - عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ بِهِ أَنْ يُتْرَكَ هَذَا الْبَشَرُ سُدًى مُهْمَلًا مَعْطَلًا لَا يَأْمُرُهُ وَلَا يَنْهَاهُ وَلَا يَقِيمُهُ فِي عِبُودِيَّتِهِ ، وَقَدْ سَاقَهُ فِي مَرَاتِبِ الْكَمَالِ مِنْ حِينَ كَانَ نُطْفَةً إِلَى أَنْ صَارَ بَشَرًا سَوِيًّا ، فَكَذلكَ يَسُوقُهُ فِي مَرَاتِبِ كَمَالِهِ طَبَقًا بَعْدَ طَبَقٍ وَحَالًا بَعْدَ حَالٍ إِلَى أَنْ يَصِيرَ جَارَهُ فِي دَارِهِ يَتَمَتَّعُ بِأَنْوَاعِ النِّعَمِ ، وَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ ، وَيَسْمَعُ كَلَامَهُ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ( وَهُوَ الذي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرَى بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ، حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سَقَّنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ، كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يُخْرِجُ نَبَاتَهُ يَأْذَنُ



ربه ، والذي حَبَثَ لا يخرج إلا نكدا ، كذلك نُصَرِّفُ الآياتِ لقوم يشكرون) فأخبر سبحانه أنهما إحياءان ، وأن أحدهما معتبر بالآخر مقيس عليه ، ثم ذكر قياساً آخر أن من الأرض ما يكون أرضاً طيبةً فإذا أنزلنا عليها الماء أخرجت نباتها بإذن ربها ، ومنها ما تكون أرضاً خبيثة لا تخرج نباتها إلا نكدا ، أى قليلاً غير منتفع به ، فهذه إذا أنزل عليها الماء لم تخرج ما أخرجت الأرض الطيبة ، فشبه سبحانه الوحيَ الذي أنزله من السماء على القلوب بالماء الذي أنزله على الأرض بحُصُولِ الحياة بهذا وهذا ، وشبّه القلوب بالأرض إذ هي محل الأعمال كما أن الأرض محل النبات ، وأن القلب الذي لا ينتفع بالوحي ولا يزكو عليه ولا يؤمن به كالأرض التي لا تنتفع بالمطر ولا تخرج نباتها به إلا قليلاً لا ينفع ، وأن القلب الذي آمن بالوحي وزكا عليه وعمل بما فيه كالأرض التي أخرجت نباتها بالمطر؛ فالؤمن إذا سمع القرآن وعقله وتدبره بان أثره عليه ، فشبهه بالبَلَدِ الطيب الذي يمرع ويخصب ويحسن أثر المطر عليه فينبت من كل زوج كريم ، والمعرض عن الوحي عكسه ، والله الموفق .

ومنه قوله تعالى ( يا أيها الناس إن كنتم في ريبٍ من البعثِ فإننا خلقناكم من ترابٍ ثم من نطفةٍ ثم من علقَةٍ ثم من مُصْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ؛ لنبين لكم ، ونقر في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى ، ثم نخرجكم طفلاً ، ثم لتبلغوا أشدكم ، ومنكم من يتوفى ومنكم من يُرد إلى أرحامكم لسكى ليعلم من بعد علم شيئاً ) يقول سبحانه: إن كنتم في ريب من البعثِ فلستم ترتابون في أنكم مخلوقون ، ولستم ترتابون في مبدأ خلقكم من حال إلى حال إلى حين الموت ، والبعثُ الذي وعدتم به نظير النشأة الأولى فهما نظيران في الإمكان والوقوع ، فإعادتكم بعد الموت خلقاً جديداً كالنشأة الأولى التي لا ترتابون فيها ، فكيف تنكرون إحدى النشأتين مع مشاهدتكم لنظيرها ؟

وقد أعاد سبحانه هذا المعنى وأبداه في كتابه بأوجز العبارات ، وأدلهما ،



وأفصحها ، وأقطعها للعدر ، وأزمرها للحجة ، كقوله تعالى ( أفرايتم ما تُمْنُونَ أنتم  
تخلقونه أم نحن الخالقون ؟ نحن قدرنا بينكم الموت وما نحن بمسبوقين على أن نبدل  
أمثالكم وننشئكم فيما لا تعلمون ، ولقد علمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون ) فدلهم  
بالنشأة الأولى على الثانية ، وأنهم لو تذكروا علموا أن لا فرقَ بينهما في تعلق  
القدرة بكل واحدة منهما ، وقد جمع سبحانه بين النشأتين في قوله ( وأنه خلق  
الزوجين الذكر والأنثى ، من نطفة إذا تمنى ، وأن عليه النشأة الأخرى ) وفي قوله  
( ألم يك نطفة من منى يمنى ، ثم كان علقة فخلق فسوى ) إلى قوله ( أليس ذلك بقادرٍ  
على أن يحيي الموتى ) وفي قوله ( وضربَ لنا مثلاً ونسى خلقه ، قال : مَنْ يحيي  
العظام وهى رميم ؟ قل : يحийها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ، الذى  
جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون ، أليس الذى خَلَقَ  
السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم ؟ بلى ، وهو الخلاق العليم ، إنما  
أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ، فسبحان الذى بيده ملكوت كل  
شئ وإليه ترجعون ) فتضمنت هذه الآيات عشرة أدلة : أحدها قوله ( أو لم ير  
الإنسان أنا خلقناه من نطفة ) فذكره مبدأ خلقه ليدلّه به على النشأة الثانية ،  
ثم أخبر أن هذا الجاحد لو ذكر خلقه لما ضربَ المثل ، بل لما نسى خلقه ضرب  
المثل ؛ فتَحَتَّ قوله ( ونسى خلقه ) ألطفُ جوابٍ وأبينُ دليلٍ ، وهذا كما  
تقول لمن جَحَدَكَ أن تكون قد أعطيته شيئا : فلان جَحَدَنى الإحسان ؛ إليه  
ونسى الثياب التى عليه والمال الذى معه والدار التى هو فيها حيث لا يمكنه  
جَحَدُ أن يكون ذلك منك ؛ ثم أجيب عن سؤاله بما يتضمن أبلى دليل على ثبوت  
ما جَحَدَه فقال ( قل يحийها الذى أنشأها أول مرة ) فهذا جواب واستدلال قاطع ، ثم أكد  
هذا المعنى بالإخبار بعموم علمه لجميع الخلق ، فإنَّ تعذُّر الإعادة عليه إنما يكون  
لقصور علمه أو قصور في قدرته ، ولا قصور في علم مَنْ هو بكل خلق عليم ، ولا  
قدرة فوق قدرة مَنْ خلق السماوات والأرض وإذا أراد شيئا قال له كن



فيكون ويده ملكوت كل شيء ، فكيف تعجز قدرته وعلمه عن إحيائكم بعد مماتكم ولم تعجز عن النشأة الأولى ولا عن خلق السموات والأرض ؟ ثم أرشد عباده إلى دليل واضح جلي متضمن للجواب عن شبه المنكرين بالطف الوجوه وأبينها وأقربها إلى العقل ، فقال ( الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون ) فإذا هذا دليل على تمام قدرته وإخراج الأموات من قبورهم كما أخرج النار من الشجرة الخضراء ، وفي ذلك جوابٌ عن شبهة من قال من منكرى المعاد الموت باردٌ يابس والحياة طَبْعُها الرطوبة والحرارة ، فإذا حَلَّ الموتُ بالجسم لم يمكن أن تحل فيه الحياة بعد ذلك لتضاد ما بينهما ، وهذه شبهة تليق بعقول المكذبين الذين لا سمع لهم ولا عقل ؛ فإن الحياة لا تتجمع الموت في الحل الواحد ليلزم ما قالوا ، بل إذا أوجد الله فيه الحياة وطَبْعُها ارتفع الموت وطبعه ، وهذا الشجر الأخضر طَبْعُه الرطوبة والبرودة تخرج منه النار الحارة اليابسة ، ثم ذكر ما هو أوضح للعقول من كل دليل ، وهو خلق السموات والأرض مع عظمهما وسعتهما وأنه لا نسبة للخلق الضعيف إليهما ، ومن لم تعجز قدرته وعلمه عن هذا الخلق العظيم الذي هو أكبر من خلق الناس كيف تعجز عن إحيائهم بعد موتهم ؟ ثم قرر هذا المعنى بذكر وصفين من أوصافه مستلزمين لما أخبر به فقال ( بلى ، وهو الخلاق العليم ) فكونه خلاقاً عليماً يقتضى أن يخلق ما يشاء ، ولا يعجزه ما أَرَادَه من الخلق ، ثم قرر هذا المعنى بأن عموم إرادته وكما لها لا يقصر عنه ولا عن شيء أبداً ، فقال ( إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ) فلا يمكنه الاستعصاء عليه ، ولا يتعذر عليه ، بل يأتي طائعا منقاداً لمشيئته وإرادته ، ثم زاده تأكيداً وإيضاحاً بقوله ( فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء ) فنزهة نفسه عما نطق به أعداؤه المنكرون للمعاد معظما لها بأن ملك كل شيء بيده يتصرف فيه تصرف المالك الحق في مملوكه الذي لا يمكنه الامتناع عن أى تصرف شاء فيه ، ثم ختم السورة بقوله ( وإليه ترجعون ) كما أنهم ابتدأوا منه



هو فكذلك مَرَّجُهُمْ إِلَيْهِ ، فمنه المبدأ وإليه المَعَاد ، وهو الأول والآخر ؟ وأن إلى ربك المنتهى .

ومنه قوله تعالى ( ويقول الإنسان : إذا ما مت لسوف أخرج حيا ؟ أولا يذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا ؟ ) فتأمل تضمن هذه الكلمات — على اختصارها وإيجازها وبلاغتها — للأصل والفرع والعلة والحكم .

ومنه قوله تعالى ( وقالوا : إذا كنا عظاما ورُفَاتا إنا لمبعوثون خلقا جديداً ) فردَّ عليهم سبحانه ردًّا يتضمن الدليل القاطع على قدرته على إعادتهم خلقاً جديداً فقال ( قل كونوا حجارة أو حديداً أو خلقاً مما يكبر في صدوركم فسيقولون مَنْ يبعيدنا قل الذى فطركم أول مرة ) فلما استبعدوا أن يعيدهم الله خلقاً جديداً بعد أن صاروا عظاماً ورَفَاتاً قيل لهم : كونوا حجارة أو حديداً أو خلقاً مما يكبر في صدوركم ، سواء كان الموت أو السماء أو الأرض أو أى خلق استعظمتموه وكبر في صدوركم ؛ ومضمون الدليل أنكم مَرَبُوءُونَ مخلوقون مقهورون على ما يشاء خالقكم ، وأنتم لا تقدرون على تغيير أحوالكم من خِلْقَةٍ إلى خِلْقَةٍ لا تقبل الاضمحلال كالحجارة والحديد ، ومع ذلك فلو كنتم على هذه الخلقة من القوة والشدة لنفذت أحكامى فيكم وقدرتى ومشيتى ، ولم تسبقونى ولم تفوتونى ، كما يقول القائل لمن هو فى قبضته : اصمداً إلى السماء فإنى لا حقك ، أى لو صعدت إلى السماء لحقنك ، وعلى هذا فعنى الآية لو كنتم حجارة أو حديداً أو أعظم خلقاً من ذلك لما أعجزتمونى ولما فُتْمُونى ؛ وقيل : المعنى كونوا حجارة أو حديداً عند أنفسكم ، أى صوّروا أنفسكم وقدّروها خلقاً لا يضمحل ولا ينحل ، فإنما سمنيتكم ثم نحيتكم ونعيتكم خلقاً جديداً ، وبين المعنيين فرق لطيف ، فإن المعنى الأول يقتضى أنكم لو قدّرتم على نقل خلقكم من حالة إلى حالة هى أشد منها وأقوى لنفذت مشيئتنا وقدرتنا فيكم ولم تعجزونا ، فكيف وأنتم عاجزون عن ذلك ؟



والمعنى الثاني يقتضى أنكم صوروا أنفسكم وأنزلوها هذه المنزلة ، ثم انظروا أتفوتونا وتعجزونا أم قدرتنا ومشيتنا مُحِيطَةٌ بكم ولو كنتم كذلك ؟ وهذا من أبلغ البراهين القاطعة التى لا تعرض فيها شبهة البتة ، بل لا تجدُ القولُ السليمة عن الإذعان والالتقياد لها بُدًّا ، فلما علم القومُ صحةَ هذا البرهان وأنه ضرورى انتقلوا إلى المطالبة بمن يعيدهم فقالوا : مَنْ يعيدنا ؟ وهذا سواء كان سؤالاً منهم عن تعيين المعيد أو إنكاراً منهم له فهو من أقبح التعنت وأبينه ، ولهذا كان جوابه ( قل الذى فَطَرَكُم أول مرة ) ولما علم القومُ أن هذا جوابٌ قاطع انتقلوا إلى باب آخر من التعنت ، وهو السؤال عن وقت هذه الإعادة ، فَأَنْفَضُوا إليه رؤوسهم <sup>(١)</sup> وقالوا : متى هو ؟ فقال تعالى : ( قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً ) فليَتَأَمَّلِ اللّيبُ لُطْفَ موقع هذا الدليل ، واستلزامه لمدلوله استلزاماً لا محيدَ عنه ، وما تضمنه من السؤالات والجواب عنها أبلغ جواب وأصح وأوضحه ، فله ما يفوت المعارضين عن تدبُّر القرآن المتعوضين عنه بزبالة الأذهان ونُخَالَةِ الأفكار .

ومنه قوله تعالى : ( وترى الأرض هامدةً فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربَّتْ وأنبتَتْ من كل زوج بهيج ، ذلك بأن الله هو الحق ، وأنه يحيى الموتى ، وأنه على كل شيء قدير ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعثُ من فى القبور ) وقوله تعالى : ( ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعةً ، فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربَّتْ ، إن الذى أحياها لحى الموتى ، إنه على كل شيء قدير ) جعل الله سبحانه إحياء الأرض بعد موتها نظيراً لإحياء الأموات ، وإخراج النبات منها نظير إخراجهم من القبور ، ودلَّ بالنظير على نظيره ، وجعل ذلك آيةً ودليلاً على خمسة

(١) يقال : نفَضَ رأسه ، من باب نصر وضرب ، أى تحرك ، وأنفضه هو ، أى حركه

كالمتعجب من الشيء ، ومنه قوله تعالى : ( فسيدنفسون إليك رؤوسهم )



مطالب . أحدها : وجود الصانع ، وأنه الحق المبين ، وذلك يستلزم إثبات صفات كماله وقدرته وإرادته وحياته وعلمه وحكمته ورحمته وأفعاله ، الثاني : أنه يحيى الموتى ، الثالث : يعموم قدرته على كل شيء ، الرابع : إتيان الساعة وأنها لا ريب فيها ، الخامس : أنه يخرج الموتى من القبور كما أخرج النبات من الأرض .

وقد كرر سبحانه ذكر هذا الدليل في كتابه مراراً ؛ لصحة مقدماته ، ووضوح دلالته ، وقرب تناوله ، وبعده من كل معارضة وشبهة ، وجعله تبصرةً وذكرى كما قال تعالى ( والأرض مددناها وألقينا فيها رَواسِيَ وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج ، تبصرةً وذكرى لـكل عبد منيب ) فالمنيب إلى ربه يتذكر بذلك ، فإذا تذكر تبصّر به ، فالتذكر قبل التبصر ، وإن قُدِّم عليه في اللفظ كما قال تعالى ( إن الذين اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ، والتذكر : تَفَعُّلٌ من الذكر ، وهو حضور صورةٍ من المذكور في القلب ، فإذا استحضره القلب وشاهدهُ على وجهه أَوْجَبَ له البصيرة ، فأبصرَ ما جعل دليلاً عليه ، فكان في حقه تبصرةً وذكرى ، والهدى مداره على هذين الأصلين : التذكر ، والتبصر .

وقد دعا سبحانه الإنسان إلى أن ينظر في مبدأ خلقه ورزقه ، ويستدل بذلك على معاده وصدق ما أخبرت به الرسل ؛ فقال في الأول ( فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ، خلق من ماء دافقٍ ، يخرج من بين الصُّلْبِ والتَّرَائِبِ ، إنه على رَجْعِهِ لقادر ، يوم تُبْلَى السَّرَائِرُ ) فالدافق على بابه ، ليس فاعلاً بمعنى مفعول كما يَظُنُّه بعضهم ، بل هو بمنزلة ماء جارٍ وواقِفٌ وساكنٍ ، ولا خلاف أن المراد بالصُّلْبِ صلبُ الرجل ، واختُلف في الترائب فقليل : المراد بها ترائبها أيضاً ، وهي عظام الصدر ما بين التَّرْقُوَةِ إلى الثَّنْدُوءِ ، وقيل : المرادُ ترائبُ المرأة ، والأول أظهر ؛ لأنه سبحانه قال ( يَخْرُجُ من بين الصلب والترائب ) ولم يقل يخرج من الصُّلْبِ والتَّرَائِبِ فلا بد أن يكون ماء الرجل خارجاً من بين هذين المختلفين



كما قال في اللبن ( يخرج من بين فَرْثٍ وَدَمٍ ) . وأيضاً فإنه سبحانه أخبر أنه خَلَقَهُ من نقطة في غير موضع ، والنطفة هي ماء الرجل ، كذلك قال أهل اللغة ، قال الجوهري : والنطفة الماء الصافي قَلَّ أو كَثُرَ ، والنطفة ماء الرجل ، والجمع نُطْفٌ ؛ وأيضاً فإن الذي يُوصَفُ بالدَّقِّق والنضج إنما هو ماء الرجل ، ولا يقال نَضَحَتِ المرأة الماء ولا دَقَّقَتَهُ ، والذي أَوْجَبَ لأصحاب القول الآخر ذلك أنهم رأوا أهل اللغة قالوا: الترائب موضعُ القلادة من الصِّدْر ، قال الزجاج : أهلُ اللغة مُجْمِعُونَ على ذلك ، وأنشدوا لامرئ القيس :

مُهْفِفَةٌ بَيْضَاءٌ غَيْرُ مُفَاضَةٍ \* تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجَنَجَلِ<sup>(١)</sup>

وهذا لا يدلُّ على اختصاص الترائب بالمرأة ، بل يُطْلَقُ على الرجل والمرأة ، قال الجوهري : التَّارِبُ عِظَامُ الصِّدْرِ ما بين التَّرْقُوتِ إِلَى التَّنْدُوتِ .

وقوله (إنه على رَجْعِهِ لقادر) الصحيح أن الضمير يرجع على الإنسان ، أى إن الله على رَدِّهِ إليه لقادر يوم القيامة ، وهو اليوم الذى تُبْلَى فيه السرائر ، وَمَنْ قال « إن الضمير يرجع على الماء أى إن الله على رَجْعِهِ فى الإحليل أو فى الصدر أو حَبْسِهِ عن الخروج لقادر » فقد أَبْعَدَ ، وإن كان الله سبحانه قادراً على ذلك ، ولكنَّ السياق يأباه ، وطريقة القرآن - وهى الاستدلالُ بِالْمَبْدَأِ والنشأة الأولى على المَعَادِ والرجوع إليه - وأيضاً فإنه قيده بالظرف ، وهو «يوم تبلى السرائر» والمقصود أنه سبحانه دعا الإنسان أن ينظر فى مَبْدَأِ خلقه ورزقه ، فإن ذلك يدلُّه دلالة ظاهرة على مَعَادِهِ ورجوعه إلى ربه .

(١) المهففة: الخفيفة اللحم، والمفاضة: الضخمة البطن المسترخية اللحم ، والترائب: جمع تريبة ، وهى من الصدر موضع القلادة ، والسجنجل : المرأة ، وهى لغة رومية يقول: هى امرأة ضامرة البطن دقيقة الخصر بيضاء اللون غير ضخمة البطن ولا مسترخية اللحم ، صدرها يتلأأ مثل تلألؤ المرأة .



وقال تعالى ( فليَنظُرِ الإنسان إلى طعامه ، أنا صَبَبْنَا الماء صبا ، ثم شَقَقْنَا الأرض شَقًّا ، فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا وَعَنْبًا وَقَضَبًا وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا وَحَدائقَ غُلْبًا وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ) فجعل سبحانه نَظَرَهُ في إخراج طعامه من الأرض دليلا على إخراجِه هو منها بعد موته ، استدلالا بالنظير على النظير .

ومن ذلك قوله سبحانه ردًّا على الذين قالوا ( إذا كنا عظامًا ورُفًا نَأْأُنا لمبعوثون خلقًا جديدًا ) : ( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ) أى مثل هؤلاء المكذِبين ، والمراد به النشأة الثانية ، وهى الخلق الجديد ، وهى المثل المذكور فى غير موضع ، وهمهم بأعيانهم ، فلا تنافى فى شىء من ذلك ، بل هو الحق الذى دل عليه العقل والسمع ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ حَقًّا فَهَيْمَهُ تَحْبِطُ عَلَيْهِ أَمْرُ الْمَعَادِ ، وبقى منه فى أمر مَرِيجٍ ؛ والمقصودُ أَنَّهُ دَلَّاهُمْ سبحانه بخلق السموات والأرض على الإعادة والبعث ، وأكَّدَ هذا القياس بضرب من الأولى ، وهو أن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ، فالقادر على خلق ما هو أكبر واعظم منكم أقدرُ على خلقكم ، وليس أول الخلق بأهْوَنَ عليه من إعادته ، فليس مع المكذِبين بالقيامة إلا مجردُ تكذيبِ اللَّهِ ورُسُلِهِ ، وتعجيز قدرته ، ونسبة علمه إلى التَّصَوُّرِ ، والتَّوَدُّحِ فى حكمته ؛ ولهذا يخبر الله سبحانه عَمَّنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَافِرٌ بِهِ ، جاحد له ، لم يُقِرَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كما قال تعالى ( وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ؟ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ) . وقال المؤمن للكافر الذى قال ( وما أظنُّ الساعةَ قائِمةً ، وَلَئِنْ رُدِّدْتُ إِلَى رَبِّى لأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلِبًا ) فقال له ( أ كُفِرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْقَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا ) فمنكر المعاد كافر برب العالمين وإن زعم أنه مُقِرٌّ بِهِ .

ومنه قوله تعالى ( قل سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كيف بدأ الخلق ثم الله يُنْشِئُ النشأةَ الآخرة ) يقول تعالى : انظروا كيف بدأت الخلق ؛ فاعتبروا الإعادة بالابتداء



ومنه قوله تعالى (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ، وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ) وقوله تعالى ( فانظروا إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها ، إن ذلك لحكي الموتى ، وهو على كل شيء قدير ) .

وقوله ( ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتننا به جناتٍ وحَبَّ الحَصِيدِ ، والنخلِ باسقاتٍ لها طلع نضيد ، رزقا للعباد ، وأحيينا به بلدة ميتا ، كذلك الخروج ) وقال تعالى ( يوم نطوي السماء كطي السَّجِلِّ للكتاب ، كما بدأنا أول خلق نعيده ، وَعَدًا عَلَيْنَا ) والسجل : الورق المكتوب فيه ، والكتاب : نفسُ المكتوب ، واللام بمنزلة على : أى نطوي السماء كطي الدَّرَج على ما فيه من السطور المكتوبة ، ثم استدل على النظر بالنظر فقال ( كما بدأنا أول خلق نعيده ) .

### فصل

وأما قياس الشبه فلم يَحْكِهِ الله سبحانه إلا عن المبطلين ؛ فنه قوله تعالى إخبارا عن إخوة يوسف أنهم قالوا لما وَجَدُوا الصُّوَاعَ فِي رَحْلِ أَخِيهِمْ ( إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ) فلم يَجْمَعُوا بين الأصل والفرع بعلة ولا دليلها ، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مُجَرَّد الشَّبه الجامع بينه وبين يوسف ، فقالوا : هذا مَقِيسٌ عَلَى أَخِيهِ ، بينهما شَبَهٌ من وجوه عديدة ، وذلك قد سرق فكذلك هذا ، وهذا هو الجمع بالشبه الفارغ ، والقياس بالصورة المجردة عن العلة المقتضية للتساوي ، وهو قياس فاسد ، والتساوي في قرابة الأخوة ليس بعلة للتساوي في السرقة لو كانت حقا ، ولا دليل على التساوي فيها ؛ فيكون الجمع لنوع شبه خال عن العلة ودليلها .

قياس الشبه  
وأمثله له



ومنه قوله تعالى إخباراً عن الكفار أنهم قالوا ( مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا )  
 فاعتبروا صورة مجرد الآدمية وشبهه المجانسة فيها ، واستدلوا بذلك على أن حكم  
 أحد الشبهين حكم الآخر ؛ فكما لا نكون نحن رُسُلًا فكذلك أنتم ، فإذا  
 تساوينا في هذا الشبه فأنتم مثلنا لا مزية لكم علينا ، وهذا من أبطل القياس ؛  
 فإن الواقع من التخصيص والتفضيل وجعل بعض هذا النوع شريفاً وبعضه دنياً ،  
 وبعضه مرؤوساً وبعضه رئيساً ، وبعضه ملكاً وبعضه سُوقَةً ، يبطل هذا القياس ،  
 كما أشار سبحانه إلى ذلك في قوله ( أَهْمَ يَقْسِمُونَ رَحْمَةً رَبِّكَ ؟ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ  
 مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ؛ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ  
 بَعْضًا سَخِرَ بِنَا ، وَرَحْمَةً رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ) .

وأجابت الرسلُ عن هذا السؤال بقولهم : ( إن نحن إلا بشر مثلكم ،  
 ولكن الله يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ) وأجاب الله سبحانه عنه بقوله ( اللَّهُ أَعْلَمُ  
 حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ) وكذلك قوله سبحانه ( وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ  
 الْآخِرَةِ وَأُتِرْنَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا : مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ  
 وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ، وَلَنْ أُطْعِمَ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ ) فاعتبروا  
 المساواة في البشرية وما هو من خصائصها من الأكل والشرب ، وهذا مجرد قياس  
 شبهه وجمع صُورِي ، ونظير هذا قوله ( ذَلِكَ بَأَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ  
 فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ) .

ومن هذا قياسُ المشركين الربا على البيع بمجرد الشبهه الصُوري ، ومنه  
 قياسُهم الميتة على الذكي في إباحة الأكل بمجرد الشبهه .

وبالجملة فلم يحجى هذا القياس في القرآن إلا مردوداً مذموماً ، ومن ذلك قوله  
 تعالى ( إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ  
 إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، أَلَمْ يَأْتِكُمْ أَنْبَاءُ الرُّسُلِ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَنْتُمْ رَكِبْتُمُ الْمَوْتَ وَالْجُلُومَ ؟ أَمْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ : لَنْ نَدِينَهُمْ )



أَعْيُنٌ يَبْصُرُونَ بِهَا ؟ أم لهم آذان يسمعون بها ؟ ) فَيَبَيِّنُ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ أَشْبَاحَ وَصُورَ خَالِيَةٍ عَنْ صِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَأَنَّ الْمَعْنَى الْمَعْتَبَرُ مَعْدُومٌ فِيهَا ، وَأَنَّهَا لَوْ دُعِيَتْ لَمْ تُجِبْ ؛ فَهِيَ صُورٌ خَالِيَةٌ عَنْ أَوْصَافٍ وَمَعَانٍ تَقْتَضِي عِبَادَتَهَا ، وَزَادَ هَذَا تَقْرِيراً بِقَوْلِهِ ( أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ؟ أم لهم أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ؟ أم لهم أَعْيُنٌ يَبْصُرُونَ بِهَا ؟ أم لهم آذانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ؟ ) أَيْ أَنَّ جَمِيعَ مَا لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ مِنَ الْأَعْضَاءِ الَّتِي تَحْتَثَّتْهَا أَيْدِيكُمْ إِنَّمَا هِيَ صُورٌ عَاطِلَةٌ عَنْ حَقَائِقِهَا وَصِفَاتِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ الْمُخْتَصَّ بِالرَّجُلِ هُوَ مَشْيُهَا ، وَهُوَ مَعْدُومٌ فِي هَذِهِ الرَّجُلِ ؛ وَالْمَعْنَى الْمُخْتَصَّ بِالْيَدِ هُوَ بَطْشُهَا وَهُوَ مَعْدُومٌ فِي هَذِهِ الْيَدِ ؛ وَالْمُرَادُ بِالْعَيْنِ إِبْصَارُهَا وَهُوَ مَعْدُومٌ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ ؛ وَمِنَ الْأُذُنِ سَمْعُهَا وَهُوَ مَعْدُومٌ فِيهَا ، وَالصُّورُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ثَابِتَةٌ مُوجُودَةٌ ، وَكُلُّهَا فَارِغَةٌ خَالِيَةٌ عَنِ الْأَوْصَافِ وَالْمَعَانِي ، فَاسْتَوَى وَجُودُهَا وَعَدَمُهَا ، وَهَذَا كُلُّهُ مُدْحِضٌ لِقِيَاسِ الشُّبْهِ الْخَالِيِ عَنِ الْعِلَّةِ الْمُؤَثِّرَةِ وَالْوَصْفِ الْمَقْتَضِي لِلْحَكْمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### فصل

ومن هذا ما وقع في القرآن من الأمثال التي لا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ؛ فَإِنَّهَا تُشَبِّهُ شَيْءَ بِشَيْءٍ فِي حَكْمِهِ ، وَتَقْرِيبُ الْمَعْقُولِ مِنَ الْحِسُّوسِ ، أَوْ أَحَدِ الْحِسُّوسِينَ مِنَ الْآخَرِ ، وَاعْتِبَارُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ ( مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ، وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ ، صَمٌّ بَكُمْ عَمِي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ، أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ، يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ) إِلَى قَوْلِهِ ( إِنْ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) فَضَرْبُ الْمُنَافِقِينَ بِحَسَبِ حَالِهِمْ مِثْلَيْنِ : مِثْلًا نَارِيًا ، وَمِثْلًا مَائِيًا ، لَمَّا فِي النَّارِ وَالْمَاءِ مِنَ الْإِضَاءَةِ وَالْإِشْرَاقِ وَالْحَيَاةِ ؛ فَإِنَّ النَّارَ مَادَّةَ النَّورِ ،

ضرب الأمثال  
في القرآن  
والحكمة فيه



والماء مادة الحياة ، وقد جعل الله سبحانه الوَحْيَ الذى أنزله من السماء متضمنًا  
لحياة القلوب واستنارتها ، ولهذا سَمَّاهُ رُوحًا ونورًا ، وجعل قابليه أحياء في النور ،  
ومَنْ لم يرفع به رأسًا أمواتا في الظلمات ، وأخبر عن حال المنافقين بالنسبة إلى  
حَظِّهم من الوحي وأنهم بمنزلة مَنْ استوقد نارًا لتضيء له وينتفع بها ، وهذا لأنهم  
دَخَلُوا في الإسلام فاستضاءوا به ، وانتفعوا به ، وآمنوا به ، وخالطوا المسلمين ،  
ولكن لما لم يكن لَصُحْبَتِهِمْ مادة من قلوبهم من نور الإسلام طغى عنهم ،  
وذهب الله بنورهم ، ولم يقل بنارهم ؛ فإن النار فيها الإضاءة والإحراق ، فذهب  
الله بما فيها من الإضاءة ، وأبقى عليهم ما فيها من الإحراق ، وتركهم في ظلمات  
لا يبصرون ، فهذا حال مَنْ أبصر ثم عمى ، وعَرَفَ ثم أنكر ، ودخل في الإسلام  
ثم فارقه بقلبه ، فهو لا يرجع إليه ؛ ولهذا قال ( فهم لا يرجعون ) ثم ذكر حالهم  
بالنسبة إلى المثل المائى ، فشبههم بأصحاب صَيِّبٍ - وهو المطر الذى يَصُوبُ أى  
ينزل من السماء - فيه ظلمات ورعد وبرق ، فلضعف بصائرهم وعقولهم اشتدَّتْ  
عليهم زَوَاجِرُ القرآن ووعيدُهُ وتهديدُهُ وأوامره ونواهيه وخطابه الذى يُشَبِّه  
الصواعق ، فخالهم كحال مَنْ أصابه مَطَرٌ فيه ظلمة ورعد وبرق ، فلضعفه وخَوَّرَهُ  
جعل أصبعيه فى أذنيه ، وغمض عينيه خَشْيَةً من صاعقة تصيبه ، وقد شاهدنا نحن  
وغيرنا كثيرا من مخانيث تلاميذ الجهمية والمبتدعة إذا سمعوا شيئا من آيات الصفات  
وأحاديث الصفات المنافية لِمِدْعَتِهِمْ رأيتهم عنها معرضين ، كأنهم مُهْرٌ مستنفرة ،  
فَرَّتْ من قَسْوَرَةٍ ؛ ويقولون نحنهم : سُدُّوا عنا هذا الباب ، واقرؤا شيئا غير  
هذا ، وترى قلوبهم مولية وهم يَجْمَحُونَ لثقل معرفة الرب سبحانه وتعالى وأسمائه  
وصفاته على عقولهم وقلوبهم ، وكذلك المشركون على اختلاف شركهم ، إذا  
جُرِّدَ لهم التوحيد وتليت عليهم النصوصُ المبطلة لشركهم اشمأزَّتْ قلوبهم ،  
وثقلت عليهم ، ولو جَدُّوا السبيل إلى سَدِّ آذَانِهِمْ لَفَعَلُوا ، ولذلك تجد أعداء  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمعوا نُصُوصَ الثناء على الخلفاء



الراشدين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقل ذلك عليهم جداً ، وأنكرته قلوبهم ؛ وهذا كله شبه ظاهر ، ومثل محقق من إخوانهم من المنافقين في المثل الذي ضربه الله لهم بالماء ؛ فإنهم لما تشابهت قلوبهم تشابهت أعمالهم .

### فصل

وقد ذكر الله المثلين المائي والناري في سورة الرعد ، ولكن في حق المؤمنين ؛ فقال تعالى ( أنزل من السماء ماء فسألت أوديةً بقدرها ، فاحتمل السيل زبداً رايها ، ومما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله ، كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ، كذلك يضرب الله الأمثال ) شبه الوحي الذي أنزله لحياة القلوب والأسماع والأبصار بالماء الذي أنزله لحياة الأرض بالنبات ، وشبه القلوب بالأودية ، فقلب كبير يسعُ علماً عظيماً كوادٍ كبير يسع ماء كثيراً ، وقلبٌ صغير إنما يسعُ بحسبه كالوادي الصغير ، فسألت أوديةً بقدرها ، واحتملت قلوبٌ من الهدى والعلم بقدرها ؛ وكما أن السيل إذا خالط الأرض ومَرَّ عليها احتمل غثاء وزبداً فكذلك الهدى والعلم إذا خالط القلوب أثار ما فيها من الشهوات والشبهات ليقْلَعَهَا ويذهبها كما يثير الدواء وقت شربه من البدن أخلاطه فيتكدر بها شاربها ، وهى من تمام نفع الدواء ، فإنه أثارها ليذهب بها ، فإنه لا يجتمعها ولا يشاركها ؛ وهكذا يضربُ الله الحقَّ والباطل ، ثم ذكر المثل الناري فقال : ( ومما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله ) وهو الخبث الذي يخرج عند سبك الذهب والفضة والنحاس والحديد فتخرجه النار وتميزه وتفصله عن الجوهر الذي ينتفع به فيرمى وي طرح ويذهب جفاء ؛



فكذلك الشهواتُ والشبهاتُ يرميها قلبُ المؤمن وي طرحها ويَجفوها كما يطرح السيلُ والنارُ ذلك الزبدَ والعُثَاءَ والخَبِيثَ ، ويستقر في قرار الوادي الماء الصافي الذي يستقى منه الناس ويزرعون ويسقون أنعامهم ، كذلك يستقر في قرار القلب وجذره الإيمانُ الخالصُ الصافي الذي ينفع صاحبه وينتفع به غيره ؛ ومن لم يفقه هذين المثلين ولم يتدبّرهما ويعرف ما يراد منهما فليس من أهلها ، والله الموفق .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( إنما مثلُ الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء ، فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام ، حتى إذا أخذت الأرضُ زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس ، كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون ) شبه سبحانه الحياة الدنيا في أنها تزينُ في عين الناظر فتروقه بزيتها وتعجبه فيميل إليها ويهوّاها اغتراراً منه بها ، حتى إذا ظن أنه مالك لها قادر عليها سلّبها بغتةً أحوج ما كان إليها ، وحيلَ بينه وبينها ، فشبهها بالأرض التي ينزل الغيثُ عليها فتعشِبُ ويحسُنُ نباتُها ويروقُ منظرها للناظر ، فيغتر به ، ويظن أنه قادر عليها ، مالك لها ، فيأتيها أمر الله فتدرك نباتها الآفة بغتةً ، فتصبح كأن لم تكن قبل ، فيخيبُ ظنه ، وتصبح يداه صِفراً منها ؛ فكذا حال الدنيا والواقع بها سواء ؛ وهذا من أبلغ التشبيه والقياس ، ولما كانت الدنيا عُرْضةً لهذه الآفات ، والجنة سليمة منها قال ( والله يدعو إلى دار السلام ) فسماها هنا دار السلام لسلامتها من هذه الآفات التي ذكرها في الدنيا ، فعمَّ بالدعوة إليها ، وخص بالهداية مَنْ يشاء ، فذاك عدله وهذا فضله .



## فصل

ومنها قوله تعالى : ( مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ، هل يستويان مثلاً ؟ أفلا تذكرون ) فإنه سبحانه ذكر الكفار ، ووصفهم بأنهم ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ، ثم ذكر المؤمنين ، ووصفهم بالإيمان والعمل الصالح والإخبارات إلى ربهم ، فوصفهم بعبودية الظاهر والباطن ، وجعل أحد الفريقين كالأعمى والأصم من حيث كان قلبه أعمى عن رؤية الحق أصم عن سماعه ؛ فشبهه بمن بصره أعمى عن رؤية الأشياء وسمعه أصم عن سماع الأصوات ، والفريق الآخر بصير القلب سميعه ، كبصير العين وسميع الأذن ؛ فتضمنت الآية قياسين وتمثيلين للفريقين ، ثم نفى التسوية عن الفريقين بقوله : ( هل يستويان مثلاً ) .

ومنها قوله تعالى : ( مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ، وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتُ لَبِثَ الْعَنْكَبُوتُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ) فذكر سبحانه أنهم ضعفاء ، وأن الذين اتخذوهم أولياء هم أضعف منهم ، فهم في ضعفهم وما قصدوه من اتخاذ الأولياء كالعنكبوت اتخذت بيتا ، وهو أوهن البيوت وأضعفها ؛ وتحت هذا المثل أن هؤلاء المشركين أضعف ما كانوا حين اتخذوا من دون الله أولياء فلم يستفيدوا بمن اتخذوهم أولياء إلا ضعفا ، كما قال تعالى : ( واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً ، كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا ) وقال تعالى : ( واتخذوا من دون الله آلهة لعلمهم ينصرون ، لا يستطيعون نصرهم وهم لهم جند محضرون ) وقال بعد أن ذكر إهلاك الأمم المشركين : ( وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم ، فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك ، وما زادهم غير تنبيذ ) .



فهذه أربعة مواضع في القرآن تدل على أن مَنْ اتخذ من دون الله وليا يتعزز به ويتكبر به ويستنصر به لم يحصل له به إلا ضد مقصوده ، وفي القرآن أكثر من ذلك ، وهذا من أحسن الأمثال وأدّ لها على بطلان الشرك وخسارة صاحبه وحصوله على ضد مقصوده .

فإن قيل : فهم يعلمون أن أوْهَنَ البيوتِ بيتُ العنكبوتِ ، فكيف نفى عنهم علم ذلك بقوله ( لو كانوا يعلمون ؟ ) .

فالجواب أنه سبحانه لم يَنْفِ عنهم علمهم بوْهَنِ بيتِ الْعَنْكَبُوتِ ، وإنما نفى عنهم علمهم بأن اتخذهم أولياء من دونه كالعنكبوت اتخذت بيتاً فلو علموا ذلك لما قَعَلُوهُ ، ولكن ظنوا أن اتخذهم الأولياء من دونه يُفيدهم عزاً وقدرة ، فكان الأمر بخلاف ما ظنوه .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( والذين كفروا أعمالهم كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَجْسِبُهُ الظَّمآنُ ماءً ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ، ووجد الله عنده فوفّاه حسابه ، والله سريع الحساب ، أو كظلماتٍ في بحرٍ جَلِيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ من فوقه مَوْجٌ من فوقه سَحَابٌ ، ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكد يراها ، وَمَنْ لَمْ يجعل الله له نوراً فما له من نور ) .

ذكر سبحانه للكافرين مثلين : مثلاً بالسَّرَابِ ، ومثلاً بالظلمات المتراكمة ، وذلك لأنَّ الْمُعْرِضِينَ عن الهدى والحق نوعان : أحدهما مَنْ يظن أنه على شيء فيتبين له عند انكشاف الحقائق خلاف ما كان يظنه ، وهذه حال أهل الجهل وأهل البدع والأهواء الذين يظنون أنهم على هُدى وعلم ، فإذا انكشفت الحقائق تبين لهم أنهم لم يكونوا على شيء ، وأن عقائدكم وأعمالهم التي ترتبت عليها كانت كَسْرَابٍ بقية يُرى في عين الناظر ماء ولا حقيقة له ، وهكذا



الأعمال التي، لغير الله وعلى غير أمره ، يحسبها العامل نافعةً له وليست كذلك ، وهذه هي الأعمال التي قال الله عز وجل فيها : ( وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ) وتأملْ جَعَلَ الله سبحانه السَّرَابَ بالقيعة - وهي الأرض القَفْرُ الخالية من البناء والشجر والنبات - والعالم فمحلُّ السراب أرض قفر لا شيء بها ، والسراب لا حقيقة له ، وذلك مطابق لأعمالهم وقلوبهم التي أقفرت من الإيمان والهدى . وتأمل ما تحت قوله ( يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ) والظَّمَانُ الذي قد اشتدَّ عَطْشُهُ فرأى السَّرَابَ فظنه ماء فتبعه فلم يجد شيئا ، بل خاضه أحوَجَ ما كان إليه ، فكذلك هؤلاء ، لما كانت أعمالهم على غير طاعة الرسول ، ولغير الله ، جُعِلَتْ كالسراب ، فرفعت لهم أظمًا ما كانوا وأحوَجَ ما كانوا إليها ، فلم يجدوا شيئا ، ووجدوا الله سبحانه ثمَّ : فجازاهم بأعمالهم ووفاهم حسابهم .

وفي الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث التجلي يوم القيامة «ثم يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ كَأَنهَا السَّرَابُ ، فيقال لليهود : ما كنتم تعبدون ؟ فيقولون : كنا نعبدُ عَزْرَ بْنَ اللَّهِ ، فيقال : كذبتُم ، لم يكن لله صاحبة ولا ولد ، فما تريدون ؟ قالوا : نريد أن نسقينا ، فيقال : اشرَبُوا ، فيتساقطون في جهنم ، ثم يقال للنصارى : ما كنتم تعبدون ؟ فيقولون : كنا نعبدُ المسيح بن الله ، فيقال لهم : كذبتُم ، لم يكن لله صاحبة ولا ولد ، فما تريدون ؟ فيقولون : نريد أن نسقينا ، فيقال لهم : اشرَبُوا ، فيتساقطون » وذكر الحديث ، وهذه حال كل صاحب باطل ، فإنه يخونُه باطلُه أحوَجَ ما كان إليه ، فإن الباطل لا حقيقة له ، وهو كاسمه باطل ؛ فإذا كان الاعتقادُ غير مطابق ولا حق كان متعلِّقُه باطلا ؛ وكذلك إذا كانت غايةُ العمل باطلا - كالعمل لغير الله ، أو على غير أمره - بَطَلَ العملُ ببطلان غايته ، وتضرَّرَ عامله ببطلانه ، وبحصول ضد ما كان يؤمله ، فلم يذهب عليه عمله واعتقاده ، لا له ولا عليه ، بل صار مُعَدًّا بقوَّات نفعه ، وبحصول ضد النفع ؛ فلهذا قال تعالى : ( وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فُوقًا حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ) فهذا مَثَلُ الضال الذي يحسب أنه على هدى .



## فصل

النوع الثاني : أصحاب مثل الظلمات المتراكمة ، وهم الذين عَرَفُوا الحق والهدى ، وآثَرُوا عليه ظُلمات الباطل والضلال ، فتراكمت عليهم ظلمة الطبع وظلمة النفوس وظلمة الجهل حيث لم يعملوا بعلمهم فصاروا جاهلين ، وظلمة اتباع الغي والهوى ، فخالهم كحال مَنْ كان في بحر لحي لا ساحل له وقد غَشِيَهُ مَوْجٌ ومن فوق ذلك الموج موج ، ومن فوقه سحب مظلم ، فهو في ظلمة البحر وظلمة الموج وظلمة السحاب ، وهذا نظير ما هو فيه من الظلمات التي لم يُخْرِجْهُ الله منها إلى نور الإيمان ، وهذان المثلان بالسراب الذي ظنَّه مادة الحياة وهو الماء والظلمات المضادة للنور نظير المثلين الذين ضربهما الله للمنافقين والمؤمنين ، وهو المثل المائي والمثل الناري ، وجعل حظَّ المؤمنين منهما الحياة والإشراق وحظَّ المنافقين منهما الظلمة المضادة للنور والموت المضاد للحياة ؛ فكذلك الكفار في هذين المثلين ، حظَّهم من الماء السراب الذي يغر الناظر ولا حقيقة له ، وحظَّهم الظلمات المتراكمة ، وهذا يجوز أن يكون المراد به حال كل طائفة من طوائف الكفار ، وأنهم عَدِمُوا مادة الحياة والإضاءة بإعراضهم عن الوحي ؛ فيكون المثلان صفتين لموصوف واحد ؛ ويجوز أن يكون المراد به تنويع أحوال الكفار ، وأن أصحاب المثل الأول هم الذين عملوا على غير علم ولا بصيرة ، بل على جهل وحسن ظن بالأسلاف ، فكانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، وأصحاب المثل الثاني هم الذين استحبُّوا الضلالة على الهدى ، وآثَرُوا الباطل على الحق ، وعمَّوا عنه بعد أن أبصروه ، وجحدوه بعد أن عرفوه ، فهذا حال المغضوب عليهم ، والأول حال الضالين ؛ وحال الطائفتين مخالف لحال المُنْعَمَ عليهم المذكورين في قوله تعالى : ( الله نور السموات والأرض ، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح ) إلى قوله ( ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله ، والله يرزق من يشاء بغير حساب ) فتضمنت الآيات أوصاف الفرق الثلاثة : المُنْعَمَ عليهم وهم أهل النور ،



والضالين وهم أصحاب السَّرَاب، والمنغضوب عليهم وهم أهل الظلمات المتراكمة ، والله أعلم .

فالمثل الأول من المثلين لأصحاب العمل الباطل الذي لا ينفع ، والمثل الثاني لأصحاب العلم الذي لا ينفع والاعتقادات الباطلة ، وكلاهما مضاد للهدى ودين الحق ، ولهذا ممثِّل حال الفريق الثاني في تَلَاطُم أمواج الشكوك والشُّبُهَات والعلوم الفاسدة في قلوبهم بتَلَاطُم أمواج البحر فيه ، وأنها أمواج متراكمة من فوقها سحب مظلم ، وهكذا أمواج الشكوك والشُّبُهَة في قلوبهم المظلمة التي قد تَرَاكَمَتْ عليها سُحُبُ الغي والهوى والباطل ، فليتدبر اللبيب أحوال الفريقين ، وليطابق بينهما وبين المثلين ، يَعْرِفْ عِظَمَ القرآن وجلالته ، وأنه تنزيل من حكيم حميد .

وأخبر سبحانه أن الموجب لذلك أنه لم يجعل لهم نوراً ، بل تركهم على الظلمة التي خَلِقُوا فيها فلم يخرجهم منها إلى النور ؛ فإنه سبحانه ولَّى الذين آمَنُوا يخرجهم من الظلمات إلى النور . وفي المسند من حديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظَلَمَةٍ ، وَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى ، وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ» فلذلك أقول : جَفَّ القلم على علم الله ، فالله سبحانه خلق الخلق في ظلمة ، فمن أراد هِدَايَتَهُ جعل له نوراً وُجُودِيَا يحْيِي به قلبه وروحه كما يحْيِي بَدَنَهُ بالروح التي يَنْفُخُهَا فِيهِ ، فهما حَيَاتَانِ : حياة البدن بالروح ، وحياة الروح والقلب بالنور ، ولهذا سَمِيَ سبحانه الوحي روحاً لتوقف الحياة الحقيقية عليه ، كما قال تعالى : ( يَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ) وقال : ( يَلْقَى الرُّوحُ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ) وقال تعالى : ( وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا ، مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ) فجعل وَحْيَهُ رُوحاً ونوراً ، فمن لم يحْيِهِ بهذا الروح فهو ميت ، ومن لم يجعل له نوراً منه فهو في الظلمات ما لَهُ مِنْ نُورٍ .



## فصل

ومنها قوله تعالى : ( أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون ، إن هم إلا كالأنعام ، بل هم أضل سبيلا ) فشبه أكثر الناس بالأنعام ، والجامع بين النوعين التساوى في عدم قبول الهدى والانقياد له ، وجعل الأكثرين أضل سبيلا من الأنعام ؛ لأن البهيمة يهدها سائقها فتتهدى وتتبع الطريق ، فلا تحيد عنها يمينا ولا شمالا ، والأكثرون يدعوه الرسل ويهدونهم السبل فلا يستجيبون ولا يهتدون ولا يفرقون بين ما يضرهم وبين ما ينفعهم ، والأنعام تفرق بين ما يضرها من النبات والطريق فتجتنبه وما ينفعها فتؤثره ، والله تعالى لم يخلق للأنعام قلوبا تعقل بها ، ولا السنة تنطق بها ، وأعطى ذلك لهؤلاء ثم لم ينتفعوا بما جعل لهم من العقول والقلوب والألسنة والأسماع والأبصار ، فهم أضل من البهائم ، فإن من لا يهتدى إلى الرشد وإلى الطريق مع الدليل إليه أضل وأسوأ حالا ممن لا يهتدى حيث لا دليل معه .

## فصل

ومنها قوله تعالى : ( ضرب لكم مثلا من أنفسكم ، هل لكم من مملكت أيماكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء ؟ تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ، كذلك ، نفصل الآيات لقوم يعقلون ) وهذا دليل قياس احتيج الله سبحانه به على المشركين حيث جعلوا له من عبيده وملكه شركاء ، فأقام عليهم حجة يعرفون صحتها من نفوسهم ، لا يحتاجون فيها إلى غيرهم ، ومن أبلغ الحجاج أن يأخذ الإنسان من نفسه ، ويحتج عليه بما هو في نفسه ، مقرر عندها ، معلوم لها ، فقال : هل لكم مما مملكت أيماكم من عبيدكم وإمائكم شركاء في المال والأهل ؟ أى هل يشارككم عبيدكم في أموالكم وأهلكم فأنتم وهم في ذلك



سواء تخافون أن يقاسموكم أموالكم ويشاطروكم إياها ، ويستأثرون ببعضها عليكم ، كما يخاف الشريك شريكه ؟ وقال ابن عباس : تخافونهم أن يرثوكم كما يرث بعضكم بعضا ، والمعنى هل يرضى أحد منكم أن يكون عبده شريكه في ماله وأهله حتى يساويه في التصرف في ذلك فهو يخاف أن ينفرد في ماله بأمر يتصرف فيه كما يخاف غيره من الشركاء والأحرار ؟ فإذا لم ترضوا ذلك لأنفسكم فلم عدتكم بي من خلقى مَنْ هو مملوك لى ؟ فإن كان هذا الحكم باطلا في فطركم وعقولكم - مع أنه جائز عليكم ممكن في حقكم ؛ إذ ليس عبيدكم ملكا لكم حقيقة ، وإنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، وأنتم وهم عبيد لى - فكيف تستجيزون مثل هذا الحكم فى حقى ، مع أن مَنْ جعلتموهم لى شركاء عبيدى وملكى وخلقى ؟ فهكذا يكون تفصيل الآيات لأولى العقول .

### فصل — ل

ومنها قوله تعالى : ( ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ رِزْقِنَا حَسَنًا فَهُوَ يَنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ، هَلْ يَسْتَوُونَ ؟ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ، أَيْنَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ، هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ؟ ) هذان مثالان متضمنان قياسين من قياس العكس ، وهو نفى الحكم لنفى علته وموجبه ، فإن القياس نوعان : قياس طرد يقتضى إثبات الحكم فى الفرع لثبوت علة الأصل فيه ؛ وقياس عكس يقتضى نفى الحكم عن الفرع لنفى علة الحكم فيه ؛ فالمثل الأول ماضربته الله سبحانه لنفسه وللأوثان ، فالله سبحانه هو المالك لكل شيء ينفق كيف يشاء على عبيده سرا وجهراً وليلاً ونهاراً يمينه مَلَأى لا يغيضها نفقة سحَاء الليل والنهار ، والأوثان مملوكة عاجزة لا تقدر على شيء ، فكيف يجعلونها شركاء لى ويعبدونها من دونه

مثل من  
قياس العكس



مع هذا التفاوت العظيم والفرق المبين ؟ هذا قول مجاهد وغيره ؛ وقال ابن عباس : هو مَثَلٌ ضرب به الله للمؤمن والكافر ، ومثل المؤمن في الخير الذي عنده ثم رزقه منه رزقا حسنا فهو ينفق منه على نفسه وعلى غيره سرا وجهراً ، والكافر بمنزلة عبد مملوك عاجز لا يقدر على شيء لأنه لاخير عنده ، فهل يستوى الرجلان عند أحد من العقلاء ؟ والقول الأول أشبه بالمراد ، فإنه أظهرُ في بطلان الشرك ، وأوضحُ عند المخاطب ، وأعظم في إقامة الحجة ، وأقرب نسبا بقوله ( وَيَعْبُدُونَ من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون ، فلا تضر بوا الله الأمثال ، إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون ) ثم قال : ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ) ومن لوازم هذا المثل وأحكامه أن يكون المؤمن الموحدُ كمن رزقه منه رزقا حسنا ، والكافر المشرك كالعبد المملوك الذي لا يقدر على شيء ، فهذا مما نبه عليه المثل وأرشد إليه ، فذكره ابن عباس منها على إرادته لأن الآية اختصت به ، فتأمله فإنك تجده كثيراً في كلام ابن عباس وغيره من السلف في فهم القرآن ، فيظنُّ الظانُّ أن ذلك هو معنى الآية التي لا معنى لها غيره فيحكيه قوله .

### فصل

وأما المثل الثاني فهو مثل ضرب به الله سبحانه وتعالى لنفسه ولما يعبد من دونه أيضا ؛ فالصنم الذي يُعبدُ من دونه بمنزلة رجل أبكم لا يعقل ولا ينطق ، بل هو أبكم القلب واللسان ، قد عدم النطق القلبي واللساني ، ومع هذا فهو عاجز لا يقدر على شيء البتة ، ومع هذا فأينما أرسلته لا يأتيك بخير ، ولا يقضى لك حاجة ، والله سبحانه حي قادر متكلم ، يأمر بالعدل ، وهو على صراط مستقيم ، وهذا وصف له بغاية الكمال والحمد ، فإن أمره بالعدل - وهو الحق - يتضمن أنه ( ١١ - أعلام الموقنين ١ )



سبحانه عالم به ، معلم له ، راضٍ به ، أمر لعباده به ، محب لأهله ، لا يأمر بسوء ، بل تنزه عن ضده الذي هو الجور والظلم والسفه والباطل ، بل أمره وشرعه عدل كله ، وأهل العدل هم أولياؤه وأحباؤه ، وهم المجاورون له عن يمينه على منابر من نور ، وأمره بالعدل يتناول الأمر الشرعى الدينى والأمر القدرى الكونى ، وكلاهما عدل لا جور فيه بوجه ما ، كما فى الحديث الصحيح « اللهم إني عبدك ابنُ عبدك ابنُ أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماضٍ فى حكمك ، عدلٌ فى قضاؤك » فقضاؤه هو أمره الكونى ، فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ، فلا يأمر بالإحق وعدل ، وقضاؤه وقدره القائم به حق وعدل ، وإن كان فى المقضى المقدّر ما هو جور وظلم فالقضاء غير المقضى ، والقدر غير المقدّر ، ثم أخبر سبحانه أنه على صراط مستقيم ، وهذا نظير قول رسوله شعيب ( إني توكلتُ على الله ربى وربكم ، ما من دابة إلا هو آخذٌ بناصيتها ، إن ربى على صراط مستقيم ) فقوله ( ما من دابة إلا هو آخذٌ بناصيتها ) نظير قوله « ناصيتي بيدك » وقوله ( إن ربى على صراط مستقيم ) نظير قوله « عدلٌ فى قضاؤك » فالأول ملكه ، والثانى حمده ، وهو سبحانه له الملك وله الحمد ، وكونه سبحانه على صراط مستقيم يقتضى أنه لا يقول إلا الحق ، ولا يأمر إلا بالعدل ، ولا يفعل إلا ما هو مصلحة ورحمة وحكمة وعدل ؛ فهو على الحق فى أقواله وأفعاله ؛ فلا يقضى على العبد بما يكون ظالماً له به ، ولا يأخذه بغير ذنبه ، ولا ينقصه من حسناته شيئاً ، ولا يحمل عليه من سيئات غيره التى لم يعملها ولم يتسبب إليها شيئاً ، ولا يؤاخذ أحداً بذنب غيره ، ولا يفعل قط ما لا يحمد عليه ، ويثنى به عليه ، ويكون له فيه العواقب الحميدة ، والغايات المطلوبة ، فإن كونه على صراط مستقيم يأتى ذلك كله .

قال محمد بن جرير الطبرى : وقوله ( إن ربى على صراط مستقيم ) يقول :



إن ربي على طريق الحق ، يجازي المحسن من خلقه بإحسانه ، والمسيء بإساءته ، لا يظلم أحدا منهم شيئا ، ولا يقبل منهم إلا الإسلام له ، والإيمان به ، ثم حكي عن مجاهد من طريق شبل بن أبي نجيح عنه (إن ربي على صراط مستقيم) قال : الحق ، وكذلك رواه ابن جريج عنه .

وقالت فرقة : هي مثل قوله ( إن ربك لَبِالمِرْصَادِ ) وهذا اختلافُ عبارة ، فإن كونه بالمِرْصَادِ هو مُجَازَاةُ المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته .

وقالت فرقة : في الكلام حذف ، تقديره : إن ربي يحكمكم على صراط مستقيم ويحضكم عليه ؛ وهؤلاء إن أرادوا أن هذا معنى الآية التي أريد بها فليس كما زعموا ، ولا دليل على هذا المقدر ، وقد فرق سبحانه بين كونه آمرا بالعدل وبين كونه على صراط مستقيم ؛ وإن أرادوا أن حثه على الصراط المستقيم من جملة كونه على صراط مستقيم فقد أصابوا .

وقالت فرقة أخرى : معنى كونه على صراط مستقيم أن مَرَدَّ العباد والأمر كلها إلى الله لا يفوته شيء منها ، وهؤلاء إن أرادوا أن هذا معنى الآية فليس كذلك ، وإن أرادوا أن هذا من لوازم كونه على صراط مستقيم ومن مقتضاه وموجبهُ فهو حق .

وقالت فرقة أخرى : معناه كل شيء تحت قدرته وقهره وفي ملكه وقبضته ، وهذا وإن كان حقا فليس هو معنى الآية ، وقد فرق شعيب بن قوله ( ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها ) وبين قوله ( إن ربي على صراط مستقيم ) فهما معنيان مستقلان .

فالقول قول مجاهد ، وهو قول أئمة التفسير ، ولا تحتل العربية غيره إلا على استكراه ؛ وقال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز :



أمير المؤمنين على صراطٍ إذا اعوجَّ الموارد مُستقيم

وقد قال تعالى : ( من يشأ الله يضلله ، ومن يشأ الله يحمله على صراط مستقيم )  
وإذا كان سبحانه هو الذى جعل رُسُلَه وأتباعَهُم على الصراطِ المستقيم فى أقوالهم  
وأفعالهم فهو سبحانه أحق بأن يكون على صراط مستقيم فى قوله وفعله ، وإن كان  
صراط الرسل وأتباعهم هو موافقة أمره ؛ فصراطُه الذى هو سبحانه عليه هو ما  
يقتضيه حمدُه وكَماله ومجْدُه من قول الحق وفعله ، وبالله التوفيق .

### فصل

وفى الآية قول ثان مثل الآية الأولى سواء ، أنه مثلُ ضربه الله للمؤمن  
والكافر ، وقد تقدم ما فى هذا القول ، وبالله التوفيق .

### فصل

ومنها قوله تعالى فى تشبيه مَنْ أَعْرَضَ عن كلامه وتدبره : ( فإلهم عن  
التذكرة معرضين ؟ كأنهم حمر مستنفرة ، فرت من قسورة ) شبههم فى إعراضهم  
ونفورهم عن القرآن بِحُمُرٍ رَأَتْ الأسدَّ أو الرُّمَّةَ ففرت منه ، وهذا من بدیع القياس  
والتَّمثِيل ، فإن القوم فى جهلهم بما بعث الله به رسوله كالحُمُرِ ، وهى لاتعقل شيئاً ،  
فإذا سمعت صوت الأسد أو الراعى نفرت منه أشد النفور ، وهذا غاية الذم لهؤلاء ،  
فإنهم نفروا عن الهدى الذى فيه سعادتهم وحياتهم كنفور الحمر عن ما يهلكها  
ويعقرها ، وتحت المستنفرة معنى أبلغ من النافرة ؛ فإنها لشدة نفورها قد استنفرت بعضها  
بعضاً وحَصَّه على النفور ، فإن فى الاستفعال من الطلب قدراً زائداً على الفعل المجرد  
فكأنها تواصلت بالنفور ، وتواطأت عليه ، ومن قرأها بفتح الفاء فالغنى أن  
القسورة استنفرتها وحملها على النفور ببأسه وشدته .



## فصل

ومنها قوله تعالى : ( مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ، بُئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ) فُقَاسَ مَنْ حَمَلَهُ سَبْحَانَهُ كِتَابَهُ لِيُؤْمِنَ بِهِ وَيَتَذَكَّرَ بِهِ وَيَعْمَلَ بِهِ وَيَدْعُوَ إِلَيْهِ ثُمَّ خَالَفَ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْمِلْهُ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ قَلْبٍ ، فَقَرَأَتْهُ بغير تدبر ولا تفهم ولا اتباع له ولا تحكيم له وعمل بموجبه ، كحمارٍ على ظهره زَامِلَةٌ أَسْفَارٍ لَا يَدْرِي مَا فِيهَا ، وَحَظَّهُ مِنْهَا حَمْلُهَا عَلَى ظَهْرِهِ لَيْسَ إِلَّا ؛ فَحَظَّهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَحِظِّ هَذَا الْحِمَارِ مِنَ الْكِتَابِ الَّتِي عَلَى ظَهْرِهِ ؛ فَهَذَا الْمَثَلُ وَإِنْ كَانَ قَدْ ضُرِبَ لِلْيَهُودِ فَهُوَ مُتَنَاوِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِمَنْ حَمَلَ الْقُرْآنَ فَتَرَكَ الْعَمَلَ بِهِ ، وَلَمْ يُؤَدِّ حَقَّهُ ، وَلَمْ يَرَعَهُ حَقَّ رِعَايَتِهِ .

## فصل

ومنها قوله تعالى : ( وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ، وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ، وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ ، ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ، فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ) فَشَبَّهَ سَبْحَانَهُ مِنْ آتَاهُ كِتَابَهُ وَعَلَّمَهُ الْعِلْمَ الَّذِي مَدَّهُ غَيْرُهُ ، فَتَرَكَ الْعَمَلَ بِهِ ، وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ، وَأَتْرَسَخَطَ اللَّهُ عَلَى رِضَاهُ ، وَدُنِيَاهُ عَلَى آخِرَتِهِ ، وَالْمَخْلُوقُ عَلَى الْخَالِقِ ؛ بِالْكَلْبِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَخْبَثِ الْحَيَوَانَاتِ ، وَأَوْضَعِهَا قَدْرًا ، وَأَخَسَّهَا نَفْسًا ، وَهَمَّتْهُ لَا تَتَعَدَّى بَطْنَهُ ، وَأَشَدَّهَا شَرًّا وَحِرْصًا ، وَمِنْ حِرْصِهِ أَنَّهُ لَا يَمْشِي إِلَّا وَخَطْمُهُ فِي الْأَرْضِ يَتَشَمَّمُ وَيَسْتَرْوِحُ حِرْصًا وَشَرًّا ، وَلَا يَزَالُ يَشُمُّ دُبْرَهُ دُونَ سَائِرِ أَجْزَائِهِ ، وَإِذَا رَمِيتْ



إليه بحَجَرٍ رجع إليه ليعضه من فرط نهمته<sup>(١)</sup>، وهو من أمهِنِ الحيوانات، وأحلمها للهَوَانِ، وأرضاها بالدنايا، والجيفُ القذرة المَرُوحَةُ أحبُّ إليه من اللحم الطرى، والعذرة أحبُّ إليه من الحلوى، وإذا ظفر بميتة تكفى مائة كلب لم يدعْ كلباً واحداً يتناول منها شيئاً إلا هَرَّ عليه<sup>(٢)</sup> وقهره لحرصه وبخله وشره، ومن عجيب أمره وحرصه أنه إذا رأى ذا هيئة رثة وثياب دَنِيَّةٍ وحال زَرِيَّةٍ نَبَحَ وحَمَلَ عليه، كأنه يتصور مشاركته له ومنازعته في قوته، وإذا رأى ذا هيئة حَسَنَةٍ وثياب جميلة ورياسة وضع له خطمه بالأرض، وخَضَعَ له، ولم يرفع إليه رأسه.

وفي تشبيهه من آثر الدنيا وعاجِلِها على الله والدار الآخرة مع وفور علمه بالكلب في حال لهثته سر بديع، وهو أن هذا الذي حاله ما ذكره الله من انسلاخه من آياته واتباعه هواه إنما كان لشدة لهفه على الدنيا لا لقطع قلبه عن الله والدار الآخرة فهو شديد اللهف عليها، ولهفه نظير لهف الكلب الدائم في حال إزعاجه وتركه، واللهف واللث شقيقان وأخوان في اللفظ والمعنى، قال ابن جريج: الكلب منقطع الفؤاد، لا فؤاد له، إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث، فهو مثل الذي يترك الهدى، لا فؤاد له، إنما فؤاده منقطع؛ قلت: مراده بانقطاع فؤاده أنه ليس له فؤاد يحمله على الصبر وترك اللهث؛ وهكذا الذي انسلخ من آيات الله، لم يبق معه فؤاد يحمله على الصبر عن الدنيا وترك اللهف عليها، فهذا يلهف على الدنيا من قلة صبره عنها، وهذا يلهث من قلة صبره عن الماء، فالكلب من أقل الحيوانات صبراً عن الماء، وإذا عطش أكل الثرى من العطش، وإن كان فيه صبر على الجوع؛ وعلى كل حال فهو من أشد الحيوانات لهثاً، يلهث قائماً وقاعداً وماشياً وواقفاً، وذلك لشدة حرصه؛ فحرارة الحرص في كَيْدِهِ توجبُ له دوام اللهث، فهكذا مشبهه شدة الحرص وحرارة الشهوة في قلبه توجب له دوام اللهف، فإن حملت عليه

(١) نهمته: شهوته البالغة إلى الطعام.

(٢) هر عليه: نبحه.



المَوْعِظَةُ والنصيحة فهو يلهف ، وإن تركته ولم تعظه فهو يلهف ، قال مجاهد : وذلك مثل الذي أوتى الكتاب ولم يعمل به ، وقال ابن عباس : إن تحمل عليه الحكمة لم يحملها ، وإن تركته لم يهتد إلى خير ، كالكلب إن كان رابضاً لهث وإن طرد لهث ، وقال الحسن : هو المنافق لا يثبت على الحق ، دُعِيَ أو لم يُدْعَ ، وَعِظَ أو لم يوعِظْ ، كالكلب يلهث طُرِدَ أو ترك ، وقال عطاء : ينبغ إن حملت عليه أو لم تحمل عليه ، وقال أبو محمد بن قتيبة : كل شيء يلهث فإنما يلهث من إعياء أو عطش إلا الكلب فإنه يلهث في حال السكّال وحال الراحة وحال الصحة وحال المرض والعطش ، فضر به الله مثلاً لمن كذب بآياته ، وقال : إن وعظته فهو ضال وإن تركته فهو ضال كالكلب إن طردته لهث وإن تركته على حاله لهث ، ونظيره قوله سبحانه : ( وإن تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم سواء عليكم أَدْعَوْتُمُوهُمْ أم أُنْتُمْ صَامِتُونَ ) .

وتأمل ما في هذا المثل من الحكم والمعنى : فمنها قوله ( آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا ) فأخبر سبحانه أنه هو الذي آتاه آياته ، فإنها نعمة ، والله هو الذي أنعم بها عليه ، فأضافها إلى نفسه ، ثم قال : ( فانسَخ منها ) أي خرج منها كما تنسلخ الحية من جلدها ، وفارقها فراق الجلد يسْلَخ عن اللحم ، ولم يقل فسلخناه منها لأنه هو الذي تسبَّب إلى انسلاخه منها باتباع هواه ، ومنها قوله سبحانه : ( فاتبعه الشيطان ) أي لحقه وأدركه كما قال في قوم فرعون ( فاتبعوهم مشرقيين ) وكان محفوظاً محروساً بآيات الله ، حمى الجانب بها من الشيطان ، لا ينال منه شيئاً إلا على غرة وخطفة ، فلما انسَلَخ من آيات الله ظفر به الشيطان ظَفَرَ الأسد بقرسته ، فكان من الغاوين العاملين بخلاف علمهم ، الذين يعرفون الحق ويعملون بخلافه ، كعلماء السوء ، ومنها أنه سبحانه قال : ( ولو شئنا لرفعناه بها ) فأخبر سبحانه أن الرفع عندد ليس بمجرد العلم ، فإن هذا كان من العلماء ، وإتمامه باتباع الحق وإيثاره وقصد مرضاة الله ، فإن هذا كان من أهل زمانه ، ولم يرفعه الله بعلمه ولم ينفعه به ،



فنعوذ بالله من علم لا ينفع ، وأخبر سبحانه أنه هو الذي يرفع عبده إذا شاء بما آتاه من العلم ، وإن لم يرفعه الله فهو موضوع لا يرفع أحدٌ به رأساً ، فإن الخافض الرافع سبحانه خَفَضَهُ ولم يرفعه ، والمعنى لو شئنا فضلناه وشرَّفناه ورفعناه قَدَرَهُ ومنزلته بالآيات التي آتيناها ، قال ابن عباس : ولو شئنا لرفعناه بعمله بها ، وقالت طائفة : الضمير في قوله ( لرفعناه ) عائِد على الكفر ، والمعنى لو شئنا لرفعنا عنه الكُفْرَ بما معه من آياتنا ، قال مجاهد وعطاء : لرفعنا عنه الكفر بالإيمان وعصمناه ؛ وهذا المعنى حق ، والأول هو مراد الآية ، وهذا من لوازم المراد ، وقد تقدم أن السلف كثيراً ما ينهون على لازم معنى الآية فيظن الظان أن ذلك هو المراد منها . وقوله : ( ولكنه أخلد إلى الأرض ) قال سعيد بن جبير : ركن إلى الأرض ، وقال مجاهد : سكن ، وقال مقاتل : رضى بالدنيا ، وقال أبو عبيدة : لزماً وأبطأ ، وأخلد من الرجال : هو الذي يُبْطِئ مشيته ، ومن الدواب : التي تبقى ثنأياها إلى أن تخرج رباعيته ، وقال الزجاج : خلد وأخلد ، وأصله من الخلود وهو الدوام والبقاء ، ويقال : أخلد فلان بالمكان ، إذا أقام به ، قال مالك بن نويرة :

بأبناء حَيٍّ من قبائل مالكٍ وعَمْرِو بْنِ يَرْبُوعٍ أقاموا فأخلدوا  
قلت : ومنه قوله تعالى : ( يطوفُ عليهم ولدانٌ مُخَلَّدُونَ ) أى قد خلقوا للبقاء ؛ لذلك لا يتغيرون ولا يكبرون ، وهم على سن واحد أبداً ؛ وقيل : هم المقرِّطون في آذانهم والمسوِّرون في أيديهم ، وأصحاب هذا القول فسروا اللفظة ببعض لوازمها ، وذلك أمانة التخليد على ذلك السن ، فلا تنافي بين القولين ، وقوله ( واتَّبَعَ هواه ) قال الكلبي : اتبع مسافل الأمور وترك معاليها ، وقال أبو روق : اختار الدنيا على الآخرة ، وقال عطاء : أراد الدنيا وأطاع شيطانه ، وقال ابن دُرَيْد : كان هواه مع القوم يعنى الذين حاربوا موسى وقومه ، وقال يمان : اتبع امرأته لأنها هي التي حملته على ما فعل .



فإن قيل : الاستدراك بلكن يقتضى أن يثبت بعدها ما نفي قبلها ، أو ينفى ما أثبت ، كما تقول : لو شئت لأعطيته لكنى لم أعطه ، ولو شئت لما فعلت كذا لكنى فعلته ؛ فالاستدراك يقتضى ولو شئنا لرفعناه بها ولكننا لم نشأ أو لم نرفع ، فكيف استدرك بقوله ( ولكنه أخذ إلى الأرض ) بعد قوله ( ولو شئنا لرفعناه بها ) ؟ .

قيل : هذا من الكلام الملاحظ فيه جانب المعنى المعدول فيه عن مراعاة الألفاظ إلى المعانى ، وذلك أن مضمون قوله ( ولو شئنا لرفعناه بها ) أنه لم يتعاط الأسباب التى تقتضى رفعه بالآيات من إظهار الله ومَرْضَاتِهِ عَلَى هَوَاهُ ، ولكنه آتَرَ الدنيا وأخذ إلى الأرض واتبَعَ هواه .

وقال الزنجشیری : المعنى ولو لَزِمَ آيَاتِنَا لرفعناه بها ، فذكر المشيئة والمراد ما هى تابعة له ومُسَبَّبة عنه ، كأنه قيل : ولو لزمها لرفعناه بها ، قال : ألا ترى إلى قوله ( ولكنه أخذ ) فاستدرك المشيئة بإخلاده الذى هو فعله ، فوجب أن يكون ( ولو شئنا ) فى معنى ما هو فعله ، ولو كان الكلام على ظاهره لوجب أن يقال : لو شئنا لرفعناه ، ولكننا لم نشأ ، فهذا منه شِدْشِنَةٌ نعرفها من قَدَرِيٍّ نافي المشيئة العامة مُبْعَدٌ لِلنَّجْعةِ فى جعل كلام الله معتزليا قدريا ، فأين قوله ( ولو شئنا ) من قوله « ولو لزمها » ثم إذا كان اللزوم لها موقوفا على مشيئة الله وهو الحق بطل أصله ، وقوله « إن مشيئة الله تابعة للزومه الآيات » مِنْ أَفْسَدِ الكلام وأَبْطَلِهِ ، بل لزومه لآياته تابع لمشيئة الله ، فمشيئة الله سبحانه متبوعة ، لا تابعة ، وسبب لا مسبب ، وموجب مقتضى لا مقتضى ، فما شاء الله وجب وجوده ، وما لم يشأ امتنع وجوده .

### فصل

مثل من  
القياس التمثيلي

ومنها قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اجْتَنِبُوا كثيرا من الظن إن بعض



الظن إثم ، ولا تجسسُوا ، ولا يغتَبَ بعضكم بعضاً ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ؟ فَكَرِهْتُمُوهُ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ؛ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ( وهذا من أحسن القياس التمثيلي ، فإنه شبه تمزيق عِرْضِ الْأَخِ بتمزيق لحمه ، ولما كان الْمُغْتَابُ يمزق عِرْضَ أَخِيهِ فِي غَيْبَتِهِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقْطَعُ لَحْمَهُ فِي حَالِ غَيْبَةِ رُوحِهِ عَنْهُ بِالْمَوْتِ ، وَلَمَّا كَانَ الْمَغْتَابُ عَاجِزًا عَنْ دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِكَوْنِهِ غَائِبًا عَنْ ذِمَّةِ مَنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَيِّتِ الَّذِي يَقْطَعُ لَحْمَهُ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَمَّا كَانَ مُقْتَضًى الْأَخُوَّةُ التَّرَاحُمَ وَالتَّوَاصُلَ وَالتَّنَاصُرَ فَعَلَّقَ عَلَيْهَا الْمَغْتَابَ ضِدًّا مُقْتَضَاهَا مِنَ الذَّمِّ وَالْعَيْبِ وَالطَّعْنِ كَانَ ذَلِكَ نَظِيرَ تَقْطِيعِ لَحْمِ أَخِيهِ ، وَالْأَخُوَّةُ تَقْتَضِي حِفْظَهُ وَصِيَانَتَهُ وَالذَّبَّ عَنْهُ ، وَلَمَّا كَانَ الْمَغْتَابُ مَتَمَتَعًا بِعِرْضِ أَخِيهِ مَتَفَكِّهًا بِغَيْبَتِهِ وَذِمَّةِ مَنْ تَحْلِيًا بِذَلِكَ شَبَّهَ بِأَكْلِ لَحْمِ أَخِيهِ بَعْدَ تَقْطِيعِهِ ، وَلَمَّا كَانَ الْمَغْتَابُ مُحِبًّا لِذَلِكَ مُعْجَبًا بِهِ شَبَّهَ بِمَنْ يَحِبُّ أَكْلَ لَحْمِ أَخِيهِ مَيْتًا ، وَحُبُّهُ لَذَّةً قَدَرُ زَائِدٍ عَلَى مَجْرَدِ أَكْلِهِ ، كَمَا أَنَّ أَكْلَهُ قَدَرُ زَائِدٍ عَلَى تَمْزِيْقِهِ .

فتأمل هذا التشبيه والتمثيل وحسن موقعه ومطابقة المعقول فيه المحسوس ، وتأمل إخباره عنهم بكراهة أكل لحم الأخ ميتاً ، ووصفهم بذلك في آخر الآية ، والإنكار عليهم في أولها أن يحب أحدكم ذلك ، فكما أن هذا مكروه في طباعهم فكيف يحبون ما هو مثله ونظيره ؟ فاحتج عليهم بما كرهوه على ما أحبوه ، وشبه لهم ما يحبونه بما هو أكره شيء إليهم ، وهم أشد شيء نفرة عنه ؛ فلهذا يوجب العقل والفطرة والحكمة أن يكونوا أشد شيء نفرة عما هو نظيره ومشبهه ، وبالله التوفيق .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ، لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ، ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ )



فشبهه تعالى أعمال الكفار في بطلانها وعدم الانتفاع بها برَمَادٍ مَرَّتْ عليه ريحٌ شديدة في يوم عاصف ؛ فشبهه سبحانه أعمالهم في حُبُوطها وذَهَابها باطلا كالهَبَاءِ المنثور لكونها على غير أساس من الإيمان والإحسان وكونها لغير الله عز وجل وعلى غير أمره برمادٍ طَيَّرَتْهُ الرِّيحُ العاصفُ فلا يقدر صاحبه على شيء منه وقت شدة حاجته إليه ؛ فلذلك قال ( لا يقدرُونَ مما كسبوا على شيء ) لا يقدرُونَ يوم القيامة مما كسبوا من أعمالهم على شيء ، فلا يرون له أثرا من ثواب ولا فائدة نافعة ، فإن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا لوجهه ، موافقا لشرعه ، والأعمالُ أربعة ، فواحدٌ مقبول وثلاثة مردودة ؛ فالقبول الخالصُ الصوابُ ، فالخالص أن يكون لله لا لغيره ، والصواب أن يكون مما شرَّعه الله على لسان رسوله ، والثلاثة المردودة ما خالف ذلك .

وفي تشبيهها بالرماد سرٌّ بديع ، وذلك للتشابه الذي بين أعمالهم وبين الرماد في إحراق النار وإذهابها لأصل هذا وهذا ، فكانت الأعمال التي لغير الله وعلى غير مُراد طعمَةً للنار ، وبها تَسَعَّرُ النار على أصحابها ، وينشئ الله سبحانه لهم من أعمالهم الباطلة نارا وعذابا ، كما ينشئ لأهل الأعمال الموافقة لأمره ونهيه التي هي خالصة لوجهه من أعمالهم نعيما وروحاً ، فأثرت النار في أعمال أولئك حتى جعلتها رَمَاداً ، فهم وأعمالهم وما يعبدون من دون الله وقودُ النار .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ) فشبهه سبحانه وتعالى الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة ؛ لأن الكلمة الطيبة تُشْمِرُ العملَ الصالح ، والشجرة الطيبة تثمر الثمر النافع ، وهذا ظاهر على قول جمهور المفسرين الذين يقولون « الكلمة الطيبة هي



شهادة أن لا إله إلا الله » فإنها تُثمر جميع الأعمال الصالحة الظاهرة والباطنة ، فكل عمل صالح مَرْضِيٌّ لله ثمرة هذه الكلمة ، وفي تفسير علي بن أبي طَلْحَةَ عن ابن عباس قال « كلمة طيبة شهادة أن لا إله إلا الله ، كشجرة طيبة وهو المؤمن ، أصلها ثابت قول لا إله إلا الله ، في قلب المؤمن ، وفرعها في السماء يقول يرفع بها عمل المؤمن إلى السماء » . وقال الربيع بن أنس « كلمة طيبة هذا مثل الإيمان ؛ فالإيمان الشجرة الطيبة ، وأصلها الثابت الذي لا يزول الإخلاص فيه ، وفرعها في السماء خشية الله » والتشبيه على هذا القول أَصَحُّ وأظْهَرُ وأحسن ؛ فإنه سبحانه شبه شجرة التوحيد في القلب بالشجرة الطيبة الثابتة الأصل الباسقة الفرع في السماء علواً ، التي لا تزال تؤتي ثمرتها كل حين ، وإذا تأملت هذا التشبيه رأيته مطابقاً للشجرة الثابتة الراسخة في القلب ، التي فروعها من الأعمال الصالحة صاعدة إلى السماء ، ولا تزال هذه الشجرة تثمر الأعمال الصالحة كل وقت ، بحسب ثباتها في القلب ، ومحبة القلب لها ، وإخلاصه فيها ، ومعرفته بحقيقتها ، وقيامه بحقوقها ، ومراعاتها حق رعايتها ، فمن رَسَخَتْ هذه الكلمة في قلبه بحقيقتها التي هي حقيقة واتَّصَفَ قلبه بها وانصَبَغَ بها بصبغة الله التي لا أحسن صبغةً منها فَعَرَفَ حقيقة الإلهية التي يثبتها قلبه لله ويشهد بها لسانه وتصدَّقَها جوارحه ، ونَفَى تلك الحقيقة ولوازمها عن كل ما سوى الله ، وواطأ قلبه لسانه في هذا النفي والإثبات ، وانقادت جوارحه لمن شهد له بالوحدانية طائعة سالكة سبيل ربه ذُللاً غير ناكبة عنها ولا باغية سواها بدلاً كما لا يبتغي القلب سوى معبوده الحق بدلاً ؛ فلا ريب أن هذه الكلمة من هذا القلب على هذا اللسان لا تزال تؤتي ثمرتها من العمل الصالح الصاعد إلى الله كل وقت ؛ فهذه الكلمة الطيبة هي التي رفعت هذا العمل الصالح إلى الرب تعالى ، وهذه الكلمة الطيبة تثمر كلما كثيراً طيباً يقارنه عمل صالح فيرفع العمل الصالح الكلم الطيب ، كما قال تعالى (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) فأخبر سبحانه



أن العمل الصالح يرفع الكلم الطيب ، وأخبر أن الكلمة الطيبة تشمر لقائلها عملاً صالحاً كل وقت .

أثر  
كلمة التوحيد

والمقصود أن كلمة التوحيد إذا شهد بها المؤمن عارفاً بمعناها وحقيقتها نفيًا وإثباتًا مُتَّصِفًا بِمَوْجِبِهَا قَائِمًا قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ وَجَوَارِحُهُ بِشَهَادَتِهِ ، فهذه الكلمة الطيبة هي التي رَفَعَتْ هذا العمل من هذا الشاهد ، أصلها ثابت راسخ في قلبه ، وفروعها مُتَّصِلَةٌ بِالسَّمَاءِ ، وهي مخرجة لثمرتها كلَّ وقت .

ومن السلف من قال : إن الشجرة الطيبة هي النخلة ، ويدل عليه حديث ابن عمر الصحيح ، ومنهم من قال : هي المؤمن نفسه كما قال محمد بن سعد : حدثني أبي حدثني عمي حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله ( أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ) يعني بالشجرة الطيبة المؤمن ، ويعنى بالأصل الثابت في الأرض والفرع في السماء يكون المؤمن يعمل في الأرض ويتكلم فيبلغ عمله وقوله السماء وهو في الأرض ، وقال عطية العوفي في قوله ( ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ) قال : ذلك مثل المؤمن ، لا يزال يُخْرِجُ مِنْهُ كَلَامٌ طَيِّبٌ وَعَمَلٌ صَالِحٌ يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ ، وقال الربيع بن أنس ( أصلها ثابت وفروعها في السماء ) قال : ذلك المؤمن ، ضرب مثله في الإخلاص لله وحده وعبادته وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أصلها ثابت ، قال : أصل عمله ثابت في الأرض ، وفروعها في السماء ، قال : ذِكْرُهُ فِي السَّمَاءِ ، ولا اختلاف بين القولين ، والمقصود بالمثل المؤمن ، والنخلة مشبهة به وهو مشبه بها ، وإذا كانت النخلة شجرة طيبة فالمؤمن المشبه بها أولى أن يكون كذلك ، ومن قال من السلف إنها شجرة في الجنة فالنخلة من أشرف أشجار الجنة .

بعض أسرار  
تشبيه المؤمن  
بالشجرة

وفي هذا المثل من الأسرار والعلوم والمعارف ما يليق به ، ويقتضيه علم الذي تكلم به وحكمته .

فمن ذلك أن الشجرة لا بد لها من عروق وساق وفروع وورق وثمر ، فكذلك



شجرة الإيمان والإسلام ؛ ليطابق المشبه المشبه به ؛ فعروها العلم والمعرفة واليقين ، وساقها الإخلاص ، وفروعها الأعمال ، وثمرتها ما توجبه الأعمال الصالحة من الآثار الحميدة والصفات المدوحة والأخلاق الزكية والسمت الصالح والهدى والدّلّ المرضي ، فيستدل على غرس هذه الشجرة في القلب وثبوتها فيه بهذه الأمور ، فإذا كان العلم صحيحا مطابقا لمعلومه الذي أنزل الله كتابه به والاعتقاد مطابقا لما أخبر به عن نفسه وأخبرت به عنه رسوله والإخلاص قائم في القلب والأعمال موافقة للأمر ، والهدى والدّلّ والسمت مُشابه لهذه الأصول مناسب لها ، علم أن شجرة الإيمان في القلب أصلها ثابت وفرعها في السماء ، وإذا كان الأمر بالعكس علم أن القائم بالقلب إنما هو الشجرة الخبيثة التي اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار .

ومنها: أن الشجرة لا تبقى حية إلا بمادة تسقيها وتُنمّيها ، فإذا قُطِع عنها السقي أوشك أن تيبس ، فهكذا شجرة الإسلام في القلب إن لم يتعاهدها صاحبها بسقيها كل وقت بالعلم النافع والعمل الصالح والعود بالتذكّر على التفكير والتفكير على التذكر ، وإلا أوشك أن تيبس ، وفي مسند الإمام أحمد من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الإيمان يخلق في القلب كما يخلق الثوب فجدّدوا إيمانكم » وبالجملة فالغرس إن لم يتعاهده صاحبه أوشك أن يهلك ، ومن هنا تعلم شدة حاجة العباد إلى ما أمر الله به من العبادات على تعاقب الأوقات وعظيم رحمته وتام نعمته وإحسانه إلى عباده بأن وظّفها عليها وجعلها مادة لسقي غراس التوحيد الذي غرسه في قلوبهم .

ومنها: أن الغرس والزرع النافع قد أجرى الله سبحانه العادة أنه لا بدّ أن يُخاطَه دغل ونبت غريب ليس من جنسه ، فإن تعاهده ربّه ونقاه وقلعه كمل الغرس والزرع ، واستوى ، وتم نباته ، وكان أوفر لثمرته ، وأطيب وأزكى ، وإن تركه أوشك أن يغلب على الغرس والزرع ، ويكون الحكم له ، أو يضعف الأصل



ويجعل الثمرة ذميمة ناقصة بحسب كثرتة وقلته ، ومن لم يكن له قيمته نفس في هذا ومعرفة به فإنه يفوته ربحٌ كبير وهو لا يشعر ؛ فالؤمن دائماً سعيه في شيئين : سقى هذه الشجرة ، وتنقيتها ماحولها ، فسقيها تبقى وتدوم ، وتنقيتها ماحولها تكمل وتتم ، والله المستعان وعليه التكلان .

فهذا بعض ما تضمنه هذا المثل العظيم الجليل من الأسرار والحكم ، ولعلها قطرة من بحرٍ بحسب أذهاننا الواقفة ، وقلوبنا المخطئة ، وعلومنا القاصرة ، وأعمالنا التي توجب التوبة والاستغفار ، وإلا فلو طهرت منا القلوب ، وصفت الأذهان ، وزكت النفوس ، وخلصت الأعمال ، وتجردت الهمم للتلقى عن الله ورسوله ؛ لشاهدنا من معاني كلام الله وأسراره وحكمه ماتضمنه عند العلوم ، وتتلاشى عنده معارف الخلق ، وبهذا تعرف قدر علوم الصحابة ومعارفهم ، وأن التفاوت الذي بين علومهم وعلوم من بعدهم كالتفاوت الذي بينهم في الفضل ، والله أعلم حيث يجعل مواقع فضله ومن يختص برحمته .

### فصل

ثم ذكر سبحانه مثل الكلمة الخبيثة فشبها بالشجرة الخبيثة التي اجتثت مثل الكافر من فوق الأرض ما لها من قرار ، فلا عرق ثابت ، ولا فرع عالي ، ولا ثمرة زاكية ، فلا ظل ، ولا جنى ، ولا ساق قائم ، ولا عرق في الأرض ثابت ، فلا أسفلها مُغْدِق ولا أعلاها مُونِق ، ولا جنى لها ، ولا تعلو بل تُعلَى .

وإذا تأمل اللبيب أكثر كلام هذا الخلق في خطابهم وكسبهم وجدّه كذلك ؛ فالحسran الوقوف معه والاشتغال به عن أفضل الكلام وأنفعه .

قال الضحاك : ضرب الله مثلاً للكافر بشجرة اجتثت من فوق الأرض



مالها من قرار ، يقول : ليس لها أصل ولا فرع ، وليس لها ثمرة ، ولا فيها منفعة ، كذلك الكافر لا يعمل خيراً ولا يقوله ، ولا يجعل الله فيه بركة ولا منفعة .

وقال ابن عباس : ومثل كلمة خبيثة - وهى الشرك - كشجرة خبيثة يعنى الكافر ، اجْتَنَّتْ من فوق الأرض مالها من قرار ، يقول : الشرك ليس له أصل يأخذ به الكافر ولا برهان ، ولا يقبل الله مع الشرك عملاً ، فلا يقبل عمل المشرك ، ولا يصعد إلى الله ، فليس له أصل ثابت فى الأرض ولا فرع فى السماء ؛ يقول : ليس له عمل صالح فى السماء ولا فى الأرض .

وقال الربيع بن أنس : مثل الشجرة الخبيثة مثل الكافر ، ليس لقوله ولا لعمله أصل ولا فرع ، ولا يستقر قوله ولا عمله على الأرض ، ولا يصعد إلى السماء .

وقال سعيد عن قتادة فى هذه الآية : إن رجلاً لقي رجلاً من أهل العلم فقال له : ماتقول فى الكلمة الخبيثة ؟ قال : ما أعلم لها فى الأرض مستقراً ولا فى السماء مَصْعَداً ، إلا أن تلزم عنق صاحبها حتى يوافي بها [يوم] القيامة .

وقوله « اجتنبت » أى استؤصلت من فوق الأرض ، ثم أخبر سبحانه عن فضله وعدله فى الفريقين أصحاب الكلم الطيب والكلم الخبيث ، فأخبر أنه يُثَبِّتُ الذين آمنوا بإيمانهم بالقول الثابت أخوَجَ ما يكونون إليه فى الدنيا والآخرة ، وأنه يُضِلُّ الظالمين وهم المشركون عن القول الثابت ، فأصل هؤلاء بعدله لظلمهم ، وثبت المؤمنين بفضله لإيمانهم .

وتحت قوله ( يُثَبِّتُ الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ) كنز عظيم مَنْ وَفَّقَ لظننه وأحسن استخراجَه واقتناؤه وأنفق منه فقد غنم ، ومن حرّمه فقد حُرِمَ ، وذلك أن العبد لا يستغنى عن تثبيت الله له طرفة عين فإن لم يشتهه وإلا زالت سماء إيمانه وأرضه عن مكانهما ، وقد قال تعالى لأكرم خلقه عليه عبده ورسوله ( ولولا أن ثبّتناك لقد كدّ تركن إليهم شيئاً قليلاً )



وسئل بعضهم عن كلام سَمِعَهُ من متكلم به ، فقال : والله ما فهمت منه شيئاً ، إلا أني رأيت لكلامه صَوْلَةً ليست بصَوْلَةٍ مُبْطِلٍ ، فما مُنِحَ العبدُ منحةً أَفْضَلَ من منحة القول الثابت ، ويحد أهلُ القول الثابت ثمرته أحوَجَ ما يكونون إليه في قبورهم ويوم مَعَادِهِمْ ، كما في صحيح مسلم من حديث البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن هذه الآية نَزَلَتْ في عذاب القبر .

وقد جاء هذا مبيناً في أحاديث صحاح ؛ فمنها ما في المسند من حديث داود  
ابن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فِي جَنَازَةٍ ، فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا ، فَإِذَا الْإِنْسَانُ  
دُفِنَ وَتَفَرَّقَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ جَاءَهُ مَلَكٌ بِيَدِهِ مِطْرَاقٌ فَأَقْعَدَهُ فَقَالَ : مَا تَقُولُ فِي هَذَا



الرجل ؟ فإن كان مؤمناً قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فيقول له : صدقت ، فيفتح له بابٌ إلى النار فيقال له : هذا منزلك لو كفرتَ بربك ، فأما إذ آمنتَ فإن الله أبدلكَ به هذا ، ثم يفتح له بابٌ إلى الجنة ، فيريد أن ينهض له ، فيقال له : استكنْ ، ثم يُفسح له في قبره ، وأما الكافر والمنافق فيقال له : ما تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، فيقال له : لا دريتَ ولا اهتديتَ ، ثم يفتح له بابٌ إلى الجنة ، فيقال له : هذا منزلك لو آمنتَ بربك ، فأما إذ كفرتَ فإن الله أبدلكَ به هذا ، ثم يفتح له بابٌ إلى النار ، ثم يقمعه المَلَكُ بالمطراق قمعاً يسمعه خلقُ الله كلهم إلا الثقلين ، قال بعض أصحابه : يا رسول الله ، مأمناً من أحد يقوم على رأسه ملكٌ بيده مطراق إلا هيل عند ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يُثَبَّتُ الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، ويضلُّ الله الظالمين ، ويفعل الله ما يشاء .

وفي المسند نحوه من حديث البراء بن عازب ، وروى المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وذَكَرَ قَبْضَ رُوحِ الْمُؤْمِنِ فَقَالَ : يَا تِيهِ آتٍ ، يَعْنِي فِي قَبْرِهِ ، فَيَقُولُ : مَنْ رَبُّكَ ؟ وَمَا دِينُكَ ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ ؟ فَيَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ ، وَنَبِيِّ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : فَيَنْتَهَرُهُ فَيَقُولُ : مَا رَبُّكَ ؟ وَمَا دِينُكَ ؟ وَهِيَ آخِرُ فِتْنَةٍ تَعْرُضُ عَلَى الْمُؤْمِنِ ، فَذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُ اللَّهُ : يَثْبُتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ، فَيَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ ، وَنَبِيِّ مُحَمَّدٌ ، فَيَقَالَ لَهُ : صَدَقْتَ » وهذا حديث صحيح ؛ وقال حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَثْبُتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ، وَيَضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ، قَالَ : إِذَا قِيلَ لَهُ فِي الْقَبْرِ : مَنْ رَبُّكَ ؟ وَمَا دِينُكَ ؟ فَيَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ ، وَنَبِيِّي



محمد ، جاءنا بالبينات من عند الله فَأَمَّنْتُ به وصدقت ، فيقال له : صدقت ، على هذا عَشْتُ ، وعليه مت ، وعليه تُبْعَثُ » وقال الأعمش عن المنهال بن عمرو وعن زاذان عن البراء بن عازب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر قبضَ روح المؤمن ، قال : فترجعُ روحه في جسده ، ويُبعَثُ إليه ملكان شديدا لا تهترأ ، فيجلسانه وَيَذْتَهِرَانِه ويقولان : مَنْ ربك ؟ فيقول : الله ، وما دينك ؟ فيقول : الإسلام ، فيقولان له : ما هذا الرجل أو النبي الذي بُعِثَ فيكم ؟ فيقول : محمد رسول الله ، فيقولان له : وما يُدْرِيك ؟ قال : فيقول : قرأتُ كتابَ الله فَأَمَّنْتُ به وصدَّقتُ ، فذلك قول الله تبارك وتعالى ( يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ) رواه ابنُ حَبَّان في صحيحه ، والإمامُ أحمد ، وفي صحيحه أيضا من حديث أبي هريرة يرفعه قال « إن الميت لَيَسْمَعُ خَفَقَ نعالهم حين يُوَكَّلُونَ عنه مُدْبِرِينَ ، فإذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه ، والزكاة عن يمينه ، وكان الصيام عن يساره ، وكان فعلُ الخيرات من الصدقة والصلة والمعروف والإحسان إلى الناس عند رجله ، فيؤْتَى من عند رأسه فتقول الصلاة : ما قبلي مدخل ، فيؤْتَى عن يمينه فتقول الزكاة : ما قبلي مدخل ، فيؤْتَى عن يساره فيقول الصيام : ما قبلي مدخل ، فيؤْتَى من عند رجله فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلة والمعروف والإحسان إلى الناس : ما قبلي مدخل ، فيقال له : اجلس ، فيجلس قد مثلت له الشمس قد دَنَتْ للغروب فيقال له : أخبرنا عن ما نسألك عنه ، فيقول : دعوني حتى أصلي ، فيقال : إنك ستفعل ، فأخبرنا عما نسألك ، فيقول : وعمَّ تسألوني ؟ فيقال له : أرايتَ هذا الرجل الذي كان فيكم ، ماذا تقول فيه ؟ وماذا تشهد به عليه ؟ فيقول : أحمد صلى الله عليه وسلم ؟ فيقال : نعم ، فيقول : أشهد أنه رسولُ الله ، وأنه جاء بالبينات من عند الله فَصدَّقناه ، فيقال له : على ذلك حَيِّيتَ ، وعلى ذلك مُتَّ ، وعلى ذلك تُبْعَثُ إن شاء الله ، ثم يُنْفَسَحُ له في قبره سبعون ذراعا ، وينور له فيه ، ثم يفتح



له بابٌ إلى الجنة ، فيقال له : انظر إلى ما أعدَّ الله لك فيها ، فيزداد غبطةً وسروراً ، ثم نجعل نسمة في النَّسَم الطيب ، وهي طير خُضْر تعلقُ بشجر الجنة ، ويعاد الجسدُ إلى ما بدأ منه من التراب » وذلك قول الله تعالى ( يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ) ولا تَسْتَطِلُّ هذا الفصلُ المعترض في المفتي والشاهد والحاكم ، بل وكل مسلم أشدُّ ضرورة إليه من الطعام والشراب والنفس ، والله التوفيق .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( فاجتنبوا الرُّجْسَ من الأوثان ، واجتنبوا قولَ الزور ، حُنْفَاءَ لله غير مشركين به ، ومن يشرك بالله فكأنما خرَّ من السماء فتخطفه الطيرُ أو تهوى به الريحُ في مكانٍ سحيق ) فتأمل هذا المثل ومطابقةُ حالٍ مَنْ أشرك بالله وتعلَّقَ بغيره ، ويجوز لك في هذا التشبيه أمران : أحدهما أن تجعله تشبيهاً مركباً ، ويكون قد شبه مَنْ أشرك بالله وعَمِدَ معه غيره برجلٍ قد تسبَّب إلى هلاك نفسه هلاكاً لا يُرَجَى معه نجاة ، فصوِّرَ حاله بصورة حالٍ مَنْ خرَّ من السماء فاخطفته الطيرُ في الهوى فتمزَّقَ مِرْقاً في حواصلها ، أو عصفت به الريحُ حتى هَوَتْ به في بعض المطارح البعيدة ، وعلى هذا لا تنظر إلى كل فرد من أفراد المشبَّه ومقابلٍ له من المشبه به ، والثاني : أن يكون من التشبيه المُفرَّق ، فيقابل كلَّ واحدٍ من أجزاء الممثلِ بالممثل به ، وعلى هذا فيكون قد شبَّه الإيمان والتوحيد في علوه وسعته وشرفه بالسماء التي هي مَصْعَدُهُ ومَهَبُهُ ، فنهاهبط إلى الأرض ، وإليها يصعد منها ، وشبه تارك الإيمان والتوحيد بالساقط من السماء إلى أسفل سافلين من حيث التضييقُ الشديدُ والآلامُ المتراكمة والطيرُ الذي تخطف أعضائه وتمزِّقه كل ممزَّقٍ بالشياطين التي يُرْسِلُها الله سبحانه وتعالى عليه وتوزُّه أزاراً وترجعه وتُفْقِهُ إلى مَظَان هلاكه ؛ فكل شيطانٍ له مزرعة من دينه وقلبه ، كما أن لكل طير مزرعة من لحمه وأعضائه ، والريح التي تهوى به في مكانٍ سحيق هو هَوَاهُ الذي يحمله على إلقاء نفسه في أسفل مكانٍ وأبعده من السماء .



## فصل

ومنها قوله تعالى : (يا أيها الناسُ ضُربْ مثْلُ فاستمعوا له ، إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له ، وإن يسلبهم الذبابُ شيئاً لا يستنقذوه منه ، ضَعَفَ الطالبُ والمطلوب ، ما قدروا الله حق قدره ، إن الله لقوى عزيز) حقيق على كل عبد أن يستمع قلبه لهذا المثل ، ويتدبره حق تدبره ، فإنه يقطع موادَّ الشرك من قلبه ، وذلك أن المعبود أقلُّ درجاته أن يقدر على إيجاد ما ينفع عابده وإعدام ما يضره ، والآلهة التي يعبدونها المشركون من دون الله لن تقدر على خلق الذباب ولو اجتمعوا كلهم خلقه ، فكيف ما هو أكبر منه ؟ ولا يقدر على الانتصار من الذباب إذا سلبهم شيئاً مما عليهم من طيب ونحوه فيستنقذوه منه ، فلا هم قادرون على خلق الذباب الذي هو من أضعف الحيوانات ولا على الانتصار منه واسترجاع ما سلبهم إياه ، فلا أعجزَ من هذه الآلهة ، ولا أضعف منها ، فكيف يستحسن عاقل عبادتها من دون الله ؟ وهذا المثل من أبلغ ما أنزله الله سبحانه في بطلان الشرك ، وتجهيل أهله ، وتقييح عقولهم ، والشهادة على أن الشيطان قد تلاعب بهم أعظمَ من تلاعب الصبيان بالسكررة حيث أعطوا الإلهية التي من بعض لوازمها القدرة على جميع المقدورات والإحاطة بجميع المعلومات والغنى عن جميع المخلوقات وأن يصمد إلى الرب في جميع الحاجات وتفريج السكرات وإغاثة اللهفات وإجابة الدعوات ، فأعطوها صوراً وثمائيل يمتنع عليها القدرة على أقلِّ مخلوقات الآلهة الحق وأذلها وأصغرها وأحقرها ، ولو اجتمعوا لذلك وتعاونوا عليه .

وأدُلُّ من ذلك على عجزهم وانتفاء إلهيتهم أن هذا الخلق الأقلُّ الأذلُّ العاجز الضعيف لو اختطفَ منهم شيئاً واستلبه فاجتمعوا على أن يستنقذوه منه تعجزوا عن ذلك ، ولم يقدرُوا عليه ، ثم سَوَّى بين العابد والمعبود في الضعف



والعجز بقوله (ضَعَفَ الطالبُ والمطلوبُ) قيل : الطالب العابد والمطلوب المعبود ؛ فهو عاجز متعلِّقٌ بعاجز ، وقيل : هو تسوية بين السالب والمسلوب ، وهو تسوية بين الإله والذباب في الضعف والعجز ؛ وعلى هذا فـ قيل : الطالبُ الإلهُ الباطل ، والمطلوبُ الذبابُ يطلب منه ما استلبه منه ، وقيل : الطالب الذباب ، والمطلوب الإله ؛ فالذباب يطلب منه ما يأخذه مما عليه ، والصحيح أن اللفظ يتناول الجميع ، فضعف العابد والمعبود والمستلب والمستلب ؛ فمن جعل هذا إلهاً مع القوى العزيز فما قَدَرَهُ حتى قَدَرَهُ ، ولا عَرَفَهُ حق معرفته ، ولا عَظَّمَهُ حق تعظيمه .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ، صَمٌّ بَكْمٌ غَمٌّ فَيَسْمَعُ ) فتضمن هذا المثلُ ناعقاً أى مُصَوِّتاً بالغنم وغيرها ، ومنعوقاً به وهو الدوابُّ ، فقيل : الناعق العابد وهو الداعى للصنم ، والصنم هو المنعوق به المدعوُّ ، وإن حال الكافر فى دَعَائِهِ كحال من يَنْعِقُ بما لا يسمعه ، هذا قول طائفة منهم عبد الرحمن بن زيد وغيره .

واستشكل صاحبُ الكشف وجماعةٌ معه هذا القول ، وقالوا : قوله (إلا دعاء ونداء) لا يساعد عليه ؛ لأن الأصنام لا تسمع دعاء ولا نداء .

وقد أجيب عن هذا الاستشكال بثلاثة أجوبة :

أحدها : أن « إلا » زائدة ، والمعنى بما لا يسمع دُعَاءً ونداءً ، قالوا : وقد ذكر ذلك الأصمى فى قول الشاعر :

\* حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً <sup>(١)</sup> \*

(١) هذا صدر بيت لذى الرمة يصف إبلا ، وعجزه قوله :

\* على الحسف أو رُمى بها بلدا قفرا \*



أى ما تنفك مُنَاخَة ، وهذا جواب فاسد ، فإن «إلا» لا تزداد في الكلام .  
 الجواب الثانى : أن التشبيه وقع في مطلق الدعاء لا في خصوصيات المدعو .  
 الجواب الثالث : أن المعنى أن مَثَلَهُ هُوَ لاء في دعائهم أَكْثَرُهم التى لا تَفْقَهُ  
 دعاءهم كمثّل الناعقِ بغنمه ، فلا ينتفع من نعيقه بشيء ، غير أنه هو في دعاء ونداء ،  
 وكذلك المشرك ليس له من دعائه وعبادته إلا العناء .

وقيل : المعنى ومَثَلُ الذين كفروا كالبهائم التى لا تَفْقَهُ مما يقول الراعى  
 أَكْثَرَ من الصوت ؛ فالراعى هو داعى الكفار ، والكفار هم البهائم  
 الْمَنُوعُوق بها .

قال سيبويه : المعنى ومثلك يا محمد ومَثَلُ الذين كفروا كمثّل الناعق والمنعوق  
 به ؛ وعلى قوله فيكون المعنى : ومَثَلُ الذين كفروا وداعيتهم كمثّل الغنم  
 والناعق بها .

ولك أن تجعل هذا من التشبيه المركب ، وأن تجعله من التشبيه المفرق ، فإن  
 جعلته من المركب كان تشبيها للكفار في عَدَمِ فِقْهِهم وانتفاعهم بالغنم التى  
 يَنْعِقُ بها الراعى فلا تفقه من قوله شيئا غير الصوت الجرد الذى هو الدعاء  
 والنداء ، وإن جعلته من التشبيه المَفْرَق فالذين كفروا بمنزلة البهائم ، ودعاء  
 داعيتهم إلى الطريق والهدى بمنزلة الذى ينطق بها ، ودعاؤهم إلى الهدى بمنزلة  
 النطق ، وإدراكهم مجرد الدعاء والنداء كإدراك البهائم مجرد صوت الناعق ،  
 والله أعلم .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( مَثَلُ الذين يُنْفِقُونَ أموالهم في سبيل الله كمثّل حَبَّةٍ  
 أَنْبَتَتْ سَمْعَ سَنَابِلٍ في كل سنبلة مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء ، والله  
 واسع عليم ) شبه سبحانه نَفَقَةَ الْمُنْفِقِ في سبيله ، سواء كان المراد به الجهاد



أو جميع سبل الخير من كل بر، بمن بَذَرَ بَذْراً فَأَنْبَتَتْ كُلُّ حَبَّةٍ مِنْهُ سَبْعَ سَنَابِلٍ اشْتَمَلَتْ كُلُّ سَنَبَلَةٍ عَلَى مِائَةِ حَبَّةٍ، والله يضاعف لمن يشاء فوق ذلك بحسب حال المنفق وإيمانه وإخلاصه وإحسانه ونفع نفقته وقدرها ووقوعها موقعها ؛ فإن ثواب الإنفاق يتفاوت بحسب ما يقوم بالقلب من الإيمان والإخلاص والتثبیت عند النفقة، وهو إخراج المال بقلب ثابت قد انشرح صدره بإخراجه، وسمحت به نفسه، وخرَجَ من قلبه قبل خروجه من يده، فهو ثابت القلب عند إخراجه، غيرُ جَزَعٍ وَلَا هَلِيعٍ وَلَا مُتَّبِعِهِ نَفْسَهُ تَرْجُفُ يَدُهُ وَفَوَادُهُ، ويتفاوت بحسب نفع الإنفاق ومصارفه بمواقفه، وبحسب طيب المنفق وزكاته.

وتحت هذا المثل من الفقه أنه سبحانه شبه الإنفاق بالبذر، فالمنفق ماله الطيب لله لا لغيره باذراً ماله في أرض زكية، فغلة بحسب بذر وطيب أرضه وتعاهد البذر بالسقى ونقى الدغل والنبات الغريب عنه، فإذا اجتمعت هذه الأمور ولم تحرق الزرع نار ولا لحقته جائحة جاء أمثال الجبال، وكان مثله كمثل جنة ربوة وهى المكان المرتفع الذى تكون الجنة فيه نصب الشمس والرياح فتتربى الأشجار هناك أتم تربية فنزل عليها من السماء مطر عظيم القطر متتابع فرواها ونماها فأتت أكلها ضعفى ما يؤتيه غيرها بسبب ذلك الوابل، فإن لم يصبها وابل فطل: مطر صغير القطر، يكفيها لكرم منبتها، يزكو على الطل وينمى عليه، مع أن فى ذكر نوعى الوابل والطل إشارة إلى نوعى الإنفاق الكثير والقليل ؛ فمن الناس من يكون إنفاقه وابلًا ومنهم من يكون إنفاقه طلاً، والله لا يضيع مثقال ذرة، فإن عرَضَ لهذا العامل ما يغرق أعماله ويُبْطِلُ حسناته كان بمنزلة رجل له جنة من نخيل وأعناب تجرى من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت، فإذا كان يومُ استيفاء الأعمال وإحراز الأجور وحَدَّ هذا العامل عمله قد أصابه ما أصاب صاحب هذه الجنة، فحسرتُه حينئذ أشدَّ من حسرة هذا على جنته ؛ فهذا مثل ضربه الله سبحانه فى الحسرة لسلب



النعمة عند شدة الحاجة إليها مع عظم قدرها ومنفعتها ، والذي ذهبت عنه قد أصابه الكبرُ والضعفُ فهو أَحْوَجُ ما كان إلى نعمته ، ومع هذا فله ذرية ضعفاء لا يقدرُونَ على نفعه والقيام بمصالحه ، بل هم في عِيَالِهِ فاجِتُهُ إلى نعمته حينئذٍ أَشَدُّ ما كانت لضعفه وضعف ذريته ، فكيف يكون حالُ هذا إذا كان له بستان عظيم فيه من جميع الفواكه والتمر ، وسلطان ثمره أَجَلُ الفواكه وأنفعها ، وهو ثمر النخيل والأعناب ، فغله يقوم بكفايته وكفاية ذريته ، فأصبح يوماً وقد وَجَدَهُ محترقاً كله كالصَّيرِيم ، فأثى حسرةً أعظمَ من حسرته ؟ قال ابن عباس : هذا مثل الذي يَحْتَمُ له بالفساد في آخر عمره . وقال مجاهد : هذا مثلُ المَرَّطِ في طاعة الله حتى يموت ، وقال السدي : هذا مثلُ المَرَأَى في نفقته الذي يُنْفِقُ لغير الله ، ينقطع عنه نفعُها أَحْوَج ما يكون إليه ، وسأل عمرُ بنُ الخطاب الصحابة يوماً عن هذه الآية ، فقالوا : الله أعلم ، فغضب عمر ، وقال : قولوا نعلم أولاً نعم ، فقال ابن عباس : في نفسى منها شئ يا أمير المؤمنين ، قال : قل يا ابن أخى ولا تحقر نفسك ، قال : ضرب مثلاً لعمل ، قال : لأى عمل ؟ قال : لرجل غنى يعمل بالحسنات ثم بعث الله له الشيطانَ فعملَ بالمعاصى حتى أغرق أعماله كلها ؛ قال الحسن : هذا مثلُ قَلٍّ والله مَنْ يعقله من الناس ، شيخ كبير ضعف جسمه وكثر صبيانُه أفقر ما كان إلى جنته ، وإن أَحَدَكُم والله أَفْقَرُ ما يكون إلى عمله إذا انقطعت عنه الدنيا .

## فصل

فإن عَرَضَ لهذه الأعمال من الصدقات ما يُبْطِلُها من المَنِّ والأذى والرياء ؛ فإن الرياء يمنع انعقادها سبباً للثواب ، والمَنُّ والأذى يبطل الثواب الذي كانت سبباً له ، فمثلُ صاحبها وبطلان عمله كمثل صَفْوَانَ - وهو الحجر الأملسُ - عليه تراب فأصابه وابلٌ - وهو المطر الشديد - فتركه صَليداً لا شئ عليه ، وتأمل أجزاء هذا المثل البليغ ، وانطباقها على أجزاء الممثل به ، تعرف عظمَةَ القرآن وجلالَتَه ، فإن

الرياء  
والمَنُّ والأذى  
تبطل الأعمال



الحجر في مقابلة قلب هذا المرأى والمأن والمؤذى ؛ فقلبه في قسوته عن الإيمان والإخلاص والإحسان بمنزلة الحجر ، والعمل الذى عمله لغير الله بمنزلة التراب الذى على ذلك الحجر ؛ فقسوة ماتحته وصلابته تمنعه من الثبات والثبات عند نزول الوابل ؛ فليس له مادة متصلة بالذى يقبل الماء وينبت الكلاء ، وكذلك قلب المرأى ليس له ثبات عند وابل الأمر والنهى والقضاء والقدر ، فإذا نزل عليه وابل الوحى انكشف عنه ذلك التراب اليسير الذى كان عليه ، فبرز ما تحته حجراً صلباً لا نبات فيه ؛ وهذا مثل ضر به الله سبحانه لعمل المرأى ونفقته ، لا يقدر يوم القيامة على ثواب شئ منه أخوج ما كان إليه ، وبالله التوفيق .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( إن الذين كفروا لن تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ، مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ، وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ ، وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ) هذا مثل ضر به الله تعالى لمن أنفق ماله في غير طاعته ومرضاته ، فشبه سبحانه ما ينفقه هؤلاء من أموالهم في المكارم والمفاخر وكسب الثناء وحسن الذكر لا يبتغون به وجه الله ، وما ينفقونه ليصدوا به عن سبيل الله واتباع رسله ، بالزرع الذى زرعه صاحبه يجرؤ نفعه وخيره فأصابته ريح شديدة البرد جداً ، يحرق بردها ما يمر عليه من الزرع والثمار ، فأهلكت ذلك الزرع وأبيسته .

واختلف في الصر ؛ فقيل : البرد الشديد ، وقيل : النار ، قاله ابن عباس ، قال ابن الأنبارى : وإنما وُصفت النار بأنها صر لتصيريتها عند الالتهاب ، وقيل : الصر الصوت الذى يصحب الريح من شدة هبوبها ، والأقوال الثلاثة



متلازمة ؛ فهو برد شديد مُحْرِقٌ يبيسه للحرث كما تحرقه النار ، وفيه صوت شديد .

وفي قوله ( أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ) تنبيه على أن سبب إصابتها لحرثهم هو ظلمهم ؛ فهو الذي سلط عليهم الريح المذكورة حتى أهلكت زرعهم وأبيسته ، فظلمهم هو الريح التي أهلكت أعمالهم ونفقاتهم وأتلفتها .

### فصل

ومنها قوله تعالى : ( ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ ، وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ ، هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ؟ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ) هذا مثل ضرب به الله سبحانه للمشرك والموحّد ؛ فالمشرك بمنزلة عبدٍ يملكه جماعة متنازعون مختلفون متشاحون ، والرجل المتشاكس : الضَّيِّقُ الخلق ، للمشرك ، لما كان يعبد آلهةً شَتَّى شُبَّهَ بعبدٍ يملكه جماعة متنافسون في خدمته ، لا يمكنه أن يبلغ رضاهم أجمعين ، والموحّد لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبدٍ لرجلٍ واحدٍ ، قد سلّم له ، وعلم مقاصده ، وعرف الطريق إلى رضاه ، فهو في راحة من تشاحن الخلطاء فيه ، بل هو سالم لمالكه من غير تنازع فيه ، مع رافة مالكه به ، ورحمته له ، وشفقته عليه ، وإحسانه إليه ، وتوليّه لمصالحه ، فهل يستوى هذان العبدان ؟

وهذا من أبلغ الأمثال ؛ فإن الخالص لمالكٍ واحدٍ يستحق من مَعُونَتِهِ وإحسانه والتفاته إليه وقيامه بمصالحه مالا يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين .  
الحمد لله ، بل أكثرهم لا يعلمون



## فصل

ومنها قوله تعالى : ( ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ ، فَخَانَتَاهُمَا ، فَلَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، وَقِيلَ : ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ، وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وَنَجِّنِي مِنْ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ، وَصَرِيحَ ابْنَةِ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَدَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ، وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكِتَابِهِ ، وَكَانَتْ مِنَ الْقَائِمِينَ ) فَاشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْثَالٍ : مِثْلُ الْكَافِرِ ، وَمِثْلِينَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَتَضَمَّنْ مِثْلُ الْكَافِرِ أَنَّ الْكَافِرَ يُعَاقَبُ عَلَى كُفْرِهِ وَعِدَاوَتِهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَوْلِيَائِهِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ مَعَ كُفْرِهِ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ لُحْمَةٍ نَسَبٍ أَوْ وُصْلَةٍ صَهْرٍ أَوْ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْإِتِّصَالِ ؛ فَإِنَّ الْأَسْبَابَ كُلَّهَا تَنْقَطِعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا مُتَّصِلًا بِاللَّهِ وَحْدَهُ عَلَى أَيْدِي رَسُولِهِ ، فَلَوْ نَفَعَتْ وَصْلَةُ الْقَرَابَةِ وَالْمَصَاهِرَةِ أَوْ النِّكَاحُ مَعَ عَدَمِ الْإِيمَانِ لَنَفَعَتْ الْوُصْلَةُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ لُوطٍ وَنُوحٍ وَامْرَأَتَيْهِمَا ، فَلَمَّا لَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ( قِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ) قَطَعَتِ الْآيَةُ حَيْثُ نَزَّ طَمَعٌ مِنْ رُكْبِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَخَالَفَ أَمْرَهُ ، وَرَجَا أَنْ يَنْفَعَهُ صِلَاحُ غَيْرِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا فِي الدُّنْيَا أَشَدُّ الْإِتِّصَالِ ، فَلَا انْصِلَافَ فَوْقَ اتِّصَالِ الْبُنُوَّةِ وَالْأَبُوَّةِ وَالزَّوْجِيَّةِ ، وَلَمْ يَغْنِ نُوحٌ عَنْ ابْنِهِ ، وَلَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِيهِ ، وَلَا نُوحٌ وَلَا لُوطٌ عَنْ امْرَأَتَيْهِمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( لَنْ تَنْفَعَكُمُ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ) . وَقَالَ تَعَالَى : ( يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ) وَقَالَ تَعَالَى : ( وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ) وَقَالَ : ( وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَالِدِهِ ، وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا ، إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ) وَهَذَا كُلُّهُ تَكْذِيبٌ



لأطاع المشركين الباطلة أن مَنْ تعلقوا به من دون الله من قرابة أو صهر أو نكاح أو صُحبة ينفعهم يوم القيامة ، أو يُجِيرُهُمْ من عذاب الله ، أو هو يشفع لهم عند الله ، وهذا أصل ضلال بني آدم وشِرْكُهُمْ ، وهو الشرك الذي لا يغفره الله ، وهو الذي بمش الله جميع رسله وأنزل جميع كتبه بإبطاله ، ومُحَارِبَةِ أهله ومُعَادَاتِهِمْ

## فصل

وأما المثلان اللذان للمؤمنين فأحدهما امرأة فرعون ، وَوَجْهُ المثل أن اتصال المؤمن بالكافر لا يَضُرُّه شيئاً إذا فارقته في كفره وعمله ، فمحضية الغير لا تضر المؤمن المطيع شيئاً في الآخرة ، وإن تَصَرَّرَ بها في الدنيا بسبب العقوبة التي تحمل بأهل الأرض إذا أضاعوا أمر الله فتأتى عامة ؛ فلم يَضُرَّ امرأة فرعون اتصالها به وهو من أكفر الكافرين ، ولم ينفع امرأة نوح ولوط اتصالهما بهما وهما رسولاً رب العالمين .

المثل الثاني للمؤمنين مريم التي لا زَوْجَ لها ، لا مؤمن ولا كافر ، فذكر ثلاثة أصناف من النساء : المرأة الكافرة التي لها وصلة بالرجل الصالح ، والمرأة الصالحة التي لها وصلة بالرجل الكافر ، والمرأة العزب التي لا وصلة بينها وبين أحد : فالأولى لا تنفعها وصلتها وسببها ، والثانية لا تضرها وصلتها وسببها ، والثالثة لا يضرها عدم الوصلة شيئاً .

ثم في هذه الأمثال من الأسرار البديعة ما يناسب سياق السورة ؛ فإنها سِيَقَتْ في ذكر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، والتحذير من تظاهرهن عليه ، وأنهن إن لم يطعن الله ورسوله ويرُدْنَ الدار الآخرة لم ينفعهن اتصالهن برسول الله صلى الله عليه وسلم كما لم ينفع امرأة نوح ولوط اتصالهما بهما ، ولهذا إنما ضرب في هذه السورة مثل اتصال النكاح دون القرابة .



قال يحيى بن سلام : ضرب الله المثل الأول يحذر عائشة وحَفْصَة ، ثم ضرب لهما المثل الثاني يحرضهما على التمسك بالطاعة .

وفي ضرب المثل للمؤمنين بمریم أيضاً اعتبار آخر وهو أنها لم يضرها عند الله شيئاً قَذَفُ أعداء الله اليهود لها ، ونسبُهم إياها وابنها إلى ما برأها الله عنه ، مع كونها الصديقة الكبرى المصطفاة على نساء العالمين ؛ فلا يضر الرجل الصالح قَذْحُ الفجار والنساق فيه ، وفي هذا تسلية لعائشة أم المؤمنين إن كانت السورة نزلت بعد قصة الإفك ، وتوطين نفسها على ما قال فيها الكاذبون إن كانت قبلها ، كما في ذكر التمثيل بامرأة نوح ولوط تحذير لها ولحفصة مما اعتمدتا في حق النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فتضمنت هذه الأمثال التحذير لمن والتخويف ، والتحريض لمن على الطاعة والتوحيد ، والتسلية وتوطين النفس لمن أودى منهم وكذب عليه ! وأسرار التنزيل فوق هذا وأجل منه ، ولا سيما أسرار الأمثال التي لا يعقلها إلا العالمون .

قالوا : فهذا بعض ما اشتمل عليه القرآن من التمثيل والقياس والجمع والفرق ، واعتبار العلل والمعاني ، وارتباطها بأحكامها تأثيراً واستدلالاً .

قالوا : قد ضرب الله سبحانه الأمثال وصرفها قدراً وشرعاً ويقظة ومناماً ، ودَلَّ عباده على الاعتبار بذلك ، وعُبُورهم من الشيء إلى نظيره ، واستدلالهم بالنظير على النظير ، بل هذا أهل عبارة الرؤيا التي هي جزء من أجزاء النبوة ونوع من أنواع الوحي ؛ فإنها مبنية على القياس والتمثيل ، واعتبار المعقول بالحواس ، ألا ترى أن الثياب في التأويل كالفُصِّ تدل على الدين ، فما كان فيها من طول أو قصر أو نظافة أو دَسٍّ فهو الدين كما أوَّل النبي صلى الله عليه وسلم القميص بالدين والعلم ، والقَدْرُ المشترك بينهما أن كلا منهما يستر صاحبه ويُجَمِّلُهُ بين الناس ؛ فالقميص يستر بدنه والعلم والدين يستر روحه وقلبه ويجمله بين الناس .

السري  
ضرب الأمثال



ومن هذا تأويل اللبن بالفطرة لما في كل منهما من التغذية الموجبة للحياة وكال النشأة ، وأن الطفل إذا خُلّي وفطرته لم يعدل عن اللبن ؛ فهو مفطور على إشاره على ما سواه ، وكذلك فطرة الإسلام التي فطر الله عليها الناس .

ومن هذا تأويل البقر بأهل الدين والخير الذين بهم عمارة الأرض كما أن البقر كذلك ، مع عدم شرها وكثرة خيرها وحاجة الأرض وأهلها إليها ؛ ولهذا لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم بقرأ تنحصر كان ذلك نحراً في أصحابه .

ومن ذلك تأويل الزرع والحرث بالعمل ؛ لأن العامل زارعٌ للخير والشر ، ولا بد أن يخرج له ما بذره كما يخرج للبازر زرع ما بذره ؛ فالدنيا مزرعة ، والأعمال البذر ، ويوم القيامة يوم طلوع الزرع للبازر وحصاده .

ومن ذلك تأويل الخشب المقطوع المتسائد بالمنافقين ، والجامع بينهما أن المنافق لا روح فيه ولا ظل ولا ثمر ، فهو بمنزلة الخشب الذي هو كذلك ؛ ولهذا شبه الله تعالى المنافقين بالخشب المسندة لأنهم أجسامٌ خالية عن الإيمان والخير ، وفي كونها مسندة نكتة أخرى ، وهي أن الخشب إذا انتفع به جعل في سقف أو جدار أو غيرها من مظان الانتفاع ، وما دام متروكا فارغا غير منتفع به جعل مسنداً بعضه إلى بعض ، فشبه المنافقين بالخشب في الحالة التي لا ينتفع فيها بها .

ومن ذلك تأويل النار بالفتنة لإفساد كل منهما ما يمر عليه ويتصل به ، فهذه تحرق الأثام والمتاع والأبدان ، وهذه تحرق القلوب والأديان والإيمان .

ومن ذلك تأويل النجوم بالعلماء والأشراف ؛ لحصول هداية أهل الأرض بكل منهما ، ولارتفاع الأشراف بين الناس كارتفاع النجوم .

ومن ذلك تأويل الغيث بالرحمة والعلم والقرآن والحكمة وصلاح حال الناس .

ومن ذلك خروج الدم في التأويل يدل على خروج المال ، والقدر المشترك أن قوام البدن بكل واحدٍ منهما .



ومن ذلك الحَدَثُ في التأويل يدل على الحدث في الدين ؛ فالحدث الأصغر ذَنْبٌ صغير والأَكْبَرُ ذَنْبٌ كبير .

ومن ذلك أن اليهودية والنصرانية في التأويل بدعة في الدين ؛ فاليهودية تدل على فساد القصد واتباع غير الحق ، والنصرانية تدل على فساد العلم والجهل والضلال .

ومن ذلك الحديد في التأويل وأنواع السلاح يدل على القوة والنصر بحسب جوهر ذلك السلاح ومرتبته .

ومن ذلك الرأحة الطيبة تدل على الثناء الحسن وطيب القول والعمل ، والرأحة الخبيثة بالعكس ، والميزان يدل على العدل ، والجراد يدل على الجنود والعساكر والغوغاء الذين يَمْوجُ بعضهم في بعض ، والنَّحْلُ يدل على مَنْ يَأْكُل طيباً ويعمل صالحاً ، والديك رجل على الهمة بعيد الصيت ، والحية عدو أو صاحب بدعة يهلك بسمه ، والحشرات أوغاد الناس ، والخلد رجل أعمى يتكفَّفُ الناس بالسؤال ، والذَّئْبُ رجل غشوم ظلوم غادر فاجر ، والثعلب رجل غادر مكار محتل مُراوغ عن الحق ، والكلب عدو ضعيف كثير الصخب والشر في كلامه وسبابه ، أو رجل مبتدع متبع هواه مؤثر له على دينه ، والسَّنَوْرُ العبد والخادم الذي يطوف على أهل الدار ، والفأرة امرأة سوء فاسقة فاجرة ، والأسد رجل قاهر مسلط ، والكلبش الرجل المنيع المَتَّبِعُ ،

ومن كليات التعبير أن كل ما كان وعاء للماء فهو دال على الأثاث ، وكل ما كان وعاء للمال كالصندوق والكيس والجراب فهو دال على القلب ، وكل مدخول بعضه في بعض وتمتزج ومختلط فدل على الاشتراك والتعاون أو النكاح ، وكل سقوط وخرور من علو إلى سفلى فذموم ، وكل صعود وارتفاع فمحمود إذا لم يجاوز العادة وكان ممن يليق به ، وكل ما أحرقته النار فجائحة



وليس يُرْجى صلاحُه ولا حياته، وكذلك ما انكسر من الأوعية التي لا ينشعب مثلها ؛ وكل ما خُطِفَ وسُرِق من حيث لا يرى خاطفه ولا سارقه فإنه ضائع لا يرجى ، وما عرف خاطفه أو سارقه أو مكانه أو لم يرغب عن عين صاحبه فإنه يرجى عَوْدُهُ ، وكل زيادة محمودة في الجسم والقامة واللسان والذكر واللحية واليد والرجل فزيادة خير ، وكل زيادة متجاوزة للحد في ذلك فمذمومة وشر وفضيحة ، وكل ما رأى من اللباس في غير موضعه المختص به فمكروه كالعمامة في الرجل والخلف في الرأس والعقد في الساق ، وكل من استقضى أو استخلف أو أمر أو استوزر أو خطب بمن لا يليق به ذلك نال بلاء من الدين — وشرا وفضيحة وشهرة قبيحة ، وكل ما كان مكروها من الملابس فخلقه أهون على لا به من جديد ، والجوز مال مكنوز ، فإن تفقّع كان قبيحا وشرا ، ومن صار له ريش أو جناح صار له مال ، فإن طلّ سافر ، وخرج المريض من داره ساكتا يدل على موته ، ومتكلما يدل على حياته ، والخروج من الأبواب الضيقة يدل على النجاة والسلامة من شر وضيق هو فيه وعلى توبة ، ولا سيما إن كان الخروج إلى فضاء وسعة فهو خير محض ، والسفر والنقلة من مكان إلى مكان انتقال من حال إلى حال بحسب حال المكانين ، ومن عاد في المنام إلى حال كان فيها في اليقظة عاد إليه ما فارقه من خير أو شر ، وموت الرجل ربما دل على توبته ورجوعه إلى الله ؛ لأن الموت رجوع إلى الله ، قال تعالى : (نم رُدُّوا إلى الله مولاهم الحق) والمرهون مأسور بدبّن أو بحق عليه لله أو لعبيده ، ووَدَّاع المريض أهله أو توديعهم له دال على موته .

وبالجملة فما تقدم من أمثال القرآن كلها أصول وقواعد لعلم التعبير لمن أحسن الاستدلال بها ، وكذلك من فهم القرآن فإنه يعبر به الرؤيا أحسن تعبير ، وأصول التعبير الصحيحة إنما أخذت من مشكاة القرآن ، فالسفيينة تعبر بالنجاة ،



لقوله تعالى : ( فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ) وتعبر بالتجارة ، والخشب بالمنافقين ،  
والحجارة بقساوة القلب ، والبيض بالنساء ، واللباس أيضا بهن ، وشرب الماء  
بالفتنة ، وأكل لحم الرجل بغيته ، والمفاتيح بالكسب والخزائن والأموال ،  
والفتح يعبر مرة بالدعاء ومرة بالنصر ، وكالمالك يرى في محلة لاعادة له بدخولها  
يعبر بإذلال أهلها وفسادها ، والخيل يعبر بالعهد والحق والعصد ، والنعاس قد يعبر  
بالأمن ، والبقل والبصل والثوم والعدس يعبر لمن أخذه بأنه قد استبدل شيئا  
أدنى بما هو خير منه من مال أو رزق أو علم أو زوجة أو دار ، والمرض يعبر  
بالنفاق والشك وشهوة الرياء ، والطفل الرضيع يعبر بالعدو ، لقوله تعالى :  
( فَالْتَفَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ) والنسكاح بالبناء ، والرماد  
بالعمل الباطل ؛ لقوله تعالى : ( مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرمادٍ اشْتَدَّتْ  
به الرِّيحُ ) والنور يعبر بالهدى ، والظلمة بالضلال ، ومن ههنا قال عمر بن الخطاب  
لحابس بن سعد الطائي وقد ولاه القضاء ، فقال له : يا أمير المؤمنين إني رأيت  
الشمس والقمر يقتتلان ، والنجوم بينهما نصفين ، فقال عمر : مع أيهما كنت ؟  
قال : مع القمر على الشمس ، قال : كنت مع الآية المَمْحُوءَةِ ، اذهب فلست  
تعمل لي عملا ، ولا تقتل إلا في لبس من الأمر ، فقتل يوم صفين ، وقيل لعابر :  
رأيت الشمس والقمر دخلا في جَوْفِي ، فقال : تموت ، واحتج بقوله تعالى :  
( فَإِذَا بَرَقَ الْبَصَرُ ، وَخَسَفَ الْقَمَرُ ، وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ، يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ  
أَيْنَ الْمَفْرُ ) وقال رجل لابن سيرين : رأيتُ معي أربعة أرغفة خبزٍ فطلعت  
الشمسُ ، فقال : تموت إلى أربعة أيام ، ثم قرأ قوله تعالى : ( ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ  
عَلَيْهِ دَلِيلًا ، ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ) وأخذ هذا التأويل أنه حمل رزقه  
أربعة أيام ، وقال له آخر : رأيت كيسي مملوءاً أرضةً ، فقال : أنت ميت ، ثم  
قرأ ( فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ ) والنخلة تدل  
على الرجل المسلم وعلى الكلمة الطيبة ، والحنظلة تدل على ضد ذلك ، والصنم يدل



على العبد السوء الذي لا ينفع ، والبستان يدل على العمل ، واحتراقه يدل على حبوطه ؛ لما تقدم في أمثال القرآن ، ومن رأى أنه ينقض غزلاً أو ثوباً لعبيده مرة ثانية فإنه ينقض عهداً وينكثه ، والمشى سَوِيّاً في طريق مستقيم يدل على استقامته على الصراط المستقيم ، والأخذ في بُدَيَّاتِ الطريق يدل على عدوله عنه إلى ما خالفه ، وإذا عرضت له طريقان ذات يمين وذات شمال فسلك أحدهما فإنه من أهلها ، وظهور عورة الإنسان له ذنب يرتكبه ويفتضح به ، وهروبه وفراره من شيء نجاسة وظفر ، وغرقه في الماء فتنة في دينه ودنياه ، وتعلقه بجبل بين السماء والأرض تمسكه بكتاب الله وعهده واعتصامه بجبله ، فإن انقطع به فارَقَ العصمة إلا أن يكون ولي أمراً فإنه قد يقتل أو يموت .

فالرؤيا أمثال مضروبة يضربها للملك الذي قد وكله الله بالرؤيا ليستدل الرأى بما ضرب له من المثل على نظيره ، ويعبر منه إلى شبهه ، ولهذا سمي تأويلها تعبيرا ، وهو تفعيل من العبور ، كما أن الاتعاظ يسمى اعتباراً وعبرة لعبور المتعظ من النظر إلى نظيره ، ولولا أن حكم الشيء حكم مثله وحكم النظر حكم نظيره لبطل هذا التعبير والاعتبار ، ولما وجد إليه سبيل ، وقد أخبر الله سبحانه أنه ضرب الأمثال لعباده في غير موضع من كتابه ، وأمر باستماع أمثاله ، ودعا عباده إلى تعقلها ، والتفكير فيها ، والاعتبار بها ، وهذا هو المقصود بها .

وأما أحكامه الأمرية الشرعية فكلها هكذا ، تجدها مشتملة على التسوية بين المتماثلين ، وإلحاق النظر بنظيره ، واعتبار الشيء بمثله ، والتفريق بين المختلفين ، وعدم تسوية أحدهما بالآخر ، وشريعته سبحانه مُنَزَّهَةٌ أن تنهي عن شيء لمفسدة فيه ثم تبيح ما هو مشتمل على تلك المفسدة أو مثلها أو أزيد منها ، فمن جوز ذلك على الشريعة فما عرفها حق معرفتها ؛ ولا قَدَّرَها حقَّ قدرها وكيف يظن بالشريعة أنها تبيح شيئاً لحاجة المكاف إليه ومصلحته ثم تحرم

في الأحكام  
الشرعية القسوية  
بين المتماثلين



ما هو أحوج إليه والمصلحة في إباحته أظهر ، وهذا من أمحل المحال ؛ ولذلك كان من المستحيل أن يشرع الله ورسوله من الحيل ما يسقط به ما أوجبه ، أو يبيح به ما حرمه ، ولعن فاعله ، وآذنه بجره وحرب رسوله ، وشدد فيه الوعيد ؛ لما تضمنه من المفسدة في الدنيا والدين ، ثم بعد ذلك يسوغ التوصل إليه بأدنى حيلة ، ولو أن المريض اعتمد هذا فيما يحميه منه الطبيب ويمنعه منه لكان موعينا على نفسه ، ساعياً في ضرره ، وعُدَّ سفيهاً مفرطاً ، وقد فطر الله سبحانه عباده على أن حكم النظير حكم نظيره ، وحكم الشيء حكم مثله ، وعلى إنكار التفريق بين المتماثلين ، وعلى إنكار الجمع بين المختلفين ، والعقل والميزان الذي أنزله الله سبحانه شرعاً وقدرأى أنى ذلك ؛ ولذلك كان الجزاء مائلاً للعمل من جنسه في الخير والشر ، فمن ستر مسلماً ستره الله ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن أقال نادماً أقاله الله عثرته يوم القيامة ، ومن تتبّع عورة أخيه تتبّع الله عورته ، ومن ضار مسلماً ضار الله به ، ومن شاق شاق الله عليه ، ومن خذل مسلماً في موضع يجب نصرته فيه خذله الله في موضع يجب نصرته فيه ، ومن سمح سمح الله له ، والراحمون يرحمهم الرحمن ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء ، ومن انفق أنفق عليه ، ومن أوعى أوعى عليه ، ومن عفا عن حقه عفا الله له عن حقه ، ومن تجاوز تجاوز الله عنه ، ومن استقصى استقصى الله عليه ؛ فهذا شرع الله وقدره ووجبه وثوابه وعقابه كله قائم بهذا الأصل ، وهو إلحاق النظير بالنظير ، واعتبار المثل بالمثل ، ولهذا يذكر الشارع العلل والأوصاف المؤثرة والمعاني المعتبرة في الأحكام القدريّة والشرعية والجزائية ليدلّ بذلك على تعلق الحكم بها أين وجدت ، واقتضاءها الأحكامها ، وعدم تخلفها عنها إلا لمنايع يعارض اقتضاءها ويوجب تخلف أثرها عنها ، كقوله تعالى : ( ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ) وقوله ( ذلكم بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم )

يكون الجزاء  
من جنس  
العمل ومثاله



وإن يُشْرِكْ به تؤمنوا ( ذلكم بأنكم اتخذتم آياتِ الله هزوا ) ( ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون ) ( ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم ) ( ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر ) ( وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم ) وقد جاء التعليل في الكتاب العزيز بالباء تارة ، وباللام تارة ، وبأن تارة ، وبمجموعهما تارة ، وبكى تارة ، ومن أجل تارة ، وترتيب الجزاء على الشرط تارة ، وبالفاء المؤذنة بالسببية تارة ، وترتيب الحكم على الوصف المقتضى له تارة ، وبلمّا تارة ، وبأن المشددة تارة ، وبلعل تارة ، وبالمفعول له تارة ؛ فالأول كما تقدم ؛ واللام كقوله ( ذلك لَتَعْلَمُوا أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ) وأن كقوله ( أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ) ثم قيل : التقدير لئلا تقولوا ، وقيل : كراهة أن تقولوا ، وأن واللام كقوله ( لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) وغالب ما يكون هذا النوع في النفي فتأمله ، وكى كقوله ( كفى لا يكون دولة ) والشرط والجزاء كقوله ( وإن تصبروا وتتقوا لا يضرّكم كيدهم شيئا ) والفاء كقوله ( فكذبوه فأهلكناهم ) ( فعصوا رسول ربهم فأخذهم أخذة رابية ) ( فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً ويلاً ) وترتيب الحكم على الوصف كقوله ( يهدي به الله من اتبع رضوانه ) وقوله ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ) وقوله ( إنا لانضيع أجر المصلحين ) ( ولا نضيع أجر المحسنين ) ( والله لا يهدي كيد الخائنين ) ولمّا كقوله ( فلما آسفونا انتقمنا منهم ) ( فلما عتوا عما نهوا عنه قلنا لهم كونوا قردة خاسئين ) وإنّ المشددة كقوله : ( إنهم كانوا قوم سوء فأغرقناهم أجمعين ) ( إنهم كانوا قوم سوء فاسقين ) واهل كقوله ( لعله يذكركم أو يخشى ) ( لعلكم تعقلون ) ( لعلكم تذكرون ) والمفعول له كقوله ( وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى ) أى لم يفعل ذلك جزاء نعمة أحد من الناس ،

جاء القرآن  
بتعليل الأحكام



وإنما فعله ابتغاء وجه ربه الأعلى ، ومن أجل كقوله ( من أجل ذلك كَتَبْنَا على بنى إسرائيل ) .

ماورد في السنة  
من تعليق  
الأحكام

وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم علل الأحكام والأوصاف المؤثرة فيها ؛ ليدل على ارتباطها بها ، وتعدّيها بتعدّي أوصافها وعللها ، كقوله في نبيذ التمر « تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ » وقوله « إِنَّمَا جُعِلَ الاستِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ البَصَرِ » وقوله « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ <sup>(١)</sup> » وقوله في الهرة « لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوْافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ » ونهيه عن تغطية رأس المحرم الذي وقصته ناقته وتقريبه الطيب وقوله « فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » وقوله « إِيَّاكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ » ذكره تعليلاً لنهيه عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وقوله تعالى ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ، قُلْ : هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ) وقوله في الخمر والميسر ( إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ) وقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر « أَيْنَقُصُ الرُّطْبَ إِذَا جَفَّ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَفَسَّهَى عَنْهُ » وقوله « لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ فَإِنْ ذَلِكَ يُخْزِنُهُ » وقوله « إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ فَاْمَقْلُوهُ ، فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ فِي الْآخَرِ دَوَاءٌ ، وَإِنْهُ يَتَّقَى بِالْجَنَاحِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ » وقوله « إِنْ لُغِيَ وَرَسُولُهُ يَنْهَى بَيْنَكُمْ عَنْ لَحُومِ الْحُمُرِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ » وقال وقد سئل عن مَسٍّ الذَّكَرِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَقَالَ « هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ » وقوله في ابنة حمزة « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي ؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » وقوله في الصدقة « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَأَلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ » .

وقد قرب النبي صلى الله عليه وسلم الأحكام إلى أمته بذكر نظائرها

(١) كان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن ادخار لحوم الأضاحي ، ثم قال « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ ؛ فَكُلُوا وَادْخَرُوا » .



وأَسْبَابُهَا ، وَضَرَبَ لَهَا الْأَمْثَالَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ « صَنَعْتُ الْيَوْمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْرًا عَظِيمًا ، قَبَّلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ بَاءً وَأَنْتَ صَائِمٌ ، فَقُلْتُ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضُمُّ » وَلَوْلَا أَنْ حَكَمَ الْمَثْلُ حَكْمَ مِثْلِهِ وَأَنَّ الْمَعَانِي وَالْعِلَلِ مُؤَثِّرَةٌ فِي الْأَحْكَامِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا لَمْ يَكُنْ لَدَكَ هَذَا التَّشْبِيهِ مَعْنَى ، فَذَكَرَهُ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ حَكْمَ النَّظِيرِ حَكْمَ مِثْلِهِ ، وَأَنَّ نِسْبَةَ الْقُبْلَةِ الَّتِي هِيَ وَسِيلَةٌ إِلَى الْوُطْءِ كَنِسْبَةِ وَضْعِ الْمَاءِ فِي الْقَمْعِ الَّتِي هِيَ وَسِيلَةٌ إِلَى شُرْبِهِ ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَضُرُّ فَكَذَلِكَ الْآخَرُ ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَهُ فَقَالَ : إِنْ أَبِي أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ رُكُوبَ الرَّحْلِ وَالْحُجَّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ « أَنْتَ أَكْبَرُ وَلَدِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ أَكَانَ يُجْزَى عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَحُجِّ عَنْهُ » فَقَرَّبَ الْحَكْمَ مِنَ الْحَكْمِ ، وَجَعَلَ دِينَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ أَوْ فِي قَبُولِهِ بِمَنْزِلَةِ دِينِ الْآدَمِيِّ ، وَالْحَقُّ النَّظِيرُ بِالنَّظِيرِ ، وَأَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِضَرْبٍ مِنَ الْأَوَّلَى ، وَهُوَ قَوْلُهُ « أَقْضُوا اللَّهَ فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « وَفِي بُضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ يَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ وَزْرٌ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ » وَهَذَا مِنْ قِيَاسِ الْعَكْسِ الْجَلِيِّ الْبَيِّنِ ، وَهُوَ إِثْبَاتُ تَقْيِيزِ حَكْمِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ لثُبُوتِ ضِدِّ عِلَّتِهِ فِيهِ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ : « أَنْ أَعْرَابِيَا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنْ أَمْرًا أُنِي وَلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ ، وَإِنِّي أُنْكَرْتُهُ ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَمَا أَلَوْنَهَا ؟ قَالَ : حُمْرٌ ، قَالَ : هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ ؟ قَالَ : إِنْ فِيهَا لَوْزَقًا ، قَالَ : فَأَنَّى تَرَى ذَلِكَ جَاءَهَا ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عِرْقُ نَزَعِهِ ، قَالَ : وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقُ نَزَعِهِ » وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ ، وَمِنْ تَرَاجُمِ



البخارى على هذا الحديث « باب مَنْ شَبَّهَ أصلاً معلوماً بأصل مبین قد بین الله حکهما لیفهم السائل » ثم ذکر بعده حدیث ابن عباس « أن امرأة جاءت إلى النبی صلی الله علیه وسلم فقالت : إن أمی نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم حُجِّي عنها ، أرأیت لو کان علی أمک دین أ کنت قاضیته ؟ قالت : نعم ، فقال : أقضوا الله فإن الله أحق بالوفاء » وهذا الذی ترجمه البخاری هو فصلُ النزاع فی القیاس ، لا كما یقوله المفرطون فیهِ ولا المفرطون ؛ فإن الناس فیهِ طرفان ووسط ، فأحد الطرفین مَنْ ینفی العلل والمعانی والأوصاف المؤثرة ، ویجوز ورود الشریعة بالفرق بین المتساویین والجمع بین المختلفین ، ولا یثبت أن الله سبحانه شرع الأحکام لعل ومصلح ، وربطها بأوصاف مؤثرة فیها مقتضیة لها طرداً وعکساً ، وأنه قد یوجبُ الشیء ویحرم نظیره من کل وجه ، ویحرّم الشیء ویبیح نظیره من کل وجه ، وینهی عن الشیء لا لمفسدة فیهِ ، ویأمر به لا لمصلحة بل لحض المشیئة المجردة عن الحکمة والمصلحة ، وبإزاء هؤلاء قوم أفرطوا فیهِ ، وتوسّعوا جداً ، وجمعوا بین الشیئین الذین فرّق الله بینهما بأدنی جامع من شبه أو طرد أو وصف یتخیّلونه علّة یمکن أن یمکن أن یمکن أن لا یمکن أن لا یمکن ، فیمجعلونه هو السبب الذی علّق الله ورسوله علیه الحکم بالتحریص والظنّ ، وهذا هو الذی أجمع السلف علی ذمه كما سیأتی إن شاء الله تعالی .

والمقصود أن النبی صلی الله علیه وسلم یدکر فی الأحکام العلل والأوصاف المؤثرة فیها طرداً وعکساً کقوله للمستحاضة التي سألته : هل تدع الصلاة زمن استحاضتها ؟ فقال « لا ، إنما ذلک عرق ولینس بالحیضة » فأمرها أن تصلی مع هذا الدم ، وعلل بأنه دم عرق ولینس بدم حیض ، وهذا قیاس یتضمن الجمع والفرق .



فإن قيل : فشرطُ صحة القياس ذكرُ الأصل المقيس عليه ، ولم يذكر في الحديث .

قيل : هذا من حسن الاختصار ، والاستغناء بالوصف الذي يستلزم ذكر الأصل المقيس عليه ؛ فإن المتكلم قد يُعَلِّلُ بعلَّةٍ يغني ذكرها عن ذكر الأصل ، ويكون تركه لذكر الأصل أبلغ من ذكره ، فيعرف السامع الأصل حين يسمع ذكر العلة ؛ فلا يُشكل عليه ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم حين علل عدم وجوب الصلاة مع هذا الدم بأنه عرق صار الأصل الذي يُرَدُّ إليه هذا الكلام معلوماً ، فإن كل سامعٍ سَمِعَ هذا يفهم منه أن دم العرق لا يوجب ترك الصلاة ، ولو قال « هو عرق فلا يوجب ترك الصلاة كسائر دم العروق » لكان عياً ، وعُدَّ من الكلام الركيك ، ولم يكن لائقاً بفصاحته ، وإنما يليق هذا بعَجْرَةِ المتأخرين وتكلفهم وتطويلهم .

ونظيرُ هذا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سألَه عن مَسِّ ذكره « هل هو إلا بضعة منك » فاستغنى بهذا عن تكلف قوله كسائر البضعات .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التي سألتَه « هل على المرأة من غُسْلِ إذا هي احتملت ؟ فقال : نعم ، فقالت أم سليم : أو تحتمل المرأة يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما النساء شقائق الرجال » فَبَيَّنَ أَنَّ النساء والرجال شقيقان ونظيران لا يتفاوتان ولا يتباينان في ذلك ، وهذا يدل على أنه من المعلوم الثابت في فطرهم أن حكم الشقيقتين والنظيرين حكم واحد ، سواء كان ذلك تعليلاً منه صلى الله عليه وسلم للقدر أو للشرع أولهما ؛ فهو دليل على تساوي الشقيقتين وتشابه القرينين وإعطاء أحدهما حكم الآخر .



## فصل

حديث معاذ  
حين بعثه  
الرسول إلى  
اليمن

وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم مُعَاذًا على اجتهاد رأيه فيما لم يجد فيه نصًّا عن الله ورسوله ، فقال شعبة : حدثني أبو عَوْن عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال : كيف تصنع إن عَرَضَ لك قضاء ؟ قال : أقضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أجتهد رأيي لا آلو<sup>(١)</sup> ، قال : فَضَرَبَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : الحمد لله الذي وَفَّقَ رسولَ الله لما يُرْضَى رسول الله صلى الله عليه وسلم « فهذا حديث وإن كان عن غير مُسَمَّين فهم أصحابُ معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حَدَّثَ به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم ، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالحل الذي لا يخفى ؟ ولا يعرف في أصحابه مُتَمِّم ولا كذاب ولا مجروح ، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم ، لا يشك أهلُ العلم بالنقل في ذلك ، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ؟ وقد قال بعض أئمة الحديث : إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدِّدْ يدك به ، قال أبو بكر الخطيب : وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد تَقَلَّوه واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم ، كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا وصية لوارث » وقوله في البحر « هُوَ الظَّهْرُ مَاؤُهُ الحِلُّ مِيتَتُهُ » وقوله « إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قَامَتِ تَحَالُفًا وَتَرَادَا البَيْعِ » وقوله « الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ » وإن كانت هذه الأحاديث

(١) لا آلو : أى لا أقصر ولا أدخر وسعا .



لا تثبت من جهة الإسناد ، ولكن لما تلقَّتها الكافة عن الكافة غنَّوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها ، فكذلك حديثُ معاذ لما احتجَّوا به جميعاً غنَّوا عن طلب الإسناد له ، انتهى كلامه .

وقد جوز النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحاكم أن يَجتهد رأيه وجعل له على خَطِّئه في اجتهد الرأي أجراً واحداً إذا كان قصده معرفة الحق واتباعه .

### فصل

وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يَجتهدون في التَّوَّازُل ، وقيسون بعض الأحكام على بعض ، ويعتبرون النظير بنظيره .

كان أصحاب  
النبي يَجتهدون  
ويقيسون

قال أسد بن موسى : ثنا شعبة عن زبيد الياحى عن طلحة بن مصرف عن مرة الطيب عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة : كلُّ قومٍ على بينة من أمرهم ومصلحة من أنفسهم يُزْرُونَ على مَنْ سواهم ، ويُعرَفُ الحق بالمقايسة عند ذوى الألباب ، وقد رَوَاهُ الخطيبُ وغيره مرفوعاً ، ورَفَعَهُ غيرُ صحيح .

وقد اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأحكام ولم يعنفهم ، كما أمرهم يوم الأحزاب أن يُصَلُّوا العصر في بني قريظة ، فاجتهد بعضهم وصلَّوها في الطريق ، وقال : لم يرد منا التأخير ، وإنما أراد سُرعَةَ النهوض ، فنظروا إلى المعنى ، واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة فصلَّوها ليلاً ، نظرُوا إلى اللفظ ، وهؤلاء سَلَفُ أهل الظاهر ، وهؤلاء سلف أصحاب المعاني والقياس .

ولما كان على رضى الله تعالى عنه باليمن أتاه ثلاثة نفرٍ يختصمون في غلامٍ ، فقال كل منهم : هو ابني ، فأقرع على بينهم ، فجعل الولد للقارع<sup>(١)</sup> ، وجعل عليه للرجلين ثلثي الدية ، فبَلَغَ النبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه من قضاء على رضى الله عنه .

(١) القارع : أصله الذى غلب في المقارعة ، وأراد الذى خرجت له القرعة .



واجتهد سعد بن معاذ في بني قُرَيْظَةَ وحكم فيهم باجتهاده ، فصوبه  
النبي صلى الله عليه وسلم وقال « لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ  
سُمُوتٍ » .

واجتهد الصحابيَّان اللذان خَرَجَا في سفرٍ ، فحضرت الصلاة وليس معهما  
ماء فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما ولم يُعِدِ الآخر ، فصوبهما ،  
وقال للذي لم يعِد « أَصَبْتَ السَّنَةَ » ، وأجزأتكَ صلاتك » وقال للآخر « لك  
الأجرُ مرتين » .

ولما قاس مجزز المدلجي وقافَ وحَكَمَ بقياسه وقيافته على أن أقدام زيدٍ  
وأسماءَ ابنه بعضُا من بعضِ سُرٍّ بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى  
بَرَقَتْ أساريرُ وجهه من صحة هذا القياس وموافقته للحق ، وكان زيدٌ أبيضَ  
وابنه أسمية أسودَ ، فألحق هذا القائف الفرعَ بنظيره وأصله وألغى وَصَفَ  
السود والبياض الذي لا تأثير له في الحكم .

وقد تقدم قول الصديق رضى الله عنه في الكَلَالَةِ « أقول فيها برأى ، فإن  
يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمَنى ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد  
والولد » فلما اسْتَخْلِفَ عمر قال « إني لأستحي من الله أن أَرُدَّ شيئا قاله  
أبو بكر » وقال الشعبي عن شريح قال : قال لى عمر : اقضِ بما اسْتَبَانَ لك من  
كتاب الله ، فإن لم تعلم كل كتاب الله فاقضِ بما استبان لك من قضاء رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم تعلم كلَّ أَقْضِيَةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاقضِ بما استبان لك من أئمة المهتدين ، فإن لم تعلم كل ما قَضَتْ به أئمة المهتدين  
فاجتهد رأيك ، واسْتَشِرْ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ . وقد اجتهد ابن مسعود في  
المَفْوَضَةِ وقال : أقول فيها برأى ، ووقفهُ الله للصواب ، وقال سفيان عن  
عبد الرحمن الأصهباني عن عكرمة قال : أرسلنى ابنُ عباس إلى زيد بن ثابت  
أسأله عن زوج وأبوين ، فقال : للزوج النصف ، وللأم ثلث ما بقى ، وللأب



بقية المال ، فقال : تجدّه في كتاب الله أو تقوله برأيك ؟ قال : أقوله برأيي ، ولا أفضّلُ أما على أب ، وقايسَ على بن أبي طالب كرم الله وجهه وزيد بن ثابت في المسكانب ، وقايسه في الجد والإخوة ، وقاس ابنُ عباس الأضراس بالأصابع ، وقال : عَقْلُهَا سَوَاء ، اعتبروها بها .

قال المزني : الفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهم ما أجمع الفقهاء جراً استعملوا المقاييسَ في الفقه في جميع الأحكام في أمر دينهم ، قال : وأجمعوا عليه من مسائل بأن نظير الحق حق ، ونظير الباطل باطل ؛ فلا يجوز لأحد إنكار القياس ؛ لأنه التشبيه بالأموال والتمثيل عليها .

قال أبو عمر بعد حكاية ذلك عنه : ومن القياس المجمع عليه صيد ما عدا المكَلَب من الجوارح قياساً على الكلاب ، بقوله ( وما عَلِمْتُمْ من الجوارح مُكَلَّبِينَ ) .

وقال عز وجل : ( والذين يرمون المحصنات ) فدخل في ذلك المحصنون قياساً ، وكذلك قوله في الإمام : ( فإذا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ ما عَلَى المحصنات من العذاب ) فدخل في ذلك العبدُ قياساً عند الجمهور ، إلا مَنْ شَذَّ مَنْ لا يكاد يُعَدُّ قَوْلُهُ خلافاً ؛ وقال في جزاء الصيد المقتول في الإحرام : ( وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً ) فدخل فيه قتلُ الخطأ قياساً عند الجمهور إلا مَنْ شَذَّ ؛ وقال : ( يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ) فدخل في ذلك الكتابياتُ قياساً ، وقال في الشهادة في المداينات : ( فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ) فدخل في معنى ( إذا تداينتُم بدين إلى أجل مسمى ) قياساً المواريث والودائع والغُصوبُ وسائرُ الأموال .

واجمعوا على توريث البنّتين الثلثين قياساً على الأخنتين ، وقال عن أعسر



بما بقي عليه من الربا : ( وإن كان ذو عُسرَةٍ فَنِظَرَةٌ إِلَى ميسرة ) فدخل في ذلك كلُّ مُعْسِرٍ بدينٍ حلالٍ ، وثبت ذلك قياساً .

ومن هذا الباب توريتُ الذكرِ ضعفي ميراثِ الأنثى منفرداً ، وإنما ورد النص في اجتماعهما بقوله : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وقال : ( وإن كانوا إخوةً رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ) ومن هذا الباب أيضاً قياسُ التظاهر بالبنت على التظاهر بالأم ، وقياسُ الرقة في الظهار على الرقة في القتل بشرط الإيمان ، وقياسُ تحريم الأختين وسائر القرابات من الإماء على الحرائر في الجمع في التسرّي ، قال : وهذا لو تَقَصَّيْتَهُ لَطال به الكتاب .

قلت : بعضُ هذه المسائل فيها نزاع ، وبعضُها لا يعرف فيها نزاع بين السلف ، وقد رام بعضُ نفاة القياس إدخالَ هذه المسائل المجمع عليها في العمومات **جواب نفاة القياس، وردده** ؛ فأدخلَ قذف الرجال في قذف المحصنات ، وجعل المحصنات صفة للفرُوج لا للنساء ، وأدخلَ صيد الجوارح كلها في قوله ( وما عَلَّمْتُم من الجوارح ) وقوله ( مُكَلِّبِينَ ) وإن كان من لفظ الكَلْبِ فمعناه مُغْرِبِينَ لها على الصيد ، قاله مجاهد والحسن ، وهو رواية عن ابن عباس . وقال أبو سليمان الدمشقي : مكلبين معناه مُعَلِّمِينَ ، وإنما قيل لهم مكلبين لأن الغالب من صيدهم إنما يكون بالكلاب وهؤلاء وإن أمكنهم ذلك ، في بعض المسائل كما جزموا بتحريم أجزاء الخنزير لدخوله في قوله ( فإنه رجس ) وأعادوا الضميرَ إلى المضاف إليه دون المضاف ، فلا يمكنهم ذلك في كثير من المواضع ، وهم مضطرون فيها - ولا بد - إلى القياس ، أو القول بما لم يقل به غيرهم من تقدمهم ، فلا يعلم أحد من أئمة الفتوى يقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن فأرة وقعت في سمن « أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ » إن ذلك مختص بالسمن دون سائر الأدهان والمائعات ، هذا مما يقطع بأن الصحابة والتابعين وأئمة الفتيا



لا يفرقون فيه بين السمن والزيت والشيرج والدبس<sup>(١)</sup> كما لا يفرق بين الفأرة والهرة في ذلك ، وكذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطّاب بالتمر ، لا يفرق عالم يفهم عن الله ورسوله بين ذلك وبين بيع العنب بالزبيب ، ومن هذا أن الله سبحانه قال في المطلقة ثلاثاً ( فإن طلقها فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ، إن ظنّا أن يقيما حدود الله ) أى إن طلقها الثانى فلا جناح عليها وعلى الزوج الأول أن يتراجعا ، والمراد به تجديد العقد ، وليس ذلك مختصاً بالصورة التى يطلق فيها الثانى فقط ، بل متى تفارقا بموت أو خلّع أو فسّخ أو طلاق حلت للأول ، قياساً على الطلاق ، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تأكلوا فى آنية الذهب والفضة ، ولا تشربوا فى صحافها فإنها لهم فى الدنيا ، ولكم فى الآخرة » وقوله « الذى يشرب فى آنية الذهب والفضة إنما يجرجر فى بطنه نار جهنم » وهذا التحريم لا يختص بالأكل والشرب ، بل يعم سائر وجوه الانتفاع ؛ فلا يحلّ له أن يغتسل بها ، ولا يتوضأ بها ، ولا يدّهن فيها ، ولا يكتحل منها ، وهذا أمر لا يشك فيه عالم ؛ ومن ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم المحرم عن لبس التميمص والسراويل والعمامة والخفين ، ولا يختص ذلك بهذه الأشياء فقط ، بل يتعدّى النهى إلى الجبابب والدلوق والمبطنات والفراحي والأقيمة والعرقشينات ، وإلى القمع والطاقيّة والكوفية والكلوثة والطيلسان والقلنسوة ، وإلى الجوربين والجرموقين والزر بول ذى الساق ، وإلى الثبّان ونحوه .

ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار » فلو ذهب معه بحرقّة وتنظف أكثر من الأحجار

(١) الدبس - بوزن حمل وإبل - عسل التمر وعسل النحل ، ويصنع أحياناً من زبيب العنب .



أَوْ قَطْنٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ خَزٍّ وَنَحْوِ ذَلِكَ جَازٌ ، وَلَيْسَ لِلشَّارِعِ غَرَضٌ فِي غَيْرِ التَّنْظِيفِ  
وَالْإِزَالَةِ ، فَمَا كَانَ أَبْلَغَ فِي ذَلِكَ كَانَ مِثْلَ الْأَحْبَارِ فِي الْجَوَازِ [ بَل ] أَوَّلَى ؛  
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ  
أَوْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَفْسَدَةَ الَّتِي نَهَى عَنْهَا فِي الْبَيْعِ وَالْخِطْبَةِ  
مَوْجُودَةٌ فِي الْإِجَارَةِ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُؤْجَرَ عَلَى إِجَارَتِهِ ، وَإِنْ قَدَرَ دَخُولُ  
الْإِجَارَةِ فِي لَفْظِ الْبَيْعِ الْعَامِّ ، وَهُوَ بَيْعُ الْمَنَافِعِ ، فَحَقِيقَتُهَا غَيْرُ حَقِيقَةِ الْبَيْعِ ، وَأَحْكَامُهَا  
غَيْرُ أَحْكَامِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ فِي آيَةِ التَّيْمَمِ (وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ  
مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً  
فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) فَالْحَقَّتِ الْأُمَّةُ أَنْوَاعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ عَلَى اخْتِلَافِهَا فِي نَقْضِهَا  
بِالْغَائِطِ ؛ وَالْآيَةُ لَمْ تَنْصَحْ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ إِلَّا عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّامِسِ عَلَى  
قَوْلٍ مَنْ قَسَرَهُ بِمَا دُونَ الْجَمَاعِ ، وَالْحَقَّتِ الْإِحْتِلَامُ بِمَلَامَسَةِ النِّسَاءِ ، وَالْحَقَّتِ  
وَاجِدَ ثَمَنِ الْمَاءِ بِوَجْدِهِ ، وَالْحَقَّتِ مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ بِهَائِمِهِ مِنَ الْعَطَشِ  
إِذَا تَوَضَّأَ بِالْعَادَمِ ؛ فَجُوزَتْ لَهُ التَّيْمَمُ وَهُوَ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ ، وَالْحَقَّتِ مَنْ خَشِيَ الْمَرَضَ  
مِنْ شِدَّةِ بَرْدِ الْمَاءِ بِالْمَرِيضِ فِي الْعَدُولِ عَنْهُ إِلَى الْبَدْلِ ؛ وَإِدْخَالُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ  
وَأَمْثَالِهَا فِي الْعُمُومَاتِ الْمَعْنَوِيَةِ الَّتِي لَا يَسْتَرِيبُ مَنْ لَهُ فَهْمٌ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي قَصْدِ  
عُمُومِهَا وَتَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِهِ وَكَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِمَصْلَحَةِ الْعَبْدِ أَوَّلَى مِنْ إِدْخَالِهَا فِي عُمُومَاتِ  
لَفْظِيَّةٍ بَعِيدَةٍ التَّنَاوُلِ لَهَا لَيْسَتْ بِمَجْرِيَةِ الْفَهْمِ مِمَّا لَا يَنْكُرُ تَنَاوُلَ الْعُمُومِينَ لَهَا ؛  
فَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَنْتَبِهَ لِهَذَا ، وَمَنْهُمْ مَنْ يَنْتَبِهَ لِهَذَا ، وَمَنْهُمْ مَنْ يَتَفَقَّنُ لَتَنَاوُلِ  
الْعُمُومِينَ لَهَا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَأِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)  
وَقَاسَتْ الْأُمَّةُ الرِّهْنَ فِي الْحَضَرِ عَلَى الرِّهْنِ فِي السَّفَرِ ، وَالرِّهْنُ مَعَ وَجُودِ الْكَاتِبِ  
عَلَى الرِّهْنِ مَعَ عَدَمِهِ ، فَإِنْ اسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَهَنَ



دِرْعَه في الخضر؛ فلا عموم في ذلك؛ وإنما رهنها على شعير استقرضه من يهودى، فلا بُدَّ من القياس إما على الآية وإما على السنة؛ ومن ذلك أن سُمْرَةَ بن جُنْدَب لما باع خمرَ أهل الذمة وأخذَه في العِشور التي عليهم فبلغ عمر فقال: قاتَلَ الله سُمْرَةَ، أما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لَعَنَ الله اليهود، حُرِّمَتْ عليهم الشحومُ فَبَجَمَ لَوْهَاً وَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا» وهذا مُحْضُ القياس من عمر رضى الله عنه؛ فإن تحريم الشحوم على اليهود كتحریم الخمر على المسلمين، وكما يحرم ثمن الشحوم المحرمة فكذلك يحرم ثمن الخمر الحرام.

ومن ذلك أن الصحابة رضى الله عنهم جعلوا العبدَ على النصف من الحر في النكاح والطلاق والعِدَّة، قياساً على ما نصَّ الله عليه من قوله (فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِمْ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) قال عبد الرزاق: أنا سفيان بن عُيَيْنَةَ عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: يَنْفَكُ العبد اثنتين.

وقال عبد الرزاق: أنبأنا سفيان الثوري وابن جريج قالا: ثنا جعفر بن محمد عن أبيه أن على بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة قال: يَنْفَكُ العبد اثنتين.

وذكر الإمام أحمد عن محمد بن سيرين قال: سأل عمرُ بن الخطاب الناس: كم يتزوج العبد؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: ثنتين، وطلقه ثنتان، وهذا كان بمخض من الصحابة فلم ينكره أحد.

وقال محمد بن عبد السلام الخشني: حدثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن محمد الحاربي عن ليث بن أبي سليم عن عطاء قال: أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنتين.

وروى حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس أن عمر قال:



لو أستطيع أن أجعل عِدَّةَ الْأُمَّةِ حَيْضَةً ونصفاً لفعلت ، فقال رجل : يا أمير المؤمنين فاجعلها شهراً ونصفاً ، فسكت .

وقال عبد الله بن عتبة عن عمر : عِدَّةُ الْأُمَّةِ إذا لم تحض شهران كعدتها إذا حاضت حيضتين .

وروى ابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر : يفسح العبدُ امرأتين ، ويطلق طلقتين ، وتعدُّ الأمةُ حيضتين ، وإن لم تكن تحيض فشهريْن أو شهراً ونصفاً ، وقال على : عِدَّةُ الْأُمَّةِ حيضتان ، فإن لم تكن تحيض فشهْر ونصف .

والمقصود أن الصحابة رضی الله عنهم نصَّفوا ذلك قياساً على تنصيف الله سبحانه الحدَّ على الْأُمَّةِ .

ومن ذلك أن الصحابة قدَّموا الصديقَ في الخلافة وقالوا : رضيَّه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لديننا ، أفلا نرضاه لديننا ؟ فقاموا الإمامة الكبرى على إمامة الصلاة ، وكذلك اتَّفَقُهم على كتابة المصحف وجمع القرآن فيه ، وكذلك اتَّفَقُهم على جمع الناس على مُصحف واحد وترتيب واحد وحرف واحد ، وكذلك منَّع عمر وعلى من بيع أمهات الأولاد برأيهما ، وكذلك تسوية الصديق بين الناس في العطاء برأيه ، وتفضيل عمر برأيه ، وكذلك إلحاق عمر حدَّ الخمر بحد القذف برأيه ، وأقرَّه الصحابة ، وكذلك توريثُ عثمان بن عفان رضي الله عنه المَبْتُوتَةَ في مرض الموت برأيه ، ووافقوه الصحابة ، وكذلك قول ابن عباس في نهْي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه ، قال : أحسبُ كل شيء بمنزلة الطعام ، وكذلك عمر وزيد لما ورَّثا الأمَّ ثلثَ ما بقي في مسألة زوج وأبوين وامرأة وأبوين قاسوا وجودَ الزوج على ما إذا لم يكن زوج ؛ فإنه حينئذ يكون للأب ضعف ما للأم ، فقدَّرَا أن الباقي بعد الزوج والزوجة كل المال ، وهذا من أحسن القياس ؛ فإن قاعدة الفرائض أن الذكر والأنثى إذا اجتمعا وكانا في درجة واحدة فإما أن يأخذ الذكرُ ضعفَ ما تأخذه الأنثى كالأولاد وبني الأب ،



وإما أن تساويه كولد الأم ، وأما أن الأنثى تأخذ ضعف ما يأخذ الذكر مع مساواته لها في درجته فلا عهد به في الشريعة ، فهذا من أحسن الفهم عن الله ورسوله ، وكذلك أخذ الصحابة في الفرائض بالعول وإدخال النقص على جميع ذوى الفروض قياساً على إدخال النقص على الغرماء إذا ضاق مال المفلس عن توفيتهم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للغرماء « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » وهذا محض العدل ، على أن تخصيص بعض المستحقين بالحرمان وتوفية بعضهم بأخذ نصيبه ليس من العدل .

وقال عبد الرزاق : أنبأنا معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه شاور الناس في حد الخمر ، وقال : إن الناس قد شربوها واجتروا عليها ، فقال له على كرم الله وجهه : إن السكران إذا سكرهذى ، وإذا هذى افتترى ، فاجعله حد الفرية ، فجعله عمر حد الفرية ثمانين . ورواه مالك عن ثور بن زيد الديلي أن عمر شاور الناس ، ورواه وكيع : حدثنا ابن أبي خالد عن الشعبي قال : استشارهم عمر ، فذكره ، ولم ينفرد على بهذا القياس ، بل وافقه عليه الصحابة ؛ قال الزهري : أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ورة الصلتى قال : بعثنى خالد بن الوليد إلى عمر ، فأثبته وعنده على وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف متكئون في المسجد ، فقلت له : إن خالد بن الوليد يقرأ عليك السلام ، ويقول لك : إن الناس انبسطوا في الخمر ، وتحاقروا العقوبة ، فما ترى ؟ فقال عمر : هم هؤلاء عندك ، قال : فقال على : أراه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتترى ، وعلى المفتري ثمانون ، فاجتمعوا على ذلك ، فقال عمر : بلغ صاحبك ما قالوا ، فضرب خالد ثمانين ، وضرب عمر ثمانين ، قال : وكان عمر إذا أتى بالرجل القوي المنتهك في الشراب ضربه ثمانين ، وإذا أتى بالرجل الذى كان منه الزلة الضعيف ضربه أربعين ، وجعل ذلك عثمان أربعين وثمانين ، وهذه مراسيل ومسنذات من وجوه متعددة يقوى بعضها بعضاً ، وشهرتها تغنى عن إسنادها .

قياس الصحابة  
حد الشرب  
على حد القذف



قياس الصحابة  
في الجد  
مع الإخوة

وقال عبد الرزاق : حدثنا سفيان الثوري عن عيسى بن أبي عيسى الخياط عن الشعبي قال : كره عمر<sup>(١)</sup> الكلام في الجد حتى صار جدًّا ، وقال : إنه كان من رأى أبي بكر أن الجد أولى من الأخ ، وذكر الحديث ، وفيه : فسأل عنها زيد بن ثابت فضرب له مثلاً بشجرة خرجت ولها أغصان ، قال : فذكر شيئاً لا أحفظه ، فجعل له الثلث ، قال الثوري : وبلغني أنه قال : يا أمير المؤمنين ، شجرة نبتت ، فانشعب منها غصن ، فانشعب من الغصن غصنان ، فاجعل الغصن الأول أولى من الغصن الثاني ، وقد خرج الغصنان من الغصن الأول ؟ قال : ثم سأل علياً ، فضرب له مثلاً وادياً سأل فيه سَيْلٌ فجعله أخاً فيما بينه وبين ستة ، فأعطاه السدس ، وبلغني أن علياً كرم الله وجهه حين سأله عمر جعله سيلاً ، قال : فانشعب منه شعبة ، ثم انشعبت شعبتان ، فقال : أرأيت لو أن هذه الشعبة الوسطى تَيْبَسُ أما كانت تَرْجِعُ إلى الشعبتين جميعاً ؟ قال الشعبي : فكان زيد يجعله أخاً حتى يبلغ ثلاثة هو ثالثهم ، فإن زادوا على ذلك أعطاه الثلث ، وكان علي يجعله أخاً ما بينه وبين ستة وهو سادسهم ، ويعطيه السدس ، فإن زادوا على ستة أعطاه السدس ، وصار ما بقي بينهم ، وقال القاضي إسماعيل بن إسحاق : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني خاتمة بن زيد بن ثابت عن أبيه أن عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث الجد والإخوة قال زيد : وكان رأيي يومئذ أن الإخوة أحق بميراث أخيه من الجد ، وعمر بن الخطاب يرى يومئذ أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، فتحاورت أنا وعمر محاورَةً شديدة ، فضربت له في ذلك مثلاً ، فقلت : لو أن شجرة تشعب من أصلها غصن ثم تشعب في ذلك الغصن خُوطَانِ<sup>(٢)</sup> ذلك الغصن يجمع الخُوطَانِ دون الأصل

(١) في نسخة « عثمان » تطبيع .

(٢) الخوط - بالضم - الغصن الناعم لسنة ، أو كل قضيب .



ويغذوها ، ألا ترى يا أمير المؤمنين أن أحد الخوطين أقرب إلى أخيه منه إلى الأصل ؟ قال زيد : فأننا أعزله وأضرب له هذه الأمثال وهو يأبى إلا أن الجدل أولى من الإخوة ، ويقول : والله لو أنى قضيته اليوم لبعضهم لقضيت به للجد كله ، ولكن لعل لا أخيب منهم أحداً ، ولعلمهم أن يكونوا كلهم ذوى حق ، وضرب على وابن عباس لعمر يومئذ مثلاً معناه لو أن سيلاً سال فخلج منه خليجٌ ، ثم خلج من ذلك الخليج شعبتان .

ورأى الصديق أولى من هذا الرأي وأصح في القياس ، لعشرة أوجه ليس هذا موضع ذكرها .

والجواب عن هذه الأمثلة : أن المقصود أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يستعملون القياس في الأحكام ، ويعرفونها بالأمثال والأشباه والنظائر ولا يلتفت إلى من يقدح في كل سند من هذه الأسانيد وأثر من هذه الآثار ، فهذه في تعددها واختلاف وجوها وطرقها جارية مجرى التواتر المعنوى الذى لا يشك فيه ، وإن لم يثبت كل فرد فرد من الأخبار به ، وقال عبدالرزاق : حدثنا ابن جريج قال : أخبرني عمرو ، قال : أخبرني حيي بن يعلى بن أمية أنه سمع أباه يقول ، وذكر قصة الذى قتلته امرأة أبيه وخليلها ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى أن يقتلهم فلو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم ، قال ابن جريج : فأخبرني عبد الكريم وأبو بكر قالا جميعاً : إن عمر كان يشك فيها حتى قال له على : يا أمير المؤمنين ، رأيت لو أن نفراً اشتركوا في سرقة جزور ، فأخذ هذا عضواً وهذا عضواً ، أكنت قاطعهم ؟ قال : نعم ، قال : وذلك حين استخرج له الرأي .

وقال عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن حدثه بين ابن عباس والحوارج  
عن ابن عباس قال : أرسلني على إلى الحرورية لأكلهم ، فلما قالوا « لا حكم إلا لله » قلت : أجل ، صدقتم ، لا حكم إلا لله ، وإن الله حاكمكم في رجل وامرأته ، وحكمكم في قتل الصيد ؛ فالحكم في رجل وامرأته والصيد أفضل أم الحكم في الأمة يرجع بها ، ويحقق دماءها ، ويكتم شعنها ؟



وقال عبد الله بن المبارك : حدثنا عكرمة بن عمار ثنا سمالك الحنفي قال : سمعت ابن عباس يقول : قال علي : لا تُقَاتِلُوهم حتى يخرجوا ، فإنهم سيخرجون ، قال : قلت : يا أمير المؤمنين ، أبرد بالصلاة فإني أريد أن أدخل عليهم فأسمع من كلامهم وأكلهم ، فقال علي : أخشى عليك منهم ، قال : وكنت رجلاً حسن الخلق لا أؤذي أحداً ، قال : فلبست أحسن ما يكون من اليمينية وترجلت ثم دخلت عليهم وهم قائلون ، فقالوا لي : ما هذا اللباس ؟ فتلوت عليهم القرآن ( قل مَنْ حَرَّمَ زينةَ الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ) ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس أحسن ما يكون من اليمينية ، فقالوا : لا بأس ، فما جاء بك ؟ فقلت : أتيتكم من عند صاحبي ، وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وختنه ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بالوحي منكم ، وعليهم نزل القرآن ، أبلغكم عنهم وأبلغهم عنكم ، فما الذي نقمتم ؟ فقال بعضهم : إن قريشا قوم خصمون ، قال الله عز وجل ( بل هم قوم خصمون ) فقال بعضهم : كلوه ، فأتيتني لي رجلان منهم أو ثلاثة ، فقالوا : إن شئت تسكلمنا ، فقلت : بل تسكلموا ، فقالوا : ثلاث نقمناهن عليه ، جعل الحكم إلى الرجال وقال الله ( إن الحكم إلا لله ) فقلت : قد جعل الله الحكم من أمره إلى الرجال في رُبْع درهم في الأرنب وفي المرأة وزوجها ( فابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ) أخرجت من هذه ؟ قالوا : نعم ، قالوا : وأخرى محآ نفسه أن يكون أمير المؤمنين ، فإن لم يكن أمير المؤمنين فأمر الكافرين هو ، فقلت لهم : أرايتم إن قرأت من كتاب الله عليكم وجئتكم به من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أترجعون ؟ قالوا : نعم ، قلت : قد سمعتم أو أراه قد بلغكم ، أنه لما كان يوم الحديبية جاء سهيل بن عمرو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلی : اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : لو نعلم أنك رسول الله لم نقاتلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلی



« أَمْحُ يَا عَلَى » أخرجت من هذه ؟ قالوا : نعم ، قال : وأما قولكم قَتَلَ ولم يَسْب ولم يغنم أَفَتَسْبُونَ أمكم وتستحلُّون منها ما تستحلُّون من غيرها ؟ فإن قلتُم نعم فقد كفرتم بكتاب الله وخرجتم من الإسلام ، فأنتُم بين ضلالتين ، وكلما جئتم بشيء من ذلك أقول : أخرجت منها ؟ فيقولون : نعم ، قال : فرجع منهم ألفان وبقي ستة آلاف ، وله طرق عن ابن عباس ، وقياسه المذكور من أحسن القياس وأوضحه . وقد أنكر ابن عباس على زيد بن ثابت مخالفته للقياس في مسألة الجد والإخوة فقال : ألا يتقى الله زيدٌ ؟ يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الأب أباً ؟ وهذا محض القياس .

ولما خص الصديقُ أمَّ الأم بالميراث دون أم الأب قال له بعض الأنصار : لقد ورثت امرأة من ميت لو كانت هي الميتة لم يرثها ، وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت ، فشارك بينهما .

قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن عُيَيْنَةَ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : جاءت جدَّتَانِ إلى أبي بكر ، فأعطى الميراث أمَّ الأم دون أم الأب ، فقال له رجل من الأنصار من بنى خاتمة يقال له عبد الرحمن بن سهل : يا خليفة رسول الله ، قد أعطيت الميراث التي لو ماتت لم يرثها ، فجعل الميراث بينهما .

ولما شهد أبو بكر وأصحابه على المغيرة بن شُعْبَةَ بالحد ولم يكملوا النصاب حدَّهم عمر ، قياساً على القاذف ، ولم يكونوا قد ذَفَعُوا بل شهدوا ؛ وقال عثمان لعمر : إن تتبع رأيك فرأيك أسدٌ ، وإن تتبع رأي من قبلك فلنعم ذو الرأي كان ؛ وقال على : اجتمع رأيي ورأي عمر في بيع أمهات الأولاد أن لا يُبْعَنَ ، ثم رأيت بيعهن ، فقال له قاضيه عبدة الساماني : يا أمير المؤمنين رأيك مع رأي عمر في الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك في الفرقة .

ولما أرسل عمر إلى المرأة فأسقطت جنينها استشار الصحابة ؛ فقال له عبد الرحمن بن عوف وعثمان : إنما أنت مؤدَّب ولا شيء عليك ؛ وقال له على : أما المأثم فأرجو أن يكون محطوطاً عنك ، وأرى عليك الدية ، فقاسه عثمان



وعبد الرحمن على مؤدب امرأته وغلّامه وولده ، وقاسه علىّ علىّ قاتل الخطأ ، فاتبع عمر قياس على . ولما اختُصِرَ الصديقُ رضى الله عنه أوصى بالخلافة إلى عمر رضى الله عنه ، وقاس ولايته لمن بعده إذ هو صاحبُ الحلِّ والعقد على ولاية المسلمين له إذ كانوا هم أهل الحل والعقد ، وهذا من أحسن القياس .

اختلافهم في  
المرأة الخيرة

وقال على كرم الله وجهه : سألتني أمير المؤمنين عمر عن الخيار ، فقلت : إن اختارت زوجاً فهي واحدة ، وهو أحق بها ، وإن اختارت نفسها فهي واحدة بائنة ، فقال : ليس كذلك ، إن اختارت نفسها فهي واحدة ، وهو أحق بها ، وإن اختارت زوجها فلا شيء ، فاتبعته على ذلك ، فلما خُصَّ الأمر إلىّ وعلمت أني أسأل عن الفروج عدتُ إلى ما كنت أرى ، فقال له زاذان : لأمرٌ جامع عليه أمير المؤمنين وتركت رأيك له أحبُّ إلينا من أمرٍ انفردت به ، فضحك وقال : أما إنه قد أرسل إلى زيد بن ثابت وخالفني وإياه ، وقال : إن اختارت زوجاً فهي واحدة ، وزوجها أحق بها ، وإن اختارت نفسها فهي ثلاث ، وهذا رأيٌ منهم كلهم رضى الله عنهم ؛ ورأى عمر رضى الله عنه أقوى وأصح .

وقال عمر لعلي : إني قد رأيتُ في الجد رأياً فاتبعوني ، فقال على رضى الله عنه : إن تتبع رأيك فرأيك رشيد ، وإن تتبع رأي مَنْ قبلك فنعم ذو الرأي كان ، وهل مع زيد بن ثابت في مسائل الجد والإخوة والمعاداة والأكدرية نصٌّ من القرآن أو سنة أو إجماع إلا مجرد الرأي ؟

ومن ذلك اختلافهم في قول الرجل لامرأته « أنت على حرام » فقال شيخنا الإسلام وبصراً الدين وسمعه أبو بكر وعمر : هو يمين ، وتبعهما خبرُ الأمة وترجمان القرآن ابن عباس ؛ وقال سيف الله على كرم الله وجهه وزيد : هو طلاق ثلاث ؛ وقال ابن مسعود : طلقة واحدة ، وهذا من الاجتهاد والرأى .

فالسحابة رضى الله عنهم مثّلوا الوقائع بنظائرها ، وشبهوها بأمثالها ، وردّوا



بعضها إلى بعض في أحكامها ، وفتحوا للعلماء باب الاجتهاد ، وَهَجَّوْا لَهُمْ طَرِيقَهُ ، الصَّحَابَةُ فَتَحُوا  
وَبَيَّنُوا لَهُمْ سَبِيلَهُ ، وَهَلْ يَسْتَرِيبُ عَاقِلٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ  
باب القياس والاجتهاد  
« لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ » إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَضَبَ يُشَوِّشُ  
عَلَيْهِ قَلْبَهُ وَذَهَنَهُ ، وَيَمْنَعُهُ مِنْ كَمَالِ الْفَهْمِ ، وَيَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْتِيفَاءِ النَّظَرِ ،  
وَبُعْمَى عَلَيْهِ طَرِيقَ الْعِلْمِ وَالْقَصْدِ ، فَمَنْ قَهَرَ النَّهْيَ عَلَى الْغَضَبِ وَحَدَهُ دُونَ الْهَمِّ  
الْمُرْجِعِ وَالْخَوْفِ الْمُلَاقِ وَالْجُوعِ وَالظَّمْأَ الشَّدِيدَ وَشُغْلَ الْقَلْبِ الْمَسَانِعِ مِنَ الْفَهْمِ فَقَدْ  
قَلَّ فَهْمُهُ وَفَهْمُهُ ، وَالتَّعْوِيلُ فِي الْحُكْمِ عَلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْأَلْفَاظُ لَمْ تَقْصِدْ لِنَفْسِهَا  
وَإِنَّمَا هِيَ مَقْصُودَةُ الْمَعَانِي ، وَالتَّوَصُّلُ بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمُرَادُهُ يُظْهِرُ  
مِنْ عُمُومِ لَفْظِهِ تَارَةً ، وَمِنْ عُمُومِ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدَهَا تَارَةً ، وَقَدْ يَكُونُ فَهْمُهُ مِنَ  
الْمَعْنَى أَقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ اللَّفْظِ أَقْوَى ، وَقَدْ يَتَقَارَبَانِ كَمَا إِذَا قَالَ الدَّلِيلُ  
لِغَيْرِهِ : لَا تَسْلُكُ هَذَا الطَّرِيقَ فَإِنْ فِيهَا مَنْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ، أَوْ هِيَ مَعْطَشَةٌ نَخُوفَةٍ  
عَلِمَ هُوَ وَكُلُّ سَامِعٍ أَنَّ قَصْدَهُ أَعْمَ مِنْ لَفْظِهِ ، وَأَنَّهُ أَرَادَ نَهْيَهُ عَنْ كُلِّ طَرِيقٍ  
هَذَا شَأْنُهَا ؛ فَلَوْ خَالَفَهُ وَسَلَكَ طَرِيقًا أُخْرَى عَطِبَ بِهَا حَسَنَ لَوْمِهِ ، وَنُسِبَ إِلَى  
مُخَالَفَتِهِ وَمَعْصِيَتِهِ ، وَلَوْ قَالَ الطَّبِيبُ لِلْعَلِيلِ وَعِنْدَهُ لَحْمُ ضَأْنٍ : لَا تَأْكُلِ الضَّأْنَ فَإِنَّهُ  
يَزِيدُ فِي مَادَةِ الْمَرَضِ ، لَفَهِمَ كُلُّ عَاقِلٍ مِنْهُ أَنَّ لَحْمَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كَذَلِكَ ، وَلَوْ أَكَلَ  
مِنْهُمَا لَعَدَّ مُخَالَفًا ، وَالتَّحَاكُّمُ فِي ذَلِكَ إِلَى فِطْرِ النَّاسِ وَعَقُولِهِمْ ، وَلَوْ مِنْ عَلَيْهِ  
غَيْرُهُ بِإِحْسَانِهِ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ لَهُ لَقْمَةً ، وَلَا شَرَبْتُ لَهُ مَاءً ، يَرِيدُ خُلَاصَتَهُ  
مِنْ مِثْلَتِهِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَبِلَ مِنْهُ الدَّرَاهِمَ وَالذَّهَبَ وَالنِّيَابَ وَالشَّاةَ وَبَحَوَّهَا لَعَدَّهُ الْعُقْلَاءُ  
وَاقْعًا فَيَا هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا حَلَفَ عَلَيْهِ ، وَمَرَّتْ كِبَا لِدُرَّةٍ سَنَامُهُ ؛ وَلَوْ لَامَهُ عَاقِلٌ عَلَى  
كَلَامِهِ لَمْ يَلِيقْ بِهِ مُخَادَعَتُهُ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْصِيَّ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا كَلَمْتُهُ ، ثُمَّ رَأَاهُ خَالِيًا  
بِهِ بُوَاكِلَهُ وَيُشَارِبُهُ وَيُعَاشِرُهُ وَلَا يَكْلُمُهُ لَعَدَّوه مَرْتَكِبًا لِأَشَدِّ مِمَّا حَلَفَ  
عَلَيْهِ وَأَعْظَمَهُ .

وهذا مما فطر الله عليه عباده ؛ ولهذا فهمت الأمة من قوله تعالى : ( إِنْ



الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) جميع وجوه الانتفاع من اللبس والركوب والمسكن وغيرها.

العمل بالقياس  
مركوز في فطر  
الناس

وفهمت من قوله تعالى: (ولا تقل لهما أف) (إرادة النهي عن جميع أنواع الأذى بالقول والفعل، وإن لم ترد نصوص أخرى بالنهي عن عموم الأذى، فلو بصق رجل في وجه والديه وضربهما بالفعل<sup>(١)</sup>) وقال: إني لم أقُل لهما أف لَعَدَهُ الناس في غاية السخافة وال حماقة والجهل من مجرد تفريقه بين التأنيف المنهى عنه وبين هذا الفعل قبل أن يبلغه نهى غيره، ومنع هذا مكابرة للعقل والفهم والفطرة، فمن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده، والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه، سواء كان بإشارة، أو كتابة، أو بإيماء أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية، أو عادة له مٌطرّدة لا يُخلُّ بها، أو من مقتضى كماله وكمال أسمائه وصفاته وأنه يمتنع منه إرادة ما هو معلوم الفساد وترك إرادة ما هو متيقن مصلحته، وأنه يستدل على إرادته للنظير بإرادة نظيره ومثله وشبهه وعلى كراهة الشيء بكراهة مثله ونظيره ومشبّهه، فيقطع العارف به وبحكمته وأوصافه على أنه يريد هذا ويكره هذا، ويجب هذا ويبغض هذا، وأنت تجد مَنْ له اعتناء شديد بمذهب رجل وأقواله كيف يفهم مراده من تصرفه ومذاهبه؟ ويخبر عنه بأنه يفتي بكذا، ويقول، وأنه لا يقول بكذا ولا يذهب إليه، لما لا يوجد في كلامه صريحا، وجميع أتباع الأئمة مع أئمتهم بهذه المثابة.

العبرة بإرادة  
المتكلم لا بلفظه

وهذا أمر يعم أهل الحق والباطل، لا يمكن دفعه؛ فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة، والعامة قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة، فإذا دعى إلى غداء فقال: والله لا أتغدى، أو قيل له «نم» فقال: والله لا أمام، أو «أشرب هذا الماء» فقال: والله لا أشرب، فهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي العام إلى آخر العمر،

(١) في نسخة «وضربهما بالفعل».



والألفاظ ليست تَعَبُّدِيَّة ، والعارفُ يقول: ماذا أراد ، واللفظي يقول: ماذا قال ، كما كان الذين لا يَفْقَهُون إذا خرجوا من عند النبي صلى الله عليه وسلم يقولون: ماذا قال آنفاً؟ وقد أنكر الله سبحانه عليهم وعلى أمثالهم بقوله: ( فإل هو لاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ) فذمَّ مَنْ لم يفقه كلامه ، والفقه أخص من الفهم ، وهو فهم مراد المتكلم من كلامه ، وهذا قدر زائد على مجرد فهم وَضْع اللفظ في اللغة ، وبحسب تفاوت مراتب الناس في هذا تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم .

وقد كان الصحابة يستدلون على إذن الرب تعالى وإباحته بإقراره وعدم إنكاره عليهم في زمن الوحي ، وهذا استدلال على المراد بغير لفظ ، بل بما عرف من موجب أسمائه وصفاته وأنه لا يُقَرُّ على باطل حتى يبينه ، وكذلك استدلال الصديقة الكبرى أم المؤمنين خديجة بما عرفته من حكمة الرب تعالى وكمال أسمائه وصفاته ورحمته أنه لا يُخْزى محمداً صلى الله عليه وسلم؛ فإنه يَصِلُ الرَّحِم ، ويَحْمِلُ الكَلَّ ، وَيَقْرِي الضَّيْف ، ويُعِينُ على نوائب الحق ، وإن من كان بهذه المثابة فإن العزيز الرحيم الذي هو أحكم الحاكمين وإله العالمين لا يُخْزِيه ، ولا يسلط عليه الشيطان ، وهذا استدلال منها قبل ثبوت النبوة والرسالة ، بل استدلال على صحتها وثبوتها في حق مَنْ هذا شأنه ؛ فهذا معرفة منها بمُرَاد الرب تعالى وما يفعله من أسمائه وصفاته وحكمته ورحمته وإحسانه ومجازاته الحسن بإحسانه ، وأنه لا يضيع أجر الحسنين ، وقد كانت الصحابة أَفْهَمَ الأمة لمراد نبيها وأتبعَ له ، وإنما كانوا يَدْنُون حَوْلَ معرفة مراده ومقصوده ، ولم يكن أحد منهم يظهر له مُرَادُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يَعْدِلُ عنه إلى غيره البتة .

والعلمُ بمُرَاد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه ، وتارة من عموم علتة ، <sup>بم يعرف</sup> <sup>مراد المتكلم ؟</sup> والحوالة على الأول أوضحُ لأرباب الألفاظ ، وعلى الثاني أوضحُ لأرباب المعاني والفهم والتدبر ، وقد يعرض لكل من الفريقين ما يُخِلُّ بمعرفة مراد المتكلم ، فيعرض لأرباب الألفاظ التقصيرُ بها عن عمومها ، وهَضْمُها تارة ، وتحميلها فوق



ما أريد بها تارة ، ويعرض لأرباب المعاني فيها نظير ما يعرض لأرباب الألفاظ ،  
فهذه أربع آفات هي مَنشأ غلط الفريقين .

ونحن نذكر بعض الأمثلة لذلك ليعتبر به غيره ، فنقول :

قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام  
رجسٌ من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعنكم فلحون ) فلفظ الخمر عام في كل  
مسكر ، فإخراج بعض الأشرطة المسكرة عن شمول اسم الخمر لها تقصيرٌ به وهضم  
لعمومه ، بل الحق ما قاله صاحب الشرع : كل مسكر خمر ، وإخراج بعض أنواع  
الميسر عن شمول اسمه لها تقصير أيضاً به ، وهضم لمعناه ، فما الذي جعل النردَ  
الخالي عن العوضِ من الميسر وأخرج الشطرنجَ عنه ، مع أنه من أظهر أنواع  
الميسر كما قال غير واحد من السلف إنه ميسر ؟ وقال على كرم الله وجهه : هو  
ميسرُ العجم .

بعض الأغلاط  
التي وقع فيها  
أهل الألفاظ  
وأهل المعاني

وأما تحميلُ اللفظ فوق ما يحتمله فكما حمل لفظ قوله تعالى : ( يا أيها الذين  
آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ، إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ  
مِنْكُمْ ) وقوله في آية البقرة ( إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ) مسألة  
العينة التي هي رباً بحيلة وجعلها من التجارة ، ولعمَرُ الله إن الربا الصريح تجارة  
للمرابي وأى تجارة ، وكما حمل قوله تعالى : ( فلا تحلُّ له من بعد حتى تنكح  
زوجاً غيره ) على مسألة التحليل وجعل التيس المستعار الملعون على لسان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم داخلاً في اسم الزوج ، وهذا في التجاوز يقابل الأول في التقصير .  
ولهذا كان معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله أصل العلم وقاعدته وأخيهته  
التي يرجع إليها ، فلا يخرج شيئاً من معاني ألفاظه عنها ، ولا يدخل فيها ما ليس  
منها ، بل يعطيها حقها ، ويفهم المراد منها .

ومن هذا لفظ الأيمان والحلف ، أخرجت طائفة منه الأيمان الالتزامية  
التي يلتزم صاحبها بها إيجاب شيء أو تحريمه ، وأدخلت طائفة فيها التعليق



الحض الذي لا يقتضى حضاً ولا منعاً ، والأول نقصٌ من المعنى ، والثانى تحميل له فوق معناه .

ومن ذلك لفظُ الربا ، أدخلت فيه طائفةٌ ما لا دليل على تناول اسم الربا له كبيع الشَّيْزَجِ بالسَّمْسِمِ والدُّبْسِ بالعنب والزيت بالزيتون ، وكل ما استخرج من ربوى وعمل منه بأصله ، وإن خرج عن اسمه ومقصوده وحقيقته ، وهذا لا دليل عليه يوجب المصير إليه لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا ميزان صحيح ، وأدخلت فيه من مسائل مُدَّعَجَوَّةٍ ما هو أبعد شئ عن الربا ، وأخرجت طائفةً أخرى منه ما هو من الربا الصحيح حقيقةً قصداً وشرعاً كالخيل الربوية التى هى أعظمُ مفسدةٍ من الربا الصريح ، ومفسدة الربا البَحْتِ الذى لا يتوصل إليه بالسلايم أقل بكثير ، وأخرجت منه طائفة بيع الرطب بالتمر وإن كان كونه من الربا أخفى من كون الخيل الربوية منه ، فإن التماثل موجود فيه فى الحال دون المآل ، وحقيقة الربا فى الخيل الربوية أكمل وأتم منها فى العقد الربوى الذى لا حيلة فيه .

ومن ذلك لفظ البينة ، قَصَّرَتْ بها طائفة ، فأخرجت منه الشاهدَ واليمينَ وشهادةَ العبيدِ العدُولِ الصادقين المقبولى القول على الله ورسوله وشهادة النساء منفردات فى المواضع التى لا يحضرهن فيه الرجال كالأعراس والحمامات ، وشهادة الزوج فى اللعان إذا نكَلَتِ المرأة ، وأيمان المدَّعِينَ الدَّمِ إذا ظهر اللوثُ ، ونحو ذلك مما يبين الحق أعظم من بيان الشاهدين ، وشهادة القاذف ، وشهادة الأعمى على ما يتيقنه ، وشهادة أهل الذمة على الوصية فى السفر إذا لم يكن هناك مسلم ، وشهادة الحال فى تداعى الزوجين متاع البيت وتداعى النجار والخياطِ آلتَهُمَا ونحو ذلك ، وأدخلت فيه طائفة ما ليس منه كشهادة مجهول الحال الذى لا يُعرَفُ بعدالة ولا فسق ، وشهادة وجوه الأجر ومعاهد القمط ونحو ذلك ؛ والصواب أن كل ما يَبَيِّنُ الحقَّ فهو بينة ، ولم يعطل الله ولا رسوله حقاً بعد ما تبين بطريق



من الطرق أصلاً ، بل حكم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه أنه متى ظهر الحق ووضح بأي طريق كان وجب تنفيذه ونصره ، وحرّم تعطيله وإبطاله ، وهذا بابٌ يطول استقصاؤه ، ويكفي المستبصر التنبيه عليه ، وإذا فهم هذا في جانب اللفظ فهم نظيره في جانب المعنى سواء .

القياسون  
والظاهرية  
مفرطون

وأصحابُ الرأي والقياس حللوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع ، وأصحابُ الألفاظ والظواهر قَصَرُوا بمعانيها عن مراده ، فأولئك قالوا : إذا وقعت قَطْرَةٌ من دم في البحر فالقياسُ أنه ينجس ، ونجسوا بها الماء الكثير مع أنه لم يتغير منه شيء البتة بتلك القطرة ، وهؤلاء قالوا : إذا بال جَرَّةٌ من بول وصَبَّها في الماء لم تنجسه ، وإذا بال في الماء نفسه ولو أدنى شيء نجَّسه ، ونَجَّسَ أصحابُ الرأي والمقاييس القناطير المَقْنَطِرَةَ ولو كانت ألف ألف قنطار من سمن أو زيت أو شِيرَج بمثل رأس الإبرة من البول والدم ، والشعرة الواحدة من الكلب والخنزير عند من ينجس شعرهما ، وأصحابُ الظواهر والألفاظ عندهم لو وقع الكلب والخنزير بكأله أو أي ميتة كانت في أي ذائب كان من زيت أو شِيرَج أو خَلٍّ أو دُبُسٍ أو وَدَكٍ غير السمن أَلْقِيَتِ المِيتَةُ فقط ، وكان ذلك المائع حلالاً طاهراً كاله ، فإن وقع ما عدا الفأرة في السمن من كلب أو خنزير أو أي نجاسة كانت فهو طاهر حلال ما لم يتغير .

ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تَنْتَقِبُ المرأةُ ولا تلبس القُفَّازَيْنِ » يعني في الإحرام ، فسَوَّى بين يديها ووجهها في النهي عما صنع على قدر العضو ، ولم يمنعها من تغطية وجهها ، ولا أَمَرَهَا بكشفه البتة ، ونساؤه صلى الله عليه وسلم أعلم الأمة بهذه المسألة ، وقد كُنَّ يُسَدِّلْنَ على وجوههن إذا حاذهن الركبان ، فإذا جاوزوهن كَشَفْنَ وجوههن ، وروى وَكَيْعٌ عن شعبة عن يزيد الرشك عن مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ قالت : سألتُ عائشة : ما تَلْبَسُ المحرمة ؟ فقالت : لا تنتقب ، ولا تتلثم ، وتُسَدِّلُ الثوبَ على وجهها ، فَجَاوَزَتْ طائفةً ذلك ،



ومنعتهما من تغطية وجهها جملة ، قالوا : وإذا سدت على وجهها فلا تدع الثوب يمس وجهها ، فإن مسه افتدت ، ولا دليل على هذا البتة ، وقياس قول هؤلاء أنها إذا غطت يدها افتدت ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهما في النهي وجعلهما كبتن المحرم ، فهى عن لبس القميص والنقاب والقفازين ، هذا للبدن وهذا للوجه وهذا لليدين ، ولا يحرم ستر البدن ، فكيف يحرم ستر الوجه في حق المرأة مع أمر الله لها أن تدين عليها من جلبابها لثلا تعرف ويفتن بصورتها ؟ ولولا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم « ولا يُحمرُّ رأسه » لجاز تغطيته بغير العمامة .

وقد روى الإمام أحمد عن خمسة من الصحابة عثمان وابن عباس وعبد الله بن الزبير وزيد بن ثابت وجابر أنهم كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون ؛ فإذا كان هذا في حق الرجل وقد أمر بكشف رأسه فالمرأة بطريق الأولى والأحرى . وقصرت طائفة أخرى فلم تمنع المحرمة من البرقع ولا اللثام ، قالوا : إلا أن يدخل في اسم النقاب فتمنع منه ، وعذر هؤلاء أن المرجع إلى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ودخل في لفظ المنهى عنه فقط ، والصواب النهى عما دخل في عموم لفظه وعموم معناه وعلته ؛ فإن البرقع واللثام وإن لم يُسميا نقابا فلا فرق بينهما وبينه ، بل إذا نهيت عن النقاب فالبرقع واللثام أولى ؛ ولذلك منعها أم المؤمنين من اللثام .

ومن ذلك لفظ الفدية ، أدخل فيها طائفة خلعت الحيلة على فعل الحلو ف عليه مما هو ضد الفدية ؛ إذ المراد بقاء النكاح بالخلاص من الحنث ، وهى إنما شرعت لزوال النكاح عند الحاجة إلى زواله ، وأخرجت منه طائفة ما فيه حقيقة الفدية ومعناها ، واشترطت له لفظا معينا ، وزعمت أنه لا يكون فدية وخلعاً إلا به ،



وأولئك تجاوزوا به ، وهؤلاء قصرُوا به ؛ والصوابُ أن كل ما دخله المال فهو فدية بأى لفظ كان ، والألفاظ لم ترد لذواتها ولا تعبدنا بها ، وإنما هي وسائل إلى المعانى ؛ فلا فرق قَطُّ بين أن تقول « اخلعنى بألف » أو « فادِنى بألف » للاحقية ولا شرعا ، ولا لغة ولا عرفا ؛ وكلامُ ابنِ عباس والإمام أحمد عام فى ذلك ، لم يقيد أحدهما بلفظ ، ولا استثنى لفظا دون لفظ ، بل قال ابن عباس : عامة طلاق أهل اليمن الفداء ، وقال الإمام أحمد : الخلع فرقة ، وليس بطلاق ، وقال : الخلع ما كان من جهة النساء ، وقال : ما أجازهُ المال فليس بطلاق ، وقال : إذا خالعهما بعد تطليقتين فإن شاء راجعهما فتكون معه على واحدة .

وقال فى رواية أبى طالب : الخلعُ مثلُ حديثِ سهلة إذا كرهت المرأة الرجل وقالت : لا أبرئُكَ قَسَمًا ، ولا أطيعُ لك أمرًا ، ولا أعتسلُ لك من جنابة ، فقد حل له أن يأخذ منها ما أعطاها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أترُدِّينَ عليه حَدِيثَهُ » قلت : وقد قال فى الحديث « أَقْبِلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقِهَا تَطْلِيقًا » وجعل أحمد ذلك فداء .

وقال ابن هانئ : سئل أبو عبد الله عن الخلع : أفسخ أم طلاق هو أم تذهب إلى حديث ابن عباس كان يقول فرقة وليس بطلاق ؟ فقال أبو عبد الله : كان ابن عباس يتأول هذه الآية ( الطلاقُ مَرَّتَانِ فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان ، ولا يحل لکم أن تأخذوا مما آتیتموهن شيئًا إلا أن يخافا أن لا یقیما حدود الله ، فإن خفتم أن لا یقیما حدود الله فلا جناحَ علیهما فیما افتدت به ) وكان ابن عباس يقول : هو فداء ، قال ابن عباس : ذكر الله الطلاق فى أول الآية ، والفداء فى وسطها ، وذكر الطلاق بعد ؛ فالفداء ليس هو بطلاق ، وإنما هو فداء ، فجعل ابن عباس وأحمد الفداء فداء لمعناه لا لفظه ، وهذا هو الصواب ؛ فإن الحقائق لا تتغير بتغيير الألفاظ ، وهذا باب يطول تتبعه .



والمقصود أن الواجب فيما عُلّق عليه الشارعُ الأحكامُ من الألفاظ والمعاني أن لا يتجاوز بألفاظها ومعانيها ، ولا يقصر بها ، ويعطى اللفظ حقه والمعنى حقه ؛ وقد مدّح الله تعالى أهل الاستنباط في كتابه وأخبر أنهم أهل العلم ؛ ومعلوم أن الاستنباط إنما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها إلى بعض ، فيعتبر ما يصح منها بصحة مثله ومشبهه ونظيره ، ويلغى ما لا يصح ، هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط ؛ قال الجوهري : الاستنباط كاستخراج ، ومعلوم أن ذلك قدر زائد على مجرد فهم اللفظ ، فإن ذلك ليس طريقة الاستنباط ؛ إذ موضوعات الألفاظ لا تُنال بالاستنباط ، وإنما تنال به العلل والمعاني والأشياء والنظائر ومقاصد المتكلم ؛ والله سبحانه ذمّ مَنْ سَمِعَ ظاهراً مجرداً فأذاعه وأفشاه ، وحَمِدَ مَنْ استنبط من أولى العلم حقيقته ومعناه .

يوضحه أن الاستنباط استخراجُ الأمر الذي مِنْ شأنه أن يخفى على غير مستنبطه ، ومنه استنباطُ الماء من أرض البئر والعين ؛ ومن هذا قول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وقد سئل : هل خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس ؟ فقال : لا ، والذي فلقَ الحبة وبرأ النسمة إلا فهماً يؤثيه الله عبداً في كتابه .

ومعلوم أن هذا الفهم قدر زائد على معرفة موضوع اللفظ ونحوه أو خصوصه ؛ فإن هذا قدر مشترك بين سائر مَنْ يعرف لغة العرب ، وإنما هذا فُهمٌ لَوَازِمُ المعنى ونظائره ومراد المتكلم بكلامه ومعرفة حدود كلامه ، بحيث لا يدخل فيها غير المراد ، ولا يخرج منها شيء من المراد .

وأنت إذا تأملت قوله تعالى ( إنه لقرآن كريم ، في كتاب مكنون ، لا يمسه إلا المطهرون ) وجدت الآية من أظهر الأدلة على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وأن هذا القرآن جاء من عند الله ، وأن الذي جاء به روحٌ مطهر ، فما إلا رواح الخبيثة عليه سبيل ؛ ووجدت الآية أختَ قوله ( وما تنزل به الشاطين ،



وما ينبغي لهم ، وما يستطيعون ) ووجدتها دالةً بأحسن الدلالة على أنه لا يمس المصحف إلا طاهر ، ووجدتها دالةً أيضاً بأنظف الدلالة على أنه لا يجد حلاوته وطعمه إلا من آمنَ به وعمل به ، كما فهمه البخاري من الآية فقال في صحيحه في باب ( قل فاتوا بالتوراة فاتلوها ) « لا يمس » لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن بالقرآن ولا يحمله بحقه إلا المؤمن ؛ لقوله تعالى ( مثل الذين حُمِلُوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً ) وتجد تحته أيضاً أنه لا ينال معانيه ويفهمه كما ينبغي إلا القلوبُ الطاهرة ، وأن القلوب النجسة ممنوعة من فهمه مصروفة عنه ، فتأمل هذا النسب القريب وعقد هذه الأخوة بين هذه المعاني وبين المعنى الظاهر من الآية واستنباط هذه المعاني كلها من الآية بأحسن وجه وأبينه .

فهذا من الفهم الذي أشار إليه على رضى الله عنه .

وتأمل قوله تعالى لنبيه ( وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ) كيف يفهم منه أنه إذا كان وجودُ بدنه وذاته فيهم دفعَ عنهم العذاب وهم أعداؤه ، فكيف وجود سره والإيمان به ومحبته ووجود ما جاء به إذا كان في قوم أو كان في شخص ؟ أفليس دفعه العذاب عنهم بطريق الأولى والأخرى ؟

وتأمل قوله تعالى ( إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) كيف تجد تحته بالطف دلالة وأدقها وأحسنها أنه من اجتناب الشرك جميعه كفرت عنه كبائره ، وأن نسبة الكبائر إلى الشرك كنسبة الصغائر إلى الكبائر فإذا وقعت الصغائر مكفرة باجتناب الكبائر فالكبائر تقع مكفرة باجتناب الشرك ، وتجد الحديث الصحيح كأنه مُشتق من هذا المعنى ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى « ابن آدم إنك لو لقيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لقيتُك بقرابها مغفرة » وقوله « إن الله حرّم على النار مَنْ قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه » بل محو التوحيد الذي هو توحيد الكبائر أعظم من محو اجتناب الكبائر للصغائر .



وتأمل قوله تعالى ( وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ؛ اَتَسْتَبِقُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا : سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ) كيف نهم بالسفر الحسى على السفر إليه ؟ وجمع لهم بين السفرين كما جمع لهم الزادين فى قوله ( وتزوّدوا فإن خير الزاد التقوى ) فجع لهم بين زاد سفرهم وزاد معادهم ؟ وكما جمع بين اللباسين فى قوله ( يا بنى آدَمَ قد أنزلنا عليكم لباسا يُؤَارِى سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا ولباس التقوى ذلك خير ، ذلك من آيات الله ، لعلمهم يذكرون ) فذكر سبحانه زينة ظواهرهم وبواطنهم ونهم بالحسّى على المعنوى ؛ وفهم هذا القدر زائد على فهم مجرد اللفظ ووضعه فى أصل اللسان ، والله المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

### فصل

قوله تعالى  
القياس

قد أتينا على ذكر فصول نافعة وأصول جامعة فى تقرير القياس والاحتجاج به لعلك لا تتظفر بها فى غير هذا الكتاب ، ولا بقريب منها ، فلنذكر مع ذلك ماقابلهما من النصوص والأدلة الدالة على ذم القياس ، وأنه ليس من الدين ، وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوحيين ، وهانحن نسوقها مفصلة مبينة بحمد الله .

قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِن تَنَازَعْتُمْ فى شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) وأجمع المسلمون على أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم هو الرد إليه فى حضوره وحياته وإلى سنته فى غيبته وبعد مماته ، والقياس ليس بهذا ولا هذا .

ولا يقال : الرد إلى القياس هو من الرد إلى الله ورسوله ، لدلالة كتاب الله



وسنة رسوله عليه السلام كما تقدّم تقريره لأن الله سبحانه إنما ردنا إلى كتابه وسنة رسوله ولم يردنا إلى قياس عقولنا وآرائنا قط ، بل قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ( وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ) وقال : ( إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ) ولم يقل بما أيت أنت ، وقال : ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ) ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ) ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ) وقال تعالى : ( اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ) وقال تعالى : ( وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّلْكُلِّ شَيْءٍ ) وقال : ( أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنْ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ) وقال : ( قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي ، وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ رَبِّي ) فلو كان القياس هُدًى لم ينحصر الهدى في الوحي ، وقال : ( فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ) فنفى الإيمان حتى يوجد تحكيمه وحده ، وهو تحكيمه في حال حياته وتحكيم سنته فقط بعد وفاته ، وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ) أى لا تقولوا حتى يقول .

قال نُفَاةُ الْقِيَاسِ : والإخبار عنه بأنه حرّم ما سكّت عنه أو أوجبه قياساً على ما تكلم بتحريمه أو إيجابه تقدّم بين يديه ؛ فإنه إذا قال « حرّمت عليكم الربا في البر » فقلنا : ونحن نقيس على قولك البلوط ، فهذا محض التقدم .

قالوا : وقد حرم سبحانه أن نقول عليه مالا نعلم ، فإذا فعلنا ذلك فقد واقعنا هذا المحرم يقيناً ، فإننا غير عالمين بأنه أراد من تحريم الربا في الذهب والفضة تحريمه في القديد من اللحوم ، وهذا قفو منا ما ليس لنا به علم ، وتعدّد لما حدّ لنا ، ومن يتعدّد حدود الله فقد ظلم نفسه ، والواجب أن نقف عند حدوده ، ولا نتجاوزها ولا نقصر بها .

ولا يقال : فإبطال القياس وتحريمه والنهي عنه تقدم بين يدي الله ورسوله ،



وتحريم لما لم ينص على تحريمه ، وقَفَوْا مِنْكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ [علم] ؛ لأننا نقول : الله سبحانه وتعالى أخرجَنَا من بطون أمهاتنا لنعلم شيئا ، وأنزل علينا كتابه ، وأرسل إلينا رسوله يعلمنا الكتاب والحكمة ، فما علمناه وبينه لنا فهو من الدين ، وما لم يُعَلِّمْنَاهُ وَلَا بَيَّنَّ لَنَا أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً ، وكل ما ليس من الدين فهو باطل ؛ فليس بعد الحق إلا الضلال ؛ وقد قال تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) فالذي أكمله الله سبحانه وبينه هو ديننا ، لا دين لنا سواء ، فإن فيا أكمله لنا « قيسوا ما سَكَتُ عنه على ما تكلمت بإيجابه أو تحريمه أو إباحته ، سواء كان الجامع بينهما علة أو دليل علة أو وصفا شَبَّهَها ، فاستعملوا ذلك كله وانسُبُوهُ إِلَى وإلى رسولى وإلى دينى واحكموا به على »

قالوا : وقد أخبر سبحانه ( ان الظنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ) وأخبر رسوله : « أن الظن أ كَذَبُ الْحَدِيثِ » ونهى عنه ، ومن أعظم الظن ظنُّ القياسيين ، فإنهم ليسوا على يقين أن الله سبحانه وتعالى حرم بيع السمسم بالشيرج والحلوى بالعنب والنشا بالبر ، وإنما هى ظنون مجردة لا تغنى من الحق شيئا .

قالوا : وإن لم يكن قياس الضَّرَاطِ على « السلام عليكم » من الظن الذى نهينا عن اتباعه وتحكيمه وأخبرنا أنه لا يغنى من الحق شيئا فليس فى الدنيا ظن باطل ، فإن الضَّرَاطِ من « السلام عليكم » ؟ وإن لم يكن قياس الماء الذى لاقى الأعضاء الطاهرة الطيبة عند الله فى إزاله الحدث على الماء الذى لاقى أَحَبَثَ العذرات والميتات والنجاسات ظنا فلا ندرى ما الظن الذى حرم الله سبحانه القول به وذمَّه فى كتابه وسَلَخَه من الحق ، وإن لم يكن قياس أعداء الله ورسوله من عباد الصُّلْبَانِ واليهود الذى هم أشد الناس عداوة للمؤمنين على أوليائه وخيار خلقه وسادات الأمة وعلمائها وصلحائها فى تكافؤ دمائهم وجريان القصاص بينهم فليس فى الدنيا ظن يذم اتباعه .

قالوا : ومن العجب أنكم قَدَّمْتُمْ أعداء الله على أوليائه فى -جَرَائِنِ القصاص



بينهم فقتلتم ألف ولى لله قتلوا نصرانيا واحداً يُجاهرهم بسبب الله ورسوله وكتابه علانية ، ولم تقيسوا مَنْ ضربَ رأسَ رجل بدبوس فنثر دماغه بين يديه على مَنْ طعنه بمسلة فقتله .

قالوا : وسنبين لكم من تناقض أقيستكم واختلافها وشدة اضطرابها ما يبين أنها من عند غير الله .

قالوا : والله تعالى لم يكلّ بيان شريعته إلى آرائنا وأقيستنا واستنباطنا ، وإنما وكلّها إلى رسوله المبين عنه ، فما بينه عنه وجب اتباعه ، وما لم بينه فليس من الدين ، ونحن نؤشّدكم الله : هل اعتمادكم في هذه الأقيسة الشبهية والأوصاف الحدسية التخمينية على بيان الرسول أم على آراء الرجال وظنونهم وحدسهم ؟ قال الله تعالى : ( وأنزلنا إليك الذّكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) فأين بين النبي صلى الله عليه وسلم أنى إذا حرّمت شيئاً أو أوجبته أو أبجته فاستخرجوا وصفا ما شبهها جامعا بين ذلك وبين جميع ما سكّت عنه فألحقوه به وقيسوا عليه .

قالوا : والله تعالى قد نهى عن ضرب الأمثال له ، فكما لا تُضرب له الأمثال لا تضرب لدينه ، وتمثيل ما لم ينصّ على حكمه بما نصّ عليه لشبهه ما ضرب الأمثال لدينه ، وهذا بخلاف ما ضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأمثال في كثير من الأحكام التي سئل عنها ، كما أمرهم بقضاء الصلاة التي ناموا عنها فقالوا : ألا نصليها لوقتها من الغد ؟ فقال « أينهاكم عن الربا ويقبله منكم » وكما قال لعمر وقد سأله عن القبلة للصائم « أرايت لو تميمضت بماء ثم مَجَجْتَه » وكما قال لمن سأله عن الحج عن أبيها « أرايت لو كان على أبيك دين » وكما قال لمن سأله : هل يُثاب على وطء زوجته « أرايت لو وُضِعَها في الحرام » .

ومن أحسن هذه الأمثال وأبلغها وأعظمها تقريبا إلى الإفهام ما رواه الإمام أحمد والترمذى من حديث الحارث الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

من الأمثال التي  
ضربها الله  
ورسوله



« إن الله سبحانه أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات ليعمل بها ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها ، وإنه كاد أن يبطلها ، فقال عيسى : إن الله أمرك بخمس كلمات لتعمل بها وتأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها ، فإما أن تأمرهم وإما أن آمرهم ، فقال يحيى : أخشى إن سبقتني أن يخسف بي أو أعذب ، فجمع الناس في بيت المقدس ، فامتلاً المسجد وقعدوا على الشرف ، فقال : إن الله أمرني بخمس كلمات أن أعمل بهن وأمركم أن تعملوا بهن ؛ أولاًهن أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وإن مثلاً من أشرك بالله كمثل رجل اشترى عبداً من خالص ماله بذهب أو ورق فقال : هذه دارى وهذا على ، فاعمل وأد إلى ، فكان يعمل ويؤدى إلى غير سيده ، فأبكم يرضى أن يكون عبده كذلك ؟ وإن الله أمرك بالصلاة ، فإذا صليتم فلا تلتفتوا ، فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت ، وأمركم بالصيام ؛ فإن مثل ذلك كمثل رجل فى عصاة معه صرة فيها مسك ، وكلهم يعجبه ريحها ، وإن ريح الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، وأمركم بالصدقة ، فإن مثل ذلك كمثل رجل أسره العدو فأوثقوا يديه إلى عنقه وقدموه ليضربوا عنقه ، فقال : أنا أفتدى منكم بكل قليل وكثير ، ففدى نفسه منهم ، وأمركم أن تذكروا الله ، فإن مثل ذلك كمثل رجل خرج العدو فى أثره سراً حتى إذا أتى على حصن حصين فأحرز نفسه منهم ، كذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : وأنا أمرك بخمس الله أمرني بهن : السمع ، والطاعة ، والجهاد ، والهجرة ، والجماعة ؛ فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام عن عنقه إلا أن يرجع ، ومن ادعى دعوى الجاهلية فإنه من حياء جهنم ، قالوا : يا رسول الله وإن صلى وإن صام ؟ فقال : وإن صلى وإن صام ، فادعوا بدعوى الله الذى سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله »

حديث صحيح .



وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا » ومثل صلى الله عليه وسلم المؤمن القارىء للقرآن بالترجمة في طيب الطعم والريح ، وضده بالخلطة ، والمؤمن الذى لا يقرأ بالتمررة في طيب الطعم وعدم الريح ، والفاجر القارىء بالريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المؤمن بالخامة من الزرع لاتزال الرياح تميلها ولا يزال المؤمن يصيبه البلاء ، ومثل المنافق بشجرة الأرز - وهى الصنوبرة - لاتهتز ولا تميل حتى تقطع مرة واحدة ، ومثل المؤمن بالنخلة فى كثرة خيرها ومنافعها وحاجة الناس إليها وأنتياهم لها لمنافعهم بها ، وشبه أمتة بالمطر فى نفع أوله وآخره وحياة الوجود به ، ومثل أمتة والأمتين السكتائيتين قبلها فيما خص الله به أمتة وأكرمها به بأجرَاء عملوا بأجرٍ مسمى لرجل يوماً على أن يوفيه أجورهم ، فلم يكملوا بقية يومهم وتركوا العمل من أثناء النهار ، فعملت أمتة بقية النهار فاستكملوا أجر الفريقين ، وضرب له ولأمتة جبريل وميكائيل مثل ملك اتخذ داراً ، ثم ابنى فيها بيتاً ، ثم جعل مائدة ، ثم بعث رسولا يدعو الناس إلى طعامه ، فنههم من أجاب الرسول ومنهم من تركه ، فالله هو الملك ، والرسول محمد الداعى ، والدار الإسلام ، والبيت الجنة ، فمن أجابه دخل الإسلام ، ومن دخل الإسلام دخل دار الملك وأكل منها ، ومن لم يُجبْه لم يدخل داره ولم يأكل منها » وفى المسند والترمذى من حديث النّوّاس بن سَمعان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله ضرب مثلاً صراطاً مستقيماً ، على كنفى الصراط سوران لها أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب سُتُور مُرُخَاة ، وعلى باب الصراط داع يقول : يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعاً ولا تعرجوا ، وداع يدعو من فوق الصراط ، فإذا أراد أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال : ويحك ! لا تفتحه ، فإنك إن تفتحه تلجئه ، فالصراط الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم



الله ، فلا يقع أحد في حد من حدود الله حتى يكشف الستر ، والداعى على رأس الصراط كتاب الله ، والداعى من فوق الصراط واعظُ الله في قلب كل مسلم « فليتأمل العارف قدر هذا المثل ، وليتدبره حتى تدبره ، ويزن به نفسه ، وينظر أين هو منه ، وبالله التوفيق . وقال « مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا فَأَكْمَلَهَا وَأَحْسَنَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا وَيَتَعْجَبُونَ مِنْهَا ، وَيَقُولُونَ لَوْلَا مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ ، فَكُنْتُ أَنَا مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبَنَةِ » رواه مسلم ، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد عنه صلى الله عليه وسلم « إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ أُمَمِي كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا ، فَجَعَلَ الدُّوَابُّ وَالْفَرَاشُ يَقَعْنَ فِيهَا ، فَأَنَا آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ مِنَ النَّارِ وَأَنْتُمْ تَقْتَحِمُونَ فِيهَا » ومَثَلُ مَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ بِالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ ، وقال الحافظ أبو محمد بن خلاد الراهمرمزى : حدثنا أبو سعيد الحراني ثنا يحيى بن عبد الله البابلتي ثنا صفوان بن عمرو قال : ثنا سليم ابن عامر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَأَوْتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَأَوْتِيتُ الْحِكْمَةَ ، وَضُرِبَ لِي مِنَ الْأَمْثَالِ مِثْلُ الْقُرْآنِ ، وَإِنِّي بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أَتَانِي مَلَكَانِ فَقَامَا أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَقَامَ الْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي ، فَقَالَ لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي : اضْرِبْ مِثْلًا وَأَنَا أَفْسِرُهُ ، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي وَأَهْوَى إِلَى : لَتَنَمَّ عَيْنُكَ وَلَتَسْمَعَ أُذُنُكَ وَلَيَعْرِقَ قَلْبُكَ ، قَالَ : فَكُنْتُ كَذَلِكَ ، أَمَا الْأُذُنُ فَتَسْمَعُ ، وَأَمَا الْقَلْبُ فَيَعْرِقُ ، وَأَمَا الْعَيْنُ فَتَنَامُ ، قَالَ : فَضْرِبْ مِثْلًا فَقَالَ : بَرَكَةٌ فِيهَا شَجَرَةٌ ثَابِتَةٌ ، وَفِي الشَّجَرَةِ غَصْنٌ خَارِجٌ ، فَجَاءَ ضَارِبٌ فَضْرِبَ الشَّجَرَةَ ، فَوَقَعَ الْغَصْنُ وَوَقَعَ مَعَهُ وَرَقٌ كَثِيرٌ ، كُلُّ ذَلِكَ فِي الْبَرَكَةِ لَمْ يَعْدُهَا ، ثُمَّ ضْرِبَ الثَّانِيَةَ ، فَوَقَعَ وَرَقٌ كَثِيرٌ ، كُلُّ ذَلِكَ فِي الْبَرَكَةِ لَمْ يَعْدُهَا ، ثُمَّ ضْرِبَ الثَّالِثَةَ فَوَقَعَ وَرَقٌ كَثِيرٌ ، لَا أَدْرِي مَا وَقَعَ فِيهَا أَكْثَرُ أَوْ مَا خَرَجَ مِنْهَا ، قَالَ : فَفَسَّرَ الَّذِي عِنْدَ رِجْلِي ، فَقَالَ : أَمَا الْبَرَكَةُ فَهِيَ الْجَنَّةُ ، وَأَمَا الشَّجَرَةُ فَهِيَ الْأُمَّةُ ، وَأَمَا الْغَصْنُ فَهُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمَا الضَّارِبُ فَمَلَكَ الْمَوْتِ : ضْرِبَ الضَّرْبَةَ الْأُولَى



في القرن الأول فوق النبي صلى الله عليه وسلم وأهل طبقة ، وضرب الثانية في القرن الثاني ، فوق كل ذلك في الجنة ، ثم ضرب الثالثة في القرن الثالث فلا أدرى ما وقع فيها أكثر أم ما خرج منها » وفي المسند من حديث جابر « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب احمرَّت عيافاه وعلاً صوته واشتد غضبه حتى كأنه نذير جيش يقول صَبَحَكُمْ وَمَسَاكُمْ ، ثم يقول : بعثت أنا والساعة كهاتين ، ويقرن بين أصبعيه السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى » وفي حديث المستورد « بعثت في نفس الساعة سبقهما كما سبقت هذه هذه ، وأشار بأصبعيه » وفي المسند عنه « إن مثلي ومثل ما بعثنى الله كمثل رجل أتى قومه فقال : يا قوم إني رأيت الجيش بعينى ، وأنا النذير العُرْيَانُ فالنَّجَاء ، فأطاعه طائفة منهم فأدجلوا على مهلم فنجوا ، وكذبت طائفة فأصبحوا مكانهم فصَبَحَهُم الجيش فأهلكهم واجتأحهم ، وكذلك مثل مَنْ أطاعني واتبع ما جئت به ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق » وفي الصحيحين عنه « مثلي ومثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل غيثٍ أصاب أرضاً ، فكان منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعُشْبَ الكثير ، وكان منها أجادِبُ أمسكت الماء ، فنفع الله بها الناس فشربوا وَزَرَعُوا وَسَقَوْا وأصاب طائفة أخرى منها إنما هي قِيعَانٌ لا تمسك ماء ولا تنبت كلأً ، فذلك مثل مَنْ فَقَّهَ في دين الله ونَفَعَهُ ما بعثنى الله به فعلم وعلم ، ومثل مَنْ لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أُرْسِلْتُ به » وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه خطب الناس فقال « والله ما الفقر أخشى عليكم ، وإنما أخشى عليكم ما يُخْرِجُ الله لكم من زهرة الدنيا ، فقال رجل : يا رسول الله أو يأتي الخير بالشر ؟ فَصَمَّتْ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : كيف قلت ؟ فقال : يا رسول الله أو يأتي الخير بالشر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الخير لا يأتي إلا بالخير ، وإن مما يُنْبِتُ الربيع ما يقتل حَبْطاً أو يلم ، إلا آكلة الخضرِ أكلت حتى إذا امتدَّتْ خَاصِرَتَاهَا استقبلتِ الشمسَ فَثَلَطَتْ وبالت ثم اجترَّتْ



وعادت فأكلت ، فمن أخذَ مالا بحقه يبارك له فيه ، ومن أخذَ مالا بغير حقه ففعله كمثل الذي يأكل ولا يشبع .

وقالت ميمونة : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاص : « الدنيا خِصْرَةٌ حُلُوَّةٌ ، فمن اتقى الله فيها وأصلح ، وإلا فهو كالذي يأكل ولا يشبع » ، وبين الناس في ذلك كبعد الكوكبين أحدهما يطلع في المشرق والآخر يغيب في المغرب ، ومثل نفسه صلى الله عليه وسلم في الدنيا براكبٍ مرَّ بأرض فَلَاةٍ ، فرأى شجرة ، فاستظل تحتها ، ثم راح وتركها . وفي المسند والترمذي عنه « ما الدنيا في الآخرة إلا كما يَضَعُ أَحَدُكُمْ أَصْبَعَهُ في أَلِيمٍ ، فلينظر بم يرجع » ومرَّ مع الصحابة بِسَخْلَةٍ منبذة فقال : « أترونَ هذه هانت على أهلها ، فوالذي نفسى بيده لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ على الله من هذه على أهلها » وقال : « إنما مَثَلِي ومثلكم ومثل الدنيا كمثل قوم سَلَكَوا مَفَاذَ غَبَاءٍ لا يدرون ما قطعوا منها أكثر أو ما بقي منها ، فَحَسِرَتْ ظُهُورُهُمْ ، وَنَفِدَ زَادُهُمْ ، وسقطوا بين ظهري المفازة ، فَأَيَقْنَا بِالْهَلَكَةِ ، فبينما هم كذلك إذ خرج عليهم رجل في حُلَّةٍ يَقْطُرُ رَأْسُهُ ، فقالوا : إن هذا حديثُ عهدٍ بربِّهِ ، فاتَّهَى إليهم ، فقال : يا هؤلاء ، ما شأنكم ؟ فقالوا : ما ترى كيف حَسِرَتْ ظُهُورُنَا وَنَفِدَتْ أَرْوَادُنَا بين ظهري هذه المفازة لا ندرى ما قطعنا منها أكثر أم ما بقي ؟ فقال : ما تعملون لي إن أوردتكم ماء رِوَاءٍ وَرِياضاً خَضِراً ؟ قالوا : حكك ، قال : تعطوني عهودكم ومواثيقكم ألا تعصوني ، ففعلوا ، قال بهم فأوردتهم ماء رِوَاءٍ وَرِياضاً خَضِراً ، فمكث يسيراً ثم قال : هُمُوهَا إلى رياضٍ أُعْشِبَ من رياضكم هذه وماء أُرْوَى من مائتكم هذا ، فقال جُلُءُ القوم : ما قَدَرْنَا على هذا حتى كدنا أن لا نقدر عليه ، وقالت طائفة منهم : أَلَسْتُمْ قَدْ جَعَلْتُمْ لهذا الرجل عهودكم ومواثيقكم أن لا تعصوه ؟ فقد صدقكم في أول حديثه ، فأخر حديثه مثل أوله ، فَرَّاحَ وَرَاحُوا



معه فأوردَهم رياضاً خضراً وماء رواء ، وأتى الآخرين العدو من ليلتهم فأصبحوا ما بين قتيل وأسير » وقال : « مثلُ المؤمن كمثل النخلة أكلت طيباً ووضعت طيباً ، وإن مثل المؤمن كمثل القطعة الجيدة من الذهب أدخلت في النار فنفع عليها فخرجت جيدة » .

وروى ليث عن مجاهد عن ابن عمر يرفعه : « مثل المؤمن مثل النخلة - أو النخلة - إن شاورته نفعك ، وإن ماشيته نفعك ، وإن شاركته نفعك » وقال « مثل المؤمن والإيمان كمثل الفرس في أخيته <sup>(١)</sup> يحول ما يحول ثم يرجع إلى أخيته ؛ وكذلك المؤمن يفترق ما يفترق ثم يرجع إلى الإيمان » ، وقال : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى شيء منه تداعى سائرهم بالسهر والحمى » ، وقال : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين ، تنكر إلى هذه مرة ، وإلى هذه مرة » ، وقال : « مثل القرآن كمثل الإبل المعقلة ، إن تعهد صاحبها عُقلها أمسكها ، وإن أغفلها ذهبت ، وإذا قام صاحب القرآن به ذكره ، وإذا لم يقم به نسيه » وقال موسى بن عبيدة عن ماعز بن سويد العرجي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مثلُ المؤمن الذي لا يُتِمُّ صلاته مثلُ المرأة التي حملت حتى إذا دنا نفاسها أسقطت ، فلا حامل ولا ذات رضاع ؛ ومثلُ المصلي كمثل التاجر لا يخلص له الربح حتى يخلص له رأس المال ؛ وكذلك المصلي لا يقبل الله له نافلة حتى يؤدي الفريضة » وقال حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أوس بن خالد عن أبي هريرة يرفعه « مثلُ الذي يسمع الحكمة ولا يحمل إلا شرها كمثل رجل أتى راعياً فقال :

(١) الآخية - بهمزة مقصورة أو ممدودة وياء مشددة ، وقد تخفف إذا مددت الهمزة - حبل ، أو عويد يضرب في الحائط ويدفن طرفاه فيه ويصير وسطه كالعروة ، والمراد من الحديث أن المؤمن يبعد عن ربه بالذنوب ثم يرجع .



أَجِرْنِي شاةً من غنمك ، فقال : انْعَلِقْ خُذْ بِأُذُنِ شاةٍ منها ، فذهب فأخذ بأُذُنِ كلبِ الغنم » وقال عبد الله بن المبارك : ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثني أبو هريرة قال : سمعت معاوية يقول على هذا المنبر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما بقي من الدنيا بلاءٌ وفتنة ، وإنما مثْلُ عمل أحدكم كمثل الوعاء إذا طاب أعلاه طاب أسفله ، وإذا خُبثَ أعلاه خُبثَ أسفله » .

وفي المسند من حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلاً كان فيمن كان قبلكم استضاف قومًا فأضافوه ، ولهم كلبه تنبح ، قال : فقالت الكلبة : والله لا أنبح ضيف أهلِ الليلة ، قال : فعَوَى جِرَاؤُها في بطنها فبلغ ذلك نبيًّا لهم أو قِيلاً لهم ، فقال : مثل هذه مثل أمة تكون بعدكم يقهر سفهاؤها حكماءها ويغلب سفهاؤها علماءها » وفي صحيح البخاري من حديث النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثلُ القاسم في حدود الله والواقع فيها كمثل قومٍ استثمروا على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقَوْا من الماء مرُّوا على مَنْ فوقهم ، فقالوا : لو أنا خَرَقْنَا في نصيبنا خرقًا ولم نُؤْذِ مَنْ فوقنا ، فإن هم تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا » ، وفي المعجم الكبير عنه من حديث سهل بن سعد قال : « إياكم ومُحَقَّرَاتِ الذنوب ، فإن مثْلَ ذلك كمثل قوم نزلوا بطن وادٍ ، فجاء هذا بعُودٍ وهذا بعُود ، حتى حملوا ما أنضجوا به خبزهم ، وإن محقرات الذنوب متى يؤخذ بها صاحبها تهلكه » ، وفي المسند من حديث أبي بن كعب يرفعه « إن مُطْعِمَ بنِ آدم قد ضرب مثلاً للدنيا ، فانظر ما يخرج من ابن آدم وإن فرخه وملحه قد علم إلى ما يصير » وقال أبو محمد ابن خلاد : ثنا عبد الله بن أحمد بن معدان ثنا يوسف بن مسلم المصيصي ثنا حجاج الأعور عن أبي بكر الهذلي عن الحسن عن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إني ضَرَبْتُُ للدنيا مثلاً ، ولابن آدم عند الموت ،



مَثَلُهُ مِثْلُ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ أَخِلَاءَ ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِأَحَدِهِمْ : إِنَّكَ كُنْتَ لِي خَلِيلًا ، وَكُنْتَ أَبْرَ الثَّلَاثَةِ عِنْدِي ، وَقَدْ نَزَلَ بِي مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا تَرَى ، فإِذَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ : يَقُولُ : وَمَاذَا عِنْدِي ؟ وَهَذَا أَمْرُ اللَّهِ قَدْ غَلَبَنِي ، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْفَسَ كَرَبِّكَ ، وَلَا أَفْرَجَ غَمَّكَ ، وَلَا أَوْخِرَ سَاعَتَكَ ، وَلَكِنْ هَا أَنَذَا بَيْنَ يَدَيْكَ ، فَخُذْنِي زَادًا تَذْهَبُ بِهِ مَعَكَ ، فَإِنَّهُ يَنْفَعُكَ ، قَالَ : ثُمَّ دَعَا الثَّانِي فَقَالَ : إِنَّكَ كُنْتَ لِي خَلِيلًا ، وَكُنْتَ أَبْرَ الثَّلَاثَةِ عِنْدِي ، وَقَدْ نَزَلَ بِي مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا تَرَى ، فإِذَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ : يَقُولُ : وَمَاذَا عِنْدِي ؟ وَهَذَا أَمْرُ اللَّهِ غَلَبَنِي ، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْفَسَ كَرَبِّكَ ، وَلَا أَفْرَجَ غَمَّكَ ، وَلَا أَوْخِرَ سَاعَتَكَ ، وَلَكِنْ سَأَقُومُ عَلَيْكَ فِي مَرَضِكَ ، فإِذَا مِتَ أَنْقَمْتُ غَسْلَكَ وَجَدَّدْتُ كِسْوَتَكَ وَسَتَرْتُ جَسَدَكَ وَعَوَّرْتُكَ قَالَ : ثُمَّ دَعَا الثَّالِثَ فَقَالَ : قَدْ نَزَلَ بِي مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا تَرَى ، وَكُنْتَ أَهْوَنَ الثَّلَاثَةِ عَلَيَّ ، وَكُنْتَ لَكَ مُضِيْعًا ، وَفِيكَ زَاهِدًا ، فَمَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ : عِنْدِي أُنَى قَرِينِكَ وَحَلِيفُكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَدْخَلَ مَعَكَ قَبْرَكَ حِينَ تَدْخُلُهُ ، وَأَخْرَجَ مِنْهُ حِينَ تَخْرُجُ مِنْهُ ، وَلَا أَفَارِقُكَ أَبَدًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا مَالُهُ وَأَهْلُهُ وَعَمَلُهُ ، أَمَّا الْأَوَّلُ الَّذِي قَالَ خُذْنِي زَادًا فَمَالُهُ ، وَالثَّانِي أَهْلُهُ ، وَالثَّالِثُ عَمَلُهُ « وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا بِسِيَاقٍ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَلَفْظُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ « أَتَدْرُونَ مَا مِثْلُ أَحَدِكُمْ وَمِثْلُ مَالِهِ وَأَهْلِهِ وَعَمَلِهِ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا مِثْلُ أَحَدِكُمْ وَمِثْلُ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَعَمَلُهُ كَمِثْلِ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ دَعَا بَعْضَ إِخْوَتِهِ فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِي مِنَ الْأَمْرِ مَا تَرَى ، فَمَا لِي عِنْدَكَ ؟ وَمَا لِدَيْكَ ؟ فَقَالَ : لَكَ عِنْدِي أَنْ أَرْضُكَ وَلَا أَزِيلَكَ ، وَأَنْ أَقُومَ بِشَأْنِكَ ، فإِذَا مِتَ غَسَلْتُكَ وَكَفَنْتُكَ وَحَمَلْتُكَ مَعَ الْحَامِلِينَ ، أَحْمَلُكَ طَوْرًا وَأَمِيطُ عَنْكَ طَوْرًا ، فإِذَا رَجَعْتُ أَثْنَيْتُ عَلَيْكَ بِخَيْرٍ [هَذَا] عِنْدَ مَنْ يَسْأَلُنِي عَنْكَ ، هَذَا أَخُوهُ الَّذِي هُوَ أَهْلُهُ ، فَبَارَوْهُ ؟ قَالُوا : لَا نَسْمَعُ طَائِلًا يَارَسُولَ اللَّهِ ، ثُمَّ يَقُولُ لِلْآخِ الْآخَرِ : أَتَرَى مَا قَدْ نَزَلَ بِي ؟ فَمَا لِي لَدَيْكَ ؟ وَمَالِي عِنْدَكَ ؟ فَيَقُولُ : لَيْسَ عِنْدِي غِنَاءٌ إِلَّا وَأَنْتَ فِي الْأَحْيَاءِ ،



فإذا مُتَّ ذُهَبَ بك مذهب وذُهَبَ بى مذهب ، هذا أخوه الذى هو ماله ، كيف ترونه ؟ قالوا : لا نسمع طائلا يا رسول الله ، ثم يقول لأخيه الآخر : أترى ما قد نزل بى وما رد على أهلى ومالى ؟ فمالى عندك ؟ وما لى لى لديك ؟ فيقول : أنا صاحبك فى الحدك ، وأنيسك فى وَحْشَتِكَ ، وأقعد يوم الوزن فى ميزانك فأنتقل ميزانك ، هذا أخوه الذى هو عمله ، كيف ترونه ؟ قالوا : خير أخ وخير صاحب يا رسول الله قال : فإن الأمر هكذا « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ مَثَلُ صَاحِبِ الْمَسْكِ ، إِمَّا أَنْ يُحْذِبَكَ وَإِمَّا أَنْ يَكْبِتَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْكَيْبَرِ ، إِنْ لَمْ يُصِْبَكَ مِنْ شَرِّهِ أَصَابَكَ مِنْ رِيحِهِ » وفى الصحيح عنه أنه قال : « مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْبَخِيلِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جَبَّتَانِ - أَوْ جَنْتَانِ - مِنْ حَدِيدٍ مِنْ لَدُنْ تَدْيِهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَإِذَا أَرَادَ الْمُنْفِقُ أَنْ يَنْفِقَ سَبَغَتْ عَلَيْهِ حَتَّى يَجْرَ بَنَانُهُ وَيَعْفُو أَثَرُهُ ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يَنْفِقَ قَلَصَتْ وَلَزِمَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا فَهُوَ يَوْسَعُهَا وَلَا تَتَّسِعُ » وقال « مثل الذين يَغْزُونَ مِنْ أُمَّتِي وَيَتَعَجَّلُونَ أَجُورَهُمْ كَمَثَلِ أُمِّ مُوسَى تَرْضَعُ وَلَدَهَا وَتَأْخُذُ أَجْرَهَا » .

### فصل

قالوا : فهذه وأمثالها من الأمثال التى ضَرَبَهَا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فائدة ضرب الأمثال لتقريب المراد ، وتفهم المعنى ، وإيصاله إلى ذهن السامع ، وإحضاره فى نفسه بصورة المثل الذى مثل به ، فإنه قد يكون أقرب إلى تعقله وفهمه وضبطه واستحضاره له باستحضار نظيره ؛ فإن النفس تأنس بالنظائر والأشياء الأنس التام ، وتنفر من الغربة والوَخْدَةِ وعدم النظير ؛ ففى الأمثال من تأنس النفس وسرعة قبولها وانقيادها لما ضرب لها مثله من الحق أمر لا يجحده أحد ، ولا ينكره ، وكلما ظهرت لها الأمثال أزداد المعنى ظهورا ووضوحا ، فالأمثال



شواهد المعنى المراد ، ومزكية له ، فهي كزَرْعٍ أُخْرِجَ شَطَاهُ فَأَزَرَهُ فاستغلظ فاستوى على سُوقِهِ ، وهي خاصة العقل ولبه وثمرته .

فرق بين  
الأمثال المضروبة  
من الله ورسوله  
وبين القياس

ولكن أين في الأمثال التي ضربها الله ورسوله على هذا الوجه فهمنا أن الصداق لا يكون أقل من ثلاثة دراهم أو عشرة قياساً وتمثيلاً على أقل ما يقطع فيه السارق ؟ هذا بالألغاز والأحاجي أشبه منه بالأمثال المضروبة للفهم ، كما قال إمام الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في جامعه الصحيح : باب مَنْ شَبِهَ أصلاً معلوماً بأصلٍ مبينٍ قد بين الله حكمهما ليفهم السامع ، فنحن لا ننكر هذه الأمثال التي ضربها الله ورسوله ، ولا نجعل ما أريد بها ، وإنما ننكر أن يُستفاد وجوب الدم على مَنْ قطع من جسده أو رأسه ثلاث شعرات أو أربع من قوله تعالى : ( وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ، فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فِذْيَةٌ من صيام أو صدقة أو نُسْكٍ ) وأن الآية تدل على ذلك ؛ وأن قوله صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطر « صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو صاع من أَقِطٍ ، أو صاع من بر ، أو صاع من زبيب » يفهم منه أنه لو أعطى صاعاً من إهليلج جاز ، وأنه يدل على ذلك بطريق التمثيل والاعتبار ؛ وأن قوله صلى الله عليه وسلم « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ » يستفاد منه ومن دلالة أنه لو قال له الولي بحضرة الحاكم : زوجتك ابنتي - وهو بأقصى الشرق وهي بأقصى الغرب - فقال : قبلت هذا التزويج وهي طالق ثلاثاً ، ثم جاءت بعد ذلك بولد لأكثر من ستة أشهر أنه ابنه ، وقد صارت فراشاً بمجرد قوله « قبلت هذا التزويج » ومع هذا لو كانت له سُريَّةٌ يطأها ليلاً ونهاراً لم تكن فراشاً له ، ولو أنت بولد لم يلحقه نسبه إلا أن يدَّعيه ويستلحقه ، فإن لم يستلحقه فليس بولده ، وأين يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم « إِنْ فِي قَتْلِ أَخْطَأَ شَبِيهِ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ » أنه لو ضرب به بحجر المنجنيق أو بكور الحديد



أو بمرآزب الحديد العظام حتى خلط دماغه بلحمه وعظمه أن هذا خطأ شبه عمد لا يوجب قوداً ، وأين يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم « أدرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن يكن له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة » أن من عَقَدَ على أمه أو ابنته أو أخته ووطئها فلا حدَّ عليه ، وأن هذا مفهوم من قوله « أدرؤا الحدود بالشبهات » فهذا في معنى الشبهة التي تُدرأُ بها الحدود ، وهي الشبهة في المحل ، أو في الفاعل ، أو في الاعتقاد ، ولو عرض هذا على فهم من فرض من العالمين لم يفهمه من هذا اللفظ بوجه من الوجوه ، وأن من يطاء خالته أو عمته بملك اليمين فلا حد عليه مع علمه بأنها خالته أو عمته ، وتحريم الله لذلك ، ويفهم هذا من « ادرؤا الحدود بالشبهات » وأضعاف أضعاف هذا مما لا يكاد ينحصر .

فهذا التمثيل والتشبيه هو الذي ننكره ، وننكر أن يكون في كلام الله ورسوله دلالة على فهمه بوجه ما .

قالوا : ومن أين يُفهم من قوله تعالى : ( وإنا لكم في الأنعام لعبرة ) ومن قوله ( فاعتبروا ) تحريم بيع الكشك باللبن ، وبيع الخيل بالعنب ، ونحو ذلك ؟ .

قالوا : وقد قال تعالى ( وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ) ولم يقل « إلى قياساتكم وآرائكم » ولم يجعل الله آراء الرجال وأقيستها حكمة بين الأمة أبداً .

وقالوا : وقد قال تعالى ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) فأما منعهم من الخيرة عند حكمه وحكم رسوله ، لا عند آراء الرجال وأقيستهم وظنونهم ، وقد أمر سبحانه رسوله باتِّباع ما أوحاه إليه خاصة وقال ( إن أتبع إلا ما يوحى إلي ) وقال ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ) وقال تعالى ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن



به الله ( قالوا : فدل هذا النصُّ على أن ما لم يأذن به الله من الدين فهو شرعٌ  
غيره الباطل .

قالوا : وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه تبارك وتعالى أن كل  
ما سكتَ عن إيجابه أو تحريمه فهو عفو عفاً عنه لعباده ، يباح إباحتُ العفو ؛  
فلا يجوز تحريمه ولا إيجابه قياساً على ما أوجبه أو حرمه بجامع بينهما ؛ فإن ذلك  
يستلزم رفعَ هذا القسم بالسكينة والإلغاء ؛ إذ المسكوتُ عنه لا بدَّ أن يكون  
بينه وبين المحرم شبه ووصف جامع ، أو بينه وبين الواجب ، فلو جاز إلحاقه به  
لم يكن هناك قسم قد عُفي عنه ، ولم يكن ما سكت عنه قد عفا عنه ، بل يكون  
ما سكت عنه قد حرَّمه قياساً على ما حرمه ، وهذا لا سبيل إلى دفعه ، وحينئذ  
فيكون تحريم ما سكت عنه تبديلاً لحكمه ، وقد ذمَّ تعالى مَنْ بدَّل غير القول  
الذي أمر به ؛ فمن بدل غير الحكم الذي شرَّع له فهو أولى بالذم ، وقد قال  
النبي صلى الله عليه وسلم « إنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْمَسْأَلِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْماً مَنْ سَأَلَ عَنْ  
شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْهُ فَحَرَّمَ عَلَى النَّاسِ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » فإذا كان هذا فيمن تسبَّب إلى  
تحريم الشارع صريحاً بمسألته عن حكم ما سكت عنه ، فكيف بمن حرم المسكوت  
عنه بقياسه وبرأيه ؟ .

يوضحه أن المسكوت عنه لما كان عفواً عفا الله لعباده عنه ، وكان البحث  
عنه سبباً لتحريم الله إياه لما فيه من مُقْتَضَى التحريم ، لا لجرد السؤال عن  
حكمه ، وكان الله قد عفا عن ذلك وسامح به عباده كما يعفو عما فيه مفسدة  
من أعمالهم وأقوالهم ؛ فمن المعلوم أن سكوته عن ذكر لفظ عام يحرمه يدل  
على أنه عفو عنه ، فمن حرَّمه بسؤاله عن علة التحريم وقياسه على المحرم بالنص  
كان أَدْخَلَ في الذم من سألته عن حكمه حاجته إليه فحرم من أجل مسألته ،  
بل كان الواجب عليه أن لا يبحث عنه ، ولا يسأل عن حكمه ، اكتفاء



بسكوت الله عن عَفْوِهِ عَنْهُ ؛ فهكذا الواجبُ عليه أن لا يحرم المسكوت عنه بغير النص الذي حرم الله أصله الذي يُلْحَقُ به .

قالوا : وقد دلَّ على هذا كتابُ الله حيث يقول (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدَّ لكم تسؤُّكم ، وإن تسألوا عنها حين يُنَزَّلُ القرآنُ تبدَّ لكم ، عفا الله عنها ، والله غفورٌ حلِيمٌ ، قد سألها قومٌ من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين ) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِكَثْرَةِ مَسَائِلِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » فأمرهم أن يتركوه من السؤال ما تركهم ، ولا فَرَّقَ في هذا بين حياته وبعدهما ، فنحن مأمورون أن نتركه صلى الله عليه وسلم وما نص عليه ، فلا نقول له : لم حرمت كذا ؟ لنلحق به ما سكت عنه ، بل هذا أبلغ في المعصية من أن نسأله عن حكم شيء لم يحكم فيه ، فتأمله فإنه واضح .

ويدل عليه قوله في نفس الحديث « وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فجعل الأمور ثلاثةً ، لارابع لها : مأمور به ، فالقرض عليهم فعله بحسب الاستطاعة ، ومنهى عنه ، فالقرض عليهم اجتنابه بالسكينة ، ومسكوت عنه ؛ فلا يُتَعَرَّضُ للسؤال والتفتيش عنه . وهذا حكم لا يختص بحيانه فقط ، ولا يخص الصحابة دون من بعدهم ، بل فرَضَ علينا نحن امتثال أمره بحسب الاستطاعة ، واجتناب نهيه ، وترك البحث والتفتيش عما سكت عنه ، وليس ذلك الترك جهلاً وتجهيلاً لحكمه ، بل إثبات لحكم العفو وهو الإباحة العامة ورفع الحرج عن فاعله ، فقد استوعب الحديث أقسام الدين كلها ، فإنها إما واجب وإما حرام وإما مباح ؛ والمكروه والمستحب فرعان على هذه الثلاثة غير خارجين عن المباح ؛ وقد قال تعالى ( فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ؛ ثم إن علينا بيانه ) فوكل بيانه إليه سبحانه لا إلى القياسيين والآرائيين ؛ وقال تعالى



(قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا ، قل : آله أذن لكم أم على الله تفترون ؟) فقسم الحكم إلى قسمين : قسم أذن فيه وهو الحق وقسم أفتري عليه وهو ما لم يأذن فيه ، فأين أذن لنا أن نقيس البلوط على التمر في جريان الربا فيه ؟ وأن نقيس القزدير على الذهب والفضة ، والخردل على البر ؟ فإن كان الله ورسوله وصّانا بهذا فسمّعا وطاعة لله ورسوله ، وإلا فإننا قائلون لمنازعينا : أم كنتم شهداء إذ وصّاكم الله بهذا ؟ فلم تأتينا به وصية من عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فهو عين الباطل ، وقد أمرنا الله بردّ ما تنازعنا فيه إليه وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ فلم يُبْسَحْ لنا قط أن نردّ ذلك إلى رأى ولا قياس ولا تقليد إمام ولا منام ولا كشف ولا إلهام ولا حديث قلب ولا استحسان ولا معقول ولا شريعة الديوان ولا سياسة الملوك ، ولا عوائد الناس التي ليس على شرائع المسلمين أضر منها : فكل هذه طواغيت من تحاكم إليها أو دعا منازعه إلى التحاكم إليها فقد حاكم إلى الطاغوت .

وقال تعالى (فلا تضرربوا لله الأمثال ، إن الله يعلم وأتمم لا تعلمون) قالوا : ومن تأمل هذه الآية حقّ التأمل تبين له أنها نص على إبطال القياس وتحريمه ؛ لأن القياس كله ضرب الأمثال للدين ، وتمثيل مالا نص فيه بما فيه نص ، ومن مثل ما لم ينص الله على تحريمه أو إيجابه بما حرّمه أو أوجبه فقد ضرب لله الأمثال ، ولو علم سبحانه أن الذي سكت عنه مثل الذي نص عليه لأعلمنا به ، ولما أغفله سبحانه وما كان ربك نسيّاً ، ولبين لنا ما نتقى كما أخبر عن نفسه بذلك إذ يقول سبحانه (وما كان ليضل قوم بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) ولما وكله إلى آرائنا ومقاييسنا التي ينقض بعضها بعضاً ، فهذا يقيس ما يذهب إليه على ما يزعم أنه نظيره فيجىء منازعه فيقيس ضد قياسه من كل وجه ، ويبدى من الوصف الجامع مثل ما أبداه منازعه أو أظهر منه ، ومُحال أن يكون القياسان معاً من عند الله ، وليس أحدهما أولى من الآخر ، فليسا من عنده ، وهذا وحده كافٍ في إبطال القياس .



وقد قال تعالى : ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ) ، وقال ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) فكل ما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن ربه سبحانه ، بينه بأمره وإذنه ، وقد علمنا يقيناً وقوع كل اسم في اللغة على مسماه فيها ، وأن اسم البر لا يتناول الخردل ، واسم التمر لا يتناول البلوط ، واسم الذهب والفضة لا يتناول القزدير ، وأن تقدير نصاب السرقة لا يدخل فيه تقدير المهر ، وأن تحريم أكل الميتة لا يدل على أن المؤمن الطيب عند الله حياً وميتاً إذا مات صار نجساً خبيثاً ، وأن هذا عن البيان الذي ولّاه الله رسوله وبعثه به أبعد شيء وأشدّه منافاة له ، فليس هو مما بعث به الرسول قطعاً ، فليس إذاً من الدين .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدلّ أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم » ولو كان الرأي والقياس خيراً لهم لدّ لهم عليه ، وأرشدهم إليه ، ولقال لهم : إذا أوجبت عليكم شيئاً أو حرمته فقيسوا عليه ما كان بينه وبينه وصّف جامع أو ما أشبهه ، أو قال ما يدل على ذلك أو يستلزمه ، ولما حذرهم من ذلك أشدّ الحذر كما ستقف عليه إن شاء الله ، وقد أحكم اللسان كل اسم على مسماه لا على غيره ، وإنما بعث الله سبحانه محمداً صلى الله عليه وسلم بالعربية التي يفهمها العرب من لسانها ، فإذا نص سبحانه في كتابه أو نص رسوله على اسم من الأسماء وعلق عليه حكماً من الأحكام وجب ألا يوقع ذلك الحكم إلا على ما اقتضاه ذلك الاسم ، ولا يتعدى به الوضع الذي وضعه الله ورسوله فيه ، ولا يخرج عن ذلك الحكم شيء مما يقتضيه الاسم ؛ فالزيادة على ذلك زيادة في الدين ، والنقص منه نقص في الدين ؛ فالأول القياس ، والثاني التخصيص الباطل ، وكلاهما ليس من الدين ، ومن لم يقف مع النصوص فإنه تارة يزيد في النص ما ليس منه ويقول : هذا قياس ، ومرة ينقص منه بعض



ما يقتضيه ويخرجه عن حكمه ويقول : هذا تخصيص ، ومرةً يترك النص جملة ويقول : ليس العمل عليه ، أو يقول : هذا خلاف القياس ، أو خلاف الأصول .

قالوا : ولو كان القياس من الدين لكان أهله أتبع الناس للأحاديث ، وكان كلما توغل فيه الرجل [ فيه ] كان أشدّ اتباعاً للأحاديث والآثار .

قالوا : ونحن نرى أن كلما اشتد توغل الرجل فيه اشتدت مخالفته للسنن ، ولا نرى خلاف السنن والآثار إلا عند أصحاب الرأي والقياس ، فله كم من سنة صحيحة صريحة قد عطلت به ؟ وكم من أثر درّس حكمه بسببه ؟ فالسنن والآثار عند الأرائين والقياسيين خاوية على عروشها ، معطلة أحكامها ، معزولة عن سلطانها وولايتها ، لها الاسم ولغيرها الحكم ، نها السكة والخطبة ولغيرها الأمر والنهي ، وإلا فلماذا ترك حديث العرايا ، وحديث قسم الابتداء وأن للزوجة حق العقد سبع ليال إن كانت بكراً وثلاثاً إن كانت ثيباً ثم يقسم بالسوية ، وحديث تغريب الزاني غير المحصن ، وحديث الاشتراط في الحج وجواز التحلل بالشرط ، وحديث المسح على الجوربين ، وحديث عمران بن حصين وأبي هريرة في أن كلام الناس والجاهل لا يبطل الصلاة ، وحديث دفع اللقطة إلى من جاء فوصف وعاءها ووكاءها وعفاصها ، وحديث المصراة ، وحديث القرعة بين العبيد إذا أعتقوا في المرض ولم يحملهم الثلث ، وحديث خيار المجلس ، وحديث إتمام الصوم لمن أكل ناسياً ، وحديث إتمام صلاة الصبح لمن طلعت عليه الشمس وقد صلى منها ركعة ، وحديث الصوم عن الميت ، وحديث الحج عن المريض المأبوس من برئه ، وحديث الحكم بالقافة ، وحديث من وجد متاعه عند رجل قد أفلس ، وحديث النهي عن بيع الرطب بالتمر ، وحديث بيع المدبر ، وحديث القضاء بالشاهد مع اليمين ، وحديث الولد للفراش إذا كان من أمة وهو سبب



الحديث ، وحديث تخيير الغلام بين أبويه إذا افترقا ، وحديث قطع السارق في رُبْع دينار ، وحديث رجم الكتابيين في الزنا ، وحديث من تزوج امرأة أبيه أمر بضرب عنقه وأخذ ماله ، وحديث « لا يقتل مؤمن بكافر » ، وحديث « لعن الله المحلل والمحلل له » ، وحديث « لا نكاح إلا بولي » ، وحديث المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة ، وحديث « أعتقَ صفيّةَ وجعل عتقها صداقها » ، وحديث أصدقها ولو خاتماً من حديد » ، وحديث إباحة لحوم الخيل ، وحديث « كل مسكر حرام » ، وحديث « ليس فيما دون خمسة أوشق صدقة » ، وحديث للزراعة والمساقاة ، وحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، وحديث الرهن مركوب ومحلوب ، وحديث النهى عن تخليل الحجر ، وحديث قسمة الغنيمة للراجل سهم والفراس ثلاثة ، وحديث « لا تحرم المصّة والمصّتان » ، وأحاديث حرمة المدينة ، وحديث إشعار الهدى ، وحديث « إذا لم يجد المحرم الإزار فليلبس السراويل » ، وحديث منع الرجل من تفضيل بعض ولده على بعض وأنه جَوْرٌ لا تجوز الشهادة عليه ، وحديث « أنت وما لك لأبيك » ، وحديث القسامة ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل ، وأحاديث المسح على العمامة ، وحديث الأمر بإعادة الصلاة لمن صلى خلف الصف وحده ، وحديث « مَنْ دخل والإمام يخطب يصلى تحية المسجد » ، وحديث الصلاة على الغائب ، وحديث الجهر بآمين في الصلاة ، وحديث جَوَاز رجوع الأب فيما وهبه لولده ولا يرجع غيره ، وحديث الكلب الأسود يقطع الصلاة ، وحديث الخروج إلى العيد من الغد إذا علم بالعيد بعد الزوال ، وحديث نَضَحَ بَوْلُ الغلام الذي لم يأكل الطعام ، وحديث الصلاة على القبر ، وحديث مَنْ زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته ، وحديث بيع جابر بغيره واشترط ظهره ، وحديث النهى عن جلود السباع ، وحديث لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره ، وحديث أن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج ، وحديث من باع عبداً وله مال



فقاله للبائع ، وحديث إذا أسلم وتحتته أختان اختار أيتهما شاء ، وحديث الوتر على  
الراحلة ، وحديث كل ذى ناب من السباع حرام ، وحديث من السنة وضع  
اليمنى على اليسرى فى الصلاة ، وحديث لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلته  
من ركوعه وسجوده ، وأحاديث رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع والرفع منه ،  
وأحاديث الاستفتاح ، وحديث كان للنبي صلى الله عليه وسلم سكتتان فى الصلاة  
وحديث تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، وحديث حل الصلّة فى الصلاة ،  
وأحاديث القرعة ، وأحاديث العقيقة ، وحديث لو أن رجلا طلع عليك بغير  
إذنك ، وحديث أيدع يده فى فيك تقضمها كما يقضم الفحل ، وحديث إن بلالا  
يؤذن بليل ، وحديث النهى عن صوم يوم الجمعة ، وحديث النهى عن الذبح  
بالسنن والظفر ، وحديث صلاة الكسوف والاستسقاء ، وحديث النهى عن  
عسب الفحل ، وحديث المحرم إذا مات لم يُخمر رأسه ولم يُقرب طيباً ، إلى  
أضعاف ذلك من الأحاديث التى كان تركها من أجل القول بالقياس والرأى ؟  
فلو كان القياس حقاً لكان أهله أتبع الأمة للأحاديث ولا حفظ لهم ترك  
حديث واحد إلا لنص ناسخ له ، فحيث رأينا كل من كان أشد توغلاً فى القياس  
والرأى كان أشد مخالفةً للأحاديث الصحيحة الصريحة علمنا أن القياس ليس من  
الدين ، وإن شيئاً تترك له السنن لأبين شئ منافاة للدين ، ولو كان القياس من  
عند الله لطابق السنة أعظم مطابقة ، ولم يخالف أصحابه حديثاً واحداً منها ، ولكانوا  
أسعد بها من أهل الحديث ، فليرأوا أهل الحديث والأثر حديثاً واحداً صحيحاً  
قد خالفوه كما أريناهم أنفاً ما خالفوه من السنة بجزيرة القياس .

قالوا : وقد أخذ الله الميثاق على أهل الكتاب وعلينا بعدهم أن لا نقول على  
الله إلا الحق ، فلو كانت هذه الأقيسة المتعارضة المتناقضة التى ينقض بعضها بعضاً  
بحيث لا يدرى الناظر فيها أيها الصواب حقاً لكانت متفقة بصدق بعضها بعضاً كالسنة



التي يصدق بعضها بعضا ، وقال تعالى ( وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكُلِّ مِثْلِهِ ) لا بآرائنا ولا مقاييسنا ، وقال ( والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ) فما لم يَقُلْهُ سبحانه ولا هَدَى إليه فليس من الحق ، وقال تعالى ( فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ) فقسم الأمور إلى قسمين لا ثالث لهما : إتباع لما دعا إليه الرسول ، وإتباع الهوى .

فصل

والرسول صلى الله عليه وسلم لم يدع أمته إلى القياس قط ، بل قد صح عنه أنه أنكر على عمر وأسامة محض القياس في شأن الخلتين اللتين أرسل بهما إليهما فلبسها أسامة قياما للبس على التملك والانتفاع والبيع وكسوتها لغيره ، وردّها عمر قياما لتملكها على لبسها ، فأسامة أباح ، وعمر حرم قياسا ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد من القياسين ، وقال لعمر « إنما بعثت بها إليك لتستمع بها » وقال لأسامة « إني لم أبعثها إليك لتلبسها ، ولكن بعثتها إليك لتشققها خمرًا لنسائك » والنبي صلى الله عليه وسلم إنما تقدم إليهم في الحرير بالنص على تحريم لبسه فقط ، فقاسا قياسا أخطأ فيه ، فأحدهما قاس اللبس على الملك ، وعمر قاس التملك على اللبس ، والنبي صلى الله عليه وسلم بين أن ما حرمه من اللبس لا يتعدى إلى غيره ، وما أباحه من التملك لا يتعدى إلى اللبس ، وهذا عين إبطال القياس .

وصح عنه ما رواه أبو ثعلبة الخشني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحدّ حدودا فلا تعتدوها ، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة لکم غير نسيان فلا تبيحوها عنها » وهذا الخطاب كما يعم أوله للصحابة ولمن بعدهم فهكذا آخره ؛ فلا يجوز أن نبعث عما سكت عنه ليحرمه أو يوجبه .



وقال عبد الله بن المبارك : ثنا عيسى بن يونس عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفيير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة على أمتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم ، فيحلون الحرام ، ويحرمون الحلال » .

قال قاسم بن أصبغ : ثنا محمد بن إسماعيل الترمذي ثنا نعيم بن حماد ثنا عبد الله ، فذكره ، وهؤلاء كلهم أئمةٌ ثقاتٌ حُفَاطٌ إلا جرير بن عثمان فإنه كان منحرفاً عن علي ، ومع هذا فاحتج به البخاري في صحيحه ، وقد روى عنه أنه تبرأ مما نسب إليه من الانحراف عن علي ، ونعيم بن حماد إمام جليل ، وكان سَيِّفاً على الجهمية ، روى عنه البخاري في صحيحه .

وقد صح عنه صحةٌ تقرب من التواتر أنه قال « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِكَثْرَةِ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَاتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » فتضمنَ هذا الحديثُ أن ما أمر به أمرٌ بإيجاب فهو واجب ، وما نهى عنه فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عَفْوٌ مُبَاحٌ فبطل ماسوى ذلك ، والقياس خارج عن هذه الوجوه الثلاثة ؛ فيكون باطلاً ، والمقيسُ مسكوتٌ عنه بلا ريب ؛ فيكون عفواً بلا ريب ، فالحاقه بالحرم تحريمٌ لما عفا الله عنه ، وفي قوله « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ » بيانٌ جليٌّ أن ما لا نص فيه فليس بحرام ولا واجب ، ودل الحديث على أن أوامره على الوجوب حتى يحىء ما يرفع ذلك ، أو يبين أن مراده النَّدْبُ ، وأن ما لا نستطيعه فساقطٌ عنا .

وقد روى ابن المغلس ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ثنا أبو قلابة الرقاشي ثنا أبو الربيع الزهراني ثنا سيف بن هارون البرهمي عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان رضي الله عنه قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء ، فقال : « الحلال ما أحل الله ، والحرام ما حرم الله ، وما



سكت عنه فهو مما عفا عنه » وهذا إسناد جيد مرفوع ، والله المستعان ، وعليه التكلان .

### فصل

الصحابة نهوا  
عن القياس  
أيضا

وأما الصحابة رضي الله عنهم فقد قال أبو هريرة لابن عباس : إذا جاءك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الأمثال .

وفي صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعٌ » فذكر الحديث ، وفي آخره « لَا تَسْمِينَ غَلَامَكَ يَسَارًا وَلَا رِبَاحًا وَلَا نَجِيحًا وَلَا أَفْلَحَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : أَنُمَّ هُوَ ؟ » فيقال : لا ، إنما هن أربع فلا تزيدنَّ عليَّ .

قالوا : فلم يُجْزِ سمرة أن ينهى عما عدا الأربع قياسا عليها ، وجعل ذلك زيادة فلم يزد على الأربع بالقياس التسمية بسعد وفرج وخير وبركة ونحوها ، ومقتضى قول القياسيين أن الأسماء التي سكت عنها النص أولى بالنهي ؛ فيكون إلحافها بقياس الأولى أو مثله .

فإن قيل : فلعل قوله « إنما هن أربع فلا تزيدنَّ عليَّ » مرفوع من نفس كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أو لعل سمرة أراد بها إنما حفظت هذه الأربع فلا تزيدنَّ عليَّ في الرواية .

قيل : أما السؤال الأول فصرح في إبطال القياس ، فإن المعنى واحد ، ومع هذا فخص النهي بالأربع ، وأما السؤال الثاني فقوله « إنما هن أربع » يقتضى تخصيص الرواية والحكم بها ، ونفي الزيادة عليها رواية وحكما ؛ فلا تنافي بين الأمرين .

وقال شعبة : سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال : سمعت عبدة بن فيروز



قال : قلت للبراء بن عازب : حدثني ما كره أو نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أربع لا تجزى في الأضاحي ، فذكر الحديث ، قال : فإني أكره أن تكون ناقصة القرن أو الأذن ، قال : فما كرهت منه فدعه ، ولا تحرمه على أحد ، ولم يأذن له في القياس على الأربع ، ولم يقس عليها هو ولا أحد من الصحابة رضي الله عنهم .

وقال عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذّرا ، فبعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم وأنزل عليه كتابه وأحلّ حلاله وحرم وحرامه ؛ فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو .

وقال عمر بن الخطاب : قد وضحت الأمور ، وتبينت السنة ، ولم يترك لأحد منكم متكلم إلا أن يضللّ عبد .

وقال ابن مسعود : من أتى الأمر على وجهه فقد بين له ، وإلا فوالله مالنا طاقة بكل ما تحدثون ، ولو كان القياس من الدين لكان له ولغيره طاقة بقياس كل ما يرد عليهم على نظيره بوصف جامع شبيه ، وإذا كان القياسيون لا يميزون عن ذلك فكيف الصحابة ؟ ولو كان القياس من الدين لكان الجميع مبيناً ، ولما قسم ابن مسعود وغيره ما يرد عليهم إلى ما بينه الله وإلى ما لم بينه ؛ فإن الله على قولكم قد بين الجميع بالنص والقياس .

فإن قيل : فهذا ينقلب عليكم ، فإنكم تقولون : إن الله سبحانه قد بين الجميع . قلنا : ما بينه الله سبحانه نطقاً فقد بين حكمه ، وما لم يبينه نطقاً بل سكت عنه فقد بين لنا أنه عفو ، وأما القياسيون فيقولون : ما سكت عنه فقد بين أن حكمه حكم ما سلكم به ، وفرق عظيم بين الأمرين ، ونحن أسعد بالبيان النطقي والسكوتي منكم لتعميمنا البيانيين وعدم تناقضنا فيهما ، وبالله التوفيق .



وقد تقدم قول ابن مسعود : ليس عامٌ إلا والذي بعده شر منه ، لا أقول عام أمطر من عام ، ولا عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ، ولكن ذهاب خياركم وعامائكم ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فينهدم الإسلام وينثلم .

وتقدم قول عمر : العلم ثلاثة : كتاب ناطق ، وسنة ماضية ، ولا أدري ، وقوله لأبي الشعثاء : لا تُفَتِّينَ إلا بكتاب ناطق ، أو سنة ماضية .

وقال سفيان الثوري : عن أبي إسحاق الشيباني قال : سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبذ الجر الأخضر ، قلت : فالأبيض ؟ قال : لا أدري ، ولم يقل وأى فرق بين الأخضر والأبيض كما يبادر إليه القياسيون .

وقال الزهري : كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه كان عند معاوية في وفد من قریش ، فقام فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فإنه بلغني أن رجالاً منكم يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ، ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأولئك جهالكم ، ومعلوم أن القياس خارج عن كليهما .

وتقدم قول معاذ : تكون فتن يكثر فيها المال ، ويفتح القرآن ، حتى يقرأ الرجل والمرأة والكبير والصغير والمؤمن والمنافق ، ويقرأ الرجل فلا يتبع ، فيقول : والله لأقرأنه علانية ، فيقرأ علانية فلا يتبع ، فيتخذ مسجداً ويتدع ، فكل ما ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله فإياكم وإياه فإنها بدعة وضلالة .

وقال عبد العزيز بن المطلب : عن ابن مسعود : إنكم إن عملتم في دينكم بالقياس أحللتهم كثيراً مما حرم عليكم وحرمتهم كثيراً مما أحل لكم .

وقال الأوزاعي : عن عبدة بن أبي لبابة عن ابن عباس : من أحدث رأياً



ليس من كتاب الله ولم تمض به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدّر على ما هو منه إذا لقي الله عز وجل .

وقال أبو حنيفة : حدثنا جرير عن مجاهد أن عمر نهى عن المسكيلة ، يعنى المقايسة .

وقال الأثرم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جعفر بن غياث عن أبيه عن مجاهد قال : قال عمر : إياك والمسكيلة ، يعنى المقايسة .

وقال الأثرم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن الأعشى عن حبيب عن أبي عبد الرحمن السلمى قال : قال عبد الله : يا أيها الناس إنكم ستُحدّثون ويُحدّثُ لكم ، فإذا رأيتم محدّثاً فعليكم بالأمر الأول .

### فصل

وكذلك أئمة التابعين وتابعوهم يصرحون بدم القياس ، وإبطاله ، والنهى عنه . قال الطحاوى : ثنا ابن عُلَيمَة حدثني عمرو بن أبي عمران ثنا يحيى بن سليمان الطائفي حدثني داود بن أبي هند قال : سمعتُ محمد بن سيرين يقول : القياس شؤم ، وأول من قاس إبليسُ فهلك ، وإنما عُبدَتِ الشمسُ والقمر بالمقاييس . وقال ابن وهب : أخبرني مسلم بن علي أن شريحاً الكندى - هو القاضى - قال : إن السنة سبقت قياسكم .

التابعون  
يصرحون  
بدم القياس

وقال ابن أبي حاتم : ثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي ثنا وهب بن إسماعيل عن داود الأودى قال : قال لى الشعبي : احفظ عني ثلاثاً لها بيان ، إذا سُئِلت عن مسألة فَاجَبْتَ فيها فلا تتبع مسألتك رأيت ؛ فإن الله قال فى كتابه ( رأيت من اتخذ إِلَهَهُ هَواهُ ) حتى فرغ من الآية الأولى ؛ والثانية إذا سُئِلت عن مسألة فلا تَقَسْ شيئاً بشئ ، فربما حرمت حلالاً أو حلت حراماً ، وإذا سُئِلت عما لا تعلم فقل : لا أعلم ، وأنا شريكك .



وقال ابن وهب : أخبرني يحيى بن أيوب عن عيسى بن أبي عيسى عن الشعبي أنه سمعه يقول : إياكم والمقايسة ؛ فوالذى نفسى بيده إن أخذتم بالمقايسة لتُحِلَّنَّ الحرام وتُحَرِّمَنَّ الحلال ، ولكن ما بلغكم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظوه .

وقال الطحاوى : ثنا يوسف بن يزيد القراطيسى ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي ، قال : السنة لم توضع بالمقياس .

وقال الخشنى : ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم قال : قال لى عامر الشعبي يوما ، وهو أخذ بيدي : إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس .

وقال عباس بن الفرج الرياشى عن الأصمعى أنه قيل له : إن الخليل بن أحمد يبطل المقياس ، فقال : أخذ هذا عن إياس بن معاوية .

وقال على بن عبد العزيز البغوى : ثنا أبو الوليد القرشى أخبرنا محمد بن عبد الله بن بكار القرشى ثنا سليمان بن جعفر ثنا محمد بن يحيى الربعى عن ابن شبرمة أن جعفر بن محمد بن على بن الحسين قال لأبى حنيفة : اتقى الله ولا تقس فإننا غداً نقف نحن ومن خالفنا بين يدي الله فنقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الله ، وتقول أنت وأصحابك : رأينا ، وقسنا ، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء .

وبهذا الإسناد إلى ابن شبرمة قال : دخلتُ أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد بن الحنفية ، فسألت عليه وكنت له صديقا ، ثم أقبلت على جعفر وقلت له : أمتع الله بك ، هذا رجل من أهل العراق ، وله فقه وعقل ، فقال لى جعفر : لعله الذى يقس الدين برأيه ، ثم أقبل على فقال : أهو النعمان ؟ فقال له أبو حنيفة : نعم ، أصلحك الله ، فقال له جعفر : اتقى الله ولا تقس الدين برأيك ،



فإن أول مَنْ قاس إبليس ؛ إذ أمره الله بالسجود لآدم ، فقال : أنا خير منه ، خلقتني من نار وخلقته من طين ، ثم قال لأبي حنيفة : أخبرني عن كلمة أولها شرك وآخرها إيمان ، فقال : لا أدري ، قال جعفر : هي لا إلهَ إلا الله ، فلو قال « لا إله » ثم أمسك كان مشركاً ؛ فهذه كلمة أولها شرك وآخرها إيمان ، ثم قال له : ويحك ! أيهما أعظمُ عند الله : قتلُ النفس التي حرم الله ، أو الزنا ؟ قال : بل قتلُ النفس ، فقال له جعفر : إن الله قد قبل في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا إلا أربعة ، فكيف يقوم لك قياس ؟ ثم قال : أيهما أعظمُ عند الله : الصوم ، أو الصلاة ؟ قال : بل الصلاة ، قال : فما بال المرأة إذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة ؟ اتق الله يا عبدَ الله ، ولا تقس ، فإننا نقفُ غداً نحن وأنت بين يدي الله فنقول : قال الله عز وجل ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقول أنت وأصحابك : قسنا ، ورأينا ، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء .

وقال ابنُ وهب : سمعت مالک بن أنس يقول : الزَمَ ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع « أمران تركتُهما فيكم لن تَضِلوا ما تمسكنم بهما : كتاب الله ، وسنة نبيه » .

قال ابن وهب : وقال مالک : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين ، وسيد العالمين ، يُسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء ، فإذا كان رسول رب العالمين لا يجيب إلا بالوحي ، وإلا لم يُجب ، فمن الجرأة العظيمة إجابة من أجاب برأيه ، أو قياس ، أو تقليد مَنْ يحسن به الظن ، أو عرف ، أو عادة ، أو سياسة ، أو ذوق ، أو كشف ، أو منام ، أو استحسان ، أو خَرَص ، والله المستعان وعليه التكلان .

وقال أبو زرعة عبدُ الرحمن بن عمرو : ثنا يزيد بن عبد ربه قال : سمعت وكيع بن الجراح يقول ليحيى بن صالح الوُحَاظِيُّ : يا أبا زكريا ، احذر الرأي فإنني سمعت أبا حنيفة يقول : البولُ في المسجد أحسن من بعض قياسهم .



وقال عبد الرزاق : قال لي حماد بن أبي حنيفة : قال أبي : مَنْ لم يدع القياس في مجلس القضاء لم يفقه .

فهذا أبو حنيفة يقول : إنه لا يفقه من لم يدع القياس في موضع الحاجة إليه ، وهو مجلس القضاء ، قالوا : فتباً لكل شيء لا يفقه المرء إلا بتركه .

وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة : ما عُمِدَتِ الشمس والقمر إلا بالمقاييس .

وقال داود بن الزبرقان عن مجالد بن سعيد قال : ثنا الشعبي يوم قال : يوشك أن يصير الجهل علماً والعلم جهلاً ، قالوا : وكيف يكون هذا يا أبا عمرو؟ قال : كنا نتبع الآثار وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم ، فأخذ الناس في غير ذلك وهو القياس .

وقال وكيع : حدثنا عيسى الخياط عن الشعبي قال : لأن أتعني بعنيفة أحب إلى من أن أقول في مسألة برأى .

قلت : رواه أبو محمد بن قتيبة بالعين المهملة ، وعنية بوزن غنية ، ثم فسرته بأن العنية أخلاط تنقع في أبوال الإبل حيناً حتى تُطلى بها الإبل من الجرب .

وقال الأثرم : حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال : لا أقيس شيئاً بشيء ، قيل : لم ؟ قال : أخشى أن تزل رجلي .

وسئل عن مسألة فقال : لأدري ، فقل له : فقس لنا برأيك ، فقال : أخاف أن تزل قدمي .

وكان يقول : إياكم والقياس والرأي ؛ فإن الرأي قد يزل .

وكان الشعبي يقول : لا تجالس أصحاب القياس فتحل حراماً أو تحرم حلالاً .

وقال الخلال : ثنا أبو بكر المروزي قال : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يذكر على أصحاب القياس ، ويتكلم فيه بكلام شديد .



وقال الأثرم : ثنا محمد بن كنانة ثنا صالح بن مسلم عن الشعبي قال : لقد بغض إلى هؤلاء القوم هذا المسجد ، حتى هو أبغض إلى من كنانة دارى ، قلت : من هم يا أبا عمرو ؟ قال : هؤلاء الآرائيون أرايت أرايت .  
وقال حماد بن زيد عن مطر الوراق قال : ترك أصحاب الرأى الآثار والله .

وقال محمد بن خاقان : سمعت ابن المبارك فى آخر خرّجة خرج ، فقلنا له : أوصنا ، فقال : لا تتخذوا الرأى إماما .

### فصل

القياس يعارض بعضه بعضا قالوا : ولو كان القياس حجة لما تعارضت الأقيسة ، وناقض بعضها بعضا ، فترى كل واحد من المتنازعين من أرباب القياس يزعم أن قوله هو القياس ، فيبى منازعه قياسا آخر ويزعم أنه هو القياس ، وحجج الله وبياناته لا تعارض ، ولا تهافت .

قالوا : فلو جاز القول بالقياس فى الدين لأفضى إلى وقوع الاختلاف الذى حذر الله منه ورسوله ، بل عامة الاختلاف بين الأمة إنما نشأ من جهة القياس ، فإنه إذا ظهر لكل واحد من المجتهدين قياس مقتضاه نقيض حكم الآخر اختلف ، ولا بد ، وهذا يدل على أنه من عند غير الله من ثلاثة أوجه : أحدها صريح قوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) الثانى : أن الاختلاف سببه اشتباه الحق وخفاؤه ، وهذا لعدم العلم الذى يميز بين الحق والباطل ، الثالث : أن الله سبحانه ذم الاختلاف فى كتابه ، ونهى عن التفرق والتنازع ، فقال (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى ، أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) وقال



(ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) وقال (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) وقال (وأطيعوا الله ورسوله ، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقال (فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً ، كل حزب بما لديهم فرحون) والزبر: الكتب ، أى كل فرقة صنفوا كتباً أخذوا بها وعملوا بها ودعوا إليها دون كتب الآخرين كما هو الواقع سواء ، وقال (يوم تبيضُ وجوه وتسودُ وجوه) قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنة والائتلاف ، وتسود وجوه أهل الفرقة والاختلاف .

وقال النبی صلی الله علیه وسلم « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم » وقال « اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا » وكان التنازع والاختلاف أشدَّ شيء على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان إذا رأى من الصحابة اختلافاً يسيراً في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كأنما فقيء فيه حبُّ الرُّمَّان ويقول « أَيْهَذَا أَمْرُكُمْ ؟ » ولم يكن أحد بعده أشدَّ عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه ، وأما الصديق فَصَّانَ الله خلافتَه عن الاختلاف المستقر في حكم واحد من أحكام الدين ، وأما خلافة عمر فتنازع الصحابة تنازعا يسيراً في قليل من المسائل جدداً ، وأقر بعضهم بعضاً على اجتهاده من غير ذم ولا طعن ، فلما كانت خلافة عثمان اختلفوا في مسائل يسيرة صَحِّبَ الاختلاف فيها بعضُ الكلام واللوم ، كما لام عليُّ عثمان في أمر المُتَمَّة وغيرها ، ولامه عمار بن ياسر وعائشة في بعض مسائل قسمة الأموال والولايات ، فلما أفضت الخلافة إلى على كرم الله وجهه في الجبة صار الاختلاف بالسيف .

والمقصود أن الاختلاف مُنَافٍ لما بعث الله به رسوله ؛ قال عمر رضي الله عنه : لا تختلفوا ؛ فإنكم إن اختلفتم كان من بعدكم أشدَّ اختلافاً ؛ ولما سمع أبيّ ابن كعب وابن مسعود يختلفان في صلاة الرجل في الثوب الواحد أو الثوبين

الاختلاف  
مهلكة



صعد المنبر وقال : رجلان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اختلفا ، فعن أى فتياكم يصدر المسلمون ؟ لا أسمع اثنين اختلفا بعد مقامى هذا إلا صنعت وصنعت ؛ وقال على كرم الله وجهه فى الجنة فى خلافته لقضاته : أقضوا كما كنتم تقضون ، فأبى أكره الخلاف ، وأرجو أن أموت كما مات أصحابى .

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن هلاك الأمم من قبلنا إنما كان باختلافهم على أنبيائهم ؛ وقال أبو الدرداء وأنس ووائل بن الأسقع « خَرَجَ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتنازع فى شىء من الدين ، فغضب غضبا شديدا لم يغضب مثله ، قال : ثم انتهرنا ، قال : يا أمة محمد لا تهيجوا على أنفسكم وهيج النار ، ثم قال : أبهذا أمرتم ؟ أو ليس عن هذا نهيتهم ؟ إنا هلك من كان قبلكم بهذا » وقال عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابنى العاص أنهما قالا : جلسنا مجلسا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه أشد اغتباطا ، فإذا رجال عند حجرة عائشة يتراجعون فى القدر ، فلما رأيناهم اعتزلناهم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلف الحجرة يسمع كلامهم ، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضبا يعرف فى وجهه الغضب ، حتى وقف عليهم ، وقال : يا قوم بهذا ضلّت الأم قبلكم ، باختلافهم على أنبيائهم ، وضربهم الكتاب بعضه ببعض ، وإن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض ، ولكن نزل القرآن يصدق بعضه بعضا ، ما عرفتم منه فاعملوا به ، وما تشابه فآمنوا به ، ثم التفت فرأى أنا وأخى جالسين ، فغبطنا أنفسنا أن لا يكون رأنا معهم » قال البخارى : رأيت أحمد ابن حنبل وعلى بن عبد الله والحيدى وإسحاق بن إبراهيم يحتجّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقال أحمد بن صالح : أجمع آل عبد الله على أنها صحيفة عبد الله .

ليس أحد  
القياسين أولى  
من الآخر  
قالوا : وأيضا فإذا اختلفت الأقيسة فى نظر المجتهدين فيما أن يقال : كل مجتهد مصيب ؛ فيلزم أن يكون الشىء وضده صوابا ، وإما أن يقال : المصيب



واحد ، وهو القول الصواب ، ولكن ليس أحد القياسين بأولى من الآخر ، ولا سيما قياس الشبه فإن الفرع قد يكون فيه وصفان شبيهان للشيء وضده ، فليس جعل أحدهما صواباً دون الآخر بأولى من العكس .

قالوا : وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم قال « أوتيت جوامع الكلم ، واختصرت لي الحكمة اختصاراً » وجوامع الكلم : هي الألفاظ الكلية العامة المتناولة لأفرادها ، فإذا انضاف ذلك إلى بيانه الذي هو أعلى رتب البيان لم يعدل عن الكلمة الجامعة التي في غاية البيان لما دلّت عليه إلى لفظ أطول منها وأقل بياناً ، مع أن الكلمة الجامعة تُزيل الوهم وترفع الشك وتبين المراد .

فكان يقول : « لا تتبعوا كل مكيل ولا موزون بمثله إلا سواء بسواء » فهذا أخصر وأبين وأدلّ وأجمع من أن يذكر ستة أنواع ، ويدل بها على مالا ينحصر من الأنواع ، فكأن علمه صلى الله عليه وسلم وكأله شقيقته ونصحه وكأله فصاحته وبيانه يأبى ذلك .

قالوا : وأيضاً فحكم القياس إما أن يكون موافقاً للبراءة الأصلية ، وإما أن يكون مخالفاً لها ؛ فإن كان موافقاً لم يُفد القياس شيئاً ؛ لأن مقتضاه متحقق بها ، وإن كان مخالفاً لها امتنع القول به ؛ لأنها مُتيقنة فلا ترفع بأمر لا تتيقن صحته ؛ إذ اليقين يمتنع رفعه بغير يقين .

قالوا : وأيضاً فإن غالب القياسات التي رأينا القياسيين يستعملونها رجم بالظنون ، وليس ذلك من العلم في شيء ، ولا مصلحة للأمة في اقتحامهم ورطات الرجم بالظنون حتى يخطئوا فيها خبط عشواء في ظلماء ، ويحكموا بها على الله ورسوله .



قالوا : وأيضاً فقول القياسىّ هذا حلال وهذا حرام هو خبر عن الله سبحانه أنه أحلّ كذا وحرمه ، وأنه أخبر عنه بأنه حلال أو حرام ، فإن حكم الله خبره فكيف يجوز لأحد أن يشهد على الله أنه أخبر بما لم يخبر به هو ولا رسوله ، قال الله تعالى ( فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ) .

قالوا : وأيضاً فالقياس لا بدّ فيه من علة مستنبطة من حكم الأصل ، والحكم في الأصل احتمال أن يكون لناطريق إلى العلم بعلته واحتمل أن لا يكون لناطريق ، وإذا كان لناطريق احتمال أن يكون معللاً وأن يكون غير معلل ، وإذا كان معللاً احتمال أن تكون العلة هي هذه المعينة وأن تكون جزء علة وأن تكون العلة غيرها ، وإذا ظهرت العلة احتمال أن لا تكون في الفرع ، وإذا كانت فيه احتمال أن يتخلف الحكم عنها لمعارض آخر ، وما هذا شأنه كيف يكون من حُجَجِ الله وبيّناته وأدلة الأحكام التي هدى الله بها عباده ؟

قالوا : وأيضاً فلو كان القياس حجة لأفضى ذلك إلى تكافؤ الأدلة الشرعية وهو محال ؛ فإنه قد يتردّد فرعٌ بين أصليْن أحدهما التحريم والآخر الإباحة ، فإذا ظهر في نظر المجتهد شبه الفرع بكل واحد منهما لزم الحكم بالحل والحرم في شيء واحد ، وهو محال .

قالوا : وأيضاً فليس قياس الفرع على الأصل في تعديّة حكمه إليه أولى من قياسه عليه في عدم ثبوته بغير النص ؛ فحينئذ فنقول : حكم الفرع حكم من أحكام الشرع ، فلا يجوز ثبوته بغير النص حكم الأصل ، فما الذي جعل قياسكم أولى من هذا ؟ ومعلوم أنّ هذا أقرب إلى النصوص وأشد موافقة لها من قياسكم ، وهذا ظاهر .

قالوا : وأيضاً لحكم الله بإيجاب الشيء يتضمن محبته له ، وإرادته لوجوده ، وعلمه بأنه أوجبه ، وكلامه الطلبي والخبري ، وجعل فعله سبباً لمحبة لعبده ورضاه عنه وإثابته عليه ، وتركه سبباً لصد ذلك ، ولا سبيل لنا إلى العلم بهذا إلا من



خبر الله عن نفسه أو خبر رسوله عنه ، فكيف يعلم ذلك بقياس أو رأى ؟ هذا ظاهر الامتناع .

قالوا : ولو كان القياس من حجج الله وأدلة أحكامه لكان حجة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كسائر الحجج ، فلما لم يكن حجة في زمنه صلى الله عليه وسلم لم يكن حجة بعده .

وتقرر هذه الحجة بوجهين : أحدهما أن الصحابة لم يكن أحد منهم يقيس على ما سمع منه صلى الله عليه وسلم ما لم يسمع ، ولو كان هو معقول النصوص لكان تعدية الحكم به وشمول المعنى كتعدية الحكم باللفظ وشموله لجميع أفراد ذلك لا يختص بزمان دون زمان ، فلما قلتم لا يكون القياس في زمن النص علم أنه ليس بحجة ؛ الوجه الثاني أن تعلق النصوص بالصحابة كتعلقها بمن بعدهم ، ووجوب اتباعها على الجميع واحد .

قالوا : ولأننا لسنا على ثقة من عدم تعليق الشارع الحكم بالوصف الذي يديه القياسيون وأنه إنما علق الحكم بالاسم بحيث يوجد وجوده وينتفي بانتفائه بل تعليق الحكم بالاسم تعليق بما لنا طريق إلى العلم به طردا وعكسا ، بخلاف تعليقه بالوصف الشبهى فإنه خَرَصَ وخَزَرَ ، وما كان هكذا لم ترد به الشريعة . قالوا : ولأن الأصل عدم العمل بالظنون إلا فيما تيقنا أن الشرع أوجب علينا العمل به ؛ للأدلة الدالة على تحريم اتباع الظنون ، فمعنا منع يقينى من اتباع الظن ، فلا نتركه إلا بيقين يوجب اتباعه .

قالوا : ولأن تشابه الفرع والأصل يقتضى ألا يثبت الفرع إلا بما يثبت به الأصل ، فإن كان القياسُ حقا لزم توقف الفرع في ثبوته على النص كالأصل ؛ فالقول بالقياس من أبين الأدلة على بطلان القياس .

قالوا : ولأن الحكم لا يخلو إما أن يتعلق بالاسم وحده ، أو بالوصف المشترك وحده ، أو بهما ، فإن تعلق بالاسم وحده أو بهما بطل القياس ، وإن تعلق



بالوصف المشترك بينهما لزم أمران محذوران : أحدهما : إلغاء الاسم الذي اعتبره الشارع ؛ فإن الوصف إذا كان أعمّ منه وكان هو المستقل بالحكم كان الأخص وهو الاسم عديم التأثير ؛ الثاني : أنه إذا كان الاسم عديم التأثير لم يكن جعلُ ما دل عليه أصلا لما سكت عنه أولى من العكس ؛ إذ التأثير للوصف وحده ، بل يلزم أن لا يكون هناك فرع وأصل ، بل تكون صورتان فردين من أفراد العموم المعنوي ، كما يكون أفراد العام لفظاً كذلك ليس بعضها أصلاً لبعض .

قالوا : ولا ريب أن البيان بالألفاظ العامة أعلى من البيان بالقياس ، فكيف يعدل الشارع - مع كمال حكمته - عن البيان الجلي إلى البيان الأخفى ؟ قالوا : ونسأل القياس عن محل القياس ، أيجب في الشئين إذا تشابها من كل وجه ، أم إذا اشتبها من بعض الوجوه وإن اختلفا في بعضها ؟ فإن قال بالأول ترك قوله وادعى محالا ، إذ ما من شئين إلا وبينهما جامع وفارق ، وإن قال بالثاني قيل له : فهلا حكمت للفرع بضد حكم الأصل من أجل الوجه الذي خالفه فيه ؟ فإن كانت تلك جهة وفاق تدل على الائتلاف فهذه جهة افتراق تدل على الاختلاف ؛ فليس إلحاق صور النزاع بموجب الوفاق أولى من إلحاقه بموجب الافتراق .

قالوا : ولا ينفعه الاعتذار بأنه متى وقع الاتفاق في المعنى الذي ثبت الحكم من أجله عدت الحكم ، وإلا فلا .

قيل له : إذا كان في الأصل عدة أوصاف فتعيينك أن هذا الوصف الذي من أجله شرع الحكم قول بلا علم ، وقد عارضك فيه منازعوك فادعوا أن الحكم شرع لغير ما ذكرت ، مثاله أن الشارع لما نصّ على ربا الفضل في الأعيان المذكورة في الحديث فقال قائل : إن المعنى الذي حرّم التفاضل لأجله هو السكيل في المكيلات والوزن في الموزونات ، قال له منازعه : لا ، بل كونها مطعومة



فقال آخر : لا ، بل هو كونها مُقْتَاتَة ومُدَّخَرَة ، فقال آخر : لا ، بل كونها تجرى فيها الزكاة ، فقال آخر : لا ، بل كونها جنساً واحداً ، وكل فريق يزعم أن الصواب ما ادعاه دون منازعه ، ويقدح فيما ادعاه الآخر ، ولا يتبها له قدح في قول منازعه ، إلا ويتبها لمنازعه مثله أو أكثر منه أو دونه ، فلوطن آخرون فقالوا : العلة كونه مما تنبته الأرض ، واحتجَّ بأن الله سبحانه امتن على عباده بما تنبته لهم الأرض ، وقال (يا أيها الذين آمنوا أُنْفِقُوا من طيبات ما كسبتم ، ومما أخرجنا لكم من الأرض) وقال : إن من تمام النعمة فيه أن لا يُبَاع بعضه ببعض متفاضلاً لكان قوله واحتجاه من جنس قول الآخرين واحتجاجهم ، وما هذا سبيله فكيف يكون من الدين بسبيل ؟

قالوا : وأيضاً فإذا كان النص في الأصل قد دل على شيئين : ثبوت الحكم فيه نطقاً ، وتعديته إلى مافى معناه بالعلة ، فإذا نسخ الحكم في الأصل هل يبقى الحكم في الفرع أو يزول ؟ فإن قلتم « يبقى » فهو محال ، وإن قلتم « يزول » تناقضتم ؛ إذ من أصلكم أن نَسَخَ بعض ما يتناوله النص لا يوجب نسخ جميع ما يتناوله كالعام إذا خُصَّ بعض أفراد لم يوجب ذلك تخصيص غيره ؛ فإذا كان حكم الأصل قد دلَّ على شيئين فارتفع أحدهما فما الموجب لارتفاع الثاني ؟ وإن قلتم « يثبت بالقياس ويرتفع بالقياس » قيل : إنما أثبتتموه لوجود العلة الجامعة عندكم ، والعلة لم تزل بالنسخ ، وهى سبب ثبوته ، وما دام السبب قائماً فالسبب كذلك ، ولو زالت العلة بالنسخ لأمكن تصحيح قولكم .

فإن قلتم : نَسَخَ حكم الأصل يقتضى نسخ كون العلة علة .

قيل : هذه دعوى لا دليل عليها ، فإن النص اقتضى ثبوت حكم الأصل ، وكون وصف كذا علة مقتضى التعدية على قولكم ، فهما حكمان متغايران ؛ فزوال أحدهما لا يستلزم زوال الآخر .

قالوا : ولو كان القياس من الدين لقال النبي صلى الله عليه وسلم لأُمَّته « إذا



أمرتكم بأمر أو نهيتكم عن شيء فقيسوا عليه ما كان مثله أو شبهه » ولـكان هذا أكثر شيء في كلامه ، وطرق الأدلة عليه متنوعة لشدة الحاجة إليه ، ولا سيما عند غلاة القياسيين الذين يقولون : إن النصوص لا تنفي بعشر معشار الحوادث ، وعلى قول هذا الغالى الجافى عن النصوص فالحاجة إلى القياس أعظم من الحاجة إلى النصوص ، فهلا جاءت الوصية باتباعه ومراعاته ، والوصية بحفظ حدود ما أنزل الله على رسوله وأن لا تتعدى ؛ ومعلوم أن الله سبحانه حد لعباده حدود الحلال والحرام بكلامه ، وذم من لم يعلم حدود ما أنزل الله على رسوله ، والذي أنزله هو كلامه ؛ فحدود ما أنزله الله هو الوقوف عند حد الاسم الذى علق عليه الحل والحرمه ، فإنه هو المنزل على رسوله وحده بما وضع له لغة أو شرعا ، بحيث لا يدخل فيه غير موضوعه ، ولا يخرج منه شيء من موضوعه ، ومن المعلوم أن حد البر لا يتناول الخردل ، وحد التمر لا يدخل فيه البلوط ، وحد الذهب لا يتناول القطن ؛ ولا يختلف الناس أن حد الشيء ما يمنع دخول غيره فيه ، ويمنع خروج بعضه منه ؛ وقد تقدم تقرير هذا وأعدناه لشدة الحاجة إليه ، فإن أعلم الخلق بالدين أعلمهم بحدود الأسماء التى علق بها الحل والحرمه ، والأسماء التى لها حدود فى كلام الله ورسوله ثلاثة أنواع : نوع له حد فى اللغة كالشمس والقمر والبر والبحر والليل والنهار ، فمن حمل هذه الأسماء على غير مسمائها أو خصصها ببعضها أو أخرج منها بعضه فقد تعدى حدودها ؛ ونوع له حد فى الشرع كالصلاة والصيام والحج والزكاة والإيمان والإسلام والتقوى ونظائرها ، فحكمها فى تناولها لمسمياتها الشرعية كحكم النوع الأول فى تناولها لمسماء اللغوى ؛ ونوع له حد فى العرف لم يحده الله ورسوله بحد غير المتعارف ، ولا حد له فى اللغة كالسقر والمرضى المبيع للترخص والسفّه والجُنُون الموجب للحجر والشقاق الموجب لبعث الحكّمين والنشوز المسوّغ لهجر الزوجة وضربها والتراضى المسوّغ لحل التجارة والضّرار المحرم بين المسلمين ، وأمثال ذلك ، وهذا النوع فى تناولها لمسماء العرفى كالنوعين



الآخرين في تناولها لمساهما ، ومعرفة حدود هذه الأسماء ومراعاتها مُغْنٍ عن القياس غيرُ محجوج إليه ، وإنما يحتاج إلى القياس مَنْ قصر [في] هذه الحدود ، ولم يحط بها علماً ، ولم يُعْطَها حقَّها من الدلالة .

مثاله تقصير طائفة من الفقهاء في معرفة حد الخمر حيث خَصَّوه بنوع خاص من المسكرات ، فلما احتاجوا إلى تقرير تحريم كل مسكر سلكوا طريق القياس ، وقاسوا ما عدا ذلك النوع في التحريم عليه ، فنازعهم الآخرون في هذا القياس ، وقالوا : لا يجري في الأسباب ، وطال النزاع بينهم ، وكثر السؤال والجواب ، وكل هذا من تقصيرهم في معرفة حد الخمر ؛ فإن صاحب الشرع قد حده بحد يتناول كلَّ فردٍ من أفراد المسكر فقال « كل مُسْكِرٍ خمر » فأغنانا هذا الحدُّ عن باب طويل عريض كثير التعب من القياس ، وأثبتنا التحريم بنصه لا بالرأى والقياس .

ومن ذلك أيضاً تقصير طائفة في لفظ الميسر حيث خَصَّوه بنوع من أنواعه ، ثم جاؤا إلى الشطرنج مثلاً فراموا تحريمه قياساً عليه ، فنازعهم آخرون في هذا القياس وصحَّحته ، وطال النزاع ، ولو أعطوا لفظ الميسر حقه وعرفوا حده لعلموا أن دخول الشطرنج فيه أولى من دخول غيره ، كما صرح به من صرح من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، وقالوا : الشطرنج من الميسر .

ومن ذلك تقصير طائفة في لفظ السارق حيث أخرجوا منه نبأش القبور ، ثم راموا قياسه في القطع على السارق ، فقال لهم منازعهم : الحدود والأسماء لا تثبت قياساً ، فأطالوا وأعرضوا في الرد عليهم ، ولو أعطوا لفظ السارق حده لرأوا أنه لا فرق في حده ومسماه بين سارق الأثمان وسارق الأكفان ، وأن إثبات الأحكام في هذه الصور بالنصوص لا بمجرد القياس .



ونحن نقول قولاً ندينُ الله به ونحمدُ الله على توفيقنا له ونسأله الثباتَ عليه :  
 إن الشريعة لم تُخَوِّجْنَا إلى قياسٍ قط ، وإن فيها غُنْيَةٌ وكفاية عن كل رأى  
 وقياس وسياسة واستحسان ، ولكن ذلك مشروط بفهم يؤتيه الله عبده فيها ، وقد  
 قال تعالى : ( فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ) ، وقال على كرم الله وجهه « إِنْ فَهَّمَا يُؤْتِيهِ اللَّهُ  
 عَبْدًا فِي كِتَابِهِ » وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عباس « اللَّهُمَّ فَهِّمِ  
 فِي الدِّينِ ، وَعِلْمَهُ التَّأْوِيلَ » ، وقال أبو سعيد : كان أبو بكر أعلمنا برسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ، وقال عمر لأبي موسى « الْفَهْمُ الْفَهْمُ » .

### فصل

تناقض أهل القياس دليل فساده

قالوا : وما يبين فساد القياس وبطلانه تناقضُ أهله فيه ، واضطرابهم تأصيلاً  
 وتفصيلاً .

أما التأصيل فمنهم من يحتج بجميع أنواع القياس ، وهي : قياس العلة ، والدلالة ،  
 والشبه ، والطرْد ، وهم غلاتهم كفقهاء ما وراء النهر وغيرهم ، فيحتجون في  
 طرائقهم على منازعهم في مسألة المنع من إزالة النجاسة بالمائعات بأنه مائع لا تُبَدَى  
 عليه القناطر ولا تجرى فيه السفن ؛ فلا تجوز إزالة النجاسة به كالزيت  
 والشيرج ، وأمثال ذلك من الأقيسة التي هي إلى التلاعِبِ بالدين أقربُ منها  
 إلى تعظيمه .

وطائفة يحتجون بالأقيسة الثلاثة دونه ، وتقول : قياس العلة أن يكون الجامع  
 هو العلة التي لأجلها شرع الحكم في الأصل ، وقياس الدلالة : أن يُجْمَعَ بينهما  
 بدليل العلة ، وقياس الشبه : أن يتجاذب الحادثة أصلان حاضِر ومبِيع ، ولكل  
 واحد من الأصلين أوصاف ، فتلحق الحادثة بأكثر الأصلين شهماً بها ،



مثل أن يكون بالإباحة أشبه بأربعة أوصاف وبالخطر بثلاثة؛ فيلحق بالإباحة .

وقد قال الإمام أحمد في هذا النوع في رواية أحمد بن الحسين : القياسُ أن يقاس الشيء على الشيء إذا كان مثله في كل أحواله ، فأما إذا أشبهه في حال وخالفه في حال فأردت أن تقيس عليه فهذا خطأ ، وقد خالفه في بعض أحواله ووافق في بعضها ، فإذا كان مثله في كل أحواله فما أقبلت به وأدبرت به فليس في نفسى منه شيء ؛ وبهذا قال أكثر الحنفية والمالكية والحنابلة ؛ وقالت طائفة : لا قياس إلا قياس العلة فقط ، وقالت فرقة بذلك ، ولكن إذا كانت العلة منصوصة .

ثم اختلف القياسيون في محل القياس ؛ فقال جمهورهم : يجري في الأسماء والأحكام ؛ وقالت فرقة : لا بل لا تثبت الأسماء قياساً ، وإنما محل القياس الأحكام .

ثم اختلفوا فأجراه جمهورهم في العبادات واللغات والحدود والأسباب وغيرها ، ومنعه طائفة في ذلك ، واستثنت طائفة الحدود والكفارات فقط ، واستثنت طائفة أخرى معها الأسباب .

وكل هؤلاء قسموه إلى ثلاثة أقسام : قياس أولى ، وقياس مثل ، وقياس أدنى ؛ ثم اضطربوا في تقديمه على العموم أو بالعكس على قولين . واضطربوا في تقديمه على خبر الآحاد الصحيح ؛ فجمهورهم قدم الخبر .

وقال أبو بكر بن الفرج القاضى وأبو بكر الأبهري المالكيان : هو مقدم على خبر الواحد ، ولا يمكنهم ولا أحد من الفقهاء طردُ هذا القول البتة ، بل لا بد من تناقضهم ، واضطربوا في تقديمه على الخبر المرسل ، وعلى قول الصحابي ؛ فمنهم من قدم القياس ، ومنهم من قدم المرسل وقول الصحابي ،



وأكثرهم - بل كلهم - يقدمون هذا تارة ، وهذا تارة ؛ فهذا تناقضهم في التأصيل .

وأما تناقضهم في التفصيل فنذكر منه طرفاً يسيراً يدل على ما وراءه من قياسهم في المسألة قياساً وتركهم فيها مثله أو ما هو أقوى منه ، أو تركهم نظير ذلك القياس أو أقوى منه في مسألة أخرى ، لا فرق بينهما البتة .

أمثلة من  
تناقض  
القياسين

فمن ذلك أنهم أجازوا الوضوء بنبذ التمر ، وقاسوا في أحد القولين عليه سائر الأنبذة ، وفي القول الآخر لم يقيسوا عليه ، فإن كان هذا القياس حقاً فقد تركوه ، وإن كان باطلاً فقد استعملوه ، ولم يقيسوا عليه الخل ولا فرق بينهما ؛ وكيف كان نبذ التمر طمرة طيبة وماء طهوراً ، ولم يكن الخل غلبة طيبة وماء طهوراً ، والمرق لهما طيباً وماء طهوراً ، ونقيع المشمش والزبيب كذلك ؟ فإن ادعوا الإجماع على عدم الوضوء بذلك فليس فيه إجماع ؛ فقد قال الحسن بن صالح بن حي وحيد بن عبد الرحمن : يجوز الوضوء بالخل ، وإن كان الإجماع كما ذكرتم فهلا قسّم المنع من الوضوء بالنبذ على ما أجمعوا عليه من المنع من الوضوء بالخل ؟ فإن قلتم : اقتصرنا على موضع النص ولم نقس عليه ، قيل لكم : فهلا سلكتم ذلك في جميع نصوصه ، واقتصرتم على محالها الخاصة ، ولم تقيسوا عليها ؟ فإن قلتم : لأن هذا خلاف القياس ، قيل لكم : فقد صرّحتم أن ما ثبت على خلاف القياس يجوز القياس عليه ، ثم هذا يبطل أصل القياس ، فإنه إذا جاز ورود الشريعة بخلاف القياس علم أن القياس ليس من الحق ، وأنه عين الباطل ؛ فإن الشريعة لا ترد بخلاف الحق أصلاً ؛ ثم من قاعدتكم أن خبر الواحد إذا خالف الأصول لم يقبل ، وفي أي الأصول وجدتم ما يجوز التطهير به خارج المصر والقرية ولا يجوز التطهير به داخلهما ؟ فإن قالوا : اقتصرنا في ذلك على موضع النص ، قيل : فهلا اقتصرتم به على خارج مكة فقط حيث جاء الحديث ، وكيف ساغ لكم قياس الغسل من



الجنابة في ذلك على الوضوء دون قياس داخل المص على خارجه ؟ وقياس العنبة الطيبة والماء الطهور واللحم الطيب والماء الطهور والدُّبُس الطيب والماء الطهور على التمرة الطيبة والماء الطهور ، فقسم قياساً ، وتركتم مثله ، وما هو أولى منه ، فهلا اقتصرتم على مورد الحديث ولا عديتموه إلى أشباهه ونظائره ؟

ومن ذلك أنكم قسمتم على خبر مروي « يا بني المطلب إن الله كره لكم غَسَّالة أيدي الناس » فقسمتم على ذلك الماء الذي يتوضأ به ، وأبجتم لبني المطلب غَسَّالة أيدي الناس التي نص عليها الخبر ، وقسمتم الماء المستعمل في رفع الحدث وهو طاهر لاقى أعضاء طاهرة على الماء الذي لاقى العذرة والدم والميتات ، وهذا من أفسد القياس ، وتركتم قياساً أصح منه وهو قياسه على الماء المستعمل في محل التطهير من عضو إلى عضو ومن محل إلى محل ، فأى فرق بين انتقاله من عضو المتطهر الواحد إلى عضوه الآخر وبين انتقاله إلى عضو أخيه المسلم ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ » ، ولا ريب عند كل عاقل أن قياس جسد المسلم على جسد أخيه أصح من قياسه على العذرة والجيف والميتات والدم .

ومن ذلك أنكم قسمتم الماء الذي توضأ به الرجلُ على العبد الذي أعتقه في كفرته والمال الذي أخرجه في زكاته ، وهذا من أفسد القياس ، وقد تركتم قياساً أصح في العقول والفطر منه ، وهو قياس هذا الماء الذي قد أدى به عبادة على الثوب الذي قد صلى فيه ، وعلى الحصى الذي رمى به الجار مرة عند من يجوز منكم الرمي بها ثانية ، وعلى الحجر الذي استجمر به مرة إذا غسله أولم يكن به نجاسة .

ومن ذلك أنكم قسمتم الماء الذي وردت عليه النجاسة فلم تغير له لوناً



ولا طعما ولا ريحا على الماء الذي غيرت النجاسة لونه أو طعمه أو ريحه ، وهذا من أبعد القياس عن الشرع والحسن <sup>(١)</sup> . وتركتم قياساً أصح منه ، وهو قياسه على الماء الذي ورد على النجاسة ؛ فقياسُ الوارد على المورد مع استوائهما في الحد والحقيقة والأوصاف أصحُّ من قياس مائة رطل ماء وقع فيه شعرة كلب على مائة رطل خالطها مثلها بولاً وعذرة حتى غيرها .

ومن ذلك أنكم فرقتُم بين ماء جارٍ بقدر طرف الخنصر تقع فيه النجاسة فلم تغيره وبين الماء العظيم المستبحر إذا وقع فيه مثل رأس الإبرة من البول ، فنجستم الثاني دون الأول ، وتركتم محضَ القياس فلم تقيسوا الجانبَ الشرقي من غديرٍ كبيرٍ في غريبه نجاسة على الجانب الشمالي والجنوبي ، وكل ذلك ممأسٌ لما قد تنجس عنكم مماسة مستوية .

وقاسوا باطن الأنف على ظاهره في غسل الجنابة ، فأوجبوا الاستنشاق ، ولم يقيسوه عليه في الوضوء الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالاستنشاق نصاً ، ففرقوا بينهما ، وأسقطوا الوجوب في محل الأمر به ، وأوجبوه في غيره ، والأمر بغسل الوجه في الوضوء كالأمر بغسل البدن في الجنابة سواء .

ومن ذلك أنكم قسمتم النسيان على العمد في الكلام في الصلاة ، وفي فعل الحلوفاً عليه ناسياً ، وفيما يوجب الفدية من محظورات الإحرام كالطيب واللباس والحلق والصيد ، وفي حَمَلِ النجاسة في الصلاة ، ثم فرقتُم بين النسيان والعمد في السلام قبل تمام الصلاة ، وفي الأكل والشرب في الصوم ، وفي ترك التسمية على الذبيحة ، وفي غير ذلك من الأحكام ، وقسمت الجاهل على الناسي في عدة مسائل وفرقتُم بينهما في مسائل أخرى ، وفرقتُم بينهما فيمن نسي أنه صائم فأكل أو شرب لم يبطل صومه ولو جهل فظن وجودَ الليل فأكل أو شرب فسد صومه ،

(١) كذا ، ولعله « والحسن » .



مع أن الشريعة تعذر الجاهل كما تعذر الناسي أو أعظم؟ كما عذر النبي صلى الله عليه وسلم المسىء في صلاته بجهله بوجوب الطمأنينة فلم يأمره بإعادة ما مضى ، وعذر الحامل المستحاضة بجهلها بوجوب الصلاة والصوم عليها مع الاستحاضة ولم يأمرها بإعادة ما مضى ، وعذر عدي بن حاتم بأكله في رمضان حين تبين له الخيطان اللذان جعلهما تحت وسادته ولم يأمره بالإعادة ، وعذر أباذر بجهله بوجوب الصلاة إذا عدم الماء فأمره بالتيمم ولم يأمره بالإعادة ، وعذر الذين تمسكوا في التراب كتمسك الدابة لما سمعوا فرض التيمم ولم يأمرهم بالإعادة ، وعذر معاوية بن الحكم بكلامه في الصلاة عامداً لجهله بالتحريم ، وعذر أهل قباء بصلاتهم إلى بيت المقدس بعد نسخ استقباله بجهلهم بالناسخ ولم يأمرهم بالإعادة ، وعذر الصحابة والأئمة بعدهم من ارتكب محرماً جاهلاً بتحريمه فلم يحدوه .

وفرقت بين قليل النجاسة في الماء وقليلها في الثوب والبدن ، وطهارة الجميع شرط لصحة الصلاة ، وترك الجميع صريح القياس في مسألة الكلب ؛ فطائفة لم تقس عليه غيره ، وطائفة قاست عليه الخنزير وحده دون غيره كالذئب الذي هو مثله أو شر منه ، وقياس الخنزير على الذئب أصح من قياسه على الكلب ، وطائفة قاست عليه البغل والحمار ، وقياسهما على الخيل التي هي قرينتهما في الذكر وامتنان الله سبحانه على عباده لها بركوبها واتخاذها زينة وملامسة الناس لها أصح من قياس البغل على الكلب ؛ فقد علم كل أحد أن الشبه بين البغل والفرس أظهر وأقوى من الشبه بينه وبين الكلب . وقياس البغل والحمار على السنور بشدة ملاستهما والحاجة إليهما وشربهما من آنية البيت أصح من قياسهما على الكلب .

وقسم الخنافس والزناير والعقارب والضردان على الذباب في أنها لا تنجس



بالموت بعدم النفس السائلة لها وقلة الرطوبات والفضلات التي توجب التنجيس فيها ، ونَجَسَ مَنْ نَجَسَ مِنْكُمْ الْعِظَامُ بالموت مع تعريضها من الرطوبات والفضلات جملة ، ومعلوم أن النفس السائلة التي في تلك الحيوانات المقيسة أعظم من النفس السائلة التي في العظام .

وفرقتم بين ما شرب منه الصقر والبازي والحِدَاة والعُقَاب والأحناش وسباع الطير وما شرب منه سباع البهائم من غير فرق بينهما ؛ قال أبو يوسف : سألت أبا حنيفة عن الفرق في هذا بين سباع الطيور وسباع ذوات الأربع ، فقال : أما في القياس فهما سواء ، ولكنني أستحسن في هذا .

وتركتم صريح القياس في التسوية بين نبيذ التمر والزبيب والعسل والحنطة ونبيذ العنب ، وفرقتم بين المتماثلين ، ولا فرق بينهما البتة ، مع أن النصوص الصحيحة الصريحة قد سوت بين الجميع .

وفرقتم بين من معه إناءان طاهر ونجس فقلتم : يريقهما ويقيمهما ، ولا يتحرر فيهما ، ولو كان معه ثوبان كذلك يتحرر فيهما ، والوضوء بالماء النجس كالصلاة في الثوب النجس ، ثم قلتم : فلو كانت الآنية ثلاثة تحترق ، وفرقتم بين الاثنين والثلاثة ، وهو فرق بين متماثلين ، وهذا على أصحاب الرأي ، وأما أصحاب الشافعي ففرقوا بين الإناء الذي كله بول وبين الإناء الذي نصفه فأكثر بول ، فحوزوا الاجتهاد بين الثاني والإناء الطاهر ، دون الأول ، وتركوا محض القياس في التسوية بينهما .

وقسمتم التي على البول ، وقلتم : كلاهما طعام أو شراب خرج من الجوف ، ولم تقيسوا الجسوة الخبيثة على الفسوة ، ولم تقولوا : كلاهما ريح خارجة من الجوف .

وقسمتم الوضوء وغسل الجنابة على الاستنجاء وغسل النجاسة في صحته بلانية ،



ولم تقيسوها على التيمم وهما أشبه به من الاستنجاء ، ثم تناقضتم فقلتم : لو انغمسَ جنب في البئر لأخذ الدلو ولم ينو الغسل لم يرتفع حدثه ، كما قاله أبو يوسف ونقض أصله في أن مَسَّ الماء لبدن الجنب يرفع حدثه وإن لم ينو ، وقال محمد : بل يرتفع حدثه ولا يفسد الماء ، فنقض أصله في فساد الماء الذي يرفع الحدث .

وقسم التيمم إلى المرفقين على غسل اليدين إليهما ، ولم تقيسوا المسح على الخفين إلى الكعبين على غسل الرجلين إليهما ، ولا فرق بينهما البتة ، وأهل الحديث أسعدُ بالقياس منكم كما هم أسعد بالنص .

وقسم إزالة النجاسة عن الثياب بالماءات على إزالتها بالماء ، ولم تقيسوا إزالتها من القدر بها على الماء ، فما الفرق ؟ ثم قلتم : تُزال من المخرجين بكل مزيل جامد ، ولا تزال من سائر البدن إلا بالماء ، وقلتم : تزال من المخرجين بالروث اليابس ، ولا تزال بالرجيع اليابس ، مع تساويهما في النجاسة .

وقسم قليل القىء على كثيره في النجاسة ، ولم تقيسوه عليه في كونه حدثاً ، وقسم نوم المتورك على المضطجع في نقض الوضوء ، ولم تقيسوا عليه نوم الساجد ؛ وتركتم محض القياس المؤيد بالسنة المستفيضة في مسح العمامة - وهي ملبوس معتاد ساتر محل الفرض ويشق نزعها على كثير من الناس إما لحنك أو لسكالب أو لبرد - على المسح على الخفين ، والسنة قد سَوَتْ بينهما في المسح كما هما سواء في القياس ويسقط فرضهما في التيمم ، وقسم مسح الوجه واليدين في التيمم على الوضوء في وجوب الاستيعاب ، ولم تقيسوا مسح الرأس في الوضوء على الوجه في وجوب الاستيعاب ، والفعل والباء والأمر في الموضعين سواء ، وقسم وجود الماء في الصلاة على وجوده خارجها في بطلان صلاة التيمم به ، ولم تقيسوا الفقهية في الصلاة على الفقهية في خارجها ، وفرقت بين تقديم الزكاة قبل وجوبها



فأجزتموه وبين تقديم الكفارة قبل وجوبها فمعتمومه ، وقسم وجه المرأة في الإحرام على رأس الرجل وتركتم قياس وجهها على يديها أو على بدن الرجل ، وهو محض القياس وموجبُ السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم سَوَّى بين يديها ووجهها وبين يدي الرجل ووجهه حيث قال « لا تلبس القفازين ولا النقاب » وكذلك قال « لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا تنتقب المرأة » فتركتم محض القياس وموجب السنة .

وقسم المزارعة والمساقاة على الإجارة الباطلة فأبطلتموها ، وتركتم محض القياس وموجب السنة وهو قياسُهما على المضاربة والمشاركة فإنهما أشبه بهما منهما بالإجارة ؛ فإن صاحب الأرض والشجر يدفع أرضه وشجره لمن يعمل عليهما وما رزق الله من ثمناء فهو بينه وبين العامل ، وهذا كالمضاربة سواء ؛ فلولم تأت السنة الصحيحة بجوازها لكان القياسُ يقتضي جوازها عند القياسيين .

واشتراط أكثر مَنْ جوزها كونَ البذر من رب الأرض ، وقاسها على المضاربة في كون المال من واحد والعمل من واحد .

وتركوا محضَ القياس وموجبَ السنة ؛ فإن الأرض كالمال في المضاربة ، والبذر يجري مجرى الماء والعمل فإنه يموت في الأرض ، ولهذا لا يجوز أن يرجع إلى ربه مثلُ بذره ويقسما الباقي ، ولو كان كرأس المال في المضاربة لجاز ، بل اشتراط أن يرجع إليه مثلُ بذره كما يرجع إلى رب المال مثل ماله ، فتركوا القياس كما تركوا موجبَ السنة الصحيحة الصريحة وعمل الصحابة كلهم .

وقسم إجارة الحيوان للانتفاع بلبنه على إجارة الخبز للأكل ، وهذا من أفسد القياس ، وتركتم محضَ القياس وموجبَ القرآن ، فإن الله سبحانه قال (فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) فقياس الشاة والبقرة والناقة للانتفاع بلبنها على



الظئر أصح وأقرب إلى العقل من قياس ذلك على إجارة الخبز للأكل ؛ فإن الأعيان المستخلفة شيئا بعد شيء تجري مجرى المنافع كما جرت مجراها في المنيحة والعارية والضمان بالإتلاف ، فتركتم محض القياس .

وقستم على ما لا خفاء بالفرق بينه وبينه ، وهو أن الخبز والطعام تذهب جلته بالأكل ولا يخلفه غيره ، بخلاف اللبن ونقع البئر ، وهذا من أجلى القياس .

وقستم الصداق على ما يقطع فيه يد السارق ، وتركتم محض القياس وموجب السنة ؛ فإنه عقد معاوضة فيجوز بما يترضى عليه المتعاوضان ولو خاتما من حديد .

وقستم الرجل يسرق العين ثم يملكها بعد ثبوت القطع على ما إذا ملكها قبل ذلك ، وتركتم محض القياس وموجب السنة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسقط القطع عن سارق الرداء بعد ما وهبه إياه صفوان ، وفرقتم بين ذلك وبين الرجل يزني بالأمة ثم يملكها فلم تروا ذلك مستقطاً للحد ، مع أنه لا فرق بينهما .

وقستم قياساً أبعد من هذا فقلتم : إذا قطع بسرقتها مرة ثم عاد فسرقها لم يقطع بها ثانياً ، وتركتم محض القياس على ما إذا زنى بامرأة فحد بها ثم زنى بها ثانياً فإن الحد لا يسقط عنه ، ولو قد فده فحد ثم قد فده ثانياً لم يسقط عنه الحد .

وقستم نذر صوم يوم العيد في الانعقاد ووجوب الوفاء على نذر صوم اليوم القابل له شرعاً ، وتركتم محض القياس وموجب السنة ، ولم تقيسوه على صوم يوم الحيف ، وكلاهما غير محل للصوم شرعاً فهو بمنزلة الليل .

وقستم وجعلتم المحتقن بالخمر كشاربها في الفطر بالقياس ، ولم تجعلوه كشاربها



في الحد ؛ وقستم الكافر الذمي والمعاهد على المسلم في قتله به ، ولم تقيسوه على الحربي في إسقاط القَوَد .

ومن المعلوم قطعاً أن الشبه الذي بين المعاهد والحربي أعظم من الشبه الذي بين الكافر والمسلم ، والله سبحانه وتعالى قد سَوَّى بين الكفار كلهم في إدخالهم نار جهنم ، وفي قطع الموالاة بينهم وبين المسلمين ، وفي عدم التوارث بينهم وبين المسلمين ، وفي منع قبول شهادتهم على المسلمين ، وغير ذلك ، وقطع المساواة بين المسلمين والكفار ؛ فتركتم محض القياس - وهو التسوية بين ما سوى الله بينه - وسويتهم بين ما فرق الله بينه .

ومن العجب أنكم قَسَّمْتُمُ الْمُؤْمِنَ عَلَى الْكَافِرِ فِي جَرَيَانِ الْقِصَاصِ بَيْنَهُمَا فِي النَّفْسِ وَالطَّرَفِ ، ولم تقيسوا العبدَ المؤمنَ على الحرِّ في جريان القصاص بينهما في الأطراف ؛ فجعلتم حرمة عدوِّ الله الكافر في أطرافه أعظمَ من حرمة وليه المؤمن ، وكأن نقص المؤمن العبودية الموجب للأجرين عند الله أنقص عندكم من نقص الكفر ، وقتلتم : يقتل الرجلُ بالمرأة ، ثم ناقضتم قتلتم : لا يؤخذ طرفه بطرفها ، وقتلتم : يقتل العبد بالعبد وإن كانت قيمة أحدهما مائة درهم وقيمة الآخر مائة ألف درهم ، ثم ناقضتم قتلتم : لا يؤخذ طرفه بطرفه ، إلا أن تتساوى قيمتهما ، فتركتم محض القياس ؛ فإن الله سبحانه ألغى التفاوت بين النفوس والأطراف في الفضل لمصلحة المكلفين ، ولعدم ضبط التساوي ؛ فألغيتهم ما اعتبره الله سبحانه من الحكمة والمصلحة ، واعتبرتم ما ألغاه من التفاوت ، وقستم قوله « إن كُتِلَ فُلَانًا أَوْ بَايَعْتَهُ فَاسْرَأْنِي طَالِقٌ وَعَبْدِي حَرٌّ » عَلَى مَا إِذَا قَالَ « إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ » ثُمَّ عَدِيتُمْ ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ « الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي لَا أَكْلِمُ فُلَانًا » ثُمَّ كَلِمَهُ ، ولم تقيسوه على قوله « إِنْ كُتِلَ فُلَانًا فَعَلَى صَوْمِ سَنَةٍ ، أَوْ حَجٍّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، أَوْ فِإَى صَدَقَةٍ » وقتلتم : هذا يمينٌ لا تعليق مقصود ؛ فتركتم محض القياس ؛ فإن قوله « الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي لَا أَكْلِمُ فُلَانًا » يمين



لاتعليق ، وقد أجمع الصحابة على أن قصد اليمين في العتق يمنع من وقوعه ، وحكى غير واحد إجماع الصحابة أيضاً على أن الحالف بالطلاق لا يلزمه الطلاق إذا حنث ، ومن حكاه أبو محمد بن حزم ، وحكاه أبو القاسم عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد بن علي التيمي المعروف بابن بزيمة في كتابه المسمى بمصالح الأفهام في شرح كتاب الأحكام في باب ترجمته الباب الثالث في حكم اليمين بالطلاق أو الشك فيه .

وقد قدمنا في كتاب الأيمان اختلاف العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والشرط وغير ذلك : هل يلزم أم لا ؟ فقال علي بن أبي طالب وشريح وطاوس : لا يلزم من ذلك شيء ، ولا يقضى بالطلاق على من حلف به فحنث ، ولم يعرف لعلي كرم الله وجهه في الجنة في ذلك مخالف من الصحابة ؛ قال : وصح عن عطاء فيمن قال لامراته « أنت طالق إن لم أتزوج عليك » قال : إن لم يتزوج عليها حتى يموت أو تموت فإنهما يتوارثان ، وهو قول الحكم بن عتبة ، ثم حكى عن عطاء فيمن حلف بطلاق امرأته ليضر بن زيداً فمات أحدهما أو ماتا معاً فلا حنث عليه ويتوارثان ، وهذا صريح في أن يمين الطلاق لا يلزم ، ولا تطلق الزوجة بالحنث فيها ، ولو حنث قبل موته لم يتوارثا ، فحيث أثبت التوارث دل على أنها زوجة عنده ، وكذلك عكرمة مولى ابن عباس أيضاً عنده يمين الطلاق لا يلزم ، كما ذكره عنه سنيد بن داود في تفسيره في سورة النور عند قوله ( يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ) ومن العجب أنكم قلتم : إذا قال « إن شفى الله مريضى فعلى صوم شهر ، أو صدقة ، أو حجة » لزمه لأنه قاصد للنذر ، فإذا قال « إن كلمت فلانا فعلى صوم ، أو صدقة » لم يلزمه ؛ لأنه نذرٌ لجأج وغضب ، فهو يمين فيه كفارة اليمين ؛ فجعلتم قصده لعدم الوقوع مانعاً من ثلاثة أشياء : إيجاب ما التزم ، ووجوبه عليه ، ووقوعه .



وقلتُم : لو قال « إن فعلتُ كذا فعلىَّ الطلاق » وفَعَلَهُ لزمه ، ولم يمنع قصد الحلف من وقوعه ، وهو أبغض الحلال إلى الله ، ومنع من وجوب القُرْبَات التي هي أحبُّ شيء إلى الله ؛ فخالفتُم صريحَ القياس والمنقول عن الصحابة والتابعين بأصحِّ إسناد يكون ، ثم ناقضتُم القياسَ من وجه آخر فقلتُم : إذا قال « الطلاق يلزمني لأفعلن كذا إن شاء الله » ثم لم يفعله لم يحنث ؛ لأنه أخرجه مخرج اليمين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ حلف فقال إن شاء الله فإن شاء فعل وإن شاء ترك » فجعلتموه يميناً ، ثم قلتُم : يلزمه وقوع الطلاق ؛ لأنه تعليق فليس بيمين ، ثم ناقضتُم من وجه آخر فقلتُم : لو قال « الطلاق يلزمني لأجامعها سنة » فهو مُؤَلِّفٌ فيدخل في قوله تعالى ( الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ) والآلية والإيلاء والائتلاء هو الحلف بعينه كما في الحديث « تَأَلَّى عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ خَيْراً » وقال تعالى ( وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ) وقال الشاعر :

قَلِيلُ الْأَلْيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ وَإِنْ بَدَرَتْ مِنْهُ الْأَيْمَةُ بَرَّتْ

ثم قلتُم : وليس بيمين فيدخل في قوله : ( قد فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ) فيالله العجب ! ما الذي أحله عاماً وحرمه عاماً ، وجعله يميناً وليس بيمين ؟ ثم ناقضتُم من وجه آخر فقلتُم : إن قال « إن فعلتُ كذا فأنا كافر » وفَعَلَهُ لم يكفر ؛ لأنه لم يقصد الكفر ، وإنما قصد منع نفسه من الفعل بمنعها من الكفر ؛ وهذا حق ، لكن نقضتموه في الطلاق والعَتَاق مع أنه لا فَرْقَ بينهما البتة في هذا المعنى الذي منع من وقوع الكفر ، ثم ناقضتُم من وجه آخر فقلتُم : لو قال « إن فعلتُ كذا فعلىَّ أن أطلق امرأتى » فحنث لم يلزمه أن يطلقها ، ولو قال « إن فعلته فالطلاق يلزمني » فحنث وقع عليه الطلاق ، ولا تفرق اللغة ولا الشريعة بين المصدر وأن والفعل .



فإن قلتم : الفرقُ بينهما أنه التزم في الأول التطليق وهو فعله ، وفي الثاني وقوع الطلاق وهو أثر فعله .

قيل : هذا الفرق الذي تخيلتموه لا يجدي شيئاً ؛ فإن الطلاق هو التطليق بعينه ، وإنما أثره كونها طالقاً ، وهذا غير الطلاق ؛ فههنا ثلاثة أمور مرتبة : التزام التطليق ، وهذا غير الطلاق بلا شك ، والثاني إيقاع التطليق ، وهو الطلاق بعينه الذي قال الله فيه ( الطلاق مرتان ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « الطلاقُ لمن أخذ بالساقِ » الثالث صيرورة المرأة طالقاً وبَيَّنُونَهَا ؛ فالقائل « إن فعلتُ كذا فعلى الطلاق » لم يرد هذا الثالث قطعاً ، فإنه ليس إليه ولا من فعله ، وإنما هو إلى الشارع ، والمكلف إنما يلزم ما يدخل تحت مقدرة وهو إنشاء الطلاق ؛ فلا فرق أصلاً بين هذا اللفظ وبين قوله « فعلى أن أطلق » فالتفريق بينهما تفريق بين متساويين ، وهو عدول عن محض القياس من غير نص ولا إجماع ولا قول صاحب .

يوضحه أن قوله « فالطلاق لازم لى » إنما هو فعله الذي يلزمه بالتزامه ؛ وأما كونها طالقاً فهذا وصفها ، فليس هو لازماً له ، وإنما هو لازم لها ، فلينظر اللبيب المنصف الذي العلم أحب إليه من التقليد إلى مقتضى القياس المحض واتباع الصحابة والتابعين في هذه المسألة ، ثم ليختر لنفسه ما شاء ، والله الموفق .

ثم ناقضتم أيضاً من وجه آخر فقلتم : لو قال « إن حلفتُ بطلاقكِ أو وقع منى يمين بطلاقكِ » أو لم يقل بطلاقكِ بل قال « متى حلفت أو أوقعت يميناً فأنت طالق » ثم قال « إن كلمت فلانا فأنت طالق » حثت وقد وقع عليه الطلاق ؛ لأنه قد حلف وأوقع اليمين ، فأدخلتم الحلف بالطلاق في اسم اليمين والحلف في كلام المكلف ، ولم تدخلوه في اسم اليمين والحلف في كلام الله ورسوله ، وزعمتم أنكم اتبعتم في ذلك القياس والإجماع ، وقد أريناكم مخالفتمكم لصريح القياس مخالفة لا يمكنكم .



الانفكالكُ عنها بوجه ، ومخالفتمكم المنقول عن الصحابة والتابعين كأصحاب ابن عباس ؛ فظهر عند المنصفين أننا أولى بالقياس والاتباع منكم في هذه المسألة ، وبالله التوفيق .

وقلتم : لو شهد عليه أربعة بالزنا فصدق الشهود سقط عنه الحسد ، وإن كذبهم أقيم عليه الحد ؛ وهذا من أفسد قياس في الدنيا ؛ فإن تصديقهم إنما زادهم قوة ، وزاد الإمام يقينا وعلمنا أعظم من العلم الحاصل بالشهادة وتكذيبه ، وتفريقكم - بأن البينة لا يعمل بها إلا مع الإنكار فإذا أقر فلا عمل للبينة ، والإقرار مرة لا يكفي فيسقط الحد - تفريق باطل ؛ فإن العمل هاهنا بالبينة لا بالإقرار ، وهو إنما صدر منه تصديق البينة التي وجب الحكم بها بعد الشهادة ، فسواء أقر أم لم يقر ؛ فالعمل إنما هو بالبينة.

وقلتم : لو وجد الرجل امرأة على فراشه فظن أنها امرأته فوطئها حد حد الزنا ، ولا يكون هذا شبهة مسقط للحد ، ولو عقد على ابنته أو أمه ووطئها كان ذلك شبهة مسقط للحد ، ولو حبلى امرأة لا زوج لها ولا سيد وولدت مرة بعد مرة لم تحم ، ولو تقايا بالزنا كل يوم لم يحم ؛ فتركتم محض القياس والثابت عن الصحابة ثبوتاً لا شك فيه من الحد بالحبل ورائحة الزنا .

وقلتم : لو شهد عليه أربعة بالزنا فظن في عدالتهم حبس إلا أن تزكى الشهود ، ولو شهد عليه اثنان بمالٍ فظن في عدالتهما لم يحبس قبل التزكية ؛ فتركتم محض القياس ، وقستم دعوى المرأتين الولد وإلحاقه بهما وجعلهما أمينين له على دعوى الرجلين ، وهذا من أفسد القياس ؛ فإن خروج الولد من أمين معلوم الاستحالة ، وتخليقه من ماء الرجلين ممكن بل واقع ، كما شهد به القائف عند عمر وصدقه .



وقلتهم : لو قال لأجنبي « طَلَّقِ امرأتى » فله أن يطلق فى المجلس وبعده ، ولو قال لامرأته : « طلق نفسك » فلها أن تطلق نفسها مادامت فى المجلس ، ثم فرقتهم بينهما بأن « طلق نفسك » تملك لا توكيل ؛ لاستحالة أن يكون وكيلاً فى التصرف لنفسه فيقيد بالمجلس ، وأما بالنسبة إلى الأجنبي فتوكيل فلا يتقيد ، وهذا الفرق دعوى مجردة ولم تذكروا حجة على أن قوله « طلق نفسك » تملك ، وقولكم « الوكيل لا يتصرف لنفسه » جوابه له أن يتصرف لنفسه ولموكله ، ولهذا كان الشريك وكيلاً بعد قبض المال والتصرف وإن كان متصرفاً لنفسه ، فإن تصرفه لا يختص به ، ثم ناقضتم هذا الفرق فقلتهم : لو قال « أبرئ نفسك من الدين الذى عليك » فإنه لا يتقيد بالمجلس ، ويكون توكيلاً ، مع أنه تصرف مع نفسه ؛ ففرقتهم بين « طلق نفسك » و« أبرئ نفسك مما عليك من الدين » وهو تفريق بين متماثلين ، فتركتم محض القياس .

وقالوا : من أقام شهود زور على أن زيدا طلق امرأته فحكم الحاكم بذلك فهي حلال لمن تزوجها من الشهود ، وكذلك لو أقام شهود زور على أن فلانة تزوجته بولى ورضى فقضى القاضى بذلك فهي له حلال ، وكذلك لو شهدوا عليه بأنه أعتق جاريته هذه فقضى القاضى بذلك فهي حلال لمن تزوجها ممن يدرى باطن الأمر ؛ فتركوا محض القياس وقواعد الشريعة ، ثم ناقضوا فقالوا : لو شهدوا له زوراً بأنه وهب له مملوكته هذه أو باعها منه لم يحل له وطؤها بذلك ، ثم ناقضوا بذلك أعظم مناقضة فقالوا : لو شهدا بأنه تزوجها بعد انقضاء عدتها من المطلق وكانا كاذبين فإنها لا تحل وحبسها على زوجها أعظم من حبسها على عدته ؛ فأحلوها فى أعظم العصمتين ، وحرموها فى أدناها ، وحرمة النكاح أعظم من حرمة العدة .



وقلتم : لا يُحَدُّ الذمي إذا زنى بالمسامة ولو كانت قرشية علوية أو عباسية ولا بسب الله ورسوله وكتابه ودينه جَهْرَةً في أسواقنا ومجامعنا ، ولا بتخريب مساجد المسلمين ولو أنها المساجد الثلاثة ، ولا ينتقض عهده بذلك ، وهو معصوم المال والدم ، حتى إذا منع ديناراً واحداً مما عليه من الجزية وقال « لا أعطيكموه » انتقض بذلك عهده ، وحل ماله ودمه ؛ ثم ناقضتم من وجه آخر فقلتم : لو سرق مسلم عشرة دراهم لقطع يده ، ولو قذفه حدٌ بقذفه ؛ فيا للقياس الفاسد الباطل المناقض للدين والعقل الموجب لهذه الأقوال التي يكفي في ردها تصورُها ، كيف استجاز المستجيز تقديمها على السنن والآثار ؟ والله المستعان .

وأجزتم شهادة الفاسقين والمحدودين في القذف والأعميين في النكاح ، ثم ناقضتم فقلتم : لو شهد فيه عَبْدَانِ صالحان عالمان يُفْتَيَانِ في الحلال والحرام لم يصح النكاح ولم ينعقد بشهادتهما ؛ فمنعتم انعقادَ شهادة مَنْ عَدَّله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وعقد تموه بشهادة مَنْ فسَّقه الله ورسوله ومنع من قبول شهادته .

وقلتم : لو شهد شاهد على زيد أنه غصب عمراً مالاً أو شجّه أو قذفه وشهد آخر بأنه أفر بذلك ولم يتم النصاب لم يقض عليه بشيء ، ولو شهد شاهد بأنه طاق امرأته أو اعتق عبده أو باعه وشهد آخر بإقراره بذلك تمت الشهادة وقضى عليه .

وقلتم : لو قال له « بعثك هذا العبد بألف » فإذا هو جارية أو بالعكس فالبيع باطل ؛ فلو قال « بعثك هذه النعجة بعشرة » فإذا هي كَبْشٌ أو بالعكس فالبيع صحيح ؛ ثم فرقتم بأن قلتم : المقصودُ من الجارية والعبد مختلف ، والمقصود من النعجة والكبش متقارب وهو اللحم ، وهذا غير صحيح ؛ فإن الدرَّ والنَّسْلَ المقصود من الأنثى لا يوجد في الذكر ، وعَسْبُ الفحل وضرابه المقصود منه لا يوجد في الأنثى ، ثم ناقضتم أُبَيْنَ مناقضةً بأن قلتم : لو قال « بعثك هذا القمح » فإذا هو شعير أو « هذه الألية » فإذا هي شحم لم يصح البيع مع تقارب القصد .



وقلتم : لو باعه ثوباً من ثوبين لم يصح البيع لعدم التعيين ، فلو كانت ثلاثة أنواب فقال « بعثك واحداً منها » صح البيع ؛ فيالله العجب ! كيف أبطلتموه مع قلة الجهالة والغرر وصحتموه مع زيادتهما ؟ أفترى زيادة الثوب الثالث خففت الغرر ورفعت الجهالة ؟ وتفرقكم بأن العقد على واحد من اثنين يتضمن الجهالة والتفرير لأنه قد يكون أحدهما مرتفعاً والآخر رديئاً فيفضي إلى النزاع والاختلاف ، فإذا كانت ثلاثة فالثلاثة تتضمن الجيد والردىء والوسط ، فكأنه قال « بعثك أوسطها » وذلك أقل غرراً من بيعه واحداً من اثنين ردىء وجيد ، وإذا أمكن حمل كلام المتعاقدين على الصحة فهو أولى من إلغائه ، وهذا الفرق مازاد المسألة إلا غرراً وجهالة ؛ فإن النزاع كان يكون في ثوبين فقط وأما الآن فصار في ثلاثة ، وإذا قال « إنما وقع العقد على الوسط » قال الآخر « بل على الأدنى ، أو على الأعلى » .

وقلتم : لو اشترى جارية ثم أراد وطأها قبل الاستبراء لم يجز ، ولو تيقنا فراغ رحمها بأن كانت بكرًا أو كانت بائعتها امرأة معه في الدار بحيث تيقن أنها غير مشغولة الرحم ، أو باعها وقد ابتدأت في الحيضة ونحو ذلك ، ثم قلتم : لو وطأها السيد البارحة ثم زوجها منه الغد جاز له وطؤها ورحمها مشغول على ماء الوطء ؛ فتركتم محض القياس والمصلحة وحكمة الشارع لفرق متخيّل لا يجدى شيئاً ، وهو أن النكاح لما صح كان ذلك حكماً بفراغ الرحم ، فإذا حكم بفراغ رحمها جاز له وطؤها ، فيقال : يا لله العجب ! كيف يحكم بفراغ رحمها وهو حديث عهد بوطئها ؟ وهل هذا إلا حكم باطل مخالف للحس والعقل والشرع ؟ نعم لو أنكم قلتم « لا يحل له تزوجها حتى يستبرئها ويحكم بفراغ رحمها » لكان هذا فرقا صحيحا وكلاما متوجها ، ويقال حينئذ : لا معنى لاستبراء الزوج ؛ فله أن يطأها عقيب العقد فذا محض القياس ، وبالله التوفيق .

وقلتم : مَنْ طاف أربعة أشواط من السبع فلم يكمله حتى رجع إلى أهله



أنه يجبره بدم وصح حجه ، إقامة للأكثر مقام السك ، فخرجتم عن محض القياس ؛ لأن الأركان لا مدخل للدم في تركها ، وما أمر به الشارع لا يكون المكلف ممثلاً به حتى يأتي بجميعه ، ولا يقوم أكثره مقام كله ، كما لا يقوم الأكثر مقام السك في الصلاة والصيام والزكاة والوضوء وغسل الجنابة ، فهذا هو القياس الصحيح ، والمأمور ما لم يفعل ما أمر به فالخطاب متوجه إليه بعد ، وهو في عهده ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يسامح المتوضى بترك لمعة في محل الفرض لم يصبها الماء ، ولا أقام الأكثر مقام السك ، والذي جاءت به الشريعة هو الميزان العادل ، لا هذا الميزان العائل ، وبالله التوفيق .

وقسم الأدهان بالخل والزيت في الإحرام على الأدهان بالمسك والعنبر في وجوب الفدية ، وبما بعد ما بينهما ، ولم تقيسوا نبذ التمر على نبذ العنب مع قرب الأخوة التي بينهما .

وقتم : لو أفطر في نهار رمضان فلزمته الكفارة ثم سافر لم تسقط عنه ؛ لأن سفره قد يتخذ وسيلة وحيلة إلى إسقاط ما أوجب الشرع ، فلا تسقط ، وهذا بخلاف ما إذا مرض أو حاضت المرأة فإن الكفارة تسقط ؛ لأن الحيض والمرض ليس من فعله ، ثم ناقضتم أعظم مناقضة فقلتم : لو احتال لإسقاط الزكاة عند آخر الحول فملك ماله لزوجته لحظة فلما انقضى الحول استردّه منها ، واعتذاركم بالفرق - بأن هذا تحيل على منع الوجوب ، وذاك تحيل على إسقاط الواجب بعد ثبوته ، والفرق بينهما ظاهر - اعتذار لا يجدي شيئاً ، فإنه كما لا يجوز التحيل لإسقاط ما أوجبه الله ورسوله لا يجوز التحيل لإسقاط أحكامه بعد انعقاد أسبابها ولا تسقط بذلك .

وإذا انعقد سبب الوجود لم يكن للمكلف لإسقاطه بعد ذلك سبيل ، وسبب الوجوب هنا قائم وهو الغنى بملك النصاب ، وهو لم يخرج عن الغنى بهذا التحيل .



ولا يعده الله ولا رسوله ولا أحد من خلقه ولا نفسه فقيرا مسكينا بهذا التحيل يستحق أخذ الزكاة ولا تجب عليه الزكاة .

هذا من أقبح الخداع والمكر ، فكيف يَرُوجُ على من يعلم خفايا الأمور وخبايا الصدور ؟ وأين القياس والميزان والعدل الذي بعث الله به رسله من التحيل على الحرمات وإسقاط الواجبات ؟ وكيف تخرج الحيلة المفسدة التي في العقود الحرمية عن كونها مفسدة ؟ أم كيف يقلل بها مصلحة محضة ومن المعلوم أن المفسدة تزيد بالحيلة ولا تزول وتضاعف ولا تضعف ؟ فكيف تزول المفسدة العظيمة التي اقتضت لعنة الله ورسوله للمحلل والمحلل له بأن يشترط ذلك قبل العقد ثم يعقد بنية ذلك الشرط ولا يشترطه في صلب العقد ؟ فإذا أخليا صُلبَ العقد من التلفظ بشرطه حسب ، والله ورسوله والناس وهما يعلمون أن العقد إنما عقد على ذلك ، فيالله العجب ! أكانت هذه اللعنة على مجرد ذكر الشرط في صُلبَ العقد ، فإذا تقدم على العقد انقلبت اللعنة رحمة وثواباً ؟ وهل الاعتبار في العقود إلا بحقائقها ومقاصدها ؟ وهل الألفاظ إلا مقصودة لغيرها قصد الوسائل ؟ فكيف بضاع المقصود ويعدل عنه في عقد مساوٍ لغيره من كل وجه لأجل تقديم لفظ أو تأخيره أو إبداله بغيره والحقيقة واحدة ؟ هذا مما تُنَزِّه عنه الشريعة الكاملة المشتملة على مصالح العباد في دينهم ودنياهم ؛ فأصحاب الحيل تركوا محض القياس ، فإن ما احتالوا عليه من العقود الحرمية مساوٍ من كل وجه لها في القصد والحقيقة والمفسدة والفارق أمر صوري أو لفظي لا تأثير له البتة ، فأى فرق بين أن يبيعه تسعة دراهم بعشرة ولا شيء معها وبين أن يضم إلى أحدِ العوضين خرقه تساوى فداً أو أعود خطب أو أذن شاة ونحو ذلك ؟ فسبحان الله ! ما أعجب حال هذه الضميمة الحقيرة التي لا تقصد ! كيف جاءت إلى المفسدة التي أذن الله ورسوله مجرب من توسل إليها بعقد الربا فأزالتها ومحتتها بالسكينة ، بل قلبتها مصلحة ، وجعلت حرب الله ورسوله سُلماً ورضاً ؟ وكيف جاء محلل الربا المستعار الذي



هو أخو محلل النكاح إلى تلك المفسد العظيمة فكشطها كَشَطَ الجلد عن اللحم بل قلبها مصالح بإدخال سلعة بين المراءيين تعاقدا عليها صورة ثم أعيدت إلى مالِكها؟ والله ما أفقه ابن عباس في الدين وأعلمه بالقياس والميزان ! حيث سئل عما هو أقرب من ذلك بكثير فقال : دراهم بدرهم دخلت بينهما جريرة ، فيا لله العجب ! كيف اهتدت هذه الجريرة لقلب مفسدة الربا بمصلحة ولعنة آكله رحمة وتحريره إذنا وإباحة ؟ .

ثم أين القياس والميزان في إباحة العينة التي لا غرض للمراءيين في السلعة قط ، وإنما غرضهما ما يعلمه الله ورسوله وهما والحاضرون من أخذ مائة حالة وبذل مائة وعشرين مؤجلة ، ليس لهما غرض وراء ذلك البتة ، فكيف يقول الشارع الحكيم : إذا أردتم حلَّ هذا فتحيَّلوا عليه بإحضار سلعة يشتريها آكلُ الربا بثمان مؤجل في ذمته ثم يبيعها للمرابي بنقد حاضر فينصرفان على مائة بمائة وعشرين والسلعة حرف جاء لمعنى في غيره ؟ وهل هذا إلا عدول عن محض القياس وتفريق بين متماثلين في الحقيقة والقصد والمفسدة من كل وجه ؟ بل مفسدة الحيل الربوية أعظم من مفسدة الربا الخالي عن الحيلة ، فلو لم تأت الشريعة بتحريم هذه الحيل لكان محض القياس والميزان العادل يوجب تحريمها ؛ ولهذا عاقب الله سبحانه وتعالى من احتال على استباحة ما حرمه بما لم يعاقب به من ارتكب ذلك الحرم عاصيا ؛ فهذا من جنس الذنوب التي يُتاب منها ، وذلك من جنس البدع التي يظن صاحبها أنه من المحسنين .

والمقصود ذكر تناقض أصحاب القياس والرأى فيه ، وأنهم يُفرِّقون بين المتماثلين ، ويجمعون بين المختلفين ، كما فرقتم بين ما لو وكل رجلين معافي الطلاق فقلتم : لأحدهما أن ينفرد بإيقاعه ، ولو وكلهما معافي الخلع لم يكن لأحدهما أن ينفرد به ، وفرقتم بين [ الأمرين ] بما لا يحدى شيئا ، وهو أن الخلع كالبيع



وليس لأحد الوكيلين الانفرد به لأنه أشرك بينهما في الرأي ولم يرض بانفراد أحدهما ، وأما الطلاق فليس المقصود منه المال ، وإنما هو تنفيذ قوله وامتنال أمره ، فهو كما لو أمرهما بتبليغ الرسالة ، وهذا فرق لا تأثير له البتة ، بل هو باطل فإن احتياج الطلاق ومُفارقة الزوجة إلى الرأي والخبرة والمشاورة مثل احتياج الخلا أو أعظم ؛ ولهذا أمر الله سبحانه بِمَعْتِ الْحَكَمَيْنِ معا ، وليس لأحدهما أن ينفرد بالطلاق ، مع أنهما وكيلان عند القياسيين ، والله تعالى جعلهما حكمين ، ولم يجعل لأحدهما الانفرد ، فما بال وكيل الزوج لأحدهما الانفرد ؟ وهل هذا إلا خروج عن محض القياس وموجب النص ؟ وقتم : لو قال لامرأته « طلقى نفسك » ثم نهاها في المجلس ثم طلقت نفسها وقع الطلاق ، ولو قال ذلك لأجنبي ثم نهاه في المجلس ثم طلق لم يقع الطلاق ؛ فخرجتم عن موجب القياس ، وفرقتم بأن قوله لها تمليك وقوله للأجنبي توكيل ، وقد تقدم بطلان هذا الفرق قريبا ، وقتم : لو وصّى إلى عبد غيره فالوصية باطلة وإن أجاز سيده ، ولو وكل عبد غيره فالوكالة جائزة وإن ردها السيد ولكن تـكـره بدون إذنه ، وقتم : إذا أوصى بأن يعتق عنه عبداً بعينه فأعتقه الوارث عن نفسه وقع عن الميت ، ولو أعتقه الوصى عن نفسه لم يجز عن نفسه ولا عن الميت ، وفرقتم بأن تصرف الوارث بحق الملك فنفذ تصرفه وإن خالف الموصى ، وتصرف الوصى بحق الوكالة فلا يصح فيما خالف الموصى ، وهذا فرق لا يصح ، فإن تعيين الموصى للعتق في هذا العبد قطع ملك الوارث له ، فهو كما لو أوصى إلى أجنبي بعتقه سواء ؛ وإنما ينتقل إلى الوارث من التركة ما زاد على الدين والوصية اللازمة .

وقلتم : لو قال « ثلث مالى لفلان وفلان » وأحدهما ميت فالثلث كله للحي ولو قال « بين فلان وفلان » وأحدهما ميت فللحي نصفه ، وهذا تفريق بين متماثلين لفظاً ومعنى وقصداً ، واقتضاء الواو للتشريك كإقتضاء « بين » ولهذا



استويا في الإقرار وفي استحقاق كل واحد منهما النصف لو كانا حيين ، وقلتم : لو أوصى له بثلث ماله وليس له من المال شيء ، ثم اكتسب مالا فالوصية لازمة في ثلثه ، ولو أوصى له بثلث غنمه ولا غنم له ثم اكتسب غنما فالوصية باطلة ؛ فتركتم محض القياس ، وفرقتم تفريقا لا تأثير له ، ولا يتحصل منه عند التحقيق شيء ، والله المستعان وعليه التكلان .

### فصل

مثل مما جمع فيه القياسيون بين المنفردات وجمعتم بين ما فرق الله بينه من الأعضاء الطاهرة والأعضاء النجسة ؛ فنجستم الماء الذي يلاقى هذه وهذه عند رفع الحدث ، وفرقتم بين ما جمع الله بينه من الوضوء والتيمم فقلتم : يصح أحدهما بلانية دون الآخر ، وجمعتم بين ما فرق الله بينهما من الشعور والأعضاء فنجستم كليهما بالموت ، وفرقتم بين ما جمع الله بينهما من سباع البهائم فنجستم منها الكلب والخنزير دون سائرهما ، وجمعتم بين ما فرق الله بينه وهو الناسي والعامد والخطيء والذاكر والعالم والجاهل ؛ فإنه سبحانه فرق بينهم في الإثم فجمعتم بينهم في الحكم في كثير من المواضع ، كمن صلى بالنجاسة ناسيا أو عامدا ، وكن فعل الخلوفاً عليه ناسيا أو عامدا ، وكن تطيب في إحرامه أو قلم ظفره أو حلق شعره ناسيا أو عامدا فسويتم بينهما ، وفرقتم بين ما جمع الله بينه من الجاهل والناسي فأوجبتم القضاء على من أكل في رمضان جاهلا ببقاء النهار دون الناسي ، وفي غير ذلك من المسائل ، وفرقتم بين ما جمع الله بينه من عقود الإجازات كاستئجار الرجل لطحن الحب بنصف كرم من دقيق واستئجاره لطحنه بنصف كرمه ، فصححتهم الأول دون الثاني ، مع استوائهما من جميع الوجوه ، وفرقتم بأن العمل في الأول في العوض الذي استأجره به ليس مستحقا عليه ، وفي الثاني العمل مستحق عليه فيكون مستحقا له وعليه ، وهذا فرق صوري لا تأثير له ولا تتعلق بوجوده مفسدة قط ، لا جهالة ولا ربا ولا غرر ولا تنازع ولا هي

مثل مما جمع فيه القياسيون بين المنفردات



مما يمنع صحة العقد بوجه ، وأى غَرَرٍ أو مفسدة أو مضرة للمتعاقدين في أن يدفع  
 إليه غَزْلَه ينسجه ثوباً بربعه وزيتونه يعصره زيتاً بربعه وحبه يطحنه بربعه ؟  
 وأمثال ذلك مما هو مصلحة محضة للمتعاقدين لا تتم مصلحتهما في كثير من  
 المواضع إلا به ؛ فإنه ليس كل واحد يملك عوضاً يستأجر به مَنْ يعمل له ذلك ،  
 والأجير محتاج إلى جزء من ذلك ، والمستأجر محتاج إلى العمل ، وقد  
 تراضياً بذلك ، ولم يأت من الله ورسوله نصٌ يمنعه ، ولا قياس صحيح ،  
 ولا قول صاحب ، ولا مصلحة معتبرة ولا رسالة ، ففرقتم بين ما جمع الله  
 بينه ، وجمعتم بين ما فرق الله بينه ، فقلتم : لو اشترى عنباً ليعصره خمرًا أو  
 سلاحاً ليقتل به مسلماً ونحو ذلك إن البيع صحيح ، وهو كما لو اشتراه ليقتل به  
 عدو الله ويجاهد به في سبيله أو اشترى عنباً ليأكله ، كلاهما سواء في الصحة ،  
 وجمعتم بين ما فرق الله بينه فقلتم : لو استأجر داراً ليتخذها كنيسةً يعبد  
 فيها الصليب والنار جاز له كما لو استأجرها ليسكنها ، ثم ناقضتم أعظم  
 مناقضة فقلتم : لو استأجرها ليتخذها مسجداً لم تصح الإجارة ، وفرقتم  
 بين ما جمع الله بينه فقلتم : لو استأجر أجيراً بطعامه وكسوته لم يحز ، والله  
 سبحانه لم يفرق بين ذلك وبين استئجاره بطعام مسمى وثياب معينة ، وقد  
 كان الصحابة يؤجر أحدهم نفسه في السفر والغزو بطعام بطنه ومركوبه ، وهم  
 أئمة الأمة ، وفرقتم بين ما جمع الله بينه من عقدين متساويين من كل وجه ،  
 وقد صرح المتعاقدان فيهما بالتراضى ، وعلم الله سبحانه تراضيهما والحاضرون ،  
 فقلتم : هذا عقد باطل لا يفيد الملك ولا الحِلَّ حتى يصرحا بلفظ بيعت  
 واشتريت ، ولا يكفيهما أن يقول كل واحد منهما أنا راضٍ بهذا كل الرضى ،  
 ولا قد رضيت بهذا عوضاً عن هذا ، مع كون هذا اللفظ أدلَّ على الرضى الذى  
 جعله الله سبحانه شرطاً للحل من لفظة بيعت واشتريت ؛ فإنه لفظ صريح فيه ،  
 وبعث واشتريت إنما يدل عليه باللزوم ؛ وكذلك عقد النكاح ، وليس ذلك



من العبادات التي تعبدنا الشارعُ فيها بألفاظ لا يقوم غيرها مقامها كالأذان وقراءة الفاتحة في الصلاة وألفاظ التشهد وتكبيرة الإحرام وغيرها ، بل هذه العقود تقع من البر والفاجر والمسلم والكافر ، ولم يتعبدنا الشارع فيها بألفاظ معينة ، فلا فرق أصلاً بين لفظ الإنكاح والتزويج وبين كل لفظ يدل على معناهما .

وأفسدُ من ذلك اشتراطُ العربية مع وقوع النكاح من العرب والعجم والترك والبربر ومن لا يعرف كلمة عربية ، والعجب أنكم اشتراطتم تلفظه بلفظ لا يدرى ما معناه البتة وإنما هو عنده بمنزلة صوتٍ في الهواء فارغ لا معنى تحته ، فعقدتم العقد به ، وأبطلتموه بتلفظه باللفظ الذي يعرفه ويفهم معناه ويميز بين معناه وغيره ، وهذا من أبطل القياس ، ولا يقتضى القياس إلا ضدَّ هذا ، فجمعتم بين ما فرق الله بينه ، وفرقتم بين ما جمع الله بينه .

وبإزاء هذا القياس قياسٌ من يجوز قراءة القرآن بالفارسية ، ويجوز انعقاد الصلاة بكل لفظ يدل على التعظيم - كسبحان الله ، وحل الله ، والله العظيم ، ونحوه - عربياً كان أو فارسياً ، ويجوز إبدال لفظ التشهد بما يقوم مقامه ، وكل هذا من جنائيات الآراء والأقيسة ، والصواب اتباعُ ألفاظ العبادات ، والوقوف معها ، وأما العقود والمعاملات فإنما يتبع مقاصدها والمراد منها بأى لفظ كان ؛ إذ لم يشرع الله ورسوله لنا التعبد بألفاظ معينة لا نتعدهاها .

وجعتم بين ما فرق الله بينه من إيجاب النفقة والسكنى للمبتوتة وجعلتموها كالزوجة ، وفرقتم بين ما جمع الله ورسوله بينه من ملازمة الرجعية المعتدة والمتوفى عنها زوجها منزلها حيث يقول تعالى : ( لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ) وحيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تمسك



في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله ، وجمعتم بين ما فرق الله بينهما من بُولِ  
الطفل والطفلة الرضيعين فقلتم : يغسلان ، وفرقتم بين ما جمعت السنة بينه  
من وجوب غسل قليل البول وكثيره ، وفرقتم بين ما جمع الله ورسوله  
بينهما من ترتيب أعضاء الوضوء وترتيب أركان الصلاة ، فأوجبتم الثاني  
دون الأول ، ولا فرق بينهما لافي المعنى ولا في النقل ، والنبي صلى الله عليه  
وسلم هو المبين عن الله سبحانه أمره ونهيّه ، ولم يتوضأ قط إلا مرتباً ولا مرة  
واحدة في عمره كما لم يُصَلِّ إلا مرتباً ، ومعلوم أن العبادة المنكوسة ليست  
كالمستقيمة ، ويكفي هذا الوضوء اسمه وهو أنه وضوء مُنَكَّس ، فكيف  
يكون عبادة ؟ وجمعتم بين ما فرق الله بينه من إزالة النجاسة ورفع الحدث  
فسوّيتم بينهما في صحة كل منهما بغير نية ، وفرقتم بين ما جمع الله  
بينهما من الوضوء والتيمم فاشتراطتم النية لأحدهما دون الآخر ،  
وتفريقكم بأن الماء يطهر بطبعه فاستغنى عن النية بخلاف التراب فإنه لا يصير  
مطهوراً إلا بالنية فرق صحيح بالنسبة إلى إزالة النجاسة فإنه مُزِيل لها بطبعه .  
وأما رفع الحدث فإنه ليس رافعاً له بطبعه ؛ إذ الحدث ليس جسماً محسوساً يرفعه  
الماء بطبعه بخلاف النجاسة ، وإنما يرفعه بالنية ؛ فإذا لم تقارنه النية بقى على حاله ،  
فهذا هو القياس المحض .

وجمعتم بين ما فرق الله بينه فسوّيتم بين بَدَنِ أطيب المخلوقات وهو  
ولى الله المؤمن وبين بَدَنِ أخبث المخلوقات وهو عدوه الكافر ، فنجستم  
كليهما بالموت ، ثم فرقتم بين ما جمع الله بينه فقلتم : لو غسل المسلم ثم وقع  
في ماء لم يتنجسه ، ولو غسل الكافر ثم وقع في ماء نجسه ، ثم ناقضتم في  
الفرق بأن المسلم إنما غسل ليصلى عليه فطهر بالغسل لاستحالة الصلاة عليه وهو  
نجس بخلاف الكافر ، وهذا الفرق ينقض ما أصّلتموه من أن النجاسة بالموت



نجاسة عينية فلا تزول بالغسل لأن سببها قائم وهو الموت ، وزوال الحكم مع بقاء سببه ممتنع ؛ فأى القياسين هو المعتد به في هذه المسألة ؟ وفرقتم بين ما جمعت السنة والقياس بينهما فقلتم : لو طلعت عليه الشمس وقد صلى من الصبح ركعةً بطلت صلاته ، ولو غربت عليه الشمس وقد صلى من العصر ركعةً صحت صلاته ، والسنة الصحيحة الصريحة قد سَوّت بينهما ، وتقر بكم بأنه في الصبح خرج من وقت كامل إلى غير وقت كامل ففسدت صلاته وفي العصر خرج من وقت كامل إلى وقت كامل وهو وقت صلاة فافترقا ، ولو لم يكن في هذا القياس إلا مخالفته لصريح السنة لكفى في بطلانه ؛ فكيف وهو قياس فاسد في نفسه ؟ فإن الوقت الذي خرج إليه في الموضعين ليس وقت الصلاة الأولى ، فهو ناقص بالنسبة إليها ، ولا ينفع كماله بالنسبة إلى الصلاة التي هو فيها .

فإن قيل : لكنه خرج إلى وقت نَهْيٍ في الصبح وهو وقت طلوع الشمس ، ولم يخرج إلى وقت نَهْيٍ في المغرب .

قيل : هذا فرق فاسد ؛ لأنه ليس بوقت نَهْيٍ عن هذه الصلاة التي هو فيها بل هو وقت أمر بإتمامها بنص صاحب الشرع حيث يقول : « فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ » وإن كان وقت نَهْيٍ بالنسبة إلى التطوع ؛ فظهر أن الميزان الصحيح مع السنة الصحيحة ، وبالله التوفيق .

وجمعتم بين ما فرق الله بينه فقلتم : المختلة البائنة التي قد ملكت نفسها يلحقها الطلاق ، فسويتم بينها وبين الرجعية في ذلك ، وقد فرق الله بينهما بأن جعل هذه مُفْتَدِيَةً لنفسها مَالِئَةً لها كالأجنبية وتلك زَوْجُهَا أَحَقُّ بِهَا ، ثم فرقتم بين ما جمع الله بينه ، فأوقعتم عليها مَرَسَلَةَ الطلاق دون مُعَلِّقَةٍ وصريحه دون كُنَايَتِهِ ؛ ومن المعلوم أن مَنْ مَلَكَهُ اللهُ أَحَدَ الطَّلَاقَيْنِ مَلَكَهُ الْآخَرُ ، ومن لم يملكه هذا لم يملكه هذا ! .



وجمعهم بين ما فرق الله بينه فمنعهم من أكل الضبِّ وقد أُكِلَ على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينظر، وقيل له: أحرّام هو؟ فقال: لا، فقستموه على الأحناش والفيران، وفرقتم بين ما جمعت السنة بينه من لحوم الخيل التي أكلها الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع لحوم الإبل وأذن الله تعالى فيها؛ فجمع الله ورسوله بينهما في الحل، وفرق الله ورسوله بين الضب والخنش في التحريم، وجمعهم بين ما فرقته السنة بينه من لحوم الإبل وغيرها حيث قال «توضؤوا من لحوم الإبل، ولا تتوضؤوا من لحوم الغنم» فقلتم لا نتوضأ لأن هذا ولا من هذا، وفرقتم بين ما جمعت الشريعة بينه فقلتم في القىء: إن كان مِلءُ الفم فهو حَدَثٌ، وإن كان دون ذلك فليس بِحَدَثٍ، ولا يعرف في الشريعة شيء يكون كثيره حَدَثًا ودون قليله، وأما النوم فليس بِحَدَثٍ، وإنما هو مَظَنَّةٌ، فاعتبروا ما يكون مظنة وهو الكثير، وفرقتم بين ما جمع الله بينه فقلتم: لو فتح على الإمام في قراءته لم تبطل صلاته، ولكن تكره؛ لأن فتحة قراءته منه، والقراءة خلف الإمام مكروهة، ثم قلتم: فلو فتح على قارئ غير إمامه بطلت صلاته؛ لأن فتحه عليه مخاطبة له فأبطلت الصلاة، وفرقتم بين متماثلين: لأن الفتح إن كان مخاطبة في حق غير الإمام فهو مخاطبة في حق الإمام، وإن لم يكن مخاطبة في حق الإمام فليس بمخاطبة في حق غيره، ثم ناقضتم من وجه آخر أعظم مناقضة فقلتم: لما نوى الفتح على غير الإمام خرج عن كونه قارئًا إلى كونه مخاطبًا بالنية، ولو نوى الربا الصريح والتحليل الصريح وإسقاط الزكاة بالتمليك الذي اتخذته حيلة لم يكن مرايا ولا مسقطًا للزكاة ولا محلاً لهذه النية

فيالله العجب! كيف أثرت نية الفتح والإحسان على القارئ وأخرجته عن كونه قارئًا إلى كونه مخاطبًا ولم تؤثر نية الربا والتحليل مع إساءته بها وقصده



نَفْسَ ما حرمه الله فتجمله مراييا محملا ؟ . وهل هذا إلا خروج عن محض القياس  
وجمع بين ما فرق الشارع بينهما وتفریق بين ما جمع بينهما ؟ .

وقلتهم : لو اقتدى المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت لا يصح اقتداؤه ،  
ولو اقتدى المقيم بالمسافر بعد خروج الوقت صح اقتداؤه .

وهذا تفریق بين متماثلين ، ولو ذهب ذاهب إلى عكسه لكان من جنس  
قولكم سواء ، ولأمكنه تعليله بنحو ما علمتم به .

ووجههم الفرق بأن من شرط صحة اقتداء المسافر بالمقيم أن ينتقل فرضه إلى  
فرض إمامه ، وبخروج الوقت استقرار الفرض عليه استقرارا لا يتغير بتغير حاله  
فبقى فرضه ركعتين ؛ فلو جوزنا له اقتداءه بالمقيم بعد خروج الوقت جوزنا  
اقتداء من فرضه ركعتان بمن فرضه أربع ، وهذا لا يصح ، كمصلي الفجر إذا اقتدى  
بمصلي الظهر ، وليس كذلك المقيم إذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت ؛ إذ  
ليس من شرط صحة اقتداء المقيم بالمسافر أن ينتقل فرضه إلى فرض إمامه ؛ بدليل  
أنه لو اقتدى به في الوقت لم ينتقل فرضه إلى فرض إمامه ، بخلاف المسافر ؛ فإنه لو  
اقتدى بالمقيم في الوقت انتقل فرضه إلى فرض إمامه .

ثم ناقضتم وقلتهم : إذا كان الإمام مسافراً وخلفه مسافرون ومقيمون فاستخلف  
الإمام مقيماً فإن فرض الإمام لا ينتقل إلى فرض إمامه وهو فرض المقيمين ؛ مع  
أن الفرق في الأصل مدخول . وذلك أن الصلاتين سواء في الاسم والحكم والوضع  
والوجوب ، وإن اختلفتا في كون الإمام مصلياً ، فإذا صلى الإمام أربعاً وجب على المأموم  
أن يصلي بصلاته كالوكان في الوقت ، وخروج الوقت لا أثر له في ذلك ، فإن الذي  
فرضه الله عليه في الوقت هو بعينه فرضه بعد الوقت ، ولا سيما إذا كان نائماً أو ناسياً ؛  
فإن وقت اليقظة والذي كره هو الوقت الذي شرع الله له الصلاة فيه ، وعذر السفر قائم ،



وارتباط صلاته بصلاة الإمام حاصل ، فما الذى فرّق بين الصورتين مع اتحاد السبب الجامع وقيام المحكمة المجوزة للقصر والمرجحة لمصلحة الاقتداء عند الانفراد؟ وفرقتهم بين ما جمعت الشريعة بينهما - وهو الحيض ، والنفاس - فجعلتم أقل الحيض محدوداً إما بثلاثة أيام أو بيوم وليلة أو بيوم ، ولم تحدوا أقل النفاس ، وكلاهما دم خارج من الفرج يمنع أشياء ويوجب أشياء ، وليس اسمين شرعيين لم يعرفا إلا بالشريعة ، بل هما اسمان لغويان ردّ الشارعُ أمتهما فيهما إل ما يتعارفه النساء حيضاً ونفاساً ، قليلاً كان أو كثيراً . وقد ذكرتم هذا بعينه فى النفاس ، فما الذى فرق بينه وبين الحيض ؟ ولم يأتِ عن الله ولا عن رسوله ولا عن الصحابة تحديداً لأقلّ الحيض بحدّ أبداً ، ولا فى القياس ما يقتضيه .

والعجب أنكم قلتم : المرجع فيه إلى الوجود حيث لم يحدّه الشارع ، ثم ناقضتم فقلتم : حدّ أقله يوم وليلة .

وأما أصحابُ الثلاث فإنما اعتمدوا على حديث توهّموه صحيحاً وهو غير صحيح باتفاق أهل الحديث ، فهم أعذر من وجه ؛ قال المفرقون : بل فرقنا بينهما بالقياس الصحيح ؛ فإن للنفاس علماً ظاهراً يدل على خروجه من الرحم وهو تقدم الولد عليه ، فاستوى لقليله وكثيره ؛ لوجود علمه الدال عليه ، وليس مع الحيض علم يدل على خروجه من الرحم ، فإذا امتدّ زمنه صار امتداده علماً ودليلاً على أنه حيض معتاد ، وإذا لم يمتدّ لم يكن معناه ما يدل عليه أنه حيض فصار كدم الرّغاف .

ثم ناقضوا فى هذا الفرق نفسه أًبين مناقضة ؛ فقال أصحاب الثلاث : لو امتدّ يومين ونصف يوم دائماً لم يكن حيضاً حتى يمتد ثلاثة أيام . وقال أصحاب اليوم : لو امتد من غدوة إلى العصر دائماً لم يكن حيضاً حتى يمتد إلى غروب الشمس ؛ فخرجوا بالقياس عن محض القياس .



وقلتُم : إذا صلى جالساً ثم تشهد في حال القيام سهواً فلا سجود عليه ، وإن قرأ في حال التشهد فعليه السجود ، وهذا فرق بين متساويين من كل وجه ، وقلتُم : إذا افتتح الصلاة في المسجد فظن أنه قد سبقه الحدث فانصرف ليتوضأ ثم علم أنه لم يسبقه الحدث وهو في المسجد جاز له المضى على صلاته ، وكذلك لو ظن أنه قد أتم صلاته ثم علم أنه لم يتم ، ثم قلتُم : لو ظن أن على ثوبه نجاسة أو أنه لم يكن متوضئاً فانصرف ليتوضأ أو يغسل ثوبه ثم علم أنه كان متوضئاً أو طاهر الثوب لم يجوز له البناء على صلاته ، ففرقتم بين مالا فرق بينهما وتركتم محض القياس ، وفرقتم بأنه لما ظنَّ سبقَ الحدث فقد انصرف من صلاته انصراف استئناف لا انصراف رَفْضٍ ، فإنه لو تحقق ما ظنه جاز له المضى ، فلم يصرف قاصداً للخروج من الصلاة ، فلم يمتنع البناء ، وكذلك لو ظن أنه قد أتمَّ صلاته فلم ينصرف انصراف رَفْضٍ ، وإذا لم يقصد الرَفْض لم تصر الصلاة مرفوضة كما لو سلم ساهياً ، وليس كذلك إذا ظن أنه لم يتوضأ أو أن على ثوبه نجاسة لأنه انصرف منها انصراف رَفْضٍ ونَوَى الرَفْض مقارناً لانصرافه ؛ فبطلت كما لو سلم عامداً ، وهذا الفرق غير مُجْدٍ شيئاً ، بل هو فرق بين ما جمعت الشريعة بينهما ، فإنه في الموضعين انصرف انصرافاً مأذوناً فيه أو مأموراً به ، وهو معذور في الموضعين ، بل هذا الفرق حقيقٌ باقتضائه ضدَّ ما ذكرتم ، فإنه إذا ظن أنه لم يتوضأ فانصرافه مأمور به وهو عاصٍ لله بتركه ، بخلاف ما إذا ظن أنه قد أتمَّ صلاته فإن انصرافه مُباح مأذون له فيه ، فكيف تصحُّ الصلاة مع هذا الانصراف وتبطل بالانصراف المأمور به ؟ ثم إنه أيضاً في انصرافه [ حين ] ظن أنه قد أتمَّ صلاته ينصرف انصراف تركٍ حقيقةً لأنه يظن أنه قد فرغ منها ، فتركها تركاً من قد أكملها ، ومن ظن أنه مُحَدِّثٌ فإنما تركها تركاً قاصداً لتكملتها ، فهي أولى بالصحة . وقلتُم : لو قال « الله على أن أصلي ركعتين » وقال آخر « وأنا لله على أصلي ركعتين » لم يجوز لأحدهما أن يأتى بصاحبه ؛ لأنهما فرضان بسببين ، وهو



نذر كل واحد منهما ، ولا يؤدَّى فرض خلف فرض آخر ؛ ثم ناقضتم فقلتم :  
لو قال الآخر « وأنا لله على أن أصلي الركعتين اللتين أوجبتَ على نفسك » جاز  
لأحدهما أن يأتى بالآخر ؛ لأنه أوجبَ على نفسه عين ما أوجبه الآخر على نفسه ،  
فصارتا كالظهر الواحدة ، وهذا ليس يُجْدِي شيئاً ؛ فإن سبب الوجوب مختلف  
كما في الصورة الأولى سواء ، وهو نذر كل واحد منهما على نفسه وليس ، الواجب  
على أحدهما هو عين الواجب على الآخر ، بل هو مثله ، ولهذا لا يتأدى أحدُ  
الواجبين بأداء الآخر ، ولا فرق بين المسألتين في ذلك البتة ، فإن كل واحد منهما  
يجب عليه ركعتان نظير ما وجب على الآخر بنذره ، فالسبب مماثل ، والواجب  
مماثل ، والتعدد في الجانبين سواء ، فالتفريق بينهما تفريق بين متماثلين ، وخروج عن  
محض القياس .

وفرقتم بين ما جمع النص والميزان بينهما ، فقلتم : إذا ظفر برَكَاز فعلية فيه  
الخمس ، ثم يجوز له صرفه إلى أولاده وإلى نفسه إذا احتاج إليه ، وإذا وجب  
عليه عُشْرُ الخارج من الأرض لم يكن له صرفه إلى ولده ولا إلى نفسه ، وكلاهما  
واجب عليه إخراجُه لحقِّ الله وشكر النعمة بما أنعم عليه من المال ، ولكن لما  
كان الرِّكَاز مالا مجموعاً لم يكن نماؤه وكماله بفعله فالمؤنة فيه أيسر كان الواجب  
فيه أكثر ، ولما كان الزرع فيه من المؤنة والكلفة والعمل أكثر مما في الرَكَاز كان  
الواجب فيه نصفه وهو العشر ، فإن اشتدت المؤنة بالسقي بالكلفة حُطَّ الواجبُ  
إلى نصفه وهو نصف العشر ، فإن اشتدت المؤنة في المال غيره بالتجارة والبيع والشراء  
كل وقت وحفظه وكراء مخزنه ونقله خفف إلى شطره وهو ربع العشر ؛ فهذا من  
كمال حكمة الشارع في اعتبار كثرة الواجب وقلته ، فكيف يجوز له أن يعطى  
الواجب الأكثر الذي هو أقل مؤنة وتعباً وكلفة لأولاده ويمسكه لنفسه وقد أضعفه  
عليه الشارع أكثر من كل واجب في الزكاة ومخرج الجميع وإيجابه واحد نصاً واعتباراً ؟  
فالتفريق بينهما تفريق بين ما جمعت الشريعة بينهما حيث قال النبي صلى الله عليه



وسلم « في الركا ز الخمس ، وفي الرقة ربع العشر »

وقلتم : لو أودع مَنْ لا يعرفه ما لا فغاب عنه سنين ثم عَرَفَه فلا زكاة عليه ؛ لأنه لا يقدر على ارتجاعه منه ، فهو كما لو دفنه بمغارة فنسيه ، ثم ناقضتم فقلتكم : لو أودعه من يعرفه فنسيه سنين ثم عرفه فعليه زكاة تلك السنين الماضية كلها ، والمال خارج عن قبضته وتصرفه ، وهو غير قادر على ارتجاعه في صورتين ، ولا فرق بينهما ، وقد صرحتم في مسألة المغارة أنه لو دفن في موضع منها ثم نسيه فلا زكاة عليه إذا عرفه بعد ذلك ، ولا فرق في هذا بين المغارة وبين المودع بوجه ؛ ثم ناقضتم من وجه آخر وقلتكم : لو دفنه في داره وخفى عليه موضعه سنين ثم عرفه وجبت عليه الزكاة لما مضى .

وقلتكم : لو وجبت عليه أربع شياه فأخرج ثنتين سميتين تساوى الأربع جاز ، فطرّد قياسكم هذا أنه لو وجب عليه عشرة أفقرّة بر فأخرج خمسة من بر مرتفع يساوى قيمة العشرة التي هي عليه جاز ، وطردّه لو وجب عليه خمسة أبرة فأخرج بغيراً يساوى قيمة الخمسة أنه يجوز ، ولو وجب عليه صاع في الفطرة فأخرج ربع صاع يساوى الصاع الذي لو أخرجه لتأدّى به الواجب أنه يجوز ؛ فإن طردتم هذا القياس فلا يخفى ما فيه من تغيير المقادير الشرعية والعدول عنها ، ولزكم طرده في أن مَنْ وجب عليه عتق رقبة فاعتق عُشْرَ رقبة تساوى قيمة رقبة غيرها جاز ؛ ومن نذر الصدقة بمائة شاة فتصدق بعشرين تساوى قيمة المائة جاز ، ثم ناقضتم فقلتكم : لو وجب عليه أضحيتان فذبح واحداً سمياً يساوى وسطين لم يحز ، ثم فرقتم بأن قلتكم : المقصود في الأضحية الذبح وإراقة الدم ، وإراقة دم واحد لا تقوم مقام إراقة دمين ، والمقصود في الزكاة سدّ خلّة الفقير وهو يحصل بالأجود الأقل كما يحصل بالأكثر إذا كان دونه ؛ وهذا فرق إن صح لاكم في الأضحية لم يصح لاكم فيما ذكرناه من الصور ، فكيف ولا يصح في الأضحية ؟ فإن المقصود في الزكاة أمور عديدة منها سدّ خلّة الفقير ، ومنها إقامة عبودية الله



بفعل نفس ما أمر به . ومنها شكر نعمته عليه في المال . ومنها إحراز المال وحفظه بإخراج هذا المقدار منه . ومنها المُواَساة بهذا المقدار لما علم الله فيه من مصلحة رب المال ومصلحة الآخذ . ومنها التعبد بالوقوف عند حدود الله وأن لا ينقص منها ولا يغير ، وهذه المقاصد إن لم تكن أعظم من مقصود إراقة الدم في الأضحية فليست بدونه ، فكيف يجوز إلغاؤها واعتبار مجرد إراقة الدم ؟ ثم إن هذا الفرق ينعكس عليكم من وجه آخر ، وهو أن مقصود الشارع من إراقة دم الهدى والأضحية التقرب إلى الله سبحانه بأجل ما يقدر عليه من ذلك النوع وأغلاه وأغلاه ثمنًا وأنفسه عند أهله ، فإنه لن يناله سبحانه لحومها ولا دماؤها ، وإنما يناله تقوى العبد منه ، ومحبتة له ، وإيثاره بالتقرب إليه بأحب شيء إلى العبد وآثره عنده وأنفسه لديه ، كما يتقرب المحب إلى محبوبه بأنفس ما يقدر عليه وأفضله عنده .

ولهذا فطر الله العباد على أن من تقرب إلى محبوبه بأفضل هدية يقدر عليها وأجلها وأغلاها كان أحظى لديه ، وأحب إليه ممن تقرب إليه بألف واحد ردىء من ذلك النوع .

وقد نبه سبحانه على هذا بقوله ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما أخرجنا لكم من الأرض ، ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ، واستم بأخذه إلا أن تُنْفِضُوا فيه ، واعلموا أن الله غني حميد ) وقال تعالى ( ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ) وقال ( وَيُطْعَمُونَ الطعامَ على حبه ) وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل الرقاب فقال « أغلًاها ثمنًا ، وأنفسها عند أهلها » ونذر عمر أن يفجر نجية فأعطى بها نجيتين ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذها بها وينحرهما ، فقال « لا ، بل انحرها إياها » فاعتبر في الأضحية عين المندور دون



ما يقوم مقامه وإن كان أكثر منه ، فلأن يُعتبر في الزكاة نفس الواجب دون ما يقوم مقامه ولو كان أكثر منه أولى وأخرى .

وطرُد قياسكم أنه لو وجب عليه أربع شياء جِداد فأخرج عشرة من أردأ الشياه وأهزلها وقيمتُهنَّ قيمة الأربع ، أو وجب عليه أربع حِقاقٍ جِداد فأخرج عَشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ من أردأ الإبل وأهزلها أنه يجوز، فإن منعتُم ذلك نقضتم القياس، وإن طردتموه تيممتم الخبيث منه تنفقون ، وسلطتم ربَّ المال على إخراج رَدِيئِهِ ومَعَايِبِهِ عن جِيدِهِ ، والمرجع في التقويم إلى اجتِهاده ، وفي هذا من مخالفة الكتاب والميزان ما فيه .

وفرقتُم بين ما جمع الشارع بينه وجمعتُم بين ما فرق بينه ، أما الأول فقلتم : يصح صومُ رمضان بنية من النهار قبل الزوال ، ولا يصح صوم الظَّهار وكفارة الوطء في رمضان وكفارة القتل إلا بنية من الليل ، وفرقتُم بينهما بأن صوم رمضان لما كان مُعَيَّنًا بالشرع أجزأ بنية من النهار ، بخلاف صوم الكفارة ، وبنيتُم على ذلك أنه لو قال « لله على صومُ يوم » فصامه بنية قبل الزال لم يجزئه ، ولو قال « لله على أن أصوم غدا » فصامه بنية قبل الزوال جاز ، وهذا تفريق بين ما جمع الشارع بينه من صوم الفرض وأخبر أنه لا صِيَامَ لِمَن لم يبيتَه من الليل ، وهذا في صوم الفرض ، وأما النفل فصَح عنه أنه كان يُنْسِئُهُ بنية من النهار ، فسويتُم بينهما في إجزائهما بنية من النهار وقد فرق الشارع بينهما . وفرقتُم بين بعض الصوم المفروض وبعض في اعتبار النية من الليل وقد سوى الشارع بينهما . والفرق بالتعيين وعدمه عديمُ التأثيرِ فإنه وإن تعين لم يَصِرْ عِبَادَةً إلا بالنية ؛ ولهذا لو أمسك عن الأكل والشرب من غير نية لم يكن صائمًا ؛ فإذا لم تقارن النية جميع أجزاء اليوم فقد خرج بعضه عن أن يكون عبادَةً ؛ فلم يؤد ما أمر به ، وتعيينه لا يزيد وجوبه إلا تأكيدًا واقتضاء ؛ فلو قيل :



إن الممين أولى بوجوب النية من الليل من غير المعين لكأن أصبح في القياس ، والقياس الصحيح هو الذي جاءت به السنة من الفرق بين الفرض والنفل ؛ فلا يصح الفرض إلا بنية من الليل ، والنفل يصح بنية من النهار ؛ لأنه يتسامح فيه مالا يتسامح في الفرض ، كما يجوز أن يصلى النفل قاعدا وراكباً على دابته إلى القبلة وغيرها . وفي ذلك تكثير النفل وتيسير الدخول فيه ، والرجل لما كان مُخَيَّراً بين الدخول فيه وعدمه ويخير بين الخروج منه وإتمامه خير بين التبييت والنية من النهار ؛ فهذا محض القياس وموجب السنة . والله الحمد .

وفرقتم بين ما جمع الله بينهما من جماع الصائم والمعتكف فقلتم : لو جامع في الصوم ناسياً لم يفسد صومه ، ولو جامع المعتكف ناسياً فسد اعتكافه . وفرقتم بينهما بأن الجماع من محظورات الاعتكاف ، ولهذا لا يباح ليلاً ولا نهاراً ، وليس من محظورات الصوم ؛ لأنه يباح ليلاً . وهذا فرق فاسد جداً ؛ لأن الليل ليس محلاً للصوم فلم يحرم فيه الجماع ؛ وهو محل للاعتكاف ، فحرم فيه الجماع ؛ فنهار الصائم كليل المعتكف في ذلك ، ولا فرق بينهما ، والجماع محظور في الوقتين ، ووزان ليل الصائم اليوم الذي يخرج فيه المعتكف من اعتكافه ، فهذا هو القياس المحض ، والجمع بين ما جمع الله بينه والتفريق بين ما فرق الله بينه ، وبالله التوفيق .

وقلتم : لو دخل عرفة في طلب بعير له أو حاجة ولم ينو الوقوف أجزاءً عن الوقوف ، ولو دار حول البيت في طلب شيء سقط منه ولم ينو الطواف لم يجزئه ، وهذا خروج عن محض القياس . وفرقتم تفريقاً فاسداً فقلتم : المقصود الحضور بعرفة في هذا الوقت وقد حصل ، بخلاف الطواف ؛ فإن المقصود العبادة ولا تحصل إلا بالنية ،



فيقال : والمقصود بعرفة العبادة أيضاً ، فكلاهما ركن مأمور به ، ولم ينو المكلف امتثال الأمر لا في هذا ولا في هذا ؛ فما الذي صحح هذا وأبطل هذا ؟ ولما تَنَبَّهَ بعضُ القياسيين لفساد هذا الفرق عدل إلى فرق آخر ؛ فقال : الوقوفُ ركن يقع في نفس الإحرام ، فنية الحجِّ مشتملةٌ عليه ، فلا يفتقر إلى تجديد نية ، كأجزاء الصلاة من الركوع والسجود ينسحب عليها نية الصلاة . وأما الطوافُ فيقع خارج العبادة فلا تشتمل عليه نية الإحرام فافتقر إلى النية ، ونحن نقول لأصحاب هذا الفرق : رُدُّونا إلى الأول فإنه أقل فسادا وتناقضاً من هذا ، فإن الطواف والوقوف كلاهما جزء من أجزاء العبادة ، فكيف تضمنت جزءاً من أجزاء العبادة لهذا الركن دون هذا ؟ وأيضا فإن طواف المعتمر يقع في الإحرام ، وأيضا فطواف الزيارة يقع في بقية الإحرام ، فإنه إنما حلَّ من إحرامه قبله تحملاً أول ناقصاً ، والتحلل الكامل موقوف على الطواف .

وفرقتم بين ما جمعت السنة والقياس بينهما فقلتم : إذا أُحْرِمَ الصبيُّ ثم بلغ خجَّدَ إحرامه قبل أن يقف بعرفة أجزأه عن حجة الإسلام ، وإذا أُحْرِمَ العبد ثم عتق فجدد إحرامه لم يجزئه عن حجة الإسلام ، والسنة قد سَوَتْ بينهما ، وكذا القياس ، فإن إحرامهما قبل البلوغ والعتق صحيح وهو سبب للثواب ، وقد صارا من أهل وجوب الحج قبل الوقوف بعرفة فأجزأهما عن حجة الإسلام ، كما لو لم يوجد منهما إحرام قبل ذلك ، فإن غاية ما وجد منهما من الإحرام أن يكون وجوده كعدمه ، فوجود الإحرام السابق على العتق لم يضره شيئاً بحيث يكون عدمه أنفع له من وجوده ، وتفرقكم بأن إحرام الصبي إحرامٌ تحلِّي وعادة وبالبلوغ انعدم ذلك فصح منه الإحرام عن حجة الإسلام ، وأما العبد فأحرامه إحرام عبادة لأنه مكلف فصح إحرامه موجِباً فلا يتأتَّى له الخروجُ منه حتى يأتي بموجبه



فَرَّقَ فاسدٌ ؛ فإن الصبي مُثَاب على إحرامه بالنص ، وإحرامه إحرام عبادة - وإن كانت لا تسقط الفرض - كإحرام العبد سواء .

وفرقتم بين ما جمع القياس الصحيح بينه فقلتم : لو قال « أَحْبَبُّوا فلاناً حجة » فله أن يأخذ النفقة ويأكل بها ويشرب ولا يحج ، ولو قال « أَحْبَبُّوه عني » لم يكن له أن يأخذ النفقة إلا بشرط الحج ، وفرقتم بأن في المسألة الأولى أُخْرِجَ كلامه مخرج الإيصاء بالنفقة له ، وكأنه أشار عليه بالحج ، ولا حق للموصى في الحج الذي يأتي به ، فصححنا الوصية بالمال ، ولم نلزم الموصى له بما لا حق للموصى فيه ، وأما في المسألة الثانية فإنما قَصَدَ أن يعود نفعُهُ إليه بثواب النفقة في الحج ، فإن لم يحصل له غرضه لم تنفذ الوصية ، وهذا الفرق نفسه هو المبطل للفرق بين المسألتين ؛ فإنه بتعين الحج قطع ما توهمتموه من دفع المال إليه يفعل به ما يريد ، وإنما قصد إعانتته على طاعة الله ليكون شريكاً له في الثواب ، ذاك بالبدن وهذا بالمال ، ولهذا عين الحج مَصْرِفاً للوصية ، فلا يجوز إلغاء ذلك وتمسكينه من المال يصرفه في ملاذه وشهواته ، هذا من أفسد القياس ، وهو كما لو قال « أعطوا فلاناً ألفاً لينى به - مسجداً أو سقاية أو قنطرة » لم يجز أن يأخذ الألف ولا يفعل ما أوصى به ، كذلك الحج سواء .

وفرقتم بين ما جمع محضُ القياس بينهما فقلتم : إذا اشترى عبداً ثم قال له « أنت حر أمس » عَتَقَ عليه ، ولو تزوجها ثم قال لها « أنت طالق أمس » لم تطلق ، وفرقتم بأن العبد لما كان حراً أمس اقتضى تحريره شرائه واسترقاقه اليوم ، وأما الطلاق فكونُها مطلقة أمس لا يقتضى تحريره نكاحها اليوم ، وهذا فرق صوري لا تأثير له البتة ، فإن الحكم إن جاز تقديمه على سببه وقع العتق والطلاق في صورتين ، وإن امتنع تقدمه في الموضعين على سببه لم يقع واحد منهما ، فما بال أحدهما وقع دون الآخر ؟ .



فإن قيل : نحن لم نفرق بينهما في الإنشاء ، وإنما فرقنا بينهما في الإقرار والإخبار ، فإذا أقر بأن العبد حر بالأمس فقد بطل أن يكون عبداً اليوم ، فعتق باعترافه ، وإذا أقر بأنها طالق أمس لم يلزم بطلان الفكاح اليوم ؛ لجواز أن يكون المطلق الأول قد طلقها أمس قبل الدخول فتزوج هو بها اليوم .

قلنا : إذا كانت المسألة على هذا الوجه فلا بد أن يقول أنت طالق أمس من غيرى ، أو ينوى ذلك ، فينفعه حيث يُدَيّن ؛ فأما إذا أطلق فلا فرق بين العتق والطلاق .

فإن قيل : يمكن أن يطلقها بالأمس ثم يتزوجها اليوم .

قيل : هذا يمكن في الطلاق الذى لم يستوف إذا كان مقصوده الإخبار ، فأما إذا قال « أنت طالق أمس ثلاثاً » ولم يقل من زوج كان قبلى ولا نواه فلا فرق أصلاً بين ذلك وبين قوله للعبد « أنت حر أمس » فهذا التفصيل هو محض القياس ، وبالله التوفيق .

وجعتم بين ما فرقت السنة بينهما فقلتم : يجب على البائن الإحداد كما يجب على المتوفى عنها ، والإحداد لم يكن من ذلك لأجل العدة ، وإنما كان لأجل موت الزوج ، والنبي صلى الله عليه وسلم نفى وأثبت وخصّ الإحداد بالمتوفى عنها زوجها ، وقد فارقت المبتوتة في وصف العدة وقدرها وسببها ؛ فإن سببها الموت ، وإن لم يكن الزوج دخل بها ، وسبب عدة البائن الفراق وإن كان الزوج حياً ، ثم فرقتم بين ما جمعت السنة بينهما فقلتم : إن كانت الزوجة ذمية أو غير بالغة فلا إحداد عليها ، والسنة تقتضى التسوية كما يقتضيه القياس .

وفرقت بين ما جمع القياس الحض بينهما فقلتم : لو ذبح الحريم صيدا فهو ميتة لا يحل أكله ، ولو ذبح الحلال صيداً حراماً فليس بميتة وأكله حلال ، وفرقت بين المانع في ذبح الحريم فيه ، فهو كذبح الجوسى والوثنى ، فالذابح غير أهل ، وفي المسألة الثانية الذابح أهل ، والمذبح محل للذبح إذا



كان حلالاً ، وإنما منع منه حرمة المكان ، ألا ترى أنه لو خرج من الحرم حل ذبحه ؛ وهذا من أفسد فرق ، وهو باقتضاء عكس الحكم أولى ؛ فإن المانع في الصيد الحرمي في نفس المذبوح ، فهو كذبح ما لا يؤكل ، والمانع في ذبح الحرمي في الفاعل ، فهو كذبح الغاصب .

وقلتم : لو أرسل كلبه على صيد في الحل فطرده حتى أدخله الحرم فأصابه لم يضمه ، ولو أرسل سهمه على صيد في الحل فأطارته الريح حتى قتل صيداً في الحرم ضمنه ، وكلاهما تولد القتل فيه عن فعله ، وفرقتم بأن الرمي حصل بمباشرة وقوته التي أمدت السهم فهو محض فعله ، بخلاف مسألة الكلب فإن الصيد فيه يضاف إلى فعل الكلب ، وهذا الفرق لا يصح ، فإن إرسال السهم والكلب كلاهما من فعله ؛ فالذى تولد منهما تولد عن فعله ، وجريان السهم وعدو الكلب كلاهما هو السبب فيه ، وكون الكلب له اختيار والسهم لا اختيار له فرق لا تأثير له إذ كان اختيار الكلب بسبب إرسال صاحبه له .

وقلتم : لو رهن أرضاً مزروعة أو شجراً مثمراً دخل الزرع والثمر في الرهن ، ولو باعهما لم يدخل الزرع والثمرة في البيع ، وفرقتم بينهما بأن الرهن متصل بغيره ، واتصال الرهن بغيره يمنع صحة الإشاعة ، فلو لم يدخل فيه الزرع والثمرة لبطل ، بخلاف المبيع ، فإن اتصاله بغيره لا يبطله ، إذ الإشاعة لاتنافيه ، وهذا قياس في غاية الضعف ؛ لأن الاتصال هنا اتصال مجاورة ، لا إشاعة ، فهو كرهن زيت في ظروفه وقماش في أعداله ونحوه .

وقلتم : لو أكره على هبة جاريته لرجل فوهها له ملسكها فأعتقها الموهوب له نفذ عتقه ، ولو باعها لم يصح بيعه ، وهذا خروج عن محض القياس ، وتقريقتكم - بأن هذا عتق صدر عن إكراه والإكراه لا يمنع صحة العتق ، وذلك بيع صدر عن إكراه والإكراه يمنع صحة البيع - لا يصح ؛ لأنه إنما أكره على التملك ، ولم يكن للمكره غرض في الإعتاق ، والتمليك لم يصح ، والعتق لم يكره عليه فلا ينفذ



كالبيع سواء ، هذا مع أنكم تركتم القياس في مسألة الإكراه على البيع والعق ، فصحتم العتق دون البيع ، وفرقتم بأن العتق لا يدخله خيار فصح مع الإكراه كالطلاق ، والبيع يدخله الخيار فلم يصح مع الإكراه ، وهذا فرق لا تأثير له ، وهو فاسد في نفسه ؛ فإن الإقرار والشهادة والإسلام لا يدخلها خيار ، ولا تصح مع الإكراه ، وإنما امتنعت عقود المسكره من النفوذ لعدم الرضى الذى هو مصحح العقد ، وهو أمر تستوى فيه عقودها كلها معاوضتها وتبرعاتها وعتقه وطلاقه وخلعه وإقراره ، وهذا هو محض القياس والميزان ؛ فإن المسكره محمول على ما أكره عليه غير مختار له ، فأقواله كأقوال النائم والناسى ، فاعتبار بعضها وإلغاء بعضها خروج عن محض القياس ، وبالله التوفيق .

وقلتم : لو وقع فى الغدير العظيم الذى إذا تحرك أحد طرفيه لم يتحرك الطرف الآخر قطرة دم أو خمر أو بول آدمى نجسه كله ، وإذا وقع فى آبار الفلوات والأمصار البعير والروث والأخبث لا تنجسها ما لم يأخذ وجهه ربع الماء أو ثلثه ، وقيل : أن لا يخلو ذلك عن شيء منه ، ومعلوم أن ذلك الماء أقرب إلى الطيب والطهارة حساً وشرعاً من هذا ؛ ومن العجب أنكم نجستم الأدهان والألبان والخل والمائعات بأسرها بالقطرة من البول والدم ، وعفوتم عما دون ربع الثوب من النجاسة الخفيفة ، وعما دون قدر الكف من المعلقة ، وقستم العفو عن ربع الثوب على وجوب مسح ربع الرأس ووجوب حلق ربعه فى الإحرام ، وأين مسح الرأس من غسل النجاسة ؟ ولم تقيسوا الماء والمائع على الثوب مع عدم ظهور أثر النجاسة فيهما البتة وظهور عينها ورأحتها فى الثوب ، ولا سيما عند محمد حيث يعفو عن قدر ذراع فى ذراع ، وعند أبى يوسف عن قدر شبر فى شبر ، وبكل حال فالعفو عما هو دون ذلك بكثير مما لا نسبة له إليه فى الماء والمائع الذى لا يظهر أثر النجاسة فيه بوجه بل يحيلها ويذهب عينها وأثرها أولى وأحرى .

وجعتم بين ما فرق الشرع والحس بينهما ، فقسمتم المنى الذى هو أصل الآدميين



على البول والعذرة ، وفرقتم بين ما جمع الشرع والحسُّ بينهما ففرقتم بين بعض الأشربة المسكرة وغيرها مع استوائها في الإسكار ، فجعلتم بعضها نجساً كالبول وبعضها طاهراً طيباً كاللبن والماء ، وقلتم: لو وقع في البئر نجاسة تنجس ماؤها وطينها ، فإن نزع منها دلو فترش على حيطانها تنجست حيطانها ، وكلما نزع منها شيء نبع مكانه شيء فصادف ماء نجسا وطينا نجسا ، فإذا وجب نزع أربعين دلو مثلاً فنزع تسعة وثلاثون كان المنزوح والباقي كله نجسا ، والحيطان التي أصابها الماء والطين الذي في قرار البئر ، حتى إذا نزع الدلو الأربعون قشقت النجاسة كلها ، فطهر الطين والماء وحيطان البئر وظهر نفسه ، فأرؤى أكرم من هذا الدلو ولا أعقل ولا أخير .

## فصل

وقالت الحنابلة والشافعية : لو تزوجها على أن يحجَّ بها لم تصح التسمية ووجب مهر المثل ، وقاسوا هذه التسمية على ما إذا تزوجها على شيء لا يدري ما هو ، ثم قالت الشافعية : لو تزوج الكتابية على أن يعلمها القرآن جاز ، وقاسوه على جواز إسماعها إياه ، فقاموا بأبعد قياس ، وتركوا محض القياس ، فإنهم صرَّحوا بأنه لو استأجرها ليحملها إلى الحج جاز ، ونزلت الإجارة على العرف ، فكيف صح أن يكون مورد العقد الإجارة ولا يصح أن يكون صداقاً ؟ ثم ناقضتم أبين مناقضة فقلتم : لو تزوجها على أن يردَّ عبدَها الآبق من مكان كذا وكذا صح مع أنه قد يقدر على رده وقد يعجز عنه ؟ فالغرر الذي في هذا الأمر أعظم من الغرر الذي في حملها إلى الحج بكثير ، وقامتم : لو تزوجها على أن يُعلمها القرآن أو بعضه صح ، وقد تقبل التعليم وقد لا تقبله ، وقد يطاوعها لسانها وقد يابى عليها ، وقلتم: لو تزوجها على مهر المثل صححت التسمية مع اختلافه لامتناع مَنْ يساويها من كل وجه أو لقربه وإن اتفق مَنْ يساويها في النسب فنادر جداً من يساويها



في الصفات والأحوال التي يقل المهر بسببها ويكثر؛ فالجهالة التي في حجة بها دون هذا بكثير، وقلتم: لو تزوجها على عبد مطلق صح ولها الوسط، ومعلوم أن في الوسط من التفاوت ما فيه، وقلتم: لو تزوجها على أن يشتري لها عبد زيد صحت التسمية، مع أنه غرر ظاهر؛ إذ تسليم المهر موقوف على أمر غير مقدور له، وهو رضى زيد ببيعه، ففيه من الخطر ما في رد عبدها الآبق، وكلاهما أعظم خطرا من الحج بها، وقلتم: لو تزوجها على أن يرعى غنمها مدة صح، وليس جهالة حملانها إلى الحج بأعظم من جهالة أوقات الرعى ومكانه، على أن هذه المسألة بعيدة من أصول أحمد ونصوصه، ولا تعرف منصوصة عنه، بل نصوصه على خلافها، قال في رواية مهنا، فيمن تزوج على عبد من عبده جاز: وإن كانوا عشرة عبيد يُعطى من أوسطهم، فإن تشاحا أقرع بينهما، قلت: وتستقيم القرعة في هذا؟ قال: نعم، وقلتم: لو خالعهما على كفالة ولدها عشر سنين صح، وإن لم يذكر قدر الطعام والإدام والكسوة، فياللعجب! أين جهالة هذا من جهالة حملانها إلى الحج؟

### فصل

وقالت الشافعية: له أن يحبر ابنته البالغة المفتية<sup>(١)</sup> العالمة بدين الله التي تفتي في الحلال والحرام على نسكاحها بمن هي أكره الناس له، وأشد الناس عنه نفرة بغير رضاها، حتى لو عينت كفوا شابا جميلا ديننا تحبه وعين كفوا شيخا مشوها دميما كان العبرة بتعيينه دونها، فتركوا محض القياس والمصلحة ومقصود النكاح من الود والرحمة وحسن المعاشرة، وقالوا: لو أراد أن يبيع لها حبلا<sup>(٢)</sup> أو عودا أراك من مالها لم يصح إلا برضاها، وله أن يرقها مدة العمر عند من هي أكره شيء فيه بغير رضاها، قالوا: وكما نترجتم عن محض القياس خرجتم عن صريح

(١) في نسخة « الغنية »

(٢) في نسخة « جلا » .



السنة ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير جارية بكرةً زوجها أبوها وهي كارهة ، وخير أخرى ثيبا ، ومن العجب أنكم قلتم : لو تصرف في حبل من مالها على غير وجه الحظ لها كان مردوداً ، حتى إذا تصرف في بُضعها على خلاف حفظها كان لازماً ، ثم قلتم : هو أخير بحفظها منها ، وهذا يرده الحس ؛ فإنها أعلم بميلها ونفرتها وحفظها ممن تحب أن تعاشره وتسكره عشرته ، وتعلقتم بما رواه مسلم من حديث ابن عباس يرفعه « الأيِّمُ أحقُّ بنفسها من وليها ، والبكر تُستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها » وهو حجة عليكم ، وتركتم ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة يرفعه « لا تُنكحُ الأيِّمُ حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن » وفيهما أيضاً من حديث عائشة قالت « قلت : يا رسول الله تُستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : فإن البكر تُستأذن فتستحي ، قال : إذنها صماتها » فنهى أن تنكح بدون استئذنها ، وأمر بذلك وأخبر أنه هو شرعه وحكمه ، فاتفق على ذلك أمره ونهيه وخبره ، وهو محض القياس والميزان .

### فصل

وقالت الحنابلة والشافعية والحنفية : لا يصح بيع المقاتي والمباطخ والباذنجان إلا لقطعة ، ولم يجعلوا المعدوم تبعاً للموجود مع شدة الحاجة إلى ذلك ، وجعلوا المعدوم منزلاً منزلة الموجود في منافع الإجارة للحاجة إلى ذلك ، وهذا مثله من كل وجه ؛ لأنه يستخلف كما تستخلف المنافع ، وما يقدر من عروض الخطر له فهو مشترك بينه وبين المنافع ، وقد جوزوا بيع الثمرة إذا بدا الصلاح في واحدة منها ، ومعلوم أن بقية الأجزاء معدومة فجاز بيعها تبعاً للموجود ، فإن فرقوا بأن هذه أجزاء متصلة وتلك أعيان منفصلة ، فهو فرق فاسد من وجهين : أحدهما أن هذا لا تأثير له البتة ؛ الثاني : أن من الثمرة التي بدا صلاحها ما يخرج أثماراً متعددة



كالتوت والتين فهو كالبطيخ والباذنجان من كل وجه ، فالنفريق خروجٌ  
عن القياس والمصلحة وإلزام بما لا يقدر عليه إلا بأعظم كلفة ومشقة ، وفيه  
مفسدة عظيمة يردّها القياس فإن اللقطة لا ضابط لها ، فإنه يكون في المقشاة  
الكبار والصغار وبين ذلك ، فالمشترى يريد استقصاءها ، والبائع يمنعه من أخذ  
الصغار ، فيقع بينهما من التنازع والاختلاف والتشاحن ما لا تأتي به شريعة ،  
فأين هذه المفسدة العظيمة التي هي منشأ النزاع التي من تأمل مقاصد الشريعة علم  
قصد الشارع لإبطالها وإعدامها إلى المفسدة اليسيرة التي في جعل ما لم يوجد تبعاً  
لما وجد لما فيه من المصلحة ؟ وقد اعتبرها الشارع ، ولم يأت عنه حرف واحد أنه  
نهى عن بيع المعلوم ، وإنما نهى عن بيع الغرر ، والغررُ شيء وهذا شيء ، ولا  
يسمى هذا البيع غرراً لا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً .

### فصل

وقالت الحنفية والمالكية والشافعية : إذا شرطت الزوجة أن لا يخرجها الزوج  
من بلدها أو دارها أو أن لا يتزوج عليها ولا يتسرّى فهو شرط باطل ، فتركوا  
محض القياس ، بل قياس الأولى ، فإنهم قالوا : لو شرطت في المهر تأجيلاً أو غير  
نقد البلد أو زيادة على مهر المثل لزم الوفاء بالشرط ، فأين المقصود الذي لها في الشرط  
الأول إلى المقصود الذي في هذا الشرط ؟ وأين فواته إلى فواته ؟ وكذلك من  
قال منهم : لو شرط أن تكون جميلة شابة سوية فبانت عجوزاً شمطاء  
قبيحة المنظر أنه لا فسخ لأحدهما بفوات شرطه ، حتى إذا فات درهم واحد  
من الصّدّاق فلها الفسخ بفواته قبل الدخول ، فإن استوفى المعقود عليه ودخل  
بها وقضى وطّره منها ثم فات الصّدّاق جميعه ولم تظفر منه بحبة واحدة فلا  
فسخ لها ، وقسم الشرط الذي دخلت عليه على شرط أن لا يؤويها ولا ينفق

من تناقض  
القياسيين  
مراعاة بعض  
الشروط دون  
بعضها الآخر



عليها ولا يطانها أو لا ينفق على أولاده منها ونحو ذلك مما هو من أفسد القياس الذي فرقت الشريعة بين ما هو أحق بالوفاء منه وبين ما لا يجوز الوفاء به ، وجمعتم بين ما فرق القياس والشرع بينهما ، وألحقتم أحدهما بالآخر ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم الوفاء بشروط النكاح التي يستحل بها الزوج فرج امرأته أولى من الوفاء بسائر الشروط على الإطلاق ، فجعلتموها أتم دون سائر الشروط وأحقها بعدم الوفاء ، وجعلتم الوفاء بشرط الواقف المخالف لمقصود الشارع كترك النكاح وكشرط الصلاة في المسكان الذي شرط فيه الصلاة وإن كان وحده وإلى جانبه المسجد الأعظم وجماعة المسلمين ، وقد ألغى الشارع هذا الشرط في النذر الذي هو قرينة محضة وطاعة فلا تتعين عنده بقعة عينها الناذر للصلاة إلا المساجد الثلاثة ، وقد شرط الناذر في نذره تعيينه ؛ فألغاه الشارع لفضيلة غيره عليه أو مساواته له فكيف يكون شرط الواقف الذي غيره أفضل منه وأحب إلى الله ورسوله لازماً يجب الوفاء به ؟ وتعيين الصلاة في مكان معين لم يرغب الشارع فيه ليس بقربة ، وما ليس بقربة لا يجب الوفاء به في النذر ، ولا يصح اشتراطه في الوقف .

فإن قلتم : الواقف لم يخرج ماله إلا على وجه معين ، فلزم اتباع ما عينه في الوقف من ذلك الوجه ، والناذر قصد القربة ، والقرب متساوية في المساجد غير الثلاثة ، فتعين بعضها لغو .

هل يعتبر شرط  
الواقف  
مطلقاً ؟

قيل : هذا الفرق بعينه يوجب عليكم إلغاء مالا قربة فيه من شروط الواقفين ، واعتبار ما فيه قربة ، فإن الواقف إنما مقصوده بالوقف التقرب إلى الله فتقر به بوقفه كتقر به بنذره ؛ فإن العاقل لا يبذل ماله إلا لما فيه مصلحة عاجلة أو آجلة ؛ والمرء في حياته قد يبذل ماله في أغراضه مباحة كانت أو غيرها وقد يبذله فيما يقر به إلى الله ، وأما بعد مماته فيبذله فيما يظن أنه يقرب إلى الله ، ولو قيل



له « إن هذا المصيرَ لا يقرب إلى الله عز وجل ، أو إن غيره أفضل وأحب إلى الله منه وأعظم أجراً » لبادرَ إليه ، ولا ريب أن العاقل إذا قيل له « إذا بذلت مالك في مقابلة هذا الشرط حصل لك أجر واحد ، وإن تركته حصل لك أجران » فإنه يختار ما فيه الأجر الزائد ، فكيف إذا قيل له « إن هذا لا أجر فيه البتة » فكيف إذا قيل « إنه مخالف لمقصود الشارع مضاد له يكرهه الله ورسوله » ؟ وهذا كشرط العزوبة مثلاً وترك النكاح ، فإنه شرط لترك واجب أو سنة أفضل من صلاة النافلة وصومها أو سنة دون الصلاة والصوم ، فكيف يلزم الوفاء بشرط ترك الواجبات والسنن اتباعاً لشرط الواقف وترك شرط الله ورسوله الذي قضاؤه أحق وشرطه أوثق ؟

يوضحه أنه لو شرط في وقفه أن يكون على الأغنياء دون الفقراء كان شرطاً باطلاً عند جمهور الفقهاء ، قال أبو المعالي الجويني ، هو إمام الحرمين رضي الله عنه : ومعظم أصحابنا قطعوا بالبطالان ، هذا مع أن وصف الغنى وصف مباح ونعمة من الله وصاحبه إذا كان شاكراً فهو أفضل من الفقير مع صبره عند طائفة كثيرة من الفقهاء والصوفية ، فكيف يلغى هذا الشرط ويصح شرط الترهّب في الإسلام الذي أبطله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لارهبانية في الإسلام » ؟ .

يوضحه أن مَنْ شرط التعزّب فإنما قصد أن تركه أفضل وأحب إلى الله ، فقصد أن يتعبد الموقوف عليه بتركه ، وهذا هو الذي تبرأ النبي صلى الله عليه وسلم منه بعينه فقال « مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » وكان قصد أولئك الصحابة هو قصد هؤلاء الواقفين بعينه سواء ، فإنهم قصدوا ترفية<sup>(١)</sup> أنفسهم على العبادة

(١) الترفية : التسكين والإقامة على الشيء



وترك النكاح الذي يشغلهم تقرّباً إلى الله بتركه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم ما قال ، وأخبر أنه من رغب عن سنته فليس منه ؛ وهذا في غاية الظهور ، فكيف يحل الإلزام بترك شيء قد أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أن من رغب عنه فليس منه ؟ هذا مما لا تحتمله الشريعة بوجه .

تعرض شروط  
الواقفين على  
كتاب الله

فالصواب الذي لا تسوغ الشريعة غيره عرضُ شروط الواقفين على كتاب الله سبحانه وعلى شرطه ، فما وافق كتابه وشرطه فهو صحيح ، وما خالفه كان شرطاً باطلاً مردوداً ، ولو كان مائة شرط ، وليس ذلك بأعظم من رد حكم الحاكم إذا خالف حكم الله ورسوله ، ومن ورد فتوى المقتي ، وقد نص الله سبحانه على رد وصية الجانف في وصيته والآثم فيها ، مع أن الوصية تصح في غير قرّة ، وهي أوسع من الوقف ، وقد صرح صاحب الشرع برد كل عمل ليس عليه أمره ، فهذا الشرط مردود بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلا يحل لأحد أن يقبله أو يعتبره ويصححه .

ثم كيف يُوجبون الوفاء بالشروط التي إنما أخرج الواقف ماله لمن قام بها وإن لم تكن قرّة ولا للواقفين فيها غرض صحيح ، وإنما غرضهم ما يقر بهم الله ، ولا يوجبون الوفاء بالشروط التي إنما بذلت المرأة بُضعها للزوج بشرط وفائه لها بها ، ولها فيها أصح غرض ومقصود ، وهي أحق من كل شرط يجب الوفاء به بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهل هذا إلا خروج عن محض القياس والسنة ؟

ثم من العجب العجّاب قول من يقول : إن شروط الواقف كنصوص الشارع ، ونحن نبرأ إلى الله من هذا القول ، ونعتذر مما جاء به قائله ، ولا نعدل بنصوص الشارع غيرها أبداً ، وإن أحسن الظن بقائل هذا القول حُمل كلامه على أنها كنصوص الشارع في الدلالة ، وتخصيص عامها بخاصها ، وحمل مُطلقها على مُقيدها ، واعتبار مفهومها كما يعتبر منطوقها ، وأما أن تكون كنصوصه في وجوب الاتباع وتأثير من أحلّ بشيء منها فلا يظن ذلك بمن له نسبة ما إلى العلم ، فإذا كان حكم الحاكم ليس كنص الشارع ، بل يُرد ما خالف حكم الله ورسوله من ذلك ، فشرط الواقف إذا كان كذلك كان أولى بالرد

خطأ القول  
بأن شرط  
الواقف كنص  
الشارع



والإبطال ، فقد ظهر تناقضهم في شروط الواقفين وشروط الزوجات ، وخروجهم فيها عن موجب القياس الصحيح والسنة ، وبالله التوفيق .

يوضح ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قَسَمَ يعطى الأهل حظين والعزب حظاً ، وقال « ثلاثة حق الله عونهم » ذكر منهم الناكح يريد العفاف ؛ ومصححو هذا الشرط عكسوا مقصوده ، فقالوا : نعطيهم مادام عزباً ، فإذا تزوج لم يستحق شيئاً ، ولا يحل لنا أن نعينه ؛ لأنه ترك القيام بشرط الواقف وإن كان قد فعل ما هو أحبُّ إلى الله ورسوله ؛ فالوفاء بشرط الواقف المتضمن لترك الواجب أو السنة المقدمة على فضل الصوم أو الصلاة لا يحلُّ مخالفته ، ومن خالفه كان عاصياً آثماً ، حتى إذا خالف الأحبَّ إلى الله ورسوله والأرضى له كان باراً مثاباً قائماً بالواجب عليه !

يوضح بطلان هذا الشرط وأمثاله من الشروط المخالفة لشرع الله ورسوله أنكم قلتم : كلُّ شرطٍ يخالف مقصود العقد فهو باطل ، حتى أبطلتم بذلك شرط دار الزوجة أو بلدها ، وأبطلتم اشتراط البائع الانتفاع بالمبيع مدة معلومة ، وأبطلتم اشتراط الخيار فوق ثلاثة ، وأبطلتم اشتراط نفع البائع في المبيع ونحو ذلك من الشروط التي صححها النصُّ والآثار عن الصحابة والقياس ، كما صحح عمر ابن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان اشتراط المرأة دارها أو بلدها أو أن لا يتزوج عليها ، ودلت السنة على أن الوفاء به أحق من الوفاء بكل شرط ، وكما صححت السنة اشتراط انتفاع البائع بالمبيع مدة معلومة ، فأبطلتم ذلك ، وقلتم : يخالف مقتضى العقد ، وصححتكم الشروط المخالفة بمقتضى عقد الوقف لعقد الوقف ؛ إذ هو عقد قرابة مقتضاه التقربُ إلى الله تعالى ولا ريب أن شرط ما يخالف القرابة يناقضه مناقضة صريحة ؛ فإذا شرط عليه الصلاة في مكان لا يُصلى فيه إلا هو وحده أو واحد بعد واحد أو اثنان فعدُّه عن الصلاة في المسجد الأعظم الذي يجتمع فيه جماعة المسلمين مع قدمه وكثرته



جماعته فيتعدها إلى مكان أقل جماعة وأنقص فضيلة وأقل أجراً اتباعاً  
لشرط الواقف المخالف لمقتضى عقد الوقف خروجاً عن محض القياس ،  
وبالله التوفيق .

يوضحه أن المسلمين مجمعون على أن العبادة في المسجد من الذكر والصلاة  
وقراءة القرآن أفضل منها عند القبور ؛ فإذا منعتهم فعلها في بيوت الله سبحانه  
وأوجبتم على الموقوف عليه [فعلها] بين المقابر إن أراد أن يتناول الوقف وإلا كان  
تناوله حراماً كنتم قد ألزمتموه بترك الأحب إلى الله الأنفع للعبد والعدل إلى  
الأقصر المفضول أو المنهى عنه مع مخالفته لقصد الشارع تفصيلاً وقصد الواقف  
إجمالاً فإنه إما يقصد الأَرْضى لله والأحب إليه ؛ ولما كان في ظنه أن هذا إرضاء  
لله اشترطه ؛ فنحن نظرنّا إلى مقصوده ومقصود الشارع ، وأنتم نظرتُم إلى مجرد لفظه  
سواء وافق رضا الله ورسوله ومقصوده في نفسه أولاً ، ثم لا يمكنكم طرد ذلك أبداً ،  
فإنه لو شرط أن يصلى وحده حتى لا يخالط الناس بل يتوفر على الخلوة والذكر  
أو شرط أن لا يشتغل بالعلم والفقه ليتوفر على قراءة القرآن وصلاة الليل وصيام  
النهار أو شرط على الفقهاء ألا يجاهدوا في سبيل الله ولا يصوموا تطوعاً ولا يصلوا  
النوافل وأمثال ذلك ، فهل يمكنكم تصحيح هذه الشروط ؟ فإن أبطلتموها ففقد  
النكاح أفضل من بعضها أو مساوٍ له في أصل القرية ، وفعل الصلاة في المسجد  
الأعظم العتيق الأكثر جماعة أفضل ، وذكر الله وقراءة القرآن في المسجد  
أفضل منه بين القبور ، فكيف تلزمون بهذه الشروط المفضولة وتبطلون ذلك ؟  
فما هو الفارق بين ما يصح من الشروط وما لا يصح ؟ ثم لو شرط المبيت في  
المكان الموقوف ولم يشترط التعزُّب فأباحت له الزوج فطالبت الزوجة بحقوقها من  
المبيت وطالبتموه بشرط الواقف منه فكيف تقسمونه بينهما ؟ أم ماذا تقدمون :  
ما أوجبه من الله ورسوله من المبيت والقسم للزوجة مع ما فيه من مصلحة الزوجين



وصيانة المرأة وحفظها وحصول الإيواء المطلوب من النكاح ، أم ما شرطه الواقف  
وتجعلون شرطه أحقّ والوفاء به ألزم ؟ أم تمنعونه من النكاح والشارع والواقف  
لم يمنعه منه ؟ فالحق أن مبيته عند أهله إن كان أحب إلى الله ورسوله جاز له ،  
بل استحب ترك شرط الواقف لأجله ، ولم يمنعه فعل ما يحبه الله ورسوله من تناول  
الوقف ، بل ترك ما أوجبه سبباً لاستحقاق الوقف ، فلا نص ولا قياس ولا مصلحة  
للاوقف ولا للموقوف عليه ولا مرضاة الله ورسوله .

والمقصود بيان بعض مافي الرأي والقياس من التناقض والاختلاف الذي هو  
من عند غير الله ؛ لأن ما كان من عنده فإنه يصدق بعضه بعضاً ، ولا يخالف  
بعضه بعضاً ، وبالله التوفيق .

### فصل

وقالت الحنفية والشافعية والمالكية ومتأخرو أصحاب أحمد : إنه لا قصاص  
في اللطمة والضربة ، وإنما فيه التعزير ، وحكى بعض المتأخرين في ذلك الإجماع ،  
وخرجوا عن محض القياس وموجب النصوص وإجماع الصحابة ؛ فإن ضمان  
النفوس والأموال مبناه على العدل ، كما قال تعالى ( وجزاء سيئة سيئةً مثلها )  
وقال ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقال ( وإن عاقبتم  
فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) فأمر بالمائلة في العقوبة والقصاص ؛ فيجب اعتبارها  
بحسب الإمكان ، والأمثل هو المأمور به ؛ فهذا المملوم المضروب قد اعتدى  
عليه ، فالواجب أن يفعل بالاعتدى كما فعل به ، فإن لم يمكن كان الواجب ما هو  
الأقرب والأمثل ، وسقط ما عجز عنه العبد من المساواة من كل وجه ، ولا ريب أن  
لطمة بلطمة وضربة بضربة في محلّهما بالآلة التي لطمه بها أو بمثلها أقرب إلى  
المائلة المأمور بها حساً وشرعاً من تعزيره بغير جنس اعتدائه وقدره وصفته ،

هل في اللطمة  
والضربة  
فصاص ؟



وهذا هو هَدْيُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ومحض القياس وهو منصوص الإمام أحمد ، وَمَنْ خالفه في ذلك من أصحابه فقد خَرَجَ عن نص مذهبه وأصوله كما خرج عن محض القياس والميزان ، قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في كتابه المترجم له «باب في القصاص من اللطمة والضربة: حدثني إسماعيل ابن سعيد قال : سألتُ أحمد بن حنبل عن القصاص من اللطمة والضربة ، فقال : عليه القَوْد من اللطمة والضربة » وبه قال أبو داود وأبو خيثمة وابن أبي شيبة ، وقال إبراهيم الجوزجاني « وبه أقول ؛ لما حدثنا شبابة بن سوار ثنا شعبة عن يحيى بن الحصين قال : سمعت طارق بن شهاب يقول : لَطَمَ أبو بكر رجلا يوما لطمة ، فقال له : اقتص » ، فعفا الرجل ، حدثنا شبابة أنبأ شعبة عن مخارق قال : سمعت طارقا يقول : لطم ابن أخ لخالد بن الوليد رجلا من مُراد ، فأقاده خالد منه ، حدثنا أبو بهز حدثنا أبو بكر بن عياش قال : سمعت الأعمش عن كميل بن زياد قال : لطمني عثمان ثم أقادني ففقت ، حدثني ابن الأصفهاني حدثنا عبد السلام بن حرب عن ناجية عن عمه يزيد بن عربي قال : رأيت علياً كرم الله وجهه في الجنة أقاد من لَطْمَة ، وحدثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا عبد الله ابن إسماعيل بن زياد ابن أخى عمرو بن دينار أن ابن الزبير أقاد من لَطْمَة ، ثنا يزيد بن هرون أنا الجريري عن أبي نَضْرَةَ عن أبي فراس قال : خطبنا عمر فقال : إني لم أبعث عُمالي إليكم ليضربوا أبشـاركم ولا ليأخذوا أموالكم ، ولكن إنما بعثتهم ليبالغوك دينكم وسنة نبيكم وَيَقْسِمُوا فيكم فَيُؤْكِمَكم ، فمن فعل به غير ذلك فليرفعه إلى فوالذي نفسُ عمرَ بيده لأقصنه منه ، فقام إليه عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين إن كان رجل من المسلمين على رعية فأدَّ بَ بعض رعيته لتقصنه منه ، فقال عمر : أنا لا أقصنه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه ؟ ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن ابن حَرَمَلَة قال : تَلَا حَيَّ رَجُلَانِ فقال أحدهما : ألم أخنك حتى سَلَحْتَ ؟ فقال : بلى ، ولكن



لم يكن لى عليك شهود ، فاشهدوا على ما قال ، ثم رفعه إلى عمر بن عبد العزيز ، فأرسل في ذلك إلى سعيد بن المسيب فقال : يخنقه كما خنقه حتى يحدث أو يفتدى منه ، فافتدى منه بأربعين بعيراً ، فقال ابن كثير : أحسبه ذكره عن عثمان ، ثنا الحسين بن محمد ثنا ابن أبي ذئب عن المطلب بن السائب أن رجلين من بني لَيْث اقتتلا ، فضرب أحدهما الآخر فكسّر أنفه ، فانكسر عظم كف الضارب ، فأقاد أبو بكر من أنف المضروب ولم يُقَد من يد الضارب ، فقال سعيد بن المسيب : كان لهذا أيضا القود من كفه ، قضى عثمان أن كل مقتتلين اقتتلا ضمنا ما بينهما ، فأقيد منه ، فدخل المسجد وهو يقول : يا عباد الله كسر ابن المسيب يدي ، قال الجوزجاني : فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وجملة أصحابه فإلى من يركن بعدهم ؟ أو كيف يجوز خلافهم ؟ »

قلت : وفي السنن لأبي داود والنسائي من حديث أبي سعيد الخدري قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسماً أقبل رجل فأكبَّ عليه فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعُرْجُون كان معه ، فخرج وجهه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَعَالَ فَاسْتَقِدْ ، فقال : بل عفوت يا رسول الله : وفي سنن النسائي وأبي داود وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم بن حذيفة مُصَدِّقاً ، فلاحاه رجل في صدقته ، فضر به أبو جهم فشجّه ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : القود يا رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لكم كذا وكذا » فلم يَرْضَوْا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لكم كذا وكذا » فرَضَوْا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إني خاطبُ العشية على الناس ومخبرهم برضاكم » فقالوا : نعم ، فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « إن هؤلاء أتوني يريدون القصاص ، فعرضت عليهم كذا وكذا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فرَضَوْا ، أرضيتهم ؟ » فقالوا : لا ، فهم المهاجرون بهم ،



فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفوا عنهم ، فكفوا عنهم ، ثم دعاهم فزادهم ، فقال : أرضيتم ؟ فقالوا : نعم ، فقال : إني خاطب على الناس ونخبهم برضاكم ، فقالوا : نعم ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أرضيتم ؟ قالوا : نعم « وهذا صريح في القَوَد في الشَّجَّة ، ولهذا صُولحوا من القود مرة بعد مرة حتى رَضُوا ، ولو كان الواجب الأَرشَ فقط لقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم حين طلبوا القَوَد : إنه لا حقَّ لكم فيه ، وإنما حقكم في الأَرش .

فهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا إجماع الصحابة ، وهذا ظاهر القرآن ، وهذا محض القياس ؛ فعارضَ المانعون هذا كله بشيء واحد وقالوا : اللطمة والضربة لا يمكن فيهما المائلة ، والقصاصُ لا يكون إلا مع المائلة . ونظر الصحابة أكمل وأصح وأتبع للقياس ، كما هو أتبع للكتاب السنة ، فإن المائلة من كل وجه متعذرة ، فلم يبق إلا أحد أمرين : قصاص قريب إلى المائلة ، أو تعزير بعيد منها ، والأول أولى ؛ لأن التعزير لا يعتبر فيه جنس الجناية ولا قدرها ، بل قد يعزر بالسوط والعصا ، وقد يكون لطمة أو ضربة بيده ، فأين حرارة السَّوْط ويُبسه إلى لين اليد ، وقد يزيد وينقص ، وفي العقوبة بجنس ما فعله تحرُّرٌ للمائلة بحسب الإمكان ، وهذا أقرب إلى العدل الذي أمر الله به وأنزل به الكتاب والميزان ؛ فإنه قصاص بمثل ذلك العضو في مثل الحل الذي ضرب فيه بقدره ، وقد يساويه أو يزيد قليلا أو ينقص قليلا ، وذلك عَفْو لا يدخل تحت التكليف ، كما لا يدخل تحت التكليف المساواة في الكيل والوزن من كل وجه كما قال تعالى ( وأوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا تكلف نفساً إلا وسعها ) فأمر بالعدل المقدور ، وعفا عن غير المقدور منه ، وأما التعزيرُ فإنه لا يسمى قصاصاً ، فإن لفظ القصاص يدل على المائلة ، ومنه قَصَّ الأثر إذا اتبعه وقَصَّ الحديث إذا أتى به على وجهه ، والمقاصَّة : سقوط أحد الدَّيْنَيْن بمثله جنسا وصفة ، وإنما



هو تقويم للجناية ، فهو قيمة لغير المثل ، والعدول إليه كالعدول إلى قيمة المُتَلَف ، وهو ضرب له بغير تلك الآلة في غير ذلك الحل . وهو إما زائد وإما ناقص ، ولا يكون مماثلاً ولا قريباً من المثل ، فالأول أقرب إلى القياس ، والثاني تقويم للجناية بغير جنسها كبَدَل المُتَلَف ، والنزاع أيضاً فيه واقع إذا لم يوجد مثله من كل وجه كالحيوان والعقار والآنية والثياب وكثير من المعدودات والمذروعات ، فأكثر القياسيين من أتباع الأئمة الأربعة قالوا : الواجبُ في بدل ذلك عند الإلتلاف القيمة ، قالوا : لأن المثل في الجنس يتعذر ، ثم طرد أصحاب الرأي قياسهم فقالوا : وهذا هو الواجبُ في الصيد في الحَرَم والإحرام إنما تجب قيمته لا مثله كما لو كان مملوكاً . ثم طردوا هذا القياس في القرض فقالوا : لا يجوز قرض ذلك لأن موجبَ القرضِ ردُّ المثل ، وهذا لا مثل له . ومنهم مَنْ خرج عن موجب هذا القياس في الصيد لدلالة القرآن والسنة وآثار الصحابة [على أنه] يضمن بمثله من النعم وهو مثل مُقَيَّد بحسب الإمكان وإن لم يكن مثلاً من كل وجه . وهذا قول الجمهور منهم مالك والشافعي وأحمد ، وهم يجوزون قَرْضَ الحيوان أيضاً كما دلت عليه السنة الصحيحة ؛ فإنه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه استسلف بَكْرًا وقَضَى جملاً رباعياً ، وقال « إن خياركم أحسنكم قضاءً » . ثم اختلفوا بعد ذلك في موجب قرض الحيوان ، هل يجب ردُّ القيمة أو المثل ؟ على قولين ، وهما في مذهب أحمد وغيره ، والذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة أنه يجب رد المثل ، وهذا هو المنصوص عن أحمد ، ثم اختلفوا في الغَصْب والإلتلاف على ثلاثه أقوال ، وهى في مذهب أحمد : أحدها يضمن الجميع بالمثل بحسب الإمكان ، والثاني يضمن الجميع بالقيمة ، والثالث أن الحيوان يضمن بالمثل وما عداه كالجواهر ونحوها بالقيمة .

واختلفوا في الجدار يُهْدَم ، هل يضمن بقيمته أو يعاد مثله ؟ على قولين ، وهما للشافعي ، والصحيح ما دلت عليه النصوص وهو مقتضى القياس الصحيح ،



وما عده فمناقض للنص والقياس ؛ لأن الجميع يضمن بالمثل تقريبا ، وقد نص الله سبحانه على ضمان الصَّيِّد بمثله من النَّعَم ، ومعلوم أن المائلة بين بغير وبغير أعظم من المائلة بين النعامة والبغير وبين شاة وشاة أعظم منها بين طير وشاة ، وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم بدل البعير الذي أقرضه مثله دون قيمته ورد عوض القَصْعة التي كسرتها بعض أزواجه قصعتها نظيرها ، وقال : إناء بإناء وطام بطعام ، فسَوَّى بينهما في الضمان ، وهذا عين العدل ومحض القياس وتأويل القرآن

وقد نص الإمام أحمد على هذا في مسائل إسحاق بن منصور ، قال إسحاق : قلت لأحمد : قال سفيان : مَنْ كَسَرَ شَيْئًا صَحِيحًا فَعَلِيَّتُهُ صَحِيحًا ، فقال أحمد : إن كان يوجد مثله فمثله ، وإن كان لا يوجد مثله فعليه قيمته ، ونص عليه أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد فقال : سألت أحمد عن الرجل يكسر قَصْعة الرجل أو عصاه أو يشق ثوباً لرجل ، قال : عليه المثل في العَصَا والقَصْعة والثوب ، فقلت : أ رأيت إن كان الشق قليلا ، فقال : صاحب الثوب مُخَيَّر في ذلك قليلا كان أو كثيرا .

وقال في رواية إسحاق بن منصور : مَنْ كَسَرَ شَيْئًا صَحِيحًا فَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ مِثْلَهُ فَمِثْلُهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَوْجَدُ مِثْلَهُ فَعَلِيَّتُهُ قِيَمَتُهُ ، فإذا كسر الذهب فإنه يصلحه إن كان خلخالاً ، وإن كان ديناراً أعطى ديناراً آخر مكانه ، قال إسحاق كما قال ، وقال في رواية موسى بن سعيد : وعليه المثل في العَصَا والقَصْعة والقَصْبة إذا كسر وفي الثوب ، ولا أقول في العبد والبهائم والحيوان ، وصاحب الثوب مخير إن شاء شق الثوب وإن شاء أخذ مثله ، واحتج في رواية ابنه عبد الله بحديث أنس فقال : حميد عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بقَصْعة فيها طعام ، فضربت بيدها فكسرت القَصْعة ، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكسرتين فَصَمَّ إحداهما إلى الأخرى وجعل يجمع فيها الطعام



ويقول : غارت أمكم ، كلوا ، فأكلوا ، وحبس الرسول حتى جاءت قَصْصَةُ التي  
هو في بيتها فذفع القصعة إلى الرسول ، وحبس المكسورة في بيته » والحديث  
في صحيح البخارى ، وعند الترمذى فيه « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : طعام  
بطعام وإناء بإناء » وقال : حديث صحيح ، وعند أبي داود والنسائى فيه  
قالت عائشة « فقلت : يا رسول الله ما كفارة ما صنعت ؟ قال : إناء مثل إناء  
وطعام مثل طعام » وهذا هو مذهبه الصحيح عنه عند ابن أبى موسى ، قال في  
إرشاده : ومن استهلك لآدمى مالا يُدْكَال ولا يُوزَن فعليه مثله إن وجد ، وقيل :  
عليه قيمته ، وهو اختيار المحققين من أصحابه ، وقضى عثمان وابن مسعود على من  
استهلك لرجل فصلانا بفصلان مثلهما ، وبالمثل قضى شريح والعنبرى ، وقال به  
قتادة وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ، وهو الحق ، وليس مع من أوجب القيمة  
نص ولا إجماع ولا قياس ، وليس معهم أكثر ولا أكبر من قوله صلى الله عليه  
وسلم « من أعتق شركا له في عبد فكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد فَوُتَّ عليه  
قيمة عدلٍ لا وكسَ ولا شَطَطَ فأعطى شركاء حصصهم وعُتق عليه العبد » قالوا :  
أوجبَ النبي صلى الله عليه وسلم في إتلاف نصيب الشريك القيمة لا المثل ،  
فقسنا على هذا كل حيوان ، ثم عديناه إلى كل [غير] مثلى ، قالوا : ولأن القيمة  
أضبط وأحصَر بخلاف المثل ، قال الآخرون : أما الحديث الصحيح فعلى الرأس  
والعين وسمعا له وطاعة ، ولكن فيما دل عليه ، وإلا فما لم يدل عليه ولا أريد به  
فلا ينبغي أن يحمل عليه ، وهذا التضمن الذى يضمه ليس من باب تضمن  
الْمُتَلَفَات ، بل هو من باب تملك مال الغير بقيمته ؛ فإن نصيب الشريك يملكه  
المعتق ثم يعتق عليه ، فلا بد من تقدير دخوله في ملكه ليعتق عليه ، ولا خلاف  
بين القائلين بالسَّراية في ذلك ، وأن الولاء له ، وإن تنازعوا : هل يسرى عقيب  
عتقه ، أو لا يعتق حتى يؤدي القيمة ، أو يكون موقوفاً فإذا أدى تبين أنه عتق من  
حين العتق ؟ وهى في مذهب الشافعى ، والمشهور في مذهبه ومذهب أحمد القول



الأول ، وفي مذهب مالك القول الثاني ، وعلى هذا الخلاف يبتنى مالو أعتق الشريك نصيبه بعد عتق الأول ؛ فعلى القول الأول لا يعتق ، وعلى القول الثاني يعتق عليه ويكون الولاء بينهما ، ويبتنى على ذلك أيضاً إذا قال أحد الشريكين « إذا أعتقت نصيبك فنصيبى حر » فعلى القول الأول لا يصح هذا التعليق ويعتق نصيبه من مال المعتق ، وعلى القول الثاني يصح التعليق ويعتق على المعلق ، والمقصود أن التضمن ههنا كـ تضمين الشفيع الثمن إذا أخذ بالشفعة ، فإنه ليس من باب ضمان الإتلاف ، ولكن من باب التقويم للدخول في الملك ، لكن الشفيع أدخل الشارع الشَّقَصَ في ملكه بالثمن باختياره والشريك المعتقُ أدخل الشَّقَصَ في ملكه بالقيمة بغير اختياره ، فكلاهما تملك : هذا بالثمن ، وهذا بالقيمة ، فهذا شيء وضمن المتلف شيء ، قالوا : وأيضاً فلو سلم أنه ضمان إتلاف لم يدل على أن العبد الكامل إذا أُلِفَ يضمن بالقيمة ، والفرق بينهما أن الشريكين إذا كان بينهما مالا يقسم كالعبد والحيوان والجوهرة ونحو ذلك فحق كل واحد منهما في نصف القيمة ، فإذا اتفقا على المهاداة جاز ، وإن تنازعا وتشاجرا بيعت العين وقسم بينهما تمهما على قدر ملكيهما كما يقسم المثل ، فحقهما في المثل في عينه ، وفي المتقوم عند التشاجر والتنازع في قيمته ، فلو لا أن حقه في القيمة لما أجيب إلى البيع إذا طلبه ، وإذا ثبت ذلك فإذا أُلِفَ له نصف عبد فلو ضمَّناه بمثله لَفَاتَ حقه من نصف القيمة الواجب له شرعاً عند طلب البيع ، والشريك إنما حقه في نصف القيمة ، وهما لو تقاسما تقاسما بالقيمة ، فإذا أُلِفَ أحدهما نصيبَ شريكه ضمنه بالقيمة ، وعكسه المثل لو تقاسما تقاسما بالمثل ، فإذا أُلِفَ أحدهما نصيبَ شريكه ضمنه بالمثل ، فهذا هو القياس والميزان الصحيح طرداً وعكساً الموافق للنصوص وآثار الصحابة ، ومن خالفه فلا بد له من أحد أمرين : إما مخالفة السنة الصحيحة وآثار الصحابة إن طردَ قياسه ، وإما التناقض البين إن لم يطرده .



## فصل

حكومة النبيين  
الكرمين  
داود وسليمان

وعلى هذا الأصل تبتنى الحكومة المذكورة في كتاب الله عز وجل التي حكم فيها النبيان الكريمان داود وسليمان صلى الله عليهما وسلم ؛ إذ حكما في الحرث الذي نَفَسَتْ فيه غنم القوم ، والحرث : هو البستان ، وقد روى أنه كان بستان غن ، وهو المسمى بالكرم ، والنفش : رَعَى الغنم ليلا ، فحكم داود بقيمة المتلف ، فاعتبر الغنم فوجدها بقدر القيمة ، فدفعتها إلى أصحاب الحرث ، إما لأنه لم يكن لهم دراهم أو تَعَذَّرَ بيعها وَرَضُوا بدفعها ورضى أولئك بأخذها بدلا عن القيمة ، وأما سليمان فقضى بالضمان على أصحاب الغنم ، وأن يضمّنوا ذلك بالمثل بأن يعمرّوا البستان حتى يعود كما كان ، ولم يضع عليهم مُغَلَّةً من الإنلاف إلى حين العود ، بل أعطى أصحاب البستان ماشية أولئك ليأخذوا من نمائها بقدر نماء البستان فيستوفوا من نماء غنمهم نظير ما فاتهم من نماء حرثهم ، وقد اعتبر النماين فوجدها سواء ، وهذا هو العلم الذي خَصَّه الله به وأثنى عليه بإدراكه .

وقد تنازع علماء المساميين في مثل هذه القضية على أربعة أقوال : أحدها : موافقة الحكم السليمانى في ضمان النَّفْس وفي المثل ، وهو الحق ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد ، ووجه للشافعية والمالكية ، والمشهور عندهم خلافه ، والقول الثانى : موافقته في ضمان النفس دون التضمين بالمثل ، وهذا هو المشهور من مذهب مالك والشافعى وأحمد ، والثالث : موافقته في التضمين بالمثل دون النفس كما إذا رَعَاها صاحبها باختياره دون ما إذا تفلتت ولم يشعر بها ، وهو قول داود وَمَنْ وافقه ، والقول الرابع : أن النفس لا يوجب الضمان بحال ، وما وجب من ضمان الراعى بغير النفس فإنه يضمن بالقيمة لا بالمثل ، وهذا مذهب أبى حنيفة .

وما حكم به نبى الله سليمان هو الأقرب إلى العدل والقياس ، وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشى بالليل ضمان على أهلها ، فصح بحكمه ضمان النفس ، وصح بالنصوص السابقة



والقياس الصحيح وجوب الضمان بالمثل ، وصح بنص الكتاب الثناء على سليمان بتفهم هذا الحكم ، فصح أنه الصواب ، وبالله التوفيق .

هل يفعل  
بالجاني مثل  
ما فعل بالجاني  
عليه ؟

ومن ذلك المائلة في القصاص في الجنايات الثلاث على النفوس والأموال والأعراض ؛ فهذه ثلاث مسائل : الأولى : هل يفعل بالجاني كما يفعل بالجاني عليه ؟ فإن كان الفعل محرما لحق الله كاللواط وتجريعه الخمر لم يفعل به كما فعل اتفاقا ؛ وإن كان غير ذلك كتجريقه بالنار وإلقائه في الماء ورَضَّ رأسه بالحجر ومنعه من الطعام والشراب حتى يموت فمالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنه يفعلون به كما فعل ، ولا فرق بين الجرح المزهق وغيره ، وأبو حنيفة وأحمد في رواية عنه يقولان : لا يقتل إلا بالسيف في العنق خاصة ، وأحمد في [رواية ثالثة يقول : إن كان الجرح مزهقا فعل به كما فعل ، وإلا قتل بالسيف ، وفي رواية رابعة يقول : إن كان مُزْهَقًا أو مُوجِبًا لِلْقَوْدِ بنفسه لو انفرد فعل به كما فعل ، وإن كان غير ذلك قتل بالسيف ، والكتاب والميزان مع القول الأول ، وبه جاءت السنة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم رَضَّ رأس اليهودي بين حجرين كما فعل بالجارية ، وليس هذا قتلا لنقضه العهد لأن ناقض العهد إنما يقتل بالسيف في العنق ، وفي أثر مرفوع « مَنْ حَرَّقَ حَرْقَنَاهُ ، وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَنَاهُ » وحديث « لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » قال الإمام أحمد : ليس إسناده بجيد ، والثابت عن الصحابة أنه يفعل به كما فعل ، فقد اتفق على ذلك الكتاب والسنة والقياس وآثار الصحابة ، واسمُ القصاص يقتضيه لأنه يستلزم المائلة .

ضمان إتلاف  
المال

المسألة الثانية : إتلاف المال ؛ فإن كان ماله حرمة كالحيوان والعبيد فليس له أن يتلف ماله كما أتلف ماله ، وإن لم تكن له حرمة كالثوب يشقه والإناء يكسره فالمشهور أنه ليس له أن يُتلف عليه نظير ما أتلفه ، بل له القيمة أو المثل كما تقدم ، والقياس يقتضي أن له أن يفعل بنظير ما أتلفه عليه كما فعله الجاني به ؛ فيشق ثوبه كما شق ثوبه ، ويكسر عصاه كما كسر عصاه إذا كانا متساويين ، وهذا من العدل ، وليس مع من منعه نص ولا قياس ولا إجماع ! فإن هذا ليس



بحرام لحق الله ، وليست حرمة المال أعظم من حرمة النفوس والأطراف ، وإذا  
مَكَّنَّه الشارعُ أن يُتَلَفَ طرفه بطرفه فتمكينه من إتلاف ماله في مقابلة ماله هو  
أولى وأحرى ، وإن حكمة القصاص من التشقُّق ودرك الغيظ لا تحصل إلا بذلك ،  
ولأنه قد يكون له غرض في أذاه وإتلاف ثيابه ويعطيه قيمتها ، ولا يشق ذلك  
عليه لكثرة ماله ، فيشفى نفسه منه بذلك ، ويبقى المجنى عليه بغبنه وغيظه ، فكيف  
يقع إعطاؤه القيمة من شفاء غيظه ودرك ثأره وبرَد قلبه وإذاقة الجاني من  
الأذى ما ذاق هو ؟ فحكمة هذه الشريعة السكاملة الباهرة وقياسها معاً يأبى ذلك  
وقوله : ( فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) ، وقوله : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها )  
وقوله : ( وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) يقتضى جواز ذلك ، وقد صرح  
الفقهاء بجواز إحراق زروع الكفار وقطع أشجارهم إذا كانوا يفعلون ذلك  
بنا ، وهذا عين المسألة ، وقد أقر الله سبحانه الصحابة على قطع نخيل اليهود لما فيه  
من خزيهم ، وهذا يدل على أنه سبحانه يحبُّ خِزْيَ الجاني الظالم ويشعره ،  
وإذا جاز تحريق متاع الغالِّ لكونه تعدَّى على المسامين في خيانتهم في شيء من  
الغنيمة فلأن يحرق ماله إذا حرق مال المسلم المعصوم أولى وأحرى ، وإذا شرعت  
العقوبة المالية في حق الله الذي مسامحته به أكثر من استيفائه فلأن تشريع في  
حق العبد الشحيح أولى وأحرى ، ولأن الله سبحانه شرع القصاص زَجْراً للنفوس  
عن العدوان ، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكا لظلامة المجنى عليه  
بالمال ، ولكن ما شرَّعه أكل وأصلح للعباد ، وأشفى لغيظ المجنى عليه ، وأحفظ  
للنفوس والأطراف ، وإلا فن كان في نفسه من الآخر من قتله أو قطع طرفه قتله  
أو قطع طرفه وأعطى دينه ، والحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك ، وهذا بعينه  
موجود في العدوان على المال .

فإن قيل : فهذا ينجبر بأن يعطيه نظيره ما أتلفه عليه



قيل : إذا رضى المجنى عليه بذلك فهو كما لو رضى بدية طرفه ، فهذا هو محض القياس ، وبه قال الأحمدان أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية ، قال في رواية موسى بن سعيد : وصاحب الشيء يخير ، إن شاء شق الثوب ، وإن شاء أخذ مثله .

المسألة الثالثة : الجناية على العرض ، فإن كان حراماً في نفسه كالكذب كيف يجزى عليه وقذفه وسبّ والديه فليس له أن يفعل به كما فعل به اتفاقاً ، وإن سبّه في نفسه أو سخر به أو هزأ به أو بال عليه أو بصق عليه أو دعا عليه فله أن يفعل به نظير ما فعل به متحرياً للعدل ، وكذلك إذا كسعه أو صفعه فله أن يستوفى منه نظير ما فعل به سواء ، وهذا أقرب إلى الكتاب والميزان وآثار الصحابة من التعزير المخالف للجنانية جنساً ونوعاً وقدرًا وصفة ، وقد دلت السنة الصحيحة الصريحة على ذلك ، فلا عبرة بخلاف من خالفها ؛ ففي صحيح البخارى : « أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم أرسلن زينب بنت جحش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلمه في شأن عائشة ، فأنته فأغلظت ، وقالت : إن نساءك ينشدنك العدل في بنت ابن أبي قحافة ، فرفعت صوتها حتى تناولت عائشة وهي قاعدة ، فسبّتها ، حتى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر إلى عائشة هل تتكلم ، فتكلمت عائشة ترُدُّ على زينب حتى أسكتتها ، قالت : فنظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى عائشة وقال : إنها بنت أبي بكر » ، وفي الصحيحين هذه القصة ، قالت عائشة : فأرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش زوج النبی صلى الله عليه وسلم - وهي التي كانت تسامني في المنزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكرت الحديث ، وقالت : ثم وقعت في ، فاستطالت عليّ ، وأنا أرقبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرقب طرفه : هل يأذن لي فيها ؟ قالت : فلم تبرح زينب حتى عرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره أن أنتصر ،

كيف يجزى  
الجانى على  
العرض ؟



فلما وقعت بها لم أنشئها حتى أنخنت عليها ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتبسم : « إنها ابنة أبي بكر » ، وفي لفظ فيهما « لم أنشئها أن أنخنتها غلبة » وقد حكى الله سبحانه عن يوسف الصديق أنه قال لإخوته : ( أتم شراً مكاناً ، والله أعلم بما تصفون ) لما قالوا : ( إن يَسْرِقْ فقد سرق أخ له من قبل ، فأسرها يوسف في نفسه ولم يبدها لهم ) ذلك للمصلحة التي اقتضت كتمان الحال ، ومن تأمل الأحاديث رأى ذلك فيها كثيراً جداً ، وبالله التوفيق .

### فصل

قوة أدلة الفريقين تحتاج إلى نظر دقيق  
قالوا : وهذا غيـضٌ من فيضٍ ، وقطرة من بحر ، من تناقض القياسيين  
الآرائيين وقولهم بالقياس وتركهم لما هو نظيره من كل وجه أو أولى منه وخروجهم في القياس عن موجب القياس ، كما أوجب لهم مخالفة السنن والآثار كما تقدم الإشارة إلى بعض ذلك ، فليوجدنا القياسيون حديثاً واحداً صحيحاً صريحاً غير منسوخ قد خالفناه لرأى أو قياس أو تقليد رجل ، ولن يجدوا إلى ذلك سبيلاً ، فإن كان مخالفة القياس ديناً فقد أريناهم مخالفته صريحاً ، ثم نحن أسعدُ الناس بمخالفته منهم ؛ لأننا إنما خالفناه للنصوص ؛ وإن كان حقاً فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟

فانظر إلى هذين البحرين اللذين قد تلاطمت أمواجهما ، والحز بين اللذين قد ارتفع في معترك الحرب عجاجهما ، فجر كل منهما جيشاً من الحجج لا تقوم له الجبال ، وتتضاءل له شجاعة الأبطال ، وأتى كل واحد منهما من الكتاب والسنة والآثار بما خضعت له الرقاب ، وذلت له الصعاب ، وانتقاد له علم كل عالم ، ونفذ حكمه كل حاكم ، وكان نهاية قدم الفاضل المنحير الراسخ في العلم أن يفهم عنهما



ما قالاه ، ويحيط علما بما أَصْلَاهُ وَفَصَّلَاهُ ؛ فليعرف الناظر في هذا المقام قدره ، ولا يتعدى طَوْرَه ، وليعلم أن وراء سويقته بحارا طامية ، وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السهوى عالية ، فإن وثق من نفسه أنه من فُرْسَانِ هذا الميدان ، وجملة هؤلاء الأقران ، فليجلس مجلس الحكم بين الفريقين ، ويحكم بما يرضى الله ورسوله بين هذين الحزبين ، فإن الدين كله لله ، وإن الحكم إلا لله ، ولا ينفع في هذا المقام : قاعدة المذهب كيت وكيت ، وقطع به جمهور من الأصحاب ، وتحصل لنا في المسألة كذا وكذا وجها ، وصحح هذا القول خمسة عشر ، وصحح الآخر سبعة ، وإن علا نسبُ علمه قال « نص عليه » فانقطع النزاع ، ولز ذلك النص في قرآن الإجماع ، والله المستعان وعليه التكلان .

### فصل

قال للمتوسطون بين الفريقين : قد ثبت أن الله سبحانه قد أنزل الكتاب والميزان ، فكلاهما في الإنزال أخوان ، وفي معرفة الأحكام شقيقان ، وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه ولا يتناقض الكتاب والميزان ، فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة ، ولا دلالة الأقيسة الصحيحة ، ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح ، بل كلهما تصادقة متعاضدة متناصرة يصدق بعضها بعضا ، ويشهد بعضها لبعض ؛ فلا يناقض القياس الصحيح النص الصحيح أبدا ، ونصوص الشارع نوعان : أخبار ، وأوامر ، فكما أن أخباره لا تخالف العقل الصحيح ، بل هي نوعان : نوع يوافقه ويشهد على ما يشهد به جملة أو جملة وتفصيلا ، ونوع يعجز عن الاستقلال بإدراك تفصيله وإن أدركه من حيث الجملة ، فهكذا أوامره سبحانه نوعان : نوع يشهد به القياس والميزان ، ونوع لا يستقل بالشهادة به ولكن لا يخالفه ، وكما أن القسم الثالث في الأخبار محال

القول الوسط  
بين الفريقين



وهو ورودها بما يردُّه العقلُ الصحيحُ فكذلك الأوامرُ ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح .

إحاطة الأوامر  
الشرعية بأفعال  
المكلفين

وهذه الجملة إنما تنفصل بعد تمهيد قاعدتين عظيمتين : إحداها أن الذكر الأمرى محيطٌ بجميع أفعال المكلفين أمراً ونهيّاً وإذنّاً وعفوّاً ، كما أن الذكر القدرى محيطٌ بجميعها علماً وكتابةً وقدرًا ، فعلمه وكتابه وقدره قد أحصى جميع أفعال عباده الواقعة تحت التكليف وغيرها ، وأمره ونهيه وإباحته وعفوه قد أحاط بجميع أفعاله التكليفية ، فلا يخرج فعلٌ من أفعاله عن أحد الحكمين : إما الكونى ، وإما الشرعى الأمرى ، فقد بين الله سبحانه على لسان رسوله بكلامه وكلام رسوله جميع ما أمره به وجميع ما نهى عنه وجميع ما أحله وجميع ما حرّمه وجميع ما عفا عنه ، وبهذا يكون دينه كاملاً كما قال تعالى ( اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ) ولكن قد يقصّر فهمُ أكثر الناس عن فهم ما دلت عليه الفصوص وعن وجه الدلالة وموقعها ، وتفاوت الأمة فى مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصىه إلا الله ، ولو كانت الأفهام متساوية لتساوت أقدام العلماء فى العلم ، ولما خصّ سبحانه سليمان بفهم الحكومة فى الحُرث ، وقد أثنى عليه وعلى داود بالعلم والحكم ، وقد قال عمر لأبى موسى فى كتابه إليه « الفَهمَ الفَهمَ فيما أدلى إليك » وقال على « إلا فهماً يؤتیه الله عبداً فى كتابه » وقال أبو سعيد : كان أبو بكر أعلمنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودعا النبى صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عباس أن يُفقهه فى الدين ويعلمه التأويل ، والفرق بين الفقه والتأويل أن الفقه هو فهم المعنى المراد ، والتأويل إدراك الحقيقة التى يؤول إليها المعنى التى هى أخبثته وأصله ، وليس كل من فقه فى الدين عرف التأويل ، فمعرفة التأويل يختص به الراسخون فى العلم ، وليس المراد به تأويل التحريف وتبديل المعنى ؛ فإن الراسخين فى العلم يعلمون بطلانه ، والله يعلم بطلانه .



## فصل

والناس انقسموا في هذا الموضوع إلى ثلاث فرق : فرقة قالت : إن النصوص لا تحيط بأحكام الحوادث ، وغلا بعض هؤلاء حتى قال : ولا بُعْثَرُ مِعْشَارِهَا ، قالوا : فالحاجة إلى القياس فوق الحاجة إلى النصوص ، ولعمرك الله إن هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفة لا مقدارها في نفس الأمر ، واحتج هذا القائل بأن النصوص متناهية ، وحوادث العباد غير متناهية ، وإحاطة المتناهي بغير المتناهي ممتنع ، وهذا احتجاج فاسد جدا من وجوه : أحدها أن مالا تتناهي أفراد لا يمتنع أن يجعل أنواعا ، فيحكم لكل نوع منها بحكم واحد فتدخل الأفراد التي لا تتناهي تحت ذلك النوع ، الثاني : أن أنواع الأفعال بل والأعراض كلها متناهية ، الثالث : أنه لو قدر عدم تناهيها فإن أفعال العباد الموجودة إلى يوم القيامة متناهية ، وهذا كما تجعل الأقارب نوعين : نوعا مباحا ، وهو بنات العم والعمة وبنات الخال والخالة ، وما سوى ذلك حرام ، وكذلك يجعل ما ينقض الوضوء محصوراً ، وما سوى ذلك لا ينقضه ؛ وكذلك ما يفسد الصوم ، وما يوجب الغسل وما يوجب العدة ، وما يُمنَع منه الحرْمُ ، وأمثال ذلك ، وإذا كان أرباب المذاهب يضبطون مذاهبهم ويحصرونها بجوامع تحيط بما يحل ويحرم عندهم مع قصور بيانهم فاللهُ ورسوله المبعوث بجوامع الكلم أقدرُ على ذلك ، فإنه صلى الله عليه وسلم يأتي بالكلمة الجامعة وهي قاعدة عامة وقضية كلية تجمع أنواعا وأفرادا وتدل دلتين دلالة طرد ودلالة عكس .

وهذا كما سئل صلى الله عليه وسلم عن أنواع من الأشربة كالبيْتَعِ وَالزَّرِّ ، وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال « كل مسكر حرام » و « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ » و « كل قرص جرّ نفعاً فهو باء » و « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » و « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » و « كل أحدٍ أحق بماله من ولده ووالده

اختلفوا  
هل تحيط  
النصوص بحكم  
جميع الحوادث



والناس أجمعين» و«كل مُحَدَّثَةٌ بِدْعَةٍ وكل بدعة ضلالة» و«كل معروف صدقة»  
وسمى النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية جامعةً فاذة (فمن يَعْمَلْ مثقالَ ذرةٍ  
خيراً يَرَهُ ، ومن يعمل مثقالَ ذرةٍ شراً يَرَهُ ) ومن هذا قوله تعالى (يا أيها الذين  
آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه ،  
لعلكم تفلحون) فدخل في الخمر كل مسكرٍ ، جامداً كان أو مائعاً ، من العنب  
أو من غيره ، ودخل في الميسر كلُّ أكل مالٍ بالباطل ، وكل عمل محرَّم  
يُوقَعُ في العداوة والبغضاء وَيَصُدُّ عن ذكر الله وعن الصلاة ، ودخل في قوله (قد  
فرض الله لكم تحلةً إيمانكم) كلُّ يمينٍ منعقدة ، ودخل في قوله (يسألونك ماذا  
أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات) كل طيب من المطاعم والمشارب والملابس  
والفروج ، ودخل في قوله (وجزاء سيئة سيئةً مثلها ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا  
عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ما لا تحصى أفرادُه من الجنايات وعقوباتها حتى اللَّطْمَةُ  
والضربة والكسعة كما فهم الصحابة ، ودخل في قوله (قل إنما حرم ربي الفواحش  
ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به  
سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) تحريم كل فاحشة ظاهرة وباطنة ، وكل  
ظلم وعدوان في مال أو نفس أو عرضٍ ، وكل شرك بالله وإن دقَّ في قول أو  
عمل أو إرادة بأن يجعل لله عدلاً بغيره في اللفظ أو القصد أو الاعتقاد ، وكل قول  
على الله لم يأت به نصٌّ عنه ولا عن رسوله في تحريم أو تحليل أو إيجاب أو إسقاط  
أو خبر عنه باسم أو صفة نفيًا أو إثباتًا أو خبراً عن فعله ؛ فالقول عليه بلا علم حرام  
في أفعاله وصفاته ودينه ، ودخل في قوله (والجروح قصاصٌ) وجوبه في كل  
جرح يمكن القصاص منه ، وليس هذا تخصيصاً ، بل هو مفهومٌ من قوله (قصاص)  
وهو المائلة ، ودخل في قوله (وعلى الوارث مثل ذلك) وجوب نفقة الطفل  
وكسوته ونفقة مرضعته على كل وارث قريبٍ أو بعيدٍ ، ودخل في قوله (ولهن  
مثل الذي عليهن بالمعروف) جميع الحقوق التي للمرأة وعليها ، وأن مرَدَّ ذلك إلى



ما يتعارفه الناس بينهم ويجعلونه معروفا لا منكرا ، والقرآن والسنة كفيلاّن بهذا  
أتمّ كَفَالَةً .

### فصل

الفرقة الثانية : قابَلَتْ هذه الفرقة ، وقالت : القياسُ كله باطل ، محرم في الدين ، ليس منه ، وأنكروا القياس الجليّ الظاهرَ حتى فرقوا بين المتماثلين ، وزعموا أن الشارع لم يشرع شيئا لحكمة أصلا ، ونفوا تعليل خلقه وأمره ، وجوّزوا - بل جزموا - بأنه يفرق بين المتماثلين ، ويقرن بين المختلفين في القضاء والشرع ، وجعلوا كل مقدور فهو عدل ، والظلم عندهم هو الممتنع لذاته كالجمع بين النقيضين .

وهذا وإن كان قاله طائفة من أهل الكلام المنتسبين إلى السنة في إثبات القدر ، وخالفوا القدرية والنفاة ؛ فقد أصابوا في إثبات القدر وتعليق المشيئة الإلهية بأفعال العباد الاختيارية كما تتعلق بذواتهم وصفاتهم ، وأصابوا في إثبات تناقض القدرية والنفاة ، ولكن ردّوا من الحق المعلوم بالعقل والفطرة والشرع ما سلطوا عليهم به خصوصهم ، وصاروا بمن ردّ بدعةً ببدعة ، وقابل الفاسد بالفاسد ، ومكّنوا خصوصهم بما نفّوه من الحق من الرد عليهم ، وبيان تناقضهم ، ومخالفتهم الشرع والعقل .

### فصل

الفرقة الثالثة : قوم نفّوا الحكمة والتعليل والأسباب ، وأقرّوا بالقياس كأبي الحسن الأشعري وأتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء أتباع الأئمة ، وقالوا : إن علل الشرع إنما هي مجرد أمارات وعلامات محضة كما قالوه في ترك الأسباب



وقالوا : إن الدعاء علامة محضة على حصول المطلوب ، لا أنه سبب فيه ، والأعمال الصالحة والقبیحة علاماتٌ مُحْضَةٌ ليست سبباً في حصول الخير والشر ، وكذلك جميع ما وجدوه من الخلق والأمر مقتراً بعضه ببعض قالوا : أحدهما دليل على الآخر ، مقارن له اقتراناً عادياً ، وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة ، ولا له فيه تأثير بوجه من الوجوه .

وليس عند أكثر الناس غير أقوال هؤلاء الفرق الثلاثة ، وطالب الحق إذا رأى ما في هذه الأقوال من الفساد والتناقض والاضطراب ومناقضة بعضها لبعض ومعارضة بعضها لبعض بقي في الحيرة ، فتارة يتحيز إلى فرقة منها له ما لها وعليه ما عليها ، وتارة يتردد بين هذه الفرق تيمماً مرة وقيساً أخرى ، وتارة يلقي الحرب بينهما ويقف في النظارة ، وسبب ذلك خفاء الطريقة المثلى والمذهب الوسط الذي هو في المذاهب كالإسلام في الأديان ، وعليه سلف الأمة وأئمتها والفقهاء المعبرون من إثبات الحكم والأسباب والغايات الحمودة في خلقه سبحانه وأمره ، وإثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلّت عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة واتفق عليه الكتاب والميزان .

ومن تأمل كلام سلف الأمة وأئمة أهل السنة رآه ينكر قول الطائفتين المنحرفتين عن الوسط ؛ فينكر قول المعتزلة المكذبين بالقدر ، وقول الجهمية المنكرين للحكم والأسباب والرحمة ، فلا يرضون لأنفسهم بقول القدرية الجوسية ، ولا بقول القدرية الجبرية نفاق الحكمة والرحمة والتعليل ، وعامة البدع المحدث في أصول الدين من قول هاتين الطائفتين الجهمية والقدرية ، والجهمية رؤس الجبرية وأئمتهم أنكروا حكمة الله ورحمته وإن أقروا بلفظ مجرد فارغ عن حقيقة الحكمة والرحمة ، والقدرية الثمّة أنكروا كمال قدرته ومشيتته ؛ فأولئك أثبتوا نوعاً من الملك بلا حمد ، وهؤلاء أثبتوا نوعاً من الحمد



بلا ملك ؛ فأنكر أولئك عمومَ حمده ، وأنكر هؤلاء عمومَ ملكه ، وأثبت له الرسل وأتباعهم عمومَ الملك وعمومَ الحمد كما أثبتته لنفسه ؛ فلهُ كمالُ الملك وكمالُ الحمد ؛ فلا يخرج عين ولا فعل عن قدرته ومشيتته وملكه ، وله في كل ذلك حكمة و غاية مطلوبة يستحق عليها الحمد ، وهو في عموم قدرته ومشيتته وملكه على صراطٍ مستقيم ، وهو حمده الذي يتصرف في ملكه به ولأجله .

والمقصود أنهم كما انقسموا إلى ثلاث فرق في هذا الأصل انقسموا في فرعه وهو القياس - إلى ثلاث فرق : فرقة أنكرته بالكلية ، وفرقة قالت به وأنكرت الحكم والتعليل والمناسبات ؛ وانفرقتان أخلت أنصوص عن تناولها لجميع أحكام المكلفين وأنها أحالت على القياس ، ثم قالت غلاتهم : أحالت عليه أكثر الأحكام ، وقال متوسطوهم : بل أحالت عليه كثيراً من الأحكام لاسبيل إلى إثباتها إلا به . والصواب وراء ما عليه الفرق الثلاث ، وهو أن النصوص مُحِيطة بأحكام الحوادث ، ولم يُحْلَلْنَا الله ولا رسوله على رأى ولا قياس ، بل قد بين الأحكام كلها ، والنصوص كافية وافية بها ، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص ، فهما دليلان الكتاب والميزان ، وقد تخفى دلالة النص أولاً تبلغ العالم فيعدل إلى القياس ، ثم قد يظهر موافقاً للنص فيكون قياساً صحيحاً ، وقد يظهر مخالفاً له فيكون فاسداً ؛ وفي نفس الأمر لا بد من موافقته أو مخالفته ، ولكن عند المجتهد قد تخفى موافقته أو مخالفته .

### فصل

وكل فرقة من هذه الفرق الثلاث سَدُّوا على أنفسهم طريقاً من طرق الحق ؛ كل فرقة سدت فاضطروا إلى توسعة طريق أخرى أكثر مما تحتمله ؛ فنفقة القياس لما سَدُّوا على نفوسهم باب التمثيل والتعليل واعتبار الحكم والمصالح وهو من الميزان والقسط الذي أنزله الله احتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب ، فعملوها فوق الحاجة ووسعوها أكثر مما يسعانه ، فحيث فهموا من النص حكماً أثبتوه ولم يبالوا بما ( ٢٢ - أعلام الموقعين ١ )



وراءه ، وحيث لم يفهموا منه نَفَوْهُ ، وحملوا الاستصحاب ، وأحسنوا في اعتنائهم بالنصوص ونصرها ، والحفاظة عليها ، وعدم تقديم غيرها عليها من رأى أو قياس أو تقليد ، وأحسنوا في ردِّ الأقيسة الباطلة ، وبيانهم تناقض أهلها في نفس القياس وتركهم له ، وأخذهم بقياس وتركهم ما هو أولى منه .  
ولكن أخطأوا من أربعة أوجه :

أحدها : رد القياس الصحيح ، ولا سيما المنصوص على علته التي يجري النص عليها مجرى التنصيص على التعميم باللفظ ، ولا يتوقف عاقل في أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لما لعن عبد الله حمراً<sup>(١)</sup> على كثرة شربه للخمر « لا تلعه ، فإنه يحب الله ورسوله » بمنزلة قوله : لا تلعنوا كلَّ من يحب الله ورسوله ، وفي أن قوله « إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر فإنها رجس » بمنزلة قوله : ينهيانكم عن كل رجس ، وفي أن قوله تعالى : ( إلا أن يكون مَيْتَةً أو دَمًا مَسْفُوحًا أو لَحْمَ خَنزِيرٍ فإنه رجس ) نهى عن كل رجس ، وفي أن قوله في الهر « ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات » بمنزلة قوله : كل ما هو من الطوافين عليكم والطوافات فإنه ليس بنجس ؛ ولا يستريب أحد في أن من قال لغيره « لاتأكل من هذا الطعام فإنه مسموم » نهى له عن كل طعام كذلك ، وإذا قال « لا تشرب هذا الشراب فإنه مسكر » نهى له عن كل مسكر ، و« لا تتزوج هذه المرأة فإنها فاجرة » وأمثال ذلك .

الخطأ الثاني : تقصيرهم في فهم النصوص ؛ فكلم من حكم دل عليه النص ولم يفهموا دلالته عليه ، وسبب هذا الخطأ حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ ، دون إيمانه وتنبيهه وإشارته وعرفه عند الخطبين ، فلم يفهموا من قوله ( ولا تَقُلْ لهما أف ) ضرباً ولا سباً ولا إهانة غير لفظة أف ، فقصرُوا في فهم الكتاب كما قصرُوا في اعتبار الميزان .

(١) في نسخة « خمارا » وفي أخرى « حمادا » وكلاهما تحريف ، وصوابه « حمارا » بالحاء ، والراء المهملتين ، وانظر الإصابة في ترجمة ( حمار ) ٣٥١/١ التجارية .



الخطأ الثالث : تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه ، وجزمهم بموجبه ؛ لعدم علمهم بالناقل ، وليس عدم العلم علماً بالعدم .

الاستصحاب  
وأقسامه

وقد تنازع الناس في الاستصحاب ، ونحن نذكر أقسامه ومراتبها فالاستصحاب : استعمال من الصحبة ، وهي استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منقياً ، وهو ثلاثة أقسام : استصحاب البراءة الأصلية ، واستصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافه ، واستصحاب حكم الإجماع في محل النزاع .

استصحاب  
البراءة الأصلية

فأما النوع الأول فقد تنازع الناس فيه : فقالت طائفة من الفقهاء والأصوليين : إنه يصلح للدفع لا للإبقاء ، كما قاله بعض الحنفية ، ومعنى ذلك أنه يصلح لأن يدفع به من ادعى تغيير الحال لإبقاء الأمر على ما كان ، فإن بقاءه على ما كان إنما هو مستند إلى موجب الحكم ، لا إلى عدم التغيير له ، فإذا لم نجد دليلاً نافياً ولا مثبتاً أمسكنا ، لا ثبت الحكم ولا نفيه ، بل ندفع بالاستصحاب دعوى من أثبتته ، فيكون حال المتمسك [بالاستصحاب] كحال المعارض مع المستدل ؛ فهو يمنع الدلالة حتى يثبتها ، لا أنه يقيم دليلاً على نفي ما ادعاه ، وهذا غير حال المعارض ؛ فالمعارض لون والمعارض لون ، فالمعارض يمنع دلالة الدليل ، والمعارض يسلم دلالة ويقيم دليلاً على نقيضه ، وذهب الأكثرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنه يصلح لإبقاء الأمر على ما كان عليه ، قالوا : لأنه إذا غلب على الظن انتفاء الناقل غلب على الظن بقاء الأمر على ما كان عليه .

استصحاب  
الوصف الثابت  
للحكم

ثم النوع الثاني استصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه ، وهو حجة ، كاستصحاب حكم الطهارة وحكم الحدّ واستصحاب بقاء النكاح وبقاء الملك وشغل الزمة بما تشغل به حتى يثبت خلاف ذلك ، وقد دل الشارع على تعليق الحكم به في قوله في الصيد « وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقاً فَلَا تَأْكُلْهُ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ » وقوله « وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَسْمَعْ عَلَى غَيْرِهِ » لما كان الأصل في الذبائح التحريم وشك



هل وجد الشرط المبيح أم لا بقي الصيد على أصله في التحريم ، ولما كان الماء طاهراً فالأصل بقاءه على طهارته ولم يزلها بالشك ، ولما كان الأصل بقاء المتطهر على طهارته لم يأمره بالوضوء مع الشك في الحدث ، بل قال « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » ولما كان الأصل بقاء الصلاة في ذمته أمر الشاك أن يبني على اليقين ويطرح الشك ، ولا يعارض هذا رفعه للنكاح المتيقن بقول الأمة السوداء إنها أرضعت الزوجين ؛ فإن أصل الأفضاع على التحريم ، وإنما أبيحت الزوجة بظاهر الحال مع كونها أجنبية ، وقد عارض هذا الظاهر ظاهراً مثله أو أقوى منه وهو الشهادة ، فإذا تعارضا تساقطا وبقي أصل التحريم لامعارض له ؛ فهذا الذي حكم به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو عين الصواب ومحض القياس ، والله التوفيق .

ولم يتنازع الفقهاء في هذا النوع ، وإنما تنازعوا في بعض أحكامه لتجاذب المسألة أصليين متعارضين ، مثاله أن مالكا منع الرجل إذا شك هل أحدث أم لا من الصلاة حتى يتوضأ ؛ لأنه وإن كان الأصل بقاء الطهارة فإن الأصل بقاء الصلاة في ذمته ، فإن قلتم : لانخرجه من الطهارة بالشك ، قال مالك : ولا ندخله في الصلاة بالشك ، فيكون قد خرج منها بالشك ، فإن قلتم : يقين الحدث قد ارتفع بالوضوء فلا يعود بالشك ، قال منازعهم : ويقين البراءة الأصلية قد ارتفع بالوجوب فلا يعود بالشك ، قالوا : والحديث الذي تحتجون به من أكبر حججنا ؛ فإنه منَع المصلي بعد دخوله في الصلاة بالطهارة المتيقنة أن يخرج منها بالشك ، فأين هذا من تجويز الدخول فيها بالشك ؟ ومن ذلك لو شك هل طَلَّق واحدة أو ثلاثاً فإن مالكا يلزمه بالثلاث ؛ لأنه يتيقن طلاقاً وشك هل هو مما تزيل أثره الرجعة أم لا ، وقول الجمهور في هذه المسألة أصح ؛ فإن النكاح متيقن فلا يزول بالشك ، ولم يعارض يقين النكاح إلا شك محض فلا يزول به ، وليس هذا نظير



الدخول في الصلاة بالطهارة التي شك في انتقاضها؛ فإن الأصل هناك شغل الذمة وقد وقع الشك في فرآغها ، ولا يقال هنا : إن الأصل التحريم بالطلاق وقد شككنا في الحل ، فإن التحريم قد زال بنكاح مُتَيَقِّن وقد حصل الشك في ما يرفعه ، فهو نظير ما لو دخل في الصلاة بوضوء متيقن ثم شك في زواله ، فإن قيل : هو متيقن للتحريم بالطلاق شاك في الحل بالرجعة ، فكان جانب التحريم أقوى ، قيل : ليست الرجعية بمحرمة ، وله أن يخلو بها ، ولها أن تتزين له وتعرض له ، وله أن يطأها ، والوطء رجعة عند الجمهور ، وإنما خالف في ذلك الشافعي وحده ، وهي زوجته في جميع الأحكام إلا في القسم خاصة ، ولو سلم أنها محرمة فقولكم «إنه متيقن للتحريم» إن أردتم به التحريم المطلق فإنه غير متيقن ، وإن أردتم به مطلق التحريم لم يستلزم أن يكون بثلاث ؛ فإن مطلق التحريم أعم من أن يكون بواحدة أو يكون بثلاث ، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص ، وهذا في غاية الظهور.

## فصل

القسم الثالث: استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع، وقد اختلف فيه الفقهاء استصحاب حكم الأصوليون هل هو حجة؟ على قولين: أحدهما أنه حجة ، وهو قول المزنّي والصيرفي وابن شاقلا وابن حامد وأبي عبد الله الرازي ، والثاني ليس بحجة ، وهو قول أبي حامد وأبي الطيب الطبري والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الخطاب والخلواني وابن الزاغوني ، وحجة هؤلاء أن الإجماع إنما كان على الصفة التي كانت قبل محل النزاع كالإجماع على صحة الصلاة قبل رؤية الماء في الصلاة ، فأما بعد الرؤية فلا إجماع ، فليس هناك ما يستصحب ؛ إذ يمتنع دعوى الإجماع في محل النزاع ، والاستصحاب إنما يكون لأمر ثابت فيستصحب ثبوته ، أو لأمر منتهى فيستصحب نفيه ، قال الأولون : غاية ما ذكرتم أنه لا إجماع في محل النزاع ، وهذا حق ، ونحن لم ندع الإجماع في محل النزاع ، بل استصحبنا حال الجمع عليه حتى يثبت ما ينزله ،

استصحاب حكم  
الإجماع في  
محل النزاع



قال الآخرون : الحكم إذا كان إنما ثبت بإجماع ، وقد زال الإجماع ، زال الحكم بزوال دليله ، فلو ثبت الحكم بعد ذلك لثبت بغير دليل ، وقال المشبتون : الحكم كان ثابتاً ، وعلمنا بالإجماع ثبوته ، فالإجماع ليس هو علة ثبوته ولا سبب ثبوته في نفس الأمر حتى يلزم من زوال العلة زوال معلولها ، ومن زوال السبب زوال حكمه ، وإنما الإجماع دليل عليه ، وهو في نفس الأمر مستند إلى نص أو معنى نص ، فنحن نعلم أن الحكم المجمع عليه ثابت في نفس الأمر ، والدليل لا ينعكس ، فلا يلزم من انتفاء الإجماع انتفاء الحكم ، بل يجوز أن يكون باقياً ويجوز أن يكون منتفياً ، لكن الأصل بقاءه ، فإن البقاء لا يفتقر إلى سبب حادث ، ولكن يفتقر إلى بقاء سبب ثبوته ، وأما الحكم المخالف فيفتقر إلى ما يزيل الحكم الأول ، وإلى ما يحدث الثاني ، وإلى ما ينفيه ، فكان ما يفتقر إليه الحادث أكثر مما يفتقر إليه الباقي ، فيكون البقاء أولى من التغير ، وهذا مثل استصحاب حال براءة الذمة ، فإنها كانت بريئة قبل وجود ما يظن به أنه شاغل ، ومع هذا فالأصل البراءة ، والتحقيق أن هذا دليل من جنس استصحاب البراءة ، ومن لا يجوز الاستدلال به إلا بعد معرفة المزيل فلا يجوز الاستدلال به لمن لم يعرف الأدلة الناقلة ، كما لا يجوز الاستدلال بالاستصحاب لمن يعرف الأدلة الناقلة ؛ وبالجملة فلا استصحاب لا يجوز الاستدلال به إلا إذا اعتقد انتفاء الناقل ، فإن قطع المستدل بانتفاء الناقل قطع بانتفاء الحكم ، كما يقطع ببقاء شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وأنها غير منسوخة ، وإن ظن انتفاء الناقل أو ظن انتفاء دلالة ظن انتفاء النقل ، وإن كان الناقل معنى مؤثراً وتبين له عدم اقتضائه تبين له انتفاء النقل ، مثل رؤية الماء في الصلاة لا تنقض الوضوء ، وإلا فمع تجويزه لكونه ناقضاً للوضوء لا يطمئن ببقاء الوضوء ، وكذا كل من وقع النزاع في انتقاض وضوئه ووجوب الغسل عليه فإن الأصل بقاء طهارته ، كالنزاع في بطلان الوضوء بخروج النجاسات من غير السيلين ، وبإخراج النادر منهما ،



وبمس النساء بشهوة وغيرها ، وبأكل ما مسته النار ، وغسل الميت ، وغير ذلك ، لا يمكنه اعتقاد استصحاب الحال فيه حتى يتيقن له بطلان ما يوجب الانتقال ، وإلا بقي شاكا ، وإن لم يتبين له صحة الناقل - كما لو أخبره فاسق بخبر - فإنه مأمور بالتبين والتثبت ، لم يؤمر بتصديقه ولا بتكذيبه فإن كليهما ممكن منه ، وهو مع خبره لا يستدل باستصحاب الحال كما كان يستدل به بدون خبره ، ولهذا جعل لوثا وشبهة ، وإذا شهد مجهول الحال فإنه هناك شك في حال الشاهد ، ويلزم منه الشك في حال المشهود به ، فإذا تبين كونه عدلا تَمَّ الدليل ، وعند شهادة المجهولين تضعف البراءة أعظم مما تضعف عند شهادة الفاسق ، فإنه في الشاهد قد يكون دليلا ولكن لا تعرف دلالته ، وأما هناك فقد علمنا أنه ليس بدليل ، لكن يمكن وجود المدلول عليه في هذه الصورة ؛ فإن صدقه ممكن .

## فصل

ومما يدل على أن استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع حجة أن تبدل حال الحل المجمع على حكمه أولا كتبدل زمانه ومكانه وشخصه ، وتبدل هذه الأمور وتغيرها لا يمنع استصحاب ما ثبت له قبل التبدل ، فكذلك تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب حتى يقوم دليل على أن الشارع جعل ذلك الوصف الحادث ناقلا للحكم مثبتا لضده ، كما جعل الدباغ ناقلا لحكم نجاسة الجلد ، وتحليل الخمرة ناقلا للحكم بتحريمها ، وحدوث الاحتمال ناقلا لحكم البراءة الأصلية ، وحينئذ فلا يبقى التمسك بالاستصحاب صحيحا ، وأما مجرد النزاع فإنه لا يوجب سقوط استصحاب حكم الإجماع ، والنزاع في رؤية الماء في الصلاة وحدوث العيب عند المشتري واستيلاء الأمة لا يوجب رفع ما كان ثابتا قبل ذلك من الأحكام ؛ فلا يقبل قول المعترض : إنه قد زال حكم الاستصحاب بالنزاع

الدليل على  
أنه حجة



الحادث ؛ فإن النزاع لا يرفع ما ثبت من الحكم ؛ فلا يمكن المعارض رفعه إلا أن يقيم دليلاً على أن ذلك الوصف الحادث جعله الشارع دليلاً على نقل الحكم ، وحينئذ فيكون معارضا في الدليل لا قاذحاً في الاستصحاب ، فتأمل أنه التحقيق في هذه المسألة .

### فصل

الأصل في  
الشروط الصحة  
أو الفساد ؟

الخطأ الرابع لهم : اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان حتى يقوم دليل على الصحة ، فإذا لم يقدّم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استصحبوا بطلانه ، فأفسدوا بذلك كثيراً من معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل ؛ وجهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نهى عنه ، وهذا القول هو الصحيح ؛ فإن الحكم ببطلانها حكم بالتحريم والتأنيب ، ومعلوم أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، ولا تأنيب إلا ما أثم الله ورسوله به فاعلّه ، كما أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ، ولا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرّعه ؛ فالأصل في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على الأمر ، والأصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم .

والفرق بينهما أن الله سبحانه لا يُعْبَدُ إلا بما شرّعه على ألسنة رسله ، فإن العبادة حقه على عباده ، وحقه الذي أحقه هو ورضى به وشرّعه . وأما العقود والشروط والمعاملات فهي عَمَلٌ حتى يحرمها ؛ ولهذا نعى الله سبحانه على المشركين مخالفة هذين الأصلين - وهو تحريم ما لم يحرمه ، والتقرب إليه بما لم يشرّعه - وهو سبحانه لو سكّت عن إباحة ذلك وتحريمه لكان ذلك عفواً لا يجوز الحكم بتحريمه وإبطاله ؛ فإن الحلال ما أحله الله ، والحرام ما حرمه ، وما سكّت عنه



فهو عَفْوٌ ، فكل شرط وعقد ومعاملة سكت عنها فإنه لا يجوز القولُ بتحريمها ؛  
فإنه سكت عنها رحمة منه من غير نسيان وإهمال ، فكيف وقد صرحت  
النصوص بأنها على الإباحة فيما عدا ما حرمه ؟

وقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود والعهود كلها ؛ فقال تعالى ( وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ )  
وقال ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ) وقال ( وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ  
رَاعُونَ ) وقال تعالى ( وَالْمُؤَفُّونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا ) وقال تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ ؟ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ ) وقال  
( بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ) وقال ( إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ  
الْخَائِنِينَ ) وهذا كثير في القرآن ، وفي صحيح مسلم من حديث الأعمش عن  
عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن  
كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ،  
وإذا وعد أخلف ، وإذا خاصم فجر » وفيه من حديث سعيد بن المسيب عن  
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من علامات المنافق ثلاث وإن صلى  
وصام وزعم أنه مسلم ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان »  
وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « يُرْفَعُ لِسْكَ  
غَادِرٍ لَوْاءٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدَرِ كَدْرَتِهِ ، فيقال : هذه غدره فلان بن فلان » وفيها  
من حديث عتبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم « إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ  
تُوفُوا بِهَا مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » وفي سنن أبي داود عن أبي رافع قال : بعثتني  
قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأيته ألقى في قلبي الإسلام ،  
فقلت : يا رسول الله ، والله إني لا أرجع إليهم أبداً ، فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم « إني لا أخيسُ بالعهود ، ولا أحبسُ البردَ ، ولكن أرجع إليهم ،  
فإن كان في نفسك الذي في نفسك الآن فارجع » قال : فذهبت ثم أتيت النبي



صلى الله عليه وسلم فأسلمت ، وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال : ما منعتني أن أشهد بدرا إلا أني خرجت أنا وأبي حسيل فأخذنا كفار قریش فقالوا : إنكم تريدون محمداً ، فقلنا : ما نريده ، ما نريد إلا المدينة ، فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننصرفنَّ إلى المدينة ولا نقاتل معه ، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه الخبر ، فقال « انصرفا نفي لهم بهمذم ونستعين الله عليهم » وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن عامر قال : دعنتني أمي يوماً ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد في بيتها ، فقالت : تعال أعطك ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أردت أن تعطيه ؟ » فقالت : أعطيه تمرا ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما إنك لولم تعطيه شيئاً كُتِبَتْ عليك كذبة » وفي صحيح البخارى من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره » وأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب أن يوفى بالنذر الذي نذره في الجاهلية من اعتكافه ليلة عند المسجد الحرام ، وهذا عقد كان قبل الشرع ، وقال ابن وهب : ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « وأى المؤمنين واجب » قال ابن وهب : وأخبرني إسماعيل بن عياش عن أبي إسحاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول « ولا تعد أهلك عدةً وتخلفه ، فإن ذلك يورث بينك وبينه عداوة » قال ابن وهب : وأخبرني الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال لصبي تعال هذا لك ثم لم يعطه شيئاً فهي كذبة » وفي السنن من حديث كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده يرفعه « المؤمنون عند شروطهم » وله شاهد من حديث محمد بن عبد الرحمن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر يرفعه « الناس على شروطهم ما وافق الحق » وليست العمدة على هذين الحديثين ، بل على ما تقدم .



## فصل

وأصحاب القول الآخر يجيبون عن هذه الحجج : تارة بَدَسْخِهَا ، وتارة أجوبة المانعين بتخصيصها ببعض العهود والشروط ، وتارة بالقَدَح في سند ما يمكنهم القدح فيه ، وتارة بمعارضتها بنصوص آخر ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « ما بال أقوام يشترطون شروطاً لَيْسَتْ في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مئة شرط ، كتاب الله أحق ، وَشَرَطُ الله أوثق » وكقوله « مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وكقوله تعالى ( وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ) ونظائر هذه الآية .

قالوا : فصَحَّ بهذه النصوص إبطالُ كل عهد وعقد ووعد وشرط ليس في كتاب الله الأمرُ به أو النص على إباحته ، قالوا : وكل شرط أو عقد ليس في النصوص إيجابه ولا الإذن فيه فإنه لا يخلو من أحد وجوه أربعة : إما أن يكون صاحبه قد ألزم فيه إباحة ما حرم الله ورسوله ، أو تحريم ما أباحه ، أو إسقاط ما أوجبه ، أو إيجاب ما أسقطه ، ولا خامس لهذه الأقسام البتة ؛ فإن ملكتم المشرطَ والمعاقِدَ والمعاهدَ جميعَ ذلك انسلختم من الدين ، وإن ملكتموه البعض دون البعض تناقضتم ، وسألناكم ما الفرق بين ما يملكه من ذلك وما لا يملكه ؟ ولن تجدوا إليه سبيلاً .

## فصل

قال الجمهور : أما دعواكم النسخ فإنها دعوى باطلة تتضمن أن هذه النصوص ردالجمهور على ليست من دين الله ، ولا يحل العمل بها ، وتجب مخالفتها ، وليس معكم برهان قاطع أجوبة المانعين بذلك ؛ فلا تسمع دعواه ، وأين التجاؤكم إلى الاستصحاب والتسبب به ما أمكنكم ؟ .



وأما تخصيصها فلا وَجْهَ له ، وهو يتضمن إبطال مادَّةٍ عليه من العموم ، وذلك غير جائز إلا ببرهان من الله ورسوله .

وأما ضعف بعضها من جهة السند فلا يَقْدَحُ في سائرهما ، ولا يمنع من الاستشهاد بالضعيف وإن لم يكن عمدة .

وأما معارضتها بما ذكرتم فليس بحمد الله بينها وبينه تعارض ، وهذا إنما يعرف بعد معرفة المراد بكتاب الله في قوله « ما كان من شرط ليس في كتاب الله » ومعلوم أنه ليس المراد به القرآن قطعاً ، فإن أكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن ، بل علمت من السنة ؛ فعلم أن المراد بكتاب الله حكمه كقوله ( كتاب الله عليكم ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاصُ في كسر السن » فكتابه سبحانه يطلق على كلامه وعلى حكمه الذي حَكَمَ به على لسان رسوله ، ومعلوم أن كل شرط ليس في حكم الله فهو مخالف له فيكون باطلاً ؛ فإذا كان الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قد حَكَمَ بأن الولاء للمعقِّ ، فشرط خلاف ذلك يكون شرطاً مخالفاً لحكم الله ، ولكن أين في هذا أن ما سكَّت عن تحريره من العقود والشروط يكون باطلاً حراماً ؟ وتعدَّى حدود الله هو تحرير ما أحله الله أو إباحة ما حرمه أو إسقاط ما أوجبه ، لا إباحة ما سكَّت عنه وعفا عنه ، بل تحريره هو نفس تعدى حدوده .

وأما ما ذكرتم من تضمن الشرط لأحد تلك الأمور الأربعة ففاتكم قسم خامس وهو الحق ، وهو ما أباح الله سبحانه للمكلف تنويع أحكامه بالأسباب التي مَلَكَه إياها ، فيباشر من الأسباب ما يحل له بعد أن كان حراماً عليه ، أو يحرمه عليه بعد أن كان حلالاً له ، أو يوجبه بعد أن لم يكن واجباً ، أو يسقط [وجوبه] بعد وجوبه ، وليس في ذلك تغيير لأحكامه ، بل كل ذلك من أحكامه ؛ فهو الذي أحل وحرَّم وأوجب وأسقط ، وإنما إلى العبد الأسبابُ المقتضية لتلك



الأحكام ليس إلا ، فكما أن شراء الأمة ونكاح المرأة يُحلُّ له ما كان حراماً عليه قبله وطلاقها وبيعها بالعكس يحرمها عليه ويستقط عنه ما كان واجبا عليه من حقوقها ، كذلك التزامه بالعقد والعهد والنذر والشرط ؛ فإذا ملك تغيير الحكم بالعقد ملكه بالشرط الذي هو تابع له ؛ وقد قال تعالى (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فأباح التجارة التي تراضى بها المتبايعان ؛ فإذا تراضيا على شرط لا يخالف حكم الله جاز لهما ذلك ، ولا يجوز إلغاؤه وإلزامهما بما لم يتراباه ولا ألزمهما الله ولا رسوله به ، ولا يجوز إلزامهما بما لم يلزمهما الله ورسوله به ولاهما التزامه ولا إبطال ما شرطاه مما لم يحرم الله ورسوله عليهما شرطه ، ومحرم الحلال كحلال الحرام ، فهؤلاء ألغوا من شروط المتعاقدين ما لم يُلغِه الله ورسوله ، وقابلهم آخرون من القياسيين فاعتبروا من شروط الواقفين ما ألغاه الله ورسوله ، وكلا القولين خطأ ، بل الصواب إلغاء كل شرط خالف حكم الله ، واعتبار كل شرط لم يحرمه الله ولم يمنع منه ، وبالله التوفيق.

## فصل

أخطاء  
القياسيين

وأما أصحاب الرأي والقياس فإنهم لما لم يعتنوا بالنصوص ولم يعتدوها وافية بالأحكام ولا شاملة لها وغلاهم على أنها لم تف بعشر معشارها فوسعوا طرق الرأي والقياس ، وقالوا بقياس الشبه ، وعلّقوا الأحكام بأوصاف لا يعلم أن الشارع علقها بها ، واستنبطوا عللا لا يعلم أن الشارع شرع الأحكام لأجلها ، ثم اضطربوا ذلك إلى أن عارضوا بين كثير من النصوص والقياس ، ثم اضطربوا فتارة يقدمون القياس ، وتارة يقدمون النص ، وتارة يفرقون بين النص المشهور وغير المشهور ، واضطرب ذلك أيضا إلى أن اعتقدوا في كثير من الأحكام أنها شرعت على خلاف القياس ؛ فكان خطأهم من خمسة أوجه : أحدها : ظنهم قصور النصوص عن بيان جميع الحوادث ، الثاني : معارضة كثير من النصوص بالرأي والقياس ، الثالث : اعتقادهم في كثير من أحكام الشريعة أنها على خلاف



الميزان والقياس ، والميزان هو العدل ، فظنوا أن العدل خلاف ما جاءت به من هذه الأحكام ، الرابع : اعتبارهم عللاً وأوصافاً لم يعلم اعتبار الشارع لها وإلغاؤهم عللاً وأوصافاً اعتبرها الشارع كما تقدم بيانه ، الخامس : تناقضهم في نفس القياس كما تقدم أيضاً .

ونحن نعقد ههنا ثلاثة فصول : الفصل الأول : في بيان شمول النصوص للأحكام ، والاكتفاء بها عن الرأي والقياس ، الفصل الثاني : في سقوط الرأي والاجتهاد والقياس ، وبطلانها مع وجود النص ، الفصل الثالث : في بيان أن أحكام الشرع كلها على وفق القياس الصحيح ، وليس فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم حكم يخالف الميزان والقياس الصحيح .

وهذه الفصول الثلاثة من أهم فصول الكتاب ، وبها يتبين للعالم المنصف مقدار الشريعة وجلالاتها وهيمتها وسعتها وفضلها وشرفها على جميع الشرائع ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو عالم الرسالة إلى كل مكلف فرسالته عامة في كل شيء من الدين أصوله وفروعه ودقيقه وجليله ، فكما لا يخرج أحد عن رسالته فكذلك لا يخرج حكم تحتاج إليه الأمة عنها وعن بيانه له ، ونحن نعلم أنا لا نوفي هذه حقها ولا نقارب ، وأنها أجل من علومنا وفوق إدراكنا ، ولكن نبه أدنى تنبيه ونشير أدنى إشارة إلى مايفتح أبوابها وينهج طرقها ، والله المستعان وعليه التكلان .

### الفصل الأول

في شمول النصوص وإغنائها عن القياس .

وهذا يتوقف على بيان مقدمة ، وهي أن دلالة النصوص نوعان : حقيقية ، وإضافية ، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته ، وهذه الدلالة لا تختلف ، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه ، وجودة فكره وقرينته ، وصفاء ذهنه ،

شمول النصوص  
وإغنائها عن  
القياس



ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك ، وقد كان أبو هريرة وعبد الله بن عمر أخفَظ الصحابة للحديث وأكثرهم رواية له ، وكان الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت أفقهَ منهما ، بل عبد الله بن عباس أيضاً أفقهَ منهما ومن عبد الله بن عمر ، وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على عمر فهمه إتيان البيت الحرام عام الحُدُبية من إطلاق قوله « إنك ستأتيه وتطوف به » فإنه لا دلالة في هذا اللفظ على تعيين العام الذي يأتونه فيه ، وأنكر على عدى بن حاتم فهمه من الخيط الأبيض والخيط الأسود نفس العقالين ، وأنكر على من فهم من قوله « لا يدخل الجنة مَنْ كان في قلبه مثقالُ حبةٍ خردلةٍ من كبر » شمول لفظه لحسن الثوب وحسن النعل ، وأخبرهم أنه « بطل الحق وغمط الناس » وأنكر على من فهم من قوله « مَنْ أَحَبَّ لقاءَ الله أَحَبَّ الله لقاءه » ، ومن كره لقاءَ الله كره الله لقاءه » أنه كراهة الموت ، وأخبرهم أن هذا للكافر إذا احتَضِرَ وبشر بالعذاب فإنه حينئذ يكره لقاءَ الله ، والله يكره لقاءه ، وأن المؤمن إذا احتَضِرَ وبشر بكرامة الله أَحَبَّ لقاءَ الله وأَحَبَّ الله لقاءه ، وأنكر على عائشة إذ فهمت من قوله تعالى ( فسوف يحاسب حساباً يسيراً ) معارضته لقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ نُوقِشَ الحسابَ عُذِّبَ » وبين لها أن الحساب اليسير هو العَرَضُ ، أى حساب العرض لا حساب المناقشة ، وأنكر على مَنْ فهم من قوله تعالى ( من يعمل سوءاً يجز به ) أن هذا الجزاء إنما هو في الآخرة وأنه لا يسلم أحد من عمل السوء ، وبين أن هذا الجزاء قد يكون في الدنيا بالهم والحزن والمرض والنصب وغير ذلك من مصائبها ، وليس في اللفظ تقييد الجزاء بيوم القيامة ، وأنكر على مَنْ فهم من قوله تعالى ( الذين آمنوا ولم يَلْبِسُوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ) أنه ظَلَمَ النفس بالمعاصي ، وبين أنه الشرك ، وذكر قول لقمان لابنه ( إن الشرك لظلم عظيم ) مع أن سياق اللفظ عند إعطائه حقه من التأمل يبين ذلك ؛ فإن الله سبحانه



لم يقل ولم يظلموا أنفسهم ، بل قال ( ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) ولَبَسُ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ تَغْطِيتهُ به وإحاطته به من جميع جهاته ، ولا يغطي الإيمانَ ويحيط به ويلبسه إلا الكفر ، ومن هذا قوله تعالى ( بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) فإن الخطيئة لا تحيط بالمؤمن أبداً ، فإن إيمانه يمنعه من إحاطة الخطيئة به ، ومع أن سياق قوله ( وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً ، فأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟ ) ثم حكم الله أعدل حكم وأصدقه أن مَنْ آمَنَ ولم يلبس إيمانه بظلم فهو أحق بالأمن والهدى ، فدل على أن الظلم الشرك ، وسأله عمر ابن الخطاب عن الكَلَالَةِ وراجعها فيها مراراً ، فقال : تكفيك آية الصَّيْفِ ، واعترف عمر بأنه خَفِيَ عليه فهمها وفهمها الصديق ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية ففهم بعض الصحابة من نهيه أنه لا يكونها لم تخمس وفهم بعضهم أن النهي لسكونها كانت حمولة القوم وظهورهم ، وفهم بعضهم أنه لسكونها كانت جَوَال القرية ، وفهم على بن أبى طالب كرم الله وجهه في الجنة وكبار الصحابة ما قَصَّده رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهى وصرح بعلته من كونها رجساً ، وفهمت المرأة من قوله تعالى ( وآتيتن إحداهن قطاراً ) جواز المغالاة في الصَّدَاق فذكرته لعمر فاعترف به ، وفهم ابن عباس من قوله تعالى ( وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ) مع قوله ( والوالدات يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ ) أن المرأة قد تَلِدُ لستة أشهر ، ولم يفهمه عثمان فهم برجم امرأت ولدت لها حتى ذكره به ابن عباس فأقر به ، ولم يفهم عمر من قوله « أُمْرٌ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » قتال مانعي الزكاة حتى يَبَيِّنَ له الصديق فأقر به ، وفهم قدامة بن مظعون من قوله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا ) رفع الجناح عن الحمر حتى يَبَيِّنَ له عمر أنه لا يتناول الحمر ،



ولو تأمل سياق الآية لهم المراد منها ، فإنه إنما رفع الجناح عنهم فيما طعموه مُتَمَتِّين له فيه ، وذلك إنما يكون باجتناّب ما حَرَّمَهُ من الطعام ؛ فالآية لا تتناول المحرم بوجه ما ؛ وقد فهم من قوله تعالى ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) انغماس الرجل في العدو حتى بين له أبو أيوب الأنصاري أن هذا ليس من الإلقاء بيده إلى التهلكة ، بل هو من بيع الرجل نفسه ابتغاء مرضات الله ، وأن الإلقاء بيده إلى التهلكة هو ترك الجهاد والإقبال على الدنيا وعمارتها ، وقال الصديق رضى الله عنه : أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتَضَعُونَهَا على غير مواضعها ( يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضُرُّكم مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ) وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الناس إذا رَأَوْا المنكر فلم يغيروه أو شك أن يعمهم الله بالعقاب من عنده » فأخبرهم أنهم يضعونها على غير مواضعها في فهمهم منها خلاف ما أريد بها ، وأشكل على ابن عباس أمرُ الفِرَقَةِ الساكتة التي لم ترتكب ما نهيت عنه من اليهود : هل عَذَّبُوا أو نَجَّوْا حتى بين له مولاة عِكْرِمَة دخولهم في الناجين دون المعذبين ، وهذا هو الحق ؛ لأنه سبحانه قال عن الساكتين ( وَإِذْ قَالَتِ أُمَّةٌ مِنْهُنَّ : لَمْ تَعْظُونَنَا قَوْمًا اللَّهُ مُبْتَليكُمْ أَوْ مَعْذِبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ) فأخبر أنهم أنكروا فعلهم وغضبوا عليهم ، وإن لم يواجهوهم بالنهى فقد واجههم به مَنْ أَدَّى الواجب عنهم ؛ فإن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض كفاية ، فلما قام به أولئك سقط على الباقيين ، فلم يكونوا ظالمين بسكوتهم ، وأيضاً فإن الله سبحانه إنما عذب الذين نَسُوا ما ذَكَّرُوا به وَعَتَوْا عما نُهُوا عنه ، وهذا لا يتناول الساكتين قطعاً ، فلما بين عكرمة لابن عباس أنهم لم يدخلوا في الظالمين المعذبين كَسَاءَ بُرْدَةٍ وفرح به ، وقد قال عمر بن الخطاب للصحابه : ما تقولون في ( إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ) السورة ؟ قالوا : أمر الله نبيه إذا فتح عليه أن يستغفره ، فقال لابن عباس : ما تقول أنت ؟ قال : هو أجلُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعلمه إياه ، فقال : ما أعلم منها غير ما تعلم ، وهذا من أدق الفهم والطفه ، ولا يدركه كل أحد ، فإنه سبحانه لم يعلق الاستغفار بعمله ، بل ( ٢٣ — أعلام الموقعين ١ )



علقه بما يحدثه هو سبحانه من نعمة فَتَحِهِ عَلَى رَسُولِهِ ودخول الناس في دينه ، وهذا ليس بسبب للاستغفار ، فعلم أن سبب الاستغفار غيره ، وهو حضور الأجل الذي من تمام نعمة الله على عبده توفيقه للتَّوْبَةِ النصوح والاستغفار بين يديه لياقِي ربه طاهراً مطهراً من كل ذنب فيقدم عليه مسروراً راضياً مرضياً عنه ، ويدل عليه أيضاً قوله ( فسبح بحمد ربك واستغفره ) وهو صلى الله عليه وسلم كان يسمح بحمده دائماً ، فعلم أن المأمور به من ذلك التسييح بعد الفتح ودخول الناس في هذا الدين أمر أكبر من ذلك المتقدم ، وذلك مقدمة بين يدي انتقاله إلى الرفيق الأعلى . وأنه قد بقيت عليه من عبودية التسييح والاستغفار التي ترقيه إلى ذلك المقام بقية فأمره بتوفيتها ، ويدل عليه أيضاً أنه سبحانه شرع التوبة والاستغفار في خواتيم الأعمال ، فشرعها في خاتمة الحج وقيام الليل ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سَلَّمَ من الصلاة استغفر ثلاثاً ، وشرع للمتوضئ بعد كمال وضوئه أن يقول « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » فعلم أن التوبة مشروعة عقيب الأعمال الصالحة ، فأمر رسوله بالاستغفار عقيب توفيقه ما عليه من تبليغ الرسالة والجهاد في سبيله حين دخل الناس في دينه أفواجا ، فكان التبليغ عبادة قد أكملها وأداها ، فشرع له الاستغفار عقيبها ، والمقصود تفاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص ، وأن منهم من يفهم من الآية حكماً أو حكماً ، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ، ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه وإشارته وتنبيهه واعتباره ، وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر متعلق به فيفهم من اقترانه به قدراً زائداً على ذلك اللفظ بمفرده ، وهذا باب عجيب من فهم القرآن لا يتنبه له إلا النادر من أهل العلم ، فإن الذهن قد لا يشعر بارتباط هذا بهذا وتعلقه به ، وهذا كما فهم ابن عباس من قوله ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) مع قوله ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ) أن المرأة قد تلدُ لستة أشهر ، وكما فهم الصديق من آية الفرائض في أول السورة وآخرها أن الكلالَة مَنْ لا ولد له ولا والد ، وأسقط الإخوة بالجد ،



وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم عمر إلى هذا الفهم حيث سأله عن الكلالاة وراجعته السؤال فيها مراراً ، فقال : يكفيك آية الصيف ، وإنما أشكل على عمر قوله ( قل الله يفتيكم في الكلالاة ، إن امرؤ هلك ليس له ولد ) الآية ، فله النبي صلى الله عليه وسلم على ما يبين له المراد منها وهي الآية الأولى التي نزلت في الصيف ، فإنه وَرَثَ فيها وَلَدَ الأم في الكلالاة السدس ، ولا ريب أن الكلالاة فيها مَنْ لا ولد له ولا والد ، وإن عَلَا .

ونحن نذكر عدة مسائل مما اختلف فيها السلفُ وَمَنْ بعدهم ، وقد بينتها النصوص ، ومسائل قد احتج فيها بالقياس وقد بينها النص وأغنى فيها عن القياس .

المسألة المشتركة  
في الفرائض

المسألة الأولى : المشتركة في الفرائض ، وقد دل القرآن على اختصاص وَلَدِ الأم فيها بالثلث ، بقوله تعالى ( وإن كان رجل يُورثُ كلالاة أو امرأة وله أخ أو أخت فليس كل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) وهؤلاء ولد الأم ؛ فلو أدخلنا معهم ولد الأبوين لم يكونوا شركاء في الثلث بل يزاحمهم فيه غيرهم ، فإن قيل : بل ولد الأبوين منهم ؛ إلغاء لقراءة الأب ، قيل : هذا وهم ؛ لأن الله سبحانه قال في أول الآية ( وله أخ أو أخت فليس كل واحد منهما السدس ) ثم قال ( فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) فذكر حكم واحد منهم وجماعتهم حكماً يختص به الجماعة منهم كما يختص به واحدهم ، وقال في ولد الأبوين ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ) فذكر حكم ولد الأب والأبوين واحدهم وجماعتهم ، وهو حكم يختص به جماعتهم كما يختص به واحدهم فلا يشاركونهم فيه غيرهم ، فكذا حكم ولد الأم ، وهذا يدل على أن أحد الصنفين غير الآخر ، فلا يشارك أحدُ الصنفين الآخر ، وهذا الصنف الثاني هو ولد الأبوين أو الأب بالإجماع ، والأول هو ولد الأم بالإجماع ، كما فسرته قراءة بعض



الصحابة « من أم » وهى تفسيرٌ وزيادةٌ إيضاح ، وإلا فذلك معلوم من السياق ولهذا ذكر سبحانه ولد الأم فى آية الزوجين ، وهم أصحاب فرض مَقْدَر لا يخرجون عنه ، ولا حظ لأحد منهم فى التعصيب ، ولم يذكر فيها أحداً من العصبية ، بخلاف ما ذكر فى آية العمودين الآية التى قبلها ؛ فإن لجنسهم حظاً فى التعصيب ، ولهذا قال فى آية الإخوة من الأم والزوجين ( غير مُضَار ) ولم يقل ذلك فى آية العمودين ، فإن الإنسان كثيراً ما يَقْصِدُ ضِرَارَ الزوج وولد الأم لأنهم ليسوا من عصبته ، بخلاف أولاده وآبائه فإنه لا يضارهم فى العادة ، فإذا كان النص قد أعطى ولد الأم الثلث لم يحز تنقيصهم منه ، وأما ولد الأبوين فهم جنس آخر وهم عصبته وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فما بقى فلاؤلى رجل ذكر » وفى هذه المسألة لم تَبْقِ الفرائض شيئاً ، فلا شيء للعصبية بالنص ، وأما قول القائس « هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَاراً » فقول باطل حساً وشرعاً ، فإن الأب لو كان حماراً لكانت الأم أتاناً ، وإذا قيل : يقدر وجوده كهدمه ، قيل : هذا باطل ، فإن الموجود لا يكون كالمعدوم ، وأما بطلانه شرعاً فإن الله سبحانه حكم فى ولد الأبوين بخلاف حكمه فى ولد الأم .

فإن قيل : الأب إن لم ينفعهم لم يضرهم .

قيل : بل قد يضرهم كما ينفعهم ، فإن ولد الأم لو كان واحداً وولد الأبوين مائة وَفَضْلُ نصفِ سدس انفرد ولد الأم بالسدس ، واشترك ولد الأبوين فى نصف السدس ، فهلا قبلتم قولهم ههنا هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَاراً ؟ وهلا قدرتم الأب مَعْدُوماً فخرجتم عن القياس كما خرجتم عن النص ، وإذا جاز أن ينقصهم الأب جاز أن يجرمهم ، وأيضاً فالقربة المتصلة الملتزمة من الذكر والأنثى لا تفرق أحكامها ، هذه قاعدة النسب فى الفرائض وغيرها ، فالأخ من الأبوين لا نجعله كإخ من أب وأخ من أم فنعطيه السدس فرضاً بقربة الأم والباقى تعصيباً بقربة الأب .



فإن قيل : فقد فرقتم بين القرابتين ، فقلتم في ابني عم أحدهما أخ لأم : يعطى الأخ للأم بقراءة الأم السدس ويقاسم ابن العم بقراءة العمومة .

قيل : نعم هذا قول الجمهور ، وهو الصواب ، وإن كان شريح ومن قال بقوله أعطى الجميع لابن العم الذي هو أخ لأم ، كما لو كان ابن عم لأبوين ، والفرق بينهما على قول الجمهور أن كليهما في بُنوة العم سواء ، وأما الأخوة للأم فمستقلة ليست مقترنة بأبوة حتى يجعل كابن العم للأبوين ، فهنا قرابة الأم منفردة عن قرابة العمومة ، بخلاف قرابة الأم في مسائلنا فإنها متحدة بقرابة الأب .

ومما يبين أن عدم التشريك هو الصحيح أنه لو كان فيها أخوات لأب لفرض لهن الثلثان وعالت الفريضة ، ولو كان معهن أخوهن سَقَطْنَ به ، ويسمى الأخ المشؤم ، فلما كنَّ بوجوده يَصِرْنَ عَصبة صار تارة ينفعهن وتارة يضرهن ، ولم يجعل وجوده كعدمه في حال الضرر ، فكذلك قرابة الأب لما صار الإخوة بها عَصبة صار ينفعهم تارة ويضرهم أخرى ، وهذا شأن العَصبة فإن العَصبة تارة تحوزُ المال وتارة تحوزُ أكثره وتارة تحوزُ أقله وتارة تخيب ؛ فمن أعطى العَصبة مع استغراق الفروض المال خرج عن قياس الأصول وعن موجب النص .

فإن قيل : فهذا استحسان .

قيل : لكنه استحسان يخالف الكتاب والميزان ، فإنه ظلم للاخوة من الأم حيث يؤخذ حقهم ويعطاه غيرهم ، وإن كانوا يعقلون عن الميث ويُنفقون عليه لم يلزم من ذلك أن يشاركوا مَنْ لا يعقل ولا ينفق في ميراثه ، فعاقلة المرأة — من أعمامها وبنى عمها وإخوتها — يعقلون عنها ، وميراثها لزوجها وولدها كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يمتنع أن يعقل ولدُ الأبوين ويكون الميراث لولد الأم .

المسألة الثانية : العمر يتان ، والقرآن يدل على قول جمهور الصحابة فيها كعمر المسألة العمرية  
وعثمان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت إن للأم ثلث ما يبقى بعد فرض



الزوجين ، وههنا طريقان : أحدهما : بيان عدم دلالة على إعطائها الثلث كاملا مع الزوجين ، وهذا أظهر الطريقين . والثاني : دلالة على إعطائها ثلث الباقي ، وهو أدق وأخفى من الأول ، أما الأول فإن الله سبحانه إنما أعطاها الثلث كاملا إذا انفرد الأبوان بالميراث ، فإن قوله سبحانه ( فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث ) شرط أن في استحقاق الثلث عدم الولد وتفردهما بميراثه ، فإن قيل : ليس في قوله ( وورثه أبواه ) ما يدل على أنهما تفردا بميراثه ، قيل : لو لم يكن تفردهما شرطا لم يكن في قوله ( وورثه أبواه ) فائدة ، وكان تطويلا يغني عنه قوله ( فإن لم يكن له ولد فلائمه الثلث ) فلما قال : ( وورثه أبواه ) علم أن استحقاق الأم الثلث موقوف على الأمرين ، وهو سبحانه ذكر أحوال الأم كلها نصا وإيماء ، فذكر أن لها السدس مع الإخوة ، وأن لها الثلث كاملا مع عدم الولد وتفرد الأبوين بالميراث ، بقي لها حالة ثالثة — وهي مع عدم الولد وعدم تفرد الأبوين بالميراث — وذلك لا يكون إلا مع الزوج والزوجة ، فإما أن تعطى في هذه الحال الثلث كاملا وهو خلاف مفهوم القرآن ، وإما أن تعطى السدس فإن الله سبحانه لم يجعله فرضها إلا في موضعين مع الولد ومع الإخوة ، وإذا امتنع هذا وهذا كان الباقي بعد فرض الزوجين هو المال الذي يستحقه الأبوان ، ولا يشاركهما فيه مشارك ، فهو بمنزلة المال كله إذا لم يكن زوج ولا زوجة ، فإذا تقاسما أثلاثا كان الواجب أن يتقاسما الباقي بعد فرض الزوجين كذلك ؟

فإن قيل : فن أين تأخذون حكمها إذا ورثته الأم [و] من دون الأب كالجد والعلم والأخ وابنه .

قيل : إذا كانت تأخذ الثلث مع الأب فأخذها له مع من دونه من العصبات أولى ، وهذا من باب التنبيه .

فإن قيل : فن أين أعطيتموها الثلث كاملا إذا كان معها ومع هذه العصبية



الذي هو دون الأب زوج أو زوجة ، والله سبحانه إنما جعل لها الثلث كاملا إذا انفرد الأبوان بميراثه على ما قررتوه ، فإذا كان جد وأم أو عم وأم أو أخ وأم أو ابن عم أو ابن أخ مع أحد الزوجين ، فمن أين أعطيت الثلث كاملا ، ولم ينفرد الأبوان بالميراث ؟

قيل : بالتنبيه ودلالة الأولى ، فإنها إذا أخذت الثلث كاملا مع الأب فلأن تأخذه مع ابن العم أولى ، وأما إذا كان أحد الزوجين مع هذه العصة فإنه ليس له إلا ما بقي بعد الفروض ، ولو استوعبت الفروض المال سقط كأم وزوج وأخ لأم ، بخلاف الأب .

فإن قيل : فمن أين تأخذون حكمها إذا كان مع العصة ذو فرض غير البنات والزوجة ؟

قيل : لا يكون ذلك إلا مع ولد الأم أو الأخوات للأبوين أو للأب واحدة أو أكثر ، والله تعالى قد أعطاها السدس مع الإخوة ، فدلّ على أنها تأخذ الثلث مع الواحد إذ ليس بإخوة .

بقي الأختان والأخوان ؛ فهذا مما تنازع فيه الصحابة فجمهورهم أدخلوا الاثنين في لفظ الإخوة ، وأبى ذلك ابن عباس ، ونظره أقرب إلى ظاهر اللفظ ، ونظر الصحابة أقرب إلى المعنى وأولى به ؛ فإن الإخوة إنما حجبوها إلى السدس لزيادة ميراثهم على ميراث الواحد ، ولهذا لو كانت واحدة أو أخا واحدا لكان لها الثلث معه ، فإذا كان الإخوة ولد أم كان فرضهم الثلث اثنين كانا أو مائة ، فالاثنان والجماعة في ذلك سواء ، وكذلك لو كن أخوات لأب أو لأب وأم ففرض الثنتين وما زاد واحد ، فحجبها عن الثلث إلى السدس بائنتين كحجبها بثلاثة سواء ، لا فرق بينهما البتة .

وهذا الفهم في غاية اللطف ، وهو من أدق فهم القرآن ، ثم طرد ذلك في الذكور من ولد الأب والأبوين لمعنى يقتضيه ، وهو توفير السدس الذي حجبت



عنه لهم لزيادتهم على الواحد نظراً لهم ورعاية لجانبهم ، وأيضاً فإن قاعدة الفرائض أن كل حكم اختص به الجماعة عن الواحد اشترك فيه الاثنان وما فوقهما كولد الأم والبنات وبنات الابن والأخوات للأبوين أو للأب ، والحجْبُ ههنا قد اختص به الجماعة ، فيستوى فيه الاثنان وما زاد عليهما ، وهذا هو القياس الصحيح والميزان الموافق لدلالة الكتاب وفهم أ كابر الصحابة ؛ وأيضاً فإن الأمة مُجمعة على أن قوله تعالى ( فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين فلهنَّ ثلثا ما ترك ) يدخل في حكمه الثنتان ، وإن اختلفوا في كيفية دخولهما في الحكم كما سيأتى ، فهكذا دخول الأخوين في الإخوة ؛ وأيضاً فإن لفظ الإخوة كلفظ الذكور والإناث والبنات والبنين ، وهذا كله قد يطلق ويراد به الجنس الذى جاوزَ الواحد وإن لم يزد على اثنين ، فكل حكم علق بالجمع من ذلك دخل فيه الاثنان كالإقرار والوصية والوقف وغير ذلك ؛ فلفظ الجمع قد يُراد به الجنس المتكثر أعم من تكثيره بواحد أو اثنين ، كما أن لفظ المثنى قد يراد به المتعدد أعم من أن يكون تعدده بواحد أو أكثر ، نحو ( ارجع البصر كرتين ) ودلائلُهما حينئذ على الجنس المتكثر ، وأيضاً فاستعمال الاثنين فى الجمع بقرينة استعمال الجمع فى الاثنين بقرينة جائز بل واقع ، وأيضاً فإنه سبحانه قال ( وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ) وهذا يتناول الأخَ الواحدَ والأختَ الواحدة كما يتناول من فوقهما ، ولفظ الإخوة وسائر ألفاظ الجمع قد يُعنى به الجنس من غير قصد التعدد ، كقوله تعالى ( الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ) . وقد يُعنى به العدد من غير قصد لعدد معين بل لجنس التعدد ، وقد يعنى به العدد مع قصد معدود معين ، فالأول يتناول الواحد وما زاد ، والثانى يتناول الاثنين وما زاد ، والثالث يتناول الثلاثة فما زاد عند إطلاقه ، وإذا قيد اختصاص بما قيد به .



ومما يدل على أن قوله تعالى ( فإن كان له إخوة فلأمه السدس ) أن المراد به الاثنان فصاعداً أنه سبحانه قال ( وإن كان رجل يورثُ كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) فقوله ( كانوا ) ضمير جمع ، ثم قال ( فهم شركاء في الثلث ) فذكرهم بصيغة الجمع المضمرة وهو قوله ( فهم ) والمظهر وهو قوله ( شركاء ) ولم يذكر قبل ذلك إلا قوله ( وله أخ أو أخت ) فذكر حكم الواحد وحكم اجتماعه مع غيره ، وهو يتناول الاثنين قطعاً ؛ فإن قوله ( أكثر من ذلك ) أى أكثر من أخ أو أخت ، ولم يرد أكثر من مجموع الأخت والأخ ، بل أكثر من الواحد ، فدل على أن صيغة الجمع في الفرائض تتناول العددَ الزائد على الواحد مطلقاً ، ثلاثة كان أو أكثر منه ؛ وهذا نظير قوله ( وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ) ومما يوضح ذلك أن لفظ الجمع قد يختص بالاثنيين مع البيان وعدم اللبس ، كالجمع المضاف إلى اثنين مما يكون المضاف فيه جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه ، نحو « قلوبهما » و « أيديهما » ، فكذلك يتناول الاثنين فما فوقهما مع البيان بطريق الأولى ، وله ثلاثة أحوال : أحدها : اختصاصه بالاثنيين ، الثانية صلاحيته لهما ، الثالثة اختصاصه بما زاد عليهما ، وهذه الحال له عند إطلاقه ، وأما عند تقييده فبحسب ما قيد به ، وهو حقيقة في الموضوعين ، فإن اللفظ يختلف دلالاته بالإطلاق والتقييد ، وهو حقيقة في الاستعمالين ؛ فظهر أن فهم جمهور الصحابة أحسن من فهم ابن عباس في حجب الأم بالاثنيين ، كما أن فهمهم في العمريتين أتم من فهمهم ؛ وقواعد الفرائض تشهد لقولهم ؛ فإنه إذا اجتمع ذكر وأنثى في طبقة واحدة كالابن والبنت والجد والجدة والأب والأم والأخ والأخت فإما أن يأخذ الذكر ضعف ما تأخذه الأنثى أو يساويها ؛ فأما أن تأخذ الأنثى ضعف الذكر فهذا خلاف قاعدة الفرائض التي أوجبها شرعُ الله وحكمته ؛ وقد عهدنا الله سبحانه أعطى الأب ضعف ما أعطى الأم إذا انفرد الأبوان بميراث الولد ، وسأوى بينهما في وجود الولد ، ولم يفضلها عليه في موضع واحد ،



فكان جعل الباقي بينهما بعد نصيب أحد الزوجين أثلاثا هو الذى يقتضيه الكتاب والميزان؛ فإن ما يأخذه الزوج أو الزوجة من المال كأنه مأخوذ بدَيْنٍ أو وصية إذ لا قرابة بينهما، وما يأخذه الأبوان يأخذانه بالقرابة، فصارا هما المستقلين بميراث الولد بعد فرض الزوجين، وهما فى طبقة واحدة، فقسم الباقي بينهما أثلاثا.

فإن قيل: فهنا سؤالان: أحدهما أنكم هلا أعطيتموها ثلث جميع المال فى مسألة زوجة وأبوين؛ فإن الزوجة إذا أخذت الربع وأخذت هى الثلث كان الباقي للأب وهو أكثر من الذى أخذته، فوفيتم حينئذ بالقاعدة، وأعطيتموها الثلث كاملا، والثانى: أنكم هلا جعلتم لها ثلث الباقي إذا كان بدل الأب فى المسألتين جد. قيل: قد ذهب إلى كل واحد من هذين المذهبين ذاهبون من السلف الطيب، فذهب إلى الأول محمد بن سيرين ومَنْ وافقه، وإلى الثانى عبد الله بن مسعود، ولكن أبى ذلك جمهور الصحابة والأئمة بعدهم، وقولهم أصح فى الميزان وأقرب إلى دلالة الكتاب؛ فإننا لو أعيناها الثلث كاملا بعد فرض الزوجة كننا قد خرَجْنَا عن قاعدة القرائض وقياسها، وعن دلالة الكتاب، فإن الأب حينئذ يأخذ ربعاً وسدساً، والأم لا تساويه ولا تأخذ شطره، وهى فى طبقته، وهذا لم يشرعه الله قط، ودلالة الكتاب لا تقتضيه؛ وأما فى مسألة الجد فإن الجد أبعد منها، وهو يُحجَّب بالأب، فليس فى طبقته فلا يحجبها عن شىء من حقها، فلا يمكن أن تعطى ثلث الباقي ويفضل الجد عليها بمثل ما تأخذ، فإنها أقرب منه، وليس فى درجتها، ولا يمكن أن تعطى السدس؛ فكان فرضها الثلث كاملا.

وهذا مما فهمه الصحابة رضى الله عنهم من النصوص بالاعتبار الذى هو فى معنى الأصل، أو بالاعتبار الأولى، أو بالاعتبار الذى فيه إلحاق الفرع بأشبهه الأصلين به، أو تنبيه اللفظ، أو إشارته وفخّواه، أو بدلالة التركيب، وهى ضم نص إلى نص آخر، وهى غير دلالة الاقتران، بل هى ألطف منها وأدق وأصح كما تقدم. فالقياس المحض والميزان الصحيح أن الأم مع الأب كالبنات مع الابن والأخت



مع الأخ : لأنهما ذكر وأنتى من جنس واحد ، وقد أعطى الله سبحانه الزوج ضعف ما أعطى الزوجة تفضلاً للجناب الذكورية ، وإنما عدل عن هذا في ولد الأم لأنهم يُدُلُّون بالرحم المجرد و يُدُلُّون بغيرهم وهو الأم ، وليس لهم تعصيب ، بخلاف الزوجين والأبوين والأولاد ، فإنهم يُدُلُّون بأنفسهم ، وسائر العصبية يدلون بذكر كولد البنين وكالإخوة للأبوين أو للأب ، فإعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين معتبر فيمن يُدلى بنفسه أو بعصبية ؛ وأما مَنْ يدلى بالأمومة كولد الأم فإنه لا يفضل ذكرهم على أنثاهم ، وكان الذكر كالأنثى في الأخذ ، وليس الذكر كالأنثى في باب الزوجية ولا في باب الأبوة ولا البنوة ولا الأخوة ؛ فهذا هو الاعتبار الصحيح ، والكتاب يدل عليه كما تقدم بيانه .

وقد تناظر ابن عباس وزيد بن ثابت في العريقتين ، فقال له ابن عباس : أين في كتاب الله ثلث ما بقي ؟ فقال زيد : وليس في كتاب الله إعطاؤها الثلث كله مع الزوجين ، أو كما قال ، بل كتاب الله يمنع إعطاءها الثلث مع أحد الزوجين ؛ فإنه لو أعطاهما الثلث مع الزوج لقال : فإن لم يكن له ولد فلاؤه الثلث ، فكانت تستحقه مطلقاً ، فلما خَصَّ الثلث ببعض الأحوال علم أنها لا تستحقه مطلقاً ، ولو أعطيته مطلقاً لكان قوله ( وورثه أبواه ) زيادة في اللفظ ونقصاً في المعنى ، وكان ذكره عديم الفائدة ، ولا يمكن أن تعطى السدس لأنه إنما جعل لها مع الولد أو الإخوة ، فدل القرآن على أنها لا تعطى السدس مع أحد الزوجين ولا تعطى الثلث ؛ وكان قسمة ما بقي بعد فرض الزوجين بين الأبوين مثل قسمة أصل المال بينهما ، وليس بينهما فرق أصلاً لا في القياس ولا في المعنى .

فإن قيل : فهل هذه دلالة خطائية لفظية أو قياسية محضة ؟

قيل : هي ذات وجهين ؛ فهي لفظية من جهة دلالة الخطاب ، وضم بعضه إلى بعض ، واعتبار بعضه ببعض ؛ وقياسية من جهة اعتبار المعنى ، والجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين ، وأكثر دلالات النصوص كذلك في قوله « مَنْ أعتق شِرْكَاً له في عبد » وقوله « أيما رجل وجدَ متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق



به» وقوله «من باع شركاً له في أرض أو ربة أو حائط» حيث يتناول الحوانيت؛ وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْحَصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ) فخص الإناث باللفظ، إذ كن سبب النزول، فنصّ عليهن بخصوصهن، وهذا أصح من فهم من قال من أهل الظاهر: المراد بالحصنات الفروج المحصنات، فإن هذا لا يفهمه السامع من هذا اللفظ ولا من قوله (فَاتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ) ولا من قوله (وَالْحَصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) ولا من قوله (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْحَصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ) بل هذا من عرف الشارع، حيث يعبر باللفظ الخاص عن المعنى العام، وهذا غير باب القياس؛ وهذا تارة يكون لكون اللفظ الخاص صار في العرف عاماً كقوله: (لَا يَمْلِكُونَ تَغْيِيراً) (وما يملكون من قِطْمِيرٍ) (وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) ونحوه، وتارة لكونه قد علم بالضرورة من خطاب الشارع تعميم المعنى لكل ما كان ممثلاً للمذكور، وأن التعيين في اللفظ لا يراد به التخصيص بل التمثيل، أو لحاجة المخاطب إلى تعيينه بالذكر، أو لغير ذلك من الحكم.

### فصل

المسألة الثالثة: ميراث الأخوات مع البنات وأهن عصبية؛ فإن القرآن يدل عليه كما أوجبه السنة الصحيحة، فإن الله سبحانه قال (يَسْتَقْتُونَكَ) قل الله يفتيك في الكلاله، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) وهذا دليل على أن الأخت ترث النصف مع عدم الولد، وأنه هو يرث المال كله مع عدم ولدها، وذلك يقتضي أن الأخت مع الولد لا يكون لها النصف مما ترك؛ إذ لو كان كذلك لكان قوله (ليس له ولد) زيادة في اللفظ، ونقصاً في المعنى، وإيهاماً لغير المراد، فدل على أنها مع الولد لا ترث النصف، والولد إما ذكر وإما أنثى، فأما الذكر فإنه يسقطها كما يسقط الأخ بطريق الأولى، ودل قوله (وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) على أن الولد يسقطه كما يسقطها، وأما الأنثى فقد دل القرآن على أنها إنما تأخذ النصف ولا تمنع الأخ عن النصف الباقي

مسألة ميراث  
الأخوات مع  
البنات



إذا كانت بنت وأخ ، بل دل القرآن مع السنة والإجماع أن الأخ يفوز بالنصف الباقي ، كما قال تعالى ( ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اَلْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلِأُولَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ » وليس في القرآن ما ينفى ميراث الأخت مع إناث الولد بغير جهة الفرض ، وإنما صريحه ينفى أن يكون فرضها النصف مع الولد ، فبقي ههنا ثلاثة أقسام : إما أن يفرض لها أقل من النصف ، وإما أن تحرم بالكيفية ، وإما أن تكون عَصَبَةً ، والأول مُحَالٌ ، إذ ليس للأخت فرض مُقَدَّرٌ غير النصف ، فلو فرضنا لها أقل منه لكان ذلك وضع شرع جديد ، فبقي إما الحُرْمَانُ وإما التعصيب ، والحرمان لا سبيل إليه ؛ فإنها وأخاها في درجة واحدة ، وهى لاتزاحم البنت ، فإذا لم يسقط أخوها بالبنت لم تسقط هى بها أيضاً ، فإنها لو سقطت بالبنت ولم يسقط أخوها بها لكان أقوى منها وأقرب إلى الميث ، وليس كذلك ، وأيضاً فلو أسقطتها البنت إذا انفردت عن أخيها لأسقطتهم مع أخيها ، فإن أخاها لا يزيد لها قوة ، ولا يَحْصُلُ لها نفعاً في موضع واحد ، بل لا يكون إلا مضراً لها ضرراً نقصاناً أو ضرراً حرماناً ، كما إذا خلقت زوجاً وأماً وأخوين لأم وأختاً لأب وأم ، فإنها يفرض لها النصف عائلاً ، وإن كان معها أخوها سَقَطَ معها ، ولا تنتفع به في الفرائض في موضع واحد ؛ فلو أسقطتها البنت إذا انفردت لأسقطتها بطريق الأولى مع من يضعفها ولا يقويها ؛ وأيضاً فإن البنت إذا لم تُسْقَطْ ابن الأخ وابن العم وابن عم الأب والجد وإن بعد فإن لا تُسْقَطُ الأخت مع قربها بطريق الأولى ، وأيضاً فإن قاعدة الفرائض إسقاط البعيد بالقرب ، وتقديم الأقرب على الأبعد ، وهذا عكس ذلك فإنه يتضمن تقديم الأبعد جداً الذى بينه وبين الميث وسائط كثيرة على الأقرب الذى ليس بينه وبين الميث إلا واسطة الأب وحده ، فكيف يرث ابن عم جد الميث مثلاً مع البنت وبينه وبين الميث وسائط كثيرة وتحرم الأخت القريبة التى ركَهَتْ معه فى صُلْبِ أبيه ورحم أمه ؟ هذا من المحال الممتنع شرعاً ؛ فهذا من جهة الميزان . وأما من جهة فهم النص فإن



الله سبحانه قال في الأخ ( وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) ولم يمنع ذلك ميراثه منها إذا كان الولد أنثى ، فهكذا قوله ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) لا ينفي أن ترث غير النصف مع إناث الولد أو ترث الباقي إذا كان نصفاً ؛ لأن هذا غير الذي أعطاه إياه فرضاً مع عدم الولد ، فتأمل أنه ظاهر جداً ؛ وأيضاً فالأقسام ثلاثة : إما أن يقال يفرض لها النصف مع البنت ، أو يقال تسقط معها بالكلية ، أو يقال تأخذ ما فضل بعد فرض البنت أو البنات ؛ والأول ممتنع بالنص والقياس ، فإن الله سبحانه إنما فرض لها النصف مع عدم الولد ، فلا يجوز إلغاء هذا الشرط وفرض النصف لها مع وجوده ، والله سبحانه إنما أعطاها النصف إذا كان الميت كلاً لا ولد له ولا والد ، فإذا كان له ولد لم يكن الميت كلاً فلا يفرض لها معه ؛ وأما القياس فإنها لو فرض لها النصف مع وجود البنت لنقصت البنت عن النصف إذا عالت الفريضة كزوجة أو زوج وبنت وأخت وإخوة ، والإخوة لا يزاخمون الأولاد لا بفرض ولا تعصيب ، فإن الأولاد أولى منهم ، فبطل فرض النصف ، وبطل سقوطها بما ذكرناه ؛ فتعين القسم الثالث وهو أن تكون عصبية لها ما بقي ، وهي أولى به من سائر العصبات الذين هم أبعد منها ؛ وبهذا جاءت السنة الصحيحة الصريحة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فوافق قضاؤه كتاب ربه والميزان الذي أنزله مع كتابه ؛ وبذلك قضى الصحابة بعده كابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرها .

فإن قيل : لكن خرجتم عن قوله صلى الله عليه وسلم « أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِيهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَىٰ مِنْهُنَّ » فإذا أعطينا البنت فرضها وجب أن يعطى الباقي لابن الأخ أو العم أو ابنة دون الأخت ؛ فإنه رجل ذكر ، فأنتم عدلتم عن هذا النص وأعطيتموه الأنثى ، فكنا أسعد بالنص منكم ، وعملنا به وبقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت إذا لم يكن هناك أولى رجل ذكر ، فكانت الأخت عصبية ، وهذا توسط بين قولكم وبين قول من أسقط الأخت بالكلية ، وهذا مذهب



إسحاق بن راهويه ، وهو اختيار أبي محمد بن حزم ، وسقوطها بالسكينة مذهب ابن عباس كما قال عبد الرزاق : أنبأ معمر عن الزهري عن أبي سلمة : قيل لابن عباس : رجل ترك ابنته وأخته لأبيه وأمه ، فقال : لابنته النصف ولأمه السدس وليس لأخته شيء مما ترك ، وهو لعصبته ، فقال له السائل : إن عمر قضى بغير ذلك جعل للبنت النصف ، وللأخت النصف ، فقال ابن عباس : أأنتم أعلم أم الله ؟ قال معمر : فذكرت ذلك لابن طاوس ، فقال لي : أخبرني أبي أنه سمع ابن عباس يقول : قال الله عز وجل (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) فقلتم أنتم : لها النصف ، وإن كان له ولد ، وقال ابن أبي مليكة عن ابن عباس : أمر ليس في كتاب الله ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وستجدونه في الناس كلهم ، ميراث الأخت مع البنت .

فالجواب أن نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها حق يصدق بعضها بعضها ، ويجب الأخذ بجميعها ، ولا يترك له نص إلا بنص آخر ناسخ له ، لا يترك بقياس ولا رأى ولا عمل أهل بلد ولا إجماع ، ومحال أن تجمع الأمة على خلاف نص له إلا أن يكون له نص آخر ينسخه ؛ فقولته صلى الله عليه وسلم « فما أُنْبِتِ الفرائضُ فلا ولى رجلٍ ذكرٍ » عام قد خص منه قوله صلى الله عليه وسلم « تحوز المرأة ثلاث موارث : عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذى لا عنت عليه » وأجمع الناس على أنها عَصْبَةٌ عَتِيقُهَا ، واختلفوا فى كونها عَصْبَةٌ لَقِيطِهَا وولدها المنفى باللعان ، وسُنَّةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم تفصل بين المتنازعين ، فإذا خصت منه هذه الصور بالنص وبعضها مجمع عليه خصت منه هذه الصورة لما ذكرناه من الدلالة .

فإن قيل : قوله « فلا ولى رجل ذكر » إنما هو فى الأقارب الوارثين بالنسب وهذا لا تخصيص فيه .

قيل : فأنتم تقدمون المعتق على الأخت مع البنت ، وليس من الأقارب ، فخالقتم النصين معاً ، وهو صلى الله عليه وسلم قال « فلا ولى رجل ذكر » فأكده



بالذكورة ليبين أن العاصب بنفسه المذكور هو الذكر دون الأنثى ، وأنه لم يرد بلفظ الرجل ما يتناول الذكر والأنثى كما في قوله « مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ » ونحوه مما يذكر فيه لفظ الرجل والحكم يعم النوعين ، وهو نظير قوله في حديث الصدقات « فَأَيْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ » ليبين أن المراد الذكر دون الأنثى ، ولم يتعرض في الحديث للعاصب بغيره ، فدل قضاؤه الثابت عنه في إعطاء الأخت مع البنت وبنت البنت ما بقى أن الأخت عصبية بغيرها ، فلا تنافي بينه وبين قوله « فَلَا أُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ » بل هذا إذا لم يكن ثم عصبية بغيره ، بل كان العصبية عصبية بأنفسهم ، فيكون أولاهم وأقربهم إلى الميعة أحقهم بالمال ؛ وأما إذا اجتمع العصبيتان فقد دلَّ حديثُ ابن مسعود الصحيح أن تعصيب الأخت أولى من تعصيب مَنْ هو أبعدُ منها ، فإنه أعطاهما الباقي ولم يعطه لابن عمه مع القطع ، فإن العرب بُنُو عم بعضهم لبعض ، فقريب وبعيد ، ولا سيما إن كان ماحكاهُ ابنُ مسعود من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء عاما كلياً ، فالأمر حينئذ يكون أظهر وأظهر .

### فصل

ومما يبين صحة قول الجمهور أن قوله تعالى (ليس له وَلَدٌ وله أُخْتُ) فلها نصف ما ترك (إنما يدل منطوقه على أنها تَرِثُ النصف مع عدم الولد ، والمفهوم إنما يقتضى أن الحكم في المسكوت ليس مماثلاً للحكم في المنطوق ، فإذا كان فيه تفصيل حصل بذلك مقصود المخالفة ، فلا يجب أن يكون كل صورة من صور المسكوت مخالفة لكل صور المنطوق ، وَمَنْ تَوَهَّمَ ذلك فقد توهم باطلاً ، فإن المفهوم إنما يدل بطريق التعليل أو بطريق التخصيص ، والحكم إذا ثبت لعلِّه فانتفت في بعض الصور أو جميعها جاز أن يخلفها علة أخرى .



وأما قصد التخصيص فإنه يحصل بالتفصيل ، وحينئذ فإذا نفينا إرثها مع ذكور الولد أو نفينا إرثها النصف فرضا مع إناهم وفينا بدليل الخطاب .

### فصل

ومما يبين أن المراد بقوله « فَلأولى رجل ذكر » العصبية بنفسه لا بغيره أنه المراد بأولى رجل ذكر في الموارث لو كان بعد الفرائض إخوة وأخوات أو بنون وبنات أو بنات ابن وبنو ابن لم ينفرد الذكر بالباقي دون الإناث بالنص والإجماع ، فتعصيب الأخت بالبنات كتعصيبها بأخيها ؛ فإذا لم يكن قواه « فلأولى رجل ذكر » موجبا لاختصاص أخيها دونها لم يكن موجبا لاختصاص ابن عم الجد بالباقي دونها .

يوضحه أنه لو كان معها أخوها لم تسقط ، وكان الباقي بعد فرض البنات بينها وبين أخيها . هذا ، وأخوها أقرب إلى الميت من الأعمام وبنهم ، فإذا لم يسقطها الأخ فلأن لا يسقطها ابن عم الجد بطريق الأولى والأخرى ، وإذا لم يسقطها ورثت دونه ، لكونها أقرب منه ، بخلاف الأخ فإنها تشاركه ؛ لا ستوائهما في القرب من الميت ، فهذا تحض القياس والميزان الموافق لدلالة الكتاب ولقضاء النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وعلى هذه الطريق فلا تخصيص في الحديث ، بل هو على عمومته ، وهذه الطريق أفقه وألطف .

يوضح ذلك أن قاعدة الفرائض أن جنس أهل الفروض فيها مُقَدَّمون على جنس العصبية ، سواء كان ذافرض تحض أو كان له مع فرضه تعصيب في حال إما بنفسه وإما بغيره ، والأخوات من جنس أهل الفرائض ؛ فيجب تقديمهن على من هو أبعد منهن ممن لا يرث إلا بالتعصيب المحض كالأعمام وبنهم وبنى الإخوة ، والاستدلال بهذا الحديث على حرمانهن مع البنات كالاستدلال على حرمانهن مع إخوتهن وحرمان بنات الابن ، بل البنات أنفسهن مع إخوتهن ، وهذا باطل بالنص ، والإجماع ، فكذا الآخر .



ومما يوضحه أنا رأينا قاعدة الفرائض أن البعيد من العَصَبَات يعصب من هو أقرب منه إذا لم يكن له فرض، كما إذا كان بناتٌ وبناتُ ابنٍ وأسفلُ منهن ابن ابن ابن فإنه يعصبهن فيحصل لهن الميراث بعد أن كنَّ محروماتٍ ، وأما أن البعيدَ من العَصَبَات يمنع الأقرب من الميراث بعد أن كان وارثاً فهذا ممتنع شرعاً وعقلاً ، وهو عكس قاعدة الشريعة ، والله الموفق .

وفي الحديث مسلك آخر ، وهو أن قوله « ألحقوا الفرائض بأهلها » المراد به من كان من أهلها في الجملة ، وإن لم يكن في هذه الحال من أهلها كما في اللفظ الآخر « اقسِّموا المالَ بين أهل الفرائض » وهذا أعم من كونه من أهل الفرائض بالقوة أو بالفعل ، فإذا كانوا كلهم من أهل الفرائض بالفعل كان الباقي للعصبة ، وإن كان فيهم مَنْ هو من أهل الفرائض بالقوة وإن حجب عن الفرض بغيره دَخَلَ في اللفظ الأول وإن لم يكن لأولى رجل ذكر معه شيء ، وإنما يكون له إذا كان أهل الفرائض مطلقاً معدومين ، والله أعلم .

### فصل

ميراث البنات      المسألة الرابعة : ميراث البنات ، وقد دلَّ صريحُ النص على أن للواحدة النصف ولأكثر من اثنتين الثلثين ، بقي الثنتان ، فأشكَلَ دلالة القرآن على حكمهما على كثير من الناس ، فقالوا : إنما أثبتناه بالسنة الصحيحة ، وقالت طائفة : بالإجماع ، وقالت طائفة : بالقياس على الأختين .

قالوا : والله سبحانه نص على الأختين دون الأخوات ، ونص على البنات دون البنات ، فأخذنا حكم كل واحدة من الصورتين المسكوت عنها من الأخرى .

وقالت طائفة : بل أخذ من نصوص القرآن ، ثم تنوعت طرقهم في الأخذ : فقالت طائفة : أخذناه من قوله ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين )



فإذا أخذ الذكر الثلثين والأنثى الثلث علم قطعاً أن حظ الأنثيين الثلثان ، وقالت طائفة : إذا كان للواحدة مع الذكر الثلث ، لا الربع ، فإن يكون لها الثلث مع الأنثى أولى وأحرى ، وهذا من تنبيه النص بالأدنى على الأعلى ، وقالت طائفة : أخذناه من قوله سبحانه ( وإن كانت واحدة فلها النصف ) فقيد النصف بكونها واحدة ، فدل بمفهومه على أنه لا يكون لها إلا في حال وُحْدَتِهَا ، فإذا كان معها مثلها فيما أن تنقصها عن النصف وهو محال أو يشتر كان فيه وذلك يبطل الفائدة في قوله ( وإن كانت واحدة ) ويجعل ذلك لغواً مؤهماً خلاف المراد به وهو محال ، فتعين القسم الثالث وهو انتقال الفرض من النصف إلى ما فوقه وهو الثلثان .  
فان قيل : فأى فائدة في التقييد بقوله ( فوق اثنتين ) والحكم لا يختص بما فوقهما ؟

قيل : حسن ترتيب الكلام وتأليفه ومطابقة مضموره لظاهره أوجب ذلك ؛ فإنه سبحانه قال ( نوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) فالضمير في ( كنَّ ) مجموع يطابق الأولاد ، فإن كان الأولاد نساءً فذكر لفظ الأولاد وهو جمع وضمير ( كنَّ ) وهو ضمير جمع ، و ( نساء ) وهو اسم جمع ، فلم يكن بد من فوق اثنتين ، وفيه نكتة أخرى ، وهو أنه سبحانه قد ذكر ميراث الواحدة نصاً وميراث الثنتين تنبيهاً كما تقدم ، فكان في ذكر العدد الزائد على اثنتين دلالة على أن الفرض لا يزيد بزيادتهن على اثنتين كما زاد بزيادة الواحدة على الأخرى . وأيضاً فإن ميراث اثنتين قد علم من النص ، فلو قال ( فإن كانتا اثنتين ) كان تكريراً ، ولم يعلم منه حكم ما زاد عليهما ، فكان ذكر الجمع في غاية البيان والإيجاز ، وتطابق أول الكلام وآخره وحسن تأليفه وتناسبه . وهذا بخلاف سياق آخر السورة فإنه قال ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) فلم يتقدم اسم جمع ولا ضمير جمع يقتضى أن يقول فإن كن نساءً فوق اثنتين .



وقد ذكر ميراث الواحدة وأنه النصف ، فلم يكن بُدَّ من ذكر ميراث الأختين وأنه الثلثان ؛ لثلاثتهم أن الأخرى إذا انضمت إليها أخذت نصفاً آخر ، ودل تشريكه بين البنات وإن كثرن في الثلثين على تشريكه بين الأخوات وإن كثرن في ذلك بطريق الأولى ؛ فإن البنات أقرب من الأخوات ويستقطن فرضهن ؛ فجاء بيانه سبحانه في كل من الآيتين من أحسن البيان ، فإنه لما بين ميراث الابنتين بما تقرر بين ميراث ما زاد عليهما ، وفي آية الإخوة والأخوات لما بين ميراث الأخت والأختين لم يحتاج أن يبين ميراث ما زاد عليهما ؛ إذ قد علم بيان الزائد على الاثنين في من هن أولى بالميراث من الأخوات ، ثم بين حكم اجتماع ذكورهم وإناثهم ، فاستوعب بيانه جميع الأقسام .

## فصل

ميراث بنت  
الابن

المسألة الخامسة : ميراث بنت الابن السدس مع البنت ، وسقوطها إذا استكمل البنات الثلثين ، ودلالة القرآن على هذا أخفى من سائر ما تقدم ، وبيانها أنه تعالى قال ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) وقد علم أن الخطاب يتناول ولد البنين ، دون ولد البنات ، وأن قوله ( أولادكم ) يتناول من ينسب إلى الميت وهم ولده وولد بنيه ، وأنه يتناولهم على الترتيب ، فيدخل فيه ولد البنين عند عدم ولد الصلب ؛ فإذا لم يكن إلا بنت فلها النصف ، وبقي من نصيب البنات السدس ، فإذا كان ابن ابن أخذ الباقي كله بالتعصيب للنص ، فإن كان معه أخواته شاركنه في الاستحقاق لأنهن معهن عصبية ، وهذا أحد ما يدل على أن قوله « فلأولى رجل ذكر » لا يمنع أن تأخذ الأنثى إذا كانت عصبية بغيرها ؛ ولهذا أخذت الأخت مع البنت الباقي بالتعصيب ؛ لأنها عصبية بها ، وإن لم يكن مع البنت إلا بنات ابن فقد كنَّ بصدد أخذ الثلثين لولا البنت ، فإذا أخذت النصف فالسدس الباقي



لا مانع لمن من أخذه فيقرن به ؛ ألا ترى أنه إذا استكمل البنات الثلثين لم يكن لمن شيء ، ولولم يكن بنات أخذن جميع الثلثين ، فإذا قُدِّمَت البنت عليهن بالنصف أخذن بقية الثلثين اللذين كن يقرن بهما جميعا لولا البنت ، وهذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم .

فإن قيل : فمن أين أعطيتم بنات الابن إذا استكمل البنات الثلثين وكان معهن أخوهن ، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل الباقي لأولى رجل ذكر ؟  
قيل : قد تقدم بيان ذلك مستوفى ، وأن هذا حكم كل عصبه معه وارث من جنسه في درجته كالأولاد والإخوة بخلاف الأعمام وبنى الإخوة .

فإن قيل : فكيف عَصَّبَ ابنُ ابنِ الأبْنِ مَنْ فوقه وليس في درجته ؟  
قيل : إذا كان يعصب مَنْ هو في درجته مع أنه أنزلُ مَنْ فوقه ولا يسقطه فتعصيبه لمن هو فوقه وأقرب منه إلى الميت بطريق الأولى ؛ فإذا كان الأنزلُ لا يقوى هو على إسقاطه فكيف يقوى على إسقاط الأعلى ؟ على أن عبد الله ابن مسعود لا يعصب به مَنْ في درجته ولا من فوقه ، بل يخصه بالباقي .  
ووجه قوله أنها لا ترث مفردة فلا ترث مع أخيها ، كالحجوبة برق أو كفر ، بخلاف ما إذا كانت وارثة كبنت وبنت ابن معها أخوها فإنه يعصبها اتفاقاً لأنها وارثة . وقول الجمهور أصح ، فإنها وارثة في الجملة ، وهى ممن يستفيد التعصيب بأخيها . وهنا إنما سقط ميراثها بالفرض لاستكمال من فوقها الثلثين ، ولا يلزم من سقوط الميراث بالفرض سقوطه بالتعصيب مع قيام موجب وهو وجود الأخ ، وإذا كان وجود الأخ يجعلها عصبه فيمنعها الميراث بالكلية ولولا وارث بالفرض وهو الأخ المشثوم فالعدل يقتضى أن يجعلها عصبه فيورثها إذا لم ترث بالفرض وهو الأخ النافع ، فهذا محض القياس والميزان ، وقد فهمت دلالة الكتاب عليه .

والنزاع في الأخت الأب مع الأخت أو الأخوات للأبوين كبنت الابن مع البنت والبنات سواء ، والله التوفيق .



## فصل

ميراث الجد  
مع الإخوة

المسألة السادسة : ميراث الجد مع الإخوة ، والقرآن يدل لقول الصديق ومن معه من الصحابة كأبي موسى وابن عباس وابن الزبير وأربعة عشر منهم رضى الله عنهم ، ووجه دلالة القرآن على هذا القول قوله تعالى ( يَسْتَفْتُونَكَ ، قل الله يفتيكم في الكلالة ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) إلى آخر الآية ، فلم يجعل للإخوة ميراثاً إلا في الكلالة وقد اختلف الناس في الكلالة ، والكتاب يدل على قول الصديق أنها ماعدا الوالد والولد ، فإنه سبحانه قال في ميراث ولد الأم ( وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ) فسوى بين ميراث الإخوة في الكلالة وإن فرق بينهم في جهة الإرث ومقداره ، فإذا كان وجود الجد مع الإخوة للأم لا يَدْخُلُهُم في الكلالة ، بل يمنعهم من صدق اسم الكلالة على الميت أو عليهم أو على القرابة ، فكيف أدخل ولد الأب في الكلالة ولم يمنعهم وجوده صدق اسمها ؟ وهل هذا إلا تفريق محض بين ما جمع الله بينه ؟

يوضحه الوجه الثانى ، وهو أن ولد الولد يمنع الإخوة من الميراث ، ويخرج المسألة عن كونها كلالة ؛ لدخوله في قوله ( ليس له ولد ) ونسبة أب الأب إلى الميت كنسبة ولد ولده إليه ، فكما أن الولد وإن نَزَلَ يخرج المسألة عن الكلالة فكذلك أب الأب وإن علا ، ولا فرق بينهما البتة .

يوضحه الوجه الثالث ، [ وهو ] أن نسبة الإخوة إلى الجد كنسبة الأعمام إلى أبي الجد ، فإن الأخ ابن الأب والعم ابن الجد ، فإذا خلف عمه وأبا جده فهو كما لو خلف أخاه وجده سواء ، وقد أجمع المسلمون على تقديم أب الجد على العم ، فكذلك يجب تقديم الجد على الأخ ؛ وهذا من أبين القياس وإن لم يكن هذا قياساً جلياً فليس في الدنيا قياس جلى !



يوضحه الوجه الرابع ، وهو أن نسبة ابن الأخ إلى الأخ كنسبة أب الجد إلى الجد ، فإذا قال الأخ : أنا أُرِثُ مع الجد لأني ابنُ أب الميت والجد أبو أبيه <sup>(١)</sup> فكلانا في القرب إليه سواء ، صاح ابن الأخ مع أب الجد وقال : أنا ابن ابن أب الميت فكيف حرمتموني مع أبي أبي أبيه ودرجتنا واحدة ؟ وكيف سمعتم قول أبي مع الجد ولم تسمعوا قولي مع أبي الجد ؟

فإن قيل : أبو الجد جد وإن علا ، وليس ابن الأخ أخا .  
قيل : فهذا حجة عليكم ؛ لأنه إذا كان أبو الأب أبا ، و[أبو] الجدّ جدا ، فما للاخوة ميراث مع الأب بحال .

فإن قلتم : نحن نجعل أبا الجد جدا ، ولا نجعل أبا الأب أبا .  
قيل : هكذا فعلتم ، وفرقتم بين المتماثلين ، وتناقضتم أبين تناقض ، وجعلتموه أبا في موضع وأخرجتموه عن الأبوة في موضع .

يوضحه الوجه الخامس ، وهو أن نسبة الجد إلى الأب في العمود الأعلى كنسبة ابن الابن إلى الابن في العمود الأسفل ، فهذا أبو أبيه ، وهذا ابن ابنه ، فهذا يُدلى إلى الميت بأب الميت ، وهذا يدلى إليه بابنه ، فكلما كان ابن الابن ابنا فكذلك يجب أن يكون أبو الأب أبا ، فهذا هو الاعتبار الصحيح من كل وجه وهذا معنى قول ابن عباس : أَلَا يَتَقَى الله زيدٌ ؟ يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أبا الأب أبا ؟

يوضحه الوجه السادس [ وهو ] أن الله سبحانه سَمَّى الجد أبا في قوله ( ملة أبيكم إبراهيم ) وقوله ( كما أخرج أبيكم من الجنة ) وقوله ( أنتم وآبائكم الأقدمون ) وقول يوسف ( واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ) وفي حديث المعراج « هذا أبوك آدم ، وهذا أبوك إبراهيم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم لليهود « مَنْ أبوكم ؟ قالوا : فلان ، قال : كذبتم ، بل أبوكم فلان ، قالوا : صدقت » وسمى ابن الابن ابنا كما في قوله ( يا بني آدم ) و ( يا بني إسرائيل ) وقول

(١) في أصول هذا الكتاب « والجد ابن أبيه » تحريف ظاهر عما أثبتناه .



النبي صلى الله عليه وسلم « أَرُمُوا بنى إسماعيل فإن أباكم كان رامياً » والأبوة والبنوة من الأمور المتلازمة المتضايقة يمتنع ثبوت أحدهما بدون الآخر ، فيمتنع ثبوت البنوة لابن الابن إلا مع ثبوت الأبوة لأب الأب .

يوضحه الوجه السابع ، وهو أن الجد لو مات ورثه بنو بنيه دون إخوته باتفاق الناس ، فهكذا الأب إذا مات يرثه أبو أبيه دون إخوته ، وهذا معنى قول عمر لزيد : كيف يرثني أولادُ عبدِ الله دون إخوتي ولا أرثهم دون إخوتهم ؟ فهذا هو القياس الجلى والميزان الصحيح الذى لا مغز فيه ولا تطفيف .

يوضحه الوجه الثامن [وهو] أن قاعدة الفرائض وأصولها إذا كان قرابة المذلى من الواسطة من جنس قرابة الواسطة كان أقوى ممّا إذا اختلف جنس القرابتين ، مثال ذلك أن الميت يُدلى إليه ابنه بقرابة البنوة ، وأبوه يُدلى إليه بقرابة الأبوة ، فإذا أدلى إليه واحد ببنوة البنوة وإن بعدت كان أقوى ممن يدلى إليه بقرابة بنوة الأبوة وإن قربت ، فكذلك قرابة أبوة الأبوة وإن علّت أقوى من قرابة بنوة الأب وإن قربت ، وقد ظهر اعتبار هذا فى تقديم جد الجد وإن علا على ابن الأخ وإن قرب وعلى العم ؛ لأن القرابة التى يُدلى بها الجد من جنس واحد وهى الأبوة ، والقرابة التى يُدلى بها الأخ وبنوه من جنسين وهى بنوة الأبوة ، ولهذا قدمت قرابة ابن الأخ على قرابة ابن الجد ؛ لأنها قرابة بنوة أب ، وتلك قرابة بنوة أبى أب ، فبين ابن الأخ فيها وبين الميت جنس واحد وهى الأخوة ، فبواسطتها وصل إليه ، بخلاف العم فإن بينه وبينه جنسين أحدهما الأبوة والثانى بنوتها ، وعلى هذه القاعدة بناء باب العَصَبَات .

يوضحه الوجه التاسع ، وهو أن كل بنى أب أدنى وإن بعدوا عن الميت يُقدّمون فى التعصيب على بنى الأب الأعلى وإن كانوا أقرب إلى الميت ، فابن ابن الأخ يقدم على العم القريب ، وابن ابن ابن العم وإن نزل



يقدم على عم الأب ، وهذا مما يبين أن الجنس الواحد يقوم أقصاه مقام أدناه ،  
ويقدم الأقصى على من يقدم عليه الأدنى ، فيقدم ابن ابن الابن على من يقدم  
عليه الابن ، وابن ابن الأخ على من يقدم عليه الأخ ، وابن ابن العم على من يقدم عليه  
العم ، فما بال أب الأب، وحده خرج من هذه القاعدة ولا يقدم على من يقدم عليه الأب؟

وهذا يظهر بطلان تمثيل الأخ والجد بالشجرة التي خرج منها غصنان  
والنهر الذي خرج منه ساقيتان ، فإن القرابة التي من جنس واحد أقوى من  
القرابة المركبة من جنسين ؛ وهذه القرابة البسيطة مقدمة على تلك المركبة  
بالكتاب والسنة والإجماع والاعتبار الصحيح ، ثم قياس القرابة على القرابة  
والأحكام الشرعية على مثلها أولى من قياس قرابة الأدميين على الأشجار والأنهار  
مما ليس في الأصل حكم شرعى ، ثم نقول : بل النهر الأعلى أولى بالجدول  
من الجدول التي اشتق منه ، وأصل الشجرة أولى بغصنها من الغصن الآخر ،  
فإن هذا صنوه ونظيره الذي لا يحتاج إليه ، وذلك أصله وحامله الذي يحتاج  
إليه ، واحتياج الشيء إلى أصله أقوى من احتياجه إلى نظيره ، فأصله أولى به  
من نظيره .

يوضحه الوجه العاشر [وهو] أن هذا القياس لو كان صحيحاً لوجب طرده،  
ولما انتقض ، فإن طرده تقديم الإخوة على الجد ، فلما اتفق المسلمون على بطلان  
طرده علم أنه فاسد في نفسه .

يوضحه الوجه الحادى عشر [وهو] أن الجد يقوم مقام الأب في التعصيب  
في كل صورة من صورته ، ويقدم على كل عصة يقدم عليه الأب ، فما الذى أوجب  
استثناء الإخوة خاصة من هذه القاعدة ؟ .

يوضحه الوجه الثانى عشر [وهو] أنه إن كان الموجب لاستثنائهم قوتهم  
وجب تقديمهم عليه ، وإن كان مساواتهم له فى القرب وجب اعتبارها فى بنيتهم



وأبائه لا اشتراكهم في السبب الذي اشترك فيه هو والإخوة ، وهذا مما لا جواب لهم عنه .

يوضحه الوجه الثالث عشر ، وهو أنه قد اتفق الناس على أن الأخ لا يساوي الجد ، فإن لهم قولين : أحدهما : تقديمه عليه ، والثاني : توريثه معه ، والمورثون لا يجعلونه كأخ مطلقاً ، بل منهم مَنْ يقاسم به الإخوة إلى الثلث ، ومنهم من يقاسمهم به إلى السدس ، فإن نَقَصْتَهُ المَقَاسِمَةَ عن ذلك أعطوه إياه فرضاً وأدخلوا النقص عليهم أو حرموهم ، كزوج وأم وجد وأخ ، فلو كان الأخ مساوياً للجد وأولى منه كما ادعى المورثون أنه القياس لساواه في هذا السدس وقدم عليه ، فعلم أن الجد أقوى ، وحينئذ فقد اجتمع عصبتان وأحدهما أقوى من الآخر فيقدم عليه .

يوضحه الوجه الرابع عشر [ وهو ] أن المورثين للإخوة لم يقولوا في التوريث قولاً يدل عليه نص ولا إجماع ولا قياس مع تنافضهم ، وأما المقدمون له على الإخوة فهم أسعدُ الناس بالنص والإجماع والقياس وعدم التناقض ؛ فإن من المورثين مَنْ يزاحم به إلى الثلث ، ومنهم من يزاحم به إلى السدس ، وليس في الشريعة مَنْ يكون عصبته يقاسم عصبته نظيره إلى حدٍّ ثم يفرض له بعد ذلك الحد ، فلم يجعلوه معهم عصبته مطلقاً ، ولا إذا فرض مطلقاً ، ولا قدموه عليهم مطلقاً ، ولا ساووه بهم مطلقاً ، ثم فرضوا له سدساً أو ثلثاً بغير نص ولا إجماع ولا قياس ، ثم حسَبُوا عليه الإخوة من الأب ولم يعطوهم شيئاً إذا كان هناك إخوة لأبوين ، ثم جعلوا الأخوات معه عصبته إلا في صورة واحدة فرضوا فيها للأخت ، ثم لم يهنوها بما فرضوا لها ، بل عادوا عليها بالإبطال فأخذوه وأخذوا ما أصابه فقسموه بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم أعالوا هذه المسألة خاصة من مسائل الجد والإخوة ، ولم يُعَيَّلُوا غيرها ، ثم ردوها بعد العول إلى التخصيب ، وسلم المقدمون له على الإخوة من هذا كله مع فوزهم بدلالة الكتاب والسنة والقياس ودخولهم في حزب الصديق .



يوضحه الوجه الخامس عشر [وهو] أن الصديق لم يختلف عليه أحد من الصحابة في عهده أنه مقدم على الإخوة ، قال البخاري في صحيحه في باب ميراث الجد مع الإخوة: وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير: الجد أب ، وقرأ ابن عباس (يا بني آدم) (واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب) ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه ، وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرث أنا ابن ابني ؟ ويدكر عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت أقاويل مختلفة ، انتهى ، وقال عبد الرزاق : ثنا ابن جريج قال : سمعت ابن أبي مليكة يحدث أن ابن الزبير كتب إلى أهل العراف إن الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم « لو كنت متخذاً خليلاً حتى ألقى الله سوى الله لاتخذت أبا بكر خليلاً » كان يجعل الجد أبا ؛ وقال الدارمي في صحيحه : ثنا سالم بن إبراهيم ثنا وهيب ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : جعله الذي قال [له] رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذته خليلاً ولكن أخوة الإسلام أفضل » يعني أبا بكر جعله أبا ، ثنا محمد بن وسف عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة قال : لقيت مروان بن الحكم بالمدينة فقال : يا ابن أبي موسى ألم أخبر أن الجد لا ينزل فيكم منزلة الأب وأنت لاتنكر؟ قال : قلت : لو كنت أنت لم تنكر ، قال مروان : فأنا أشهد على عثمان بن عفان أنه شهد على أبي بكر أنه جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب . ثنا يزيد بن هارون ثنا أشعث عن عروة عن الحسن قال : إن الجد قد مضت فيه سنة ، وإن أبا بكر جعل الجد أبا ، ولكن الناس تحيروا ، وقال حماد بن سلمة : ثنا هشام بن عروة عن عروة عن مروان قال : قال لي عثمان بن عفان : إن عمر قال لي : إني قد رأيت في الجد رأياً ، فإن رأيتم أن تتبعوه فاتبعوه ، فقال عثمان : إن تتبع رأيك فهو رشد ، وإن تتبع رأي الشيخ قبلك فنعم ذو الرأي كان ، قال : وكان أبو بكر يجعله أبا ، والمورثون للاخوة بعدهم عمرُ وعثمانُ وعلى وزيد وابن مسعود ،



فأما عمر فإن أقواله اضطربت فيه ، وكان قد كتب كتابا في ميراثه ، فلما طعن دعا به فحماه . وقال الخشني : عن محمد بن يسار عن محمد بن أبي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر حين طعن : إني لم أقض في الجد شيئا ، وقال وكيع : عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال : مات ابن لابن عمر ابن الخطاب ، فدعا زيد بن ثابت فقال : شَعْبٌ ما كنت تشعب لأني أعلم أني أولى به منهم ، وأما علي كرم الله وجهه فقال عبد الرزاق : عن معمر ثنا أيوب عن سعيد بن جبير عن رجل من مراد قال : سمعت عليا يقول : مَنْ سره أن يتقحَّم جراثيم جهنم فَلْيَقْضِ بين الجد والإخوة ؛ وأما عثمان وابن مسعود فقال البغوي : ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة أخبرنا الليث بن أبي سليم عن طائوس أن عثمان وعبد الله بن مسعود قالا : الجد بمنزلة الأب .

فهذه أقوال المورثين كما ترى قد اختلفت في أصل تورثهم معه ، واضطربت في كيفية التوريث ، وخالفت دلالة الكتاب والسنة والقياس الصحيح ، بخلاف قول الصديق ومَنْ معه .

يوضحه الوجه السادس عشر [ وهو ] أن الناس اليوم قائلان : قائل بقول أبي بكر ، وقائل بقول زيد ، ولكن قول الصديق هو الصواب وقول زيد بخلافه ؛ فإنه يتضمن تعصيب الجد للأخوات وهو تعصيب الرجل جنسا آخر ليسوا من جنسه ، وهذا لا أصل له في الشريعة ، إنما يُعرَف في الشريعة تعصيب الرجال للنساء إذا كانوا من جنس واحد كالبنين والبنات والإخوة والأخوات ، ولا ينتقض هذا بالأخوات مع البنات فإن الرجال لم يعصموهن ، وإنما عصبن البنات ، ولما كان تعصيب البنين أقوى كان الميراث لهم دون الأخوات ، بخلاف قول من عصب الأخوات بالجد ، فإنه عصبن بجنس آخر أقوى تعصيباً منهن ؛ وهذا لا عهد به في الشريعة البتة .

يوضحه الوجه السابع عشر [ وهو ] أن الجد والإخوة لو اجتمعوا في التعصيب



لكانوا إما من جنس واحد أو من جنسين ، وكلاهما باطل ، أما الأول فظاهر  
البطلان لوجهين : أحدهما : اختلاف جهة التعصيب ، والثاني : أنهم لو كانوا  
من جنس واحد لاستووا في الميراث والحرمان كالإخوة والأعمام وبنيتهم  
إذا انفردوا ، وهذا هو التعصيب المعقول في الشريعة ؛ وأما الثاني فبطلانه أظهر ؛  
إذ قاعدة الفرائض أن العصبية لا يرثون في المسألة إلا إذا كانوا من جنس واحد ،  
وليس لنا عصبية من جنسين يرثان مجتمعين قط ، بل هو محال ، فإن العصبية حكمه  
أن يأخذ ما بقي بعد الفروض ، فإذا كان هذا حكم هذا الجنس وجب أن يأخذ  
دون الآخر ، وكذلك الجنس الآخر فيفضى أحدهما إلى حرمانها ، واشتراكهما متمتع  
لاختلاف الجنس ، وهذا ظاهر جدا .

يوضحه الوجه الثامن عشر [ وهو ] أن الجد أب في باب الشهادة وفي باب  
سقوط القصاص ، وأب في باب المنع من دفع الزكاة إليه ، وأب في باب وجوب  
إعتاقه على ولد ولده ، وأب في باب سقوط القطع في السرقة ، وأب عند الشافعي  
في باب الإجبار في النكاح ، وفي باب الرجوع في الهبة ، وفي باب العتق بالملك ،  
وفي باب الإجبار على النفقة ، وفي باب إسلام ابن ابنه تبعاً لإسلامه ، وأب عند  
الجميع في باب الميراث عند عدم الأب فرضاً وتعصياً في غير محل النزاع ، فما الذي  
أخرجه عن أبوته في باب الجد والإخوة ؟ فإن اعتبرنا تلك الأبواب فالأمر في أبوته  
في محل النزاع ظاهر ، وإن اعتبرنا باب الميراث فالأمر أظهر وأظهر .

يوضحه الوجه التاسع عشر [ وهو ] أن الذين ورثوا الإخوة معه إنما ورثوهم لمساواة  
تعصبيه لتعصبيهم ، ثم نقضوا الأصل ؛ فقدموا تعصبيهم على تعصبيه في باب الولاء  
وأسقطوه بالإخوة لقوة تعصبيهم عندهم ، ثم نقضوا ذلك أيضاً فقدموا الجد عليهم  
في باب ولاية النكاح ، وأسقطوا تعصبيهم بتعصبيه ، وهذا غاية التناقض والخروج  
عن القياس لا ينص ولا إجماع .

يوضحه الوجه العشرون ، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم « الحقوا



الفرائض بأهلها ، فما بقي فلاولى رجل ذكر » فإذا خلفت المرأة زوجها وأهلها وأخاها وجدها ؛ فإن كان الأخ أولى رجل ذكر فهو أحق بالباقي ، وإن كانا سواء في الأولوية وجبَ اشتراكهما فيه ، وإن كان الجد أولى وهو الحق الذى لا ريب فيه فهو أولى به ، وإذا كان الجد أولى رجل ذكر وجب أن ينفرد بالباقي بالنص ، وهذا الوجه وحده كافٍ وبالله التوفيق .

وليس القصد هذه المسألة بعينها ، بل بيان دلالة النص والاكتفاء به عما عداه ، وأن القياس شاهد وتابع ، لا أنه مستقل فى إثبات حكم من الأحكام لم تدل عليه النصوص .

ومن ذلك الاكتفاء بقوله « كل مسكر خمر » عن إثبات التحريم بالقياس فى الاسم أو فى الحكم كما فعله مَنْ لم يحسن الاستدلال بالنص .

ومن ذلك الاكتفاء بقوله ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) عن إثبات قطع النَّبَّاش بالقياس اسماً وأحكاماً ؛ إذ السارق يعمُّ فى لغة العرب وعُرفَ الشارع سارقَ ثياب الأحياء والأموات .

ومن ذلك الاكتفاء بقوله ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) فى تناوله لكل يمين منعقدة يحلف بها المسلمون ، من غير تخصيص إلا بنص أو إجماع ، وقد بين ذلك سبحانه فى قوله ( لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين ) فهذا صريح فى أن كل يمين منعقدة فهذا كفارتها ، وقد أدخلت الصحابة فى هذا النص الحلف بالزمان الواجبات والحلف بأحب القرابات المالية إلى الله وهو العتيق ، كما ثبت ذلك عن سنة منهم ولا يخالف لهم من بقيتهم ، وأدخلت فيه الحلف بالبغيض إلى الله وهو الطلاق كما ثبت ذلك عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه فى الجنة ولا يخالف له منهم ، فالواجب تحكيمُ هذا النص العام والعملُ بعمومه حتى يثبت إجماع الأمة إجماعاً متيقناً على خلافه ، فالأمة لا تجمع على خطأ البتة .



ومن ذلك الاكتفاء بقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ » في إبطال كل عقد نهى الله ورسوله عنه وحرّمه ، وأنه لغو لا يعتدّ به ، نكاحاً كان أو طلاقاً أو غيرها ، إلا أن تجمع الأمة إجماعاً معلوماً على أن بعض ما نهى الله ورسوله عنه وحرّمه من العقود صحيحٌ لازم معتدّ به غير مردود ، فهي لا تجمع على خطأ ، وبالله التوفيق .

ومن ذلك الاكتفاء بقوله تعالى ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) مع قوله صلى الله عليه وسلم « وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » فكل ما لم يبين الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم تحريمه من المطاعم والمشارب والملابس والعقود والشروط فلا يجوز تحريمها ؛ فإن الله سبحانه قد فصل لنا ما حرم علينا ، فما كان من هذه الأشياء حراماً فلا بد أن يكون تحريمه مفصلاً ، وكما أنه لا يجوز إباحة ما حرّمه الله فكذلك لا يجوز تحريم ما عفا عنه ولم يحرمه ، وبالله التوفيق .

### الفصل الثاني

في بيان أنه ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس ، وأن ما يظن مخالفته ليس في الشريعة للقياس فأحد الأمرين لازم فيه ولا بد : إما أن يكون القياس فاسداً ، أو يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع .

وسألت شيخنا قدس الله روحه عما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم « هذا خلاف القياس » لما ثبت بالنص أو قول الصحابة أو بعضهم ، وربما كان مجمعاً عليه ، كقولهم : طهارة الماء إذا وقعت فيه نجاسة [على] خلاف القياس ، وتطهير النجاسة على خلاف القياس ، والوضوء من لحوم الإبل ، والفطر بالحجامة ، والسلم ، والإجارة ، والحوالة ، والكتابة ، والمضاربة ، والمزارة ، والمساقاة ، والقرض ، وصحة صوم الآكل الناسي ، والمضي في الحج الفاسد ، كل ذلك على خلاف القياس ، فهل ذلك صواب أم لا ؟



فقال : ليس في الشريعة ما يخالف القياس ، وأنا أذكر ما حصلته من جوابه  
بخطه ولفظه ، وما فتح الله سبحانه لي بيمين إرشاده ، وبركة تعليمه ، وحسن  
بيانه وتفهمه .

لفظ القياس  
محمل

أصلُ هذا أن تعلم أن لفظ القياس لفظ مجمل ، يدخل فيه القياس الصحيح  
والفاسد ، والصحيح هو الذي وَرَدَتْ به الشريعة ، وهو الجمع بين المتماثلين والفرق  
بين المختلفين ؛ فالأول قياس الطَّرْد ، والثاني قياس العكس ، وهو من العدل الذي  
بعث الله به نبيه صلى الله عليه وسلم ؛ فالقياس الصحيح مثل أن تكون العلة التي  
علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها ،  
ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط ، وكذلك القياس بإلغاء الفارق ،  
وهو : أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع ، فمثل هذا القياس أيضاً  
لا تأتي الشريعة بخلافه ، وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأحكام  
بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه  
بالحكم وينع مساواته لغيره ، لكن الوصف الذي اختص به ذلك النوع قد يظهر  
لبعض الناس وقد لا يظهر ، وليس من شرط القياس الصحيح أن يَعْلَم صحته  
كلُّ أحد ؛ فمن رأى شيئاً من الشريعة مخالفاً للقياس فإما هو مخالف للقياس  
الذي انعقد في نفسه ، ليس مخالفاً للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر ، وحيث  
علمنا أن النص ورد بخلاف قياس علمنا قطعاً أنه قياس فاسد ، بمعنى أن صورة  
النص امتازت عن تلك الصور التي يُظن أنها مثلها بوصفٍ أوجب تخصص  
الشارع لها بذلك الحكم ، فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً ، ولكن  
يخالف القياس الفاسد ، وإن كان بعضُ الناس لا يعلم فساده ، ونحن نبين ذلك  
فيما ذكر في السؤال .

شبهة من ظن  
خلاف القياس  
وردها

فالذين قالوا « المضاربة والمساواة والمزارعة على خلاف القياس » ظنوا أن  
هذه العقود من جنس الإجارة ؛ لأنها عمل بعوض ، والإجارة يشترط فيها العلم  
بالعوض والمعوض ، فلما رأوا العمل والربح في هذه العقود غير معلومين قالوا :



هى على خلاف القياس ، وهذا من غلطهم ؛ فإن هذه العقود من جنس المشاركات ، لا من جنس المعاوضات المحضة التى يشترط فيها العلم بالمعوض والمعوّض ، والمشاركاتُ جنسٌ غير جنس المعاوضات ، وإن كان فيها شوبُ المعاوضة ، وكذلك المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة المحضة ، وإن كان فيها شوبُ المعاوضة حتى ظن بعضُ الفقهاء أنها بيع يشترط فيها شروط البيع الخاص .

العمل المقصود

به المال على

ثلاثة أنواع

وإيضاح هذا أن العمل الذى يقصد به المال ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يكون العمل مقصوداً معلوماً مقدوراً على تسليمه ، فهذه

الإجارة اللازمة .

الثانى : أن يكون العمل مقصوداً ، لكنه مجهول أو غررٌ ، فهذه الجعالة ، وهى عقد جائز ليس بلامٍ ؛ فإذا قال « مَنْ رَدَّ عَبْدِي الْآبَقِ فَلَهُ مِائَةٌ » فقد يقدر على رده وقد لا يقدر ، وقد يردّه من مكان قريب أو بعيد ؛ فلهذا لم تكن لازمة ، لكن هى جائزة ، فإن عمل العمل استحق الجعل ، وإلا فلا ، ويجوز أن يكون الجعلُ فيها إذا حصل بالعمل جزءاً شائعاً ومجهولاً جهالة لا تمنع التسليم ، كقول أمير الغزو « مَنْ دَلَّ عَلَى حِصْنٍ فَلَهُ ثَلَاثُ مَا فِيهِ » أو يقول للسرية التى يسير بها « لَكُمْ خَمْسُ مَا تَغْنَمُونَ أَوْ زَبْعُهُ » وتنازعوا فى السلب : هل هو مستحق بالشرع كقول الشافعى أو بالشرط كقول أبى حنيفة ومالك ؟ على قولين ، وهما روايتان عن أحمد ، فمن جعله مستحقاً بالشرط جعله من هذا الباب ، ومن ذلك إذا جعل للطبيب جُعلاً على الشفاء جاز ، كما أخذ أصحابُ النبى صلى الله عليه وسلم القطيع من الشاء الذى جعله لهم سيدُ الحى ، فرقاه أحدهم حتى برىء ، والجعل كان على الشفاء لا على القراءة ، ولو استأجر طبيباً لإجارة لازمة على الشفاء لم يصح ؛ لأن الشفاء غير مقدور له ، فقد يشفيه الله وقد لا يشفيه ، فهذا ونحوه مما تجوز فيه الجعالة ، دون الإجارة اللازمة .



## فصل

وأما النوع الثالث فهو : مالا يُقصد فيه العمل ، بل المقصود فيه المال ، وهو المضاربة ؛ فإن ربّ المال ليس له قصد في نفس عمل العامل كالمُجَاعِل ، والمستأجر له قصد في عمل العامل ؛ ولهذا لو عمل ما عمل ولم يربح شيئاً لم يكن له شيء ، وإن سُمي هذا جعالة بجزء ما يحصل من العمل كان نزاعاً لفظياً ، بل هذه مشاركة : هذا بنفع ماله ، وهذا بنفع بدنه ، وما قسم الله من ربح كان بينهما على الإشاعة ؛ ولهذا لا يجوز أن يختص أحدهما بربح مقدر ؛ لأن هذا يخرجهما عن العدل الواجب في الشركة ، وهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المزارعة ، فإنهم كانوا يشترون لربّ الأرض زرعاً بقعة بعينها ، وهو ما نبت على الماذنات وأقبال الجداول ونحو ذلك ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ؛ ولهذا قال الليث بن سعد وغيره : إن الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أمر لو نظر فيه ذو البصيرة بالحلل والحرام علم أنه لا يجوز ، فتبين أن النهي عن ذلك مُوجِبُ القياس ، فإن هذا لو شرط في المضاربة لم يجز ، فإن مبني المشاركات على العدل بين الشريكين ، فإذا خُصَّ أحدهما بربح دون الآخر لم يكن ذلك عدلاً ، بخلاف ما إذا كان لكل منهما جزء شائع فإنهما يشتركان في المغنم والمغرم ، فإن حصل ربح اشتركا فيه ، وإن لم يحصل شيء اشتركا في المغرم ، وذهب نفعُ بدَنِ هذا كما ذهب نفعُ مال هذا ؛ ولهذا كانت الوضعية على المال ؛ لأن ذلك في مقابلة ذهاب نفع المال ، ولهذا كان الصواب أنه يجب في المضاربة الفاسدة بربح المثل ، فيُعْطَى العامل ما جرت العادة أن يعطاه مثله إما نصفه أو ثلثه ، فأما أن يعطى شيئاً مقدراً مضموناً في ذمة المالك كما يعطى في الإجارة والجعالة فهذا غلط ممن قاله ، وسبب غلظه ظنه أن هذه إجارة فأعطاه فاسدها عوضاً للمثل كما يعطيه في الصحيح المسمى ، وما يبين غلط هذا القول أن العامل قد يعمل



عشر سنين أو أكثر ، فلو أعطى أجرة المثل أعطى أضعاف رأس المال ، وهو في الصحيحة لا يستحق إلا جزءا من الربح إن كان هناك ربح ، فكيف يستحق في الفاسدة أضعاف ما يستحقه في الصحيحة ؟ وكذلك الذين أبطلوا المزارعة والمساقاة ظنوا أنهما إجارة بعوض مجهول فأبطلوها ، وبعضهم صحح منهما ما تدعو إليه الحاجة كالمساقاة على الشجر لعدم إمكان إجارتها بخلاف الأرض فإنه يمكن إجارتها ، وجوزوا من المزارعة ما يكون تبعاً للمساقاة إما مطلقاً وإما إذا كان البياض الثلث ، وهذا كله بناء على أن مقتضى الدليل بطلان المزارعة ، وإنما جُوزت للحاجة ، ومن أعطى النظر حقه علم أن المزارعة أبعد عن الظلم والغرر من الإجارة بأجرة مسماة مضمونة في الذمة ، فإن المستأجر إنما يقصد الانتفاع بالزرع النابت في الأرض ، فإذا لزمته الأجرة ومقصوده من الزرع قد يحصل وقد لا يحصل كان في هذا حصول أحد المعاوضين على مقصوده دون الآخر ، فأحدهما غانم ولا بد ، والآخر متردد بين الغنم والمغرم ، وأما المزارعة فإن حصل الزرع اشتركا فيه ، وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان ، فلا يختص أحدهما بحصول مقصوده دون الآخر ، فهذا أقرب إلى العدل وأبعد عن الظلم والغرر من الإجارة .

والأصل في العقود كلها إنما هو العدل الذي بعنت به الرسل وأنزلت به السكتب ، قال تعالى ( ولقد أرسلنا رسَلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ) والشارع نهى عن الربا لما فيه من الظلم ، وعن الميسر لما فيه من الظلم ، والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا ؛ وكلاهما أكل المال بالباطل ، وما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المعاملات - كبيع الغرر ، وبيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وبيع السنين ، وبيع حبل الحبله ، وبيع الزبائنه ، والمحاولة ، وبيع الحصاة ، وبيع اللأقيح والمضامين ، ونحو ذلك - هي داخلة إما في الربا وإما في الميسر ؛ فالإجارة بالأجرة المجهولة مثل أن يسكر به الدار بما يكسبه المكترى في حانوته من المال هو من الميسر ، وأما المضاربة والمساقاة والمزارعة فليس فيها شيء من الميسر ، بل هي من أقوم العدل ،

الأصل في  
جميع العقود  
العدل



وهو مما يبين لك أن المزارعة التي يكون فيها البذر من العامل أولى بالجواز من المزارعة التي يكون فيها البذر من رب الأرض ؛ ولهذا كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يزارعون على هذا الوجه ، وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع على أن يعملوها من أموالهم ، والذين اشتروا أن يكون البذر من رب الأرض فاسؤا ذلك على المضاربة ، فقالوا : المضاربة فيها للمال من واحد والعمل من آخر ، فكذلك المزارعة ينبغي أن يكون البذر فيها من مالك الأرض ، وهذا القياس - مع أنه مخالف للسنة الصحيحة ولأقوال الصحابة - فهو من أفسد القياس ، فإن المال في المضاربة يرجع إلى صاحبه ، ويقتسمان الربح ، فهذا نظير الأرض في المزارعة ، وأما البذر الذي لا يعود نظيره إلى صاحبه بل يذهب كما يذهب نفع الأرض فإلحاقه بالنفع الذاهب أولى من إلحاقه بالأصل الباقي ؛ فالعامل إذا أخرج البذر ذهب عمله وبذره ، ورب الأرض يذهب نفع أرضه ، وبدن هذا كأرض هذا ؛ فمن جعل البذر كالمال في المضاربة كان ينبغي له أن يعيد مثل هذا البذر إلى صاحبه ، كما قال مثل ذلك في المضاربة ، فكيف ولو اشتترط رب البذر عود نظيره لم يجوزوا ذلك؟.

### فصل

الحالة موافقة للقياس وأما الحوالة فالذين قالوا « إنها على خلاف القياس » قالوا : هي بيع دين بدين ، والقياس يأباه ، وهذا غلط من وجهين :

أحدهما : أن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا إجماع ، وإنما ورد النهي عن بيع الكالئ بالكالئ ، والكالئ : هو المؤخر الذي لم يُقبَضْ ، كما لو أسلم شيئاً في شيء في الذمة ، وكلاهما مؤخر ؛ فهذا لا يجوز بالاتفاق ، وهو بيع كالئ بكالئ ، وأما بيع الدين بالدين فينقسم إلى بيع واجب بواجب كما ذكرناه ،



وهو ممتنع ، وينقسم إلى بيع ساقط بساقط ، وساقط بواجب ، وواجب بساقط ، وهذا فيه نزاع .

قلت : الساقط بالساقط في صورة المقاصة ، والساقط بالواجب كما لو باعه ديناً له في ذمته بدين آخر من غير جنسه ، فسقط الدين المبيع ووجب عوضه ، وهي بيع الدين ممن هو في ذمته ، وأما بيع الواجب بالساقط فكما لو أسلم إليه في كرحنطة بعشرة دراهم في ذمته فقد وجب له عليه دين وسقط له عنه دين غيره ، وقد حكى الإجماع على امتناع هذا ، ولا إجماع فيه ، قاله شيخنا ، واختار جوازه ، وهو الصواب ، إذ لا محذور فيه ، وليس بيع كالىء بكالىء فيتناوله النهى بلفظه ولا في معناه فيتناوله بعموم المعنى ؛ فإن المنهى عنه قد اشتغلت فيه الذمتان بغير فائدة فإنه لم يتعجل أحدهما ما يأخذه فينتفع بتعجيله وينتفع صاحب المؤخر بربحه ، بل كلاهما اشتغلت ذمته بغير فائدة ، وأما ما عداه من الصور الثلاث فـ كل منهما غرض صحيح ومنفعة مطلوبة ، وذلك ظاهر في مسألة التقاص ، فإن ذمتها تبرأ من أسرها ، وبراءة الذمة مطلوب لهما وللشارع ، فأما في الصورتين الأخيرتين فأحدهما يجعل براءة ذمته والآخر ينتفع بما يربحه ، وإذا جاز أن يشغل أحدهما ذمته والآخر يحصل على الربح - وذلك في بيع العين بالدين - جاز أن يفرغها من دين ويشغلها بغيره ، وكأنه شغلها به ابتداء إما بقرض أو بمعاوضة ، فكانت ذمته مشغولة بشئ ، فانتقلت من شاغل إلى شاغل ، وليس هناك بيع كالىء بكالىء ، وإن كان بيع دين بدين فلم ينع الشارع عن ذلك لا بلفظه ولا بمعنى لفظه ، بل قواعد الشرع تقتضى جوازه ؛ فإن الحوالة اقتضت نقل الدين وتحويله من ذمة الحيل إلى ذمة المحال عليه ، فقد عاوض الحيل المحتال من دينه بدين آخر في ذمة ثالث ، فإذا عاوضه من دينه على دين آخر في ذمته كان أولى بالجواز وبالله التوفيق .

رجعنا إلى كلام شيخ الإسلام ، قال : الوجه الثاني - يعني ما يبين أن الحوالة على وفق القياس - أن الحوالة من جنس إيفاء الحق ، لا من جنس البيع ؛ فإن صاحب



الحق إذا استوفى من المدين ماله كان هذا استيفاء ؛ فإذا أحاله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذى فى ذمة الحيل ؛ ولهذا ذكر النبى صلى الله عليه وسلم الحوالة فى معرض الوفاء ، فقال فى الحديث الصحيح « مَطْلُ الغنى ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبّع » فأمر المدين بالوفاء ، ونهاه عن المطل ، وبين أنه ظالم إذا مطل ، وأمر الغريم بقبول الوفاء إذا أحيل على ملىء ، وهذا كقوله تعالى ( فاتبعوا بالمعروف وأداء إليه بإحسان ) أمر المستحق أن يطالب بالمعروف ، وأمر المدين أن يؤدى بإحسان ، ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وإن كان فيه شَوْبُ المعاوضة ، وقد ظن بعض الفقهاء أن الوفاء إنما يحصل باستيفاء الدين بسبب أن الغريم إذا قبض الوفاء صار فى ذمة المدين مثله ، ثم إنه يقاصُّ ما عليه بماله ، وهذا تكلف أنكره جمهور الفقهاء ، وقالوا : بل نفس المال الذى قبضه يحصل به الوفاء ، ولا حاجة أن يقدر فى ذمة المستوفى ديناً ، وأولئك قَصَدُوا أن يكون وفاء دين بدين مطلق ، وهذا لا حاجة إليه ؛ فإن الدَّيْنَ من جنس المطلق الكلى والمعين من جنس المعين ؛ فمن ثبت فى ذمته دين مطلق كلى فالمقصود منه هو الأعيان الموجودة ، وأى معين استوفاه حصل به المقصود من ذلك الدين المطلق .

### فصل

وأما القرض فمن قال « إنه على خلاف القياس » فشبَّهه أنه بيع ربوى بجنسه مع تأخر القبض ، وهذا غلط ؛ فإن القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعارية ؛ ولهذا سماه النبى صلى الله عليه وسلم مَنِيحَةً فقال « أو منيحة ذهب أو منيحة وَرَقٍ » وهذا من باب الإرفاق ، لا من باب المعاوضات ، فإن باب المعاوضات يعطى دل منهما أصل المال على وجه لا يعود إليه ، وباب القَرْض من جنس باب العارية والمنيحة وإفقار الظهر مما يعطى فيه أصل المال لينتفع بما يستخلف منه ثم يعيده إليه بعينه إن أمكن وإلا فنظيره ومثله ، فتارة ينتفع بالمنافع كما فى عارية العقار

القرض على  
وفق القياس



وتارة يمنحه ماشية ليشرب لبنها ثم يعيدها أو شجرة لياً كل ثمرها ثم يعيدها ،  
وتسمى العربية ؛ فإنهم يقولون : أعماه الشجرة ، وأعاره المتاع ، وَمَنَحَ الشاة ،  
وأفقره الظهر ، وأقرضه الدراهم ، واللبن والتمر لما كان يستخلف شيئاً بعد شيء كان  
بمنزلة المنافع ، ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافع ، وليس هذا من باب البيع  
في شيء ، بل هو من باب الإرفاق والتبرع والصدقة ، وإن كان المُقرضُ قد ينتفع  
أيضاً بالمقرض كما في مسألة السفتجة ، ولهذا كرهها من كرهها ، والصحيح أنها  
لا تسكره ؛ لأن المنفعة لا تخص المقرض ، بل ينتفعان بها جميعاً .

### فصل

وأما إزالة النجاسة فمن قال « إنها على خلاف القياس » فقوله من أبطل إزالة النجاسة  
الأقوال وأفسدها ؛ وشبهته أن الماء إذا لاقى نجاسة تنجس بها ، ثم لاقى الثاني  
والثالث كذلك ، وهلم جرا ، والنجس لا يزيل نجاسة ، وهذا غلط ؛ فإنه يقال :  
فلم قلتم : إن القياس يقتضي أن الماء إذا لاقى نجاسة نجس ؟ فإن قلتم : الحكم في  
بعض الصور كذلك ، قيل : هذا ممنوع عند من يقول : إن الماء لا ينجس  
إلا بالتغير .

فإن قيل : فيقياس ما لم يتغير على ما تغير .

قيل : هذا من أبطل القياس حساً وشرعاً ، وليس جعلُ الإزالة مخالفةً للقياس  
بأولى من جعل تنجيس الماء مخالفاً للقياس ، بل يقال : إن القياس يقتضي أن الماء  
إذا لاقى نجاسة لا ينجس ، كما أنه إذا لاقاها حال الإزالة لا ينجس ؛ فهذا  
القياسُ أصحُّ من ذلك القياس ؛ لأن النجاسة تزول بالماء حساً وشرعاً ، وذلك  
معلوم بالضرورة من الدين بالنص والإجماع ؛ وأما تنجيسُ الماء بالملاقاة فمورد  
نزاع ، فكيف يجعل مورد النزاع حجة على مواقع الإجماع ؟ والقياسُ يقتضي رد  
موارد النزاع إلى مواقع الإجماع ، وأيضاً فالذي تقتضيه العقولُ أن الماء إذا لم يتغيره  
النجاسة لا ينجس ؛ فإنه باقٍ على أصل خلقته ، وهو طيب ، فيدخل في قوله



(يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) . وهذا هو القياس في المائعات جميعها إذا وقع فيها نجاسة فاستحالت بحيث لم يظهر لها لون ولا طعم ولا ريح . وقد تنازع الفقهاء : هل القياس يقتضى نجاسة الماء بملاقاة النجاسة إلا ما استثناه الدليل ، أو القياس يقتضى أنه لا ينجس إذا لم يتغير ؟ على قولين ، والأول قول أهل العراق ، والثاني قول أهل الحجاز ، وفقهاء الحديث منهم من يختار هذا ومنهم من يختار هذا .

وقول أهل الحجاز هو الصواب الذى تدل عليه الأصول والنصوص والمعقول ؛ فإن الله سبحانه أباح الطيبات وحرم الخبائث ، والطيب والخبيث يثبت للمحلّ باعتبار صفات قائمة به ، فما دامت تلك الصفة فالحكم تابع لها ، فإذا زالت وخلقتها الصفة الأخرى زال الحكم وخلقه ضده ، فهذا هو محض القياس والمعقول ، فهذا الماء والطعام كان طيباً لقيام الصفة الموجبة لطيبه ، فإذا زالت تلك الصفة وخلقتها صفة الخبث عاد خبيثاً ، فإذا زالت صفة الخبث عاد إلى ما كان عليه ، وهذا كالعصير الطيب إذا تحمّر صار خبيثاً فإذا عاد إلى ما كان عليه عاد طيباً ، والماء الكثير إذا تغير بالنجاسة صار خبيثاً فإذا زال التغير عاد طيباً ، والرجل المسلم إذا ارتدّ صار خبيثاً فإذا عاد إلى الإسلام عاد طيباً ، والدليل على أنه طيب الحس والشرع : أما الحس فلأن الخبث لم يظهر له فيه أثر بوجه ما لافى لون ولا طعم ولا رائحة ، ومحال صدق المشتقّ بدون المشتق منه ، وأما الشرع فمن وجوه : أحدها أنه كان طيباً قبل ملاقاته لما يتأثر به ، والأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت رفعه ، وهذا يتضمن أنواع الاستصحاب الثلاثة المتقدمة : استصحاب براءة الذمة من الإثم بتناوله شرباً أو طبخاً أو عجناً ، وملابسة استصحاب الحكم الثابت وهو الطهارة ، واستصحاب حكم الإجماع في محل النزاع ؛ الثانى : أنه لو شرب هذا الماء الذى قطرت فيه قطرة من خمر مثل رأس الذبابة لم يجد اتفاقاً ، ولو شربه صبي وقد قطرت فيه قطرة من لبن لم تنشر الحرمة ؛ فلا وجه للحكم بنجاسته لا من كتاب ولا من سنة ولا قياس .



والذين قالوا « إن الأصل نجاسة الماء بالملاقاة » تناقضوا أعظم تناقض ، ولم  
يمكنهم طرد هذا الأصل : فمنهم من استثنى مقدار القلتين على خلافهم فيها ،  
ومنهم من استثنى ما لا يمكن نزحه ، ومنهم من استثنى ما إذا حُرِّك أحد طرفيه  
لم يتحرك الطرف الآخر ، ومنهم من استثنى الجارى خاصة ، وفرقوا بين ملاقة  
الماء فى الإزالة إذا ورد على النجاسة وملاقاتها له إذا وردت عليه بفروق : منها أنه  
وارد على النجاسة فهو فاعل وإذا وردت عليه فهو مؤرود مُنْفَعِل وهو أضعف ،  
ومنها أنه إذا كان وارداً فهو جارٍ والجارى له قوة ، ومنها أنه إذا كان وارداً فهو  
فى محل التطهير وما دام فى محل التطهير فله عمل وقوة ، والصواب أن مقتضى  
القياس أن الماء لا ينجس إلا بالتغير ، وأنه إذا تغير فى محل التطهير فهو نجس  
أيضاً ، وهو فى حال تغيره لم يزلها ، وإنما خففها ، ولا تحصل الإزالة المطلوبة  
إلا إذا كان غير متغير ، وهذا هو القياس فى المائعات كلها : أن يسير النجاسة إذا  
استحالت فى الماء ولم يظهر لها فيه لون ولا طعم ولا رائحة فهى من الطيبات لا من  
الخبائث ، وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « الماء لا ينجس » وصح  
عنه أنه قال « إن الماء لا ينجب » وهما نصان صريحان فى أن الماء لا ينجس  
بالملاقاة ، ولا يسلبه طهوريته استعماله فى إزالة الحدث ، ومن نجسه بالملاقاة أو سلب  
طهوريته بالاستعمال فقد جعله ينجس ويجنب ، والنبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه  
فى صحيح البخارى أنه سئل عن فأرة وقعت فى سمن فقال « ألقوها وما حولها  
وكلوه » ولم يفصل بين أن يكون جامداً أو مائعاً قليلاً أو كثيراً ؛ فالماء بطريق  
الأولى يكون هذا حكمه ، وحديث التفريق بين الجامد والمائع حديث معلول ،  
وهو غلط من معمر من عدة وجوه بينها البخارى فى صحيحه والترمذى فى جامعه  
وغيرهما ؛ ويكفى أن الزهرى الذى روى عنه معمر حديث التفصيل قد روى  
عنه الناس كلهم خلاف ما روى عنه معمر ، وسئل عن هذه المسألة فأفتى بأنها  
تلقى وما حولها ويؤكل الباقي فى الجامد والمائع والقليل والكثير ، واستدل  
بالحديث ؛ فهذه فتياه ، وهذا استدلاله ، وهذه رواية الأئمة عنه ،



فقد اتفق على ذلك النص والقياس، ولا يصاح للناس سواء، وما عده من الأقوال  
فتناقض لا يمكن صاحبه طرده كما تقدم، فظهر أن مخالفة القياس فيما خالف النص  
لا فيما جاء به النص.

### فصل

طهارة الخمر  
بالاستحالة على  
وفق القياس

وعلى هذا الأصل فطهارة الخمر بالاستحالة على وفق القياس، فإنها نجسة لوصف  
الخبث، فإذا زال الموجب زال الموجب، وهذا أصل الشريعة في مصادرهما ومواردها  
بل وأصل الثواب والعقاب، وعلى هذا فالقياس الصحيح تعدية ذلك إلى سائر  
النجاسات إذا استحالت، وقد نبش النبي صلى الله عليه وسلم قبور المشركين من  
موضع مسجده، ولم ينقل التراب، وقد أخبر الله سبحانه عن اللبن أنه يخرج من  
بين فرث، وم، وقد أجمع المسلمون على أن الدابة إذا عُلِقَتْ بالنجاسة ثم حبست  
وعُلِفَتْ بالطاهرات حل لبنها ولحمها، وكذلك الزرع والثمار إذا سقيت بالماء النجس  
ثم سقيت بالطاهر حلت لاستحالة وصف الخبث وتبدله بالطيب. وعكس هذا  
أن الطيب إذا استحال خبيثاً صار نجساً كالماء والطعام إذا استحال بؤلاً وعذرة،  
فكيف أثرت الاستحالة في انقلاب الطيب خبيثاً ولم تؤثر في انقلاب الخبيث  
طيباً؟ والله تعالى يخرج الطيب من الخبيث والخبيث من الطيب، ولا عبرة بالأصل،  
بل بوصف الشيء في نفسه، ومن الممتنع بقاء حكم الخبث وقد زال اسمه ووصفه،  
والحكم تابع للاسم والوصف دائر معه وجوداً وعدماً؛ فالنصوص المتناولة لتحريم  
الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر لا تتناول الزروع والثمار والرماد والملح والتراب والخل  
لا لفظاً ولا معنى ولا نصاً ولا قياساً. والمفروقون بين استحالة الخمر وغيرها قالوا:  
الخمر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة، فيقال لهم: وهكذا الدم والبول  
والعذرة إنما نجست بالاستحالة فتطهر بالاستحالة، فظهر أن القياس مع النصوص  
وأن مخالفة القياس في الأقوال التي تخالف النصوص.



## فصل

وأما قولهم «إن الوضوء من لحوم الإبل على خلاف القياس؛ لأنها لحم، واللحم الوضوء من لا يتوضأ منه» جوابه أن الشارع فرّق بين اللحمين، كما فرق بين المسكينين، وكما فرق بين الراعيتين رعاة الإبل ورعاة الغنم فأمر بالصلاة في مرابض الغنم دون أعطان الإبل، وأمر بالتوضؤ من لحوم الإبل دون الغنم، كما فرق بين الربا والبيع والمذكي والميتة؛ فالقياس الذي يتضمن التسوية بين ما فرق الله بينه من أبطال القياس وأفسده، ونحن لا ننكر أن في الشريعة ما يخالف القياس الباطل، هذا مع أن الفرق بينهما ثابت في نفس الأمر، كما فرق بين أصحاب الإبل وأصحاب الغنم فقال «الفخر والخيلاء في الغدّادين أصحاب الإبل، والسكينة في أصحاب الغنم» وقد جاء أن على ذروة كل بعير شيطان، وجاء أنها جنّ خلقت من جن، ففيها قوة شيطانية، والغاذي شبيه بالمغتذى، ولهذا حرم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير؛ لأنها دواب عادية؛ فلا غتذاء بها يجعل في طبيعة المغتذى من العدوّان ما يضره في دينه، فإذا اغتذى من لحوم الإبل وفيها تلك القوة الشيطانية والشيطان خلق من نار والنار تطفأ بالماء، هكذا جاء الحديث، ونظيره الحديث الآخر «إن الغضب من الشيطان؛ فإذا غضب أحدكم فليتوضأ» فإذا توضأ العبد من لحوم الإبل كان في وضوئه ما يطفىء تلك القوة الشيطانية فتزول تلك المفسدة، ولهذا أمرنا بالوضوء مما مسّت النار إما إيجاباً منسوخاً، وإما استجباً غير منسوخ، وهذا الثاني أظهر لوجوه: منها أن النسخ لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع بين الحديثين، ومنها أن رُواة أحاديث الوضوء بعضهم متأخر الإسلام كابي هريرة، ومنها أن المعنى الذي أمرنا بالوضوء لأجله منها هو اكتسابها من القوة النارية وهي مادة الشيطان التي خلق منها والنار تطفأ بالماء، وهذا المعنى موجود فيها، وقد ظهر اعتبار نظيره في الأمر بالوضوء من الغضب، ومنها أن أكثر ما مع من ادعى النسخ أنه ثبت في



أحاديث صحيحة كثيرة أنه صلى الله عليه وسلم «أكلَ ما مَسَّت النار ولم يتوضأ» وهذا إنما يدل على عدم وجوب الوضوء ، لا على عدم استحبابه ، فلا تنافي بين أمره وفعله ، وبالجمل فالنسخ إنما يصار إليه عند التنافي ، وتحقيق التاريخ ، وكلاهما متنفذ وقد يكون الوضوء من مس الذكر ومس النساء من هذا الباب ، لما في ذلك من تحريك الشهوة ، فالأمر بالوضوء منهما على وفق القياس ، ولما كانت القوة الشيطانية في لحوم الإبل لازمة كان الأمر بالوضوء منها لا معارض له من فعل ولا قول ، ولما كان في ممسوس النار عارضةً صح فيها الأمر والتترك ، ويدل على هذا أنه فرق بينها وبين لحوم الغنم في الوضوء ، وفرق بينها وبين الغنم في مواضع الصلاة ؛ فنهى عن الصلاة في أعطان الإبل وأذن في الصلاة في مَرَابِض الغنم ، وهذا يدل على أنه ليس ذلك لأجل الطهارة والتجاسة ، كما أنه لما أمر بالوضوء من لحوم الإبل دون لحوم الغنم علم أنه ليس ذلك لكونها مما مَسَّت النار ، ولما كانت أعطان الإبل مأوى الشيطان لم تكن مواضع للصلاة كالحشوش ، بخلاف مَبَارِكها في السفر ؛ فإن الصلاة فيها جائزة ؛ لأن الشيطان هناك عارض ، وطرد هذا المنع من الصلاة في الحمام لأنه بيت الشيطان ، وفي الوضوء من اللحوم الخبيثة كلحوم السباع إذا أبيحت للضرورة روايتان ، والوضوء منها أبلغ من الوضوء من لحوم الإبل ؛ فإذا عقل المعنى لم يكن بُدٌّ من تعديته ، ما لم يمنع منه مانع ، والله أعلم .

### فصل

الفطر بالحجامة      أما الفِطْر بالحِجَامَةِ فإنما اعتقد من قال : « إنه على خلاف القياس »  
على وفق القياس      ذلك بناء على أن القياسَ الفِطْرُ بما دخل لا بما خرج ، وليس كما ظنوه ، بل الفطر بها محض القياس ، وهذا إنما يتبين بذكر قاعدة ، وهى : أن الشارع الحكيم شرع الصوم على أكل الوجوه وأقومها بالعدل ، وأمر فيه بغاية الاعتدال ، حتى نهى عن الوصال ، وأمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور ، وجعل أعدل الصيام وأفضله



صيام داود ، فكان من تمام الاعتدال في الصوم أن لا يدخل الإنسان مابه قوامه كالطعام والشراب ولا يخرج مابه قوامه كالقيء والاستمناء ، و فرق بين ما يمكن الاحتراز منه من ذلك وبين ما لا يمكن ؛ فلم يفطر بالاحتلام ولا بالقيء الذارع كما لا يفطر بغبار الطحين وما يسبق من الماء إلى الجوف عند الوضوء والغسل ، وجعل الحيض منافياً للصوم دون الجنابة ، لطول زمانه وكثرة خروج الدم وعدم التمكن من التطهير قبل وقته بخلاف الجنابة ، و فرق بين دم الحجامة ودم الجرح فجعل الحجامة من جنس القيء والاستمناء والحيض وخروج الدم من الجرح والرؤءاف من جنس الاستحاضة والاحتلام وذرع القيء ، فتناسبت الشريعة وتشابهت تأصيلاً وتفصيلاً ، وظهر أنها على وفق القياس الصحيح والميزان العادل ، والله الحمد .

### فصل

التيمم جار  
على وفق  
القياس

ومما يظن أنه على خلاف القياس باب التيمم ، قالوا : إنه على خلاف القياس من وجهين : أحدهما : أن التراب مألوث لا يزيل دَرَنًا ولا وَسَخًا ولا يطهر البدن كما لا يطهر الثوب ، والثاني : أنه شرع في عضوين من أعضاء الوضوء دون بقيتهما ، وهذا خروج عن القياس الصحيح .

ولعمر الله إنه خروج عن القياس الباطل المضاد للدين ، وهو على وفق القياس الصحيح ؛ فإن الله سبحانه جعل من الماء كل شيء حي ، وخلقنا من التراب ، فلنا مادتان : الماء ، والتراب ، فجعل منهما نَشَاتِنَا وأَقْوَاتِنَا ، وبهما تطهرنا وتعبدنا ؛ فالتراب أصل ما خلق منه الناس ، والماء حياة كل شيء ، وهما الأصل في الطبائع التي ركب الله عليهما هذا العالم وجعل قوامه بهما ، وكان أصل ما يقع به تطهير الأشياء من الأدناس والأقذار هو الماء في الأمر المعتاد ، فلم يجوز العدول عنه إلا في حال العدم والعذر بمرض أو نحوه ، وكان النقل عنه إلى شقيقه وأخيه



التراب أولى من غيره ، وإن لَوَّثَ ظاهراً فإنه يطهر باطناً ثم يقوى طهارة الباطن فيزيل دَنَسَ الظاهر أو يخففه ، وهذا أمر يشهده من له بصر نافذ بمحقق الأعمال وارتباط الظاهر بالباطن وتأثر كل منهما بالآخر وانفعاله عنه .

### فصل

الحكمة في  
كون التيمم  
على عضوين

وأما كونه في عضوين ففي غاية الموافقة للقياس والحكمة ، فإن وضع التراب على الرأس مكروه في العادات ، وإنما يفعل عند المصائب والنوائب ، وارتجلاً محل ملايسة التراب في أغلب الأحوال ، وفي ترتيب الوجه من الخضوع والتعظيم لله والذل له والانكسار لله ما هو من أحب العبادات إليه وأنفعها للعبد ؛ ولذلك يستحبُّ للساجد أن يترَّبَ وجهه لله ، وأن لا يقصد وقاية وجهه من التراب كما قال بعض الصحابة لمن رآه قد سجد وجعل بينه وبين التراب وقايةً فقال « تَرَبُّ وجهك » وهذا المعنى لا يوجد في ترتيب الرجلين . وأيضاً فموافقة ذلك للقياس من وجه آخر ، وهو أن التيمم جعل في العضوين المغسولين ، وسقط عن العضوين الممسوحين ، فإن الرجلين تمسحان في الخف ، والرأس في العمامة ، فلما خفف عن المغسولين بالمسح خفف عن الممسوحين بالعفو ؛ إذ لو مُسِحَ بالتراب لم يكن فيه تخفيف عنهما ، بل كان فيه انتقال من مسحهما بالماء إلى مسحهما بالتراب ؛ فظهر أن الذي جاءت به الشريعة هو أعدلُ الأمور وأكملها ، وهو الميزان الصحيح .

وأما كون تيمم الجنب كتيمم المحدث فلما سقط مسح الرأس والرجلين بالتراب عن المحدث سقط مسح البدن كله بالتراب عنه بطريق الأولى ؛ إذ في ذلك من المشقة والخرج والعسر ما يناقض رخصة التيمم ، ويدخل أكرم المخلوقات على الله في شبه البهائم إذا تمرغ في التراب ، فالذي جاءت به الشريعة لا مَرِيدَ في الحسن والحكمة والعدل عليه ، والله الحمد .



## فصل

السلم جار على  
وفق القياس

وأما السلم فمن ظن أنه على خلاف القياس تَوَهَّم دخوله تحت قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تبع ما ليس عندك» فإنه بيعٌ معدومٌ ، والقياسُ يمنع منه ، والصواب أنه على وفق القياس ، فإنه بيع مضمون في الذمة موصوف مقدور على تسليمه غالباً ، وهو كالمعاوضة على المنافع في الإجارة ، وقد تقدم أنه على وفق القياس ، وقياسُ السلم على بيع العين المعدومة التي لا يدري أيقدرُ على تحصيلها أم لا ، والبائع والمشتري منها على غررٍ ، من أفسد القياس صورة ومعنى ، وقد فطر الله العقلاء على الفرق بين بيع الإنسان مالا يملكه ولا هو مقدور له وبين السلم إليه في مغلٍّ مضمون في ذمته مقدور في العادة على تسليمه ؛ فالجمع بينهما كالجمع بين الميتة والمدكى والربا والبيع .

وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام «لا تبع ما ليس عندك» فيحمل على معنيين : أحدهما : أن يبيع عينا معينة وهي ليست عنده ، بل ملك للغير ، فيبيعها ثم يسعى في تحصيلها وتسليمها إلى المشتري . والثاني : أن يريد بيع مالا يقدر على تسليمه وإن كان في الذمة ، وهذا أشبه ، فليس عنده حساً ولا معنى ؛ فيكون قد باعه شيئاً لا يدري هل يحصل له أم لا ، وهذا يتناول أموراً : أحدها : بيع عين معينة ليست عنده . الثاني : السلم الحال في الذمة إذا لم يكن عنده ما يوفيه . الثالث : السلم المؤجل إذا لم يكن على ثقة من توفيته [ عادة ؛ ] فأما إذا كان على ثقة من توفيته عادة فهو دين من الديون ، وهو كالإبتاع بثمن مؤجل ، فأى فرق بين كون أحد العوضين مؤجلاً في الذمة وبين الآخر ؟ فهذا محض القياس والمصلحة ، وقد قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) وهذا يعم الثمن والمثمن ، وهذا هو الذي فهمه ترجمان القرآن من القرآن عبد الله بن عباس فقال : أشهد أن السلف المضمون في الذمة حلال في كتاب الله ، وقرأ هذه الآية .



فثبت أن إباحة السلم على وفق القياس والمصلحة ، وشرع على أكمل الوجوه وأعد لها ، فشرط فيه قبض الثمن في الحال ؛ إذ لو تأخر لحصل شغل الذمتين بغير فائدة ، ولهذا سمي سلماً لتسليم الثمن ، فإذا أخرج الثمن دخل في حكم الكالء بالكالء بل هو نفسه ، وكثرت المخاطرة ، ودخلت المعاملة في حد الغرر ، ولذلك منع الشارع أن يشترط فيه كونه من حائط معين ؛ لأنه قد يتخلف فيمتنع التسليم .

والذين شرطوا أن يكون دائم الجنس غير منقطع قصدوا به إبعاده من الغرر بإمكان التسليم ، لكن ضيقوا ما وسَّع الله ، وشرطوا ما لم يشترطه ، وخرجوا عن موجب القياس والمصلحة : أما القياس ، فإنه أحد العوضين ، فلم يشترط دوامه ووجوده كالثمن ، وأما المصلحة فإن في اشتراط ذلك تعطيل مصالح الناس ؛ إذ الحاجة التي لأجلها شرع الله ورسوله السلم الارتفاق من الجانبين ، هذا يرتفق بتعجيل الثمن ، وهذا يرتفق برخص الثمن ، وهذا قد يكون في منقطع الجنس كما قد يكون في متصله فالذي جاءت به الشريعة أكمل شيء وأقومه بمصالح العباد .

### فصل

وأما الكتابة فمن قال هي على خلاف القياس قال : هي بيع السيد ماله بماله ، وهذا غلط ، وإنما باع العبد نفسه بمال في ذمته ، والسيد لاحق له في ذمة العبد وإنما حقه في بدنه ، فإن السيد حقه في مالية العبد لا في إنسانيته ، وإنما يطالب العبد بما في ذمته بعد عتقه ، وحينئذ فلا ملك للسيد عليه ، وإذا عرف هذا فالكتابة بيعه نفسه بمال في ذمته ، ثم إذا اشترى نفسه كان كسبه له ونفعه له ، وهو حادث على ملكه الذي استحقه بعقد الكتابة ، ومن تمام حكمة الشارع أنه أخر فيها العتق إلى حين الأداء ؛ لأن السيد لم يرضَ بخروجه عن ملكه إلا بأن يسلم له العوض ، فمتى لم يسلم له العوض وعجز العبد عنه كان له الرجوع في البيع ، فلو

الكتابة تجرى  
على وفق  
القياس



وقع العتق لم يمكن رفعه بعد ذلك ، فيحصل السيد على الحرمان ، فراعى الشارع مصلحة السيد ومصلحة العبد ، وشرع الكتابة على أكمل الوجوه وأشدّها مطابقة للقياس الصحيح ، وهذا هو القياس في سائر المعاوزات ، وبه جاءت السنة الصحيحة الصريحة الذى لا معارض لها : أن المشتري إذا عجز عن الثمن كان للبائع الرجوع فى عين ماله ، وسواء حكم الحاكم بفلسه أم لا ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط حُكْمَ الحاكم ، ولا أشار إليه ، ولا دل عليه بوجه ما ، فلا وجه لاشتراطه ، وإنما المعنى الموجب للرجوع هو الفلس الذى حال بين البائع وبين الثمن ؛ وهذا المعنى موجود بدون حكم الحاكم ؛ فيجب ترتيب أثره عليه ، وهو محض العدل وموجب القياس ؛ فإن المشتري لو اطاع على عيب في السلعة كان له الفسخ بدون حكم حاكم ، ومعلوم أن الإفسار عيب في الذمة لو علم به البائع لم يرض بكون ماله فى ذمة مفلس ، فهذا محض القياس الموافق للنص ومصالح العباد ، وبالله التوفيق .

وطرّد هذا القياس عجز الزوج عن الصّدّاق ، أو عجزه عن الوطاء ، وعجزه عن النفقة والكسوة ، وطرده عجز المرأة عن العوض فى الخلع أن للزوج الرجعة ، وهذا هو الصواب بلا ريب ، فإنه لم يخرج البُضْعَ عن ملكه إلا بشرط سلامة العوض ، وطرّده الصلح عن القصاص إذا لم يحصل له ما يصلح عليه فله العوّذ إلى طلب القصاص ؛ فهذا موجب العدل ومقتضى قواعد الشريعة وأصولها ، وبالله التوفيق .

قد تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الأول من كتاب « أعلام الموقعين عن رب العالمين » وهو أشهر تصانيف الإمام الجليل شمس الدين أبى عبد الله محمد ابن أبى بكر ، المعروف بابن قيم الجوزية ، ويلىه - إن شاء واهب القوى والقُدَر - الجزء الثانى منه مفتتحا بقوله « فصل ، وأما الإجارة فالذين قالوا هى على خلاف القياس - إلخ » نسأله - سبحانه - أن يعين على إتمامه ، بمنه وفضله .



## فهرس الجزء الأول من كتاب

« أعلام الموقعين ، عن رب العالمين »

لشمس الدين بن قيم الجوزية المتوفى في عام ٧٥١ من الهجرة

الموضوع	ص	الموضوع	ص
فقهاء الشام	٢٦	خطبة المؤلف	٣
فقهاء مصر	٢٧	علماء الأمة على ضربين :	٨
فقهاء القيروان	—	أحدهما حفاظ الحديث	—
فقهاء الأندلس	—	الثاني : فقهاء الإسلام	٩
فقهاء اليمن	٢٨	طاعة الأمراء تابعة لطاعة العلماء	١٠
فقهاء بغداد	—	ما يشترط فيمن يوقع عن الله ورسوله	—
الإمام أحمد بن حنبل	—	أول من وقع عن الله ورسول الله	١١
أصول فتاوى الإمام أحمد	٢٩	ثم قام بالفتوى بعده أصحاب الرسول	—
أولها : النصوص	—	رضى الله عنهم	—
الأصل الثاني : فتاوى الصحابة	٣٠	المكثرون من الفتيا من الصحابة	١٢
الثالث : الاختيار من فتاوى	٣١	المتوسطون في الفتيا منهم	—
الصحابة إذا اختلفوا	—	المقلون في الفتيا منهم	—
الرابع : الحديث المرسل	—	الصحابة سادة أهل الفتوى	١٤
الأئمة الأربعة يقدمون الحديث	—	عمر بن الخطاب	٢٠
الضعيف على القياس	—	عثمان بن عفان	—
الخامس : القياس للضرورة	٣٢	علي بن أبي طالب	٢١
كراهية العلماء التسرع في الفتوى	٣٣	عن أنشأ الدين والفقهاء من الصحابة.	—
المراد بالناسخ والمنسوخ	٣٥	من صارت إليه الفتوى من التابعين	٢٢
خطر تولى القضاء	٣٦	فقهاء المدينة المنورة	٢٣
الوعيد على الإفتاء	٣٧	فقهاء مكة المكرمة	٢٤
المحرمات على أربع مراتب	٣٨	فقهاء البصرة	—
النهي عن أن يقال : هذا حكم الله	٣٩	فقهاء الكوفة	٢٥



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٩	لفظ الكراهة يطلق على المحرم	٦١	تأويل ما روى عن الصحابة من
٤٣	ما ينبغي أن يقوله المفتي فيما اجتهد فيه	—	الأخذ بالرأى
٤٤	أدوات الفتيا	٦٢	طريقة أبي بكر وعمر في الحكم على
٤٥	هل تجوز الفتوى بالتقليد ؟	—	ما يرد عليهما
٤٦	شروط الإفتاء عند الشافعي	٦٣	طريقة ابن مسعود
٤٧	تحريم الفتيا بالرأى الذي لا تشهد	—	بعض أقيسة الصحابة
—	له النصوص بالقبول	—	حال ابن مسعود في القضاء
٤٩	لم يختلف الصحابة في مسائل الصفات	—	حال ابن عباس في القضاء
—	الأمر بالرد إلى الله ورسوله يتضمن	٦٤	حال أبي بن كعب
—	الدلالة على كفاية النصوص	—	جملة من أخذ الصحابة بالرأى
—	لاحكام الحوادث	٦٦	معنى الرأى
٥٠	الرد إلى الله ورسوله من موجبات	٦٧	الرأى على ثلاثة أنواع : باطل ،
—	الإيمان	—	وصحيح ، ومشتبه
٥١	معنى التقدم بين يدي الله ورسوله	—	الرأى الباطل وأنواعه
٥٢	ينزع العلم بموت العلماء	٧٣	أقوال التابعين في ذم الرأى
٥٣	الوعيد على القول بالرأى	٧٦	المتعصبون عكسوا القضية ، فقبلوا
—	ذم أبي بكر القول بالرأى	—	من السنة ما وافق أقوالهم
٥٤	ذم عمر القول بالرأى	٧٧	أبو حنيفة يقدم الحديث الضعيف
٥٦	ذم ابن مسعود القول بالرأى	—	على الرأى
٥٨	ذم عثمان القول بالرأى	٧٩	فصل ، في الرأى المحمود ، وأنواعه
—	ذم علي القول بالرأى	—	النوع الأول: رأى الصحابة
—	ذم ابن عباس القول بالرأى	٨١	ليس مثل الصحابة أحد في جودة الرأى
٥٩	سهل بن حنيف يذم القول بالرأى	٨٢	النوع الثاني: الرأى المفسر للنصوص
—	ابن عمر يذم القول بالرأى	٨٣	النوع الثالث : الرأى الذي أجمعت
٦٠	معاذ بن جبل يذم القول بالرأى	—	عليه الأمة ، والسر في هذا
—	أبو موسى الأشعري يذم القول	٨٥	النوع الرابع: ما يكون بعد طلب علم
—	بالرأى	—	الواقعة من الكتاب والسنة وآراء
—	معاوية بن أبي سفيان يذم القول	—	الصحابة
—	بالرأى	—	خطاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى
—	—	—	الأشعري في القضاء



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٦	شرح كتاب عمر في القضاء	١٢٢	رد شهادة المجلود في حد القذف
—	ما يحكم به الحاكم نوعان : فرض محكم ، وأحكام سنها رسول الله	١٢٨	رد الشهادة بالتهمة
٨٧	سخة الفهم نعمة من أعظم نعم الله	١٢٩	رد شهادة مستور الحال
—	تمسك المفتي والحاكم يكون بنوعين من الفهم	١٣٠	القول في القياس
٨٩	واجب الحاكم المساواة بين الناس	—	إشارات القرآن إلى القياس
٩٠	معنى البينة	١٣٣	أنواع الأقيسة المستعملة في الاستدلال
٩١	نصاب الشهادة	١٣٤	قياس العلة ، وأمثلة منه
٩٦	حكمة الله تعالى في الأمر بالعدد في شهود الزنا	١٣٦	أصل كل شر البدع واتباع الهوى
١٠١	تشرع اليمين من جهة أقوى المتداعيين	١٣٨	قياس الدلالة ، وأمثلة منه
١٠٣	لا يتوقف الحكم على شهادة ذكرين أصلاً	١٤٨	قياس الشبه ، وأمثلة منه
—	لم يرد الشارع خبر العدل قط	١٥٠	ضرب الأمثال في القرآن والحكمة فيه
١٠٤	جانب التحمل غير جانب الثبوت	١٦٠	أمثلة من قياس العكس
١٠٥	صفات الحاكم ، وما يشترط فيه	١٦٩	أمثلة من القياس التمثيلي
١٠٧	الصلح بين المسلمين وحكمه	١٧٣	أثر كلمة التوحيد
١٠٨	الحقوق ضربان : حق الله ، وحق العباد	—	بعض أسرار تشبيه المؤمن بالشجرة
١٠٩	الصلح إما مردود ، وإما جائز نافذ	١٧٥	تشبيه الكافر بالشجرة الخبيثة
١١٠	يؤجل القاضي الحكم بحسب الحاجة	١٧٧	سؤال القبر والتثنية فيه
—	قد يتغير الحكم بتغير الاجتهاد	١٨٠	عود إلى أمثلة القياس التمثيلي
١١١	بيان من ترد شهادته	١٨٥	الرياء والمن والأذى تبطل الأعمال
—	شهادة القريب لقرينه أو عليه	١٨٦	من أمثلة القياس التمثيلي أيضاً
١١٨	شاهد الزور	١٩٠	السرو والحكمة في ضرب الأمثال
١١٩	الكذب من الكبائر	١٩١	الرؤيا الحليمة وتأويلها ، وأمثلة منها
١٢١	الحكمة في رد شهادة الكذاب	١٩٥	في الأحكام الشرعية التسوية بين المتماثلين
		١٩٦	يكون الجزاء من جنس العمل ومثاله
		١٩٧	جاء القرآن بتعليل الأحكام
		١٩٨	وجاء السنة بتعليل الأحكام كثيراً



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٢	حديث معاذ حين بعثه الرسول إلى اليمن	٢٦٠	ليس أحد القياسين المختلفين أولى من الآخر
٢٠٣	كان الصحابة يجتهدون ويقيسون	٢٦٣	لم يكن القياس حجة في زمن الرسول
٢٠٥	ما أجمع عليه الفقهاء من مسائل القياس	٢٦٨	تناقض أهل القياس دليل على فساد القياس
٢٠٦	جواب نفاة القياس ، ورده	٢٧٠	أمثلة من تناقض القياسيين
٢١١	قياس الصحابة حد الشرب على حد القذف	٣٠٠	أمثلة مما جمع فيه القياسيون بين المتفرقات
٢١٢	قياس الصحابة في الجدمع الإخوة	٣١٢	من تناقض القياسيين مراعاة بعض الشروط دون بعضها الآخر
٢١٣	بين ابن عباس والخوارج	٣١٣	هل يعتبر شرط الواقف مطلقاً ؟
٢١٥	إنكار بعض الصحابة على بعض مخالفة القياس	٣١٥	يجب أن تعرض شروط الواقفين على كتاب الله
٢١٦	اختلافهم في المرأة المخيرة	—	خطأ القول بأن شرط الواقف كنص الشارع
٢١٧	فتح الصحابة باب الاجتهاد والقياس	٣١٨	هل في اللطمة والضربة قصاص ؟
٢١٨	العمل بالقياس مركوز في فطر الناس	٣٢٦	حكومة النبيين الكريمين داود وسليمان وآراء أهل الشريعة في موضوع هذه الحكومة
—	العبرة بارادة المتكلم ، لا بلفظه	٣٢٧	هل يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجنى عليه ؟
٢١٩	بم يعرف مراد المتكلم ؟	—	ضمان إتلاف المال
٢٢٠	أمثلة من الأغلاط التي وقع فيها كل من أهل الألفاظ وأهل المعاني	٣٢٩	كيف يجازى الجاني على العرض ؟
٢٢٠	كل من القياسيين والظاهرية مفرط	٣٣٠	قوة أدلة الفريقين تحتاج إلى نظر دقيق
٢٢٧	معارضة نفاة القياس لما سلف من الحجج	٣٣١	القول الوسط بين الفريقين
٢٣٠	أمثلة من الأمثال التي ضربها الله ورسوله	٣٣٢	إحاطة النصوص بأفعال المكلفين
٢٣٩	فائدة ضرب الأمثال	٣٣٣	اختلفوا هل تحيط النصوص بأحكام الحوادث ؟
٢٤٠	الفرق بين الأمثال التي ضربها الله ورسوله وبين القياس		
٢٤٩	لم يأمر النبي بالقياس ، بل نهى عنه		
٢٥١	والصحابة نهوا عن القياس أيضاً		
٢٥٤	والتابعون يصرحون بدم القياس		
٢٥٨	القياس يعارض بعضه بعضاً		
٢٥٩	الاختلاف مهلكة ومناف لما بعث به الرسول		



الموضوع	ص	الموضوع	ص
ميراث بنت الابن السدس مع البنت	٣٧٢	كل فرقة سدت على نفسها بابا	٣٣٧
ميراث الجدم مع الإخوة ، وبيان	٣٧٤	من أبواب الحق فاضطرت إلى توسيع	
أن النص يدل لما ذهب إليه أبو بكر		باب آخر	
الصديق من أن الجدم يجب الإخوة		٣٣٩ الاستصحاب : معناه ، وأقسامه	
ليس في الشريعة شيء على خلاف	٣٨٣	— استصحاب البراءة الأصلية	
القياس		» الوصف المثبت للحكم	
بيان أن المضاربة والمساقاة والمزارعة	٣٨٤	» حكم الإجماع في محل النزاع	٣٤١
على وفق القياس		٣٤٣ الدليل على أن هذا النوع من	
مقدمة في بيان أن العمل الذي	٣٨٥	الاستصحاب حجة	
يراد به المال يتنوع إلى ثلاثة أنواع		٣٤٤ الأصل في الشروط الصحة أو الفساد؟	
الأصل في جميع العقود العدل	٣٨٧	والفرق بين العبادات والمعاملات	
الحوالة موافقة للقياس	٣٨٨	أجوبة المانعين	٣٤٧
القرض على وفق القياس أيضاً	٣٩٠	— رد الجمهور على أجوبة المانعين	
إزالة النجاسة على وفق القياس	٣٩١	٣٤٩ أخطاء القياسيين	
طهارة الخمر بالاستحالة على وفق	٣٩٤	٣٥٠ فصل ، في بيان شمول النصوص	
القياس		وإغنائها عن القياس	
الوضوء من أكل لحوم الإبل على	٣٩٥	٣٥٥ تطبيق ذلك على عدة مسائل	
وفق القياس		— المسألة المشتركة في الفرائض	
الفطر بالحجامة على وفق القياس	٣٩٦	٣٥٧ المسألة العمرية	
أيضاً		٣٦٤ مسألة ميراث الأخوات مع البنات	
التيمم جار على وفق القياس أيضاً	٣٩٧	٣٦٩ المراد بأولى رجل ذكر في حديث	
الحكمة في كون التيمم على عضوين	٣٩٨	العصباء	
السلم جار على وفق القياس	٣٩٩	٣٧٠ ميراث البنات ، وبيان أن النص	
الكتابة تجري على وفق القياس	٤٠٠	كما يدل على حكم ميراث الجميع يدل	
		على الثنتين	
		تمت فهرست الجزء الأول من كتاب أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ، والحمد لله	
		ولا وآخراً ، وصلاته وسلامته على سيدنا محمد وآله وصحبه	



كتاب المروغين

بمقتضى

الكتاب

المروغين المروغين المروغين

المروغين المروغين المروغين

المروغين المروغين المروغين

المروغين المروغين المروغين

المروغين المروغين المروغين

المروغين المروغين المروغين

المروغين المروغين المروغين







# الأمم الموقعين عن العالمين

تأليف

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر  
المعروف بابن قيم الجوزية  
المتوفى في عام ٧٥١ من الهجرة

---

حققه ، وفصله ، وضبط غرائبه ، وعلق حواشيه

محمد محيي الدين أبو بكر الخليل  
عفا الله تعالى عنه

---

الجزء الثاني



كتاب في معرفة ما كان

الطبعة الثانية

في عام ١٣٧٤ من الهجرة - ١٩٥٥ الميلادية

يطلب من

المكتبة التجارية الكبرى ، بأول شارع محمد علي ، بمصر  
لصاحبها : مصطفى محمد

قيداً من ١٥٧ ولدى رفعتا

مباشرة رطلد و مثابة لجنوع ، طبع و ملحق

كتاب في معرفة ما كان

! عند الحاجة لهذا

مطبعة السعادة بمصر

في الثاني



## فصل

وأما الإجارة فالذين قالوا « هي على خلاف القياس » قالوا : هي بيع معدوم لأن المنافع معدومة حين العقد ، ثم لما رأوا الكتاب قد دل على جواز إجارة الظئر<sup>(١)</sup> للرضاع بقوله ( فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ) قالوا : إنها على خلاف القياس من وجهين : أحدهما : كونها إجارة ، والثاني : أن الإجارة عقد على المنافع ، وهذه عقد على الأعيان ، ومن العجب أنه ليس في القرآن ذكر إجارة جائزة إلا هذه ، وقالوا : هي على خلاف القياس ، والحكم إنما يكون على خلاف القياس إذا كان النص قد جاء في موضع يشابهه بنقيض ذلك الحكم ، فيقال : هذا خلاف قياس ذلك النص ، وليس في القرآن ولا في السنة ذكر فساد إجارة شبه هذه الإجارة ، ومنشأ وهمهم ظنهم أن مورد عقد الإجارة لا يكون إلا منافع هي أعراض قائمة بغيرها ، لا أعيان قائمة بنفسها ، ثم افترق هؤلاء فرقتين : فقالت فرقة : إنما احتملناها على خلاف القياس لورود النص ؛ فلا نعدى محله ، وقالت فرقة : بل نخرجها على ما يوافق القياس ، وهو كون المعقود عليه أمراً غير اللبن ، بل هو إقام الصبي الثدي ووضع في حجر المرضعة ، ونحو ذلك من المنافع التي هي مقدمات الرضاع ، واللبن يدخل تبعاً غير مقصود بالعقد ، ثم طردوا ذلك في مثل ماء البئر والعيون التي في الأرض المستأجرة ، وقالوا : يدخل ضمنها وتبعاً ، فإذا وقعت الإجارة على نفس العين والبئر اسقى الزرع والبستان قالوا : إنما وردت الإجارة على مجرد إدلاء الدلو في البئر وإخراجه ، وعلى مجرد إجراء العين في أرضه ، مما هو قلب الحقائق ، وجعل المقصود وسيلةً والوسيلة مقصودة ؛ إذ من العلوم أن هذه الأعمال إنما هي وسيلة إلى المقصود بعقد الإجارة ، وإلا فهي بمجرد ما ليست مقصودة ، ولا معقوداً عليها ، ولا قيمة لها أصلاً ، وإنما هي كفتح الباب وكقود الدابة لمن اكترى داراً أو دابة .

(١) الظئر - بكسر فسكون - المرأة ترضع ولد غيرها .

بيان أن  
الإجارة على  
وفق القياس



ونحن نتكلم على هذين الأصلين الباطلين : على أصل من جعل الإجارة على خلاف القياس ، وعلى أصل من جعل إجارة الظئر ونحوها على خلاف القياس ، فنقول وبالله التوفيق :

أما الأصل الأول فقولهم « إن الإجارة بيعٌ معدومٌ ، وبيع المعدوم باطل » دليلٌ مبنى على مقدمتين محتملتين غير مفصلتين ، قد اختلطت في كل منهما الخطأ بالصواب ؛ فأما المقدمة الأولى - وهي كون الإجارة بيعاً - إن أردتم به البيع الخاص الذي يكون العقد فيه على الأعيان لا على المنافع فهو باطل ، وإن أردتم به البيع العام الذي هو معاوضة إما على عين وإما على منفعة فالمقدمة الثانية باطلة ؛ فإن بيع المعدوم ينقسم إلى بيع الأعيان وبيع المنافع ، ومن سلم بطلان بيع المعدوم فإنما يسلمه في الأعيان ، ولما كان لفظ البيع يحتمل هذا وهذا تنازع الفقهاء في الإجارة : هل تنعقد بلفظ البيع ؟ على وجهين ، والتحقيق أن المتعاقدين إن عرّفا المقصود انعقدت بأي لفظ من الألفاظ عرّف به المتعاقدان مقصودهما ، وهذا حكم شامل لجميع العقود ، فإن الشارع لم يحدّ لألفاظ العقود حداً ، بل ذكرها مُطلقة ، فكما تنعقد العقود بما يدل عليها من الألفاظ الفارسية والرومية والتركية فانعقادها بما يدل عليها من الألفاظ العربية أولى وأخرى ، ولا فرق بين النكاح وغيره ، وهذا قول جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد . قال شيخنا : بل نصوص أحمد لا تدل إلا على هذا القول ، وأما كونه لا ينعقد إلا بلفظ الإنسكاح والتزويج فإنما هو قول ابن حامد والقاضي وأتباعه ؛ وأما أقدماء أصحاب أحمد فلم يشترط أحد منهم ذلك ، وقد نص أحمد على أنه إذا قال « أَعْتَقْتُ أَمْتِي وَجَعَلْتُ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا » أنه بعقد النكاح ، قال ابن عقيل : وهذا يدل على أنه لا يختص النكاح بلفظ ؛ وأما ابن حامد فطرد أصله وقال : لا ينعقد حتى يقول مع ذلك « تزوجتها » وأما القاضي فجعل هذا موضع استحسان خارجاً عن القياس ؛ فجوز النكاح في هذه الصورة خاصة بدون لفظ الإنسكاح والتزويج ،

ليس للعقود  
ألفاظ محدودة



وأصول الإمام أحمد ونصوصه تخالف هذا ؛ فإن من أصوله أن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل ، ولا يرى اختصاصها بالصبيغ . ومن أصوله أن الكناية مع دلالة الحال كالصریح كما قاله في الطلاق والقذف وغيرها ، والذين اشتروا لفظ الإنكاح والتزويج قالوا : ما عداهما كناية فلا يثبت حكمها إلا بالنية وهي أمر باطن لا اطلاع للشاهد عليه ؛ إذ الشهادة إنما تقع على المسموع ، لا على المقاصد والنيات ، وهذا إنما يستقيم إذا كانت ألفاظ الصريح والكناية ثابتة بعرف الشرع وفي عرف المتعاقدين ، والمقدمتان غير معلومتين ؛ أما الأولى فإن الشارع استعمل لفظ التملك في النكاح فقال : « ملكتكها بما معك من القرآن » وأعتق صَفِيَّة وجعل عتقها صداقها ، ولم يأت معه بلفظ إنكاح ولا تزويج ، وأباح الله ورسوله النكاح وردَّ فيه الأمة إلى ما تتعارفه نكاحا بأى لفظ كان ، ومعلوم أن تقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية تقسيم شرعى ، فإن لم يقم عليه دليل شرعى كان باطلا ، فما هو الضابط لذلك ؟ وأما المقدمة الثانية فـكون اللفظ صريحا أو كناية أمر يختلف باختلاف عرف المتكلم والمخاطب والزمان والمكان ، فكلم من لفظ صريح عند قوم وليس بصريح عند آخرين ، وفي مكان دون مكان وزمان دون زمان ؟ فلا يلزم من كونه صريحا في خطاب الشارع أن يكون صريحا عند كل متكلم ، وهذا ظاهر .

والمقصود أن قوله « إن الإجارة نوع من البيع » إن أراد به البيع الخاص فباطل ، وإن أراد به البيع العام فصحيح ، ولكن قوله « إن هذا البيع لا يرد على معدوم » دعوى باطلة ؛ فإن الشارع جَوَّزَ المعاوضة العامة على المعدوم ، فإن قسَّم بيع المنافع على بيع الأعيان فهذا قياس في غاية الفساد ؛ فإن المنافع لا يمكن أن يعقد عليها في حال وجودها البتة ، بخلاف الأعيان ، وقد فرق بينها الحسُّ والشرع ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يؤخر العقد على الأعيان التي لم تخلق

جوز الشارع  
المعاوضة على  
المعدوم



إلى أن تخلق كما نهى عن بيع السنين وحبل الحبلية والتمر قبل أن يبدؤ صلاحه والحب حتى يشتد ، ونهى عن الملاقيع والمضامين ونحو ذلك ، وهذا يتمتع مثله في المنافع ؛ فإنه لا يمكن أن تباع إلا في حال عدمها ، فهنا أمران : أحدهما : يمكن إيراد العقد عليه في حال وجوده وحال عدمه ، فنهى الشارع عن بيعه حتى يوجد وجوز منه بيع ما لم يوجد تبعاً لما وجد إذا دعت الحاجة إليه ، وبدون الحاجة لم يجوز . والثاني ما لا يمكن إيراد العقد عليه إلا في حال عدمه كالمنافع ؛ فهذا يجوز العقد عليه ولم يمنع منه .

فإن قلت : أنا أقيس أحد النوعين على الآخر ، وأجعل العلة مجرد كونه معدوماً .

قيل : هذا قياس فاسد ؛ لأنه يتضمن التسوية بين المختلفين ، وقولك « إن العلة مجرد كونه معدوماً » دعوى بغير دليل ، بل دعوى باطلة ، فلم لا يجوز أن تكون العلة في الأصل كونه معدوماً يمكن تأخير بيعه إلى زمن وجوده ؟ وعلى هذا التقدير فالعلة مقيدة بعدم خاص ، وأنت لم تبين أن العلة في الأصل مجرد كونه معدوماً ؛ فقياسك فاسد ، وهذا كافٍ في بيان فساده بالمطالبة ، ونحن نبين بطلانه في نفسه ، فنقول : ما ذكرناه علة مطردة ، وما ذكرته علة منتقضة ، فإنك إذا علمت بمجرد عدم ورد عليك النقض بالمنافع كلها وبكثير من الأعيان وما علمنا به لا ينتقض ، وأيضاً فالقياس المختص وقواعد الشريعة وأصولها ومناسباتها تشهد لهذه العلة ؛ فإنه إذا كان له حال وجود وعدم كان في بيعه حال عدم مخاطرة وقار ، وبذلك علل النبي صلى الله عليه وسلم المنع حيث قال « رأيت إن مَتَعَ الله الثمرة فبِمَ يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ » وأما ما ليس له إلا حال واحد والغالب فيه السلامة فليس العقد عليه مخاطرة ولا قماراً ، وإن كان فيه مخاطرة بسيرة فالحاجة داعية إليه ، ومن أصول



الشريعة أنه إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما ، والغرر إنما نهى عنه لما فيه من الضرر بهما أو بأحدهما ، وفي المنع مما يحتاجون إليه من البيع ضررٌ أعظم من ضرر المخاطرة ؛ فلا يزيل أدنى الضررين بأعلاهما . بل قاعدة الشريعة ضد ذلك ، وهو دفع أعلى الضررين باحتمال أدناهما ؛ ولهذا لما نهى عن المزابنة لما فيها من ربا أو مخاطرة أباحها لهم في العرايا للحاجة ؛ لأن ضرر المنع من ذلك أشد من ضرر المزابنة ، ولما حرّم عليهم الميئة لما فيها من حُبث التغذيةية أباحها لهم للضرورة ، ولما حرم عليهم النظر إلى الأجنبية أباح منه ما تدعو إليه الحاجة للخطاب والمعامل والشاهد والطبيب !

فإن قلت : فهذا كله على خلاف القياس .

قيل : إن أردت أن الفرع اختصّ بوصف يوجب الفرق بينه وبين الأصل فكل حكم استند إلى هذا الفرق الصحيح فهو على خلاف القياس الفاسد ، وإن أردت أن الأصل والفرع استويا في مقتضى والمسانع واختلف حكمهما فهذا باطل قطعاً ، ليس في الشريعة منه مسألة واحدة ، والشئ إذا شابه غيره في وصف وفارقه في وصف كان اختلافهما في الحكم باعتبار الفارق مخالفا لاستوائهما باعتبار الجامع ، وهذا هو القياس الصحيح طرداً وعكساً ، وهو التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين . وأما التسوية بينهما في الحكم مع اقتراقهما فيما يقتضى الحكم أو يمنعه فهذا هو القياس الفاسد الذي جاء الشرع دائماً بإبطاله ، كما أبطل قياس الربا على البيع ، وقياس الميئة على المذكّي ، وقياس المسيح عيسى عليه الصلاة والسلام على الأصنام ، وبين الفارق بأنه عبدٌ أنعمَ عليه بعبوديته ورسالته ، فكيف يعذبه بعبادة غيره له مع نهيه عن ذلك وعدم رضاه به ؟ بخلاف الأصنام ؛ فمن قال « إن الشريعة



القياس الفاسد  
أصل كل شر

تأتى بخلاف القياس الذى هو من هذا الجنس « فقد أصاب ، وهو من كمالها واشتمالها على العدل والمصلحة والحكمة ، ومن سوّى بين الشئيين لاشتراكهما فى أمر من الأمور يلزمه أن يسوى بين كل موجودين لاشتراكهما فى مسمى الوجود ، وهذا من أعظم الغلط والقياس الفاسد الذى ذمه السلف ، وقالوا : أول من قاس إبليس ، وما عيّدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس ، وهو القياس الذى اعترف أهل النار فى النار ببطلانه حيث قالوا ( تالله إن كنا لفي ضلال مبين ، إذ نسوّىكم رب العالمين ) وذم الله أهله بقوله ( ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ) أى يقيسونه على غيره ويسوون بينه وبين غيره فى الإلهية والعبودية ، وكل بدعة ومقالة فاسدة فى أديان الرسل فأصلها من القياس الفاسد ، فما أنكرت الجهمية صفات الرب وأفعاله وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه وكلامه وتكليمه لعباده ورؤيته فى الدار الآخرة إلا من القياس الفاسد ، وما أنكرت القدرية عموم قدرته ومشيئته وجعلت فى ملكه ما لا يشاء وأنه يشاء ما لا يكون إلا بالقياس الفاسد ، وماضلت الرافضة وعادوا خيار الخلق وكفروا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وسبّوهم إلا بالقياس الفاسد ، وما أنكرت الزنادقة والدّهريّة معاد الأجسام وانشقاق السماوات وطىء الدنيا وقالت بقدّم العالم إلا بالقياس الفاسد ، وما فسّد ما فسد من أمر العالم وخرب ما خرب منه إلا بالقياس الفاسد ، وأول ذنب عصي الله به القياس الفاسد ، وهو الذى جرّ على آدم وذريته من صاحب هذا القياس ماجر ، فأصل شر الدنيا والآخرة جميعه من هذا القياس الفاسد ، وهذه حكمة لا يدريها إلا من له اطلاع على الواجب والواقع وله فقه فى الشرع والقدر .

### فصل

وأما المقدمة الثانية — وهى أن بيع المعدوم لا يجوز — فالكلام عليها

منع أن بيع  
المعدوم لا يجوز من وجهين :



أحدهما : مَنَعُ صحة هذه المقدمة ؛ إذ ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كلام أحد من الصحابة أن يبيع المعدوم لا يجوز ، لا بلفظ عام ولا بمعنى عام ، وإنما في السنة النهي عن بَيْعِ بعض الأشياء التي هي معدومة كما فيها النَّهْيُ عن بيع بعض الأشياء الموجودة ؛ فليست العلة في المنع لا العدم ولا الوجود ، بل الذي وَرَدَتْ به السنة النهي عن بيع الغَرَرِ ، وهو ما لا يُقَدَّرُ على تسليمه ، سواء كان موجوداً أو معدوماً كبيع العبد الآبقِ والبعير الشارد وإن كان موجوداً ؛ إذ موجبُ البيع تسليمُ المبيع ، فإذا كان البائع عاجزاً عن تسليمه فهو غَرَرٌ ومُخاطرة ومقار فإنه لا يباع إلا بَوَ كَس ، فإن أمكن المشتري تسلمه كان قد قَرَّ البائع ، وإن لم يمكنه ذلك قَرَّه البائع ، وهكذا المعدوم الذي هو غَرَرٌ نُهِيَ عنه للغَرَرِ لا للعدم ، كما إذا باعه ماتحمل هذه الأمة أو هذه الشجرة ؛ فالمبيع لا يعرف وجوده ولا قَدْرَه ولا صفته ؛ وهذا من المَيْسِر الذي حرَّمه الله ورسوله ، ونظيرُ هذا في الإجارة أن يَسْكُرِيَه دابة لا يقدر على تسليمها ، سواء كانت موجودة أو معدومة ، وكذلك في النكاح إذا زَوَّجَه أمة لا يملكها أو ابنة لم تولد له ، وكذلك سائر عقود المعاوضات ، بخلاف الوصية فإنها تبرُّع محض فلا غَرَرٌ في تعلّقها بالموجود والمعدوم وما يقدر على تسليمه إليه وما لا يقدر ، وطَرْدُه الهبة ؛ إذ لا محذور في ذلك فيها ؛ وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم هِبَةُ المُشَاعِ المجهول في قوله لصاحب كبة الشَّعْر حين أخذها من المغنم وسأله أن يَهْبِيَهَا له فقال « أما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لك » .

الوجه الثاني : أن نقول : بل الشرعُ صَحَّحَ بيع المعدوم في بعض المواضع ؛ فإنه أجاز بيع الثمر بعد بدو صلاحه والحبُّ بعد اشتداده ، ومعلوم أن العقد إنما وَرَدَ على الموجود والمعدوم الذي لم يُخْلَقْ بعدُ ، والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه قبل بدو صلاحه ، وأباحه بعد بدو الصلاح ، ومعلوم أنه إذا اشتراه قبل الصلاح بشرط القطع كالحصرم جاز ، وإنما نهى عن بيعه إذا كان قَصْدُهُ التَّبَقُّيَّةَ



إلى الصلاح ، ومن جَوَزَ بيعه قبل الصلاح وبعده بشرط القطع أو مطلقاً وجعل موجبَ العقدِ القطع ، وحرم بيعه بشرط التبقية أو مطلقاً ؛ لم يكن عنده لظهور الصلاح فائدة ، ولم يكن فرق بين ما نهى عنه من ذلك وما أذن فيه ؛ فإنه يقول : موجبُ العقدِ التسليم في الحال ، فلا يجوز شرط تأخيره سواء بدأ صلاحه أو لم يبدُ ، والصوابُ قولُ الجمهورِ الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياسُ الصحيح ، وقوله « إن موجبَ العقدِ التسليم في الحال » جوابُهُ أن موجبَ العقدِ إما أن يكون ما أوجبَه الشارع بالعقد أو ما أوجبَه المتعاقدان مما يسوغ لهما أن يوجباه ، وكلاهما منتفٍ في هذه الدعوى ؛ فلا الشارعُ أوجب أن يكون كل مبيع مستحقَّ التسليم عقيب العقد ، ولا العاقدان التزاماً ذلك ، بل تارة يعقدان العقدَ على هذا الوجه ، وتارة يشترطان التأخير إما في الثمن وإما في المُثْمَن ، وقد يكون للبائع غرضٌ صحيح ومصلحة في تأخير التسليم للمبيع ، كما كان لجابر رضي الله عنه غرض صحيح في تأخير تسليم بعيده إلى المدينة ، فكيف يمنعه الشارعُ ما فيه مصلحة له ولا ضررَ على الآخر فيها ؟ إذ قد رضى بها كما رضى النبي صلى الله عليه وسلم على جابر بتأخير تسليم البعير ، ولو لم ترد السنة بهذا المكان محض القياس يقتضى جوازه ، ويجوز لكل بائع أن يستثنى من منفعة المبيع ماله فيه غرض صحيح ، كما إذا باع عقاراً واستثنى سكناه مدةً أو دابةً واستثنى ظهرها ، ولا يختص ذلك بالمبيع ، بل لو وهبه واستثنى نفعه مدة ، أو أعتق عبده واستثنى خدمته مدة ، أو وقف عيناً واستثنى غلته لنفسه مدة حياته ، أو كاتب أمةً واستثنى وطئها مدة الكتابة ، ونحوه ، وهذا كله منصوص أحمد ، وبعض أصحابه يقول : إذا استثنى منفعة المبيع فلا بد أن يسلم العين إلى المشتري ثم يأخذها ليستوفي المنفعة ، بناءً على هذا الأصل الذي قد تبين فسادُه ، وهو أنه لا بد من استحقاق القبض عقيب العقد ، وعن هذا الأصل قالوا : لا تصح الإجارة إلا على مدة تلي العقد ، وعلى هذا بنوا ما إذا باع العين المؤجرة ؛



فمنهم مَنْ أبطل البيع لكون المنفعة لا تدخل في البيع فلا يحصل التسليم ، ومنهم من قال : هذا مستثنى بالشرع ، بخلاف المستثنى بالشرط ، وقد اتفق الأئمة على صحة بيع الأمة للمزوجة وإن كانت منفعة البضع للزوج ولم تدخل في البيع ، واتفقوا على جواز تأخير التسليم إذا كان العرف يقتضيه كما إذا باع مخزناً له فيه متاع كثير لا ينقل في يوم ولا أيام فلا يجب عليه جمع دواب البلد ونقله في ساعة واحدة ، بل قالوا : هذا مستثنى بالعرف ، فيقال : وهذا من أقوى الحجج عليكم ، فإن المستثنى بالشرط أقوى من المستثنى بالعرف ، كما أنه أوسع من المستثنى بالشرع ؛ فإنه يثبت بالشرط ما لا يثبت بالشرع ، كما أن الواجب بالثذر أوسع من الواجب بالشرع .

وأيضاً فقولكم « إن موجب العقد استحقاق التسليم عقيبه » أتعنون أن منع أن موجب العقد المطلق أو مطلق العقد ؟ فإن أردتم الأول فصحيح ، وإن أردتم الثاني فممنوع ؛ فإن مطلق العقد ينقسم إلى المطلق والمقيد ، وموجب العقد المقيد ما قيد به ، كما أن موجب العقد المقيد بتأجيل الثمن وثبوت خيار الشرط والرهن والضمين هو ما قيد به ، وإن كان موجباً عند إطلاقه خلاف ذلك ؛ فموجب العقد المطلق شيء وموجب العقد المقيد شيء ، والقبض في الأعيان والمنافع كالقبض في الدين ، والنبي صلى الله عليه وسلم جوز بيع الثمرة بعد بدو صلاح مستحقة الإبقاء إلى كمال الصلاح ، ولم يجعل موجب العقد القبض في الحال ، بل القبض المعتاد عند انتهاء صلاحها ، ودخل فيما أذن فيه بيع ما هو معدوم لم يخلق بعد ، وقبض ذلك بمنزلة قبض العين المؤجرة ، وهو قبض يبيع التصرف في أصح القولين ، وإن كان قبضاً لا يوجب انتقال الضمان ، بل إذا تلف المبيع قبل قبضه المعتاد كان من ضمان البائع كما هو مذهب أهل المدينة وأهل الحديث أهل بلده وأهل سنته ، وهو مذهب الشافعي قطعاً ؛ فإنه علق القول به على صحة الحديث ، وقد صح صحة لا ريب فيها من غير الطريق التي توقفت الشافعي فيها ؛ فلا يسوغ

منع أن موجب  
العقد التسليم  
عقيبه



أن يقال : مذهبه عدمُ وَضْعِ الجَوَاحِجِ ، وقد قال : إن صح الحديث قلت به ، ورواه من طريق توقّف في صحتها ، ولم تبلغه الطريقُ الأخرى التي لا علة لها ولا مَطْعَن فيها ، وليس مع المنازع دليلٌ شرعى يدلُّ على أن كل قبض جوز التصرف ينقل الضمان ، وما لم يجوز التصرف لا ينقل الضمان ، فقَبْضُ العين المؤجّرة يجوز التصرف ولا ينقل الضمان ، وقَبْضُ العين المُسْتَأَمَّةِ والمستعارة والمنصوبة يوجبُ الضمان ولا يجوز التصرف .

### فصل

ومن هذا الباب بيعُ المَقَاتِي والمَبَاطِخِ<sup>(١)</sup> والباذنجان ؛ فمن مَنَعَ بيعه إلا لَقَطَةً لقطة قال : لأنه معدوم ؛ فهو كبيع الثمرة قبل ظهورها ، ومن جَوَّزَهُ كأهل المدينة وبعض أصحاب أحد قفولهم أَصَحُّ ؛ فإنه لا يمكن بيعها إلا على هذا الوجه ، ولا تتميز اللَّقَطَةُ المبيعةُ عن غيرها ، ولا تقوم المصلحة ببيعها كذلك ، ولو كاف الناس به لكان أشقَّ شئ عليهم وأعظمه ضرراً ؛ والشريعة لا تأتي به ، وقد تقدم أن مالا يباع إلا على وَجْهِ واحد لا يَنْتَهِي الشارعُ عن بيعه ، وإنما نهى الشارعُ عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح لإمكان تأخير بيعها إلى وقت بُدُو الصلاح ، ونظير مانهى عنه وأذن فيه سوى<sup>(٢)</sup> بيع المَقَاتِي إذا بدا الصلاح فيها ودخول الأجزاء والأعيان التي لم تخلق بعدُ كدخول أجزاء الثمار وما يتلاحق في الشجر منها ، ولا فرق بينهما البتة .

بيع المقاتي  
والمباطخ  
ونحوها

(١) المقاتي : جمع مقشاة ، وهو موضع زراعة القثاء ، والمباطخ : جمع مبطخة ، وهو موضع زراعة البطيخ .

(٢) هكذا في النسختين والكلام غير تام فليستدير .



## فصل

و بنوا على هذا الأصل الذى لم يدل عليه دليل شرعى ، بل دل على خلافه ، ضمان الحدائق وهو بيع المعلوم - بطلان ضمان الحدائق والبساتين ، وقالوا : هو بيع للشمر قبل ظهوره أو قبل بدو صلاحه ؛ ثم منهم من حكى الإجماع على بطلانه ، وليس مع المانعين [حجة على ما] ظنوه ، فلا النص يتناوله ولا معناه ، ولم تجمع الأمة على بطلانه ، فلا نص مع المانعين ولا قياس ، ولا إجماع ؛ ونحن نبين انتفاء هذه الأمور الثلاثة :

أما الإجماع فقد صح عن عمر بن الخطاب أنه ضمن حديقة أسيد بن حُضير ثلاث سنين وتسلف الضمان فقصى به ديناً كان على أسيد ، وهذا بمشهد من الصحابة ، ولم ينكره منهم رجل واحد ، ومن جعل مثل هذا إجماعاً فقد أجمع الصحابة على جواز ذلك ، وأقل درجاته أن يكون قول صحابى ، بل قول الخليفة الراشد ، ولم ينكره منهم منكر ، وهذا حجة عند جمهور العلماء ، وقد جَوَّزَ بعضُ أصحاب أحمد ضمان البساتين مع الأرض المؤجرة ؛ إذ لا يمكن إفراد إحداها عن الأخرى ، واختاره ابن عقيل ، وجوز بعضهم ضمان الأشجار مطابقة مع الأرض وبدونها ، واختاره شيخنا وأفرد فيه مصنفنا ؛ ففى مذهب أحمد ثلاثة أقوال ، وجوز مالك ذلك تبعاً للأرض فى قدر الثلث .

قال شيخنا : والصواب ، ما فعله عمر رضى الله عنه ؛ فإن الفرق بين البيع والضمان هو الفرق بين البيع والإجارة ، والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحب حتى يشتدَّ ولم يَنْهَ عن إجارة الأرض للزراعة مع أن المستأجر مقصوده الحب بعمله فيخدم الأرض ويحرقها ويسقيها ويقوم عليها ، وهو نظير مستأجر البستان ليخدم شجره ويسقيه ويقوم عليه ، والحب نظير الثمر ، والشجر نظير الأرض ، والعمل نظير العمل ؛ فما الذى حرَّم هذا وأحل هذا ؟ وهذا بخلاف



المشتري ؛ فإنه يشتري ثمراً وعلى البائع مؤونة الخدمة والسقى والقيام على الشجر ؛ فهو بمنزلة الذى يشتري الحبّ وعلى البائع مؤونة الزرع والقيام عليه ؛ فقد ظهر انتفاء القياس والنص ، كما ظهر انتفاء الإجماع ، بل القياس الصحيح مع المجوزين ، كما معهم الإجماع القديم .

فإن قيل : فالثمر أعيان ، وعقد الإجارة إنما يكون على المنافع !

قيل : الأعيان هنا حصلت بعمله فى الأصل المستأجر ، كما حصل الحبّ بعمله فى الأرض المستأجرة .

فإن قيل : الفرق أن الحبّ حصل من بذره ، والثمر حصل من شجر المؤجر .

قيل : لأثر لهذا الفرق فى الشرع ، بل قد ألغى الشارع فى المسافة والمزارعة

فسوى بينهما ؛ والمساق يستحق جزءاً من الثمرة الناشئة من أصل الملك ؛ والمزارع يستحق جزءاً من الزرع النابت فى أرض الملك ، وإن كان البذر منه ، كما ثبت بالسنة الصحيحة الصريحة وإجماع الصحابة ، فإذا لم يؤثر هذا الفرق فى المسافة والمزارعة التى يكون النماء فيها مشتركاً لم يؤثر فى الإجارة بطريق الأولى ؛ لأن إجارة الأرض لم يختلف فيها كالاختلاف فى المزارعة ، فإذا كانت إجارتها عندكم أجور من المزارعة فإجارة الشجر أولى بالجواز من المسافة عليها ، فهذا محض القياس وعمل الصحابة ومصلحة الأمة ، وبالله التوفيق .

والذين منعوا ذلك وحرموه توصلوا إلى جوازه بالحيلة الباطلة شرعاً وعقلاً ،

فإنهم يؤجرونه الأرض وليست مقصودة له البتة ، ويساقونه على الشجر من ألف جزء على جزء مسافة غير مقصودة وإجارة غير مقصودة ، فجعلوا ما لم يقصد مقصوداً ، وما قصد غير مقصود ، وحابوا فى المسافة أعظم محاباة ، وذلك حرام باطل فى الوقف وبستان المولى عليه من يتيم أو سفيه أو مجنون ، ومحاباتهم إياه فى إجارة الأرض لا تسوّغ لهم محاباة المستأجر فى المسافة ، ولا يسوغ اشتراط أحد



العقدين في الآخر ، بل كل عقد مستقل بحكمه ، فأين هذا من فعل أمير المؤمنين وفقهه ؟ وأين القياس من القياس والفقه من الفقه ؟ فيبينها في الصحة بعد ما بين المشرقين !

## فصل

فهذا الكلام على المقام الأول ، وهو كون الإجارة على خلاف القياس ، وقد تبين بطلانه .

إجارة الظئر  
على وفق  
القياس  
الصحيح

وأما المقام الثاني - وهو أن الإجارة التي أذن الله فيها في كتابه وهي إجارة الظئر على خلاف القياس - فبناء منهم على هذا الأصل الفاسد ، وهو أن المستحق بعقد الإجارة إنما هو المنافع لا الأعيان ، وهذا الأصل لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح ، بل الذي دلت عليه الأصول أن الأعيان التي تحدث شيئاً فشيئاً مع بقاء أصلها حكمها حكم المنافع كالثمر في الشجر واللبن في الحيوان والماء في البئر ؛ ولهذا سوى بين النوعين في الوقف ، فإن الوقف تحبيس الأصل وتسهيل الفائدة ، فكما يجوز أن تكون فائدة الوقف منفعة كالسكنى وأن تكون ثمرة وأن تكون لبنا كوقف الماشية للانتفاع بلبنها ، وكذلك في باب التبرعات كالعارية لمن ينتفع بالمتاع ثم يرد ، والعرية لمن يأكل ثمر الشجرة ثم يردها ، والمنفعة لمن يشرب لبن الشاة ثم يردها ، والقرض لمن ينتفع بالدرهم ثم يرد بدلها القائم مقام عينها ؛ فكذلك في الإجارة تارة يكره العين المنفعة التي ليست أعياناً ، وتارة للعين التي تحدث شيئاً من بعد شيء مع بقاء الأصل كالبن الظئر ونفع البئر ؛ فإن هذه الأعيان لما كانت تحدث شيئاً من بعد شيء مع بقاء الأصل كانت كالمنفعة ، والمسوّغ للإجارة هو ما بينهما من القدر المشترك ، وهو حدوث المقصود بالعقد شيئاً فشيئاً ، سواء كان الحادث عيناً أو منفعة ، وكونه جينماً



أو معنى قائماً بالجسم لا أثر له في الجواز والمنع مع اشتراكهما في المقتضى للجواز ، بل هذا النوع من الأعيان الحادثة شيئاً فشيئاً أحقّ بالجواز ؛ فإن الأجسام أكمل من صفاتها ، ورُدُّ هذا القياس جواز إجارة الحيوان غير الآدمي لرضاعه ، فإن الحاجة تدعو إليه كما تدعو إليه في الظئر من الآدميين بطعامها وكسوتها ، ويجوز استئجار الظئر من البهائم بعلفها ، والماشية إذا عاوض على لبنها فهو نوعان : أحدهما : أن يشتري اللبن مدة ، ويكون العلف والخدمة على البائع ، فهذا يبيع محض ، والثاني : أن يسلمها ويكون علفها وخدمتها عليه ، ولبنها له مدة الإجارة ؛ فهذا إجارة وهو كضمان البستان سواء وكالظئر ؛ فإن اللبن يُستوفى شيئاً فشيئاً مع بقاء الأصل ؛ فهو كاستئجار العين ليستقى بها أرضه ، وقد نص مالك على جواز إجارة الحيوان مدةً للبنه ، ثم من أصحابه من جوز ذلك تبعاً لنصه ، ومنهم من منعه ، ومنهم من شرط فيه شروطاً ضيقوا بها مورد النص ولم يدل عليها نصه ؛ والصواب الجواز ، وهو موجب القياس المحض ؛ فالجوزون أسعد بالنص من المانعين ، وبالله التوفيق .

## فصل

ومن هذا الباب قول القائل « حمل العاقلة الدية عن الجاني على خلاف القياس »  
 ولهذا لا تحمل العمد ولا العبد<sup>(١)</sup> ولا الصلح ولا الاعتراف ولا مادون الثلث ، ولا تحمل جناية الأموال ، ولو كانت على وفق القياس لحملت ذلك كله .  
 والجواب أن يقال : لا ريب أن من أتلّف مضموناً كان ضمانه عليه ، ولا تزِرُ وازرة وزر أخرى ، ولا تؤخذ نفس بجريرة غيرها ؛ وبهذا جاء شرع الله سبحانه وجزاؤه ، وحمل العاقلة الدية غير مناقض لشيء من هذا كما سنبينه ، والناس متنازعون في العقل : هل تحمله العاقلة ابتداءً أو تحملاً ؟ على قولين ، كما تنازعوا في صدقة الفطر



التي يجب أداؤها عن الغير كالزوجة والولد ، هل تجب ابتداءً أو تحملاً ؟ على قولين ، وعلى ذلك ينبغي مالو أخرجها مَنْ تَحَمَّلَتْ عنه عن نفسه بغير إذن المتحمل لها ؛ فن قال هي واجبة على الغير تحملاً قال : تُجْزَى في هذه الصورة ، ومن قال هي واجبة عليه ابتداء قال : لا تجزى ، بل هي كإداء الزكاة عن الغير ، وكذلك القاتل إذا لم تكن له عاقلة ، هل تجب الدية في ذمة القاتل أولاً ؟ على قولين ، بناء على هذا الأصل ، والمَقْلُ فارقٌ غيره من الحقوق في أسباب اقتضت اختصاصه بالحكم ، وذلك أن دية المقتول مال كثير ، والعاقلة إنما تحمل الخطأ ، ولا تحمل العمد بالانفاق ، ولا شبهه على الصحيح ، والخطأ يُعْذَرُ فيه الإنسان ، فيجيب الدية في ماله فيه ضرر عظيم عليه من غير ذنب تعمده ، وإهدار دم المقتول من غير ضمان بالسكينة فيه إضرار بأولاده وورثته ، فلا بد من إيجاب بدله ؛ فكان من محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد أنْ أَوْجِبَ بدله على مَنْ عليه موالاة القاتل ونصرتة ، فأوجب عليهم إعانتته على ذلك . وهذا كإيجاب النفقات على الأقارب وكسوتهم ، وكذا مسكنهم وإعفافهم إذا طلبوا النكاح ، وكإيجاب فَسْكَ الْأَسِيرِ من بلد العدو ؛ فإن هذا أسيف بالدية التي لم يتعمد سبب وجوبها ولا وجبت باختيار مستحقها كالقرض والبيع ، وليست قليلة ؛ فالقاتل في الغالب لا يقدر على تحملها ، وهذا بخلاف العمد ؛ فإن الجاني ظالم مستحق للعقوبة ليس أهلاً أن يُحْمَلَ عنه بدلُ القتل ؛ وبخلاف شبه العمد ؛ لأنه قاصد للجناية متعمد لها ، فهو آثم معتد ، وبخلاف بدل المُتَلَفِ من الأموال ؛ فإنه قليل في الغالب لا يكاد المُتَلَفُ يَفْجِزُ عن حمله ، وشأن النفوس غير شأن الأموال ؛ ولهذا لا تحمل العاقلة ما دون الثلث عند الإمام أحمد ومالك لقلته واحتمال الجاني حمله ، وعند أبي حنيفة لا تحمل ما دون أقل المقدَّر كإرشِ المَوْضِحَةِ وتحمل ما فوقه ، وعند الشافعي تحمل القليل والكثير طَرْدًا للقياس ؛ وظهر بهذا كونها لا تحمل العبد فإنه سِلْعَةٌ من السلع ومال من الأموال ، فلو حملت بدلَه لحملت بدل الحيوان ( ٢ - أعلام الموقعين ٢ )



والمُتاع ؛ وأما الصلح والاعتراف فعارضَ هذه الحكمةَ فيهما معنى آخر ، وهو أن المدعى والمدعى عليه قد يتواطآن على الإقرار بالجناية ويشتركان فيما تحمله العاقلة ويتصلحان على تغريم العاقلة ، فلا يسرى إقراره ولا صلحه ، فلا يجوز إقراره في حق العاقلة ، ولا يقبل قوله فيما يجب عليها من الغرامة ، وهذا هو القياس الصحيح ؛ فإن الصلح والاعتراف يتضمن إقراره ودَعْوَاهُ على العاقلة بوجود المال عليهم ؛ فلا يقبل ذلك في حقهم ، ويقبل بالنسبة إلى المعترف كمنظأره ، فتبين أن إيجاب الدية على العاقلة من جنس ما أوجبه الشارع من الإحسان إلى المحتاجين كأبناء السبيل والفقراء والمساكين .

وهذا من تمام الحكمة التي بها قيامُ مصلحة العالم ؛ فإن الله سبحانه قسم خلقه إلى غني وفقير ، ولا تتم مصالحهم إلا بسدِّ خلة الفقير ، فأوجب سبحانه في فضول أموال الأغنياء ما يسدُّ [ به ] خلة الفقراء ، وحرَّم الربا الذي يضر بالمحتاج ، فكان أمره بالصدقة ونهيه عن الربا أخوين شقيقين ؛ ولهذا جمع الله بينهما في قوله ( يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ) وقوله ( وما آتيتم من رِباَ لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون ) وذكر الله سبحانه أحكام الناس في الأموال في آخر سورة البقرة ، وهي ثلاثة : عدل ، وظلم ، وفضل ؛ فالعدل البيع ، والظلم الربا ، والفضل الصدقة ؛ فمدح المتصدقين وذكر ثوابهم ، وذم المرايين وذكر عقابهم ، وأباح البيع والتداينَ إلى أجل مسمى .

والمقصود أن حمل الدية من جنس ما أوجبه من الحقوق لبعض العباد على بعض كحق المملوك والزوجة والأقارب والضيف ، ليست من باب عقوبة الإنسان بجناية غيره ، فهذا لون ، وذاك لون ، والله الموفق .



## فصل

ومما قيل فيه إنه على خلاف القياس حديثُ المُصَرَّاة ، قالوا : وهو يخالف بيان أن المصراة  
 القياس من وجوه : منها أنه تضمن ردَّ البيع بلا عيب ولا خلف في صفة ، ومنها  
 أن الخراج بالضمان ؛ فاللبن الذي يحدث عند المشتري غير مضمون عليه وقد  
 ضمنه إياه ، ومنها أن اللبن من ذوات الأمثال وقد ضمنه إياه بغير مثله ، ومنها أنه  
 إذا انتقل من التضمين بالمثل فإنما ينتقل إلى القيمة والتمر لا قيمة ولا مثل ، ومنها  
 أن المال المضمون إنما بضمن بقدره في القلة والكثرة ، وقد قدر ههنا الضمان بصاع .  
 قال أنصار الحديث : كل ما ذكرتموه خطأ ، والحديث موافق لأصول  
 الشريعة وقواعدها ، ولو خالفها لكان أصلاً بنفسه ، كما أن غيره أصل بنفسه ،  
 وأصول الشرع لا يضرب بعضها ببعض ، كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن أن يضرب كتاب الله بعضه ببعض ، بل يجب اتباعها كلها ، ويقر كل منها  
 على أصله وموضعه ؛ فإنها كلها من عند الله الذي أتقن شرعه وخلقه ، وما عد  
 هذا فهو الخطأ الصريح .

فاسمعوا الآن هدمَ الأصول الفاسدة التي يُعْتَرَضُ بها على النصوص الصحيحة :  
 أما قولكم « إنه تضمن الرد من غير عيب ولا فوات صفة » فأين في أصول  
 الشريعة المُتَلَقَّاة عن صاحب الشرع ما يدل على انحصار الرد بهذين الأمرين ؟  
 وتكفيينا هذه المطالبة ، ولن تجدوا إلى إقامة الدليل على الحصر سبيلاً ؛ ثم نقول :  
 بل أصولُ الشريعة توجبُ الردَّ بغير ما ذكرتم ، وهو الرد بالتدليس والغش ، فإنه  
 هو والخلف في الصفة من باب واحد ، بل الرد بالتدليس أولى من الرد بالعيب ،  
 فإن البائع يُظْهِرُ صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله ، فإذا أظهر للمشتري أنه على صفة  
 فبان بخلافها كان قد غشَّه ودلَّس عليه ، فكان له الخيار بين الإمساك والفسخ ،  
 ولولم تأتِ الشريعةُ بذلك لكان هو محض القياس وموجب العدل فإن المشتري  
 إنما بدَّلَ ماله في المبيع بناء على الصفة التي أظهرها له البائع ، ولو علم أنه على



خلافها لم يبذل له فيها ما بذل ، فالزأمة للمبيع مع التدليس والغش من أعظم الظلم الذي تتنزه الشريعة عنه ، وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم الخيارَ للزكبان إذا تَلَقَّوْا واشترى منهم قبل أن يَهْبِطُوا السوقَ ويعلموا السَّعْرَ ، وليس ههنا عيب ولا خلف في صفة ، ولكن فيه نوع تدليس وغش .

### فصل

#### الخراج بالضمان

وأما قولكم « الخراج بالضمان » فهذا الحديث وإن كان قد روى لحديث المصرة أصح منه باتفاق أهل الحديث قاطبة ، فكيف يعارض به مع أنه لا تعارض بينهما بحمد الله ؟ فإن الخراج اسم للقلَّة مثل كسب العبد وأجرة الدابة ونحو ذلك ، وأما الولد واللبن فلا يسمى خراجاً ، وغاية ما في الباب قياسه عليه بجامع كونهما من الفوائد ، وهو من أفسد القياس ؛ فإن الكسب الحادث والغلة لم يكن موجوداً حال البيع ، وإنما حدث بعد القبض ، وأما اللبن ههنا فإنه كان موجوداً حال العقد ، فهو جزء من المعقود عليه ، والشارع لم يجعل الصاع عوضاً عن اللبن الحادث ، وإنما هو عوض عن اللبن الموجود وقت العقد في الضرع ، فضمانه هو محض العدل والقياس .

وأما تضمينه بغير جنسه ففي غاية العدل ؛ فإنه لا يمكن تضمينه بمثله البتة ، فإن اللبن في الضرع محفوظ غير معرض للفساد ، فإذا حلب صار عرضة لحضه وفساده ، فلو ضمن اللبن الذي كان في الضرع بلبن محلوب في الإناء كان ظلماً تتنزه الشريعة عنه .

وأيضاً فإن اللبن الحادث بعد العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد ، فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري ، وقد يكون أقل منه أو أكثر فيفيض إلى الربا ؛ لأن أقل الأقسام أن يُجْهَلَ المساواة .

وأيضاً فلو وكنناه إلى تقديرها أو تقدير أحدهما لسكَّرت النزاع والخصام بينهما ،



الحكمة  
في رد التمر  
بدل اللبن

فَفَصَلَ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ صَلَاةَ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ النَّزَاعَ وَقَدْرَهُ بِحَدِّ لَا يَتَعَدَّيَانِهِ قِطْعًا لِلْخُصُومَةِ وَفَصْلًا لِلْمَنَازَعَةِ ، وَكَانَ تَقْدِيرُهُ بِالْتِمَرِ أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّبَنِ ، فَإِنَّهُ قُوْتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَمَا كَانَ اللَّبَنُ قُوْتًا لَهُمْ ، وَهُوَ مَكِيلٌ كَمَا أَنَّ اللَّبَنَ مَكِيلٌ ؛ فَكِلَاهُمَا مَطْعُومٌ مُتَمَتَاتٌ مَكِيلٌ ، وَأَيْضًا فَكِلَاهُمَا يُقْتَنَاتُ بِهِ بِلا صُنْعَةٍ وَلَا عِلَاجٍ ، بِخِلَافِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْأُرْزِ ، فَالْتِمَرُ أَقْرَبُ الْأَجْنَاسِ الَّتِي كَانُوا يَقْتَنَتُونَ بِهَا إِلَى اللَّبَنِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَتَمُّ تَوْجِيهُونَ صَاعَ التَّمْرِ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، سَوَاءٌ كَانَ قُوْتًا لَهُمْ أَوْ لَمْ يَكُنْ .

قِيلَ : هَذَا مِنْ مَسَائِلِ النَّزَاعِ وَمَوَارِدِ الْجِتْهَادِ ، فَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَوْجِبُ ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَوْجِبُ فِي كُلِّ بَلَدٍ صَاعًا مِنْ قُوْتِهِمْ ، وَنَظِيرُ هَذَا تَعْيِينُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَصْنَافَ الْخَمْسَةَ فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ وَأَنَّ كُلَّ بَلَدٍ يُخْرِجُونَ مِنْ قُوْتِهِمْ مَقْدَارَ الصَّاعِ ، وَهَذَا أَرْجَحُ وَأَقْرَبُ إِلَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يُكَلَّفُ مَنْ قُوْتُهُمْ السَّمَكُ مِثْلًا أَوْ الْأُرْزُ أَوْ الدُّخْنُ إِلَى التَّمْرِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِأَوَّلِ تَخْصِيصٍ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

## فصل

أمر الذي  
صلى قذا  
بالإعادة

وَمَنْ ذَلِكَ ظَنُّ بَعْضِهِمْ أَنَّ أَمْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ صَلَّى فَذًا خَلْفَ الصَّفِّ بِالْإِعَادَةِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ وَالْمَرْأَةَ فَذَّانِ وَصَلَاتُهُمَا صَحِيحَةٌ .

وَهَذَا مِنْ أَفْسَدِ الْقِيَاسِ وَأَبْطَلِهِ ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ يُسَنُّ فِي حَقِّهِ التَّقَدُّمُ ، وَأَنْ يَكُونَ وَحْدَهُ ، وَالْمَأْمُومُونَ يَسَنُّ فِي حَقِّهِمُ الْإِصْطِفَافُ ، فَقِيَاسُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ أَفْسَدِ الْقِيَاسِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا جُعِلَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ وَتَشَاهَدَ أَعْمَالُهُ وَاتِّعَالَاتُهُ ، فَإِذَا كَانَ قَدْ أَمَّهُمْ حَصَلَ مَقْصُودُ الْإِمَامَةِ ، وَإِذَا كَانَ فِي الصَّفِّ لَمْ



يشاهده إلا مَنْ يليه ، ولهذا جاءت السنة بالتقدم ، ولو كانوا ثلاثة ، محافظةً على المقصود بالائتمام ، وأما المرأة فإن السنة وقوفها فذة إذا لم يكن هناك امرأة تقف معها ؛ لأنها منهيّة عن مُصافاة الرجال ، فوقوفها المشروع أن تكون خلف الصف فذة ، وموقف الرجل المشروع أن يكون في الصف ، فقياسُ أحدهما على الآخر من أبطل القياس وأفسده ، وهو قياس المشروع على غير المشروع .

فإن قيل : فلو كان معها نساء ووقفت وحدها صحت صلاتها !

قيل : هذا غير مسلم ، بل إذا كان صف النساء فحكم المرأة بالنسبة إليه في كونها فذة حكم الرجل بالنسبة إلى صف الرجال ، لكن موقف المرأة وحدها خلف صف الرجال يدل على شيئين : أحدهما أن الرجل إذا لم يجد خلف الصف مَنْ يقوم معه وتعذر عليه الدخول في الصف ووقف معه فذاً صحت صلاته للحاجة ، وهذا هو القياس المحض ؛ فإن واجبات الصلاة تسقط بالعجز عنها ؛ الثاني - وهو طَرُد هذا القياس - إذا لم يمكنه أن يصلي مع الجماعة إلا قُدَّام الإمام فإنه يصلي قدامه وتصح صلاته ، وكلاهما وَجَّه في مذهب أحمد ، وهو اختيار شيخنا رحمه الله .

وبالجملة فليست المصافاة أَوْجِبَ من غيرها ، فإذا سقط ما هو أوجب منها  
للعذر فهي أولى بالسقوط ، ومن قواعد الشرع الكلية أنه « لا واجب مع عجز ،  
ولا حَرَام مع ضرورة » .

فصل

ومن ذلك قول بعضهم : إن الحديث الصحيح - وهو قوله « الرهن مركوب ومحلوب ، وعلى الذى يركب ويحلب النفقة » - على خلاف القياس ، فإنه يجوز لغير المالك أن يركب الدابة وأن يحلبها ، وضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة ، فهو مخالف للقياس من وجهين .

الرهن مركوب  
ومحلوب وعلى  
من يركب  
ويحلب النفقة



والصواب ما دل عليه الحديث ، وقواعد الشريعة وأصولها لا تقتضى سواء ؛  
 فإن الرهن إذا كان حَيَوَانًا فهو محترم في نفسه لحق الله سبحانه ، وللمالك فيه حق  
 الملك ، والمرتهن حق الوثيقة ، وقد شرع الله سبحانه الرهن مقبوضاً بيد المرتهن ،  
 فإذا كان بيده فلم يركبه ولم يحلبه ذهب نفعه باطلا ، وإن مكن صاحبه من ركوبه  
 خرج عن يده وتوثيقه ، وإن كلف صاحبه كل وقت أن يأتي ليأخذ لبنه شق عليه  
 غاية المشقة ، ولا سيما مع بعد المسافة ، وإن كلف المرتهن بيع اللبن وحفظ ثمنه  
 للراهن شق عليه ؛ فكان مقتضى العدل والقياس ومصلحة الراهن والمرتهن والحيوان  
 أن يستوفى المرتهن منفعة الركوب والحلب ويعوض عنهما بالنفقة ، ففي هذا جمع  
 بين المصلحتين ، وتوفير الحقيقتين ، فإن نفقة الحيوان واجبة على صاحبه ، والمرتهن  
 إذا أنفق عليه أدى عنه واجباً ، وله فيه حق ، فله أن يرجع ببذله ، ومنفعة الركوب  
 والحلب تصلح أن تكون بدلا ، فأخذها خير من أن تهدر على صاحبها باطلاً ويلزم  
 بعوض ما أنفق المرتهن . وإن قيل للمرتهن « لا رُجوع لك » كان في ذلك  
 إضرار به ، ولم تسمح نفسه بالنفقة على الحيوان ، فكان ما جاءت به الشريعة هو  
 الغاية التي ما فوقها في العدل والحكمة والمصلحة شيء يختار .

فإن قيل : ففي هذا أن مَنْ أدى عن غيره واجبا فإنه يرجع ببذله ، وهذا  
 خلاف القياس ؛ فإنه إلزام له بما لم يلتزمه ، ومعاوضة لم يرض بها .

قيل : وهذا أيضاً محض القياس والعدل والمصلحة ، وموجب الكتاب ،  
 ومذهب أهل المدينة وفقهاء الحديث أهل بلدته وأهل سنته ، فلو أدى عنه  
 دينه أو أنفق على من تلزمه نفقته أو افتداه من الأسر ولم ينو التبرع فله  
 الرجوع ، وبعض أصحاب أحمد فرق بين قضاء الدين ونفقة القريب ؛ فجوز  
 الرجوع في الدين دون نفقة القريب ، قال : لأنها لا تصير ديناً .

قال شيخنا : والصواب التسوية بين الجميع ؟ والمحققون من أصحابه سوّوا



بينهما ، ولو افتداه من الأسر كان له مطالبته بالفداء ، وليس ذلك ديناً عليه ،  
والقرآن يدل على هذا القول ، فإن الله تعالى قال : ( فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ  
أُجُورَهُنَّ ) فأمر بإيتاء الأجر بمجرد الإرضاع ، ولم يشترط عقداً ولا إذن الأب .  
وكذلك قوله ( وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوَ كَيْنٍ كَامِلِينَ ) لمن أراد أن يتم  
الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ( فأوجب ذلك عليه ، ولم  
يشترط عقداً ولا إذناً ، ونفقة الحيوان واجبة على مالكه ، والمستأجر والمرتهن له  
فيه حق ، فإذا أنفق عليه النفقة الواجبة على ربه كان أحق بالرجوع من الإنفاق  
على ولده ، فإن قال الراهن : أنا لم آذن لك في النفقة ، قال : هي واجبة عليك ،  
وأنا أستحق أن أطالبك بها لحفظ المرهون والمستأجر ، فإذا رضى المنفق بأن  
يعتاض بمنفعة الرهن وكانت نظير النفقة كان قد أحسن إلى صاحبه ، وذلك  
خير محض ، فلو لم يأت به النص لكان القياس يقتضيه ، وطرد هذا القياس  
أن المودع والشريك والوكيل إذا أنفق على الحيوان واعتاض عن النفقة بالركوب  
والحلب جاز ذلك كالمرتهن .

### فصل

الحكم في رجل وقع على جارية امرأته موافق للقياس  
ومما قيل « إنه من أبعد الأحاديث عن القياس » حديث الحسن عن قبيصة  
ابن حريث عن سلمة بن المحبق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قضى في رجل  
وقع على جارية امرأته إن كان امتسك رهاً فهي حرة ، وعليه لسيدتها مثلها ،  
وإن كانت طاوعتة فهي له ، وعليه لسيدتها مثلها » وفي رواية أخرى « وإن  
كانت طاوعتة فهي ومثلها من ماله لسيدتها » رواه أهل السنن ، وضعفه بعضهم  
من قبل إسناده ، وهو حديث حسن يحتجون بما هو دونه في القوة ، ولكن  
لإشكاله أقدموا على تضعيفه مع لين في سنده .



قال شيخ الإسلام : وهذا الحديث يستقيم على القياس مع ثلاثة أصول صحيحة كلُّ منها قول طائفة من الفقهاء .

أحدها : أن مَنْ غَيَّرَ مالَ غَيْرِهِ بِحَيْثُ فَوَّتَ مقصوده عليه فله أن يضمه  
بمثله ، وهذا كما لو تصرف في المصوب بما أزال اسمه ففيه ثلاثة أقوال في مذهب  
أحمد وغيره : أحدها أنه باقٍ على ملك صاحبه ، وعلى الغاصب ضمانُ النقص ،  
ولا شيء عليه في الزيادة كقول الشافعي . والثاني : يملكه الغاصبُ بذلك ،  
ويضمه لصاحبه كقول أبي حنيفة . والثالث : يُخَيَّرُ المالك بين أخذه وتضمين  
النقص وبين المطالبة بالبدل ، وهذا أعدل الأقوال وأقواها ؛ فإن فَوَّتَ  
صفاته المعنوية - مثل أن ينسبه صناعته ، أو يضعف قوته ، أو يفسد عقله أو  
دينه - فهذا أيضاً يُخَيَّرُ المالك فيه بين تضمين النقص وبين المطالبة بالبدل ، ولو  
قطع ذَنْبَ بغلة القاضي فعند مالك يضمها بالبدل ويمسكها لتعذر مقصودها على  
المالك في العادة ؛ أو يخير المالك .

### فصل

الأصل الثاني : أن جميع المُتَلَفَاتِ تُضْمَنُ بالجنس بحسب الإمكان مع المتلفات تضمن  
بالجنس مراعاة القيمة ، حتى الحيوان فإنه إذا اقترضه رَدَّ مثله كما اقترض النبي صلى الله  
عليه وسلم بكراً وَرَدَّ خيراً منه ، وكذلك المغرور يضمّن ولده بمثلهم كما قضت به  
الصحابة ، وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره ، وقصة داود وسليمان عليهما  
السلام من هذا الباب ؛ فإن الماشية كانت قد أَتْلَفَتْ حَرَثَ القوم ف قضى داود  
بالغنم لأصحاب الحَرَثِ كأنه ضمنهم ذلك بالقيمة ، ولم يكن لهم مال إلا الغنم فأعطاهم  
الغنم بالقيمة ، وأما سليمان فحكم بأن أصحاب الماشية يقومون على الحَرَثِ حتى  
يعود كما كان فضمّنهم إياه بالمِثْلِ ، وأعطاهم الماشية يأخذون منفعتها عوضاً عن  
المنفعة التي فاتت من غلة الحَرَثِ إلى أن يعود ، وبذلك أفتى الزهري لعمر بن



عبد العزيز فيمن أتلف له شجر، فقال الزهري: يغرسه حتى يعود كما كان، وقال ربيعة وأبو الزناد: عليه القيمة، فغلاظ الزهري القول فيهما، وقول الزهري وحكم سليمان هو موجب الأدلة؛ فإن الواجب ضمان المتلف بالمثل بحسب الإمكان كما قال تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) وقال (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال (وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ) وقال (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وإن كان مثل الحيوان والآنية والثياب من كل وجه متعذرا فقد دار الأمر بين شيئين: الضمان بالدراهم المخالفة للمثل في الجنس والصفة والمقصود والانتفاع وإن ساوت المضمون في المالية، والضمان بالمثل بحسب الإمكان المساوي للمتلف في الجنس والصفة والمالية والمقصود والانتفاع، ولا ريب أن هذا أقرب إلى النصوص والقياس والعدل، ونظير هذا ما ثبت بالسنة واتفاق الصحابة من القصاص في الأظمة والضربة، وهو منصوص أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد، وقد تقدم تقرير ذلك، وإذا كانت المائلة من كل وجه متعذرة حتى في المكيل والموزون فما كان أقرب إلى المائلة فهو أولى بالصواب، ولا ريب أن الجنس إلى الجنس أقرب مماثلة من الجنس إلى القيمة؛ فهذا هو القياس وموجب النصوص، وبالله التوفيق.

والأصل الثالث: أن مَنْ مَثَّلَ بَعْدَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، وهذا مذهب فقهاء الحديث وقد جاءت بذلك آثار مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كعمر بن الخطاب وغيره.

من مثل  
بعده عتق  
عليه

فهذا الحديث موافق لهذه الأصول الثلاثة الثابتة بالأدلة الموافقة للقياس العادل؛ فإذا طاعته الجارية فقد أفسدها على سيدها فإنها مع المطاوعة تنقص قيمتها إذ تصير زانية، ولا تمكن سيدها من استخدامها حق الخدمة، لغیرتها منها وطعمها في السيد، واستشرف السيد إليها، وتتشامخ على سيدها فلا تطيعها كما كانت تطيعها قبل ذلك، والجاني إذا تصرف في المال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل، فقضى الشارع لسيدها بالمثل، وملكه الجارية؛ إذ



لا يجمع لها بين العِوَض والمُعَوَّض ، وأيضاً فلورضيت سيدتها أن تبقى الجارية على مملكتها وتغرمه ما نقص من قيمتها كان لها ذلك ، فإذا لم تَرْضَ وعلمت أن الأمة قد فسدت عليها ولم تنفع بخدمتها كما كانت قبل ذلك كان من أحسن القضاء أن يغرم السيد مثلها ويملكها .

فإن قيل : فاطردوا هذا القياس وقولوا : إن الأجنبي إذا زنى بجارية قوم حتى أفسدها عليهم أن لهم القيمة أو يطالبوه ببذلها .

قيل : نعم هذا موجب القياس إن لم يكن بين الصورتين فرق مؤثر ، وإن كان بينهما فرق انقطع الإلحاق ؛ فإن الإفساد الذي في وطء الزوج بجارية امرأته بالنسبة إليها أعظم من الإفساد الذي في وطء الأجنبي ، وبالجسلة فجواب هذا السؤال جواب مركب ؛ إذ لا نص فيه ولا إجماع .

### فصل

وأما إذا استكرهها فإن هذا من باب المثلثة ، فإن الإكراه على الوطء مثلة ؛ فإن الوطء مجرى مجرى الجنابة ، ولهذا لا يخلو عن عُقْر أو عقوبة ، ولا يجرى مجرى منفعة الخدمة ، فهي لما صارت له بإفسادها على سيدتها أوجب عليه مثلها كما في المطاوعة ، واعتقها عليه لكونه مثل بها .

قال شيخنا : ولو استكره عبده على الفاحشة عتق عليه ، ولو استكره أمة الغير على الفاحشة عتقت عليه ، وضمنها بمثلها ، إلا أن يفرق بين أمة امرأته وبين غيرها ، فإن كان بينهما فرق شرعي وإلا فوجب القياس التسوية .

وأما قوله تعالى ( ولا تـكـرـهـوا فـتـيـاتـكـم على البـغـاء إن أردن تحصنـا لتبـتـغـوا عرض الحياة الدنيا ، ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ) فهذا نهى عن إكراههن على كسب المال بالبغاء ، كما قيل : إن عبد الله بن أبي رأس المنافقين كان له إماء يكرههن على البغاء ، وليس هذا استكراها للأمة على أن يزنى بها هو ، فإن هذا بمنزلة التمثيل بها ، وذلك إلزام لها بأن تذهب هي فتنزى ،



مع أنه يمكن أن يقال : العتق بالمثلثة لم يكن مشروعا عند نزول الآية ، ثم شرع بعد ذلك .

قال شيخنا : والكلام على هذا الحديث من أدق الأمور ، فإن كان ثابتا فهذا الذي ظهر في توجيهه ، وإن لم يكن ثابتا فلا يحتاج إلى الكلام عليه .  
قال : وما عرفت حديثنا صحيحا إلا ويمكن تخريجه على الأصول الثابتة قال : وقد تدبرت ما أمكنني من أدلة الشرع فما رأيت قياسا صحيحا يخالف حديثنا صحيحا ، كما أن المعقول الصحيح لا يخالف المنقول الصحيح ، بل متى رأيت قياسا يخالف أثرا فلا بد من ضعف أحدهما ، لكن التمييز بين صحيح القياس وفاسده مما يخفى كثير منه على أفاضل العلماء فضلا عن هودونهم ، فإن إدراك الصفة المؤثرة في الأحكام على وجهها ومعرفة المعاني التي علقت بها الأحكام من أشرف العلوم ، فمنه الجلي الذي يعرفه أكثر الناس ، ومنه الدقيق الذي لا يعرفه إلا خواصهم ؛ فلهذا صارت أفيسة كثير من العلماء تجيء مخالفة للنصوص خلفاء القياس الصحيح ، كما يخفى على كثير من الناس ما في النصوص من الدلائل الدقيقة التي تدل على الأحكام ، انتهى .

فإن قيل : فهب أنكم خرّجتم ذلك على القياس ، فما تصنعون بسقوط الحد عنه وقد وطىء فرجا لا ملك له فيه ولا شبهة ملك ؟

قيل : الحديث لم يتعرض بنفي ولا إثبات ، وإنما دلّ على الضمان وكيفية .  
فإن قيل : فكيف تخرجون حديث النعمان بن بشير في ذلك « أنها إن كانت أحلتها له جلد مائة جلدة ، وإن لم تكن أحلتها له رجم بالحجارة » على القياس قيل : هو بحمد الله موافق للقياس ، مطابق لأصول الشريعة وقواعدها ؛ فإن إحلالها له شبهة كافية في سقوط الحد عنه ، ولكن لما لم يملكها بالإحلال كان الفرج محرما عليه ، وكانت المائة تعزيرا له وعقوبة على ارتكاب فرج حرام عليه ، وكان إحلال الزوجة له وطأها شبهة دائرة للحد عنه .

مأمّن نص  
صحيح إلا  
وهو موافق  
للعقل



## التعزير

فإن قيل : تكيف تخرجون التعزير بالمائة على القياس .

قيل : هذا من أسهل الأمور ؛ فإن التعزير لا يتقدر بقدر معلوم ، بل هو بحسب الجريمة في جنسها وصفتها وكبرها وصغرها ، وعمر بن الخطاب قد تنوع تعزيره في الخمر ؛ فتارة بجلد الرأس ، وتارة بالنفي ، وتارة بزيادة أربعين سوطاً على الحد الذي ضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ، وتارة بتحريق حانوت الخمار ، وكذلك تعزير الغالٍ وقد جاءت السنة بتحريق متاعه ، وتعزير مانع الصدقة بأخذها وأخذ شطر ماله معها ، وتعزير كاتم الضالة الملتقطه بإضعاف الغرم عليه ، وكذلك عقوبة سارق مالا قطع فيه يضعف عليه الغرم ، وكذلك قاتل الذمي عمداً أضعف عليه عمر وعثمان دينه ، وذهب إليه أحمد وغيره .

فإن قيل : فما تصنعون بقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » .

قيل : نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة ، ولا منافاة بينه وبين شيء مما ذكرنا ، فإن الحد في لسان الشارع أعظم منه في اصطلاح الفقهاء ؛ فإنهم يريدون بالحدود عقوبات الجنايات المقدرة بالشرع خاصة ، والحد في لسان الشارع أعظم من ذلك ؛ فإنه يراد به هذه العقوبة تارة ويراد به نفس الجناية تارة ، كقوله تعالى ( تلك حدود الله فلا تقربوها ) وقوله ( تلك حدود الله فلا تعتدوها ) فالأول حدود الحرام ، والثاني حدود الحلال ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله حدَّ حُدُوداً فلا تعتدوها » وفي حديث النواس بن سميان الذي تقدم في أول الكتاب والسوران حدود الله ، ويراد به تارة جنس العقوبة وإن لم تكن مقدرة ، فقوله صلى الله عليه وسلم « لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » يريد به الجناية التي هي حق الله .



فإن قيل : فأين تكون العشرة فما دونها إذا كان المراد بالحد الجناية .  
 قيل : في ضرب الرجل امرأته وولده وأجيرته ، للتأديب ونحوه ، فإنه  
 لا يجوز أن يزيد على عشرة أسواط ؛ فهذا أحسن ما خرَّج عليه الحديث ،  
 وبالله التوفيق .

## فصل

وَأما المضي في الحج الفاسد فليس مخالفاً للقياس ؛ فإن الله سبحانه أمرَ بإتمام  
 الحج والعمرة ، فعلى مَنْ شَرَعَ فيهما أن يمضي فيهما وإن كان متطوعاً بالدخول  
 باتفاق الأئمة ، وإن تنازعوا فيما سواه من التطوعات : هل تلزم بالشروع أم لا ؟  
 فقد وجب عليه بالإحرام أن يمضي فيه إلى حين يتحلل ، ووجب عليه الإمساك  
 عن الوطء ، فإذا وطئ فيه لم يسقط وطؤه ما وجب عليه من إتمام النسك ،  
 فيكون ارتكابه ما حرمه الله عليه سبباً لإسقاط الواجب عليه ، ونظير هذا الصائم  
 إذا أفطر عمداً لم يسقط عنه فطرته ما وجب عليه من إتمام الإمساك ، ولا يقال له :  
 قد بطل صومك فإن شئت أن تأكل فكل ، بل يجب عليه المضي فيه وقضاؤه ؛  
 لأن الصائم له حد محدود وهو غروب الشمس .

المضي في الحج  
 الفاسد لا  
 يخالف القياس

فإن قيل : فهلا طردتُم ذلك في الصلاة إذا أفسدها ، وقلتم : يمضي فيها  
 ثم يعيدها .

قيل : من ههنا ظن من ظن أن المضي في الحج الفاسد على خلاف القياس ،  
 والفرق بينهما أن الحج له وقت محدود وهو يوم عرفة كما للصيام وقت محدود  
 وهو الغروب ، ولالحج مكان مخصوص لا يمكن إحلال الحرم قبل وصوله إليه  
 كما لا يمكن فطر الصائم قبل وصوله إلى وقت الفطر ، فلا يمكنه فعله ولا فعل  
 الحج ثانياً في وقته ، بخلاف الصلاة فإنه يمكنه فعلها ثانياً في وقتها ؛ وسرُّ الفرق  
 أن وقت الصيام والحج بقدر فعله لا يسع غيره ، ووقت الصلاة أوسع منها



فَيَسَعُ غَيْرَهَا ، فَيُمْكِنُهُ تَدَارُكُ فَعْلِهَا إِذَا فَسَدَتْ فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ ، وَلَا يُمْكِنُ تَدَارُكُ الصَّيَامِ وَالْحَجِّ إِذَا فَسَدَا إِلَّا فِي وَقْتٍ آخَرَ نَظِيرِ الْوَقْتِ الَّذِي أَفْسَدَهُمَا فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### فصل

وَأَمَّا مَنْ أَكَلَ فِي صَوْمِهِ نَاسِيًا فَمَنْ قَالَ « عَدَمُ فِطْرِهِ وَمُضْيِيهِ فِي صَوْمِهِ عَلَى الْعَذْرِ بِالنَّسِيَانِ خِلَافُ الْقِيَاسِ » ظَنُّهُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْمَأْمُورِ نَاسِيًا ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِثْمَانُ بِمَا تَرَكَهٖ ، كَمَا لَوْ أَحْدَثَ وَنَسِيَ حَتَّى صَلَّى ، وَالَّذِينَ قَالُوا « بَلْ هُوَ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ » حُجَّتُهُمْ أَقْوَى ؛ لِأَنَّ قَاعِدَةَ الشَّرِيعَةِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مُحْظُورًا نَاسِيًا فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ( رَبَّنَا لَا تَوَاضِعُنَا بِإِنِّ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ) وَبُيِّنَتْ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ اسْتَجَابَ هَذَا الدَّعَاءُ ، وَقَالَ : قَدْ فَعَلْتَ ؛ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ غَيْرُ آثِمٍ فَلَمْ يَفْعَلْ فِي صَوْمِهِ مُحْرَمًا فَلَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ ، وَهَذَا مُحْضٌ الْقِيَاسُ ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَةَ إِنَّمَا تَبْطُلُ بِفَعْلِ مُحْظُورٍ أَوْ تَرْكِ مَأْمُورٍ . وَطَرَدُ هَذَا الْقِيَاسُ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ نَاسِيًا لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ . وَطَرَدُهُ أَيْضًا أَنَّ مَنْ جَامَعَ فِي إِحْرَامِهِ أَوْ صِيَامِهِ نَاسِيًا لَمْ يَبْطُلْ صِيَامُهُ وَلَا إِحْرَامُهُ . وَكَذَلِكَ مَنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ قَلَّمَ ظَفْرَهُ نَاسِيًا فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ قَتْلِ الصَّيْدِ ، فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ ضَمَانِ الْمُتَلَفَاتِ فَهُوَ كَدِيَّةِ الْقَتِيلِ . وَأَمَّا اللِّبَاسُ وَالطَّيِّبُ فَمِنْ بَابِ التَّرَفُّهِ ، وَكَذَلِكَ الْحُلُقُ وَالْتَقْلِيمُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِتْلَافِ فَإِنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ فِي الشَّرْعِ وَلَا فِي الْعُرْفِ . وَطَرَدُ هَذَا الْقِيَاسُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْحُلُوفَ عَلَيْهِ نَاسِيًا لَمْ يَحْنُثْ ، سِوَاءِ حَلْفٍ بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْعَتَاقِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْمُنْهَى عَنْهُ نَاسِيًا لَمْ يُعَدَّ عَاصِيًا ، وَالْحَنْثُ فِي الْإِيمَانِ كَالْمَعْصِيَةِ فِي الْإِيمَانِ . فَلَا يُعَدُّ حَانِثًا مَنْ فَعَلَ الْحُلُوفَ عَلَيْهِ نَاسِيًا . وَطَرَدُ هَذَا أَيْضًا أَنَّ مَنْ بَاشَرَ النِّجَاسَةَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ ، بِخِلَافِ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ فُرُوضِ



الصلاة ناسياً أو ترك الغسل من الجنابة أو الوضوء أو الزكاة أو شيئاً من فروض الحج ناسياً فإنه يلزمه الإتيان به ؛ لأنه لم يؤدّ ما أمر به ، فهو في عهدة الأمر . وسرّ الفرق أن من فعل المحذور ناسياً يُجْعَل وجوده كعدمه ، ونسيان ترك المأمور لا يكون عذراً في سقوطه ، كما كان فعلُ المحذورِ ناسياً عذراً في سقوط الإثم عن فاعله .

فإن قيل : فهذا الفرق حجة عليكم ؛ لأن ترك المُفْطِرَات في الصوم من باب المأمورات ، ولهذا تشترط فيه النية ، ولو كان فعلُ المُفْطِرَات من باب المحظور لم يحتج إلى نية كفعل سائر المحظورات .

قيل : لا ريب أن النية في الصوم شرط ، ولولاها لما كان عبادة ، ولا أثيب عليه ؛ لأن الثواب لا يكون إلا بالنية ؛ فكانت النية شرطاً في كون هذا الترك عبادة ، ولا يختص ذلك بالصوم ، بل كل ترك لا يكون عبادة ولا يُثَاب عليه إلا بالنية ، ومع ذلك فلو فعّله ناسياً لم يَأْثَم به ، فإذا نوى تركها لله ثم فعلها ناسياً لم يَقْدَحْ نسيانُه في أجره ، بل يثاب على قصد تركها لله ، ولا يَأْثَم بفعلها ناسياً ، وكذلك الصوم .

وأيضاً فإن فعل الناسي غير مضاف إليه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ نَاسِياً فَلَيْتَمَ صَوْمَهُ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » فأضاف فعله ناسياً إلى الله لكونه لم يردّه ولم يتعمده ، وما يكون مضافاً إلى الله لم يَدْخُل تحت قدرة العبد ، فلم يكلف به ، فإنه إنما يكلف بفعله ، لا بما يفعل فيه ، ففعل الناسي كفعل النائم والمجنون والصغير . وكذلك لو احتلم الصائم في منامه أو ذرعه القى<sup>(١)</sup> في اليقظة لم يفطر ، ولو استدعى ذلك أفطر به ؛ فلو كان ما يوجد بغير قصده كما يوجد بقصده لأفطر بهذا وهذا .

(١) ذرعه القى : غلبه ، والمراد أنه وقع من غير اختيار له فيه ، ولهذا قابله

بقوله « ولو استدعاه » أى طلبه .



فإن قيل : فأنتم تفطرون الخطيء كمن أكلَ يظنه ليلاً فبان نهراً أفطر . هل هناك فرق بين الناسى والخطيء ؟ قالوا : فعل الخطيء يمكن الاحتراز منه ، بخلاف الناسى .

ونقل عن بعض السلف أنه يفطر في مسألة الغروب دون مسألة الطلوع كما لو استمر الشك .

قال شيخنا : وحجة من قال لا يفطر في الجميع أقوى ، ودلالة الكتاب والسنة على قولهم أظهر ؛ فإن الله سبحانه سَوَّى بين الخطأ والنسيان في عدم المؤاخظة ، ولأن فعل محظورات الحج يستوى فيه الخطيء والناسى ، ولأن كل واحد منهما غير قاصدٍ له مخالفة ، وقد ثبت في الصحيح أنهم أفطروا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس ، ولم يثبت في الحديث أنهم أمرُوا بالقضاء ، ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال : لا بد من قضاء ، وأبوه عروة أعلم منه ، وكان يقول : لا قضاء عليهم . وثبت في الصحيحين أن بعض الصحابة أكلوا حتى ظهر لهم الخيط الأسود من [الخيط] الأبيض ولم يأمر أحدٌ منهم بقضاء وكانوا مخطئين ، وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم تبين النهار فقال : لا نقضى ؛ لأننا لم نَتَجَانَفْ لإثم ، وروى عنه أنه قال : نقضى ، وإسناد الأول أثبت ، وصح عنه أنه قال : الخطبُ يسير ؛ فتأول ذلك مَنْ تأوله على أنه أراد خفة أمر القضاء ، واللفظ لا يدل على ذلك .

قال شيخنا : وبالجمله فهذا القول أقوى أثراً ونظراً ، وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس .

قلت له : فالنبي صلى الله عليه وسلم مر على رجل يَحْتَجِمُ فقال « أفطر الحاجمُ والحجوم » ولم يكونا عالين بأن الحجامة تُفِطِر ، ولم يبلغهما قبل ذلك قوله « أفطر الحاجم والحجوم » ولعل الحكم إنما شرع ذلك اليوم .



فأجابني بما مضمونه أن الحديث اقتضى أن ذلك الفعل مُفْطِرٌ ، وهذا كما  
لو رأى إنساناً يأكل أو يشرب فقال : أفطر الآكل والشارب ؛ فهذا فيه بيانُ  
السبب المقتضى للفطر ، ولا تعرض فيه للمانع .  
وقد علم أن النسيان مانع من الفطر بدليلٍ خارجٍ ، فكذلك الخطأ والجهل ،  
والله أعلم .

### فصل

الحكم في امرأة  
المفقود على  
وفق القياس  
ومما ظن أنه على خلاف القياس ما حكم به الخلفاء الراشدون في امرأة  
المفقود ؛ فإنه قد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه أَجَّلَ امرأته أربع سنين ، وأمرَها  
أن تزوج ، فقدمَ المفقودُ بعد ذلك فخيرَ عمر بين امرأته وبين مهرها ؛ فذهب  
الإمام أحمد إلى ذلك ، وقال : ما أدري مَنْ ذهب إلى غير ذلك إلى أيِّ شيء  
يذهب ، وقال أبو داود في مسأله : سمعت أحمد - وقيل له : في نفسك شيء  
من المفقود ؟ - فقال : ما في نفسي منه شيء ، هذا خمسة من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أمروها أن تتربَّص<sup>(١)</sup> ، قال أحمد : من ضيق علم الرجل أن  
لا يتكلم في امرأة المفقود .

وقد قال بعض المتأخرين من أصحاب أحمد : إن مذهب عمر في المفقود  
يخالف القياس ، والقياس أنها زوجة القادم بكل حال ، إلا أن نقول : الفرقةُ  
تنفذ ظاهراً وباطناً ؛ فتكون زوجة الثاني بكل حال ، وغلاً بعض المخالفين  
لعمر في ذلك فقالوا : لو حكم حاكم بقول عمر في ذلك لنقض حكمه لبعده عن القياس .  
وطائفة ثالثة أخذت ببعض قول عمر ، وتركوا بعضه ، فقالوا : إذا تزوجت  
ودخل بها الثاني فهي زوجته ، ولا تُرَدُّ إلى الأول ، وإن لم يدخل بها رُدَّتْ  
إلى الأول .

(١) تتربص : تنتظر .



قال شيخنا : مَنْ خالف عمر لم يهتدِ إلى ما اهتدى إليه عمر ، ولم يكن له من من تصرف في  
الخبرة بالقياس الصحيح مثلُ خبرة عمر ، وهذا إنما يتبين بأصل ، وهو وَقْفُ حق غيره هل  
العقود إذا تصرف الرجل في حق الغير بغير إذنه ، هل يقع تصرفه مردوداً أو موقوف ؟  
أو موقوفاً على إجازته ؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد : إحداهما أنها  
تقف على الإجازة ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، والثانية أنها لا تقف ، وهو  
أشهر قول الشافعي ، وهذا في النكاح والبيع والإجارة ، وظاهر مذهب أحمد  
التفصيل ، وهو أن المتصرف إذا كان معذوراً لعدم تمكنه من الاستئذان وكان  
به حاجة إلى التصرف وقف العقد على الإجازة بلا نزاع عنده ، وإن أمكنه  
الاستئذان أو لم تكن به حاجة إلى التصرف ففيه النزاع ؛ فالأول مثلُ مَنْ عنده  
أموال لا يعرف أصحابها كالفُصُوب والعواري ونحوها فإذا تعذر عليه معرفة  
أرباب الأموال ويئس منها فإن مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه يتصدق  
بها عنهم ؛ فإن ظهروا بعد ذلك كانوا مخيرين بين الإمضاء وبين التضمين . وهذا  
مما جاءت به السنة في اللَّقْطَةِ ؛ فإن الملتقط يأخذها بعد التعريف ويتصرف فيها  
ثم إن جاء صاحبها كان مخيراً بين إمضاء تصرفه وبين المطالبة بها ، فهو تصرف  
موقوف لَمَّا تعذر الاستئذان ودعت الحاجة إلى التصرف ، وكذلك  
الموصى بما زاد على الثلث وصيته موقوفة على الإجازة عند الآخرين ، وإنما  
يخبرون بعد الموت ، فالفقودُ المنقطع خبره إن قيل « إن امرأته تبقى إلى أن يعلم  
خبره » بقيت لا أئماً ولا ذات زوج إلى أن تبقى من القواعد أو تموت ،  
والشريعة لا تأتي بمثل هذا ، فلما أُجِّلَتْ أربع سنين ولم يكشف خبره حُكِمَ بموته  
ظاهراً .

فإن قيل : يسوغ للإمام أن يفرق بينهما للحاجة ، فإنما ذلك بعد اعتقاد  
موته ، وإلا فلو علمت حياته لم يكن مفقوداً ، وهذا كما ساغ التصرف في الأموال  
التي تعذر معرفة أصحابها ، فإذا قدم الرجل تبيناً أنه كان حياً ، كما إذا ظهر صاحب



المال ، والإمام قد تصرف في زوجته بالتفريق ؛ فيبقى هذا التفريق موقوفاً على إجازته ؛ فإن شاء أجاز ما فعله الإمام وإن شاء رده ، وإذا أجازته صار كالتفريق المأذون فيه ، ولو أذن للإمام أن يفرق بينهما ففرق وقعت الفرقة بلا ريب ، وحينئذ فيكون نكاح الثاني صحيحاً ، وإن لم يجز ما فعله الإمام كان التفريق باطلاً فكانت باقية على نكاحه فتكون زوجته ، فكان القادم خيراً بين إجازة ما فعله الإمام وردده ، وإذا أجاز فقد أخرج البضع عن ملكه ، وخروج البضع عن ملك الزوج متقوم عند الأكثرين كمالك والشافعي وأحمد في أنص الروايتين ، والشافعي يقول : هو مضمون بمهر المثل ، والنزاع بينهما فيما إذا شهد شاهدان أنه طلق امرأته ثم رجعا عن الشهادة ، فقيل : لا شيء عليهما ، بناء على أن خروج البضع من ملك الزوج ليس بمتقوم ، وهذا قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين اختارها متأخرو أصحابه كالقاضي أبي يعلى وأتباعه ، وقيل : عليهما مهر المثل ، وهو قول الشافعي ، وهو وجه في مذهب أحمد ، وقيل : عليهما المسمى ، وهو مذهب مالك ، وهو أشهر في نص أحمد ، وقد نص على ذلك فيما إذا أنسد نكاح امرأته برضاع أنه يرجع بالمسمى ، والكتاب والسنة يدلان على هذا القول ؛ فإن الله تعالى قال ( وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ، وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ، ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يُحْكِمُ بَيْنَكُمْ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفْرِ فَعَاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا ) وهذا هو المسمى دون مهر المثل ؛ ولذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم زوجة المحتلعة أن يأخذ ما أعطها دون مهر المثل ، وهو سبحانه إنما يأمر في المعاوضات المطلقاة بالعدل .

فحكم أمير المؤمنين في المفقود ينبغي على هذا الأصل ، والقول بوقف العقود عند الحاجة متفق عليه بين الصحابة ، ثبت ذلك عنهم في قضايا متعددة ، ولم يعلم أن أحداً منهم أنكر ذلك ، مثل قضية ابن مسعود في تصدقه عن سيد الجارية التي ابتاعها بالثمن الذي كان له عليه في الذمة لما تعذرت عليه معرفته



وكتصدق الغالّ بالمال المغلول من الغنينة لما تعذر قسمه بين الجيش ، وإقرار معاوية له على ذلك وتصويبه له، وغير ذلك من القضايا ، مع أن القول بوقف العقود مطلقاً هو الأظهر في الحجة ، وهو قول الجمهور ، وليس في ذلك ضرر أصلاً ، بل هو إصلاح بلا إفساد ؛ فإن الرجل قد يرى أن يشتري لغيره أو يبيع له أو يؤثر له أو يستأجر له ثم يشاوره ، فإن رضى وإلا لم يحصل له ما يضره ، وكذلك في تزويج وليّته ونحو ذلك ، وأما مع الحاجة فالقولُ به لا بد منه ، فمسألة المفقود هي ما يوقف فيها تفريق الإمام على إذن الزوج إذا جاء كما يقف تصرف الملتقط على إذن المالك إذا جاء ، والقول بردّ المهر إلى الزوج بخروج بُضع امرأته عن ملكه ، ولكن تنازعا في المهر الذي يرجع به : هل هو ما أعطها هو أو ما أعطها الثاني ، وفيه روايتان عن أحمد : إحداهما يرجع بما مهرّها الثاني ؛ لأنها هي التي أخذته ، والصواب أنه إنما يرجع بما مهرّها هو ؛ فإنه الذي يستحقه ، وأما المهر الذي أصدقها الثاني فلا حق له فيه ، وإذا ضمن الثاني الأول المهر فهل يرجع به عليها ؟ فيه روايتان عن أحمد : إحداهما يرجع ؛ لأنها هي التي أخذته ، والثاني قد أعطها المهر الذي عليه ، فلا يضمن مهرين ، بخلاف المرأة فإنها لما اختارت فراق الزوج الأول ونكاح الثاني فعليها أن تردّ المهر ؛ لأن الفرقه جاءت من جهتها ، والثانية لا يرجع ؛ لأن المرأة تستحق المهر بما استحل من فرجها ، والأول يستحق المهر بخروج البضع عن ملكه ، فكان على الثاني ، وهذا المأثور عن عمر في مسألة المفقود . وهو عند طائفة من الفقهاء من أبعد الأقوال عن القياس ، حتى قال بعض الأئمة : لو حكم به حاكم نقض حكمه ، وهو مع هذا أصح الأقوال وأخراها في القياس ، وكل قول قيل سواء فهو خطأ ، فمن قال « إنها تعاد إلى الأول بكل حال ، أو تكون مع الثاني بكل حال » فكل القولين خطأ ؛ إذ كيف تُعاد إلى الأول وهو لا يختارها ولا يريدّها ، وقد فرق بينه وبينها تفرقاً سائفاً في الشرع ، وأجاز هو ذلك التفرق ؟ فإنه وإن تبين للإمام أن الأمر بخلاف ما اعتقده فالحق في ذلك للزوج ، فإذا



أجاز ما فعله الإمام زال الحذور ، وأما كونها زوجة الثاني بكل حال مع ظهور زوجها وتبين أن الأمر بخلاف ما فعل الإمام فهو خطأ أيضاً ؛ فإنه مُسلم لم يفارق امرأته ، وإنما فرق بينهما بسبب ظهر أنه لم يكن كذلك ، وهو يطلب امرأته ، فكيف يحال بينه وبينها ؟ وهو لو طلب ماله أو بدله رُدَّ إليه فكيف لا ترد إليه امرأته وأهله أعز عليه من ماله ؟ وإن قيل « حق الثاني تعلق بها » قيل : حقه سابق على حق الثاني ، وقد ظهر انتقاض السبب الذي به استحق الثاني أن تكون زوجة له ، وما الموجبُ لمراعاة حق الثاني دون الأول ؟ فالصواب ما قضى به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ ولهذا تعجَّبَ أحمد من خالفه ، فإذا ظهر صحة ما قاله الصحابة رضى الله عنهم وصوابه في مثل هذه المشكلات التي خالفهم فيها مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي فلأن يكون الصواب معهم فيما وافقهم هؤلاء بطريق الأولى .

قال شيخنا : وقد تأملتُ من هذا الباب ما شاء الله فرأيت الصحابة أفتة الأمة وأعلمها ، واعتبر هذا بمسائل الأيمان والنذور والعق وغير ذلك ، ومسائل تعليق الطلاق بالشروط ؛ فالمنقولُ فيها عن الصحابة هو أصحُّ الأقوال ، وعليه يدل الكتاب والسنة والقياس الجلي ، وكلُّ قولٍ سوى ذلك فمخالف للنصوص مناقض للقياس ، وكذلك في مسائل غير هذه مثل مسألة ابن الملاعة ومسألة ميراث المرتد ، وما شاء الله من المسائل ، لم أجد أجودَ الأقوال فيها إلا أقوال الصحابة ، وإلى ساعتي هذه ما علمتُ قولاً قاله الصحابة ولم يختلفوا فيه إلا كان القياسُ معه ، لكن العلم بصحيح القياس وفاسده من أجلِّ العلوم ، وإنما يعرف ذلك مَنْ كان خبيراً بأسرار الشرع ومقاصده ، وما اشتملت عليه شريعة الإسلام من المحاسن التي تفوق التعداد ، وما تضمنته من مصالح العباد في المعاش والمعاد ، وما فيها من الحكمة البالغة والنعمة السابعة والعدل التام ، والله أعلم ، انتهى .



## فصل

ومما أشكل على كثير من الفقهاء من قضايا الصحابة وجعلوه من أبعد الأشياء مسألة الزبية عن القياس مسألة التزاحم ، وسقوط المتزاحمين في البئر ، وتسمى مسألة الزبية . وأصلها أن قوماً من أهل اليمن حفروا زُبِيَّةً للأسد؛ فاجتمع الناسُ على رأسها، فهَوَى فيها واحد ، فجذب ثانياً ، فجذب الثاني ثالثاً ، فجذب الثالث رابعاً ، فقتلهم الأسد ، فرُفِعَ ذلك إلى أمير المؤمنين على كرم الله وجهه في الجنة وهو على اليمن ، فقضى للأول بربع الدية ، وللثاني بثلاثها ، وللثالث بنصفها ، وللرابع بكاملها ، وقال : أَجْعَلُ الدِيَةَ عَلَى مَنْ حَضَرَ رَأْسَ الْبُئْرِ ؛ فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « هُوَ كَمَا قَالَ » رواه سعيد بن منصور في سننه ، ثنا أبو عوانة وأبو الأحوص عن سِمَاك بن حرب عن حَنْشِ الصنعاني عن علي ، فقال أبو الخطاب وغيره : ذهب أحمد إلى هذا توقيفاً على خلاف القياس .

والصواب أنه مقتضى القياس والعدل ، وهذا يتبين بأصل ، وهو أن الجناية إذا حصلت من فعل مضمون ومُهْدَرٍ سقط ما يقابل المهدر واعتبر ما يقابل المضمون ، كما لو قتل عبداً مشتركاً بينه وبين غيره ، أو أتلف مالاً مشتركاً أو حيواناً سقط ما يقابل حقه ووجب عليه ما يقابل حق شريكه ، وكذلك لو اشترك اثنان في إتلاف مال أحدهما أو قتل عبده أو حيوانه سقط عن المشارك ما يقابل فعله ، ووجب على الآخر من الضمان بقسطه ، وكذلك لو اشترك هو وأجنبي في قتل نفسه كان على الأجنبي نصف الضمان ، وكذلك لو رَحَى ثلاثة بالمنجنيق فأصاب الحجرُ أحدهم فقتله فالصحيح أن ما قابل فعلَ المقتول ساقط ويجب ثلثا ديته على عاقلة الآخرين ، هذا مذهبُ الشافعي واختيارُ صاحب المغنى والقاضي أبي يعلى في المجرّد ، وهو الذي قضى به على عليه السلام في مسألة القارصة والواقصة ، قال الشعبي : وذلك أن ثلاثَ جَوَارٍ اجتمعنَ فركبت إحداهنَّ على عنق الأخرى فقرصت الثالثة



الركوبة فَمَقَعَتْ فسقطت الراكبة فوقصت أى كسرت عنقها فماتت ، فرفع ذلك إلى على عليه السلام ، ففضى بالدية أثلاثا على عواقلهن ، وألغى الثلث الذى قابل فعل الواقعة ؛ لأنها أعانت على قتل نفسها .

وإذا ثبت هذا فلو ماتوا بسقوط بعضهم فوق بعض كان الأول قد هلك بسبب مركب من أربعة أشياء : سقوطه ، وسقوط الثانى ، والثالث ، والرابع . وسقوط الثلاثة فوقه من فعله وجنائته على نفسه ، فسقط ما يقابله وهو ثلاثة أرباع الدية ، وبقي الربع الآخر لم يتولد من فعله وإنما تولد من التزام فلم يهدر ؛ وأما الثانى فلأن هلاكه كان من ثلاثة أشياء : جذب من قبله له ، وجذب به هو لثالث ، ورابع ؛ فسقط ما يقابل جذبه وهو لثالثا الدية ، واعتبر ما لاصنع له فيه ، وهو الثلث الباقي ؛ وأما الثالث فحصل تلفه بشيئين : جذب من قبله له ، وجذبه هو للاربع ، فسقط فعله دون السبب الآخر ؛ فكان لورثته النصف ، وأما الرابع فليس منه فعل البتة ، وإنما هو مجذوب مخض ، فكان لورثته كال دية ، وقضى بها على عواقل الذين حضروا البئر لتدافعهم وتراحهم .

فإن قيل : على هذا سؤالان : أحدهما أنكم لم تؤجّبوا على عاقلة الجاذب شيئا مع أنه مباشر ، وأوجبتم على عاقلة من حضر البئر ولم يباشر ، وهذا خلاف القياس ، الثانى : أن هذا هب أنه يتأتى لكم فيما إذا ماتوا بسقوط بعضهم على بعض ، فكيف يتأتى لكم فى مسألة الزبينة ، وإنما ماتوا بقتل الأسد ؟ فهو كما لو تجاذبوا فغرقوا فى البئر .

قيل : هذان سؤالان قويان ، وجواب الأول أن الجاذب لم يباشر الإهلاك وإنما تسبّب إليه ، والحاضرون تسبّبوا بالتزام ، وكان تسبّبهم أقوى من تسبّب الجاذب ؛ لأنه ألجى إلى الجذب ؛ فهو كما لو ألقى إنسان إنسانا على آخر فنقضه عنه لئلا يقتله فمات ، فالقائل هو الملقى . وأما السؤال الثانى فجوابه أن المباشر للتلف كالأسد والماء والنار ، لما لم يمكن الإحالة عليه ألغى فعله ، وصار الحكم



للسبب ؛ ففي مسألة الزينة ليس للرابع فعل البتة ، وإنما هو مفعول به محض ، فله كالدية ، والثالث فاعل ومفعول به فأنفى ما يقابل فعله واعتبر فعل الغير به ، فكان قسطه نصف الدية ، والثاني كذلك إلا أنه جاذب لواحد والمجذوب جاذب لآخر ؛ فكان الذى حصل عليه من تأثير الغير فيه ثلث السبب وهو جذب الأول له فله ثلث الدية ، وأما الأول فثلاثة أرباع السبب من فعله ، وهو سقوط الثلاثة الذين سقطوا بجذبه مباشرة وتسبباً ، وربعه من وقوعه بتزاحم الحاضرين ، فكان حظه ربع الدية ، وهذا أولى من تحميل عاقلة القتل ما يقابل فعله ، ويكون لورثته ، وهذا هو خلاف القياس ؛ لأن الدية شرعت مؤاساة وجباً ، فإذا كان الرجل هو القاتل لنفسه أو مشاركاً في قتله لم يكن فعله بنفسه مضموناً كما لو قطع طرف نفسه أو أتلف مال نفسه ؛ فقضاء على عليه السلام أقرب إلى القياس من هذا بكثير ، وهو أولى أيضاً من أن يحمل فعل المقتول على عواقل الآخرين كما قاله أبو الخطاب في مسألة المنجنيق أنه يُلغى فعل المقتول في نفسه وتجب ديته بكاملها على عاقلة الآخرين نصفين ، وهذا أبعد عن القياس مما قبله ؛ إذ كيف تتحمل العاقلة والأجانب جناية الإنسان على نفسه ، ولو تحملتها العاقلة لكانت عاقلته أولى بتحملها ، وكلا القولين يخالف القياس ؛ فالصواب ما قضى به أمير المؤمنين رضى الله عنه .

وهو أيضاً أحسن من تحميل دية الرابع لعاقلة الثالث ، وتحميل دية الثالث لعاقلة الثاني ، وتحميل دية الثاني لعاقلة الأول ، وإهدار دية الأول بالكلية ؛ فإن هذا القول وإن كان له حظ من القياس فإن الأول لم يكن عليه أحد ، وهو الجانى على الثانى فديته على عاقلته ، والثانى على الثالث ، والثالث على الرابع ، والرابع لم يكن على أحد فلا شىء عليه ؛ فهذا قد توهم أنه في ظاهر القياس أصح من قضاء أمير المؤمنين ولهذا ذهب إليه كثير من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم ، إلا أن ما قضى به على أفقه ؛ فإن الحاضرين أجزأ الواقفين بمزاحمتهم لهم فعواقلهم أولى بحمل الدية من عواقل



المالكين ، وأقربُ إلى العدل من أن يُجمع عليهم بين هلاك أوليائهم وحل دياتهم ، فتتضاعف عليهم المصيبة ، ويكسروا من حيث ينبغي جبرهم ، ومحاسنُ الشريعة تأبى ذلك ، وقد جعل الله سبحانه لكل مصاب، حظاً من الجبر ، وهذا أصل شرع حَمَلَ العاقلة الدية جبراً للمصاب وإعانة له .

وأيضاً فالثاني والثالث كما هما مجئٌ عليهما فهما جانيان على أنفسهما وعلى مَنْ جَذَبَاهُ ، فحصل هلاكهم بفعل بعضهم ببعض ، فألغى ما قابل فعل كل واحد بنفسه ، واعتبر جنابة الغير عليه .

وهو أيضاً أحسن من تحميل دية الرابع لعوائل الثلاثة ، ودية الثالث لعاقلة الثاني والأول ، ودية الثاني لعاقلة الأول خاصة ، وإن كان له أيضاً حظ من قياس تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب ، وقد اشترك في هلاك الرابع الثلاثة الذين قبله ، وفي هلاك الثالث الاثنان ، وانفرد بهلاك الثاني الأول ، ولكن قول على عليه السلام أدقُّ وأفقه .

### فصل

الحكم في بصير      ومما يظن أنه يخالف القياس ما رواه على بن رباح اللخمي أن رجلاً كان يقود أعمى ، فوقما في بئر ، فخر البصير ، ووقع الأعمى فوقه فقتله ، فقضى عمر فيخران معاً      ابن الخطاب رضي الله عنه بعقل البصير على الأعمى ، فكان الأعمى يدور في وفق القياس      الموسم وينشد :

يا أيها الناسُ أقيمتْ مُنْكَرًا      هل يَقِلُّ الأعمى الصحيحُ المُبْصِرُ؟

\* خَرًّا معاً كلاهما تكسرا \*

وقد اختلف الناسُ في هذه المسألة ؛ فذهب إلى قضاء عمر هذا عبدُ الله بن الزبير وشُرَيْحٌ وإبراهيمُ النَّخَعِيُّ والشافعي وإسحاق وأحمد ، وقال بعض الفقهاء :



القياس أنه ليس على الأعمى ضمان البصير ؛ لأنه الذي قاده إلى المكان الذي وقع فيه وكان سبب وقوعه عليه ، وكذلك لو فعله قصداً منه لم يضمنه بغير خلاف وكان عليه ضمان الأعمى ، ولو لم يكن سبباً لم يلزمه ضمان بقصده ، قال أبو محمد المقدسي في المغنى : لو قيل هذا لكان له وجه ، إلا أن يكون مجعاً عليه فلا يجوز مخالفة الإجماع .

والقياس حكم عمر ؛ لوجوه :

أحدها : أن قَوْدَه له مأذون فيه من جهة الأعمى ، وما تولد من مأذون فيه لم يضمن كمنظائره .

الثاني : قد يكون قَوْدَه له مستحباً أو واجباً ، وَمَنْ فَعَلَ ما وجب عليه أو نَدِبَ إليه لم يلزمه ضمان ما تولد منه .

الثالث : أنه قد اجتمع على ذلك الإذنانِ إِذْنُ الشارع وإِذْنُ الأعمى ، فهو مُحْسَنٌ بامتنال أمر الشارع محسن إلى الأعمى بقَوْدِهِ له ، وما على الحسين من سبيل ، وأما الأعمى فإنه سَقَطَ على البصير فقتله ، فوجب عليه ضمانه ، كما لو سَقَطَ إنسان من سطح على آخر فقتله ، فهذا هو القياس .

وقولهم «هو الذي قاده إلى المكان الذي وقع فيه» فهذا لا يوجب الضمان ؛ لأن قَوْدَه مأذون فيه من جهته ومن جهة الشارع ، وقولهم «وكذلك لو فعله قصداً لم يضمنه» فصحيح لأنه مسيء وغير مأذون له في ذلك ، لا من جهة الأعمى ولا من جهة الشارع ، فالقياس للمَحْضِ قول عمر ، وبالله التوفيق .

## فصل

ومما أشكل على جمهور الفقهاء وظنَّوه في غاية البعد عن القياس الحُكْمُ حَكَمَ عَلَى فِي  
الذي حَكَمَ بِهِ عَلَى بَنِ أَيْ طَالِبِ كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ فِي الْجُنَّةِ فِي الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ وَقَعُوا عَلَى  
امْرَأَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ تَنَازَعُوا الْوَلَدَ ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فِيهِ .  
القياس



ونحن نذكر هذه الحكومة ونبين مطابقتها للقياس ؛ فذكر أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن الخليل عن زيد بن أرقم قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل من أهل اليمن ، فقال : إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا يختصمون إليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فقال لائنين : طيبا بالولد لهذا ، فقالا : لا ، ثم قال لائنين : طيبا بالولد لهذا ، فقالا : لا ، ثم قال لائنين : طيبا بالولد لهذا ، فقالا : لا ، فقال : أنتم شرّ كاه مُتَشَاكسون ، إني مُقَرَّعٌ بينكم ، فمن قرَّعَ فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم ، فجعله لمن قرَّعَ له ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه أو نواجذه . وفي إسناده يحيى بن عبد الله الكندري الأجلح ، ولا يحتاج بحديثه . لكن رواه أبو داود والنسائي بإسنادٍ كلهم ثقات إلى عبد خير عن زيد بن أرقم ، قال : أتى على بثلاثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فقال لائنين : أتقران لهذا ؟ قال : لا ، حتى سألهم جميعا ، فجعل كلما سأل اثنين قال : لا ، فأقرع بينهم ، فألحق الولد بالذي صارت له القرعة ، وجعل لصاحبيه عليه ثلثي الدية ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه . وقد أعلّ هذا الحديث بأنه روى عن عبد خير بإسقاط زيد بن أرقم فيكون مرسلا ، قال النسائي : وهذا أصوب ، قلت : وهذا ليس بعلة ، ولا يوجب إرسال الحديث ؛ فإن عبد خير سمع من علي وهو صاحب القصة ، فهَبَ أن زيد بن أرقم لا ذكر له في المتن ، فمن أين يجيء الإرسال ؟ .

وبعد ، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا الحديث ، فذهب إلى القول به إسحاق بن راهويه ، وقال : هو السنة في دعوى الولد . وكان الشافعي يقول به في القديم . وأما الإمام أحمد فسئل عنه فرجَّحَ عليه حديث القافة وقال : حديث القافة أحبُّ إلى .

وهنا أمران : أحدهما دخول القرعة في النسب .



والثاني : تغريم مَنْ خرجت له القرعة ثلثي دية ولده لصاحبيه ، وكلُّ منهما بعيدٌ عن القياس ؛ فلذلك قالوا : هذا من أبعد شيء عن القياس .

فيقال : القرعة قد تستعمل عند فقدان مُرَجِّح سواها من بينة أو إقرار أو قَافَةٍ ، وليس ببعيد تعيينُ المستحق بالقرعة في هذه الحال ؛ إذ هي غايةُ المقدور عليه من أسباب ترجيح الدعوى ، ولها دخول في دعوى الأملاك المرسلة التي لا تَثْبُتُ بقرينة ولا أمانة ، فدخولها في النسب الذي يَثْبُتُ بمجرد الشَّبه الخفي المستند إلى قول القائف أولى وأحرى .

وأما أمر الدية فشكل جداً ؛ فإن هذا ليس بقتل يوجب الدية ، وإنما هو تفويت نسبه بخروج القرعة له ؛ فيمكن أن يقال : وطء كل واحد صالح لجعل الولد له ، فقد فوّته كل واحد منهم على صاحبه بوطئه ، ولكن لم يتحقق مَنْ كان له الولد منهم ، فلما أخرجه القرعة لأحدهم صار مُفَوِّتاً لنسبه على صاحبيه ، فأجرى ذلك بحجَرَى إتلاف الولد ، ونزل الثلاثة منزلة أبٍ واحد ، فحِصَّةُ المتلف منه ثلث الدية ؛ إذ قد عاد الولد له ؛ فيغرم لكل من صاحبيه ما يخصه ، وهو ثلث الدية .

ووجه آخر أحسن من هذا : أنه لما أتلّفه عليهما بوطئه ولحق الولد به وَجَبَ عليه ضمان قيمته ، وقيمة الولد شرعاً هي ديته ، فلزمه لها ثلثا قيمته وهي ثلثا الدية ، وصار هذا كمن أتلّف عبداً بينه وبين شريكين له فإنه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكيه ؛ فإنلاف الولد الحر عليهما بحكم القرعة كإتلاف الرقيق الذي بينهم ، ونظير هذا تضمنُ الصحابة المغرور بحرية الأمة لما فات رقّهم على السيد بحريتهم ، وكانوا بصدَدٍ أن يكونوا أرقاء له ، وهذا من ألطف ما يكون من القياس وأدقّه ، ولا يهتدى إليه إلا أفهام الراسخين في العلم ؛ وقد ظن طائفة أن هذا أيضاً على خلاف القياس ، وليس كما ظنوا ، بل هو مُحَضُّ الفقه ، فإن الولدَ



تابع للأم في الحرية والرق ، ولهذا وَلَدَ الحر من أمةٍ الغيرِ رقيقٌ ، وولد العبد من الحرية حر .

قال الإمام أحمد : إذا تزوج الحرُّ بالأمة رَقَّ نصفه ، وإذا تزوج العبدُ بالحرّة عتق نصفه ؛ فولد الأمة المزوجة بهذا المغرور كانوا بصدد أن يكونوا أرقاءً لسيدها ، ولكن لما دَخَلَ الزوجُ على حرية المرأة دَخَلَ على أن يكون أولاده أحراراً ، والولد يتبع اعتقاد الواطيء ، فاعتقد وَلَدُهُ أحراراً ، وقد فَوَّتهم على السيد ، وليس مُرَاعاةُ أحدهما بأولى من مراعاة الآخر ، ولا تفويتُ حق أحدهما بأولى من حق صاحبه ؛ فحفظ الصحابة الحَقَّين وراعوا الجانبين ، فحكموا بحرية الأولاد وإن كانت أهمهم رقيقة ؛ لأن الزوج إنما دخل على حرية أولاده ، ولو توهم رقهم لم يدخل على ذلك ، ولم يضيعوا حق السيد ، بل حكموا على الواطيء بفداء أولاده ، وأعطوا العدل حقه ؛ فأوجبوا فداءهم بمثلهم تقريباً لا بالقيمة ، ثم وفَّوا العدل بأن مكّنوا المغرور من الرجوع بما غرمه على مَنْ غره ؛ لأن غُرْمَهُ كان بسبب غروره ، والقياس والعدل يقتضيان أن من تسبب إلى إتلاف مال شخص أو تغريمه أنه يضمن ما غرمه ، كما يضمن ما أُلْغِيه ؛ إذ غايته أنه إتلاف بسبب ، وإتلاف المتسبب كإتلاف المباشر في أصل الضمان .

فإن قيل : وبعد ذلك كله فهذا خلاف القياس أيضاً ؛ فإن الولد كما هو بعضُ الأم وجزءٌ منها فهو بعضُ الأب ، وبعضيته للأب أعظم من بعضيته للأم ، ولهذا إنما يذكر الله سبحانه في كتابه تخليقه من ماء الرجل كقوله (فلينظر الإنسان مِمَّ خُلِقَ ، خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب) وقوله (ألم يكُ نطفةً من منى يُمْنَى) ونظائرهما من الآيات التي إن لم تحتص بماء الرجل فهي فيه أظهر ، وإذا كان جزءاً من الواطيء وجزءاً من الأم فكيف كان ملكاً لسيد الأم دون سيد الأب ؟ ويخالف القياس من وجه آخر ، وهو أن الماء بمنزلة



البذر ، ولو أن رجلاً أخذ بذر غيره فزرعه في أرضه كان الزرع لصاحب البذر وإن كان عليه أجرة الأرض .

قيل : لا ريب أن الولد منعقد من ماء الأب كما هو منعقد من ماء الأم ، ولكن إنما تكون وصار مالا متقوماً في بطن الأم ؛ فالأجزاء التي صار بها كذلك من الأم أضعافُ أضعافِ الجزء الذي من الأب ، مع مساواتها له في ذلك الجزء ؛ فهو إنما تكون في أحشائها من لحمها ودمها ، ولما وضعه الأب لم يكن له قيمة أصلاً ، بل كان كما سماه الله ماءً مهيناً لا قيمة له ، ولهذا لو نَزَّأ فخل رجل على رَمَكَة<sup>(١)</sup> آخر كان الولد للمالك الأم باتفاق المسلمين ، وهذا بخلاف البذر فإنه مال متقوم له قيمة قبل وضعه في الأرض يُعاوَضُ عليه بالأمان ، وعَسْبُ الفحل لا يعاوض عليه ، فقياسُ أحدهما على الآخر من أبطال القياس .

فإن قيل : فهلا طردتم ذلك في النسب ، وجعلتموه للأم كما جعلتموه للأب . قيل : قد اتفق المسلمون على أن النسب للأب ، كما انفقوا على أنه يتبع الأم في الحرية والرق ، وهذا هو الذي تقتضيه حكمة الله شرعاً وقدرًا ؛ فإن الأب هو المولود له ، والأم وعاء وإن تكون فيها ، والله سبحانه جعل الولد خليفة أبيه وشجنته<sup>(٢)</sup> والقائم مقامه ، ووضع الأنساب بين عباده ؛ فيقال : فلان بن فلان ، ولا تتم مصالحهم وتعارفهم ومعاملاتهم إلا بذلك ، كما قال تعالى ( يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شُعُوبًا وقبائل لتعارفوا ) فلولا ثبوتُ الأنساب من قبل الآباء لما حصل التعارف ، ولفسد نظام العباد ؛ فإن النساء

(١) الرَمَكَة - محرّكة - الفرس والبرذونة تتخذ للنسل ، والجمع رمك ، وجمع الجمع أرماك .

(٢) الشجن - محرّكة - والشجنة - بسكون الجيم والشين مثلثة - يطلق على معان ؛ فيطلق على الحاجة ، وعلى العنصن المشتبك ، وعلى الشعبة من كل شيء ، ووقع في بعض النسخ « ونتيجته »



محتجبات مستورات عن العيون ؛ فلا يمكن في الغالب أن تعرف عين الأم فيشهد على نسب الولد منها ، فلو جعلت الأنساب للأمهات لصاعت وفسدت ، وكان ذلك مناقضاً للحكمة والرحمة والمصلحة ، ولهذا إنما يدعى الناس يوم القيامة بأبائهم لا بأمهاتهم .

قال البخارى في صحيحه : باب يدعى الناس بأبائهم يوم القيامة ، ثم ذكر حديث « لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته ، يقال : هذه غدره فلان بن فلان » .

فكان من تمام الحكمة أن جعل الحرية والرق تبعاً للأم ، والنسب تبعاً للأب ، والقياس الفاسد إنما يجمع بين ما فرق الله بينه أو يفرق بين ما جمع الله بينه . فإن قيل : فهلا طردتم ذلك في الولاء ، بل جعلتموه لموالى الأم ، والولاء لمة كلحمة النسب .

قيل : لما كان الولاء من آثار الرق وموجباته كان تابعا له في حكمه ، فكان لموالى الأم ، ولما كان فيه شائبة النسب وهو لحمة كلحمته رجع إلى موالى الأب عند انقطاعه عن موالى الأم ، فروعى فيه الأمران ، ورتب عليه الأثران . فإن قيل : فهلا جعلتم الولد في الدين تابعا لمن له النسب ، بل ألحقتموه بأبيه تارة وبأمه تارة .

قيل : الطفل لا يستقل بنفسه ، بل لا يكون إلا تابعا لغيره ؛ فجعله الشارع تابعا لخير أبويه في الدين تعليماً لخير الدينين ، فإنه إذا لم يكن له بد من التبعية لم يحز أن يتبع من هو على دين الشيطان ، وتنقطع تبعيته عن من هو على دين الرحمن ؛ فهذا محال في حكمة الله تعالى وشرعه .

فإن قيل : فاجعلوه تابعا لسابيه في الإسلام وإن كان معه أبواه أو أحدهما ، فإن تبعيته لأبويه قد انقطعت وصار السابى هو أحق به .



قيل : نعم ، وهكذا نقول سواء ، وهو قول إمام أهل الشام عبد الرحمن بن  
 عمرو الأوزاعي ، ونص عليه أحمد ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقد أجمع  
 الناس على أنه يحكم بإسلامه تبعاً لسايبه إذا سبى وحده ، قالوا : لأن تبعيته قد  
 انقطعت عن أبويه وصار تابعا لسايبه ، واختلفوا فيما إذا سبى مع أحدهما على  
 ثلاثة مذاهب : أحدها يحكم بإسلامه ، نص عليه أحمد في إحدى الروايتين ،  
 وهي المشهورة من مذهبه ، وهو قول الأوزاعي . والثاني لا يحكم بإسلامه ؛ لأنه  
 لم ينفرد عن أبويه . والثالث أنه إن سبى مع الأب تبعه في دينه ، وإن سبى مع  
 الأم وحدها فهو مسلم ، وهو قول مالك ، وقول الأوزاعي وفقهاء أهل النغر  
 أصح وأسلم من التناقض ؛ فإن السابي قد صار أحق به ، وقد انقطعت تبعيته  
 لأبويه ، ولم يبق لهما عليه حكم ، فلا فرق بين كونهما في دار الحرب وبين كونهما  
 أسيرين في أيدي المسلمين ، بل انقطاع تبعيته لهما في حال أسرهما وقهرهما وإذلالهما  
 واستحقاق قتلهما أولى من انقطاعها حال قوة شوكتها وخوف معرفتهما ، فما الذي  
 يسوغ له الكفر بالله والشرك به وأبواه أسيران في أيدي المسلمين ومنعه من ذلك  
 وأبواه في دار الحرب ؟ وهل هذا إلا تناقض محض ؟ وأيضا فيقال لهم : إذا سبى  
 الأبوان ثم قتلاهما فهل يستمر الطفل على كفره عندكم أو تحكون بإسلامه ؟ فن  
 قولكم أنه يستمر على كفره كما لو ماتا فيقال : وأي كتاب أو سنة أو قياس  
 صحيح أو معنى معتبر أو فرق مؤثر بين أن يقتل في حال الحرب أو بعد الأسر  
 والسبى ؟ وهل يكون المعنى الذي حكم بإسلامه لأجله إذا سبى وحده زائلا بسببهما  
 ثم قتلتهما بعد ذلك ؟ وهل هذا إلا تفريق بين المتماثلين ؟ وأيضا فهل تعتبرون  
 وجود الطفل والأبوين في ملك سابي واحد أو يكون معهما في جملة العسكر ؟  
 فإن اعتبرتم الأول طولبتم بالدليل على ذلك ، وإن اعتبرتم الثاني فمن المعلوم  
 انقطاع تبعيته لهما واستيلائهما عليه ، واختصاصه بسايبه ، ووجودهما بحيث لا يكفنان  
 منه ومن تربته وحضانته ، واختصاصهما به لا أثر له ، وهو كوجودهما في دار



الحرب سواء ، وأيضا فإن الطفل لما لم يستقل بنفسه لم يكن بد من جعله تابعا لغيره ، وقد دار الأمر بين أن يجعل تابعا لمالكه وسايه ومن هو أحق الناس به وبين أن يجعل تابعا لأبويه ولا حق لهما فيه بوجه ، ولا ريب أن الأول أولى . وأيضا فإن ولاية الأبوين قد زالت بالكلية ، وقد انقطع الميراث وولاية النكاح وسائر الولايات ، فما بال ولاية الدين الباطل باقية وحدها ؟ وقد نص الإمام أحمد على منعه أهل الذمة أن يشتروا رقيقا من سبي المسلمين ، وكتب بذلك عمر بن الخطاب إلى الأمصار ، واشتهر ولم ينكره منكر فهو إجماع من الصحابة ، وإن نازع فيه بعض الأئمة ، وما ذاك إلا أن في تمليكك للكافر ونقله عن يد المسلم قطعا لما كان بصدد من مشاهدة معالم الإسلام وسماعه القرآن ، فربما دعاه ذلك إلى اختياره ، فلو كان تابعا لأبويه على دينهما لم يمنعا من شراءه ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : فيلزمكم على هذا أنه لو مات الأبوان أن تحسبوا بإسلام الطفل لانقطاع تبعيته للأبوين ولا سيما وهو مسلم بأصل الفطرة ، وقد زال معارض الإسلام ، وهو تهويد الأبوين وتنصيرهما .

قيل : قد نص على ذلك الإمام أحمد في رواية جماعة من أصحابه ، واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » فإذا لم يكن له أبوان فهو على أصل الفطرة فيكون مسلما .

فإن قيل : فهل تطردون هذا فيما لو انقطع نسبه عن الأب مثل كونه ولد زنا أو منفيا بلعان ؟

قيل : نعم ؛ لوجود مقتضى لإسلامه بالفطرة ، وعدم المانع وهو وجود



الأبوين ، ولكن الراجح في الدليل قول الجمهور ، وأنه لا يُحكم بإسلامه بذلك ، وهو الرواية الثانية عنه اختارها شيخ الإسلام . وعلى هذا فالفرق بين هذه المسألة ومسألة المسي أن المسي قد انقطعت تبعيته لمن هو على دينه ، وصار تابعا لسابيه المسلم ، بخلاف من مات أبواه أو أحدهما فإنه تابع لأقاربه أو وصى أبيه ؛ فإن انقطعت تبعيته لأبويه فلم تنقطع لمن يقوم مقامهما من أقاربه أو أوصيائه ، والنبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن تهويد الأبوين وتنصيرهما ، بناء على الغالب ، وهذا لا مفهوم له لوجهين : أحدهما أنه مفهوم لقب ، والثاني أنه خرج مخرج الغالب . ومما يدل على ذلك العمل المستمر من عهد الصحابة وإلى اليوم بموت أهل الذمة وتركهم الأطفال ، ولم يتعرض أحد من الأئمة ولا ولاية الأمور لأطفالهم ، ولم يقولوا هؤلاء مسلمون ، ومثل هذا لا يهمله الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين .

فإن قيل : فهل تطردون هذا الأصل في جعله تبعا للمالك ، فتقولون : إذا اشترى المسلم طفلا كافرا يكون مسلما تبعا له ، أو تتناقضون فتفترقون بينه وبين السابي ؟ وصورة المسألة فيما إذا زوج الذمي عبده الكافر من أمته فجاءت بولد أو تزوج الحر منهم بأمه فأولدها ثم باع السيد هذا الولد لمسلم .

قيل : نعم نظرده ونحكم بإسلامه . قاله شيخنا قدس الله روحه ، ولكن جادة المذهب أنه باقٍ على كفره كما لو سبي مع أبويه وأولى . والصحيح قول شيخنا ؛ لأن تبعيته للأبوين قد زالت ، وانقطعت الموالاة والميراث والحضانة بين الطفل والأبوين ، وصار المالك أحق به ، وهو تابع له ؛ فلا يفرد عنه بحكم ، فكيف يفرد عنه في دينه ؟ وهذا طرد الحكم بإسلامه في مسألة السباء ، وبالله التوفيق .



## فصل

ليس في الشريعة  
ما يخالف  
العقل

فهذه نبذة يسيرة تطلعك على ما وراءها من أنه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ، ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم فيه مخالف ، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجودا وعدما ، كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجودا وعدما ، فلم يخبر الله ولا رسوله بما يناقض صريح العقل ، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل .

شبهات  
لنفاء القياس  
وأمثلة لها

ولنفاء الحكم والتعليل والقياس ههنا سؤال مشهور ، وهو أن الشريعة قد فرقت بين التماثلين ، وجمعت بين المختلفين ؛ فإن الشارع فرَضَ الغسل من المني وأبطل الصوم بإزاله عمدًا ، وهو طاهر ، دون البول والمذي وهو نجس ، وأوجب غسل الثوب من بول الصبية والنضج من بول الصبي مع تساويهما ، ونقص الشطر من صلاة المسافر الرباعية وأبقى الثلاثية والثنائية على حالهما ، وأوجب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة مع أن الصلاة أولى بالحفاظة عليها ، وحرّم النظر إلى العجوز الشوّهاء القبيحة المنظر إذا كانت حرة وجوزهُ إلى الأمة الشابة البارعة الجمال ، وقطع سارق ثلاثة دراهم دون مختلس ألف دينار أو منتهبها أو غاصبها ، ثم جعل ديتها خمسمائة دينار ؛ فقطعها في ربع دينار ، وجعل ديتها هذا القدر الكبير ، وأوجب حدّ القرية على من قذف غيره بالزنا دون من قذفه بالكفر وهو شر منه ، واكتفى في القتل بشاهدين دون الزنا والقتل أكبر من الزنا ، وجلد قاذف الحر الفاسق دون العبد العفيف الصالح ، وفرّق في العدة بين الموت والطلاق مع استواء حال الرحم فيهما . وجعل عدة الحرة ثلاث حيض واستبراء الأمة بحيضة والمقصود العلم ببراءة الرحم ، وحرّم المطلقة ثلاثا على الزوج المطلق ثم أباحها له إذا تزوجت بغيره وحالها في الموضعين واحدة ، وأوجب غسل غير



الموضع الذى خرجت منه الريح ولم يوجب غسله ، ولم يعتبر توبة القاتل وندمه قبل القدرة عليه واعتبر توبة المحارب قبل القدرة عليه ، وقبل شهادة العبد والمملوك عليه بأنه صلى الله عليه وسلم قال وكذا وكذا ولم يقبل شهادته على آحاد الناس أنه قال كذا وكذا ، وأوجب الصدقة فى السوائم وأسقطها عن العوامل ، وجعل الحرة القبيحة الشوهاء تحصن الرجل والأمة البارة الجمال لا تحصنه ، ونقض الوضوء بمس الذكر دون مس سائر الأعضاء ودون مس العذرة والدم ، وأوجب الحد فى الفطرة الواحدة من الخمر ولم يوجبه بالأرطال السكثيرة من الدم والبول ، وقصر عدد المنكوحات على أربع وأطلق ملك اليمين من غير حصر ، وأباح للرجل أن يتزوج أربعاً ولم يباح للمرأة إلا رجلاً واحداً مع وجود الشهوة وقوة الداعى من الجانبين ، وجوز للرجل أن يستمتع من أمتة بالوطء وغيره ولم يجوز للمرأة أن تستمتع من عبدها لا بوطء ولا غيره ، وفرق بين الطلقة الثالثة والثانية فى تحرهما على المطلق بالثالثة دون الثانية ، وفرق بين لحم الإبل ولحم البقر والغنم والجواميس وغيرها فأوجب الوضوء من لحم الإبل وحده ، وفرق بين الكلب الأسود والأبيض فى قطع الصلاة بمرور الأسود وحده ، وفرق بين الريح الخارجة من الدبر فأوجب بها الوضوء وبين الجشوة الخارجة من الخلق فلم يوجب بها الوضوء ، وأوجب الزكاة فى خمس من الإبل وأسقطها عن عدة آلاف من الخيل ، وأوجب فى الذهب والفضة والتجارة ربع العشر وفى الزروع والثمار العشر أو نصفه وفى المعدن الخمس ، وأوجب فى أول نصاب من الإبل من غير جنسها وفى أول نصاب من البقر والغنم من جنسه ، وقطع يد السارق لكونها آلة المعصية فأذهب العضو الذى تعدى به على الناس ولم يقطع اللسان الذى يقذف به الحصنات الغافلات ولا الفرج الذى يرتكب به المحرم ، وأوجب على الرقيق نصف حد الحر مع أن حاجته إلى الرجز



عن الحارم كحاجة الحر ، وجعل للقاذف إسقاط الحدِّ باللعان في الزوجة دون الأجنبية وكلاهما قد ألحق به العار ، وجوز للمسافر المترقب في سفره رخصة القصر والفطر دون المقيم المجهود الذي هو في غاية المشقة في سببه ، وأوجب على كل من نذر لله طاعة الوفاء بها ، وجوز لمن حلف على فعلها أن يتركها ويكفر يمينه ، وكلاهما قد اتزم فعلهما لله ، وحرم الذئب والقرد وما له ناب من السباع وأباح الضبع على قول ولها ناب تكسر به ، وجعل شهادة خزيمة بن ثابت وحده بشهادتين وغيره من الصحابة أفضل منه وشهادته بشهادة ، ورخص لأبي بردة بن نيار في التضحية بالعنق وقال : لن تجزىء عن أحد بعدك ، وفرق بين صلاة الليل والنهار في السر والجهر ثم شرع الجهر في بعض صلاة النهار كالجمعة والعيد ، وورث ابن العم وإن بعدت درجته دون الخالة التي هي شقيقة الأم ، وحرم أخذ مال الغير إلا بطيبة من نفسه وسلطه على أخذ عقاره وأرضه بالشفعة ثم شرع الشفعة فيما يمكن التخلص من ضرر الشركة بقسمته دون ما لا يمكن قسمته كالجوهرة والحيوان وهو أولى بالشفعة ، وحرم صوم أول يوم من شوال وفرض صوم آخر يوم من رمضان مع تساوى اليومين ، وحرم على الإنسان نكاح بنت أخيه وأخته وأباح له نكاح بنت أخى أبيه وأخت أمه ، وحمل العاقلة ضمان جنابة الخطأ على النفوس دون الجنابة على الأموال ، وحرم وطء الحائض لأذى الدَّم وأباح وطء المستحاضة مع وجود الأذى ، ومنع بيع مد حنطة بمد وحفنة وجوز بيع مد حنطة بصاع فأكثر من الشعير ؛ فحرم ربا الفضل في الجنس الواحد دون الجنسين ، ومنع المرأة من الإحداد على أبيها وابنها فوق ثلاثة أيام وأوجب عليها أن تحدد على الزوج وهو أجنبي أربعة أشهر وعشراً ، وسوى بين الرجل والمرأة في العبادات البدنية والمالية كالوضوء والغسل والصلاة والصوم والزكاة والحج وفي العقوبات كالحدود ثم جعلها على النصف من الرجل في الدية والشهادة والميراث والعقبة ، وخص



بعض الأزمنة على بعض وبعض الأمكنة على بعض بخصائص مع تساويها ؛  
فجعل ليلة القدر خيراً من ألف شهر ، وجعل شهر رمضان سيد الشهور ، ويوم  
الجمعة سيد الأيام ، ويوم عرفة ويوم النحر وأيام منى أفضل الأيام ، وجعل مكان  
البيت أفضل بقاع الأرض .

قالوا : وإذا كانت الشريعة قد جاءت بالتفريق بين التماثلات والجمع بين  
الختلافات - كما جمعت بين الخطأ والعمد في ضمان الأموال ، وفي قتل الصيد ،  
وجمعت بين العاقل والمجنون والطفل والبالغ في وجوب الزكاة ، وجمعت  
بين الهرة والفأرة في طهارة كل منهما ، وجمعت بين الميتة وذبيحة الجورسي  
في التحريم ، وبين ما مات من الصيد أو ذبحه الحرم في ذلك ، وبين الماء والتراب  
في التطهير - بطل القياس ، فإن مبدأه على هذين الحرفين ، وهما أصل قياس  
الطرد وقياس العكس .

الجواب عن  
هذه الشبهة

والجواب أن يقال : الآن حمى الوطيس ، وحميت أنوف أنصار الله ورسوله  
لنصر دينه وما بعث به رسوله ، وأن لحزب الله أن لا تأخذهم في الله لومة لائم ،  
وأن لا يتحيزوا إلى فئة معينة ، وأن ينصروا الله ورسوله بكل قول حق قاله من  
قاله ، ولا يكونوا من الذين يقبلون ما قاله طائفتهم ويريثهم كائناً من كان ويردون  
ما قاله منازعوهم وغير طائفتهم كائناً ما كان ؛ فهذه طريقة أهل العصبيّة وحمية  
أهل الجاهلية ، ولعمر الله إن صاحب هذه الطريقة لمضمون له الذم إن أخطأ ،  
وغير ممدوح إن أصاب ، وهذا حال لا يرضى بها من نصح نفسه وهدى لارشده ،  
والله الموفق .

وجواب هذا السؤال من طريقين مجمل ومفصل :

أما المجمل فهو أن ما ذكرتم من الصور وأضعافها وأضعافها فهو من الجواب المجمل  
أبين الأدلة على عظم هذه الشريعة وجلالاتها ، وجميعها على وفق العقول السليمة  
والفطر المستقيمة ، حيث فرقت بين أحكام هذه الصور المذكورة لاقتراحها في الصفات



التي اقتضت افتراقها في الأحكام ، ولو ساوت بينها في الأحكام لتوجه السؤال ، وصعب الانفصال ، وقال القائل : قد ساوت بين المختلفات ، وقرنت الشيء إلى غير شبيهه في الحكم ، وما امتازت صورة من تلك الصور بحكمها دون الصورة الأخرى إلا لمعنى قام بها أوجب اختصاصها بذلك الحكم ، ولا اشتركت صورتان في حكم إلا لاشتراكهما في المعنى المقتضى لذلك الحكم ، ولا يضر افتراقهما في غيره ، كما لا ينفع اشتراك المختلفين في معنى لا يوجب الحكم ؛ فالاعتبار في الجمع والفرق إنما هو بالمعاني التي لأجلها شرعت تلك الأحكام وجوداً وعدماً .

وقد اختلفت أجوبة الأصوليين عن هذا السؤال بحسب أفهامهم ومعرفتهم بأسرار الشريعة ؛ فأجاب ابن الخطيب عنه بأن قال : غالب أحكام الشريعة معللة برعاية المصالح المعلومه ، والخصم إنما يبين خلاف ذلك في صور قليلة جداً ، وورود الصورة النادرة على خلاف الغالب لا يقدر في حصول الظن ، كما أن الغيم الرطب إذا لم يمطر نادراً لا يقدر في نزول المطر منه .

وهذا الجواب لا يضمن ولا يغني من جوع ، وهو جواب أبي الحسين البصري بعينه .

وأجاب عنه أبو الحسن الآمدي بأن التفريق بين الصور المذكورة في الأحكام إما لعدم صلاحية ما وقع جامعاً ، أو لمعارض له في الأصل أو في الفرع ، وأما الجمع بين المختلفات فإنما كان لاشتراكهما في معنى جامع صالح للتعليل ، أو لاختصاص كل صورة بعلة صالحة للتعليل ؛ فإنه لا مانع عند اختلاف الصور وإن اتحد نوع الحكم أن يعمل بعلة مختلفة .

وأجاب عنه أبو بكر الرازي الحنفي بأن قال : لا معنى لهذا السؤال ؛ فإننا لم نقل بموجب القياس من حيث اشتبهت المسائل في صورها وأعيانها وأسمائها ، ولا أوجبنا المخالفة بينها من حيث اختلفت في الصور والأعيان والأسماء ، وإنما



يجب القياسُ بالمعاني التي جعلت أماراتٍ للحكم وبالأسباب الموجبة له ، فنعتبرها في مواضعها ، ثم لا نبالي باختلافها ولا اتفاقها من وجوه آخر غيرها ، مثال ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم التَّفَاضُلَ في البر بالبر من جهة الكيل وفي الذهب بالذهب من جهة الوزن استَدَلَّ لَنَا بِهِ عَلَى أَنَّ الزيادة المحظورة معتبرة من جهة الكيل والوزن مع الجنس ؛ فحيث وُجِدَا أوجبنا تحريم التفاضل وإن اختلفت المبيعات من وجوه آخر ، كالخص وهو مكيل فحكمه حكم البر من حيث كونه مكيلًا وإن خالفه من وجوه آخر ، وكالرصاص وهو موزون فحكمه كحكم الذهب في تحريم التفاضل وإن خالفه في أوصاف آخر ، فتى عَقِلَ المعنى الذى به تعلق الحكم وجعل علامة له وجب اعتباره حيث وجد ، كما رجم ماعزاً لزناده ، وحكم بإلقاء الفأرة وما حولها لما ماتت في السمن ؛ فمقلنا عموم المعنى لكل زان وعموم المعنى لكل مائع جاور النجاسة ، إلا أن المعنى تارة يكون جلياً ظاهراً ، وتارة يكون خفياً غامضاً ، فيستدل عليه بالدلائل التي نصبها الله عليه .

وأجاب عنه القاضى أبو يعلى بأن قال : العقلُ إنما يمنع أن يجمع بين الشئيين المختلفين من حيث اختلفا في الصفات النفسية كالسواد والبياض ، وأن يفرق بين المثليين فيما تماثلا فيه من صفات النفس كالسوادين والبياضين وما يجرى مجرى ذلك وأما ما عدا ذلك فإنه لا يمتنع أن يجمع بين المختلفين في الحكم الواحد ، ألا ترى أن السواد والبياض قد اجتماعا في منافاة الحمرة وما يجرى مجراها من الألوان ؛ فإن القعود في الموضع الواحد قد يكون حسناً إذا كان فيه نفع لا ضرر فيه ، وقد يكون قبيحاً إذا كان فيه ضرر من غير نفع يُوفى عليه وإن كان القعود المقصود في ذلك الموضع متيقناً ، وقد يكون القعود في مكانين مجتمعين في الحسن بأن يكون في كل منهما نفع لا ضرر فيه وإن كانا مختلفين ، على أن ذلك يؤكد صحة القياس ، وذلك أن المثليين في العقلية إنما وجب تساوى حكمهما لأن كل واحد منهما



قد ساوى الآخر فيما لأجله قد وجب له الحكم إما لذاته كالسوادين أو لعلته أوجبت ذلك كالأسودين ، وهكذا القول في المختلفين ، وعلى هذه الطريقة بعينها يجرى القياس ؛ لأننا إنما نحكم للفرع بحكم الأصل إذا شاركه في علة الحكم ، كما أن الله تعالى إنما نص على حكم واحد في الشئين إذا اشتركا فيما أوجب الحكم فيهما ، فقد بان بذلك صحة ما ذكرناه .

وأجاب عنه القاضى عبد الوهاب المالكي بأن قال : دعواكم بأن هذه الصور التى اختلفت أحكامها متماثلة فى نفسها دعوى ، والأمثلة لا تشهد لها ، ألا ترى أنه لا يمتنع أن يتفق الصوم والصلاة فى امتناع أدائها من الحائض ويفترقان فى وجوب القضاء ، والتماثل فى العقليات لا يوجب التساوى فى الأحكام الشرعية .

وأيضاً فهذا يوجب منع القياس فى العقليات .

وأيضاً فإن القياس جائز على العلة المنصوص عليها مع وجود المعنى الذى ذكره .

فهذه أجوبة النظر ، ونحن بعون الله وتوفيقه نفرّد كل مسألة منها بجواب مفصل ، وهو المسلك الثانى الذى وعدنا به .

جواب مفصل

(١) لماذا وجب

الغسل من المنى

دون البول؟

أما المسألة الأولى - وهى إيجاب الشارع صلى الله عليه وسلم الغسل من المنى دون البول - فهذا من أعظم محاسن الشريعة وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة ؛ فإن المنى يخرج من جميع البدن ، ولهذا سماه الله سبحانه وتعالى (سَلَالَةً) لأنه يسيل من جميع البدن ، وأما البول فإنما هو فَضْلَةُ الطعام والشراب المستحيلة فى المعدة والمثانة ؛ فتأثر البدن بخروج المنى أعظم من تأثره بخروج البول ؛ وأيضاً فإن الاغتسال من خروج المنى من أنفع شيء للبدن والقلب والروح ، بل جميع الأرواح القائمة بالبدن فإنها تقوى بالاغتسال ، والغسل يخلف عليه ما تحل منه بخروج المنى ، وهذا أمر يُعْرَفُ بالحس ؛ وأيضاً فإن الجنابة توجب ثقباً وكسلاً



والغسل يحدث له نشاطاً وخفة ، ولهذا قال أبو ذر لما اغتسل من الجنابة : كأنما أقيت عنى حملاً ، وبالجملة فهذا أمر يدركه كل ذى حس سليم وفطرة صحيحة ، ويعلم أن الاغتسال من الجنابة يجرى مجرى المصالح التى تلحق بالضروريات للبدن والقلب ، مع ما تحدثه الجنابة من بُعْدِ القلب والروح عن الأرواح الطيبة ، فإذا اغتسل زال ذلك البعد ، ولهذا قال غير واحد من الصحابة : إن العبد إذا نام عَرَجَتْ رُوحُهُ ، فإن كان طاهراً أَذِنَ لها بالسجود ، وإن كان جُنُباً لم يؤذن لها ، ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنبَ إذا نام أن يتوضأ . وقد صرح أفاضل الأطباء بأن الاغتسال بعد الجماع يعيد إلى البدن قوته ، ويخلف عليه ما تحلل منه ، وإنه من أنفع شيء للبدن والروح ، وتركه مضر ، ويكفى شهادة العقل والفطرة بحسنه ، وبالله التوفيق .

على أن الشارع لو شرع الاغتسال من البول لكان فى ذلك أعظم حرج ومشقة على الأمة تمنعه حكمة الله ورحمته وإحسانه إلى خلقه .

### فصل

وأما غسل الثوب من بَوْلِ الصبية ونَضْحِهِ من بول الصبي إذا لم يطما فهذا (٢) الفرق بين الصبي والصبية للفقهاء فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنهما يغسلان جميعاً .

والثانى : يُنَضَّحَان .

والثالث : التفرقة ، وهو الذى جاءت به السنة ، وهذا من محاسن الشريعة وتمايم حكمتها ومصلحتها .

والفرق بين الصبي والصبية من ثلاثة أوجه :

أحدها : كثرة حمل الرجال والنساء للذكر ، فتسمُّ البَوْلَى ببوله ، فيشق عليه غسله .



والثاني: أن بوله لا ينزل في مكان واحد ، بل ينزل متفرقاً ههنا وههنا ، فيشق غسل ما أصابه كله ، بخلاف بول الأنثى .

الثالث: أن بول الأنثى أخبث وأنتن من بول الذكر ، وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأنثى ؛ فالحرارة تخفف من نتن البول وتذيب منها ما لا يحصل مع الرطوبة ، وهذه معانٍ مؤثرة يحسن اعتبارها في الفرق .

### فصل

(٣) الفرق بين الصلاة الرباعية وغيرها  
وأما نَقْصُهُ الشَّطْرَ من صلاة المسافر الرباعية دون الثلاثية والثنائية ففي غاية المناسبة ؛ فإن الرباعية تحتل الحذف لطولها ، بخلاف الثنائية ، فلو حذف شطرها لأَجَبَتْ بها ولزالت حكمة الوتر الذي شرع خاتمة العمل ، وأما الثلاثية فلا يمكن شَطْرُهَا ، وحذف ثلثيها مغلَّبٌ بها ، وحذف ثلثها يخرجها عن حكمة شرعها وتراً ، فإنها شرعت ثلاثاً لتكون وتر النهار ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « المغربُ وترُ النهارِ ؛ فأوترُوا صلاةَ اللَّيْلِ » .

### فصل

(٤) لماذا وجب على الحائض قضاء الصوم دون الصلاة ؟  
وأما إيجاب الصوم على الحائض دون الصلاة فمن تمام محاسن الشريعة وحكمتها ورعايتها لمصالح المكلفين ؛ فإن الحيض لما كان منافياً للعبادة لم يشرع فيه فعلها ، وكان في صلاتها أيام الطهر ما يغنيها عن صلاة أيام الحيض ، فيحصل لها مصلحة المصلحة في زمن الطهر ؛ لتكررها كل يوم ، بخلاف الصوم ، فإنه لا يتكرر ، وهو شهر واحد في العام ، فلو سقط عنها فعلة بالحيض لم يكن لها سبيل إلى تدارك نظيره ، وفانت عليها مصلحته ، فوجب عليها أن تصوم شهراً في طهرها ؛ لتحصل مصلحة الصوم التي هي من تمام رحمة الله بعبده وإحسانه إليه بشرعه ، وبالله التوفيق .



## فصل

(٥) حكم النظر إلى الحرة  
وأما تحريم النظر إلى العجوز الحرة الشوهاء القبيحة وإباحته إلى الأمة البارعة الجمال فكذب على الشارع ، فأين حرم الله هذا وأباح هذا ؟ والله سبحانه إنما قال (قل للمؤمنين يُغَضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) ولم يطلق الله ورسوله للأعين النظر إلى الإمام البارعات الجمال ، وإذا خشي الفتنة بالنظر إلى الأمة حرم عليه بلا ريب ، وإنما نشأت الشبهة أن الشارع شرع للحر أن يسترن وجوههن عن الأجانب ، وأما الإمام فلم يوجب عليهن ذلك ، لكن هذا في إماء الاستخدام والابتذال ، وأما إماء التسرّي اللاتي جرت العادة بصونهن وحجبهن فأين أباح الله ورسوله لهن أن يكشفن وجوههن في الأسواق والطرق ومجامع الناس وأذن للرجال في التمتع بالنظر إليهن ؟ فهذا غلط محض على الشريعة ، وأكد هذا الغلط أن بعض الفقهاء سمع قولهم : إن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها ، وعورة الأمة مالا يظهر غالبا كالبطن والظهر والساق ؛ فظن أن ما يظهر غالبا حكمه حكم وجه الرجل ، وهذا إنما هو في الصلاة لا في النظر ، فإن العورة عورتان : عورة في النظر ، وعورة في الصلاة ؛ فالحرة لها أن تصلي مكشوفة الوجه والكفين ، وليس لها أن تخرج في الأسواق ومجامع الناس كذلك ، والله أعلم .

## فصل

(٦) الفرق بين السارق والمنتهب  
وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم ، وترك قطع الخنثلس والمنتهب والغاصب فمن تمام حكمه الشارع أيضا ؛ فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه يَنْقُبُ الدَّورَ ويَهْتِكُ الْحُرْزَ ويَكْسِرُ الْقُفْلَ ، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك ، فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضا ، وعظم الضرر ، واشتدت



الْحَمْدُ بِالشَّرَاقِ ، بخلاف المنتهب والمختلس ؛ فإن المنتهب هو الذى يأخذ المال جَهْرَةً بِمَرَأَى مِنَ النَّاسِ ، فيمكنهم أن يأخذوا على يَدَيْهِ ، ويخلصوا حق المظلوم ، أو يشهدوا له عند الحاكم ، وأما المختلس فإنه إنما يأخذوا المالَ على حين غَفْلَةٍ من مالِ لَسْكَه وغيره ، فلا يخلو من نوع تفریط يمكن به المختلس من اختلاسه ، وإلا فمع كمال التحفظ والتيقظ لا يمكنه الاختلاس ، فليس كالسارق ، بل هو بالخائن أشبه ؛ وأيضاً فالمختلس إنما يأخذ المالَ من غير حِرْزٍ مثله غالباً ، فإنه الذى يُعَاقِبُكَ ويختلس مَتَاعَكَ فى حال تَخَلُّيك عنه وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً ، فهو كالمنتهب ؛ وأما الغاصب فالأمر فيه ظاهر ، وهو أولى بعدم القطع من المنتهب ، ولكن يسوغ كَفُّ عُدْوَانِ هَؤُلَاءِ بِالضَّرْبِ وَالنَّكَالِ وَالسَّجْنِ الطَّوِيلِ وَالْعُقُوبَةِ بِأَخْذِ الْمَالِ كَمَا سَيَأْتِي .

فإن قيل : فقد وردتِ السَّنةُ بقطع جاحد العارية ، وغايته أنه خائنٌ ، والمَعِيرُ سلطه على قبض ماله ، والأحتراز منه ممكن بأن لا يدفع إليه المال ؛ فبطل ما ذكرتم من الفرق .

قيل : أَعَمَّرُ اللهَ لقد صحَّ الحديثُ بأن امرأة كانت تستعير المتاعَ وَتَجَحِّدُهُ ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يدها ، فاختلف الفقهاء فى سبب القطع : هل كان سرقتها وعَرَفَهَا الرَّاوى بصفتها لأن المذكور سببُ القطع كما يقوله الشافعى وأبو حنيفة ومالك ، أو كان السببُ المذكور هو سببُ القطع كما يقوله أحمد ومن وافقه ؟ ونحن فى هذا المقام لا ننتصر لمذهب معين البتة ، فإن كان الصحيح قول الجمهور اندفع السؤال ، وإن كان الصحيح هو القول الآخر فموافقته للقياس والحكمة والمصلحة ظاهر جداً ؛ فإنَّ العارية من مَصَالِحِ بَنِي آدَمَ التى لا بدَّ لهم منها ، ولا غنى لهم عنها ، وهى واجبة عند حاجة المستعير وضرورته إليها إما بأجرة أو مجاناً ، ولا يمكن المعير كل وقت أن يُشْهَدَ على العارية ،



ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعاً وعادة وعرفاً ، ولا فرق في المعنى بين من تَوَصَّلَ إلى أخذ متاع غيره بالسرقة وبين من توصل إليه بالعارية وجَعَدَهَا ، وهذا بخلاف جاحِدِ الوديعة ؛ فإن صاحب المتاع فرَطَ حيث ائْتَمَنَهُ .

## فصل

وأما قَطْعُ اليدِ في رُبْعِ دينارٍ وجَعْلُ دِيَّتِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ فَمِنْ أَكْثَرِ الْمَصَالِحِ وَالْحِكْمَةِ ؛ فَإِنَّهُ احْتِطَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلْأَمْوَالِ وَالْأَطْرَافِ ، فَقَطَعَهَا فِي رُبْعِ دِينَارٍ حِفْظاً لِلْأَمْوَالِ ، وَجَعَلَ دِيَّتَهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ حِفْظاً لَهَا وَصِيَانَةً ، وَقَدْ أُورِدَ بَعْضُ الزَّانِقَةِ <sup>(١)</sup> هَذَا السُّؤَالُ وَضَمَنَهُ بَيْتَيْنِ ، فَقَالَ :

يَدٌ بِخَمْسِ مِئَةٍ مِنْ عَسَجِدٍ وَدِيَّتُهَا مَا بِأَلْهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ  
تَنَاقُضُ مَا لَنَا إِلَّا السَّكُوتُ لَهُ وَنَسْتَجِيرُ بِمَوْلَانَا مِنَ الْعَارِ  
فَأَجَابَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهَا كَانَتْ ثَمِينَةً لَمَّا كَانَتْ أَمِينَةً ، فَلَمَّا خَانَتْ هَانَتْ ، وَضَمَنَهُ النَّازِظُ قَوْلَهُ :

يَدٌ بِخَمْسِ مِئَةٍ مِنْ عَسَجِدٍ وَدِيَّتُهَا لَكِنَّا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ  
حِمَاةُ الدَّمِ أَغْلَاهَا ، وَأَرْخَصَهَا خِيَانَةُ الْمَالِ ، فَانْظُرْ حِكْمَةَ الْبَارِي  
وَرَوَى أَنَّ الشَّافِعِي <sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ أَجَابَ بِقَوْلِهِ :

هَنَّاكَ مَظْلُومَةٌ غَالَتْ بِقِيَمَتِهَا وَهَهُنَا ظَلَمَتْ هَانَتْ عَلَى الْبَارِي  
وَأَجَابَ شَمْسُ الدِّينِ الْكَرْدِيُّ بِقَوْلِهِ :

قُلْ لِلْمَعْرِىِّ عَارٌ أَيْمًا عَارٌ جَهْلُ الْفَتَى وَهُوَ عَنْ ثَوْبِ الثَّقِيِّ عَارٌ  
لَا تَقْدَحَنَّ زِنَادُ الشُّعْرِ عَنْ حِكْمِ شَعَارِ الشَّرْعِ لَمْ تُقْدَحْ بِأَشْعَارِ  
فَقِيَمَةُ الْيَدِ نِصْفُ الْأَلْفِ مِنْ ذَهَبٍ فَإِنْ تَعَدَّتْ فَلَا تَسْوَى بِدِينَارٍ

(١) يَنْسَبَانِ إِلَى أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِى ، وَحَفَظْنِي « يَدٌ بِخَمْسِ مِئَةٍ مِنْ عَسَجِدٍ » .

(٢) لَا يَتَّفِقُ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ قَائِلَ الْبَيْتَيْنِ هُوَ الْمَعْرِى .



## فصل

(٨) حكمة جعل  
نصاب السرقة  
ربع دينار

وأما تخصيص القطع بهذا القدر فلأنه لا بد من مقدار يُجعل ضابطا لوجوب القطع ؛ إذ لا يمكن أن يقال : يُقطع بسرقة فلس أو حبة حنطة أو تمر ، ولاتأني الشريعة بهذا ، وتنزه حكمة الله ورحمته وإحسانه عن ذلك ، فلا بُدَّ من ضابط ، وكانت الثلاثة دراهم أول مراتب الجمع ، وهي مقدار رُبْع دينار ، وقال إبراهيم النخعي وغيره من التابعين : كانوا لا يقطعون في الشيء التافه ؛ فإن عادة الناس التسامح في الشيء الحقير من أموالهم ، إذا لا يلحقهم ضرر بفقده ، وفي التقدير بثلاثة دراهم حكمة ظاهرة ؛ فإنها كفاية المقتصد في يومه له ولمن يعونه غالباً ، وقوت اليوم للرجل وأهله له خطر عند غالب الناس ؛ وفي الأثر المعروف « مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرِّهِ ، مُعَانِي فِي بَدَنِهِ ، عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحِذَافِيرِهَا » .

## فصل

(٩) حكمة حد  
القذف بالزنا  
دون الكفر

وأما إيجاب حد الفرية على من قَذَفَ غيره بالزنادون الكفر ففي غاية المناسبة ؛ فإن القاذف غيره بالزنا لا سبيل للناس إلى العلم بكذبه ، فجعل حد الفرية تكذيباً له ، وتبرئة لعرض المقدوف ، وتعظيماً لشأن هذه الفاحشة التي يُجْلَدُ مَنْ رَمَى بِهَا مُسْلِمًا ؛ وأما من رمى غيره بالكفر فإن شاهد حال المسلم وأطَّلَعَ للمسلمين عليها كافٍ في تكذيبه ، ولا يلحقه من العار بكذبه عليه في ذلك ما يلحقه بكذبه عليه في الرمي بالفاحشة ، ولا سيما إن كان المقدوف امرأة ؛ فإن العار والمَعْرَةَ التي تلحقها بقذفه بين أهلها وتَشَعُّبَ ظنون الناس وكونهم بين مُصَدِّق ومكذب لا يلحق مثله بالرمي بالكفر .



## فصل

وأما اكتفاؤه في القتل بشاهدين دون الزنا ففي غاية الحكمة والمصلحة ؛ فإن (١٠) حكمة  
الافتاء في  
القتل بشاهدين  
لضاعت الدماء ، وتوابع العادون ، وتجروا على القتل ؛ وأما الزنا فإنه بالغ في ستره كما  
قدر الله ستره ، فاجتمع على ستره شرع الله وقدره ، فلم يقبل فيه إلا أربعة يَصِفُونَ  
الفعل وَصَفَ مشاهدة ينتفي معها الاحتمال ؛ وكذلك في الإقرار ، لم يكتف بأقل  
من أربع مرات حرصاً على ستر ما قدر الله ستره ، وكره إظهاره ، والتكلم به ،  
وتوعد من يحب إشاعته في المؤمنين بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة .

## فصل

وأما جلد قاذف الحردون العبد فتفريق شرعه بين ما فرق الله بينهما (١١)  
الحكمة  
بقدره ، فما جعل الله سبحانه العبد كالحر من كل وجه لا قدرا ولا شرعا ، وقد  
ضرب الله سبحانه لعباده الأمثال التي أخبر فيها بالتفاوت بين الحر والعبد ، وأنهم  
لا يرضون أن تساويهم عبيدهم في أرزاقهم ، فالله سبحانه وتعالى فضّل بعض  
خلقه على بعض ، وفضل الأحرار على العبيد في الملك وأسبابه والقدرة على  
التصرف ، وجعل العبد مملوكا والحر مالكا ، ولا يستوى المالك والمملوك .  
وأما التسوية بينهما في أحكام الثواب والعقاب فذلك مُوجِبُ العدل والإحسان ؛  
فإنه يوم الجزاء لا يبقى هناك عبد وحر ولا مالك ولا مملوك .

(١٢)

الحكمة

## فصل

وأما تفريقه في العدة بين الموت والطلاق ، وعدة الحرة وعدة الأمة ، وبين  
في التفريق  
بين عدة  
الموت والطلاق  
(٥ — أعلام المؤءين ٢)



الاستبراء والعِدَّة ، مع أن المقصود العلم ببراءة الرحم في ذلك كله ، فهذا إنما يتبين وجهه إذا عُرِفَتِ الحِكْمَةُ التي لأجلها شُرِعت العدة وعرف أجناس العدد وأنواعها .

الحكم  
في العدة

فأما المقام الأول ففي شرع العدة عِدَّةُ حِكْمٍ : منها العلم ببراءة الرحم ، وأن لا يجتمع ماء الواطئين فأكثر في رحم واحد ، فتختلط الأنساب وتفسد وفي ذلك من الفساد ما تمنعه الشريعة والحكمة . ومنها تعظيم خطر هذا العقد ، ورفع قدره ، وإظهار شرفه . ومنها تطويل زمان الرجعة للمطلق ؛ إذ لعله أن يندم وفيه فيصافد زمناً يتمكن فيه من الرجعة . ومنها قضاء حق الزوج ، وإظهار تأثير فقده في المنع من التزين والتجمل ، ولذلك شُرِعَ الإحداد عليه أكثر من الإحداد على الوالد والولد . ومنها الاحتياط لحق الزوج ، ومصلحة الزوجة ، وحق الولد ، والقيام بحق الله الذي أوجبه ؛ ففي العدة أربعة حقوق ، وقد أقام الشارع الموتَ مقامَ الدخول في استيفاء المقود عليه ؛ فإن النكاح مدته العمر ، ولهذا أقيم مقام الدخول في تكميل الصداق ، وفي تحريم الرُبُوبَةِ عند جماعة من الصحابة ومن بعدهم كما هو مذهب زيد بن ثابت وأحمد في إحدى الروايتين عنه ؛ فليس المقصود من العِدَّةِ مجرد براءة الرحم ، بل ذلك من بعض مقاصدها وحكمها .

أجناس  
العدد

المقام الثاني في أجناسها ، وهي أربعة في كتاب الله ، وخامس بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجنس الأول : أمُّ بَابِ العدة ، ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) الثاني : ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ) الثالث : ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) الرابع ، ( واللائي يَدْسُنَ من الحيض من نساءكم إن أرْتَبْتُمْ فعدتھن ثلاثة أشهر ) الخامس : قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تُوطأ حاملٌ حتى تضع ، ولا حائل حتى تستبرئ بحیضة » ومقدم هذه الأجناس كلها الحاكم عليها كلها وضعُ الحمل ، فإذا وجد فالحكم له ، ولا التفات إلى غيره ، وقد كان



بين السلف نزاع في المتوفى عنها أنها تترخص أبعد الأجلين ، ثم حصل الاتفاق على انقضاءها بوضع الحمل ؛ وأما عدة الوفاة فتجب بالموت ، سواء دخل بها أو لم يدخل ، كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق الناس ؛ فإن الموت لما كان انتهاء العقد وانقضائه استقرت به الأحكام : من التوارث ، واستحقاق المهر ، وليس المقصود بالعدة ههنا مجرد استبراء الرحم كما ظنه بعض الفقهاء ؛ لوجوبها قبل الدخول ، ولحصول الاستبراء بحَيْضَةٍ واحدة ، ولاستواء الصغيرة والآيسة وذوات القُرُوء في مدتها ، فلما كان الأمر كذلك قالت طائفة : هي تعبدٌ مُحضٌ لا يعقل ممناه ، وهذا باطل لوجوه : منها أنه ليس في الشريعة حكم واحد إلا وله معنى وحكمة يعقله مَنْ عَقَلَهُ ويحفي على من خفى عليه . ومنها أن العِدَّةَ ليست من باب العبادات المحضة ؛ فإنها تجب في حق الصغيرة والكبيرة والعاقلة والمجنونة والمسلمة والذمية ، ولا تفتقر إلى نية . ومنها أن رعاية حق الزوجين والولد والزوج الثاني ظاهر فيها ؛ فالصواب أن يقال : هي حريم لانقضاء النكاح لما كل ، ولهذا تجد فيها رعاية لحق الزوج وحرمة له ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان من احترامه ورعاية حقوقه تحريم نسائه بعده ، ولما كانت نساؤه في الدنيا هن نساؤه في الآخرة قطعاً ، لم يحل لأحد أن يتزوج بهن بعده ، بخلاف غيره ؛ فإن هذا ليس معلوماً في حقه ، فلو حرمت المرأة على غيره لتضررت ضرراً محققاً بغير نفع معلوم ، واسكن لو تأيَّمت على أولادها كانت محمودة على ذلك . وقد كانوا في الجاهلية يبالفون في احترام حق الزوج وتعظيم حريم هذا العقد غايةً المبالغة من ترَبُّصٍ <sup>(١)</sup> سنة في شرياتها وحفش بيتها ، فخفف الله عنهم ذلك بشريعته التي جعلها رَحْمَةً وحكمة ومصلحة ونعمة ، بل هي من أَجَلٍ نعمه عليهم على الإطلاق ، فله الحمد كما هو أهله .

(١) انظر إلى قول لبيد بن ربيعة :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولا كاملا فقد اعتذر



وكانت أربعة أشهر وعشرًا على وفق الحكمة والمصلحة ؛ إذ لا بُدَّ من مدة مضروبة لها ، وأولى المدد بذلك المدة التي يعلم فيها بوجود الولد وعدمه ؛ فإنه يكون أربعين يوماً نُطْقَةً ، ثم أربعين عََلْقَةً ، ثم أربعين مُضْغَةً ، فهذه أربعة أشهر ، ثم ينفخ فيه الروح في الطور الرابع ، فقدر بعشرة أيام لتظهر حياته بالحركة إن كان ثم حَمْلٌ .

### فصل

#### حكمة عدة الطلاق

وأعادة الطلاق فلا يمكن تعليلها بذلك ؛ لأنها إنما تجب بعد المسيس بالاتفاق ، ولا ببراءة الرحم ؛ لأنه يحصل بحِيْضَةٍ كاستبراء ، وإن كان براءة الرحم بعض مقاصدها . ولا يقال «هي تعبد» لما تقدم ، وإنما يتبين حكمها إذا عرف ما فيها من الحقوق ؛ ففيها حق الله ، وهو امتثال أمره وطلب مرضاته ، وحق للزوج المطلق وهو اتساع زمن الرجعة له ، وحق للزوجة ، وهو استحقاقها للنفقة والسكنى مادامت في العدة ، وحق للولد ، وهو الاحتياط في ثبوت نسبه وأن لا يختلط بغيره ، وحق للزوج الثاني ، وهو أن لا يَسْقَى ماء زرع غيره ، ورتب الشارع على كل واحد من هذه الحقوق ما يناسبه من الأحكام ؛ فرتب على رعاية حقه هو لزوم المنزل وأنها لا تخرج ولا تخرج ، هذا موجب القرآن ومنصوص إمام أهل الحديث وإمام أهل الرأي . ورتب على حق المطلق تمكينه من الرجعة مادامت في العدة ، وعلى حقها استحقاق النفقة والسكنى ، وعلى حق الولد ثبوت نسبه وإحاقه بأبيه دون غيره ، وعلى حق الزوج الثاني دخوله على بصيرة ورحم برىء غير مشغول بولد لغيره ؛ فكان في جعلها ثلاثة قروء رعاية لهذه الحقوق ، وتكيفا لها ، وقد دل القرآن على أن العدة حق للزوج عليها بقوله ( يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ) فهذا دليل على أن العدة للرجل على المرأة بعد المسيس ، وقال تعالى ( وبعوثنن أحق بردهن في



ذلك ، إن أرادوا إصلاحاً) فجعل الزوج أحق بردها في العدة ؛ فإذا كانت العدة ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر طالت مدة الترتُّب لينظر في أمرها هل يمسكها بمعروف أو يُسرَّحها بإحسان ، كما جعل الله سبحانه للمولى ترتُّبَ أربعة أشهر لينظر في أمره هل يفي به أو يطلق ، وكما جعل مدة تسيير الكفار أربعة أشهر لينظروا في أمرهم ويختاروا لأنفسهم .

فإن قيل : هذه العلة باطلة ؛ فإن المختلعة والمفسوخ نكاحها بسبب من الأسباب والمطلقة ثلاثاً والموطوءة بشبهة والمزني بها تعتد بثلاثة أقراء ، ولا رجعة هناك ، فقد وجد الحكم بدون علته ، وهذا يبطل كونها علة .

قيل : شرط النقص أن يكون الحكم في صورة ثابتة بنص أو إجماع ، وأما كونه قولاً لبعض العلماء فلا يكفي في النقص به ، وقد اختلف الناس في علة المختلعة ؛ فذهب إسحاق وأحمد في أصح الروايتين عنه دليلاً أنها تعتد بحیضة واحدة ، وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس ، وقد حكى إجماع الصحابة ولا يعلم لهما مخالف ، وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة دلالة صريحة ، وعُذِرَ مَنْ خالفها أنها لم تبلغه ، أو لم تصح عنده ، أو ظن الإجماع على خلاف موجبها ، وهذا القول هو الراجح في الأثر والنظر : أما رجحانه أترأ ؟ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر المختلعة قط أن تعتد بثلاث حيض ، بل قد روى أهل السنن عنه من حديث الربيع بنت مَعُوذٍ أن ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسرىدها ، وهى جميلة بنت عبد الله بن أبيّ ، فأثنى أخوها يشتكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثابت ، فقال « خذِ الذى لها عليك وخلِّ سبيلها » قال : نعم ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها ؛ وذكر أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تعتد بحیضة ، قال الترمذی : الصحيح أنها



أمرت أن تعتد بحیضة ، وهذه الأحادیث لها طرق یصدق بعضها بعضاً ، وأهل الحديث بعلمتین : أحدهما إرساله ، والثانية أن الصحيح فيه « أُمِرْتُ » بحذف الفاعل ، والعلمتان غیر مؤثرتین ؛ فإنه قد روى من وجوه متصلة ، ولا تعارض بین أُمِرْتُ وأَمَرَهَا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ من المحال أن يكون الأمر لها بذلك غیر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته ، وإذا كان الحديث قد روى بلفظ محتمل ولفظ صريح یفسر المحتمل ویبینه ، فكيف یجعل المحتمل معارضاً للمفسر بل مقدماً علیه ؟ ثم یکفی فی ذلك فتاوى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ قال أبو جعفر النحاس فی کتاب الناسخ والمنسوخ : هو إجماع من الصحابة . وأما اقتضاء النظر له فإن المختلعة لم تَبَقْ لزوجها علیها عدة ، وقد ملکت نفسها وصارت أحقَّ بِبُضْعِهَا ، فلها أن تتزوج بعد براءة رحمها ، فصارت العدة فی حقها بمجرد براءة الرحم ، وقد رأينا الشریعة جاءت فی هذا النوع بحیضة واحدة كما جاءت بذلك فی المسدیه والمملوكة بعقد معاوضة أو تبرع والمهاجرة من دار الحرب ، ولا ریب أنها جاءت بثلاثة أقراء فی الرجعية ، والمختلعة فرغ متدد بین هذین الأصلین ؛ فینبغی إلحاقها بأشبههما بها ؛ فنظرنا فإذا هی بذوات الحیضة أشبهه .

ومما یبین حکمة الشریعة فی ذلك أن الشارع قسم النساء إلى ثلاثة أقسام : أحدها : المفارقة قبل الدخول ؛ فلا عدة علیها ولا رجعة لزوجها فیها . الثانی : المفارقة بعد الدخول إذا كان لزوجها علیها رجعة ، فجعل عدتها ثلاثة قروء ، ولم یدکر سبحانه العدة بثلاثة قروء إلا فی هذا القسم ، كما هو مصرح به فی القرآن فی قوله تعالى : ( والمطلقات یتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا یحل لهن أن یمکن ما خلق الله فی أرحامهن ، إن کنَّ یؤمنن بالله والیوم الآخر ، وبعولتهن حق بردهن فی ذلك ، إن أرادوا إصلاحاً ) ، وكذا فی سورة الطلاق لما ذکر الاعتداد بالأشهر الثلاثة فی حق من إذا بلغت أجلها خیر زوجها بین إمساك



بمعروف أو مفارقتها بإحسان ، وهى الرجعية قطعاً ، فلم يذكر الأقراء أو بدلهما فى حق بَأْن البتة . القسم الثالث : مَنْ بَانت عن زوجها وانقطع حقه عنها بسبب أو هِجْرَة أو خُلْع ؛ فجعل عدتها حيضة للاستبراء ، ولم يجعلها ثلاثاً ؛ إذ لا رجعة للزوج ، وهذا فى غاية الظهور والمناسبة ؛ وأما الزانية والموطوءة بشبهة فوجب الدليل أنها تُستَبْرَأ بحيضة فقط ، ونص عليه أحمد فى الزانية ، واختاره شيخنا فى الموطوءة بشبهة ، وهو الراجح ، وقياسهما على المطلقة الرجعية من أبعد القياس وأفسده .

فإن قيل : فهَبْ أن هذا قد سلم لكم فيما ذكرتم من الصور ، فإنه لا يُسَلَّم معكم فى المطلقة ثلاثاً ؛ فإن الإجماع منعقد على اعتدادها بثلاثة قروء مع انقطاع حق زوجها من الرجعة ، والقصد مجرد استبراء رحمها .

قيل : نعم هذا سؤال وارد ، وجوابه من وجهين : أحدهما : أنه قد اختلف حكمه عدة المطلقة ثلاثاً فى عدتها : هل هى بثلاثة قروء أو بقرء واحد ؟ فالجمهور - بل الذى لا يعرف الناس سواه - أنها ثلاثة قروء ، وعلى هذا فيكون وجهه أن الطَّلَقة الثالثة لما كانت من جنس الأولين أعطيت حكمهما ؛ ليسكون باب الطلاق كله باباً واحداً ، فلا يختلف حكمه ؛ والشارع إذا علق الحكم بوصف لمصلحة عامة لم يكن تخلف تلك المصلحة والحكمة فى بعض الصور مانعاً من ترتيب الحكم ، بل هذه قاعدة الشريعة وتصرفها فى مصادرها ومواردها . الوجه الثانى : أن الشارع حرَّمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، عقوبة له ، ولَعَنَ الحَمْلَ والمُحَلَّلَ لِمَا قَضَيْتُمَا مَقْصِدَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ من عقوبته ؛ وكان من تمام هذه العقوبة أن طَوَّلَ مدة تحریمها عليه ؛ فكان ذلك أبلغ فيما قصده الشارع من العقوبة ، فإنه إذا علم أنها لا تحل له حتى تعتد بثلاثة قروء ، ثم يتزوجها آخر بنكاح رغبة مقصود لا تحليل مُوجِبٍ لِلْعَنَةِ ، ويفارقها ، وتعتد من فراقه ثلاثة قروء آخر ، طال عليه الانتظار ، وعِيلَ صَبْرَهُ ، فأمسك عن الطلاق الثلاث ، وهذا واقع على وفق الحكمة والمصلحة والزجر ؛ فكان التربص



بثلاثة قروء في الرجعية نظراً للزوج ومراعاة لمصلحته لما لم يوقع الثالثة المحرمة لها ،  
وهيها كان تر بصها عقوبة له وزجراً لما أوقع الطلاق المحرم لما أحل الله له ،  
وأكدت هذه العقوبة بتحريمها عليه إلا بعد زوج وإصابة وتر بص ثان .

وقيل : بل عدتها حيضة واحدة ، وهي اختيار أبي الحسين بن اللبان ؛ فإن  
كان مسبوقاً بالإجماع فالصواب اتباع الإجماع ، وأن لا يلتفت إلى قوله ، وإن  
لم يكن في المسألة إجماع فقوله قوى ظاهر ، والله أعلم .

عدة الخيرة  
وحكمتها

فإن قيل : فقد جاءت السنة بأن الخيرة تعتد ثلاث حيض ، كما رواه ابن  
ماجه من حديث عائشة قالت : أُمِرْتُ بِرُبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدَ ثَلَاثَ حَيْضٍ .

قيل : ما أَصْرَحَ من حديث لو ثبت ، ولكنه حديث منكر بإسناد  
مشهور ، وكيف يكون عند أم المؤمنين هذا الحديث وهي تقول الأقراء الأطهار ؟  
فإن صح الحديث وجب القول به ، ولم تسع مخالفته ، ويكون حكمه حكم المطلقة  
ثلاثاً في اعتدادها بثلاثة قروء ولا رجعة لزوجها عليها ؛ فإن الشارع يخص بعض  
الأعيان والأفعال والأزمان والأماكن ببعض الأحكام ، وإن لم يظهر لنا موجبُ  
التخصيص ، فكيف وهو ظاهر في مسألة الخيرة ، فإنها لو جعلت عدتها حيضة  
واحدة لبادرت إلى الزوج بعدها ، وأيس منها زوجها ؟ فإذا جعلت ثلاث حيض  
طال زمن انتظارها وحبسها عن الأزواج ، ولعلها تتذكر زوجها فيها وترغب في  
رجعته ، ويزول ماعندها من الوحشة ، ولو قيل « إن اعتداد المختلعة بثلاث  
حيض لهذا المعنى بعينه » لكان حسناً على وفق حكمة الشارع ، ولكن هذا  
مفقود في المسبية والمهاجرة والزانية والموطوءة بشبهة .

عدة الآيسة  
والصغيرة  
وحكمتها

فإن قيل : فهب أن هذا كله قد سلم لكم ، فكيف يسلم لكم في الآيسة  
والصغيرة التي لا يوطأ مثلها ؟



قيل : هذا إنما يرد على مَنْ جعل علة العدة مجرد براءة الرحم فقط ، ولهذا أجابوا عن هذا السؤال بأن العدة ههنا شُرِعَتْ تعيداً محضاً غير معقول المعنى ، وأما مَنْ جعل هذا بعض مقاصد العدة وأن لها مقاصد أخرى من تكميل شأن هذا العقد واحترامه وإظهار خطره وشرفه فجعل لهم حريم بعد انقطاعه بموت أو فرقة ، فلا فرق في ذلك بين الآيسة وغيرها ، ولا بين الصغيرة والكبيرة ، مع أن المعنى الذي طُوِّلت له العدة في الحائض في الرجعية والمطلقة ثلاثاً موجودٌ بعينه في حق الآيسة والصغيرة ، وكان مقتضى الحكمة التي تضمنت النظر في مصلحة الزوج في الطلاق الرجعي وعقوبته وزجره في الطلاق المحرم التسوية بين النساء في ذلك ، وهذا ظاهر جداً ، وبالله التوفيق .

### فصل

وأما تحريم المرأة على الزوج بعد الطلاق الثلاث وإباحتها له بعد نكاحها بحكمة تحريم  
للثاني فلا يَعْرِف حكمته إلا مَنْ له معرفة بأسرار الشريعة وما اشتملت عليه من  
المرأة بعد  
الطلاق الثلاث الحكم والمصالح الكلية ؛ فنقول وبالله التوفيق :

لما كان إباحة فَرْج المرأة للرجل بعد تحريمه عليه ومنعه منه من أعظم نعم الله عليه وإحسانه إليه كان جديراً بشكر هذه النعمة ، ومراعاتها ، والقيام بحقوقها ، وعدم تعريضها للزوال ، وتنوعت الشرائع في ذلك بحسب المصالح التي علمها الله في كل زمان ولكل أمة ، فجاءت شريعة التوراة بإباحتها له بعد الطلاق ما لم تتزوج ، فإذا تزوجت حرمت عليه ، ولم يبق له سبيل إليها ؛ وفي ذلك من الحكمة والمصلحة ما لا يخفى ؛ فإن الزوج إذا علم أنه إذا طلق المرأة وصار أمرها بيدها ، وأن لها أن تنكح غيره ، وأنها إذا نكحت غيره حرمت عليه أبداً ، كان تمسكه بها أشدَّ ، وحَذَره من مفارقتها أعظم ، وشريعة التوراة جاءت بحسب الأمة الموسوية فيها من الشدة والإصرار ما يناسب حالها ، ثم جاءت شريعة الإنجيل



بالمنع من الطلاق بعد التزوج البتة ، فإذا تزوج بامرأة فليس له أن يطلقها ، ثم جاءت الشريعة الكاملة الفاضلة الحميدة التي هي أكمل شريعة نزلت من السماء على الإطلاق وأجلها وأفضلها وأعلاها وأقومها بمصالح العباد في المعاش والمعاد بأحسن من ذلك كله وأكمله وأوفقه للعقل والمصلحة ؛ فإن الله سبحانه أكل هذه الأمة دينها ، وأتم عليها نعمته ، وأباح لها من الطيبات ما لم يُبيحهُ لأمة غيرها ، فأباح للرجل أن ينكح من أطايب النساء أربعا ، وأن يتسرى من الإماء بما شاء ، وليس التسرى في شريعة أخرى غيرها ، ثم أكل لعبده شرعه ، وأتم عليه نعمته ، بأن ملسكه أن يفارق امرأته ويأخذ غيرها ؛ إذ لعل الأولى لا تصلح له ولا توافقه ، فلم يجعلها غلا في عنقه ، وقيدا في رجله ، وإصراراً على ظهره ، وشرع له فراقها على أكمل الوجوه لها وله ، بأن يفارقها واحدة ثم تتربص ثلاثة قروء ، والغالب أنها في ثلاثة أشهر ، فإن تآقت نفسه إليها ، وكان له فيها رغبة ، وصرف مقلب القلوب قلبه إلى محبتها ، وجد السبيل إلى ردها ممكنا ، والباب مفتوحا ، فراجع حبيبته ، واستقبل أمره ، وعاد إلى يده ما أخرجه يد الغضب ونزغات الشيطان منها ، ثم لا يؤمن غلبات الطباع ونزغات الشيطان من المعاودة ، فسكن من ذلك أيضاً مرة ثانية ، ولعلها أن تذوق من مرارة الطلاق وخراب البيت ما يمنعها من معاودة ما يفضبه ، ويدوق هو من ألم فراقها ما يمنعه من التسرع إلى الطلاق ، فإذا جاءت الثالثة جاء مالا مرد له من أمر الله ، وقيل له : قد اندفعت حاجتك بالمرّة الأولى والثانية ، ولم يبق لك عليها بعد الثالثة سبيل ، فإذا علم أن الثالثة فراق بينه وبينها وأنها القاضية أمسك عن إيقاعها ، فإنه إذا علم أنها بعد الثالثة لا تحل له إلا بعد تربص ثلاثة قروء وتزوج بزوج راغب في نكاحها وإمسакها ، وأن الأول لا سبيل له إليها حتى يدخل بها الثاني دخولا كاملا يذوق فيه كل واحد منهما عُسَيْلَةَ صاحبه بحيث يمنعهما ذلك من تعجيل الفراق ثم يفارقها بموت أو طلاق أو خلع ثم تعتد من ذلك



عدةً كاملة تبين له حينئذ يأسه بهذا الطلاق الذي هو من أبغض الحلال إلى الله ، وعلم كل واحد منهما أنه لا سبيل له إلى العود بعد الثالثة ، لا باختياره ولا باختيارها ، وأكد هذا المقصود بأن لعن الزوج الثاني إذا لم ينكح نكاح رغبة يقصد فيه الإمساك ، بل نكح نكاح تحليل ، ولعن الزوج الأول إذا ردّها بهذا النكاح ، بل ينكحها الثاني كما نكحها الأول ، ويطلقها كما طلقها الأول ، وحينئذ فتباح للأول كما تباح لغيره من الأزواج .

وأنت إذا وازنت بين هذا وبين الشريعتين المنسوختين ، ووازنت بينه وبين الشريعة المبدلة المبيحة ما لعن الله ورسوله فاعله ، تبين لك عظمة هذه الشريعة ، وجلالتها ، وهيمنتها على سائر الشرائع ، وأنها جاءت على أكمل الوجوه وأتمها وأحسنها وأنفعها للخلق ، وأن الشريعتين المنسوختين خير من الشريعة المبدلة ، فإن الله سبحانه شرعهما في وقت ، ولم يشرع المبدلة أصلا .

وهذه الدقائق ونحوها مما يختص الله سبحانه بفهمه من يشاء ؛ فمن وصل إليها فليحمد الله ، ومن لم يصل إليها فليسلم لأحكام الحاكمين وأعلم العالمين ، وليعلم أن شريعته فوق عقول العقلاء وفق فطر الألباء :

وقل للعُيون الرُّمْد لا تتقدّمي إلى الشمس ، واستغشي ظلامَ الليالي  
وسامح ، ولا تنكر عليها ، وخلّها وإن أنكرت حقائق خلّ ذالها  
غيره :

عاب التفقّه قومٌ لا عقول لهم وما عليه إذا عابوه من ضرر  
ما ضرَّ شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذابصر

### فصل

الحكمة في

غسل أعضاء

الوضوء

وأما إيجابه لغسل المواضع التي لم تخرج منها الريح ، وإسقاطه غسل الموضع الذي خرجت منه ، فما أوفقه للحكمة ، وما أشده مطابقة للفطرة ؛ فإن حاصل



السؤال : لم كان الوضوء في هذه الأعضاء الظاهرة دون باطن المقعدة ، مع أن باطن المقعدة أولى بالوضوء من الوجه واليدين والرجلين ؟

وهذا سؤال معكوس ، من قلب منكوس ؛ فإن من محاسن الشريعة أن كان الوضوء في الأعضاء الظاهرة المكشوفة ، وكان أحقها به إمامها ومقدمها في الذكر والفعل وهو الوجه الذي نظافته ووضأته عنوان على نظافة القلب ، وبعده اليدين ، وهما آلة البطش والتناول والأخذ ، فهما أحق الأعضاء بالنظافة والنزاهة بعد الوجه ، ولما كان الرأس مجمع الحواس وأعلى البدن وأشرفه كان أحق بالنظافة ، لكن لو شرع غسله في الوضوء لعظمت المشقة ، واشتدت البلية ، فشرع مسح جميعه ، وأقامه مقام غسله تخفيفا ورحمة ، كما أقام المسح على الخفين مقام غسل الرجلين .

ولعل قائل يقول : وما يجزىء مسح الرأس والرجلين من الغسل والنظافة ؟ ولم يعلم هذا القائل أن إمساس العضو بالماء امتثالا لأمر الله وطاعة له وتعبدا يؤثر في نظافته وطهارته مالا يؤثر غسله بالماء والسدر بدون هذه النية ، والتحاكم في هذا إلى الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، كما أن معك الوجه بالتراب امتثالا للأمر وطاعة وعبودية تنكسبه وضأة ونظافة وبهجة تبدو على صفحاته للناظرين ؛ ولما كانت الرجلان تمس الأرض غالبا ، وتباشر من الأدناس مالا تباشره بقية الأعضاء كانت أحق بالغسل ، ولم يوفق للفهم عن الله ورسوله من اجتزأ بمسحهما من غير حائل .

فهذا وجه اختصاص هذه الأعضاء بالوضوء من بين سائرهما من حيث المحسوس ، وأما من حيث المعنى فهذه الأعضاء هي آلات الأفعال التي يباشر بها العبد ما يريد فعله ، وبها يعصى الله سبحانه ويطاع ؛ فاليد تبطش ، والرجل تمشي ، والعين تنظر ، والأذن تسمع ، واللسان يتكلم ؛ فكان في غسل هذه



الأعضاء - امتثالاً لأمر الله ، وإقامة لعبوديته - ما يقتضى إزالة ما لحقها من دَرَنٍ المعصية ووسخها .

وقد أشار صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم إلى هذا المعنى بعينه حيث قال في الحديث الصحيح الذى رواه مسلم فى صحيحه عن عمرو بن عبسة قال : قلت يارسول الله حدثني عن الوضوء ، قال « ما منكم من رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويستنشق فينثر إلا خَرَّتْ خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء ، ثم يغسل يديه إلى المرفقين إلا خَرَّتْ خطايا يديه من أنامله مع الماء ، ثم يمسح برأسه إلا خَرَّتْ خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء ، ثم يغسل قدميه إلى الكعبين إلا خَرَّتْ خطايا رجليه من أنامله مع الماء ، فإن هو قام فصلى حمد الله وأثنى عليه ومجَّده بالذى هو أهله - أو هو له أهل - وفرغ قلبه لله إلا انصرفت من خطيئته كهيئته يوم ولدته أمه » وفى صحيح مسلم أيضاً عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا توضأ العبد المسلم - أو المؤمن - فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يده مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - حتى يخرج نقياً من الذنوب » وفى مسند الإمام أحمد عن عقبة بن عامر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « رَجُلَانِ من أمتي يقوم أحدهما من الليل يعالج نفسه إلى الطهور ، وعليه عُقْدَةٌ ، فيتوضأ؛ فإذا وضأ يديه انحلت عقدة ، وإذا وضأ وجهه انحلت عقدة ، وإذا مسح رأسه انحلت عقدة ، وإذا وضأ رجليه انحلت عقدة ، فيقول الرب عز وجل للذى وراء الحجاب : انظروا إلى عبدى هـذا يعالج نفسه ، ما سألتى عبدى هذا فهو له » وفيه أيضاً عن أبي أمامة يرفعه « أيما رجل قام إلى وضوئه يريد الصلاة ثم غسل كفيه نزلت خطيئته من كفيه مع أول قطرة ، فإذا تمضمض واستنشق واستنثر نزلت خطيئته من لسانه وشفتيه مع أول قطرة ،



فإذا غسل وجهه نزلت خطيئته من سمعه وبصره مع أول قطرة ، فإذا غسل يديه إلى المرفقين ورجليه إلى السكعين سلم من كل ذنب هوله ، ومن كل خطيئة كهيئته يوم ولدته أمه ، فإذا قام إلى الصلاة رفع الله بها درجته ، وإن قعد قعد سالماً « وفيه أن مقصود المضمضة كمقصود غسل الوجه واليدين سواء ، وأن حاجة اللسان والشفتين إلى الغسل كحاجة بقية الأعضاء ؛ فمن أنكس قلباً وأفسد فطرةً وأبطل قياساً ممن يقول : إن غسل باطن المقعدة أولى من غسل هذه الأعضاء وإن الشارع فرق بين المماثلين ؟ هذا إلى ما في غسل هذه الأعضاء المقارن لنية التعبد لله من انشراح القلب وقوته ، واتساع الصدر ، وفرح النفس ، ونشاط الأعضاء ؛ فتميزت عن سائر الأعضاء بما أوجب غسلها دون غيرها ، وبالله التوفيق .

### فصل

توبة المحارب وأما اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال : أين في نصوص الشارع هذا التفريق ؟ بل نصه على اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه إما من باب التنبيه على اعتبار توبة غيره بطريق الأولى ؛ فإنه إذا دفعت توبته عنه حدة حرابه مع شدة ضررها وتعديه فلأن تدفع التوبة ما دون حد الحراب بطريق الأولى والأخرى ، وقد قال الله تعالى ( قل للذين كفروا إن يذنبوا يُفْقَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » والله تعالى جعل الحدود عقوبة لأرباب الجرائم ، ورفع العقوبة عن التائب شرعاً وقدراً ؛ فليس في شرع الله ولا قدره عقوبة تائب البتة ؛ وفي الصحيحين من حديث أنس قال : « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله ، إني أصبت حداً فأقمه علي ، قال : ولم يسأله عنه ، فحضرت الصلاة فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة



قام إليه الرجل فأعاد قوله ، قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم ، قال : فإن الله عز وجل قد غفر لك ذنبك » فهذا لما جاء تائباً بنفسه من غير أن يُطلبَ غفر الله له ، ولم يَقم عليه الحد الذي اعترف به ، وهو أحد القولين في المسألة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو الصواب .

فإن قيل : فماعز جاء تائباً والغامدية جاءت تائبة ، وأقام عليهما الحد .

قيل : لا ريبَ أنهما جاءا تائبين ، ولا ريب أن الحد أقيم عليهما ، وبهما احتج أصحاب القول الآخر ، وسألت شيخنا عن ذلك ؛ فأجاب بما مضمونه بأن الحد مطهر ، وإن التوبة مظهرة ، وهما اختارا التطهير بالحد على التطهير بمجرد التوبة ، وأبياً إلا أن يُطهراً بالحد ، فأجابهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك وأرشد إلى اختيار التطهير بالتوبة على التطهير بالحد ، فقال في حق ماعز « هَلَا تَرَ كُتُمُوهُ يَتُوبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ » ولو تعين الحد بعد التوبة لما جاز تركه ، بل الإمام مخير بين أن يتركه كما قال لصاحب الحد الذي اعترف به « أَذْهَبَ » فقد غفر الله لك » وبين أن يقيمه كما أقامه على ماعز والغامدية لما اختارا إقامته وأبياً إلا التطهير به ، ولذلك رددما النبي صلى الله عليه وسلم مراراً وهما بأبَيَّانٍ إلا إقامته عليهما ، وهذا المسلكُ وسط مسلك من يقول : لا تجوز إقامته بعد التوبة البتة ، وبين مسلك من يقول : لا أثر للتوبة في إسقاطه البتة ، وإذا تأملت السنة رأيتها لا تدلُّ إلا على هذا القول الوسط ، والله أعلم .

### فصل

وأما قوله « وقبل شهادة العبد عليه صلى الله عليه وسلم بأنه قال كذا وكذا ولم يقبل شهادته على واحدٍ من الناس بأنه قال كذا وكذا ، فمضمون السؤال أن رواية العبد مقبولة دون شهادته .

والجواب أنه لا يلزم الشارع قولُ فقيه معين ولا مذهب معين ، وهذا المقام

قبول رواية  
العبد دون  
شهادته



لا ينتصر فيه إلا الله ووسوله فقط ، وهذا السؤال كذب على الشارع ؛ فإنه لم يأت عنه حرف واحد أنه قال : لا تقبلوا شهادة العبد ، بل ردوها ، ولو كان عالماً مفتياً فقيهاً من أولياء الله ومن أصدق الناس لهجة ، بل الذي دل عليه كتاب الله وسنة ورسوله وإجماع الصحابة والميزان العادل قبول شهادة العبد فيما تقبل فيه شهادة الحر ؛ فإنه من رجال المؤمنين فيدخل في قوله تعالى : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) كما دخل في قوله تعالى ( ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ) وهو عدل بالنص والإجماع ، فيدخل في قوله تعالى : ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) كما دخل في قوله صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » ويدخل في قوله ( وأقيموا الشهادة لله ) وفي قوله ( ولا تكتموا الشهادة ) وفي قوله ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) الآية ، كما دخل في جميع ما فيها من الأوامر ، ويدخل في قوله صلى الله عليه وسلم « فإن شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا » وقال أنس بن مالك : ما علمت أحداً ردَّ شهادة العبد ، رواه الإمام أحمد عنه ، وهذا أصح من غالب الإجماعات التي يدعيها المتأخرون ؛ فالشهادة على الشارع بأنه أبطل شهادة العبد وردّها شهادة بلا علم ، ولم يأمر الله برد شهادة صادق أبداً ، وإنما أمر بالثبوت في شهادة الفاسق .

### فصل

صدقة السائمة وإسقاطها عن  
في هذه المسألة للاختلاف في الحديث الوارد فيها ، وفي الباب حديثان : أحدهما :  
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه « ليس في الإبل العوامل صدقة »  
رواه الدارقطني من حديث غالب بن عبيد الله عن عمرو ، والثاني :  
حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً « ليس في البقر العوامل شيء » رواه أبو داود  
ثنا النفيلي ثنا زهير ثنا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث عن علي ،



قال زهير : أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ »  
قال أبو داود : وروى حديث النفيلي شعبة وسفيان وغيرهما عن أبي إسحاق  
عن عاصم بن ضمرة عن علي لم يرفعه ، ورواه نعيم بن حماد : ثنا أبو بكر  
ابن عياش عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي موقوفاً « ليس في  
الإبل العوامل ، ولا في البقر العوامل صدقة » ورواه الدارقطني من حديث  
صقر بن حبيب : سمعت أبا رجاء عن ابن عباس عن علي موقوفاً ، قال ابن حبان :  
ليس هو من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يعرف بإسناد منقطع نقله  
الصقر عن أبي رجاء ، وهو يأتي بالمقلوبات ، وروى من حديث جابر وابن عباس  
مرفوعاً وموقوفاً ، والموقوف أشبه .

وبعد فللعلماء في المسألة قولان : فقال مالك في الموطأ : النَّوَاضِحُ وَالْبَقَرُ  
السَّوَانِي وَبَقَرُ الْحَرْثِ إِنِّي أَرَى أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ الزَّكَاةُ إِذَا وَجِبَتْ فِيهِ  
الْصَّدَقَةُ ، قال ابن عبد البر : وهذا قول الليث بن سعد ، ولا أعلم أحداً قال به من  
فقهاء الأمصار غيرهما .

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه والأوزاعي وأبو ثور  
وأحمد وأبو عبيد وإسحاق وداود : لا زكاة في البقر العوامل ، ولا الإبل العوامل ،  
وإنما الزكاة في السائمة منها ، وروى قولهم ذلك عن طائفة من الصحابة منهم  
علي وجابر ومعاذ بن جبل .

وكتب عمر بن عبد العزيز أنه ليس في البقر العوامل صدقة ، وحجة هؤلاء  
مع الأثر النظر ؛ فإن ما كان من المال مُعَدّاً لنفع صاحبه به كشياب بذلته وعبيد  
خدمته وداره التي يسكنها ودابته التي يركبها وكُتُبُه التي ينفع بها وينفع غيره ؛  
فليس فيها زكاة ؛ ولهذا لم يكن في حلي المرأة التي تلبسه وتعيّره زكاة ، فطرّد  
هذا أنه لا زكاة في بقر حرّته وإبله التي يعمل فيها بالدولاب وغيره ؛ فهذا



مَحْضُ الْقِيَاسِ ، كما أنه موجبُ النصوص ؛ والفرق بينها وبين السأمة ظاهر ؛ فإن هذه مَصْرُوفَةٌ عن جهة النماء إلى العمل ؛ فهي كالثياب والعبيد والدار ، والله تعالى أعلم .

### فصل

حكمة الله في  
الفرق بين  
الحرية والأمة  
في تحصيل  
الرجل

وأما قوله « وجعل الحرية القبيحة الشوهاء تُحَصَّنُ الرجل ، والأمة البارة الجمال لا تحصنه » فتعبير سيء عن معنى صحيح ؛ فإن حكمة الشارع اقتضت وجوبَ حد الزنا على من كملت عليه نعمة الله بالحلال ، فيتخطاه إلى الحرام ، ولهذا لم يوجب كمال الحد على من لم يُحصن ، واعتبر للاحصان أكمالَ أحواله ، وهو أن يتزوج بالحرّة التي يرغب الناس في مثلها ، دون الأمة التي لم يُبسَحِ الله نكاحها إلا عند الضرورة ، فالنعمة بها ليست كاملة ، ودون التسرّي الذي هو في الرتبة دون النكاح ؛ فإن الأمة ولو كانت ما عسى أن تكون لا تبلغ رتبة الزوجة ، لاشرعاً ولا عرفاً ولا عادة ، بل قد جعل الله لكل منها رتبة ، والأمة لا تُراد لما تراد له الزوجة ، ولهذا كان له أن يملك من لا يجوز له نكاحها ، ولا قسم عليه في ملك يمينه ، فأمتهُ تجرى في الابتذال والامتهان والاستخدام مجرى دابته وغلّامه ، بخلاف الحرائر ، وكان من محاسن الشريعة أن اعتبرت في كمال النعمة على مَنْ يجب عليه الحد أن يكون قد عقَدَ على حرة ودخل بها ؛ إذ بذلك يقضى كمال وطّره ، ويعطى شهوته حقها ، ويضعها مواضعها ، وهذا هو الأصل ومنشأ الحكمة ، ولا يعتبر ذلك في كل فرد فردٍ من أفراد المحصنين ، ولا يضر تخلفه في كثير من المواضع ؛ إذ شأن الشرائع الكلية أن تراعى الأمور العامة المنضبطة ، ولا ينقضها تخلف الحكمة في أفراد الصور ، كما هذا شأن الخلق ؛ فهو موجب حكمة الله في خلقه وأمره في قضائه وشرعه ، وبالله التوفيق .



## فصل

## الحكمة في

تقض الوضوء

بمس ذكره

دون غيره

من الأعضاء

وأما قوله « وتقض الوضوء بمس الذكر دون سائر الأعضاء ، ودون مس العذرة والبول » فلا ريب أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالوضوء من مس الذكر ، وروى عنه خلافه ، وأنه سُئِلَ عنه فقال للسائل « هل هو إلا بضعة منك » وقد قيل : إن هذا الخبر لم يصح ، وقيل : بل هو منسوخ ، وقيل : بل هو محكم دال على عدم الوجوب ، وحديث الأمر دال على الاستحباب ؛ فهذه ثلاثة مسائل للناس في ذلك .

وسؤال السائل ينبئ على صحة حديث الأمر بالوضوء وأنه للوجوب ، ونحن نجيبه على هذا التقدير ، فنقول :

هذا من كمال الشريعة وتسام محاسنها ، فإن مس الذكر مُدَكَّرٌ بِالْوَطْءِ ، وهو في مظنة الانتشار غالبا ، والانتشار الصادر عن المس في مظنة خروج المذي ولا يشعر به ؛ فأقيمت هذه المظنة مقام الحقيقة لخبائثها وكثرة وجودها ، كما أقيم النوم مقام الحدث ، وكما أقيم لمس المرأة بشهوة مقام الحدث . وأيضا فإن مس الذكر يُوجب انتشار حرارة الشهوة وثورانها في البدن ، والوضوء يطفىء تلك الحرارة ، وهذا مُشَاهِدٌ بِالْحَسِّ ، ولم يكن الوضوء من مسه لكونه نجسا ، ولا لكونه مجرى النجاسة حتى يورد السائل مسَّ العذرة والبول ، ودعواه بمساواة مس الذكر للأنف مِنْ أَكْذَابِ الدَّعَاوِي وَأَبْطُلَ الْقِيَاسُ ، وبالله التوفيق .

## فصل

## الحكمة في

إيجاب الحد

بشرب قطرة

من الخمر

وأما قوله « أوجب الحد في القطرة الواحدة من الخمر دون الأرتال الكثيرة من البول » فهذا أيضا من كمال الشريعة ، ومطابقتها للعقول والفطر ، وقيامها



بالمصالح ؛ فإنَّ ما جعل الله سبحانه في طباع الخلق النَّفَرَةَ عنه ومُجَانِبَتَهُ اكْتَفَى  
بذلك عن الوازع عنه بالحد ؛ لأنَّ الوازع الطبيعي كافٍ في المنع منه . وأما ما يشتد  
تقاضى الطباع له فإنه غَلَّظَ العقوبة عليه بحسب شدة تقاضى الطبع له ، وسَدَّ  
الذريعة إليه من قُرْب و بُعْد ، وجعل ما حوله حِمًى ، ومنَعَ من قربانه ، ولهذا  
عاقب في الزنا بأشنع القتلات ، وفي السرقة بإبانة اليد ، وفي الخمر بتوسيع الجلد  
ضربا بالسوط ، ومنع قليل الخمر وإن كان لا يسكر إذ قليله دافع إلى كثيره ؛ ولهذا  
كان مَنْ أباح من نبيذ التمر المسكر القَدْرَ الذي لا يسكر خارجا عن محض القياس  
والحكمة وموجب النصوص ، وأيضاً فالفسدة التي في شرب الخمر والضرر المختص  
والمتعدى أضعافُ الضررِ والفسدة التي في شرب البول وأكل القاذورات ، فإن  
ضررها مختص بمتناولها .

### فصل

الحكمة في قصر  
الزواج على  
أربع دون  
السريات

وأما قوله : « وقَصَرَ عَدَدَ المنكوحات على أربع ، وأباح ملك اليمين بغير  
حَضَرٍ » فهذا من تمام نعمته وكمال شريعته ، وموافقها للحكمة والرحمة والمصلحة ،  
فإن النكاح يُرَادُ للوطء وقضاء الوطر ، ثم من الناس مَنْ يغلب عليه سلطان هذه  
الشهوة فلا تندفع حاجته بواحدة ، فأطلق له ثانية وثالثة ورابعة ، وكان هذا العدد  
موافقا لعدد طباعه وأركانه ، وعدد فصول سنته ، ولرجوعه إلى الواحدة بعد صبر  
ثلاث عنها ، والثلاث أول مراتب الجمع ، وقد علق الشارع بها عدة أحكام ،  
ورَخَّصَ للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه بمكة ثلاثا ، وأباح للمسافر أن يسمح على  
خفيه ثلاثا ، وجعل حد الضيافة المستَحَبَّةَ أو الموجبة ثلاثا ، وأباح للمرأة أن تحِدَّ  
على غير زوجها ثلاثا ، فرحم الضرَّةَ بأن جعل غاية انقطاع زوجها عنها ثلاثا ثم  
يعود ؛ فهذا محض الرحمة والحكمة والمصلحة . وأما الإماء فلما كُنَّ بمنزلة سائر  
الأموال من الخيل والعبيد وغيرها لم يكن لقصر المالك على أربعة منهن



أو غيرها من العدد مَعْنَى ؛ فكما ليس في حكمة الله ورحمته أن يقصر السيد على أربعة عبيد أو أربع دواب وثياب ونحوها ، فليس في حكمته أن يقصره على أربع إماء ، وأيضا فللزوجة حق على الزوج اقتضاه عقد النكاح يجب على الزوج القيام به ، فإن شاركها غيرها وجب عليه العدل بينهما ؛ فقصر الأزواج على عدد يكون العدل فيه أقرب مما زاد عليه ، ومع هذا فلا يستطيعون العدل ولو حَرَصُوا عليه ، ولا حق لإمائه عليه في ذلك ، ولهذا لا يجب لمن قَسَمَ ، ولهذا قال تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) والله أعلم .

## فصل

## الحكمة في

إباحة التعدد  
للرجل دون  
المرأة

وأما قوله : « وأنه أباح للرجل أن يتزوج بأربع زوجات ، ولم يبيح للمرأة أن تتزوج بأكثر من زوج واحد » فذلك من كمال حكمة الرب تعالى وإحسانه ورحمته بخلقه ورعاية مصالحهم ، ويتعالى سبحانه عن خلاف ذلك ، وينزه شرعه أن يأتي بغير هذا ، ولو أبيع للمرأة أن تكون عند زوجين فأكثر لفسد العالم ، وضاعت الأنساب ، وقتل الأزواج بعضهم بعضاً ، وعظمت البلية ، واشتدت الفتنة ، وقامت سوق الحرب على ساق ، وكيف يستقيم حال امرأة فيها شركاء متشاكسون ؟ وكيف يستقيم حال الشركاء فيها ؟ ففجىء الشريعة بما جاءت به من خلاف هذا من أعظم الأدلة على حكمة الشارع ورحمته وعنايته بخلقه .

فإن قيل : فكيف روعي جانب الرجل ، وأطلق له أن يُسَمِّيَ طَرَفَهُ ويقضى وطره ، وينتقل من واحدة إلى واحدة بحسب شهوته وحاجته ، وداعى المرأة داعيه ، وشهوتها شهوته ؟

قيل : لما كانت المرأة من عاداتها أن تكون مُحِبَّةً من وراء الخدور ،



ومحجوبة في كَنِّ بيتها ، وكان مِزَاجُها أبرد من مزاج الرجل ، وحركتها الظاهرة والباطنة أقل من حركته ، وكان الرجل قد أعطى من القوة والحرارة التي هي سلطان الشهوة أكثر مما أعطيته المرأة ، وُيْلِي بما لم تُبَلِّ به ؛ أطلق له من عدد المنكوحات ما لم يطلق للمرأة ؛ وهذا مما خص الله به الرجال ، وفضلهم به على النساء ، كما فضّلهم عليهن بالرسالة والنبوة والخلافة والملك والإمارة وولاية الحكم والجهاد وغير ذلك ، وجعل الرجال قوامين على النساء ساعين في مصالحهن ، يبدأون في أسباب معيشتهم ، ويركبون الأخطار ، ويحجوبون القفار ، ويعرضون أنفسهم لكل بلية ومحنة في مصالح الزوجات ، والربُّ تعالى شكور حلیم ، فشكّر لهم ذلك ، وجبّزهم بأن مكنهم مما لم يمكن منه الزوجات ، وأنت إذا قايسْت بين تعَب الرجال وشقائهم وكُدِّهم ونَصَبهم في مصالح النساء وبين ما ابتلى به النساء من الغيرة وجدت حَظَّ الرجال من تحمل ذلك التعب والنصب والدأب أكثر من حظ النساء من تحمل الغيرة ؛ فهذا من كمال عدل الله وحكمته ورحمته ؛ فله الحمد كما هو أهله .

وأما قول القائل « إن شهوة المرأة تزيد على شهوة الرجل » فليس كما قال ، والشهوة منبعها الحرارة ، وأين حرارة الأنثى من حرارة الذكر ؟ ولكن المرأة — لفرَاغها وبَطْالَتها وعدم معاناتها لما يشغلها عن أمر شهوتها وقضاء وطرها — يغمرها سلطانُ الشهوة ، ويستولى عليها ، ولا يجد عندها ما يعارضه ، بل يصادف قلباً فارغاً ونفساً خالية فيتمكن منها كل التمكن ؛ فيظن الظان أن شهوتها أضعاف شهوة الرجل ، وليس كذلك ، ومما يدل على هذا أن الرجل إذا جامع امرأته أمسكته أن يجامع غيرها في الحال ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يَطُوفُ على نساءه في الليلة الواحدة ، وطاف سليمان على تسعين امرأة في ليلة ، ومعلوم أن له عند كل امرأة شهوة وحرارة باعثة على الوطء ، والمرأة إذا قضى الرجل وطره فَتَرَتْ شهوتها ،



وانكسرت نفسها ، ولم تطلب قضاءها من غيره في ذلك الحين ، فتطابقت حكمة  
القدر والشرع والخلق والأمر ، والله الحمد .

## فصل

الحكمة في

جواز استمتاع

السيد بامته

دون العبد

بسيده

وأما قوله « أباح للرجل أن يستمتع من أمته بملك اليمين بالوطء وغيره ، ولم  
يبح للمرأة أن تستمتع من عبدها لا بوطء ولا غيره » فهذا أيضاً من كمال  
هذه الشريعة وحكمتها ، فإن السيد قاهر لمملوكه ، حاكم عليه ، مالك له ، والزوج  
قاهر لزوجته حاكم عليها ، وهي تحت سلطانه وحكمه شبه الأسير ؛ ولهذا منع العبد  
من نكاح سيده لالتنافي بين كونه مملوكاً وبعلاً ، وبين كونها سيده وموطوءة ،  
وهذا أمر مشهور بالفطرة والعقول قبضه ، وشريعة أحكم الحاكمين منزهة عن  
أن تأتي به .

## فصل

وأما قوله : « وفرق بين الطلاقات فجعل بعضها محرماً للزوجة وبعضها غير  
محرّم » فقد تقدم من بيان حكمة ذلك ومصلحته ما فيه كفاية .

## فصل

وأما قوله : « وفرق بين لحم الإبل وغيره من اللحوم في الوضوء » فقد تقدم  
في الفصل الذي قبل هذا جواب هذا السؤال ، وأنه على وفق الحكمة ورعاية المصلحة .

## فصل

الحكمة في

التفريق بين

الكلب الأسود

وغيره

وأما قوله : « وفرق بين الكلب الأسود وغيره في قطع الصلاة » فهذا سؤال  
أورده عبد الله بن الصامت على أبي ذر ، وأورده أبو ذر على النبي صلى الله



عليه وسلم ، وأجاب عنه بالفرق البين فقال : « الكلب الأسود شَيْطَان » ، وهذا إن أُريد به أن الشيطان يظهر في صورة الكلب الأسود كثيراً كما هو الواقع فظاهر ، وليس بمستنكر أن يكون مرور عدو الله بين يدي المصلي قطعاً لصلاته ، ويكون مروره قد جعل تلك الصلاة بغیضة إلى الله مكروهة له ، فيأمر المصلي بأن يستأنفها ، وإن كان المراد به أن الكلب الأسود شيطان الكلاب فإن كل جنس من أجناس الحيوانات فيها شياطين ، وهى ماعتاً منها وتمرد ، كما أن شياطين الإنس عتاتهم ومتمردهم ، والإبل شياطين الأنعام ، وعلى ذرّوة كل بعير شيطان ؛ فيكون مرور هذا النوع من الكلاب — وهو من أخبثها وشرها — مبغضاً لتلك الصلاة إلى الله تعالى ؛ فيجب على المصلي أن يستأنفها ، وكيف يستبعد أن يقطع مرور العدو بين الإنسان وبين وليه حُكْمٌ مناجاته له كما قطعها كلمة من كلام الآدميين أو قهقهة أو ریح أو ألقى عليه الغير نجاسة أو نوّمه الشيطان فيها ؟ .

وفى الحديث الصحيح عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن شيطاناً تفلّت على البارحة ليقطع على صلاتي » .  
وبالجملة فللشارع فى أحكام العبادات أسرار لا تهتدى العقول إلى إدراكها على وجه التفصيل وإن أدركتها جملة .

### فصل

الحكمة فى  
التفرقة بين  
الريح والجشاء

وأما قوله : « وفرق بين الريح الخارجة من الدبر وبين الجشوة ؛ فأوجب الوضوء من هذه دون هذه » فهذا أيضاً من محاسن هذه الشريعة وكلها ، كما فرق بين البلغم الخارج من الفم وبين العذرة فى ذلك ، ومن سوّى بين الريح والجشاء فهو كن سوّى بين البلغم والعذرة ، والجشاء من جنس العطاس الذى هو ريحٌ تحتبس فى الدماغ ثم تطلب لها منفذاً فتخرج من الخياشيم فيحدث



العطاس ، وكذلك الجشأ ريح تحتبس فوق المعدة فتطلب الصعود ، بخلاف الريح التي تحتبس تحت المعدة ، ومن سَوَّى بين الجشوة والضرطة في الوصف والحكم فهو فاسد العقل والحس .

## فصل

## الحكمة في

التفرقة بين  
الخيال والإبل  
في الزكاة

وأما قوله « أوجب الزكاة في خمس من الإبل وأسقطها عن آلاف من الخيل » فالعمر الله إنه أوجب الزكاة في هذا الجنس دون هذا كما في سنن أبي داود من حديث عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد عفوت عن الخيل والرقيق ، فهاتوا صدقة الرقة <sup>(١)</sup> من كل أربعين درهماً درهم ، وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم » ، ورواه سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، وقال بقية : حدثني أبو معاذ الأنصاري عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يرفعه « عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والنخعة » قال بقية : الجبهة الخيل ، والكسعة : البغال والحمير ، والنخعة : المربيات في البيوت ، وفي كتاب عمرو بن حزم : « لا صدقة في الجبهة والكسعة ، والكسعة : الحمير ، والجبهة : الخيل » .

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » .

والفرق بين الخيل والإبل أن الخيل تُراد لغير ما تراد له الإبل ؛ فإن الإبل تراد للدرّ والنَّسْل والأكل وحمل الأثقال والمتاجر والانتقال عليها من بلد إلى بلد ، وأما الخيل فإنما خلقت للسكر والفر والطلب والهرب ، وإقامة الدين ، وجهاد أعدائه . وللشارع قصد أكيد في اقتنائها وحفظها والقيام عليها ، وترغيب النفوس في ذلك بكل طريق ، ولذلك عفا عن أخذ الصدقة منها ؛ ليكون

(١) الرقة - بكسر الراء وفتح القاف مخففة - الفضة .



ذلك أرغَبَ للنفوس فيما يحبه الله ورسوله من اقتنائها ورباطها ، وقد قال الله تعالى (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ) فرباط الخيل من جنس آلات السلاح والحرب ، فلو كان عند الرجل منها ما عساه أن يكون ولم يكن للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة ، بخلاف ما أُعِدَّ للنفقة ؛ فإن الرجل إذا ملك منه نصيباً ففيه الزكاة ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا بعينه في قوله « قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ » أفلا تراه كيف فرق بين ما أعد للانفاق وبين ما أعد لإعلاء كلمة الله ونصر دينه وجهاد أعدائه ؟ فهو من جنس السيوف والرماح والسهام ، وإسقاطُ الزكاة في هذا الجنس من محاسن الشريعة وكلاهما .

### فصل

الحكمة في  
التفريق بين  
بعض مقادير  
الزكاة

وأما قوله « أوجب في الذهب والفضة والتجارة ربع العشر ، وفي الزروع والثمار نصف العشر أو العشر ، وفي المعدن الخمس » فهذا أيضاً من كمال الشريعة ومراعاتها للمصالح ؛ فإن الشارع أوجب الزكاة مواساة للفقراء ، وظهرت له المال ، وعبودية للرب ، وتقرباً إليه بإخراج محبوب العبد له وإيثار مرضاته . ثم فرضها على أكمل الوجوه ، وأنفعها للمساكين ، وأرقها بأرباب الأموال ؛ ولم يفرضها في كل مال ، بل فرضها في الأموال التي تحتل المأساة ، ويكثر فيها الربح والدر والنسل ، ولم يفرضها فيما يحتاج العبد إليه من ماله ولا غنى له عنه كعبيده وإمائه ومركوبه وداره وثيابه وسلاحه ، بل فرضها في أربعة أجناس من المال : المواشي ، والزروع والثمار ، والذهب والفضة ، وعروض التجارة ؛ فإن هذه أكثر أموال الناس الدائرة بينهم ، وعامة تصرفهم فيها ، وهي التي تحتل المأساة ، دون ما أسقط الزكاة فيه ، ثم قسّم كل جنس من هذه الأجناس



بحسب حاله وإعداداته للنماء إلى ما فيه الزكاة وإلى ما لا زكاة فيه ، فقسم المواشي إلى قسمين : سائمة ترعى بغير كلفة ولا مشقة ولا خسارة فالنعمه فيها كاملة والمنته بها وافرة والكلفة فيها يسيرة والنماء فيها كثير ؛ فخص هذا النوع بالزكاة ، وإلى معلوفة بالنن أو عاملة في مصالح أربابها في دواليبهم وحرثهم وسحل أمتعتهم ؛ فلم يجعل في ذلك زكاة ؛ لكلفة المعلوفة وحاجة المساكين إلى العوائل فهي كشيابهم وعبيدهم وإمائهم وأمتعتهم .

ثم قسم الزروع والثمار إلى قسمين : قسم يجري مجرى السائمة من بهيمة الأنعام في سقيه من ماء السماء بغير كلفة ولا مشقة فأوجب فيه العشر ، وقسم يُسقى بكلفة ومشقة ولكن كلفته دون كلفة المعلوفة بكثير إذ تلك تحتاج إلى العلف كل يوم فكان مرتبة بين مرتبة السائمة والمعلوفة ، فلم يوجب فيه زكاة ما شرب بنفسه ، ولم يسقط زكاته جملة واحدة ، فأوجب فيه نصف العشر .

ثم قسم الذهب والفضة إلى قسمين : أحدهما ما هو معد للتمنية والتجارة به والتكسب ففيه الزكاة كالنقدين والسبائك ونحوها ، وإلى ما هو معد للانتفاع دون الربح والتجارة كحليّة المرأة وآلات السلاح التي يجوز استعمالها فلا زكاة فيه . ثم قسم العروض إلى قسمين : قسم أعد للتجارة ففيه الزكاة ، وقسم أعد للقنية والاستعمال فهو مصروف عن جهة النماء فلا زكاة فيه .

ثم لما كان حصول النماء والربح بالتجارة من أشق الأشياء وأكثرها معاناة وعملًا خففها بأن جعل فيها ربع العشر ، ولما كان الربح والنماء بالزروع والثمار التي تُسقى بالكلفة أقل كلفة والعمل أيسر ولا يكون في كل السنة جعله ضعفه وهو نصف العشر ، ولما كان التعب والعمل فيما يشرب بنفسه أقل والمؤنة أيسر جعله ضعف ذلك وهو العشر ، واكتفى فيه بزكاة عامه خاصة ؛ فلو أقام عنده بعد ذلك عدة أحوال غير التجارة لم يكن فيه زكاة لأنه قد انقطع نماءه وزيادته ، بخلاف المشاية ، وبخلاف ما لو أعد للتجارة ؛ فإنه عرضة للنماء ، ثم لما كان الرّكاز



مالا مجموعا محصلا وكلفة تحصيله أقل من غيره ، ولم يحتاج إلى أكثر من استخراجِه  
كان الواجب فيه ضعف ذلك وهو الخمس .

فانظر إلى تناسب هذه الشريعة الكاملة التي بهرَّ العقولَ حسنُها وكَمالُها ،  
وشهدتِ الفِطْرُ بحكمتها ، وأنه لم يطرُق العالمُ شريعةَ أفضل منها . ولو اجتمعت  
عقول العقلاء وفِطَرُ الألباء واقترحت شيئاً يكون أحسن مقترح لم يصل اقترحها  
إلى ما جاءت به .

ولما لم يكن كل مال يحتمل المِوَاساة قَدَرُ الشارع لما يحتمل المِوَاساة نُصْباً  
مقدرة لا تجب الزكاة في أقل منها ، ثم لما كانت تلك النُصُبُ تنقسم إلى مالا  
يُجْحَفُ المِوَاساة بعبثه أو جب الزكاة منها ، وإلى ما يجحف المِوَاساة بعبثه فجعل  
الواجب من غيره كما دون الخمس والعشرين من الإبل ، ثم لما كانت المِوَاساة  
لا تحتمل كل يوم ولا كل شهر إذ فيه إجحاف بأرباب الأموال جعلها كل عام  
مرة كما جعل الصيام كذلك ، ولما كانت الصلاة لا يشق فعلها كل يوم وظَّفَها كل  
يوم وليلة ، ولما كان الحجُّ يشقُّ تكرر وجوبه كل عام جعله وظيفة العمر .

وإذا تأمل العاقلُ مقدار ما أوجبه الشارع في الزكاة وجدَّه مما لا يضر المخرج ففقهه  
وينفع الفقير أخذه ، ورآه قد راعى فيه حالَ صاحب المال وجانبَهُ حقَّ الرعاية ، ونفع  
الآخذ به ، وقصد إلى كل جنس من أجناس الأموال فأوجب الزكاة في أعلاه  
وأشرفه ؛ فأوجب زكاة العين في الذهب والورقِ دون الحديد والرصاص والنحاس  
ونحوها ، وأوجب زكاة السائمة في الإبل والبقر والغنم دون الخيل والبغال والحمير  
ودون ما يقل اقتناؤه كالصيود على اختلاف أنواعها ودون الطير كله ، وأوجب زكاة  
الخارج من الأرض في أشرفه وهو الحبوب والثمار دون البقول والفواكه والمَقَاتِي  
والمَبَاطِخ والأَنْوَار .

وغيرُ خافٍ تميُّزُ ما أوجب فيه الزكاة عما لم يوجبها في جنسه ووصفه ونفعه  
وشدة الحاجة إليه وكثرة وجوده ، وأنه جارٍ مجرى الأموال لما عداه من أجناس



الأموال ، بحيث لو فقد لأضرَّ فقده بالناس ، وتعطل عليهم كثير من مصالحهم ، بخلاف ما لم يوجب فيه الزكاة فإنه جارٍ تجرّى الفضلات والتمتات التي لو فقدت لم يعظم الضرر بفقدها ، وكذلك راعى في المستحقين لها أمرين مهمين : أحدهما حاجة الآخذ ، والثاني نفعه ؛ فجعل المستحقين لها نوعين : نوعاً يأخذ لحاجته ، ونوعاً يأخذ لنفعه ، وحرّمها على مَنْ عداها .

## فصل

حكمة قطع

يد السارق

دون لسان

القاذف مثلاً

وأما قوله « وقطع يد السارق التي باشرَ بها الجناية ، ولم يقطع فرج الزاني » وقد باشر به الجناية ، ولا لسانَ القاذف وقد باشر به القذف » فجوابه أن هذا من أدلِّ الدلائل على أن هذه الشريعة منزلة من عند أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين .

ومحّن ندكر فصلاً نافعاً في الحدود ومقاديرها ، وكلّ ترتبها على أسبابها ، واقتضاء كل جنابة لما رُتّبَ عليها دون غيرها ، وأنه ليس وراء ذلك للعقول اقتراح ، ونورد أسئلة لم يوردها هذا السائل ، ونفصل عنها بحول الله وقوته أحسن انفصال ، والله المستعان وعليه التكلان .

إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لما خلق العباد وخلق الموت والحياة وجعل ما على الأرض زينةً لها ليلو عباده ويختبرهم أيهم أحسن عملاً لم يكن في حكمته بد من تهيمّة أسباب الابتلاء في أنفسهم وخارجاً عنها ، فجعل في أنفسهم العقول الصحيحة والأسماع والأبصار والإرادات والشهوات والقوى والطبائع والحب والبغض والميل والنفور والأخلاق المتضادة المقتضية لآثارها اقتضاء السبب لمُسبِّبه والتي في الخارج الأسباب التي تطلب النفوسُ حصولها فتتافسُ فيه ، وتكره حصوله فتدفعه عنها ، ثم أكّد أسباب هذا الابتلاء بأن وكلَّ بها قرّناء من الأرواح الشريرة الظالمة الخبيثة وقرّناء من الأرواح الخيرة العادلة الطيبة ، وجعل



دواعي القلب وميوله مترددة بينهما ؛ فهو إلى داعي الخير مرة وإلى داعي الشر مرة ، ليمت الابتلاء في دار الامتحان ، وتظهر حكمة الثواب والعقاب في دار الجزاء ، وكلاهما من الحق الذي خلق الله السماوات والأرض به ومن أجله ، وهما مقتضى ملك الرب وحجده ؛ فلا بد أن يظهر ملكه وحجده فيهما كما ظهر في خلق السماوات والأرض وما بينهما ، وأوجب ذلك في حكمته ورحمته وعدله بحكم إيجابه على نفسه أن أرسل رُسُلَه وأنزل كتبه وشرع شرائعه ليمت ما اقتضته حكمته في خلقه وأمره ، وأقام سُوقَ الجهاد لما حصل من المعادة والمنافرة بين هذه الأخلاق والأعمال والإرادات كما حصل بين من قامت به ، فلم يكن بد من حصول مقتضى الطباع البشرية وما قارنها من الأسباب من التنافس والتحاسد والانقياد لدواعي الشهوة والغضب وتعدّي ما حد له والتقصير عن كثير مما تعبد به ، وسهّل ذلك عليها اغترارها بموارد المعصية مع الإعراض من مصادرها ، وإيثارها ما تتعجله من يسير اللذة في دنياها على ما تتأجله من عظيم اللذة في آخرها ، ونزولها على الحاضر المشاهد ، وتجاهلها عن الغائب الموعود ، وذلك مُوجِبٌ ما جُبِلَتْ عليه من جهلها وظلمها ؛ فاقترضت أسماء الرب الحسنی وصفاته العليا وحكمته البالغة ونعمته السابغة ورحمته الشاملة وجُودُه الواسع أن لا يضربَ العباد عن عبادته الذکر صَفْحًا ، وأن لا يتركهم سُدىً ، ولا يخليهم ودواعي أنفسهم وطبائعهم ، بل ركب في فِطْرهم وعقولهم معرفة الخير والشر والنافع والضار والألم واللذة ومعرفة أسبابها ، ولم يكتف بمجرد ذلك حتى عرفهم به مفصلا على السنة رسله ، وقطع معاذيرهم بأن أقام على صِدْقهم من الأدلة والبراهين ما لا يبقى معه لهم عليه حجة ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة ، وإن الله لسميع عليم ، وصَرَفَ لهم طرق الوعد والوعيد والترغيب والترهيب ، وضرب لهم الأمثال وأزال عنهم كل إشكال ، ومكنهم من القيام بما أمرهم به وترك ما نهاهم عنه غاية التيسير ، وأعانهم عليه بكل سبب ، وسلّطهم على قهر طبائعهم بما



يُجرِّهُم إلى إِيثارِ العواقبِ على الْمَبَادِي ورَفَضِ الْيَسِيرِ الْفَاقِي مِنَ الْإِذَّةِ إِلَى الْعَظِيمِ الْبَاقِي مِنْهَا ، وَأَرْشُدَهُمْ إِلَى التَّفَكُّرِ وَالتَّدَبُّرِ وَإِيثارِ مَا تَقْضَى بِهِ عَقُولُهُمْ وَأَخْلَاقُهُمْ مِنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ ، وَأَكْمَلَ لَهُمْ دِينَهُمْ ، وَأَتَمَّ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ بِمَا أَوْصَلَهُ إِلَيْهِمْ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ مِنْ أَسْبَابِ الْعُقُوبَةِ وَالْمَثُوبَةِ وَالْبَشَارَةِ وَالنَّذَارَةِ وَالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ ، وَتَحْقِيقِ ذَلِكَ بِالْتَّعَجُّيلِ لِبَعْضِهِ فِي دَارِ الْحَيَاةِ لِيَكُونَ عِلْمًا وَأَمَارَةً لَتَحْقِيقِ مَا آخَرَهُ عَنْهُمْ فِي دَارِ الْجَزَاءِ وَالْمَثُوبَةِ ، وَيَكُونَ الْعَاجِلُ مَذْكَرًا بِالْآجِلِ ، وَالْقَلِيلُ الْمُنْقَطِعُ بِالْكَثِيرِ الْمُتَّصِلِ ، وَالْحَاضِرُ الْفَائِتُ مُؤَذِّنًا بِالْغَائِبِ الدَّائِمِ ، فَتُبَارِكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَأَحْكَمُ الْخَاكِمِينَ وَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ، وَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُظَنُّ بِهِ مَنْ لَمْ يَنْقُذْهُ حَقُّ قُدْرِهِ مِنْ أَنْكَرِ أَسْمَاءِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ ، وَظَنُّ بِهِ ظَنُّ السُّوءِ فَأَرْوَاهُ ظُلْمَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ .

فَكَانَ مِنْ بَعْضِ حِكْمَتِهِ سُبْحَانَهُ وَرَحْمَتُهُ أَنْ شَرَعَ الْعُقُوبَاتِ فِي الْجُنَايَاتِ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، فِي النُّفُوسِ وَالْأَبْدَانِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ ، شَرَحَ الْحُدُودَ كَالْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ وَالْقَذْفِ وَالسَّرْقَةِ؛ فَأَحْكَمَ سُبْحَانَهُ وَجْوهَ الزَّجْرِ الرَّادِعَةِ عَنْ هَذِهِ الْجُنَايَاتِ غَايَةَ الْإِحْكَامِ ، وَشَرَعَ عَلَيْهَا عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَصْلَحَةِ الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ ، مَعَ عَدَمِ الْمَجَاوِزَةِ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْجَانِي مِنَ الرَّدْعِ ؛ فَلَمْ يَشْرَعْ فِي الْكُذْبِ قَطْعَ اللِّسَانِ وَلَا الْقَتْلَ ، وَلَا فِي الزَّانَا الْخِصَاءَ ، وَلَا فِي السَّرْقَةِ إِعْدَامَ النَّفْسِ . وَإِنَّمَا شَرَعَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ مُوجِبُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَلُطْفِهِ وَإِحْسَانِهِ وَعَدْلِهِ لِنَزُولِ النَّوَائِبِ ، وَتَنْقُطِ الْأَطْلَاعِ عَنِ الظُّلُمِ وَالْعُدْوَانِ ، وَيَقْتَنِعُ كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَا آتَاهُ مَالُكَهْ وَخَالِقُهُ ؛ فَلَا يَطْمَعُ فِي اسْتِلَابِ غَيْرِهِ حَقَّهُ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الْجُنَايَاتِ الْأَرْبَعَ مَرَاتِبٌ مُتَبَايِنَةٌ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثَرَةِ ، وَدَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ فِي شِدَّةِ الضَّرَرِ وَخِفَتِهِ ، كَتَفَاوُتِ سَائِرِ الْمَعَاصِي فِي الْكِبَرِ وَالصَّغَرِ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ .

تفاوتت

الجنايات

تفاوتت

العقوبات

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّظَرَ الْحَرَمَةَ لَا يَصْلُحُ إِحْقَاقُهَا فِي الْعُقُوبَةِ بِعُقُوبَةٍ مَرْتَكِبِ



الفاحشة ، ولا الخدشة بالعود بالضربة بالسيف ، ولا الشتم الخفيف بالقذف بالزنا والقذف في الأنساب ؛ ولا سرقة اللقمة والفلس بسرقة المال الخطير العظيم ، فلما تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بُدُّ من تفاوت مراتب العقوبات ، وكان من المعلوم أن الناس لو وُكِّلوا إلى عقولهم في معرفة ذلك وترتيب كل عقوبة على ما يناسبها من الجنابة جنسا ووصفا وقدرًا لذهبت بهم الآراء كُلَّ مذهب ، وتَشَعَّبَتْ بهم الطرق كل مَشَعَّب ، ولعُظِم الاختلاف واشتدَّ الخطبُ ، فكفَّاهم أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين مؤنة ذلك ، وأزال عنهم كلفته ، وتولى بحكمته وعلمه ورحمته تقديره نوعا وقدرًا ، ورتَّبَ على كل جنابة ما يناسبها من العقوبة ويليق بها من النَّكَّال ، ثم بلغ من سَعَةِ رحمته وجوده أن جعل تلك العقوبات كفاراتٍ لأهلها ، وطُهْرَةً تزيل عنهم المؤاخذه بالجنايات إذا قَدِمُوا عليه ، ولا سيما إذا كان منهم بعدها التوبة النَّصُوح والإِنابة ؛ فرحمهم بهذه العقوبات أنواعا من الرحمة في الدنيا والآخرة ، وجعل هذه العقوبات دائرة على ستة أصول: قتل ، وقطع ، وجلد ، ونَفْي ، وتغريم مال ، وتعزير .

القتل  
وموجبه

فأما القتل فجعله عقوبة أعظم الجنايات ، كالجنابة على الأنفس ؛ فكانت عقوبته من جنسه ، وكالجنابة على الدين بالظعن فيه والارتداد عنه ، وهذه الجنابة أولى بالقتل وكف عدوان الجاني عليه من كل عقوبة ؛ إذ بقاءه بين أظهر عبادِه مفسدةٌ لهم ، ولاخير يرجي في بقاءه ولا مصلحة ؛ فإذا حبس شره وأمسك لسانه وكف أذاه والتزم الذل والصَّغار وجَرَيان أحكام الله ورسوله عليه وأداء الجزية لم يكن في بقاءه بين أظهر المسلمين ضرر عليهم ، والدنيا بلاغ ومتاع إلى حين ، وجعله أيضاً عقوبة الجنابة على الفروج المحرمة ؛ لما فيها من الفساد العظيمة واختلاط الأنساب والفساد العام .

القطع وموجبه

وأما القطع فجعله عقوبة مثله عدلاً ، وعقوبة السارق ؛ فكانت عقوبته به أبلغ وأردع من عقوبته بالجلد ، ولم تبلغ جنابته حدَّ العقوبة بالقتل ؛ فكان



أَلَيَقُ الْعُقُوبَاتُ بِهِ إِبَانَةُ الْعَضْوِ الَّذِي جَعَلَهُ وَسِيلَةً إِلَى أَذَى النَّاسِ ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَمَّا كَانَ ضَرَرُ الْحَارِبِ أَشَدَّ مِنْ ضَرَرِ السَّارِقِ وَعُدُوَانُهُ أَعْظَمَ ضَمًّا إِلَى قَطْعِ يَدِهِ قَطْعَ رِجْلِهِ ؛ لِيَكْفِ عُدُوَانَهُ ، وَشَرَّ يَدِهِ الَّتِي بَطَشَ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي سَعَى بِهَا ، وَشَرَعَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ خِلَافٍ لَثَلَا يَفُوتَ عَلَيْهِ مَنَفْعَةُ الشَّقِّ بِكَمَالِهِ ، فَكَفَّ ضَرَرَهُ وَعُدُوَانَهُ ، وَرَحِمَهُ بِأَنْ أَبْقَى لَهُ يَدًا مِنْ شَقِّ وَرَجُلًا مِنْ شَقِّ .

وَأَمَّا الْجُلْدُ فَجَعَلَهُ عِقَابًا لِلْجُنَايَةِ عَلَى الْأَعْرَاضِ ، وَعَلَى الْعُقُولِ ، وَعَلَى الْأَبْضَاعِ ، الْجُلْدُ وَمَوْجِبُهُ وَلَمْ تَبْلُغْ هَذِهِ الْجُنَايَاتُ مَبْلَغًا يَوْجِبُ الْقَتْلَ وَلَا إِبَانَةَ طَرَفٍ ، إِلَّا الْجُنَايَةُ عَلَى الْأَبْضَاعِ فَإِنَّ مَفْسَدَتَهَا قَدْ انْتَهَضَتْ سَبِيلًا لِأَشْنَعِ الْقَتْلَاتِ ، وَاسْكَنْ عَارِضَهَا فِي الْبَكْرِ شِدَّةَ الدَّاعِي وَعَدَمَ الْمَعُوضِ ، فَانْتَهَضَ ذَلِكَ الْمَعَارِضَ سَبِيلًا لِإِسْقَاطِ الْقَتْلِ ، وَلَمْ يَكُنِ الْجُلْدُ وَحْدَهُ كَافِيًا فِي الزَّجْرِ فَعَلِظَ بِالنَّفْيِ وَالتَّغْرِيبِ ؛ لِيَذُوقَ مِنْ أَلَمِ الْغَرَبَةِ وَمَفَارِقَةِ الْوَطَنِ وَمَجَانِبَةِ الْأَهْلِ وَالْخُلَطَاءِ مَا يَزْجِرُهُ عَنِ الْمَعَاوِدَةِ ؛ وَأَمَّا الْجُنَايَةُ عَلَى الْعُقُولِ بِالْسَّكْرِ فَكَانَتْ مَفْسَدَتَهَا لَا تَتَعَدَّى السَّكْرَانَ غَالِبًا ، وَهَذَا لَمْ يَحْرَمْ السَّكْرُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَمَا حُرِّمَتْ الْفَوَاحِشُ وَالظُّلْمُ وَالْعُدْوَانُ فِي كُلِّ مَلَّةٍ وَعَلَى لِسَانِ كُلِّ نَبِيٍّ ، وَكَانَتْ عِقَابُهُ هَذِهِ الْجُنَايَةُ غَيْرَ مُقَدَّرَةٍ مِنَ الشَّارِعِ ، بَلْ ضَرَبَ فِيهَا بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ وَالْجُرَيْدِ ، وَضَرَبَ فِيهَا أَرْبَعِينَ ، فَلَمَّا اسْتَخَفَّ النَّاسُ بِأَمْرِهَا وَتَتَابَعُوا فِي ارْتِكَابِهَا غَلِظَهَا الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ سُنَّتِهِ ، وَسُنَّتُهُ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَجَعَلَهَا ثَمَانِينَ بِالسُّوْطِ ، وَنَفَى فِيهَا ، وَحَلَقَ الرَّأْسَ ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ فِقْهِ السُّنَّةِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الشَّارِبِ فِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ ، وَلَمْ يَنْسَخْ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ حَدًّا لَا بَدَّ مِنْهُ ؛ فَهُوَ عِقَابُهُ تَرْجِعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ فِي الْمَصْلَحَةِ ، فَرِيزَادَةُ أَرْبَعِينَ وَالنَّفْيُ وَالْحَلْقُ أَسْهَلُ مِنَ الْقَتْلِ .



## فصل

تغريم المال  
وموجبه

وأما تغريم المال — وهو العقوبة المالية — فشرعها في مواضع :  
منها تحريق متاع الغالٍ من الغنيمة ، ومنها حرمان سهمه ، ومنها إضعاف  
الغرم على سارق الثمار المعلقة ، ومنها إضعافه على كاتم الضالة للثقة ، ومنها  
أخذُ شَطْرِ مال مانع الزكاة ، ومنها عَزْمُهُ صلى الله عليه وسلم على تحريق  
دُورِ مَنْ لا يصلى في الجماعة لولا ما منعه من إنفاذه ما عزم عليه من كون  
الذرية والنساء فيها فتتعدى العقوبة إلى غير الجاني ، وذلك لا يجوز كما لا يجوز  
عقوبة الحامل ، ومنها عقوبة مَنْ أساء على الأمير في الغزو بحرمان سَلَبِ القتل  
لمن قتله ، حيث شفع فيه هذا المسيء ، وأمر الأمير بإعطائه ، فحرم المشفوع له  
عقوبةً للشافع الأمر .

التغريم نوعان  
مضبوط ، وغير  
مضبوط

وهذا الجنس من العقوبات نوعان : نوع مضبوط ، ونوع غير مضبوط ؛  
فالمضبوط ما قابل المُتَلَفَ إما لحق الله سبحانه كإتلاف الصيد في الإحرام أو لحقَّ  
الآدمي كإتلاف ماله ، وقد نبه الله سبحانه على أن تضمنين الصيد متضمن للعقوبة  
بقوله ( لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ) ومنه مقابلة الجاني بنقيض قصده من الحرمان ،  
كعقوبة القاتل لمورثه بحرمان ميراثه ، وعقوبة المدبر إذا قتل سيده ببطلان  
تدبيره ، وعقوبة الموصى له ببطلان وصيته ، ومن هذا الباب عقوبة الزوجة  
الناشزة بسقوط نفقتها وكسوتها . وأما النوع الثاني غير المقدر فهذا الذي يدخله  
اجتهاد الأئمة بحسب المصالح ، ولذلك لم تأت فيه الشريعة بأمر عام ، وقدر  
لا يزداد فيه ولا ينقص كالحدود ، ولهذا اختلف الفقهاء فيه : هل حكمه منسوخ  
أو ثابت ؟ والصواب أنه يختلف باختلاف المصالح ، ويرجع فيه إلى اجتهاد الأئمة  
في كل زمان ومكان بحسب المصلحة ؛ إذ لا دليل على النسخ ، وقد فعله الخلفاء  
الراشدون ومن بعدهم من الأئمة .



التعزير  
ومواضعه

وأما التعزيرُ ففنى كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ؛ فإن المعاصي ثلاثة أنواع : نوع فيه الحد ولا كفارة فيه ، ونوع فيه الكفارة ولا حد فيه ، ونوع لا حد فيه ولا كفارة ؛ فالأول كالسرقة والشرب والزنا والقذف ، والثاني كالوطء في نهار رمضان والوطء في الإحرام ، والثالث كوطء الأمة المشتركة بينه وبين غيره وقبلة الأجنبية واختلوة بها ودخول الحمام بغير منزر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير ، ونحو ذلك ؛ فأما النوع الأول فالحد فيه مُغْنٍ عن التعزير ، وأما النوع الثاني فهل يجب مع الكفارة فيه تعزير أم لا ؟ على قولين ، وهما في مذهب أحمد ، وأما النوع الثالث ففيه التعزير قولاً واحداً ، لكن هل هو كالحد ؟ فلا يجوز للإمام تركه ، أو هو راجع إلى اجتهاد الإمام في إقامته ، وتركه كما يرجع إلى اجتهاده في قدره ؟ على قولين للعلماء ، الثاني قول الشافعي ، والأول قول الجمهور .

وما كان من المعاصي محرم الجنس كالظلم والفواحش فإن الشارع لم يشرع له كفارة ، ولهذا لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المُحْصَنَات والسرقة ، وطَرَدُ هذا أنه لا كفارة في قتل العمد ولا في اليمين الغموس كما يقوله أحمد وأبو حنيفة ومن وافقهما ، وليس ذلك تخفيفاً عن مرتكبيهما ، بل لأن الكفارة لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي ، وإنما عملها فيها فيما كان مُبَاحاً في الأصل وحرَّم لعارض كالوطء في الصيام والإحرام ، وطَرَدُ هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطء الحائض ، وهو موجب القياس لو لم تأت الشريعة به ، فكيف وقد جاءت به مرفوعة وموقوفة ؟ وعكس هذا الوطء في الدبر ولا كفارة فيه ، ولا يصح قياسه على الوطء في الحيض ؛ لأن هذا الجنس لم يُبَيِّح قط ، ولا تعمل فيه الكفارة ، ولو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا والواط بطريق الأولى ؛ فهذه قاعدة الشارع في الكفارات ، وهي في غاية المطابقة للحكمة والمصلحة .



## فصل

من حكمة الله  
اشتراط الحجة  
لإيقاع العقوبة

وكان من تمام حكمته ورحمته أنه لم يأخذ الجُنَاةَ بغير حجة كما لم يعذبهم في الآخرة إلا بعد إقامة الحجة عليهم ، وجعل الحجة التي يأخذهم بها إما منهم وهي الإقرار أو ما يقوم مقامه من إقرار الحال ، وهو أبلغ وأصدق من إقرار اللسان ، فإن من قامت عليه شواهد الحال بالجناية كرائحة الخمر وقِيئها وحَبَل مَنْ لا زوج لها ولا سيد ووجود المسروق في دار السارق وتحت ثيابه أولى بالعقوبة ممن قامت عليه شهادة إخباره عن نفسه التي تحتل الصدق والكذب ، وهذا متفق عليه بين الصحابة وإن نازع فيه بعضُ الفقهاء ، وإما أن تكون الحجة من خارج عنهم وهي البينة ، واشتراط فيها العدالة وعدمُ التهمة ؛ فلا أحسن في العقول والفطر من ذلك ، ولو طلب منها الاقتراح لم تقترح أحسن من ذلك ولا أَوْفَقَ منه للمصلحة .

السرف  
أن العقوبات  
لم يطردها  
من جنس  
الذنوب

فإن قيل : كيف تدعون أن هذه العقوبات لاصقة بالعقول وموافقة للمصالح ، وأنتم تعلمون أنه لا شيء بعد الكفر بالله أقطع ، ولا أقبح من سفك الدماء ، فكيف تردعون عن سفك الدم بسفكه ؟ وهل مثال ذلك إلا إزالة نجاسة بنجاسة ؟ ثم لو كان ذلك مستحسننا لكان أولى أن يحرق ثوب من حرق ثوب غيره ، وأن يذبح حيوان من ذبح حيوان غيره ، وأن تخرب دار من خرب دار غيره ، وأن يجوز لمن شتم أن يشتم شاتمته ، وما الفرق في صريح العقل بين هذا وبين قتل من قتل غيره أو قطع من قطعه ؟ وإذا كان إراقة الدم الأولى مفسدة وقطع الطرف كذلك ، فكيف زالت تلك المفسدة بإراقة الدم الثاني وقطع الطرف الثاني ؟ وهل هذا إلا مضاعفة للمفسدة وتكثير لها ؟ ولو كانت المفسدة الأولى تزول بهذه المفسدة الثانية لكان فيه ما فيه ؛ إذ كيف تزال مفسدة بمفسدة نظيرها من كل وجه ؟ فكيف والأولى لا سبيل إلى إزالتها ؟ وتقرير ذلك بما ذكرناه من عدم



إزالة مفسدة تحريق الثياب وذبح المواشى وخراب الدور وقطع الأشجار بمثلها ،  
ثم كيف حَسَنَ أن يعاقب السارقُ بقطع يده التي اكتسب بها السرقة ، ولم تحسن  
عقوبة الزانى بقطع فرجه الذى اكتسب به الزنا ، ولا القاذف بقطع لسانه الذى  
اكتسب به القذف ، ولا المزور على الإمام والمسلمين بقطع أنامله التي اكتسب  
بها التزوير ، ولا الناظر إلى ما لا يحلُّ له بقلع عينه التي اكتسب بها الحرام ؟  
فعلم أن الأمر في هذه العقوبات جنساً وقدرًا وسببًا ليس بقياس ، وإنما هو محض  
المشيئة ، والله التصرف في خلقه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

فالجواب — وبالله التوفيق والتأييد — من طريقتين : مُجْمَلٍ ، ومفصل :  
أما المَجْمَلُ فهو أن مَنْ شرع هذه العقوبات ورَتَّبها على أسبابها جنساً وقدرًا  
فهو عالم الغيب والشهادة ، وأحكم الحاكمين ، وأعلم العالمين ، وَمَنْ أحاط بكل  
شئ علمًا ، وعلم ما كان وما يكون ولم يكن لو كان كيف كان يكون ، وأحاط  
علمه بوجوه المصالح دقيقتها وجليلها وخفيها وظاهرها ، ما يمكن اطلاع البشر عليه  
وما لا يمكنهم ، وليست هذه التخصيصات والتقديرَات خارجةً عن وجوه الحكم  
والغايات الحمودة ، كما أن التخصيصات والتقديرَات الواقعة في خلقه كذلك ،  
فهذا في خلقه وذاك في أمره ، ومصدرهما جميعًا عن كمال علمه وحكمته ووضع كلَّ  
شئ في موضعه الذى لا يليق به سواه ولا يتقاضى إلا إياه ، كما وضع قوة البصر  
والنور للباصر في العين ، وقوة السمع في الأذن ، وقوة الشم في الأنف ، وقوة  
النطق في اللسان والشفهتين ، وقوة البطش في اليد ، وقوة المشى في الرجل ، وخص  
كل حيوان وغيره بما يليق به ويحسن أن يعطاه من أعضائه وهيئاته وصفاته  
وقدره ، فشمَل إتيقانه وإحكامه لكل ما شمله خلقه كما قال تعالى : ( صُنِعَ اللَّهُ  
الذى أتقن كل شئ ) وإذا كان سبحانه قد أَتَقَّنَ خلقه غاية الإتيقان ، وأحكمه  
غاية الإحكام ، فلأن يكون أمره في غاية الإتيقان والإحكام أولى وأحرى ،  
وَمَنْ لم يعرف ذلك مفصلاً لم يَسَعَهُ أن ينكره مجملًا ، ولا يكون جهله بحكمة الله



في خلقه وأمره وإتقانه كذلك وصدوره عن محض العلم والحكمة مسوغاً له إنكاره في نفس الأمر . وسبحان الله ما أعظم ظلم الإنسان وجَهْلُه ! فإنه لو اعترض على أى صاحب صناعة كانت ممن تقصر عنها معرفته وإدراكه على ذلك وسأله عما اختصت به صناعته من الأسباب والآلات والأفعال والمقادير وكيف كان كل شيء من ذلك على الوجه الذي هو عليه لا أكبر ولا أصغر ولا على شكل غير ذلك يسخر منه ، ويهزأ به ، وعجب من سخف عقله وقلة معرفته . هذا ما تهيهته بمشاركته له في صناعته ووصوله فيها إلى ما وصل إليه والزيادة عليه والاستدراك عليه فيها ، هذا مع أن صاحب تلك الصناعة غير مدفوع عن العجز والقصور وعدم الإحاطة والجهل ، بل ذلك عنده عَتِيدٌ حَاضِرٌ ، ثم لا يسعه إلا التسليم له ، والاعتراف بحكمته ، وإقراره بجهله ، وعجزه عما وصل إليه من ذلك ، فهلا وَسِعَهُ ذلك مع أحكم الحاكمين وأعلم العالمين وَمَنْ أَنْقَنَ كل شيء فأحكمه وأوقعه على وفق الحكمة والمصلحة ؟

وقد كان هذا الوجه وحده كافياً في دفع كل شبهة وجواب كل سؤال ، وهذا غير الطريق التي سلكها نَفَاةُ الْحُكْمِ والتعليل ، ولكن مع هذا فتتصدى للجواب المفصل ، بحسب الاستعداد وما يناسب علومنا الناقصة وأفهامنا الجامدة وعقولنا الضعيفة وعباراتنا القاصرة ، فنقول وبالله التوفيق :

أما قوله : « كيف تَرَدَّعُونَ عن سفك الدم بسفكه ، وإن ذلك كازالة النجاسة بالنجاسة » سؤال في غاية الوَهْنِ والفسَاد ، وأول ما يقال لسائله : هل ترى رَدَّعَ المفسدين والجناة عن فسادهم وجنایاتهم وكَفَّ عُدُوَانَهُمْ مُسَخِّخَسَمًا في العقول موافقاً لمصالح العباد أو لا تراه كذلك ؟ فإن قال « لا أراه كذلك » كفانا مؤنة جوابه بإقراره على نفسه بمخالفة جميع طوائف بني آدم على اختلاف مللهم ونحلهم ودياناتهم وآرائهم ، ولولا عقوبة الجناة والمفسدين لأهلك الناس بعضهم بعضاً ، وفسد نظام العالم ، وصارت حالُ الدوابِّ والأنعام والوُحُوشِ أَحْسَنَ من حال بني آدم ، وإن قال : « بل لا تتم المصلحة إلا بذلك » .

ردع المفسدين  
مستحسن في  
العقول



التسوية  
في العقوبات  
مع اختلاف  
الجرائم لاتليق  
بالحكمة

قيل له : من المعلوم أن عقوبة الجناة والمفسدين لا تتم إلا بمؤلم يرَدَّعهم ،  
ويجعل الجاني نكالا وعِظة لمن يريد أن يفعل مثل فعله ، وعند هذا فلا بدَّ من  
إفساد شيء منه بحسب جريمته في الكبير والصغير والقلة والكثرة . ومن المعلوم  
بيدائهِ العقول أن التسوية في العقوبات مع تفاوت الجرائم غير مستحسن ، بل  
منافٍ للحكمة والمصلحة ؛ فإنه إن ساوى بينهم في أدنى العقوبات لم تحصل مصلحة  
الزجر ، وإن ساوى بينها في أعظمها كان خلاف الرحمة والحكمة ؛ إذ لا يليق  
أن يُقْتَلَ بالنظرة والقبلة ويُقَطَّع بسرقة الحبة والدينار . وكذلك التفاوت بين  
العقوبات مع استواء الجرائم قبيح في الفطر والعقول ، وكلاهما تأباه حكمة الرب  
تعالى وعدله وإحسانه إلى خلقه ، فأوقع العقوبة تارة بإتلاف النفس إذا انتهت  
الجناية في عظمها إلى غاية القبح كالجناية على النفس أو الدين أو الجناية التي  
ضررها عام ؛ فالمفسدة التي في هذه العقوبة خاصة ، والمصلحة الحاصلة بها أضعاف  
أضعاف تلك المفسدة ، كما قال تعالى ( ولستم في القصاص حياة يا أولى الألباب  
لعلكم تتقون ) فلو لا القصاص لفسد العالم ، وأهلك الناس بعضهم بعضا ابتداء  
واستيفاء ، فكأن في القصاص دفعا لمفسدة التجرّي على الدماء بالجناية وبلاستيفاء .  
وقد قالت العرب في جاهليتها « القَتْلُ أنفى للقتل » . وبسفك الدماء تحقن  
الدماء ؛ فلم تغسل النجاسة بالنجاسة ، بل الجناية نجاسة والقصاص طهارة ، وإذا  
لم يكن بد من موت القاتل ومن استحق القتل فموته بالسيف أنفع له في عاجلته  
وآجلته ، والموت به أسرع الموتات وأوحاها وأقلها ألما ، فموته به مصلحة له ولأولياء  
القتيل ولعموم الناس ، وجرى ذلك مجرى إتلاف الحيوان بذبحه لمصلحة الآدمي ،  
فإنه حسن ، وإن كان في ذبحه إضرار بالحيوان ؛ فالمصالح المرتبة على ذبحه أضعاف  
أضعاف مفسدة إتلافه ، ثم هذا السؤال الفاسد يظّهر فسادُه وبطلانه بالموت  
الذي ختمه الله على عباده وسأوى فيه بين جميعهم ، ولولاه لما هَمَّ العيش ، ولا  
وسعتهم الأرزاق ، ولضائق عليهم المساكن والمدن والأسواق والطرق ، وفي



مفارقة البغيض من اللذة والراحة ما في مواصلته الحبيب ، والموت مخلص للحى ،  
والموت مريح لكل منهما من صاحبه ، ومخرج من دار الابتلاء والامتحان  
[و] باب للدخول في دار الحيوان<sup>(١)</sup> .

جزى الله عنا الموت خيراً فإنه أبر بنا من كل بر وأعطف  
يعجل تخليص النفوس من الأذى ويُدني إلى الدار التي هي أشرف  
فكم لله سبحانه على عباده الأحياء والأموات في الموت من نعمة لا تحصى ،  
فكيف إذا كان فيه طهارة للمقتول ، وحياة للنوع الإنساني ، وتشفٍ للمظلوم ،  
وعَدْل بين القاتل والمقتول ؛ فسبحان مَنْ تنزهت شريعته عن خلاف ما شرعها  
عليه من اقتراح العقول الفاسدة والآراء الضالة الجائرة .  
وأما قوله « لو كان ذلك مستحسناً في العقول لاستحسن في تحريق ثوبه  
وتخريب داره وذبح حيوانه مقابلته بمثله » .

مقابلة الإلتاف  
بمثله في كل  
الأحوال  
شريعة الظالمين

فالجواب عن هذا أن مفسدة تلك الجنايات تندفع بتغريمه نظير ما أتلفه عليه ؛  
فإن المثل يسدُّ مسد المثل من كل وجه ؛ فتصير المقابلة مفسدة محض ، كما ليس  
له أن يقتل ابنه أو غلامه مقابلة لقتله هو ابنه أو غلامه ، فإن هذا شرعُ الظالمين  
المعتدين الذي تنزه عنه شريعة أحكم الحاكمين ، على أن المقابلة في إلتاف المال  
بمثل فعله مساعاً في الاجتهاد ، وقد ذهب إليه بعض أهل العلم كما تقدم الإشارة  
إليه في عقوبة الكفار بإفساد أموالهم إذا كانوا يفعلون ذلك بنا ، أو كان  
يَغِيظُهم ، وهذا بخلاف قتل عبده إذا قتل عبده أو قتل فرسه أو عَقَرَ فرسه ، فإن  
ذلك ظلم لغير مستحق . ولكن السنة اقتضت التضمين بالمثل ، لا إلتاف النظير ،  
كما غرم النبي صلى الله عليه وسلم إحدى زوجتيه التي كَسَرَتْ إناء صاحبها إناء  
بدله ، وقال « إناء بإناء » ولا ريب أن هذا أقل فساداً ، وأصلح للجهتين ؛ لأن  
أنتلف ماله إذا أخذ نظيره صار كمن لم يفد عليه شيء ، وانتفع بما أخذه عوض  
ماله ، فإذا مكنته من إلتافه كان زيادة في إضاعة المال ، وما يراد من التَّشْفِي



وإذاقة الجاني ألم الإلتلاف فحاصل بالغرم غالباً ، ولا التفات إلى الصور النادرة التي لا يتضرر الجاني فيها بالغرم ، ولا شك أن هذا أليق بالعقل ، وأبلغ في المصالح ، وأوفق للحكمة ، وأيضاً فإنه لو شرع القصاص في الأموال ردعاً للجاني لبقى جانب المجنى عليه غير مراعى ، بل يبقى متألماً موتوراً غير مجبور ، والشرعة إنما جاءت بحبر هذا وردع هذا .

فإن قيل : فخيروا المجنى عليه بين أن يغرم الجاني أو يتلف عليه نظير ما أتلفه هو ، كما خيرتموه في الجناية على طرفه ، وخيرتم أولياء القتل بين إلتلاف الجاني النظير وبين أخذ الدية .

قيل : لا مصلحة في ذلك للجاني ولا للمجنى عليه ولا لسائر الناس ، وإنما هو زيادة فساد ، لا مصلحة فيه بمجرد التشفي ، ويكفي تغريبه وتعزيره في التشفي ، والفرق بين الأموال والدماء في ذلك ظاهر ؛ فإن الجناية على النفوس والأعضاء تدخل من الغيظ والحقد والعداوة على المجنى عليه وأوليائه ما لا تدخله جنابة المال ويدخل عليهم من الفضاضة والعار واحتمال الضيم والحمية والتحرق لأخذ الثأر ما لا يجبره المال أبداً ، حتى إن أولادهم وأعقابهم ليعيرون بذلك ، ولأولياء القتل من القصد في القصاص وإذاقة الجاني وأوليائه ما أذاقه للمجنى عليه وأوليائه ما ليس لمن حرق ثوبه أو عقرت فرسه ، والمجنى عليه موتور هو وأوليائه ، فإن لم يوتر الجاني وأوليائه ويجرعوا من الألم والغيظ ما يجرعه الأول لم يكن عدلاً . وقد كانت العرب في جاهليتها تعيب على من يأخذ الدية ويرضى بها من درك ثأره وشفاء غيظه ، كقول قائلهم يهجو من أخذ الدية من الإبل :

وإن الذي أصبَحْتُمْ تحلبونه دَمٌ ، غَيْرَ أن اللونَ ليس بأشقرَا

وقال جرير يعير من أخذ الدية فاشتري بها نخلا :

ألا أباعَ بنى حجر بن وهب بأن التمر حُلُوٌّ في الشتاء

حكمة تخيير  
المجنى عليه في  
بعض الأحوال  
دون بعض



وقال آخر :

إذا صَبَّ مافي الوَطْب فاعلم بأنه دَمُ الشيخ فاشْرَبْ من دم الشيخ أودَع

وقال آخر :

خليلان مختلفٌ شَكَلْنَا أريدُ العَلَاءَ وَيَبْغِي السمن

أريد دماء بني مالك ورَأَى المعلى يياضُ اللبن

وهذا وإن كانت الشريعة قد أبطلته وجاءت بما هو خير منه وأصلح في المعاش والمعاد من تخيير الأولياء بين إدراك النار ونيل التشفّي وبين أخذ الدية فإن القصد به أن العرب لم تكن تعير مَنْ أخذ بدل ماله ، ولم تعده ضعفا ولا عجزاً ألبتة ، بخلاف مَنْ أخذ بدل دم وليه ، فمأسوًى الله بين الأمرين في طبع ولا عقل ولا شرع ، والإنسان قد يحرق ثوبه عند الغيظ ، ويذبح ماشيته ، ويتلف ماله ، فلا يلحقه في ذلك من المشقة والغيظ والازدراء به ما يلحق من قتل نفسه أو جَدَعَ أنفه أو قَلَعَ عينه .

### فصل

وأما معاقبة السارق بقطع يده وترك معاقبة الزاني بقطع فرجه ففي غاية ليس من الحكمة إتلاف كل عضو وقعت به معصية الحكمة والمصلحة ، وليس في حكمة الله ومصلحة خلقه وعنايته ورحمته بهم أن يتلف على كل جانٍ كلَّ عضو عَصَاهُ به ، فيشرع قَلَعَ عين مَنْ نَظَرَ إلى المحرم وقطع أذن من استمع إليه ، ولسان من تكلم به ، ويدٍ من لَطَمَ غيره عُذْوَانَا ، ولا خفاء بما في هذا من الإسراف والتجاوز في العقوبة وقلب مراتبها ؛ وأسماء الرب الحسنى وصفاته العليا وأفعاله الحميدة تأبى ذلك ، وليس مقصود الشارع مجرد الأمن من المعاودة ليس إلا ، ولو أريد هذا لكان قتلُ صاحب الجريمة فقط ، وإنما المقصود الزجر والنكال والعقوبة على الجريمة ، وأن يكون إلى كفِّ عدوانه



أقرب ، وأن يعتبر به غيره ، وأن يُحَدِّثَ له ما يذوقه من الألم توبةً نَصُوحاً ، وأن يذكره ذلك بعقوبة الآخرة ، إلى غير ذلك من الحكم والمصالح .

ثم إن في حَدِّ السرقة معنى آخر ، وهو أن السرقة إنما تقع من فاعلها سراً كما يقتضيه اسمها ، ولهذا يقولون « فلان ينظر إلى فلان مُسَارِقَةً » إذا كان ينظر إليه نظراً خفياً لا يريد أن يفتن له ، والعازم على السرقة مُخْتَفٍ كاتم خائف أن يشعر بمكانه فيؤخذ به ، ثم هو مستعدٌّ للهَرَبِ والخلاص بنفسه إذا أخذ الشيء ، واليَدَانِ للإنسان كالجناحين للطائر في إعانته على الطيران ، ولهذا يقال « وَصَلْتُ جَنَاحَ فلان » إذا رأيته يسير منفرداً فانضمت إليه لتصحبه ، فعوقب السارق بقطع اليد قصاً لجناحه ، وتسهيلاً لأخذه إن عاود السرقة ، فإذا فعل به هذا في أول مرة بقي مقصوص أحد الجناحين ضعيفاً في العدو ، ثم يقطع في الثانية رجله فيزداد ضعفاً في عدوه ، فلا يكاد يفوت الطالب ، ثم تقطع يده الأخرى في الثالثة ورجله الأخرى في الرابعة ، فيبقى للحما على وَضْمٍ ، فيستريح ويريج .

وأما الزانى فإنه يزنى بجميع بدنه ، والتلذذ بقضاء شهوته يعم البدن ، والغالب من فعله وقوعه برضا المزنى بها ، فهو غير خائف ما يخافه السارق من الطلب ، فعوقب بما يعم بدنه من الجلد مرةً والقتل بالحجارة مرةً ؛ ولما كان الزنا من أمهات الجرائم وكبائر المعاصي لما فيه من اختلاط الأنساب الذي يَبْطُلُ معه التعارف والتناصر على إحياء الدين ، وفي هذا هلاك الحرث والنسل فشا كل في معانيه أو في أكثرها القتل الذي فيه هلاك ذلك ، فزجر عنه بالقصاص ايرْتِدِعَ عن مثل فعله مَنْ يَهْمُ به ، فيعود ذلك بعمارة الدنيا وصلاح العالم الموصل إلى إقامة العبادات الموصلة إلى نعيم الآخرة .

ثم إن للزاني حالتين ؛ إحداهما: أن يكون مُحْصَنًا قد تزوج ، فعلم ما يقع به من العقاب عن الفروج المحرمة ، واستغنى به عنها ، وأحرز نفسه عن التعرض لحد

الحكمة في  
حد السرقة

الحكمة في  
حد الزنا  
وتنويحه



الزنا ، فزال عذره من جميع الوجوه في تحطى ذلك إلى مُوَاقعة الحرام . والثانية : أن يكون بكرًا ، لم يعلم ما علمه المُحْصَنُ ولا عمل ما عمله ؛ فحصل له من العذر بعضُ ما أوجب له التخفيف ؛ فحقن دمه ، وزجر بإيلاام جميع بدنه بأعلى أنواع الجلد رَدْعًا عن المعاودة للاستمتاع بالحرام ، وبعثًا له على القنع بما رزقه الله من الحلال . وهذا في غاية الحكمة والمصلحة ، جامع للتخفيف في موضعه والتغليظ في موضعه . وأين هذا من قَطْع لسان الشاتم والقاذف وما فيه من الإسراف والعُدْوَان ؟ .

ثم إن قطع فرج الزانى فيه من تعطيل النسل وقطعه عكس مقصود الرب تعالى من تكثير الذرية وذريتهم فيما جعل لهم من أزواجهم ، وفيه من المفاصد أضعاف ما يتوهم فيه من مصلحة الزجر ، وفيه إخلاء جميع البدن من العقوبة ، وقد حصلت جريمة الزنا بجميع أجزائه ؛ فكان من العدل أن تعمه العقوبة ، ثم إنه غير متصور في حق المرأة ، وكلاهما زان ؛ فلا بد أن يستويا في العقوبة ، فكان شرع الله سبحانه أكمل من اقتراح المقترحين .

وتأمل كيف جاء إتلاف النفوس في مقابلة أكبر الكبائر وأعظمها ضررًا وأشدّها فسادًا للعالم ، وهى الكفر الأصلى والطارىء ، والقتل ، وزنى المحصن ، وإذا تأمل العاقل فساد الوجود رآه من هذه الجهات الثلاث ، وهذه هى الثلاث التى أجاب النبى صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود بها حيث قال له « يارسول الله ، أى الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله ندا وهو خَلَقَكَ » ، قال : قلت : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » ، قال : قلت : ثم أى ؟ قال : أن تزانى بحليلة جارك » فأنزل الله عز وجل تصديق ذلك (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون ) الآية .

إتلاف النفس  
عقوبة أفظع  
أنواع الجرائم

ترتيب الحد  
تبعاً لترتيب  
الجرائم

ثم لما كان سرقة الأموال تلى ذلك فى الضرر وهو دونه جعل عقوبته قطع



الطرف ، ثم لما كان القذف دون سرقة المال في المفسدة جعل عقوبته دون ذلك وهو الجلد ، ثم لما كان شرب المسكر أقل مفسدة من ذلك جعل حده دون حد هذه الجنايات كلها ، ثم لما كانت مفسدات الجرائم بعد متفاوتة غير منضبطة في الشدة والضعف والقلة والكثرة - وهي ما بين النظرة والخلوة والمعانقة - جعلت عقوباتها راجعة إلى اجتهاد الأئمة وولاية الأمور ، بحسب المصلحة في كل زمان ومكان ، وبحسب أرباب الجرائم في أنفسهم ؛ فمن سَوَّى بين الناس في ذلك وبين الأزمنة والأمكنة والأحوال لم يفقه حكمة الشرع ، واختلفت عليه أقوال الصحابة وسيرة الخلفاء الراشدين وكثير من النصوص ، ورأى عمر قد زاد في حد الخمر على أربعين والنبي صلى الله عليه وسلم إنما جلد أربعين ، وعزَّرَ بأمور لم يعزرها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنفذ على الناس أشياء عفا عنها النبي صلى الله عليه وسلم ، فيظن ذلك تعارضا وتناقضا ، وإنما أتى من قصور علمه وفهمه ، وبالله التوفيق .

### فصل

وأما قوله « وجعل حد الرقيق على النصف من حد الحر ، وحاجتهما إلى الزجر سوى الله بين واحدة » فلا ريب أن الشارع فرق بين الحر والعبد في أحكام وسوى بينهما العبد والحر في أحكام ؛ فسوى بينهما في الإيمان والإسلام ووجوب العبادات البدنية كالطهارة والصلاة والصوم لاستوائهما في سببهما ، وفرق بينهما في العبادات المالية كالبيع والزكاة والتكفير بالمال ؛ لافتراقهما في سببهما . وأما الحدود فلما كان وقوع المعصية من الحر أقبح من وقوعها من العبد من جهة كمال نعمة الله تعالى عليه بالحرية ، وأن جعله ماله لا مملوكا ، ولم يجعله تحت قهر غيره وتصرفه فيه ، ومن جهة تمكنه بأسباب القدرة من الاستغناء عن المعصية بما عوض الله عنها من المباحات ، فقابل النعمة التامة بضدها ، واستعمل القدرة في المعصية ، فاستحق من العقوبة

سوى الله بين  
العبد والحر في  
أحكام وفرق  
بينهما في  
أخرى



أكثر مما يستحقه مَنْ هو أخفض منه رتبة وأنقص منزلة ؛ فإن الرجل كلما كانت  
نعمة الله عليه أتم كانت عقوبته إذا ارتكب الجرائم أتم ؛ ولهذا قال تعالى في حق  
من أتم نعمته عليهم من النساء (يأمناء النبي مَنْ يَأْتِ مَفْكَنَ بِفَاحِشَةٍ مُمِينَةٍ يَضَاعَفُ  
لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ؛ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ، ومن يقنت منكن لله ورسوله  
وتعمل صالحا نؤتيها أجرها مرتين ، وأعتدنا لها رزقا كريما ) وهذا على وفق قضايا  
العقول ومستحسناتها ؛ فإن العبد كلما كملت نعمة الله عليه ينبغي له أن تكون طاعته  
له أكل ، وشكره له أتم ، ومعصيته له أقبح ، وشدة العقوبة تابعة لقبح المعصية ؛  
ولهذا كان أشد الناس عذابا يوم القيامة عالما لم ينفعه الله بعلمه ، فإن نعمة الله عليه  
بالعلم أعظم من نعمته على الجاهل ، وصدور المعصية منه أقبح من صدورها من  
الجاهل ، ولا يستوى عند الملوك والرؤساء مَنْ عَصَاهُمْ مِنْ خَوَاصِّهِمْ وَحَشَمِهِمْ وَمَنْ  
هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ وَمِنْ عَصَاهُمْ مِنَ الْأَطْرَافِ وَالْبَعْدَاءِ ؛ فجعل حد العبد أخف من  
حد الحر ، جمعا بين حكمة الزجر وحكمة نقصه ، ولهذا كان على النصف منه  
في النكاح والطلاق والعدة ، إظهاراً لشرف الحرية وخطرها ، وإعطاء لكل  
مرتبة حقها من الأمر كما أعطاها حقها من القدر ، ولا تنتقض هذه الحكمة بإعطاء  
العبد في الآخرة أجرين ، بل هذا محض الحكمة ؛ فإن العبد كان عليه في الدنيا  
حقان حق لله وحق لسيدته فأعطى بإزاء قيامه بكل حق أجرا ، فاتفقت حكمة  
الشرع والقدر والجزاء ، والحمد لله رب العالمين .

### فصل

وإما قوله « وجعل للقاذف إسقاط الحد باللعان في الزوجة دون الأجنبية ،  
واللعان في حق كلاهما قد ألحق بهما العار » فهذا من أعظم محاسن الشريعة ؛ فإن قاذف الأجنبية  
مستغنى عن قذفها ، لا حاجة له إليه البتة ؛ فإن زناها لا يضره شيئا ، ولا يفسد  
عليه فراشه ، ولا يعلق عليه أولادا من غيره ، وقذفها عدوان محض ، وأذى لمحصنة

حكمة شرع  
اللعان في حق  
الزوجة دون  
غيرها



غافلة مؤمنة ، فترتب عليه الحد زجرا له وعقوبة ، وأما الزوجة فإنه يلحقه بزناها من العار والمسبة وإفساد الفراش وإلحاق ولد غيره به ، وانصراف قلبها عنه إلى غيره ؛ فهو محتاج إلى قذفها ، ونفى النسب الفاسد عنه ، وتخلصه من المسبة والعار ؛ لكونه زوج يبغي فاجرة ، ولا يمكن إقامة البينة على زناها في الغالب ، وهي لا تقر به ، وقول الزوج عليها غير مقبول ؛ فلم يبق سوى تحالفهما بأغلظ الأيمان ، وتأكيدهما بدعائه على نفسه باللعنة ودعائها على نفسها بالغضب إن كانا كاذبين . ثم يفسخ النكاح بينهما ؛ إذ لا يمكن أحدهما أن يصفو للآخر أبداً ؛ فهذا أحسن حكم يفصل به بينهما في الدنيا ، وليس بعده أعدل منه ، ولا أحكم ، ولا أصلح ، ولو جمعت عقول العالمين لم يهتدوا إليه ، فتبارك من أبان ربوبيته ووحدانيته وحكمته وعلمه في شرعه وخلقه .

## فصل

وأما قوله « وجوز للمسافر الترفه في سفره رخصة الفطر والقصر ، دون المقيم في المجهود الذي هو في غاية المشقة » فلا ريب أن الفطر والقصر يختص بالمسافر ، ولا تخصيص المسافر يفطر المقيم إلا لمرض ، وهذا من كمال حكمة الشارع ؛ فإن السفر في نفسه قطعة من العذاب ، وهو في نفسه مشقة وجهد ، ولو كان المسافر من أرفه الناس فإنه في مشقة وجهد بحسبه ، فكان من رحمة الله بعباده وبره بهم أن خفف عنهم شطر الصلاة واكتفى منهم بالشطر ، وخفف عنهم أداء فرض الصوم في السفر ، واكتفى منهم بأدائه في الحضر ، كما شرع مثل ذلك في حق المريض والحائض ، فلم يفوت عليهم مصلحة العبادة بإسقاطها في السفر جملة ، ولم يلزمهم بها في السفر كإلزامهم في الحضر . وأما الإقامة فلا موجب لإسقاط بعض الواجب فيها ولا تأخيرها ، وما يعرض فيها من المشقة والشغل فأمر لا ينضبط ولا ينحصر ؛ فلو جاز لكل مشغول وكل مشقوق عليه الترخص ضاع الواجب واضمحل بالكلية ، وإن جوز للبعض دون البعض



لم ينضبط ؛ فإنه لا وُصفَ يضبط ما تجوز معه الرخصة وما لا تجوز ، بخلاف السفر ، على أن المشقة قد علق بها من التخفيف ما يناسبها ، فإن كانت مشقة مرض وألم يضرّ به جاز معها الفطر والصلاة قاعداً أو على جنّب ، وذلك نظير قصر العدد <sup>(١)</sup> ، وإن كانت مشقة تعب فصالح الدنيا والآخرة مَنوطة بالتعب ، ولا راحة لمن لا تعب له ، بل على قدر التعب تكون الراحة ، فتتناسبت الشريعة في أحكامها ومصالحها بحمد الله ومنه .

### فصل

وأما قوله « وأوجب على مَنْ نَذَرَ لله طاعةً الوفاء بها ، وجوز لمن حلف عليها أن يتركها ويكفر يمينه ، وكلاهما قد التزم فعلمها لله » فهذا السؤال يورد على وجهين :

الفرق بين  
نذر الطاعة  
والحلف بها

أحدهما : أن يحلف ليفعلنها نحو أن يقول : والله لأصومنّ الاثنين والخميس ، ولأن تصدقن ، كما يقول : لله على أن أفعل ذلك .

والثاني : أن يحلف بها كما يقول : إن كُتبت فلانا فله على صوم سنة وصدقة ألف .

فإن أورد على الوجه الأول جوابه أن الملتزم الطاعة لله لا يخرج التزامه الله عن أربعة أقسام ؛ أحدها : التزام يمين مجردة ، الثاني : التزام بنذر مجرد ، الثالث : التزام يمين مؤكدة بنذر ، الرابع : التزام بنذر مؤكد يمين : فالأول نحو قوله : « والله لأتصدقن » والثاني نحو « لله على أن أتصدق » والثالث نحو : « والله إن شفى الله مريضى فعلى صدقة كذا » ، والرابع نحو : « إن شفى الله مريضى فوالله لأتصدقن » وهذا كقوله تعالى : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين ) فهذا نذر مؤكد يمين ، وإن لم يقل فيه « فعلى » إذ ليس ذلك من شرط النذر ، بل إذا قال : إن سَمَّيْنِي (١) أى عدد الركعات يجعل الأربع اثنتين .



الله تصدقت ، أو لا تصدّقن ، فهو وعد وعده الله فعلية أن يفي به ، وإلا دخل في قوله : ( فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقونه ، بما أخلفوا الله ما وعده ، وبما كانوا يكذبون ) فوعدُ العبد ربّه نذرٌ يجب عليه أن يفي له به ؛ فإنه جعله جزاء وشكراً له على نعمته عليه ، فجري مجرى عقود المعاوضات لا عقود التبرعات ، وهو أولى بالزوم من أن يقول ابتداء « الله على كذا » فإن هذا التزام منه لنفسه أن يفعل ذلك ، والأول تعليق بشرط وقد وُجد ، فيجب فعل المشروط عنده ؛ لالتزامه له بوعده ، فإن الالتزام تارة يكون بصريح الإيجاب ، وتارة يكون بالوعد ، وتارة يكون بالشروع كشروعه في الجهاد والحج والعمرة ، والالتزام بالوعد آكد من الالتزام بالشروع ، وآكد من الالتزام بصريح الإيجاب ؛ فإن الله سبحانه ذمّ من خالف ما التزمه له بالوعد ، وعاقبه بالنفاق في قلبه ، ومدّح من وفى بما نذره له ، وأمر بإتمام ما شرع فيه له من الحج والعمرة ، فجاء الالتزام بالوعد آكد الأقسام الثلاثة ، وإخلافه يُعقِبُ النفاق في القلب ، وأما إذا حلف يميناً مجردة ليفعلن كذا فهذا حصّ منه لنفسه ، وحث على فعله باليمين ، وليس إيجاباً عليها ، فإن اليمين لا توجب شيئاً ولا تحرّمه ، ولكنّ الحالف عقد اليمين بالله ليفعلنه ، فأباح الله سبحانه له حلّ ما عقده بالكفارة ، ولهذا سماها الله تحمّلاً ، فإنها تحل عقد اليمين ، وليست رافعة للإثم الحنث كما يتوهمه بعض الفقهاء ، فإن الحنث قد يكون واجباً ، وقد يكون مستحباً ، فيؤمر به أمر إيجاب أو استحباب ، وإن كان مباحاً ، فالشارع لم يُبيح سبب الإثم ، وإنما شرّعها الله حلاً لعقد اليمين كما شرع الله الاستمئاء مانعاً من عقدها ؛ فظهر الفرق بين ما التزم لله وبين ما التزم بالله ؛ فالأول ليس فيه إلا الوفاء ، والثاني يخيّر فيه بين الوفاء وبين الكفارة حيث يسوغ ذلك ، وسر هذا أن ما التزم له آكد مما التزم به ، فإن الأول متعلق بالهيئة ، والثاني برؤيته ؛ فالأول من أحكام (إياك نعبد) والثاني من أحكام (إياك نستعين) وإياك نعبد قسم الله من هاتين الكلمتين ، وإياك نستعين قسم



العبد كما في الحديث الصحيح الإلهي « هذه بيني وبين عبدي نصفين » وبهذا يخرج الجواب عن إيراد هذا السؤال على الوجه الثاني ، وأن ما نذره الله من هذه الطاعات يجب الوفاء به ، وما أخرجه مخرج اليمين يخير بين الوفاء به وبين التكفير ؛ لأن الأول متعلق بالهَيْئَةِ ، والثاني برَبْوِيَّتِهِ ، فوجب الوفاء بالقسم الأول ، ويخير الخالف في القسم الثاني ، وهذا من أسرار الشريعة ، وكاملها وعظمها .

ويزيد ذلك وضوحاً أن الخالف بالتزام هذه الواجبات قَصْدُهُ ألا تكون ، ولكراهته للزومها له حَلَفَ بِهَا ، فقصدته ألا يكون الشرط فيها ولا الجزاء ، ولذلك يسمى نذر اللجاج والغضب ، فلم يلزمه الشارع به إذا كان غير مريد له ولا متقرب به إلى الله ، فلم يعقده الله ، وإنما عَقَدَهُ به ، فهو يمين محضة ، فإلحاقه بنذر القربة إلحاق له بغير شبهه ، وقطع له عن الإلحاق بنظيره ، وعُذْرُ مَنْ أَلْحَقَهُ بنذر القربة شبهه به في اللفظ والصورة ، ولكن الملحقون له باليمين أفتقه وأرغى لجانب المعاني ، وقد اتفق الناس على أنه لو قال « إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني » فثبت أنه لا يَكْفُرُ بذلك إن قَصَدَ اليمين ؛ لأن قصد اليمين مَنَعَ من الكفر ، وبهذا وغيره احتج شيخ الإسلام ابن تيمية على أن الحلف بالطلاق والعناق كنذر اللجاج والغضب ، وكالحلف بقوله « إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني » وحكاة إجماع الصحابة في العتق ، وحكاة غيره إجماعاً لهم في الحلف بالطلاق على أنه لا يلزم .

قال : لأنه قد صَحَّ عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة ولا يُعْرَفُ له في الصحابة مخالف ، ذكره ابن بريزة في شرح أحكام عبد الحق الإشبيلي ، فاجتهد خصومه في الرد عليه بكل ممكن ، وكان حاصل ما ردُّوا به قوله أربعة أشياء : أحدها - وهو عمدة القوم - أنه خلاف مرسوم السلطان ، والثاني : أنه خلاف الأئمة الأربعة ، والثالث : أنه خلاف القياس على الشرط والجزاء



المقصودين كقوله « إن أبرأتني فأنت طالق » ففعلت ، والرابع : أن العمل قد استمر على خلاف هذا القول ، فلا يلتفت إليه ، فنقض حُجَجَهُم وأقام نحواً من ثلاثين دليلاً على صحة هذا القول ، وصنف في المسألة قريباً من ألف ورقة ، ثم مضى لسبيله راجياً من الله أجراً أو أجرين ، وهو ومنازعه يوم القيامة عند ربهم يختصمون .

## فصل

وأما قولهم : « وحرم كل ذى ناب من السباع وأباح الضبع ولها ناب » فلا ريب أنه حرم كل ذى ناب من السباع ، وإن كان بعض العلماء خفى عليه تحريمه فقال بمبلغ علمه : وأما الضبع فروى عنه فيها حديث صححه كثير من أهل العلم بالحديث فذهبوا إليه وجعلوه مُخَصَّصاً لعموم أحاديث التحريم ، كما خصت القرأيا لأحاديث المزابنة . وطائفة لم تصححه وحرّموا الضبع لأنها من جملة ذات الأنياب ، وقالوا : وقد تواترت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهاى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، وصحت صحة لا مَطْعَنَ فيها من حديث على ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأبي ثعلبة الخشني ، قالوا : وأما حديث الضبع فتفرد به عبد الرحمن بن أبي عمارة ، وأحاديث تحريم ذوات الأنياب كلها تخالفه . قالوا : ولفظ الحديث يحتمل معنيين : أحدهما أن يكون جابر رفع الأكل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون إنما رفع إليه كونها صيداً فقط ، ولا يلزم من كونها صيداً جواز أكلها ، فظن جابر أن كونها صيداً يدل على أكلها ، فأفتى به من قوله ورفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما سمعه من كونها صيداً .

ونحن نذكر لفظ الحديث ليعتبر ما ذكرناه ؛ فروى الترمذى في جامعه من حديث عبيد بن عمير اللبثى عن عبد الرحمن بن أبي عمارة قال : قلت لجابر ابن عبد الله : آكل الضبع ؟ قال : نعم ، قلت : أصيده ؟ قال : نعم ،

الحكمة في  
التفرقة بين  
الضبع وغيره  
من ذى الناب



قلت : أسمعَتَ ذلكَ من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قال الترمذى : سألتَ محمدَ بنَ إسماعيلَ عن هذا الحديثِ ، فقال : هو صحيحٌ ، وهذا يحتملُ أن المرفوعَ منه هو كونها صيدا ، ويدلُّ على ذلكَ أن جريرَ بنَ حازمَ قال : عن عبيدِ بنِ عميرَ عن ابنِ أبي عمارةَ عن جابرَ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنه سئلَ عن الضبعِ فقال « هى صيدٌ ، وفيها كبشٌ » قالوا : وكذلكَ حديثُ إبراهيمَ الصائغِ عن عطاءَ عن جابرَ يرفعه « الضبعُ صيدٌ ، فإذا أصابه الحرمُ ففيه جزاءُ كبشٍ مُسنٍ ويؤكلُ » قال الحَاكِمُ : حديثٌ صحيحٌ ، وقوله « ويؤكلُ » يحتملُ الوقفَ والرفعَ ، وإذا احتَمَلَ ذلكَ لم تُعَارَضْ به الأحاديثُ الصحيحةُ الصريحةُ التى تبلغُ مبلغَ التواترِ فى التحريمِ . قالوا : ولو كانَ حديثُ جابرَ صريحاَ فى الإباحةِ لكانَ فردا ، وأحاديثُ تحريمِ ذواتِ الأنبياءِ مستفيضةٌ متعددةٌ ادَّعى الطحاوى وغيره تواترها ، فلا يقدمُ حديثُ جابرَ عليها . قالوا : والضبعُ من أخبثِ الحيوانِ وأشرهه ، وهو مُغرَى بأكلِ لحومِ الناسِ ونَبَشِ قبورِ الأمواتِ وإخراجهم وأكلهم ، ويأكلُ الجيفَ ، ويكسرُ بنابه . قالوا : واللهُ سبحانه قد حرمَ علينا الخبائثَ ، وحرمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ذواتِ الأنبياءِ ، والضبعُ لا يخرجُ عن هذا وهذا . وقالوا : وغايةُ حديثِ جابرَ يدلُّ على أنها صيدٌ يُفَدَى فى الإحرامِ ، ولا يلزمُ من ذلكَ أكلها ، وقد قال بكرُ بنُ محمدَ : سئلَ أبو عبدِ الله - يعنى الإمامَ أحمدَ - عن محرمٍ قَتَلَ ثعلباً فقال : عليه الجزاءُ ، هى صيدٌ ، ولكن لا يؤكلُ . وقال جعفرُ بنُ محمدَ : سمعتُ أبا عبدِ الله سئلَ عن الثعلبِ ، فقال : الثعلبُ سبعٌ ؛ فقد نصَّ على أنه سبعٌ وأنه يُفَدَى فى الإحرامِ ، ولما جعلَ النبىُّ صلى الله عليه وسلم فى الضبعِ كبشا ظنَّ جابرُ أنه يؤكلُ فأفتى به .

والذين صحَّحوا الحديثَ جعلوه مُحَصَّصاً لعمومِ تحريمِ ذى النابِ من غيرِ فرق بينهما ، حتى قالوا : ويحرمُ أكلُ كلِّ ذى نابٍ من السباعِ إلا الضبعُ ، وهذا لا يقعُ مثله فى الشريعةِ أن يخصَّصَ مثلاً على مثلٍ من كلِّ وجهٍ من غيرِ فَرْقَانِ بينهما .



وبحمد الله إلى ساعتي هذه ما رأيتُ في الشريعة مسألة واحدة كذلك ،  
أعنى شريعة التنزيل لا شريعة التأويل . ومن تأمل ألفاظه صلى الله عليه وسلم  
الكريمة تبين له اندفاع هذا السؤال ؛ فإنه إنما حرم ما اشتمل على الوصفين :  
أن يكون له ناب ، وأن يكون من السباع العاديّة بطبعها كالأسد والذئب والنمر  
والفهد . وأما الضبع فإنما فيها أحد الوصفين ، وهو كونها ذات ناب ، وليست  
من السباع العاديّة . ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الأنياب ، والسبع  
إنما حرم لما فيه من القوة السبعية التي تورث المقتدى بها شبهها ؛ فإن الغاذي شبهه  
بالمقتدى ، ولا ريب أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست  
في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم ، ولا تعد الضبع من السباع لغة  
ولا عرفاً ، والله أعلم .

## فصل

وأما قوله « وجعل شهادة خزيمة بن ثابت بشهادتين دون غيره ممن هو أفضل  
منه » فلا ريب أن هذا من خصائصه ، ولو شهد عنده صلى الله عليه وسلم أو عند  
غيره لمكان بمنزلة شاهدين اثنين ، وهذا التخصيص إنما كان لمخصّص اقتضاه ،  
وهو مُبادرته دون مَنْ حضر من الصحابة إلى الشهادة لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنه قد بايع الأعرابي ، وكان فرضٌ على كل من سمع هذه القصة أن يشهد أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بايع الأعرابي ، وذلك من لوازم الإيمان والشهادة  
بتصديقه صلى الله عليه وسلم ، وهذا مستقر عند كل مسلم ، ولكن خزيمة تفتن  
لدخول هذه القضية المعينة تحت عموم الشهادة لصدقه في كل ما يُخبر به ؛  
فلا فرق بين ما يخبر به عن الله وبين ما يخبر به عن غيره في صدقه في هذا وهذا ،  
ولا يتم الإيمان إلا بتصديقه في هذا وهذا ؛ فلما تفتن خزيمة دون مَنْ حضر لذلك  
استحقَّ أن تجعل شهادته بشهادتين .

سر تخصيص  
خزيمة بقبول  
شهادته وحده



## فصل

سر تخصيص  
أبي بردة بإجزاء  
تضحيته بعناق

وأما تخصيصه أبا بردة بن نيار بإجزاء التضحية بالعناق دون من بعده فلموجب أيضاً ، وهو أنه ذبح قبل الصلاة متأولاً غير عالم بعدم الإجزاء ، فلما أخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن تلك ليست بأضحية وإنما هي شاة لحم أراد إعادة الأضحية ، فلم يكن عنده إلا عناق هي أحب إليه من شاة لحم ؛ فرخص له في التضحية بها ؛ لكونه معذوراً وقد تقدم منه ذبح تأول فيه ، وكان معذوراً بتأويله ، وذلك كله قبل استقرار الحكم ، فلما استقر الحكم لم يكن بعد ذلك يجزىء إلا ما وافق الشرع المستقر ، وبالله التوفيق .

## فصل

سر التفرقة في  
الوصف بين  
صلاة الليل  
وصلاة النهار

وأما التفريق بين صلاة الليل وصلاة النهار في الجهر والإسرار ففي غاية المناسبة والحكمة ؛ فإن الليل مظنة هذو الأصوات وسكون الحركات وفراغ القلوب واجتماع الهمم المشتتة بالنهار ، فالنهار محل السبح الطويل بالقلب والبدن ، والليل محل مواطاة القلب للسان ومواطاة اللسان للأذن ؛ ولهذا كانت السنة تطويل قراءة الفجر على سائر الصلوات ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بالستين إلى المائة ، وكان الصديق يقرأ فيها بالبقرة ، وعمر بالنحل وهود وبنى إسرائيل ويونس ونحوها من السور ؛ لأن القلب أفرغ ما يكون من الشواغل حين انتباهه من النوم ، فإذا كان أول ما يقرع سمعه كلام الله الذي فيه الخير كله بخلافه صادفه خالياً من الشواغل فتمكن فيه من غير مزاحم ؛ وأما النهار فلما كان بضد ذلك كانت قراءة صلاته سرية إلا إذا عارض في ذلك معارض أرجح منه . كالجماع العظام في العيدين والجمعة والاستسقاء والكسوف ؛ فإن الجهر حينئذ أحسن وأبلغ في تحصيل المقصود ، وأنفع للجمع ، وفيه من قراءة



كلام الله عليهم وتبليغه في المَجَامِعِ الْعِظَامِ ما هو من أعظم مقاصد الرسالة ، والله أعلم .

## فصل

وأما قوله « وورث ابن ابن العم وإن بَعُدَتْ درجته دون الخالة التي هي شقيقة للأم » فنعم ، وهذا من كمال الشريعة وجلالتها ؛ فإن ابن العم من عَصَبَتِهِ الْقَائِمِينَ بِنُصْرَتِهِ وَمَوَالَاتِهِ وَالذَّبُّ عَنْهُ وَحَمْلُ الْعَقْلِ عَنْهُ ، فَيَمْنُو أَبِيهِ هُم أَوْلَاؤُهُ وَعَصَبَتُهُ وَالْمَحَامُونَ دُونَهُ ، وَأَمَّا قَرَابَةُ الْأُمِّ فَإِنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَجَانِبِ ، وَإِنَّمَا يَنْتَسِبُونَ إِلَى آبَائِهِمْ ، فَهَم بِمَنْزِلَةِ أَقَارِبِ الْبَنَاتِ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنَوْنُ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فمن كمال حكمة الشارع أن جعل للميراث لأقارب الأب ، وقَدَّمَهُمْ عَلَى أَقَارِبِ الْأُمِّ ، وَإِنَّمَا وَرِثَ مَعَهُمْ مِنْ أَقَارِبِ الْأُمِّ مَنْ رَكُضَ الْمَيْتُ مَعَهُمْ فِي بَطْنِ الْأُمِّ ، وَهَم أَخَوَاتُهُ أَوْ مِنْ قَرَبَتْ قَرَابَتَهُ جَدًّا وَهَنْ جَدَاتِهِ لِقُوَّةِ إِبْلَادِهِنَّ وَقَرَبِ أَوْلَادِهِنَّ مِنْهُ ؛ فَإِذَا عَدِمَتْ قَرَابَةُ الْأَبِ انْتَقَلَ الْمِيرَاثُ إِلَى قَرَابَةِ الْأُمِّ ، وَكَانُوا أَوْلَى مِنَ الْأَجَانِبِ ؛ فَهَذَا الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ أَكْمَلُ شَيْءٍ وَأَعْدَلُهُ وَأَحْسَنُهُ .

## فصل

وأما قوله « وَحَرَّمَ أَخْذَ مَالِ الْغَيْرِ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ ، ثُمَّ سَلَّطَهُ عَلَى أَخْذِ عَقَارِهِ وَأَرْضِهِ بِالشَّفْعَةِ ثُمَّ مَرَعَ الشَّفْعَةَ فِيمَا يُمْكِنُ التَّخْلُصُ مِنْ ضَرَرِ الشَّرَكَةِ فِيهِ بِالقِسْمَةِ » فَهَذَا السُّؤَالُ قَدْ أُورِدَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : عَلَى أَصْلِ الشَّفْعَةِ وَأَنَّ الاسْتِحْقَاقَ بِهَا مُنَافٍ لِتَحْرِيمِ أَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ

الفرق بين  
الشفعة وأخذ  
مال الغير



إلا بطيب نفس منه ، والثاني : أنه خصَّ بعض المبيع بالشفعة دون بعض مع قيام السبب الموجب للشفعة ، وهو ضرر الشركة .

ونحن بحمد الله وعونه نجيب عن الأمرين ؛ فنقول :

ورود الشرع  
بالشفعة دليل  
على الحكمة

من محاسن الشريعة وعدلها وقيامها بمصالح العباد ورؤدُها بالشفعة ، ولا يليق بها غير ذلك ؛ فإن حكمة الشارع اقتضت رفع الضرر عن المكلفين ما أمكن ، فإن لم يمكن رفعه إلا بضرر أعظم منه بقاءً على حاله ، وإن أمكن رفعه بالتزام ضرر دونه رفعه به ، ولما كانت الشركة منشأ الضرر في الغالب فإن الخلطاء يكثر فيهم بغي بعضهم على بعض شرع الله سبحانه رفع هذا الضرر : بالقسمة تارة وانفراد كل من الشريكين بنصيبه ، وبالشفعة تارة وانفراد أحد الشريكين بالجملة إذا لم يكن على الآخر ضرر في ذلك ؛ فإذا أراد بيع نصيبه وأخذ عوضه كان شريكه أحق به من الأجنبي ، وهو يصل إلى غرضه من العوض من أيهما كان ؛ فكان الشريك أحق بدفع العوض من الأجنبي ، ويزول عنه ضرر الشركة ، ولا يتضرر البائع لأنه يصل إلى حقه من الثمن ، وكان هذا من أعظم العدل وأحسن الأحكام المطابقة للعقول والفطر ومصالح العباد . ومن هنا يعلم أن التحيل لإسقاط الشفعة مُناقض لهذا المعنى الذي قصده الشارع ومُضاد له .

ثم اختلفت أفهام العلماء في الضرر الذي قصد الشارع رفعه بالشفعة

فقال طائفة : هو الضرر اللاحق بالقسمة ؛ لأن كل واحد من الشريكين إذا طالب شريكه بالقسمة كان عليه في ذلك من المؤنة والكلفة والغرامة والضيق في مرافق المنزل ما هو معلوم ؛ فإنه قبل القسمة ربما ارتفق بالدار والأرض كلها وبأى موضع شاء منها ، فإذا وقعت الحدود ضاقت به الدار وقصر على موضع منها ، وفي ذلك من الضرر عليه ما لا خفاء به ، فـلـكـنـه الشارع بحكمته ورحمته من رفع هذه المضرّة عن نفسه : بأن يكون أحق بالمبيع من الأجنبي الذي يريد الدخول عليه ،



وحرم الشارع على الشريك أن يبيع نصيبه حتى يؤذن شريكه ، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به ، وإن أذن في البيع وقال لا غرض لي فيه لم يكن له الطلب بعد البيع ؛ هذا مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا معارض له بوجه ، وهو الصواب المقطوع به ، وهذه طريقة من يرى أنه لا شفعة إلا فيما يقبل القسمة وقالت طائفة أخرى : إنما شرعت الشفعة لرفع الضرر اللاحق بالشركة ؛ فإذا كانا شريكين في عين من الأعيان يارث أو هبة أو وصية أو ابتياع أو نحو ذلك لم يكن رفع ضرر أحدهما بأولى من رفع ضرر الآخر ؛ فإذا باع نصيبه كان شريكه أحق به من الأجنبي ؛ إذ في ذلك إزالة ضرره مع عدم تضرر صاحبه ، فإنه يصل إلى حقه من الثمن ، ويصل هذا إلى استبداده بالمبيع ، فيزول الضرر عنهما جميعاً ، وهذا مذهب من يرى الشفعة في الحيوان والثياب والشجر والجواهر والدور الصغار التي لا يمكن قسمتها ، وهذا قول أهل مكة وأهل الظاهر ، ونص عليه الإمام أحمد في رواية حنبل ، قال : قيل لأحمد : فالحيوان دابة تكون بين رجلين أو حمار أو ما كان من نحو ذلك ، قال : هذا كله أو كد ؛ لأن خليطه الشريك أحق به بالثمن ، وهذا لا يمكن قسمته ؛ فإذا عرضه على شريكه وإلا باعه بعد ذلك ، وقال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمد عن الرجل يعرض على شريكه عقاراً بينه وبينه أو نخلاً ، فقال الشريك : لا أريد ، فباعه ، ثم طلب الشفعة بعد ، قال : له الشفعة في ذلك . واحتج لهذا القول بحديث جابر الصحيح « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يُقسَم » وهذا يتناول المنقول والعقار ، وفي كتاب « الخراج » عن يحيى بن آدم عن زهير عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان له شريك في نخل أو ربة فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن رضى أخذ ، وإن كره ترك » ، وهذا الإسناد على شرط مسلم ؛ وفي الترمذي من حديث عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : قال رسول الله



صلى الله عليه وسلم : « الشريك شفيحٌ ، والشفعة في كل شيء » تفرد به أبو حمزة السكري عن عبد العزيز بهذا الإسناد ، ورواه أبو الأحوص سلام بن سليم عن عبد العزيز ولم يذكر ابن عباس ، ولفظه : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء الأرض والدار والجارية والخادم » ، وكذلك رواه أبو بكر بن عياش وإسرائيل بن يونس عن عبد العزيز مرسلًا ؛ فهذا علة هذا الحديث ، على أن أبا حمزة السكري ثقة احتجَّ به أصحابا الصحيح ، وإن قلنا : « الزيادة من الثقة مقبولة » فرفعُ الحديث إذاً صحيح ، وإلا فعايته أن يكون مرسلًا قد عَضَّدَتْهُ الآثار المرفوعة والقياس الجلي . وقد روى أبو جعفر الطحاوى عن محمد بن خزيمة عن يوسف بن عديٍّ عن عبيد الله بن إدريس عن ابن جُرَيْج عن عطاء عن جابر قال « قضى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء » ورؤاة هذا الحديث ثقات ، وهو غريب بهذا الإسناد . قالوا : ولأن الضرر بالشركة فيما لا ينقسم أبلغ من الضرر بالعقار الذى يقبل القسمة ؛ فإذا كان الشارع مُريدًا لرفع الضرر الأدنى فالأعلى أولى بالرفع ، قالوا : ولو كانت الأحاديث مختصة بالعقار والعروض المنقسمة فأثبتت الشفعة فيها تنبيه على ثبوتها فيما لا يقبل القسمة .

وقال الآخرون : الأصل عدم انتزاع الإنسان مال غيره إلا برضاه ، ولكن تركنا ذلك في الأرض والعقار لثبوت هذا النص فيه ، وأما الآثار المتضمنة لثبوتها في المنقول فضعيفة معلولة ؛ وقوله في الحديث الصحيح : « فإذا وقعت الحدود وصُرِفَتِ الطرقُ فلا شفعة » يدل على اختصاصها بذلك ، وقول جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الشفعة في كل شرك في أرض أو رُبْع أو حائط » يقتضى انحصارها في ذلك ، قالوا : وقد قال عثمان بن عفان : لا شفعة في بئر ولا فحل ، والأرْفُ يقطع كل شفعة ،



والفحل : النخل ، والأرف بوزن العُرفِ المعالم والحدود . وقال أحمد : ما أصححه من حديث ! قالوا : والفرق بين المنقول وغيره أن الضرر في غير المنقول يتأبد بتأبده ، وفي المنقول لا يتأبد ؛ فهو ضرر عارض فهو كالسكيل والموزون . قالوا : والضرر في العقار يسكت كثيراً جداً ؛ فإنه يحتاج الشريك إلى إحداث المرافق ، وتغيير الأبنية ، وتضييق الواسع ، وتخريب العامر ، وسوء الجوار ، وغير ذلك مما يختص بالعقار ، فأين ضرر الشركة في العبد والجوهرة والسيف من هذا الضرر ؟

قال المثبتون للشفعة : إنما كان الأصل عدم انتزاع ملك الإنسان منه إلا برضاه لما فيه من الظلم له والإضرار به ، فأما ما لا يتضمن ظماً ولا إضراراً بل مصلحة له بإعطائه الثمن فلشريكه دفع ضرر الشركة عنه ؛ فليس الأصل عدمه ، بل هو مقتضى أصول الشريعة ، فإن أصول الشريعة توجب المعاوضة للحاجة والمصلحة الراجحة ، وإن لم يرض صاحب المال ، وترك معاوضته ههنا لشريكه مع كونه قاصداً للبيع ظلم منه وإضرار بشريكه فلا يمكنه الشارع منه ، بل من تأمل مصادر الشريعة ومواردها تبين له أن الشارع لا يمكن هذا الشريك من نقل نصيبه إلى غير شريكه وأن يلحق به من الضرر مثل ما كان عليه أو أزيد منه مع أنه لا مصلحة له في ذلك .

وأما الآثار فقد جاءت بهذا وهذا ، ولو قدر عدم صحتها بالشفعة في المنقول فهي لم تنف ذلك ، بل نهبت عليه كما ذكرنا ؛ وأما تأبد الضرر وعدمه ففرق فاسد ، فإن من المنقول ما يكون تأبده كتأبد العقار كالجوهرة والسيف والكتاب والبئر ، وإن لم يتأبد ضرره مدى الدهر فقد يطول ضرره كالعبد والجارية ، ولو بقي ضرره مدة فإن الشارع يريد لدفع الضرر بكل طريق ولو قصرت مدته ، وأما تفريقكم بكثرة الضرر في العقار وقلته في المنقول فلعمر الله



إن الضرر في العقار يكثر من تلك الجهات ، ولكن يمكن رفعه بالقسمه ، وأما الضرر في المنقول فإنه لا يمكن رفعه بقسمته ، على أن هذا منتقض بالأرض الواسعة التي ليس فيها شيء مما ذكرتم .

### فصل

رأى القائلين  
بشفعة الجوار

وقالت طائفة ثالثة : بل الضرر الذي قصد الشارع رفعه هو ضرر سوء الجوار والشركة في العقار والأرض ؛ فإن الجار قد يسيء الجوار غالبا أو كثيرا ، فيعلى الجدار ، ويتبع العتار ، ويمنع الضوء ، ويُشْرِف على العَوْرَة ، ويطلع على العترة ، ويؤذى جاره بأنواع الأذى ، ولا يأمن جاره بَوَائِقِهِ ، وهذا مما يشهد به الواقع . وأيضا فالجار له من الحرمة والحق والذِّمَام ما جعله الله له في كتابه ، وَوَصَّى به جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم غاية الوصية ، وَعَلَّقَ النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بالله واليوم الآخر بِإِكْرَامِهِ ، وقال الإمام أحمد : الجيرانُ ثلاثة : جار له حق ، وهو الذي الأجنبي له حق الجوار ، وجار له حقان ، وهو المسلم الأجنبي له حق الجوار وحق الإسلام ، وجار له ثلاثة حقوق ، وهو المسلم القريب له حق الجوار وحق الإسلام وحق القرابة ؛ ومثل هذا ولو لم يرد في الشريك فأدنى المراتب مساواته به فيما يندفع به الضرر ، لا سيما والحكم بالشفعة ثبت في الشركة لإفضائها إلى ضرر المجاورة فإنهما إذا اقتسما تجاوزا .

قالوا : ولهذا السبب اختصت بالعقار دون المنقولات ؛ إذ المنقولات لا تتأني فيها المجاورة ، فإذا ثبتت في الشركة في العقار لإفضائها إلى المجاورة حقيقة المجاورة أولى بالثبوت فيها .

قالوا : وهذا معقول النصوص لو لم رد بالثبوت فيها ، فكيف وقد صرحت بالثبوت فيها أعظم من تصريحها بالثبوت للشريك ؟ ففي صحيح البخاري من حديث



عمرو بن الشريد قال : جاء المِسْوَرُ بنُ خَرْمَةَ فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص ، فقال أبو رافع : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داره ، فقال : لا أزيدك على أربع مائة مَنَجَمَةٍ ، فقال : قد أعطيتُ خمسمائة نقدا فمنعته ، ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الجار أحق بصقبه » ما بعته ، وروى عمرو بن الشريد أيضا عن أبيه الشريد بن سويد الثقفي قال : قلت : يا رسول الله أرضٌ ليس لأحد فيها قسم ولا شرك إلا الجوار قال « الجار أحق بصقبه » أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وإسناده صحيح . وقال البخاري : هو أصح من رواية عمرو عن أبي رافع ، يعنى المتقدم ، وقال أيضا : كلا الحديثين عندي صحيح ، وعن الحسن عن سَمُرَةَ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « جار الدار أولى <sup>(١)</sup> بالدار » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، انتهى ، وقد صحح سماع الحسن من سمرة ، وغاية هذا أنه كتاب ، ولم تزل الأمة تعمل بالكتب قديما وحديثا ، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب ، وكذلك الخلفاء بعدهم ، وليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب فإن لم يعمل بما فيها تعطلت الشريعة ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب كتبه إلى الآفاق والنواحي فيعمل بها من تصل إليه ، ولا يقول : هذا كتاب ، وكذلك خلفاؤه بعده ، والناس إلى اليوم ؛ فردُّ السنن بهذا الخيال البارد الفاسد من أبطل الباطل ، والحفظ يخون ، والكتاب لا يخون . وروى قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « جار الدار أحق بالدار » رواه ابن ماجه من طريق عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة ، وكلهم أئمة ثقات ، وروى أهل السنن الأربعة من حديث ميزان الكوفة عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وإن كان غائبا ، إذا كان طريقهما واحدا » وهذا حديث صحيح فلا يرد .

(١) في نسخة هنا « أحق بالدار » .



فإن قيل : قد قال الترمذى : تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث ، وقال وكيع عنه : لو أن عبد الملك روى حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لطحرت حديثه ، وكذلك قال يحيى القطان . وقال أحمد : هو حديث منكر ، وقال يحيى ابن معين : هو حديث لم يحدث به إلا عبد الملك ، فأنكر الناس عليه ، ولكنه ثقة صدوق .

فالجواب أن عبد الملك هذا حافظ ثقة صدوق ، ولم يتعرض له أحد بجرّح البتة ، وأتى عليه أئمة زمانه ومن بعدهم ، وإنما أنكر عليه من أنكر هذا الحديث ظناً منهم أنه يخالف لرواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصُرِفَتِ الطرق فلا شفعة» ولا يحتمل مخالفة العرزمي لمثل الزهري ، وقد صح هذا عن جابر من رواية الزهري عن أبي سلمة عنه ، ومن رواية ابن جريج عن أبي الزبير عنه ، ومن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه ، فخالفهم العرزمي ، ولهذا شهد الأئمة بإنكار حديثه ، ولم يقدموه على حديث هؤلاء ، قال مهنا بن يحيى الشامي : سألت أحمد بن حنبل عن حديث عبد الملك هذا ، فقال : قد أنكره شعبة ، فقلت : لأي شيء أنكره ؟ فقال : حديث الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما قال عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وسنن إن شاء الله أن حديث عبد الملك عن جابر لا يناقض حديث أبي سلمة عنه ، بل مفهومه يوافق منطوقه ، وسائر أحاديث جابر يصدق بعضها بعضاً .

وروى جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجوار » وهذا وإن كان منقطعاً فإن الثوري رواه عن منصور عن الحكم عن سمع عليا وعبد الله ؛ فهو يصلح للاستشهاد وإن لم يكن عليه وحده الاعتماد ، وفي سنن ابن ماجه من حديث شريك القاضي



عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كان له أرض وأراد بيعها فليعرضها على جاره » ورجال هذا الإسناد محتج بهم في الصحيح وفي سنن النسائي من حديث أبي الزبير عن جابر قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجوار » رواه عن الفضل بن موسى الشيباني عن الحسين بن واقد عن أبي الزبير ، وهو على شرط مسلم ، وقال شعيب بن أيوب الصريفي : ثنا أبو أمامة عن سعيد بن أبي عروبة ثنا قتادة عن سليمان اليشكري عن جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ كَانَ لَهُ جَارٌ فِي حَائِطٍ أَوْ شَرِيكَ فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَرْضَاهُ عَلَيْهِ » وهؤلاء ثقات كلهم ، وعلة هذا الحديث ما ذكره الترمذي قال : سمعت محمداً - يعني البخاري - يقول : سليمان اليشكري يقال إنه مات في حياة جابر بن عبد الله ، قال : ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر ، قال : ويقال إنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري ، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله . قلت : وغاية هذا أن يكون كتابا ، والأخذ عن السكتب حجة ، وقال محمد بن عمران بن أبي ليلى عن أبيه : حدثني ابن أبي ليلى - يعني محمد بن عبد الرحمن - عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الجار أحق بسقته ما كان » وقال ابن أبي شيبة : ثنا وكيع عن هشام بن المغيرة النخعي قال : سمعت الشعبي يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الشفيع أولى من الجار ، والجار أولى من الجنب » وإسناده إلى الشعبي صحيح ، قالوا : ولأن حق الأصيل وهو الجار أسبق من حق الدخيل ، وكل معنى اقتضى ثبوت الشفعة للشريك فثله في حق الجار ؛ فإن الناس يتفاوتون في الجوار تفاوتاً فاحشاً ، ويتأذى بعضهم ببعض ، ويقع بينهم من العداوة ما هو معهود ، والضرر بذلك دائم متأبد ، ولا يندفع ذلك إلا برضاء الجار : إن شاء أقر الدخيل على جواره له ، وإن شاء انتزع الملك بشمته واستراح من مؤنة المجاورة ومفسدتها .

وإذا كان الجار يخاف التأذى بالمجاورة على وجه اللزوم ، كان كالشريك



يخاف التأذى بشريكه على وجه اللزوم . قالوا : ولا يرد علينا المستأجر مع المالك ؛ فإن منفعة الإجارة لا تتأبد عادة . وأيضاً فالمالك بالإجارة ملك منفعة ، ولا لزوم بين ملك الجار وبين منفعة دار جاره ، بخلاف مسألتنا ؛ فإن الضرر بسبب اتصال الملك بالملك كما أنه في الشركة حاصل بسبب اتصال الملك بالملك ؛ فوجب بحكم عناية الشارع ورعايته لمصالح العباد إزالة الضررين جميعاً على وجه لا يضر البائع ، وقد أمكن ههنا ، فيبعد القول به ، فهذا تقرير قول هؤلاء نصاً وقياساً .

### رد المبطلين لشفعة الجوار

قال المبطلون لشفعة الجوار : لا تضرب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض ؛ فقد ثبت في صحيح البخاري من حديث الزهري عن أبي سامة عن جابر قال « إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصُرِفَت الطرق فلا شفعة » وفي صحيح مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر قال « قَضَى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط ، ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق » قال الشافعي : ثنا سعيد بن سالم ثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قسمت الأرض وحُدَّتْ فلا شفعة فيها » وفي الموطأ من حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال « قَضَى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم ، فإذا صرفت الطرق وقعت الحدود فلا شفعة » وقال سعيد بن منصور : ثنا إسماعيل بن زكريا عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عوف بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال « إذا صُرِفَت الحدود وعَرَفَ الناس حدودهم فلا شفعة بينهم » وقال أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عثمان بن عفان : إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها ، وهذا قول ابن العباس .



قالوا : ولا ريب أن الضرر اللاحق بالشركة هو ما توجبه من التزام في المرافق والحقوق والإحداث والتغيير والإفضاء إلى التقاسم الموجب لنقص قيمة ملكه عليه .

قالوا : وقد فرق الله بين الشريك والجار شرعاً وقدرًا ؛ ففي الشركة حقوق لا توجد في الجوار ؛ فإن الملك في الشركة مختلط وفي الجوار متميز ، واسكل من الشريكين على صاحبه مطالبة شرعية ومنع شرعي ؛ أما المطالبة ففي القسمة ، وأما المنع فن التصرف ؛ فلما كانت الشركة محلا للطلب ومحلا للمنع كانت محلا للاستحقاق ، بخلاف الجوار ، فلم يجز إلحاق الجار بالشريك وبينهما هذا الاختلاف !

والمنع الذي وجبت به الشفعة رفع مؤنة المقاسمة ، وهي مؤنة كثيرة ، والشريك لما باع حصته من غير شريكه فهذا الدخيل قد عرضه لمؤنة عظيمة ، فمكنه الشارع من التخلص منها بانتزاع الشقص على وجه لا يضر بالبائع ولا بالمشتري ، ولم يمكنه الشارع من الانتزاع قبل البيع ؛ لأن شريكه مثله ومساو له في الدرجة ، فلا يستحق عليه شيئاً إلا ولصاحبه مثل ذلك الحق عليه ، فإذا باع صار المشتري دخيلاً ، والشريك أصيلاً ، فرجح جانبه وثبت له الاستحقاق .

قالوا : وكما أن الشارع يقصد رفع الضرر عن الجار فهو أيضاً يقصد رفع الضرر عن المشتري ، ولا يزيل ضرر الجار بإدخال الضرر على المشتري ؛ فإنه محتاج إلى دار يسكنها هو وعياله ، فإذا سلط الجار على إخراجها وانتزاع داره منه أضر به إضراراً بيناً ، وأى دار اشتراها وله جار فخاله معه هكذا ، وتطلبه داراً لا جار لها كالمتعذر عليه أو كالمتمسر ؛ فكان من تمام حكمة الشارع أن أسقط الشفعة بوقوع الحدود وتصريف الطرق ؛ لئلا يضر الناس بعضهم بعضاً ، ويتعذر على من أراد شراء دار لها جار أن يتم له مقصوده ، وهذا بخلاف



الشريك ، وإن المشتري لا يمكنه الانتفاع بالحصّة التي اشتراها ، والشريك يمكنه ذلك بانضمامها إلى ملكه ، فليس على المشتري ضرر في انتزاعها منه وإعطائه ما اشتراها به .

قالوا : وحينئذ فتعين حملُ أحاديث شفعة الجوار على مثل ما دلت عليه أحاديث شفعة الشركة ؛ فيكون لفظ الجار فيها مراداً به الشريك ، ووجه هذا الإطلاق المعنى والاستعمال ، أما المعنى فإن كل جزء من ملك الشريك مجاور لملك صاحبه ، فهما جاران حقيقة ، وأما الاستعمال فإنهما خليطان متجاوران ، ولذا سميت الزوجة جارة كما قال الأعشى :

\* أَجَارَتَنِي بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ \*

فتسمية الشريك جاراً أولى وأحرى ، وقال حمل بن مالك : كنت بين جارتين لي ، هذا إن لم يحتمل إلا إثبات الشفعة ، فأما إن كان المراد بالحق فيها حق الجار على جاره فلا حجة فيها على إثبات الشفعة ، وأيضاً فإنه إنما أثبت له على البائع حق العرض عليه إذا أراد البيع ، فأين ثبوت حق الانتزاع من المشتري ؟ ولا يلزم من ثبوت هذا الحق ثبوت حق الانتزاع ، فهذا منتهى إقدام الطائفتين في هذه المسألة .

والصواب القول الوَسَطُ الجامع بين الأدلة الذي لا يحتمل سواء ، وهو قول البصريين وغيرهم من فقهاء الحديث ، أنه إن كان بين الجارين حق مشترك من حقوق الأملاك من طريق أو ماء أو نحو ذلك ثَبَّتَتِ الشفعة ، وإن لم يكن بينهما حق مشترك البتة — بل كان كل واحد منهما متميز ملكه وحقوق ملكه — فلا شفعة ، وهذا الذي نص عليه أحمد في رواية أبي طالب ، فإنه سأله عن الشفعة : لمن هي ؟ فقال : إذا كان طريقهما واحداً ، فإذا صُرِفَتِ الطرق وعرفت الحدود فلا شفعة ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وقول القاضيين : سَوَّار بن عبيد الله ، وعبيد الله بن الحسن العنبري ، وقال أحمد في رواية



ابن مشيش : أهل البصرة يقولون : إذا كان الطريق واحداً كان بينهم الشفعة مثل دارنا هذه ، على معنى حديث جابر الذي يحدثه عبد الملك ، انتهى .  
فأهل الكوفة يثبتون شفعة الجوار مع تميز الطرق والحقوق ، وأهل المدينة يسقطونها مع الاشتراك في الطريق والحقوق ، وأهل البصرة يوافقون أهل المدينة إذا صرفت الطرق ولم يكن هناك اشتراك في حق من حقوق الأملاك ، ويوافقون أهل الكوفة إذا اشترك الجاران في حق من حقوق الأملاك كالطريق وغيرها ، وهذا هو الصواب ، وهو أعدل الأقوال ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

وحديث جابر الذي أنكره مَنْ أنكره على عبد الملك صريح فيه ، فإنه قال « الجار أحق بسقبة ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » فأثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ، ونفأها به مع اختلاف الطريق بقوله « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » ففهوم حديث عبد الملك هو بعينه منطوق حديث أبي سلمة ، فأحدهما يصدق الآخر ويوافقه ، لا يعارضه ويناقضه ، وجابر روى اللفظين ؛ فالذي دل عليه حديث أبي سلمة عنه من إسقاط الشفعة عند تصرف الطرق وتميز الحدود هو بعينه الذي دل عليه حديث عبد الملك عند تصرف الطرق وتميز الحدود هو بعينه ، والذي دل عليه حديث عبد الملك بمنطوقه هو الذي دلَّ عليه سائر أحاديث جابر بمفهومها ، فتوافقت السنن بحمد الله واشتلفت ، وزال عنها ما يُظنُّ بها من التعارض ، وحديث أبي رافع الذي زواه البخاري يدلُّ على مثل ما دلَّ عليه حديث عبد الملك ؛ فإنه دلَّ على الأخذ بالجوار حالة الشركة في الطريق ، فإن البيتين كانا في نفس دار سعد والطريق واحد بلا ريب .

والقياس الصحيح يقتضى هذا القول ؛ فإن الاشتراك في حقوق الملك شقيق الاشتراك في الملك ، والضرر الحاصل بالشركة فيها كالضرر الحاصل بالشركة



في الملك أو أقرب إليه ، ورَفَعَه مصلحة للشريك من غير مضرة على البائع ولا على المشتري ؛ فالمعنى الذي وجبت لأجله شفعة الخلطة في الملك موجود في الخلطة في حقوقه ؛ فهذا المذهب أَوْسَطُ المذاهب ، وأجمعها للأدلة ، وأقربها إلى العدل ، وعليه يحمل الاختلاف عن عمر رضى الله عنه ؛ فحيث قال لا شفعة فقيما إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق ، وحيث أثبتها فقيما إذا لم تصرف الطرق ، فإنه قد روى عنه هذا وهذا ، وكذلك ما روى عن عليّ كرم الله وجهه ، فإنه قال « إذا حُدَّتِ الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » ومن تأمل أحاديث شفعة الجوار رآها صريحة في ذلك ، وتبين له بطلان حملها على الشريك وعلى حق الجوار غير الشفعة ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : بقى عليكم أن في حديث جابر وأبي هريرة « فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » فأسقط الشفعة بمجرد وقوع الحدود ، وعند أرباب هذا القول إذا حصل الاشتراك في الطريق فالشفعة ثابتة ، وإن وقعت الحدود ، وهذا خلاف الحديث .

فالجواب من وجهين ؛ أحدهما : أن من الرواة من اختصر أحد اللفظين ، ومنهم من جرد الحديث فذكرهما ، ولا يكون إسقاط من أسقط أحد اللفظين مبطلا لحكم اللفظ الآخر . الثاني : أن تصريح الطرق داخل في وقوع الحدود ؛ فإن الطريق إذا كانت مشتركة لم تكن الحدود كلها واقعة ، بل بعضها حاصل ، وبعضها مُنْتَفٍ ؛ فوقوع الحدود من كل وجه يستلزم أو يتضمن تصريح الطرق ، والله أعلم .

### فصل

الحكمة في

الفرق بين

بعض الأيام

وبعضها الآخر

وأما قوله « وَحَرَّمَ صَوْمَ أول يوم من شوال ، وفرض صوم آخر يوم من

رمضان مع تساويهما » فالمقدمة الأولى صحيحة ، والثانية كاذبة ؛ فليس اليومان



متساويين وإن اشتركا في طلوع الشمس وغروبها ؛ فهذا يوم من شهر الصيام الذي فرضه الله على عباده ، وهذا يوم عيدهم وسرورهم الذي جعله الله تعالى شكران صومهم وإتمامه ، فهم فيه أضيافه سبحانه ، والجواد الكريم يحب من ضيفه أن يقبل قرّاه ، ويكره أن يمتنع من قبول ضيافته بصوم أو غيره ، ويكره للضيف أن يصوم إلا بإذن صاحب المنزل ؛ فمن أعظم محاسن الشريعة فرض صوم آخر يوم من رمضان فإنه إتمام لما أمر الله به وخاتمة العمل ، وتحريم صوم أول يوم من شوال فإنه يوم يكون فيه المسلمون أضياف ربهم تبارك وتعالى ، وهم في شكران نعمته عليهم ، فأى شيء أبلغ وأحسن من هذا الإيجاب والتحريم ؟ .

## فصل

وأما قوله « وحرّم عليه نكاح بنت أخيه وأخته ، وأباح له نكاح بنت أخى أبيه وبنت أخت أمه ، وهما سواء » فالمقدمة الأولى صادقة ، والثانية كاذبة ؛ فليستا سواء في نفس الأمر ، ولا في العرف ، ولا في العقول ، ولا في الشريعة ، وقد فرق الله سبحانه بين القريب والبعيد شرعاً وقدرًا وعقلاً وفطرة ، ولو تساوت القرابة لم يكن فرق بين البنت وبنت الخالة وبنت العمّة ، وهذا من أفسد الأمور ، والقرابة البعيدة بمنزلة الأجانب ؛ فليس من الحكمة والمصلحة أن تعطى حكم القرابة القريبة ، وهذا مما فطر الله عليه العقلاء ، وما خالف شرعه في ذلك فهو إما مجوسية تتضمن التسوية بين البنت والأم وبنات الأعمام والخالات في نكاح الجميع ، وإما حرج عظيم على العباد في تحريم نكاح بنات أعمامهم وعماتهم وأخوالهم وخالاتهم ؛ فإن الناس - ولا سيما العرب - أكثرهم بنوعهم بعضهم لبعض إما بنوة عم دانية أو قاصية ، فلو مُنِعُوا من ذلك لكان عليهم فيه حرج عظيم وضيق ؛ فكان ما جاءت به الشريعة أحسن الأمور وأصقها بالعقول السليمة والفطر المستقيمة ، والحمد لله رب العالمين .

الحكمة في  
الفرق بين  
بنت الأخ  
وبنت العم  
ونحوها



## فصل

وأما قوله « وحمل العاقلة جنابة الخطأ على النفوس دون الأموال » قد تقدم أن هذا من محاسن الشريعة ، وذكرنا من الفرق بين الأموال والنفوس ما أغنى عن إعادته .

## فصل

الحكمة في  
الفرق بين  
المستحاضة  
والحائض

وأما قوله « وحرم وطء الحائض لأجل الأذى ، وأباح وطء المستحاضة مع وجود الأذى ، وهما متساويان » فالمقدمة الأولى صادقة ، والثانية فيها إجمال ؛ فإن أريد أن أذى الاستحاضة مُساوٍ لأذى الحيض كذبت المقدمة ، وإن أريد أنه نوع آخر من الأذى لم يكن التفريق بينهما تفريقاً بين المتساويين ، فبطل سؤاله على كلا التقديرين .

ومن حكمة الشارع تفريقه بينهما ؛ فإن أذى الحيض أعظم وأدوم وأضر من أذى الاستحاضة ، ودم الاستحاضة عِرْقٌ ، وهو في الفرج بمنزلة الرِّعَاف في الأنف ، وخروجه مُضِرٌّ ، وانقطاعه دليل على الصحة ، ودم الحيض عكس ذلك ، ولا يستوى الدِّمَانُ حقيقة ولا عرفاً ولا حكماً ولا سبباً ؛ فمن كمال الشريعة تفريقها بين الدمين في الحكم كما افترقا في الحقيقة ، وبالله التوفيق .

## فصل

الحكمة في  
الفرق بين  
اتحاد الجنس  
واختلافه في  
تحريم الرِّبَا

وأما قوله « وحرم بيع مُدٍّ حِنْطَةٍ بَمُدٍّ وَحَفْنَةٍ ، وجوز بيعه بقفيز شعير » فهذا من محاسن الشريعة التي لا يهتدى إليها إلا أولو العقول الوافرة ، ونحن نشير إلى حكمة ذلك إشارة بحسب عقولنا الضعيفة وعبارتنا القاصرة ، وشرعُ الربِّ تعالى وحكمته فوق عقولنا وعبارتنا ، فنقول :



الربا نوعان : جلي ، وخفي ؛ فالجلي حرم لما فيه من الضرر العظيم ، والخفي حرم لأنه ذريعة إلى الجلي ؛ فتحريم الأول قصدا ، وتحريم الثاني وسيلة : فأما الجلي فربا النسئثة ، وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية ، مثل أن يؤخر دينه ويزيده في المال ، وكلما أخره زاد في المال ، حتى تصير المائة عنده آفلا مؤلفه ؛ وفي الغالب لا يفعل ذلك إلا مُعْدِم محتاج ؛ فإذا رأى أن المستحق يؤخر مطالبته ويصبر عليه بزيادة يبذلها له تكلف بذلها ليفتدي من أسر المطالبة والجس ، ويدافع من وقت إلى وقت ، فيشتد ضرره ، وتعظم مصيبته ، ويعلوه الدين حتى يستغرق جميع موجوده ، فيربو المال على المحتاج من غير نفع يحصل له ، ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لأخيه ، فيأكل مال أخيه بالباطل ، ويحصل أخوه على غاية الضرر ، فمن رحمة أرحم الراحمين وحكمته وإحسانه إلى خلقه أن حرم الربا ، ولعن آكله ومؤكله وكاتبه وشاهديه ، وآذَنَ مَنْ لَمْ يَدَعْهُ بِحَرْبِهِ وحرب رسوله ، ولم يجيء مثل هذا الوعيد في كبيرة غيره ، ولهذا كان من أكبر الكبائر . وسئل الإمام أحمد عن الربا الذي لا شك فيه فقال : هو أن يكون له دين فيقول له : أنتقضى أم تُرْبِي ؟ فإن لم يَقْضِهِ زاده في المال وزاده هذا في الأجل ؛ وقد جعل الله سبحانه الربا ضد الصدقة ، فالمرابي ضد المتصدق ، قال الله تعالى ( يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ) وقال ( وما آتيتم من ربا ليزبوا في أموال الناس فلا يربو عند الله ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون ) وقال ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ، واتقوا الله لعلكم تفلحون ، واتقوا النار التي أعدت للكافرين ) ثم ذكر الجنة التي أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء ، وهؤلاء ضد المرابين ، فنهى سبحانه عن الربا الذي هو ظلم للناس ، وأمر بالصدقة التي هي إحسان إليهم .

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم قال « إنما الربا في النسئثة » ومثل هذا يُرَادُ به حصر الكمال



وَأَنَّ الرِّبَا الْكَامِلُ إِنَّمَا هُوَ فِي النِّسِيئَةِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ( إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ، وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ) إِلَى قَوْلِهِ ( أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ) وَكَقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ « إِنَّمَا الْعَالَمُ الَّذِي يَخْشَى اللَّهَ » .

### فصل

وَأَمَّا رِبَا الْفَضْلِ فَمُتَحَرِّمُهُ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَبِيعُوا الدَّرَاهِمَ بِالدَّرَاهِمِينَ ؛ فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ الرِّمَاءَ » وَالرِّمَاءُ هُوَ الرِّبَا ، فَمَنْعُهُمْ مِنْ رِبَا الْفَضْلِ لَمَّا يَخَافُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ رِبَا النِّسِيئَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا بَاعُوا دَرَاهِمًا بِدَرَاهِمِينَ ، وَلَا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا لِلتَّفَاوُتِ الَّذِي بَيْنَ النَّوَاعِينَ - إِذَا فِي الْجُودَةِ ، وَإِذَا فِي السَّكَةِ ، وَإِذَا فِي الثَّقَلِ وَالْخَفَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ - تَدْرَجُوا بِالرَّجْحِ الْمَعْجَلِ فِيهَا إِلَى الرِّيحِ الْمُؤَخَّرِ ، وَهُوَ عَيْنُ رِبَا النِّسِيئَةِ ، وَهَذِهِ ذَرْيَعَةٌ قَرِيبَةٌ جَدًّا ؛ فَمِنْ حِكْمَةِ الشَّارِعِ أَنْ سَدَّ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الذَّرْيَعَةَ ، وَمَنْعَهُمْ مِنْ بَيْعِ دَرَاهِمٍ بِدَرَاهِمِينَ تَقْدَأُ وَنَسِيئَةً ؛ فَهَذِهِ حِكْمَةٌ مَعْقُولَةٌ مُطَابِقَةٌ لِلْعَقْلِ ، وَهِيَ تَسَدُّ عَلَيْهِمْ بَابَ الْمَفْسَدَةِ .

ربا الفضل

فَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَنَقُولُ : الشَّارِعُ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ رِبَا الْفَضْلِ فِي سِتَّةِ أَعْيَانٍ ، وَهِيَ الذَّهَبُ ، وَالْفِضَّةُ ، وَالْبُرْ ، وَالشَّعِيرُ ، وَالتَّمْرُ ، وَالْمِلْحُ ، فَاتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاوُلِ فِيهَا مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ ، وَتَنَازَعُوا فِيمَا عَدَاهَا ؛ فَطَائِفَةٌ قَصَرَتْ التَّحْرِيمَ عَلَيْهَا ، وَأَقْدَمَ مِنْ يَرَوِي هَذَا عَنْهُ قَتَادَةُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي آخِرِ مُصَنَّفَاتِهِ مَعَ قَوْلِهِ بِالْقِيَاسِ ، قَالَ : لِأَنَّ عِلْلَ الْقِيَاسِيِّينَ فِي مَسْأَلَةِ الرِّبَا عِلْلُ ضَعِيفَةٍ ، وَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ عِلَّةٌ امْتَنَعَ الْقِيَاسُ . وَطَائِفَةٌ حَرَمَتْهُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ بِجِنْسِهِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ عِمَارٍ وَأَحْمَدَ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ وَأَبَى حَنِيفَةَ ، وَطَائِفَةٌ خَصَّتْهُ بِالطَّعَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكِيلًا وَلَا مَوْزُونًا ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَرَوَايَةُ

الأجناس التي  
يحرم فيها ربا  
الفضل وآراء  
العلماء في ذلك



عن الإمام أحمد ، وطائفة خصته بالطعام إذا كان مكيلا أو موزونا ، وهو قول سعيد بن المسيب ورواية عن أحمد وقول للشافعي ، وطائفة خصته بالقوت وما يصلحه ، وهو قول مالك ، وهو أرجح هذه الأقوال كما ستره . وأما الدراهم والدنانير ، فقالت طائفة : العلة فيهما كونهما موزونين ، وهذا مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه ومذهب أبي حنيفة ، وطائفة قالت : العلة فيهما الثمنية ، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى ، وهذا هو الصحيح بل الصواب ، فإنهم أجمعوا على جواز إسلامهما في الموزونات من النحاس والحديد وغيرها ؛ فلو كان النحاس والحديد بويين لم يجز بيعهما إلى أجل بدراهم نقداً ؛ فإن ما يجري فيه الربا إذا اختلف جنسه جاز التفاضل فيه دون النساء ، والعلة إذا انتقضت من غير فرق مؤثر دل على بطلانها . وأيضاً فالتعليل بالوزن ليس فيه مناسبة ، فهو طرد محض ، بخلاف التعليل بالثمنية ، فإن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات ، والثن هو المعيار الذي به يُعرف تقويم الأموال ، فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض ؛ إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات ، بل الجميع سلعٌ ، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة ، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة ، وذلك لا يكون إلا بثن تُقوّم به الأشياء ، ويستمر على حالة واحدة ، ولا يقوم هو بغيره ؛ إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض ، فتفسد معاملات الناس ، ويقع الخلف ، ويشتد الضرر ، كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر وحصل الظلم ، ولو جعلت ثمنا واحداً لا يزداد ولا ينقص بل تُقوّم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمرُ الناس ، فلو أبيع ربا الفضل في الدراهم والدنانير - مثل أن يعطى صحاصا ويأخذ مكسرة أو خفافاً ويأخذ ثقالا أكثر منها - لصارت مُتَجَرّاً ، أو جر ذلك إلى ربا النسيئة فيها ولا بد ؛ فالأثمان لا تقصد لأعيانها ، بل يقصد التوصل بها إلى الساع ، فإذا صارت



في أنفسها سلعاً تقصد لأعيانها فسد أمر الناس ، وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات .

## فصل

وأما الأصناف الأربعة المطعومة فحاجة الناس إليها أعظم من حاجتهم إلى غيرها ؛ لأنها أقواتُ العالم ، وما يصلحها ؛ فن رعاية مصالح العباد أن مُنِعُوا من بيع بعضها ببعض إلى أجل ، سواء اتحد الجنس أو اختلف ، ومُنِعُوا من بيع بعضها ببعض حالاً متفاضلاً وإن اختلفت صفاتها ؛ وجُوزَ لهم التفاضلُ فيها مع اختلاف أجناسها .

حكمة تحريم  
ربا النساء  
في المطعوم

وسر ذلك - والله أعلم - أنه لو جُوزَ بيعُ بعضها ببعض نساء لم يفعل ذلك أحد إلا إذا ربح ، وحينئذ تسمع نفسه يبيعها حالة لطمعه في الربح ، فيعز الطعام على المحتاج ، ويشدد ضرره . وعامة أهل الأرض ليس عندهم دَرَاهِم ولا دنانير ، لا سيما أهل العمود والبوادي ، وإنما يتناقلون الطعامَ بالطعام ؛ فكان من رحمة الشارع بهم وحكمته أن منعهم من ربا النساء فيها كما منعهم من ربا النساء في الأثمان ؛ إذ لو جوز لهم النساء فيها لدخلها «إما أن تقضى وإما أن تُربى» فيصير الصاع الواحد لو أخذ قَفْزَنا كثيرة ، ففطموا عن النساء ، ثم فطموا عن بيعها متفاضلاً يداً بيد ؛ إذ تجرهم حلاوة الربح وظفرُ الكسب إلى التجارة فيها نساء وهو عين المفسدة ، وهذا بخلاف الجنسين المتباينين ؛ فإن حقائقهما وصفاتهما ومقاصدهما مختلفة ؛ ففي إلزامهم المساواة في بيعها بإضرار بهم ، ولا يفعلونه ، وفي تجويز النساء بينها ذريعة إلى «إما أن تقضى وإما أن تُربى» فكان من تمام رعاية مصالحهم أن قصرهم على بيعها يداً بيد كيف شاءوا ، فحصلت لهم مصلحة المبادلة ، واندفعت عنهم مفسدة «إما أن تقضى وإما أن تُربى» . وهذا بخلاف ما إذا بيعت بالدرهم أو غيرها من الموزونات نساء فإن الحاجة داعية إلى ذلك ، فلو منعوا



منه لأضرَّ بهم ، ولا تمتنع السَّلم الذي هو من مصالحهم فيما هم محتاجون إليه أكثر من غيرهم ، والشريعة لا تأتى بهذا ، وليس بهم حاجة في بيع هذه الأصناف بعضها ببعض نساء وهو ذريعة قريبة إلى مفسدة الربا ، فأبيح لهم في جميع ذلك ما تدعو إليه حاجتهم وليس بذريعة إلى مفسدة راجحة ، ومنعوا مما لا تدعو الحاجة إليه ويتذرع به غالباً إلى مفسدة راجحة .

يوضح ذلك أن مَنْ عنده صنف من هذه الأصناف وهو محتاج إلى الصنف الآخر فإنه يحتاج إلى بيعه بالدراهم ليشتري الصنف الآخر ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « بع الجمع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم جنيهاً » أو تبيعه بذلك الصنف نفسه بما يساوى ، وعلى كلا التقديرين يحتاج إلى بيعه حالا ، بخلاف ما إذا مكن من النساء ، فإنه حينئذ يبيعه بفضْل ، ويحتاج أن يشتري الصنف الآخر بفضْل ؛ لأن صاحب ذلك الصنف يُرْبِي عليه كما أربى هو على غيره ، فينشأ من النساء تضرر بكل واحد منهما ، والنساء ههنا في صنفين ، وفي النوع الأول في صنف واحد ، وكلاهما منشأ الضرر والفساد .

وإذا تأملت ما حرم فيه النساء رأيته إما صنفاً واحداً أو صنفين مقصودهما واحد أو متقارب ، كالدرهم والدنانير ، والبر والشعير ، والتمر والزبيب ، فإذا تباعدت المقاصد لم يحرم النساء كالبر والثياب والحديد والزيت .

يوضح ذلك أنه لو مكن من بيع مدحظة بمدين كان ذلك تجارة حاضرة ، فتطلب النفوس التجارة المؤخرة للذة الكسب وحلاوته ؛ فمنعوا من ذلك حتى منعوا من التفرق قبل القبض إتماماً لهذه الحكمة ، ورعايةً لهذه المصلحة ؛ فإن المتعاقدين قد يتعاقدان على الحلول ، والعادةُ جاريةٌ بصبر أحدهما على الآخر ، وكما يفعل أرباب الحليل : يطلقون العقد وقد تواطوا على أمر آخر ، كما يطلقون عقد النكاح وقد اتفقوا على التحليل ، ويطلقون بيع السلعة إلى أجل وقد اتفقوا على أنه يعيدها إليه بدون ذلك الثمن ؛ فلو جوز لهم التفرق قبل القبض لأطلقوا



البيع حالا وأخروا الطلب لأجل الربح ، فيقعوا في نفس المحذور .  
وسر المسألة أنهم منعوا من التجارة في الأثمان بجنسها لأن ذلك يُفسد  
عليهم مقصود الأثمان ، ومنعوا من التجارة في الأقوات بجنسها لأن ذلك يُفسد  
عليهم مقصود الأقوات ، وهذا المعنى بعينه موجود في بيع التبر والعين ؛ لأن التبر  
ليس فيه صنعة يقصد لأجلها ؛ فهو بمنزلة الدراهم التي قصد الشارع ألا يفاضل  
بينها ، ولهذا قال « تبرها وعينها سواء » فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في  
الجنس والجنسين ، وربا الفضل في الجنس الواحد ، وأن تحريم هذا تحريم المقاصد  
وتحريم الآخر تحريم الوسائل وسد الذرائع ، ولهذا لم يُبح شيء من ربا النسئة .

## فصل

وأما ربا الفضل فأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة كالعرايا ؛ فإن ما حرم سداً  
للذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد . وعلى هذا فالمصوغ والحلية إن كانت  
صياغته محرمة كالآنية حرم بيعه بجنسه وغير جنسه ، وبيع هذا هو الذي أنكره  
عبادة على معاوية ؛ فإنه يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالأثمان ، وهذا لا يجوز  
كآلات الملاحى . وأما إن كانت الصياغة مباحة - كخاتم الفضة وحلية النساء  
وما أبيع من حلية السلاح وغيرها - فالعقل لا يبيع هذه بوزنها من جنسها فإنه  
سقه وإضاعة للصنعة . والشارع أحكم من أن يلزم الأمة بذلك ، فالشريعة  
لا تأتي به ، ولا تأتي بالمنع من بيع ذلك وشرائه لحاجة الناس إليه ؛ فلم يبق إلا  
أن يقال : لا يجوز بيعها بجنسها البتة ، بل يبيعها بجنس آخر ، وفي هذا من الحرج  
والعسر والمشقة ما تنفيه الشريعة ؛ فإن أكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترون  
به ما يحتاجون إليه من ذلك ، والبائع لا يبيع بغيره وشعر وثياب ؛ وتكليف  
الاستصناع لكل من احتاج إليه إما متعذر أو متعسر ، والحيل باطلة في الشرع  
وقد جوز الشارع بيع الرطب بالتمر لشهوة الرطب ، وأين هذا من الحاجة إلى بيع

حكمة إباحة  
العرايا ونحوها



المصوغ الذي تدعو الحاجة إلى بيعه وشرائه ؟ فلم يبق إلا جواز بيعه كما تباع السلع ؛ فلو لم يحز بيعه بالدرهم فسدت مصالح الناس ، والنصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيها ما هو صريح في المنع ، وغايتها أن تكون عامة أو مطلقة ، ولا ينكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس الجلي ، وهي بمنزلة نصوص وجوب الزكاة في الذهب والفضة ، والجمهور يقولون : لم تدخل في ذلك الحلية ، ولا سيما فإن لفظ النصوص في الموضعين قد ذكر تارة بلفظ الدراهم والدنانير كقوله « الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير » وفي الزكاة قوله « في الرقة ربع العشر » والرقة : هي الورق ، وهي الدراهم المضروبة ، وتارة بلفظ الذهب والفضة ؛ فإن حمل المطلق على المقيّد كان نهياً عن الربا في النقدين وإيجاباً للزكاة فيهما ، ولا يقتضي ذلك نفى الحكم عن جملة ما عداها ، بل فيه تفصيل ؛ فتجب الزكاة ويجرى الربا في بعض صورته لا في كلها ، وفي هذا توفية الأدلة حقها ، وليس فيه مخالفة بشيء لدليل منها .

يوضحه أن الحلية المباحة صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع ، لا من جنس الأثمان ، ولهذا لم تجب فيها الزكاة ، فلا يجري الربا بينها وبين الأثمان كما لا يجري بين الأثمان وبين سائر السلع ، وإن كانت من غير جنسها ، فإن هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثمان ، وأعدت للتجارة ، فلا محذور في بيعها بجنسها ، ولا يدخلها « إما أن تقضى وإما أن ترني » إلا كما يدخل في سائر السلع إذا بيعت بالثمن المؤجل ، ولا ريب أن هذا قد يقع فيها ، لكن لو سدّ على الناس ذلك لسد عليهم باب الدين ، وتضرروا بذلك غاية الضرر .

يوضحه أن الناس على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم كانوا يتخذون الحلية ، وكان النساء يلبسها ، وكن يتصدقن بها في الأعياد وغيرها ؛ ومن المعلوم بالضرورة أنه كان يعطيها للمحايج ، ويعلم أنهم يبيعونها ؛ ومعلوم قطعاً أنها لا تباع بوزنها فإنه سقّه ، ومعلوم أن مثل الحلقة والخاتم والفتخة لا تساوى ديناراً ، ولم يكن



عندهم فلوس يتعاملون بها ، وهم كانوا اتَّقَى الله وأَقَمَهُ في دينه وأَعْلَمَ بمقاصد رسوله من أن يرتكبوا الحيل أو يعلموها الناس .

يوضحه أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة أنه نَهَى أن يباع الحلي إلا بغير جنسه أو بوزنه ، والمنقول عنهم إنما هو في الصَّرْف .

يوضحه أن تحريم ربا الفضل إنما كان سدا للذريعة كما تقدم بيانه ، وما حرم سدا للذريعة أبيع للمصلحة الراجحة ، كما أبيع العرايا من ربا الفضل ، وكما أبيع ذوات الأسباب من الصلاة بعد الفجر والعصر ، وكما أبيع النظر للخاطب والشاهد والطيب والمعامل من جملة النظر المحرم ، وكذلك تحريم الذهب والخير على الرجال حرم لسد ذريعة التشبيه بالنساء الملعون فاعله ، وأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة ، وكذلك ينبغي أن يباح بيع الحلية المصنوعة صياغة مُباحة بأكثر من وزنها ؛ لأن الحاجة تدعو إلى ذلك ، وتحريم التفاضل إنما كان سدا للذريعة ؛ فهذا محض القياس ومقتضى أصول الشرع ، ولا تتم مصلحة الناس إلا به أو بالحيل ، والحيل باطلة في الشرع ، وغاية ما في ذلك جعل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المنتقمة بالأثمان في الغُصُوب وغيرها ، وإذا كان أرباب الحيل يجوزون بيع عَشْرَةِ بِخْمَسَةِ عشر في خرقة تساوي فلسا ويقولون : الخمسة في مقابلة الخرقة ، فكيف ينكرون بيع الحلية بوزنها وزيادة تساوي الصناعة ؟ وكيف تأتي الشريعة السكاملة الفاضلة التي بهَرَّت العقول حكمة وعدلا ورحمة وجلالةً بإباحة هذا وتحريم ذلك ؟ وهل هذا إلا عكس للعقول والفطر والمصلحة ؟ والذي يقضي منه العجب مبالغتهم في ربا الفضل أعظم مبالغة ، حتى منعوا بيع رطل زيت برطل زيت ، وحرّموا بيع الكسب بالسهم ، وبيع النشا بالحنطة ، وبيع الخل بالزبيب ، ونحو ذلك ، وحرّموا بيع مُدٍّ حنطة ودرهم بمد ودرهم ، وجاؤا إلى ربا الفضل النسيئة ففتحوا للتحيل عليه كل باب ، فتارة بالعين ، وتارة بالحمل ، وتارة بالشرط المتقدم المتواطأ عليه ثم يطلقون العقد من غير اشتراط ،



وقد علم الله والكرامُ الكتّابون والمتعاقدان ومن حضر أنه عقد ربا مقصوده وروحه بيعُ خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقداً ليس إلا ! ودخول السلعة كخروجها حَرْفٌ جاء لمعنى في غيره ، فهلا فعلوا ههنا كما فعلوا في مسألة مُدَّ عَجْوَة ودرهم بمد ودرهم ، وقالوا : قد يجعل وسيلة إلى ربا الفضل بأن يكون المد في أحد الجانبين يساوى بعض مد في الجانب الآخر فيقع التفاضل ؟ فيالله العجب ! كيف حرمت هذه الذريعة إلى ربا الفضل وأبيحت تلك الذرائع القريبة الموصلة إلى ربا النسيئة بحتاً خالصاً ؟ وأين مفسدة بيع الحلية بجنسها ومقابلة الصياغة بحظها من الثمن إلى مفسدة الحيل الربوية التي هي أساس كل مفسدة وأصل كل بلية ؟ وإذا حصّصَ الحق فليقل المتعصب الجاهل ما شاء ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : الصفات لا تقابل بالزيادة ، ولو قبلت بها لجاز بيع الفضة الجيدة بأكثر منها من الرديئة ، وبيع التمر الجيد بأزيد منه من الرديء ، ولمّا أبطل الشارعُ ذلك علم أنه منع من مقابلة الصفات بالزيادة .

السّر في أنه  
ليس للصفات  
في البيوع  
مقابل ؟

قيل : الفرق بين الصنعة التي هي أثر فعل الآدمي وتُقابل بالأثمان ويستحق عليها الأجرة وبين الصفة التي هي مخلوقة لله لا أثر للعبد فيها ولا هي من صنعته ؛ فالشارع بحكمته وعدله منع من مقابلة هذه الصفة بزيادة ؛ إذ ذلك يُفْضِي إلى نقض ما شرّعه من المنع من التفاضل ؛ فإن التفاوت في هذه الأجناس ظاهر ، والعاقل لا يبيع جنساً بجنسه إلا لما هو بينهما من التفاوت ، فإن كانا متساويين من كل وجه لم يفعل ذلك ، فلو جوز لهم مقابلة الصفات بالزيادة لم يحرم عليهم ربا الفضل ، وهذا بخلاف الصياغة التي جوز لهم المعاوضة عليها معه .

يوضحه أن المعاوضة إذا جازت على هذه الصياغة مقرّدة جازت عليها مضمومة إلى غير أصلها وجوهرها ؛ إذ لا فرق بينهما في ذلك .

يوضحه أن الشارع لا يقول لصاحب هذه الصياغة : بيع هذا المصوغ بوزنه وأخسر صياغتك ، ولا يقول له : لا تعمل هذه الصياغة واطركها ، ولا يقول له :



تحميل على بيع المصوغ بأكثر من وزنه بأنواع الحيل ، ولم يقل قط : لا تبعه إلا بغير جنسه ، ولم يحرم على أحد أن يبيع شيئاً من الأشياء بجنسه .

فإن قيل : فهب أن هذا قد سلم لكم في المصوغ ، فكيف يسلم لكم في الدراهم والدنانير المضروبة إذا بيعت بالسبائك مفاضلاً وتكون الزيادة في مقابلة صناعة الضرب ؟

قيل : هذا سؤال قوى وارد ، وجوابه أن السكة لا تقوم فيه الصناعة للمصلحة العامة المقصودة منها ؛ فإن السلطان يضر بها لمصلحة الناس العامة ، وإن كان الضارب يضر بها بأجرة فإن القصد بها أن تكون معياراً للناس لا يتجرون فيها كما تقدم ، والسكة فيها غير مقابلة بالزيادة في العرف ، ولو قوبلت بالزيادة فسدت المعاملة ، وانتقضت المصلحة التي ضربت لأجلها ، واتخذها الناس سلعة ، واحتاجت إلى التقويم بغيرها ، ولهذا قام الدرهم مقام الدرهم من كل وجه ، وإذا أخذ الرجل الدراهم ردّ نظيرها ، وليس المصوغ كذلك ، ألا ترى أن الرجل يأخذ مائة خفافاً ويرد خمسين ثقلاً بوزنها ولا يأبى ذلك الأخذ ولا القابض ولا يرى أحدهما أنه قد خسر شيئاً ؟ وهذا بخلاف المصوغ ، والنبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه لم يضر بواحدٍ ، وأول من ضربها في الإسلام عبد الملك بن مروان ، وإنما كانوا يتعاملون بضرب الكفار .

فإن قيل : فيلزمكم على هذا أن تجوزوا بيع فروع الأجناس بأصولها متفاضلاً ؛ فجوزوا بيع الحنطة بالخبز متفاضلاً والزيت بالزيتون والسمسم بالشيرج .

قيل : هذا سؤال وارد أيضاً ، وجوابه أن التحريم إنما يثبت بنص أو إجماع أو تكون الصورة المحرمة بالقياس مُساوية من كل وجه للمنعصوص على تحريمها ، والثلاثة منتقية في فروع الأجناس مع أصولها ، وقد تقدم أن غير الأصناف الأربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في إلحاقها بها ، وأما الأصناف الأربعة ففرعها إن خرج عن كونه قوتاً لم يكن من الربويات ، وإن كانت قوتاً كان جنساً قائماً بنفسه ،



وحرم بيعه بجنسه الذي هو مثله متفاضلا كالدقيق بالدقيق والخبز بالخبز ، ولم يحرم بيعه بجنس آخر وإن كان جنسهما واحداً ؛ فلا يحرم السمسم بالشيرج ولا الهريسة بالخبز ؛ فإن هذه الصناعة لها قيمة ؛ فلا تضيع على صاحبها ، ولم يحرم بيعها بأصولها في كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، ولا حَرَامَ إلا ما حرمه الله كما أنه لا عبادة إلا ما شرعها الله ، وتحريم الحلال كتحليل الحرام .

الخلاف في  
بيع اللحم  
بالحيوان

فإن قيل : فهذا ينتقض عليكم ببيع اللحم بالحيوان ، فإنكم إن منعتموه نقضتم قولكم ، وإن جوزتموه خالفتم النص ، وإذا كان النص قد منع من بيع اللحم بالحيوان فهو دليل على المنع من بيع الخبز بالبر والزيت بالزيتون وكل روى بأصله .

قيل : الكلام في هذا الحديث في مقامين : أحدهما في صحته ، والثاني في معناه ؛ أما الأول فهو حديث لا يصح موصولا ، وإنما هو صحيح مرسلا ؛ فن لم يحتج بالمرسل لم يَرِدْ عليه ، ومن رأى قبول المرسل مطلقا أو مراسيل سعيد بن المسيب فهو حجة عنده ، قال أبو عمر : لا أعلم حديث النهي عن بيع اللحم بالحيوان متصلا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت ، وأحسنُ أسانيده مُرْسَل سعيد بن المسيب كما ذكره مالك في موطئه ، وقد اختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث والعمل به والمراد منه ؛ فكان مالك يقول : معنى الحديث تحريم التفاضل في الجنس الواحد حيوانه بلحمه ، وهو عنده من باب المزينة والغرر والقمار ؛ لأنه لا يدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى أو أقل أو أكثر ، وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلا ، فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المغيب في جلده بلحمه إذا كانا من جنس واحد ، قال : وإذا اختلف الجنس فلا خلاف عن مالك وأصحابه أنه جائز حينئذ بيع اللحم بالحيوان . وأما أهل الكوفة كأبي حنيفة وأصحابه فلا يأخذون بهذا الحديث ،



ويجوزون بيع اللحم بالحيوان مطلقا . وأما أحمد فيمنع بيعه بحيوان من جنسه ، ولا يمنع بيعه بغير جنسه ، وإن منعه بعض أصحابه . وأما الشافعي فيمنع بيعه بجنسه وبغير جنسه ، وروى الشافعي عن ابن عباس أن جَزُوراً نُحِرَتْ على عهد أبي بكر الصديق ، فقسمت على عشرة أجزاء ، فقال رجل : أعطوني جزءا منها بشاة ، فقال أبو بكر : لا يصلح هذا . قال الشافعي : ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفا من الصحابة . والصواب في هذا الحديث - إن ثبت - أن المراد به إذا كان الحيوان مقصودا للحم كشاة يقصد لحمها فتباع بلحم ؛ فيكون قد باع لحمها ببلحم أكثر منه من جنس واحد ، واللحم قُوتٌ موزون فيدخله ربا الفضل . وأما إذا كان الحيوان غير مقصود به اللحم كما إذا كان غير مأْكول أو مأْكولا لا يقصد لحمه كالفرس تباع بلحمه إبل فهذا لا يحرم بيعه به ، بقي إذا كان الحيوان مأْكولا لا يقصد لحمه وهو من غير جنس اللحم فهذا يشبه المزابنة بين الجنسين كبيع صبرة تمر بصبرة زبيب ، وأكثر الفقهاء لا يمنعون من ذلك ، إذ غايته التفاضل بين الجنسين ، والتفاضل المتحقق جائز بينهما فكيف بالمظنون ؟ وأحمد في إحدى الروايتين عنه يمنع ذلك ، لا لأجل التفاضل ، ولكن لأجل المزابنة وشبه القمار ، وعلى هذا فيمتنع بيع اللحم بحيوان من غير جنسه ، والله أعلم .

### فصل

الحكمة  
في وجوب  
إحداد المرأة على  
زوجها أكثر  
مما تحد على أبيها

وأما قوله « ومنع المرأة من الإحداد على أمها وأبيها فوق ثلاث ، وأوجبها على زوجها أربعة أشهر وعشرا وهو أجنبي » فيقال : هذا من تمام محاسن هذه الشريعة وحكمتها ورعايتها لمصالح العباد على أكمل الوجوه ؛ فإن الإحداد على الميت من تعظيم مصيبة الموت التي كان أهل الجاهلية يبالغون فيها أعظم مبالغة ،



ويضيفون إلى ذلك شقَّ الجُيُوب ، وَلَطَمَ الخُدود ، وَخَلَقَ الشعور ، والدعاء بالويل والتَّبور ، وتمسكت المرأة سنةً في أضيق بيت وأوحشه لا تمس طيباً ولا تدهن ولا تَغْتَسِلُ إلى غير ذلك مما هو تَسَخُّطٌ على الرب تعالى وأقداره ، فأبطل الله سبحانه برحمته ورأفته سنةَ الجاهلية ، وأبدلنا بها الصبر والحمد والاسترجاع الذي هو أنفع للمصاب في عاجلته وآجلته ؛ ولما كانت مصيبة الموت لا بد أن تحدث للمصاب من الجزع والألم والحزن ما تقتضاه الطباع سمح لها الحكيم الخبير في اليسير من ذلك ، وهو ثلاثه أيام تجدها بها نوع راحة وتقضى بها وطراً من الحزن ، كما رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، وما زاد على الثلاث فمفسدته راجحة ، فمنع منه ، بخلاف مفسدة الثلاث فإنها مرجوحة مغمورة بمصلحتها ؛ فإن فطام النفوس عن مألوفاتها بالكلية من أشق الأمور عليها ، فأعطيت بعض الشيء ليسهلَ عليها ترك الباقي ، فإن النفس إذا أخذت بعض مُرادها قنعت به ، فإذا سُئِلَتْ تَرَكَ الباقي كانت إجابتها إليه أقرب من إجابتها لو حرمت بالكلية .

ومن تأمل أسرار الشريعة وتدبر حكمها رأى ذلك ظاهراً على صفحات أوامرها ونواهيها ، بادياً لمن نظرَه نافذ ؛ فإذا حرم عليهم شيئاً عوضهم عنه بما هو خير لهم منه وأنفع ، وأباح لهم منه ما تدعو حاجتهم إليه ليسهل عليهم تركه ، كما حرم عليهم بيع الرطب بالتمر ، وأباح لهم منه العرايا ، وحرم عليهم النظر إلى الأجنبية ، وأباح لهم منه نظر الخاطب والمعامل والطبيب ، وحرّم عليهم أكل المال بالمُعَالَبات الباطلة كالنرد والشطرنج وغيرها ، وأباح لهم أكله بالمُعَالَبات النافعة كالمسابقة والنّصال ، وحرم عليهم لباس الحرير ، وأباح لهم منه اليسير الذي تدعو الحاجة إليه ، وحرم عليهم كسب المال بربا النسيئة ، وأباح لهم كسبه بالسّم ، وحرم عليهم في الصيام وطء نسائهم وعوضهم عن ذلك بأن أباحه لهم ليلاً ؛ فسهل عليهم تركه بالنهار ، وحرم عليهم الزنا وعوضهم بأخذ ثمانية وثلاثة



ورابعة ومن الإماء ما شاءوا ؛ فسهل عليهم تركه غاية التسهيل ، وحرّم عليهم الاستقسام بالأزلام وعوضهم عنه بالاستخارة ودعائها ويا بعد ما بينهما ، وحرّم عليهم نكاح أقاربهم وأباح لهم منه نفات العم والعمة والخال والخالة ، وحرّم عليهم وطء الحائض وسمّح لهم في مُباشرتها وأن يصنعوا بها كل شيء إلا الوطء فسَهّل عليهم تركه غاية السهولة ، وحرّم عليهم الكذب وأباح لهم المعاريض التي لا يحتاج من عَرَفها إلى الكذب معها ألبتة ، وأشار إلى هذا صلى الله عليه وسلم بقوله « إن في المعاريض مندوحة عن الكذب » وحرّم عليهم الخيلاء بالقول والفعل وأباحها لهم في الحرب لما فيها من المصلحة الراجحة الموافقة لمقصود الجهاد ، وحرّم عليهم كلّ ذى ناب من السباع ومخلّب من الطير وعوضهم عن ذلك بسائر أنواع الوحوش والطير على اختلاف أجناسها وأنواعها ، وبالجملة فما حرّم عليهم خبيثًا ولا ضارًا إلا أباح لهم طيبًا بإزائه أنفع لهم منه ، ولا أمرهم بأمر إلا وأعانهم عليه فوسعتهم رحمته ووسعهم تكليفه .

والمقصود أنه أباح للنساء - لضعف عقولهن وقلة صبرهن - الإحداد على موتاهن ثلاثة أيام ، وأما الإحداد على الزوج فإنه تابع للعدة وهو من مقتضياتها ومكملاتها ، فإن المرأة إنما تحتاج إلى التزين والتجمل والتعطر ، لتحبّب إلى زوجها ، وترد لها نفسه ، ويحسن ما بينهما من العشرة ، فإذا مات الزوج واعتدت منه وهى لم تصل إلى زوج آخر ، فاقتضى تمام حق الأول وتأكيد المنع من الثانى قبل بلوغ الكتاب أجله أن تمنع مما تصنعه النساء لأزواجهن ، مع ما فى ذلك من سد الذريعة إلى طمعها فى الرجال وطمعهم فيها بالزينة والخضاب والتطيب ، فإذا بلغ الكتاب أجله صارت محتاجة إلى ما يُرغّب فى نكاحها ، فأبيح لها من ذلك ما يُمّاح لذات الزوج ، فلا شيء أبلغ فى الحسن من هذا المنع والإباحة ، ولو اقترحت عقول العالمين لم تقترح شيئًا أحسن منه .



## فصل

وأما قوله : « وسَوَّى بين الرجل والمرأة في العبادات البدنية والحدود ،  
 وجعلها على النصف منه في الدية والشهادة والميراث والعقيقة » فهذا أيضاً من مساواة المرأة  
 كمال شريعته وحكمتها ولطفها ؛ فإن مصلحة العبادات البدنية ومصلحة العقوبات للأحكام دون  
 الرجال والنساء مشتركون فيها ، وحاجة أحد الصنفين إليها كحاجة الصنف الآخر ؛  
 فلا يليق التفریق بينهما ، نعم فرقت بينهما في ألتيق المواضع بالتفريق وهو الجمعة  
 والجماعة ، فخص وجوبهما بالرجال دون النساء لأنهن كسَنَ من أهل البروز  
 ومخالطة الرجال ؛ وكذلك فرقت بينهما في عبادة الجهاد التي ليس للإناث من  
 أهلها ، وسَوَّى بينهما في وجوب الحج لاحتياج النوعين إلى مصلحته ، وفي وجوب  
 الزكاة والصيام والطهارة ؛ وأما الشهادة فإنما جعلت المرأة فيها على النصف من  
 الرجل ؛ لحكمة أشار إليها العزيز الحكيم في كتابه ، وهي أن المرأة ضعيفة العقل  
 قليلة الضبط لما تحفظه . وقد فَضَّلَ الله الرجال على النساء في العقول والفهم والحفظ  
 والتمييز ؛ فلا تقوم المرأة في ذلك مقام الرجل ، وفي منع قبول شهادتها بالكلية  
 إضاعة لكثير من الحقوق وتعطيل لها ، فكان من أحسن الأمور وألصقها  
 بالعقول ، أن ضم إليها في قبول الشهادة نظيرها لتذكرها إذا نسيت ، فتقوم شهادة  
 المرأتين مقام شهادة الرجل ، ويقع من العلم أو الظن الغالب بشهادتهما ما يقع  
 بشهادة الرجل الواحد ، وأما الدية فلما كانت المرأة أنقص من الرجل ، والرجل  
 أنفع منها ، ويسد ما لا تسده المرأة من المناصب الدينية والولايات وحفظ الثغور  
 والجهاد وعمارة الأرض وعمل الصنائع التي لا تتم مصالح العالم إلا بها والذب عن  
 الدنيا والدين لم تكن قيمتهما مع ذلك متساوية وهي الدية ؛ فإن دية الحر جارية  
 مجرى قيمة العبد وغيره من الأموال ، فاقترضت حكمة الشارع أن جعل قيمتها على  
 النصف من قيمته لتفاوت ما بينهما .



فإن قيل : لكنكم نقضتم هذا فجعلتم ديتهما سواء فيما دون الثلث .

قيل : لا ريب أن السنة وردت بذلك ، كما رواه النسائي من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عَقْلُ المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها » وقال سعيد بن المسيب : إن ذلك [من] السنة ، وإن خالف فيه أبو حنيفة والشافعي والليث والثوري وجماعة ، وقالوا : هي [على] النصف في القليل والكثير ، ولكن السنة أولى ، والفرق فيما دون الثلث وما زاد عليه أن ما دونه قليل ، فجبرت مصيبة المرأة فيه بمساواتها للرجل ، ولهذا استوى الجنين الذكر والأنثى في الدية لقلة ديته ، وهي الغُرَّة ، فنزل ما دون الثلث منزلة الجنين .

وأما الميراث فحكمة التفضيل فيه ظاهرة ؛ فإن الذكر أَحْوَجُ إلى المال من الأنثى ؛ لأن الرجال قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ، والذكر أنفع للميت في حياته من الأنثى . وقد أشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله بعد أن فرض الفرائض وفاوت بين مقاديرها ( أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ) وإذا كان الذكر أنفع من الأنثى وأحوج كان أَحَقَّ بالتفضيل .

فإن قيل : فهذا ينتقض بولد الأم .

قيل : بل طَرَدَ هذه التسوية بين ولد الأم ذكراً وأنثاهم ، فإنهم إنما يرثون بالرحم المجرد ؛ فالقربة التي يرثون بها قرابة أنثى فقط ، وهم فيها سواء ؛ فلا معنى لتفضيل ذكركم على أنثاهم ، بخلاف قرابة الأب .

وأما الحقيقة فأمر التفضيل فيها تابع لشرف الذكر ، وما ميزه الله به على الأنثى ، ولما كانت النعمة به على الوالد أنتم ، والسرور والفرحة به أكمل ؛ كان الشكران عليه أكثر ؛ فإنه كلما كثرت النعمة كان شكرها أكثر ، والله أعلم .



## فصل

وأما قوله « وخصَّ بعض الأزمنة والأمكنة ، وفضل بعضها على بعض ، مع تساويها — إلخ » فالمقدمة الأولى صادقة ، والثانية كاذبة ، وما فَضَّلَ بعضها على بعض إلا لخصائص قامت بها اقتضت التخصيص ، وما خص سبحانه شيئاً إلا بمُخَصَّصٍ ، ولكنه قد يكون ظاهراً وقد يكون خفياً ، واشترك الأزمنة والأمكنة في مسمى الزمان والمكان كاشتراك الحيوان في مسمى الحيوانية والإنسان في مسمى الإنسانية ، بل وسائر الأجناس في المعنى الذي يعمها ، وذلك لا يوجب استواءها في أنفسها ، والمختلفات تشترك في أمور كثيرة ، والمتفقات تتباين في أمور كثيرة ، والله سبحانه أحكم وأعلم من أن يفضل مثلاً على مثل من كل وجه بلا صفة تقتضى ترجيحه ، هذا مستحيل في خلقه وأمره ، كما أنه سبحانه لا يفرق بين المتماثلين من كل وجه ؛ فحكمته وعدله تأبى هذا وهذا ؛ وقد نَرَّه سبحانه نفسه عن يَظُنُّ به ذلك ، وأنكر عليه زعمه الباطل ، وجعله حكماً منكراً ، ولو جاز عليه ما يقول هؤلاء لبطلت حججه وأدلتها ؛ فإن مَبْنَاهَا على أن حكم الشيء حكم مثله ، وعلى ألا يسوى بين المختلفين ؛ فلا يجعل الأبرار كالفجار ، ولا المؤمنين كالكفار ، ولا مَنْ أطاعه كمن عصاه ، ولا العالم كالجاهل وعلى هذا مَبْنَى الجزاء ؛ فهو حكمه الكوني والديني ، وجزاؤه الذي هو ثوابه وعقابه وبذلك حصل الاعتبار ، ولأجله ضُرِبَتِ الأمثال ، وقصت علينا أخبار الأنبياء وأممهم ، ويكفى في بطلان هذا المذهب المتروك الذي هو من أفسد مذاهب العالم أنه يتضمن لمساواة ذات جبريل لذات إبليس وذات الأنبياء لذات أعدائهم ، ومكان البيت العتيق بمكان الحُشُوشِ وبيوت الشياطين ، وأنه لا فرق بين هذه الذوات في الحقيقة ، وإنما خصت هذه الذات عن هذه الذات بماخُصَّت به لمحض المشيئة المرجحة مثلاً على مثل بلا موجب ، بل قالوا ذلك في جميع

الحكمة في  
التفرقة بين  
زمان وزمان  
ومكان ومكان



الأجسام ، وأنها متماثلة ، فجسم المسك عندهم مُساوٍ لجسم البول والعذرة ، وإنما امتاز عنه بصفة عَرَضِيَّة ، وجسم الملح عندهم مُساوٍ لجسم النار في الحقيقة ؛ وهذا مما خرجوا به عن صريح المعقول ، وكأبروا فيه الحسن ، وخالفهم فيه جمهور العقلاء من أهل الملل والنحل ، وما سَوَّى الله بين جسم السماء وجسم الأرض ، ولا بين جسم النار وجسم الماء ، ولا بين جسم الهواء وجسم الحجر ، وليس مع المنازعين في ذلك إلا الاشتراك في أمر عام ، وهو قبول الانقسام وقيام الأبعاد الثلاثة والإشارة الحسية ، ونحو ذلك مما لا يوجب التشابه فضلا عن التماثل ، وبالله التوفيق .

## فصل

وأما قوله «إن الشريعة جمعت بين المختلفات ، كما جمعت بين الخطأ والعمد في ضمان الأموال» فغير منكر في العقول والفطر والشرائع والعادات اشتراك المختلفات في حكم واحد باعتبار اشتراكها في سبب ذلك الحكم ؛ فإنه لا مانع من اشتراكها في أمر يكون علةً لحكم من الأحكام ، بل هذا هو الواقع ، وعلى هذا فالخطأ والعمد اشتراكا في الإلتلاف الذي هو علة للضمان ، وإن اختلفا في علة الإثم ، ورَبَطُ الضمان بالإلتلاف من باب رَبط الأحكام بأسبابها ، وهو مقتضى العدل الذي لا تتم المصلحة إلا به ، كما أوجب على القاتل خطأ دية القتل ؛ ولذلك لا يعتمد التكليف فيضمن الصبي والجنون والنائم ما أنلفوه من الأموال ، وهذا من الشرائع العامة التي لا تتم مصالح الأمة إلا بها ؛ فلو لم يضمنوا جنایات أيديهم لَأَتَلَفَ بعضهم أموال بعض ، وادعى الخطأ وعدم القصد . وهذا بخلاف أحكام الإثم والعقوبات ؛ فإنها تابعة للمخالفة وكسب العبد ومعصيته ؛ ففرقت الشريعة فيها بين العامد والخطيء ، وكذلك البر والحنت في الإيمان فإنه نظير الطاعة والعصيان في الأمر والنهي ؛ فيفترق الحال فيه بين العامد والخطيء .

الحكمة في  
الجمع بين  
المختلفات في  
الحكم متى  
اتفقت في  
موجبه



وأما جمعها بين المكلف وغيره في الزكاة فهذه مسألة نزاع واجتهاد ، وليس عن صاحب الشرع نص بالتسوية ولا بعدمها ، والذين سَوَّوْا بينهما رأوا ذلك من حقوق الأموال التي جعل الله سبحانه الأموال سبباً في ثبوتها ، وهي حق للفقراء في نفس هذا المال ، سواء كان ماله مكلفاً أو غير مكلف ، كما جعل في ماله حقَّ الإنفاق على بهائمهم ورقيقه وأقاربه ؛ فكذلك جعل في ماله حقاً للفقراء والمساكين .

## فصل

وأما جمعها بين الهرة والفأرة في الطهارة فهذا حق ، وأى تفاوت في ذلك ؟ وكأن السائل رأى أن العداوة التي بينهما توجب اختلافهما في الحكم كالعداوة التي بين الشاة والذئب ، وهذا جهل منه ؛ فإن هذا أمر لا تعلق له بطهارة ولا نجاسة ولا حل ولا حرمة ، والذي جاءت به الشريعة من ذلك في غاية الحكمة والمصلحة ؛ فإنها لو جاءت بنجاستهما لكان فيه أعظم حرج ومشقة على الأمة ؛ لكثر طوافنهما على الناس ليلاً ونهاراً وعلى فرشهم وثيابهم وأطعمتهم ، كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله في الهرة « إنها ليست بنجس » ؛ إنها من الطوافين عليكم والطوافات .

## فصل

وأما جمعها بين الميتة وذبيحة غير السكتاني في التحريم ، وبين ميتة الصيد ذبيحة الحرم له ، فأى تفاوت في ذلك ؟ وكأن السائل رأى أن الدم لما احتقن في الميتة كان سبباً لتحريمها ، وما ذبحه الحرم أو الكافر غير السكتاني لم يحتقن دمه ؛ فلا وجه لتحريمه ، وهذا غلط وجهل ؛ فإن علة التحريم لو انحصرت في احتقان الدم لكان للسؤال وجه ، فأما إذا تعددت علل التحريم لم يلزم من انتفاء

الحكمة في  
جعل ذبيحة غير  
السكتاني مثل  
الميتة



بعضها انتفاء الحكم إذا خلفه علة أخرى ، وهذا أمر مُطَّرَد في الأسباب والعلل العقلية ؛ فما الذي ينكر منه في الشرع ؟

فإن قيل : أليس قد سَوَّتِ الشريعة بينهما في كونهما ميتة ، وقد اختلفا في سبب الموت ، فتضمنت جَمْعَهُمَا بين مختلفين وتفريقها بين متماثلين ؛ فإن الذبح واحد صورة وحساً وحقيقة ؛ فجعلت بعض صورته مخرجاً للحيوان عن كونه ميتة وبعض صورته موجباً لكونه ميتة من غير فرق .

قيل : الشريعة لم تُسَوِّ بينهما في اسم الميتة لغة ، وإنما سوت بينهما في الاسم الشرعي ؛ فصار اسم الميتة في الشرع أعم منه في اللغة ، والشارع يتصرف في الأسماء اللغوية بالنقل تارة وبالتعميم تارة وبالتخصيص تارة ، وهكذا يفعل أهل العُرْفِ ؛ فهذا ليس بمنكر شرعاً ولا عُرْفاً ، وأما الجمع بينهما في التحريم فلأن الله سبحانه حرم علينا الخبائث ، وأُخْبِثُ الموجبُ للتحريم قد يظهر لنا وقد يخفى ، فما كان ظاهراً لم يَنْصَبْ عليه الشارعُ علامةً غير وصفه ، وما كان خفياً نصب عليه علامة تدل على خبثه ؛ فاحتقان الدم في الميتة سبب ظاهر ، وأما ذبيحة الجوسي والمرتد وتارك التسمية وَمَنْ أَهْلٌ بِذَيْبَحَتِهِ لغير الله فنفسُ ذبيحة هؤلاء أكَسِبَتِ المذْبُوحَ خَبْثاً أوجب تحريمه ، ولا ينكر أن يكون ذكر اسم الأوثان والسكواكب والجن على الذبيحة يكسبها خبثاً ، وذكر اسم الله وحده يكسبها طيباً ، إلا مَنْ قَلَّ نصيبه من حقائق العلم والإيمان وذَوَّقِ الشريعة ، وقد جعل الله سبحانه ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح فسقاً وهو الخبيث ، ولا ريب أن ذكر اسم الله على الذبيحة يطيبها ويطرد الشيطان عن الذابح والمذبوح ، فإذا أخل بذكر اسمه لا بس الشيطان الذابح والمذبوح ، فأثر ذلك خبثاً في الحيوان ، والشيطان يجري في جَرَارِ الدِّمِ من الحيوان ، والدم مركبه وحامله ، وهو أَخْبِثُ الخبائث ، فإذا ذكر الذابح اسم الله خرج الشيطان مع الدم فطابت الذبيحة ، فإذا لم يذكر اسم الله لم يخرج الخبيث ، وأما إذا ذكر اسم عدوه من الشياطين والأوثان فإن ذلك يكسب الذبيحة خبثاً آخر .



يوضحه أن الذبيحة تجرى مجرى العبادة ، ولهذا يقرن الله سبحانه بينهما  
 كقوله ( فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ) وقوله ( قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَاسْكَيْتُ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي  
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) وقال تعالى ( وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، لَكُمْ فِيهَا  
 خَيْرٌ ، فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً ، فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا  
 الْقَانِصَ وَالْمُعْتَرَّ ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ ، لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ، لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا  
 وَلَا دُمَاؤها ، وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ ) فأخبر أنه إنما سخرها لمن يذكر اسمه  
 عليها ، وأنه إنما يناله التقوى - وهو التقرب إليه بها وذكر اسمه عليها - فإذا لم  
 يذكر اسمه عليها كان ممنوعاً من أكلها ، وكانت مكروهة لله ، فأكسبتها كراهيته  
 لها - حيث لم يذكر عليها اسمه أو ذكر عليها اسم غيره - وَصَفَ الْخُبْثَ فَكَانَتْ  
 بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتَةِ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ وَمَا ذَكَرَ عَلَيْهِ اسْمُ غَيْرِ اللَّهِ فَمَا ذَبَحَهُ  
 عَدُوُّهُ الْمُشْرِكُ بِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَخْبَثِ الْبَرِيَّةِ أَوْلَى بِالْتَّحْرِيمِ ؛ فَإِنْ فَعَلَ الذَّابِحُ وَقَصَّدَهُ  
 وَخَبَثَهُ لَا يَنْكَرُ أَنْ يُوْثِرَ فِي الْمَذْبُوحِ ، كَمَا أَنَّ خُبْثَ النَّاسِ كَيْحَ وَوَصْفَهُ وَقَصَّدَهُ  
 يُوْثِرُ فِي الْمَرْأَةِ الْمَسْكُوحَةِ ، وَهَذِهِ أُمُورٌ إِنَّمَا يَصْدُقُ بِهَا مَنْ أَشْرَقَ فِيهِ نُورُ الشَّرِيعَةِ  
 وَضِيَاؤها ، وَبَاشَرَ قَلْبَهُ بِشَاشَةِ حَكْمِهَا وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ فِي الْقُلُوبِ  
 وَالْأَبْدَانِ ، وَتَلَقَّاهَا صَافِيَةً مِنْ مِشْكَاتِ النُّبُوَّةِ ، وَأَحْكَمَ الْعَقْدَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ  
 وَالصِّفَاتِ الَّتِي لَمْ يَطْمَسْ نُورُ حَقَائِقِهَا ظُلْمَةَ التَّأْوِيلِ وَالتَّحْرِيفِ .

### فصل

وأما جمعها بين الماء والتراب في التطهير فله ما أحسنه من جمع ، وأطفه الحكمة في  
 وألصقه بالعقول السليمة والفطر المستقيمة ؛ وقد عقد الله سبحانه الإخاء بين الماء <sup>الجمع بين الماء</sup>  
 والتراب قدراً وشرعاً ؛ فجعلهما الله عز وجل وخلَقَ منهما آدم وذريته ، فكانا <sup>والتراب في حكم التطهير</sup>  
 أبوين اثنين لأبوين وأولادهما ؛ وجعل منهما حياة كل حيوان ، وأخرج منهما  
 أقوات الدواب والناس والأنعام ، وكانا أعم الأشياء وجوداً ، وأسهلها تناكلاً ،



وكان تغفيرُ الوجه في التراب لله من أحب الأشياء إليه ، ولما كان عَقْدُ هذه الأخوة بينهما قدراً أَحَكَمَ عَقْدٍ وَأَقْوَاهُ كان عَقْدُ الأخوة بينهما شرعاً أَحْسَنَ عَقْدٍ وَأَصَحَّهُ ، فله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين ، وله الكبرياء في السموات والأرض ، وهو العزيز الحكيم .

### فصل

فهذا ما يتعلق بقول أمير المؤمنين رضي الله عنه « واعرفِ الأشباه والنظائر » وفي لفظ « واعرف الأمثال ، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق » . فلنرجع إلى شرح باقي كتابه .

ثم قال « وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذى بالناس ، والتنكر عند الخصومة ، أو الخصوم - شك أبو عبيد - فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجبُ الله به الأجر ، ويحسن به الذخر » .

هذا الكلام يتضمن أمرين :

أحدهما : التحذير مما يحولُ بين الحاكم وبين كمال معرفته بالحق ، وتجريد قصده له ؛ فإنه لا يكون خيراً الأقسام الثلاثة إلا باجتماع هذين الأمرين فيه ، والغضبُ والقلقُ والضجرُ مضاد لهما ؛ فإن الغضب غولُ العقل يَفْتَالُهُ كما تَفْتَالُهُ الخمر ، ولهذا « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يُقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان » والغضبُ نوع من الغلق والإغلاق الذي يغلق على صاحبه بابَ حسن التصور والقصد ، وقد نص أحمد على ذلك في رواية حنبل ، وترجم عليه أبو بكر في كتابيه الشافى وزاد المسافر ، وعقد له باباً ، فقال في كتاب الزاد : باب النية في الطلاق والإغلاق ، قال أبو عبد الله في رواية حنبل : عن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا طلاقَ ولا عَتاقَ في إغلاق » فهذا الغضبُ ،

ذم الغضب



وأوصى بعض العلماء لولى أمر فقال : إياك والقلق والضجر ؛ فإن صاحب القلق لا يُقدِّمُ عليه صاحبُ حق ، وصاحب الضجر لا يصبر على حق .

والأمر الثانى : التحريض على تنفيذ الحق ، والصبر عليه ، وجعل الرضا بتنفيذه فى موضع الغضب والصبر فى موضع القلق والضجر ، والتحلّى به واحتساب ثوابه فى موضع التأذى ؛ فإن هذا دواء ذلك الداء الذى هو من لوازم الطبيعة البشرية وضعفها ؛ فلم يصادفه هذا الدواء فلا سبيل إلى زواله ؛ هذا مع ما فى التنكير للخصوم من إضعاف نفوسهم ، وكسر قلوبهم ، وإخراص ألسنتهم عن التكلم بحججهم خشيةً معرة التنكير ، ولا سيما أن يتنكر لأحد الخصمين دون الآخر ؛ فإن ذلك الداء العُضال .

وقوله « فإن القضاء فى مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ، ويحسن به الذخر » هذا عبودية الحُكَماء وولاءة الأمر التى تُراد منهم ، والله سبحانه على كل أحد عبودية بحسب مرتبته ، سوى العبودية العامة التى سَوَّى بين عبادِهِ فيها ؛ فعلى العالم من عبوديته نشر الشُّنة والعلم الذى بَعَثَ الله به رسوله ما ليس على الجاهل ، وعليه من عبودية الصبر على ذلك ما ليس على غيره ، وعلى الحاكم من عبودية إقامة الحق وتنفيذه وإلزامه مَنْ هو عليه به والصبر على ذلك والجهاد عليه ما ليس على الملقى . وعلى الغنى من عبودية أداء الحقوق التى فى ماله ما ليس على الفقير ، وعلى القادر على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بيده ولسانه ما ليس على العاجز عنهما . وتكلم يحيى بن معاذ الرازى يوماً فى الجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فقالت له امرأة : هذا واجب قد وُضِعَ عنا ، فقال : هَيْ أَنَا قَدْ وَضَعَ عَنْكَ سِلَاحَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ ، فلم يوضع عنك سلاح القلب ، فقالت : صَدَقْتَ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا .

وقد غر إبليسُ أ كَثُرَ الخلق بأن حَسَنَ لهم القيام بنوع من الذكر والقراءة والصلاة والصيام والزهد فى الدنيا والانقطاع ، وعطلوا هذه العبوديات ، فلم يجدوا

لله على كل أحد  
عبودية بحسب  
مرتبته



قلوبهم بالقيام بها ، وهؤلاء عند ورثة الأنبياء من أقل الناس ديناً ؛ فإن الدين هو القيام لله بما أمر به ، فتارك حقوق الله التي تجب عليه أسوأ حالا عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي ؛ فإن ترك الأمر أعظم من ارتكاب النهي من أكثر من ثلاثين وجهاً ذكرها شيخنا رحمه الله في بعض تصانيفه ؛ ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وبما كان عليه هو وأصحابه رأى أن أكثر من يُشار إليهم بالدين هم أقل الناس ديناً ، والله المستعان ، وأى دين وأى خير فيمن يرى محارم الله تُنتهك وحدوده تُضاع ودينه يُترك وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يُرغب عنها وهو بارد القلب ساكت اللسان؟ شيطان أخرس ! كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق ، وهل بليّة الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سامت لهم ما كلهم ورياساتهم فلا مُبالاة بما جرى على الدين ؟ وخيارهم المتحزن المتماظ ، ولو نُوزع في بعض ما فيه غصاصة عليه في جاهه أو ماله بذل وتبذل وجدّ واجتهد ، واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة بحسب وسعته . وهؤلاء — مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم — قد بلوا في الدنيا بأعظم بليّة تكون وهم لا يشعرون ، وهو موت القلوب ؛ فإنه القلب كلما كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى ، وانتصاره للدين أكمل .

وقد ذكر الإمام أحمد وغيره أثراً أن الله سبحانه أوحى إلى ملكٍ من الملائكة أن أخسف بقرية كذا وكذا ، فقال : يارب كيف وفيهم فلان العابد ؟ فقال : به فابدأ ؛ فإنه لم يتمعر وجهه في يومنا قط .

وذكر أبو عمر في كتاب التمهيد أن الله سبحانه أوحى إلى نبي من أنبيائه أن قل لفلان الزاهد أما زهدك في الدنيا فقد تعجّلت به الراحة ، وأما انقطاعك إلى فقد اكتسبت به العز ، ولا تكن ماذا عملت فيما لي عليك ؟ فقال : يارب وأى شيء لك على ؟ قال : هل واليت في ولياً أو عاديت في عدوا ؟



## فصل

قوله « فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين بما ليس فيه شانه الله » هذا شقيق كلام النبوة ، وهو جدير بأن يخرج من مشكاة الحدث الملهم ، وهاتان الكلمتان من كنوز العلم ، ومن أحسن الإنفاق منهما نفع غيره ، وانتفع غاية الانتفاع : فأما الكلمة الأولى فهي منبع الخير وأصله ، والثانية أصل الشر وفصله ؛ فإن العبد إذا خلصت نيته لله تعالى وكان قصده وهمه وعمله لوجهه سبحانه كان الله معه ؛ فإنه سبحانه مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ، ورأس التقوى والإحسان خلوص النية لله في إقامة الحق ، والله سبحانه لا غالب له ، فمن كان معه فمن ذا الذي يغلبه أو يناله بسوء ؟ فإن كان الله مع العبد فمن يخاف ؟ وإن لم يكن معه فمن يرجو ؟ وبمن يثق ؟ ومن ينصره من بعده ؟ فإذا قام العبد بالحق على غيره وعلى نفسه أولاً ، وكان قيامه بالله والله لم يقم له شيء ، ولو كادته السماوات والأرض والجبال لكفاه الله مؤنتها ، وجعل له فرجاً ومخرجاً ؛ وإنما يؤت العبد من تفريطه وتقصيره في هذه الأمور الثلاثة ، أو في اثنين منها ، أو في واحد ؛ فمن كان قيامه في باطل لم ينصر ، وإن نصر نصراً عارضاً فلا عاقبة له وهو مذموم مخذول ، وإن قام في حق لكن لم يقم فيه لله وإنما قام لطلب المَحْمَدَةِ والشكور والجزاء من الخلق أو التوصل إلى غرض دنيوى كان هو المقصود أولاً ، والقيام في الحق وسيلة إليه ، فهذا لم تضمن له النصر ؛ فإن الله إنما ضمن النصر لمن جاهد في سبيله ، وقاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، لا لمن كان قيامه لنفسه ولهواه ، فإنه ليس من المتقين ولا من المحسنين ، وإن نصر فبحسب ما معه من الحق ؛ فإن الله لا ينصر إلا الحق ، وإذا كانت الدولة لأهل الباطل فبحسب ما معهم من الصبر ، والصبر منصور أبداً ؛ فإن كان صاحبه محققاً كان منصوراً له العاقبة ، وإن كان مُبْطِلاً

إخلاص النية  
لله تعالى



لم يكن له عاقبة ، وإذا قام العبد في الحق لله ولكن قام بنفسه وقوته ولم يقم بالله مستعيناً به متوكلاً عليه مفوضاً إليه برياً من الخول والقوة إلا به فله من الخذلان وضعف النصره بحسب ما قام به من ذلك ، ونكتة المسألة أن تجريد التوحيد في أمر الله لا يقوم له شيء البتة ، وصاحبه مؤيد منصور ولو توالى عليه زمر الأعداء .

قال الإمام أحمد : حدثنا داود أنبأنا شعبة عن واقد بن محمد بن زيد عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : مَنْ أَسَخَطَ النَّاسَ بِرِضَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَفَاهُ اللَّهُ النَّاسَ ، وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ وَكَلَّهُ إِلَى النَّاسِ .

والعبد إذا عَزَمَ على فعل أمر فعليه أن يعلم أولاً هل هو طاعة لله أم لا ؟ فإن لم يكن طاعة فلا يفعله إلا أن يكون مُبَاحاً يستعين به على الطاعة ، وحينئذ يصير طاعة ، فإذا بَانَ له أنه طاعة فلا يُقَدِّمُ عليه حتى ينظر هل هو مُعَانٌ عليه أم لا ؟ فإن لم يكن مُعَاناً عليه فلا يقدم عليه فيذل نفسه ، وإن كان مُعَاناً عليه بقي عليه نظر آخر ، وهو أن يأتيه من بابه ؛ فإن أتاه من غير بابه أضاعه أوفرط فيه أو أفسد منه شيئاً ؛ فهذه الأمور الثلاثة أصلُ سعادة العبد وفلاحه ، وهى معنى قول العبد ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ) فأسعد الخلق أهل العبادة والاستعانة والهداية إلى المطلوب ، وأشقاهم مَنْ عَدِمَ الأمور الثلاثة ، ومنهم من يكون له نصيب من ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ ) ونصيبه من ( إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ) معدوم أو ضعيف ؛ فهذا مخذول مهين محزون ، ومنهم من يكون نصيبه من ( إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ) قويا ونصيبه من ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ ) ضعيفا أو مفقوداً ؛ فهذا له نفوذ وتسلط وقوة ، ولكن لا عاقبة له ، بل عاقبته أسوأ عاقبة ، ومنهم من يكون له نصيب من ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ) ولكن نصيبه من الهداية إلى المقصود ضعيف جداً ، كحال كثير من العباد

الواجب على  
من عزم على  
فعل أمر ما



والزهاد الذين قلَّ علمهم بمقائق ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من الهدى ودين الحق .

وقول عمر رضى الله عنه « فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه » إشارة إلى أنه لا يكفي قيامه في الحق لله إذا كان على غيره ، حتى يكون أول قائم به على نفسه ، فحينئذ يقبل قيامه به على غيره ، وإلا فكيف يقبل الحق ممن أهمل القيام به على نفسه ؟

وخطب عمر بن الخطاب يوماً وعليه ثوبان ، فقال : أيها الناس ألا تسمعون ، فقال سلمان : لا نسمع ، فقال عمر : ولم يا أبا عبد الله ؟ قال : إنك قسمت علينا ثوباً ثوباً وعليك ثوبان ! فقال : لا تَعْجَلْ . يا عبد الله ! يا عبد الله ! فلم يجبه أحد ، فقال : يا عبد الله بن عمر ، فقال : كَبَيْتُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فقال : نشدتك الله الثوب الذى انزرتُ به أهو ثوبك ؟ قال : نعم ، اللهم نعم ، فقال سلمان : أما الآن فقل نَسْمَعُ .

### فصل

وأما قوله « ومن تَزَيَّنَ بما ليس فيه شَانُهُ الله » لما كان المتزين بما ليس فيه ضد الخَلِصِ - فإنه يظهر للناس أمراً وهو فى الباطن بخلافه - عامله الله بنقيض قصده ؛ فإن المعاقبة بنقيض القصد ثابتة شرعاً وقدرأ ، ولما كان الخَلِصُ يُعَجَّلُ له من ثواب إخلاصه الحلاوة والمحبة والمهابة فى قلوب الناس تُجَلِّى للمتزين بما ليس فيه من عقوبته أَنَّ شَانَهُ الله بين الناس ؛ لأنه شأن باطنه عند الله ، وهذا موجبُ أسماء الرب الحسنى وصفاته العليا وحكمته فى قضائه وشرعه .

هذا ، ولما كان مَنْ تَزَيَّنَ للناس بما ليس فيه من الخشوع والدين والنُسُكِ والعلم وغير ذلك قد نَصَبَ نفسه للوازم هذه الأشياء ومقتضياتها فلا بد أن تطلب منه ، فإذا لم توجد عنده افْتَضَحَ ، فيشينه ذلك من حيث ظن أنه يزينه ، وأيضاً

المتزين بما  
ليس فيه  
وعقوبته



فإنه أخفى عن الناس ما أظهر الله خلافه ، فأظهر الله من عيو به للناس ما أخفاه عنهم ، جزاء له من جنس عمله ، وكان بعض الصحابة يقول : أعوذ بالله من خشوع النفاق ، قالوا : وما خشوع النفاق ؟ قال : أن ترى الجسد خاشعاً والقلب غير خاشع ؛ وأساسُ النفاق وأصله هو التزين للناس بما ليس في الباطن من الإيمان ؛ فلم أن هاتين الكلمتين من كلام أمير المؤمنين مشتقة من كلام النبوة ، وهما من أنفع الكلام ، وأشفاه للسقام .

### فصل

أعمال العباد أربعة أنواع المقبول منها نوع واحد وقوله « فإن الله لا يقبل من العباد إلا ما كان له خالصاً » والأعمال أربعة : واحد مقبول ، وثلاثة مردودة ؛ فالمقبول ما كان لله خالصاً وللسنة موافقاً ، والمردود ما فقد منه الوصفان أو أحدهما ، وذلك أن العمل المقبول هو ما أحبه الله ورضيه ، وهو سبحانه إنما يحب ما أمر به وما عُملَ لوجهه ، وما عدا ذلك من الأعمال فإنه لا يحبها ، بل يمتتها ويمقت أهلها ، قال تعالى : ( الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً ) .

قال الفضيل بن عياض : هو أخلصُ العمل وأصوبه ، فسئل عن معنى ذلك ، فقال : إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً ؛ فالخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة ، ثم قرأ قوله ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً )

فإن قيل : فقد بَانَ بهذا أن العمل لغير الله مردود غير مقبول ، والعمل لله وحده مقبول ؛ فبقي قسم آخر وهو أن يعمل العمل لله ولغيره ، فلا يكون لله محضاً ولا للناس محضاً ، فما حكم هذا القسم ؟ هل يبطل العمل كله أم يبطل ما كان لغير الله ويصح ما كان لله ؟



قيل : هذا القسم تحته أنواع ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون الباعث الأول على العمل هو الإخلاص ، ثم يعرض له الرياء وإرادة غير الله في أثنائه ، فهذا المعول فيه على الباعث الأول ما لم يفسخه بإرادة جازمة لغير الله فيكون حكمه حكم قطع النية في أثناء العبادة وفسخها ، أعني قطع ترك استصحاب حكمها ؛ الثاني : عكس هذا ، وهو أن يكون الباعث الأول لغير الله ، ثم يعرض له قلب النية لله ، فهذا لا يحتسب له بما مضى من العمل ، ويحتسب له من حين قلب نيته ؛ ثم إن كانت العبادة لا يصح آخرها إلا بصحة أولها وجبت الإعادة ، كالصلاة ، وإلا لم تجب كمن أحرم لغير الله ثم قلب نيته لله عند الوقوف والطواف ؛ الثالث : أن يبتدئها مرئياً بها الله والناس ، فيريد أداء فرضه والجزاء والشكور من الناس ، وهذا كمن يصلي بالأجرة ، فهو لو لم يأخذ الأجرة صلى ، ولكنه يصلي لله وللأجرة ، وكن يحج ليسقط الفرض عنه ويقال فلان حج ، أو يعطى الزكاة كذلك ؛ فهذا لا يقبل منه العمل . وإن كانت النية شرطاً في سقوط الفرض وجبت عليه الإعادة ، فإن حقيقة الإخلاص التي هي شرط في صحة العمل والثواب عليه لم توجد ، والحكم المعلق بالشرط عَدَم عند عَدَمه ، فإن الإخلاص هو تجريد القصد طاعةً للعبود ، ولم يؤمر إلا بهذا . وإذا كان هذا هو المأمور به فلم يأت به بقي في عهدة الأمر ؛ وقد دلت السنة الصريحة على ذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم « يقول الله عز وجل يوم القيامة : أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، فمن عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو كله للذي أشرك به » وهذا هو معنى قوله تعالى ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ) .

## فصل

جزء  
المختص

وقوله « فإظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته » يريد به تعظيم



جزاء الخالص وأنه رزق عاجل إما للقلب أو للبدن أولهما . ورحمته مدخرة في خزائنه ؛ فإن الله سبحانه يَجْزِي العبد على ما عمل من خير في الدنيا ولا بد ، ثم في الآخرة يوفيه أجره ، كما قال تعالى ( وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أجوركم يوم القيامة ) فما يحصل في الدنيا من الجزاء على الأعمال الصالحة ليس جزاء توفية ، وإن كان نوعا آخر كما قال تعالى عن إبراهيم : ( وآتيناه أجره في الدنيا ، وإنه في الآخرة لمن الصالحين ) وهذا نظير قوله تعالى : ( وآتيناه في الدنيا حسنة ، وإنه في الآخرة لمن الصالحين ) فأخبر سبحانه أنه آتى خليله أجره في الدنيا من النعم التي أنعم بها عليه في نفسه وقلبه وولده وماله وحياته الطيبة ، ولكن ليس ذلك أجر توفية ، وقد دل القرآن في غير موضع على أن لكل من عمل خيراً أجرين عمله في الدنيا ويكمل له أجره في الآخرة كقوله تعالى ( للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ، ولدار الآخرة خير ، ولنعم دار المتقين ) وفي الآية الأخرى ( والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة ، ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون ) ، وقال في هذه السورة ( من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه فيه حياة طيبة ، ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ) وقال فيها عن خليله ( وآتيناه في الدنيا حسنة ، وإنه في الآخرة لمن الصالحين ) فقد تكرّر هذا المعنى في هذه السورة دون غيرها في أربعة مواضع لسر بديع ، فإنها سورة النعم التي عدد الله سبحانه فيها أصول النعم وفروعها ، فعرف عباده أن لهم عنده في الآخرة من النعم أضعاف هذه بما لا يدرك تفاوته ، وأن هذه من بعض نعمه العاجلة عليهم ، وأنهم إن أطاعوه زادهم إلى هذه النعم نعماً أخرى ، ثم في الآخرة يوفيههم أجور أعمالهم تمام التوفية ، وقال تعالى : ( وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله ) فهذا قال أمير المؤمنين « فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخرائنه ورحمته ، والسلام » .



فهذا بعض ما يتعلق بكتاب أمير المؤمنين رضى الله عنه من الحكم والفوائد والحمد لله رب العالمين .

## ذكر تحريم الإفتاء في دين الله بغير علم

وذكر الإجماع على ذلك

قد تقدم قوله تعالى : ( وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ) وأن ذلك يتناول إثم القول على الله بغير علم الله بغير علم .  
وتقدم حديث أبي هريرة المرفوع « مَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا غَيْرَ ثَبَتَ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ » .

وروى الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوماً يتمارون في القرآن فقال « إِنَّمَا هَلَاكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا ، ضَرَبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ، وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللَّهِ يَصْدُقُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَلَا يَكْذِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَكَلِمَةُ إِلَى عَالِمِهِ » فَأَمَرَ مَنْ جَهِلَ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَنْ يَكِلَهُ إِلَى عَالِمِهِ ، وَلَا يَتَكَلَّفِ الْقَوْلَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ .

وروى مالك بن مغول عن أبي حصين عن مجاهد عن عائشة أنه لما نزل عُذْرُهَا قَبْلَ أَبُو بَكْرٍ رَأْسَهَا ، قَالَتْ : فَقُلْتُ أَلَا عَذَرْتَنِي عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أَيْ سَمَاءُ تُظَلِّئِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقَلِّئِي إِذَا قُلْتَ مَا لَا أَعْلَمُ ؟ .

وروى أيوب عن ابن أبي مُلَيْكَةَ قَالَ : سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ آيَةٍ ، فَقَالَ : أَيْ أَرْضٍ تُقَلِّئِي وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظَلِّئِي ؟ وَأَيْنَ أَذْهَبُ ؟ وَكَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا أَنَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَغَيْرِ مَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَا ؟

وذكر البيهقي من حديث مسلم البطيين عن عذرة التميمي قال : قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة : وَأَرَدَهَا عَلَى كَبْدِي ، ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، قَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : أَنْ يُسْأَلَ الرَّجُلُ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَيَقُولُ : اللَّهُ أَعْلَمُ .



على من لا يعلم  
أن يقول :  
لا أدري

وذكر أيضاً عن علي رضي الله عنه قال : خمس إذا سافر فيهن رجل إلى اليمن كن فيه عوضاً من سفره : لا يخشى عبداً إلا ربه ، ولا يخاف إلا ذنبه ، ولا يستحي من لا يعلم أن يتعلم ، ولا يستحي من يعلم إذا سئل عما لا يعلم أن يقول : الله أعلم ، والصبر من الدين بمنزلة الرأس من الجسد .

وقال الزهري عن خالد بن أسلم وهو أخو زيد بن أسلم : خرجنا مع ابن عمر نمشي ، فلحقنا أعرابي فقال : أنت عبد الله بن عمر ؟ قال : نعم ، قال : سألت عنك فدللت عليك ، فأخبرني أترثُ العمة ؟ قال : لا أدري ، قال : أنت لا تدري ؟ قال : نعم ؛ اذهب إلى العلماء بالمدينة فاسألهم ؛ فلما أدبر قبل يديه وقال : نعماً قال أبو عبد الرحمن ؛ سئل عما لا يدري فقال لا أدري .

وقال ابن مسعود : من كان عنده علم فليقل به ؛ ومن لم يكن عنده علم فليقل « الله أعلم » فإن الله قال لنبيه : ( قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ؛ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ) .

وصح عن ابن مسعود وابن عباس : من أفتى الناس في كل ما يسألونه عنه فهو مجنون .

وقال ابن شبرمة : سمعت الشعبي إذا سئل عن مسألة شديدة قال : رب ذات وبر لا تنقاد ولا تنساق ؛ ولو سئل عنها الصحابة لعضلت بهم .

وقال أبو حصين الأسدي : إن أحدم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر جمع لها أهل بدر .

وقال ابن سيرين : لأن يموت الرجل جاهلاً خيراً له من أن يقول ما لا يعلم . وقال القاسم : من إكرام الرجل نفسه أن لا يقول إلا ما أحاط به علمه ، وقال : يا أهل العراق والله لا نعلم كثيراً مما تسألوننا عنه ، ولأن يعيش الرجل جاهلاً إلا أن يعلم ما فرض الله عليه خيراً له من أن يقول على الله ورسوله ما لا يعلم .



وقال مالك : من فقه العالم أن يقول « لا أعلم » فإنه عسى أن يتهياً له الخير .  
وقال : سمعت ابن هرمز يقول : ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده « لا أدري » ،  
حتى يكون ذلك أصلاً في أيديهم يفرعون إليه .  
وقال الشعبي : « لا أدري » نصف العلم .

وقال ابن جبير : ويل لمن يقول لما لا يعلم إنى أعلم .  
وقال الشافعي : سمعت مالكا يقول : سمعت ابن عجلان يقول : إذا أغفل  
العالم لا أدري أصيبت مقاتله ، وذكره ابن عجلان عن ابن عباس .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : جاء رجل إلى مالك ، فسأله عن شيء ، طريقة السلف  
الصالح فكث أيا ما يسميه ، فقال : يا أبا عبد الله إنى أريد الخروج ، فأطرق طويلاً  
ورفع رأسه فقال : ما شاء الله ! يا هذا إنى أتكلم فيما أحسب فيه الخير ، ولست  
أحسن مسألتك هذه .

وقال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : العجلة في الفتوى نوع من الجهل  
والخرق ، قال : وكان يقال : التأنى من الله والعجلة من الشيطان . وهذا الكلام  
قد رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « التأنى من الله والعجلة من الشيطان » ،  
وإسناده جيد .

وقال ابن المنكدر : العالم بين الله وبين خلقه ، فلينظر كيف يدخل بينهم .  
وقال ابن وهب : قال لى مالك وهو ينكر كثرة الجواب في المسائل :  
يا عبد الله ما علمت فقل ، وإياك أن تقلد الناس قلادة سوء .

وقال مالك : حدثني ربيعة قال : قال لى أبو خلدة وكان نعم القاضي :  
يا ربيعة ، أراك تفتي الناس ، فإذا جاءك الرجل يسألك فلا يكن همك أن تتخلص  
مما سألك عنه .

وكان ابن المسيب لا يكاد يفتي إلا قال : اللهم سلمنى وسلم منى .



وقال مالك : ما أَجِبْتُ في الفتوى حتى سألت مَنْ هو أعلم مني : هل تراني موضعاً لذلك ؟ سألت ربيعة ، وسألت يحيى بن سعيد ، فأمراني بذلك ، فقيل له : يا أبا عبد الله فلو نَهَوَكَ ؟ قال : كنت أنتهي .

وقال ابن عباس لمولاه عكرمة : اذهب فأفْتِ الناس وأنا لك عون ، فمن سألك عما يعنيه فأفته ، ومن سألك عما لا يعنيه فلا تُفْتِهِ ، فإنك تطرح عن نفسك ثلثي مؤنة الناس .

فوائد  
تكرير السؤال  
وكان أيوب إذا سأله السائل قال له : أُعِدْ ، فإن أعاد السؤال كما سأله عنه أولاً أجابه ، وإلا لم يجبه ، وهذا من فهمه وفطنته رحمه الله ، وفي ذلك فوائد عديدة : منها أن المسألة تزداد وضوحاً وبيانا بتفهم السؤال ، ومنها أن السائل لعله أهمل فيها أمراً يتغير به الحكم فإذا أعادها ربما بينه له ، ومنها أن المسؤل قد يكون ذاهلاً عن السؤال أولاً ، ثم يحضر ذهنه بعد ذلك ، ومنها أنه ربما بان له تعنت السائل وأنه وضع المسألة ؛ فإذا غير السؤال وزاد فيه ونقص فر بما ظهر له أن المسألة لا حقيقة لها ، وأنها من الأغلوطات أو غير الواقعات التي لا يجب الجواب عنها ؛ فإن الجواب بالظن إنما يجوز عند الضرورة ، فإذا وقعت المسألة صارت حال ضرورة فيكون التوفيق إلى الصواب أقرب ، والله أعلم .

### ذكر تفصيل القول في التقليد

وانقسامه إلى ما يحرم القول فيه والإفتاء به ، وإلى ما يجب المصير إليه ، وإلى ما يسوغ من غير إيجاب .

فأما النوع الأول فهو ثلاثة أنواع ؛ أحدها : الإعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء ، الثاني : تقليد مَنْ لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله ، الثالث : التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول

أنواع  
ما يحرم  
القول به



المقلد ، والفرق بين هذا وبين النوع الأول أن الأول قَلَدَ قبل تمكّنه من العلم والحجة ، وهذا قَلَدَ بعد ظهور الحجة له ؛ فهو أولى بالذم ومعصية الله ورسوله .

وقد ذم الله سبحانه هذه الأنواع الثلاثة من التقليد في غير موضع من كتابه كما في قوله تعالى : ( وإذا قيل لهم : اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا : بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا ، أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ؟ ) وقال تعالى : ( وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مُتْرَفُوها : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مُقْتَدُونَ ، قال : أولو جئْتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ ) وقال تعالى : ( وإذا قيل : لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا : حَسْبُنَا ما وجدنا عليه آباءنا ) وهذا في القرآن كثير يذم فيه مَنْ أَعْرَضَ عما أنزله ووقع بتقليد الآباء

فإن قيل : إنما ذم مَنْ قلد الكفار وآباءه الذين لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ، ولم يذم من قلد العلماء المهتدين ، بل قد أمر بسؤال أهل الذكر ، وهم أهل العلم ، وذلك تقليد لهم ، فقال تعالى : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ) وهذا أمر لمن لا يعلم بتقليد من يعلم

فالجواب أنه سبحانه ذمَّ مَنْ أَعْرَضَ عما أنزله إلى تقليد الآباء ، وهذا القدر من التقليد هو مما اتفق السلف والأئمة الأربعة على ذمه وتحريمه ، وأما تقليد مَنْ بذل جهده في اتباع ما أنزل الله وخفى عليه بعضه فقلد فيه مَنْ هو أعلم منه فهذا محمود غير مذموم ، وما جور غير مأزور ، كما سيأتى بيانه عند ذكر التقليد الواجب والسائغ إن شاء الله .

وقال تعالى : ( ولا تَمُؤْ ما ليس لك به علم ) والتقليد ليس بعلم باتفاق أهل العلم كما سيأتى ، وقال تعالى : ( قل إنما حَرَّمَ ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأن تقولوا



على الله مالا تعلمون) وقال تعالى : ( اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ) فأمر باتباع المنزل خاصة ، والمقلد ليس له علم أن هذا هو المنزل وإن كان قد تبين له الدلالة في خلاف قول من قلده فقد علم أن تقليده في خلافه اتباع لغير المنزل ، وقال تعالى : ( فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً ) فمنعنا سبحانه من الرد إلى غيره وغير رسوله ، وهذا يبطل التقليد . وقال تعالى : ( أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجةً ) ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلاً بعينه مختاراً على كلام الله وكلام رسوله وكلام الأمة ، يقدمه على ذلك كله ، ويعرض كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة على قوله فما وافقه منها قبله لموافقته لقوله وما خالفه منها تلتطف في رده وتطلب له وجوه الحيل ، فإن لم تكن هذه وليجة فلا ندري ما الوليجة ! وقال تعالى : ( يوم تقلب وجوههم في النار يقولون : ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسول ، وقالوا : ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً ) وهذا نص في بطلان التقليد .

فإن قيل : إنما فيه ذم من قلده من أضله السبيل ، أما من هداه السبيل فأين ذم الله تقليده ؟ .

قيل : جواب هذا السؤال في نفس السؤال ، فإنه لا يكون العبد مهتدياً حتى يتبع ما أنزل الله على رسوله ؛ فهذا المقلد إن كان يعرف ما أنزل الله على رسوله فهو مهتد ، وليس بمقلد ، وإن كان لم يعرف ما أنزل الله على رسوله فهو جاهل ضال بإقراره على نفسه ، فمن أين يعرف أنه على هدى في تقليده ؟ . وهذا جواب كل سؤال يوردونه في هذا الباب وأنهم [إن كانوا] إنما يقلدون أهل الهدى فهم في تقليدهم على هدى .

فإن قيل : فأنتم تقرُّون أن الأئمة المقلدين في الدين على هدى ، فقلدوهم



على هدى قطعاً ؛ لأنهم سالكون خلفهم .

قيل : سلوكهم خلفهم مُبطل لتقليدهم لهم قطعاً ؛ فإن طريقتهم كانت اتباع الحجة والنهي عن تقليدهم كما سندهم عنهم إن شاء الله ، فمن ترك الحجة وارتكب ما نهوا عنه ونهى الله ورسوله عنه قبلهم فليس على طريقتهم وهو من المخالفين لهم . وإنما يكون على طريقتهم من اتباع الحجة ، وانقاد للدليل ، ولم يتخذ رجلاً بعينه سوى الرسول صلى الله عليه وسلم يجعله مختاراً على الكتاب والسنة يعرضهما على قوله . وبهذا يظهر بطلان فهم من جعل التقليد اتباعاً ، وإيهامه وتلييسه ، بل هو مخالف للاتباع . وقد فرق الله ورسوله وأهل العلم بينهما كما فرقت الحقائق بينهما ، فإن الاتباع سلوك طريق المتبع والإتيان بمثل ما أتى به .

الفرق بين  
الاتباع  
والتقليد

قال أبو عمر في الجامع : باب فساد التقليد ونفيه ، والفرق بينه وبين الاتباع ، قال أبو عمر : قد ذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير موضع من كتابه فقال ( اتخذوا أخباراً هم ورهبانهم أرباباً من دون الله ) روى عن حذيفة وغيره قال : لم يعبدوهم من دون الله ، ولكنهم أحلوا لهم وحرّموا عليهم فاتبعوهم . وقال عدي بن حاتم : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب ، فقال : يا عدي ألق هذا الوثن من عنقك ، وانتهيت إليه وهو يقرأ سورة براءة حتى أتى على هذه الآية ( اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ) قال : فقلت : يا رسول الله إنا لم نتخذهم أرباباً ، قال : بلى ، أليس يُحِلُّونَ لكم ما حرم عليكم فتحلونّه ويحرمون عليكم ما أحل لكم فتحرمونه ؟ فقلت : بلى ، قال : فذلك عبادتهم .

قلت : الحديث في المُسند والترمذى مطولاً .

وقال أبو البختری في قوله عز وجل ( اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ) قال : أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ، ولكنهم أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه وحرامه حلاله فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية



وقال وكيع : ثنا سفيان والأعمش جميعاً عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي ثابت عن أبي البخترى قال : قيل لحذيفة في قوله تعالى : ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ) : أكانوا يعبدونهم ؟ فقال : لا ، ولكن كانوا يُحِلُّون لهم الحرام فيحلونه ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه

وقال تعالى : ( وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مُّقْتَدُونَ ، قال : أو لوجئتمكم بأهْدَى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ ) فمنعهم الاقتداء بآبائهم من قبول الاهتداء ، فقالوا : إنا بما أرسلتم به كافرون ، وفي هؤلاء ومثلهم قال الله عز وجل : ( إذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ، ورأوا العذاب ، وتقطعت بهم الأسباب ، وقال الذين اتبعوا : لو أن لنا كرة فنتبأ منهم كما تبوءوا منا ، كذلك يُرْسِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ) وقال تعالى معاتباً لأهل الكفر وذاماً لهم : ( ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟ قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين ) وقال : ( وقالوا : ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا ) ومثل هذا في القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء ، وقد احتج العلماء هذه الآيات في إبطال التقليد ولم يمنعهم كُفْرُ أولئك من الاحتجاج بها ؛ لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر ، وإنما وقع التشبيه بين المقلدين بغير حجة للمقلد ، كما لو قلد رجلاً فكفر وقلد آخر فأذنب وقلد آخر في مسألة فأخطأ وجهها كان كل واحد مَلُوماً على التقليد بغير حجة ؛ لأن كل ذلك تقليد يشبهه بعضه بعضاً وإن اختلفت الآثام فيه ، وقال الله عز وجل : ( وما كان الله ليضلَّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون )

قال : فإذا بطلَ التقليدُ بكل ما ذكرنا وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها ، وهي الكتاب والسنة وما كان في معناهما بدليل جامع ، ثم ساق من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله



عليه وسلم يقول « إني لا أخاف على أمتي من بعدى إلا من أعمال ثلاثة ، قالوا : وما هي يا رسول الله ؟ قال : أخاف عليهم زَلَّةَ العالم ، ومن حكم جائر ، ومن هَوَى مُتَّبِع » وبهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « تَرَكْتُ فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم » .

مضار  
زلة العالم

قلت : والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله وبينان زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد ، وأن العالم قد يزل ولا بد ؛ إذ ليس بمعصوم ، فلا يجوز قبول كل ما يقوله ، وينزل قوله منزلة قول المعصوم ؛ فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض ، وحرموه ، وذموا أهله ، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم ، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه ، وليس لهم تمييز بين ذلك ، فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد فيُحِلُّون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون ما لم يشرع ، ولا بد لهم من ذلك إذ كانت العصمة منتفية عن قلدوه ، فالخطأ واقع منه ولا بد . وقد ذكر البيهقي وغيره من حديث كثير هذا عن أبيه عن جده مرفوعاً « اتقوا زلة العالم ، وانتظروا فيئته » .

وذكر من حديث مسعود بن سعد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَشَدُّ ما أَخَوْفُ على أمتي ثلاث : زلة عالم ، وجدال منافق بالقرآن ، ودنيا تقطع أعناقكم » .

ومن المعلوم أن الخُوفَ في زلة العالم تقليده فيها ؛ إذ لولا التقليد لم يخف من زلة العالم على غيره .

فإذا عرف أنها زلة لم يحزله أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين ، فإنه اتباعٌ للخطأ على عمد ، ومن لم يعرف أنها زلة فهو أعذر منه ، وكلاهما مفرط فيما أمر به ، وقال الشعبي : قال عمر : يفسد الزمان ثلاثة : أئمة



مُضِلُّون ، وجدال المنافق بالقرآن ، والقرآن حق ، وزلة العالم . وقد تقدم أن معاذاً كان لا يجلس مجلساً للذكر إلا قال حين يجلس : الله حكم قسط ، هلك المرتابون - الحديث ، وفيه « وأحذركم زينة الحكيم ؛ فإن الشيطان قد يقول الضلالة على لسان الحكيم ، وقد يقول المنافق كلمة الحق » . قلت لمعاذ : ما يدريني رحك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة وأن المنافق قد يقول كلمة الحق ؟ قال لي : اجتنب من كلام الحكيم المشبهات التي يقال ما هذه ، ولا يثنيك ذلك عنه ، فإنه لعله يراجع ، وتلقَّ الحق إذا سمعته ، فإن على الحق نوراً .

وذكر البيهقي من حديث حماد بن زيد عن المثني بن سعيد عن أبي العالية قال : قال ابن عباس : وَيْلٌ لِلْأَتْبَاعِ مِنْ عَثَرَاتِ الْعَالَمِ ، قيل : وكيف ذاك يا أبا العباس ؟ قال : يقول العالم من قبل رأيه ، ثم يسمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيدع ما كان عليه ، وفي لفظ : فيلقى مَنْ هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منه فيخبره فيرجع ويقضى الاتباع بما حكم .

وقال تميم الداري : اتقوا زلة العالم ، فسأله عمر : مازلة العالم ؟ قال : يزل بالناس فيؤخذ به ، فعسى أن يتوب العالم والناس يأخذون بقوله .

وقال شعبة : عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : قال معاذ بن جبل : يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث : دنيا تقطع أعناقكم ، وزلة عالم ، وجدال منافق بالقرآن ، فسكتوا ، فقال : أما العالم فإن أهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وإن افتتن فلا تقطعوا منه إياسكم ؛ فإن المؤمن يفتن ثم يتوب ، وأما القرآن فله منار كمنار الطريق فلا يخفى على أحد ، فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه ، وما شككمتم فكلوه إلى عالمه ، وأما الدنيا فمن جعل الله الغنى في قلبه فقد أفلح ، ومن لافليس بنافعته دنياه .

وذكر أبو عمر من حديث حسين الجعفي عن زائدة عن عطاء بن السائب



عن أبي البختری قال : قال سلمان : كيف أنتم عند ثلاث : زلة عالم ، وجدال منافق بالقرآن ، ودنيا تقطع أعناقكم ؟ فأما زلة العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وأما مجادلة المنافق بالقرآن فإن للقرآن مناراً كمنار الطريق فلا يخفى على أحد ، فما عرفتم منه فخذوه ، وما لم تعرفوه فـكـلـوه إلى الله ، وأما دنيا تقطع أعناقكم فانظروا إلى من هو دونكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم .

قال أبو عمر : وتشبه زلة العالم بانكسار السفينة ؛ لأنها إذا غرقت غرق معها خلق كثير .

قال أبو عمر : وإذا صح وثبت أن العالم يزل ويخطيء لم يجز لأحد أن يفتي ويدين بقول لا يعرف وجهه .

وقال غير أبي عمر : كما أن القضاة ثلاثة قاضيان في النار وواحد في الجنة فالمفتون ثلاثة ، ولا فرق بينهما إلا في كون القاضى يُلْزَمُ بما أفتى به ، والمفتى لا يلزم به .

وقال ابن وهب : سمعت سفيان بن عيينة يحدث عن عاصم بن بهدلة عن زُرِّ بن حبّيش عن ابن مسعود أنه كان يقول : اغدُ عالماً أو متعلماً ولا تغدُ إمعةً فيما بين ذلك ، قال ابن وهب : فسألت سفيان عن الإمعة ، فحدثني عن أنى الزناد عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال : كنّا ندعو الإمعة في الجاهلية الذى يدعى إلى الطعام فيأتى معه بغيره ، وهو فيكم المحقّب دينه الرجال .

وقال أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصرى<sup>(١)</sup> : ثنا أبو مسهر ثنا سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله عن السائب بن يزيد بن أخت نمر أنه سمع عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يقول : إن حديثكم شر الحديث ، إن كلامكم شر الكلام ؛ فإنكم قد حدثتم الناس حتى قيل قال فلان وقال فلان ، ويترك كتاب الله ، من كان منكم قائماً فليقم بكتاب الله ، وإلا فليجلس ؛ فهذا قول عمر لأفضل قرن على وجه الأرض ، فكيف لو أدرك ما أصبَحْنَا فيه من ترك

(١) في نسخة «أبو زرعة عبد الرحمن بن عمر البصرى» تحريف في ثلاثة مواضع



كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة لقول فلان وفلان ؟ فאלله المستعان !  
 قال أبو عمر : وقال على بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة لكميل  
 كلام على  
 لكميل بن زياد  
 ابن زياد النخعي - وهو حديث مشهور عند أهل العلم ، يستغنى عن الإسناد  
 لشهرته عندهم - : يا كميل ، إن هذه القلوب أَوْعِيَّة ، فخيرها أوعاها للخير ،  
 والناس ثلاثة : فعالم رباني ، ومتعلم على سبيل نجاة ، وهمج رعاع ، أتباع كل  
 ناعق ، يميلون مع كل صائح ، لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق .  
 ثم قال : آه إن ههنا علما - وأشار بيده إلى صدره - لو أصبْتُ له حَمَلَةٌ ، بل قد  
 أصبْتُ لَقِنًا<sup>(١)</sup> غير مأمون ، يستعمل آلة الدين للدنيا ، ويستظهر بمُجَبِّج الله على  
 كتابه وبنعمه على معاصيه ، أو حامل حق لا بصيرة له في إحيائه ، ينقذح النشك  
 في قلبه بأول عارض من شبهة ، لا يدرى أين الحق ، إن قال خطأ ، وإن أخطأ  
 لم يدر ، مشغوف بما لا يدرى حقيقته ، فهو فتنة لمن فتن به ، وإن من الخير كله  
 من عرفه الله دينه ، وكفى بالمرء جهلا أن لا يعرف دينه .

نهى الصحابة  
 عن الاستئنان  
 بالرجال

وذكر أبو عمر عن أبي البختری عن علي قال : إياكم والاستئنان بالرجال ،  
 فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار ،  
 فيموت وهو من أهل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار ، فينقلب لعلم الله  
 فيه فيعمل بعمل أهل الجنة ، فيموت وهو من أهل الجنة ، فإن كنتم لا بُدَّ فاعلمين  
 فبالأموات لا بالأحياء .

وقال ابن مسعود : لا يقلدن أحدكم دينه رجلا إن آمن آمن وإن كفر كفر ،  
 فإنه لا أسوة في الشر .

قال أبو عمر : وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يَذْهَبُ

(١) تقول : لقن الرجل يلقن لقنا - بوزن فرح يفرح فرحا - فهو لقن ، وذلك

إذا كان سريع الهمم .



العلماء ، ثم يتخذ الناس رؤوساً جهلاً ، يسألون فيفتون بغير علم ، فيضلون ويضلون » قال أبو عمر : وهذا كله نفي للتقليد ، وإبطال له لمن فهمه وهُدِيَ لرشده .

ثم ذكر من طريق يونس بن عبد الأعلى ثنا سفيان بن عيينة قال : اضطجع ربيعة مقنعاً رأسه وبكى ، فقيل له : ما يبكيك ؟ فقال : رياء ظاهر ، وشهوة خفية ، والناس عند علمائهم كالصبيان في إمامهم : ما نهوهم عنه انتهوا ، وما أمروا به اتهمروا . وقال عبد الله بن المعتز : لا فرق بين بهيمة تنقاد وإنسان يقلد .

ثم ساق من حديث جامع بن وهب : أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن بكر بن عمر عن عمرو بن أبي نعيمة عن مسلم بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ قَالَ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ ، وَمَنْ اسْتَشَارَ أَخَاهُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ رَشْدِهِ فَقَدْ خَانَهُ ، وَمَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا بغير ثَبَتٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُمَا عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ » وقد تقدم هذا الحديث من رواية أبي داود . وفيه دليل على تحريم الإفتاء بالتقليد ، فإنه إفتاء بغير ثبوت ؛ فإن الثبوت الحجة التي يثبت بها الحكم باتفاق الناس كما قال أبو عمر .

وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على مَنْ أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية بعدما تقدم ، فأحسن ما رأيت من ذلك قول المزني ، وأنا أورد ، قال : يقال لمن حكم بالتقليد : هل لك من حجة فيما حكمت به ؟ فإن قال « نعم » بطل التقليد لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد . وإن قال « حكمت به بغير حجة » قيل له : فلم أرَ قَتَ الدماء وأبَحَّتْ الفروج وأتلفت الأموال وقد حرم الله ذلك إلا بحجة ؟ قال الله عز وجل ( هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ) أى من حُجَّةٍ بهذا . فإن قال « أنا أعلم أني قد أصبت وإن لم أعرف الحجة لأنى قلدتُ كبيراً من العلماء وهو لا يقول إلا بحجة خفيت عليّ » قيل له : إذا جاز تقليد معاملك لأنه لا يقول إلا بحجة خَفِيتُ عليك فتقليد معلم معاملك أولى ؛ لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معاملك

الاحتجاج على  
من أجاز التقليد  
بحجج نظرية



كما لم يقل معامك إلا بحجة خفيت عليك ، فإن قال « نعم » ترك تقليد معامه إلى تقليد معلم معامه ، وكذلك مَنْ هو أعلى حتى ينتهي الأمر إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن أبى ذلك نقض قوله ، وقيل له : كيف تجوز تقليد مَنْ هو أصغر وأقل علماً ولا تجوز تقليد مَنْ هو أكبر وأكثر علماً وهذا تناقض ؟ فإن قال « لأن معلمى وإن كان أصغر فقد جَمَعَ علم مَنْ هو فوقه إلى علمه فهو أَبْصَرُ بما أخذ وأعلم بما ترك » قيل له : وكذلك مَنْ تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم مَنْ فوقه إلى علمك ، فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك ، وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك ؛ لأنك جمعت علم معلمك وعلم مَنْ هو فوقه إلى علمك ، فإن قلّد قوله جعل الأصغر وَمَنْ يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع ، والتابع مَنْ دونه في قياس قوله ، والأعلى للأدنى أبداً ، وكفى بقول يؤول إلى هذا تناقضاً وفساداً .

وقال أبو عمر : قال أهل العلم والنظر : حَدِّثْ العلم التبيين وإدراك المعلوم على ما هو به ، فمن بَانَ له الشيء فقد علمه ، قالوا : والمقلد لا علم له ، ولم يختلفوا في ذلك ، ومن ههنا والله أعلم قال البحترى :

عَرَفَ العالمون فَضْلَكَ بالعلم وقال الْجُهَّالُ بالتقليد

وأرى الناس مجمعين على فضلك من بين سَيِّدٍ وَمَسُودٍ

وقال أبو عبد الله بن خواز منداد البصرى المالكي : التقليد معناه في الشرع الرجوع إلى قولٍ لا حجة لقائله عليه ، وذلك ممنوع منه في الشريعة ، والاتباع : ما ثبت عليه حجة

التقليد  
والاتباع

وقال في موضع آخر من كتابه : كل من <sup>(١)</sup> اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله بدليل يوجب ذلك فأنت مقلده ، والتقليد في دين الله غير صحيح ، وكل من أوجب الدليل عليك اتباع قوله فأنت متبعه ، والاتباع في الدين مُسَوِّغٌ ، والتقليد ممنوع (١) انظر — مع ذلك — ص ١٨٢ الآتية .



وقال : وذكر محمد بن حارث في أخبار سحنون بن سعيد عنه قال : كان مالك وعبدُ العزيز بن أبي ساهة ومحمد بن إبراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون إلى ابن هُرْمُز ، فكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أجابهما ، وإذا سأله ابن دينار وذووه لا يجيبهم ، فتعرض له ابن دينار يوما فقال له : يا أبا بكر لم تستحلُّ مني مالا يحل لك ؟ فقال له : يا ابن أخي وما ذاك ؟ قال : يسألك مالك وعبد العزيز فتجيبهما وأسألك أنا وذووي فلا تجيبنا ؟ فقال : أوقع ذلك يا ابن أخي في قلبك ؟ قال : نعم ، قال : إني قد كبرتُ سِنِّي ودقَّ عظمي ، وأنا أخاف أن يكون خالطني في عقلي مثل الذي خالطني في بدني ، ومالك وعبد العزيز عالمان فقيهان ، إذا سمعاني حقا قبلاه ، وإن سمعنا خطأ تركاه ، وأنت وذووك ما أحببتكم به قبلتموه .

قال ابن حارث : هذا والله الدين الكامل ، والعقل الراجح ، لا كمن يأتي بالهذيان ، ويريد أن ينزل قوله من القلوب منزلة القرآن ! .

قال أبو عمر : يقال لمن قال بالتقليد : لِمَ قلتَ به وخالفت السلف في ذلك فإنهم لم يقلدوا ؟ فإن قال « قلدتُ لأن كتاب الله لا علم لي بتأويله ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أحصها ، والذي قلده قد علم ذلك ، فقلدت من هو أعلم مني » قيل له : أمّا العلماء إذا أجمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية عن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو اجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه ، ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض ، فاحتجيتك في تقليد بعضهم دون بعض وكلهم عالم ؟ ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه ، فإن قال « قلده لأنني أعلم أنه على صواب » قيل له : علمت ذلك بدليل من كتاب الله أو سنة أو إجماع ؟ فإن قال « نعم » أبطل التقليد ، وطولب بما ادعاه من الدليل ، وإن قال « قلده لأنه أعلم مني » قيل له : فقلد كل من هو أعلم منك ، فإنك تجد من ذلك خلقا كثيرا ، ولا تخص من قلده إذ علمت فيه أنه أعلم منك ، فإن قال « قلده لأنه أعلم الناس » قيل له : فإنه إذا أعلم من



الصحابة ، وكفى بقول مثل هذا قبيحاً ! فإن قال « أنا أقلد بعض الصحابة » قيل له : فما حُبَّتْكَ في ترك مَنْ لم تقلد منهم ، ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله ، على أن القول لا يصح لأفضل قائله ، وإنما يصح بدلالة الدليل عليه وقد ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار قال : عن القاسم عن مالك قال : ليس كلما قال رجل قولاً وإن كان له فَضْلُ يتبع عليه ؛ لقول الله عز وجل ( الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ) . فإن قال « قِصْرِي وقلةُ علمي يحملني على التقليد » قيل له : أما مَنْ قلد فيما ينزل به من أحكام شريعته عالمٌ يتفق له على علمه فيصدر في ذلك عما يخبره فمعدور ؛ لأنه قدى أدّى ما عليه ، وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله ، ولا بد له من تقليد عالم فيما جهله ؛ لإجماع المسلمين أن المكفوف يقلد مَنْ يثقُ بخبره في القبلة ؛ لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك . ولكن من كانت هذه حاله هل تجوز له الفتيا في شرائع دين الله فيَحْمِلَ غيره على إباحة الفروج وإراقة الدماء واسترقاق الرقاب وإزالة الأملاك وبصيرها إلى غير مَنْ كانت في يديه بقول لا يعرف صحته ولا قام له الدليل عليه ، وهو مقر أن قائله يخطئ . ويصيب ، وأنت مخالفه في ذلك ربما كان المصيب فيما خالفه فيه ؟ فإن أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى لحفظه الفروع لزمه أن يجيزه للعامة ، وكفى بهذا جهلاً ورداً للقرآن ، وقال الله تعالى : ( ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم ) وقال : ( أَتَقُولُونَ على الله ما لا تعلمون ) وقد أجمع العلماء على أن ما لم يتبين ولم يتيقن فليس بعلم ، وإنما هو ظن ، والظن لا يغني عن الحق شيئاً . ثم ذكر حديث ابن عباس « من أفتى بِفُتْيَا وهو يعمى عنها كان إثمها عليه » موقوفاً ومرفوعاً ، قال وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم « إياكم والظن فإن الظن أ كذب الحديث » .

قال : ولا خلاف بين أئمة الأمصار في فساد التقليد ، ثم ذكر من طريق ابن وهب : أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو عثمان بن مسنة أن رسول الله



صلى الله عليه وسلم قال « إن العلم بدأ غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء » ومن طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الإسلام بدأ غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء » قيل له : يا رسول الله ، وما الغرباء ؟ قال « الَّذِينَ يُخَيُّونَ سُنَّتِي وَيُعَلِّمُونَهَا عِبَادَ اللَّهِ » وكان يقال : العلماء غرباء لسكثرة الجهال . ثم ذكر عن مالك عن زيد بن أسلم في قوله ( رَفَعَ درجات من شاء ) قال : بالعلم ، وقال ابن عباس في قول الله تعالى ( رَفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ) قال : يرفع الله الذين أوتوا العلم من المؤمنين على الذين لم يؤتوا العلم درجات .

وروى هشام بن سعد عن زيد بن أسلم في قوله ( ولقد فضّلنا بعض النبيين على بعض ) قال : بالعلم ، وإذا كان المقلد ليس من العلماء باتفاق العلماء لم يدخل في شيء من هذه النصوص ، وبالله التوفيق .

### فصل

وقد نهى الأئمة الأربعة عن تقليدهم ، وَذَمُّوا مَنْ أَخَذَ أَقْوَالَهُمْ بِغَيْرِ حُجَّةٍ ؛ فقال الشافعي : مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْعِلْمَ بِلَا حُجَّةٍ كَمَثَلِ حَاطِبٍ لَيْلٍ ، يَحْمِلُ حُرْمَةَ حُطْبٍ وَفِيهِ أَفْعَى تَلْدَغُهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي ، ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ .

نهى الأئمة  
الأربعة عن  
تقليدهم

وقال إسماعيل بن يحيى المزني في أول مختصره : اختصرت هذا من علم الشافعي ، ومن معنى قوله ، لأقر به على من أراده ، مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه .

وقال أبو داود : قلت لأحمد : الأوزاعي هو أتبع من مالك ؟ قال : لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء ، ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فخذ به ، ثم التابعي بعد الرجل فيه خير .

وقد فرق أحمد بين التقليد والاتباع فقال أبو داود : سمعته يقول : الاتباع أن



يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه<sup>(١)</sup>، ثم هو من بعد في التابعين بخير، وقال أيضاً: لا تقلدني ولا تقلد مالهكا ولا الثوري ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا. وقال: من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال. وقال بشر بن الوليد: قال أبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول مقاتلتاً حتى يعلم من أين قلنا.

وقد صرح مالك بأن من ترك قول عمر بن الخطاب لقول إبراهيم النخعي أنه يستتاب، فكيف بمن ترك قول الله ورسوله لقول من هو دون إبراهيم أو مثله؟

وقال جعفر الفريابي: حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي حدثني الهيثم بن جميل قال: قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله إن عندنا قوما وضعوا كتباً يقول أحدهم ثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن إبراهيم بكذا، ويأخذ بقول إبراهيم، قال مالك: وصحَّ عندهم قول عمر؟ قلت: إنما هي رواية كما صح عندهم قول إبراهيم، فقال مالك: هؤلاء يستتابون، والله أعلم.

### فصل

مناظرة  
بين مقلد  
وصاحب حجة

في عقد مجلس مناظرة بين مقلد وبين صاحب حجة منقاد للحق حيث كان قال المقلد: نحن معاصر المقلدين ممثلون قول الله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) فأمر الله سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه، وهذا نص قولنا؛ وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم من لا يعلم إلى سؤال من يعلم، فقال في حديث صاحب الشجرة «أَلَّا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، إِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ» وقال أبو العسيف الذي زنى بامرأة مستأجره «وإني سألت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم»

(١) انظر — مع ذلك — ص ١٧٨ السابقة.



فلم ينكر عليه تقليد مَنْ هو أعلم منه ، وهذا عالم الأرض عمر قد قلده أبا بكر ؛ فروى شعبة عن عاصم الأحول عن الشعبي أن أبا بكر قال في السكالة : أفضى فيها ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان والله منه برىء ، هو مادون الولد والوالد ، فقال عمر بن الخطاب : إني لأستحي من الله أن أخالف أبا بكر ، وصح عنه أنه قال له : رأيتك لرأيك تبع . وصح عن ابن مسعود أنه كان يأخذ بقول عمر .

وقال الشعبي عن مسروق : كان ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يُفتنون الناس : ابن مسعود ، وعمر بن الخطاب ، وعلى ، وزيد بن ثابت ، وأبي ابن كعب ، وأبو موسى ، وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة : كان عبد الله يدع قوله لقول عمر ، وكان أبو موسى يدع قوله لقول على ، وكان زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب ، وقال جندب : ما كنت أدع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن معاذاً قد سنَّ لكم سنة ، فكذلك فافعلوا » في شأن الصلاة حيث أخر فصل ما فات من الصلاة مع الإمام بعد الفراغ ، وكانوا يصلون ما فاتهم أولاً ثم يدخلون مع الإمام .

قال القلند : وقد أمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله وأولى الأمر - وهم العلماء ، أو العلماء والأمراء - وطاعتهم تقليدهم فيما يفتنون به ، فإنه لولا التقليد لم يكن هناك طاعة تختص بهم .

وقال تعالى : ( والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضي الله عنهم ورضوا عنه ) وتقليدُهم اتباع لهم ، ففاعله من رضي الله عنهم ، ويكفي في ذلك الحديث المشهور « أصحَّابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم » .

وقال عبد الله بن مسعود : مَنْ كان منكم مُستَنّاً فليستنَّ بمن قد مات ،



فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد أبرّ هذه الأمة قلوبا ، وأعمقها علما ، وأقلها تكلفا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى » وقال « اقتدوا بالَّذِينَ من بعدى أبى بكر وعمر » « واهتدوا بهدى عمار ، وتمسكوا بعهد ابن أم عبد » وقد كتب عمر إلى شريح : أن أقض بما فى كتاب الله ، فإن لم يكن فى كتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقض بما قضى به الصالحون . وقد منع عمر عن بيع أمهات الأولاد وتبعه الصحابة ، وأُزِم بالطلاق الثلاث وتبعوه أيضا ، واحتلم مرة فقال له عمرو بن العاص : خذْ ثوبا غير ثوبك ، فقال : لو فعلتها صارت سنة ، وقال أبى بن كعب وغيره من الصحابة : ما استبان لك فاعمل به ، وما اشتبه عليك فكله إلى عالمه .

وقد كان الصحابة يُفْتُونَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حتى بين أظهرهم ، وهذا تقليد لهم قطعاً ؛ إذ قولهم لا يكون حجة فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال تعالى : ( فلولا نفرَ من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ) فأوجبَ عليهم قبول ما أنذروهم به إذا رجعوا إليهم ، وهذا تقليدٌ منهم للعلماء .

وصح عن ابن الزبير أنه سئل عن الجد والإخوة ، فقال : أما الذى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كنت مُتَّخِذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذته خليلاً » فإنه أنزله أباً ، وهذا ظاهر فى تقليده له ، وقد أمر الله سبحانه بقبول شهادة الشاهد ، وذلك تقليد له ، وجاءت الشريعة بقبول قول الثقات والخارجين والقاسم والمقوم والمتفقات وغيرها والحاكمين بالمثلى فى جزاء الصيد ، وذلك تقليد محض .



وأجمعت الأمة على قبول قول المترجم والرسول والمعرف والمعدّل وإن اختلفوا في جواز الاكتفاء بواحد ، وذلك تقليد محض لهؤلاء .

وأجمعوا على جواز شراء الأَحْمَانِ والثياب والأطعمة وغيرها من غير سؤال عن أسباب حِلِّها وتحريمها اكتفاء بتقليد أربابها ، ولو كلف الناس كلهم الاجتهاد وأن يكونوا علماء فضلاء لضاعَت مصالح العباد ، وتعطلت الصنائع والمتاجر ، وكان الناس كلهم علماء مجتهدين ، وهذا مما لا سبيل إليه شرعا ، والقدر قد منع من وقوعه .

وقد أجمع الناس على تقليد الزوج للنساء اللاتي يُهْدَيْنَ إليه زوجته وجواز وطئها تقليدا لمن في كونها هي زوجته .

وأجمعوا على أن الأعمى يقلد في القبلة ، وعلى تقليد الأئمة في الطهارة وقراءة الفاتحة ، وما يصح به الاقتداء . وعلى تقليد الزوجة مسلمة كانت أو ذمّية أن حيضها قد انقطع فيباح للزوج وطؤها بالتقليد ، ويباح للولي تزويجها بالتقليد لها في انقضاء عدتها ، وعلى جواز تقليد الناس المؤذنين في دخول أوقات الصلوات ، ولا يجب عليهم الاجتهاد ومعرفة ذلك بالدليل .

وقد قالت الأئمة السوداء لعقبة بن الحارث : أرضعتك وأرضعت امرأتك ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بفراقها وتقليدها فيما أخبرته به من ذلك .

وقد صرح الأئمة بجواز التقليد ، فقال حفص بن غياث : سمعت سفيان يقول : إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وأنت ترى تحريمه فلا تنهه .

وقال محمد بن الحسن : يجوز للعالم تقليد مَنْ هو أعلم منه ، ولا يجوز له تقليد مَنْ هو مثله .

وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال : في الضبع بعير ، قلته تقليدا لعمر . وقال في



مسألة بيع الحيوان بالبراءة من العيوب : قلته تقليداً لعثمان . وقال في مسألة الجد مع الإخوة : إنه يُقاسمهم ، ثم قال : وإنما قلت بقول زيد ، وعنه قبلنا أكثر الفرائض . وقد قال في موضع آخر من كتابه الجديد : قلته تقليداً ليعطاء .

وهذا أبو حنيفة رحمه الله قال في مسائل الآبار : ليس معه فيها إلا تقليد مَنْ تقدمه من التابعين فيها . وهذا مالك لا يخرج عن عمل أهل المدينة ، ويصرح في موطنه بأنه أدرك العمل على هذا ، وهو الذي عليه أهل العلم ببلدنا . ويقول في غير موضع : ما رأيت أحداً اقتدى به يفعله . ولو جمعنا ذلك من كلامه لطال .

وقد قال الشافعي في الصحابة : رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا ، ونحن نقول ونصدق أن رأي الشافعي والأئمة معه لنا خير من رأينا لأنفسنا .

وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين الأستاذين والمعلمين ، ولا تقوم مصالح الخلق إلا بهذا ، وذلك عام في كل علم وصناعة ، وقد فاوت الله سبحانه بين قوى الأذهان كما فاوت بين قوى الأبدان ، فلا يحسن في حكمته وعدله ورحمته أن يفرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله والجواب عن معارضة في جميع مسائل الدين دقيقة وجليها ؛ ولو كان كذلك لتساوت أقدام الخلائق في كونهم علماء ، بل جعل سبحانه هذا عالماً ، وهذا متعلماً ، وهذا متبعاً للعالم مؤتماً به ، بمنزلة المأموم مع الإمام والتابع مع المتبوع ، وأين حرّم الله تعالى على الجاهل أن يكون متبعاً للعالم مؤتماً به مقلداً له يسير بسيره وينزل بنزوله ؟ وقد علم الله سبحانه أن الحوادث والنوازل كلّ وقتٍ نازلة بالخلق ، فهل فرض على كل منهم فرض عين أن يأخذ حكم نازلته من الأدلة الشرعية بشروطها ولوازمها ؟ وهل ذلك في إمكان أحد فضلاً عن كونه مشروعاً ؟ وهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحوا البلاد ، وكان الحديث العهد بالإسلام يسألهم فيفتونه ، ولا يقولون له : عليك أن تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل ، ولا يعرف



ذلك عن أحد منهم البتة ، وهل التقليد إلا من لوازم التكليف ولوازم الوجود فهو من لوازم الشرع والقدر . والمنكرون له مضطرون إليه ولا بد ، وذلك فيما تقدم بيانه من الأحكام وغيرها .

ونقول لمن احتج على إبطاله : كل حجة أثرية ذكرتها فانت مقلد لمثلتها ورؤاها ؛ إذ لم يقدّم دليل قطعي على صدقهم ، فليس بيدك إلا تقليد الراوى ، وليس بيد الحاكم إلا تقليد الشاهد ، وكذلك ليس بيد العامى إلا تقليد العالم ، فما الذى سوغ لك تقليد الراوى والشاهد ومنعنا من تقليد العالم ، وهذا سمع بأذنه ما رواه ، وهذا عقل بقلبه ما سمعه ، فأدى هذا مسموعه ، وأدى هذا معقوله ، وفرض على هذا تأدية ما سمعه ، وعلى هذا تأدية ما عقله ، وعلى من لم يبلغ منزلتهما القبول منهما ؟

ثم يقال للمانعين من التقليد : أنتم منعموه خشية وقوع المقلد فى الخطأ بأن يكون من قلد مخطئاً فى فتواه ، ثم أوجبتم عليه النظر والاستدلال فى طلب الحق . ولا ريب أن صوابه فى تقليده للعالم أقرب من صوابه فى اجتهاده هو لنفسه ، وهذا كمن أراد شراء سلعة لا خبرة له بها ، فإنه إذا قلد عالماً بتلك السلعة خبيراً بها أميناً ناصحاً كان صوابه وحصول غرضه أقرب من اجتهاده لنفسه ، وهذا متفق عليه بين العقلاء .

قال أصحاب الحجة : عجبا لكم معاشر المقلدين الشاهدين على أنفسهم مع شهادة أهل العلم بأنهم ليسوا من أهله ولا معدودين فى زمرّة أهله ، كيف أبطلتم مذهبكم بنفس دليلكم ؟ فما للمقلد وما للاستدلال ؟ وأين منصب المقلد من منصب المستدل ؟ وهل ما ذكرتم من الأدلة إلا ثياباً استعتموها من صاحب الحجة فتجملتم بها بين الناس ؟ وكنتم فى ذلك متشبعين بما لم تُعْطَوْهُ ، ناطقين من العلم بما شهدتم على أنفسكم أنكم لم تؤتوه ؟ وذلك ثوب زور لبستموه ، ومنصب لستم من



أهله غصبتموه ، فأخبرونا : هل صرتم إلى التقليد لدليل قادمكم إليه ، وبرهان دلكم عليه ، فنزلتم به من الاستدلال أقرب منزل ، وكنتم به عن التقليد بمعزل ، أم سلكتم سبيله اتفاقا وتخمينا من غير دليل ؟ وليس إلى خروجكم عن أحد هذين القسمين سبيل ، وأيهما كان فهو بفساد مذهب التقليد حاكم ، والرجوع إلى مذهب الحجة منه لازم ، ونحن إن خاطبناكم بلسان الحجة قلتم : لسنا من أهل هذه السبيل ، وإن خاطبناكم بحكم التقليد فلا معنى لما أقمتموه من الدليل .

والعجب أن كل طائفة من الطوائف ، وكل أمة من الأمم تدعى أنها على حق ، حاشا فرقة التقليد فإنهم لا يدعون ذلك ، ولو ادعوه لكانوا مُبطلين ، فإنهم شاهدون على أنفسهم بأنهم لم يعتقدوا تلك الأقوال لدليل قادمكم إليه ، وبرهان دلكم عليه ، وإنما سبيلهم محض التقليد ، والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ، ولا الحالى من العاطل .

وأعجب من هذا أن أئمتهم نهوهم عن تقليدكم فعصوهم وخالفوهم ، وقالوا : نحن على مذاهبهم ، وقد دانوا بخلافهم في أصل المذهب الذى بنوا عليه ، فإنهم بنوا على الحجة ، ونهوا عن التقليد ، وأوصوهم إذا ظهر الدليل أن يتركوا أقوالهم ويتبعوه ، فخالفوهم في ذلك كله ، وقالوا : نحن من أتباعهم ، تلك أمانيتهم ، وما أتباعهم إلا من سلك سبيلهم ، واقتفى آثارهم في أصولهم وفروعهم .

وأعجب من هذا أنهم مُصرِّحون في كتبهم ببطلان التقليد وتحريمه ، وأنه لا يحل القول به في دين الله ، ولو اشترط الإمام على الحاكم أن يحكم بمذهب معين لم يصح شرطه ولا توليته ، ومنهم من صحح التولية وأبطل الشرط ، وكذلك الملقى يحرم عليه الإفتاء بما لا يعلم صحته باتفاق الناس ، والمقلد لا علم له بصحة القول وفساده ؛ إذ طريق ذلك مسدودة عليه ، ثم كل منهم يعرف من نفسه أنه مقلد لمتبوعه لا يفارق قوله ، ويترك له كل ما خالفه من



كتاب أو سنة أو قول صاحبٍ أو قول مَنْ هو أعلم من متبوعه أو نظيره ، وهذا من أعجب العجب .

وأيضاً فإننا نعلم بالضرورة أنه لم يكن في عصر الصحابة رجل واحد اتخذ رجلاً منهم يقلده في جميع أقواله فلم يُسَقَطْ منها شيئاً ، وأسقط أقوال غيره فلم يأخذ منها شيئاً . ونعلم بالضرورة أن هذا لم يكن في عصر التابعين ولا تابعي التابعين ، فليكن كذبنا المقلدون برجل واحد سلك سبيلهم الوخيمة في القرون الفضيلة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما حَدَّثَتْ هذه البدعة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فالمقلدون لمتبوعهم في جميع ما قالوه يبيحون به الفروجَ والدماء والأموال ، ويحرمونها ، ولا يدرون أذلك صواب أم خطأ ، على خطر عظيم ، ولهم بين يدي الله موقف شديد يعلم فيه مَنْ قال على الله ما لا يعلم أنه لم يكن على شيء .

وأيضاً فنقول لكل من قلّد واحداً من الناس دون غيره : ما الذي خَصَّ صاحبك أن يكون أولى بالتقليد من غيره؟ فإن قال « لأنه أعلم أهل عصره » وربما فضّله على مَنْ قبله مع جَزَمِهِ الباطل أنه لم يحيى بعده أعلم منه ، قيل له : وما يدريك ولستَ من أهل العلم بشهادتك على نفسك أنه أعلم الأمة في وقته ؟ فإن هذا إنما يعرفه من عرف المذاهب وأدلتها وراجحها من مرجوحها فما للأعمى ونقد الدراهم ؟ وهذا أيضاً باب آخر من القول على الله بلا علم ، ويقال له ثانياً : فأبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أعلم من صاحبك بلا شك ، فهلاً قلدهم وتركته ؟ بل سعيد بن المسيب والشعبي وعطاء وطاوس وأمثالهم أعلم وأفضل بلا شك ، فلم تركت تقليد الأعم الأفاضل الأجمع لأدوات الخير والعلم والدين ورغبت عن أقواله ومذاهبه إلى مَنْ هو دونه ؟ فإن قال « لأن صاحبي وَمَنْ قلّده أعلم به مني ، فتقليدي له أو جَبَ على مخالفة قوله لقول من



قلدته ؛ لأن وفور علمه ودينه يمنعه من مخالفة مَنْ هو فوقه وأعلم منه إلا للدليل صار إليه هو أولى من قول كل واحد من هؤلاء » قيل له : ومن أين علمت أن الدليل الذي صار إليه صاحبك الذي زعمت أنت أنه صاحبك أولى من الدليل الذي صار إليه مَنْ هو أعلم منه وخير منه أو هو نظيره ؟ وقولان معاً متناقضان لا يكونان صواباً ، بل أحدهما هو الصواب ، ومعلوم أن ظَفَرَ الأعم الأفضّل بالصواب أقربُ من ظَفَر مَنْ هو دونه . فإن قلت « علمت ذلك بالدليل » فهنا إذاً قد انتقلت عن منصب التقليد إلى منصب الاستدلال ، وأبطلت التقليد . ثم يقال لك ثالثاً : هذا لا ينفك شَيْئاً البتة فيما اختلف فيه ، فإن مَنْ قلدته ومن قلده غيرك قد اختلفا ، وصار من قلده غيرك إلى موافقة أبي بكر وعمر أو على وابن عباس أو عائشة وغيرهم دون من قلدته ، فهلا نصحت نفسك وهُدِيتَ لرشدك وقلت : هذان عالمان كبيران ، ومع أحدهما مَنْ ذكر من الصحابة فهو أولى بتقليدي إياه . ويقال له رابعاً : إمام بإمام ، ويسلم قول الصحابي ، فيكون أولى بالتقليد . ويقال خامساً : إذا جاز أن يظفر من قلدته بعلم خَفِيَ على عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذوهم فأحقُّ وأحقُّ وأجوز وأجوز أن يظفر نظيره ومَنْ بعده بعلم خَفِيَ عليه هو ؛ فإن النسبة بين من قلدته وبين نظيره ومَنْ بعده أقربُ بكثير من النسبة بين من قلدته وبين الصحابة والخلفاء على مَنْ قلدته أقرب من الخلفاء على الصحابة . ويقال سادساً : إذا سَوَّغْتَ لنفسك مخالفة الأفضّل الأعم لقول المفضول فهلا سوغت لها مخالفة المفضول لمن هو أعلم منه ؟ وهل كان الذي ينبغي ويجب إلا عكس ما ارتكبت ؟ ويقال سابعاً : هل أنت في تقليد إمامك وإباحة الفروج والدماء والأموال ونقلها عن هي بيده إلى غيره مُوافق لأمر الله أو رسوله أو إجماع أمته أو قول أحد من الصحابة ؟ فإن قال « نعم » قال ما يعلم الله ورسوله وجميعُ العلماء بطلانه ، وإن قال « لا » فقد كفانا مؤنته ، وشهد على نفسه بشهادة الله ورسوله وأهل العلم عليه .



ويقال ثامنا : تقليدك لمتبوعك يحرم عليك تقليده ؛ فإنه نهاك عن ذلك ، وقال : لا يحل لك أن تقول بقوله حتى تعلم من أين قاله ، ونهاك عن تقليده وتقليد غيره من العلماء ، فإن كنتَ مقلداً له في جميع مذهبه فهذا من مذهبه ، فهلا اتبعته فيه ؟ ويقال تاسعاً : هل أنت على بصيرة في أن من قلده أولى بالصواب من سائر من رغبتَ عن قوله من الأولين والآخرين أم لست على بصيرة ؟ فإن قال « أنا على بصيرة » قال ما يعلم بطلانه ، وإن قال « لست على بصيرة » وهو الحق قيل له : فما عذرُكَ غداً بين يدي الله حين لا ينفعك من قلده بحسنة واحدة ، ولا يحمل عنك سيئة واحدة ، إذا حكمت وأفتيت بين خلقه بما لست على بصيرة منه ، هل هو صواب أم خطأ ؟ ويقال عاشراً : هل تدعى عصمة متبوعك أو تجوز عليه الخطأ ؟ والأول لا سبيل إليه . بل تُقر ببطلانه ؛ فتعين الثاني ، وإذا جَوَزْتَ عليه الخطأ فكيف تحلل وتحرم وتوجب وتريق الدماء وتبيح الدماء وتبيح الفروج وتنقل الأموال وتضرب الأبشار بقول من أنت مُقر بجواز كونه مخطئاً . ويقال حادى عشر : هل تقول إذا أفتيت أو حكمت بقول من قلده : إن هذا هو دين الله الذي أرسل به رسوله وأنزل به كتابه وشرّعه لعباده ولا دين له سواه ؟ أو تقول : إن دين الله الذي شرّعه لعباده خلافه ؟ أو تقول : لا أدري ؟ ولا بدّ لك من قولٍ من هذه الأقوال ، ولا سبيل لك إلى الأول قطعاً ؛ فإن دين الله الذي لا دين له سواه لا تسوغ مخالفته ، وأقل درجات مخالفته أن يكون من الآئمين ، والثاني لا تدعيه ، فليس لك ملجأ إلا الثالث ، فيا الله العجب ! كيف تستباح الفروج والدماء والأموال والحقوق وتحلل وتحرم بأمر أحسن أحواله وأفضلها لا أدري ؟

فإن كنتَ لا تدري فتلك مصيبةٌ وإن كنت تدري فالمصيبةُ أعظم  
ويقال ثاني عشر : على أي شيء كان الناس قبل أن يولد فلان وفلان  
وفلان الذين قلدتموهم وجعلتم أقوالهم بمنزلة نصوص الشارع ؟ وليتكم اقتصرتم



على ذلك ، بل جعلتموها أولى بالاتباع من نصوص الشارع ، أفكان الناس قبل وجود هؤلاء على هدى أو على ضلالة ؟ فلا بد من أن تُقرَّوا بأنهم كانوا على هدى ، فيقال لهم : فما الذى كانوا عليه غير اتباع الرآن والسنن والآثار ، وتقديم قول الله ورسوله وآثار الصحابة على ما يخالفها ، والتحاكم إليها دون قول فلان أو رأى فلان ، وإذا كان هذا هو الهدى فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تؤفكون ؟ فإن قالت كل فرقة من المقلدين ، وكذلك يقولون : صاحبنا هو الذى ثبت على ما مضى عليه السلف ، واقتفى منهاجهم ، وسلك سبيلهم ، قيل لهم : فمن سواه من الأئمة هل شارك صاحبكم فى ذلك أو انفرد صاحبكم بالاتباع وحرمة من عداه ؟ فلا بد من واحد من الأمرين ، فإن قالوا بالثانى فهم أضل سبيلا من الأنعام ، وإن قالوا بالأول فيقال : فكيف وقفتم لقبول قول صاحبكم كله ، ورد قول من هو مثله أو أعلم منه كله ، فلا يرد لهذا قول ، ولا يقبل لهذا قول ، حتى كأن الصواب وقف على صاحبكم والخطأ وقف على من خالفه ، ولهذا أنتم موكلون بنصرتة فى كل ما قاله ، وبالرد على من خالفه فى كل ما قاله ، وهذه حال الفرقة الأخرى معكم ، ويقال ثالث عشر : فمن قلدتموه من الأئمة قد نهوكم عن تقليدكم فأنتم أول مخالف لهم . قال الشافعى : مثل الذى يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل ، يحمل حزمة حطب ، وفيه أفعى تلدغه ، وهو لا يدري . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا يحل لأحد أن يقول بقولنا ، حتى يعلم من أين قلناه . وقال أحمد : لا تقلد دينك أحدا .

ويقال رابع عشر : هل أنتم موقنون بأنكم غدا موقوفون بين يدى الله ، وتسالون عما قضيت به فى دماء عباده وفروجهم وأبشارهم وأموالهم ، وعما أفتيت به فى دينه محرمين ومحللين وموجبين ؟ فمن قولهم « نحن موقنون بذلك » فيقال لهم : فإذا سألكم « من أين قلتم ذلك » فماذا جوابكم ؟ فإن قلتم « جوابنا إنا خللنا وحررنا وقضينا بما فى كتاب الأصل لمحمد بن الحسن مما رواه عن أبى حنيفة



وأبى يوسف من رأى واختيار ، وبما في المدونة من رواية سحنون عن ابن القاسم من رأى واختيار ، وبما في الأم من رواية الربيع من رأى واختيار ، وبما في جوابات غير هؤلاء من رأى واختيار ، وليتكم اقتصرتم على ذلك أو صدعتم إليه أو سمت همكم نحوه ، بل نزلتم عن ذلك طبقات ، فإذا سئلتهم : هل فعلتم ذلك عن أمرى أو أمر رسولى ؟ فإذا يكون جوابكم إذا ؟ فإن أمكنكم حينئذ أن تقولوا « فعلنا ما أمرتنا به وأمرنا به رسولك » فزتم وتخلصتم ، وإن لم يمكنكم ذلك فلا بد أن تقولوا : لم تأمرنا بذلك ولا رسولك ولا أمتنا ، ولا بد من أحد الجوابين ، وكان قد .

ويقال خامس عشر : إذا نزل عيسى بن مريم إماماً عادلاً وحكماً مقسطاً ، فبمذهب من يحكم ؟ وبرأى من يقضى ؟ ومعلوم أنه لا يحكم ولا يقضى إلا بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم التى شرعها الله لعباده ؛ فذلك الذى يقضى به أحق ، وأولى الناس به عيسى بن مريم هو الذى أوجب عليكم أن تقضوا به وتفوتوا ، ولا يحل لأحد أن يقضى ولا يفتى بشيء سواه البتة . فإن قلتم : نحن وأنتم فى هذا السؤال سواء ، قيل : أجل ، ولكن نفترق فى الجواب فنقول : ياربنا إنك لتعلم أنا لم نجعل أحداً من الناس عياراً على كلامك وكلام رسولك وكلام أصحاب رسولك ، ورد ما تنازعنا فيه إليه ونتحاكم إلى قوله ونقدم أقواله على كلامك وكلام رسولك وكلام أصحاب رسولك ، وكان الخلق عندنا أهون أن نقدم كلامهم وآراءهم على وحْيِك ، بل أفئتنا بما وجدناه فى كتابك ، وبما وصل إلينا من سنة رسولك وبما أفتى به أصحاب نبيك ، وإن عدلنا عن ذلك خطأ منا لا عمد . ولم نتخذ من دونك ولا دون رسولك ولا المؤمنين وليجة ، ولم نفرق ديننا ونكون شيعاً ، ولم نقطع أمرنا بيننا زبراً ، وجعلنا أمتنا قدوة لنا ، ووسائط بيننا وبين رسولك فى نقلهم ما بلغوه إلينا عن رسولك فأتبعناهم فى ذلك ،

( ١٣ — أعلام الموقعين ٢ )



وقلدهم فيه ، إذ أمرتنا أنت وأمرنا رسولك بأن نسمع منهم ، ونقبل ما بلغوه عنك وعن رسولك ، فسمعاً لك ولرسولك وطاعة ، ولم نتخذهم أرباباً نتحاكم إلى أقوالهم ، ونخاصم بها ، ونوالى ونعادي عليها ، بل عرضنا أقوالهم على كتابك وسنة رسولك ، فما وافقهما قبلناه ، وما خالفهما عرضنا عنه وتركناه ، وإن كانوا أعلم منا بك وبرسولك ، فمن وافق قوله قول رسولك كان أعلم منهم في تلك المسألة ، فهذا جوابنا ، ونحن ننشدكم الله : هل أنتم كذلك حتى يمكنكم هذا الجواب بين يدي من لا يبدل القول لديه ، ولا يروج الباطل عليه ؟

ويقال سادس عشر : كل طائفة منكم معاشر طوائف المقلدين ، قد أنزلت جميع الصحابة من أولهم إلى آخرهم وجميع التابعين من أولهم إلى آخرهم وجميع علماء الأمة من أولهم إلى آخرهم إلا من قلدتموه في مكان من لا يعتد بقوله ، ولا ينظر في فتواه ، ولا يشتغل بها ، ولا يعتد بها ، ولا وجه للنظر فيها إلا للتمحل وإعمال الفكر وكده في الرد عليهم إذا خالف قولهم قول متبوعهم ، وهذا هو المسوغ للرد عليهم عندهم ، فإذا خالف قول متبوعهم نصاً عن الله ورسوله فالواجب التمحّل والتكليف في إخراج ذلك النص عن دلالته ، والتحميل لدفعه بكل طريق حتى يصح قول متبوعهم ، فيا لله لدينه وكتابه وسنة رسوله ولبدعة كادت تثل عرش الإيمان وتهدّ ركنه لولا أن الله ضمن لهذا الدين أن لا يزال فيه من يتكلم بأعلامه ويذب عنه ، فمن أسوأ ثناء على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين ، وأشد استخفافاً بحقهم ، وأقل رعاية لواجبهم ، وأعظم استهانة بهم ، ممن لا يلتفت إلى قول رجل واحد منهم ، ولا إلى فتواه غير صاحبه الذي اتخذه وليجة من دون الله ورسوله ؟ .

ويقال سابع عشر : من أعجب أمركم أيها المقلدون أنكم اعترفتم وأقرتم على أنفسكم بالعجز عن معرفة الحق بدليله من كلام الله وكلام رسوله ، مع سهولته



وقرب مأخذه ، واستيلائه على أقصى غايات البيان ، واستحالة التناقض والاختلاف عليه ؛ فهو نقلٌ مصدق عن قائل معصوم ، وقد نصب الله سبحانه الأدلة الظاهرة على الحق وبين لعباده ما يتقون ، فادعيتهم العجز عن معرفة ما نصب عليه الأدلة وتولى بيانه ، ثم زعمتم أنكم قد عرفتم بالدليل أن صاحبكم أولى بالتقليد من غيره ، وأنه أعلم الأمة وأفضلها في زمانه وهلم جرا ، وغلاة كل طائفة منكم توجب اتباعه وتحرم اتباع غيره كما هو في كتب أصولهم ، فعجبا كل العجب لمن خفي عليه الترجيح فيما نصب الله عليه الأدلة من الحق ، ولم يهتد إليها ، واهتدى إلى أن متبوعه أحق وأولى بالصواب ممن عداه ، ولم ينصب الله على ذلك دليلا واحداً .

ويقال ثامن عشر : أعجب من هذا كله من شأنكم معاشر المقلدين أنكم إذا وجدتم آية من كتاب الله توافق رأى صاحبكم أظهرتم أنكم تأخذون بها ، والعمدة في نفس الأمر على ما قاله ، لا على الآية ، وإذا وجدتم آية نظيرها تخالف قوله لم تأخذوا بها ، وتطلبتم لها وجوه التأويل وإخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه ، وهكذا تفعلون في نصوص السنة سواء ، وإذا وجدتم حديثاً صحيحاً يوافق قوله أخذتم به ، وقلتم «لنا قوله صلى الله عليه وسلم كيت وكيت» ، وإذا وجدتم مائة حديث صحيح بل وأكثر تخالف قوله لم تلتفتوا إلى حديث منها ، ولم يكن لكم منها حديث واحد فتقولون لنا قوله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وإذا وجدتم مرسلًا قد وافق رأيه أخذتم به وجعلتموه حجة هناك ، وإذا وجدتم مائة مرسل تخالف رأيه أطرحتموها كلها من أولها إلى آخرها ، وقلتم : لا نأخذ بالمرسل .

ويقال تاسع عشر : أعجب من هذا كله أنكم إذا أخذتم بالحديث مرسلًا كان أو مسنداً لموافقته رأى صاحبكم ثم وجدتم فيه حكماً يخالف رأيه لم تأخذوا به



في ذلك الحكم ، وهو حديث واحد ، وكأنَّ الحديث حجة فيما وافق رأى من قلده ، وليس بحجة فيما خالف رأيه .

ولنذكر من هذا طرفاً فإنه من عجيب أمرهم .

طرف من  
تخبط التقليدين  
في الأخذ ببعض  
السنة وترك  
بعضها الآخر

فاحتج طائفة منهم في سلب طهورة الماء المستعمل في رفع الحدث بأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة والمرأة بفضل وضوء الرجل » وقالوا : الماء المنفصل عن أعضائهما هو فضل وضوءهما . وخالفوا نفس الحديث ؛ فجوزوا لكل منهما أن يتوضأ بفضل طهور الآخر ، وهو المقصود بالحديث ، فإنه نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة إذا خلَّت بالماء ، وليس عندهم للخلوة أثر ، ولا لكون الفضلة فضلة امرأة أثر ، فخالقوا نفس الحديث الذي احتجوا به ، وحملوا الحديث على غير محله ؛ إذ فضل الوضوء يبين هو الماء الذي فضل منه ، ليس هو الماء المتوضأ به ، فإن ذلك لا يقال له فضل الوضوء ، فاحتجوا به فيما لم يرد به ، وأبطلوا الاحتجاج به فيما أريد به .

ومن ذلك احتجاجهم على نجاسة الماء بالملأاة وإن لم يتغير بنهيه صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الدائم ، ثم قالوا : لو بال في الماء الدائم لم ينجسه حتى ينقص عن قلتين .

واحتجوا على نجاسته أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً » ثم قالوا : لو غمسها قبل غسلها لم ينجس الماء ، ولا يجب عليه غسلها ، وإن شاء أن يغمسها قبل الغسل فعل .

واحتجوا في هذه المسألة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفر الأرض التي بال فيها البائل وإخراج ترابها ، ثم قالوا : لا يجب حفرها ، بل أو تركت حتى يبست بالشمس والريح طهرت .



واحتجوا على منع الوضوء بالماء المستعمل بقوله صلى الله عليه وسلم « يا بني عبد المطلب إن الله كره لكم غَسَّالَةَ أَيْدِي النَّاسِ » يعني الزكاة . ثم قالوا : لا تحرم الزكاة على بني عبد المطلب .

واحتجوا على أن السمك الطافي إذا وقع في الماء لا ينجسه بخلاف غيره من ميتة البر فإنه ينجس الماء بقوله صلى الله عليه وسلم في البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ثم خالفوا هذا الخبر بعينه وقالوا : لا يحل ما مات في البحر من السمك ، ولا يحل شيء مما فيه أصلاً غير السمك .

واحتج أهل الرأي على نجاسة الكلب وولوغه بقول النبي صلى الله عليه وسلم « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » ثم قالوا : لا يجب غَسْلُهُ سَبْعًا ، بل يغسل مرة ، ومنهم من قال ثلاثاً .

واحتجوا على تفريقهم في النجاسة المغلظة بين قدر الدرهم وغيره بحديث لا يصح من طريق غطيف عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه « تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهَمِ » . ثم قالوا : لا تعاد الصلاة من قدر الدرهم .

واحتجوا بحديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة في الزكاة في زيادة الإبل على عشرين ومائة أنها ترد إلى أول الفريضة فيكون في كل خمس شاة ، وخالفوه في اثني عشر موضعاً منه ، ثم احتجوا بحديث عمرو بن حزم « أن ما زاد على مائتي درهم فلا شيء فيه حتى يبلغ أربعين فيكون فيها درهم » وخالفوا الحديث بعينه في نص ما فيه في أكثر من خمسة عشر موضعاً .

واحتجوا على أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيام بحديث المُصَرَّة ، وهذا من إحدى العجائب ؛ فإنهم من أشد الناس إنكاراً له ، ولا يقولون به ، فإن كان حقاً وجب إتياءه ، وإن لم يكن صحيحاً لم يحز الاحتجاج به في تقدير



الثلاث ، مع أنه ليس في الحديث تعرض لخيار الشرط ؛ فالذي أريد بالحديث ودل عليه خالفوه ، والذي احتجوا عليه به لم يدل عليه .

واحتجوا لهذه المسألة أيضا بخبر حبان بن منقذ الذي كان يُقْبَنُ في البيع ، فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم الخيار ثلاثة أيام . وخالفوا الخبر كله ، فلم يثبتوا الخيار بالْعَبْنِ ولو كان يساوي عشر معشار ما بذله فيه ، وسواء قال المشتري « لا خِلاَبَةً » أو لم يقل ، وسواء غُبِنَ قليلا أو كثيرا ، لا خيار له في ذلك كله .

واحتجوا في إيجاب الكفارة على مَنْ أَفْطَرَ في نهار رمضان بأن في بعض ألفاظ الحديث أن رجلا أَفْطَرَ فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يكفر ، ثم خالفوا هذا اللفظ بعينه فقالوا : إن اسْتَفَّ دَقِيقًا أو بَلَغَ عَجِينًا أو أَهْلِيلَجًا أو طَبِيبًا أَفْطَرَ ، ولا كفارة عليه .

واحتجوا على وجوب القضاء على مَنْ تَعَمَّدَ الْقِيَّ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا : إن تَقَيًّا أَقَلَّ من ملء فيه فلا قضاء عليه .

واحتجوا على تحديد مسافة الفطر والقصر بقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمَنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ ذِي مَحْرَمٍ » وهذا مع أنه لا دليل فيه ألَبَتُهُ على ما ادعوه فقد خالفوه نفسه فقالوا : يجوز للمملوكة والمكاتبة وأم الولد السفر مع غير زوج ومحرم .

واحتجوا على منع الْمُحْرَمِ من تغطية وجهه بحديث ابن عباس في الذي وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ وهو محرم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تَحْمُرُوا رُءُوسَهُ وَلَا وَجْهَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » وهذا من العجب فإنهم يقولون : إذا مات المحرم جاز تغطية رأسه ووجهه وقد بطل إحرامه .

واحتجوا على إيجاب الجزاء على مَنْ قَتَلَ صَبْعًا في الإحرام بحديث جابر أنه أفتى بأَكْلِهِمَا وبالجزاء على قَاتِلِهَا ، وأُسْنَدُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ،



ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا : لا يحل أكلها .

واحتجوا فيمن وجبت عليه ابنة مخاض فأعطى ابنة لبون تساوى ابنة مخاض أو حمرا يساويها أنه يجزئه بحديث أنس الصحيح وفيه « مَنْ وجبت عليه ابنة مخاض وليست عنده ، وعنده ابنة لبون ؛ فإنها تؤخذ منه ، ويرد عليه الساعى شاتين أو عشرين درهماً » . وهذا من العجب فإنهم لا يقولون بما دل عليه الحديث من تعيين ذلك ، ويستدلون به على ما لم يدل عليه بوجه ولا أريد به .

واحتجوا على إسقاط الحدود في دار الحرب إذا فعل المسلم أسبابها بحديث « لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدَى فِي الْغَزْوِ » وفي لفظ « فِي السَّفَرِ » ولم يقلوا بالحديث ؛ فإن عندهم لا أثر للسفر ولا للغزو في ذلك .

واحتجوا في إيجاب الأضحية بحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « أَمَرَ بِالْأَضْحِيَّةِ ، وَأَنْ يُطْعَمَ مِنْهَا الْجَارُ وَالسَّائِلُ » فقالوا : لا يجب أن يطعم منها جار ولا سائل .

واحتجوا في إباحة ما ذبحه غاصب أو سارق بالخبر الذي فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « دُعِيَ إِلَى الطَّعَامِ مَعَ رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَلَمَّا أَخَذَ لَقْمَةً قَالَ : إِنِّي أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أَخَذْتُ بِغَيْرِ حَقٍّ » فقالت المرأة : يا رسول الله ، إنني أخذتها من امرأة فلان بغير علم زوجها ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطعم الأسارى . وقد خالفوا هذا الحديث فقالوا : ذبيحة الغاصب حلال ، ولا تحرم على المسلمين .

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « جَرَحُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ » في إسقاط الضمان بجناية المواشى ، ثم خالفوه فيما يدل عليه وأريد به ، فقالوا : مَنْ ركب دابة أو قادها أو ساقها فهو ضامن لمن عَصَّتْ بقمها ، ولا ضمان عليه فيما أتلفت برجلها .



واحتجوا على تأخير القَوَد إلى حين البرء بالحديث المشهور « أن رجلاً طعن آخر في ركبته بقرنٍ ، فطلب القَوَد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يبرأ ، فأبى ، فأفاده قبل أن يبرأ » الحديث ، وخالفوه في القصاص من الطعنة فقالوا : لا يقتص منها .

واحتجوا على إسقاط الحدِّ عن الزاني بأمة ابنه أو أم ولده بقوله صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » وخالفوه فيما دل عليه فقالوا : ليس للأب من مال ابنه شيء ألبتة ، ولم يبيحوا له من مال ابنه عودَ أراكِ فما فوقه ، وأوجبوا حبسه في دينه وضمان ما أتلغه عليه .

واحتجوا على أن الإمام يكبر إذا قال المقيم : « قد قامت الصلاة » بحديث بلال أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبقني بآمين » وبقول أبي هريرة لمروان « لا تسبقني بآمين » ثم خالفوا الخبر جهاراً فقالوا : لا يؤمن الإمام ولا المأموم .

واحتجوا على وجوب مسح ربع الرأس بحديث المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مسحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ » ثم خالفوه فيما دل عليه فقالوا : لا يجوز المسح على العمامة ، ولا أثر للمسح عليها ألبتة ؛ فإن الفرض سقط بالناصية ، والمسح على العمامة غير واجب ولا مستحب عندهم .

واحتجوا لقولهم في استحباب مساوقة الإمام بقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ » قالوا : والأُتَمُّامُ به يقتضى أن يفعل مثل فعله سواء . ثم خالفوا الحديث فيما دل عليه ، فإن فيه « فإذا كبر فكبروا » ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » .

واحتجوا على أن الفاتحة لا تتعين في الصلاة بحديث المسىء في صلاته حيث قال له « أقرأ ما تيسر معك من القرآن » وخالفوه فيما دل عليه صريحاً



في قوله : « ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً » وقوله : « ارجع فصل فإنك لم تصل » فقالوا : من ترك الطمأنينة فقد صلى ، وليس الأمر بها فرضاً لازماً ، مع أن الأمر بها بالقراءة سواء في الحديث .

واحتجوا على إسقاط جلسة الاستراحة بحديث أبي حميد حيث لم يذكرها فيه ، وخالفوه في نفس ما دل عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه .

واحتجوا على إسقاط فرض الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والسلام في الصلاة ، بحديث ابن مسعود « فإذا قُلْتَ ذلك فقد تمت صلاتك » ثم خالفوه في نفس ما دل عليه ، فقالوا : صلاته تامة قال ذلك أو لم يقله .

واحتجوا على جواز الكلام والإمام يخطب على المنبر يوم الجمعة بقوله صلى الله عليه وسلم للداخل : « أَصَلَّيْتَ يا فلان قبل أن تجلس ؟ قال : لا ، قال : قم فاركع ركعتين » وخالفوه في نفس ما دل عليه ، فقالوا : من دخل والإمام يخطب جلس ولم يصل .

واحتجوا على كراهية رفع اليدين في الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم : « ما بالهم رافعي أيديهم كأنها أذنان خيل شمس » ثم خالفوه في نفس ما دل عليه ؛ فإن فيه « إنما يكفي أحدكم أن يسلم على أخيه من عن يمينه وشماله السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » فقالوا : لا يحتاج إلى ذلك ويكفيه غيره من كل منافع للصلاة .

واحتجوا في استخلاف الإمام إذا أخذت بالخير الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وأبو بكر يصلي بالناس فتأخر أبو بكر ، وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس ، ثم خالفوه في نفس ما دل عليه ، فقالوا : من فعل مثل ذلك بطلت صلاته ، وأبطلوا صلاة مَنْ فعل مثل فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ومن حضر من الصحابة ، فاحتجوا بالحديث فيما لم يدل



عليه ، وأبطلوا العمل به في نفس ما دل عليه .

واحتجوا لقولهم إن الإمام إذا صلى جالسا لمرض صلى المأمومون خلفه قياما بالخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه خرج فوجد أبا بكر يصلي بالناس قائما ، فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وجلس وصلى بالناس ، وتأخر أبو بكر » ، ثم خالفوا الحديث في نفس ما دل عليه ، وقالوا : إن تأخر الإمام لغير حدث ، وتقدم الآخر بطلت صلاة الإمامين وصلاة جمع المأمومين .

واحتجوا على بطلان صوم مَنْ أكل يظنه ليلا فبان نهارا بقوله صلى الله عليه وسلم « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ثم خالفوا الحديث في نفس ما دل عليه فقالوا : لا يجوز الأذان للفجر بالليل ، لا في رمضان ولا في غيره . ثم خالفوه من جهة أخرى ، فإن في نفس الحديث « وكان ابن مكتوم رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت » ، وعندهم مَنْ أكل في ذلك الوقت بطل صومه .

واحتجوا على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالغائط بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها » وخالفوا الحديث نفسه وجوّزوا استقبالها واستدبارها بالبول .

واحتجوا على عدم شرط الصوم في الاعتكاف بالحديث الصحيح عن عمر أنه نذر في الجاهلية أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوفي بنذره ، وهم لا يقولون بالحديث ؛ فإن عندهم أن نذر الكافر لا ينفقد ، ولا يلزم الوفاء به بعد الإسلام .

واحتجوا على الرد بحديث « تحوز المرأة ثلاث مواريث : عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذي لا عنت عليه » ولم يقولوا بالحديث في حيازتها مال لقيطها ، وقد قال به عمر بن الخطاب وإسحاق بن راهويه ، وهو الصواب .



واحتجوا في توريث ذوى الأرحام بالخبر الذى فيه « التمسوا له وارثا أو ذارحم » فلم يجدوا ، فقال « أعطوه الكبير من خزاعة » ولم يقولوا به فى أن من لا وارث له يعطى ماله للكبير من قبيلته .

واحتجوا فى منع القاتل ميراث المقتول بخبر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لا يرث قاتل ، ولا يقتل مؤمن بكافر » فقالوا بأول الحديث دون آخره .

واحتجوا على جواز التيمم فى الحضر مع وجود الماء للجنابة إذا خاف فوتها بحديث أبى جهم بن الحارث فى تيمم النبى صلى الله عليه وسلم لرد السلام ، ثم خالفوه فيما دل عليه فى موضعين : أحدهما أنه تيمم بوجهه وكفيه دون ذراعيه ، والثانى أنهم لم يكرهوا رد السلام للمحدث ولم يستحبوا التيمم لرد السلام .

واحتجوا فى جواز الاقتصار فى الاستنجاء على حَجَرَيْنِ بحديث ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته وقال له اثنتى بأحجار ، فأثاه بحجرين وروثة ، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : هذه ركس » ثم خالفوه فيما هو نص فيه ، فأجازوا الاستنجاء بالروث ، واستدلوا به على ما لا يدل عليه من الاكتفاء بحجرين .

واحتجوا على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء بصلاة النبى صلى الله عليه وسلم حاملا أمامة بنت أبى العاص بن الربيع إذا قام حملهما وإذا ركع أو سجد وضعها ، ثم قالوا : من صلى كذلك بطلت صلاته وصلاة من ائتم به ، قال بعض أهل العلم : ومن العجب إبطالهم هذه الصلاة وتصحيحهم الصلاة بقراءة (مُذَهَّمَتَانِ) بالفارسية ثم يركع قدر نفس ، ثم يرفع قدر حد السيف ، أولا يرفع بل ينجر كما هو ساجدا ، ولا يضع على الأرض يديه ولا رجله ، وإن أمكن أن لا يضع ركبتيه صح ذلك ، ولا جهته ، بل يكفيه وضع رأس أنفه كقدر نفس واحد ،



ثم يجلس مقدار التشهد ، ثم يفعل فعلاً ينافي الصلاة من فُساء أو ضراط أو ضحك أو نحو ذلك .

واحتجوا على تحريم وطء المسنية والمملوكة قبل الاستبراء بقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تُوطأ حاملٌ حتى تَضَع ، ولا حائلٌ حتى تُسْتَبْرأ بِمِيضَةٍ » ثم خالفوا صريحه فقالوا : إن أعتَمَهَا وزوجها وقد وطئها البارحة حل للزوج أن يطأها الليلة .

واحتجوا في ثبوت الحضانة للخالة بخبر بنت حمزة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قضى بها لخالتها » ثم خالفوه فقالوا : لو تزوجت الخالة بغير محرم للبنت كإبن عمها سقطت حضانتها

واحتجوا على المنع من التفريق بين الأخوين بحديث علي في نهيه عن التفريق بينهما ، ثم خالفوه فقالوا : لا يرد المبيع إذا وقع كذلك ، وفي الحديث الأمر برده .

واحتجوا على جرّيان القصاص بين المسلم والذمي بخبر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقاد يهودياً من مسلم لطمه . ثم خالفوه فقالوا : لا قود في اللطمة والضربة لا بين مسلمين ولا بين مسلم وكافر .

واحتجوا على أنه لا قصاص بين العبد وسيده بقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ فَهُوَ حَرٌّ » ثم خالفوه فقالوا : لا يعتق بذلك ، واحتجوا أيضاً بالحديث الذي فيه « مَنْ مَثَّلَ بَعْدَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ » فقالوا : لم يوجب عليه القود ، ثم قالوا : لا يعتق عليه .

واحتجوا بحديث عمر بن شُعَيْب « في العين نصف الدية » ثم خالفوه في عدة مواضع : منها قوله « وفي العين القائمة السادة لموضعها ثلث الدية » ، ومنها قوله « في السن السوداء ثلث الدية » .



واحتجوا على جواز تفضيل بعض الأولاد على بعض بحديث النعمان بن بشير وفيه « أشهد على هذا غيري » ثم خالفوه صريحاً<sup>(١)</sup> فإن في الحديث نفسه « إن هذا لا يصلح » وفي لفظ « إني لا أشهد على جور » فقالوا : بل هذا يصلح وليس بجور ، ولكل أحد أن يشهد عليه .

واحتجوا على أن النجاسة تزول بغير الماء من المائعات بحديث « إذا وطئ أحدكم الأذى بنعليه فإن التراب لهما طهور » ثم خالفوه فقالوا : لو وطئ العذرة بحقيقه لم يطهرهما التراب .

واحتجوا على جواز المسح على الجميصة بحديث صاحب الشجرة ، ثم خالفوه صريحاً فقالوا : لا يجمع بين الماء والتراب ، بل إما أن يقتصر على غسل الصحيح إن كان أكثر ، ولا يقيم ، وإما أن يقتصر على التيمم إن كان الجريح أكثر ، ولا يغسل الصحيح .

واحتجوا على جواز تولية أمراء أو حكام أو متولين مرتين واحداً بعد واحد بقول النبي صلى الله عليه وسلم « أميركم زيد ، فإن قتل فعبد الله بن رواحة ، فإن قتل لجعفر » ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا : لا يصح تعليق الولاية بالشرط ، ونحن نشهد بالله أن هذه الولاية من أصح ولايات على وجه الأرض ، وأنها أصح من كل ولاياتهم من أولها إلى آخرها .

واحتجوا على تضمين المتلف ما أتلفه ويملك هو ما أتلفه بحديث القصة التي كسرتها إحدى أمهات المؤمنين ، فردَّ النبي صلى الله عليه وسلم على صاحبة القصة نظيرتها ، ثم خالفوه جهاراً فقالوا : إنما يضمن بالدرهم والدنانير ، ولا يضمن بالمثل .

واحتجوا على ذلك أيضاً بخبر الشاة التي ذُبحت بغير إذن صاحبها ، وأن

(١) قالوا : إن قوله صلى الله عليه وسلم « أشهد على هذا غيري » يدل على أن مثل هذا العقد يجوز الإشهاد عليه ، وإلا لما أمره بإشهاد غيره ، ولا يطمئن القلب إلى مثل هذا الاستنباط .



النبي صلى الله عليه وسلم لم يردّها على صاحبها ، ثم خالفوه صريحاً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يملكها الذابح ، بل أمر بإطعامها الأسارى .

واحتجوا في سقوط القطع بسرقة الفواكه وما يُسرع إليه الفساد بخبر « لا قَطْع في ثمر ولا كثر » ثم خالفوا الحديث نفسه في عدة مواضع : أحدها أن فيه « فإذا آواه إلى الجرين ففيه القطع » وعندهم لا قطع فيه آواه إلى الجرين أو لم يؤده ، الثاني أنه قال « إذا بلغ ثمن المِجَنِّ » وفي الصحيح أن ثمن الجن كان ثلاثة دراهم ، وعندهم لا يقطع في هذا القدر ، الثالث أنهم قالوا : ليس الجرين حرزاً ؛ فلو سرق منه ثمرا يابسا ولم يكن هناك حافظ لم يقطع .

واحتجوا في مسألة الآبق يأتي به الرجل أن له أربعين درهما بخبر فيه أن من جاء بآبق من خارج الحرم فله عشرة دراهم أو دينار ، وخالفوه جهرة فأوجبوا أربعين .

واحتجوا على خيار الشفعة على الفور بحديث ابن البيلماني « الشفعة كل العقال ، ولا شفعة لصغير ولا لغائب ، ومن مثل به فهو حر » فخالفوا جميع ذلك إلا قوله « الشفعة كل العقال » .

واحتجوا على امتناع القود بين الأب والابن والسيد والعبد بحديث « لا يقاد والد بولده ولا سيد بعبد » وخالفوا الحديث نفسه فإن تمامه « ومن مثل بعبد فهو حر » .

واحتجوا على أن الولد يلحق بصاحب الفراش دون الزاني بحديث ابن وليدة زَمْعَة وفيه « الولد للفراش » ثم خالفوا الحديث نفسه صريحاً فقالوا : الأمة لا تكون فراشا ، وإنما كان هذا القضاء في أمة ، ومن العجب أنهم قالوا : إذا عقد على أمه وابنته وأخته ووطئها لم يحد للشبهة ، وصارت فراشا بهذا العقد الباطل المحرم ، وأم ولده وسرّيته التي يطؤها ليلاً ونهاراً ليست فراشاً له !

ومن العجائب أنهم احتجوا على جواز صوم رمضان بنية يُنْسِئُها من النهار



قبل الزوال بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدخل عليها فيقول : هل من غداء ؟ فتقول : لا ، فيقول : فإني صائم » ثم قالوا : لو فعل ذلك في صوم التطوع لم يصح صومه ، والحديث إنما هو في التطوع نفسه .

واحتجوا على المنع من بيع المدبر بأنه قد انعقد فيه سبب الحرية ، وفي بيعه إبطال لذلك ، وأجابوا عن بيع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر بأنه قد باع خدمته . ثم قالوا : لا يجوز بيع خدمة المدبر أيضاً .

واحتجوا على إيجاب الشفعة في الأراضى والأشجار التابعة لها بقوله « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك في ربة أو حائط » ثم خالفوا نص الحديث نفسه ، فإن فيه « ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به » فقالوا : يحل له أن يبيع قبل إذنه ، ويحل له أن يتحيل لإسقاط الشفعة ، وإن باع بعد إذن شريكه فهو أحق أيضاً بالشفعة ، ولا أثر للاستئذان ولا لعدمه .

واحتجوا على المنع من بيع الزيت بالزيتون إلا بعد العلم بأن ما في الزيتون من الزيت أقل من الزيت المفرد بالحديث الذي فيه النهى عن بيع اللحم بالحيوان ، ثم خالفوه نفسه ، فقالوا : يجوز بيع اللحم بالحيوان من نوعه وغير نوعه .

واحتجوا على أن عطية المريض المنجزة كالوصية لا تنفذ إلا في الثلث بحديث عمر بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته لا مال له سواهم ، فزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة . ثم خالفوه في موضعين ؛ فقالوا : لا يقرع بينهم البتة ، ويعتق من كل واحد سدسه <sup>(١)</sup> .

وهذا كثير جداً ، والمقصود أن التقليد حكم عليكم بذلك ، وقادكم إليه قهراً ، ولو حكمتم الدليل على التقليد لم تقعوا في مثل هذا ؛ فإن هذه الأحاديث إن كانت

(١) كذا ، ولعله « ثلثه » .



حقا وجب الانقياد لها ، والأخذ بما فيها ، وإن لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشيء مما فيها ، فأما أن تصحح ويؤخذ بها فيما وافق قول المتبوع ، وتضعف أو ترد إذا خالفت قوله ، أو تؤول ؛ فهذا من أعظم الخطأ والتناقض .

فإن قلتم : عارض ما خالفناه منها ما هو أقوى منه ، ولم يعارض ما وافقناه منها ما يوجب العدول عنه وإطراحه .

قيل : لا تخلو هذه الأحاديث وأمثالها أن تكون منسوخة أو مُحْكَمَة ، فإن كانت منسوخة لم يحتج بمنسوخ البتة ، وإن كانت مُحْكَمَة لم يجز مخالفة شيء منها البتة .

فإن قيل : هي منسوخة فيما خالفناها فيه ، ومحكمة فيما وافقناها فيه .

قيل : هذا مع أنه ظاهر البطلان يتضمن ما لا علم لمدعيه به ، [ فمدعيه ] قائل مالا دليل له عليه ، فأقل ما فيه أن معارضا لو قلب عليه هذه الدعوى بمثلها سواء كانت دعواه من جنس دعواه ، ولم يكن بينهما فرق ، ولا فرق ، وكلاهما مدع مالا يمكنه إثباته ؛ فالواجب اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحكيمها والتحاكم إليها حتى يقوم الدليل القاطع على نسخ المنسوخ منها ، أو يجمع الأمة على العمل بخلاف شيء منها ، وهذا الثاني محال قطعا ؛ فإن الأمة والله الحمد لم تجمع على ترك العمل بسنة واحدة ، إلا سنة ظاهرة النسخ معلوم للأمة ناسخها ، وحينئذ يتعين العمل بالناسخ دون المنسوخ ، وأما أن تترك السنن لقول أحد من الناس فلا ، كأئنا من كان ، وبالله التوفيق .

الوجه العشرون : أن فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة أمر الله وأمر رسوله وهدى أصحابه وأحوال أئمتهم ، وسلكوا ضد طريق أهل العلم ، أما أمر الله فإنه أمر برَد ما تنازع فيه المسلمون إليه وإلى رسوله ، والمقلدون قالوا : إنمارده إلى مَنْ قلدناه ؛ وأما أمر رسوله فإنه صلى الله عليه وسلم أمر عند الاختلاف بالأخذ بسنته وسنة خلفائه الراشدين المهديين ، وأمر أن يتمسك بها ، ويُعَصَّ عليها بالنواجز ، وقال المقلدون : بل عند الاختلاف نتمسك بقول من قلدناه ، ونقدمه

خالف  
المقلدون أمر  
الله ورسوله  
وأئمتهم



على كل ما عداه ، وأما هَدْيُ الصحابة فمن المعلوم بالضرورة أنه لم يكن فيهم شخص واحد يقلد رجلاً واحداً في جميع أقواله ، ويخالف مَنْ عداه من الصحابة بحيث لا يردُّ من أقواله شيئاً ، ولا يقبل من أقوالهم شيئاً ، وهذا من أعظم البدع وأقبح الحوادث ؛ وأما مخالفتهم لأمتهم فإن الأئمة نهَوْا عن تقليدهم وحذروا منه كما تقدم ذكر بعض ذلك عنهم .

وأما سلوكهم ضد طريق أهل العلم فإن طريقهم طلبُ أقوال العلماء وضبطُها والنظر فيها وعرضها على القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال خلفائه الراشدين ، فما وافق ذلك منهم قبلوه ، ودانوا الله به ، وقضوا به ، وأفتوا به ، وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا إليه ، وردُّوه ، وما لم يتبين لهم كان عندهم من مسائل الاجتهاد التي غايتها أن تكون سائغة الاتباع لا واجبة الاتباع ، من غير أن يلزموا بها أحداً ، ولا يقولوا إنها الحق دون ما خالفها ، هذه طريقة أهل العلم سلفاً وخلفاً . وأما هؤلاء الخلفاء فعمكسوا الطريق ، وقلبوا أوضاع الدين ، فزَيَّفُوا كتاب الله وسنة رسوله وأقوال خلفائه وأصحابه ، فعرضوها على أقوال مَنْ قلدوه ، فما وافقها منها قالوا لنا وانقادوا له مُذْعِنِينَ ، وما خالف أقوال متبوعهم منها قالوا احتج الخصم بكذا وكذا ، ولم يقبلوه ، ولم يدينوا به . واحتال فضلاؤهم في ردها بكل ممكن ، وتطلبوا لها وجوه الخيل التي تردّها ، حتى إذا كانت موافقة لمذاهبهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها شنعوا على منازعهم ، وأنكروا عليه ردها بتلك الوجوه بعينها ، وقالوا : لا تُردّ النصوص بمثل هذا ، ومن له همة تسمو إلى الله ومرّضاته ونصّر الحق الذي بعث الله به رسوله أين كان ومع مَنْ كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم والخلق الذميم .

الوجه الحادى والعشرون : أن الله سبحانه ذم الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً ( كل حزب بما لديهم فرحون ) وهؤلاء هم أهل التقليد بأعيانهم ، بخلاف أهل العلم ؛ فإنهم وإن اختلفوا لم يفرّقوا دينهم ولم يكونوا شيعاً ، بل شيعه واحدة



متفقة على طلب الحق ، وإيثاره عند ظهوره ، وتقديمه على كل ما سواه ، فهم طائفة واحدة قد اتفقت مقاصدُهم وطريقهم ؛ فالطريق واحد ، والقصد واحد ، والمقلدون بالعكس : مقاصدُهم شتى ، وطريقهم مختلفة ، فليسوا مع الأئمة في القصد ولا في الطريق .

الوجه الثانى والعشرون : أن الله سبحانه ذم الذين تقطعوا أمرهم بينهم زبرا  
 ذم الله الذين  
 تقطعوا أمرهم  
 زبرا  
 كل حزب بما لديهم فرحون ، والنزير : الكتب المصنفة التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث الله به رسوله ، فقال تعالى ( يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم ، وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون ) فأمر تعالى الرسل بما أمر به أممهم : أن يأكلوا من الطيبات ، وأن يعملوا صالحاً ، وأن يعبدوه وحده ، وأن يطيعوا أمره وحده ، وأن لا يفرقوا في الدين ؛ فضت الرسل وأتباعهم على ذلك ، ممثلين لأمر الله ، قابلين لرحمته ، حتى نشأت خُوفٌ قَطَّعُوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون ، فمن تدبر هذه الآيات ونزلها على الواقع تبين له حقيقة الحال ، وعلم من أى الحزبين هو ، والله المستعان .

الوجه الثالث والعشرون : أن الله سبحانه قال ( وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ) فخص هؤلاء بالفلاح دون مَنْ عداهم ، والداعون إلى الخير هم الداعون إلى كتاب الله وسنة رسوله ، لا الداعون إلى رأى فلان وفلان .

الوجه الرابع والعشرون : أن الله سبحانه ذم مَنْ إذا دُعِيَ إلى الله ورسوله أعرض عن التحاكم إليه  
 ذم الله من  
 أعرض عن  
 التحاكم إليه  
 أَعْرَضَ وَرَضَى بِالتَّحَاكُمِ إِلَى غَيْرِهِ ، وهذا شأن أهل التقليد ، قال تعالى : ( وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً ) فكل مَنْ أَعْرَضَ عن الداعي له إلى ما أنزل الله ورسوله إلى غيره فله نصيب من هذا الذم : فمستكثر ومستقل .



الحق في  
واحد من  
الأقوال

الوجه الخامس والعشرون : أن يقال لفرقة التقليد : « دينُ الله عندكم واحد وهو في القول وضده ، فدينه هو الأقوال المختلفة المتضادة التي يناقض بعضها بعضاً ، ويُبطلُ بعضها بعضاً ، كلها دين الله » ؟ فإن قالوا « بلى ، هذه الأقوال المتضادة المتعارضة التي يناقض بعضها بعضاً كلها دين الله » خرجوا عن نصوص أئمتهم ؛ فإن جميعهم على أن الحق في واحد من الأقوال ، كما أن القبلة في جهة من الجهات ، وخرجوا عن نصوص القرآن والسنة والمعقول الصريح ، وجعلوا دين الله تابعاً لآراء الرجال . وإن قالوا « الصواب الذي لا صواب غيره أن دين الله واحد ، وهو ما أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله وارتضاه لعباده ، كما أن نبيه واحد وقبلته واحدة ، فمن وافقه فهو المصيب وله أجران ، ومن أخطأه فله أجر واحد على اجتهداده لا على خطئه » .

قيل لهم : فالواجبُ إذاً طلبُ الحق ، وبذلُ الاجتهاد في الوصول إليه بحسب الإمكان ؛ لأن الله سبحانه أوجب على الخلق تقواه بحسب الاستطاعة . وتَقَوَاهُ : فَعَلُ مَا أَمَرَ بِهِ وَتَرَكَ مَا نَهَى عَنْهُ ؛ فلا بد أن يعرف العبد ما أمر به ليفعله وما نهى عنه ليجتنبه وما أيسر له لياتيه . ومعرفة هذا لا تكون إلا بنوع اجتهاد وطلب وتحرُّر للحق ، فإذا لم يأت بذلك فهو في عهدة الأمر ، ويلقى الله ولمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ .

الوجه السادس والعشرون : أن دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم عامة لمن كان في عصره ولمن يأتي بعده إلى يوم القيامة ، والواجب على مَنْ بَعْدَ دعوة رسول الله عامّة الصحابة هو الواجب عليهم بعينه ، وإن تنوعت صفاته وكيفية باختلاف الأحوال . ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة لم يكونوا يعرضون ما يسمعون منه صلى الله عليه وسلم على أقوال علمائهم ، بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ، ولم يكن أحد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على موافقة موافق أو رأى ذي رأى أصلاً ، وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الإيمان إلا به ، وهو بعينه الواجب



علمنا وعلى سائر المكلفين إلى يوم القيامة . ومعلوم أن هذا الواجب لم ينسخ بعد موته ، ولا هو مختص بالصحابة ؛ فنخرج عن ذلك فقد خرج عن نفس ما أوجبه الله ورسوله .

الوجه السابع والعشرون : أن أقوال العلماء وآراءهم لا تنضبط ولا تنحصر ، ولم تضمن لها العصمة إلا إذا اتفقوا ولم يختلفوا ؛ فلا يكون اتفاقهم إلا حقا ، ومن المحال أن يُحمِلَنَا الله ورسوله على ما لا ينضبط ولا ينحصر ، ولم يضمن لنا عصمته من الخطأ ، ولم يقم لنا دليلا على أن أحد القائلين أولى بأن نأخذ قوله كله من الآخر ، بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله . هذا محال أن يشرعه الله أو يرضى به إلا إذا كان أحد القائلين رسولا والآخر كاذبا على الله فالفرض حينئذ ما يعتمدونه هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخالفهم .

الأقوال  
لا تنحصر  
وقائلوها غير  
معصومين

الوجه الثامن والعشرون : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « بدأ الإسلام غريبا ، وسيعود غريبا كما بدأ » وأخبر أن العلم يقل ، فلا بد من وقوع ما أخبر به الصادق ، ومعلوم أن كتب المقلدين قد طبقت شرق الأرض وغربها ، ولم تكن في وقت قط أكثر منها في هذا الوقت . ونحن نراها في كل عام في ازدياد وكثرة ، والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بحروفه ، وشهرتها في الناس خلاف الغربة ، بل هي المعروف الذي لا يعرفون غيره ؛ فلو كانت هي العلم الذي بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور وزيادة والعلم في شهرة وظهور ، وهو خلاف ما أخبر به الصادق .

العلم يقل

الوجه التاسع والعشرون : أن الاختلاف كثير في كتب المقلدين وأقوالهم ، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ، بل هو حق يصدق بعضه بعضا ، ويشهد بعضه لبعض ، وقد قال تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) .

الوجه الثلاثون : أنه لا يجب على العبد أن يقلد زيدا دون عمرو ، بل



يجوز له الانتقال من تقليد هذا إلى تقليد الآخر عند المقلدين ، فإن كان قول مَنْ قلده أولاً هو الحق لا سواء فقد جوزتم له الانتقال عن الحق إلى خلافه ، وهذا محال . وإن كان الثاني هو الحق وحده فقد جوزتم الإقامة على خلاف الحق . وإن قلتم « القولان المتضادان المتناقضان حق » فهو أشد إحالةً ، ولا بُدَّ لكم من قسم من هذه الأقسام الثلاثة .

الوجه الحادى والثلاثون : أن يقال للمقلد : بأى شىء عرفت أن الصواب مع مَنْ قلده دون من لا تقلده ؟ فإن قال « عرفته بالدليل » فليس بمقلد ، وإن قال « عرفته تقليداً له ؛ فإنه أفقئ بهذا القول ودان به وعلمه ودينه وحسن ثناء الأمة عليه يمنعه أن يقول غير الحق » قيل له : أفعصوم هو عندك أم يجوز عليه الخطأ ؟ فإن قال بعصمته أبطل ، وإن جوز عليه الخطأ قيل له : فما يؤمنك أن يكون قد أخطأ فيما قلده فيه وخالف فيه غيره ؟ فإن قال : وإن أخطأ فهو مأجور ، قيل : أجل هو مأجور لاجتهاده ، وأنت غير مأجور لأنك لم تأت بموجب الأجر ، بل قد فرطت في الاتباع الواجب فأنت إذا مأزور . فإن قال : كيف يأجره الله على ما أفقئ به ويمدحه عليه ويذم المستفتى على قبوله منه ؟ وهل يعقل هذا ؟ قيل له : المستفتى إن هو قصّر وفرط في معرفته الحق مع قدرته عليه لحقه الذم والوعيد ، وإن بذل جهده ولم يقصر فيما أمر به واتقى الله ما استطاع فهو مأجور أيضاً . وأما المتعصب الذى جعل قول متبوعه عياراً على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يزنها به فما وافق قول متبوعه منها قبله وما خالفه رده ، فهذا إلى الذم والعقاب أقرب منه إلى الأجر والصواب ؛ وإن قال وهو الواقع : اتبعته وقلده ولا أدرى أعلى صواب هو أم لا ، فالعهدة على القائل ، وأنا حاكٍ لأقواله ، قيل له : فهل تتخلص بهذا من الله عند السؤال لك عما حكمت به بين عباد الله وأفتيتهم به ، فوالله إن للحكام والمفتين لموقفاً للسؤال لا يتخلص فيه إلا مَنْ عرف الحق وحكم به وأفتى به ، وأما مَنْ عداها فسيعلم عند انكشاف الحال أنه لم يكن على شىء .



ماعلة إيثار  
قول على قول ؟

الوجه الثاني والثلاثون : أن نقول : أخذتم بقول فلان لأن فلانا قاله أو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ؟ فإن قلتم « لأن فلانا قاله » جعلتم قول فلان حجة ، وهذا عين الباطل ، وإن قلتم « لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله » كان هذا أعظم وأقبح ؛ فإنه مع تضمنه للكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقويلكم عليه ما لم يقله ، وهو أيضاً كذب على المتبوع فإنه لم يقل هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد دار قولكم بين أمرين لا ثالث لهما : إما جعل قول غير المعصوم حجة ، وإما تقويل المعصوم ما لم يقله ، ولا بد من واحد من الأمرين . فإن قلتم « بل منهما بد ، وبقي قسم ثالث ، وهو أنا قلنا كذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نتبع مَنْ هو أعلم منا ، ونسأل أهل الذكر إن كنا لا نعلم ، ونزد ما لم نعلمه إلى استنباط أولى العلم ؛ فنحن في ذلك متبعون ما أمرنا به نبينا » قيل : وهل نُدنِّدُ إلا حَوْلَ اتباع أمره صلى الله عليه وسلم ، فَحَيْهَلًا بالموافقة على هذا الأصل الذي لا يتم الإيمان والإسلام إلا به ، فنناشدكم بالذي أرسله إذا جاء أمره وجاء قول مَنْ قلدتموه هل تتركون قوله لأمره صلى الله عليه وسلم وتضربون به الحائط وتحرمون الأخذ به والحالة هذه حتى تتحقق المتابعة كما زعمتم ، أم تأخذون بقوله وتُفَوِّضُونَ أمر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الله ، وتقولون : هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منا ، ولم يخالف هذا الحديث إلا وهو عنده منسوخ أو معارض بما هو أقوى منه أو غير صحيح عنده ؟ فتجعلون قول المتبوع محكماً وقول الرسول متشابهاً ؛ فلو كنتم قائلين بقوله لكون الرسول أمركم بالأخذ بقوله لَقَدَّمْتُمْ قول الرسول أين كان .

ثم نقول في الوجه الثالث والثلاثين : وأين أمركم الرسول بأخذ قول واحد من الأمة بعينه ، وترك قول نظيره ومَنْ هو أعلم منه وأقرب إلى الرسول ؟ وهل هذا إلا نسبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنه أمر بما لم يأمر به قط ؟



يوضحه الوجه الرابع والثلاثون : أن ما ذكرتم بعينه حجة عليكم ، فإن الله سبحانه أمر بسؤال أهل الذكر ، والذي ذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله نساء نبيه أن يذكرنه بقوله ( واذكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ) فهذا هو الذكر الذي أمرنا الله باتباعه ، وأمر مَنْ لا علم عنده أن يسأل أهله ، وهذا هو الواجب على كل أحد أن يسأل أهل العلم بالذكر الذي أنزله على رسوله ليخبروه به ، فإذا أخبروه به لم يسعهم غير اتباعه ، وهذا كان شأن أئمة أهل العلم لم يكن لهم مقلد معين يتبعونه في كل ما قال ؛ فكان عبدُ الله بن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعله أو سنَّه ، لا يسألهم عن غير ذلك ، وكذلك الصحابة كانوا يسألون أمهات المؤمنين خصوصاً عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته ، وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شأن نبيهم فقط ، وكذلك أئمة الفقه كما قال الشافعي لأحمد : يا أبا عبد الله ، أنت أعلم بالحديث مني ؛ فإذا صح الحديث فأعلمني حتى أذهب إليه شاميا كان أو كوفيا أو بصريا ، ولم يكن أحد من أهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالف له ما سواه .

الوجه الخامس والثلاثون : أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أرشد المستفتين كصاحب الشَّجَّة بالسؤال عن حكمه وسنته ، فقال « قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ » فدعا عليهم لما أفتوا بغير علم ، وفي هذا تحريم الإفتاء بالتقليد ؛ فإنه ليس علما باتفاق الناس فإن ما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على فاعله فهو حرام ، وذلك أحد أدلة التحريم ؛ فما احتجَّ به المقلدون هو من أكبر الحجج عليهم والله الموفق ، وكذلك سؤال أبي العسيف الذي زنى بامرأة مستأجره لأهل العلم ؛ فإنهم لما أخبروه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في البكر الزاني أقره على ذلك ولم ينكره ؛ فلم يكن سؤالهم عن رأيهم ومذاهبهم .

الوجه السادس والثلاثون : قولهم إن عمر قال في الكَلَالَةَ إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ



لم يكن  
عمر يقلد  
أبا بكر؟

أن أخالف أبا بكر ، وهذا تقليد منه له ، فجوابه من خمسة أوجه ؛ أحدها : أنهم اختصروا الحديث وحذفوا منه ما يبطل استدلالهم ، ونحن نذكره بتمامه ، قال شعبة عن عاصم الأحول عن الشعبي إن أبا بكر قال في السكالة « أقضى فيها رأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، والله منه برىء ، هو ما دون الولد والوالد » فقال عمر بن الخطاب : « إني لأستحي من الله أن أخالف أبا بكر » فاستحي عمر من مخالفة أبي بكر في اعترافه بجواز الخطأ عليه ، وأنه ليس كلامه كله صواباً مأموناً عليه الخطأ ، ويدل على ذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقر عند موته أنه لم يقض في السكالة بشيء ، وقد اعترف أنه لم يفهمها ، الوجه الثانى : أن خلاف عمر لأبي بكر أشهر من أن يذكر كما خالفه في سبى أهل الردة فسباهم أبو بكر وخالفه عمر وبلغ خلافه إلى أن ردّه عن حرائر إلى أهلهم إلا من ولدت لسيدها منهم ، ونقض حكمه ، ومن جملتهم خوالة الحنفية أم محمد بن على ، فأين هذا من فعل المقلدين بمتبوعهم ؟ وخالفه في أرض العنوة فقسّمها أبو بكر ووقفها عمر ، وخالفه في المفاضلة في العطاء فرأى أبو بكر التسوية ورأى عمر المفاضلة ، ومن ذلك مخالفته له في الاستخلاف وصرح بذلك ، فقال : إن استخلف فقد استخلف أبو بكر ، وإن لم استخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، قال ابن عمر : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلت أنه لا يعدلُ برسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ، وأنه غيرُ مستخلف ؛ فهكذا يفعل أهلُ العلم حين تتعارض عندهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول غيره ، لا يعدلون بالسنة شيئاً سواها ، لا كما يصرح به المقلدون صراحاً ، وخلافه له في الجد والإخوة معلوم أيضاً ، الثالث : أنه لو قدر تقليد عمر لأبي بكر في كل ما قاله لم يكن في ذلك مستراح لمقلدى من هو بعد الصحابة والتابعين ممن لا يداني الصحابة ولا يقاربهم ، فإن كان كما زعمتم لكم أسوة بعمر فقلدوا أبا بكر واركبوا تقليد غيره ، والله ورسوله وجميع عبادي يحمدونكم على



هذا التقليد ما لا يحمدونكم على تقليد غير أبي بكر ، الرابع . : أن المقلدين لأمتهم لم يَسْتَحْيُوا مما استحيا منه عمر ؛ لأنهم يخالفون أبا بكر وعمر معه — ولا يستحيون من ذلك — لقول من قلده من الأئمة ، بل قد صرح بعض غلاتهم في بعض كتبه الأصولية أنه لا يجوز تقليد أبي بكر وعمر ، ويجب تقليد الشافعي . فيا لله العجب الذي أوجب تقليد الشافعي حرم عليكم تقليد أبي بكر وعمر ، ونحن نُشْهَدُ الله علينا شهادةً نُسأل عنها يوم نلقاه أنه إذا صحح عن الخليفتين الراشدين اللذين أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباعهما والافتداء بهما قول وأطبق أهل الأرض على خلافه لم نلتفت إلى أحد منهم . ونحمد الله أن عافانا مما ابتلى به مَنْ حَرَّمَ تقليدهما وأوجب تقليد متبوعه من الأئمة . وبالجملة فلو صحح تقليد عمر لأبي بكر لم يكن في ذلك راحة لمقلدي مَنْ لم يأمر الله ولا رسوله بتقليده ، ولا جعله عياراً على كتابه وسنة نبيه ، ولا هو جعل نفسه كذلك ؛ الخامس : أن غاية هذا أن يكون عمر قد قلد أبا بكر في مسألة واحدة ، فهل في هذا دليل على جواز اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع لا يلتفت إلى قول مَنْ سواه بل ولا إلى نصوص الشارع إلا إذا وافقت نصوص قوله ؟ فهذا والله هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله ، ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة .

الوجه السابع والثلاثون : قولهم إن عمر قال لأبي بكر : رأيتُ لرأيك تبع ؛ فالظاهر أن المحتج بهذا سمع الناس يقولون كلمة تكفي العاقل فاقتصر من الحديث على هذه الكلمة ، واكتفى بها ، والحديث من أعظم الأشياء إبطالا لقوله ؛ ففي صحيح البخاري عن طارق بن شهاب قال : جاء وفدُ بزاخة من أسد وعُظْمان إلى أبي بكر يسألون الصلح ، فخيرهم بين الحرب المُجْلِيَّة والسَّلْم الحزبية ، فقالوا : هذه المجلية قد عرفناها فما الحزبية ؟ قال : ننزع منكم الحلقة والكرَاع ، ونغنم ما أصبنا لكم ، وتردون لنا ما أصبتم منا ، وتدُون لنا قَتْلانا ، وتسكون قَتْلناكم في النار ،



وتتركون أقواما يتبعون أذنان الإبل حتى يرى الله خليفة رسوله والمهاجرين  
أمرنا يعذرونكم به ، فعرض أبو بكر ما قال على القوم ، فقام عمر بن الخطاب فقال :  
قد رأيت رأيا سنشير عليك : أما ما ذكرت من الحرب المجلية والسلم الخزية فنعم  
ما ذكرت ، وما ذكرت من أن نغرم ما أصبنا منكم وتردون ما أصبتم منا فنعم  
ما ذكرت ، وأما ما ذكرت من أن تدون قتلانا وتكون قتلاكم في النار فإن قتلانا  
قاتلت فقتلت على ما أمر الله أجورها على الله ليس لها ديات ، فتتابع القوم على  
ما قال عمر ، فهذا هو الحديث الذي في بعض ألفاظه « قد رأيت رأيا ورأينا لرأيك  
تبع » فأى مستراح في هذا الفرقة التقليد ؟

الوجه الثامن والثلاثون : قولهم إن ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر ، بخلاف  
ابن مسعود لعمر أشهر من أن يتكلف إirاده ، وإنما كان يوافق كما يوافق العالم  
العالم ، وحتى لو أخذ بقوله تقليدا لعمر فإنما ذلك في نحو أربع مسائل نعدّها ،  
وكان من عماله وكان عمر أمير المؤمنين ، وأما مخالفته له ففي نحو مائة مسألة : منها  
أن ابن مسعود صح عنه أن أم الولد تعتق من نصيب ولدها ، ومنها : أنه كان يطبق  
في الصلاة إلى أن مات ، وعمر كان يضع يديه على ركبتيه ، ومنها : أن ابن مسعود  
كان يقول في الحرام : هي يمين ، وعمر يقول : طلقة واحدة ، ومنها أن ابن مسعود  
كان يحرم نكاح الزانية على الزاني أبداً ، وعمر كان يتوب بهما وينكح أحدهما الآخر ، ومنها  
أن ابن مسعود كان يرى بيع الأمة طلاقاً ، وعمر يقول : لا تطلق بذلك ، إلى قضايا كثيرة  
والعجب أن المحتجين بهذا لا يرون تقليد ابن مسعود ولا تقليد عمر ، وتقليد  
مالك وأبي حنيفة والشافعي أحب إليهم وآثر عندهم ، ثم كيف يُنسبُ إلى ابن مسعود  
تقليد الرجال وهو يقول : لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أعلمهم بكتاب  
الله ، ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلتُ إليه . قال شقيق : فجلست في حلقة من أصحاب  
رسول الله فما سمعت أحداً يرد ذلك عليه ، وكان يقول : والذي لا إله إلا هو ما من كتاب  
الله سورة إلا وأنا أعلم حيث نزلت ، وما من آية إلا وأنا أعلم فيما أنزلت ، ولو أعلم أحداً

لم يكن  
ابن مسعود  
يقلد عمر



هو أعلم بكتاب الله منى تبلغه الإبل لركبت إليه ، وقال أبو موسى الأشعري :  
 كُنَّا حينما وما نرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 من كثرة دخولهم ولزومهم له ، وقال أبو مسعود البدرى ، وقد قام عبد الله بن  
 مسعود : ما أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك بعده أعلم بما أنزل الله من  
 هذا القائم ، فقال أبو موسى : لقد كان يشهد إذا ما غبنا ، ويؤذَنُ له إذا  
 ما حُجِّمْنَا ، وكتب عمر إلى أهل الكوفة : إني بعثت إليكم عمارا أميرا وعبد الله  
 معلما ووزيرا ، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ،  
 فخذوا عنهما ، واقتدوا بهما ؛ فإني آثرتم بعبد الله على نفسي ، وقد صح عن ابن  
 عمر أنه استفتى ابن مسعود في « الأبتة » وأخذ بقوله ، ولم يكن ذلك تقليداً له ،  
 بل لما سمع قوله فيها تبين له أنه الصواب ؛ فهذا هو الذي كان يأخذ به الصحابة  
 من أقوال بعضهم بعضاً ، وقد صح عن ابن مسعود أنه قال : اغدُ عالماً أو متعلماً ،  
 ولا تكونن إمعةً ، فأخرج الإمعة - وهو المقلد - من زُمرَة العلماء والمتعلمين ، وهو  
 كما قال رضى الله عنه ؛ فإنه لا مَعَ العلماء ولا مع المتعلمين للعلم والحجة ، كما هو  
 معروف ظاهر لمن تأمله .

الوجه التاسع والثلاثون : قولهم إن عبد الله كان يدعُ قوله لقول عمر ،  
 وأبو موسى كان يدعُ قوله لقول على ، وزيد يدعُ قوله لقول أبي بن كعب ،  
 فجوابه أنهم لم يكونوا يدعون ما يعرفون من السنة تقليداً لهؤلاء الثلاثة كما تفعله  
 فرقة التقليد ، بل مَنْ تأمل سيرة القوم رأى أنهم كانوا إذا ظهرت لهم السنة  
 لم يكونوا يدعونها لقول أحد كائناً من كان ، وكان ابن عمر يدعُ قول عمر إذا  
 ظهرت له السنة ، وابن عباس ينكر على مَنْ يعارض ما بلغه من السنة بقوله : قال  
 أبو بكر وعمر ، ويقول : يوشِكُ أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر ؛ فرجم الله ابن عباس  
 ورضى عنه ، فوالله لو شاهدَ خَلَفْنَا هؤلاء الذين إذا قيل لهم قال رسول الله صلى

لم يكن الصحابة  
 يقلد بعضهم  
 بعضاً



الله عليه وسلم قالوا قال فلان وفلان، لمن لا يداني الصحابة ولا قريبا من قريب، وإنما كانوا يدعون أقوالهم لأقوال هؤلاء. لأنهم يقولون القول ويقول هؤلاء؛ فيكون الدليل معهم فيرجعون إليهم ويدعون أقوالهم، كما يفعل أهل العلم الذين هو أحب إليهم مما سواه، وهذا عكس طريقة فرقة أهل التقليد من كل وجه، وهذا هو الجواب عن قول مسروق: ما كنت أدع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس.

الوجه الأربعون: قولهم إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قد سنَّ لكم معاذ فاتبعوه» فعجبا لاحتج بهذا على تقليد الرجال في دين الله، وهل صار ما سنه معاذ سنة إلا بقوله صلى الله عليه وسلم «فاتبعوه». كما صار الأذان سنة بقوله صلى الله عليه وسلم وإقراره وشرعه، لا بمجرد المنام.

معنى أمر  
رسول الله  
باتباع معاذ

فإن قيل: فما معنى الحديث؟

قيل: معناه أن معاذاً فعلاً فعلاً جعله الله لكم سنة، وإنما صار سنة لنا حين أمر به النبي صلى الله عليه وسلم، لا لأن معاذاً فعله فقط، وقد صح عن معاذ أنه قال: كيف تصنعون بثلاث: دنيا تقطع أعناقكم، وزلة عالم، وجدال منافق بالقرآن؛ فأما العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم وإن افتتن فلا تقطعوا منه إياسكم فإن المؤمن يفتتن ثم يتوب، وأما القرآن فإن له مناراً كمنار الطريق لا يخفى على أحد فما علمتم منه فلا تسألوا عنه أحداً، وما لم تعلموه فكلوه إلى عالمه، وأما الدنيا فمن جعل الله غناها في قلبه فقد أفلح ومن لا فليست بنافعة دنياه، فصَدَعَ رضى الله عنه بالحق، ونهى عن التقليد في كل شيء، وأمر باتباع ظاهر القرآن، وأن لا يُبَالَى بمن خالف فيه، وأمر بالتوقف فيما أشكل، وهذا كله خلاف طريقة المقلدين، وبالله التوفيق.

الوجه الحادى والأربعون: قولكم إن الله سبحانه أمر بطاعة أولى الأمر وهم العلماء، وطاعتهم تقليدكم فيما يُقتون به؛ فجوابه أن أولى الأمر قد قيل:

طاعة  
أولى الأمر



هم الأمراء ، وقيل : هم العلماء ، وهما روايتان عن الإمام أحمد ، والتحقيق أن الآية تتناول الطائفتين ، وطاعتهم من طاعة الرسول ، لَكِن خَفِيَ عَلَى الْمُقْلِدِينَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُطَاعُونَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ إِذَا أَمَرُوا بِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ؛ فَيَكُن الْعُلَمَاءُ مُبَلِّغِينَ لِأَمْرِ الرَّسُولِ ، وَالْأُمَرَاءُ مُنَفِّذِينَ لَهُ ، فَيُتَنَذَرُ تَجِبُ طَاعَتُهُمْ تَبَعًا لِّطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَأَيْنَ فِي الْآيَةِ تَقْدِيمُ آرَاءِ الرِّجَالِ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِثَارِ التَّقْلِيدِ عَلَيْهَا ؟ .

الوجه الثاني والأربعون : أن هذه الآية من أكبر الحجج عليهم ، وأعظمها إبطالا للتقليد ، وذلك من وجوه ؛ أحدها : الأمر بطاعة الله التي هي امتثال أمره واجتناب نهيه ، الثاني : طاعة رسوله ، ولا يكون العبد مطيعا لله ورسوله حتى يكون عالما بأمر الله ورسوله ، وَمَنْ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَوَامِرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنَّمَا هُوَ مُقْلِدٌ فِيهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يُمْكِنْهُ تَحْقِيقُ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَيْتَهُ ؛ الثالث : أن أولى الأمر قد نهَوْا عن تقليدهم كما صح ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة ، وذَكَرَ نَاهِ نَصًّا عَنْ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَحِينَئِذٍ فُطَاعَتُهُمْ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً بَطْلُ التَّقْلِيدِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً بَطْلُ الْاسْتِدْلَالِ ، الرَّابِعُ : أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ قَالَ فِي الْآيَةِ نَفْسَهَا : ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) وَهَذَا صَرِيحٌ فِي إِبْطَالِ التَّقْلِيدِ ، وَالْمَنْعِ مِنْ رَدِّ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ إِلَى رَأْيٍ أَوْ مَذْهَبٍ أَوْ تَقْلِيدٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا هِيَ طَاعَتُهُمُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِمْ ؛ إِذْ لَوْ كَانُوا إِنَّمَا يُطَاعُونَ فَمَا يَخْبَرُونَ بِهِ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَانَتْ الطَّاعَةُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ لَا لَهُمْ ؟ .

قِيلَ : وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ ، وَطَاعَتُهُمْ إِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لَا اسْتِقْلَالٌ ، وَلِهَذَا قَرَنَهَا بِطَاعَةِ الرَّسُولِ وَلَمْ يُعَدِّ الْعَامِلَ ، وَأَفْرَدَ طَاعَةَ الرَّسُولِ وَأَعَادَ الْعَامِلَ ثَلَاثًا يَتَوَهَّمُ



أنه إنما يُطَاع تبعاً كما يُطَاع أولو الأمر تبعاً ، وليس كذلك ، بل طاعته واجبة استقلالاً ، سواء كان ما أمر به ونهى عنه في القرآن أو لم يكن .

الثناء على  
التابعين  
ومعنى كونهم  
تابعين

الوجه الثالث والأربعون : قولهم إن الله سبحانه وتعالى أثنى على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، وتقليدهم هو اتباعهم بإحسان ، فما أصدق المقدمة الأولى ، وما أكذب الثانية ، بل الآية من أعظم الأدلة رداً على فرقة التقليد ؛ فإن أتباعهم هو سلوك سبيلهم ومنهجهم ، وقد نهوا عن التقليد وكون الرجل إمعة ، وأخبروا أنه ليس من أهل البصيرة ، ولم يكن فيهم - والله الحمد - رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين ، وقد أعادهم الله وعافاهم مما ابتلى به من يردُّ النصوص لآراء الرجال وتقليدها ؛ فهذا ضد متابعتهم ، وهو نفس مخالفتهم ؛ فالتابعون لهم بإحسان حقاً هم أولو العلم والبصائر الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة ورسوله رأياً ولا قياساً ولا معقولاً ولا قول أحد من العالمين ، ولا يجعلون مذهب أحد عياراً على القرآن والسنن ؛ فهؤلاء أتباعهم حقاً ، جعلنا الله منهم بفضلهم ورحمته .

من هم أتباع  
الأئمة

يوضحه الوجه الرابع والأربعون : أن أتباعهم لو كانوا هم المقلدين الذين هم مقلدون على أنفسهم وجميع أهل العلم أنهم ليسوا من أولى العلم لكان سادات العلماء الدأرون مع الحجة ليسوا من أتباعهم ، والجهال أسعد بأتباعهم منهم ، وهذا عين الحال ، بل من خالف واحداً منهم للحجة فهو المتبع له ، دون من أخذ قوله بغير حجة ، وهكذا القول في أتباع الأئمة رضي الله عنهم ، معاذ الله أن يكونوا هم المقلدين لهم الذين ينزلون آراءهم منزلة النصوص ، بل يتركون لها النصوص ؛ فهؤلاء ليسوا من أتباعهم ، وإنما أتباعهم من كان على طريقتهم واقتفى منهاجهم .

ولقد أنكر بعض المقلدين على شيخ الإسلام في تدريسه بمدرسة ابن الحنبلي وهي وقف على الحفالة ، والمجتهد ليس منهم ، فقال : إنما أتناول ما أتناوله منها



على معرفتي بمذهب أحد ، لا على تقليدي له ، ومن المحال أن يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الأئمة دون أصحابهم الذين لم يكونوا يقلدوهم ، فأتبع الناس ممالك ابن وهب وطبقته ممن يُحكم الحجة وينقاد للدليل أين كان ، وكذلك أبو يوسف ومحمد أتبع لأبي حنيفة من المقلدين له مع كثرة مخالفتها له ، وكذلك البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم وهذه الطبقة من أصحاب أحد أتبع له من المقلدين الحض المتسبين إليه ، وعلى هذا فالوقف على أتباع الأئمة أهل الحجة والعلم أحق به من المقلدين في نفس الأمر .

الكلام على  
حديث أصحابي  
كالنجوم

الوجه الخامس والأربعون : قولهم يكفي في صحة التقليد الحديث المشهور « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » جوابه من وجوه ؛ أحدها : أن هذا الحديث قد روى من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ومن حديث سعيد ابن المسيب عن ابن عمر ومن طريق حمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر ، ولا يثبت شيء منها ، قال ابن عبد البر : حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد أن أبا عبد الله بن مفرح حدثهم ثنا محمد بن أيوب الصموت قال : قال لنا البزار : وأما ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » فهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الثاني : أن يقال لهؤلاء المقلدين : فكيف استجزتكم ترك تقليد النجوم التي يهتدى بها وقلدت من هو دونهم بمراتب كثيرة ؛ فكان تقليد ممالك والشافعي وأبي حنيفة وأحد آثر عندكم من تقليد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى ؟ فما دل عليه الحديث خالفتموه صريحا ، واستدللتهم به على تقليد من لم يتعرض له بوجه ؛ الثالث : أن هذا يوجب عليكم تقليد من ورث الجد مع الإخوة منهم ومن أسقط الإخوة به معا ، وتقليد من قال : الحرام يمين ، ومن قال : هو طلاق ، وتقليد من حرم الجمع بين الأختين بملك اليمين ومن أباحه ، وتقليد من جاز للصائم أكل البرد ومن منع منه ، وتقليد من قال : تعتد المتوفى عنها بأقصى الأجلين ومن قال : بوضع الحمل ،



وتقليد من قال : يحرم على الحرم استدامة الطيب ، وتقليد من أباحه ، وتقليد من جوز بيع الدرهم بالدرهمين ، وتقليد من حرمه ، وتقليد من أوجب الغسل من الإكسال وتقليد من أسقطه ، وتقليد من ورث ذوى الأرحام ومن أسقطهم ، وتقليد من رأى التحريم برضاع الكبير ومن لم يره ، وتقليد من منع تيمم الجنب ومن أوجبه ، وتقليد من رأى الطلاق الثلاث واحداً ومن رآه ثلاثاً ، وتقليد من أوجب فسخ الحج إلى العمرة ومن منع منه ، وتقليد من أباح لحوم الحرم الأهلية ومن منع منها ، وتقليد من رأى النقص بمس الذكر ومن لم يره ، وتقليد من رأى بيع الأمة طلاقها ومن لم يره ، وتقليد من وقف المولى عند الأجل ومن لم يقفه ، وأضعاف أضعاف ذلك مما اختلف فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن سوغتم هذا فلا تحتجوا قول على قول ومذهب على مذهب ، بل اجعلوا الرجل مخيراً فى الأخذ بأى قول شاء من أقوالهم ، ولا تنكروا على من خالف مذهبكم واتبع قول أحدهم ؛ وإن لم تسوغوه فأنتم أول مبطل لهذا الحديث ، ومخالف له ، وقائل بضد مقتضاه ، وهذا مما لا انفكاك لكم منه . الرابع : أن الاقتداء بهم هو اتباع القرآن والسنة ، والقبول من كل من دعا إليهما منهم ؛ فإن الاقتداء بهم يحرم عليكم التقليد ، ويوجب الاستدلال وتحكيم الدليل ، كما كان عليه القوم رضى الله عنهم ، وحينئذ فالحديث من أقوى الحجج عليكم ، وبالله التوفيق .

الصحابة هم  
الدين أمرنا  
بالاستئنان بهم

الوجه السادس والأربعون : قولكم قال عبد الله بن مسعود من كان مُستَنّاً منكم فليستين بمن قد مات ، أولئك أصحاب محمد ، فهذا من أكبر الحجج عليكم من وجوه ؛ فإنه نهى عن الاستئنان بالأحياء ، وأنتم تقلدون الأحياء والأموات .

الثانى أنه عين المستن بهم بأنهم خير الخلق وأبر الأمة وأعلمهم ، وهم الصحابة رضى الله عنهم ، وأنتم - معاشر المقلدين - لا ترون تقليدهم ولا الاستئنان بهم ، وإنما ترون تقليد فلان وفلان ممن هو دونهم بكثير ، الثالث أن الاستئنان بهم هو الاقتداء



بهم ، وهو بأن يأتي المقتدى بمثل ما أتوا به ، ويفعل كما فعلوا ، وهذا يبطل قبول قول أحد بغير حجة كما كان الصحابة عليه . الرابع : أن ابن مسعود قد صحَّ عنه النهي عن التقليد وأن يكون الرجل إمعة لا بصيرة له ؛ فعلم أن الاستئذان عنده غير التقليد .

الوجه السابع والأربعون : قواكم قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقال « اقتدوا بالَّذِينَ من بعدي أبي بكر وعمر » فهذا من أكبر حُجَجِنَا عليكم في بطلان ما أنتم عليه من التقليد ؛ فإنه خلاف سُنَّتِهِمْ ، ومن المعلوم بالضرورة أن أحداً منهم لم يكن يدَّعُ السنة إذا ظهرت لقول غيره كأننا من كان ، ولم يكن له معها قول أئبته ، وطريقة فرقة التقليد خلاف ذلك .

يوضحه الوجه الثامن والأربعون : أنه صلى الله عليه وسلم قرن سُنَّتَهُمْ بسنته في وجوب الاتباع ، والأخذ بسنتهم ليس تقليداً لهم ، بل اتباعٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما أن الأخذ بالأذان لم يكن تقليداً لمن رآه في المنام . والأخذ بقضاء ما فات المسبوق من صلاته بعد سلام الإمام لم يكن تقليداً لمعاذ ، بل اتباعاً لما أمرنا بالأخذ بذلك ، فأين التقليدُ الذي أنتم عليه من هذا ؟ .

يوضحه الوجه التاسع والأربعون : أنكم أول مخالف لهذين الحديثين ؛ فإنكم لا ترون الأخذ بسنتهم ولا الاقتداء بهم واجباً ، وليس قولهم عنكم حجة ، وقد صرح بعض غلاتكم بأنه لا يجوز تقليدهم ، ويجب تقليد الشافعي ، فمن العجائب احتجاجكم بشيء أنتم أشد الناس خلافاً له ، وبالله التوفيق .

يوضحه الوجه الخمسون : أن الحديث بجملة حجة عليكم من كل وجه ، فإنه أمر عند كثرة الاختلاف بسنته وسنة خلفائه ، وأمرتم أنتم برأي فلان ومذهب فلان . الثاني : أنه حَذَّر من مُحدِّثات الأمور ، وأخبر أن كل محدثة بدعة ،



وكل بدعة ضلالة ، ومن المعلوم بالاضطرار أن ما أنتم عليه من التقليد الذي ترك له كتاب الله وسنة رسوله ويعرض القرآن والسنة عليه ويجعل معياراً عليهما من أعظم المحدثات والبدع التي برأ الله سبحانه القرون التي فضّلها وخيرها على غيرها . وبالجملة فما سنّه الخلفاء الراشدون أو أحدهم للأمة فهو حجة لا يجوز العدول عنها ، فأين هذا من قول فرقة التقليد : ليست سنتهم حجة ، ولا يجوز تقليدهم فيها ؟

أخبر الرسول  
أنه سيحدث  
اختلاف كثير

يوضحه الوجه الحادي والخمسون : أنه صلى الله عليه وسلم قال في نفس هذا الحديث « فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا » وهذا ذم للمختلفين ، وتحذير من سلوك سبيلهم . وإنما كثر الاختلاف وتفاقم أمره بسبب التقليد وأهله ، وهم الذين فرقوا الدين وصيروا أهله شيعاً ، كل فرقة تنصر متبوعها ، وتدعو إليه ، وتذم مَنْ خالفها ، ولا يَرْوْنَ العمل بقولهم حتى كأنهم ملة أخرى سواهم ، يَدَّأُبُونَ وَيَكْدَحُونَ في الرد عليهم ، ويقولون : كتبهم ، وكتبنا وأتمتهم وأمتنا ، ومذهبهم ومذهبنا . هذا والنبي واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد ؛ فالواجب على الجميع أن ينقادوا إلى كلمة سَوَاءٍ بينهم كلهم ، وأن لا يطيعوا إلا الرسول ، ولا يجعلوا معه مَنْ يَكُونُ أقواله كنصوصه ، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ؛ فلوانفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل واحد منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله وتحاكموا كلهم إلى السنة وآثار الصحابة لقل الاختلاف وإن لم يعدم من الأرض ؛ ولهذا تجد أقل الناس اختلافاً أهل السنة والحديث ؛ فليس على وجه الأرض طائفة أكثر اتفاقاً وأقل اختلافاً منهم لما بنوا على هذا الأصل ، وكلما كانت الفرقة عن الحديث أبعد كان اختلافهم في أنفسهم أشدّ وأكثر ، فإن مَنْ رَدَّ الحق مَرَجَ عليه أمره واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب فلم يدر أين يذهب ، كما قال تعالى ( بل كذبوا بالحق لما جاءهم فَهُمْ فِي أَسْرٍ مَرِيحٍ )



أمر عمر شريفا  
بتقديم الكتاب  
ثم السنة

الوجه الثاني والخمسون : قولكم إن عمر كتب إلى شريح « أن اقض بما في كتاب الله ، فإن لم يكن في كتاب الله بما في سنة رسول الله ، فإن لم يكن في سنة رسول الله بما قضى به الصالحون » فهذا من أظهر الحجج عليكم على بطلان التقليد ؛ فإنه أمره أن يقدم الحكم بالكتاب على كل ما سواه ، فإن لم يجده في الكتاب ووجده في السنة لم يلتفت إلى غيرها ، فإن لم يجده في السنة قضى بما قضى به الصحابة . ونحن نفاشد الله فرقة التقليد : هل هم كذلك أو قريبا من ذلك ؟ وهل إذا نزلت بهم نازلة حدث أحد منهم نفسه أن يأخذ حكمها من كتاب الله ثم ينفذه ، فإن لم يجدها في كتاب الله أخذها من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يجدها في السنة أفتى فيها بما أفتى به الصحابة ؟ والله يشهد عليهم وملائكته وهم شاهدون على أنفسهم بأنهم إنما يأخذون حكمها من قول من قلدوه ، وإن استبان لهم في الكتاب أو السنة أو أقوال الصحابة خلاف ذلك لم يلتفتوا إليه ، ولم يأخذوا بشيء منه إلا بقول من قلدوه ؛ فكتاب عمر من أبطال الأشياء وأكسرها لقولهم ، وهذا كان سير السلف المستقيم وهدى القويم .

طريق  
التأخيرين  
في أخذ  
الأحكام

فلما انتهت النبوة إلى المتأخرين ساروا عكس هذا السير ، وقالوا : إذا نزلت النازلة بالفتى أو الحكم فعليه أن ينظر أولا : هل فيها اختلاف أم لا ؟ فإن لم يكن فيها اختلاف لم ينظر في كتاب ولا في سنة ، بل يفتى ويقضى فيها بالإجماع ، وإن كان فيها اختلاف اجتهد في أقرب الأقوال إلى الدليل فأفتى به وحكم به . وهذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ وكتاب عمر وأقوال الصحابة . والذي دل عليه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة أولى فإنه مقدور مأمور ، فإن علم المجتهد بما دل عليه القرآن والسنة أسهل عليه بكثير من علمه باتفاق الناس في شرق الأرض وغربها على الحكم . وهذا إن لم يكن متعذرا فهو أصعب شيء وأشقه إلا فيما هو من لوازم الإسلام ، فكيف يحملنا الله ورسوله على مالا وصول لنا إليه



ويترك الحوالة على كتابه وسنة رسوله اللذين هَدَانَا بهما ، وَيَسِّرْهَا لَنَا ، وجعل لنا إلى معرفتهما طريقاً سهلاً التناول من قرب ؟ ثم ما يدريه فاعل الناس اختلفوا وهو لا يعلم ، وليس عدم العلم بالنزاع علماً بعدمه ، فكيف يقدم عدم العلم على أصل العلم كله ؟ ثم كيف يسوغ له ترك الحق المعلوم إلى أمر لا علم له به وغايته أن يكون موهوماً ، وأحسن أحواله أن يكون مشكوكاً فيه شكاً متساوياً أو راجحاً ؟ ثم كيف يستقيم هذا على رأى مَنْ يقول : انقراض عصر الجمعين شرط في صحة الإجماع ؟ فما لم ينقض عصرهم فلمن نشأ في زمنهم أن يخالفهم ، فصاحبُ هذا السلوك لا يمكنه أن يحتج بالإجماع حتى يعلم أن العصر انقضى ولم ينشأ فيه مخالف لأهله ؟ وهل أحال الله الأمة في الاهتداء بكتابه وسنة رسوله على مالا سبيل لهم إليه ولا اطلاع لأفرادهم عليه ؟ وترك إحالتهم على ما هو بَيْنَ أظهرهم حجة عليهم باقية إلى آخر الدهر متمكنون من الاهتداء به ومعرفة الحق منه ، وهذا من أحمل المحال ، وحين نشأت هذه الطريقة تولد عنها معارضة النصوص بالإجماع المجهول ، وانفتح بابُ دعواه ، وصار مَنْ لم يعرف الخلاف من المقلدين إذا احتجَّ عليه بالقرآن والسنة قال : هذا خلاف الإجماع . وهذا هو الذي أنكره أئمة الإسلام ، وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه ، وكذبوا من ادعاه ؛ فقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله : مَنْ ادعى الإجماع فهو كاذب ، لعل الناس اختلفوا ، هذه دعوى بِشْرِ الْمَرْبِئِيِّ والأصم ، ولكن يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ، أو لم يبلغنا .

وقال في رواية المروزي : كيف يجوز للرجل أن يقول « أجمعوا » ؟ إذا سمعهم يقولون « أجمعوا » فاتهمهم ، لو قال « إني لم أعلم مخالفاً » كان .

وقال في رواية أبي طالب : هذا كذب ، ما علمه أن الناس مجمعون ؟ ولكن يقول « ما أعلم فيه اختلافاً » فهو أحسن من قوله إجماع الناس .



وقال في رواية أبي الحارث : لا ينبغي لأحد أن يدعى الإجماع ، لعل الناس  
اختلفوا .

أئمة الإسلام  
يقدمون  
الكتاب والسنة

ولم يزل أئمة الإسلام على تقديم الكتاب على السنة والسنة على الإجماع  
وجعل الإجماع في المرتبة الثالثة ، قال الشافعي : الحجة كتاب الله وسنة رسوله  
واتفاق الأئمة ، وقال في كتاب اختلافه مع مالك : والعلم طبقات ، الأولى : الكتاب  
والسنة الثابتة ، ثم الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، الثالثة أن يقول الصحابي  
فلا يعلم له مخالف من الصحابة ، الرابعة اختلاف الصحابة ، والخامسة القياس ، فقدم  
النظر في الكتاب والسنة على الإجماع ، ثم أخبر أنه إنما يُصَار إلى الإجماع فيما لم  
يعلم فيه كتاباً ولا سنة ، وهذا هو الحق .

وقال أبو حاتم الرازي : العلم عندنا ما كان عن الله تعالى من كتاب ناطق  
ناسخ غير منسوخ ، وما صححت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما  
لا معارض له ، وما جاء عن الأئمة من الصحابة ما اتفقوا عليه ، فإذا اختلفوا لم  
يخرج من اختلافهم ، فإذا خفي ذلك ولم يفهم فعن التابعين ، فإذا لم يوجد عن  
التابعين فعن أئمة الهدى من أتباعهم مثل أيوب السختياني وحماد بن زيد وحماد بن  
سلمة وسفيان ومالك والأوزاعي والحسن بن صالح ، ثم ما لم يوجد عن أمثالهم فعن  
مثل عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن إدريس ويحيى بن آدم  
وابن عيينة ووكيع بن الجراح ، ومن بعدهم محمد بن إدريس الشافعي ويزيد بن  
هارون والحيدري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي وأبي عبيد القاسم  
ابن سلام ، انتهى ؛ فهذا طريق أهل العلم وأئمة الدين ، جعل أقوال هؤلاء بدلاً  
عن الكتاب والسنة ، وأقوال الصحابة بمنزلة التيمم إنما يُصَار إليه عند عدم  
الماء ؛ فعَدَل هؤلاء المتأخرون المقلدون إلى التيمم والماء بين أظهرهم أسهل من  
التيمم بكثير .

ثم حدثت بعد هؤلاء فرقة هم أعداء العلم وأهله فقالوا : إذا نزلت بالملقى



أو الحالك نازلة لم يجوز أن ينظر فيها في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا أقوال الصحابة بل إلى ما قاله مقلده ومتبوعه ومن جعله عياراً على القرآن والسنة ؛ فما وافق قوله أفقته به وحكم به ، وما خالفه لم يجوز له أن يفتي به ولا يقضى به ، وإن فعل ذلك تعرض لعزله عن منصب الفتوى والحكم ، واستفتى له : ما تقول السادة والفقهاء فيمن ينتسب إلى مذهب إمام معين يقلده دون غيره ، ثم يفتي أو يحكم بخلاف مذهبه ، هل يجوز له ذلك أم لا ؟ وهل يقدر ذلك فيه أم لا ؟ فينقض المقلدون رؤوسهم ، ويقولون له : لا يجوز ذلك ، ويقدر فيه . ولعل القول الذي عدل إليه هو قول أنى بكر وعمر وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأمثالهم ؛ فيجيب هذا الذي انتصب للتوقيع عن الله ورسوله بأنه لا يجوز له مخالفة قول متبوعه لأقوال من هو أعلم بالله ورسوله منه ، وإن كان مع أقوالهم كتاب الله وسنة رسوله ، وهذا من أعظم جنايات فرقة التقليد على الدين ، ولو أنهم لم يفتوا بحدّهم ومرتبهم وأخبروا إخباراً مجرداً عما وجدوه من السواد في البياض من أقوال لا علم لهم بصحيتها من باطلها لكان لهم عذرٌ ما عند الله ، ولكن هذا مبلّغهم من العلم ، وهذه معاداتهم لأهله وللقائمين لله بحججه ، وبالله التوفيق .

هل قلد  
الصحابة عمر؟

الوجه الثالث والخمسون : قولكم « منعه عمر من بيع أمهات الأولاد وتبعه الصحابة وألزم بالطلاق الثلاث وتبعوه أيضاً » جوابه من وجوه ؛ أحدها : أنهم لم يتبعوه تقليداً له ، بل أداهم اجتهادهم في ذلك إلى ما أداه إليه اجتهاده ، ولم يقل أحد منهم قط : إني رأيت ذلك تقليداً لعمر . الثاني : أنهم لم يتبعوه كلهم فهذا ابن مسعود يخالفه في أمهات الأولاد ، وهذا ابن عباس يخالفه في الإلزام بالطلاق الثلاث ، وإذا اختلفت الصحابة وغيرهم فالحكم هو الحجة . الثالث : أنه ليس في اتباع قول عمر رضي الله عنه في هاتين المسألتين وتقليد الصحابة لو فرض له في ذلك ما يسوغ تقليد من هو دونه بكثير في كل ما يقوله وترك قول من هو مثله



ومن هو فوقه وأعلم منه ، فهذا من أبطال الاستدلال ، وهو تعلق بيت العنكبوت فقلدوا عمر وتركوا تقليد فلان وفلان ، فأما وأنتم تصرحون بأن عمر لا يقلد وأبو حنيفة والشافعي ومالك يُقلدون فلا يمكنكم الاستدلال بما أنتم مخالفون له ، فكيف يجوز للرجل أن يحتاج بما لا يقول به ؟ .

الوجه الرابع والخمسون : قولكم « إن عمرو بن العاص قال لعمر لما احتلم : خذ ثوباً غير ثوبك ، فقال : لو فعلت صارت سنة » فأين في هذا من الإذن من عمر في تقليده والإعراض عن كتاب الله وسنة رسوله ؟ وغاية هذا أنه تركه لئلا يقتدي به من يراه ، ويفعل ذلك ، ويقول : لولا أن هذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعله عمر ؛ فهذا هو الذي خشيته عمر ، والناس مقتدون بعلمائهم شاؤوا أم أبوا ، فهذا هو الواقع وإن كان الواجب فيه تفصيل .

الوجه الخامس والخمسون : قولكم « قد قال أبي : ما اشتبه عليك فكله إلى عالمه » فهذا حق ، وهو الواجب على من سوى الرسول ؛ فإن كل أحد بعد الرسول لا بد أن يشتبه عليه بعض ما جاء به ، وكل من اشتبه عليه شيء وجب عليه أن يكله إلى من هو أعلم منه ، فإن تبين له صار عالماً مثله ، وإلا وكله إليه ، ولم يتكلف ما لا علم له به ؛ فهذا هو الواجب علينا في كتاب ربنا وسنة نبينا وأقوال أصحابه ، وقد جعل الله سبحانه فوق كل ذي علم عليم ؛ فمن خفي عليه بعض الحق فوكله إلى من هو أعلم منه فقد أصاب ، فأى شيء في هذا من الإعراض عن القرآن والسنن وآثار الصحابة واتخاذ رجل بعينه معياراً على ذلك وترك النصوص لقوله وعرضها عليه وقبول كل ما أفتى به ورد كل ما خالفه ؟ وهذا الأثر نفسه من أكبر الحجج على بطلان التقليد ، فإن أوله « ما استبان لك فاعمل به ، وما اشتبه عليك فكله إلى عالمه » ونحن ننشدكم الله إذا استبان لكم السنة هل تتركون قول من قلدهتموها وتعاملون بها وتفتنون أو تقضون بموجبها ، أم تتركونها وتعطلون

ما استبان  
فاعمل به  
وما اشتبه  
فكله لعالمه



عنها إلى قوله وتقولون : هو أعلم بها منا ؟ فأبى رضى الله عنه مع سائر الصحابة على هذه الوصية ، وهى مبطلّة للتقليد قطعاً ، وبالله التوفيق ، ثم نقول : هل <sup>(١)</sup> وكلّتم ما اشتبه عليكم من المسائل إلى عالمها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ هم أعلم الأمة وأفضلها أم <sup>(١)</sup> تركتم أقوالهم وعدّلتم عنها ؟ فإن كان من فلدتموه ممن يؤكل ذلك إليه فالصحابه أحق أن يؤكل ذلك إليهم .

فتوى الصحابة  
والرسول حى  
تبليغ عنه

الوجه السادس والخمسون : قولكم « كان الصحابة يُفتون رسول الله صلى الله عليه وسلم حى بين أظهرهم ، وهذا تقليد من المستفتين لهم » وجوابه أن فتواهم إنما كانت تبليغاً عن الله ورسوله ، وكانوا بمنزلة المخبرين فقط ، لم تكن فتواهم تقليداً لرأى فلان وفلان وإن خالفت النصوص ؛ فهم لم يكونوا يقلدون فى فتواهم ، ولا يفتون بغير النصوص ، ولم يكن المستفتون لهم يعتمدون إلا على ما يبلغونهم إياه عن نبيهم فيقولون : أمر بكذا ، وفعل كذا ، ونهى عن كذا ، هكذا كانت فتواهم ؛ فهى حجة على المستفتين كما هى حجة عليهم ، ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم فى ذلك إلا فى الوساطة بينهم وبين الرسول وعدمها ، والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم وأن مستفتيهم لم يعلموا إلا بما علموه عن نبيهم وشاهدوه وسمعوه منه ، هؤلاء بواسطة وهؤلاء بغير واسطة ، ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الأمة يحل ما حله ويحرم ما حرمه ويستبيح ما أباحه ، وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على من أفتى بغير السنة منهم ، كما أنكر على أبى السنابل وكذبه ، وأنكر على من أفتى برجم الزانى البكر ، وأنكر على من أفتى باغتسال الجريح حتى مات ، وأنكر على من أفتى بغير علم كمن يفتى بما لا يعلم صحته ، وأخبر أن إثم المستفتى عليه ، وإفتاء الصحابة فى حياته نوعان ؛ أحدهما : كان يبلغه ويقرهم عليه ، فهو حجة بإقراره لا بمجرد إفتائهم ، الثانى : ما كانوا يفتون به مبلغين له عن نبيهم ، فهم فيه رؤاة لا مقلدون ولا مقلدون .

(١) فى الأصول « هلا وكلتم . . . ثم تركتم » وأكبر الظن أنه تحريف ما أثبتناه .



الوجه السابع والخمسون : قولكم « وقد قال تعالى ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ) فأوجب قبول نذارهم ، وذلك تقليد لهم » جوابه من وجوه ؛ أحدها : أن الله سبحانه إنما أوجب عليهم قبول ما أنذروهم به من الوحي الذي ينزل في غيبهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد ، فأين في هذا حجة لفرقة التقليد على تقديم آراء الرجال على الوحي ؟ . الثاني : أن الآية حجة عليهم ظاهرة ؛ فإنه سبحانه نوع عبوديتهم وقيامهم بأمره إلى نوعين ؛ أحدهما : نفير الجهاد ، والثاني : التفقه في الدين ، وجعل قيام الدين بهذين الفريقين ، وهم الأمراء والعلماء أهل الجهاد وأهل العلم ؛ فالنافرون يجاهدون عن القاعدين ، والقاعدون يحفظون العلم للنافرين ، فإذا رَجَعُوا من نفيرهم استدرَكُوا ما فاتهم من العلم بإخبار مَنْ سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهنا للناس في الآية قولان ؛ أحدهما : أن المعنى فهلاً نَفَر من كل فرقة طائفة تتفقه وتنذر القاعدة ، فيكون المعنى في طلب العلم ، وهذا قول الشافعي وجماعة من المفسرين ، واحتجوا به على قبول خبر الواحد ؛ لأن الطائفة لا يجب أن تكون عدد التواتر . والثاني أن المعنى فلولا نفر من كل فرقة طائفة تجاهد لتفقه القاعدة وتنذر النافرة للجهاد إذا رجعوا إليهم ويخبرونهم بما نزل بعدهم من الوحي ، وهذا قول الأكثرين ، وهو الصحيح ؛ لأن النفير إنما هو الخروج للجهاد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « وإذا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا » وأيضاً فإن المؤمنين عام في المقيمين مع النبي صلى الله عليه وسلم والغائبين عنه ، والمقيمون مرادون ولا بد فإنهم سادات المؤمنين ، فكيف لا يتناولهم اللفظ ؟ وعلى قول أولئك يكون المؤمنون خاصاً بالغائبين عنه فقط ، والمعنى وما كان المؤمنون لينفروا إليه كلهم ، فلولا نفر إليه من كل فرقة منهم طائفة ، وهذا خلاف ظاهر لفظ المؤمنين ، وإخراج اللفظ النفير عن مفهومه في القرآن والسنة ، وعلى كلا القولين فليس في الآية ما يقتضي صحة القول بالتقليد

المراد من  
إيجاب الله  
قبول إنذار  
من نفر للفقهاء  
في الدين



المذموم ، بل هي حجة على فسادِه وبطلانِه ؛ فإن الإنذار إنما يقوم بالحجة ، فمن لم تقم عليه الحجة لم يكن قد أُنذر ، كما أن النذير مَنْ أقام الحجة ، فمن لم يأت بحجة فليس بنذير ، فإن سَمِّيتَ ذلك تقليداً فليس الشأن في الأسماء ، ونحن لا ننكر التقليد بهذا المعنى ، فسمُّوه ما شئتم ، وإنما ننكر نصَّب رجل معين يُجْعَلُ قوله عياراً على القرآن والسنن ؛ فما وافق قوله منها قبل وما خالفه لم يقبل ، ويقبل قوله بغير حجة ، ويرد قول نظيره أو أعلم منه والحجة معه ، فهذا الذي أنكرناه ، وكل عالم على وجه الأرض يعلم إنكاره وذمه وذم أهله .

الوجه الثامن والخمسون : قولكم « إن ابن الزبير سئل عن الجد والإخوة فقال : أما الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذته خليلاً - يريد أبا بكر رضى الله عنه - فإنه أنزله أبا » فأى شيء في هذا مما يدل على التقليد بوجه من الوجوه ؟ وقد تقدم من الأدلة الشافية التي لا مَطْمَع في دفعها ما يدل على أن قول الصديق في الجد أصحُّ الأقوال على الإطلاق ، وابن الزبير لم يخبر بذلك تقليداً ، بل أضاف المذهب إلى الصديق لينبه على جلالة قائله ، وأنه ممن لا يقاس غيره به ، لا ليقبل قوله بغير حجة وتترك الحجة من القرآن والسنة لقوله ؛ فابن الزبير وغيره من الصحابة كانوا أنقَى لله ، وحُجِّجُ الله وبيناته أحبُّ إليهم من أن يتركوها لآراء الرجال وقول أحد كائن من كان ، وقول ابن الزبير « إن الصديق أنزله أبا » متضمن للحكم والدليل معاً .

الوجه التاسع والخمسون : قولكم « وقد أمر الله بقبول شهادة الشاهد ، وذلك تقليد له » فلو لم يكن في آفات التقليد غير هذا الاستدلال لسفى به بطلاننا ، وهل قبلنا قول الشاهد إلا بنص كتاب ربنا وسنة نبيينا وإجماع الأمة على قبول قوله ؛ فإن الله سبحانه نصَّبه حجة يحكم الحاكم بها كما يحكم بالإقرار ،

ليس قبول  
شهادة الشاهد  
تقليداً له



وكذلك قول المقر أيضاً حجة شرعية ، وقبوله تقليد له ، كما سميت قبول شهادة الشاهد تقليداً ، فسموه ما شئتم فإن الله سبحانه أمرنا بالحكم بذلك ، وجعله دليلاً على الأحكام ؛ فالحاكم بالشهادة والإقرار مُنفذ لأمر الله ورسوله ، ولو تركنا تقليد الشاهد لم يلزم به حكم ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقضى بالشاهد وبالإقرار ، وذلك حكم بنفس ما أنزل الله لا بالتقليد ؛ فلا استدلاله بذلك على التقليد المتضمن للإعراض عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ، وتقديم آراء الرجال عليها ، وتقديم قول الرجل على مَنْ هو أعلم منه واطراح قول مَنْ عداه جملة ، من باب قلب الحقائق وانتكاس العقول والأفهام ، وبالجملة فنحن إذا قبلنا قول الشاهد لم نقبله لمجرد كونه شهيداً به ، بل لأن الله سبحانه أمرنا بقبول قوله ، فأتم معاشر المقلدين إذا قبلتم قول من قلدهموه قبلتموه لمجرد كونه قاله أو لأن الله أمركم بقبول قوله وطرح قول مَنْ سواه .

الوجه الستون : قولكم «وقد جاءت الشريعة بقبول قول القائف والخاص ليس من التقليد قبول قول القائف ونحوه»  
وقد جاءت الشريعة بقبول قول القائف والخاص والقاسم والمقوم والحاكين بالمثل في جزاء الصيد ، وذلك تقليد محضٌ » أتعنون به أنه تقليد لبعض العلماء في قبول أقوالهم أو تقليد لهم فيما يخبرون به ؟ فإن عنيتم الأول فهو باطل ، وإن عنيتم الثاني فليس فيه ما تستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه ، وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر الخبر والشاهد ، لا من باب قبول الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها ، بل لمجرد إحسان الظن بقائلها مع تجويز الخطأ عليه ، فأين قبول الإخبار والشهادات والأقارير إلى التقليد في الفتوى ؟ والخبر بهذه الأمور يخبر عن أمر حسي طريق العلم به إدراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة ، وقد أمر الله سبحانه بقبول خبر الخبر به إذا كان ظاهر الصدق والعدالة . وطرد هذا ونظيره قبول خبر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه قال أو فعل ، وقبول خبر الخبر عن أخيه عنه بذلك ، وهلم جراً ؛ فهذا حق لا ينافي فيه أحد .



وأما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه أكثر من العلم بأن ذلك ظنه واجتهاده ؛ فتقليدنا له في ذلك بمنزلة تقليدنا له فيما يخبر به عن رؤيته وسماعه وإدراكه ، فأين في هذا ما يوجب علينا أو يسوغ لنا أن نفتي بذلك أو نحكم به وندين الله به ، ونقول : هذا هو الحق وما خالفه باطل ، ونترك له نصوص القرآن والسنة وآثار الصحابة وأقوال مَنْ عداه من جميع أهل العلم ؟

ومن هذا الباب تقليد الأعمى في القبلة ودخول الوقت لغيره . وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقلد غيره في طلوع الفجر ، ويقال له : أصبحت أصبحت ، وكذلك تقليد الناس المؤذن في دخول الوقت ، وتقليد من في المطمورة لمن يعلمه بأوقات الصلاة والفطر والصوم وأمثال ذلك ، ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة في الرسالة والتعريف والتعديل والجرح . كلُّ هذا من باب الأخبار التي أمر الله بقبول الخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً ، وقد أجمع الناس على قبول خبر الواحد في الهدية وإدخال الزوجة على زوجها ، وقبول خبر المرأة ذمية كانت أو مسلمة في انقطاع دم حيضها لوقته وجواز وطئها وإنكاحها بذلك ، وليس هذا تقليداً في الفتيا والحكم ، وإذا كان تقليداً لها فإن الله سبحانه شرع لنا أن نقبل قوله ونقلدها فيه ، ولم يشرع لنا أن نتلقى أحكامه عن غير رسوله فضلاً عن أن نترك سنة رسوله لقول واحد من أهل العلم ونقدم قوله على قول مَنْ عداه من الأمة .

الوجه الحادى والستون : قولكم « وأجمعوا على جواز شراء اللحيان والأطعمة والثياب وغيرها من غير سؤال عن أسباب حلها » اكتفاء بتقليد أربابها » جوابه أن هذا ليس تقليداً في حكم من أحكام الله ورسوله من غير دليل ، بل هو اكتفاء بقبول قول الذابح والبائع ، وهو اقتداء وانباع لأمر الله ورسوله ، حتى لو كان الذابح والبائع يهودياً أو نصرانياً أو فاجراً اكتفينا بقوله في ذلك ، ولم نسأله عن أسباب الحل ، كما قالت عائشة رضى الله عنها : يا رسول الله إن ناساً يأتوننا باللحيان لا ندرى أذكروا اسم الله عليها أم لا ، فقال « سَمُّوا أتم وكُلُّوا » فهل يسوغ لكم



تقليد الكفار والفساق في الدين كما تقلدوهم في الذبائح والأطعمة ؟ فدعوا هذه الاحتجاجات الباردة وادخلوا معنا في الأدلة الفارقة بين الحق والباطل ؛ لنعتقد معكم عقد الصلح اللازم على تحكيم كتاب الله وسنة رسوله والتعاضد إليهما وترك أقوال الرجال لهما ، وأن ندور مع الحق حيث كان ، ولا نتعيز إلى شخص معين غير الرسول : نقبل قوله كله ، ونرد قول من خالفه كله ، وإلا فاشهدوا بأننا أول منكر لهذه الطريقة وراغب عنها دأب إلى خلافها ، والله المستعان .

الوجه الثاني والستون : قولكم « لو كلف الناس كلهم الاجتهاد وأن يكونوا علماء ضاعت مصالح العباد وتعطلت الصنائع والمتاجر وهذا مما لا سبيل إليه شرعا وقدراً » فجوابه من وجوه ؛ أحدها : أن من رحمة الله سبحانه بنا ورأفته أنه لم يكلفنا بالتقليد ، فلو كلفنا به اضاعت أمورنا ، وفسدت مصالحنا ، لأننا لم نكن ندرى من نقلد من المفتين والفقهاء ، وهم عدد فوق المثبتين ، ولا يدرى عددهم في الحقيقة إلا الله ، فإن المسلمين قد ملأوا الأرض شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً ، وانتشر الإسلام بحمد الله وفضله وبلغ ما بلغ الليل ، فلو كلفنا بالتقليد لوقعنا في أعظم العنت والفساد ، ولكلفنا بتحليل الشيء ونحريمه وإيجاب الشيء وإسقاطه معاً إن كلفنا بتقليد كل عالم ، وإن كلفنا بتقليد الأعم فالأعم فمعرفة ما دل عليه القرآن والسنن من الأحكام أسهل بكثير من معرفة الأعم الذي اجتمعت فيه شروط التقليد ، ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراسخ فضلاعن المقلد الذي هو كالأعمى ، وإن كلفنا بنقيد البعض وكان جعل ذلك إلى تشيئنا واختيارنا صاردين الله تبعاً لإرادتنا واختيارنا وشهوأتنا ، وهو عين الحال ؛ فلا بد أن يكون ذلك راجعاً إلى من أمر الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين شفقتيه ، وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله وأمينه على وحيه وحجته على خلقه ، ولم يجعل الله هذا المنصب لسواه بعده أبداً ، الثاني : أن بالنظر والاستدلال صلاح الأمور لاضياعها ، وبإهماله وتقليد من يخطئ ويصيب إضاعتها وفسادها كما الواقع شاهد به ، والثالث : أن كل واحد

هل كلف  
الناس كلهم  
الاجتهاد ؟



منا مأمور بأن يصدق الرسول فيما أخبر به ، ويطيعه فيما أمر ، وذلك لا يكون إلا بعدمعرفة أمره وخبره . ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الأمة إلا ما فيه حفظ دينها ودنياها وصلاحها في معاشها ومعادها ، وبإهمال ذلك تضيع مصالحها وتفسد أمورها ، فما خراب العالم إلا بالجهل ، ولا عمارته إلا بالعلم . وإذا ظهر العلم في بلد أو محلة قل الشر في أهلها ، وإذا خفى العلم هناك ظهر الشر والفساد . ومن لم يعرف هذا فهو ممن لم يجعل الله له نورا . قال الإمام أحمد : ولولا العلم كان الناس كالبهائم ، وقال : الناس أحوج إلى العلم منهم إلى الطعام والشراب ؛ لأن الطعام والشراب يحتاج إليه في اليوم مرتين أو ثلاثا ، والعلم يحتاج إليه كل وقت ، الرابع : أن الواجب على كل عبد أن يعرف ما يخصه من الأحكام ، ولا يجب عليه أن يعرف ما لا تدعوه الحاجة إلى معرفته ، وليس في ذلك إضاعة لمصالح الخلق ولا تعطيل لمعاشهم ؛ فقد كان الصحابة رضي الله عنهم قائمين بمصالحهم ومعاشهم وعمارة حروثهم والقيام على مواشيهم والضرب في الأرض لمتاجرهم والصفق بالأسواق ، وهم أهدى العلماء الذين لا يُشَقُّ في العلم غبارهم ، الخامس : أن العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدرات الأذهان ومسائل الخُرُص والألغاز ، وذلك بحمد الله تعالى أيَسَّرُ شَيْءًا عَلَى الْنَفُوسِ تحصيله وحفظه وفهمه ، فإنه كتاب الله الذي يَسَّرَ لَدَّكَ كَمَا قَالَ تَعَالَى ( وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ) قال البخاري في صحيحه : قال مطروراق : هل من طالب علم فيعان عليه ؟ ولم يقل فتضيع عليه مصالحه وتتعطل معاشه عليه ، وسنة رسوله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة محفوظة ، وأصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث ، وفرشها وتفصيلها نحو أربعة آلاف حديث وإما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدرات الأذهان وأغلوطات المسائل والفروع والأصول التي ما أنزل الله بها من سلطان التي كل ما لها في نمو وزيادة وتوليد ، والدين كل ماله في غربة ونقصان ، والله المستعان .

الوجه الثالث والستون : قولكم « قد أجمع الناس على تقليد الزوج لمن يهدي



أمور قبل  
هي تقليد  
وليست به

إليه زوجته ليلة الدخول ، وعلى تقليد الأعمى في القبلة والوقت ، وتقليد المؤذنين ،  
وتقليد الأئمة في الطهارة وقراءة الفاتحة ، وتقليد الزوجة في انقطاع دمها  
ووطئها وتزويجها » .

فجوابه ما تقدم أن استدلالكم بهذا من باب المغالطة ، وليس هذا من  
التقليد المذموم على لسان السلف والخلف في شيء ، ونحن لم نرجع إلى أقوال  
هؤلاء لكونهم أخبروا بها ، بل لأن الله ورسوله أمر بقبول قولهم وجعله دليلاً  
على ترتب الأحكام ؛ فإخبارهم بمنزلة الشهادة والإقرار ، فأين في هذا ما يسوغ  
التقليد في أحكام الدين والإعراض عن القرآن والسنن ونصب رجل بعينه ميزاناً  
على كتاب الله وسنة رسوله ؟

الوجه الرابع والستون : قولكم « أمر النبي صلى الله عليه وسلم عقبة بن  
الحارث أن يقلد المرأة التي أخبرته بأنها أرضعته وزوجته » فيالله العجب فأنتم  
لا تقلدونها في ذلك ، ولو كانت إحدى أمهات المؤمنين ، ولا تأخذون بهذا  
الحديث ، وتتركونه تقليداً لمن قلدتموه دينكم ، وأى شيء في هذا مما يدل على  
التقليد في دين الله ؟ وهل هذا إلا بمنزلة قبول خبر الخببر عن أمر حسي يخبر به ،  
وبمنزلة قبول الشاهد ؟ وهل كان مفارقة عقبة لها تقليداً لتلك الأمة أو اتباعاً  
لرسول الله حيث أمره بفراقها ؟ فمن بركة التقليد أنكم لا تأمرونه بفراقها ،  
وتقولون : هي زوجتك حلال وظوؤها ، وأما نحن فمن حقوق الدليل علينا أن نأمر  
من وقعت له هذه الواقعة بمثل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقبة بن  
الحارث سواء ، ولا نترك الحديث تقليداً لأحد .

الرد على  
دعوى أن  
الأئمة قالوا  
بجواز التقليد

الوجه الخامس والستون : قولكم « قد صرح الأئمة بجواز التقليد كما قال  
سفيان : إذا رأيت الرجل يعمل العمل وأنت ترى غيره فلا تنهه ، وقال محمد بن  
الحسن : يجوز للعالم تقليد من هو أعلم منه ، ولا يجوز له تقليد مثله ، وقال الشافعي  
في غير موضع : قلته تقليداً لعمر ، وقلته تقليداً لعثمان ، وقلته تقليداً لعطاء » .



جوابه من وجوه ؛ أحدها : أنكم إن ادعيتم أن جميع العلماء صرحوا بجواز التقليد فدعوى باطلة ، فقد ذكرنا من كلام الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام في ذم التقليد وأهله والنهي عنه ما فيه كفاية ، وكانوا يسمون المقلد الإمعة ومحقب دينه كما قال ابن مسعود الإمعة الذي يُحَقِّبُ دينَه الرجال ، وكانوا يسمونه الأعمى الذي لا بصيرة له ، و يسمون المقلدين أتباع كل ناعق ، يميلون مع كل صائح ، لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يركنوا إلى ركنٍ وثيق ، كما قال فيهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة ، وكما سماه الشافعي حاطبَ لَيْلٍ ، ونهى عن تقليده وتقليد غيره ؛ فجزاه الله عن الإسلام خيراً ، لقد نصح الله ورسوله والمسلمين ودعا إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وأمر باتباعهما دون قوله ، وأمرنا بأن نَعْرِضَ أقواله عليهما فنقبل منهما ما وافقهما ونرد ما خالفهما ؛ فنحن نناشد المقلدين : هل حفظوا في ذلك وصيته وأطاعوه أم عصَوْه وخالفوه ؟ وإن ادعيتم أن من العلماء من جوز التقليد فكان ما رأى ، الثاني : أن هؤلاء الذين حكيتهم عنهم أنهم جوزوا التقليد لمن هو أعلم منهم هم من أعظم الناس رغبة عن التقليد واتباعا للحجة ومخالفة لمن هو أعلم منهم ، فأنتم مقرون أن أبا حنيفة أعلم من محمد بن الحسن ومن أبي يوسف وخلافهما له معروف ، وقد صح عن أبي يوسف أنه قال : لا يحل لأحد أن يقول مقاتلتنا حتى يعلم من أين قلنا ؛ الثالث : أنكم منكرون أن يكون من قلدتموه من الأئمة مقلداً لغيره أشد الإنكار ، وقتم وقعدتم في قول الشافعي : قلته تقليدا لعمر ، وقلته تقليدا لعثمان ، وقلته تقليداً لعطاء ، واضطربتم في حمل كلامه على موافقة الاجتهاد أشد الاضطراب ، وادعيتم أنه لم يقلد زيدا في الفرائض ، وإنما اجتهد فوافق اجتهاده اجتهاده ، ووقع الخطر على الخطر ، حتى وافق اجتهاده في مسائل المعادة حتى في الأكدرية ، وجاء الاجتهاد حَذَوُ القَذَّة بالْقَذَّة ، فكيف نصبتموه مقلدا ههنا ؟ ولكن هذا التناقض جاء من بركة التقليد ، ولو اتبعتم العلم من حيث هو واقتديتم بالدليل وجعلتم الحجة إماما لما تناقضتم هذا التناقض وأعطيتكم كل ذي حق حقه ، الرابع : أن هذا من أكبر الحجج عليكم ؛ فإن الشافعي قد



صرح بتقليد عمر وعثمان وعطاء مع كونه من أئمة المجتهدين ، وأنتم - مع إقراركم بأنسكم من المقلدين - لا ترون تقليد واحد من هؤلاء ، بل إذا قال الشافعي وقال عمر وعثمان وابن مسعود - فضلا عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن - تركتم تقليد هؤلاء وقلدتم الشافعي ، وهذا عين التناقض ؛ فخالفتهموه من حيث زعمتم أنسكم قلدتموه ، فإن قلدتم الشافعي فقلدوا من الله الشافعي ، فإن قاتم : بل قلدناهم فيما قلدهم فيه الشافعي ، قيل : لم يكن ذلك تقليدا منكم لهم ، بل تقليدا له ، وإلا فلو جاء عنهم خلاف قوله لم تلتفتوا إلى أحد منهم ، الخامس : أن من ذكرتم من الأئمة لم يقلدوا تقليدكم ، ولا سوغوه بقاء ، بل غاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسيرة لم يظفروا فيها بنص عن الله ورسوله ، ولم يجدوا فيها سوى قول من هو أعلم منهم فقلدوه ، وهذا فعل أهل العلم ، وهو الواجب ؛ فإن التقليد إنما يباح المضطر ، وأما من عدل عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه إلى التقليد فهو كمن عدل إلى الميتة مع قدرته على المذككى ؛ فإن الأصل أن لا يقبل قول الغير إلا بدليل إلا عند الضرورة ، فجعلتم أنتم حال الضرورة رأس أموالكم .

الوجه السادس والستون : قولكم « قال الشافعي : رأى الصحابة لنا خير من رأينا لأنفسنا ونحن نقول ونصدق : رأى الشافعي والأئمة لنا خير من رأينا لأنفسنا » جوابه من وجوه ، أحدها : أنكم أول مخالف لقوله ، ولا ترون رأيهم لكم خيرا من رأى الأئمة لأنفسهم ، بل تقولون : رأى الأئمة لأنفسهم خيرا لنا من رأى الصحابة لنا ، فإذا جاءت الفتيا عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وسادات الصحابة وجاءت الفتيا عن الشافعي وأبي حنيفة ومالك تركتم ماجاء عن الصحابة وأخذتم بما أفتى به الأئمة ، فهلا كان رأى الصحابة لكم خيرا من رأى الأئمة لكم لو نصحتهم أنفسكم ، الثانى : أن هذا لا يوجب صحة تقليد من سوى الصحابة ؛ لما خصهم الله به من العلم والفهم والفضل والفقہ عن الله ورسوله وشاهدوا الوحى

الفرق بين  
حال الأئمة  
وحال المقلدين



والتلقى عن الرسول بلا واسطة ونزول الوحي بلغتهم وهي غصّة محضة لم تُشَبَّ ،  
ومراجعتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أشكل عليهم من القرآن والسنة حتى  
يُحْكِيَهُ لَهُمْ ؛ فمن له هذه المزية بعدهم ؟ ومن شاركهم في هذه المنزلة حتى يقلّد كما  
يقلّدون فضلا عن وجوب تقليده وسقوط تقليدهم أو تحريره كما صرح به غلاتهم ؟  
وتالله إن بين علم الصحابة وعلم من قلّدتموه من الفضل كما بينهم وبينهم في ذلك .  
قال الشافعي ، في الرسالة القديمة بعد أن ذكرهم وذكر من تعظيمهم وفضلهم :  
وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به عليهم ، وآراؤهم لنا  
أحمد وأولى بنا من رأينا ، قال الشافعي : وقد أثنى الله على الصحابة في القرآن  
والتوراة والإنجيل ، وسبق لهم من الفضل على لسان نبيهم ما ليس لأحد بعدهم ،  
وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ  
شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ » ، وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَفْثَقَ مِثْلِ  
أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدُهُمْ وَلَا نَصِيفَهُ » وقال ابن مسعود : إن الله نظر في قلوب  
عباده فوجد قلب محمد خير قلوب العباد ، ثم نظر في قلوب الناس بعده فرأى  
قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فاختارهم لصحبته ، وجعلهم أنصار دينه ووزراء  
نبيه ، فما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ، وما رآوه قبيحا فهو عند الله قبيح »  
وقد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتِّباع سنة خلفائه الراشدين وبالاقتداء  
بالخلفيتين . وقال أبو سعيد : كان أبو بكر أعلمنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود بالعلم ، ودعا لابن عباس بأن  
يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل ، وضمه إليه مرة وقال : « أَلْهَمَ عِلْمَهُ الْحِكْمَةَ »  
وتأول عمر في المنام القَدَحَ الذي شرب منه حتى رأى الرى يخرج من تحت أظفاره  
وأوله بالعلم ، وأخبر أن القوم إن أطاعوا أبا بكر وعمر يَرشُدوا ، وأخبر أنه لو كان



بعده نبي لسكان عمر ، وأخبر أن الله جعل الحق على لسانه وقلبه ، وقال : رضيتُ  
لكم ما رضى لكم ابن أم عبد ، يعنى عبد الله بن مسعود ، وفضائلهم ومناقبهم  
وما خصهم الله به من العلم والفضل ، أكثرُ من أن يذكر ، فهل يستوى تقليد  
هؤلاء وتقليد من بعدهم ممن لا يدانيهم ولا يقاربهم ؟ الثالث : أنه لم يختلف  
المسلمون أنه ليس قول من قلدتموه حجة ، وأكثر العلماء بل الذى نص عليه من  
قلدتموه أن أفعال الصحابة حجة : يجب اتباعها ، ويحرم الخروج منها كما سيأتى  
حكاية ألفاظ الأئمة فى ذلك ، وأبلغهم فيه الشافعى ، ونين أنه لم يختلف  
مذهبه أن قول الصحابى حجة ، ونذكر نصوصه فى الجديد على ذلك إن شاء  
الله ، وأن من حكى عنه قولين فى ذلك فإنما حكى ذلك بلازم قوله ، لا بصريحه ،  
وإن كان قول الصحابى حجة فقبول قوله حجة واجب متعين ، وقبول قول من  
سواه أحسن أحواله أن يكون سائغاً ، فقياسُ أحد القائلين على الآخر من  
أفسد القياس وأبطله .

ما ركزه الله  
فى فطر عباده  
من تقليد  
الأستاذين  
لا يستلزم  
جواز التقليد  
فى الدين

الوجه السابع والستون : قولكم « وقد جعل الله سبحانه فى فطر العباد  
تقليد المتعلمين للمعلمين والأستاذين فى جميع الصنائع والعلوم إلى آخره » فجوابه  
أن هذا حق لا ينكره عاقل ، ولكن كيف يستلزم ذلك صحة التقليد فى دين  
الله ، وقبول قول المتبوع بغير حجة توجب قبول قوله ، وتقديم قوله على قول من  
هو أعلم منه ، وترك الحجة لقوله ، وترك أقوال أهل العلم جميعاً من السلف  
والخلف لقوله ؟ فهل جعل الله ذلك فى فطرة أحد من العالمين ؟ ثم يقال : بل  
الذى فطر الله عليه عباده طلب الحجة والدليل المثبت لقول المدعى ، فركز  
سبحانه فى فطر الناس أنهم لا يقبلون قول من لم يقم الدليل على صحة قوله ،  
ولأجل ذلك أقام الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والأدلة الظاهرة  
والآيات الباهرة على صدق رساله إقامة للحجة وقطعاً للمعذرة ، وهذا وهُم



أصدق خلقه وأعلمهم وأبرّهم وأكملهم ، فأتوا بالآيات والحجج والبراهين مع اعتراف أممهم لهم بأنهم أصدق الناس ، فكيف يقبل قول مَنْ عداهم بغير حجة توجب قبول قوله ؟ والله تعالى إنما أوجب قبول قولهم بعد قيام الحجة وظهور الآيات المستلزمة لصحة دعواهم ؛ لما جعل الله في فطر عباده من الانقياد للحجة ، وقبول قول صاحبها ، وهذا أمر مشترك بين جميع أهل الأرض مؤمنهم وكافرهم وبرّهم وفاجرهم الانقياد للحجة وتعظيم صاحبها ، وإن خالفوه عناداً وبغياً فلنفوات أغراضهم بالانقياد ؛ ولقد أحسن القائل :

أَبْنُ وَجْهِ قَوْلِ الْحَقِّ فِي قَلْبِ سَامِعٍ      وَدَعَا نُورُ الْحَقِّ يَسْرَى وَيَشْرِقُ  
سَيُؤْنِسُهُ رُشْداً وَيُنْسِي نِفَارَهُ      كَمَا نَسِيَ التَّوْثِيقَ مَنْ هُوَ مُطْلَقُ  
ففطرة الله وشرعه من أكبر الحجج على فرقة التقليد .

الوجه الثامن والستون : قولكم « إن الله سبحانه فاوت بين قوى الأذهان كما فاوت بين قوى الأبدان ، فلا يليق بحكمته وعدله أن يفرض على كل أحد معرفة الحق بدليله في كل مسألة ، إلى آخره » فنحن لا ننكر ذلك ، ولا ندعى أن الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في كل مسألة من مسائل الدين دقة وجسلة ، وإنما أنكرنا ما أنكره الأئمة ومن تقدمهم من الصحابة والتابعين وما حدث في الإسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من نصب رجل واحد وجعل فتاويه بمنزلة نصوص الشارع ، بل تقديمها عليه وتقديم قوله على أقوال من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من جميع علماء أمته ، والاكتفاء بتقليده عن تلقي الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة ، وأن يضم إلى ذلك أنه لا يقول إلا بما في كتاب الله وسنة رسوله . وهذا مع تضمنه للشهادة بما لا يعلم الشاهد ، والقول على الله بلا علم ، والإخبار عن خالفه وإن كان أعلم منه أنه غير مصيب للكتاب

تفاوت  
الاستعداد لا  
يستلزم التقليد  
في كل حكم



والسنة ومُتَّبَعِي هو المصيب ، أو يقول : كلاهما مصيب للكتاب والسنة ، وقد تعارضت أقوالهما ، فيجعل أدلة الكتاب والسنة متعارضة متناقضة ، والله ورسوله يحكم بالشئ وضده في وقت واحد ، ودينه تبع لأراء الرجال ، وليس له في نفس الأمر حكم معين ، فهو إما أن يسلك هذا المسلك أو يخطئ من خالف متبوعه ، ولا بد له من واحد من الأمرين ، وهذا من بركة التقليد عليه .

إذا عرفت هذا فنحن إنما قلنا ونقول : إن الله تعالى أَوْجَبَ على العباد أن يَتَّقُوهُ بحسب استطاعتهم ، وأصل التقوى معرفة ما يتقى ثم العمل به ؛ فالواجب على كل عبد أن يبذل جهده في معرفة ما يتقيه مما أمره الله به ونهاه عنه ، ثم يلتزم طاعة الله ورسوله ، وما خفى عليه فهو فيه أسوة أمثاله ممن عدا الرسول ؛ فكل أحدٍ سواه قد خفى عليه بعض ما جاء به ، ولم يخرج ذلك عن كونه من أهل العلم ، ولم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه . قال أبو عمر : وليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد خفى عليه بعض أمره ، فإذا أوجب الله سبحانه على كل أحد ما استطاعه وبلغته قُوَاهُ من معرفة الحق وعَدْرَهُ فيما خفى عليه منه فأخطأ أو قلد فيه غيره كان ذلك هو مقتضى حكمته وعدله ورحمته ، بخلاف ما لو فرض على العباد تقليد من شاءوا من العلماء ، وأن يختار كل منهم رجلاً ينصبه معياراً على وحيه ، ويُعْرَضُ عن أخذ الأحكام واقتباسها من مِشْكَاةِ الوحي ؛ فإن هذا يناقض حكمته ورحمته وإحسانه ، ويؤدي إلى ضياع دينه وهجر كتابه وسنة رسوله كما وقع فيه مَنْ وقع ، وبالله التوفيق .

الوجه التاسع والستون : قولكم « إنكم في تقليدكم بمنزلة المأموم مع الإمام والمتبوع مع التابع فالركب خلف الدليل » جوابه إنا والله حولها نَدْنِ ، ولكن الشأن في الإمام والدليل والمتبوع الذي فرض الله على الخلائق

فرق عظيم  
بين المقلد  
والمأموم



أن تأتم به وتتبعه وتسير خلفه ، وأقسم سبحانه بعزته أن العباد لو أتوه من كل طريق أو استفتحوا من كل باب لم يفتح لهم حتى يدخلوا خلفه ؛ فهذا أعمُرُ الله هو إمام الخلق ودليلهم وقائدهم حقاً . ولم يجعل الله منصب الإمامة بعده إلا لمن دعا إليه ، ودل عليه ، وأمر الناس أن يقتدوا به ، ويأتموا به ، ويسيروا خلفه ، وأن لا ينصبوا لنفوسهم متبوعاً ولا إماماً ولا دليلاً غيره ، بل يكون العلماء مع الناس بمنزلة أئمة الصلاة مع المصلين ، كل واحد يصلي طاعة لله وامثالاً لأمره ، وهم في الجماعة متعاونون متساعدون بمنزلة الوفد مع الدليل ، كلهم يحج طاعة لله وامثالاً لأمره ، لا أن المأموم يصلي لأجل كون الإمام يصلي ، بل هو يصلي صلى إمامه أولاً . بخلاف المقلد ؛ فإنه إنما ذهب إلى قول متبوعه لأنه قاله ، لا لأن الرسول قاله ، ولو كان كذلك لدار مع قول الرسول أين كان ولم يكن مقلداً . فاحتجاجهم بإمام الصلاة ودليل الحاج من أظهر الحجج عليهم .

يوضحه الوجه السبعون : أن المأموم قد علم أن هذه الصلاة التي فرضها الله سبحانه على عباده ، وأنه وإمامه في وجوبها سواء ، وأن هذا البيت هو الذي فرض الله حجه على كل من استطاع إليه سبيلاً ، وأنه هو والدليل في هذا الفرض سواء ، فهو لم يحج تقليداً للدليل ، ولم يصل تقليداً للإمام . وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم دليلاً يدلّه على طريق المدينة لما هاجر الهجرة التي فرضها الله عليه ، وصلى خلف عبد الرحمن بن عوف مأموماً ، والعالم يصلي خلف مثله ومن هو دونه ، بل خلف من ليس بعالم ، وليس من تقليده في شيء .

يوضحه الوجه الحادى والسبعون : أن المأموم يأتي بمثل ما يأتي به الإمام سواء ، والركب يأتون بمثل ما يأتي به الدليل ، ولو لم يفعلوا ذلك لما كان هذا متبعاً ، فالمتبع للأئمة هو الذي يأتي بمثل ما أتوا به سواء من معرفة الدليل وتقديم الحجة وتحكيمها حيث كانت ومع من كانت ؛ فهذا



يكون متبعاً لهم ، وأما مع إعراضه عن الأصل الذي قامت عليه إمامتهم ويسلك غير سبيلهم ثم يدعى أنه مؤتم بهم فتلك أمانتهم ، ويقال لهم ( هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ) .

الوجه الثاني والسبعون : قوالكم « إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتحوا البلاد ، وكان الناس حديثي عهد بالإسلام ، وكانوا يفتونهم ، ولم يقولوا لأحد منهم عليك أن تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل » جوابه أنهم لم يُفتَوْهم بأرائهم ، وإنما بلغوهم ما قاله نبيهم وفعله وأمر به ؛ فكان ما أفتَوْهم به هو الحكم وهو الحجة ، وقالوا لهم : هذا عهد نبينا إلينا ، وهو عهدنا إليكم ، فكان ما يخبرونهم به هو نفس الدليل وهو الحكم ؛ فإن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الحكم وهو دليل الحكم ، وكذلك القرآن ، وكان الناس إذ ذاك إنما يحرصون على معرفة ما قاله نبيهم وفعله وأمر به ، وإنما تُبلغهم الصحابة ذلك ؛ فأين هذا من زمانٍ إنما يحرص أشباه الناس فيه على ما قاله الآخر فالآخر ، وكلما تأخر الرجل أخذوا كلامه وهجروا أو كادوا يهجرون كلام مَنْ فوقه ، حتى تجد أتباع الأئمة أشد الناس هجراً لكلامهم ، وأهل كل عصر إنما يَقْضُونَ ويفتون بقول الأدنى فالأدنى إليهم وكلما بعد العهد ازداد كلام المتقدم هجراً ورغبة عنه ، حتى إن كتبه لا تسكاد تجد عندهم منها شيئاً بحسب تقدم زمانه ، ولكن أين قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتابعين : لينصب كل منكم لنفسه رجلاً يختاره ويقلده دينه ولا يلتفت إلى غيره ، ولا يتلقَّ الأحكام من الكتاب والسنة ، بل من تقليد الرجال ، فإذا جاءكم عن الله ورسوله شيء وعمن نصبتموه إماماً تقلدونه فخذوا بقوله ، ودَعُوا ما بلغكم عن الله ورسوله ؛ فوالله لو كشف الغطاء لكم وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الأول :

نزلوا بمكة في قبائل هاشم ونزلت بالبيداء أبعد منزل

الصحابة كانوا  
يلفون الناس  
حكم الله ورسوله



وكما قال الثاني :

سَارَتْ مُشْرِقَةً وَسَرَتْ مَغْرِبًا شَتَانٌ بَيْنَ مَشْرِقٍ وَمَغْرَبٍ

وكما قال الثالث :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَّ سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ  
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

ليس التقليد  
من لوازم  
الشرع

الوجه الثالث والسبعون : قولكم « إن التقليد من لوازم الشرع والقدر ، والمنكرون له مضطرون إليه ولا بد كما تقدم بيانه من الأحكام » جوابه أن التقليد المنكر المذموم ليس من لوازم الشرع ، وإن كان من لوازم القدر ، بل بطلانه وفساده من لوازم الشرع ، كما عرف بهذه الوجوه التي ذكرناها وأضعافها ، وإنما الذي من لوازم الشرع المتأبئة ، وهذه المسائل التي ذكرتم أنها من لوازم الشرع ليست تقليداً ، وإنما هي متابعة وامتنال للأمر ، فإن أبيتُم إلا تسميتها تقليداً فالتقليد بهذا الاعتبار حق ، وهو من الشرع ، ولا يلزم من ذلك أن يكون التقليد الذي وقع النزاع فيه من الشرع ، ولا من لوازمه ، وإنما بطلانه من لوازمه .

يوضحه الوجه الرابع والسبعون : أن ما كان من لوازم الشرع فبطلان ضده من لوازم الشرع ؛ فلو كان التقليد الذي وقع فيه النزاع من لوازم الشرع لكان بطلان الاستدلال واتباع الحجة في موضع التقليد من لوازم الشرع ؛ فإن ثبوت أحد النقيضين يقتضي انتفاء الآخر ، وصحة أحد الضدين يوجب بطلان الآخر ، ونحرره دليلاً فقول : لو كان التقليد من الدين لم يحز العدول عنه إلى الاجتهاد والاستدلال ؛ لأنه يتضمن بطلانه .

فإن قيل : كلاهما من الدين ، أو أحدهما أكمل من الآخر ؛ فيجوز العدول عن المفضول إلى الفضل .



قيل : إذا كان قد انسَدَّ بابُ الاجتهاد عندكم وقطعت طريقه وصار الفرض هو التقايد فالعدول عنه إلى ما قد سدَّ بابُه وقطعت طريقه يكون عندكم معصية وفاعله آتما ، وفي هذا من قطع طريق العلم وإبطال حجج الله وبيناته وخلو الأرض من قائم لله بحججه ما يبطل هذا القول ويُدْحِضُهُ ، وقد ضمن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا تزال طائفة من أمته على الحق لا يضرهم مَنْ خَذَلَهُمْ ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة ، وهؤلاء هم أولو العلم والمعرفة بما بعث الله به رسوله ؛ فإنهم على بصيرة وبينه ، بخلاف الأعمى الذي قد شهد على نفسه بأنه ليس من أولى العلم والبصائر .

والمقصود أن الذي هو من لوازم الشرع المتابعة والاعتداء ، وتقديم النصوص على آراء الرجال ، وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما تنازع فيه العلماء . وأما الزهد في النصوص والاستغناء عنها بآراء الرجال وتقديمها عليها والإنكار على مَنْ جعل كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة نُصُبَ عينيه وعرض أقوال العلماء عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وَلِيَّةً فبطلانه من لوازم الشرع ، ولا يتم الدين إلا بإنكاره وإبطاله ، فهذا لَوْنٌ والاتباع لون ، والله الموفق .

الرواية  
غير التقليد

الوجه الخامس والسبعون : قولكم « كل حجة أثرية احتججتم بها على بطلان التقليد فأنتم مقلدون لحملتها وروايتها ، وليس بيد العالم إلا تقليد الراوى ، ولا بيد الحاكم إلا تقليد الشاهد ، ولا بيد العامى إلا تقليد العالم ، إلى آخره » . جوابه ما تقدم مراراً من أن هذا الذى سميتموه تقليداً هو اتباع أمر الله ورسوله ولو كان هذا تقليداً لسكان كل عالم على وجه الأرض بعد الصحابة مقلداً ، بل كان الصحابة الذين أخذوا عن نظرائهم مقلدين . ومثل هذا الاستدلال لا يصدُر إلا من مُشَاغِب أو ملبس يقصد لبس الحق بالباطل . والمقلد لجهله أخذ نوعاً



صحيحاً من أنواع التقليد واستدل به على النوع الباطل منه لوجود القدر المشترك ، وغفل عن القدر الفارق ، وهذا هو القياس الباطل المتفق على ذمه ، وهو أخو هذا التقليد الباطل ، كلاهما في البطلان سواء .

وإذا جعل الله سبحانه خبر الصادق حجة وشهادة العدل حجة لم يكن متبع الحجة مقلداً ، وإذا قيل إنه مقلد للحجة فيها بهذا التقليد وأهله ، وهل ندن إلا حوله ؟ والله المستعان .

الجواب على ادعاء أن التقليد أسلم من طلب الحجة الوجه السادس والسبعون : قولكم « أنتم منعم من التقليد خشية وقوع المقلد في الخطأ بأن يكون من قلده مخطئاً في فتواه ، ثم أوجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق ، ولا ريب أن صوابه في تقليده لمن هو أعلم منه أقرب من اجتهاده هو لنفسه ، كمن أراد شراء سلعة لا خبرة له بها فإنه إذا قلّد عالماً بتلك السلعة خبيراً بها أميناً ناصحاً كان صوابه وحصول غرضه أقرب من اجتهاده لنفسه » . جوابه من وجوه :

أحدها : أنا منعمنا التقليد طاعة لله ورسوله ، والله ورسوله منع منه ، وذم أهله في كتابه ، وأمر بتحكيمة وتحكيم رسوله وود ما تنازعت فيه الأمة إليه وإلى رسوله ، وأخبر أن الحكم له وحده ، ونهى أن يتخذ من دونه ودون رسوله وليجةً ، وأمر أن يعتصم بكتابه ، ونهى أن يتخذ من دونه أولياء وأرباباً يحلّ من اتخذهما أحلوه ويحرم ما حرموه ، وجعل من لا علم له بما أنزله على رسوله بمنزلة الأنعام ، وأمر بطاعة أولى الأمر إذا كانت طاعتهم طاعة لرسوله بأن يكونوا متبعين لأمره مخبرين به ، وأقسم بنفسه سبحانه أنا لا تؤمن حتى نحكم الرسول خاصة فيما شجر بيننا لا نحكم غيره ثم لا نجد في أنفسنا حرجاً مما حكم به كما يحجده المقلدون إذا جاء حكمه خلاف قول من قلده ، وأن نسلم حكمه تسليمًا ، كما يسلم المقلدون لأقوال من قلده ، بل تسليمًا أعظم من تسليمهم



وأكمل والله المستعان ، وذم من حاكم إلى غير الرسول ، وهذا كما أنه ثابت في حياته فهو ثابت بعد مماته ، فلو كان حياً بين أظهرنا وتحاكمنا إلى غيره لسكننا من أهل الذم والوعيد ؛ فسنته وما جاء به من الهدى ودين الحق ، لم يمت ، وإن فقد من بين الأمة شخصه الكريم فلم يفقد من بيننا سنته ودعوته وهديّه ، والعلم والإيمان بحمد الله مكانهما ، من ابتغاهما وجدّهما ، وقد ضمن الله سبحانه حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله ؛ فلا يزال محفوظاً بحفظ الله تحمياً بحجته لتقوم حجة الله على عباده قرناً بعد قرن ؛ إذ كان نبيهم آخر الأنبياء ولا نبي بعده ؛ فكان حفظه لدينه وما أنزله على رسوله مُغْنِياً عن رسولٍ آخرَ بعد خاتم الرسل ، والذي أوجبه الله سبحانه وفَرَضَهُ على الصحابة من تلقى العلم والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو بعينه واجبٌ على مَنْ بعدهم ، وهو مُحْكَمٌ لم ينسخ ولا يتطرق إليه النسخ حتى ينسخ الله العالم أو يطوى الدنيا ، وقد ذم الله تعالى مَنْ إذا دعى إلى ما أنزله وإلى رسوله صدّاً وأعرض ، وحذره أن تصيبه مصيبة بإعراضه عن ذلك في قلبه ودينه ودينه ، وحذر مَنْ خالف عن أمره واتبع غيره أن تصيبه فتنة أو يصيبه عذاب أليم ؛ فالفتنة في قلبه ، والعذاب الأليم في بدنه وروحه ، وهما متلازمان ؛ فمن فتن في قلبه بإعراضه عما جاء به ومخالفته له إلى غيره أصيب بالعذاب الأليم ولا بد ، وأخبر سبحانه أنه إذا قضى أمراً على لسان رسوله لم يكن لأحد من المؤمنين أن يختار من أمره غير ما قضاه ، فلا خيرةَ بعد قضائه لمؤمن البتة ، ونحن نسأل المقلدين: هل يمكن أن يخفى قضاء الله ورسوله على مَنْ قلدتموه دينكم في كثير من المواضع أم لا ؟ فإن قالوا « لا يمكن أن يخفى عليه ذلك »

مثل ما خفي على كبار الصحابة

أنزلوه فوق منزلة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى والصحابة كلهم ؛ فليس أحد منهم إلا وقد خفى عليه بعض ما قضى الله ورسوله به ؛ فهذا الصديق أعلم الأمة به خفى عليه ميراث الجدة حتى أعلمه به محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة ، وخفى عليه أن الشهيد لا ديةَ له حتى أعلمه به عمر فرجع إلى قوله ، وخفى على عمر تيمّم



الجنب فقال : لو بقى شهراً لم يُصلَّ حتى يغتسل ، وخفى عليه دية الأصابع ف قضى في الإبهام والتي تليها بخمس وعشرين حتى أخبر أن في كتاب آل عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيها بعشر عشر ؛ فترك قوله ورجع إليه ، وخفى عليه شأن الاستئذان حتى أخبره به أبو موسى وأبو سعيد الخدري ، وخفى عليه توريث المرأة من دية زوجها حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان الكلابي - وهو أعرابي من أهل البادية - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، وخفى عليه حكم إملاص المرأة حتى سأل عنه فوجده عند المغيرة بن شعبه ، وخفى عليه أمر المجوس في الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر ، وخفى عليه سقوط طواف الوداع عن الحائض فكان يرذهن حتى يطهرن ثم يطفن حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك فرجع عن قوله ، وخفى عليه التسوية بين دية الأصابع وكان يفاضل بينها حتى بلغته السنة في التسوية فرجع إليها ، وخفى عليه شأن مُتعة الحج وكان ينهى عنها حتى وقف على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها فترك قوله وأمر بها ، وخفى عليه جواز التسمي بأسماء الأنبياء فنهى عنه حتى أخبره به طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم كناه أبا محمد فأمسك ولم يتماد على النهي ، هذا وأبو موسى ومحمد بن مسلمة وأبو أيوب من أشهر الصحابة ، ولكن لم يمر ببالة رضى الله عنه أمر هو بين يديه حتى نهى عنه ، وكما خفى عليه قوله تعالى ( إنك ميت وإنهم ميتون ) وقوله ( وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ) حتى قال : والله كأنى ما سمعتها قط قبل وقتي هذا ، وكما خفى عليه حكم الزيادة في المهر على مهر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته حتى ذكرته تلك المرأة بقوله تعالى : ( وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ) فقال : كل أحد أفقه من عمر حتى النساء ، وكما خفى عليه أمر الجد والكلالة وبعض أبواب الربا فتمنى أن



رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عهد إليهم فيها عهداً ، وكما خفى عليه يوم الحديبية أن وعد الله لنبيه وأصحابه بدخول مكة مطلق لا يتعين لذلك العام حتى بينه له النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما خفى عليه جواز استدامة الطيب لله حرم وتطيبه بعد النحر وقبل طواف الإفاضة وقد صحت السنة بذلك ، وكما خفى عليه أمر القدوم على محل الطاعون والفرار منه حتى أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوها ، فإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا منها فراراً منه » هذا وهو أعلم الأمة بعد الصديق على الإطلاق ، وهو كما قال ابن مسعود « لو وضع علم عمر في كفة ميزان وجعل علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر » قال الأعمش : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال : والله إني لأحسب عمر ذهب بتسعة أعشار العلم ، وخفى على عثمان بن عفان أقل مدة الحمل حتى ذكره ابن عباس بقوله تعالى ( وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ) مع قوله ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ) فرجع إلى ذلك ، وخفى على أبي موسى الأشعري ميراث بنت الابن مع البنت السدس حتى ذكر له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثها ذلك ، وخفى على ابن العباس تحريم لحوم الجمر الأهلية حتى ذكر له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر ، وخفى على ابن مسعود حكم المفوضة وترددوا إليه فيها شهراً فأفتاهم برأيه ثم بلغه النص بمثل ما أفتى به .

وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء سفيراً كبيراً ، فنسأل حينئذ فرقة التقليد : هل يجوز أن يخفى على من قلدتموه بعض شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما خفى ذلك على سادات الأمة أولاً ؟ فإن قالوا « لا يخفى عليه » وقد خفى على الصحابة مع قرب عهدهم بلغوا في الغلو مبلغ مدعى العصمة في الأمة ، وإن قالوا « بل يجوز أن يخفى عليهم » وهو الواقع وهم مراتب في الخفاء في القلة والكثرة ، قلنا : فنحن نناشدكم الله الذي هو عند لسان كل قائل وقلبه ، وإذا قضى الله



ورسوله أمرا خفى على من قلدهموه هل تبقى لكم الخيرة بين قبول قوله ورده أم تنقطع خيرتكم وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله عينا لا يجوز سواه ؟ فأعِدُّوا لهذا السؤال جوابا ، وللجواب صوابا ؛ فإن السؤال واقع ، والجواب لازم . والمقصود أن هذا هو الذى مَنَعْنَا من التقليد ، فأين معكم حجة واحدة تقطع العذر وتسوغ لكم ما ارتضيتموه لأنفسكم من التقليد ؟

الوجه الثانى : أن قولكم « صوابُ المقلد فى تقليده لمن هو أعلم منه أقربُ من صوابه فى اجتهاده » دعوى باطلة ؛ فإنه إذا قلد من قد خالفه غيره ممن هو نظيره أو أعلم منه لم يدر على صواب هو من تقليده أو على خطأ ، بل هو - كما قال الشافعى - حاطبٌ ليلٍ إما أن يقع بيده عود أو أفعى تلدغه ، وأما إذا بذلَّ اجتهاده فى معرفة الحق فإنه بين أمرين إما أن يظفر به فله أجران وإما أن يخطئه فله أجر ، فهو مصيب للأجر ولا بد ، بخلاف المقلد المتعصب فإنه إن أصاب لم يؤجر ، وإن أخطأ لم يسلم من الإثم ، فأين صواب الأعمى من صواب البصير الباذل جهده ؟ .

الوجه الثالث : أنه إنما يكون أقرب إلى الصواب إذا عرف أن الصواب مع من قلده دون غيره ، وحينئذ فلا يكون مقلدا له ، بل متبعا للحجة ، وأما إذا لم يعرف ذلك البتة فمن أين لكم أنه أقرب إلى الصواب من باذل جهده ومستفرغ وسعته فى طلب الحق ؟ .

الوجه الرابع : أن الأقرب إلى الصواب عند تنازع العلماء من امتثل أمر الله فردَّ ما تنازعوا فيه إلى القرآن والسنة ، وأما من ردَّ ما تنازعوا فيه إلى قول متبوعه دون غيره فكيف يكون أقرب إلى الصواب .

الوجه الخامس : أن المثال الذى مثلتم به من أكبر الحجج عليكم ؛ فإن من أراد شراء سلعة أو سلوك طريق حين اختلف عليه اثنان أو أكثر ، وكل منهم يأمره بخلاف ما يأمره به الآخر ، فإنه لا يقدم على تقليد واحد منهم ، بل يبقى



مترددا طالبا للصواب من أقوالهم ؛ فلو أقدّم على قبول قول أحدهم مع مساواة الآخر له في المعرفة والنصيحة والديانة أو كونه فوقه في ذلك عدّ مخاطرا مذموماً ولم يمدح إن أصاب ، وقد جعل الله في فطر العقلاء في مثل هذا أن يتوقف أحدهم ويطلب ترجيح قول المختلفين عليه من خارج حتى يستبين له الصواب ، ولم يجعل في فطرهم الهجّم على قبول قول واحد وإطراح قول من عداه .

الوجه السابع والسبعون : أن نقول لطائفة المقلدين : هل تسوغون تقليد كل عالم من السلف والخلف أو تقليد بعضهم دون بعض ؟ فإن سوغتم تقليد الجميع كان تسويغكم لتقليد من انتميتم إلى مذهبه كتسويغكم لتقليد غيره سواء ، فكيف صارت أقوال هذا العالم مذهباً لكم تُقتُّون وتقتضون بها وقد سوغتم من تقليد هذا ما سوغتم من تقليد الآخر ؟ فكيف صار هذا صاحب مذهبكم دون هذا ؟ وكيف استجزتم أن تردّوا أقوال هذا وتقبلوا أقوال هذا وكلاهما عالم يسوغ اتباعه ؟ فإن كانت أقواله من الدين فكيف ساغ لكم دفع الدين ؟ وإن لم تكن أقواله من الدين فكيف سوغتم تقليده ؟ وهذا لا جواب لكم عنه .

يوضحه الوجه الثامن والسبعون : أن من قلدتموه إذا روى عنه قولان وروايتان سوغتم العمل بهما ، وقلتم : مجتهد له قولان فيسوغ لنا الأخذ بهذا وهذا ، وكان القولان جميعاً مذهباً لكم ، فهلا جعلتم قول نظيره من المجتهدين بمنزلة قوله الآخر وجعلتم القولين جميعاً مذهباً لكم ، وربما كان قول نظيره ومن هو أعلم منه أرجح من قوله الآخر وأقرب إلى الكتاب والسنة ؟

مجيء روايتين  
عن أحد الأئمة  
كمجيء قولين  
لإمامين

يوضحه الوجه التاسع والسبعون : أنكم معاشر المقلدين إذا قال بعض أصحابكم ممن قلدتموه قولاً خلافاً قول المتبوع أو خرجه على قوله جعلتموه وجهاً وقضيتهم وأفتيتهم به وألزمتهم بمقتضاه ، فإذا قال الإمام الذي هو نظير متبوعكم أو



فوقه قولاً يخالفه لم تلتفتوا إليه ولم تعدوه شيئاً ، ومعلوم أن واحداً من الأئمة الذين هم نظير متبوعكم أجلُّ من جميع أصحابه من أولهم إلى آخرهم ، فقدّرُوا أسوأ التقادير أن يكون قوله بمنزلة وجه في مذهبكم . فيالله العجب ! صار مَنْ أفتى أو حكم بقول واحد من مشائخ المذهب أحقَّ بالقبول ممن أفتى بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وأبي الدرداء ومعاذ بن جبل ، وهذا من بركة التقليد عليكم .

وتمام ذلك الوجه الثمانون : أنكم إن رمتم التخلص من هذه الخطية ، وقتلتم : بل يسوغ تقليد بعضهم دون بعض ، وقال كل فرقة منكم : يسوغ أو يجب تقليد مَنْ قلدها دون غيره من الأئمة الذين هم مثله أو أعلم منه ، كان أقل مافى ذلك معارضة قولكم بقول الفرقة الأخرى في ضرب هذه الأقوال بعضها ببعض . ثم يقال : ما الذي جعل متبوعكم أولى بالتقليد من متبوع الفرقة الأخرى ؟ بأى كتاب أم بأية سنة ؟ وهل تقطعت الأمة أمرها بينها زبراً وصار كل حزب بما لديهم فرحون إلا بهذا السبب ؟ فكل طائفة تدعو إلى متبوعها وتَنأى عن غيره وتنهى عنه ، وذلك مُقْبَضٌ إلى التفريق بين الأمة ، وجعل دين الله تابعاً للتشهى والأغراض وعرضة للاضطراب والاختلاف ، وهذا كله يدل على أن التقليد ليس من عند الله للاختلاف الكثير الذى فيه ، ويكفى في فساد هذا المذهب تناقضُ أصحابه ومعارضة أقوالهم بعضها ببعض ، ولو لم يكن فيه من الشناعة إلا إيجابهم تقليد صاحبهم وتحريمهم تقليد الواحد من أكابر الصحابة كما صرحوا به في كتبهم .

الوجه الحادى والثمانون : أن المقلدين حكموا على الله قدراً وشرعاً بالحكم الباطل جهاراً الخالف لما أخبر به رسوله فأخلوا الأرض من القائمين لله بحججه ، وقالوا : لم يبق في الأرض عالم منذ الأعصار المتقدمة ؛ فقالت طائفة : ليس لأحد أن يختار بعد أبى حنيفة وأبى يوسف وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن



والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الحنفية ، وقال بكر بن العلاء  
القشيري المالكي : ليس لأحد أن يختار بعد المائتين من الهجرة ، وقال آخرون :  
ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي وسفيان الثوري ووكيع بن الجراح وعبد الله  
أبن المبارك ، وقالت طائفة : ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي ، واختلف المقلدون  
من أتباعه فيمن يؤخذ بقوله من المنتسبين إليه ويكون له وجه يفتي ويحكم به من  
ليس كذلك ، وجعلوهم ثلاث مراتب : طائفة أصحاب وجوه كابن سريج  
والفقّال وأبي حامد ، وطائفة أصحاب احتمالات لا أصحاب وجوه كأبي المعالي ،  
وطائفة ليسوا أصحاب وجوه ولا احتمالات كأبي حامد وغيره ، واختلفوا متى  
انسد باب الاجتهاد على أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان ، وعند هؤلاء  
أن الأرض قد خلت من قائم لله بحجة ، ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم ، ولم يحل  
لأحد بعد أن ينظر في كتاب الله ولا سنة رسوله لأخذ الأحكام منها ، ولا يقضى  
ويفتى بما فيها حتى يعرضه على قول مقلده ومتبوعه ، فإن وافقه حكم به وأفتى  
به ، وإلاّ رده ولم يقبله . وهذه أقوال - كما ترى - قد بلغت من الفساد والبطلان  
والتناقض ، والقول على الله بلا علم ، وإبطال حججه ، والزهد في كتابه وسنة  
رسوله ، وتلقي الأحكام منها ، مبلّغها ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويصدق قول  
رسوله إنه لا تخلو الأرض من قائم لله بحججه ، ولن تزال طائفة من أمته على  
محض الحق الذي بعثه به ، وأنه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة  
مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا ، ويكفي في فساد هذه الأقوال أن يقال لأربابها : فإذا لم يكن  
لأحد أن يختار بعد من ذكرتم فمن أين وقع لكم اختيار تقليدهم دون غيرهم ؟  
وكيف حرّمتم على الرجل أن يختار ما يؤديه إليه اجتهاده من القول الموافق لكتاب  
الله وسنة رسوله ، وأبجتم لأنفسكم اختيار قول من قلدتموه ، وأوجبتم على الأمة  
تقليده ، وحرّمتم تقليد من سواه ، ورجحتموه على تقليد من سواه ؟ فما الذي سَوَّغَ  
لكم هذا الاختيار الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس  
( ١٧ - أعلام الموقعين ٢ )



ولا قول صاحب ، وحرم اختيار ما [دلّ] عليه الدليل من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ؟ ويقال لكم : فإذا كان لا يجوز الاختيار بعد المائتين عندك ولا عند غيرك فمن أين ساغ لك وأنت لم تولّد إلا بعد المائتين بفحو ستين سنة أن تختار قول مالك دون مَنْ هو أفضل منه من الصحابة والتابعين أو مَنْ هو مثله من فقهاء الأمصار أو مَنْ جاء بعده ؟ وموجب هذا القول أن أشهب وابن الماجشون ومطرف بن عبد الله وأصبع بن الفرّج وسحنون بن سعيد وأحمد بن المعدل ومن في طبقتهم من الفقهاء كان لهم أن يختاروا إلى انسلخ ذى الحجة من سنة مائتين ، فلما استهلّ هلال الحرم من سنة إحدى ومائتين وغابت الشمس من تلك الليلة حرّم عليهم في الوقت بلا مُهْلَة ما كان مطلقا لهم من الاختيار؟ ويقال للآخرين : أليس من المصائب ومعائب الدنيا تجوزكم الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرأى والقياس لمن ذكرتم من أئمتكم ، ثم لا تجيزون الاختيار والاجتهاد لحفاظ الإسلام وأعلم الأمة بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة وفتاواهم كأحمد بن حنبل والشافعي وإسحاق بن راهويه ومحمد بن إسماعيل البخاري وداود بن علي ونظرائهم على سعة علمهم بالسنن ووقوفهم على الصحيح منها والسقيم وتحرّيرهم في معرفة أقوال الصحابة والتابعين ودقة نظرهم ولطف استخراجهم للدلائل . ومن قال منهم بالقياس فقياسه من أقرب القياس إلى الصواب ، وأبعده عن الفساد ، وأقربه إلى النصوص ، مع شدة ورعهم وامتنعهم الله من محبة المؤمنين لهم وتعظيم المسلمين علمائهم وعامتهم لهم ، فإن احتجّ كل فريق منهم بترجيح متبوعه بوجه من وجوه التراجيح من تقدم زمان أو زهد أو ورع أو لقاء شيوخ وأئمة لم يلقيهم مَنْ بعده أو كثرة أتباع لم يكونوا لغيره أمكن الفريق الآخر أن يُبدؤوا لمتبوعهم من الترجيح بذلك أو غيره ما هو مثل هذا أو فوقه ، وأمكن غير هؤلاء كلهم أن يقولوا لهم جميعاً : نفوذ قولكم هذا إن لم تأنفوا من التناقض يوجب عليكم أن تركوا قول متبوعكم لقول مَنْ



هو أقدم منه من الصحابة والتابعين وأعلم وأورع وأزهد وأكثر أتباعاً وأجل ،  
فأين أتباع ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل بل أتباع  
عمر وعلى من أتباع الأئمة المتأخرين في الكثرة والجلالة ؟

وهذا أبو هريرة قال البخاري : حَمَلَ العلم عنه ثمانمائة رجل ما بين صاحب  
وتابع ، وهذا زيد بن ثابت من جملة أصحاب عبد الله بن عباس ، وأين في أتباع  
الأئمة مثل عطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وجابر  
أبن زيد ؟ وأين في أتباعهم مثل السعيد بن جابر والشعبي ومسروق وعلقمة والأسود  
وشريح ؟ وأين في أتباعهم مثل نافع وسالم والقاسم وعروة وخارجة بن زيد وسليمان  
أبن يسار وأبي بكر بن عبد الرحمن ؟ فما الذي جعل الأئمة بأتباعهم أسعد من  
هؤلاء بأتباعهم ؟ ولكن أولئك وأتباعهم على قدر عصرهم فمظهم وجلالتهم  
وكبرهم منع المتأخرين من الاقتداء بهم ، وقالوا بلسان قالم وحالم : هؤلاء  
كبار علمنا لسنا من زبونهم ، كما صرحوا وشهدوا على أنفسهم ؛ فإن أقدارهم  
تتقاصر عن تلقى العلم من القرآن والسنة ، وقالوا : لسنا أهلاً لذلك ، لا لقصور  
الكتاب والسنة ، ولكن لعجزنا نحن وقصورنا ، فاكْتَفَيْنَا بَمَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِمَا  
مَنَا ، فيقال لهم : فلم تنكروا على من اقتدى بهما وحكما وتحاكم إليهما وعرض  
أقوال العلماء عليهما فما وافقهما قبله وما خالفهما رده ؟ فهَبْ أنكم لم تصلوا إلى  
هذا العنقود فلم تنكروا على مَنْ وصل إليه وذاق حلاوته ؟ وكيف تَحْجَرُونَهُمْ  
الواسع من فضل الله الذي ليس على قياس عقول العالمين ولا اقتراحاتهم ، وهم  
وإن كانوا في عصركم ونشأوا معكم وبينكم وبينهم نسب قريب فالله يَمُنُّ على  
من يشاء من عباده ، وقد أنكر الله سبحانه على مَنْ رد النبوة بأن الله صَرَفَهَا  
عن عطاء القرى ومن رؤسائها وأعطاها لمن ليس كذلك بقوله (أَمْ هُمْ يَقْسِمُونَ  
رَحْمَةَ رَبِّكَ ؟) نحن قَسَمْنَا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق  
بعض درجات ، لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ سِخْرِيًا ، ورحمة ربك خير مما يجمعون ) وقد



قال النبي صلى الله عليه وسلم «مثل أمتي كالطَّارِ ، لا يُدْرَى أوله خير أم آخره» وقد أخبر الله سبحانه عن السابقين بأنهم ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين ، وأخبر سبحانه أنه بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين، ثم قال : (وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم ) ثم أخبر أن (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم) .

وقد أطلنا الكلام في القياس والتقليد ، وذكرنا من مأخذها وحجج أصحابها ومالهم وعليهم من المنقول والمعقول ما لا يحده الناظر في كتاب من كتب القوم من أولها إلى آخرها ، ولا يظفر به في غير هذا الكتاب أبداً ، وذلك بحول الله وقوته ومعونته وفتحه ؛ فله الحمد والمنة ، وما كان فيه من صواب فمن الله ، هو المانئ به ، وما كان فيه من خطأ فمضى ومن الشيطان ، وليس الله ورسوله ودينه في شيء منه ، وبالله التوفيق .

### فصل

في تحریم الإفتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص ، وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص ، وذكر إجماع العلماء على ذلك .

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَ أَيْدِيهِمْ وَلَا يُحِيطُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

قال الله تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ) . وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، واتقوا الله إن الله سميع عليم ) وقال تعالى : ( إنما كان قول المؤمنين إذا دُعُوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ) وقال تعالى : ( إنما أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ  
النص لا اجتهد  
معه



(خصيما) وقال تعالى : ( اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من دونه أولياء ، قليلا ما تذكرون ) وقال تعالى : ( وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به ، لعلكم تتقون ) وقال تعالى : ( إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين ) وقال تعالى : ( له غيب السموات والأرض ، أبصر به وأسمع ، ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحدا ) وقال تعالى : ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) فأكد هذا التأكيد وكرر هذا التقرير في موضع واحد لعظم مفسدة الحكم بغير ما أنزله ، وعموم مضرته ، وبلية الأمة به ، وقال : ( قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وأنكر تعالى على من حاج في دينه بما ليس له به علم فقال : ( ها أنتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم ، فلم تحاجون في ما ليس لكم به علم ؟ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ) ونهى أن يقول أحد هذا حلال وهذا حرام لما لم يحرمه الله ورسوله نصا ، وأخبر أن فاعل ذلك مُفْتَرٍ على الله الكذب ، فقال : ( ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ، ولهم عذاب أليم ) والآيات في هذا المعنى كثيرة .

وأما السنة ففي الصحيحين من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحّماء عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر حديث اللعان وقول النبي صلى الله عليه وسلم « أَبْصِرُوهَا ؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ سَابِغُ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَّيْهِ السَّاقِينَ فَهُوَ لَشْرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ لَهَلَالِ بْنِ أُمِيَّةَ » فجاءت به على النعت المذكور فقَالَ النبي صلى الله عليه وسلم



«لَوْ لَا ماضٍ من كتاب الله - كان لي ولها شأن» يريد - والله ورسوله أعلم - بكتاب الله قوله تعالى (وَيَذُرْ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) ويريد بالشأن والله أعلم أنه كان يحذرها لمشابهة ولدها للرجل الذي رُميت به ، ولكن كتاب الله فَصَلَ الحكومة ، وأسقط كل قول وراءه ، ولم يبق للاجتهاد بعده موقع .

وقال الشافعي : أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال : أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من زُهرَة كان يسكن دارنا ، فذهبت معه إلى عمر رضي الله عنه ، فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية ، فقال : أما القراش فلفلان ، وأما النطفة فلفلان ؛ فقال عمر : صدقت ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالقراش .

من أقوال  
العلماء في  
ذلك المعنى

قال الشافعي : وأخبرني مَنْ لَا أَنَّهُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خُفَّافٍ قَالَ : أَبْتَعْتُ غُلَامًا ، فَاسْتَقْلَلْتَهُ ، ثُمَّ ظَهَرَتْ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ ، فَخَصِمْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَقَضَى لِي بَرْدَهُ ، وَقَضَى عَلَيَّ بَرْدَ غُلْتِهِ ، فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ فَأَخْبَرْتَهُ ، فَقَالَ : أَرْوَحُ إِلَيْهِ الْعَشِيَّةَ فَأَخْبِرْهُ أَنْ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « قَضَى فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ الْخِرَاجَ بِالضَّمَانِ » فَعَجَلْتُ إِلَى عُمَرَ فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا أَخْبَرَنِي بِهِ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ عُمَرُ : فَمَا أَيْسَرُ هَذَا عَلَيَّ مِنْ قَضَاءِ قَضِيَّتِهِ ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَرِدْ فِيهِ إِلَّا الْحَقَّ ؛ فَبَلَغْتَنِي فِيهِ سَنَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرَدَ قَضَاءَ عُمَرَ وَأَنْفَذَ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَأَحَ إِلَيْهِ عُرْوَةُ ؛ فَقَضَى لِي أَنْ آخِذَ الْخِرَاجَ مِنَ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيَّ لَهُ .

قال الشافعي : وأخبرني مَنْ لَا أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ قَالَ : قَضَى سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَى رَجُلٍ بِقَضِيَّةٍ بِرَأْيِ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَأَخْبَرْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ مَا قَضَى بِهِ ، فَقَالَ سَعْدُ لِرِبِيعَةَ : هَذَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ ، وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ يَخْبِرُنِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ مَا قَضَيْتَ بِهِ ،



فقال له ربيعة : قد اجتهدت ومضى حكمك ، فقال سعد : واعجباً ! أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل أرد قضاء سعد ابن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى للمقضى عليه ، فليوحشنا المقلدون ، ثم أوحش الله منهم .

وقال أبو النضر هاشم بن القاسم : حدثنا محمد بن راشد عن عبدة بن أبي ليابة عن هشام بن يحيى الخزومي أن رجلاً من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم الفجر ، ألها أن تنفر ؟ فقال عمر : لا ، فقال له الثقيفي : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتان في مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت به ، فقام إليه عمر يضر به بالدرة ويقول له : لم تستفتيني في شيء قد أفتي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ورواه أبو داود بنحوه .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا صالح بن عبد الله ثنا سفيان بن عامر عن عتاب بن منصور قال : قال عمر بن عبد العزيز : لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الشافعي : أجمع الناس على أن من استبانته له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس . وتواتر عنه أنه قال : إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الخاطئ ، وصح عنه أنه قال : إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً ولم آخذ به فاعلموا أن عقلي قد ذهب ، وصح عنه أنه قال : لا قول لأحد مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال إسرائيل : عن أبي إسحاق عن سعد بن إلياس عن ابن مسعود أن رجلاً سأله عن رجل تزوج امرأة فرأى أمها فأعجبته ، فطلق امرأته ليتزوج أمها ، فقال : لا بأس ، فتزوجها الرجل ، وكان عبد الله على بيت المال ؛ فكان يبيع نفاية بيت المال يعطى الكثير ويأخذ القليل ، حتى قدم المدينة فسأل أصحاب محمد صلى الله



عليه وسلم ، فقالوا : لا تحل لهذا الرجل هذه المرأة ، ولا تصلح الفضة إلا وزنا بوزن ، فلما قدم عبد الله انطلق إلى الرجل فلم يجده ، ووجد قومه فقال : إن الذي أفئيتُ به صاحبكم لا يحل ، وأنى الصيارفة فقال : يا معشر الصيارفة إن الذي كنت أبايعكم لا يحل ، لا تحل الفضة إلا وزنا بوزن .

وفي صحيح مسلم من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن أبا هريرة وابن عباس وأبأسامة بن عبد الرحمن تذاكروا في المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها ، فقال ابن عباس : تعتد آخر الأجلين ، فقال أبو أسامة : تحل حين تضع ، فقال أبو هريرة : وأنا مع ابن أخي ، فأرسلوا إلى أم سلمة فقالت : قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها ييسير ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج .

وقد تقدّم من ذكر رجوع عمر رضى الله عنه وأبى موسى وابن عباس عن اجتهادهم إلى السنة ما فيه كفاية .

وقال شداد بن حكيم عن زفر بن الهذيل : إنما نأخذ بالرأى ما لم نجد الأثر ، فإذا جاء الأثر تركنا الرأى ، وأخذنا بالأثر ، وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة للملقب بإمام الأئمة : لا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صحّ الخبر عنه ، وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى له أصحاب ينتحلون مذهبه ، ولم يكن مقلداً ، بل إماماً مستقلاً كما ذكر البيهقي في مدخله عن يحيى بن محمد العنبري ، قال : طبقات أصحاب الحديث خمسة : المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، والراشدية ، والخرزيمية أصحاب ابن خزيمة .

وقال الشافعي : إذا حدث الثقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت ، ولا يترك لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديث أبداً ، إلا حديث وُجدَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر يخالفه . وقال في كتاب اختلافه مع مالك : ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا بإتيانهما .



وقال الشافعي : قال لي قائل : ذُنِّي على أن عمر عمل شيئاً ثم صار إلى غيره  
 لخبر نبوي ، قلت له : حدثنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر كان يقول :  
 الدية للعاقلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها ، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة الصَّبَّاني من دية فرجع  
 إليه عمر ، وأخبرنا ابنُ عيينة عن عمرو وابن طاوس أن عمر قال : أذكُرُ الله  
 امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً ، فقام حمل بن مالك بن  
 النابغة فقال : كنت بين جارتين لي ، فضربت إحداها الأخرى بمسطح ، فألقت  
 جنيناً ميتاً ، ف قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة ، فقال عمر : لولم نسمع  
 فيه هذا لقضينا فيه بغير هذا ، أو قال : إن كدنا لنقضى فيه برأينا ، فترك اجتهاده  
 رضى الله عنه للنص .

وهذا هو الواجب على كل مسلم ؛ إذ اجتهاد الرأي إنما يُباح للمضطر  
 كما تباح له الميتة والدم عند الضرورة ، فمن اضطرَّ غيرَ باغٍ ولا عاديٍّ فلا إثم عليه  
 إن الله غفور رحيم .  
 يصار إلى  
 الاجتهاد وإلى  
 القياس عند  
 الضرورة

وكذلك القياس إنما يصار إليه عند الضرورة . قال الإمام أحمد : سألتُ  
 الشافعي عن القياس ، فقال : عند الضرورة ، ذكره البيهقي في مَذْخَلِهِ .  
 وكان زيد بن ثابت لا يرى للحائض أن تنفر حتى تطوف طواف الوداع ،  
 وتناظرَ في ذلك هو وعبد الله بن عباس ، فقال له ابن عباس : إِمَالاً<sup>(١)</sup> فسَلَّ فلانة  
 الأنصارية ، هل أمرَها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرجع زيد يضحك  
 ويقول : ما أراك إلا قد صدقت ، ذكره البخاري في صحيحه بنحوه .

وقال ابن عمر : كُنَّا نُخَاطِرُ ولا نرى بذلك بأساً ، حتى زعم رافع أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نَهَى عنها ، فتركناها من أجل ذلك .

وقال عمرو بن دينار : عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب نهى عن الطيب

(١) « إِمَالاً » أى : إن كنت لا تأخذ بما أقول فسَلَّ - إلخ .



قبل زيارة البيت وبعد الجرة ، فقالت عائشة : طيبتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم بيدي لإحرامه قبل أن يحرم ، وإجلُّه قبل أن يطوف بالبيت ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق . قال الشافعي : فترك سالم قول جده لروايتها ، قلت : لا كما تصنع فرقة التقليد .

وقال الأصم : أخبرنا الربيع بن سليمان لعطيتك جملة تغنيك إن شاء الله ، لا تدعُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه فتعمل بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت ، قال الأصم : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلت ، وقال أبو محمد الجارودي : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : إذا وجدتم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف قولي فخذوا بالسنة ودعوا قولي ، فإني أقول بها ، وقال أحمد بن علي بن عيسى بن ماهان الرازي : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : كلُّ مسألة تسكمت فيها صح الخبر فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي .

وقال حرملة بن يحيى : قال الشافعي : ما قلتُ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال بخلاف قولي مما يصح حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، لا تقلدوني ؛ وقال الحاكم : سمعت الأصم يقول : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول ، وروى حديثاً ، فقال له رجل : تأخذ بهذا يا أبا عبد الله ؟ فقال : متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب ، وأشار بيده إلى رؤوسهم . وقال الحميدي : سأل رجل الشافعي عن مسألة فأفتاه وقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ، فقال الرجل : أتقول بهذا ؟ قال : أرايتَ في وسطى زُنَّاراً ؟ أتراني خرجت من الكنيسة ؟ أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم وتقول لي : أتقول بهذا ؟ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم



ولا أقول به ؟ وقال الحاكم : أنبأني أبو عمرو السماع مشافهة أن أبا سعيد الجصاص  
 حدثهم قال : سمعت الربيع بن سليمان يقول : سمعت الشافعي يقول - وسأله رجل  
 عن مسألة فقال : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا وكذا ، فقال له  
 السائل : يا أبا عبد الله أتقول بهذا ؟ فارتعد الشافعي واصفر و حال لونه - وقال :  
 ويحك ! أى أرض تُقَلِّنى وأى سماء تظَلِّنى إذا رويتُ عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم شيئا فلم أقُلْ به ؟ نَعَمْ على الرأس والعينين ، نعم على الرأس والعينين .  
 قال : وسمعت الشافعي يقول : ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وتَعَزُّبُ عنه ، فهما قلت من قول أو أَصَلْتُ من أصل فيه عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، وهو قولي ، وجعل يردد هذا الكلام . وقال الربيع : قال الشافعي :  
 لم أسمع أحدا نسبته عامة أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله اتباعُ  
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه ، فإن الله لم يجعل لأحد بعده  
 إلا اتباعه ، وإنه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ، وإن  
 ما سواهما تبع لهما ، وإن فرض الله علينا وعلى مَنْ بعدنا وقبلنا في قبول الخبر  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف فيه الفرض ، وواجب قبولُ  
 الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله . وقال  
 الشافعي : ثم تفرق أهلُ الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم تفرقا متباينا ، وتفرق عنهم ممن نسبته العامةُ إلى الفقه تفرقا أتى بعضهم  
 فيه أكثر من التقليد أو التحقيق من النظر والغفلة والاستعجال بالرياسة . وقال  
 عبد الله بن أحمد : قال أبي : قال لنا الشافعي : إذا صح لَكُمْ الحديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقولوا لي حتى أذهب إليه .

وقال الإمام أحمد : كان أحسن أمر الشافعي عندي أنه كان إذا سمع الخبر  
 لم يكن عنده قال به وترك قوله ، وقال الربيع : قال الشافعي : لا نترك الحديث



عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن لا يدخله القياس ولا موضع للقياس لموقع السنة ، وقال الربيع : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبى هو وأمى أنه قضى في برّوع بنت واشق أنكحت بغير مهر ، فمات زوجها ، فقضى لها بمهر نسائها ؛ وقضى لها بالميراث ، فإن كان ثبّت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور بنا ، ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولا في قياس ولا في شيء إلا طاعة الله بالتسليم له ، وإن كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد أن يُثبّت عنه ما لم يثبت ، ولم أحفظه من وجه يثبت مثله ، هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض أشجع لا يسمى ، وقال الربيع : سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة ، فقال : يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حدّ ومنكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، ولا يفعل ذلك في السجود ، قلت له : فما الحجة في ذلك ؟ فقال : أنبأنا ابن عيّنة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا ، قال الربيع : فقلت له : فإننا نقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود ، قال الشافعي : أنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حدّ ومنكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، قال الشافعي : وهو - يعني مالمالك - يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حدّ ومنكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، ثم خالفتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر ، فقلتم : لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة ، وقد رويتم عنهما أنهما رفعاهما في الابتداء وعند الرفع من الركوع ، أفيجوز لعالم أن يترك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل ابن عمر لرأى نفسه أو فعل النبي صلى الله عليه وسلم لرأى ابن عمر ، ثم القياس على قول ابن عمر ، ثم يأتي موضع آخر يصيب فيه فيترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض ؟ أرايت إذا جاز له أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يرفع



يديه في مرتين أو ثلاث وعن ابن عمر فيه اثنتان أناخذ بواحدة ونترك واحدة ؟  
 أيجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك ؟ أو يجوز لغيره ترك ما روى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقلت له : فإن صاحبنا قال : فما معنى الرفع ؟ قال معناه  
 تعظيم الله واتباع لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعنى الرفع في الأولى معنى  
 الرفع الذي خالفتم فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وعند رفع الرأس من  
 الركوع ، ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر معاً ،  
 ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر رجلاً أو أربعة عشر  
 رجلاً ، وروى عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، ومن تركه فقد ترك السنة .

قلت : وهذا تصريح من الشافعي بأن تارك رفع اليدين عند الركوع والرفع  
 منه تارك للسنة ، ونص أحمد على ذلك أيضاً في إحدى الروايتين عنه .

وقال الربيع : سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما يبقى ريحه بعد  
 الإحرام وبعد رمي الجمرة والحلاق وقبل الإفاضة ؛ فقال : جائز ، وأحبه ، ولا أكرهه ؛  
 لثبوت السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأخبار عن غير واحد من  
 الصحابة ، فقلت : وما حجتك فيه ؟ فذكر الأخبار فيه والآثار ، ثم قال : أنا  
 ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال : قال عمر : من رمى الجمرة فقد حل له  
 ما حرم عليه إلا النساء والطيب ، قال سالم : وقالت عائشة : طيبت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بيدي ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق  
 أن تتبع .

قال الشافعي : وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون وأهل العلم ، فأما ما تذهبون  
 إليه من ترك السنة وغيرها وترك ذلك لغير شيء بل لرأي أنفسكم فالعلم إذاً إليكم  
 تأتون منه ما شئتم وتدعون ما شئتم .



وقال في الكتاب القديم ، رواية الزعفراني في مسألة بيع المدبر في جواب من قال له إن بعض أصحابك قد قال خلاف هذا ، قال الشافعي : فقلت له : مَنْ تبع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وافقتهُ ، وَمَنْ خلط فتركها خالفته ، حتى صاحبي : الذي لا أفارق للملازم الثابت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بعد ، والذي أفارق مَنْ لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن قرب .

وقال في خطبة كتابه إبطال الاستحسان : الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، بعثه بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، فهدى بكتابهِ ، ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ثم أنعم عليه وأقام الحجة على خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، وقال : ( وأزلنا عليكم الكتاب تبیاناً لكل شيء وهدى ورحمة ) ، وقال : ( وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) وفرَض عليهم اتباعَ ما أنزل إليهم ، وسَنَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لهم ، فقال : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، وَمَنْ يَعِصِ الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ) فأعلم أن معصيته في ترك أمره وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يجعل لهم إلا اتباعه ، وكذلك قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ( ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا ، وإنك لَنَهْدِي إِلَى صراطٍ مستقيمٍ صراط الله ) مع ما علم الله نبيه ، ثم فرض اتباع كتابه فقال : ( فاستمسك بالذي أوحى إليك ) وقال : ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ) وأعلمهم أنه أكمل لهم دينهم فقال عز وجل : ( اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً ) إلى أن



قال : ثم من عليهم بما آتاهم من العلم فأمرهم بالاعتصار عليه ، وأن لا يقولوا غيره إلا ما علمهم ، فقال لنبية : ( وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ) وقال لنبية ( قل ما كنت بدعاً من الرسل ، وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ) وقال لنبية ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ) ثم أنزل على نبيه أن غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، يعنى والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر قبل أن يعصمه فلا يُذنب ، فعلم ما يفعل به من رضاه عنه ، وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة ، وسيد الخلائق ، وقال لنبية : ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) وجاءه صلى الله عليه وسلم رجل في امرأة رجل رماها بالزنا ، فقال له يرحم ، فأوحى الله إليه آية الاعان فلا عن بينهما ، وقال ( قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله ) وقال ( إن الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ، ويعلم ما في الأرحام ) الآية ، وقال لنبية ( يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكراها ) فحجب عن نبيه علم الساعة ، وكان من عدا ملائكة الله المقربين وأنبياءه المصطفين من عباد الله أقصر علماء من ملائكته وأنبيائه ، والله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ، ولم يجعل لهم من الأمر شيئاً .

وقد صنف الإمام أحمد رضى الله عنه كتاباً في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم رد فيه على من احتج بظاهر القرآن في معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك الاحتجاج بها ، فقال في أثناء خطبته : إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماءه بعث محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، وأنزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه ، وجعل رسوله الدال على ما أراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وما قصد له الكتاب ؛ فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه ، شاهده



في ذلك أصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له ، ووقعوا ذلك عنه ، فكانوا هم أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما أراد الله من كتابه بمشاهدتهم وما قصد له الكتاب ، فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال جابر : ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء عملنا به ، ثم ساق الآيات الدالة على طاعة الرسول ، فقال جل ثناؤه في أول آل عمران : ( واتقوا النار التي أعدت للكافرين ، وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون ) ، وقال : ( قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين ) وقال في النساء : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ) ، وقال : ( ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً ) ، وقال : ( وأرسلناك للناس رسولا ، وكفى بالله شهيداً ، من يطع الرسول فقد أطاع الله ، ومن تولي فما أرسلناك عليهم حفيظاً ) ، وقال : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً ) ، وقال : ( ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ، وله عذاب مهين ) ، وقال : ( إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيماً ) ، وقال في المائدة : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، واحذروا ، فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين ) وقال : ( يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول ، فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ، وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين ) ، وقال : ( يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحميكم ، واعلموا أن الله يحول بين



المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون ) وقال : ( وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ، واصبروا إن الله مع الصابرين ) وقال : ( إنما كان قول المؤمنين إذا دُعُوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ، ومن يطع الله ورسوله وَيَحْشَ الله وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هم الفائزون ) وقال : ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون ) وقال : ( قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فإن تولوا فإنما عليه ما حُملَ وعليكم ما حملتم ، وإن تطيعوه تهتدوا ، وما على الرسول إلا البلاغ المبين ) وقال : ( لا تجعلوا دُعَاءَ الرسول بينكم كدُعَاءِ بعضكم بعضاً ، قد يعلم الله الذين يتَسَلَّلُونَ منكم لئِذَا ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) وقال : ( إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه إن الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله ، فإذا استأذنوك لبعض شأنهم فأذن لمن شئت منهم ، واستغفر لهم الله ، إن الله غفور رحيم ) وقال : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَمَنْ يُطِيعِ الله ورسوله فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ) وقال : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الْخِيَرَةُ من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مَبِيناً ) وقال : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ، وذكر الله كثيراً ) وقال : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، ولا تبطلوا أعمالكم ) وقال : ( يا أيها الذين آمنوا لا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيِ الله ورسوله ، واتقوا الله إن الله سميع عليم ) فكان الحسن يقول : لا تذبجوا قبل ذبحه ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ، ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ، أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ، إن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى ، لهم مغفرة وأجر عظيم ، إن )



الذين يُنادونك من وراء الحُجُرَات أَكْثَرُهم لَا يَعْقِلُونَ ، وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ( وقال : ( ومن يقطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ، ومن يتول يعذبه عذاباً أليماً ) وقال : ( والنجم إذا هوى ، ما ضل صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ، علمه شديد القوى ) وقال : ( وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إِنْ الله شديد العقاب ) وقال : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِين ) وقال : ( فاتقوا الله يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظَّلَامَاتِ إِلَى النُّورِ ) وقال : ( إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ) وقال : ( أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ) قال ابن عباس : هو جبريل ، وقاله مجاهد ( ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة أولئك يؤمنون به ، ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده ، فلاتك في مرية منه ؛ إِنْهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ) قال سعيد بن جبیر : الْأَحْزَابُ الْمِلَلُ ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةٍ : طُفْتُ مَعَ عُمَرَ ، فَلَمَّا بَلَّغْنَا الرُّكْنَ الْغَرَنِيَّ الَّذِي بِلَى الْأَسْوَدُ جَرَزْتُ بِيَدِهِ لَيْسَتُمْ ، فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ فَقُلْتُ : أَلَا تَسْتَلِمُ ؟ فَقَالَ : أَلَمْ تَطْفُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : أَفَرَأَيْتَهُ يَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْغَرَبَيْنِ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : أَلَيْسَ لَكَ فِيهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ ؟ قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَانْفِذْ عَنْكَ ، قَالَ : وَجَعَلَ مَعَاوِيَةَ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهُمَا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَمْ تَسْتَلِمْ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَلِمُهُمَا ؟ فَقَالَ مَعَاوِيَةُ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ : صَدَقْتَ .

ثم ذكر أحمد الاحتجاج على إبطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن



وردها بذلك ، وهذا فعل الذين يستمسكون بالمتشابه في رد الحكم ، فإن لم يجدوا لفظا متشابهها غير الحكم يردونه به استخرجوا من الحكم وصفا متشابهها وردوه به ، فلهم طريقان في رد السنن ؛ أحدهما : ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن ، الثاني : جعلهم الحكم متشابهها ليعطلوا دلالة ، وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق فعكس هذه الطريق ، وهي أنهم يردون المتشابه إلى الحكم ، وبأخذون من الحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم ، فتتفق دلالة مع دلالة الحكم ، وتوافق النصوص بعضها بعضاً ، ويصدق بعضها بعضاً ، فإنها كلها من عند الله ، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض ، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره .

ولنذكر لهذا الأصل أمثلة لشدة حاجة كل مسلم إليه أعظم من حاجته إلى أمثلة لن أبطل الطعام والشراب .

المثال الأول : رد الجهمية النصوص المحكمة غاية الأحكام المبينة بأقصى غاية البيان أن الله موصوف بصفات الكمال من العلم والقدرة والإرادة والحياة والكلام والسمع والبصر والوجه واليدين والغضب والرضا والفرح والضحك والرحمة والحكمة ، وبالأفعال كالجئ والإتيان والنزول إلى السماء الدنيا ونحو ذلك ، والعلم بمجئ الرسول بذلك وإخباره به عن ربه إن لم يكن فوق العلم بوجوب الصلاة والصيام والحج والزكاة وتحريم الظلم والفواحش والكذب فليس يقصر عنه ، فالعلم الضروري حاصل بأن الرسول أخبر عن الله بذلك ، وفرض على الأمة تصديقه فيه ، فرضاً لا يتم أصل الإيمان إلا به ، فرد الجهمية ذلك بالمتشابه من قوله ( ليس كمثل شيء ) ومن قوله ( هل تعلم له سمياً ) ومن قوله ( قل هو الله أحد ) ثم استخرجوا من هذه النصوص المحكمة المبينة احتمالات وتحريفات جعلوها به من قسم المتشابه .

أمثلة لن أبطل  
السنن بظاهر  
من القرآن



المثال الثاني : ردّهم للمُحكّم المعلوم بالضرورة أن الرسل جاؤا به من إثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه بمتشابه قول الله تعالى : ( وهو معكم أينما كنتم ) وقوله ( ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ) وقوله : ( ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم ، ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ) ونحو ذلك ، ثم تحيلوا وتحلوا حتى ردوا نصوص العلو والفوقية بمتشابهه .

المثال الثالث : رد القدرية النصوص الصريحة المحكّمة في قدرة الله على خلقه ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، بالمتشابه من قوله ( ولا يظلم ربك أحداً ) ( وما ربك بظلام للعبيد ) ( وإنما تجزؤن ما كنتم تعملون ) ثم استخرجوا لتلك النصوص المحكّمة وجوهاً أخرَ أخرجوها به من قسم الحكم وأدخلوها في المتشابه

المثال الرابع : ردّ الجبرية النصوص المحكّمة في إثبات كون العبد قادراً مختاراً فاعلاً بمشيئته بمتشابه قوله ( وما تشاءون إلا أن يشاء الله ) ( وما تذكرون إلا أن يشاء الله ) وقوله ( مَنْ يَشَأْ الله يضله ، ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ) وأمثال ذلك ، ثم استخرجوا لتلك النصوص من الاحتمالات التي يقطع السامع أن المتكلم لم يرَ ذهاً ما صيروها به متشابهة .

المثال الخامس : ردّ الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة المحكّمة غاية الإحكام في ثبوت الشفاعة للمصاة وخروجهم من النار بالمتشابه من قوله ( فانتفعهم شفاعة الشافعين ) وقوله ( ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيت ) وقوله ( ومن يعص الله ورسوله ويتعدّد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ) ونحو ذلك ، وفعلوا فيها فعل مَنْ ذكرناه سواء .

المثال السادس : رد الجهمية النصوص المحكّمة التي قد بلغت في صراحتها



وصحتها إلى أعلى الدرجات في رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى في عَرَصات القيامة وفي الجنة بالمتشابه من قوله (لا تُدْرِكُهُ الأبصار وهو يدرك الأبصار) وقوله لموسى (إن تراني) وقوله (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء) ونحوها ، ثم أحالوا المحكم متشابهها وردوا الجميع .

المثال السابع : رد النصوص الصريحة الصحيحة التي تفوت العدد على ثبوت الأفعال الاختيارية للرب سبحانه وقيامها به كقوله : ( كل يوم هو في شأن ) وقوله ( فسيرى الله عملكم ورسوله ) وقوله ( إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ) وقوله ( فلما جاءها نودي ) وقوله ( فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا ) وقوله ( وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ) وقوله ( قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ) وقوله ( لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ) وقوله « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا » وقوله ( هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك ) وقوله « إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب الله قبله مثله ولم يغضب بعده مثله » وقوله « إذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله : حمدني عبدي » الحديث ، وأضعاف أضعاف ذلك من النصوص التي تزيد على الألف ، فردوا هذا كله مع إحكامه بمتشابه قوله : ( لا أحب الآفلين ) .

المثال الثامن : رد النصوص المحكمة الصريحة التي في غاية الصحة والكثرة على أن الرب سبحانه إنما يفعل ما يفعله المحكمة وغاية محمودة ، وجودها خير من عدمها ، ودخول لام التعليل في شرعه وقدره أكثر من أن يُعَد ، فردوها بالمتشابه من قوله ( لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ) ثم جعلوها كلها متشابهة .

المثال التاسع : رد النصوص الصحيحة الصريحة الكثيرة الدالة على ثبوت الأسباب شرعا وقدرأ كقوله ( بما كنتم تعملون ) ( بما كنتم تكسبون ) ( بما



قدمت أيديكم ( بما قدمت يداك ) ( بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون ) ( ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة ) ( ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ) ( ذلكم بأنكم اتخذتم آيات الله هزواً ) وقوله ( يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ) ( يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً ) وقوله : ( ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد ) وقوله : ( فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات ) وقوله : ( فأنبتنا لكم به جنات من نخيل وأعناب ) وقوله : ( فاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ) وقوله في العسل ( فيه شفاء للناس ) وقوله في القرآن ( ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ) إلى أضعاف أضعاف ذلك من النصوص المثبتة للسببية ، فردوا ذلك كله بالمتشابه من قوله ( هل من خالق غير الله ) وقوله ( فلم تقتلوهم ، ولكن الله قتلهم ) ( وما رميت إذ رميت ، ولكن الله حملكم ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما أنا حملتكم ، ولكن الله حملكم » ونحو ذلك ، وقوله « إني لا أعطى أحداً ولا أمنعه » وقوله للذي سأله عن العزل عن أمته « اعزل عنها فسيأتها ما قد رها » وقوله « لا عدوى ولا طيرة » وقوله « فن أعدى الأول » وقوله « رأيت إن منع الله الثمرة » ولم يقل منعها البرد والآفة التي تصيب الثمار ، ونحو ذلك من المتشابه الذي إنما يدل على أن مالك السبب وخالقه يتصرف فيه : بأن يسلبه سببيته إن شاء ، ويبقيها عليه إن شاء ، كما سلب النار قوة الإحراق عن الخليل ، ويالله العجب ! أترى من أثبت الأسباب وقال إن الله خالقها أثبت خالقاً غير الله ؟ !

وأما قوله ( فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ) فغاب عنهم فقه الآية وفهمها ، والآية من أكبر معجزات النبي صلى الله عليه وسلم ، والخطاب بها خاص لأهل بدر . وكذلك القبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وسلم فأوصلها الله سبحانه إلى جميع وجوه المشركين ، وذلك



خارج عن قدرته صلى الله عليه وسلم ، وهو الرمي الذي نفاء عنه ، وأثبت له الرمي الذي هو في محل قدرته وهو الخذف ، وكذلك القتل الذي نفاء عنهم هو قتل لم مباشره أيديهم ، وإنما باشرته أيدي الملائكة ، فكان أحدهم يشتد في أثر الفارس وإذا برأسه قد وقع أمامه من ضربة الملك ، ولو كان المراد ما فهمه هؤلاء الذين لا فقه لهم في فهم النصوص لم يكن فرق بين ذلك وبين كل قتل وكل فعل من شرب أو زنا أو سرقة أو ظلم فإن الله خالق الجميع ، وكلام الله ينزه عن هذا . وكذلك قوله « ما أنا حملتكم وإسكن الله حملكم » لم يرد أن الله حملهم بالقدر ، وإنما كان النبي صلى الله عليه وسلم متصرفاً بأمر الله منفذاً له ، فالله سبحانه أمره بحملهم فنفذ أوامره ، فكان الله هو الذي حملهم ، وهذا معنى قوله « والله إني لا أعطى أحداً شيئاً ولا أمنعه » ولهذا قال : « وإنما أنا قاسم » فالله سبحانه هو المعطى على لسانه ، وهو يقسم ما قسمه بأمره ، وكذلك قوله في العزل « فسيأتيها ما قدر لها » ليس فيه إسقاط الأسباب ؛ فإن الله سبحانه إذا قدر خلق الولد سبق من الماء ما يخلق منه الولد ولو كان أقل شيء فليس من كل الماء يكون الولد ، ولكن أين في السنة أن الوطاء لا تأثير له في الولد البتة وليس سبباً له ، وأن الزوج أو السيد إن وطئ أو لم يطأ فكلا الأمرين بالنسبة إلى حصول الولد وعدمه على حد سواء كما يقوله منكرو الأسباب ؟ وكذلك قوله « لا عدوى ولا طيرة » ولو كان المراد به نفي السبب كما زعمتم لم يدل على نفي كل سبب ، وإنما غايته أن هذين الأمرين ليسا من أسباب الشر ، كيف والحديث لا يدل على ذلك ؟ وإنما ينفي ما كان المشركون يثبتونه من سببية مستمرة على طريقة واحدة لا يمكن إبطالها ولا صرفها عن محلها ولا معارضتها بما هو أقوى منها ، لا كما يقوله من قصر علمه : إنهم كانوا يرون ذلك فاعلوا مستقلاً بنفسه ؛ فالناس في الأسباب لهم ثلاث طرق : إبطالها بالكلية ، وإثباتها على وجه لا يتغير ولا يقبل سلب سببيتها ولا معارضتها بمثلها أو أقوى منها كما يقوله الطبائعية والمنجمون والدهرية ،

مذاهب الناس  
في الأسباب



والثالث ما جاءت به الرسل ودل عليه الحس والعقل والفطرة : إثباتها أسبابا ، وجواز بل وقوع سلب سببيتها عنها إذا شاء الله ودفعها بأمور أخرى نظيرها أو أقوى منها ، مع بقاء مقتضى السببية فيها ، كما تُصَرَّفُ كثير من أسباب الشر بالتوكل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعق والصلة ، وتصرف كثير من أسباب الخير بعد انعقادها بصد ذلك ، فله كم من خير انعقد سببه ثم صُرِفَ عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله وهو يشاهد السبب حتى كأنه أخذ باليد ؟ وكم من شر انعقد سببه ثم صُرِفَ عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله ؟ ومن لا فقه له في هذه المسألة فلا انتفاع له بنفسه ولا بعلمه ، والله المستعان وعليه التكلان .

المثال العاشر : رد الجهمية النصوص المحكمة الصريحة التي تفوت العد على أن الله سبحانه تكلم ويتكلم ، وكلم ويكلم ، وقال ويقول ، وأخبر ويخبر ، ونهى وأمر ، وينهى وينهى ، ورضى ويرضى ، ويعطى ويبدى وينذر ويحذر ، ويوصل لعباده القول ويبين لهم ما يتقون ، ونادى وينادى ، وناجى ويناجى ، ووعد وأوعد ، ويسأل عباده يوم القيامة ويخاطبهم ويكلم كلا منهم ليس بينه وبينه ترجمان ولا حاجب ويراجعه عبده مراجعة وهذه كلها أنواع للكلام والتكليم ، وثبوتها بدون ثبوت صفة التكلم له ممتنع ، فردها الجهمية مع إحكامها وصراحاتها وتعيينها المراد منها بحيث لا تحتمل غيره بالمتشابه من قوله ( ليس كمثله شيء ) .

المثال الحادى عشر : ردوا محكم قوله ( أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ) وقوله ( ولكن حق القول منى ) وقوله ( قل نزل به روح القدس من ربك بالحق ) وقوله ( وكلم الله موسى تكليما ) وقوله ( إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ) وغيرها من النصوص المحكمة بالمتشابه من قوله ( خالق كل شيء ) وقوله ( إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ



كريم) والآيتان حجة عليهم ؛ فإن صفات الله جل جلاله داخله في مسمى اسمه ؛ فليس «الله» اسماً لذات لا سَمْعَ لها ولا بَصَرَ لها ولا حياة لها ولا كلام لها ولا علم ، وليس هذا رب العالمين ، وكلامه تعالى وعلمه وحياته وقدرته ومشيتته ورحمته داخله في مسمى اسمه ؛ فهو سبحانه بصفاته وكلامه الخالق ، وكل ما سواه مخلوق ، وأما إضافة القرآن إلى الرسول فإضافة تبليغ محض ، لا إنشاء . والرسالة تستلزم تبليغ كلام المرسل ، ولو لم يكن للمرسل كلام يبليغه الرسول لم يكن رسولا ؛ ولهذا قال غير واحد من السلف : مَنْ أنكر أن يكون الله متكلماً فقد أنكر رسالة رُسُلِهِ فإن حقيقة رسالتهم تبليغ كلام مَنْ أرسلهم ؛ فالجهمية وإخوانهم ردُّوا تلك النصوص المحكَّمة بالمتشابه ، ثم صيروا الكل متشابهاً ، ثم ردُّوا الجميع ، فلم يثبتوا لله فعلاً يقوم به يكون به فاعلاً كما لم يثبتوا له كلاماً يقوم به يكون به متكلماً ؛ فلا كلام له عندهم ولا أفعال ، بل كلامه وفعله عندهم مخلوق منفصل عنه ، وذلك لا يكون صفة له ؛ لأنه سبحانه إنما يوصف بما قام به لا بما لم يقم به .

المثال الثاني عشر ، وقد تقدم ذكره مجملًا فنذكره ههنا مفصلاً : ردّ الجهمية النصوص المتنوعة المحكَّمة على علو الله على خلقه وكونه فوق عباده من ثمانية عشر نوعاً ؛ أحدها : التصريح بالفوقية مقرونة بأداة مِنْ المعينة لفوقية الذات نحو : ( يخافون ربهم من فوقهم ) الثاني : ذكرها مجردة عن الأداة كقوله ( وهو القاهر فوق عباده ) الثالث : التصريح بالعرُوج إليه نحو ( تَعْرُجُ الملائكة والروحُ إليه ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « فيعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم » الرابع : التصريح بالصعود إليه كقوله ( إليه يصعد الكلم الطيب ) الخامس : التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله ( بل رفعه الله إليه ) وقوله ( إني مُتَوَفِّيك ورافعك إلیّ ) السادس : التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدراً



وشرفاً ، كقوله ( وهو العلي العظيم ) ( وهو العلي الكبير ) ( إنه على كبير ) السابع :  
التصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله ( تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم )  
( تنزيل من حكيم حميد ) ( قل نزل روح القدس من ربك بالحق ) وهذا يدل  
على شيئين : على أن القرآن ظهر منه لا من غيره ، وأنه الذي تكلم به لا غيره ،  
الثاني : على علوه على خلقه وأن كلامه نزل به الروح الأمين من عنده من أعلى  
مكان إلى رسوله ؛ الثامن : التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده ، وأن  
بعضها أقرب إليه من بعض ، كقوله ( إن الذين عند ربك ) وقوله ( وله من في  
السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون )  
ففرق بين مَنْ له عموماً ومن عنده من ممالكه وعبيده خصوصاً ، وقول النبي صلى  
الله عليه وسلم في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه « إنه عنده على العرش »  
التاسع : التصريح بأنه سبحانه في السماء ، وهذا عند أهل السنة على أحد وجهين :  
إما أن تكون في بمعنى على ، وإما أن يراد بالسماء العلو ، لا يختلفون في ذلك ،  
ولا يجوز حمل النص على غيره ؛ العاشر : التصريح بالاستواء مقروناً بأداة على  
مختصاً بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات مصاحباً في الأكثر لأداة « ثم » الدالة على  
الترتيب والمهلة ، وهو بهذا السياق صريح في معناه الذي لا يفهم المخاطبون غيره  
من العلو والارتفاع ، ولا يحتمل غيره البتة ؛ الحادي عشر : التصريح برفع الأيدي  
إلى الله سبحانه كقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه  
يديه أن يردهما صِفراً » ؛ الثاني عشر : التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا ،  
والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى أسفل ؛ الثالث عشر :  
الإشارة إليه حساً إلى العلو كما أشار إليه مَنْ هو أعلم به وما يحب له ويمتنع عليه  
من أفراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة في أعظم مجمع على وجه الأرض يرفع أصبعه  
إلى السماء ، ويقول : اللهم أشهد ، ليشهد الجميع أن الرب الذي أرسله ودعا إليه  
واستشهده هو الذي فوق سماواته على عرشه ؛ الرابع عشر : التصريح بلفظ الأين



الذى هو عند الجهمية بمنزلة متى في الاستحالة ، ولا فرق بين اللفظين عندهم البتة ،  
فالقائل « أين الله » و « متى كان الله » عندهم سواء ، كقول أعلم الخلق به ،  
وأنصحهم لأمتهم ، وأعظمهم بياناً عن المعنى الصحيح بلفظ لا يؤهم باطلا بوجه  
« أين الله » في غير موضع ؛ الخامس عشر : شهادته التي هي أصدق شهادة عند  
الله وملائكته وجميع المؤمنين لمن قال « إن ربه في السماء » بالإيمان ، وشهد عليه  
أفراخ جهم بالكفر ، وصرح الشافعي بأن هذا الذي وصفته من أن ربها في  
السماء إيمان فقال في كتابه في باب عتق الرقبة المؤمنة وذكر حديث الأمة السوداء  
التي سؤدت وجوه الجهمية وبيضت وجوه الحمديّة : فلما وصفت الإيمان قال :  
« أعتقها فإنها مؤمنة » وهي إنما وصفت كون ربها في السماء ، وأن محمداً عبده  
ورسوله ؛ فقرنت بينهما في الذكر ؛ فجعل الصادق المصدق مجموعهما هو الإيمان .  
السادس عشر : إخباره سبحانه عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى  
إله موسى فيكذبه فيما أخبر به من أنه سبحانه فوق السماوات ، فقال ( يا هامان  
ابن لي صرحاً اعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى ، وإني  
لأظنه كاذباً ) فكذب فرعون موسى في إخباره إياه بأن ربه فوق السماء ، وعند  
الجهمية لا فرق بين الإخبار بذلك وبين الإخبار بأنه يأكل ويشرب . وعلى  
زعمهم يكون فرعون قد نزه الرب عما لا يليق به وكذب موسى في إخباره  
بذلك ؛ إذ من قال عندهم إن ربه فوق السماوات فهو كاذب ، فهم في هذا  
التكذيب موافقون لفرعون مخالفون لموسى ولجميع الأنبياء ، ولذلك سماهم  
أئمة السنة « فرعونية » قالوا : وهم شر من الجهمية ؛ فإن الجهمية يقولون : إن الله  
في كل مكان بذاته ، وهؤلاء عطلوه بالكلية ، وأوقعوا عليه الوصف المطابق للعدم  
الحض ، فأى طائفة من طوائف بني آدم أثبتت الصانع على أى وجه كان  
قولهم خيراً من قولهم . السابع عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم أنه  
تردد بين موسى وبين الله ويقول له موسى : أرجع إلى ربك فسأله التخفيف ،



فيرجع إليه ثم ينزل إلى موسى فيأمره بالرجوع إليه سبحانه ، فيصعد إليه سبحانه ثم ينزل من عنده إلى موسى ، عدة مرار . الثامن عشر : إخباره تعالى عن نفسه وإخبار رسوله عنه أن المؤمنين يَرَوْنَهُ عِيَانًا جَهْرَةً كَرُؤية الشمس في الظهيرة والقمر ليلة البدر ، والذي تفهمه الأمم على اختلاف لغاتها وأوهامها من هذه الرؤية رؤية المقابلة والمواجهة التي تكون بين الرأي والرأي فيها مسافة محدودة غير مُقرطة في البعد فتمتنع الرؤية ولا في القرب فلا تكون الرؤية ، لا تعقل الأمم غير هذا ، فيما أن يروه سبحانه من تحتهم - تعالى الله - أو من خلفهم أو من أمامهم أو عن أيانهم أو عن شمائلهم أو من فوقهم ، ولا بد من قسم من هذه الأقسام إن كانت الرؤية حقاً ، وكلها باطل سوى رؤيتهم له من فوقهم كما في حديث جابر الذي في المسند وغيره « بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ ، فَرَفَعُوا رُءُوسَهُمْ ، فَإِذَا الْجَبَّارُ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ، وَقَالَ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » ثم قرأ قوله ( سلام قولاً من رب رحيم ) ثم يتوارى عنهم ، وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم ، ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية ، ولهذا طرد الجهمية أصلهم وصَرَّحُوا بذلك ، وركبوا النفيين معاً ، وصدَّقَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِالْأَمْرِينِ معاً ، وأقروا بهما ، وصار مَنْ أثبت الرؤية ونفى علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه مذنباً بين ذلك ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة إذا بسطت أفرادها كانت ألف دليل على علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه ؛ فترك الجهمية ذلك كله وردوه بالمتشابه من قوله ( وهو معكم أينما كنتم ) وردّه زعيمهم المتأخر بقوله ( قل هو الله أحد ) وبقوله ( ليس كمثله شيء ) . ثم ردوا تلك الأنواع كلها متشابهة ، فسلطوا للمتشابه على الحكم وردوه به ، ثم ردوا الحكم متشابهاً ؛ فتارة يحتجون به على الباطل ، وتارة يدفعون به الحق ، ومَنْ له أدنى بصيرة يعلم أنه لا شيء في النصوص أظهر ولا أبين دلالةً من مضمون هذه النصوص ؛ فإذا كانت متشابهة فالشرعية



كلها متشابهة ، وليس فيها شيء محكم ألينة ، ولازم هذا القول لزوماً لا تحيد عنه أن ترك الناس بدونها خير لهم من إنزالها إليهم ، فإنها أَوْهَتْهُمْ وأفهمتهم غير المراد ، وأوقعتهم في اعتقاد الباطل ، ولم يتبين لهم ما هو الحق في نفسه ، بل أُحِيلُوا فيه على ما يستخرجونه بعقولهم وأفكارهم ومقاييسهم ؛ فنسأل الله مثبتَ القلوب تبارك وتعالى أن يثبت قلوبنا على دينه وما بعث به رسوله من الهدى ودين الحق ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ؛ إنه قريب مجيب .

المثال الثالث عشر : ردّ الرافضة النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة المعلومة عند خاص الأمة وعامتها بالضرورة في مدح الصحابة والثناء عليهم ورضاء الله عنهم ومغفرته لهم وتجاوزه عن سيئاتهم ووجوب محبة الأمة واتباعهم لهم واستغفارهم لهم واقتدائهم بهم بالمتشابه من قوله « لا تَرْجِعُوا بعدى كفاراً يَضْرِبُ بعضكم رقاب بعض » ونحوه . كما ردوا الحكم الصريح من أفعالهم وإيمانهم وطاعتهم بالمتشابه من أفعالهم ، كفعل إخوانهم من الخوارج حين ردّوا النصوص الصحيحة المحكمة في موالاته المؤمنين ومحبتهم وإن ارتكبوا بعض الذنوب التي تقع مكفرةً بالتوبة النصوح ، والاستغفار ، والحسنات المساحية ، والمصائب المكفرة ، ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم ، وبالامتحان في البرزخ وفي موقف القيامة ، وبشفاعة مَنْ يأذن الله له في الشفاعة ، وبصدق التوحيد ، ورحمة أرحم الراحمين ؛ فهذه عشرة أسباب تمحق أثر الذنوب ، فإن عجزت هذه الأسباب عنها فلا بد من دخول النار ، ثم يخرجون منها ؛ فتركوا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد ، وردوا الحكم من أفعالهم وإيمانهم وطاعتهم بالمتشابه من أفعالهم التي يحتمل أن يكونوا قصدوا بها طاعة الله فاجتهدوا فأدام اجتهادهم إلى ذلك فحصلوا فيه على الأجر المفرد ، وكان حظ أعدائهم منه تكفيرهم واستحلال دماءهم وأموالهم ، وإن لم يكونوا قصدوا ذلك كان غايتهم أن يكونوا قذائبوا ،



ولهم من الحسنات والتوبة وغيرها ما يرفع موجب الذنب ، فاشتركوا هم والرافضة في رد الحكم من النصوص وأفعال المؤمنين بالمتشابه منها ؛ فكفروهم وخرَجُوا عليهم بالسيف يقتلون أهل الإيمان ويدَعُونَ أهل الأوثان ، ففساد الدنيا والدين من تقديم المتشابه على الحكم ، وتقديم الرأى على الشرع والهوى على الهدى ، وبالله التوفيق .

المثال الرابع عشر : ردُّ الحكم الصريح الذى لا يحتمل إلا وَجْهًا واحدًا من وجوب الطمأنينة وتوقف أجزاء الصلاة وصحتها عليه ، كقوله « لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صَلَاتَهُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ » وقوله لمن تركها « صَلَّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » وقوله « ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسُكَ » فنفي أجزاءها بدون الطمأنينة ، ونفى مسماها الشرعى بدونها ، وأمر بالإتيان بها ، فرد هذا الحكم الصريح بالمتشابه من قوله « ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا » .

المثال الخامس عشر : رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول في الصلاة بقوله « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ » وقوله « تَحْرِمُهَا التَّكْبِيرُ » وقوله « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَضَعَ الْوُضُوءَ مَوَاضِعَهُ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ » وهى نصوص في غاية الصحة فردت بالمتشابه من قوله (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) .

المثال السادس عشر : رد النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة فاتحة الكتاب قَرْضًا بالمتشابه من قوله (فَأَقْرَأُوا مَا تيسر منه) وليس ذلك في الصلاة ، وإنما هو بدَل عن قيام الليل ، وبقوله للأعرابي « ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسر معك من القرآن » وهذا يحتمل أن يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة ، وأن يكون الأعرابي لا يحسنها ، وأن يكون لم يَسِء في قراءتها ، فأمره أن يقرأ معها ما تيسر من القرآن ، وأن يكون أمره بالاكتفاء بما تيسر عنها ؛ فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه ؛ فلا يترك له الحكم الصريح



المثال السابع عشر: رد المحكم الصريح من توقف الخروج من الصلاة على التسليم كما في قوله « تحمليها التسليم » وقوله « إنما يكفي أحدكم أن يسلم على أخيه من عن يمينه وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله » فأخبر أنه لا يكفي غير ذلك، فرد بالمتشابه من قول ابن مسعود « فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك » وبالمتشابه من عدم أمره للأعرابي بالسلام.

المثال الثامن عشر: رد المحكم الصريح في اشتراط النية لعبادة الوضوء زيادة السنة على القرآن وحكمها والغسل كما في قوله ( وما أمرُوا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ) وقوله « وإنما لأمرى ما نوى » وهذا لم ينو رفع الحدث فلا يكون له بالنص؛ فردوا هذا بالمتشابه من قوله ( إذا قمت إلى الصلاة فأسلوا وجوهكم ) ولم يأمر بالنية، قالوا: فلأوجبناها بالسنة لكان زيادة على نص القرآن فيكون نسخاً، والسنة لا تنسخ القرآن؛ فهذه ثلاثة مقدمات: إحداها أن القرآن لم يوجب النية، الثانية أن إيجاب السنة لها نسخ القرآن؛ الثالثة: أن نسخ القرآن بالسنة لا يجوز. وبنو على هذه المقدمات إسقاط كثير مما صرحت السنة بإيجابه كقراءة الفاتحة والطمأنينة وتعيين التكبير للدخول في الصلاة والتسليم للخروج منها. ولا يتصور صدق المقدمات الثلاث في موضع واحد أصلاً، بل إما أن تكون كلها كاذبة أو بعضها؛ فأما آية الوضوء فالقرآن قد نبه على أنه لم يكتف من طاعات عباده إلا بما أخلصوا له فيه الدين، فمن لم ينو التقرب إليه جملة لم يكن ما أتى به طاعة البتة؛ فلا يكون معتداً به، مع أن قوله ( إذا قمت إلى الصلاة فأسلوا وجوهكم ) إنما يفهم المخاطب منه غسل الوجه وما بعده لأجل الصلاة كما يفهم من قوله « إذا واجهت الأمير فترجل »، وإذا دخل الشتاء فاشتر الفرو » ونحو ذلك؛ فإن لم يكن القرآن قد دل على النية ودلت عليها السنة لم يكن وجوبها نسخاً للقرآن وإن كان زائداً عليه. ولو كان كل ما أوجبه السنة ولم يوجبه القرآن نسخاً له لبطلت أكثر سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفع في صدورهم وأعجازها. وقال القائل: هذه زيادة على



ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها ، وهذا بعينه هو الذي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيقع وحذر منه كما في السنن من حديث المقدم بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فواجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الجمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة مال المعاهد » وفي لفظ « يوشك أن يقعد الرجل على أريكته فيحدث بحديثي فيقول : بيني وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه حلالا استحلفناه ، وما وجدنا فيه حراما حرمناه ، وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله » قال الترمذي : حديث حسن ، وقال البيهقي : إسناده صحيح . وقال صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إني قد خلقت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض » فلا يجوز التفريق بين ما جمع الله بينهما ويرد أحدهما بالآخر ، بل سكوته عما نطق به ولا يمكن أحداً يطرد ذلك ولا الذين أصّلوا هذا الأصل ، بل قد نقضوه في أكثر من ثلاثمائة موضع منها ما هو مجمع عليه ومنها ما هو مختلف فيه .

والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن تكون موافقة له من كل وجه ؛ فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها . الثاني : أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له . الثالث : أن تكون موجهة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمته لما سكت عن تحريمه ، ولا تخرج عن هذه الأقسام ، فلا تعارض القرآن بوجه ما ، فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبدأ من النبي صلى الله عليه وسلم : تجب طاعته فيه ، ولا تحل معصيته ، وليس هذا تقدماً لها على كتاب الله ، بل امتثال لما أمر الله به

السنة مع  
القرآن على  
ثلاثة أوجه



من طاعة رسوله ، ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى ، وسقطت طاعته المختصة به ، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به ، وقد قال الله تعالى : ( مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ) وكيف يمكن أحدا من أهل العلم أن لا يقبل حديثا زائدا على كتاب الله ؛ فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمته ولا على خالتها ، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب ، ولا حديث خيار الشرط ، ولا أحاديث الشفعة ، ولا حديث الرهن في الحضر مع أنه زائد على ما في القرآن ، ولا حديث ميراث الجدة ، ولا حديث تخيير الأمة إذا اعتقت تحت زوجها ، ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة ، ولا حديث وجوب الكفارة على مَنْ جامع في نهار رمضان ، ولا أحاديث إحداد المتوفى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة ، فهلا قلتم : إنها نسخ للقرآن وهو لا ينسخ بالسنة ، وكيف أوجبتم الوتر مع أنه زيادة محضة على القرآن بخبر مختلف فيه ؟ وكيف زدتم على كتاب الله فجوزتم الوضوء بنبذ التمر بخبر ضعيف ؟ وكيف زدتم على كتاب الله فشرطتم في الصداق أن يكون أقله عشرة دراهم بخبر لا يصح البتة وهو زيادة محضة على القرآن ؟ . وقد أخذ الناس بحديث « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وهو زائد على القرآن ، وأخذوا كلهم بحديث توريثه صلى الله عليه وسلم بنت الابن السدس مع البنت وهو زائد على ما في القرآن ، وأخذ الناس كلهم بحديث استبراء المسبية بحيضة ، وهو زائد على ما في كتاب الله ، وأخذوا بحديث « من قتل قتيلا فله سلبه » وهو زائد على ما في القرآن من قسمة الغنائم ، وأخذوا كلهم بقضائه صلى الله عليه وسلم الزائد على ما في القرآن من أن أعيان بني الأيوين يتوارثون دون بني العلات ، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه ، ولو تتبعنا هذا لاطال جداً ؛ فسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في صدورنا وأعظم وأفرض



علينا أن لا نقبلها إذا كانت زائدة على ما في القرآن ، بل على الرأس والعينين ، وكذلك فرض على الأمة الأخذ بحديث القضاء بالشاهد واليمين وإن كان زائداً على ما في القرآن ، وقد أخذ به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمهور التابعين والأئمة ، والعجب ممن يردده لأنه زائد على ما في كتاب الله ثم يقضى بالنكول ومعاقد القمط ووجوه الآجر في الحائط وليست في كتاب الله ولا سنة رسوله ، وأخذتم أنتم وجمهور الأمة بحديث « لا يُقَادُ الوالد بالولد » مع ضعفه وهو زائد على ما في القرآن ، وأخذتم أنتم والناس بحديث أخذ الجزية من الجوس وهو زائد على ما في القرآن ، وأخذتم مع سائر الناس بقطع رجل السارق في المرة الثانية مع زيادته على ما في القرآن ، وأخذتم أنتم والناس بحديث النهي عن الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال وهو زائد على ما في القرآن ، وأخذت الأمة بأحاديث الحصانة وليست في القرآن ، وأخذتم أنتم والجمهور باعتداد المتوفى عنها في منزلها وهو زائد على ما في القرآن ، وأخذتم مع الناس بأحاديث البلوغ بالسنن والإنبات وهي زائدة على ما في القرآن ؛ إذ ليس فيه إلا الاحتلام ، وأخذتم مع الناس بحديث « الخراج بالزمان » مع ضعفه ، وهو زائد على ما في القرآن ، وبحديث النهي عن بيع الكاليء بالكاليء وهو زائد على ما في القرآن ، وأضعاف أضعاف ما ذكرنا ، بل أحكام السنة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها ؛ فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها إلا سنة دل عليها القرآن ، وهذا هو الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع ولا بد من وقوع خبره .

أنواع دلالة  
السنة الزائدة  
عن القرآن

فإن قيل : السنن الزائدة على ما دل عليه القرآن تارة تكون ببيانها له ، وتارة تكون منشئة لحكم لم يتعرض القرآن له ، وتارة تكون مغيرة لحكمه ، وليس نزاعنا في القسمين الأولين فإنهما حجة باتفاق ، ولكن النزاع في القسم



الثالث وهو الذي ترجمته بمسألة الزيادة على النص ، وقد ذهب الشيخ أبو الحسن  
السكرخي وجماعة كثيرة من أصحاب أبي حنيفة إلى أنها نسخ ، ومن ههنا جعلوا  
إيجاب التغريب مع الجلد نسخا كما لو زاد عشرين صوتا على الثمانين في حد  
القذف ، وذهب أبو بكر الرازي إلى أن الزيادة إن وردت بعد استقرار حكم  
النص منفردة عنه كانت ناسخة ، وإن وردت متصلة بالنص قبل استقرار حكمه  
لم تكن ناسخة ، وإن وردت ولا يُعلم تاريخها فإن وردت من جهة ثبت النص  
بمثالها فإن شهدت الأصول من عمل السلف أو النظر على ثبوتها معا أثبتناها ،  
وإن شهدت بالنص منفردا عنها أثبتناه دونها ، وإن لم يكن في الأصول دلالة  
على أحدهما فالواجب أن يحكم بورودها معا ، ويكونان بمنزلة الخاص والعام  
إذا لم يعلم تاريخهما ولم يكن في الأصول دلالة على وجوب القضاء بأحدهما على  
الآخر فإنهما يستعملان معا ، وإن كان ورود النص من جهة توجب العلم  
كالكتاب والخبر المستفيض وورود الزيادة من جهة أخبار الآحاد لم يجز إلحاقها  
بالنص ولا العمل بها ، وذهب بعض أصحابنا إلى أن الزيادة إن غيرت حكم  
المزيد عليه تغييرا شرعيا بحيث إنه لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها لم يكن  
معتدا به ، بل يجب استثنائه ، كان نسخا ، نحو ضم ركعة إلى ركعتي الفجر ،  
وإن لم يغير حكم المزيد عليه بحيث لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها كان  
معتدا به ولا يجب استثنائه لم يكن نسخا ، ولم يجعلوا إيجاب التغريب مع  
الجلد نسخا ، وإيجاب عشرين جلدة مع الثمانين نسخا ، وكذلك إيجاب شرط  
منفصل عن العبادة لا يكون نسخا كإيجاب الوضوء بعد فرض الصلاة ،  
ولم يختلفوا أن إيجاب زيادة عبادة على عبادة كإيجاب الزكاة بعد إيجاب  
الصلاة لا يكون نسخا ، ولم يختلفوا أيضا أن إيجاب صلاة سادسة على الصلوات  
الخمس لا يكون نسخا .

فالكلام معكم في الزيادة المغيرة في ثلاثة مواضع : في المعنى ، والاسم ، والحكم ،



أما المعنى فإنها تفيد معنى النسخ ؛ لأنه الإزالة ، والزيادة تُزيل حكم الاعتداد بالمزيد عليه وتوجب استثنائه بدونها ، وتخرجه عن كونه جميع الواجب ، وتجعله بعضه ، وتوجب التائيم على المقتصر عليه بعد أن لم يكن إثماً ، وهذا معنى النسخ ، وعليه ترتب الاسم ، فإنه تابع للمعنى ؛ فإن الكلام في زيادة شرعية مغيرة للحكم الشرعي بدليل شرعي مُتَرَاخٍ عن المزيد عليه ، فإن اختل وَصَفٌ من هذه الأوصاف لم يكن نسخاً ، فإن لم تغير حكماً شرعياً بل رفعت حكم البراءة الأصلية لم تكن نسخاً كإيجاب عبادة بعد أخرى ، وإن كانت الزيادة مقارنة للمزيد عليه لم تكن نسخاً ، وإن غيرته ، بل تكون تقييداً أو تخصيصاً .

وأما الحكم فإن كان النص المزيد عليه ثابتاً بالكتاب أو السنة المتواترة لم يُقْبَلْ خبر الواحد بالزيادة عليه ، وإن كان ثابتاً بخبر الواحد قُبِلَت الزيادة ، فإن اتفقت الأمة على قبول خبر الواحد في القسم الأول علمنا أنه وَرَدَ مقارناً للمزيد عليه فيكون تخصيصاً لا نسخاً ، قالوا : وإنما لم يقبل خبر الواحد بالزيادة على النص لأن الزيادة لو كانت موجودة معه لنقلها إلينا مَنْ نقل النص ؛ إذ غيرُ جائز أن يكون المراد إثبات النص معقوداً بالزيادة فيقتصر النبي صلى الله عليه وسلم على إبلاغ النص منفرداً عنها ؛ فواجب إذاً أن يذكرها معه ، ولو ذكرها لنقلها إلينا مَنْ نقل النص ، فإن كان النص مذكوراً في القرآن والزيادة واردة من جهة السنة فغير جائز أن يقتصر النبي صلى الله عليه وسلم على تلاوة الحكم المنزل في القرآن دون أن يعقبها بذكر الزيادة ؛ لأن حصول الفراغ من النص الذي يمكننا استعماله بنفسه يلزمنا اعتقاد مقتضاه من حكمه ، كقوله ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) فإن كان الحد هو الجلد والتعريب فغير جائز أن يتلو النبي صلى الله عليه وسلم الآية على الناس عاريةً من ذكر النفي عقبها ؛ لأن سكوته عن ذكر الزيادة معها يلزمنا اعتقاد موجبها وأن



الجلد هو كل الحد ؛ فلو كان معه تغريب لسكان بعض الحد لا كماله ، فإذا أخلى التلاوة من ذكر النفي عقيها فقد أراد منا اعتقاد أن الجلد المذكور في الآية هو تمام الحد و كماله ؛ فغير جائز إلحاق الزيادة معه إلا على وجه النسخ ، ولهذا كان قوله « وَاعْدِيَا أَنْتِيسَ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمِيهَا » ناسخاً لحديث عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ « الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » وكذلك لما رجم مَاعِزاً ولم يجلده ، كذلك يجب أن يكون قوله ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) ناسخاً لحكم التغريب في قوله « الْبَكَرُ بِالْبَكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ » .

والمقصود أن هذه الزيادة لو كانت ثابتة مع النص لذكرها النبي صلى الله عليه وسلم عقيب التلاوة ، ولنقلها إلينا مَنْ نَقَلَ الْمَزِيدَ عَلَيْهِ ؛ إذ غير جائز عليهم أن يعلموا أن الحد مجموع الأمرين وينقلوا بعضه دون بعض ، وقد سمعوا الرسول صلى الله عليه وسلم يذكر الأمرين ، فامتنع حينئذٍ العمل بالزيادة إلا من الجهة التي ورد منها الأصل ، فإذا وردت من جهة الأحاد فإن كانت قبل النص فقد نسخها النص المطلق عارياً من ذكرها ، وإن كانت بعده فهذا يوجب نسخ الآية بخبر الواحد وهو ممتنع ، فإن كان المزيد عليه ثابتاً بخبر الواحد جاز إلحاق الزيادة بخبر الواحد على الوجه الذي يجوز نسخه به ، فإن كانت واردة مع النص في خطاب واحد لم تكن نسخاً وكانت بياناً .

فالجواب من وجوه ؛ أحدها : أنكم أول مَنْ نَقَضَ هَذَا الْأَصْلَ الَّذِي أَصْلَتْموه ، فإنكم قبلتم خبر الوضوء بذيذ التمر وهو زائد على ما في كتاب الله مغير لحكمه ؛ فإن الله سبحانه جعل حكم عادم الماء التيمم ، والخبر يقتضي أن يكون حكمه الوضوء بالذيذ ؛ فهذه الزيادة بهذا الخبر الذي لا يثبت رافعة لحكم شرعي غير مقارنة له ولا مقاومة بوجه ، وقبلتم خبر الأمر بالوتر مع رفعه لحكم شرعي ، وهو اعتقاد كون الصلوات الخمس هي جميع الواجب ورفع التأثيم



بالاقتصار عليها وإجزاء الإتيان في التعبد بفريضة الصلاة ، والذي قال هذه الزيادة هو الذي قال سائر الأحاديث الزائدة على ما في القرآن ، والذي نقلها إلينا هو الذي نقل تلك بعينه أو أوثق منه أو نظيره ، والذي فرض علينا طاعة رسوله وقبول قوله في تلك الزيادة هو الذي فرض علينا طاعته وقبول قوله في هذه ، والذي قال لنا ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) هو الذي شرع لنا هذه الزيادة على لسانه ، والله سبحانه ولّاه مَنْصِبَ التشريع عنه ابتداء ، كما ولّاه منصب البيان لما أَرَادَهُ بكلامه ، بل كلامه كله بيان عن الله ، والزيادة بجميع وجوهها لا تخرج عن البيان بوجه من الوجوه ، بل كان السلف الصالح الطيب إذا سمعوا الحديث عنه وَجَدُوا تصديقه في القرآن ، ولم يقل أحد منهم قط في حديث واحد أبداً : إن هذا زيادة على القرآن فلا تقبله ولا نسمة ولا نعمل به ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أَجَلَ في صدورهم وسنته أعظم عندهم من ذلك وأكبر . ولا فرق أصلاً بين مجيء السنة بعدد الطواف وعدد ركعات الصلاة ومجيئها بفرض الطمأنينة وتعيين الفاتحة والنية ؛ فإن الجميع بيانٌ لمراد الله أنه أوجب هذه العبادات على عباده على هذا الوجه ، فهذا الوجه هو المراد ، فجاءت السنة بياناً للمراد في جميع وجوهها ، حتى في التشريع المبتدأ ، فإنها بيان لمراد الله من عموم الأمر بطاعته وطاعة رسوله ، فلا فرق بين بيان هذا المراد وبين بيان المراد من الصلاة والزكاة والحج والطواف وغيرها ، بل هذا بيان المراد من شيء وذلك بيان المراد من أعم منه ؛ فالتغريب بيان محض للمراد من قوله ( أو يجعل الله لهن سبيلاً ) وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم بأن التغريب بيان لهذا السبيل المذكور في القرآن ، فكيف يجوز رده بأنه مخالف للقرآن معارض له ؟ ويقال : لو قبلناه لأبطلناه بحكم القرآن ؟ وهل هذا إلا قَلْبٌ للحقائق ؟ فإن حكم القرآن العام والخاص يوجب علينا قبوله فرضاً لا يسمنا مخالفته ؛ فلو خالفناه لخالفنا القرآن وخرجنا عن حكمه ولا بد ، ولما كان في ذلك مخالفة للقرآن والحديث معاً .



يوضحه الوجه الثاني : أن الله سبحانه نَصَبَ رسول الله صلى الله عليه وسلم منصب المبلغ المبين عنه ، فكل ما شرعه للأمة فهو بيان منه عن الله أن هذا شرعه ودينه ، ولا فرق بين ما يبلغه عنه من كلامه المتلو ومن وحيه الذي هو نظير كلامه في وجوب الاتباع ، ومخالفة هذا كمخالفة هذا .

يوضحه الوجه الثالث : أن الله سبحانه أمرنا بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان ، وجاء البيان عن رسوله صلى الله عليه وسلم بمقادير ذلك وصفاته وشروطه ؛ فوجب على الأمة قبوله ، إذ هو تفصيل لما أمر الله به ، كما يجب علينا قبول الأصل المفصل ، وهكذا أمر الله سبحانه بطاعته وطاعة رسوله ؛ فإذا أمر الرسول بأمر كان تفصيلا وبيانا للطاعة للمأمور بها ، وكان فرض قبوله كفرض قبول الأصل المفصل ، ولا فرق بينهما .

يوضحه الوجه الرابع : أن البيان من النبي صلى الله عليه وسلم أقسام ؛ أحدها : بيان الرسول على أنواع بيان نفس الوحي بظهوره على لسانه بعد أن كان خفيا . الثاني : بيان معناه وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك كما بين أن الظلم المذكور في قوله ( ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) هو الشرك ، وأن الحساب اليسير هو العرض ، وأن الخيط الأبيض والأسود هما بياض النهار وسواد الليل ، وأن الذي رآه نزل أخرى عند سِدْرَةِ الْمُنتَهَى هو جبريل ، كما فسر قوله ( أو يأتي بعض آيات ربك ) أنه طلوع الشمس من مفرها وكما فسر قوله ( ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة ) بأنها النخلة ، وكما فسر قوله ( يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ) أن ذلك في القبر حين يسأل من ربك وما دينك ، وكما فسر الرعد بأنه ملك من الملائكة موكّل بالسحاب ، وكما فسر اتخاذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله بأن ذلك باستحلال ما أحلّوه لهم من الحرام وتحريم ما حرموه من الحلال ، وكما فسر القوة التي أمر الله أن نعدها لأعدائه بالرغمي ، وكما فسر قوله ( من يعمل سوءا يجز به ) بأنه ما يجزى به العبد في الدنيا من النَّصَبِ والهَمِّ والخوف والأواء ،



وكما فسر الزيادة بأنها النظر إلى وجه الله الكريم ، وكما فسر الدعاء في قوله ( وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ) بأنه العبادة ، وكما فسر أديار النجوم بأنه الركعتان قبل الفجر ، وأديار السجود بالركعتين بعد المغرب ، ونظائر ذلك .

الثالث : بيانه بالفعل كما بين أوقات الصلاة للسائل بفعله . الرابع : بيان ماسئل عنه من الأحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها ، كما سئل عن قذف الزوجة فجاء القرآن باللعان ونظائره . الخامس : بيان ماسئل عنه بالوحي وإن لم يكن قرآنا ، كما سئل عن رجل أحرم في جبة بعدما تَصَمَّخَ بالخلق ، فجاء الوحي بأن ينزع عنه الجبة ويغسل أثر الخلق . السادس : بيانه للأحكام بالسنة ابتداء من غير سؤال ، كما حرم عليهم لحوم الحمر والمتعة وصيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وخالتها وأمثال ذلك . السابع : بيانه للأمة جواز الشيء بفعله هو له وعدم نهيبهم عن التأسى به . الثامن : بيانه جواز الشيء بإقراره لهم على فعله وهو يشاهده أو يعلمهم يفعلونه . التاسع : بيانه إباحة الشيء عفوا بالسكوت عن تحريره وإن لم يأذن فيه نطقا . العاشر : أن يحكم القرآن بإيجاب شيء أو تحريره أو إباحته ، ويكون لذلك الحكم شروط وموانع وقیود وأوقات مخصوصة وأحوال وأوصاف ، فيحيل الرب سبحانه وتعالى على رسوله في بيانها كقوله تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فالحل موقوف على شروط النكاح وانتفاء موانعه وحضور وقته وأهلية الحل ، فإذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم يكن الشيء منه زائدا على النص فيكون نسخا له ، وإن كان رفعا لظاهر إطلاقه .

فهكذا كل حكم منه صلى الله عليه وسلم زائد على القرآن ، هذا سبيله سواء بسواء ، وقد قال تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) ثم جاءت السنة بأن القاتل والكافر والرقيق لا يرث ، ولم يكن نسخا للقرآن مع أنه زائد عليه قطعا ، أعنى في موجبات الميراث ؛ فإن القرآن أوجب به بالولادة وحدها ، فزادت السنة مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق والقتل ، فهلا قلتم : إن



هذه زيادة على النص فيكون نسخاً والقرآن لا ينسخ بالسنة ؟ كما فلتم ذلك في كل موضع تركتم فيه الحديث لأنه زائد على القرآن .

الوجه الخامس : أن تسميتكم للزيادة المذكورة نسخاً لا توجب بل لا تجوز مخالفتها ، فإن تسمية ذلك نسخاً اصطلاح منكم ، والأسماء المتواضع عليها التابعة للاصطلاح لا توجب رفع أحكام النصوص ، فأين سمى الله ورسوله ذلك نسخاً ؟ وأين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءكم حديثي زائداً على ما في كتاب الله فردوه ولا تقبلوه فإنه يكون نسخاً لكتاب الله ؟ وأين قال الله إذا قال رسولي قولاً زائداً على القرآن فلا تقبلوه ولا تعملوا به وردوه ؟ وكيف يسوغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقواعد قعدتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ؟

الوجه السادس : أن يقال : ما تعنون بالنسخ الذي تضمنته الزيادة بزعمكم ؟ المراد بالنسخ في السنة الزائدة على القرآن

أتعنون أن حكم المزيّد عليه من الإيجاب والتحريم والإباحة بطل بالكلية ، أم تعنون به تغيير وصفه بزيادة شيء عليه من شرط أو قيد أو حال أو مانع أو ما هو أعم من ذلك ؟ فإن عنيتم الأول فلا ريب أن الزيادة لا تتضمن ذلك فلا تكون ناسخة ، وإن عنيتم الثاني فهو حق ، ولكن لا يلزم منها بطلان حكم المزيّد عليه ولا رفعه ولا معارضته ، بل غايتها مع المزيّد عليه كالشروط والموانع والقيود والخصّصات ، وشيء من ذلك لا يكون نسخاً يوجب إبطال الأول ورفع رأساً ، وإن كان نسخاً بالمعنى العام الذي يسميه السلف نسخاً وهو رفع الظاهر بتخصيص أو تقييد أو شرط أو مانع ؛ فهذا كثير من السلف يسميه نسخاً . حتى سمي الاستثناء نسخاً ، فإن أردتم هذا المعنى فلا مشاحة في الاسم ، ولكن ذلك لا يسوّغ رد السنن الناسخة للقرآن بهذا المعنى ، ولا ينكر أحد نسخ القرآن بالسنة بهذا المعنى بل هو متفق عليه بين الناس ، وإنما تنازعوا في جواز نسخه بالسنة النسخ الخاص الذي هو رفع أصل الحكم وجملة بحيث يبقى بمنزلة ما لم يشرع البتة ، وإن



أردتم بالنسخ ما هو أعم من القسمين - وهو رفع الحكم بجملة تارة وتقييد مطلقه وتخصيص عامه وزيادة شرط أو مانع تارة - كنتم قد أدرجتم في كلامكم قسمين مقبولا ومردودا كما تبين ؛ فليس الشأن في الألفاظ فسموا الزيادة ماشئتم ، فإبطال السنن بهذا الاسم مما لا سبيل إليه .

يوضحه الوجه السابع : أن الزيادة لو كانت ناسخة لما جاز اقترانها بالزبد ؛ لأن الناسخ لا يقارن المنسوخ ، وقد جوزتم اقترانها به ، وقلتم : تسكون بيانا أو تخصيصا ، فهلا كان حكمها مع التأخر كذلك ، والبيان لا يجب اقترانه بالمبين ، بل يجوز تأخيرها إلى وقت حضور العمل ؟ وما ذكرتموه من إيهام اعتقاد خلاف الحق فهو منتقض بجواز بل وجوب تأخير الناسخ وعدم الإشعار بأنه سينسخه ، ولا محذور في اعتقاد موجب النص ما لم يأت ما يرفعه أو يرفع ظاهره ؛ فحينئذ يعتقد موجبته كذلك ، فكان كل من الاعتقادين في وقته هو المأمور به ؛ إذ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

يوضحه الوجه الثامن : أن المكلف إنما يعتقد على إطلاقه وعمومه مقيدا بعدم ورود ما يرفعه ظاهره ، كما يعتقد المنسوخ مؤبداً اعتقاداً مقيداً بعدم ورود ما يبطله ، وهذا هو الواجب عليه الذي لا يمكنه سواه .

الوجه التاسع : أن إيجاب الشرط الملحق بالعبادة بعدها لا يكون نسخاً وإن تضمن رفع الإجزاء بدونه ، كما صرح بذلك بعض أصحابكم وهو الحق ؛ فكذلك إيجاب كل زيادة ، بل أولى أن لا تكون نسخاً ؛ فإن إيجاب الشرط يرفع إجزاء المشروط عن نفسه وعن غيره ، وإيجاب الزيادة إنما يرفع إجزاء المزيد عن نفسه خاصة .

الوجه العاشر : أن الناس متفقون على أن إيجاب عبادة مستقلة بعد الثانية لا يكون نسخاً ، وذلك أن الأحكام لم تشرع جملة واحدة ، وإنما شرعها



أحكم الحاكمين شيئاً بعد شيء ، وكل منها زائد على ما قبله ، وكان ما قبله جميع الواجب ، والإثم محطوط عن اقتصر عليه ، وبالزيادة تغير هذان الحكمان ؛ فلم يَبْقَ الأولُ جميع الواجب ، ولم يحط الإثم عن اقتصر عليه ، ومع ذلك فليس الزائد ناسخاً للمزيد عليه ؛ إذ حكمه من الوجوب وغيره باقٍ ؛ فهذه الزيادة المتعلقة بالمزيد لا تكون ناسخاً له ، حيث لم ترفع حكمه ، بل هو باق على حكمه وقد ضم إليه غيره .

يوضحه الوجه الحادى عشر : أن الزيادة إن رفعت حكماً خطأً كانت ناسخاً ، وزيادة التغريب وشروط الحكم وموانعه وحرايق<sup>(١)</sup> لا ترفع حكم الخطاب ، وإن رفع حكم الاستصحاب .

يوضحه الوجه الثانى عشر : أن ما ذكره من كون الأول جميع الواجب وكونه مُجْزئاً وحده وكون الإثم محطوطاً عن اقتصر عليه إنما هو من أحكام البراءة الأصلية ؛ فهو حكم استصحابى لم نستفده من لفظ الأمر الأول ، ولا أريد به ؛ فإن معنى كون العبادة مُجْزئة أن الذمة بريئة بعد الإتيان بها ، وحط الذم عن فاعلها ممناه أنه قد خرج من عهدة الأمر فلا يلحقه ذم ، والزيادة وإن رفعت هذه الأحكام لم ترفع حكماً دل عليه لفظ المزيد .

يوضحه الوجه الثالث عشر : أن تخصيص القرآن بالسنة جائز كما أجمعت الأمة على تخصيص قوله ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » وعموم قوله تعالى : ( يوصيكم الله فى أولادكم ) بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الكافر » وعموم قوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) بقوله صلى الله عليه وسلم « لا قَطْع

تخصيص

القرآن بالسنة  
جائز

(١) كذا بالأصول ، وربما كانت هذه الكلمة مصحفة عن « وجزائه » أو نحو ذلك .



في ثمر ولا كثر<sup>(١)</sup> » ونظائر ذلك كثيرة ؛ فإذا جاز التخصيص - وهو رفع بعض ما تناوله اللفظ ، وهو نقصان من معناه - فلأن تجوز الزيادة التي لا تتضمن رفع شيء من مدلوله ولا نقصانه بطريق الأولى والأخرى .

الوجه الرابع عشر : أن الزيادة لا توجب رفع المزيد لغة ولا شرعاً ولا عرفاً ولا عقلاً ، ولا تقول العقلاء لمن ازداد خيره أو ماله أو جاهه أو علمه أو ولده إنه قد ارتفع شيء مما في السكيس ، بل تقول في :

الوجه الخامس عشر : إن الزيادة قررت حكم المزيد وزادته بياناً وتأكيذاً ؛ فهي كزيادة العلم والهدى والإيمان ، قال تعالى : ( وقل رب زدني علماً ) وقال ( وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً ) وقال ( وزدناهم هدى ) وقال ( ويزيد الله الذين اهتدوا هدى ) فكذلك زيادة الواجب على الواجب إنما يزيده قوة وتأكيذاً وثبوتاً ، فإن كانت متصلة به اتصال الجزاء والشرط كان ذلك أقوى له وأثبت وأكد ، ولا ريب أن هذا أقرب إلى المعقول والمنقول والفطرة من جعل الزيادة مبطلة للمزيد عليه ناسخة له .

الوجه السادس عشر : أن الزيادة لم تتضمن النهي عن المزيد ولا المنع منه ، وذلك حقيقة النسخ ، وإذا انتفت حقيقة النسخ استحال ثبوته .

الوجه السابع عشر : أنه لا بد في النسخ من تنافي الناسخ والمنسوخ ، وامتناع اجتماعهما ، والزيادة غير منافية للمزيد عليه ولا اجتماعهما ممتنع .

الوجه الثامن عشر : أن الزيادة لو كانت نسخاً لكانت إما نسخاً بفرادها عن المزيد أو بانضمامها إليه ، والقسمان محال ؛ فلا يكون نسخاً : أما الأول فظاهر لأنها لا حكم لها بمفردها ألبة ؛ فإنها تابعة للمزيد عليه في حكمه ، وأما الثاني

(١) قوله « ولا كثر » هو بالفتح أو بفتحين جمار النخل ، وهو شحمه الذي في وسط النخلة وهو شيء أبيض وسط النخلة يؤكل ، وقيل : السكر الطعم أول ما يؤكل .



فكذلك أيضاً ؛ لأنها إذا كانت ناسخة بانضمامها إلى المزيد كان الشيء ناسخاً لنفسه ومبطلاً لحقيقته ، وهذا غير معقول ، وأجاب بعضهم عن هذا بأن النسخ يقع على حكم الفعل دون نفسه وصورته ، وهذا الجواب لا يجدي عليهم شيئاً ، والإلزام قائم بعينه ؛ فإنه يوجب أن يكون المزيد عليه قد نسخ حكم نفسه وجعل نفسه إذا انفرد عن الزيادة غير مجزئ بعد أن كان مجزئاً .

الوجه التاسع عشر : أن النقصان من العبادة لا يكون نسخاً لما بقي منها ، فكذلك الزيادة عليها لا تكون نسخاً لها ، بل أولى ؛ لما تقدم .

الوجه العشرون : أن نسخ الزيادة للمزيد عليه ؛ إما أن يكون نسخاً لوجوبه أو لإجزائه ، أو لعدم وجوب غيره ، أو لأمر رابع ، وهذا كزيادة التفرير مثلاً على المائة جلد ، لا يجوز أن تكون ناسخة لوجوبها فإن الوجوب بحاله ، ولا لإجزائها لأنها مجزئة عن نفسها ، ولا لعدم وجوب الزائد لأنه رفع لحكم عقلي وهو البراءة الأصلية ؛ فلو كان رفعها نسخاً كان كلما أوجب الله شيئاً بعد الشهادتين قد نسخ به ما قبله ، والأمر الرابع غير متصور ولا معقول فلا يحكم عليه .

فإن قيل : بل ههنا أمر رابع معقول ، وهو الافتصار على الأول ؛ فإنه نسخ بالزيادة ، وهذا غير الأقسام الثلاثة .

فالجواب أنه لا معنى للاقتصار غير عدم وجوب غيره ، وكونه جميع الواجب ، وهذا هو القسم الثالث بعينه غير تم التعبير عنه وكسوته عبارة أخرى .

الوجه الحادي والعشرون : أن الناسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد يقتضي المنسوخ ثبوته والناسخ رفعه ، أو بالعكس ، وهذا غير متحقق في الزيادة على النص .

الوجه الثاني والعشرون : أن كل واحد من الزائد والمزيد عليه دليل قائم



بنفسه مستقل بإفادة حكمه ، وقد أمكن العمل بالدليلين ؛ فلا يجوز إلغاء أحدهما وإبطاله وإلغاء الحرب بينه وبين شقيقه وصاحبه ؛ فإن كل ما جاء من عند الله فهو حق يجب اتباعه والعمل به ، ولا يجوز إلغاؤه وإبطاله إلا حيث أبطله الله ورسوله بنص آخر ناسخ له لا يمكن الجمع بينهما وبين المنسوخ ، وهذا بحمد الله منتفٍ فى مسألتنا ؛ فإن العمل بالدليلين ممكن ، ولا تعارض بينهما ولا تناقض بوجه ؛ فلا يسوغ لنا إلغاء ما اعتبره الله ورسوله ، كما لا يسوغ لنا اعتبار ما ألغاه ، وبالله التوفيق .

الوجه الثالث والعشرون : أنه إن كان القضاء بالشاهد واليمين ناسخاً للقرآن وإثبات التغريب ناسخاً للقرآن فالوضوء بالتبذير أيضاً ناسخ للقرآن ، ولا فرق بينهما البتة ، بل القضاء بالنكول ومعاقدة القمط يكون ناسخاً للقرآن ، وحينئذ فنسخ كتاب الله بالسنة الصحيحة الصريحة التى لا مطعن فيها أولى من نسخه بالرأى والقياس والحديث الذى لا يثبت ، وإن لم يكن ناسخاً للقرآن لم يكن هذا نسخاً له ، وأما أن يكون هذا نسخاً وذاك ليس بنسخ فتحكم بطل وتفرق بين مماثلين .

الوجه الرابع والعشرون : أن ما خالفتموه من الأحاديث التى زعمتم أنها زيادة على نص القرآن إن كانت تستلزم نسخه فقطع رجل السارق فى المرة الثانية نسخ لأنه زيادة على القرآن ، وإن لم يكن هذا نسخاً فليس ذلك نسخاً .

الوجه الخامس والعشرون : أنكم قلتم لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم ، وذلك زيادة على ما فى القرآن ؛ فإن الله سبحانه أباح استحلال البضع بكل ما يسمى مالا ، وذلك يتناول القليل والكثير ، فزدتم على القرآن بقياس فى غاية الضعف ، وبخبر فى غاية البطلان ؛ فإن جاز نسخ القرآن بذلك فلم يجوز نسخه بالسنة الصحيحة الصريحة ؟ وإن كان هذا ليس بنسخ لم يكن الآخر نسخاً



الوجه السادس والعشرون : أنكم أوجبتم الطهارة للطواف بقوله « الطواف بالبيت صلاة » وذلك زيادة على القرآن ؛ فإن الله إنما أمر بالطواف ولم يأمر بالطهارة ، فكيف لم تجعلوا ذلك نسحا للقرآن وجعلتم القضاء بالشاهد واليمين والتغريب في حد الزنا نسخا للقرآن ؟

الوجه السابع والعشرون : أنكم مع الناس أوجبتم الاستبراء في جواز وطء المسبية بحديث ورد زائد على كتاب الله ، ولم تجعلوا ذلك نسخا له ، وهو الصواب بلا شك ، فهلا فعلتم ذلك في سائر الأحاديث الزائدة على القرآن ؟

الوجه الثامن والعشرون : أنكم وافقتم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها بخبر الواحد ، وهو زائد على كتاب الله تعالى قطعاً ، ولم يكن ذلك نسخاً ، فهلا فعلتم ذلك في خبر القضاء بالشاهد واليمين والتغريب ولم تعدوه نسخاً ؟ وكل ما تقولونه في محل الوفاق يقوله لكم منازعوكم في محل النزاع حرفاً بحرف .

الوجه التاسع والعشرون : أنكم قلتم : لا يُفْطِرُ المسافر ولا يَقْصُرُ في أقل من ثلاثة أيام ، والله تعالى قال : ( فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) وهذا يتناول الثلاثة وما دونها ، فأخذتم بقياس ضعيف أو أثر لا يثبت في التحديد بالثلاث ، وهو زيادة على القرآن ، ولم تجعلوا ذلك نسخاً ، فكذلك الباقي .

الوجه الثلاثون : أنكم منعتم قطع من سرق ما يُسرِع إليه الفساد من الأموال مع أنه سارق حقيقة ولغة وشرعاً ؛ لقوله « لا قطع في نمر ولا كثر » ولم تجعلوا ذلك نسخاً للقرآن وهو زائد عليه .

الوجه الحادي والثلاثون : أنكم ردّدتم السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح على العمامة ، وقلتم : إنها زائدة على نص الكتاب فتكون ناسخة له فلا تقبل ، ثم ناقضتم فأخذتم بأحاديث المسح على الخفين وهي زائدة على القرآن ، ولا فرق بينهما ، واعتذرتم بالفرق بأن أحاديث المسح



على الخفين متواترة بخلاف المسح على العمامة ، وهو اعتذار فاسد ، فإن من له اطلاع على الحديث لا يشك في شهرة كل منها وتعدد طرقها واختلاف مخرجها وثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا .

الوجه الثاني والثلاثون : أنكم قبلتم شهادة المرأة الواحدة على الرضاع والولادة وغيوب النساء ، مع أنه زائد على ما في القرآن ، ولم يصح الحديث به صحته بالشاهد واليمين ، وردتم هذا ونحوه بأنه زائد على القرآن .

الوجه الثالث والثلاثون : أنكم ردتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه لا يحرم أقل من خمس رَضَعَات ، ولا تحرم الرضعة والرضعتان ، وقلتم : هي زائدة على القرآن ، ثم أخذتم بخبر لا يصح بوجه ما في أنه لا قطع في أقل من عشرة دراهم أو ما يساويها ، ولم تروا زيادة على القرآن ، وقلتم : هذا بيان للفظ السارق ؛ فإنه مُجْمَل والرسول بَيِّنُهُ بقوله « لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم » فيا لله العجب ! كيف كان هذا بياناً ولم يكن حديث التحريم بخمس رَضَعَات بياناً لجمل قوله (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم) ؟ ولا تأتون بعذر في آية القطع إلا كان مثله أو أولى منه في آية الرضاع سواء بسواء .

الوجه الرابع والثلاثون : أنكم ردتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسح على الجوريين ، وقلتم : هي زائدة على القرآن ، وجوزتم الوضوء بِالْخَمْرِ المحرمة من فبيذ التمر المسكر بخبر لا يثبت وهو خلاف القرآن .

الوجه الخامس والثلاثون : أنكم ردتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصوم عن الميت والحج عنه ، وقلتم : هو زائد على قوله تعالى ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) ثم جوزتم أَنْ تُعْمَلَ أعمال الحج كلها عن المغنى عليه ، ولم تروا زائداً على قوله ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وأخذتم بالسنة



الصحيحة وأصبتم في حَمْلِ العاقلة الدِّيةَ عن القاتل خطأ ولم تقولوا هو زائد على قوله : ( ولا تَزِرُ وَزَرَ أَخْرَى ) ، ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) واعتذاركم بأن الإجماع ألجأكم إلى ذلك لا يفيد ؛ لأن عثمان البَتيّ - وهو من فقهاء التابعين - يرى أن الدية على القاتل ، وليس على العاقلة منها شيء ، ثم هذا حجة عليكم أن تُجَمِّعَ الأُمَّةُ على الأخذ بالخبر وإن كان زائداً على القرآن .

الوجه السادس والثلاثون : أنكم ردّتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اشتراط المحرم أن يحل حيث حُبِسَ ، وقلتم : هو زائد على القرآن ، فإن الله أمر بإتمام الحج والعمرة ، والإحلال خلاف الإتمام ، ثم أخذتم وأصبتم بحديث تحرّيم لبن الفحل ، وهو زائد على ما في القرآن قطعاً .

الوجه السابع والثلاثون : ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من مس الفرج وأكل لحوم الإبل ، وقلتم : ذلك زيادة على القرآن ؛ لأن الله تعالى إنما ذكر الغائط ، ثم أخذتم بحديثٍ ضعيف في إيجاب الوضوء من القَهْقَرة وخبرٍ ضعيف في إيجابه من القيء ، ولم يكن إذ ذاك زائداً على ما في القرآن إذ هو قول متبوعكم ؛ فمن العجب إذا قال مَنْ قلدتموه قولاً زائداً على ما في القرآن قبلتموه وقلتم : ما قاله إلا بدليل ، وسهل عليكم مخالفة ظاهر القرآن حينئذ ، وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً زائداً على ما في القرآن قلتم : هذا زيادة على النص ، وهو نسخ ، والقرآن لا ينسخ بالسنة ، فلم تأخذوا به ، واستصعبتُم خلاف ظاهر القرآن ، فهان خلافه إذا وافق قول من قلدتموه ، وصعب خلافه إذا وافق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثامن والثلاثون : أنكم أخذتم بخبرٍ ضعيفٍ لا يثبت في إيجاب للمضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة ، ولم تروه زائداً على القرآن ، وردّتم ( ٢٠ - أعلام الموقعين ٢ )



السنة الصحيحة الصريحة في أمر المتوضيء بالاستنشاق ، وقلتم : هو زائد على القرآن ، فها تولى لنا الفرق بين ما يقبل من السنن الصحيحة ، وما يرد منها ، فيما أن تقبلوها كلها ، وإن زادت على القرآن ، وإما أن تردوها كلها إذا كانت زائدة على القرآن ، وأما التحكم في قبول ما شئتم منها ورد ما شئتم منها ، فما لم يأذن به الله ولا رسوله ، ونحن نشهد الله شهادة يسألنا عنها يوم نلقاه أنا لا نرد لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة واحدة صحيحة أبداً إلا بسنة صحيحة مثلها نعلم أنها ناسخة لها .

الوجه التاسع والثلاثون : أنكم رددتم السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسم للبكر سبعة يفضلها بها على من عنده من النساء ولثيب ثلاثاً إذا أعرسَ بهما وقلتم : هذا زائد على العدل للمأمور به في القرآن ومخالف له ، فلو قبلناه كنا قد نسخنا به القرآن ، ثم أخذتم بقياس فاسدٍ وادّعى لا يصح في جواز نكاح الأمة لو اجد الطول غير خائف العنت إذا لم تكن تحت حرة ، وهو خلاف ظاهر القرآن وزائد عليه قطعاً .

الوجه الأربعون : ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسقاط نفقة المبتوتة وسكناها ، وقلتم : هو مخالف للقرآن ، فلو قبلناه كان نسخاً للقرآن به ، ثم أخذتم بخير ضعيف لا يصح أن عِدَّة الأمة قرءان وطلاقها طلقان مع كونه زائداً على ما في القرآن قطعاً .

الوجه الحادي والأربعون : ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تخيير ولي الدم بين الدية أو القود أو العفو بقولكم : إنها زائدة على ما في القرآن ، ثم أخذتم بقياس من أفسد القياس أنه لو ضربه بأعظم دبوس يوجد حتى ينثر دماغه على الأرض فلا قودَ عليه ، ولم تروا ذلك مخالفاً لظاهر القرآن ، والله تعالى يقول : ( النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ) ويقول : ( فَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ) .



الوجه الثاني والأربعون : أنكم ردّتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « لا يقتل مسلم بكافر » وقوله « المؤمنون تتكافأ دماؤهم » وقلتم : هذا خلاف ظاهر القرآن ؛ لأن الله تعالى يقول (النفس بالنفس) وأخذتم بخبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه « لا قودَ إلا بالسيف » وهو مخالف لظاهر القرآن ؛ فإنه سبحانه قال ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) وقال ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) .

الوجه الثالث والأربعون : أنكم أخذتم بخبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه « لا جُمعة إلا في مصر جامع » وهو مخالف لظاهر القرآن قطعاً وزائداً عليه ، وردّتم الخبر الصحيح الذي لا شك في صحته عند أحد من أهل العلم في أن كل بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا ، وقلتم : هو خلاف ظاهر القرآن في وجوب الوفاء بالعقد .

الوجه الرابع والأربعون : أنكم أخذتم بخبر ضعيف « لا تُقَطَّعُ الأيدي في الغزو » وهو زائد على القرآن ، وعدّتموه إلى سقوط الحدود على مَنْ فعل أسبابها في دار الحرب ، وتركتم الخبر الصحيح الذي لا ريب في صحته في المُصْرَّة ، وقلتم : هو خلاف ظاهر القرآن من عدة أوجه .

الوجه الخامس والأربعون : أنكم أخذتم بخبر ضعيف - بل باطل - في أنه لا يؤكل الطافي من السمك ، وهو خلاف ظاهر القرآن ؛ إذ يقول تعالى : ( أحل لكم صيد البحر وطعامه ) فصَيِّدُهُ ما صَيَّدَ منه حياً وطعامه قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو ما مات فيه ، صح ذلك عن الصديق وابن عباس وغيرهما ، ثم تركتم الخبر الصحيح المصرح بأن ميتته حلال مع موافقته لظاهر القرآن .

الوجه السادس والأربعون : أنكم أخذتم وأصبتم بحديث تحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير ، وهو زائد على ما في القرآن ، ولم تروّه



ناسخا، ثم تركتم حديث حل لحوم الخيل الصحيح الصريح، وقلتم: هو مخالف لما في القرآن زائد عليه، وليس كذلك.

الوجه السابع والأربعون: أنكم أخذتم بحديث المنع من توريث القاتل مع أنه زائد على القرآن، وحديث عدم القود على قاتل ولده وهو زائد على ما في القرآن، مع أن الحديثين ليسا في الصحة بذلك، وتركتم الأخذ بحديث إعتاق النبي صلى الله عليه وسلم لصفية وجعل عتقها صداقها فصارت بذلك زوجة، وقلتم: هذا خلاف ظاهر القرآن، والحديث في غاية الصحة.

الوجه الثامن والأربعون: أنكم أخذتم بالحديث الضعيف الزائد على ما في القرآن، وهو «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه» فقلتم: هذا يدل على وقوع طلاق المكره والسكران، وتركتم السنة الصحيحة التي لا ريب في صحتها فيمن وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به، وقلتم: هو خلاف ظاهر القرآن بقوله (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) والعجب أن ظاهر القرآن مع الحديث متوافقان متطابقان؛ فإن منع البائع من الوصول إلى الثمن وإلى عين ماله إطعام له بالباطل الغرماء؛ فخالقتم ظاهر القرآن مع السنة الصحيحة الصريحة.

الوجه التاسع والأربعون: أنكم أخذتم بالحديث الضعيف وهو «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له» ولم تقولوا هو زائد على القرآن في قوله (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وتركتم الحديث الصحيح في بقاء الإحرام بعد الموت وأنه لا ينقطع به، وقلتم: هو خلاف ظاهر القرآن في قوله (هل تجزؤون إلا ما كنتم تعملون) وخالف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث».

الوجه الخمسون: رد السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في



وجوب الموالاة، حيث أمر الذي تَرَكَ لمة من قدمه بأن يُعيد الوضوء والصلاة، وقالوا: هو زائد على كتاب الله، ثم أخذوا بالحديث الضعيف الزائد على كتاب الله في أن «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة».

الوجه الحادى والخمسون: رد الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه «لا نكاح إلا بولي»، وأن من أنكحت نفسها فنكاحها باطل، وقالوا: هو زائد على كتاب الله؛ فإن الله تعالى يقول: (فلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ) وقال: (فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف) ثم أخذوا بالحديث الضعيف الزائد على القرآن قطعاً في اشتراط الشهادة في صحة النكاح. والعجب أنهم استدلوا على ذلك بقوله: «لا نكاح إلا بولي مُرْشِدٍ وشاهدَي عَدْلٍ» ثم قالوا: لا يفتقر إلى حضور الولي ولا عدالة الشاهدين.

فهذا طرف من بيان تناقض من رد السنن بكونها زائدة على القرآن فتكون ناسخة فلا تقبل.

الوجه الثانى والخمسون: أنكم تجوزون الزيادة على القرآن بالقياس الذى أَحْسَنُ أحواله أن يكون للأمة فيه قولان: أحدهما أنه باطل مُنَافٍ للدين، والثانى أنه صحيح مؤخر عن الكتاب والسنة؛ فهو في المرتبة الأخيرة، ولا يختلفون في جواز إثبات حكم زائد على القرآن به، فهلا قلتم: إن ذلك يتضمن نَسَخَ الكتاب بالقياس.

فإن قيل: قد دل القرآن على صحة القياس واعتباره وإثبات الأحكام به، فما خرجنا عن مُوجِبِ القرآن، ولا زِدْنَا على ما في القرآن إلا بما دلنا عليه القرآن.

قيل: فهلا قلتم مثل هذا سواء في السنة الزائدة على القرآن، وكان قولكم ذلك في السنة أَسْعَدَ وَأَصْلَحَ من القياس الذى هو محل آراء المجتهدين وعرضة



للخطأ ، بخلاف قول مَنْ ضُمّت لنا العصمة في أقواله ، وفَرَضَ الله علينا اتباعه وطاعته .

فإن قيل : القياس بيان لمراد الله ورسوله من النصوص ، وأنه أريد بها إثبات الحكم في المذكور في نظيره ، وليس ذلك زائداً على القرآن ، بل تفسير له وتبيين .

قيل : فهلا قلتم إن السنة بيان لمراد الله من القرآن ، تفصيلاً لما أجمله ، وتبييناً لما سكت عنه ، وتفسيراً لما أبهمه ، فإن الله سبحانه أمر بالعدل والإحسان والبر والتقوى ، ونهى عن الظلم والفواحش والعدوان والإثم ، وأباح لنا الطيبات ، وحرم علينا الخبائث ؛ فكل ما جاءت به السنة فإنها تفصيل لهذا المأمور به والمنهى عنه ، والذي أحلّ لنا هو الذي حرم علينا .

وهذا يتبين بالمثال التاسع عشر : وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في حديث النعمان بن بشير أن يعدل بين الأولاد في العطية فقال « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » . وفي الحديث : « إني لا أشهد على جور » فسماه جوراً ، وقال « إن هذا لا يصلح » وقال « أشهد على هذا غيري » تهديداً له ، وإلا فمن الذي يطيب قلبه من المسلمين أن يُشهد على ما حاكم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه جور وأنه لا يصلح وأنه على خلاف تقوى الله وأنه خلاف العدل ؟ وهذا الحديث من تفاصيل العدل الذي أمر الله به في كتابه ، وقامت به السماوات والأرض ، وأسست عليه الشريعة ؛ فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض ، وهو محكم الدلالة غاية الأحكام ، فردّ بالمتشابه من قوله « كل أحد أحق بماله من ولده ووالده والناس أجمعين » فكونه أحق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقياس متشابه على إعطاء الأجانب ، ومن المعلوم بالضرورة أن هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية البيان .



المثال العشرون : رد الحكم الصحيح الصريح في مسألة المصرة بالمتشابه من القياس ، وزعمهم أن هذا حديث يخالف الأصول فلا يقبل ؛ فيقال : الأصول كتاب الله وسنة رسوله وإجماع أئمة والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة ؛ فالحديث الصحيح أصل بنفسه ، فكيف يقال : الأصل يخالف نفسه ؟ هذا من أبطل الباطل ، والأصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما : كلام الله ، وكلام رسوله ، وما عداهما فردود إليهما ؛ فالسنة أصل قائم بنفسه ، والقياس فرع ، فكيف يرد الأصل بالفرع ؟ قال الإمام أحمد : إنما القياس أن تقيس على أصل ، فأما أن تجيء إلى الأصل فتهدمه ثم تقيس ، فعلى أى شيء تقيس ؟ وقد تقدم بيان موافقة حديث المصرة للقياس ، وإبطال قول من زعم أنه خلاف القياس ، وأنه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح ، وأما القياس الباطل فالشريعة كلها مخالفة له ، وبالله العجب ! كيف وافق الوضوء بالنبيذ المشد للأصول حتى قبل وخالف خبر المصرة للأصول حتى رد ؟

المثال الحادى والعشرون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحركة في العرايا بالمتشابه من قوله « التمر بالتمر مثلاً بمثل سواء بسواء » فإن هذا لا يتناول الرطب بالتمر .

فإن قيل : فأنتم ردّتم خبر النهى عن بيع الرطب بالتمر مع أنه محكم صريح صحيح بحديث العرايا وهو متشابه .

قيل : فإذا كان عندكم محكماً صحيحاً فكيف ردتموه بالمتشابه من اشتراط المساواة بين التمر والتمر ؟ فلا بحديث النهى أخذتم ، ولا بحديث العرايا ، بل خالفتم الحديثين معاً ، وأما نحن فأخذنا بالسنن الثلاثة ، وتركنا كل سنة على وجهها ومقتضاها ، ولم نضرب بعضها ببعض ، ولم نخالف شيئاً منها ؛ فأخذنا بحديث النهى عن بيع التمر بالتمر متفاضلاً ، وأخذنا بحديث النهى عن بيع الرطب بالتمر مطلقاً ، وأخذنا بحديث العرايا وخصصنا به عموم حديث النهى



عن بيع الرطب بالتمر ؛ اتباعا لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ، وإعمالا لأدلة الشرع جميعها ، فإنها كلها حق ، ولا يجوز ضرب الحق ببعضه ببعض وإبطال بعضه ببعض ، والله الموفق .

المثال الثاني والعشرون : رد حديث القسامة الصحيح الصريح بالحكم بالمتشابه من قوله « لو يُعطَى الناسُ بدَعْوَاهُمْ لا دَعَى رجال دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه » والذي شرع الحكم بالقسامة هو الذي شرع أن لا يعطى أحد بدعواه المجردة ، وكلا الأمرين حق من عند الله ، لا اختلاف فيه ، ولم يعط في القسامة بمجرد الدعوى ، وكيف يليق بمن بهرتُ حكمةُ شرعه العقول أن لا يعطى المدعى بمجرد دعواه عوداً من أراك ثم يعطيه بدعوى مجردة دم أخيه المسلم ؟ وإنما أعطاه ذلك بالدليل الظاهر الذى يغلب على الظن صدقه فوق تغليب الشاهدين ، وهو اللوثُ والعداوة والقرينة الظاهرة من وجود العدو مقتولا في بيت عدوه ، فقوى الشارعُ الحكمُ هذا السببَ باستخلاف خمسين من أولياء القتل الذين يبعد أو يستحيل انفاقهم كلهم على رضى البرىء بدم ليس منه بسبيل ولا يكون فيهم رجل رشيد يراقب الله ؟ ولو عرض على جميع العقلاء هذا الحكم والحكم بتحليف العدو الذى وجد القتل فى داره بأنه ما قتله لرأوا أن ما بينهما من العدل كما بين السماء والأرض ! ولو سئل كل سليم الحاسة عن قاتل هذا لقال مَنْ وجد فى داره ، والذي يقضى منه العجب أن يرى قتيلا يتشعّط فى دمه وعدوّه هاربٌ بسكينٍ مُلَطَّخَةٍ بالدم ويقال : القول قوله ، فيستحلفه بالله ما قتله ويخلى سبيله ، ويقدم ذلك على أحسن الأحكام وأعدلها وأصقها بالعقول والفطر ، الذى لو اتفقت العقلاء لم يهتدوا لأحسن منه ، بل ولا لئله . وأين ما تضمنه الحكم بالقسامة من حفظ الدماء إلى ما تضمنه تحليف مَنْ لا يشك مع القرائن التى تفيد القطع أنه الجانى ؟ .

ونظير هذا إذا رأينا رجلا من أشراف الناس حاسرَ الرأسِ بغير عمامة وآخرَ



أمامه يشتدُّ عَدُوًّا وفي يده عمامة وعلى رأسه أخرى ؛ فإننا ندفع العمامة التي بيده إلى حاسر الرأس ونقبل قوله ، ولا نقول لصاحب اليد : القول قولك مع يمينك . وقوله صلى الله عليه وسلم « لو يُعْطَى الناس بدعواهم » لا يعارض القسامة بوجه ؛ فإنه إنما نفى الإعطاء بدَعْوَى مجردة . وقوله « ولكن اليمين على المدعى عليه » هو في مثل هذه الصورة حيث لا تكون مع المدعى إلا مجرد الدعوى ، وقد دل القرآن على رَجْم المرأة بلعان الزوج إذا نكَلَتْ ، وليس ذلك إقامة للحد بمجرد أيمان الزوج ، بل بها وبفكولها ، وهكذا في القسامة إنما يقبل فيها باللَّوْث الظاهر والأيمان المتعددة المغلظة ، وهاتان بينتا هذين الموضعين ، والبيّنات تختلف بحسب حال المشهود به كما تقدم ، بأربعة شهود، وثلاثة، بالنص وإن خالفه من خالفه في بيّنة الإعسار ، واثنان ، وواحد ويمين ، ورجل وامرأتان ، ورجل واحد ، وامرأة واحدة ، وأربعة أيمان ، وخمسون يميناً ، ونكول وشهادة الحال ، ووصف المالك اللَّقْطَة ، وقيام القرآن ، والشبه الذي يخبر به القائف ، ومعافد القمُطِ ، ووجوه الآجُرِّ في الحائط ، وكونه معقوداً ببناء أحدهما عند من يقول بذلك ؛ فالقسامة مع اللوث أقوى البيّنات .

المثال الثالث والعشرون : رد السنة الثابتة المحكّمة في النهي عن بيع الرطب بالتمر بالمتشابه من قوله ( وأحل الله البيع ) وبالمتشابه من قياس في غاية الفساد ، وهو قولهم : الرطب والتمر إما أن يكونا جنسين وإما أن يكونا جنسا واحدا ، وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحدهما بالآخر ، وأنت إذا نظرت إلى هذا القياس رأيته مُصَادَماً للسنة أعظم مصادمة ، ومع أنه فاسد في نفسه ، بل هما جنس واحد أحدهما أَرَبُّدٌ من الآخر قطعاً بليّنته فهو أزيد أجزاء من الآخر بزيادة لا يمكن فصلهما وتمييزها ، ولا يمكن أن يجعل في مقابلة تلك الأجزاء من الرطب ما يتساويان به عند السكّال ؛ إذ هو ظن وحسبان ، فكان المنع من بيع أحدهما بالآخر محض القياس لو لم تأت به سنة ، وحتى لو لم يكن ربا ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً



قائماً بنفسه يجب التسليم والانقياد له كما يجب التسليم لسائر نصوصه المحكمة ، ومن العجب رد هذه السنة بدعوى أنها مخالفة للقياس والأصول وتحريم بيع الكسب بالسمسم ودعوى أن ذلك موافق للأصول ، فكل أحد يعلم أن جريان الربا بين التمر والرطب أقرب إلى الربا نصاً وقياساً ومعقولاً من جريانه بين الكسب والسمسم

المثال الرابع والعشرون : رد الحكم الصريح الصحيح من السنة بالإقراع بين الأعمد الستة الموضي بعقدهم ، وقالوا : هذا خلاف الأصول ، بالمتشابه من رأى فاسد وقياس باطل ، بأنهم إما أن يكون كل واحد منهم قد استحق العتق فلا يجوز نقله عنه إلى غيره أو لم يستحقه فلا يجوز أن يعتق منهم أحد ، وهذا الرأي الباطل كما أنه في مصادمة السنة فهو فاسد في نفسه ؛ فإن العتق إنما استحق في ثلث ماله ليس إلا ، والقياس والأصول تقتضي جمع الثلث في محل واحد ، كما إذا أوصى بثلاثة دراهم وهي كل ماله ، فلم يُجْزِ الورثة ، فإننا ندفع إلى الموصي له درهما ولا نجعله شريكاً بثلث كل درهم ، ونظائر ذلك ؛ فهذا المعتق لعبيده كأنه أوصى بعق ثلثهم ؛ إذ هذا هو الذي يملكه ، وفيه صحت الوصية ؛ فالحكم بجمع الثلث في اثنين منهم أحسن عقلاً وشرعاً وفطرة من جعل الثلث شائعاً في كل واحد منهم ، فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة خير من حكم غيره بالرأي المحض .

المثال الخامس والعشرون : رد السنة الصريحة المحكمة في تحريم الرجوع في الهبة لكل أحد إلا للوالد برأى متشابه فاسد اقتضى عكس السنة وأنه يجوز الرجوع في الهبة لكل أحد إلا للوالد والذي رحم محرم أو زوج أو زوجة أو يكون الواهب قد أنيب منها ، ففي هذه المواضع الأربعة يمتنع الرجوع ، وفرقوا بين الأجنبي والرحم بأن هبة القريب صلة ، ولا يجوز قطعها ، وهبة الأجنبي تبرع ، وله أن يميضيه وأن لا يميضيه ، وهذا مع كونه مصادماً للسنة مصادمة محضة فهو فاسد لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة دخلت في ملكه ، وجاز له التصرف فيها ؛ فرجوع الواهب فيها انتزاع الملك منه بغير رضاه .



وهذا باطل شرعاً وعقلاً ، وأما الوالد فولده جزء منه ، وهو وماله لأبيه ، وبينهما من البعضية ما يوجب شدة الاتصال ، بخلاف الأجنبي .

فإن قيل : لم يخالفه إلا بنص محكم صريح صحيح ، وهو حديث سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِمَّا لَمْ يُثَبِّتْ مِنْهَا » قال البيهقي : قال لنا أبو عبد الله - يعني الحاكم - هذا حديث صحيح ، إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا ، يريد أحمد بن إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي ، ورواه الحاكم من حديث عمرو بن دينار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الْوَاهِبُ أَحَقُّ بِهَبَّتِهِ مِمَّا لَمْ يُثَبِّتْ » ، وفي كتاب الدارقطني من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا كَانَتِ الْهَبَةُ لِذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ لَمْ يَرْجِعْ فِيهَا » وفي الغيلانيات : ثنا محمد بن إبراهيم بن يحيى عن محمد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَارْتَجِعْ بِهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِمَّا لَمْ يُثَبِّتْ مِنْهَا » ، ولكنه كالكلب يعود في قيئه .

فالجواب أن هذه الأحاديث لا تثبت ، ولو تثبت لم تحل مخالفتها ووجب العمل بها وبحديث « لَا يَحِلُّ لَوَاهِبٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَّتِهِ » ولا يبطل أحدهما بالآخر ، ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع مَنْ وَهَبَ تَبَرَعاً مُحَضّاً لَا لِأَجْلِ الْعَوَضِ ، والواهب الذي له الرجوع مَنْ وَهَبَ لِيَتَعَوَّضَ مِنْ هَبَّتِهِ وَيُنَابِئَ مِنْهَا ، فلم يفعل المتهب ، وتستعمل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ، ولا يضرب بعضها ببعض ، أما حديث ابن عمر فقال الدارقطني : لا يثبت مرفوعاً ، والصواب عن ابن عمر عن عمر قوله ، وقال البيهقي : ورواه علي بن سهل بن المغيرة عن عبيد الله بن موسى ثنا حنظلة بن أبي سفيان قال : سمعت سالم بن عبد الله ، فذكره ، وهو غير محفوظ بهذا الإسناد ، وإنما يُرْوَى عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، وإبراهيم ضعيف ، انتهى .



وقال الدارقطني : غلط فيه علي بن سهل ، انتهى . وإبراهيم بن إسماعيل هذا قال أبو نعيم : لا يساوي حديثه فَلَسيْن ، وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به ، وقال يحيى بن معين : إبراهيم بن إسماعيل المكي ليس بشيء ، وقال البيهقي : والحفوظ عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر « مَنْ وهب هبة فلم يثب منها فهو أحق بها إلا لذي رَحِمٍ محرم » قال البخاري : هذا أصح . وأما حديث عبيد الله بن موسى عن حفظة فلا أراه إلا وهماً ، وأما حديث حماد بن سلمة فن رواية عبد الله بن جعفر الرقي عن ابن المبارك ، وعبد الله هذا ضعيف عندهم . وأما حديث ابن عباس فمحمد بن عبد الله فيه هو العزيمي ، ولا تقوم به حجة ، قال الفلاس والنسائي : هو متروك الحديث ، وفيه إبراهيم بن يحيى ، قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين : هو كذاب ، وقال الدارقطني : متروك الحديث ، فإن لم تصح هذه الأحاديث لم يُلتفت إليها ، وإن صححت وجب حملها على من وهب للعوض ، وبالله التوفيق .

المثال السادس والعشرون : رد السنة المحككة في القضاء بالثأفة ، وقالوا : هو خلاف الأصول ، ثم قالوا : لو ادعاه اثنان الحقناه بهما ، وكان هذامقتضى الأصول .

ونظير هذا المثال السابع والعشرون : رد السنة المحككة الثابتة في جعل الأمة فراشاً وإلحاق الولد بالسيد وإن لم يدَّعه ، وقالوا : هو خلاف الأصول ، والأمة لا تكون فراشاً ، ثم قالوا : لو تزوجها وهو بأقصى بقعة من المشرق وهي بأقصى بقعة من المغرب وأتت بولد لسته أشهر لحقه ، وإن علمنا بأنهما لم يتلاقيا قط ، وهي فراش بالعقد ، فأتمته التي يطؤها ليلاً ونهاراً ليست بفراش ، وهذه فراش ، وهذا مقتضى الأصول ، وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف الأصول على لازم قولهم !

ونظير هذا قياسُ الحدَث على السَّلام في الخروج من الصلاة بكل واحد



منهما ، ودعوى أن ذلك موجبُ الأصول ، مع بعد ما بين الحَدَثِ والسلام ، وترك قياس نبيذ التمر المسكر على عصير العنب المسكر في تحريم قليل كل منهما مع شدة الأخوة بينهما ، ودعوى أن ذلك خلاف الأصول .

ونظيره أن الذمي لو منع ديناراً واحداً من الجزية انتقض عهده ، وحلَّ ماله ودمه ، ولو حرق السكبة البيت الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاهرَ بسبِّ الله ورسوله أفتَحَ سب على رؤوس المسلمين فمهدهُ باقي ودمه معصوم ، وعدم النقض بذلك مقتضى الأصول ، والنقض بمنع الدينار مقتضى الأصول .

ونظيره أيضاً إباحة قراءة القرآن بالعجمية ، وأنه مقتضى الأصول ، ومنع رواية الحديث بالمعنى ، وهو خلاف الأصول .

ونظيره إسقاط الحد عن استأجر امرأة ليزني بها أو تغسل ثيابه فزني بها ، وأن هذا مقتضى الأصول ، وإيجاب الحد على الأعمى إذا وجد على فراشه امرأة فظنها زوجته فبانة أجنبية .

ونظيره أيضاً منع المصلي من الصلاة بالوضوء من ماء يبلغ قناطر مقنطرة وقعت فيه قطرة دم أو بول ، وإباحتهم له أن يصلي في ثوب رُبْعُه متلطح بالبول وإن كان عذرة فقدَّر راحة الكف .

ونظيره دعواهم أن الإيمان واحد ، والناس فيه سواء ، وهو مجرد التصديق ، وليست الأعمال داخلة في ماهيته ، وأن مَنْ مات ولم يصل صلاة قط في عمره مع قدرته وصحة جسمه وفراغه فهو مؤمن ، وتكفيرهم من يقول مُسَيِّجِد أو فُقَيَّه بالتصغير أو يقول للخمر أو للسماع الحرام : ما أطيبه وألذّه .

ونظير ذلك أنه لو شهد عليه أربعة بالزنا فقال « صدقوا » سقط عنه الحد بتصديقهم ، ولو قال « كذبوا علىَّ » حُدَّ .



ونظيره أنه لا يصح استئجار دار تجعل مسجدا يصلى فيه المسلمون ، وتصح إيجارها كنيسة يعبد فيها الصليب والنار .

ونظيره أنه لو قهقه في صلاته بطل وضوؤه ، ولو غنى في صلاته أو قذف الحصنات أو شهد بالزور فوضوؤه بحاله .

ونظيره أنه لو وقع في البئر فأرة تنجست البئر ؛ فإذا نزع منها دلو فالدلو والماء نجسان ، ثم هكذا إلى تمام كذا وكذا دلو ، فإذا نزع الدلو الذى قبل الأخير فرش على حيطان البئر نجسها كلها ، فإذا جاءت النوبة إلى الدلو الأخير قشقهش النجاسة كلها من البئر وحيطانها وطينها بعد أن كانت نجسة .

ونظيره إنكار كون القرعة التى ثبت فيها ستة أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها آيتان من كتاب الله طريقا للأحكام الشرعية ، وإثبات حل الوطء بشهادة الزور التى يعلم المقدوح أنها شهادة زور ، وبها فرق الشاهدان بين الرجل والمرأة .

ونظير هذا إيجاب الاستبراء على السيد إذا ملك امرأة بكرًا لا يوطأ مثلها ، مع القطع ببراءة رحمها ، وإسقاطه عن أراد وطء الأمة التى وطئها سيدها البارحة ثم اشتراها هو فملكها لغيره ثم وكله فى تزويجها منه ، فقالوا : يحل له وطؤها ، وليس بين وطء بائعها ووطئها هو إلا ساعة من نهار .

ونظير هذا فى التناقض إباحتى نكاح المخلوقة من ماء الزانى مع كونها بَعْضَهُ ، مع محريم المرضعة من لبن امرأته لكون اللبن ثاب بوطئها فقد صار فيه جزء منه . فيا لله العجب ! كيف انتهض هذا الجزء اليسير سببًا للتحريم ثم يباح له وطؤها وهى جزؤه الحقيقى وسلالته ؟ وأين تشنيعكم وإنكاركم لاستمئاء الرجل بيده عند الحاجة خوفا من العنت ثم تجوزون له وطء بنته المخلوقة من مائه حقيقة .

ونظير هذا لو ادعى على ذى حق وأقام به شاهدين عبيدين عالمين صالحين



مقبولة شهادتهما على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقبل شهادتهما عليه ، فإن أقام به شاهدين كافرين خُرِّين قبلت شهادتهما عليه مع كونهما من أكذب الخلق على الله وأنبيائه ودينه .

ونظير هذا لو تداعياً حائطاً لأحدهما عليه خشبتان ، وللآخر عليه ثلاث خشبات ولا بينة فهو كله لصاحب الخشبات الثلاث ؛ فلو كان لأحدهما ثلاث خشبات وللآخر مائة خشبة فهو بينهما نصفين .

ونظير هذا لو اغتصب نصراني رجلاً على ابنته أو امرأته أو حرمة وزنى بها ثم شَدَخَ رأسها بحجر أو رمى بها من أعلى شاهق حتى ماتت فلا حد عليه ولا قصاص ؛ فلو قتله المسلم صاحب الحرمة بقصبة محددة قتل به .

ونظير هذا أنه لو أكره على قتل ألف مسلم أو أكثر بسجن شهر وأخذ شيئاً من ماله فقتلهم فلا قودَ عليه ولا دية ، حتى إذا أكره بالقتل على عتق أمته أو طلاق زوجته لزمه حكم العتق والطلاق ، ولم يكن الإكراه مانعاً من نفوذ حكمنا عليه ، مع أن الله سبحانه أباح التكلم بكلمة الكفر مع الإكراه ، ولم يبيح قتل المسلم بالإكراه أبداً .

ونظير هذا إبطال الصلاة بتسبيح مَنْ نابه شيء في صلاته ، وقد أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وتصحيح صلاة مَنْ ركع ثم خرَّ ساجداً من غير أن يقيم صُلبه ، وقد أبطلها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صُلبه في ركوعه وسُجُوده » ودعوى أن ذلك مقتضى الأصول .

ونظيره أيضاً إبطال الصلاة بالإشارة لرد السلام أو غيره ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته برد السلام ، وأشار الصحابة برء وسهم تارة وبأ كفهم تارة ، وتصحيحها مع ترك الطمأنينة وقد أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ونَفَى الصلاة بدونها ، وأخبر أن صلاة النَّقَرِ صلاةُ المنافقين ، وأخبر حذيفة أن مَنْ صلى كذلك



لقى الله على غير الفطرة التي فطر الله عليها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن مَنْ لا يتم ركوعه ولا سجوده أسوأ الناس سرقةً ، وهذا يدل على أنه أسوأ حالا عند الله من سُرَّاقِ الأموال .

ونظير هذا قولهم : لو أن رجلاً مسلماً طاهر البدن عليه جنابة غَمَسَ يده في بئر بنية رفع الحدث صارت البئر كلها نجسة ، يحرم شرب ماؤها والوضوء منه والطبخ به ؛ فلو اغتسل فيها مائة نصراني قُلِفَ عابِدو الصليب أو مائة يهودي فاوَّها باقي على حاله طاهر مطهر يجوز الوضوء منه وشربه والطبخ به .

ونظيره لو ماتت فأرة في ماء فصبَّ ذلك الماء في بئر لم ينزح منها إلا عشرون دلواً فقط ، وتطهر بذلك ، ولو توضأ رجل مسلم طاهر الأعضاء بماء فسقط ذلك الماء في البئر فلا بد أن تنزح كلها .

ونظير هذا قولهم : لو عقد على أمِّه أو أخته أو بنته ووطئها وهو يعلم أن الله حَرَّمَ ذلك فلا حدَّ عليه لأن صورة العقد شُبَّهة ، ولو رأى امرأة في الظلمة ظنها امرأته فوطئها فعليه الحد ولم يكن ذلك شبهة .

ونظيره قولهم : لو أنه رَشَا شاهدين فشهدا بالزور المحض أن فلانا طلق امرأته ففرق الحاكم بينهما جاز له أن يتزوجها ويطأها حللاً ، بل ويجوز لأحد الشاهدين ذلك ؛ فلو حكم حاكم بصحة هذا العقد لم يجز نَقْضُ حكمه ، ولو حكم حاكم بالشاهد واليمين لنقض حكمه وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم ! .

ونظير ذلك قولهم : لو تزوج امرأة فخرجت مجنونة بَرَّصاء من قرنِها إلى قدمها مجنومة عمياء مقطوعة الأطراف فلا خيار له ، وكذلك إذا وجدت هي الزوج كذلك فلا خيار لها ، وإن خرج الزوج من خيار عباد الله وأغنامهم وأجلهم وأعلمهم وليس له أبوان في الإسلام وللزوجة أبوان في الإسلام فلها الفسخ بذلك .



ونظيره قولهم : يصح نكاح الشَّغَار ، ويجب فيه مهر المثل ، وقد صح  
نَهْيُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وتحريمه إياه ، ولا يصح نكاح من  
أَعْتَقَ أمةً وجعل عتقها صداقهاً وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ونظيره قولهم : يصح نكاح التحليل ، وقد صح لعنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لمن فعله من رواية عبد الله بن مسعود وأبي هريرة وعلى بن أبي طالب  
كرم الله وجهه في الجنة ، ولا يصح نكاح الأمة لمضطر خائف العنتِ عادم  
الطَّوْلِ إذا كانت تحتة حرة ولو كانت مجزاً شَوْهَاءَ لَا نَعْفُهُ .

ونظيره قولهم : يجوز بيع الكلب ، وقد منع منه النبي صلى الله عليه  
وسلم ، وتحريم بيع المدبَّر وقد باعه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ونظيره قولهم : للجار أن يمنع جاره أن يَغْرِزَ خَشَبَةً هو محتاج إلى غَرَزِهَا  
في حائطه وقد نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مَنَعِهِ ، وتسليطهم إياه على  
انتزاع داره كلها منه بالشفعة بعد وقوع الحدود وتصريف الطرق وقد أبطلها  
النبي صلى الله عليه وسلم .

ونظيره قولهم : لا يحكم بالقسمامة لأنها خلاف الأصول ، ثم قالوا : يحلف  
الذين وجدوا القتل في محلتهم ودارهم خمسين يميناً ثم يَقْضَى عليهم بالدية ،  
فيا لله العجب ! كيف كان هذا وَفْقَ الأصول وَحُكْمُ رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خلاف الأصول ؟

ونظيره قولهم : لو تزوج امرأة فقالت له امرأة أخرى : أنا أَرْضَعْتُكَ  
وزوجتَكَ ، أو قال له رجل : هذه أختك من الرضاعة ، جاز له تكذيبها  
ووطء الزوجة ، مع أن هذه هي الواقعة التي أَمَرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبه  
ابن الحارث بفراق امرأته لأجل قول الأمة السوداء إنها أرضعتها . ولو اشترى  
طعاماً أو ماء فقال له رجل : هذا ذبيحة مجوسى أو نجس لم يَسَعَهُ أن يتناوله ،  
مع أن الأصل في الطعام والماء الحل ، والأصل في الأبضاع التحريم ، ثم قالوا :



لوقال الخبر « هذا الطعام والشراب لفلان مَرَقَه أو غَصَبَه منه فلان » وَسِعَهُ  
أن يتناوله .

ونظير هذا قولهم : لو أسلم وتحتته أَخْتَانٍ وخيرناه فطلق إحداها كانت هي  
المختارة ، والتي أمسكها هي المفارقة ، قالوا : لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة ،  
وأصحاب أبي حنيفة تخلصوا من هذا بأنه إن عَقَدَ على الأختين في عقد واحد  
فسد نكاحهما واستأنف نكاح مَنْ شاء منهما ، وإن تزوج واحدة بعد واحدة  
فنكاح الأولى هو الصحيح ، ونكاح الثانية فاسد . ولكن لزعم نظيره في  
مسألة العبد إذا تزوج بدون إذن سيده كان موقوفاً على إجازته ، فلو قال له  
« طلقها طلاقاً رجعياً » كان ذلك إجازة منه للنكاح ، فلو قال له « طلقها » ولم  
يقُل « رجعياً » لم يكن إجازة للنكاح مع أن الطلاق في هذا النكاح لا يكون  
رجعياً إلا بعد الإجازة وقبل الدخول ، وأما قبل الإجازة والدخول فلا ينقسم إلى  
بأن ورجعي .

المثال الثامن والعشرون : ردُّ السنة الصحيحة الصريحة المحككة في أن مَنْ  
أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، بكونها خِلَافَ  
الأصول وبالمتشابه من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس ،  
قالوا : والعالمُ عندنا يعارض الخاص ؛ فقد تعارض حاضر ومبهيح ، فقدمنا الحاضر  
احتياطاً ؛ فإنه يوجب عليه إعادة الصلاة ، وحديثُ الإتمام يجوز له المضى فيها ،  
وإذا تعارضا صِرْنَا إلى النص الذي يوجب الإعادة لمتيقن براءة الذمة ، فيقال :  
لا رَيْبَ أن قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب  
الشمس فليتم صلاته ، وَمَنْ أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته »  
حديث واحد ، قاله صلى الله عليه وسلم في وقت واحد ، وقد وجبت طاعته في  
شطره ؛ فتجب طاعته في الشطر الآخر ، وهو مُحْكَم خاص لا يحتمل إلا وجهاً  
واحداً ، لا يحتمل غيره البتة ، وحديث النهي عن الصلاة في أوقات النهي عام

من أدرك  
ركعة من  
الصبح



تُجْمَلُ قَدْ خُصَّ مِنْهُ عَصْرُ يَوْمِهِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَخُصَّ مِنْهُ قَضَاءُ الْفَائِتَةِ وَالْمَذْسِيَةِ  
 بالنص ، وَخُصَّ مِنْهُ ذَوَاتُ الْأَسْبَابِ بِالسَّنَةِ كَمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةَ  
 الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَأَقْرَبُ مَنْ قَضَى سَنَةَ الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَقَدْ أَعْلَمَهُ أَنَّهَا سَنَةُ  
 الْفَجْرِ ، وَأَمْرُ مَنْ صَلَّى فِي رَحْلِهِ ثُمَّ جَاءَ مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ أَنْ يَصِلِيَ مَعَهُمْ وَتَكُونَ لَهُ  
 نَافِلَةٌ ، وَقَالَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَهِيَ سَبَبُ الْحَدِيثِ ، وَأَمْرُ الدَّخْلِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ  
 أَنْ يَصِلِيَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَمْرَ بِاتِّمَامِ الصَّلَاةِ وَقَدْ طَلَعَتِ  
 الشَّمْسُ فِيهَا أَمْرٌ بِاتِّمَامِ لَا بِابْتِدَاءٍ ، وَالنَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ نَهْيٌ عَنْ ابْتِدَائِهَا  
 لَا عَنْ اسْتِدَامَتِهَا ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَا تَتِمُّوا الصَّلَاةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَإِنَّمَا قَالَ لَا تَصَلُّوا ،  
 وَأَيْنَ أَحْكَامُ الْابْتِدَاءِ مِنَ الدَّوَامِ وَقَدْ فُرِقَ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ بَيْنَهُمَا ؟ فَلَا  
 تُؤْخَذُ أَحْكَامُ الدَّوَامِ مِنْ أَحْكَامِ الْابْتِدَاءِ وَلَا أَحْكَامُ الْابْتِدَاءِ مِنْ أَحْكَامِ الدَّوَامِ فِي  
 عَامَةِ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ ؛ فَالْإِحْرَامُ يُنَاقِي ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ وَالطَّيِّبِ دُونَ اسْتِدَامَتِهِمَا ،  
 وَالنِّكَاحُ يُنَاقِي قِيَامَ الْعِدَّةِ وَالرَّذَى دُونَ اسْتِدَامَتِهِمَا ، وَالْحَدَثُ يُنَاقِي ابْتِدَاءَ الْمَسْحِ عَلَى  
 الْخَفِيِّينَ دُونَ اسْتِدَامَتِهِمْ ، وَزَوَالُ خَوْفِ الْعَفَةِ يُنَاقِي ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ عَلَى الْأُمَمَةِ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ  
 عِنْدَ الْجَاهِلِيِّينَ ، وَالزَّوْنُ مِنَ الْمَرْأَةِ يُنَاقِي ابْتِدَاءَ عَقْدِ النِّكَاحِ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ  
 أَحْمَدَ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَالذَّهْوُ عَنْ نِيَّةِ الْعِبَادَةِ يُنَاقِي ابْتِدَاءَهَا دُونَ اسْتِدَامَتِهَا ، وَقَدْ  
 الْكَفَاءَةُ يُنَاقِي لَزُومَ النِّكَاحِ فِي الْابْتِدَاءِ دُونَ الدَّوَامِ ، وَحَصُولُ الْغَنَى يُنَاقِي جَوَازَ  
 الْأَخْذِ مِنَ الزَّكَاةِ ابْتِدَاءً وَلَا يُنَاقِيهِ دَوَامًا ، وَحَصُولُ الْحَجْرِ بِالسُّفْهِ وَالْجُنُونِ يُنَاقِي  
 ابْتِدَاءَ الْعَقْدِ مِنَ الْحُجُورِ عَلَيْهِ وَلَا يُنَاقِيهِ دَوَامُهُ ، وَطَرَبَانُ مَا يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ مِنْ  
 الْفُسْقِ وَالْكُفْرِ وَالْعَادَاةِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا لَا يَمْنَعُ الْعَمَلُ بِهَا عَلَى الدَّوَامِ وَيَمْنَعُ فِي الْابْتِدَاءِ ،  
 وَالْقُدْرَةُ عَلَى التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ تَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ ابْتِدَاءً لَا دَوَامًا ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى  
 هَذِي تَمْنَعُ التَّمَنُّعَ إِلَى النَّتْقَالِ إِلَى الصَّوْمِ ابْتِدَاءً لَا دَوَامًا ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ تَمْنَعُ ابْتِدَاءَ  
 التَّيْمِيمِ اتِّفَاقًا ، وَفِي مَنَعِهِ لاسْتِدَامَةِ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمِيمِ خِلَافُ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَجُوزُ  
 إِجَارَةُ الْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَخْلِيصِهَا ، وَلَوْ غَصَبَهَا بَعْدَ الْعَقْدِ مَنْ لَا يَقْدِرُ

فرق بين  
 الابتداء  
 والدوام



للمستأجر على تخليصها منه لم تنفسخ الإجارة وخير المستأجر بين فسخ العقد وإمضائه ، ويمنع أهل الزمة من ابتداء إحداث كنيسة في دار الإسلام ولا يمنعون من استدامتها ، ولو حلف لا يتزوج ولا يتطيب أولاً يتطهر فاستدام ذلك لم يحث وإن ابتداء حث ، وأضعاف أضعاف ذلك من الأحكام التي يفرق فيها بين الابتداء والدوام ؛ فيحتاج في ابتدائها إلى ما لا يحتاج إليه في دوامها ، وذلك لقوة الدوام وثبوته واستقرار حكمه ، وأيضاً فهو مستصحب بالأصل ، وأيضاً فالدافع أسهل من الرافع ، وأيضاً فأحكام التمتع يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوعات ، والمستدام تابع لأصله الثابت ؛ فلو لم يكن في المسألة نص - كان القياس يقتضي صحة ما ورد به النص ، فكيف وقد توارد عليه النص والقياس ؟

فقد تبين أنه لم يتعارض في هذه المسألة عام وخاص ولا نص وقياس ، بل النص فيها والقياس متفقان ، والنص العام لا يتناول مورد الخاص ولا هو داخل تحت لفظه ، ولو قدر صلاحية لفظه له فالخاص بيان لعدم إرادته ، فلا يجوز تعطيل حكمه وإبطاله ، بل يتعين إعماله واعتباره ، ولا تضرب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض ، وهذه القاعدة أولى من القاعدة التي تتضمن إبطال إحدى السنتين وإلغاء أحد الدليلين ، والله الموفق .

ثم نقول : الصورة التي أبطلتم فيها الصلاة - وهي حالة طلوع الشمس - وخالفتم السنة أولى بالصحة من الصورة التي وافقتم فيها السنة ؛ فإنه إذا ابتداء العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهى ، وهو وقت ناقص ، بل هو أولى الأوقات بالنقصان ، كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم وقت صلاة المنافقين حين تصوير الشمس بين قرين شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، وإنما كان النهي عن الصلاة قبل ذلك الوقت حريماً له وسدّاً للذريعة ، وهذا بخلاف من ابتداء الصلاة قبل طلوع الشمس ؛ فإن الكفار حينئذ لا يسجدون لها ، بل ينتظرون بسجودهم طلوعها فكيف يقال : تبطل صلاة من ابتدأها في وقت تام لا يسجد فيه الكفار



للمشمس وتصح صلاة من ابتدأها وقت سجود الكفار للمشمس سواء ، وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرني الشيطان فإنه حينئذ يقارنها ليقع السجود له كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجود له ؟ فإذا كان ابتدأها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من صحتها فلأن تكون استدانتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة بطريق الأولى والأخرى ، فإن كان في الدنيا قياس صحيح فهذا من أصحها ؛ فقد تبين أن الصورة التي خالقم فيها النص أولى بالجواز قياساً من الصورة التي وافقتموه فيها .

وهذا مما حصلته عن شيخ الإسلام - قدس الله روحه - وقت القراءة عليه ، وهذه كانت طريقته ، وإنما يقرر أن القياس الصحيح هو ما دل عليه النص ، وأن من خالف النص للقياس فقد وقع في مخالفة القياس والنص معاً ، وبالله التوفيق .

ومن العجب أنهم قالوا : لو صلى ركعة من العصر ثم غربت الشمس صحت صلاته وكان مدركا لها ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » وهذا شرط الحديث ، وشرطه الثاني « وَمَنْ أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر » .

دفع اللقطة  
إلى الذي  
يصفها

المثال التاسع والعشرون : رد السنة الثابتة المحكمة الصريحة في دفع اللقطة إلى مَنْ وَصَفَ عِفَاصَهَا وَوَعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا ، وقالوا : هو مخالف للأصول ، فكيف يعطى المدعى بدعواه من غير بينة ؟ ثم لم ينشئوا أن قالوا : من ادعى لقيطا عند غيره ثم وَصَفَ علاماتٍ في بدنه فإنه يَقْضَى له به بغير بينة ، ولم يروا ذلك خلاف الأصول ، وقالوا : من ادعى خصيا ومعاقد قطه من جهته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الأصول ، ومن ادعى حائطا ووجوه الآجر من جهته قضى له به ، ولم يكن ذلك خلاف الأصول ، ومن ادعى مالا على غيره فأنكر ونكل عن اليمين قضى له بدعواه ولم يكن ذلك خلاف الأصول ، وإذا ادعى الزوجان ما في البيت قضى لكل واحد منهما بما يناسبه ، ولم يكن ذلك خلاف الأصول .



ونحن نقول : ليس في الأصول ما يبطل الحكم بدفع اللقطة إلى واصفها ألبته ، بل هو مقتضى الأصول ؛ فإن الظن المستفاد بوصفه أعظم من الظن المستفاد بمجرد النكول ، بل وبالشاهدين ، فَوَصَفَهُ بِنِئَةِ ظَاهِرَةٍ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ ، لَاسِيَا وَلَمْ يَعَارِضْهُ مَعَارِضٌ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِغْثَاءُ دَلِيلِ صَدَقِهِ مَعَ عَدَمِ مَعَارِضٍ أَقْوَى مِنْهُ ؛ فَهَذَا خِلَافُ الْأَصُولِ حَقًّا لَا مُوجِبَ السَّنَةِ .

المثال الثلاثون : رد السنة الثابتة المحككة الصريحة في صحة صلاة مَنْ تكلم فيها جاهلا أو ناسيا ، بأنها خلاف الأصول ، ثم قالوا : مَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيَا صَحَّ صَوْمُهُ ، مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصُولِ وَالْقِيَاسِ ، لَكِنْ تَبَعْنَا فِيهِ السَّنَةَ ، فَمَا الَّذِي مَنَعَكُمْ مِنْ تَقْدِيمِ السَّنَةِ الْأُخْرَى عَلَى الْقِيَاسِ وَالْأَصُولِ كَمَا قَدَّمْتُمْ خَبَرَ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ وَآثَارِ الْآبَارِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْأَصُولِ ؟

صلاة من تكلم  
في الصلاة  
ناسيا

المثال الحادي والثلاثون : رد السنة الثابتة المحككة في اشتراط البائع منفعة المبيع مدة معلومة بأنها خلاف الأصول ، ثم قالوا : يجوز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع في الحال مع العلم بأنها لو قطعت لم تكن ما لا ينتفع به ولا يساوى شيئاً ألبته ، ثم لما أن يتفقا على بقائها إلى حين الكمال ، ودعوى أن ذلك موافق للأصول ، وهو عين ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

اشتراط  
البائع منفعة  
المبيع مدة

المثال الثاني والثلاثون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة في تخيير النبي صلى الله عليه وسلم الولد بين أبيه ، وقالوا : هو خلاف الأصول ، ثم قالوا : إذا زَوَّجَ الْوَلِيُّ غَيْرَ الْأَبِ الصَّغِيرَةَ صَحَّ وَكَانَ النِّكَاحُ لَازِمًا ، فَإِذَا بَلَغَتْ انْقَلَبَ جَائِزًا وَثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارُ بَيْنَ الْقَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ ، وَهَذَا وَفْقُ الْأَصُولِ . فَيَا لَلْعَجَبِ ! أَيْنَ فِي الْأَصُولِ الَّتِي هِيَ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ الْمُسْتَنَدُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُوَافَقَةُ هَذَا الْحُكْمِ لِلْأَصُولِ وَمُخَالَفَةُ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَبَوَيْنِ لِلْأَصُولِ ؟

تخير الولد  
بين أبيه



رجم  
الكتائبين

المثال الثالث والثلاثون : رد السنة الثابتة الصحيحة الصريحة المحكمة في رَجْم الزانين الكتائبين ، بأنها خلاف الأصول ، وسقوط الحد عن عقد على أمه ووطئها ، وأن هذا هو مقتضى الأصول . فيأجبها لهذه الأصول التي منعت إقامة الحد على مَنْ أقامه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسقطته عن لم يسقطه عنه ! فإنه ثبت عنه أنه أرسل البراء بن عازب إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يضرب عنقه ويأخذ ماله ، فوالله ما رضى له بمجد الزانى حتى حكم عليه بضرب العنق وأخذ المال ، وهذا هو الحق المَحْض ؛ فإن جريمته أعظم من جريمة مَنْ زنى بامرأة أبيه من غير عَقْد ، فإن هذا ارتكب محظوراً واحداً ، والعاقبة عليها ضم إلى جريمة الوطء جريمة العقْد الذى حرمه الله ، فانتَهك حرمة شرعه بالعقد ، وحرمة أمه بالوطء ، ثم يقال : الأصول تقتضى سقوط الحد عنه ، وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم برَجْم اليهوديين هو من أعظم الأصول ، فكيف ردّ هذا الأصل العظيم بالرأى الفاسد ويقال : إنه مقتضى الأصول ؟

فإن قيل : إنما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم بما فى التوراة إلزاماً لهما بما اعتقدا صحته .

قيل : هب أن الأمر كذلك ، أفَحَكَمَ بحق يجب اتباعه وموافقته وتحريم مخالفته أم بغير ذلك ؟ فاختراروا أحد الجوابين ثم اذهبوا إلى ما شئتم .

المثال الرابع والثلاثون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة فى وجوب الوفاء بالشروط وفى النكاح وفى البيع

الوفاء بالشروط فى النكاح ، وأنها أحقُّ الشروطِ بالوفاء على الإطلاق ، بأنها خلاف الأصول ، والأخذ بمحدث النهى عن بيعٍ وشرطٍ الذى لا يعلم له إسناد يصح ، مع مخالفته للسنة الصحيحة والقياس ولا انعقاد الإجماع على خلافه ، ودعوى أنه موافق للأصول ؛ أما مخالفته للسنة الصحيحة فإن جابراً باع بغيره وشرط ركوبه إلى المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ باع عبداً وله مال فماله للبايع



إلا أن يشترطه المبتاع » فجعله للمشتري بالشرط الزائد على عقد البيع ، وقال « مَنْ باع ثمرة قد أبرت فهي للبائع إلا أن يشترطها المبتاع » فهذا بيع وشرط ثابت بالسنة الصحيحة الصريحة ، وأما مخالفته للاجماع فالأمة مُجمِعة على جواز اشتراط الرهن والكفيل والضمين والتأجيل والخيار ثلاثة أيام ونقد غير نقد البلد فهذا بيع وشرط متفق عليه ، فكيف يجعل النهى عن بيع وشرط موافقاً للأصول وشروط النكاح التي هي أحق الشروط بالوفاء مخالفة للأصول ؟

للمزارعة

المثال الخامس والثلاثون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحسنة في دفع الأرض بالثلث والرابع مزارعة ، بأنها خلاف الأصول ، والأخذ بالحديث الذي لا يثبت بوجه أنه « نهى عن قفيز الطحّان » وهو : أن يدفع حنطته إلى مَنْ يطحنها بقفيز منها أو غزله إلى من ينسجه ثوباً بجزء منه أو زيتونه إلى من يعصره بجزء منه ونحو ذلك مما لا غررَ فيه ولا خطر ولا قمار ولا جهالة ولا أكل مال بالباطل ، بل هو نظير دفع ماله إلى مَنْ يتجر فيه بجزء من الربح ، بل أولى ؛ فإنه قد لا يربح المال فيذهب عمله مجاناً ، وهذا لا يذهب عمله مجاناً ؛ فإنه يطحن الحب ويعصر الزيتون ويحصل على جزء منه يكون به شريكاً للمالك ، فهو أولى بالجواز من المضاربة ، فكيف يكون المنعُ منه موافقاً للأصول والمزارعة التي فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون خلاف الأصول ؟

صيد المدينة

المثال السادس والثلاثون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحسنة التي رواها بضعة وعشرون صحابياً في أن المدينة حرّامٌ يحرم صيدها ، ودعوى أن ذلك خلاف الأصول ، ومعارضتها بالمتشابه من قوله صلى الله عليه وسلم « يا أبا عمير ، ما فعل الثغير » ويا لله العجب ! أي الأصول التي خالفها هذه السنن ، وهي من أعظم الأصول ؟ فهلا رد حديث أبي عمير لمخالفته هذه الأصول ؟ ونحن نقول : معاذ الله



أن نرد لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبداً ،  
 وحديث أبي عُمرٍ يحتمل أربعة أوجه قد ذهب إلى كل منها طائفة ؛ أحدها : أن  
 يكون متقدماً على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخاً ، الثاني : أن يكون  
 متأخراً عنها معارضاً لها فيكون ناسخاً ، الثالث : أن يكون التغير مما صيد خارج  
 للمدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب من الصيد ، الرابع : أن يكون رخصة لذلك  
 الصغير دون غيره ، كما رخص لأبي بُرْدَةَ في التضحية بالعنّاق دون غيره ؛ فهو  
 متشابه كما ترى ، فكيف يجعل أصلاً يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة  
 الصريحة التي لا تحتمل إلا وجهاً واحداً ؟

نصاب  
 العشرات

المثال السابع والثلاثون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في تقدير  
 نِصابِ العَشْرَاتِ بخمسة أَوْسُقٍ بالمتشابه من قوله « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرَ ، وَمَا  
 سَقَى بَنَضُحٍ أَوْ غَرْبٍ فَنُصْفُ الْعَشْرِ » قالوا : وهذا يعم القليل والكثير ، وقد  
 عارضه الخالص ، ودلالة العام قطعية كالخاص ، وإذا تعارضاً قدم الأحوط وهو  
 الوجوب ؛ فيقال : يجب العمل بكلا الحديثين ، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر  
 وإلغاء أحدهما بالكلية ؛ فإن طاعة الرسول فرض في هذا وفي هذا ، ولا تعارض  
 بينهما بحمد الله بوجه من الوجوه ؛ فإن قوله « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرَ » إنما أريد  
 به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه ، فذكر النوعين مفرقا بينهما  
 في مقدار الواجب ، وأما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث ، وبينه نصابا  
 في الحديث الآخر ، فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم  
 الذي لا يحتمل غير ما دل عليه البتة إلى الجمل المتشابه الذي غايته أن يتعلق فيه  
 بعموم لم يقصد ، وبيانه بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها  
 من النصوص ؟ وبالله العجب ! كيف يخصون عموم القرآن والسنة بالقياس الذي  
 أحسن أحواله أن يكون مختلفا في الاحتجاج به وهو محل اشتباه واضطراب ؟



إذ مامن قياسي إلا وتمكن معارضته بقياس مثله أو دونه أو أقوى منه ، بخلاف السنة الصحيحة الصريحة فإنها لا يعارضها إلا سنة ناسخة معلومة التأخر والمخالفة ، ثم يقال : إذا خصصتم عموم قوله « فيما سقت السماء العشر » بالقصب والحشيش ولا ذكر لهما في النص فهلا خصصتموه بقوله « لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق » ؟ وإذا كنتم تخصون العموم بالقياس فهلا خصصتم هذا العام بالقياس الجلي الذي هو من أجلى القياس وأصحّه على سائر أنواع المال الذي تجب فيه الزكاة ؟ فإن الزكاة الخاصة لم يشرعها الله ورسوله في مال إلا وجعل له نصاباً كالمواشي والذهب والفضة ؟ ويقال أيضاً : فهلا أوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره عملاً بقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة ) وبقوله صلى الله عليه وسلم : « مامن صاحب إبل ولا بقر لا يؤدي زكاتها إلا بطنح لها يوم القيامة بقاع قرقر » وبقوله « مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها إلا صفحت له يوم القيامة صفائح من نار » وهلا كان هذا العموم عندكم مقدماً على أحاديث النصب الخاصة ؟ وهلا قلتم : هناك تعارض مسقط وموجب فقدمنا الموجب احتياطاً ؟ وهذا في غاية الوضوح ، وبالله التوفيق .

أقل المهر

المثال الثامن والثلاثون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في جواز النكاح بما قل من المهر ولو خاتماً من حديد مع موافقتها لعموم القرآن في قوله : ( أن تبتعوا بأموالكم ) وللقياس في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير ، بأثر لا يثبت بقياس من أفسد القياس على قطع يد السارق ، وأين النكاح من اللصوصية ؟ وأين استباحة الفرج به من قطع اليد في السرقة ؟ وقد تقدم مراراً أن أصح الناس قياساً أهل الحديث ، وكلما كان الرجل إلى الحديث أقرب كان قياسه أصح ، وكلما كان عن الحديث أبعد كان قياسه أفسد .

المثال التاسع والثلاثون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة فيمن أسلم وتحتته



من أسلم  
وتحتة أختان

أختان أنه يخير في إمساك مَنْ شاء منهما وترك الأخرى ، بأنه خلاف الأصول ، وقالوا : قياسُ الأصول يقتضي أنه إن نكح واحدةً بعد واحدة فنكاحُ الثانية هو المردود ، ونكاح الأولى هو الصحيح من غير تخيير ، وإن نكحهما معاً فنكاحهما باطل ، ولا تخيير ، وكذلك حديث مَنْ أسلم على عشر نسوة ، وربما أوُلوا التخيير بتخييره في ابتداء العقد على مَنْ شاء من المنكوحات ، ولفظ الحديث يأبي هذا التأويل أشدَّ الإباء ؛ فإنه قال « أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ » رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غِيلَانَ أسلمَ فذكره ، قال مسلم : هكذا روى معمر هذا الحديث بالبصرة ، فإن رواه عنه ثقة خارج البصريين حكمناه بالصحة أو قال : صار الحديث صحيحاً وإلا فالإرسال أولى ، قال البيهقي : فوجدنا سفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن ابن محمد المحاربي وعيسى بن يونس - وثلاثتهم كوفيون - حدثوا به عن معمر متصلاً ، وهكذا روى عن يحيى بن أبي كثير وهو يمانى وعن الفضل بن موسى وهو خراساني عن معمر متصلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فصح الحديث بذلك ، وقد روى عن أيوب السختياني عن نافع وسالم عن ابن عمر متصلاً ، قال أبو علي الحافظ : تفرد به سوار بن محيش عن أيوب ، وسوار بصرى ثقة ، قال الحاكم : رُواة هذا الحديث كلهم ثقات تقوم الحجة بروايتهم ؛ وقد روى أبو داود عن فيروز الديلمي قال : قلت : يا رسول الله إني أسلمتُ وتحتي أختان ، قال « طلق أيتهما شئت » فهذان الحديثان هما الأصول التي نرد ما خالفها من القياس ، أما أن نُقعد قاعدة ونقول هذا هو الأصل ثم نرد السنة لأجل مخالفة تلك القاعدة فعمّر الله هَـذُمُ ألفِ قاعدة لم يؤصلها الله ورسوله أفرض علينا من ردِّ حديث واحد ، وهذه القاعدة مملومة البطلان من الدين ؛ فإن أنكَحَ الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله عليه وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصح أم لم تصادفها فتبطل ، وإنما اعتبر حالها وقت إسلام الزوج ؛ فإن كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرهما ، ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك ، وإن لم يكن الآن



من يجوز له الاستمرار لم يقر عليه كما لو أسلم وتحتة ذات رحم محرم أو أختان أو أكثر من أربع ؛ فهذا هو الأصل الذي أصْلَتْهُ سنةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما خالفه فلا يلتفت إليه ، والله الموفق .

التفريق بين  
الذي يسلم  
وبين امرأته

المثال الأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لم يكن يفرق بين مَنْ أسلم وبين امرأته إذا لم تُسَلِّمْ معه ، بل متى أسلم الآخر فالنكاح بحاله ما لم تنزوج » هذه سنته المعلومة . قال الشافعي : أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظَّهْرَانِ ، وهي دار خَزَاعَة ، وخزاعة مسلمون قبل الفتح وفي دار الإسلام ، ورجع إلى مكة ، وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام ، فأخذت بلحيته وقالت : اقتلوا الشيخ الضال ، ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة ، وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الإسلام ، وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة ، ثم أسلمت قبل انقضاء العدة واستقرًّا على النكاح ؛ لأن عدتها لم تنقض حتى أسلمت ، وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه ، وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة ، وصارت دارها دار الإسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ، وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب ، وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب ، ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار الإسلام وشهد حُثَيْنًا وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول ، وذلك أنه لم تنقض عدتها ، وقد حفظ أهل العلم بالمغازي أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة ، فقدم زوجها وهي في العدة ، فاستقرًّا على النكاح ، قال الزهري : لم يبلغني أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها إلا أن يقدم زوجها مهاجرًا قبل أن تنقض عدتها ، وإنه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها إذا قدم وهي في عدتها ، وفي صحيح البخاري



عن ابن عباس قال : كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم : أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ، وأهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم ؛ فكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ، فإن هاجرت قبل أن تنكح ردت إليه ، وفي سنن أبي داود عن ابن عباس قال : « رَدَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم زينبَ ابنته على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول ، ولم يحدث شيئاً بعد ست سنين » ، وفي لفظ لأحمد « ولم يحدث شهادة ولا صداقاً » ، وعند الترمذی « ولم يحدث نكاحاً » ، قال الترمذی : هذا حديث حسن ليس بإسناده بأس ، وقد روى بإسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم « رَدَّها على أبي العاص بنكاح جديد » ، قال الترمذی : في إسناده مقال ، وقال الإمام أحمد : وهذا حديث ضعيف ، والصحيح أنه أقرها على النكاح الأول ، وقال الدارقطني : هذا حديث لا يثبت ، والصواب حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها بالنكاح الأول ، وقال الترمذی في كتاب العلل له : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : حديث ابن عباس في هذا الباب أصح من حديث عمرو بن شعيب ، فكيف تجعل هذا الحديث الضعيف أصلاً ترد به السنة الصحيحة المعلومة ويجعل خلاف الأصول ؟

فإن قيل : إنما جعلناها خلاف الأصول لقوله تعالى : ( لا هُنَّ حل لهم ، ولا هم يحلون لهن ) وقوله : ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ) ، ولا تُنكِحُوا المشركين حتى يؤمنوا ، ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ) وقوله : ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) ولأن اختلاف الدين مانع من ابتداء النكاح ؛ فكان مانعاً من دوامه كالرضاع .



قيل : لا تخالف السنة شيئاً من هذه الأصول ، إلا هذا القياس الفاسد ؛ فإن هذه الأصول إنما دلت على تحريم نكاح الكافر ابتداءً والكافرة غير الكتابيين ، وهذا حق لا خلاف فيه بين الأمة ، ولكن أين في هذه الأصول ما يوجب تعجيل الفرقة بالإسلام وأن لا تتوقف على انقضاء العدة ؟ ومعلوم أن افتراقهما في الدين سبب لافتراقهما في النكاح ، ولكن توقف السبب على وجود شرطه وانتفاء مانعه لا يخرج عن السببية ، فإذا وجد الشرط وانتفى المانع عمل عمله واقتضى أثره ، والقرآن إنما دل على السببية ، والسنة دلت على شرط السبب وموانعه كسائر الأسباب التي فصلت السنة شروطها وموانعها ، كقوله : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) وقوله : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) وقوله : ( فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) وقوله : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ) ونظائر ذلك ؛ فلا يجوز أن يجعل بيان الشروط والموانع معارضة لبيان الأسباب والموجبات فتعود السنة كلها أو أكثرها معارضة للقرآن ، وهذا محال .

#### ذكاة الجنين

المثال الحادى والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، بأنها خلاف الأصول وهو تحريم الميتة ، فيقال : الذى جاء على لسانه تحريم الميتة هو الذى أباح الأجنة المذكورة ؛ فلو قدر أنها ميتة لكان استثنائها بمنزلة استثناء السمك والجراد من الميتة ، فكيف وليست بميتة ؟ فإنها جزء من أجزاء الأم والذكاة قد أتت على جميع أجزائها ، فلا يحتاج أن يفرد كل جزء منها بذكاة ، والجنين تابع للأم جزء منها ؛ فهذا هو مقتضى الأصول الصحيحة ، ولو لم ترد السنة بالإباحة ، فكيف وقد وردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول ؟

فإن قيل : فالحديث حجة عليكم ؛ فإنه قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه »



والمراد التشبيه ، أى ذكاته كذكاة أمه ، وهذا يدل على أنه لا يباح إلا بذكاة تشبه ذكاة الأم .

قيل : هذا السؤال شقيق قول القائل « كلمة تكفى العاقل » فلو تأملتم الحديث لم تستحسنوا إيراد هذا السؤال ؛ فإن لفظ الحديث هكذا : عن أبى سعيد قال : قلنا : يا رسول الله ، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة وفي بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله ؟ قال : « كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ ؛ فَإِنْ ذَكَاتِهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ » فأباح لهم أكله معللا بأن ذكاة الأم ذكاة له ؛ فقد انفق النص والأصل والقياس ، والله الحمد .

المثال الثانى والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحركة فى إشعار الهدى  
الهدى ، بأنها خلاف الأصول ؛ إذ الإشعار مُثَلَّةٌ ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ إِنْ هَذِهِ السَّنَةُ خِلَافَ الْأَصُولِ الْبَاطِلَةِ ، وَمَا ضَرَّهَا ذَلِكَ شَيْئًا ، وَالْمُثَلَّةُ الْحَرَمَةُ هِيَ الْعُدْوَانُ الَّذِي لَا يَكُونُ عَقُوبَةً وَلَا تَعْظِيمًا لَشَعَارِ اللَّهِ ؛ فَأَمَّا شَقُّ صَفْحَةِ سَنَامِ الْبَعِيرِ الْمُسْتَحَبُّ أَوْ الْوَاجِبُ ذَبْحُهُ لَيْسَ بِدَمِهِ قَلِيلًا فَيُظْهِرُ شَعَارَ الْإِسْلَامِ وَإِقَامَةُ هَذِهِ السَّنَةِ لَمَّتْ هِيَ مِنْ أَحَبِّ الْأَشْيَاءِ إِلَى اللَّهِ فَعَلَى وَفْقِ الْأَصُولِ ، وَأَيُّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ حَرَّمَ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ خِلَافًا لِلْأَصُولِ ؟ وَقِيَاسُ الْإِشْعَارِ عَلَى الْمُثَلَّةِ الْحَرَمَةِ مِنْ أَفْسَدِ قِيَاسٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ؛ فَإِنَّهُ قِيَاسٌ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ عَلَى مَا يَبْغُضُهُ وَيَسْخَطُهُ وَيَنْهَى عَنْهُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي حِكْمَةِ الْإِشْعَارِ إِلَّا تَعْظِيمُ شَعَارِ اللَّهِ وَإِظْهَارُهَا وَعِلْمُ النَّاسِ بِأَنَّ هَذِهِ قَرَابِينَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَسَاقُ إِلَى بَيْتِهِ تَذْبِيحَ لَهُ وَيَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ عِنْدَ بَيْتِهِ كَمَا يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِالصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِهِ عَكْسَ مَا عَلَيْهِ أَعْدَاؤُهُ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يَذْبَحُونَ لِأَرْبَابِهِمْ وَيُصَلُّونَ لَهَا ؛ فَشَرَعَ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ تَوْحِيدِهِ أَنْ يَكُونَ نُسُكُهُمْ وَصَلَاتُهُمْ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَأَنْ يُظْهِرُوا شَعَارَ تَوْحِيدِهِ غَايَةَ الْإِظْهَارِ لِيُعْلَمُوا دِينُهُ عَلَى كُلِّ دِينٍ ؛ فَهَذِهِ هِيَ الْأَصُولُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي جَاءَتْ السَّنَةُ بِالْإِشْعَارِ عَلَى وَفْقِهَا ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .



لا دية لمن  
اطلع على قوم  
فألفوا عينه

المثال الثالث والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن أمراً أطلع عليك بغير إذنٍ فخذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح » متفق عليه ، وفي أفراد مسلم « من أطلع في بيت قوم بغير إذنيهم فقد حل لهم أن يفتقوا عينه » وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد « اطلع رجل من جحر في حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعه مذكرى يحك بها رأسه ، فقال : لو أعلم أنك تنظر لطمعتُ به في عينك ، إنما جعل الاستئذان من أجل النظر » وفي صحيح مسلم عن أنس « أن رجلاً اطلع من بعض حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام إليه بمشقص ، أو بمشاقص ، قال : وكأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يختله ليطعنه » ، وفي سنن البيهقي بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أطلع على قوم بغير إذنيهم فرمؤهُ فأصابوا عينه فلا دية له ولا قصاص » فردت هذه السنن بأنها خلاف الأصول ؛ فإن الله إنما أباح قلع العين بالعين ، لا بجناية النظر ، ولهذا لو جنى عليه بلسانه لم يقطع ، ولو استمع عليه بإذنه لم يجز أن يقطع أذنه ، فيقال : بل هذه السنن من أعظم الأصول ؛ فما خالفها فهو خلاف الأصول ، وقولكم : « إنما شرع الله سبحانه أخذ العين بالعين » فهذا حق في القصاص ، وأما العضو الجاني المتعدي الذي لا يمكن دفع ضرره وعدوانه إلا برميهِ ، فإن الآية لا تتناولهُ نفياً ولا إثباتاً ، والسنة جاءت ببيان حكمه بيماننا ابتدائياً لما سكت عنه القرآن ، لا مخالفاً لما حكم به القرآن ، وهذا اسم آخر غير فقء العين قصاصاً ، وغير دفع الصائل الذي يدفع بالأسهل فالأسهل ؛ إذ المقصود دفع ضرر صياله ، فإذا اندفع بالعصا لم يدفع بالسيف ، وأما هذا المتعدي بالنظر المحرم الذي لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه إنما يقع على وجه الاختفاء والختل ؛ فهو قسم آخر غير الجاني وغير الصائل الذي لم يتحقق عدوانه ، ولا يقع هذا غالباً إلا على وجه الاختفاء وعدم



مشاهدة غير الناظر إليه ؛ فلو كُلفَ المنظورُ إليه إقامة البينة على جنايته لتعذرت عليه ، ولو أمر بدفعه بالأسهل فالأسهل ذهبت جناية عُذوانه بالنظر إليه وإلى حريمه هَدْرًا ، والشريعة الكاملة تأبى هذا وهذا ؛ فكان أحسن ما يمكن وأصلحه وأكفه لنا وللجاني ما جاءت به السنة التي لا مُعارض لها ولا دافع لصحتها من خَذَفٍ ما هنالك ، وإن لم يكن هناك بصر عاد لم يضر خذف الحصة ، وإن كان هنالك بصر عاد لا يلومن إلا نفسه ؛ فهو الذي عَرَّضه صاحبه للتلف ، فأدناه إلى الهلاك ، والحاذف ليس بظالم له ، والناظر خائن ظالم ، والشريعة أكمل وأجلُّ من أن تضيع حق هذا الذي قد هتكت حرمة ونُحِيلَه في الانتصار على التعزير بعد إقامة البينة ؛ فحكم الله فيه بما شرعه على لسان رسوله ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حَكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ؟

الكلام عن  
وضع الجوائح

المثال الرابع والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة في وضع الجوائح ، بأنها خلاف الأصول كما في صحيح مسلم عن جابر يرفعه « لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ، بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بغير حق ؟ » وروى سفيان بن عُيَيْنَةَ عن حميد عن سليمان عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ ، وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ » فقالوا : هذه خلاف الأصول ؛ فإن المشتري قد مَلَكَ الثمرة وملك التصرف فيها ، وتم نقل الملك إليه ، ولو ربح فيها كان الربح له ، فكيف تكون من ضمان البائع ؟ وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد قال : أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَمَارٍ ابْتِاعَهَا ، فَكَثُرَ دَيْنُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ » فتصدقوا عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » وروى مالك عن أبي الرجال عن أمه عَمْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهَا تَقُولُ : ابْتِاعَ رَجُلٌ ثَمْرَ حَائِطٍ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ



صلى الله عليه وسلم ، فعالجه ، وأقام عليه حتى تبين له النقصان ، فسأل ربَّ الحائط أن يضعَ عنه ، خلف لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تألَّى أن لا يفعل خيرا » فسمع بذلك ربُّ المال ، فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله هو له .

والجواب أن وضعَ الجوائح لا يخالف شيئا من الأصول الصحيحة ، بل هو مقتضى أصول الشريعة ، ونحن بحمد الله نبين هذا بمقامين ؛ أما الأول فحديث وضع الجوائح لا يخالف كتابا ولا سنة ولا إجماعاً ، وهو أصل بنفسه ؛ فيجب قبوله ، وأما ما ذكرتم من القياس فيكفي في فساد شهادة النص له بالإهدار ، كيف وهو فاسد في نفسه ؟ وهذا يتبين بالمقام الثاني ، وهو أن وضع الجوائح كما هو موافق للسنة الصحيحة الصريحة فهو مقتضى القياس الصحيح ؛ فإن المشتري لم يتسلم الثمرة ولم يقبضها القبض التام الذى يوجب نقل الضمان إليه ؛ فإن قبض كل شيء بحسبه ، وقبض الثمار إنما يكون عند كمال إدراكها شيئاً فشيئاً ، فهو كقبض المنافع فى الإجارة ، وتسليمُ الشجرة إليه كتسليم العين المؤجرة من الأرض والعقار والحيوان ، وعَلَقُ البائع لم تنقطع عن المبيع ، فإن له سَقَى الأصل وتعاهده ، كما لم تنقطع عُلُقُ المؤجر عن العين المستأجرة ، والمشتري لم يتسلم التسليم التام كما لم يتسلم المستأجر التسليم التام ، فإذا جاء أمر غالب اجتاحت الثمرة من غير تفريط من المشتري لم يحل للبائع إلزامه بشئ ما أتلغه الله سبحانه منها قبل تمكنه من قبضها القبض المعتاد ، وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « أُرِيتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمْرَةَ ؟ فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ بغيرِ حق ؟ » فذكر الحكم وهو قوله « فلا يحل له أن يأخذ منه شيئاً » وعلة الحكم وهو قوله « أُرِيتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمْرَةَ » إلى آخره ، وهذا الحكم نص لا يحتمل التأويل ، والتعليل وصف مناسب لا يقبل الإلغاء ولا المعارضة . وقياس الأصول لا يقتضى غير ذلك ، ولهذا لو تمكن



من القبض المعتاد في وقته ثم أخره لتفريط منه أولاً ينتظار غلاء السعر كان التلف من ضمانه ولم توضع عنه الجائحة . وأما معارضة هذه السنة بحديث الذي أصيب في ثمار ابتاعها فن باب ردّ الحكم بالمتشابه ؛ فإنه ليس فيه أنه أصيب فيها بجائحة ، فليس في الحديث أنها كانت جائحة عامة ، بل لعله أصيب فيها بانحطاط سعرها ، وإن قدر أن المصيبة كانت جائحة فليس في الحديث أنها كانت جائحة عامة ، بل لعلها جائحة خاصة كسرقة اللصوص التي يمكن الاحتراز منها ، ومثل هذا لا يكون جائحة تُسقطُ الثمن عن المشتري ، بخلاف نهب الجيوش والتلف بأفة سهاوية ، وإن قدر أن الجائحة عامة فليس في الحديث ما يبين أن التلف لم يكن بتفريطه في التأخير ، ولو قدر أن التلف لم يكن بتفريطه فليس فيه أنه طلب الفسخ وأن توضع عند الجائحة ، بل لعله رضى بالمبيع ولم يطلب الوضع ، والحق في ذلك له : إن شاء طلبه ، وإن شاء تركه ، فأين في الحديث أنه طلب ذلك ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم منع منه ؟ ولا يتم الدليل إلا بثبوت المقدمتين ، فكيف يعارض نص قوله الصحيح الصريح الحكم الذي لا يحتمل غير معنى واحد وهو نص فيه بهذا الحديث المتشابه ؟ ثم قوله فيه « ليس لكم فيه إلا ذلك » دليل على أنه لم يبق لبائعي الثمار في ذمة المشتري غير ما أخذه ، وعندكم المال كله في ذمته ؛ فالحديث حجة عليكم . وأما المعارضة بخبر مالك فن أبطل المعارضات وأفسدها ، فأين فيه أنه أصابته جائحة بوجه ما ؟ وإنما فيه أنه عالجها وأقام عليه حتى تبين له النقصان ، ومثل هذا لا يكون سبباً لوضع الثمن ، وبالله التوفيق .

صلاة من صلى  
خلف الصف  
وحده

المثال الخامس والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة في وجوب الإعادة على من صلى خلف الصف وحده كما في المسند بإسناد صحيح وصحيح ابن حبان وابن خزيمة عن علي بن شيبان « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يُصلي خلف الصف ، فوقف حتى انصرف الرجل ، فقال له : استقبل



صلاتك فلا صلاةَ لفرد خلف الصف » وفي السنن وصحيحى ابن حبان وابن خزيمة عن وابصة بن معبد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى خلف الصف وحده ، فأمره أن يعيد صلاته » وفي مسند الإمام أحمد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل صلى وحده خلف الصف قال « يُعِيدُ صَلَاتَهُ » فردت هذه السنن المحكمة بأنها خلاف الأصول ، ولعمركم الله إنها هي مخض الأصول ، وما خالفها فهو خلاف الأصول ، وردت بالمتشابه من حديث ابن عباس حيث أخرم عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم ، فأداره إلى يمينه ، ولم يأمره باستقبال الصلاة ، وهذا من أفسد الرد ؛ فإنه لا يشترط أن تكون تكبيرة الإحرام من المأمومين في حال واحد ، بل لو كبر أحدهم وحده ثم كبر الآخر بعده صحت القدوة ولم يكن السابق فذاً ، وإن أخرم وحده فلا اعتبار بالمصافاة فيما تدرك به الركعة وهو الركوع ، وأفسد من هذا الرد رد الحديث بأن الإمام يقف فذاً ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل وأعظم في صدور أهلها أن تعارض بهذا وأمثاله . وأقبح من هذه المعارضة معارضتها بأن المرأة تقف خلف الصف وحدها ؛ فإن هذا هو موقفها المشروع بل الواجب ، كما أن موقف الإمام المشروع أن يكون وحده أمام الصف . وأما موقف الفرد خلف الصف فلم يشرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة ، بل شرع الأمر بإعادة الصلاة لمن وقف فيه ، وأخبر أنه لا صلاة له .

فإن قيل : فهب أن هذه المعارضات لم يسلم منها شيء ، فما تصنعون بحديث أبي بكر حين ركب دون الصف ثم مشى راکعاً حتى دخل في الصف ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « زَادَكَ اللهُ حِرْصاً وَلَا تَعُدْ » ولم يأمره بإعادة الصلاة وقد وقعت منه تلك الركعة فذاً ؟ .

قيل : نقبله على الرأس والعينين ، ونمسك قوله صلى الله عليه وسلم « لَا تَعُدْ »



فلو فعل أحد ذلك غير عالم بالنهي لقلنا له كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء ، فإن عاد بعد علمه بالنهي فيما أن يجتمع مع الإمام في الركوع وهو في الصف أولاً ، فإن جامعه في الركوع وهو في الصف صحت صلاته ؛ لأنه أدرك الركعة وهو غير فذ كما لو أدركها قائماً ، وإن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يدخل في الصف فقد قيل : تصح صلاته ، وقيل : لا تصح له تلك الركعة ، ويكون فذاً فيها والطائفتان احتجوا بحديث أبي بكر ، والتحقيق أنه قضية عين : يحتمل دخوله في الصف قبل رفع الإمام ، ويحتمل أنه لم يدخل فيه حتى رفع الإمام ، وحكاية الفعل لا عموم لها ؛ فلا يمكن أن يحتج بها على الصورتين ، فهي إذا مجمة متشابهة ، فلا يترك لها النص المحكم الصريح ، فهذا مقتضى الأصول نصاً وقياساً ، وبالله التوفيق .

المثال السادس والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في جواز الأذان للفجر قبل دخول وقتها كما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم » وفي صحيح مسلم عن سُمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يغرنكم نداء بلال ، ولا هذا البياض حتى ينفجر الفجر » وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود ولفظه « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره ؛ فإنه يؤذن - أو قال ينادي - بليل ليرجع قائمكم وينتبه نائمكم » قال مالك : لم تزل الصبح يُنادى لها قبل الفجر ، فردت هذه السنة لخالفها الأصول والقياس على سائر الصلوات ، وبحديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر « أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي : ألا إن العبد نام ، ألا إن العبد نام » فرجع فنادى « ألا إن العبد نام » ولا ترد السنة الصحيحة بمثل ذلك ؛ فإنها أصل بنفسها ، وقياس وقت الفجر على غيره من الأوقات لو لم يكن فيه إلا مصادمته للسنة لكفي

الأذان للفجر  
قبل دخول  
وقتها



في رده ، فكيف والفرق قد أشار إليه صلى الله عليه وسلم ، وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لا تكون في غير الفجر ؟ وإذا اختص وقتها بأمر لا يكون في سائر الصلوات امتنع الإلحاق . وأما حديث حماد عن أيوب فحديث معلول عند أئمة الحديث لا تقوم به حجة ، قال أبو داود : لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة . وقال إسحاق بن إبراهيم بن حبيب : سألت علياً - وهو ابن المديني - عن حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر أن بلالا أذن بليل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « ارجع فناد إن العبد نام » فقال : هو عندي خطأ ، لم يتابع حماد بن سلمة على هذا ، إنما روى أن بلالا كان ينادى بليل . قال البيهقي : قد تابعه سعيد بن رزين وهو ضعيف . وأما حماد بن سلمة فإنه أحد أئمة المسلمين حتى قال الإمام أحمد : إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة قاتلهم ، فإنه كان شديداً على أهل البدع . قال البيهقي : إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه ، وأما مسلم فاجتهد في أمره وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره ، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً أخرجهما في الشواهد دون الاحتجاج به . وإذا كان الأمر كذلك فالاحتياط لمن راقب الله عز وجل أن لا يحتج بما يحد من حديثه مخالفاً لأحاديث الثقات الأئبات ، وهذا الحديث من جملتها ، ثم ذكر من طريق الدارقطني عن معمر عن أيوب قال : أذن بلال مرة بليل ، قال الدارقطني : هذا مرسل ، ثم ذكر من طريق إبراهيم وعبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذومة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن عمر أن بلالا قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ما حملك على ذلك ؟ قال : استيقظت وأنا وسنان ، فظننت أن الفجر قد طلع ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادى في المدينة : ألا إن العبد قد نام ، وأقعده إلى جانبه حتى طلع الفجر » ثم قال : هكذا رواه إبراهيم عن عبد العزيز ، وخالفه شعيب بن حرب ، فقال : عن عبد العزيز عن نافع عن مؤذن لعمر يقال له مسروح



أنه أذن قبل الصبح ، فأمره عمر أن ينادى : ألا إن العبد قد نام ، قال أبو داود :  
ورواه حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع أو غيره أن مؤذناً لعمر يقال له  
مسروح أو غيره ، ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر :  
كان لعمر مؤذن يقال له مسعود ، فذكر نحوه ، قال أبو داود : وهذا أصح من  
ذلك ، يعني حديث عمر أصح ، قال البيهقي : وروى من وجه آخر عن عبد العزيز  
موصولاً ، ولا يصح ، رواه عامر بن مدرك عنه عن نافع عن ابن عمر : أن بلالاً أذن  
قبل الفجر ، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمره أن ينادى : إن العبد نام ،  
فوجد بلال وجداً شديداً ، قال الدارقطني : وهم فيه عامر بن مدرك ، والصواب  
عن شعيب بن حرب عن عبد العزيز عن نافع عن مؤذن عمر عن عمر من قوله ،  
وروى عن أنس بن مالك ، ولا يصح ، وروى عن أبي يوسف القاضي عن ابن  
أبي عروبة عن قتادة عن أنس : أن بلالاً أذن قبل الفجر ، فأمره رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن يصعد فينادى : ألا إن العبد نام ، ففعل ، وقال : ليت بلالاً لم تلده  
أمه ، وابتلّ من نضح جبينه ، قال الدارقطني : تفرد به أبو يوسف عن سعيد ،  
يعني موصولاً ، وغيره يرسله عن سعيد عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
والمرسل أصح ، ورواه الدارقطني من طريق محمد بن القاسم الأسدي : ثنا الربيع بن  
صبيح عن الحسن عن أنس ، ثم قال : محمد بن القاسم الأسدي ضعيف جداً ،  
وقال البخاري : كذبه الإمام أحمد ، وروى عن حميد بن هلال أن بلالاً أذن  
ليلةً بسواد ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع إلى مقامه فينادى : إن العبد  
نام ، ورواه إسماعيل بن مسلم عن حميد عن أبي قتادة ، وحميد لم يلق أبا قتادة ؛  
فهو مرسل بكل حال . وروى عن شداد مولى عياض قال : جاء بلال إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو يتسحّر فقال : لا تؤذن حتى يطلع الفجر ، وهذا مرسل ،  
قال أبو داود : شداد مولى عياض لم يدرك بلالاً ، وروى الحسن بن عمار عن  
طلحة بن مصرف عن سويد بن غفلة عن بلال قال : أمرني رسول الله صلى الله



عليه وسلم ألا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وعن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال مثله ، ولم يروه هكذا غير الحسن بن عمار ، وهو متروك ، ورواه الحجاج ابن أرقط عن طلحة وزبيد عن سويد بن غفلة أن بلالا لم يؤذن حتى ينشق الفجر ، هكذا رواه ، لم يذكر فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلاهما ضعيفان وروى عن سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال : لا تؤذن - وجمع سفيان أصابعه الثلاث - لا تؤذن حتى يقول الفجر هكذا - وصَفَّ سفيان بين السبابتين ثم فرَّق بينهما - قال : وروينا عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود ما دلَّ على أذان بلال بليل ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر معاني تأذينه بالليل ، وذلك أولى بالقبول لأنه موصول وهذا مرسل ، وروى عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق عن الأسود قال : قالت لى عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوتر من الليل رَجَعَ إلى فراشه ، فإذا أَدَّ بِلَال قام ؛ فكان بلال يؤذن إذا طلع الفجر ، فإن كان جنباً اغتسل ، وإن لم يكن توضأ ثم صلى ركعتين ، وروى الثوري عن أبي إسحاق في هذا الحديث قال : ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر ، وروى شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود : سألتُ عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ، قالت : كان ينام أول الليل ، فإذا كان السحر أوى ، ثم يأتي فراشه فإن كانت له حاجة إلى أهله ألم بهم ، ثم ينام ، فإذا سمع النداء - وربما قالت الأذان - وثب ، وربما قالت قام ، فإذا كان جنباً أفاضَ عليه الماء ، وربما قالت اغتسل ، وإن لم يكن جنباً توضأ ثم خرج للصلاة . وقال زهير بن معاوية : عن أبي إسحاق في هذا الحديث : فإذا كان عند النداء الأول وثب ، قال البيهقي : وفي روايته ورواية شعبة كالل دليل على أن هذا النداء كان قبل طلوع الفجر ، وهي موافقة لرواية القاسم عن عائشة ، وذلك أولى من رواية مَنْ خالفها ، وروى عن عبد الكريم عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : كان رسول الله صلى الله



عليه وسلم إذا أذن المؤذن صلى الركعتين ، ثم خرج إلى المسجد وحرم الطعام ، وكان لا يؤذن إلا بعد الفجر ، قال البيهقي : هكذا في هذه الرواية ، وهو محمول إن صحَّ على الأذان الثاني ، والصحيح عن نافع بغير هذا اللفظ ، ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا سَكَتَ المؤذن من الأذان لصلاة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تُقَام الصلاة » والحديث في الصحيحين .

فإن قيل : عُمدتكم في هذا إنما هو على حديث بلال ، ولا يمكن الاحتجاج به ؛ فإنه قد اضطرب الرواة فيه هل كان المؤذن بلالا أو ابن أم مكتوم ، وليست إحدى الروایتين أولى من الأخرى ، فتساقطان ، فروى شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن قال : سمعت عمي أنيسة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن ابن مكتوم ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى بلال » رواه البيهقي وابن حبان في صحيحه .

فالجواب أن هذا الحديث قد رواه ابن عمر وعائشة وابن مسعود وسمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن بليل » وهذا الذي رواه أصحابا الصحيح ، ولم يختلف عليهم في ذلك ، وأما حديث أنيسة فاختلف عليها في ثلاثة أوجه ؛ أحدها : كذلك رواه محمد بن أيوب عن أبي الوليد وابن عمر عن شعبة ، الثاني : كحديث عائشة وابن عمر « إن بلالا يؤذن بليل » هكذا رواه محمد بن يونس السكدي عن أبي الوليد عن شعبة ، وكذلك رواه أبو داود الطيالسي وعمر بن مرزوق عن شعبة ؛ الثالث : روى على الشك « إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » أو قال « ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » كذلك رواه سليمان بن حرب وجماعة ، والصواب رواية أبي داود الطيالسي وعمر بن مرزوق لموافقتها لحديث ابن عمر وعائشة ،



وأما رواية أبي الوليد وابن عمر فما انقلب فيها لفظ الحديث ، وقد عارضها رواية الشك ورواية الجزم بأن المؤذن بليل هو بلال ، وهو الصواب بلا شك ، فإن ابن أم مكتوم كان ضير البصر ، ولم يكن له علم بالفجر ؛ فكان إذا قيل له « طَلَعَ الفجر » أذن ، وأما ما ادعاه بعضُ الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الأذان نَوْبًا بين بلال وابن أم مكتوم ، وكان كل منهما في نَوْبته يؤذن بليل ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يأكلوا ويشربوا حتى يؤذن الآخر ؛ فهذا كلام باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يجرى في ذلك أثر قط ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مُرْسَل ولا متصل ، ولكن هذه طريقة مَنْ يجعل غلط الرواة شريعة ويحملها على السنة ، وخبر ابن مسعود وابن عمر وعائشة وسمرة الذي لم يختلف عليهم فيه أولى بالصحة ، والله أعلم .

الصلاة  
على القبر

المثال السابع والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على القبر ، كما في الصحيحين من حديث ابن عباس « أن النبي صلى على قبر منبوذ ، فصفهم وتقدم فكبر عليه أربعا » وفيهما من حديث أبي هريرة « أنه صلى على قبر امرأة سوداء كانت تَقُمُّ المسجد » وفي صحيح مسلم من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى على قبر امرأة بعدما دفنت » وفي سنن البيهقي والدارقطني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى على قبر بعد شهر » وفيهما عنه « أن النبي صلى على ميت بعد ثلاث » وفي جامع الترمذي « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أم سعد بعد شهر » فردت هذه السنن المحكمة بالمتشابه من قوله « لا تجلسوا على القبور ولا تُصلُّوا إليها » وهذا حديث صحيح والذي قاله هو النبي صلى الله عليه وسلم الذي صلى على القبر ؛ فهذا قوله وهذا فعله ، ولا يناقض أحدهما الآخر ؛ فإن الصلاة المنهى عنها إلى القبر غير الصلاة التي على القبر ؛ فهذه صلاة الجنائز على الميت التي لا تختص بمكان ، بل فعلها في غير



للمسجد أفضل من فعلها فيه ؛ فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على نعشه فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين ، ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض وبين كونه في بطنها ، بخلاف سائر الصلوات ؛ فإنها لم تشرع في القبور ولا إليها ؛ لأنها ذريعة إلى اتخاذها مساجد ، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك ، فأين ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شرار الخلق كما قال « إن من شرار الخلق من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » إلى ما فعله صلى الله عليه وسلم مرارا متكررا ؟ وبالله التوفيق .

الجلوس على  
فراش الحرير

المثال الثامن والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة في النهي عن الجلوس على فراش الحرير ، كما في صحيح البخاري من حديث حذيفة « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وعن الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه ، وقال : هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة » ولو لم يأت هذا النص لكان النهي عن لبسه متناولا لافتراشه كما هو متناول للالتحاف به ، وذلك لبس لغة وشرعا كما قال أنس : قُمْتُ إلى حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لبس ، ولو لم يأت اللفظ العام المتناول لافتراشه بالنهي لكان القياس المحض موجبا لتحريمه ، إما قياس المثل أو قياس الأولى ؛ فقد دل على تحريم الافتراش النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ، ولا يجوز رد ذلك كله بالمتشابه من قوله ( خلق لكم ما في الأرض جميعا ) ومن القياس على ما إذا كان الحرير بطانة الفراش دون ظهارته ؛ فإن الحكم في ذلك التحريم على أصح القولين ، والفرق على القول الآخر مباشرة الحرير وعدمها كحشو الفراش به ؛ فإن صح الفرق بطل القياس ، وإن بطل الفرق منع الحكم ، وقد تمسك بعموم النهي عن افتراش الحرير طائفة من الفقهاء فحرموه على الرجال والنساء ، وهذه طريقة الخراسانيين من أصحاب الشافعي ، وقابلهم من أباحه للنوعين ، والصواب التفصيل



وأن من أبيع له لبسه أبيع له افتراشه ومن حرم عليه حرم عليه ، وهذا قول الأكرين ، وهى طريقة العراقيين من الشافعية .

خرص التمار  
في الزكاة  
والعرايا

المثال التاسع والأربعون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة في خرص التمار في الزكاة والعرايا وغيرها إذا بدأ صلاحها كإرواه الشافعي عن عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم « يخرص كما يخرص النخل ، ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة النخل تما » وبهذا الإسناد بعينه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يبعث من يخرص على الناس كُرُومهم وثمارهم » وقال أبو داود الطيالسي : ثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن قال : سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار يقول : أتانا سهل بن أبي حثمة إلى مجلسنا فحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا خرصتم فدعوا الثلث ؛ فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ورواه أبو داود في السنن ، وروى فيها أيضاً عن عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رَوَاحَة إلى يهود فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ، ثم يخير يهود فيأخذونه بذلك الخرص أم يدفعونه إليهم بذلك الخرص ، لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل التمار وتفرق » وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود خير « أقرُّكم على ما أقركم الله ، على أن التمر بيننا وبينكم » قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رَوَاحَة فيخرص عليهم ثم يقول : إن شئتم فلكم ، وإن شئتم فلي ، وكانوا يأخذونه . وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خرص حديقة المرأة وهو ذاهب إلى تبوك » وقال لأصحابه : أخر صُوهَا ، فخرصوها بعشرة أوسُق ، فلما قفل رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوا المرأة عن الحديقة ، فقالت : بلغ عشرة أوسُق ، وفي الصحيحين من حديث زيد بن ثابت



« رَخَّصَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب العربية أن يبيعها بخَرْصِها تمرا »  
 وصح عن عمر بن الخطاب أنه بعث سهل بن أبي حَثْمَةَ على خَرْصِ التمر ، وقال :  
 « إذا أتيت أرضاً فأخْرِصْهَا ودَعْ لهم قدرَ ما يَأْكُلون » فردت هذه السنن كلها  
 بقوله تعالى ( إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان  
 فاجتنبوه ) فالوا : والخرص من باب القمار والميسر ؛ فيسكون تحريره ناسخا لهذه  
 الآثار ، وهذا من أبطل الباطل ؛ فإن الفرق بين القمار والميسر والخرص المشروع  
 كالفرق بين البيع والربا والميتة والمذكي ، وقد نزه الله رسوله وأصحابه عن تعاطي  
 القمار وعن شرعه وعن إدخاله في الدين . ويا لله العجب ! أكان المسلمون يقامرون  
 إلى زمن خيبر ، ثم استمروا على ذلك إلى عهد الخلفاء الرشدين ، ثم انقضى عصر  
 الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون أن الخَرْصَ قمار حتى يذنبه بعضُ  
 فقهاء الكوفة ؟ وهذا والله الباطل حقا ، والله الموفق

المثال الحسنون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكية في صفة صلاة الكسوف  
 وتكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر وأبي بن كعب  
 وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري ، كلهم رَوَى عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة ، فردت هذه السنن المحكية بالمشابهة  
 من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال « كنت يوماً أرمي بأسهم وأنا بالمدينة ،  
 فأنكسفت الشمس ، فجمعت أسهمي وقلت : لأنظرن ما ذا أحدث رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس ؛ فكنت خلف ظهره فجعل يسبح ويكبر  
 ويدعو حتى حسر عنها فصلى ركعتين وقرأ بسورتين » رواه مسلم في صحيحه ، وفي صحيح  
 البخاري عن أبي بكر قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فصلى ركعتين ، وهذا لا يناقض رواية مَنْ روى أنه ركع في كل ركعة ركوعين  
 فهي ركعتان وتعدد ركوعهما كما يسميان سجدةً مع تعدد سجودهما ، كما قال  
 ابن عمر : حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدةً قبل الظهر وسجدةً  
 بعدها ، وكثيرا ما يجيء في السنن إطلاق السجدة على الركعة ؛ فسنة رسول الله

صفة صلاة  
الكسوف



صلى الله عليه وسلم يصدق بعضها بعضاً ، لاسيما والذين رووا تكرار الركوع أكثر عدداً وأجل وأخص رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذين لم يذكروه .  
فإن قيل : ففي حديث أبي بكرة « فصلى ركعتين نحواً مما تصلون » وهذا صريح في إفراد الركوع .

قيل : هذا الحديث رواه شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي بكرة دون الزيادة المذكورة ، وهو الذي رواه البخاري في صحيحه ، وزاد إسماعيل بن عليه هذه الزيادة ؛ فإن رجحنا بالحفظ والإنقاذ فشعبة شعبة ، وإن قبلنا الزيادة فرواية من زاد في كل ركعة ركوعاً آخر زائدة على رواية من روى ركوعاً واحداً فتكون أولى .

فإن قيل : فما تصنعون بالسنة المحككة الصريحة من رواية سمرة بن جندب والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمرو أنه صلاها ركعتين كل ركعة بركوع واحد ، وبحديث قبيصة الهلالي عنه صلى الله عليه وسلم « وإذا رأيتم ذلك فصلوها كما حدى صلاة صليتموها من المكتوبة » ؟ وهذه الأحاديث في المسند وسنن النسائي وغيرهما .

قيل : الجواب من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن أحاديث تكرار الركوع أصح إسناداً وأسلم من العلة والاضطراب ، لاسيما حديث عبد الله بن عمرو ؛ فإن الذي في الصحيحين عنه أنه قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنودي أن الصلاة جامعة ، فركع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ، ثم جلس حتى جُلِّيَ عن الشمس » ؛ فهذا أصح وأصرح من حديث كل ركعة بركوع ؛ فلم يبق إلا حديث سمرة بن جندب والنعمان بن بشير ، وليس منهما شيء في الصحيحين . الثاني : أن روايتها من الصحابة أكبر وأكثر وأحفظ وأجل من سمرة والنعمان بن بشير ؛ فلا ترد روايتهم بها ، الثالث : أنها متضمنة لزيادة فيجب الأخذ بها ، وبالله التوفيق .



الجهر في صلاة  
الكسوف

المثال الحادي والخمسون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة في الجهر في صلاة الكسوف ، كما في صحيح البخاري من حديث الأوزاعي عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قرأ قراءة طويلة يُجهر بها في صلاة الكسوف » قال البخاري : تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري - قلت : أما حديث سليمان بن كثير ففي مسند أبي داود الطيالسي حدثنا سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف - وقد تابعه عبد الرحمن ابن نمر عن الزهري ، وهو في الصحيحين ، أنه سمع ابن شهاب يحدث عن عروة عن عائشة « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً أن الصلاة جامعة ، فاجتمع الناس ، فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبّر وافتتح القرآن وقرأ قراءة طويلة يجهر بها » فذكر الحديث قال البخاري : حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة - قلت : يريد قول سمرة « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف لم نسمع له صوتاً » وهو أصرح منه بلا شك ، وقد تضمن زيادة الجهر ؛ فهذه ثلاث ترجيحات ، والذي ردت به هذه السنة المحككة هو التشابه من قول ابن عباس « أنه صلى الكسوف فقرأ نحواً من سورة البقرة » قالوا : فلو سمع ما قرأ لم يقدره بسورة البقرة . وهذا محتمل وجوهاً ؛ أحدها : أنه لم يجهر ، الثاني : أنه جهر ولم يسمعه ابن عباس ، الثالث : أنه سمع ولم يحفظ ما قرأ به فقدره بسورة البقرة ؛ فإن ابن عباس لم يجمع القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وإنما جمعه بعده ، الرابع : أن يكون نسي ما قرأ به وحفظ قدر قراءته ، فقدرها بالبقرة ، ونحن نرى الرجل ينسى ما قرأ به الإمام في صلاة يومه ، فكيف يُقدّم هذا اللفظ الجمل على الصريح المحكم الذي لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ؟ ومن العجب أن أنسا روى ترك جهر النبي صلى الله عليه وسلم بيسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يصح عن صحابي خلافة ، فقلتم : كان



صغيراً يصلي خلف الصفوف فلم يسمع البسملة ، وابن عباس أصغر سناً منه بلا شك وقد تمّ عدم سماعه للجهر على مَنْ سمعه صريحاً ، فهلا قلتم : كان صغيراً فاعله صلى خلف الصف فلم يسمعه جهر ؟ وأعجب من هذا قولكم : إن أنسا كان صغيراً لم يسمع تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم « لبيك حجاً وعمرة » وقد تمّ قول ابن عمر عليه أنه أفرد الحج ، وأنس إذ ذاك له عشرون سنة ، وابن عمر لم يستكملها وهو بسن أنس ، وقوله « أفرد الحج » مجمل ، وقول أنس « سمعته يقول لبيك عمرة وحجاً » محكم مبين صريح لا يحتمل غير ما يدل عليه ، وقد قال ابن عمر : تمتّع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وبدأ فأهلّ بالعمرة ، ثم أهلّ بالحج ، فقدمتم على حديث أنس الصحيح الصحيح المحكم الذي لم يختلف عليه فيه حديثاً ليس مثله في الصراحة والبيان ، ولم يذكر رواية لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف عليه فيه .

الاكتفاء  
بالنضح  
في بول  
الغلام

المثال الثاني والخمسون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في الاكتفاء في بول الغلام الذي لم يطعم بالنضح دون الغسل ، كما في الصحيحين عن أم قيس « أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره ، فبال عليه ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضّجه ولم يغسله » .

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يؤتّى بالصّبيان فيبرك عليهم ويحنّكهم ، فأتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فأتبعه ولم يغسله » وفي سنن أبي داود عن أمية بنت الحارث قالت : كان الحسين ابن علي عليهما السلام في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، فبال عليه ، فقالت : ألبس ثوباً وأعطيني إزارك حتى أغسله ، فقال « إنما يغسل من بول الأثني ، ويُنضح من



بول الذكر « وفي المسند وغيره عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بول الغلام الرضيع ينضح ، وبول الجارية يغسل » قال قتادة : هذا ما لم يطعما ، فإذا طعما غسلا جميعا ، قال الحاكم أبو عبد الله : هذا حديث صحيح الإسناد ، فإن أبا الأسود الدؤلي صحَّ سماعه عن علي عليه السلام ، وقال الترمذي : حديث حسن ، وفي سنن أبي داود من حديث أبي السَّمْح خادم النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يُغَسَّلُ من بول الجارية ، ويرش من بول الغلام » . وفي المسند من حديث أم كرز الخزاعية قالت : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بَغْلَامَ فِئَالٍ عليه فأمس به فنضح ، وأتى بجارية فبالت عليه ، فأمس به فغسل ، وعند ابن ماجه عن أم كُرْزِ الخَزَاعِيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « بَوْلُ الْغُلَامِ يُنْضَحُ ، وبول الجارية يغسل » وصح الإفتاء بذلك عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنة وأم سلمة ، ولم يأت عن صحابي خلافيهما ، فردت هذه السنن بقياس مُتَشَابِهٍ على بول الشيخ ، وبعموم لم يرد به هذا الخاص وهو قوله « إنما يغسل الثوب من أربع من البول والغائط والمني والدم والقيء » والحديث لا يثبت ؛ فإنه من رواية علي بن زيد ابن جدعان عن ثابت بن (١) حماد ، قال ابن عدي : لا أعلم رواه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد ، وأحاديثه مناكير ومعلولات ، ولو صح وجب العمل بالحديثين ، ولا يُضَرَّبُ أحدهما بالآخر ، ويكون البول فيه مخصوصا ببول الصبي ، كما خص منه بول ما يؤكل لحمه بأحاديث دون هذه في الصحة والشهرة .

(١) كذا ، والذي ترجحه أن أصل العبارة « فإنه من رواية علي بن زيد بن جدعان ، ويرويه عنه ثابت بن حماد » ويؤيد ما ترجحه قوله فيما بعد عن ابن عدي أنه قال « لا أعلم رواه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد » فتأمل  
( ٢٣ — أعلام الموقعين ٢ )



جواز إفراد  
ركعة الوتر

المثال الثالث والخمسون : رد السنة الثابتة الصحيحة الصريحة المحككة في الوتر بواحدة مفصلة كما في الصحيحين عن ابن عمر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال « مثني مثني ، فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » وفي الصحيحين أيضا من حديث عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة » وفي صحيح مسلم عن أبي مجلز قال : سألت ابن عباس عن الوتر ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ركعة من آخر الليل » وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ » فإذا صلى القاعد ركعتين وجب بهذا النص أن تعدل صلاة القائم ركعة ، فلم تصح لكانت صلاة القاعد أتم من صلاة القائم ، والاعتماد على الأحاديث المتقدمة ، وصح الوتر بواحدة مفصلة عن عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وأبي أيوب ومعاوية بن أبي سفيان ، وقال الحاكم أبو عبد الله : ثنا عبد الله بن سليمان ثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تُوتِرُوا بِثَلَاثٍ تَشْبَهُوا بِالْمَغْرِبِ ، أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ » رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما ، وقال الحاكم : رواه كلهم ثقات ، وله شاهد آخر بإسناد صحيح : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا طاهر بن عمرو بن الربيع بن طارق ثنا ابن أبي الليث ثنا يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن أبي هريرة ، فذكر مثله سواء ، وزاد « أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ أَوْ بِأَحَدٍ عَشْرَةٍ رَكْعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ » فردت هذه السنن بمحدثين باطلين وقياس فاسد ؛ أحدهما « نَهَى عَنِ الْبَتَرَاءِ » وهذا لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا ضعيف ، وليس في شيء من كتب الحديث المعتمد عليها ، ولو صح فالبتراء صفة للصلاة [التي] قد بتر ركوعها وسجودها فلم يطمئن



فيها ، الثاني حديث يروى عن ابن مسعود مرفوعاً « وتر الليل ثلاث كوتر النهار صلاة المغرب » وهذا الحديث وإن كان أصح من الأول فإنه في سنن الدارقطني ، فهو من رواية يحيى بن زكريا ، قال الدارقطني : يقال له ابن أبي الحواجب ، ضعيف ، ولم يروه عن الأعمش مرفوعاً غيره ، ورواه النوري في الجامع وغيره عن الأعمش موقوفاً على ابن مسعود ، وهو الصواب . وأما القياس الفاسد فهو أن قالوا : رأينا المغرب وتر النهار ، وصلاة الوتر وتر الليل ، وقد شرع الله سبحانه وتر النهار موصولاً فهكذا وتر الليل ، وقد صحت السنة بالفرق بين الوترين من وجوه كثيرة ؛ أحدها : الجمع بين الجهر والسري وتر النهار دون وتر الليل ، الثاني : وجوب الجماعة أو مشروعيتهما فيه دون وتر الليل ، الثالث : أنه صلى الله عليه وسلم فعل وتر الليل على الراحلة دون وتر النهار ، الرابع : أنه قال في وتر الليل إنه ركعة واحدة دون وتر النهار ، الخامس : أنه أوتر بتسع وسبع وخمس موصولة دون وتر النهار ، السادس : أنه نهى عن تشبيه وتر الليل بوتر النهار كما تقدم ، السابع : أن وتر الليل اسم للركعة وحدها ، ووتر النهار اسم لمجموع صلاة المغرب كما في صحيح مسلم من حديث ابن عمر وابن عباس أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الوتر ركعة من آخر الليل » الثامن : أن وتر النهار فرض ووتر الليل ليس بفرض باتفاق الناس ، التاسع : أن وتر النهار يُقضى بالاتفاق وأما وتر الليل فلم يُقَمْ على قضائه دليل ؛ فإن المقصود منه قد فات فهو كتحية المسجد ورفع اليدين في محل الرفع والقنوت إذا فات ، وقد توقف الإمام أحمد في قضاء الوتر ، وقال شيخنا : لا يقضى ؛ لفوات المقصود منه بفوات وقته ، قال : وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا منعه من قيام الليل نوم أو وجع صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة ، ولم يذكر الوتر ، العاشر : أن المقصود من وتر الليل جمل ما تقدمه من الأشفاع كلها وترا ، وليس المقصود منه إيتاء الشفع الذي يليه خاصة ، وكان الأقيس ما جاءت به السنة أن يكون ركعة مفردة توتر جميع ما قبلها ، وبالله التوفيق



التفعل بعد  
الإقامة للصلاة  
المكتوبة

المثال الرابع والخمسون : رد السنة الصحيحة الصريحة أنه لا يجوز التفعل  
إذا أقيمت صلاة الفرض كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » وقال الإمام  
أحمد في روايته « إلا التي أقيمت » وفي الصحيحين عن عبد الله بن مالك بن  
بُحَيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين،  
فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس وقال له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « الصبح أربعاً ؟ الصبح أربعاً ؟ » وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن سرجس  
قال : دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح، فصلّى ركعتين  
قبل أن يصل إلى الصف ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له  
« يا فلان بأي صلاتيك اعتددت ؟ بالتى صليت وحدك أو بالتى صليت معنا ؟ »  
وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل ، فكلّمه بشيء لا ندرى  
ما هو ، فلما انصرف أخطأ به نقول : ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟  
قال : قال لي « يُوشِكُ أن يصلى أحدكم الصبح أربعاً » وعند مسلم : أقيمت صلاة  
الصبح ، فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يصلي والمؤذن يقيم الصلاة ،  
فقال « أتصلى الصبح أربعاً ؟ » وقال أبو داود الطيالسي في مسنده : ثنا أبو عامر  
الخرّاز عن ابن أبي مُلَيْكة عن ابن عباس قال : كنت أصلي وأخذ المؤذن في  
الإقامة ، فحذبنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أتصلى الصبح أربعاً » وكان  
عمر بن الخطاب إذا رأى رجلاً يصلي وهو يسمع الإقامة ضربه . وقال حماد بن  
سالمه : عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر رجلاً يصلي الركعتين والمؤذن  
يقيم ، فخصبه وقال : أتصلى الصبح أربعاً ؟ فردت هذه السنن كلها بما رواه حجاج  
أبن نصر المتروك عن عباد بن كثير الهالك عن ليث عن عطاء عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة »  
وزاد « إلا ركعتي الصبح » فهذه الزيادة كاسمها زيادة في الحديث لا أصل لها .



فإن قيل : فقد كان أبو الدرداء يدخل المسجد والناس صفوف في صلاة الفجر فيصلى الركعتين في ناحية المسجد ، ثم يدخل مع القوم في الصلاة ، وكان ابن مسعود يخرج من داره لصلاة الفجر ثم يأتي الصلاة فيصلى ركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل معهم في الصلاة .

قيل : عمر بن الخطاب وابنه عبد الله في مقابلة أبي الدرداء وابن مسعود ، والسنة سالمة لا معارض لها ، ومعها أصح قياس يكون ؛ فإن وقتها يضيق بالإقامة فلم يقبل غيرها بحث لا يجوز أن يحضر أن يؤخرها ويصليها بعد ذلك ، والله الموفق للمثال الخامس والخمسون : رد السنة الصحيحة المحكمة في استحباب صلاة النساء جماعة

النساء جماعة لانفرادات ، كما في المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزورها في بيتها ، وجعل لها مؤذنا كان يؤذن لها ، وأمرها أن تؤم أهل دارها» قال عبد الرحمن : فأنا رأيت مؤذنها شيخا كبيرا ؛ وقال الوليد بن جميع : حدثني جدتي عن أم ورقة أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمرها ، أو أذن لها ، أن تؤم أهل دارها ، وكانت قد قرأت القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقال الإمام أحمد : ثنا وكيع ثنا سفيان عن ميسرة أبي حازم عن رائطة الحنفية أن عائشة أمت نسوة في المكتوبة ، فأمتن يهنن وسطاً ، تابعه ليث عن عطاء عن عائشة ، وروى الشافعي عن أم سلمة أنها أمت نساء ققامت وسطهن ، ولو لم يكن في المسألة إلا عموم قوله صلى الله عليه وسلم «تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد»<sup>(١)</sup> بسبع وعشرين درجة «لسكني . وروى البيهقي من حديث يحيى بن يحيى أنا ابن لهيعة عن الوليد ابن أبي الوليد عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا خير في جماعة النساء إلا في صلاة أو جنازة » والاعتماد على ماتقدم ، فردت هذه السنن بالمتشابه من قوله صلى الله عليه وسلم «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»

(١) الفرد - بفتح الفاء وآخره ذال معجمة - المنفرد .



وهذا إنما [ورد] في الولاية والإمامة العظمى والقضاء، وأما الرواية والشهادة والفتيا والإمامة فلا تدخل في هذا . ومن العجب أن مَنْ خالف هذه السنة جوز للمرأة أن تكون قاضية تلي أمور المسلمين ، فكيف أفلحوا وهي حاكمة عليهم ولم يفلح أخوانها من النساء إذا أمتن ؟ .

التسليم  
من الصلاة  
مرة أو مرتين

المثال السادس والخمسون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي رواها عنه خمسة عشر نفساً من الصحابة « أنه كان يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن سمرة وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب ووائل بن حجر وأبو مالك الأشعري وعدى بن عميرة الضمري وطلق بن علي وأوس بن أوس وأبو رمثة ، والأحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن ، فرد ذلك بخمسة أحاديث مختلف في صحتها ؛ أحدها : حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يُسَلِّمُ تسليمةً واحدة » رواه الترمذي ، والثاني : حديث عبد العزيز بن محمد الدَّرَّاوردي عن مصعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يسلم في آخر الصلاة تسليمة واحدة : السلام عليكم » الثالث : حديث عبد المهيمن بن عباس عن أبيه عن جده « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمة واحدة لا يزيد عليها » رواه الدارقطني ، الرابع : حديث عطاء بن أبي ميمونة عن أبيه عن الحسن عن سمرة بن جندب « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم مرة واحدة في الصلاة قبل وجهه ، فإذا سلم عن يمينه سلم عن يساره » رواه الدارقطني ، الخامس : حديث يحيى بن راشد عن يزيد مولى سلمة بن الأكوع قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم مرة واحدة . وهذه الأحاديث لا تقاوم تلك ولا تقاربها حتى تعارض بها .



أما حديث عائشة فحديث معلول باتفاق أهل العلم بالحديث ، قال البخاري :  
 زهير بن محمد من أهل الشام يروى مناكير ، وقال يحيى : ضعيف ، والحديث من  
 رواية عمرو بن أبي سلمة عنه ، قال الطحاوي : هو وإن كان ثقة فإن رواية عمرو  
 ابن أبي سلمة عنه تضعف جدا ، وهكذا قال يحيى بن معين فيما حكى لي عنه غير  
 واحد من أصحابنا منهم علي بن عبد الرحمن بن المغيرة ، وزعم أن فيها تخليطاً كثيراً  
 قال : والحديث أصله موقوف على عائشة ، هكذا رواه الحفاظ .

فإن قيل : فإذا ثبت ذلك عن عائشة فيمن نعارضها في ذلك من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم ؟

قيل له : بأبي بكر وعمر وعلى بن أبي طالب عليهم السلام وعبد الله بن مسعود  
 وعمار بن ياسر وسهل بن سعد الساعدي ، وذكر الأسانيد عنهم بذلك ، ثم قال :  
 فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلى وابن مسعود  
 وعمار ومن ذكرنا معهم يسمون عن أيمانهم وعن شمالكهم ، ولا ينكر ذلك  
 عليهم غيرهم ، على قرب عهدهم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفظهم  
 لأفعاله ، فما ينبغي لأحد خلافه لو لم يكن روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
 فكيف وقد روى عنه ما يوافق فعلهم ؟

وأما حديث سعد بن أبي وقاص فحديث معلول ، بل باطل ، والدليل على  
 بطلانه أن الذي رواه هكذا الدرروردي خاصة ، وقد خالف في ذلك جميع من  
 رواه عن مصعب بن ثابت كعبد الله بن المبارك ومحمد بن عمرو ، ثم قد رواه إسماعيل  
 ابن محمد عن عامر بن سعد عن سعد كما رواه الناس « كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده ، وعن يساره حتى يرى بياض خده »  
 رواه مسلم في صحيحه ؛ فقد صح رواية سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم



« سلم تسليمتين » ومعه مَنْ ذكرنا من الصحابة ، وبأنّ بذلك بطلانُ رواية الدراوردي .

وأما حديث عبدالمهيمن بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده فقال الدراقطنى : عبد المهيمن ليس بالقوى ، وقال ابن حبان : بطل الاحتجاج به .

وأما حديث عطاء بن أبي ميمونة عن أبيه عن الحسن فن رواية روح ابنه عنه ، قال الإمام أحمد : منكر الحديث ، وتركه يحيى .

وأما حديث يحيى بن راشد عن يزيد مولى سلمة فقال يحيى بن معين : يحيى ابن راشد ليس بشيء ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال أبو عمر بن عبد البر : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « كان يسلم تسليمة واحدة » من حديث سعد ابن أبي وقاص ، ومن حديث عائشة ، ومن حديث أنس ، إلا أنها معلولة لا يصححها أهل العلم بالحديث ؛ لأن حديث سعد خطأ فيه الدراوردي ، فرواه على غير ما رواه الناس بتسليمة واحدة ، وغيره يروى فيه بتسليمتين ، ثم ذكر حديثه عن مصعب بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يُسَلِّمُ في الصلاة تسليمة واحدة » ثم قال : وهذا وهم عندهم وغلط ، وإنما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره عن مصعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه « كان يسلم عن يمينه وعن يساره » وقد روى هذا الحديث بالتسليمتين من طريق مُصْعَب ، ثم ساق طرقه بالتسليمتين عن سعد ، ثم ساق من طريق ابن المبارك عن مصعب عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن أبيه قال « رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يُسَلِّمُ عن يمينه وعن شماله ، وكأني أنظر إلى صَفْحَةِ خَدِّهِ » فقال الزهري : ما سمعنا هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له إسماعيل بن محمد : أكل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت ؟ قال : لا ، قال : فنصفه ؟ قال : لا ، قال : فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع .



قال : وأما حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة » فلم يرفعه أحد إلا زهير بن محمد وخذه عن هشام بن عروة ، رواه عنه عمرو بن أبي سلمة ، وزهير بن محمد ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لا يحتج به ، وذكر يحيى بن معين هذا الحديث فقال : عمرو بن أبي سلمة وزهير ضعيفان لا حجة فيهما .

وأما حديث أنس فلم يأت إلا من طريق أيوب السخيتاني عن أنس ، ولم يسمع أيوب من أنس عندهم شيئاً .

قال : وقد روى عن الحسن مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر « كانوا يسلمون تسليمة واحدة » ذكره وكيع عن الربيع عنه ، قال : والعمل المشهور بالمدينة التسليمة الواحدة ، وهو عمل قد توارثه أهل المدينة كابرًا عن كابر ، ومثله يصح فيه الاحتجاج بالعمل في كل بلد ، لأنه لا يخفى ؛ لوقوعه في كل يوم مراراً .

الكلام على  
عمل أهل  
المدينة

قلت : وهذا أصل قد نازعهم فيه الجمهور ، وقالوا : عمل أهل المدينة كعمل غيرهم من أهل الأمصار ، ولا فرق بين عملهم وعمل أهل الحجاز والعراق والشام ؛ فن كانت السنة معهم فهم أهل العمل المتبع ، وإذا اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض ، وإنما الحجة اتباع السنة ، ولا تترك السنة لكون عمل بعض المسلمين على خلافها أو عمل بها غيرهم ، ولو ساغ ترك السنة لعمل بعض الأمة على خلافها لتركت السنن وصارت تبعاً لغيرها ؛ فإن عمل بها ذلك الغير عمل بها وإلا فلا ، والسنة هي العيار على العمل ، وليس العمل عياراً على السنة ، ولم تضمن لنا العصمة قط في عمل مصر من الأمصار دون سائرها ، والجدران والمساكن والبقاع لا تأثير لها في ترجيح الأقوال ، وإنما التأثير لأهلها وسكانها ، ومعلوم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدوا التنزيل ،



وعرفوا التأويل ، وظفروا من العلم بما لم يظفر به من بعدهم ؛ فهم المقدمون في العلم على من سواهم ، كما هم المقدمون في الفضل والدين ، وعلمهم هو العمل الذي لا يخالف ، وقد انتقل أكثرهم عن المدينة ، وتفرقوا في الأمصار ، بل أكثر علمائهم صاروا إلى الكوفة والبصرة والشام مثل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وأبي موسى وعبد الله بن مسعود وعُباد بن الصامت وأبي الدرداء وعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان ومعاذ بن جبل ، وانتقل إلى الكوفة والبصرة نحو ثلاثمائة صحابي ونيف ، وإلى الشام ومصر نحوهم ، فكيف يكون عمل هؤلاء معتبراً ما داموا في المدينة ، فإذا خالفوا غيرهم لم يكن عمل من خالفه معتبراً ، فإذا فارقوا جذران المدينة كان عمل من بقي فيها هو المعتبر ، ولم يكن خلاف ما انتقل عنها معتبراً ؟ ! هذا من الممتنع ، وليس جعل عمل الباقيين معتبراً أولى من جعل عمل المفارقين معتبراً ؛ فإن الوحي قد انقطع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق إلا كتاب الله وسنة رسوله ، فمن كانت السنة معه فعمله هو العمل المعتبر حقاً ، فكيف تترك السنة المعصومة لعمل غير معصوم ؟

ثم يقال : أرايتم لو استمر عمل أهل مصر من الأمصار التي انتقل إليها الصحابة على ما أداه إليهم من صار إليهم من الصحابة ، ما الفرق بينه وبين عمل أهل المدينة المستمر على ما أداه إليهم من بها من الصحابة ، والعمل إنما أستاذ إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله ؟ فكيف يكون قوله وفعله الذي أداه من بالمدينة موجباً للعمل دون قوله وفعله الذي أداه غيرهم ؟ هذا إذا كان النص مع عمل أهل المدينة ، فكيف إذا كان مع غيرهم النص ، وليس معهم نص يعارضه ، وليس معهم إلا مجرد العمل ؟ ومن المعلوم أن العمل لا يقابل النص ، بل يقابل العمل بالعمل ، ويسلم النص عن المعارض .

وأيضاً فنقول : هل يجوز أن يخفى على أهل المدينة بعد مفارقة جمهور الصحابة



لها سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون علمها عند مَنْ فارقتها أم لا ؟  
 فإن قلت « لا يجوز » أبطلتكم أكثر السنن التي لم يروها أهل المدينة ، وإن  
 كانت من رواية إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، ومن رواية أهل بيت  
 على عنه ، ومن رواية أصحاب معاذ عنه ، ومن رواية أصحاب أنى موسى  
 عنه ، ومن رواية أصحاب عمرو بن العاص وابنه عبد الله وأبي الدرداء  
 ومعاوية وأنس بن مالك وعمار بن ياسر وأضعاف هؤلاء ، وهذا مما لا سبيل  
 إليه . وإن قلت « يجوز أن يخفى على مَنْ بقى في المدينة بعض السنن  
 ويكون علمها عند غيرهم » فكيف تُترك السنن لعمل مَنْ قد اعترفتم بأن  
 السنة قد تخفى عليهم ؟ .

وأيضاً فإن عمر بن الخطاب كان إذا كتب إليه بعض الأعراب بسنة عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل بها ، ولو لم يكن معمولاً بها بالمدينة ، كما كتب  
 إليه الضحاک بن سفيان السكلابي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة  
 أشيم الضبائي من دية زوجها » ففضى به عمر .

وأيضاً فإن هذه السنة التي لم يعمل بها أهل المدينة لوجاء مَنْ رواها إلى المدينة  
 وعمل بها لم يكن عمل مَنْ خالفه حجة عليه ، فكيف يكون حجة عليه إذا خرج  
 من المدينة ؟ .

وأيضاً فإن هذا يوجب أن يكون جميع أهل الأمصار تبعاً للمدينة فيما يعملون  
 به ، وأنه لا يجوز لهم مخالفتهم في شيء ، فإن عملهم إذا قُدِّمَ على السنة فلا يُقدم  
 على عمل غيرهم أولى ، وإن قيل إن عملهم نفسه سنة لم يحل لأحد مخالفتهم ،  
 ولكن عمر بن الخطاب ومَنْ بعده من الخلفاء لم يأمر أحد منهم أهل الأمصار  
 أن لا يعملوا بما عرفوه من السنة وعملهم إياه الصحابة إذا خالف عمل أهل المدينة ،  
 وأنهم لا يعملون إلا بعمل أهل المدينة ، بل مالك نفسه منع الرشيد من ذلك



وقد عَزَمَ عليه ، وقال له : قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد ، وصار عند كل طائفة منهم علم ليس عند غيرهم ، وهذا يدل على أن عمل أهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الأمة ، وإنما هو اختيار منه لما رأى عليه العمل ، ولم يقل قط في مَوَاطئه ولا غيره لا يجوز العمل بغيره ، بل يخبر بإخباراً مجرداً أن هذا عملُ أهل بلده ؛ فإنه رضى الله عنه وجَزَّاه عن الإسلام خيراً ادَّعى إجماع أهل المدينة في نيف وأربعين مسألة . ثم هي ثلاثة أنواع ؛ أحدها : لا يعلم أن أهل المدينة خالفهم فيه غيرهم ، والثاني : ما خالف فيه أهل المدينة غيرهم وإن لم يعلم اختلافهم فيه ، والثالث : ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم ، ومن وَرَّعَهُ رضى الله عنه لم يقل إن هذا إجماع الأمة الذي لا يحمل خلافه .

وعند هذا فنقول : ما عليه العملُ إما أن يراد به القسم الأول ، أو هو والثاني ، أو هما والثالث ؛ فإن أريد الأول فلا ريب أنه حجة يجب اتباعه ، وإن أريد الثاني والثالث فأين دليله ؟ وأيضاً فأحق عمل أهل المدينة أن يكون حجة العمل القديم الذي كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وزمن خلفائه الراشدين ، وهذا كعملهم الذي كأنه مشاهدٌ بالחס ورأى عين من إعطائهم أموالهم التي قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على مَنْ شهد معه خيبر فأعطوها اليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم والثمار بينهم وبين المسلمين ، يقرؤونهم ما أقرهم الله ويخرجونهم متى شاءوا ، واستمر هذا العملُ كذلك بلا ريب إلى أن استأثر الله بنبيه صلى الله عليه وسلم [ مدة ] أربعة أعوام ، ثم استمر مدة خلافة الصديق ، وكلهم على ذلك ، ثم استمر مدة خلافة عمر ، رضى الله عنهم ، إلى أن أجلاهم قبل أن يستشهد بعام ؛ فهذا هو العمل حقاً . فكيف ساغ خلافه وتركه لعمل حادث ؟ .



ومن ذلك عملُ الصحابة مع نبيهم صلى الله عليه وسلم على الاشتراك في الهدى ،  
البَدَنَة عن عشرة والبقرة عن سبعة ، فياله من عمل ما أحقه وأولاه بالاتباع ،  
فكيف يخالف إلى عمل حادث بعده مخالف له ؟ .

ومن ذلك عمل أهل المدينة الذي كأنه رأى عين في سجودهم في ( إذا السماء  
انشقت ) مع نبيهم صلى الله عليه وسلم ومعهم أبو هريرة ، وإنما صحب النبي صلى  
الله عليه وسلم ثلاثة أعوام وبعض الرابع ، وقد أخبر عن عمل الصحابة مع نبيهم  
في آخر أمره ، فهذا والله هو العمل ، فكيف يقدم عليه عمل من بعدهم بما شاء الله  
من السنن ويقال : العمل على ترك السجود ؟

ومن ذلك عمل الصحابة مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقد قرأ السجدة  
على المنبر في خطبته يوم الجمعة ثم نزل عن المنبر فسجد ، وسجد معه أهل المسجد ،  
ثم صعد ، فهذا العمل حق ، فكيف يقال : العمل على خلافه ويقدم العمل الذي  
يخالف ذلك عليه ؟ .

ومن ذلك عمل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم في اقتدائهم به وهو  
جالس ، وهذا كأنه رأى عين ، سواء كانت صلاتهم خلفه قعوداً أو قياماً ، فهذا  
عمل في غاية الظهور والصحة ، فمن العجب أن يقدم عليه رواية جابر الجعفي عن  
الشعبي - وهما كوفيان - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤمن أحدٌ  
بعدى جالساً » ؟ وهذه من أسقط روايات أهل الكوفة .

ومن ذلك أن سليمان بن عبد الملك عام حج جمع ناساً من أهل العلم فيهم  
عمر بن عبد العزيز وخارجة بن زيد بن ثابت والقاسم بن محمد وسالم وعبيد الله ابنا  
عبد الله بن عمر ومحمد بن شهاب الزهري وأبو بكر بن بد الرحمن بن الحارث بن  
هشام ، فسألهم عن الطَّيِّب قبل الإفاضة ، فكلمهم أمره بالطيب ، وقال القاسم :  
أخبرتني عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ولحله .



قبل أن يطوف بالبيت ، ولم يختلف عليه أحد منهم ، إلا أن عبد الله بن عبيد الله قال : كان عبد الله رجلاً جاداً مجداً ، كان يرمى الجرة ثم يذبح ثم يحلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله ، قال سالم : صدق ، ذكره النسائي ، فهذا عمل أهل المدينة وفتياهم ، فأى عمل بعد ذلك يخالفه يستحق التقديم عليه ؟

ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن قاسم بن مسلم عن أبي جعفر قال ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزراعون على الثلث والرابع ، وزارع على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل [أبي] بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين ، وعامل عمر بن الخطاب الناس على أنه إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا وكذا ، فهذا والله هو العمل الذي يستحق تقديمه على كل عمل خالفه ، والذي من جعله بينه وبين الله فقد استوثق .

فيا الله العجب ! أى عمل بعد هذا يقدم عليه ؟ وهل يكون عمل يمكن أن يقال إنه إجماع أظهر من هذا وأصح منه ؟

وأيضاً فالعمل نوعان : نوع لم يعارضه نص ولا عمل قبله ولا عمل مصر آخر غيره ، وعمل عارضه واحد من هذه الثلاثة ؛ فإن سويت بين أقسام هذا العمل كلها فهي تسوية بين المختلفات التي فرق النص والعقل بينها ، وإن فرقتم بينها فلا بد من دليل فارق بين ما هو معتبر منها وما هو غير معتبر ، ولا تذكر دليل قط إلا كان دليل من قدم النص أقوى ، وكان به أسعد .

أنواع السنن  
وأمثلة لكل  
نوع منها

وأيضاً فإننا نقسم عليكم هذا العمل من وجه آخر ليتبين به المقبول من المردود فنقول : عمل أهل المدينة وإجماعهم نوعان ؛ أحدهما : ما كان من طريق النقل والحكاية ، والثاني : ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال ؛ فالأول على ثلاثة أضرب ؛ أحدها : نقل الشرع مبتدأ من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ،



وهو أربعة أنواع؛ أحدها : نقل قوله ، والثاني : نقل فعله ، والثالث : نقل تقريره لهم على أمر شاهدتهم عليه أو أخبرهم به ، الرابع : نقلهم لترك شيء قام سبب وجوده ولم يفعله . الثاني : نقل العمل المتصل زمناً بعد زمن من عهده صلى الله عليه وسلم . الثالث : نقل لأما كن وأعيان ومقادير لم تتغير عن حالها .

ونحن نذكر أمثلة هذه الأنواع ؛ فأما نقل قوله فظاهراً ، وهو الأحاديث المدنية التي هي أم الأحاديث النبوية ، وهي أشرف أحاديث أهل الأمصار ، ومن تأمل أبواب البخاري وجده أول ما يبدأ في الباب بها ما وجدها ، ثم يتبعها بأحاديث أهل الأمصار ، وهذه كالك عن نافع عن ابن عمر ، وابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، ومالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وابن شهاب عن سالم عن أبيه ، وابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، ويحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، ومالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن أسامة بن زيد ، والزهرى عن عطاء بن يزيد اللثبي عن أبي أيوب ، وأمثال ذلك .

أما نقل فعله فكأن نقلهم أنه توضأ من بئر بضاعة ، وأنه كان يخرج كل عيد إلى المصلى فيصلي به العيد هو والناس ، وأنه كان يخطبهم قائماً على المنبر وظهره إلى القبلة ووجهه إليهم ، وأنه كان يزور قباء كل سبت ماشياً وراكباً ، وأنه كان يزورهم في دورهم ويعود مرّضاهم ويشهد جنازتهم ونحو ذلك .

وأما نقل التقرير فكأن نقلهم إقراره لهم على تلقيع النخل ، وعلى تجارتهم التي كانوا يتجرونها ، وهي على ثلاثة أنواع : تجارة الضرب في الأرض ، وتجارة الإدارة ، وتجارة السلم ؛ فلم ينكر عليهم منها تجارة واحدة ، وإنما حرم عليهم فيها

نقل القول  
وطريقة  
البخارى في  
ترتيب صحيحه

نقل الفعل

نقل التقرير



الربا الصريح ووسائله المفضية إليه أو التوسل بتلك المتاجر إلى الحرام كبيع السلاح لمن يقاتل به المسلم وبيع العصير لمن يعصره خمرا وبيع الحرير لمن يلبسه من الرجال وبحو ذلك مما هو معاونة على الإثم والعدوان . وكإقرارهم على صفائهم المختلفة من تجارة وخياطة وصياغة وفلاحة ، وإما حرم عليهم فيها الغش والتوسل بها إلى الحرمات ، وكإقرارهم على إنشاد الأشعار المباحة وذكر أيام الجاهلية والمسابقة على الأقدام ، وكإقرارهم على المهادة في السفر ، وكإقرارهم على الخيلاء في الحرب ولبس الحرير فيه وإعلام الشجاع منهم بعينه بعلامة من ريشة أو غيرها . وكإقرارهم على لبس مائسج الكفار من الثياب ، وعلى إنفاق ماضربوه من الدراهم ، وربما كان عليها صور ملوكهم ، ولم يضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه مدة حياتهم دينارا ولا درهما ، وإنما كانوا يتعاملون بضرب الكفار . وكإقرارهم بحضرتهم على المزاح المباح ، وعلى الشيع في الأكل ، وعلى النوم في المسجد ، وعلى شركة الأبدان ، وهذا كثير من أنواع السنن احتج به الصحابة وأئمة الإسلام كلهم . وقد احتج به جابر في تقرير الرب في زمن الوحي كقوله « كننا نغزل القرآن ينزل ، فلو كان شيء ينهى عنه لنهاى عنه القرآن » وهذا من كمال فقه الصحابة وعلمهم ، واستيلائهم على معرفة طرق الأحكام ومداركها ، وهو يدل على أمرين ؛ أحدهما : أن أصل الأفعال الإباحة ، ولا يحرم منها إلا ما حرمه الله على لسان رسوله ، الثاني : أن علم الرب تعالى بما يفعلون في زمن شرع الشرائع ونزول الوحي وإقرارهم لهم عليه دليل على عفو عنه ، والفرق بين هذا الوجه والوجه الذي قبله أنه في الوجه الأول يكون مَعْفُوا عنه استصحابا ، وفي الثاني يكون العفو عنه تقريراً لحكم الاستصحاب ، ومن هذا النوع تقريره لهم على أكل الزروع التي تُدَّاس بالبقر ، من غير أمرٍ لهم بغسلها ، وقد علم صلى الله عليه وسلم أنها لا بُدَّ أن تبول وقت الدَّيَّاس ، ومن ذلك تقريره لهم على الوقود في بيوتهم وعلى أطعمتهم بأرواث الإبل وأخشاء البقر وأبقار الغنم ، وقد علم أن



دُخَانَهَا وَرَمَادَهَا يَصِيبُ ثِيَابَهُمْ وَأَوَانِيَهُمْ ، ولم يأمرهم باجتنباب ذلك ، وهو دليل على أحد أمرين ولا بد : طهارة ذلك ، أو أن دُخَانَ النجاسة ورمادها ليس بنجس . ومن ذلك تقريرهم على سجود أحدهم على ثَوْبِهِ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ ، ولا يقال في ذلك إنه ربما لم يعلمه ؛ لأن الله قد علمه وأقرم عليه ولم يأمر رسوله بإنكاره عليهم ، فتأمل هذا الموضع . ومن ذلك تقريرهم على الأنكحة التي عقدها في حال الشرك ولم يتعرض لكيفية وقوعها ، وإنما أنكر منها ما لا مَسَاسَغَ له في الإسلام حين الدخول فيه . ومن ذلك تقريرهم على ما بأيديهم من الأموال التي اكتسبوها قبل الإسلام رباً أو غيره ، ولم يأمر بردها ، بل جعل لهم بالتوبة ما سلف من ذلك ؛ ومنه تقرير الحَبَشَةِ بِالْعَبِّ فِي الْمَسْجِدِ بِالْحَرَابِ ، وتقريره عَائِشَةُ عَلَى النَّظَرِ إِلَيْهِمْ ، وهو كتقريره النساء على الخروج والمشى في الطرقات وحضور المساجد وسماع الخطب التي كان ينادى بالاجتماع لها ، وتقريره الرجال على استخدامهن في الطَّخْنِ وَالغَسْلِ وَالطَّبْخِ وَالْعَجْنِ وَعَلْفِ الْفَرَسِ وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الْبَيْتِ ، ولم يقل للرجال قط : لا يحل لكم ذلك إلا بمعاوضتهن أو استرضائهن حتى يتركن الأجرة ، وتقريره لهم على الإنفاق عليهن بالمعروف من غير تقدير فرض ولا حَبٍّ وَلَا خَبْزٍ ، ولم يقل لهم : لا تبرأ ذممكم من الإنفاق الواجب إلا بمعاوضة الزوجات من ذلك على الحب الواجب لهن مع فساد المعاوضة من وجوه عديدة أو بإسقاط الزوجات حَقَّهُنَّ مِنَ الْحَبِّ ، بل أقرم على ما كانوا يعتادون نفقته قبل الإسلام وبعده ، وقرر وجوبه بالمعروف ، وجعله نظير نفقة الرقيق في ذلك . ومنه تقريرهم على التطوع بين أذان المغرب والصلاة وهو يَرَاهُمْ وَلَا يَنْهَاهُمْ . ومنه تقريرهم على بقاء الضوء وقد خَفَّتْ رُؤُوسُهُمْ مِنَ النَّوْمِ فِي انْتِظَارِ الصَّلَاةِ ولم يأمرهم بإعادته ، وَتَطَرُّقُ أَحْتِمَالِ كَوْنِهِ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ مُرَدُّدَ بَعْلَمِ اللَّهِ بِهِ ، وبأن القوم أَجَلٌ وَأَعْرَفَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْ لَا يُخْبِرُوهُ بِذَلِكَ ، وبأن خفاء مثل ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يراهم ويشاهدهم خارجاً إلى الصلاة ممتنع . ومنه تقريرهم على جلوسهم



في المسجد وهم مُجَنَّبُونَ إذا توضؤوا . ومنه تقريرهم على مبايعة عُثْمَانِهم على مبايعتهم وشرائهم بأنفسهم من غير نهي لهم عن ذلك يوما ما ، وهو يعلم أن حاجة الأعمى إلى ذلك كحاجة البصير . ومنه تقريرهم على قبول الهدية التي يخبرهم بها الصبي والعبد والأمة ، وتقريرهم على الدخول بالمرأة التي يخبرهم بها النساء أنها امرأته ، بل الاكتفاء بمجرد الإهداء من غير إخبار . ومنه تقريرهم على قول الشعر وإنْ تَغَزَّلَ أَحَدُهُمْ فِيهِ بِمَحْبُوبَتِهِ وَإِنْ قَالَ فِيهِ مَا لَوْ أَقْرَبَهُ فِي غَيْرِهِ لِأَخَذَ بِهِ كَتَغَزَّلَ كَعَبْ بِنِ زَهِيرٍ بِسُعَادَ ، وتغزل حسان في شعره وقوله فيه :

كَأَنَّ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ  
ثُمَّ ذَكَرَ وَصَفَ الشَّرَابَ ، إِلَى أَنْ قَالَ :  
وَنَشْرُبُهَا فَتَتْرَكُنَا مُلُوكًا      وَأَسَدًا لَا يَنْهِنُنَا اللَّقَاءُ

فأقرهم على قول ذلك وسماعه ؛ لعلمه ببر قلوبهم ونزاهتهم وبعدهم عن كل دَنَسٍ وَعَيْبٍ ، وأن هذا إذا وقع مقدمة بين يَدَيَّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ مَدْحِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ وَذِمِّ الشَّرْكِ وَأَهْلِهِ وَالتَّحْرِيزِ عَلَى الْجِهَادِ وَالْكَرَمِ وَالشَّجَاعَةِ فَفَسَدَتِهِ مَغْمُورَةٌ جَدًّا فِي جَنْبِ هَذِهِ الْمَصْلُحَةِ ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مَصْلُحَةٍ هَزَّتْ النُّفُوسَ وَاسْتَمَالَتْ إِصْغَائُهَا وَإِقْبَالُهَا عَلَى الْمَقْصُودِ بَعْدَهُ ، وَعَلَى هَذَا جَرَتْ عَادَةُ الشُّعْرَاءِ بِالتَّغَزُّلِ بَيْنَ يَدَيِ الْأَغْرَاضِ الَّتِي يَرِيدُونَهَا بِالْقَصِيدِ . ومنه تقريرهم على رفع الصوت بالذكر بعد السلام ، بحيث كان مَنْ هُوَ خَارِجُ الْمَسْجِدِ يَعْرِفُ انْقِضَاءَ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ ، وَلَا يَنْسَكِرُهُ عَلَيْهِمْ .

### فصل

وَأَمَّا تَقْلَهُمْ لِتَرْكِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ نَوْعَانِ ، وَكِلَاهُمَا سَنَةٌ ؛ أَحَدُهُمَا :  
تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّهُ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا وَلَمْ يَفْعَلْهُ ، كَقَوْلِهِ فِي شَهَادَةِ أَحَدٍ « وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ وَلَمْ

تقل  
الترك



يصل عليهم » وقوله في صلاة العيد « لم يكن أذان ولا إقامة ولا نداء » وقوله في جمعه بين الصلاتين « ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما » ونظائره .  
والثاني : عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت همهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله ، فحيث لم ينقله واحد منهم البتة ولا حدث به في مجمع أبداً علم أنه لم يكن ، وهذا كتركه التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة ، وتركه الدعاء بعد الصلاة مستقبل للمؤمنين وهم يؤمنون على دعائه دائماً بعد الصبح والعصر أو في جميع الصلوات ، وتركه رفع يديه كل يوم في صلاة الصبح بعد رفع رأسه من ركوع الثانية ، وقوله « اللهم اهدنا فيمن هديت » يجر بها ويقول للمؤمن كلهم « آمين » ومن الممتنع أن يفعل ذلك ولا ينقله عنه صغير ولا كبير ولا رجل ولا امرأة البتة وهو مواظب عليه هذه المواظبة لا يُخلّ به يوماً واحداً ، وتركه الاغتسال للمبيت بمزدلفة ولرمي الجمار ولطواف الزيارة ولصلاة الاستسقاء والكسوف ، ومن ههنا يعلم أن القول باستحباب ذلك خلاف السنة ؛ فإن تركه صلى الله عليه وسلم سنة كما أن فعله سنة ، فإذا استحبابنا فعل ما تركه كان نظير استحبابنا ترك ما فعله ، ولا فرق .

فإن قيل : من أين لكم أنه لم يفعله ، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم ؟

فهذا سؤال بعيد جداً عن معرفة هديته وسنته ، وما كان عليه ، ولو صح هذا السؤال وقيل لاستحب لنا مستحب الأذان للتراويح ، وقال : من أين لكم أنه لم ينقل ؟ واستحب لنا مستحب آخر الفصل لكل صلاة ، وقال : من أين لكم أنه لم ينقل ؟ واستحب لنا مستحب آخر النداء بعد الأذان للصلاة يرحمكم الله ، ورفع بها صوته ، وقال : من أين لكم أنه لم ينقل ؟ واستحب لنا آخر لبس السواد والطريحة للخطيب ، وخروجه بالشاويش يصيح بين يديه ورفع المؤذنين أصواتهم كلما ذكر اسم الله واسم رسوله جماعة وفرادى ، وقال :



من أين لكم أن هذا لم ينقل ؟ واستحب لنا آخر صلاة ليلة النصف من شعبان أو ليلة أول جمعة من رجب ، وقال : من أين لكم أن إحياءها لم ينقل ؟ وانفتح باب البدعة ، وقال كل من دعا إلى بدعة : من أين لكم أن هذا لم ينقل ؟ ومن هذا تركه أخذ الزكاة من الخضراوات والمباطخ وهم يزرعونها بجواره بالمدينة كل سنة ؛ فلا يطالبهم بزكاة ، ولا هم يؤدونها إليه .

### فصل

نقل  
الأعيان

وأما نقل الأعيان وتعيين الأماكن فكأنقلهم السماع والمد وتعيين موضع المنبر وموقفه للصلاة والقبر والحجرة ومسجد قباء وتعيين الروضة والبقيع والمصلى ونحو ذلك ، ونقل هذا جار مجرى نقل مواضع المناسك كالصفاء والمروة ومنى ومواضع الجمرات ومزدلفة وعرفة ومواضع الإحرام كذى الحليفة والجحفة وغيرها .

### فصل

نقل العمل  
المستمر

وأما نقل العمل المستمر فكأنقل الوقوف والمزارة ، والأذان على المكان المرتفع ، والأذان للصبح قبل الفجر ، وتثنية الأذان وإفراد الإقامة ، والخطبة بالقرآن وبالسنن دون الخطبة الصناعية بالتسجيع والترجيع التي لا تسمن ولا تغنى من جوع ؛ فهذا النقل وهذا العمل حجة يجب اتباعها ، وسنة متعلقة بالقبول على الرأس والعينين ، وإذا ظفر العالم بذلك قرأت به عينه ، واطمأنت إليه نفسه .



## فصل

العمل الذي  
طريقه الاجتهاد

وأما العمل الذي طريقه الاجتهاد والاستدلال فهو معتك الزال ومحل  
الجدال ، قال القاضي عبد الوهاب : وقد اختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ليس بحجة أصلا ، وأن الحجة هي إجماع أهل المدينة من طريق  
النقل ، ولا يرجح به أيضاً أحد الاجتهادين على الآخر ، وهذا قول أبي بكر  
وأبي يعقوب الرازي والقاضي أبي بكر بن منتاب والطيايى والقاضي أبي الفرج  
والشيخ أبي بكر الأبهري ، وأنكروا أن يكون هذا مذهباً للمالك أو لأحد من  
معتدى أصحابه .

والوجه الثاني : أنه وإن لم يكن حجة فإنه يرجح به اجتهادهم على اجتهاد  
غيرهم ، وبه قال بعض أصحاب الشافعى .

والثالث : أن إجماعهم من طريق الاجتهاد حجة وإن لم يحرم خلافه ،  
كإجماعهم من طريق النقل ، وهذا مذهب قوم من أصحابنا ، وهو الذى عليه  
كلام أحمد بن المعدل وأبي بكر وغيرهما ، وذكر الشيخ أن فى رسالة مالك إلى  
الليث بن سعد ما يدل عليه ، وقد ذكر أبو مصعب فى مختصره مثل ذلك ، والذى  
صرح به القاضي أبو الحسين بن أبى عمر فى مسائله التى صنفها على أبى بكر  
الصيرفى نقضا لكلامه على أصحابنا فى إجماع أهل المدينة ، وإلى هذا يذهب  
جُلُّ أصحابنا المغاربة أو جميعهم .

فأما حال الأخبار من طريق الآحاد فلا تخلو من ثلاثة أمور : إما أن يكون صاحبها  
عمل أهل المدينة مطابقاً لها ، وأن يكون علمهم بخلافها ، أو أن لا يكون منهم عمل أصلا  
لا بخلاف ولا بوافق ؛ فإن كان عملهم موافقاً لها كان ذلك آكد فى صحتها ووجوب العمل  
بها ، إذا كان العمل من طريق النقل ، وإن كان من طريق الاجتهاد كان مرجحاً للخبر



على ما ذكرنا من الخلاف، وإن كان عملهم بخلافه نظر: فإن كان العمل المذكور على الصفة التي ذكرناها فإن الخبر يترك للعمل عندنا، لا خلاف بين أصحابنا في ذلك، وهذا أكبر الغرض بالكلام في هذه المسألة، وهذا كما نقوله في الصاع والمد وزكاة الخضروات وغير ذلك. وإن كان العمل منهم اجتهاداً فالخبر أولى منه عند جمهور أصحابنا، إلا من قال منهم: إن الإجماع من طريق الاجتهاد حجة. وإن لم يكن بالمدينة عمل يوافق موجب الخبر أو يخالفه فالواجب المصير إلى الخبر؛ فإنه دليل منفرد عن مسقط أو معارض.

هذا جملة قول أصحابنا في هذه المسألة، وقد تضمن ما حكاه أن عملهم الجارى مجرى النقل حجة، فإذا أجمعوا عليه فهو مُقَدَّم على غيره من أخبار الآحاد، وعلى هذا الحرف بنى المسألة وقررها، وقال: والذي يدل على ما قلناه أنهم إذا أجمعوا على شيء نقلاً أو عملاً متصلاً فإن ذلك الأمر معلوم بالنقل المتواتر الذي يحصل العلم به، وينقطع العذر فيه، ويجب ترك أخبار الآحاد له؛ لأن المدينة بلدة جمعت من الصحابة مَنْ يقع العلم بخبرهم فيما أجمعوا على نقله، فما هذا سبيله إذا ورد خبر واحد بخلافه كان حجة على ذلك الخبر وترك له، كما لوروى لنا خبر واحد فيما تواتر به نقل جميع الأمة لوجب ترك الخبر للنقل المتواتر من جميعهم، فيقال: من المحال عادة أن يُجْمَعوا على شيء نقلاً أو عملاً متصلاً من عندهم إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتكون السنة الصحيحة الثابتة قد خالفته، هذا من أبين الباطل؛ وإن وقع ذلك فيما أجمعوا عليه من طريق الاجتهاد فإن العصمة لم تضمن لاجتهادهم، فلم يجمعوا من طريق النقل ولا العمل المستمر على هذه الشريعة على بطلان خيار المجلس، ولا على التسليم الواحدة، ولا على القنوت في الفجر قبل الركوع، ولا على ترك الرفع عند الركوع والرفع منه، ولا على ترك السجود في المفصل، ولا على ترك الاستفتاح والاستعاذة قبل



الفاتحة ، ونظائر ذلك ، كيف وقَدِّمواؤهم الذين نقلوا العلم الصحيحَ الثابتَ الذي كأنه رأى عين عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بخلاف ذلك ؟ فكيف يقال : إن تركه عمل مستمر من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الآن ؟ هذا من المحال ، بل نقلهم للصاع والمد والوقوف والأخير وترك زكاة الخضرافات حق ، ولم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تخالفه ألبته ، ولهذا رَجَعَ أبو يوسف إلى ذلك كله بحضرة الرشيد لما ناظره مالك وتبين له الحق ؛ فلا يلحق بهذا عملهم من طريق الاجتهاد ، ويجعل ذلك نقلا متصلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وترك له السنن الثابتة ، فهذا لوْنٌ وذلك لوْنٌ ، وبهذا التمييز والتفصيل يزول الاشتباه ويظهر الصواب .

ومن المعلوم أن العمل بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين والصحابة بالمدينة كان بحسب مَنْ فيها من المفتين والأمرء والمحتسبين على الأسواق ، ولم تكن الرعية تخالف هؤلاء ، فإذا أفتى المفتونَ نفذه الوالي ، وعمل به المحتسب ، وصار عملا ، فهذا هو الذي لا يلتفت إليه في مخالفة السنن ، لا عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه والصحابة فذاك هو السنة ، فلا يخلط أحدهما بالآخر ، فنحن لهذا العمل أشد تحكما ، وللعمل الآخر إذا خالف السنة أشد تركا ، وبالله التوفيق .

وقد كان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يُفتى وسليمان بن بلال المحتسب ينفذ فتواه فتعمل الرعية بفتوى هذا وتنفيذ هذا ، كما يطرد العمل في بلد أو إقليم ليس فيه إلا قول مالك على قوله وفتواه ، ولا يجوزون العمل هناك بقول غيره من أئمة الإسلام ، فلو عمل به أحد لاشتد نكيرهم عليه ، وكذلك كل بلد أو إقليم لم يظهر فيه إلا مذهب أبى حنيفة فإن العمل المستمر عندهم على قوله ، وكل طائفة اطرد عندهم عمل مَنْ وصل إليهم قوله ومذهبه ولم يألفوا غيره . ولا فرق في هذا



العمل بين بلد و بلد ، والعمل الصحيح ما وافق السنة . وإذا أَرَدَتْ وضوح ذلك فانظر العمل في زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جَهْرِهِ بالاستفتاح في الفرض في مُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعمل الصحابة به ، ثم العمل في زمن مالك بَوَصْلِ التَّكْبِيرِ بالقراءة من غير استفتاح ولا تعوذ . وانظر العمل في زمن الصحابة كعبد الله بن عمر في اعتبار خيار المجلس ومُفَارَقَتِهِ لِمَسْكَانِ التَّبَاعِ لِيَلْزِمَ الْعَقْدُ وَلَا يَخَالِفَهُ فِي ذَلِكَ صَحَابِي ، ثم العمل به في زمن التابعين وإمامهم وعالمهم سعيد بن المسيب يعمل به ويفتي به ولا يفكره عليه منكر ، ثم صار العمل في زمن ربيعة وسليمان بن بلال بخلاف ذلك . وانظر إلى العمل في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة خلفه وهم يرفعون أيديهم في الصلاة في الركوع والرفع منه ، ثم العمل في زمن الصحابة بعده حتى كان عبد الله بن عمر إذا رأى مَنْ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَصَبَهُ ، وهو عمل كان رأى عين ، وجهـورُ التابعين يعمل به بالمدينة وغيرها من الأمصار كما حكاه البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما عنهم ، ثم صار العمل بخلافه . وانظر إلى العمل الذي كأنه رأى عين من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أَبِي بِيضَاءَ سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ فِي الْمَسْجِدِ وَالصَّحَابَةِ مَعَهُ ، وصلت عائشة على سعد بن أبي وقاص في المسجد، وصلى على عمر بن الخطاب في المسجد، ذكره مالك عن نافع عن عبد الله، قال الشافعي: ولا نرى أحداً من الصحابة حَضَرَ مَوْتَهُ فَنَخْلِفُ عَنْ جَنَازَتِهِ ، فهذا عمل مجمع عليه عنكم، قاله لبعض المالكية، وروى هشام عن أبيه أن أبا بكر صلى عليه في المسجد، فهذا العمل حق، ولو تركت السنن للعمل لتعطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرست رسومها وعَفَّتْ آثارها، وكَمَ مِنْ عَمَلٍ قَدْ اطْرَدَ بِخِلَافِ السَّنَةِ الصَّرِيحَةِ عَلَى تَقَادُمِ الزَّمَانِ وَإِلَى الْآنَ ، وكل وقت تترك سنة ويعمل بخلافها ويستمر عليها العمل فتجد يسيراً من السنة معمولاً به على نوع تقصير . وخذ بلا حساب



ما شاء الله من سننٍ قد أهملت وعطل العمل بها جملة ؛ فلو عمل بها مَنْ يعرفها لقال الناس : تركت السنة ؛ فقد تقرر أن كل عمل خالف السنة الصحيحة لم يقع من طريق النقل البتة ، وإنما يقع من طريق الاجتهاد ، والاجتهاد إذا خالف السنة كان مردوداً ، وكل عمل طريقه النقل فإنه لا يخالف سنة صحيحة البتة .  
فلنرجع إلى الأمثلة التي ترك فيها الحكم المتشابه ، فنقول :

الجهري  
بآمين

المثال السابع والخمسون : ترك السنة المحكمة الصحيحة في الجهر بآمين في الصلاة كقوله في الصحيحين « إذا أَمَّنَ الإمامُ فأمنوا فإنه مَنْ وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » ولولا جهره بالتأمين لما أمكن المساموم أن يؤمن معه ويوافق في التأمين ، وأصرح من هذا حديثُ سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال ولا الضالين قال آمين ، ورفع بها صوته » وفي لفظ « وَطَوَّلَ بها » رواه الترمذي وغيره ، وإسناده صحيح . وقد خالف شعبة سفيان في هذا الحديث فقال « وَخَفَضَ بها صوته » وحكم أئمة الحديث وحُفَّاظُه في هذا لسفيان فقال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : حديث سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل في هذا الباب أصحُّ من حديث شعبة ، أخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع ، فقال « عن حجر أبي العنابس » وإنما كنيته أبو السكن ، وزاد فيه علقمة بن وائل ، وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ، ليس فيه علقمة ، وقال « وَخَفَضَ بها صوته » والصحيح أنه جهر بها ، قال الترمذي : وسألت أبا زُرْعَةَ عن حديث سفيان وشعبة هذا ، فقال : حديث سفيان أصحُّ من حديث شعبة ، وقد روى العلاء بن صالح عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان ، وقال الدارقطني : كذا قال شعبة « وَأَخْفَى بها صوته » ويقال : إنه وهم فيه ؛ لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة فقالوا « وَرَفَعَ صوته بآمين » وهو الصواب وقال البيهقي : لا أعلم اختلافاً بين أهل العلم بالحديث أن سفيان وشعبة إذا اختلفا



فالقول قول سفيان ، وقال يحيى بن سعيد : ليس أحد أحب إلى من شعبة ، ولا يعد له عندى أحد ، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان ، وقال شعبة : سفيان أحفظ مني ؛ فهذا ترجيح لرواية سفيان ، وترجيح ثان ، وهو متابعة الملاء ابن صالح ومحمد بن سلمة بن كهيل له ، وترجيح ثالث ، وهو أن أبا الوليد الطيالسي - وحسبك به - رواه عن شعبة بوفاق الثوري في متنه ، فقد اختلف على شعبة كما ترى ، قال البيهقي : فيحتمل أن يكون تنبه لذلك فعاد إلى الصواب في متنه ، وترك ذكر ذلك علقمة في إسناده ، وترجيح رابع ، وهو أن الروایتين لو تقاومتا لكانت رواية الرفع متضمنة لزيادة وكانت أولى بالقبول ، وترجيح خامس ، وهو موافقتها وتفسيرها لحديث أبي هريرة « وإذا أمن الإمام فأمنوا ، فإن الإمام يقول آمين والملائكة تقول آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له » وترجيح سادس ، وهو ما رواه الحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته بآمين » ولأبي داود بمعناه ، وزاد بيانا فقال « قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول » وفي رواية عنه « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال آمين يرفع بها صوته ، ويأمر بذلك » وذكر البيهقي عن علي كرم الله وجهه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين إذا قرأ (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) » وعنه أيضا رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قرأ ولا الضالين رفع صوته بآمين » وعند أبي داود عن بلال أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم « لا تسبقني بآمين » قال الربيع : سئل الشافعي عن الإمام : هل يرفع صوته بآمين ؟ قال : نعم ، ويرفع بها من خلفه أصواتهم ، فقلت : وما الحجة ؟ فقال : أنبأنا مالك ، وذكر حديث أبي هريرة المتفق على صحته ، ثم قال : ففي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أمن الإمام فأمنوا » دلالة على أنه أمر الإمام أن يجهر بآمين ؛ لأن من خلفه لا يعرفون وقت تأمينه إلا بأن يسمع تأمينه ، ثم يبينه



ابن شهاب فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين ، فقلت للشافعي : فإننا نذكره للإمام أن يرفع صوته بآمين ، فقال : هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يكن عندنا وعندهم علم إلا هذا الحديث الذي ذكرناه عن مالك فينبغي أن يستدل بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجر بآمين ، وأنه أمر الإمام أن يحجر بها ، فكيف ولم يزل أهل العلم عليه ؟ وروى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقول آمين يرفع بها صوته » ويحكى مده إياها ، وكان أبو هريرة يقول للإمام : لا تسبقني بآمين ، وكان يؤذن له ، أنبأنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء : كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين ، حتى إن للمسجد للجنة . وقوله « كان أبو هريرة يقول للإمام لا تسبقني بآمين » يريد ما ذكره البيهقي بإسناده عن أبي رافع أن أبا هريرة كان يؤذن لمروان بن الحنبل ، فاشتراط عليه أن لا يسبقه بالضالين ، حتى يعلم أنه قد وصل إلى الصف ، فكان مروان إذا قال (ولا الضالين) قال أبو هريرة (آمين) يمد بها صوته ، وقال : إذا وافق تأمين أهل الأرض تأمين أهل السماء غفر لهم . وقال عطاء : أدركت مائتين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد إذا قال الإمام (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) سمعت لهم رجّة بآمين .

فرد هذا كله بقوله تعالى ( وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) والذي أنزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين ، والذين أمروا بها رفعوا به أصواتهم ، ولا معارضة بين الآية والسنة بوجه ما .

المثال الثامن والخمسون : ترك القول بالسنة الصحيحة الصريحة المحكّمة في بيان صلاة الوسطى  
أن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، بالمتشابه من قوله ( وقوموا لله قانتين ) وهذا عجيب من العجب ، وأعجب منه تركها بأن في مصحف عائشة ( وصلاة العصر )



وأعجب منهما تركها بأن صلاة الظهر تقام في شدة الحر وهي في وسط النهار ، فأكدّها الله تعالى بقوله : ( والصلاة الوسطى ) وأعجب من ذلك تركها بأن المغرب وسطى بين الثنائية والرابعة ؛ فهي أحق بهذا الاسم من غيرها ، وأعجب منه تركها بأن صلاة العشاء قبلها صلاة آخر النهار ، وبعدها صلاة أول النهار ، وهي وسطى بينهما ؛ فهي أحق بهذا الاسم من غيرها ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصه الصريح المحكم الذي لا يحتمل إلا ما دلّ عليه أولى بالاتباع ، والله الموفق .

كما يقول الإمام  
في الرفع من  
الركوع

المثال التاسع والخمسون : ترك السنة الصحيحة الصريحة في قول الإمام : « ربنا ولك الحمد » كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد » وفيها أيضاً عنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، حين يرفع صُلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد » وفي صحيح مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد » وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد - وكلنا لك عبد - لا مانع لما أعطيت ، ولا مُعْطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » فردت هذه السنن المحكمة بالمتشابه من قوله « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد » .

إشارة المتشهد  
بأصبعه

المثال الستون : رد السنة الصحيحة المحكمة في إشارة المُصَلِّي في التشهد بأصبعه كقول ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة



وَضَعَ كَفَّهُ اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التى تلى الإبهام » رواه مسلم ، وعنده أيضاً عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس فى الصلاة وَضَعَ يديه على ركبتيه ووضع أصبعه التى تلى الإبهام فدعا بها » وعنده أيضاً عن عبد الله بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا قعد فى الصلاة وَضَعَ يديه على ركبتيه وأشار بأصبعه » ورواه خفاف ابن إيماء بن رخصة ووائل بن حجر وعُبادَة بن الصامت ومالك بن بهز الخراعى عن أبيه كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك ، وسئل ابن عباس عنه فقال : هو الإخلاص ، فردوا ذلك كله بحديث لا يصح ، وهو ما رواه محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن أبي غطفان المرى عن أبي هريرة مرفوعاً « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء ، ومن أشار فى صلاته إشارة تُفهم عنه فَلْيُعِدْهَا » قال الدارقطنى : قال لنا ابن أبى داود : أبو غطفان هذا مجهول ، وآخر الحديث زيادة فى الحديث ، ولعله من قول ابن إسحاق ، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يشير فى الصلاة .

ما يصنع  
بشعر المرأة  
المتية

المثال الحادى والستون : رد السنة الصحيحة الصريحة فى ضَفَرِ رَأْسِ الْمَرْأَةِ الميتة ثلاث ضفائر ، كقوله فى الصحيحين فى غسل ابنته « اجْعَلَنَّ رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ » قالت أم عطية : ضَفَرْنَا رَأْسَهَا وَنَاصِيَتَهَا وَقَرْنِيهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَأَلْقَيْنَاهُ مِنْ خَلْفِهَا ، فرد ذلك بأنه يشبه زينة الدنيا ، وإنما يرسل شعرها شقين على ئيديها ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ .

المثال الثانى والستون : ترك السنة الصحيحة الصريحة التى رواها الجماعة عن سفيان الثورى عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَ يده اليمنى على يده اليسرى على صدره » ولم يقل « على صدره » غير مؤمل بن إسماعيل ، وفى صحيح مسلم عنه أنه « رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يَدَيْهِ حين دخل فى الصلاة ثم كبر ، ثم التحف

وضع اليدين  
فى الصلاة



بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، فلما أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما وكبر ورفع ، فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه ، فلما سجد سجد بين كفيه « وزاد أحمد وأبو داود » ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد قال « كان الناس يُؤْمَرُونَ أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة » قال أبو حازم : ولا أعلمه إلا يُنْهَى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي السنن عن ابن مسعود أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى ، وقال على « من السنة في الصلاة وَضْعُ الكَفِّ عَلَى الكَفِّ تحت السرة » رواه أحمد ، وقال مالك في موطنه : وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة ، ثم ذكر حديث سهل بن سعد . وذكر عن عبد الكريم ابن أبي الحارث البصري أنه قال : من كلام النبوة « إذا لم تستح فافعل ماشئ » ووضع إحدى اليدين على الأخرى في الصلاة يضع اليمنى على اليسرى ، وتعجيل الفطر ، والاستيناء بالسحور .

وذكر أبو عمر في كتابه من حديث الحارث بن غطفان أو غطفان بن الحارث قال : مها رأيت شيئاً ففسيتُهُ فإني لم أنسَ أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يده اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وعن قبيصة بن ثابت عن أبيه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة ، وقال على بن أبي طالب كرم الله وجهه : من السنة وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، وعنه أيضاً أنه كان إذا قام إلى الصلاة وضع يمينه على رُسْغِهِ ، فلا يزال كذلك حتى يركع ، إلا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده . وقال على عليه السلام في قوله تعالى ( فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ) : إنه وَضَعَ اليمين على الشمال في الصلاة تحت صدره ، وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال هكذا ، ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة .



وقال أبو الدرداء : من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة .  
وقال ابن الزبير : صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة ، ذكر هذه الآثار  
أبو عمر بأسانيدها ، وقال : هي آثار ثابتة ، وقال وهب بن بقية : ثنا محمد بن  
المطلب عن أبان بن بشير المعلم ثنا يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة عن أبي هريرة  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ثلاث من النبوة : تعجيل الفطر ،  
وتأخير السحور ، ووضع اليمين على اليسرى في الصلاة » وقال سعيد بن منصور :  
ثنا هشيم أنا منصور بن زاذان عن محمد بن أبان الأنصاري عن عائشة قالت :  
ثلاث من النبوة : تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليمين على اليسرى  
في الصلاة ، فردت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك قال : تركه أحب إلي ،  
ولا أعلم شيئاً قط رُدَّتْ به سواه .

المثال الثالث والستون : رد السنة المحككة الصريحة في تعجيل الفجر وأن  
النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ فيها بالستين إلى المائة ، ثم ينصرف منها  
والنساء لا يعرفن من الغلس ، وإن صلاته كانت التغليس حتى توفاه الله ،  
وإنه إنما أسفر بها مرة واحدة ، وكان بين سحوره وصلاته قدر خمسين آية »  
فرد ذلك بمجمل حديث رافع بن خديج « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر »  
وهذا بعد ثبوته إنما المراد به الإسفار بها دَوَّاماً ، لا ابتداءً ، فيدخل فيها مُغَلَّساً  
ويخرج منها مُسْفِراً كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم ؛ فقولُه موافق لفعله ،  
لا مناقض له ، وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الأجر الأعظم في خلافه .

التعجيل  
بصلاة الفجر

المثال الرابع والستون : رد السنة الثابتة المحككة الصريحة في امتداد وقت  
المغرب إلى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال « وَتُ صَلَاةُ الظَّهْرِ مَالِمَ تَحْضُرْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، وَوَقْتُ  
صَلَاةِ الْعَصْرِ مَالِمَ تَصْفُرَ الشَّمْسُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَالِمَ يَسْقُطَ نَوْرُ الشَّفَقِ ،  
وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَالِمَ تَطْلُعَ الشَّمْسُ »

وقت  
المغرب



وفي صحيحه أيضاً عن أبي موسى أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواقيت فذكر الحديث ، وفيه « ثم أمره فأقام المغرب حين وجبت الشمس ، فلما كان في اليوم الثاني قال : ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ، وفي لفظ : فصلّى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، ثم قال : الوقت ما بين هذين » ، وهذا متأخر عن حديث جبريل ؛ لأنه كان بمكة ، وهذا قول ، وذلك فعل ، وهذا يدل على الجواز ، وذلك يدل على الاستحباب ، وهذا في الصحيح ، وذلك في السنن ، وهذا يوافق قوله صلى الله عليه وسلم « وَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الَّتِي بَعْدَهَا » وإنما خص منه الفجر بالإجماع؛ فمأداه من الصلوات داخل في عمومها ، والفعل إنما يدل على الاستحباب فلا يعارض العام ولا الخاص .

وقت  
العصر

المثال الخامس والستون : رد السنة الصريحة المحكمة الثابتة في وقت العصر، وأنه إذا صار ظل كل شيء مثله ، وأنهم كانوا يصلونها مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يذهب أحدهم إلى العوالي قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة ، وقال أنس : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر ، فأتاه رجل من بني سلمة فقال : يا رسول الله إنا نريد أن ننحَرَ جزوراً لنا ، وإنا نحب أن نحضُرَها ، قال : نعم ، فانطلق وانطلقنا معه ، فوجد الجزور لم تنحَر ، فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس ، ومحال أن يكون هذا بعد الثلاثين ؛ وفي صحيح مسلم عنه « وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرَ » ولا معارض لهذه السنن ، لا في الصحة ولا في الصراحة والبيان ، فردت هذه السنن بالمجمل من قوله صلى الله عليه وسلم « مَمْلُوكٌ وَمِثْلُ أَهْلِ السَّكَنَةِ قَبْلَكُمْ كَمِثْلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي



إلى أن تغيب الشمس على قيراطين ، فعملتم أنتم ، ففضبت اليهود والنصارى ، وقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل أجراً ، فقال : هل ظلمتكم من أجركم شيئاً ؟ قالوا : لا ، قال : فذلكم فضلي أوتيته من أشياء « ويالله العجب ! أى دلالة في هذا على أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من أنواع الدلالة ؟ وإنما يدل على أن صلاة العصر إلى غروب الشمس أقصر من نصف النهار إلى وقت العصر ، وهذا لا ريب فيه .

تخليل  
الخمر

المثال السادس والستون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحككة في المنع من تخليل الخمر ، كما في صحيح مسلم عن أنس « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر تتخذ خلا ، قال : لا » وفي المسند وغيره من حديث أنس قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي حِجْرِهِ يَتِيمٌ ، وكان عنده خمر حين حرمت الخمر ، فقال : يا رسول الله أضنعها خلا ؟ قال : لا ، فصَبَّهَا حتى سال الودادى » وقال أحمد : ثنا وكيع ثنا سفيان عن السدى عن أبي هريرة عن أنس « أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا ، فقال : أهرقها ، فقال : أفلا نجعلها خلا ؟ قال : لا » وروى الحاكم والبيهقي من حديث أنس أيضاً قال « كان في حِجْرِ أبى طَلْحَةَ يَتَامَى ، فاشترى لهم خمرًا ، فلما أنزل الله تحريم الخمر أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، فقال : أأجعله خلا ؟ قال : فأهرقه » وفي الباب عن أبي الزبير عن جابر ، وصح ذلك عن عمر بن الخطاب ، ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف ، فردت بحديث مجمل لا يثبت ، وهو ما رواه الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة أنها كانت لها شاة تحلبها ، ففقدتها النى صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما فعلتِ بشاتك ؟ فقلت : ماتت ، قال : أفلا انتفعتم بإهابها ، قلت : إنها ميتة ، قال : فإن دباغها يحل كما يحل الخمر ، قال الحاكم : تفرد به الفرغ بن فضالة عن يحيى ، والفرغ ( ٢٥ - أعلام الموقعين ٢ )



من لا يحتج بحديثه ، ولم يصح تحليل خل الخمر من وجه ، وقد فسر رواية  
الفرج فقال : يعنى أن الخمر إذا تغيرت فصارت خلا حلت ؛ فعلى هذا التفسير  
الذى فسر به راوى الحديث يرتفع الخلاف ، وقد قال الدارقطني : كان عبد الرحمن  
أبن مهدي لا يحدث عن فرج بن فضالة ، ويقول : حدث عن يحيى بن سعيد  
الأنصارى أحاديث مقلوقة منكورة ، وقال البخارى : الفرّج بن فضالة منكر  
الحديث . وردت بحديث واحد من رواية مغيرة بن زياد عن أبى الزبير عن جابر  
يرفعه « خير خلكم خل خمركم » ومغيرة هذا يقال له أبو هشام المكفوف  
صاحب مناكير عندهم ، ويقال : إنه حدث عن عطاء بن أبى رباح وأبى الزبير  
بجملة من المناكير ، وقد حدث عن عبادة بن نسي بحديث غريب موضوع ،  
فكيف يعارض بمثل هذه الرواية الأحاديث الصحيحة المحفوظة عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فى النهى عن تحليل الخمر ؟ ولم يزل أهل مدينة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينكرون ذلك ، قال الحاكم : سمعت أبا الحسن على بن عيسى  
الحيرى يقول : سمعت محمد بن إسحاق يقول : سمعت قتيبة بن سعيد يقول :  
قدمت المدينة أيام مالك ، فتقدمت إلى قاض فقلت : عندك خل خمر ؟ فقال :  
سبحان الله ! فى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ثم قدمت بعد  
موت مالك ، فذكرت ذلك لهم ، فلم ينكر على . وأما ما روى عن على من  
اصطباغه بخل الخمر ، وعن عائشة أنه لا بأس به ؛ فهو خل الخمر الذى تخللت بنفسها  
لا باتخاذها .

المثال السابع والستون : رد السنة الصحيحة الصريحة فى تسبيح المصلى  
إذا نابه شيء فى صلاته ، كما فى الصحيحين من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة  
عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « التسبيح فى الصلاة للرجال ، والتصفيق  
للنساء » وفى الصحيحين أيضا عن سهل بن سعد الساعدى « أن النبى صلى الله  
عليه وسلم ذهب إلى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم » فذكر الحديث وقال

تسبيح من  
نابه شيء  
فى صلاته



في آخره : فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما لي أراكم أكثرتم التصفيق ؟ مَنْ نابه شيء في صلاته فليسيح ؛ فإنه إذا سبّح التفت إليه ، وإنما التصفيق للنساء » وذكر البيهقي من حديث إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا استؤذن على الرجل وهو يصلي فأذنه التسبيح ، وإذا استؤذن على المرأة وهي تصلي فأذنها التصفيق » قال البيهقي : رَوَاة هذا الحديث عن آخرهم ثقات ؛ فردت هذه السنن بأنها معارضة لأحاديث تحريم الكلام في الصلاة ، وقد تعارض مبيح وحاضر ، فيقدم الحاضر . والصواب أنه لا تعارض بين سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجه ، وكل منها له وجه ، والذي حرم الكلام في الصلاة ومنع منه هو الذي شرع التسبيح المذكور ، وتحريم الكلام كان قبل الهجرة ، وأحاديث التسبيح بعد ذلك ؛ فدعوى نسخها بأحاديث تحريم الكلام محال ، ولا تعارض بينهما بوجه ما ؛ فإن « سبحان الله » ليس من الكلام الذي مُنِعَ منه المصلي ، بل هو مما أمر به أمر إيجاب أو استحباب ، فكيف يسوى بين المأمور والمحظور ؟ وهل هذا إلا من أفسد قياس واعتبار ؟

سجدة  
الفصل والحج

المثال الثامن والستون : رد السنة الثابتة في إثبات سجدة المفصل ، والسجدة الأخيرة من سورة الحج ، كما روى أبو داود في السنن : حدثنا محمد بن عبد الرحيم البرقي ثنا سعيد بن أبي مسريم أخبرنا نافع بن يزيد عن الحارث بن سعيد العتقي عن عبد الله بن منير عن عمرو بن العاص « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن ، منها ثلاث في المفصل ، وفي سورة الحج سجدة » تابعه محمد بن إسماعيل السلمي عن سعيد بن أبي مسريم ، وقال ابن وهب : أنا ابن لهيعة عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فضلت سورة الحج بسجدة ، فمن لم يسجد فيهما فلا يقرأها » وحديث



ابن لهيعة يحتاج منه بما رواه عنه العبادة كعبد الله بن وهب وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ ، قال أبو زرعة : ابن لهيعة كان ابن المبارك وابن وهب يتبعان أصوله ، وقال عمرو بن علي : مَنْ كَتَبَ عَنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ مِثْلَ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ الْمُقَرَّرِ أَصَحَّ مِمَّنْ كَتَبَ عَنْهُ بَعْدَ احْتِرَاقِهَا ، وقال ابن وهب : كان ابن لهيعة صادقا ، وقد انتقى النسائي هذا الحديث من جملة حديثه ، وأخرجه ، واعتمده ، وقال : ما أخرجت من حديث ابن لهيعة قط إلا حديثا واحدا أخبرناه هلال أبو العلاء ثنا معاذ بن سليمان عن موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن لهيعة ، فذكره .

وقال ابن وهب : حدثني الصادق الباقر وأبو عبد الله بن لهيعة ، وقال الإمام أحمد : من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه ؟ وقال ابن عُيَيْنَةَ : كان عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع ، وقال أبو داود : سمعت أحمد يقول : ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة ، وقال أحمد بن صالح الحافظ : كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طالبا للعلم .

وقال ابن حبان : كان صالحا لكنه يدلس عن الضعفاء ، ثم احترقت كتبه ، وكان أصحابنا يقولون : سماع مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ مِثْلَ الْعَبَّادَةِ ابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالْمُقَرَّرِ وَالْقَعْنَبِيِّ فَسَمَاعُهُمْ صَحِيحٌ ، وقد صح عن أبي هريرة أنه سجد مع النبي صلى الله عليه وسلم في ( إذا السماء انشقت ) وصرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سجد في النجم ، ذكره البخاري .

فردت هذه السنن برأى فاسد وحديث ضعيف : أما الرأي فهو أن آخر الحجج السجود فيها سجود الصلاة لا اقترانه بالركوع ، بخلاف الأولى ؛ فإن السجود فيها مجرد عن ذكر الركوع ، ولهذا لم يكن قوله تعالى ( يا مريم أقمي لربك وأسجدي وأركعي مع الراكعين ) من مواضع السجود بالاتفاق .



وأما الحديث الضعيف فما رواه أبو داود : ثنا محمد بن رافع ثنا أزهر بن القاسم ثنا أبو قدامة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة » .

فأما الرأي فيدل على فساد وجوه : منها أنه مردود بالنص ، ومنها أن اقتران الركوع بالسجود في هذا الموضع لا يخرج عن كونه موضع سجدة ، كما أن اقترانه بالعبادة التي هي أعم من الركوع لا يخرج عن كونه سجدة ، وقد صح سجوده صلى الله عليه وسلم في النجم ، وقد قرن السجود فيها بالعبادة كما قرنه بالعبادة في سورة الحج ، والركوع لم يزد إلا تأكيداً ، ومنها أن أكثر السجودات المذكورة في القرآن متناولة لسجود الصلاة ؛ فإن قوله تعالى : ( والله يسجد من في السماوات والأرض طوعاً وكرهاً ) يدخل فيه سجود المسلمين قطعاً ، وكيف لا وهو أجل السجود وأفرضه ؟ وكيف لا يدخل هو في قوله ( فاسجدوا لله واعبدوا ) وفي قوله ( كلا لا تطعه واسجد واقترب ) ، وقد قال قبل ( أرايت الذي ينهى عبداً إذا صلى ) ثم قال ( كلا لا تطعه واسجد واقترب ) فأمره بأن يفعل هذا الذي نهى عنه عدو الله ، فإرادة سجود الصلاة بآية السجدة لا تمنع كونها سجدة ، بل تؤكدها وتقويها . يوضحه أن مواضع السجودات في القرآن نوعان : إخبار ، وأمر ؛ فالإخبار خبر من الله تعالى عن سجود مخلوقاته له عموماً أو خصوصاً ، فسُنَّ للتالي والسامع وجوباً أو استحباباً أن يتشبه بهم عند تلاوة آية السجدة أو سماعها ، وآيات الأوامر بطريق الأولى . وهذا لا فرق فيه بين أمر وأمر ، فكيف يكون الأمر بقوله ( فاسجدوا لله واعبدوا ) مقتضياً للسجود دون الأمر بقوله ( يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ) فالساجد إما متشبه بمن أخبر عنه ، أو ممتثل لما أمر به ، وعلى التقديرين يُسنُّ له السجود في آخر الحج كما يسن له السجود في أولها ؛ فلما سَوَّت السنة بينهما سَوَّى القياس الصحيح والاعتبار الحق بينهما ، وهذا السجود شرَّعه الله ورسوله عبوديةً عند تلاوة هذه الآيات واستماعها ، وقربةً إليه ، وخضوعاً لعظمته ، وتذللاً بين



يديه، واقتران الركوع ببعض آياته مما يؤكده ذلك ويقويه، لا يضعفه ويوهيه، والله المستعان  
وأما قوله تعالى: (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين)  
فإنما لم يكن موضع سجدة لأنه خبر خاص عن قول الملائكة لامرأة بعينها أن  
تديم العبادة لربها بالقنوت وتصلي له بالركوع والسجود؛ فهو خبر عن قول  
الملائكة لها ذلك، وإعلام من الله تعالى لنا أن الملائكة قالت ذلك لمريم،  
فسياق ذلك غير سياق آيات السجدة.

وأما الحديث الضعيف فإنه من رواية أبي قدامة - واسمه الحارث بن عبيد -  
قال الإمام أحمد رضى الله عنه: هو مضطرب الحديث، وقال يحيى: ليس بشيء،  
وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال الأزدي: ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحتج  
به إذا انفرد. قلت: وقد أنكر عليه هذا الحديث وهو موضع الإنكار؛ فإن  
أبا هريرة رضى الله عنه شهد سجوده صلى الله عليه وسلم في المفصل في (إذا السماء  
انشقت) و(اقرأ باسم ربك الذي خلق) ذكره مسلم في صحيحه، وسجد معه، حتى  
لو صح خبر أبي قدامة هذا لوجب تقديم خبر أبي هريرة عليه؛ لأنه مثبت فعه  
زيادة علم، والله أعلم.

سجود  
الشكر

المثال التاسع والستون: رد السنة الثابتة الصريحة في سجود الشكر،  
كحديث عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «خَرَجَ نَحْوُ  
أَحَدٍ فَعَزَّ سَاجِدًا فَاطَّلَ السَّجُودَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي وَبَشَّرَنِي فَقَالَ:  
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لَكَ: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ سَلَّمْتُ  
عَلَيْهِ، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ تَعَالَى شَاكِرًا» وكحديث سعد بن أبي وقاص في سجوده صلى  
الله عليه وسلم شاكرًا لربه لما أعطاه ثلث أمته، ثم سجد ثانية فأعطاه الثلث الآخر  
ثم سجد ثالثة فأعطاه الثلث الباقي، وكحديث أبي بكر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم «كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يُسَرُّ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا شَاكِرًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَتَاهُ بَشِيرٌ



ايشره بظفر جُنْدٍ له على عدوهم ، فقام وخر ساجداً « وسجد كعب بن مالك لما بشر بتوبة الله عليه ، وسجد أبو بكر حين جاءه قتل مُسَيِّمَةَ الكذاب ، وسجد على كرم الله وجهه حين وجد ذا الثُدَيَّة في الخوارج الذين قتلهم ، ولا أعلم شيئاً يدفع هذه السنن والآثار مع صحتها وكثرتها غير رأى فاسد ، وهو أن نعم الله سبحانه وتعالى لا تزال واصله إلى عبده ، فلا معنى لتخصيص بعضها بالسجود ، وهذا من أفسد رأى وأبطله ؛ فإن النعم نوعان : مستمرة ، ومتجددة ، فالمستمرة شكرها بالعبادات والطاعات ، والمتجددة شرع لها سجود الشكر ؛ شكر الله عليها ، وخضوعاً له ، وذلك ، في مقابلة فَرَاحَةِ النعم وانبساط النفس لها ، وذلك من أكبر أدوائها ؛ فإن الله سبحانه لا يحب الفَرَحِينَ ولا الأَشْرِينَ ؛ فكان دواء هذا الداء الخضوع والذل والانكسار لرب العالمين ، وكان في سجود الشكر من تحصيل هذا المقصود ما ليس في غيره ، ونظير هذا السجود عند الآيات التي يُخَوِّفُ الله بها عباده كما في الحديث « إذا رأيتم آيةً فاسجدوا » وقد فزع النبي صلى الله عليه وسلم عند رؤية انكساف الشمس إلى الصلاة ، وأمر بالفزع إلى ذكره ، ومعلوم أن آياته تعالى لم تزل مشاهدة معلومة بالحس والعقل ، ولكن تجدها يُحْدِثُ للنفس من الرهبة والفزع إلى الله ما لا تحدته الآيات المستمرة ، فتجدد هذه النعم في اقتضاها لسجود الشكر كتجدد تلك الآيات في اقتضاها للفزع إلى السجود والصلوات ، ولهذا لما بلغ فقيه الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس موت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم خر ساجداً ، فقيل له : أتسجد لذلك ؟ فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا رأيتم آيةً فاسجدوا » وأى آية أعظم من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من بين أظهرنا ؟ فلو لم تأت النصوصُ بالسجود عند تجدد النعم لكان هو محض القياس ، ومقتضى عبودية الرغبة ، كما أن السجود عند الآيات مقتضى عبودية الرهبة ، وقد أثنى الله سبحانه على الذين



يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَهُ رَغَبًا وَرَهَبًا، ولهذا فرق الفقهاء بين صلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء بأن هذه صلاة رهبة وهذه صلاة رغبة ، فصلوات الله وسلامه على مَنْ جَاءَتْ سُنَّتُهُ وَشَرِيعَتُهُ بِأَكْمَلِ مَا جَاءَتْ بِهِ شَرَائِعُ الرُّسُلِ وَسُنَنُهُمْ وَعَلَى آلِهِ .

انتفاع المرتهن  
بالمرهون

المثال السبعون : رد السنة الثابتة الصحيحة بجواز ركوب المرتهن للدابة المرهونة وشربه لبنها بنفقته عليها ، كما روى البخارى فى صحيحه : ثنا محمد بن مقاتل أنا عبد الله أنا زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الرهنُ يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذى يركب ويشرب النفقة » وهذا الحكم من أحسن الأحكام وأعدلها ، ولا أصلح للراهن منه ، وما عداه ففساده ظاهر ؛ فإن الراهن قد يغيب ويتعذر على المرتهن مطالبته بالنفقة التى تحفظ الرهن ، ويشق عليه أو يتعذر رفعه إلى الحاكم وإثبات الرهن وإثبات غيبة الراهن وإثبات أن قدر نفقته عليه هي قدر حلبه وركوبه وطلبه منه الحكم له بذلك ، وفى هذا من العسر والحرج والمشقة ما ينافى الحنيفية السمحة ؛ فشرع الشارع الحكيم القيم بمصالح العباد للمرتهن أن يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه نفقته ، وهذا محض القياس لو لم تأت به السنة الصحيحة ، وهو يخرج على أصلين ؛ أحدهما : أنه إذا أنفق على الرهن صارت النفقة ديناً على الراهن ؛ لأنه واجب أداه عنه ، ويتعسر عليه الإشهاد على ذلك كل وقت واستئذان الحاكم ، فجزأه الشارعُ استيفاء دينه من ظهر الرهن ودره ، وهذا مصلحة محضة لهما ، وهى بلا شك أولى من تعطيل منفعة ظهره وإراقة لبنه أو تركه يفسد فى الحيوان أو يفسده حيث يتعذر الرفع إلى الحاكم ، لا سيما ورهن الشاة ونحوها إنما يقع غالباً بين أهل البوادرى حيث لا حاكم ، ولو كان فلم يول الله ولا رسوله الحاكم هذا الأمر . الأصل الثانى : أن ذلك معاوضة



في غيبة أحد المعاوضين للحاجة والمصلحة الراجحة، وذلك أولى من الأخذ بالشفعة بغير رضا المشتري لأن الضرر في ترك هذه المعاوضة أعظم من الضرر في ترك الأخذ بالشفعة، وأيضاً فإن المرتهن يريد حفظ الوثيقة لئلا يذهب ماله، وذلك إما يحصل ببقاء الحيوان، والطريق إلى ذلك إما النفقة عليه، وذلك مأذون فيه عرفاً كما هو مأذون فيه شرعاً.

وقد أجرى العرف مجرى النطق في أكثر من مائة موضع منها نقد البلد في العرف مجرى المعاملات، وتقديم الطعام إلى الضيف، وجواز تناول اليسير مما يستقطنه الناس من مأكول وغيره، والشرب من خَوَابِي السيل ومصانعه في الطرق، ودخول الحمام وإن لم يعقد عقد الإجارة مع الحماية لفظاً، وضرب الدابة المستأجرة إذا حَرَنْت في السير وإيداعها في الخان إذا قدم بلدة أو ذهب في حاجة، ودفع الوديعة إلى من جرت العادة بدفعها إليه من امرأة أو خادم أو ولد، وتوكيل الوكيل لما لا يباشره مثله بنفسه، وجواز التخلي في دار مَنْ أذن له بالدخول إلى داره والشرب من مائه والاتكاء على الوسادة المنصوبة، وأكل الثمرة الساقطة من الغُصْن الذي على الطريق، وإذن المستأجر للدار لمن شاء من أصحابه أو أضيافه في الدخول والمبيت والثوى عنده والانتفاع بالدار وإن لم يتضمنهم عقد الإجارة لفظاً اعتماداً على الإذن العرفي، وغسل القميص الذي استأجره لبس مدة يحتاج فيها إلى الغسل، ولو وكل غائباً أو حاضراً في بيع شيء والعرف قبض ثمنه ملك ذلك، ولو اجتاز بمرح غير في الطريق ودعته الحاجة إلى التخلي فيه فله ذلك إن لم يجد موضعاً سواء إما لضيق الطريق أو لتتابع المارين فيها، فكيف بالصلاة فيه والتيمم بترابه؟ ومنها لو رأى شاة غيره تموت فذبها حفظاً لما ليتها عليه كان ذلك أولى من تركها تذهب ضياعاً، وإن كان من جامدى الفقهاء مَنْ يمنع من ذلك ويقول: هذا تصرف في ملك الغير، ولم يعلم هذا اليأس أن التصرف في ملك الغير إنما حرمه الله لما فيه من الإضرار به وترك التصرف ههنا هو الإضرار. ومنها لو استأجر غلاماً فوقعت الأكلّة في طرفه فتيقن أنه إن لم يقطعه سَرَتْ إلى نفسه فمات جاز له قطعه ولا ضمان عليه. ومنها لو رأى السيل يمر بدار جاره فبادر ونقب حائطه وأخرج متاعه فحفظه عليه جاز ذلك، ولم يضمن



نقب الحائط . ومنها لو قصَدَ العدوُّ مالَ جاره فصالحه ببعضه دفعاً عن بقيته جاز له ، ولم يضمن ما دفعه إليه . ومنها لو وقعت النار في دار جاره فهَدَمَ جانباً منها على النار لثلاث تسرى إلى بقيتها لم يضمن . ومنها لو باعه صُبْرَةً عظيمة أو حطباً أو حجارة ونحو ذلك جاز له أن يدخل ملكه من الدواب والرجال ما ينقلها به ، وإن لم يأذن له في ذلك لفظاً . ومنها لو جذ ثماره أو حصد زرعهُ ثم بقي من ذلك ما يرغب عنه عادة جاز لغيره التقاطه وأخذه ، وإن لم يأذن فيه لفظاً .

ومنها لو وجد هدياً مُشْعِراً منحوراً ليس عنده أحد جاز له أن يقتطع منه ويأكل منه . ومنها لو أتى إلى دار رجل جاز له طَرَقُ حلقة الباب عليه ، وإن كان تصرف في بابه لم يأذن له فيه لفظاً . ومنها الاستناد إلى جداره والاستغلال به . ومنها الاستمداد من محبرته ، وقد أنكر الإمام أحمد على مَنْ استأذنه في ذلك وهذا أكثر من أن يحصر ، وعليه يخرج حديث عروة بن الجعد البارقي حيث أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دينساراً يشتري له به شاة ، فاشتري شاتين بدينار ، فباع إحداها بدينار ، وجاءه بالدينار والشاة الأخرى ، فباع وأقبض وقبض بغير إذن لفظي اعتماداً منه على الإذن العرفي الذي هو أقوى من اللفظي في أكثر المواضع ، ولا إشكال بحمد الله في هذا الحديث بوجه ما ، وإنما الإشكال في استشكله ؛ فإنه جارٍ على تحض القواعد كما عرفته .

قد تم - بحمد الله وتوفيقه - الجزء الثاني من كتاب «أعلام الموقعين ، عن رب العالمين» للإمام الحجة أبي بكر شمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث منه ، وأوله «فصل ، ومن هذا الشرط العرفي كاللفظي» نسأل الذي بيده كل شيء أن يمن علينا بأكماله ، إنه لا معين سواه .



## فهرس

الجزء الثاني من كتاب « أعلام الموقعين ، عن رب العالمين »  
لشمس الدين أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	بيان أن الإجارة على وفق القياس	٣٤	الحكم في امرأة المفقود على وفق القياس
٤	ليس للعقود ألقاظ محدودة	٣٥	تصرف الإنسان في ملك غيره مردود أو موقوف
٥	جوز الشارع المعاوضة على المعلوم	٣٩	من القضايا المشككة قضية الزينة
٨	القياس الفاسد أصل كل شر	٤٢	الحكم في بصير يقود أعمى فيختران معا موافق للقياس
٨	منع ادعاء أن يبيع المعلوم لا يجوز	٤٣	حكم على بن أبي طالب في جماعة وقعوا على امرأة موافق للقياس
١١	منع ادعاء أن موجب العقد التسليم عقيمه	٥٢	ليس في الشريعة ما يخالف العقل
١٣	ضمان الحداثق والبساتين	٥٢	شبهات لنفاة القياس ، وأمثلة لها
١٥	إجارة الظئر على وفق القياس الصحيح	٥٥	ليس يمكن القياس مع ثبوت التفرقة بين المماثلات
١٦	حمل العاقلة الدية عن الجاني على وفق القياس	٥٥	الجواب عن هذه الشبهة
١٩	بيان أن حديث المصرة على وفق القياس	٥٦	أجوبة مختلفة للأصوليين
٢٠	الخراج بالضمان ( الغرم بالغنم )	٥٨	لماذا وجب الغسل من المني دون البول ؟
٢١	أمر الذي صلى فذا خلف الصف بالإعادة	٥٩	لماذا فرقوا في الحكم بين بول الصبي وبول الصبية ؟
٢٢	الرهن مركوب ومحبوب ، وعلى من يركب ويحب النفقة	٦٠	الفرق بين الصلاة الرباعية وغيرها
٢٤	الحكم في رجل وقع على جارية امرأته موافق للقياس	٦٠	لماذا وجب على الحائض قضاء الصوم دون الصلاة ؟
٢٥	من أتلّف مال غيره فعليه ضامه	٦١	حكم النظر إلى الحرة وإلى الأمة
٢٥	المتلفات تضمن بالجنس	٦١	الفرق بين السارق والمتنهب
٢٦	من مثل بعبده عتق عليه	٦٣	الفرق بين اليد في الدية وفي السرقة
٢٧	الإكراه على الفاحشة من المثلة	٦٤	حكمة جعل نصاب السرقة ربع دينار
٢٨	ما من نص صحيح إلا وهو موافق للقياس	٦٤	حكمة إيجاب حد القذف بالزنادون
٢٩	التعزير		القذف بالسكفر
٣٠	المضى في الحج الفاسد لا يخالف القياس	٦٥	حكمة الاكتفاء بشاهدين في القتل
٣١	العذر بالنسيان		دون الزنا
٣٣	هل هناك فرق بين الناسي والمخطيء ؟		



الموضوع	ص	الموضوع	ص
الحكمة في التفرقة بين الخيل والإبل	٨٩	الحكمة في جلد قاذف الحر لا قاذف العبد	٦٥
في الزكاة		الحكمة في التفرقة بين عدة الموت	٦٥
حكم التفرقة بين بعض المقادير في	٩٠	وعدة الطلاق	
نصب الزكاة وبعضها الآخر		في شرع العدة حكم عديدة	٦٦
الحكمة في إيجاب قطع يد السارق	٩٣	أجناس العدد	٦٦
دون لسان القاذف ، مثلا		حكم عدة الطلاق	٦٨
من حكم الله تعالى شرع الحدود	٩٥	عدة المختلعة	٦٩
تفاوتت الجنايات فتفاوتت العقوبات	٩٥	عدة المطلقة ثلاثا ، وحكماتها	٧١
جناية القتل وموجبها	٩٦	عدة المخيرة ، وحكماتها	٧٢
جناية السرقة وموجبها	٩٦	عدة الأيسة والصغيرة ، وحكماتها	٧٢
الجلد موجب الجناية على الأعراض	٩٧	حكم تحريم المرأة بعد الطلاق الثلاث	٧٣
وعلى العقول وعلى الألبان		الحكمة في غسل أعضاء الوضوء	٧٥
التعزيم نوعان : مضبوط ، وغير	٩٨	هل يختص قبول التوبة بالمحارب ؟	٧٨
مضبوط		قبول رواية العبد دون شهادته	٧٩
التعزير ، ومواضعه	٩٩	صدقة السائمة وإسقاطها عن العوامل	٨٠
من حكم الله اشتراط الحجة لإيقاع	١٠٠	الحكمة في التفرقة بين الحرية والأمة	٨٣
العقوبة		في إحصان الرجل	
حكم الله في أن العقوبات لم يطرد	١٠٠	الحكمة في تقض الوضوء بمس	٨٣
جعلها من جنس الذنوب		القبل دون غيره من الأعضاء	
ردع المفسدين مستحسن في العقول	١٠٢	الحكمة في إيجاب الحد بشرب	٨٣
التسوية في العقوبات مع اختلاف	١٠٣	قطرة من الخمر	
الجرائم لا يليق بالحكمة		الحكمة في قصر الزوجات على	٨٤
مقابلة الإتيان بمثله في كل الأحوال ظم	١٠٤	أرج دون السريات	
حكم تخيير المجنى عليه في بعض	١٠٥	الحكمة في إباحة التعدد للرجل	٨٥
الأحوال دون بعض		دون المرأة	
ليس من الحكمة إتلاف كل عضو	١٠٦	الحكمة في جواز استمتاع السيد	٨٧
وقعت به معصية		بأمرته ، دون العبد بسيدته	
الحكمة في إيجاب حد السرقة	١٠٧	الحكمة في التفرقة بين الكلب	٨٧
الحكمة في إيجاب حد الزنا ، وفي تنويعه	١٠٧	الأسود وغيره	
إتلاف النفس عقوبة أفضع أنواع الجرائم	١٠٨	الحكمة في التفرقة بين الریح والجشاء	٨٨



ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٦	ربا الفضل	١٠٨	ترتيب الحد تبعاً لترتيب الجرائم
١٣٦	الأجناس التي يحرم فيها ربا الفضل وآراء العلماء في ذلك	١٠٩	سوى الله بين الحر والعبد في أحكام وفرق بينهما في أحكام أخرى
١٣٨	حكمه تحريم ربا النساء في المطلق	١١٠	حكمه شرع اللعان في حق الزوجة دون غيرها
١٤٠	حكمه إباحة العرايا ونحوها	١١١	الحكمة في تخصيص المسافر بالرخص
١٤٣	السر في أنه ليس للصفات في البيوع مقابل	١١٢	الفرق بين نذر الطاعة والحلف بها
١٤٥	الخلاف في بيع اللحم بالحيوان	١١٥	الحكمة في التفرقة بين النضج وغيره من ذى الناب
١٤٦	الحكمة في وجوب إحداد المرأة على زوجها أكثر مما تحد على أيها	١١٧	سر تخصيص خزيمة بقبول شهادته وحده
١٤٩	الحكمة في مساواة المرأة للرجل في بعض الأحكام دون بعضها الآخر	١١٧	سر تخصيص أبي ردة بإجزاء تضحيتها بعناق
١٥١	الحكمة في التفرقة بين زمان وزمان ومكان ومكان	١١٨	سر التفرقة في الوصف بين صلاة الليل وصلاة النهار
١٥٢	الحكمة في اتفاق حكم المختلفات إذا اتحدت في موجه	١١٩	السر في تقديم العصبية البعداء عن ذوى الأرحام وإن قربوا
١٥٣	الحكمة في أن الفأرة كالهريرة في الطهارة	١١٩	الفرق بين الشفعة وأخذ مال الغير
١٥٣	الحكمة في جعل ذبيحة غير المكتنبي مثل الميتة	١٢٠	ورود الشرع بالشفعة دليل على الحكمة
١٥٥	الحكمة في الجمع بين الماء والتراب في حكم التطهير	١٢٤	رأى القائلين بشفعة الجوار
١٥٦	ذم الغضب	١٢٨	رد المبطلين لشفعة الجوار
١٥٧	الصبر على الحق	١٣٢	الحكمة في التفرقة بين بعض الأيام وبعضها الآخر
١٥٧	لله على كل إنسان عبودية بحسب مرتبته	١٣٣	الحكمة في الفرق بين بنت الأخ وبنت العم ونحوها
١٥٩	إخلاص النية لله تعالى	١٣٤	الحكمة في التفرقة بين المستحاضة والحائض
١٦٠	ما يجب على من عزم على فعل أمر من الأمور	١٣٤	الحكمة في التفرقة بين اتحاد الجنس واختلافه في الربا
١٦١	التزين بما ليس فيه ، وعقوبته	١٣٥	الربا ضربان : جلي ، وخفي ، والجلي هو ربا النسبية
١٦٢	أعمال العباد أربعة أنواع المقبول منها نوع واحد		



ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٦٣	جزاء المخلص	٢١٤	مألة إشار قول بالأخذ به على قول آخر ؟
١٦٥	إثم القول على الله بغير علم	٢١٦	لم يكن عمر يقلد أبا بكر
١٦٦	يجب على من لا يعلم أن يقول : لا أدري	٢١٨	لم يكن ابن مسعود يقلد عمر
١٦٧	طريقة السلف الصالح في الفتوى	٢١٩	لم يكن الصحابة يقلد بعضهم بعضا
١٦٨	فوائد تكرير الاستفهام من السائل	٢٢٠	معنى أمر رسول الله باتباع معاذ
١٦٨	ذكر تفصيل القول في التقليد	٢٢٠	طاعة أولى الأمر ، ومن هم ؟
١٦٨	أنواع ما يحرم القول به	٢٢٢	الثناء على التابعين ومعنى كونهم تابعين
١٧١	الفرق بين الاتباع والتقليد (وانظر ١٧٨)	٢٢٢	من هم أتباع الأئمة ؟
١٧٣	مضار زلة العالم	٢٢٣	الكلام على حديث «أصحابي كالنجوم»
١٧٦	كلام على بن أبي طالب لسكميل ابن زياد	٢٢٤	الصحابة هم الذين أمرنا بالاستئذان بهم
١٧٦	نهي الصحابة عن الاستئذان بالرجال	٢٢٦	أخبر الرسول أنه سيحدث اختلاف كثير
١٧٧	الاحتجاج على من أجاز التقليد	٢٢٧	أمر عمر شريحا بتقديم الكتاب ثم السنة
١٧٨	الاتباع والتقليد (وانظر ١٧١)	٢٢٧	طريق التأخيرين في أخذ الأحكام
١٨١	نهي الأئمة الأربعة عن تقليدهم	٢٢٩	أئمة الإسلام يقدمون الكتاب والسنة
١٨٢	مناظرة بين مقلد وصاحب حجة	٢٣٠	هل قلد الصحابة عمر ؟
١٩٦	ط ف من تخط المقلدين وأخذهم ببعض السنة وتركهم الأخذ ببعض آخر	٢٣١	ما استبان لك فاعمل به ، وما اشتبه عليك فكله لعالمه
٢٠٩	ذم الله تعالى الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا	٢٣٢	فتوى الصحابة في حياة الرسول تبليغ عنه
٢١٠	ذم الله الذين تقطعوا أمرهم بينهم زبرا	٢٣٣	المراد من إيجاب الله قبول إنذار من نفر للفتقه في الدين
٢١٠	ذم الله من أعرض عن التحاكم إليه	٢٣٤	ليس قبول شهادة الشاهد تقليدا له
٢١١	دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم عامة	٢٣٥	ليس من التقليد قبول قول القائل
٢١٢	الأقوال لا تنحصر ، وقائلوها غير معصومين	٢٣٧	هل كلف الناس كلهم الاجتهاد ؟
٢١٣	أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بأن العلم يقل	٢٣٩	أمور تظن من التقليد وليست منه
		٢٣٩	الرد على من زعم أن الأئمة قالوا بجواز التقليد



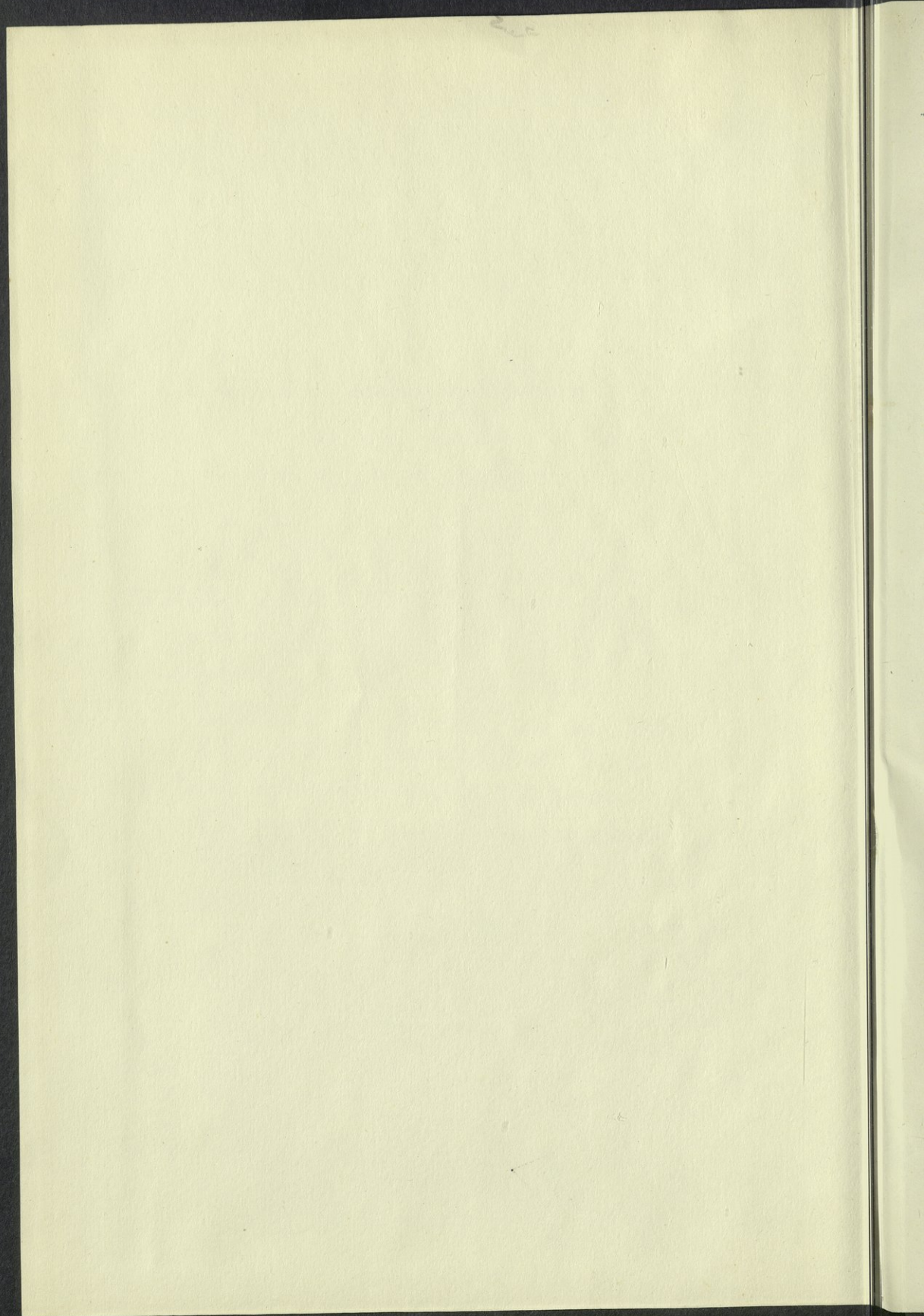
ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤١	الفرق بين حال الأئمة وحال للقلدين	٢٩٥	بيان الرسول على أقسام
٢٤٣	ماركزه الله من تقليد المتعلمين	٢٩٧	المراد بالنسخ الذي تتضمنه السنة
	للأستاذين لا يستلزم جواز التقليد		الزائدة على ما في القرآن
٢٤٤	تفاوت الاستعداد لا يستلزم التقليد	٢٩٩	تخصيص القرآن بالسنة جائز
	في كل حكم	٣١٠	عود إلى مثل من إبطال بعض
٢٤٥	بين المقلد والمؤتم بإمام في الصلاة		النصوص بظاهر من نص آخر
	فرق عظيم	٣١٠	العدل بين الأولاد
٢٤٨	الصحابة كانوا يبالغون الناس حكم	٣١١	حكم المصرية
	الله ورسوله	٣١٢	القسامة
٢٤٨	ليس التقليد من لوازم الشرع	٣١٣	بيع الرطب بالتمر
٢٤٩	قبول الرواية غير التقليد	٣١٤	القرعة بين المملوكين الذين أوصى
٢٥٠	الجواب على من ادعى أن التقليد		السيد بعقهم ولم يف ثلث ماله
	أسلم من طلب الحجة		بعق جميعهم
٢٥١	أمثلة مما خفى على كبار الصحابة	٣١٤	الرجوع في الهبة ، ولمن يجوز ؟
٢٥٥	مجيء روايتين عن أحد الأئمة مثل	٢١٦	القضاء بالقافة
	مجيء قولين لإمامين مختلفين	٣١٦	هل تكون الأمه فراشا ؟
٢٦٠	تحريم الإفناء والحكم في دين الله	٣٢٢	حكم من أدرك ركعة من الصبح
	بما يخالف النصوص ، وسقوط	٣٢٣	فرق بين الابتداء والدوام
	الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص	٣٢٥	حكم دفع اللقطة إلى من يصفها
٢٦٠	الدلائل على أنه لا اجتهاد مع النص	٣٢٦	صلاة من تكلم في صلاته ناسيا
٢٦٢	من أقوال العلماء للأئمة في هذا المعنى	٣٢٦	حكم اشتراط البائع منفعة المبيع مدة
٢٦٥	يصار إلى الاجتهاد وإلى القياس	٣٢٦	تخيير الولد بين أبويه
	عند الضرورة	٣٢٧	رجم السكتانيين الزانيين
٢٧٥	أمثلة لمن أبطل السنن بظاهر	٣٢٧	الوفاء بالشروط في النكاح وفي البيع
	من القرآن	٣٢٨	المزارعة
٢٧٩	مذاهب العلماء في أسباب الأحكام	٣٢٨	صيد المدينة
٢٨٧	زيادة السنة على القرآن ، وحكمها	٣٢٨	صيد المدينة
٢٨٨	السنة مع القرآن على ثلاثه أوجه	٣٢٩	نصاب الزكاة في العشرات
٢٩٠	أنواع دلالة السنة الزائدة على ما في	٣٣٠	أقل الهر
	القرآن		



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٣١	من أسلم وتحتة أختان	٣٣٦	لادية لمن اطلع على قوم بغير إفهم
٣٣٢	التفريق بين من يسلم وبين امرأته		فأتلفوا عينه
٣٣٤	ذكاة الجنين	٣٣٧	وضع الجوائح
٣٣٥	إشعار الهدى	٣٣٩	صلاة من صلى خلف الصف وحده
٣٣٧	العمل الذي طريقه الاجتهاد هو معترك الخلاف	٣٤١	الأذان للفجر قبل دخول وقتها
٣٧٧	عود إلى الأمثلة التي ترك فيها بعض السنن بظاهر بعضها الآخر	٣٤٦	الصلاة على القبر
٣٧٧	الجهر بآمين في الصلاة	٣٤٧	الجلوس على فراش الحرير
٣٧٩	بيان الصلاة الوسطى	٣٤٨	حرص النمار في الزكاة والعرايا
٣٨٠	ما يقول في الرفع من الركوع	٣٤٩	صفة صلاة الكسوف
٣٨٠	إشارة المتشهد بأصبعه	٣٥١	الجهر في صلاة الكسوف
٣٨١	ما يصنع بشعر المرأة الميتة	٣٥٢	الاكتفاء بالنضح في بول الغلام
٣٨١	وضع اليدين في الصلاة	٣٥٤	جواز إفراد ركعة الوتر
٣٨٣	التعجيل بصلاة الفجر	٣٥٦	التنفل بعد الإقامة للصلاة المكتوبة
٣٨٣	وقت المغرب	٣٥٧	صلاة النساء جماعة
٣٨٤	وقت العصر	٣٥٨	التسليم من الصلاة مرة أو مرتين
٣٨٥	تحليل الحجر	٣٦١	الكلام على عمل أهل المدينة
٣٨٦	تسبيح من نابه شيء في صلاته	٣٦٦	أنواع السنن وأمثلة لكل نوع منها
٣٨٧	سجدة المفصل وسجدة سورة الحج	٣٦٧	نقل قول الرسول وطريق البخاري
٣٩٠	سجود الذكر		في ترتيب الأحاديث القولية في صحيحه
٣٩٢	انقفاع المرتين بالمرهون	٣٦٧	نقل فعل الرسول
٣٩٣	العرف يجرى مجرى النطق	٣٦٧	نقل تقرير الرسول
		٣٧٠	نقل الترك وأنواعه
		٣٧٢	نقل الأعيان وتعيين الأماكن
		٣٧٢	نقل العمل المستمر

تمت فهرست الجزء الثاني من كتاب « أعلام الموقعين ، عن رب العالمين » والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .



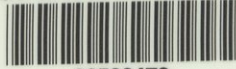








AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00530470

AUB. LIBRARY



